

کتاب الایثار و تحمل المحار با کسک

کتاب الایثار و تحمل المحار با کسک

کتاب الطهارة و کتاب الصلوة و کتاب الزکوة و کتاب الصوم و کتاب الحج و کتاب البیوع و کتاب
 الاطعمة و کتاب الشفوة و کتاب الاجارة و کتاب التزین و کتاب القسمة و کتاب ادب النبی
 و کتاب الحج و کتاب المأذون و کتاب الاکراه و کتاب الاقرار و کتاب الشهادت و کتاب
 الوكالة و کتاب الکفالة و کتاب الحوالة و کتاب الصلح و کتاب الشریکة و کتاب الفسار و کتاب
 کن و کتاب الودیعة و کتاب اللقیطة و کتاب الابق و کتاب المفقود و کتاب الخش و کتاب الخوف
 و کتاب المصیبة و کتاب الغارمة و کتاب الغصب و کتاب اعیان الموات و کتاب التیسیب و کتاب
 کتاب المرافعة و کتاب المساقاة و کتاب النکاح و کتاب الزیصاع و کتاب الطلاق و کتاب
 العتق و کتاب الکاتب و کتاب الولاء و کتاب الامانة
 و کتاب الحدود و کتاب الشریة و کتاب الشرقة و کتاب السیر
 و کتاب الکراهة و کتاب العقیدة و کتاب الدیاج
 و کتاب الاضحية و کتاب الجنایات
 و کتاب الویات و کتاب الوصایا
 و کتاب الفرائض
 تحت التهرست
 بنفون و رقة
 الویات
 نم



۷۴

بایع از مشتری بها طلبید و کتاب از ناظران دعا طلبید و اگر کشور کشای کامرانی
 و کرد در پیش حاجتمند ناتی و چوخت از مملکت برست و آبی و کوای خوشترست از پادشاهی
 و دان حالت که خواهد این آن مرد و خواهد در جهان غیر از کنن برود و خط حسن جبال مرید
 و لوکان عالم فاضل

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	...
Yeni	
Eser	130

فينوي دفع الحدث واستباحة الصلوة وعند الشافعي رحمه الله فرض ولو قوعه قربته فرض انما قال في التوفيق
له في الخلافة ان الصلوة طهارة ملكية فلا يصح الا بالنية كاليتيم ولنا ان الوضوء شرط الصلوة فلا يتصور ان النية
قياسا على سائر شروطها وقياسه على التيمم غير مستقيم لان الماء خلق مطهر كما قال الله تعالى وانزلنا من السماء ماء
ظهورا والثراب ليس لذلك لانه ملوث **والترتيب** وسو البداية بالوضوء بما بدا الله تعالى يذكره وعند الشافعي
رحمة الله وسو شرط صحة الوضوء اما غسل اليدين قبل الخوض في الماء وكذا غسل اليدين من المرفقين جازا اجابا
لكن قالوا السنة لاذ في شرح الجمع لاجل الملك الامر بغسل الوجه عقيل القيام الى الصلوة بالغاء بنية البداية لغرض كقصة
للوصل وعطف ما به الاعضاء عليه فيتنقى ان يكون غسل ذلك على الترتيب لان العطف يقتضي المشاركة في الحكم المذكور
ولنا ان الترتيب الجلية بدون الترتيب في قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودينه مسلمة الى
اعلمه وفي من قال لا ثم اذا ذهبت الى مكان كذا فاشترى خبزا ولما وفاكته فكذا ساء وقيل انها مستان وسوالا صح
لما طهارة عليه السلام عليها كذا في الاجابة **والثامن** لقوله عليه السلام ان الله تعالى يحب التائبين في كل شيء
وسمى التوبة بديار من قفاه الى الخلق ولا يمسح فان سجد بدعة لانه عليه السلام مسح بجله مع الترك اجابا وقيل
انه سنة **وينقذه** اي ينقض الوضوء والنقض بطل التالف في الاصحاب وفي غيرها اخرجه عما هو المطلوب
منه **كل ما خرج من السبيلين** اي سبيلي الحدث لقوله تعالى وجاء احدكم من الغائط او لقوله عليه السلام حين قيل له
ما الحدث ما خرج من السبيلين وكلمة ما عانته يتناول المعتاد وغيره كخروج الدودة من الدبر والحصاة من الذكر
واما الدودة الخارجة من الجرح فغير ناقضة لان الجرح الذي عليها من الطوبى قليل غير سائل واذا خرجت من السبيل
فما عليها من الجرح وان كان قليلا فحدث بالنقض فان قلت قوله كل ما خرج كيف يتناول غير المعتاد وقد قالوا يخرج
الخارجة من قبل المرأة وذكر الرجل غير ناقض لانهما لا تنبعث من عكس النجاسة وان خرجت راحة من الخشاء وسي الخ
صارت سبيليا واحدا فان كانت منتنة ينقض والا فلا قلت المراد ان كل ما خرج من السبيلين بعد ما يكون الخارج
نجسا يتناول المعتاد وغيره **ومن غير السبيلين** اي وينقض الوضوء الخارج من غير سبيل الحدث **ان كان نجسا** اي
ان كان الخارج نجسا وان لم يكن نجسا كالدخ وغيره لا ينقض الوضوء وفي التوفيق ما يخرج من بدن الانسان كاه
الغيم والاذن والعين والفتى القليل والقيح اذا خرج بالعصر لا يكون نجسا كدم البعوض والدماء التي يفيق في العروق
بعد الزبح **وسال عن راس الجرح** خلافا لفرقانه لم يشترط السبلان قياسا على الخارج من مسك الحدث ولنا ان
ناقض الوضوء خروج النجس فلا يحصل الخروج بدون السبلان لانه بدونه يكون ظهورا لا خروجا بخلاف مسك الحدث
لان راس العورة ليس محلا للنجس فلو كان ظهور النجس خروجا واذا عجز فخرج بعصره لا ينقض لانه يخرج لا خارجا
عند الشافعي رحمه الله لا ينقض بالسبلان له ما روي انه عليه السلام اجتمع ولم يتوضأ ولنا قوله عليه السلام الوضوء
من كل دم سائل **والثاني** ملاء الغيم اي ينقض الوضوء الغيم ملاء الغيم وهو ان يكون ما ناس من الكلام خلافا للشافعي فان
عنه لا ينقض الغيم الوضوء لانه روي انه عليه السلام قاء ولم يتوضأ ولنا قوله عليه السلام الغسل حدث وقال زفر

هذا الحديث يدل على ان النجاسة اذا خرجت من بدن الانسان لم ينقض الوضوء

رحمة الله ينقض طلقا لا طلاق الحديث من غير فصل بين القليل والكثير ولنا ما نقل عن علي رضي الله عنه انه قال حين عد الاقدام
او دسعة ملاء الغيم الدسعة القليلة **الا بغير** اي لا ينقض الوضوء في البلية وان ملأ الغيم وقال ابو يوسف رحمه الله
ان كان صاعدا من الجوف ينقض لانه محل النجاسة فاشبهه الصفرة قلنا البلية طاهرة لانه عليه السلام ياحن بطرفه وانه
يهوي الصلوة ولهذا لا ينقض النازل من الراس اجابا وسو للزوجة لا تتداخل النجاسة بنى ما جاوز من النجاسة وهو
قليل والقليل غير ناقض بخلاف الصفرة فانما تانها ونقضها اي الوضوء **والثاني** اي قى الدم والنجس **وان لم يلمس**
ان هذا لوصل تنقيل اي ينقضه اي ينقض الوضوء فيهما وان لم يلمس ان الغيم خلافا لرحمة الله فان عندنا لا ينقض
مالم يلمس الغيم كغيره من الاطلاط ولنا ان المعدة ليست موضع الدم فيكون من قرحة في الجوف فينقض ما يسيل منها
حتى لو قاء غلغا لا ينقض مالم يلمس الغيم لانه يكون في المعدة **واذا اصاب الدم بالبصاق** فان غلبه اي غلب الدم
البصاق او سواه اي ساوي الدم البصاق **ينقض** الوضوء وان غلبه البصاق لا ينقض لانه القليل **شكك**
في الكثير فبصير عدما واذا اصاب البصاق من الدم لا ينقض وانما حصر ينقض كذا في شرح الوثائق للصمدية
والاخر **والجئون** الاغواء كون الفعل مغلو بافيد طرفه السكر والجئون كون العقل مسلوبا **والنوم** **فصل**
او شكك او استند **ينقض** الوضوء لقوله عليه السلام العيين وكما في التيمم فاذا نامت العين الخلل الوكاه وينقض الا
والجئون لانها فوق النوم في الغفلة والنوم قايما ودائما وساجدا وقائما وقال كرك رحمه الله ينقض بطول الوقوف
لان بطوله استمرت مفارقة حد الطول المالك هو المرفق ولنا اطلاق قوله عليه السلام ليس الوضوء بزمان فان
قايما او قاعدا او راكعا او ساجدا **والمراد** **بالمراد** **ينقض** الوضوء خلافا للشافعي فيهما فان عندنا ينقض
لنقله تعالى وجاء احدكم من الغائط او لستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا فان قوله تعالى لستم على قراءة معطوف
عليها فيكون حدثا وقوله عليه السلام من مس فرجة فليتوضأ ولنا في الاول ما روت عائشة رضي الله عنها ان
النبي عليه السلام كان يقبل بعض نساءه ثم يخرج الى الصلوة ولا يتوضأ واما الله في الآيات فكانت عن جماع كما
تحدثنا حكايته من يرمي ولم يمسسه بشرة الرجل عليه اولى ليكون بيا ناسا ان التيمم رافع للحدث الاصغر والاكبر **واقيا**
الناس الى بيا نساءه الثاني ما روي انه عليه السلام قال لمن سأل ان توضأ من مس الفرج قال لا وما رواه
محمد بن علي بن عبد الله ان عدم الاستنجاء بالما كان من عادتهم وقال مالك مس المرأة ينقض الوضوء ان كان بشهوة
لان المس بشهوة مظنة خروج المذي فيحتاج مقام الحدث ولنا ما تقدم من الدليل **والقائمة** ومع ضمك يكون مسحا
لصاحبه وخبر انه في **الصلوة** **ينقض** الوضوء خلافا للشافعي رحمه الله فعندنا لا تنقض لانها ليست بآفة نجس
كما لا تنقض خارج الصلوة ولنا قوله عليه السلام من فحش شركتم فتمت فليعد الوضوء والصلوة جميعا وهذا حديث
على الصحيح وان يكون وبثله بشرك النجاس فلا اثره في صلوة مطلقة فينقض عليها فلا ينقض غير القهقهة
انما قالوا الفحش فهو الذي يسمعه صاحب فقط يبطل الصلوة فقط والتبسم وسو لا صوت له لا يبطل
اصلا ولا القهقهة في صلوة الجبارة وسجدة التلاوة ولا القهقهة الصبي والناجم والمقتل كذا في شرح الجمع

قوله

فهو جن الارض وكل ما يستطيع وكن او يحترق
فبصير و ما ليس من جن الارض لان طبع الارض
ان لا يلبث بانفسارح

الزائدين والنوافل **الوضوء** أي يكمل بالوضوء وعندئذ تنقضي رتبة الله لا يصلح بالآخرة وأما ما شاء من النوافل تساهل
لأن التيمم طهرته ضرورة لا بآفة الصلوة لا رافة للحدث كطهارة المستحقة فإذا صلى به فرضاً برفع الضرورة ويجوز
ضرورته أخرى لغرض آخر فيجوز النوافل على وجه التبعية ولأنه طهرته مطلقاً رافة للحدث والشراب خلف
عن الماء لرفع الحدث كما قال عزم الشراب ظهور المصباح في الماء وطهارة المستحقة كانت ضرورة لمعارضة الحدث
والطهارة التيمم ليست كذلك **ويستحب تأخير الصلوة لمن طلع في الماء** أي في وجوده ليوذنها بأكثر الطهارة ولا يطرأ
في التاميرة وقع في وقت كبره وإن يمتنع وجود الماء في آخر الوقت فتييمم في أقله وصلى جازان كان بينه
بين الماء مقدار ميل كذا في شرح المجمع لابن ملك **ويجوز الصلوة على الجنابة بالتيمم إذا خاف فوتها** أي فوت صلوة
الجنابة **لو تضرع** لأنها لا تقاد على ما به تكرر إن شاء الله فتغوث **وكذلك** أي كصلوة الجنابة تجوز بالتيمم **صلوة**
الصعيد إذا خاف فوتها لو تضرع لأنها لا تقاد ولا تقض وسوخطب بها ولا يمكنه دأوماً بالوضوء فتييمم كالرخص طارئة
للتضايق منه فيها لأن هذا تيمم مع القدرة على الماء فلا يجوز ولما قدرناه وقوله عليه السلام إذا أنا جاءتك فتييمم
وأنت عيظهم وضوء فتييمم وحده عليها ولو كان جنباً فتييمم وصلى عليها تجوز لأن صلوة الجنابة دعاء في الحقيقة
لكن إيجاب التيمم كونهما سماناً باسم الصلوة كذا في شرح المجمع لابن ملك **ولا يجوز التيمم للجمعة** أي لصلوة الجمعة **و**
إن خاف الفوت أن سأل للمصل أي فوت الجمعة لأنها تنوت أي حلف وسوخطب وسوخطب فلم ينفذ فلم يمتنع ففوتها مطلقاً
ولا للفرض أي ولا يجوز التيمم لصلوة الفرض إذا خاف فوت الوقت لأنها تنوت أي حلف وسوخطب **ويقتض**
أي يقتض التيمم **نواقض الوضوء** لأنه حلف عنه وما يقتض للأصل أي أن يقتض الحلف لأن الأصل أي **و**
القدرة أي ويقتض القدرة على الماء **والاستسالة** لأن جواز التيمم شرطاً بالغير عنه ثم القدرة قد ثبتت بالأبادة كما إذا
قال صاحب المال لزوج ينوفاً بهذا الماء أيكم شاء يقتض تيمم كل واحد منهم وإذا تضرع به واحد بعيد الباقين
تيممهم لثبوت القدرة لكل واحد على الانفراد كذا في شرح المجمع لابن ملك والماء موضوع في الحب وغيره بالعلم لا يقتض
لأنه موضوع للسر كذا في الاختيار ولو صلى المصلي بالتيمم وسبح الماء في رطله لم يحد صلوته وقال أبو يوسف رقة الله
بعيداً والخلاف فيما إذا وضعه بنفسه أو فمعه غيره بأمره ولو كان بلا أمره لا يبعد اتفاقاً ولو علقه في مؤخر رطله وهو
يسوق مركبه أو نسيه على ظهره أو ظن أن ماله قد فتر ثم ظهر أنه لم يفته بعيد بالاتفاق كذا في شرح المجمع لابن ملك والذكر
في الوقت وبعد سواء لم يزل يلهو ولم يجد ماله فانه واجد والماله في نفس الأمر فيبطل تيممه كالوضوء عن كثرة نفيه
الطاعة في رطله لم يكن صومه ولها أن المراد بقوله ولم يجدوا لم تعذروا على الماء والناس عاجزون عن الاستسالة بعد رسا وقت
فيجوز تيممه لعدم القدرة وأما التكليف فلم يجز فيه الصوم لانعدام شرطه وهو عدم ملك الطعام ولهذا قالوا بأبادة المال
لكنهم لا يمنع صومه وأبادة الماء للتيمم من التيمم **ومن علب** أي من علب الماء طلب أي الماء مقدار خلق كما ذكرنا ما قبل
التيمم لأنه وجد دليل وجوده وهو الظن فيجب طلبه قبله **والطلب المأمور** أي حقيقة لا احتمالاً لا يعطيه **فإن منع** أي المأمور
لأنه يمنع صار مثلاً للماء وإن تيمم قبل طلبه جاز عندنا في حقيقة رقة الله لأنه عاجز ولا يجب عليه الطلب وعندنا في

رحمة الله لا يجوز ان المار بمذلة او فساد كالموجود وعلى قياس قول محمد رحمه الله انه غلب على ظنه انه يعطيه لا يجوز
والا يجوز كذا في الاحتياط **ويشترى الماء بيمين المثل** ان كان قادرا عليه لان القوة على البدل قوت على المبدل ولا
يجب عليه اي على الميتم ان يشترى اي الماء باكثر من ثمن المثل لانه ضرورة وان كان ثمن ماء يكتفي للوضوء ووجوبه في
البائع ان يعطيه الا بدراهم ونصف فعليه ان يشترى لانه عن يسر وان ابي ان يعطيه الا بدراهم لا يجب عليه ان يشترى
لانه عن فاضل كذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله وتعتبر قيمته في اقرب المواضع التي عثر فيها الماء كذا في شرح الجمع لابن
ملك ولا يجب بين الوضوء واليمين تفريع **فمن كان جرحا** يضرب الماء ووجب عليه الغسل **عند ربه الا في جرحها**
اي موضع الجراحة ولا يتيهم بها الى الجراحة بل يمسح على ما يربط المشدودة وكذلك ان كانت في بعض المواضع الوضوء
غسلها الا موضع الجراحة ولا يتيهم ثم ان كان الجراح او الجرح في اكثر جبه فانه يتيهم ولا يغسل بقية جبهه و
عند الثالث في رحمه الله يغسل الاغصاء الصحيحة ويقيم الجرح كما كان سقوط الغسل كما كان لضرورة الضرر في الجرح
ولا ضرورة في موضع الصحيح فوجب غسله ولما ان لا اكثر حكم الكحل ولا وجه للجمع بين الاصل والخلف ثم اكثر مقتضى
في نفس العضو ان كان الاكثر من كل عضو جرحا يتيهم وان كان صحيحا يغسل ويغسل معتبرا في نفس العضو ان
عدد الاعضاء حتى لو كان على راسه ووجهه ويديه جراحة دون رجله يتيهم وفي عكس لا وان استويا قيل يتيهم وقيل
يفضل الصحيح ويمسح على الباقي وهو الصحيح لانه احوط كذا في شرح الجمع لابن ملك **باب المسح على الخفين**
يجوز المسح لمن وجب عليه الوضوء لا الغسل اي لا يجوز لمن وجب عليه الغسل ان يمسح على الخفين ولو لم يمسح وجوز
غسله ثم ان قيل ليس له ان يشد بما وفضل ساير جرحه مضطحا ويمسح عليها كذا في الكفاية حديث صفوان
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا سنرا لا ننتزع حفاقتنا ثلثة ايام وليا لها لا عن
جناية لكن عن بول او غائط او نوم **ويشترط لبسها** اي لبس الخفين **على طهارتها كاملة** سواء اكلت قبل
اللبس او بعد، فعلى من وجب عليه لبس هفئة ثم اكل الطهارة فان المسح فكل الطهارة بشرط عند الحدث و
عند الشافعي رحمه الله عند اللبس حتى لو توفى ولبس احد هفئة حين غل احد رجله ثم لبس الاخر حين غسل الاخر
لا يجوز المسح عنه لان المسح ثبت حاله للقياس فيراعي جميع ما ورد به النص وسواء اللبس على طهارة كاملة
ولما ان الخف مانع عن حلول الحدث بالقدم فيراعي كل الطهارة وقت المنع **ويسح المقيم يوما وليلة**
المسافر اي ويمسح المسافر ثلثة ايام ولياليها وقال مالك لا يجوز المسح للمقيم لانه رخصته لدفع الضرر وانه
في السفر اظهر فيقتصر بالمسافر كما لا فطار والقصر ولا يقيده بحدثة لقوله عليه السلام لما راها اذ كنت في سفر
فامسح ما بدا لك ولما قوله صلى الله عليه وسلم يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام ولياليها وفي هذا النقطة
في باب المقدير وجواز المسح على الخفين في مقدار يوم وليلة وثلثة ايام ولياليها ان كان المسح سابقا على الحدث
الذي وقع بعد الطهارة الكاملة وليس الخفين مع المسح قبل الحدث سابقا على المسح لا يجوز المسح ابدا بالاجزاء
لان الخف قايح مقام الرجل والمسح ايضا قايح مقام الغسل وان لم يمسح قبل ان يسبق الحدث لا يجوز المسح

9
عليه كلب الخفين بعد الحدث قبل ان يتوفاه ومنه المسئلة عند علمائنا رحمهم الله خلاف الشافعي ومالك رحمهما الله في اول
مدته من عقيب الحدث **بعد اللبس** لان الخف انما يلبس عليه عند الحدث وسواء المنع عن حلوله بالقدم فيعتبر مدته حنة
وهذا مذهب العامة وفيه اشتهار حتى قيل تعتبر المدّة من وقت اللبس لان جواز المسح بسببه **والسجدة على ظاهرهما**
اي ظاهر الخفين حتى لو مسح باطن الخف او عقبه او ساقه لا يجوز كذا في الاحتياط وقال مالك والشافعي رحمهما الله
يمسح اسفل الخف ايضا بان يضع يمينه على ظاهر الخف فيجبر الى الاق ويضع يساره على مؤخر اسفله فيجبر الى الاق
لا روي انه عليه السلام مسح اعلا الخن والسفله ولما قول علي رضي الله عنه لو كان الدين بالراي لكان باطن الخف
اوي بالمسح لكن راي رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهره هفئة مضطحا بالاصابع وفيه اشارة الى انه يفرق
اصابعه وقت المسح وفرضه اي وفرض المسح مقدار ثلثة اصابع من اصابع اليد في كل جراحة للمسح على احد رجله
مقدار اصبعين وعلى الاخر مقدار اربع لا يجزئ انما اعتبرت من اليد وسواء الاتح كونه آلة المسح وقار الكرق رحمه الله
يقتصر من اصابع الرجل كذا في الخرق ولو اصاب موضع المسح ما قدر ثلثة اصابع عاز وكذا لو مشى في حشيش مشرب بالطين
ولو كان مبتلا بالطين قبل كونه ما قدر ثلثة اصابع لانه نفس ذاته من الجرح كذا في الهوام الى الارض كذا في الاحتياط
السنة اي سنة المسح ان يبدأ بالاصابع **الرجل** فبعد **باب** فمسحها فكلها فكلها عليه السلام ولو بدأ من
الاق الى الاصابع جاز لحصول المقصود الا انه خلاف السنة كذا في الاحتياط وكيفية المسح ان يضع اصابع يديه على مقدم
خفيه ويحاف كفيه ويمد يدهما الى اقب او يضع كفيه على الاصابع ويبدأ بجملة وكلاهما حسن ولا يجوز المسح على خف فيه اي
في ذكر الخف حرق كبير بين اي يظهر منه اي من ذلك الحرق مقدار ثلثة اصابع من اصابع الرجل الصغار والصغار بدل
من اصابعه وان كان اقل من ذلك يجوز وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز لان البادى من القدم لا وجب غلله لحلول الحدث
به يجب غسل الباقي لامتناع جمع المسح مع الغسل ولما ان الخفاف لا يخلو عن حرق يبر عاداته فلو اعتبر ذلك لادى الى الخرج
وعند مالك رحمه الله المانع ظهور اكثر القدم لان المقصود من لبس الخف هو المشي معه والخرق والكبير لا يمنع فيجوز المسح
عليه بخلاف ظهور اكثر القدم ولما ان الحدث لا يتجزئ فاذا ظهر بعض القدم حرق الحدث ويحلف باقية واما القليل
فانما لم يمنع لان الخفاف لا يخلو عنه غالبا فيفرض نزعها الى الجرح واعتبر ثلثة اصابع لانها اكثر الرجل والاصابع هي الاطراف
في القدم واعتبر الصغار احتياطا اذا وقع الحرق في مقابلة الاصابع فالمعتبر فيه ظهور ثلث اصابع تمام ثلث
في مقابلة الحرق لا ظهور مقدار ثلث اصابع صغارا لان كل اصبع اصل في موضعها فلا يقدر بغيره اذا كان
الحرق في غير موضع العقب وان كان في موضع لا يمنع مالم يظهر اكثر العقب الحرق فوق الكعب لا يمنع اذا لا عبرت
لغيره والحرق الكبير اذا كان تحت مرتبة يمنع وان لم يكن بان كان الخف صلبا لا يمنع وان كان يبدو حال المشي
لا عار وضع القدم يمنع لان الخف المشع كذا في شرح الجمع لابن ملك **ويجوز حرقه** اي حرقه ولا يجمع حرق
الخفين ولو كانت النجاسة في خفي المصلي او ثوبه او ثوبه وبدنه يجمع وكذا الحرق في موضع العون يجمع لان النجاسة
مانعة من الصلوة لعينها وكذا الاكشاف في حرق الخف ليس مانعا عنه بل كونه مانعا من تنابيع المشي وذكر في

الواحد لا في الحقيق ثم الحرق الذي يجمع في الحنف ما يدعى المسحة وما دونه لا تعتبر الحاقا بمواضع الحرق ويجوز المسح
على الجرموق فوق الحنف بهذا اذا كان الجرموق من اديم وليس الحنف على طهارة ولم يكن مسحا عليه وان كان من
كرباس او لبس الحنف على غير طهارة لا يجوز اذا حدث بعد لبس الجرموق لا يكون المسح عليه لانه لا يكون تابعا
للحنف ولو كان الكرباس رقيقا يصلح للجلد ايا ما تحته يجوز وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز المسح على الجرموقين
فوق الحقيقين ان كان قفا. هاجس للمسح وان لم يكونا صالحين للمسح يجوز اتفاقا وكذا قطعة كرباس
تلف على الرجل لا يمنع لانه غير مقصود باللبس والحنف على الحنف كالجرموق كذا في شرح المجمع لابن مكر وفي
الحلاصة المسح على الخفاف المنخدة من اللبود يجوز ومن الكرباس لا يجوز واما المسح على الحنف الذي ليس
فوق خيط من كرباس او جوخ او نحوهما لا يجوز المسح عليه في غير عند الشافعي رحمه الله كذا في الوجيز
من كتب الشافعي واما مشايخنا رحمهم الله فساكنوا عن جواز ذلك وعدمه ولم يوجد رواية منهم في كسبه
فن انفع اليوم برأيه على جواز لا يعمل به لانه راد باب الاجتهاد في هذا الزمان لا سيما صرح عدم جواز
في فتاوي الشاذلي وعبارته ان يلبس من الكرباس الجرد تحت الحنف يمنع المسح على الحنف لكونه
فاصلا كذا في شرح المجمع لابن مكر وفي الجرموق انه بدل عن الحنف والحنف بدل عن الرجل ولو جاز المسح على
الجرموق يكون للبدل بدل الاصل عنه ولما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجرموقين يجوز
المسح عليه كما جاز على خف ذي طاقين ويجوز المسح على المكعب اذا ستر الكعبين وكذا اذا كانت مقدمة
مشقوقة الا انها مشدودة او مؤزررة لانه بمنزلة الخروز كذا في الاختيار **وعلى الجرموقين** اي ويجوز
المسح عليهما **اذا كانا خفين** وهذا ثبوتها من الذي لم يتجوز الما اذ اشبه على الارض المتثلث صلقا
قليلا كان البلال او كثيرا كذا في المشكلات او جلدتين او متعلين بضم الميم وسكون النون وفتح الحين
المهمل والمجلد بالوضع الجلد على اعلاه واسفله والمنخل بالوضع الجلد على اسفله وفيه يتابع واصطفوا في المنخل
قال بعضهم ان يكون ايا الكعبين قال بعضهم ان يكون مقدارا القدم لا روي ان صلى الله عليه وسلم مسح
على الجرموقين وكان ابو حنيفة او لا يقول لا يجوز الا ان يكونا متعلين لانه لا يتطع فيهما المسحة ثم رجع
اياما ذكرنا وعليه الفتوى كذا في الاختيار وينقضه نزع الحنف لانه سوا ما نزع من سراية الحدث ايا الرجل فاذا
ينقض المسح اولى **وضع الحنف** اي وينقضه نزع الحنف لانه سوا ما نزع من سراية الحدث ايا الرجل فاذا
نزع من اليمين وكذا نزع احد فتيه لانه يجب غسل احدى الرجلين فيجب غسل الناصري لئلا ينجس بين الاصل
والبدل وكذا ان دخل الماء احد فتيه حتى صار جميع الرجل مغسولا واذا اصاب الماء اكثر من ذلك عند الفقيه
ابي جعفر رحمه الله كذا في شرح الوثابة للصمد الشريفة وعن ابني بكر العياض رحمه الله لا ينقض وان بلغ
الماء ركبته كذا في شرح القودري للزاسدي **ومضى المذهب** اي وينقضه مضمي الماء لانه رصعة تثبت موقته
فتزول بغيره الوقت كالمسح فاما **ما مضى** اي الحقيقين **وعلى رجليه** لا بيا ويبنى ان يكون فيه

على

خلافه كذا بناء على فرضية الولا عند وفي شرح القودري للزاسدي فان مضى من المسح وهو في البرد
على رجليه بالشرع يستدعيه بالمسح كالجوار ويصلح **صريح القدم** اي ساق الحنف نزع لانه لا يمكنه الشيء في ذلك
ولو مسح بعضه قال ابو حنيفة رحمه الله ان مسح اكثر عقبه الى الساق بطل مسحا لا تقدم وقال ابو يوسف
ما لم يخرج اكثر القدم الى الساق لا يبطل لان اكثر حكم الكل وقال محمد رحمه الله ان بقي من القدم مقدار ثلثه اصح
لم يبطل لبقاء محل المسح كذا في الاختيار **مسح ساقه** اقام بعد يوم وليلة نزع خفه وغسل رجليه لان رصعة
السفر لا يبقى بدونه **وقيل** كذا اي ان قام قبل يوم وليلة يتم **بوما** وليلة لانه مقيم فيستكمل مدة الاقامة
مسح مقيم ثم سافر قبل يوم وليلة يتم **مسح** المسافر وعند الشافعي رحمه الله لا يتم مدته ان سافر بعد ما اشد
واآتم اتفاقا ان المسح عبادة فاذا شرع فيها على حكم الاقامة لا يتغير بالسفر فيقيم شرع في الصوم ثم سافرا
بتم صومه ولما قوله عليه السلام مسح المسافر ثلثة ايام وليلاتها وهو في الصورة المذكورة سافر فيتم مدته
ولا يجوز المسح على الثمالة والطنسوة والبرقع بضم القاف وفتحها اي الحمار والقفازين بضم القاف وفتحها
الغاممايل للدين يلبس من البرد وتحفظ اليد من حطب الصقر لان المسح لافع الحرج ولا يخرج في نزع هذه الاشياء
وقال بعض اصحاب الحديث وقيل انه اشد تولى الشافعي رحمه الله فانه يحريمه اجماع الحالف بما روي عن النبي صلى الله عليه
بوت سترية فامرهم ان يمسحوا على الشادرو الشافين والمشاردي العايم والتافين بي الخفاف والليل
عليه لو سجد على كور العمامة فانه يجوز كذا في وضع العمامة لوضع الجبهة هناك فكذلك واما عمامة العلماء فاجوزا
فيه نظام قوله تعالى واسموا برؤسكم فانه كما امر مسح الرأس ولم يمسح الرأس انما مسح على العمامة الا يري ان
من ظف لا يمسح راس فلان مسح على عمامة لا يثبت فيكون الامسح بالمسح باقيا عليه وتاويل الحديث ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقمتم تلك السرية لحدز بهم فقد كان يخط بعض اصحابه ما يشاء كما اختار
لعبد الرحمن ابن الجريد وعص منية ثبها دة وصل كذا في النهاية ويجوز المسح على الجوار وان شئت اي الجوار
ان سلك للوصل على غير وضوء لان في اعتباره صرحا وان غير ما تحته سقط بخلاف ما تحت الحقيقين وليس
بغيره عند ابي حنيفة رحمه الله بل هو مستحب عند سوا المعين حتى لو تركه من غير ضرورة جاز ولا يجوز لا
روي ان النبي صلى الله عليه وسلم امر عليا رضي الله عنه حين كسرت زنته يوم اصابه المسح عليها وتيا
على الحنف وله ان المسح بدل عن الغسل ولا يجب غسل ما تحت الجبيرة لو ظهر خلاف تحت الحق حديث علي
رضي الله عنه لا يوجب الغرضية لانه ضربا كذا في الاختيار ويكتفى بالمسح على اكثر مما ولا يتوقف لعدم
التوقيف بالتوقيت كذا في المعالجة والخلاف في الجرموق وفي المكسور كحيا المسح اتفاقا كذا في التوقيف فان
سقطت الجبيرة **عن** اي برب الجراحة **بطل** المسح متى لو كان في الصلوة استقبل لان المسح للغدر
وقد نال خلاف اذا سقطت لامن برصه لا يبطله لو كان في الصلوة يمسح عليها لان العزبان
وفي الامالي رجل باصبعه قرصة فادخل المرات في اصبعه وتجا وز موضع القرصة فتوضأ ومسح عليها جاز

لكان الفم وذا **انقصه** **وكتب** به **يحيى** على جميع العصابة من فرقة الجصانة **انقصه** **طها** اي
طر العصابة وغسلها تحتها وان لم يغسلها ذكر غسلها جوار الجراحة وسح عليها لاي الحرقه وان كانت
يضر المسح دون الحرقه التي على الجرح وغسلها بها وما تحت الحرقه الزائدة لان جوار المسح
للضرورة فيستقدر بقدره كذا في الاختيار **وكذا الجراحات والقروح** اي سكر الكلام في عصابة الجروح والقروح
ويجمع قربة بفهم القاف وفيها ولا يشترط ثلث مسح الجوارير بل يكفي مرة واحدة سواء المسح كذا في شرح التوبة
للمصدر الشريعة **وضع** **في شقاق** بالضم شقاق الجلد **رجله** **دواء** **لا يوصل الماء** **تحت** اي تحت الدواء ويجوز ان يكون على
طاس الدواء لا ذكرنا ولو مسح على جيبية احدي الرجلين لا يجوز المسح على كف الرجل الا فرب ليل يكون جاسا
بين الفرج وكما وبين المسح وان كانت احدي رجله مجروحة والاخرى صحيحة فنفسه رجله الصالحة
وليس عليها الحف وربط الجبيرة على الاخرى وسح عليها ثم لبس عليها الحف ثم احدث فانه يمسح عليها
لان احدهما مغسولة حقيقة والاصري مغسولة كلما كذا في النهاية وفي المنية المصلحة **واما المسح على الحف**
وعلى الجبيرة يؤم الناسلين بالاتفاق **باب الحيف** الحيف في اللغة السيلان يقال طاشت الارنب
اذا سال منها الدم وفاضت السمرة اذا سال منها الصمغ وفي الشرع سيلان دم مخصوص من موضع
مخصوص في وقت معلوم **وسواء** اي الحيف **الدم الذي يمسح المرات** **بالله** **واقله** اي اقل الحيف
ثلاثة ايام **وليا ليا** وعند ما كرهتم الله لا حد لا اقله لانه نوع حدث فلا يقدر اقله بشئ كساير الاحداث وعند
الشافعي رحمه الله اقله يوم وليلة لقوله عليه السلام وفي الصلوة يوم قرأك وقال ابو يوسف رحمه الله
اقله يومان واكثر اليوم الثالث لان الاكثر حكم الكل ولنا قوله عليه السلام اقل الحيف للجارية البكر و
الثيب **ثلاثة ايام** **وليا ليا** واكثر عشرة ايام **واكثر** اي اكثر الحيف **عشرة** اي عشرة ايام بليا ليا وعند
الشافعي رحمه الله اكثر خمسة عشر يوما لقوله عليه السلام تعد المرات شطرا لانه لا تصوم ولا تصلي والنظر
سواء النصف فيكون اكثر من الحيف نصف الشرع لكنه اذا كان ثمة وعشرين يوما فنصفه اربعة عشر
يوما ونصف يوم لكنه كمل للضبط ولنا ما روينا **وما نقص** **اقله** اي اقل الحيف فهو استخفافه لان الدعاء الحار
من الرحم مخصص في مدة **الثلاثة ايام** **وعلى اكثر** اي اكثر الحيف فكذا لانه زائدة على تقدير الشرع فلا يكون
حيضا **واما المرات** **والحامل استخافه** لاننا لا نحيض لان بالحمل يستدفم الرحم ويصير دم الحيف غداء
للجنين فلا يكون حيضا **وقال الشافعي رحمه الله** انه حيض لانه دم خارج من الرحم وقت العادة فيكونه حيضا
كما لا يدر ولنا ما قرناه والخلاف فيما رآه في ايام عادتها لان رآه الحامل في غير ما استخافه اثنا عشر **ولا تنف**
الصوم والصلوة **والوطئ** لقوله عليه السلام المستحاضة توضع في صلبه وان قطر الدم على الحصى قطرا
ما قرناه المرات من الاوان في مدة **صغير** **فهي حيض** **فهي تزي** **البياض الحالص** **وقال ابو يوسف رحمه الله** ان
رات الكدرة فهي ليست بحيض وان سترها جرة او صفرة فهي حيض لانها ليست بدم فاذا تقدمها الدم

سواء رآه في ايامها او لا استبها ولنا ما روينا ان عائشة رضي الله عنها جعلت ما دون البياض الحالص
حيضا وفي المصنف انما تعتبر الصغيرة طالة الرطوبة حتى لو كانت بياضا حالفا على الحرقه فاما يسير
لا تعتبر تلك الصغيرة فلا يكون حيضا **وكذا** اي كالم الذي تواتر في مدة الحيف **الطهر المفضل** **الحق** اي في مدة
الحيف وتنج للدم سواء كان ذلك الطهر غالبا على الدمين او مغلوبا او مساويا وعند محمد رحمه الله ان
كان ذلك الطهر غالبا على الدمين يكون فاصلا وطهرا **والالا** **وتفصيله** ان رأت يوما وما وثله ايام طهرا
ويوما وما فاكمل طهر عنده او رأت يومين وما وحسب ايام طهر ويومين وما فاكمل طهر عنده ثم علم
ان كلا من طري الطهر الزايد اما ان يكون استخفافه عند كذا في المثالين المذكورين واما ان يكون ما قبله
صغبا وما بعده استخفافه كما اذا رأت يوما دائما وستة ايام طهر وثله ايام صغبا ولا يتصور ان يكون طرفا
صغبا لان كل الطراف ان يكون ذلك في مدة الحيف له ان الطهر غالب فلا يجزئ تبعا للدم المغلوب ولنا
ولنا ان الطهر فانه لكونه اقل من مدة فلا يعتد به فيكون في حكم الدم كونه محاطا وسواء في الحيف **استخفاف**
الحايف **الصلوة** **اصلا** **وتحريم** **عليها** **وتفصيله** اي تقضى الحايف الصوم لقوله عائشة رضي الله عنها كن النساء
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضين الصوم ولا يقضين الصلوة ولان الصلوة تتكرر في كل شهر
وكل يوم فتحرم في الغضا والصوم في السنة مرة فلا حرج وتحريم اي الحيف **وطهرا** اي وعلى الحايف لقوله
سواء لا تقربوهن في طهرن والنهي للتحريم وان وطهرا في الحيف طاهرين اثما وكيفية الاستغفار والتوبة
اقول الصديق رضي الله عنه من سأل عن ذلك استغفر الله ولا تعدوان كان احدهما والاخر مكرها **انهم الطالح**
وهو **قال في التناوي** **وسا في الحكم** **ويستحب** **ان يتصدق** **بدينار** **ونصف دينار** **قيل** **سغفرا** **ان كان اول**
في اول الحيف **فدينار** **وفي اخره** **نصفه** **وقيل** **ان كان الدم اسود** **فدينار** **وان كان اصفر** **فنصفه**
ويجمع **ذلك** **وروا الحديث** **كذا في الاختيار** **ويكفر** **من حله** اي مستحل وطئ الحايف لان حرمة يشب بالكتابة
والاجماع **يستنع** **ها** اي بالحايض **ما فوق الاثار** **وقال محمد رحمه الله** يحبس شعرا الدم وله ما سواه لقولهم
عليه السلام يصنع الرجل بامرأة الحايف كل شيء الا الجماع ولنا قوله عليه السلام له ما فوق الاثار وليس له ما دونه
اي ان يستمتع بما فوق السرة لما تحتها وفيما قال محمد رحمه الله **تنتع** **قول** **الحبي** **فمنع** **منه** **عدا** **من** **الموقع** **فيه** **واذا**
انقطع **اي** **الحايض** **ما قبل** **عشرة ايام** **لم يحرم وطئها** اي وطئ تلك الحايف المنقطع **وهي** **تنتع** **منه**
منع **عليها** **وقت الصلوة** **والمراد** **ادناه** **وسواء** **ان يقع** **من** **الوقت** **قدرا** **ان** **تقدر** **فيه** **على** **الاعتبار** **في**
التجربة **لان** **بيوم** **الانقطاع** **من** **اول** **الوقت** **اي** **اخر** **فاذا** **انقطع** **سدا** **القدر** **يجب** **عليها** **الصلوة** **بلا** **اعتبار**
في **طهرها** **سدا** **اذا** **انقطع** **فيها** **دون** **العشرة** **بعد** **استكمال** **عادتها** **لان** **الانقطاع** **لو** **كان** **قبله** **لا** **يقرب** **فيها**
روحها **فمنع** **عادتها** **لا** **يطلب** **لان** **الانقطاع** **بما** **ودا** **الدم** **ولكنها** **تفسد** **وتصلية** **اذا** **ما** **لان** **انقطاع**
طهر **كذا في شرح** **الجميع** **لابن** **مكرو** **ان** **انقطع** **اي** **دم** **الحايض** **لشئ** **ما** **اي** **الوطئ** **قبل** **الصلوة** **ولم**

قالوا زمان الحائض من الطهر في صاحب العشرة ومن الحيض فيما دونها كذا في الكفاية وقال في رجم الله
 لا يجوز وطئها سواء على العشرة اقلها قبل الفل لقوله تعالى ولا تقربوا من قبيح ما يطهرن بالتشديد الاطهار
 والانتقال ولنا ان قراءة التشديد تقتضي طهر الوطئ بالانقطاع والعشاء بالتخفيف يقتضي طهر الوطئ
 بالانقطاع لان منع قوله في يطهرن بالتخفيف فيقطع وتعارض القراءتين كعارض الآيتين
 فيلزم عند الانقطاع وعند الاعتدال وعلى هذا الخلاف انقطاع دم النفاس كذا في التوفيق **واقر الطهارة**
حتى عشرة ايام كذا في روي عن ابي اسحق النخعي ولا يعرف المقادير الا سماعا **ولا حد لا كثر** اي لاكثر الطهر
 لانه قد يتعد اياما ستين وستين فلا تترك الحيض فلا يمكن التعديل اما لاكثر الطهر فغاية عند نصب العادة
 في زمان الاستمرار وعليه عاتى العلماء **فصل المتخاضة ومن به سلس البول وانطلاق البطن والقل**
الريح والرقاق والام والجرح الذي لا يبرأ اي لا يمكن بل يجري **يتوضون** اي يتوضوا يتوضون المعذورون
لو كان كل صلوة مفروضة حتى لو تضرع لصلوة العيد لا ينتقض بزوال وقتها بل له ان يصلي به الظاهر كذا في
 شرح المجمع لابن مكر **فيصلون** اي بذلك الموضوع في ذلك الوقت **عاشا** اي من الغرائض والنوازل وقال
 الشافعي رحمه الله المعذور مما تور بالوضوء لكل صلوة مفروضة فيصلي به النوازل تبعها لا الفوايت
 لقوله عليه السلام المتخاضة تتوضا لكل صلوة وقال يتوضا لكل نفل ايضا للحديث المذكور ولنا قوله
 عليه السلام تتوضا لوقت كل صلوة والام فيما رواه الشافعي مع الوقت **فاذا صرح الوقت بطهر**
صومهم يتوضون لصلوة اخرى وقال في رجم الله ينتقض وضوئهم بمرور الوقت لا بمرور طهرها لان طهرها
 غير معتبر قبل الوقت لعدم الحاجة الى الاداء فينتقض بدووله ومعتبرة بعد الدخول طاعتها فلا ينتقض
 بمرورها فان قيل اذ لم يكن الطهارة معتبرة قبل الوقت عند فكيف يصح بالانتقاء من قبله المراد انها غير
 معتبرة للوقفية لانها غير معتبرة اصلا بل هي معتبرة في حق النوازل وقضاء الفوايت لان طهارتها في
 نفسها وقال ابو يوسف رحمه الله ينتقض بالدخول لا ينتقض بالخروج له ان الحاجة مختصة بالوقت فلا اعتبار
 بما بعده ولا بما قبله قلنا دخول الوقت دليل الحاجة فلا ينتقض به والخروج دليل زوال الحاجة فينتقض به وتقديم
 الطهارة على الوقت جائز لضرورة اخرى وهي ان الشرع جعل الحرمة للمكلف ان يشغل كل الوقت بالاداء
 وذا لا يحصل الا بتقديم الطهارة اعلم ان ما ذكره كان حكم طهارة المعذور واما حكم ثوبه الذي يصل الى الكد
 الذي ابتلى به ان عليه ان يسل اذا لم يصبه مرة اخرى وان اصابه لا يجب عليه ما دام العذر قائما وقيل
 اذا اصابه خارج الصلوة بغيره لانه قادر على ان يشرع في ثوب طاهر وفي الصلوة لا يكتفه فقط اعبا
 كذا في شرح المجمع لابن مكر **المعذور** وهو الذي لا يمتنع عليه وقت صلوة الا والحديث الذي ابتلى به موجود
 حتى لو انقطع الدم وقتا مالا يخرج من ان يكون صاحب عذر من وقت الانقطاع واذ انما والدم على العشرة
 ولها عادة معروفة من قبل فانما يدعيها اي على عاداتها **استباحة** وعند مالك رحمه الله تلحق ثلثة ايام من الزيادة

على النكاح

على العادة بايامها ان امكن في الحرة والآ فبوسمين والآ فبوسم لان الحيض يزاد وينقص فلا يمكن ان يكون
 دم الحيض ودم استحاضة لا تقصدهما فافعل ما وافق العادة صفيلا لان الوفاق اصله الباقي وان زاد على
 عاداتها ولم يتجاوز العشرة فكل صفيض اتفاقا وكذا الخلاف في النفاس كذا في التوفيق **واذ بلغت**
سنة فحيضها عشرة من كل شهر لانها مدة صلاحة للحيض فلا يخرج بالشك والباقي **استباحة** لان الزمان
 على الحيض المقدر شرعا والنافع عنه لا يكون منه **فصل النفاس** هو الدم الخارج عن قيب الولادة
 لانه مشتق من نفس الرحم بالدم ومن خروج النفس وسوا الولد والدم والكل موجود ولا حد لا قلة
 اي لا قلة النفاس فيكون ما وجدته سافلو كان له عدلا يكون الدم العليل نقاسا كما لا يكون الدم القليل
 صفيضا **والكثرة** اي اكثر النفاس **اربون يوما** وعند الشافعي رحمه الله اكثر استون يوما لقول الاوزاعي
 عندنا امرأتان تربى النفاس شهرين وقال مالك **النفاس** عن قدر النفاس لانه يعرف من جهته من
 ولانقص فيه ولنا قوله سلمة رضي الله عنها سألت النبي عليه السلام كم تحبس المرأة اذا ولدت قال اربعون
 يوما واذا جاء من الدم اي الدم النفاس **الاربون يوما** لها عادة معروفة من قبل فانما يدعيها اي على عاداتها
استباحة لا التقدير الشرعي يمنع الحاق غيره به **وان لم يكن لها عادة فاربون يوما** لان الاربعين في النفاس
 كالشدة في الحيض فالراييد على الاربعين استحاضة وقد بينا في الحيض والنفاس في النوازل واما الولادة
 الزمان لا يكون بينهما ستة اشهر **عقب الاول** اي الولد الاول قال محمد وزغير رحمهما الله عقب الاخير فلو
 كان بين الولادتين اكثر من اربعين يوما واقل من ستة اشهر فلا نفاس لهما من الثاني وعند محمد ما بينهما
 استحاضة والنفاس من الثاني كذا في الاختيار له انها حامل والحامل لا يكون نفاسا كما لا يكون حائضا ولهذا اختلفت
 العدة بالاخص اتفاقا ولنا ان النفاس هو الدم الخارج الولادة فيكون من الاول خلاف الحيض لان في
 الرحم شبهة بالحمل فلا يكون المرقى دم حيض وخلاف انقضاء العدة لانه متعلق لغزائغ الرحم ولا فراغ
 مع تبارك الولد **الاستحسان** اي ظهر بعض خلقه من بدو او قبل ولده تمام حتى تنتهي به العدة ويصير
 الامة به آم ولد وترى شاعته يوم القيامة والدم الذي بعد نفاس ويقع به المعلق بالولد اهذا **الاستحسان**
 كذا في التوفيق وان لم يظهر من خلقه شيء فلا يكون له حكم الولد فان رأت الدم عقبه ان امكن ان يحبل صفيضا
 تقدم طهرتها صلي صفيضا وان لم يكن جعل استحاضة كذا في الشافعي **باب الانجاب وطهارة النجاسة**
غليظة وخفيفة فالغليظة عند ابي حنيفة رحمه الله ما ورك في نجاسة نص ولم يبارضه آخر ولا خرج في اجتنابه
 وان اختلفوا فيه لان الاجتهاد لا يبارض النقص والمخفة ما يبارض نقصان في طهارته ونجاسته وعندهما
 المغلظة ما اتفق على نجاسته ولا يلوي في اصابته والمخفة ما اختلف في نجاسته لان الاجتهاد جهة شرعية
 كالنفس فالانح من النجاسة الغليظة لجواز الصلوة **ان تزداد** اي الغليظة **تزداد** لان النجاسة الغليظة
 مرج وسودق فقد روي بالدرهم لان موضع الاستنجاء لم يطهر بالجملة بامرار الجرج عليه ولهذا اوجب الاستنجاء في الماء

الصحح لا الباقى ونسألك
 الدم الزايد على عادتها
 ان يكون دم

عقب

القليل **حسب** فاذا صار موضع الاستنجاء معقوا في حق الصلوة علم ان قليلها في الشرح معقوف لان الحال مستوية فغير
عن المعقود بالدمهم لا مستقيما هم ذكرنا في فمنا فلهم وعند الثاني رحمه الله النجاسة التي يمكن الاحتراز عنها سائفة قليلة
كانت او كثيرة غليظة كانت او خفيفة وعالا يمكن الاحتراز عنه كدم البعوض واليراعيث والنجاسة الحاصلة
من وقوع الذبابة النجسة على الثوب لا يمنع اتفاقا لان النجس موجب للتطهير لم يفصل بين القليل والكثير
فيمنع كلاهما ولما قدرنا من حصول الجرح ولما كان قدر الدرهم عملا للباس والوزن فصدمه بقوله **حسب**
ان كان النجس من اصابه وزن ان كان كسيرا اصل هذا الكلام ان الرواية عن محمد رحمه الله اختلفت في الدرهم
تارة اعتبر من حيث الوزن وسوقا الدرهم كبير المتعارفات واعتبر من حيث المساحة وسوقا
عرض الكلف لكن ما وراء هذا من الاصابه فوفق ابو جعفر الهندواني رحمه الله بين كلاميهما بذكره المثلث
والمتاخر من النجاسة الحقيقية ان تبلغ اي الحقيقة ربع الثوب لان للربع حكم الكل في احكام الشرع كسج الراس
وطهارة ثم قبل ربع جميع الثوب وقيل السراويل احتياطا لانه اقله الثياب وقيل ربع ما اصابه كالذي يروى
الذي يرضى والكم وعند ابي يوسف رحمه الله شبر في شبر وعند محمد رحمه الله ذراع في ذراع وعنه موضع القديس والحق
الربع وعن ابي حنيفة رحمه الله انه غير مقدور وسوموكول الى راي المتبلى لتفاوت الناس في الاستنجاء كذا
في الاختيار **وكل ما يخرج من بدن الانسان ان كان ذلك الخارج موجبا للتطهير فنجاسة غليظة** كالقالب والبول
والدم والصدريد والقي بل طواف وكذلك المنى كما سيأتي وعندنا في رحمه الله متى الاثان طاهر وفي
منى سائر الحيوانات لا قولان الا متى الكلب والخنزير فانه نجس عند قولنا واحدا له قول عايشة رضي الله عنها
كنت افرك المنى عن ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وسويصلي فيه واتا قوله عليه السلام اغتسلوا الثوب
من خسر بول وغايط ودم ومنى ومارواه يحتمل القليل ومارويناه حكمه فيخرج عليه فيغير رطبه ويفرك بالارض
انه عليه السلام قال اغسلوه رطبا واغسلوه يابا وبالفكر يظهر حكمه وعن ابي حنيفة رحمه الله لا يظهر بل تغسل
نجاسة حتى لو اصابه ماء عذبا والادل اصح ولا فرق فيه بين الثوب والبدن في ظاهر الرواية للبول وعن
ابي حنيفة رحمه الله ان البدن لا يظهر بالفكر لرطوبته وعن الفضلي ان منى المرأة لا يظهر بالفكر لانه رقيق
وكذا اذا كان منى الرجل رقيقا لمرض ولو اصاب المنى شيئا بطانة فتقيد اليها يظهر بالفكر وسوا الصحيح وعن محمد
رحمه الله البطانة لا يظهر الا بالانف لان الله يقبضها بلبته النجاسة دون جرمها وقال شمس الدين الاليمي رحمه الله مشكلة
المنى مشكلة لان الفلح يزدى حين يني والمني لا يظهر بالفكر الا ان يقال انه مغلوب بالقي فيجعل تبعا له ولولم يكن
راس الذكر طاهرا وقت صروج المنى لا يظهر بالفكر كذا في شرح المجمع لابن ملك **وكذلك** اي كالذي يخرج من بدن
الانسان **الروح والاضا** جمع حتى وبول لا يكون من الدواب نجاسة غليظة لان نجاستها تثبت بنقص لم يارضه
غيره وهو قوله عليه السلام في الروح انه رجس والاضا مثله وعندنا محققه لعوم البلوى في الكفرات
ووقوع الاختلاف فيه فعند مالك رحمه الله الارواث كلها طاهرة وعند زفر رحمه الله روث ما يؤكل لحمه طاهر والحي

رحم الله انه استحالة الميت وفساد وسوسنة من حيوان يمكن التفرقة فصار كالادوي والضرورت في النعال وقد
قلنا بالتخفيف فيها حتى تطهر بالمسح وبما ذكرنا من الحيث والمعقول خرج الجواب عن قول مالك زفر رحمه الله
وبول النجاسة اي وكذلك بول النجاسة وضرورتا لا تقدم ولا تطلق قوله عليه السلام استنوا البول والافرا
عنه يمكن في الماء غير يمكن في الطعام والشراب فيغني عنه فيها **والصغير** اي وكذلك بول الصغير **كل الطعام**
اولم يركل وكذلك الصغير وقال الشافعي بول الصبي قبل ان يطعم يكفي فيه ريش الماء بخلاف بول العبيبة
لقوله عليه السلام اغتسل من بول المائث وينقع من بول الذكر والنقع الرش وكذا ما روي من غير فصل
وما رواه من نفع بول الصبي اذا لم ياكل فالتفح يذكركم بغير الفصل لانه عليه السلام قال لا تسلم عن المذنب
انفع فربك بالياء اي اعلم فيتم عليه توفيقا **والمنى نجس بغير رطبه** وبجزء الفرك وسوا ذلك باليد حتى ينقث
في ياب اي المنى وقديت الوجه والخلاف فيه وفي الفتاوى مران كل شئ كبوله في الحكم كذا في الاختيار
واذا اصاب الحنف نجاسة لم يخرج اي صبر سواء كان جسما من نفها او من غيرها فلو شئ على بول ثم على
تراب فالنقص به نجس فحسب بالارض يظهر كذا روي عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كذا في شرح
المجمع لابن ملك **وروث** والعذرة **نجست** اي تلك النجاسة في الحنف فذكره اي الحنف بالارض **لان الحنف**
صلب لا يشداظا اجزاء النجاسة فيبقى رطوبتها على ظاهره فاذا جفت النجاسة عادت الرطوبة الى جرمها وتزول
بزواله اذا ذكره بالارض وقال ابو يوسف رحمه الله يظهر الحنف في الرطوبة المتجمدة ايضا اذا اسيح بالتراب
لانه يجذب رطوبتها وتصير كالحق وعليه الفتوى لعوم البلوى كذا في النهاية وقيل يحده رحمه الله لا يظهر
فيها الا بالانف لان سدا عين نجس باصابة النجاسة فلا يظهر الا بالانف كالثوب والبدن روي ان محمد اخرج
عن سدا القول حين راي كثرة السرقين في طرق الذي كذا في شرح المجمع لابن ملك **والطين** من النجاسة المتجمدة
وما لا جرم له كالزهر والبول لا يكون فيه اي في كذا واحده منها الا انفس لان الرطوبة اسيح بالارض تنل طبع الحنف
اكثر عما كان فلا يظهر في المنيمة المصلي وان لم يكن لها جرم كالبول والحنف لا يبد من الفسار لها كان او لم
والسيف والمرآة كتنفي **بسمها** اي فيهما لجرم وفيما لا جرم له رطبا كان النجس او يابا سفلطا كان او خفيا
لانها لا تشداظا لهما النجاسة لصلابتهما وما على ظاهرهما مما يزول بالمسح ثم قبل يظهر حقيقة مع لو قطع به البطم او
الليزر كله وقيل تغسل النجاسة ولا يظهر كذا في التبيين وذكر في الاصل انه لا يظهر الا بالانف قياسا على الثوب
وهو قول زفر والشافعي رحمهما الله هذا اذا كانا صفيين ولو كانا خفيين او متقوسين لا يظهر بالمسح
كذا في شرح الفخمة لابن ملك **واذا اصاب الارض نجاسة فذهب اثرها** وسولونها ورجحها بعد ذهاب نودتها
جاءت الصلوة عليها دون التيمم والكلماء القاييم على الارض والاجرة المفروضة عليها يا فقهكم وقال زفر
والشافعي رحمهما الله لا يجوز الصلوة كالتييم لانه لم يوجد المزيل ولنا قوله عليه السلام ذكر في الارض ليس بها
والزكوة الطهارة ولان الارض تشفى الهواء يجذب فتقل النجاسة وتقلها لا يمنع جوار الصلوة وينبع التيمم

ولو اصابها الماء بعد سبها وذباب انما لا يعود نجاسة في رواية والامة انه يعود كذا في شرح التمهيد وروي ابن كاس عن علي بن
رحمهم الله جواز التيمم ايضا لان النجاسة الى اجزاء الارض من شأن الارض جذب الاشياء الى طبعها وبالكسالة تظهر
كالحجارة اذا اصابها صلات فيجوز التيمم واذا اصاب الارض نجاسة ان كانت رصوة يصيب عليها الماء فيطهر لانها تنشف
الماء فيطهر وجه الارض وان كانت صلبة يصيب الماء عليها ثم تكتسب الخفية التي اجتمع فيها الماء كذا في
الاصحار وروي ابو بكر بن محمد بن بولس الغرس ودم السمك والباب البقر والخار وروي مالك بن بكر بن الطيور نجاسة
حققة اما بولس بن بكر بن محمد بن محمد رحمه الله حديث العريتين ويدل عليه بولس الغرس عند ايضا ولما انه
استحال ان يتنوع حيث فيكون نجاسة بولس بن بكر بن محمد بن محمد رحمه الله ان قلنا بتجفيفه للتعارض وحديث العريتين نسخ كالمثلية ودم
السمك ليس بدم حقيقة لانه يسقى بالشمس عن ابي يوسف رحمه الله انه نجس فقلنا نجاسة لذكره لعل البذر
والخمار لتعارض النصوص وجزء مالك بن بكر بن محمد بن الطيور ليعوم البلوي فانه لا يمكن الاصرار عنه لانه تدرق
من الهواء وعند محمد رحمه الله نجاسة غليظة لانها لا تقا لط الناصر فلا بلوي وجوابه ما قلنا **وهو كروم بن بكر بن محمد بن**
الطيور طاهر وعند الشافعي رحمه الله نجس لانه لا حالة الطبع اياه الى الف دون ان يتذوق من الهواء والنوقي
عن ذلك صرح ولان اجماع المسلمين على امسك الحمامات في المساجد دليل الطهارة وذكر لا يدل على النجاسة
كالنجاسة وجبها الا الدجاجة والبط في ستمها بخلافه بالاجماع **واذا انقضى عليه البول مثل رويس الابليس**
بشيء اى في النجاسة حتى لا يجب غسله ويجوز الصلوة معه لانه لا استطاع الامتناع عنه خصوصاً في شرب الماء
وعن الهندي اني ان الجانب الآخر من الابرين يقبر وغيره من المشايخ قالوا بل لا يعتبر الجانبان جميعاً
الحرج كذا في النهاية وليس بولس بن بكر بن محمد بن محمد رحمه الله ولا دم البقر والبرك بشتى ما ذكرنا قال الكوفي رحمه الله
وما بقي من الدم في اللحم والعرق طاهر عن ابي يوسف رحمه الله انه موقوف في الاكل دون الشرب كذا في الاصحار
ويجوز زوال النجاسة بالماء اتفاقاً لقوله عليه السلام ثم اغسله بالماء وكره ما بين يديه من النجاسة كالماء وما
الورد فلا تطهر بالدم واللبس لان اثر النجاسة لا يزول بها وعند محمد والشافعي رحمه الله لا تزول النجاسة بالاج
لأنه لا ينجس نجس بولس بن بكر بن محمد بن محمد رحمه الله ان هذا القياس ترك في المادور ودالت فيه فيبقى
عليه لئلا يمتدحوا اتفاقاً لقلعه النجاسة عن محلها فكذا يزولها المايح لمشاركة المايح في المعنى ولا فرق بين
الثوب والبدن في طهارتهما بالمايح وعن ابي يوسف رحمه الله ان البدن لا يطهر الا بالماء فذهب النجاسة بجرارة
فان كان لها اي للنجاسة **عن مريم فصرها زوالها لان نجاسة الحمار ورجل عينة نجاسة** فلا زوال عنها بقا الحمار
طاهر كما كان وان حصل بالثقل الواحدة على مقتضى الكتاب وعند الجمهور لا يطهر حتى ينشأ ثوباً بعد
زوال العين لان بعد ذلك التقي نجاسة غير مريم لم يبق قط **والاصح** **قال الشافعي** **زواله لقوله عليه السلام**
في حق دم الحوض اغسله ولا يضر كثره ودفع الحرج المحجوب ايا شئ اضر لقلعه كالمصابون والحوض وكما
وباليس بمرية كالبول والحرق **فقط** **زوالها ان يغلب على الف من طهرته** لان غلبة الف دليل في الشرعيات كما في

فقط

تحتوي القبلة وغيره لا سيما عند تغذ البق والبعوض والمغبرة من الفاسد الا ان يكون غير عاتل فيعتبر كل المستعمل لانه
هو المحتاج اليه **وتقدر اي غلبة الف بالثوب او باللبس او بالجمع في حق الموسوس قطعاً للموسوس وكذا في الاستنجاء**
ذكر في السبوط ولا يحكم بزيادتها قبل الثلث لحديث المستيقظ وفي المتن عن ابي يوسف رحمه الله اذا غلبه سائلة
طهر كذا في الاصحار **ولا بد من العصر في كل مرة** ويبلغ في المرة الثالثة حتى لو عص بعد لا يسيل منه الماء يعتبر في كل
شخص قوة وفي رواية يكتفي بالعصر مرة واحدة وعن ابي يوسف رحمه الله العصر ليس بشرط وفي الحائض ولو
لم يبلغ في العصر صيانة للثوب لا يطهر وعند الشافعي رحمه الله يطهر بالخرق من الماء طهور فاذا استعمل
مرة يطهر كما يطهر عن الحكمة ولما قدرناه اتفاقاً لا يوجب رحمه الله ما لا يحتمل العصر اذا نجس ببيع كل طرف
والاخر والحش ونحوها يطهر بغيره وكيفية ثلثا بحيث لا يبقى للنجس بعد لون ولا راحة وهذا الخفيف ان ينقطع
التقاط ولا يشترط هذا اذا لم تشرب فيه النجاسة وان تشرب فحدث انه ينقطع في الماء ثلثا ويحذف في كل
مرة فعلى هذا الحذف الجديد والاخر الجديد اذا تشرب فيه النجاسة والحظفة اذا تشرب فيها النجاسة والجلد
اذا دبح بالدهن النجس الكين اذا امس بالماء النجس والجم اذا طبع بالماء النجس فعند ابي يوسف رحمه الله البذر
ثلثا وبموت الكين بالماء الطاهر ثلثا وببلى الجم وتنفع الحظفة بالماء الطاهر ثلثا في تشرب ثلثا ويحذف في كل مرة
ولو كان العسل نجساً فتنطهر ان يقب فيه ماء بغيره فيغلي حتى يعود الى مكانه وكذا في الدسم اذا نجس بشت
عليه الماء فيعلو الدسم على الماء فيرفع شئ مثله فيغلي ثلث مرات كذا في الدسم اذا نجس شرح التمهيد ولوان فارت
ماتت في السمن ان كان السمن جليداً يقدد ما حوله ويؤكل الباقي وان كان مائلاً لم يؤكل وينتفع به من غير الاكل
كلاستصباح ودينج الجلد وغيرهما وله ان يبيع ويبيعه ما فيه من العيب وان بين ذلك نجس المشتري و
الحامد اذا فرغ من المفقور على حاله وان لم يبق المقفور على حاله فهو مانع كذا في النجاسات وقال محمد رحمه الله لا
يطهر غير المنعص ابد الا ان النجس يزيل بالعض ولم يوجد فيبقى نجس ولا يبي يوسف رحمه الله ان النجاسة تثبت
في استرجاع النجاسة كالعصر فيظهر الاستنجاء وموضع النجاسات غسل ستة لمواظبة عليه السلام عليه من كل نجاسة
من السبلين **آل الحج** اعلم ان الاستنجاء عايسة اوجه اثنان وامكان اهدى من نجاسة المخرج في الف من الجنابة
والحيض والنفاس لئلا يشيع في بدنه والثاني اذا تجاوزت محرمها يجب عند محمد رحمه الله قراوا اكثر وسوا الا
لانه يزير على قدر الدرهم وعند جماهير اذا تجاوزت قدر الدرهم لان ما على المخرج سقط اعتباراً لجواز الاستنجاء
فيه يفي بالمعبر والاول والثالث سنة وسوا ذلك نهي والنجاسة مخزها فصلها سنة والرابع مستحب وسوا ذلك لا يلزم
ينفوط بغير قبله والخامس بدعة وسوا الاستنجاء من الوجع اذا لم يظهر الحديث من السبلين **ويجوز اي الاستنجاء**
وما يقوم مقامه في التفتة كالماء والخرق والطين واللبس **في نجاسة** لان المقصود الاثارة في شئ حصل حازه
وليس فيه عدد مسنون وقال الشافعي رحمه الله لا بد من التثنية لقوله عليه السلام طيب ثوبك بثلثة ارجاء وكنا
قوله عليه السلام من استنجى فليوترقن فطر حسن ومن فلا حرج والابن ارفع على الواحدة وما رواه من ذكر

الظاهر فانه لو استثنى كل ثلثة اوصاف جاز بالاجماع **والفصل** بالاء افضل لانه بلغ في الانتفاء والتفان قبل هو ادب
وقيل يوسنة في زماننا كذا في الحديث ومنه ان يستثنى بديع اليرى بعد ما استمرى كل الاستغناء اذا لم يكن صائيا ويصدق
اصحبه الوسطى على سائر الاصابع قليلا في ابتداء الاستغناء ونيل موضعها ثم يقتعد حنصر ثم سبابة فيقتل
يطمن قبله انه قد ظهر ولا يستعمل اكثر من ثلثة اصابع ويستثنى بجرها لا بروسها وكذلك المرأة وقيل يستثنى برؤسها و
في النقاية الصائم لا ينبغي ان يقوم من موضع الاستغناء قبل المسح بحرقه كليا لئلا يفسد صومه وكذا لا يفتش عند الاستغناء
لهذا المعنى فاذا اتت اي تجاوزت **الحالة المحجج** **بحر** **الاف** **وقد بينا** **ولا يستثنى يمينه ولا بطعام ولا ورس**
ولا غط **لور** **والله** **عن** **الاستغناء** **برؤسها** **ولو استثنى** **بما** **يجزى** **عندنا** **مع** **الكرامة** **خلافا** **للشافعي** **رحم** **الله** **وبكر** **استغناء**
القبلة **واستدبار** **في** **الحل** **وسواء** **بالمديت** **التفوق** **وبالقصر** **ربط** **الحديث** **لقوله** **عليه** **السلام** **اذا** **انتم** **الحائظ**
لا **تقبلوا** **القبلة** **ولا** **تستدبروها** **ولكن** **شرقوا** **او** **غربوا** **وفي** **الهيئة** **كما** **يكمن** **للزكاة** **ان** **تذكر** **والدعاء** **في**
القبلة **ليبول** **مذاكم** **اذا** **كان** **ذاكرا** **للقبلة** **ولو** **غفل** **عن** **ذلك** **ففض** **حاجته** **فلا** **بأس** **به** **كذا** **في** **شرح** **المجمع** **لنظام**
الدين **وعن** **ابي** **حنيفة** **رحم** **الله** **في** **الاستدبار** **لا** **بأس** **به** **لانه** **غير** **مقابل** **للقبلة** **ولا** **يختلف** **هنا** **عندنا** **في** **النبا**
والصحر **اي** **كتاب** **الصلوة** **في** **اللغة** **الدعاء** **قال** **الله** **تعالى** **وصلي** **عليهم** **اي** **ادع** **لهم** **وقال** **عليه** **السلام**
وصلت **عليكم** **الملائكة** **اي** **دعت** **لهم** **وفي** **الشرع** **عبارة** **عن** **اركان** **مخصوصة** **وان** **كان** **معلومة** **بشرائط**
مخصوصة **في** **اوقات** **مقدرة** **وبى** **فرضية** **حكم** **يكفر** **باجتماع** **ما** **قد** **فرغ** **المصنف** **من** **بيان** **الطهارة** **بشرع** **في** **بيان**
الطهارة **بشرع** **في** **بيان** **اوقات** **الصلوة** **لانها** **اسباب** **للقس** **وجوبها** **اداما** **وجوب** **ادائها** **فان** **تفرق** **بين** **الوجوب** **بأن** **الوجوب** **عبارة** **عن** **شغل** **الذمة** **وجوب** **الاداء** **عبارة** **عن** **تفريغ** **الذمة** **وبدا** **ببيان** **وقت**
الغجر **لانه** **اول** **النهار** **اول** **الوقت** **لا** **اختلاف** **في** **اقله** **ولا** **في** **آخره** **خلاف** **غيره** **وقت** **الغجر** **اذا** **طلع** **الغجر**
الثاني **المعنى** **في** **الافتقار** **احترابه** **عن** **المستطيل** **وسواء** **يؤدى** **في** **الافتقار** **طولان** **يتعقبه** **ظلام** **فلا** **يجز**
به **وقت** **المسار** **ولا** **يجز** **الاكل** **على** **الصائم** **لقوله** **عليه** **السلام** **لا** **يفركم** **الغجر** **المستطيل** **وقال** **عليه** **السلام** **الغجر**
هكذا **ومتد** **بغير** **عرض** **لا** **سكنا** **وقد** **بدء** **طولا** **الي** **طول** **الشمس** **اراد** **به** **وقت** **الذي** **قبيل** **طلوع** **الشمس** **و**
موضر **من** **ذلك** **الوقت** **فعلم** **انه** **من** **قبيل** **اطلاق** **اسم** **الكل** **على** **الجزء** **لما** **روى** **انه** **عليه** **السلام** **قال** **اول**
وقت **الغجر** **حين** **تطلع** **الغجر** **واخر** **حين** **تطلع** **الشمس** **وقت** **الظن** **من** **زوال** **الشمس** **اقبح** **ما** **قبل** **بغير**
معرفة **ان** **يعز** **زخشة** **في** **مكان** **مستوي** **ويجلى** **على** **بلوغ** **الظل** **علامته** **فادام** **الظل** **ينتقص** **منها** **وسوق** **قبل** **الزوال**
واذا **وقف** **فهو** **في** **الزوال** **فاذا** **اخذ** **الظل** **في** **الزيادة** **دنا** **علم** **ان** **الشمس** **قد** **زالت** **كذا** **في** **شرح** **المجمع** **لأن** **ملك** **والا** **يتر**
منه **ماروي** **عن** **محمد** **رحم** **الله** **ان** **يقوم** **الرجل** **مستقبلا** **القبلة** **فما** **دامت** **الشمس** **على** **حاجبه** **الا** **تير** **فان** **الشمس**
لم **تنزل** **فاذا** **اصارت** **الشمس** **على** **حاجبه** **لا** **يمن** **علم** **ان** **الشمس** **قد** **زالت** **الي** **ان** **يلغ** **الظل** **ثلاثة** **سوي** **في** **الزوال**
عند **ابي** **حنيفة** **رحم** **الله** **وقال** **ابو** **يوسف** **ومحمد** **رحم** **الله** **وهو** **رواية** **عن** **ابي** **حنيفة** **رحم** **الله** **الي** **ان** **يلغ** **الظل**

مثلا لقوله عليه السلام انه جبريل عليه السلام وصلى العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله وله ان اول
الظهر يتقن ووقع الشكر في آخر النهار في لاروي انه عليه السلام صلى العصر حين صار ظل كل
شيء مثله فلا يخرج الظل المتقن بالعصر المشكوك بل بما هو عصر سابقين وهو حين صار ظل كل شيء مثله هذا بالاط
وفي اضافة التي الى الزوال صحيح لانه اراد به في قبيل الزوال انما استثنى في الزوال لانه قد يكون مثلا في
بعض المواضع في الشتاء وقد يكون مثليين فلو اعتبر المتكلم من عند ذي الظل لما وجد الظل عند تمامتها ولا عند
في مواضع التي لا تسمت الشمس رؤسها لان المواضع التي تقع فيها المباشرة يقدر الظل من عند ذي
الظل والمباشرة لا يوجد الا في الاقليم الاول وسواء والمصدر والحركة ان منها كذا في المباشرة روي الحسن عن ابي
حنيفة رحمهما الله ان الظل يخرج بصير ورنا ظل كل شيء مثله ويدخل العصر بصير ورنا مثله فيكون بينهما
وقت للمد وسوال الذي يسمى التماس بين الصلوتين وقالوا الا صياطا ان يصلي الظهر قبل صرو
الظل مثله ويصلي العصر حين يصير مثله ليكون الصلوتان في وقتها كذا في شرح المجمع لاني ملكوا اذا خرج
وقت الظهر على الاختلاف في غير وقت العصر ويمتد وقتها حتى تغيب الشمس لقوله عليه السلام من
فاتته العصر حتى غابت الشمس فكأنما وثراهم وماله جعلها فائتة بالزروب قدر انه آخر وقتها واذا غابت
الشمس في غير وقت المغرب لانه عليه السلام قال اول وقت المغرب حين تسقط الشمس ويمتد وقتها حتى
تغيب الشمس الا بغير الذي يغيب الحمره عند ابي حنيفة رحمهما الله لقوله عليه السلام واخر وقت المغرب
اذا اسود الماقي وقالوا سوا الحمره وهو رواية عن ابي حنيفة رحمهما الله وعليه التوكيد لما روي انه عليه
السلام قال الشفق من الحمره وعند الشافعي رحمهما الله وقت المغرب مقدار ما يبع فيه خمس ركعات بعد وضوء
واذان واقامة وسرعة حتى لو صلي بعد هذا المقدار يكون قاضيا لا يؤد بالامامة صبر اليه في اليومين
في وقت واحد وان قوله عليه السلام آخر وقت المغرب حين تغيب الشفق واذا صرح وقت المغرب في غير
وقت الغشاء والوقت ويمتد وقتها حتى تطلع الغجر لقوله عليه السلام واخر وقت الغر سال تطلع الغجر
وقت الزوال وقت الغشاء الا انه تقدم الغر في الاصل لانه امر كذلك وقال اول وقت الغر بعد الغر واخر
ما لم تطلع الغجر وسوا الاختلاف بيني على اختلافهم في وقتها فحضر واجبة والوقت اذا جمع صلوتين واجبتين
فهو وقتها وان امر بتقديم احدتها كالوقتية والنايتية وعند ما يسنه في غير وقتها بالفرار من الغرض
كسائر النتن والاصلة في قوله عليه السلام ان الله تعالى زادكم صلوة فصلوا ما بين الغشاء والاخرة الي طلوع الغجر
ويجب الاستدبار في الغجر اي اضافة لقوله عليه السلام اسعروا بالغجر في رواية ثوروا بالغجر فانه اعظم الاح
وقد الاسفار ان يبدأ الصلوة في وقت لو صلاها بقراءة سنونة ما بين اربعين اية الي ستين
وظهر له سهو في طارقه يمكنه ان يتوضأ ويعيد الصلوة وقيل حدة ان لا يقع له الشكر في طلوع الشمس
والفصل عند مشايخنا ان يبدأ بالاسفار ويحكم به ويحكم بالحيوي ان يبدأ بالتفليس ويحكم بالاسفار

المسلم
فرد الماني
في اعظم
1200

مجلس

ثانياً في بقية سجدة وجبت بتلاوة فيها لا اله الا الله وجبت نافضة فادائها كما وجبت وكذا صلوة الجماعة
 تؤدى مع النقصان اذا حضرت واما لو حضرت واخرت واديت فيها لا يكون الا لله وجبت كاملة فلا تؤدى
 ناقصة واطلاق حديث النبي محمد عليه السلام في قول الفريضي مطلقاً والنوافل مكية وعن ابي يوسف
 رحمه الله في تحريم النظر وقت الزوال يوم الجمعة **العصر** فانها حايض عن **المغرب** بالكلية ورواية
 الايضاح والمحيط غير مكروه لان ادائها مأثور به والمكروه لا يوجب بل المكروه تأخيرها دليل الجواز قوله عليه
 السلام من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها ولان ادائها كما وجبت اذ سبب الوقت
 الجزء القائم من الوقت يلى الشروع فان اتصل الاداء بالجزء الاول كان سوابب والآية تنقل البيعة الى الثاني
 والثالث هكذا الى ان ينتهي بخلاف غيرهما من الصلوات لانها وجبت كاملة فلا تنقضها بقية **الصلوات**
بعد الفجر اي بعد صلوة الفجر **تطلع الشمس ولا بعد العصر** اي بعد صلوة العصر **تغرب الشمس**
 ولولسب وقال الشافعي رحمه الله لا يكره النظر الذي لم يسب كركتي الفجر والوضوء والطواف وركعة المسجد
 والمنذور له ما روي ان قيساً صلياً بعد فرض الفجر ركعتين فقال عليه السلام له ما هذا قال ركعتي الفجر
 لم اركعهما فكت النبي عليه السلام وسكوتاً يدل على التقرب واطلاق قوله عليه السلام اذا دخل احدكم
 المسجد فليحيم بركعتين والا حاديث المرقية في غيرهما ولما اطلاق ما روي انه عليه السلام قال لا
 صلوة بعد صلوة الفجر **تطلع** وبعد العصر **تغرب** والمراد بالمغرب هنا التقيد ويجوز ان يصلح
 في مدين الوقتين الفوايت وصلوة الجماعة وسجدة التلاوة لان النبي لم ينع في غير وسد شغل جميع الوقت
 بالفرض اذ ثواب الفرض اعظم فلا يظن النبي في حق فرض مثله وظهر في ركعتي الطواف لانها نافلتان
 في ذاتها ووجوبها لغيرهما وسوخت الطواف بالصلوة وكذا لم يكن تغل شرع فيه ثم افسل لان وجوب
 لصيانة المؤدى عن المبطان فبقى تغل في ذاته كذا في الكافي فعلم من جزا ان ما قاله بعض المتأخرين
 اذا اقيم للفجر وخاف بطرقت الفرض بالجماعة شرع السنة فيقطعها فيقفها قبل الطلوع فردود
 لا سيما ان الامر بالزوع للقطع قبيح شرعاً لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم **ولا بعد طلوع الفجر** **تطلع الشمس**
 ما روي انه عليه السلام قال اذا طلع الفجر فلا تصلوا الا ركعتي الفجر وفي التجنب المتفق اذا صلى ركعة
 فطلع الفجر كان الا تمام افضل لانه وقع في صلوة التطوع بعد الفجر لا عن قصد **ولا قبل المغرب** لانه
 من تأخير المغرب والسبب في جعلها اتقا وفيه خلاف الشافعي رحمه الله لما روي ان العياشي كان اذا
 يصلونها والنبي عليه السلام لم ينهيهم عنها قلنا كان ذلك في الابتداء لتعرف ان وقت الكراهة قد
 صبح بالمغرب ولهذا لم ينه احد بعد منهم **ولا اذا خرج الامام يوم الجمعة** من حجة الكاظم للخطبة كذا شافعي
 في محرونة ومشق وغيره في ديار العرب وعبادة الخرج وارتفع ما دهم واما في ديارنا فاذا قام من
 موضعه للصعود لصلوة لقوله عليه السلام اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام فان افتتح الاربع قبل الجمعة

قطر
ساز

ثم خرج الامام ذكره في النوادر ان صلى ركعة يضيف اليها اخرى ويخفف القراءة وبعدها اخرى مشايخ اما لو صلى ركعتين
وقدم ثم قام الى الثالثة ولم يقيد بالسجدة حتى خرج الامام اختلف فيه المشايخ قال بعضهم بجواز السجدة
وتسلم وقال بعضهم بغيرها اربعاً وخفف القراءة في شئ الخفة وفي الاحتياط ولو كان تسريع في الاربع
قبل الجمعة اتهموا **ولا قبل صلوة العيد** خلافاً للشافعي لان بعض الصحابة كانوا يتطوعون قبل صلوة العيد
قلنا انه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك مع صومه على الصلوة وسداً ليل الكراهية اذ لو جاز لفعل تعليم الجاهل
والجمهور على الكراهية في الجنبات وغيرها في اما في فاضلي فان انه يتطوع بعد صلوة العيد ما شاء ولو
افتتح التطوع في الاوقات المذكورة يصح شروعه لعدم ورود النهي عليه لكن الافضل ان يقطع ثم
يقضي في وقت غير مكره **والاجماع بين صلوتين في وقت واحد في حصر لا يسفر** وقال الشافعي رحمه الله
الجمع بين صلوتي الظهر والعصر وبين صلوتي المغرب والعشاء لحذر سفر ومطر جائز فانه خير عندنا
ان شاء صلى الظهر في وقت العصر والعصر في وقت الظهر وكذا في المغرب والعشاء ما روي انه عليه
السلام جمع بين الظهر والعصر في سفر يشوبك جمع بينهما وبين المغرب والعشاء بالمدينة ولما قوله تعالى
ان الصلوة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً اي فرضاً موقوتاً وفي الجمع تغيب الوقت ويحب الجمع فعلاً لا
وقتها وسواء ما روي انه عليه السلام جمع وتفسير ان يؤخر الظهر الى وقتها ويقدم العصر في اول
وقتها **الايجز** بين الظهر والعصر **والزوجة** بين المغرب والعشاء وسيا تيك في المناسك ان
شاء الله تعالى **باب الاذان** وسورة الفحة مطلق الاعلام وفي الشرع الاعلام بوقت الصلوة
بالفاظ معلومة مأثورة على صفة مخصوصة **وهذه** اي صفة الاذان **معرفة** وهو قوله الله اكبر الله
اكبر ايا اخر الله علم عبود بذاته واكبر اماماً هو من كبر بغير عظم فانه عظيم القدر واما من كبر اي استن
ويداد به القديم اكبر للتفضيل وتقدير الله اكبر ما استعمل به وعلمه اوجب فاشتغلوا بعباده وان ركعوا على
الدينا كما في شرح المختار **والترجيح فيه** اي في الاذان وسبق ان يحفض بالشهادتين او لا مرتين ثم يرجع
ويرفع صوته بهما مرتين **أخرين** خلافاً للشافعي رحمه الله ما روي ابو حذورة انه عليه السلام امرهم
فتح مكة بان يرجع في الشهادتين ولما ان الرواية متفقة على ان لا ترجع في الاذان بلال وعمر بن ام مكتوم
اي ان توفيا وما رواه كان تلقيا من النبي صلى الله عليه وسلم قطرة ابو حذورة انه من نفس الاذان وعند
ما ذكره الله التكبير في مبداء الاذان ثلثاً في سائر الكلمات وسورة اية عن ابي يوسف رحمه الله قلنا
سواء اربع لان المروية من المكنى النازل سكتاً او القياس متروك بالنقص **والاقامة** اي مثل الاذان في ذكرها
مثنى مثنى وقال الشافعي رحمه الله الاقامة تذكر فرادي الا قوله في قوامت الصلوة والتكبير في اول الاقامة مرتين
كما في آخر ما روي ابو حذورة انه عليه السلام قال **لا اذان** ان مثنى مثنى والاقامة فرادي وفرادي جمع
فرد على غير قياس ولما اشتهر ان بلال كان يثني الاقامة الى ان توفى وما رواه بخلاف الجمع بين كل

كانت

كنتين في الاقامة والتفريق بينهما في الاذان فان قيل كيف يكون الاذان مثنى مثنى والتكبير اربع في اوله قيل لا يذكر
التكبير بل لا كان بصوت واحد جعل كلمة واحدة وذكر مما سقى اخرى يكون مثنى مثنى **وما** اي الاذان والاقامة **سنة**
للصلوات الخمس لانه عليه السلام واظب عليها بهما وقيل انه واجب لانه عليه السلام امر به في قوله اذا حضرت
الصلوة فليؤذن لكم اهدكم ومن صلى في بيته بخير اذان ولا اقامة جاز وان فعل خشن اما الجواز قلناه روي ابن
مسعود رضي الله عنه كان يصلي في داره بخير اذان ولا اقامة ويقول بخير اذان المقيمين حولنا واما حسنة
فعلها فلانها اذكار تتعلق بالصلوة كغيرها من الاذكار **وروي في اذان العزيم** **الصلوة** **خير من**
النوم **مترتين** لا روي ان بلال رضي الله عنه اتى النبي صلى الله عليه وسلم ليصل الصلوة فجر فوجد راقدا فقال
الصلوة خير من النوم مرتين فقال عليه السلام ما احسن من اذكاره في الاقامة اي ويزيد في الاقامة
بعد النفل **قد قامت الصلوة مرتين** لا روي عن ابي حذورة رضي الله عنه انه قال علمني رسول الله صلى الله عليه
وسلم الاذان خمس عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة **وبين الاذان** اي يبين الاذان ويفصل بين كلماته
ويجوز الاقامة اي يسرع فيها لانه بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا **يستقبل** اي بالاذان والاقامة
القبلة لان بلالا يؤذن ويقيم بنفسه القبلة ولو شرعنا لوجبها بلالا وحده المقصود ويكره لجماله **ان** **تسبح**
اصبعيه اذ فيه لانه بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا وقال انه اندي بصوتك **وعلى المؤذن** **وبه** **حياتاً**
وشماتاً **بالصوت** **والفصح** وقدما مكانها لانه كانا نقل من فعل بلال ولا تخط الناس
فيواجههم بمناهما اسرعه الى الصلوة والي انه يجامع واما عدد التكبيرات في الاذان والاقامة كما في حديثه في استقبال
القبلة وعن شمس الدين الحارثي انه لا يلق الاذان في حان وحده اذ لا حاجة اليه والقسم لا يفتن لانه صليته
لا اذان رفته قالوا في الذي يؤذن للمؤددين في ان يؤذن في بيته ويسرعه عند ما يركعون في كل ركعة فيقول
ان يقول في كل الصلوات مرتين في عينية ثم يقول حي على الفلاح مرتين في شانه وهو الاصح لانه فيقول تسكنا
قال الامام الترمذي لا يؤذن في الاقامة لانه لا يركعون في الاذان في شئ **وعلى** **المؤذن** **بأن** **يكون** **مخفياً**
والاقامة **في** **الفصح** وقال لا يجلس في الفصح جلوسه حقيقه لان الفصح منهن كسنة في سائر
الاذان يكتفي في الفصح بالجلوس الحقيقه غير ان من لا يجلس في حقيقه رحمه الله ان المسح المبادة وفي الخلة الاخر
والفصل يحصل بان يكون بينهما مقدار ثلث ايات وهو روي في الفصح وكذا في يحصل بان يقرأ في الفصح
وقل ان الشافعي رحمه الله يفصل بين ركعتين اجبا رابعا في الفصح والفرق ما ذكرنا في الهداية **وبكره التلحين**
وهو تغير الكيفية الصوت في الاذان لانه بدو وان قال المؤذن في الاقامة **حي على الصلوة** **فامام** **الامام**
اجابة للاداء واذا قال **قد قامت الصلوة** **بكره** **والا** **الى** **الامام** **القوم** **تصدّقوا** **اذ** **هو** **بين** **السرور** **وعلى** **ابن** **رسول** **الله**
لا يكرهوا حتى يفرغ ليذكره بغيره بالافتتاح وان كان لا **امام** **فان** **يأمر** **المؤذن** **بأن** **يكون** **مخفياً**
اي الجهر حتى يفرغ **والا** **الى** **الامام** **القوم** **تصدّقوا** **اذ** **هو** **بين** **السرور** **وعلى** **ابن** **رسول** **الله**

فتمت مقاييس ولائها لا فائدة في القيام **ويؤذن في الغاية** ويقوم لانه سكذا قتل النبي عليه السلام حين فاته صلوة
الصبح ليلى التعرس وسوجه على الشافعي في الغاية باقامة فان فاته صلوات اذن للاولى واقام لارويها
وكان يحترق في البواقي ان شاء اذن واقام ليكون القضاء على حسب الاداء وان شاء اقتصر على الاقامة
لان الاذان لا يستحضر وهم حضور **ولا يؤذن للصلوة قبل دخول وقتها** لانه شرع للاعلام بالوقت وفي
ذلك تضليل وان اذن اعاد وعند أبي يوسف رحمه الله لا يعيد في الجف خاصة بعد مضي نصف الليل لان بلالا
كان يؤذن بليلا ولما قرئناه ولان اذان بلال لم يكن للصلوة لقوله عليه السلام ان بلالا يؤذن بليلا
ليرجع فانيكم ويوقظ نايكم ويتبرح صالكم والكلام في الاذان للصلوة **ولا ينكح المؤذن في الاذان والاقامة**
ولا يرد السلام لانه يحل بالتعظيم ويعتبر النظم ولا يمتنع فيها لانه مشته بالصلوة فاذا انتهى الى قوله قد قامت
الصلوة له الخيار ان شاء انما في مكانها وان شاء مشته الى مكان الصلوة اما ما كان المؤذن اولم يكن **ويؤذن**
ويقوم على طهارة لان كليهما ذكر الله **ويكون اذانه الجنب واقامة المحدث** وفي كراهة طهرهما عن الوضوء
روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله في رواية يكره ان يغسل وضوء لانه يصير داعيا الى ما لا يحب اليه فغسله داخل
تحت قوله نعم انما مروى الناس وتسنون انفسكم وفي رواية لا يكره ان لا يغسلها لان كلامهما ذكر الله فيستحب فيها الوضوء
كما في الغزاة ويستحب اغادة اذان الجنب والصبي الذي لا يعقل والمجنون والسكران والمرأة لتقع على الوجه
المسنون ولا تقاد الاقامة لان تكرار غير مشروع وفي كراهة التذوي للزاهدي ويكون اقامة غير المؤذن
للابرياء او غيبة وفي الاصل لا بأس به الى هنا كلامه ويكره الاذان قاعدا لانه خلاف المتوارث وكراهة
صنيعة ان يكون المؤذن فاجرا او يافدا على الاذان اجرا ويستحب ان يكون صالحا تقيا فالما بالسنن وادق
الصلوات مواظبا على ذلك واما اجابة المؤذن بان يقول مثلما يقول المؤذن ويقول عند الجعلتين لا
حول ولا قوة الا بالله وعند قوله الصلوة صبر من النوم صدقت وبالحق نطق او يقول صدقت وبررت
فلها فضيلة وان تركها لا ياتم واما قوله عليه السلام من لم يحجب الاذان فلا صلوة له فمعناه الاجابة بالقدم
لا بالان فقط كذا في الغاية ويستحب ان يحجب في الاقامة ايضا ويقول عند قوله قد قامت الصلوة اقاما
الله وادامها لاروي انه عليه السلام كان يقول سكذا **باب ما ينقل قبل الصلوة** وفي اي اليه تنقل قبل
الصلوة **ست فرائض طهارة المبدن من النجاسة** يعني الحقيقة والحكمة اما من الحقيقة فلقوله عليه السلام
اغسل عنك الدم وصلي فوجب الطهارة عن النجاسة الحقيقية واما من الحكمة فلقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل
الله صلوة امرئ حتى يضع الطهور ومواضع الحديث وانه يوجب الطهارة من النجاسة الحكيمة **وطهارة الثوب**
لقوله نعم وثيابك فطهر **وطهارة المكان** لان تطهير الثوب لا واجب بان يكونا انما وجب تطهير مكانه وبدنه
بدل لانه النقص لانها الزم للصلاة اذ لا وجود للصلوة بدونها بخلاف الثوب ثم المعتبر في طهارة المكان
ما تحت القدم حتى لو افتتحت الصلوة وتحت قدميه نجاسة اكثر من قدر الدرهم لم يحجز صلوة وكذا في موضع سجود

وان كانت في موضع دكته او يد يد فلا يقرب وفي الخلاصة وان كانت في موضع سجود فنجس عند أبي حنيفة
رحمة الله في رواية عنه كذا في شرح المجمع لابن مكر **وسر العورة** لقوله تعالى خذوا زينكم عندكم سجداي ما تذكرون
عورتكم عندكم صلوة لان اخذ عين الزينة لا يتصور فاديد حلتها وسوا الثوب ولا يجب اخذ الزينة لغير **وسر**
فذلك لانه للصلوة لكن كني عن الصلوة بالمسجد فالاول اطلاق اسم الحال على المحل والثاني حكمه كذا في الكافي وسر
المصلح عورته عن غير شرط بخلافه اما السر عن نفسه فالصحيح انه ليس بشرط لو كان محلول الجنب فنطلب
اي عورته لا يفسد كذا في التبيين والمستحب ان يصلح في ثلثه الثوب فيصير زارا ومما في ثوب واحد وثوب واحد وثوب
به جاز لانه عليه السلام قال حين سئل عن الصلوة في ثوب واحد او كلهم يحذرون **واستقبال القبلة** لقوله تعالى فاقبلوا
وجوهكم شطر اي جهة والنية لقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والاحلاص انما يكون
بالنية **وعورة الرجل تحت سترته** اي تحت دكته وقال الشافعي رحمه الله ليس الركبة من العورة لقوله عليه السلام
ما فوق الركبتين من العورة ولما قوله عليه السلام عورة الرجل ما دون سترته حتى تجاوز ركبته وما رواه يدل
على ان ما فوقها عورة ولا يات في كونها عورة واما السر في عورة عنه على ما ذكر في المتقدمة كذا في الاقوي من
مذمبه انما ليست بعورة غلظا كذا في سبنا **وكذلك الامة** اي عورة الامة كعورة الرجل **وطهارة عورته**
لانه موضع مشته فاشبه ما بين السرة والركبة والمكاتبه وام الولد والمدرسة كالاته كذا في الاختيار **وجميع**
بدنه الحرة عورة الا وجهها وكفيها لقوله عليه السلام بدن الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها وفيه اشارة
الى ان ظهرها عورة وفي المنتقى تمنع الشائبة عن كشف وجهها لئلا يؤذيها الفتنة **وفي قدامها لا يات**
عن أبي حنيفة رحمه الله في رواية انه عورة والحديث السابق يدل عليه وروايت الحسن عنه انه ليس بعورة
وسمي اقم لان المرأة مبتلاة ببدنها قد يبرأ منها اذ ربما لا تجد الحف وفي الاختيار ولو انكشف ذراعها
جازت صلواتها لانه موضع الزينة الظاهرة وهي السوار وتحتاج الى كشفه في الحزمة والطبخ والخبز **وسر**
افضل العورة عورتان غليظة وهي السورتان وخفيفة وهي ما سواهما فالما من الغليظة ما يزيد زيادة
على قدر الدرهم وفي الحقيقة ربع العضو كما في النجاسات **تدق قول الكرمي** وفي الحقيقة والعورة الغليظة و
الحقيقة سواء وفي سره اي في الحكم وسواء انكشف الربع منها ينع وهو المعتمد وقال الشافعي رحمه الله
تحليل الانكشاف وكثير بعد الصلوة لان السر مطلقا شرط لصحة الصلوة ولم يوجد ولان تحليله معفو
لان اعتباره يؤدى الى المخرج فيكون المنسوسا الانكشاف الكثير فنقد ربع العضو لانا ربع حكم الكثرة لا
عضو بغيره كذا في النجاسة وتدرى المرأة حال الزهود ربع لصدده ومنع كبريت يعتبر عضوا على خلافه وكثير
من الاثني عشر عضوا صرة وللدبر ثلثها وسوا الفرج وما بين سرة الرجل وعانقه عضوا على هذا كذا في التبيين
ومن كان بلكة فترسه **اصابة عين الكعبة** لا تلونا وانه يمكن اصابة عينها **ومن كان ثوبا** اي جليدا **ومن كان**
الكعبة فاصابة جبهتها اي فرضه اصابة جهة الكعبة لان التكليف كسب الوضوء وليس في وسعه الاخذ **ومن كان**

ما كان عن عدو او سبع او مرض لا يجزئ تحوله الى القبلة **يصلح الى اي جهة** قد تحقق الغرض فاشبه حال الاستسقاء
 وان اشبهت عليه القبلة وليس من باب **المصلحة** اجتهاد وصلح الى جهة غالب ظنه لان الغرض من الصلاة تحركها
 وصلوات في السفر عند الاشتباه فاحضر ان يذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يترك عليهم ولا يعيد صلواته وان
 اخطأ عن القبلة ان سجد للصلاة وقال الشافعي رحمه الله يعيد صلواته ان استدبر القبلة لتيقنه بالخطأ ونحن
 نقول ليس في وسعه الا التوجه الى جهة التحرك والتكليف مقيد بالوسع **فان علم بالخطأ وسواء لو اخطأ الى**
الحال ان المصلحة في الصلوة استدرا الى القبلة وبني على ما مضى لان اهتله قبا ولا بلغهم نسخ القبلة من بيت المقدس
 الى الكعبة استدرا وفي الصلوة اليها واستحسنه النبي عليه السلام وكذا اذا تحول الى جهة اخرى توجه اليها
 لو جوب العمل بالاجتهاد فيها يستقبل من غير نقص المؤدى قبله **وان صلح بغير اجتهاد في عطاء عطاء** وطول
 وكذلك ان كان عند من باب له لانه ترك واجب الاستدلال بالتحرك والسؤال **والا فلا** اي وان لم يحطى فلا اثم
 عليه لوجود التوجه الى القبلة وفي الاقضية ولو شرع بالالتحريك ثم علم في الصلوة انه اصاب بيتا ونف التحريم
 وقال ابو يوسف رحمه الله يمضي لانه لو قطعها ببيتا نف الى جهة اخرى فافترق فيه ولها ان قال بعد العلم اولى
 بتيقنه بجهة القبلة وبناء التوكيد على الضعيف لا يجوز ومن حول اجتهاده الى جهة فصل الى غير ما قد
 وان علم انه اصاب القبلة وقال ابو يوسف رحمه الله هي جائزة ان اصابها لحصول المقصود وهو اصابة
 القبلة ولها انه ترك فرضا لزمه عند الافتتاح وسواء الصلوة الى جهة التحرك فصار كما اذا التفت ونحوها ثم
 اعلم ان القبلة موضع الكعبة والى من سلك الى عنان السماء ولا اعتبار بالبناء لانه يقتدر ولا يجوز
 الصلوة الى جهة اخرى ولو صلح الى جهة اخرى من الكعبة جاز فذل ان لا اعتبار بالبناء وينوي **الصلوة التي يضر فيها**
نية متصلة بالتحريم اذا بدأ تكبيرا الافتتاح لانا بها يحرم في الصلوة ما يباح قبلها لانه لا يفسد بين النية وتكبيرها
 الافتتاح لان القيام متردد بين العبادات والعبادة فلا يتعين لها بدنها وعند الذي رحمه الله انه يجوز بنية
 متفرقة عن التحريم واختلفوا على قوله انه الى متى يجوز قال بعضهم الى انتهاء النية وقال بعضهم الى ان يكسح
 وقال بعضهم الى ان يرفع رأسه من الركوع وقاسوا على الصوم وقلنا لا معتبر لما فرغ منها عنها لان ما مضى لم
 يقع عبادة لعدم النية وفي الصوم جوزت للضرورة لان وقت الشروع في الصوم وقت نوم وغفلة و
 لو طلت النية وقت الشروع وهو وقت انقضاء الصبح لصاق الامر على الناس فلهذه الضرورة جوزت متقدمة
 ومتأخرة واما ههنا وقت الشروع وقت انشاء وبقية فامكنه تخصيص النية حال الشروع بلا حرج كونه في النهاية
 واما النية المتقدمة على التكبير فكانت لانية عند اذ لم يفسد بينهما لانه في الصلوة مثل شرب الخمر والخطبة
 ولو فصل بينهما لاني فيها كالوقوف والمشي الى المسجد لا يضره الا يترك ان من احدث في صلوة له ان ينو ضا
 ويمشي ولا يمنع عن البناء وهو اي النية **ان يعلم المصلحة بطلبها** اي صلوة هي حتى لو شرب الخمر لا يفسد
 البديهة وان لم يقدري على ان يجب ان يترك صلواته ولا تعتبر اي النية بالسان اي يذكر في تعيين الصلوة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة

لانه كلام لانية والنية على القلب قال محمد بن الحسن رحمه الله النية بالغيب فرض والذكر باللسان سنة
 بينهما افضل والاوهما ان ينوي مقارنا للشروع اي حال التكبير كما قاله الطحاوي عن محمد بن هرج من منزله
 يريد ان يركع فقامت فقامت الى الامام كبر ولم تحضر النية كبر لانه باق على نية بالاقبال على تحقيق ما نوي كذا
 في الاختيار وفي المحيط الا ان في نية الغرض مثلا ان يقول نويت ظهر اليوم فجزا لانه لو قال ظهر الوقت او فرقه
 وكان الوقت جازا وسواء لا يجزئ اما اذا قال ظهر اليوم فجزا به سواء كان الوقت جازا او باقيا **وان كان**
المصلحة عامونا بنوي الصلوة والمتابعة اجتنابا لانه سبى صلواته على الامام فلا بد من التمسك
 ولو قال المندب نويت ان اصلي صلوة الامام لا يدل على الاقتداء الا حسن ان يقول نويت ان اصلي مع الامام
 ما يصليها ولو نوي الجمعة ولم ينو الاقتداء جوز بغير الحاج لان الجمعة لا يكون الا مع الامام ولو نوي الاقتداء
 بغيره فاذا يدعوه لا يجوز وفي صلوة الجاهل اذا لم يعرف ان الميت ذكر او انفي يقول نويت ان اصلي مع الامام
 الصلوة على الميت الذي يصلي عليه الامام كذا في شرح الجمع لان ملكه ثم ان كان ما اذا نزل او تراو كما اوتيه
 يكفيه مطلق النية ونية متابعة الرسول عليه السلام ليست بشرط وفي الثانية لا ينوي في الوتران واجب الصلاة
 فنية كان ما اذا فرضا قضاء كان او ادا فلا بد ان يعينه **ومن لم يجد ما يركع في الصلاة** ولا يصلي
 اذا وجد ثوبا طاهر لان التكليف يقتدر السمع فان كان الطاهر رجع الثوب او اكثر صلواته ولا يصلي عريانا
 لان الرجع قائم مقام الكل شرعا في ما عرفت وان كان دون الذرع فكذا كذا عند محمد لانه ترك فرضا واهل الغرض
 ترك الغرض وقال الشافعي والصلوة فيه افضل لان كل واحد من الصلوة عريانا ومع النجاسة باق عند الاحتياط
 الا انه اذا صلح في الثوب النجس بغير عورة وانه واجب في الصلوة وفارجا كان اولى **ومن لم يجد ثوبا**
صلح عريانا قاعدا وسواء **الصلوة في القيام** وقال الشافعي رحمه الله يلزمه القيام لان في القيام ترك ركعة
 السجدة في الائمة ترك ركعة في الائمة وظل من الركوع والسجود وفي التعمود بان بالترنم وجوه
 انبان بالاركان من وجه فيكون اولى من القيام الذي فيه ترك الركوع من كل وجه **باب الافعال**
الصلوة ينوي الصلوة ان يشع في صلوة الحشوع السكوت والتمسك للقول كما قد افلح المؤمنون الذين هم
 في صلواتهم خاشعون وكان صلى الله عليه وسلم اذا صلى كان جوفه ازديكا زيدا لم يظفر **ويكون نظرا** اي نظرا
 المصلي الى موضع سجده لا يركع عليه السلام كان لا يجاوز بعض في صلوة موضع سجده تحشعا لله تعالى وسو
 اقرب الى التعليل من ارسال الطرف يمنا وشمالا سدا في حالة القيام والى ظهره في حالة الركوع والى ارضه في حالة
 السجود والى جهة سجده والى منكبيه الايمن عند التسليم الا ان في ذلك ما لا يركع الا بعد عند الثانية **ومن ادا**
سجدة في صلوة كبر لقوله كما وركعتين المراتبة تكبيرا الافتتاح بالنقل عن آية التفسير فيكون قائما حتى
 لو ادرك الامام وسجد كبر وسو الى الركوع اقرب فسد صلواته لان القيام فرض حالة الافتتاح كما بعد
 كذا في النجاشي والاختيار ويستقبل القبلة ويقول الله اكبر وان اشتهى بلفظ آخر شتم على الشاء والتعظيم

لا يعلم

ان

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

أمرت أن أجعل على سبعة أعضاء على الوجه واليدين والركبتين ولما ان السجدة لوجه فاصلة بوضع
بوضع الوجه والقدمين بدون وضع اليدين والركبتين ولهذا جاز صلوة من شد يدان إلى خلفه بالاجماع
والا يرفها رواه محمول على الذب ذكر القدر في لورفع اصابع رجله حال السجود لا يكون لقوله عليه السلام
وايديه مضمكة صلوة وفي المنيعة المصباح ولو وضع ايديهما جاز **ويجب** اي يظهر **صحيحه** وسو يكون اليدين
لقوله عليه السلام وايدى مضمكة ويجازي بطنه عن فخذه لما روي انه عليه السلام كان يجازي في سجود حتى ان
يمنة لو اذارت ان تمركت **ولا يفتش** **شذائعه** لئلا يفتش عليه السلام عن الفرسا شغل الشغل **ويقول سبحان ربّي**
الاعلى لقوله عليه السلام اذا سجد اصدكم فليقل سبحان ربّي الاعلى ثلثا وذلك وانا كما بينا في الركوع و
لو سجد على كور عمامته اي دورا او فاضل ثوبه جاز اذا وجد حجم الارض وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز لما روي
صبا بن المارث انه شكى النبي عليه السلام من حر الرضا في جبهته ولم يأذن له بالسجدة على طرف ثوبه
وقوله عم الذق جبهتك على الارض يارباج ولما روي انه عليه السلام سجد على كور عمامته وعلى فاضل ثوبه
ولم يجد حجم الارض لا يجوز اتفاقا وتفسير وجد ان الحج ما قالوا من ان الساجد ان بالغ لا يستغفر لاسه البغ
من ذلك ولو سجد على الثوب والظن المخلوج ان كان متلبدا ووجد حجم الارض يجوز والا فلا كما في شرح الجمع لابن
مكروم في المقدمة الغزنوية وان سجد على عمامته او فاضل ثوبه جاز ولا يكون اذا كان لدفع الازدج وان كان
متكبرا يكون وفي الحنابلة صفة في مسجد فيه حشيش كثيرة انا وجد حجمه يجوز والا فلا **ثم يكسر** لا بيت **ويرفع راسه**
ويجلس والواجب من الرفع ما يتناوله الامم لان الواجب الفصل بين السجرتين وانه يتحقق بما ذكرنا وقيل ان
كان اقرب إلى القعود جاز والا فلا كراهية الاحتياط **ثم يكسر** لا قد منا **وسجد** ثانية وفي شرح القدوري للامام
الزائدي والسجود الثاني فرض كالأول بالاجماع الآتية فلا تطلب المعنى في تكرارها كاعداد الركعات لانه امر بتجديده
فجعل كما امرنا **ثم يكسر** لا روي **وينهض** اي يقوم **قائما** على صدره وقدميه ولا يقعد ولا يعتد ببيده على الارض
وقال الشافعي رحمه الله مجلس جلته خفيفة ثم ينهض معتمدا على الارض لما روي انه عم فعل ذلك ولما حدث
ابي من روى رضي الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهض في الصلوة على صدره وقدميه وما رواه محمول
على حاله الكبير في شرح القدوري للزائدي لا بأس بان يعتد ببيده على الارض شيئا كان او شائبا وموقوفه عامة
العلماء **ويجعل المصباح** **كذلك** اي كالركعة الاولى في الركعة الثانية لقوله عليه السلام لرفاعة ثم فعل ذلك في كل
ركعة **سوي** **الاستغفار** اي غير قوله سبحان ربّي آخره لان حله ابتداء الصلوة **والاستغفار** اي وغيره التقوى لانه لا ابتداء
القرآن ولم يشرع الآخرة واحدة فاذا رفع راسه في اي الركعة الثانية من السجدة الثانية **اقترش** **شرجه**
اليسرى **فجلس** عليها **ونصب اليمنى** ووجهه اصابعها نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط اصابعه وقال
مالك رحمه الله السنة ان يتورك في المقعدتين اي يخرج رجله من الجانب الايمن ويلصق النبي على الارض كذا
في المحيط والمحقق والمهدية لما روي قعود النبي عليه السلام وكذلك قالوا في رحمته الله السنة ان يفتش

في القعدة

في القعدة الاولى ويتورك في الثانية لما روي انه عليه السلام كان يتورك في الاخرة ولما ماروا عائشة
رضي الله عنها انه عليه السلام قعد فيها كذلك وما روي من تورك عليه السلام محمول على ضعفه وكبره
وتورك المرات فيهما لانه استلها **وشهد** اي يقراء التحيات لله الي اخره وهذا من باب اطلاق اسم
البعض على الكل لان الشاهد بعض التحيات **والشهادتين** اي العبادات القولية والصلوات
اي العبادات الفعلية **لعم والطيبات** اي العبادات المالية لله وهذا على مثال من يدخل السلطان
فيثني او لا ثم يخدم ثم يقول **الحال السلام عليكم ايها النبي** **رحمة الله وبركاته** قيل لما ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم عليه المعراج على الله تعالى بالاشياء المذكورة روى عليه السلام بقابل التحيات والرحمة بمقابل الصلوات
والبركة بمقابل الطيبات الرحمة الزينة والتعطف والبركة الغناء والزيادة **السلام علينا وعلى عباد الله**
الصالحين وهذا السلام يقول النبي عليه السلام في تلك الليلة **اشهد ان لا اله الا الله** وفي منية المفتي رفع
سبابة اليمنى في الشاهد عند التهنيل **مكره** وفي المحيط انه سنة يرفعها عند التقى ويضعها عند الا
وسوقول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وكثرت به الاخبار والاثار فالله اعلم **اشهد ان محمدا عبدا**
ورسوله وعند الشافعي رحمه الله يترك العطف فيه بواوين وتعريف السلام ويقول **التحيات** **كبار**
الصلوات الطيبات لله سلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا الى اخره لانه ان ابن
عباس رضي الله عنهما روى الشاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا ولما ماروا ابن مسعود رضي الله
عنه من الشاهد والافذ به اولى لان عامة الصحابة اخذوا بشهده **فم** روي ان بابا بكر رضي الله عنه
كان يعلم على المنيش **تشهد** ولان فيه تأكيد التعليم وسوا لا فذبيد الراوي والامر وسوقول
تعريف السلام باللام الدالة على الجنس وزيادته الواو الدالة على ان كل شيء صفة تناء على حد وهذا
القعدة سنة عند الطحاوي والكوفي وقيل بي واجبة وقراءة الشاهد فيها سنة وقيل واجب وسوا لا صح
كراهية الاحتياط ولا يري في الشاهد في القعدة الاولى لما روت عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم كان لا يري على الركعتين اي لا يري عليه السلام في الشاهد على الركعتين في الرباعي ثم ينهض مكبرا لانه
اتم الشفع الاول وبقى عليه الشفع الثاني فينقل اليه **ويقراء فيما بعد الاولين فاحية الكتاب** وصرا وتبي سنة
به ورواها الشراوان **شاه** **سبح** كما سيجي لانها ليست بواجبة وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان القراءة
في الاخرين واجبة ولو تركها ساهبا بزمه سجود السهو وفي طاهر الرواية لو سكنت فيها عامدا كان ميسرا
وان كان ساهبا لاسهو عليه **ويجلس في آخر الصلوة كما بينا** في القعدة الاولى **تشهد** كما قلنا وسوا واجب
وقال الشافعي رحمه الله الشاهد فرض في القعدة الثانية لما روي انه عليه السلام قراء الشاهد فيها وامرهم بذلك
قلنا سدا يبدل على الوجوب دون الغرض **بصلى على النبي** صلى الله عليه وسلم وسبي سنة وقال الشافعي رحمه الله فرض
لا تصح صلوة بدون الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لقوله عليه السلام لا صلوة لمن لم يصل على في صلوة ولنا

أما لو كانت فريضة لعلمها النبي صلى الله عليه وسلم الاعرابي حين علمه ان كان المصلوة ومارواه محمول على النبي الكمال
وفي القينة وروي عن علي وعبد الله بن عباس وابن مسعود وجابر رضي الله عنهم أنهم قالوا الرسول الله صلى
صلى الله عليه وسلم عرفنا السلام عليكم فكيف المصلوة عليك فقال عليه السلام قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد وبارك
على محمد وعلى آل محمد وارضهم محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد
إلهنا كلامه ومعنى اللهم صل على محمد اللهم غفرته في الدنيا باعلاء ذكره واتباء شريعته وفي الآخرة بتفويضه في الله و
تصنيف اجرم وحنوته وتفرغ في العزة لا نأما مورون بالمصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والام بالخيار لا تقص
الكرار وقيل يجب على الذكر والسمع كل ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لقوله عليه السلام من ذكرت عنده ولم يصل
علي قد جفاني وهذا قول الطحاوي قال الامام الشافعي والمختار انما استحبة كمال ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
وعليه الفتوى كذا في شرح الجمع لابن مكران قلت ان المصلوة على النبي عليه السلام لم يكن عن ذكره ولو وجبت كلما
ذكر لا يجد فراغا عن المصلوة عليه مدة عمرنا قلنا المراد من ذكر النبي عليه السلام الموصلة للمصلوة عليه الذكر المسموع
في غير ضمن المصلوة عليه لا الذكر المسموع في ضمنها قال بعض اهل العلم اذا صل الرجل في المجلس اجزى عنه ما كان
في ذلك المجلس ويدعو باسمه **تأنيدها القرآن** مثل هذا ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة وقنا عذاب
النار **الادعية المأثورة** اي وتأنيده الادعية المأثورة اي المأثورة بالاثبات من دعاء الفقهاء والاستغفار
والاستعاذة من سوء الاحوال كالدعاء لقلم الامام النووي في شرحه لمسلم وسوالهم اي انجود بك من عذاب
جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الدنيا والمات ومن شر فتنة المسيح الدجال وكالدعاء الذي نقله الزحشر في
الكشاف بقوله وعن النبي صلى الله عليه وسلم يكون قوم يبتدون في الدعاء وحسبهم ان يقولوا اللهم اني استنزل
عليه وما قرب اليها من قول وعمل واعوذ بك من النار وما قرب اليها من قول وعمل ثم قرأ قوله تعالى انه لا يكلف المؤمنين
وكالدعاء الذي علمه النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر رضي الله عنه حين قال علفي يا رسول الله دعاء ادعوني في صلوتي
فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك انك انت الغفور
الرحيم لا روي انه عليه السلام كان يدعو لنفسه في الثانية دون الاولى وقال الشافعي رحمه الله يجوز ان
يدعوي المصلوة بما يتعلق بالدنيا كقوله اللهم ادرني السادة بدراسهم جزيلهم وجوارجهم لا روي ان النبي صلى
السلام قال استلوا الله حوائجكم في الشئع ليقاسمكم والمخ لقدم وركم ولما قوله عليه السلام ان صلوتنا هذه لا تصلح
شيئا من كلام الناس ومارواه غير مختص بالمصلوة فيجوز على خارجها لا رويها وما لا يحمي سؤاله من العباد هو
من كلام الناس في لو قال وقنا من عذاب الفقر فسد به لان سؤال الامان من الفقر غير محال من العباد وهذا اذا
لم ينفذ قدر الشهد في آخر المصلوة واما اذا قصد فصلوة تامة ان لم يكن سبوتا وكجرب منها والعدة الاخرى
فوزن مقدار في القعود من الشهد وقال مالك رحمه الله مقدار فيه قدر ابتاع السلام ان السلام واجب فيقدر
علمه وسوال القعود بقدره ولما روي انه عليه السلام قال لعبد الله بن الحارث اذ رفعت راسك من السجدة الا

وقد

وقد قدرت قدر الشهد قد عتصمت صلوتك علفي تمام المصلوة بها فيكون مفروضة لا يقال هذا خبر الواحد فكيف ثبت به
الفرضية لان هذا بيان لمجرد الكتاب فالفرضية ثابتة به كذا في شرح الجمع لابن مكران **يتلى من عينية** ويقول السلام
عليكم **ودعه الله ومن ياب** **لا تتركه** واية ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه السلام كان يتلى عن عينية حتى يرب
حد الايمن وعن شعله حتى يرب بياض خد الايسر والسمه ان يكون التسليم الثانية اخفض من الاولى وقال
الشافعي رحمه الله السلام فرض لقوله عليه السلام تكليها التسليم ولما روي انه عليه السلام قال اذا فعل السلام
في آخر صلوة ثم احدث قبل ان يتلى فقد عتصمت صلوة ومارواه لا يدل على الفرضية لانه خبر الواحد بل يرد على الوجوه
وقد قلنا به وعند مالك رحمه الله يتلى من جهة وجهه لا روي انه عليه السلام كان يتلى تلقاء وجهه ولما رواه
ابن مسعود رضي الله عنه ومارواه اولى لان الغريب لا يارض المشهور وينوي الامام في التسليمين الملائكة
والتوم وينوي المؤمنين بالاولى من غير عينية من الملائكة والناس وبالاخرى كذا لانه يستقبلهم بوجهه ويخاطبهم
بلسانه فينويهم بقلبه وقيل لا يحتاج اليها فيها لان الاشارة فوق النية كذا في التوفيق ولينوي الامام في
الجمعة التي يقوم فيها في نية التوم وان كان خذاه ينوي فيها قياسا على الامام ولانه ذو حفظ من الجانبين و
الصحيح انه لا ينوي الشاء في زمانا وفي الحد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يكتب للذي طفا الامام
بجذائه في الصف الاول ثواب ثلث صلوات وللذي في الايمن حنة وسبعون وللذي في اليسار حسون وللذي
في سائر الصفوف خمسة وعشرون وينوي المنفرد الملائكة فقط لانه ليس معه سواهم وفي الهداية ولا
ينوي في الملائكة عدا واحصوا لان الاخبار في عدمهم قد اختلفت فاشبه الايمان بالانبياء عليهم السلام
ثم اعلم انه تقدم الملائكة في النية على رواية المسوط اما على رواية طابع الصنفين فيؤخر قليلا وذكر في المبسوط
بناء على قول اني صنف الاول في تفصيل الملائكة على البشر وما ذكر في الجمع الصغير بناء على قوله الاخير في تفصيل
مؤمن البشر على الملائكة وسومندب اهل السنة والجماعة كذا في شرح الخجة **فصل الوتر واجبة** لقوله عليه
السلام ان الله زادكم صلوة الي صلوتكم الحمد الا وهي الوتر فافقوا عليها والزائد ليكون الا من حبس الزيد
عليه وقضية الفرضية الا انه ليس منطوقا به لقولنا بالوجوب وفي رواية عنه فريضة وبه اخذ زفر وفي
رواية عنه سنة وبه اخذ ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لقوله عليه السلام ثلث كتب على ولم يكتب عليكم وفي رواية
وهي كهم سنة الوتر والمفهي والا ضحى قلنا الكتاب في الفرض قال الله تعالى ان المصلوة كانت على المؤمنين
كتا بما وقوتنا اي فرضا موقفا فكان في الكتاب في الفرضية ونحن لا نقول بالفرضية بل بالوجوب واما قوله
وهي كهم سنة اي ثبت وجوبها بالنسبة وهي عندنا على رتبة من جميع النسخ لا يجوز قاعد مع الفريضة على
النظام ولا على راطلة من غير عذر وتقص ذكره في المحيط كذا في الاحقار **وهي اي الوتر ثلث ركعات** **الغريب**
لا يتلى سنيين وسواها اقوال الشافعي رحمه الله وفي قوله يوتر بثلثين وسؤال مالك رحمه الله وفي قوله يوتر
بالخيار ان شاء او تر بركعة بلا قنوت لقوله عليه السلام صلوات الليل ثلثة فاذا خفت الصبح فاوتر بركعة

وهو قوله في الحديث
تذكر من الله
فيما تروى وقعود

بلا فتوت لقوله عليه السلام صلوة الليل مثنى فاذا حفت الصبح فاقرب بركعة او ثلث او سبعة او اربع
او باحدى عشر ركعة ولا يزيد على هذا ولما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يؤتي ثلث ركعات وعليه اجمع المسلمين **ويقال في جميعها** اي في جميع الوتر فالمستحب ان يقرأ في الاولى نية
الكتاب وسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بها وقليلا منها الكافرون وفي الثالثة بها وقليلا منها الكافرون
قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ولانه لما اختلف في وجوبها وجبت القراءة في جميعها احتياطاً **وقيل**
في الثالثة قبل الركوع وقال الشافعي رحمه الله يفتن بعد ما روي انه عليه السلام قنت في آخر الوتر وقرأ ما
بعد الركوع ولما روي انه عليه السلام قنت قبل الركوع وتابيلما روى ان ما بعد نصف الشئ يطرح عليه
آخر ويرفع يديه لا روي **ويقال** لان الحالة قد اختلفت من القراءة الى الفتوت **فم يفتن** ولا يحضر الفتوت
بالنصف الاضيق من رمضان وقال الشافعي رحمه الله يحضر به لا روي ان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه
عنهما بالامامة في ليالي رمضان وامر بالفتوت في النصف منه ولما روي عليه السلام الحسن حين علمه الفتوت
اجعل مناد في ترك من غير فصل والمراد بالفتوت فيما رواه طول القراءة ثم ان كان مقتدياً قال محمد رحمه
الله لا يفتن لان المعية اختلفوا في الفتوت انه من القرآن والمقتدي لا يقرأ القرآن حقيقة فلا يقرأ
ما له شبهة وان كان اما ما يجهر وان كان منقروا فله الخيار في الجهر والاضواء وقال ابو يوسف رحمه الله
يقرأ المقتدي الفتوت ويخافه الامام والمنفرد لانه دعا حقيقة وسواها روي الاجناس لو شكر الوتر
انه في الاولى او في الثانية او في الثالثة يفتن في الركعة التي سوفها ثم يفتن ثم يصلي ركعتين بعد ذلك ويقتن
فيهما لان الفتوت وان كان بدعة في الاولى والثانية لكنه واجب في الثالثة وما يتردد بين الواجب
والبدعة تؤتي به احتياطاً وقال ابو الليث اذا لم يحسن الفتوت يقول اللهم اغفر لي ثلث مرات ولو شئ
العتق فتدرك في الركوع فالعجل لانه لا يعود الى القيام ولا يفتن لان فيه رخص المفضل لاداء الواجب
ولو عاد وفتن لانه صلوة لانه شبهة القرآن فاعبته حقيقة **ولا فتوت في غير** اي في غير الوتر وقال
الشافعي رحمه الله يفتن في الركعة الثانية من الجهر لا روي انه عليه السلام قنت في الجهر بعد الركوع وفي غير
لا يفتن عنه الا اذا حدث للمصلي حادثه فبقيت ويدعولها ولما روي ابن مسعود انه عليه السلام قنت
في الجهر شهران ثم تركه فان اقتدى الخنفي بشيئ فبقيت في الجهر باسم ابو يوسف الخنفي فبقيت في فتوته لانه لم
المنا بعبه باقتدائه فلا يتركها وقال لا يكت قايماً كما يسجد وقيل فاعداً كحقيقة للمحقة صورته لان الفتوت في
الجهر مشهور فلا يتابعه فيه ذكر في النهاية على هذا الخلاف اذا اكبر الامام حيا في صلوة الجماعة ففتن يتابع
وعندما لا وفي الثانية لو قام الامام بعد الاخير الى الخامسة ساهياً لا يتابعه بل يكت جالساً ان عاد سلم مع وان
قيد الحامة بالسجدة يبتدئ ولا ينتظر وان قام الى الثالثة قبل ان يفرغ المقتدي من التشهد لا يتابعه
بل يبتدئ تشهداً وفي احتياقي لو اقتدى بمن يفتن بعد الركوع او يسجد للمسلم قبل السلام يتابعه في الفتوت

الاجناس لو شكر الوتر
لا يفتن في الركعة الثانية
او في الثالثة

والسجود اتفاقاً لكان الاحتياط دايماً فكله ليس فيه دعاء معين روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ اللهم
ان انت تفتنك اللهم اسدنا في معراج الوفاة والثاني التسمية في الفتوت اصد ما في اوله والثاني بعد قوله من يترك
علي قول ابن مسعود رضي الله عنه قالها سورتان عندنا واما علي قول ابى ابن كعب رضي الله عنه انه ليس من القرآن
وصح العجيج فلا حاجة الى التسمية الى سلكه فقل معنى قول محمد ليس فيه دعاء معين غيره لكن ان هذا معين في الوتر
لان الاحتياط قد اختلفت به وجوب القراءة به وقيل يقول اللهم اننا نسجد ونسبحك ونشهد بك ونستغفر من ذنوبنا
بكره ونوكلك عليك ونشفي عليك الخ كونه تشكر ولا تفكر في خلقك ونشكر من يتركك اللهم انك تغفر ولا تفضل ولا تسجد
اليك نحي ونخفد نرجو رحمتك ونخش عذابك ان عذابك بالكفار ملحق وسو بالنسخ والكبر وبه افصح ثم ان شاء يدعو
بقوله اللهم اسدنا في من هديت وعافنا في من عافيت وتولنا في من توليت وبارك لنا فيما اعطيت وقنا برحمتك
ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت نستغفر اللهم
ونتوب اليك وان ثبت يصح على النبي عليه السلام بعد بان يقول وصل اللهم على محمد النبي واله فحينئذ يبكى المؤمن
او يؤمن ولا يصلي على النبي عليه السلام في الفتوت عند بعضهم لان من ليس موضعه وانما رخصه ابو الليث
ان يصلي عليه بعد وهو من روي عن النبي لانه مستحب في كل دعاء الصلوة على النبي عليه السلام كذا في المحيط والقراء
فرض في **الركعتين الاولى** لانه كما قاله فاقدر وما تيسر من القرآن ولا يفتن في غير الفتوت فتعين في الفتوت
وقال عليه السلام القراءة في الاولى من قراءة في الاخرين اي ينوب عنها كقولهم ان الوتر ليس بالامامة
في الاخرين وقال الشافعي رحمه الله يفتن في القراءة في جميع الركعات فرضاً كانت او لم تكن لقوله عليه السلام لا صلوة
الا بقرآن وكل ركعة صلوة ولما روي انما وعاروا بحول في الصلوة المعهودة في الشرع ونبي ركعات
وقال مالك القراءة فرض في ثلث منها اقامته للاثم مقام الكل وقال في فرض في الواحدة لان الامر بالفعل لا يتقضى
التكرار قلنا ان الركعة الثانية كالاو في ركبة الشفع الاول فلي فرض في القراءة في الاولى ثبت فرضيتها في الثانية
بدلالة النقص واما الشفع الثاني ليس كما روي في صفة القراءة وفي السجود بالذليل بل في فرضية القراءة كذا
في التبيين **وان سجد فيها اي في الاخرين اجزاء** وقد بينا ومقدار الفرضية في كل ركعة ولو كانت تلك
الآية كلمة كدما منان او حرفاً واحداً كقرف ون فالاصح انه لا يجوز لانه يسمى عاد الاقارباً وقال لا تفتن
او آية طويلة تعدلها وهو رواية عن ابى حنيفة رحمه الله لانه مأمور بالقراءة وبادون هذا القدر لا يفتن
عرفاً فاشبهه بادون الآية وله قوله كما قاله فاقدر وما تيسر من غير فصل الا ان مادون الآية خرج عنه بالاجماع فيكون الآية
من آية **والاجابة الثالثة وسورة او ثلث آيات** لان النبي عليه السلام والطلب في ذلك من غير ترك وقال الشافعي
رحمه الله الثالثة فرض في الصلوة حتى لو ترك حرفاً منها فتد صلوة لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بآية كذا
ولما اطلق قوله كما قاله فاقدر وما تيسر من القرآن فيجوز الصلوة باي قرارة كانت والزيادة به على النص لم يكون
نسخاً لاطلاقه وذا غير جائز ولا يجوز ان يحل باي آية لانه لا يجوز فيها او الجمل ما يتعدى العمل به قبل البيات

عن التفتي

مجلس فیضیہ دارالعلوم دیوبند

فرض صحیح

کے

لان المذنب وانما يجب بالشرع فلا يظهر الوجوب في حق غيره لعدم ولايته عليه فكون بمنزلة امانة المتصدق المتصدق
 الا اذا نذر احد سماعين مائذره الاخر بان يقول مثلاً نذرت ان اصلي الركعتين اللتين نذرهما فلان يجوز
 اقتداره بالاتحاد وان امانة الخالف جازية لان وجوبها عارض لتحقق اليه فصار كاعتدال المتطوع المتطوع
 وان امانة الخالف النادر غير جازية لتوحي النذر وان امانة النادر والخالف جازية كذا في الحاشية وفيه بدر الشريعة
 كون الاقتدار في صلوة الرغائب وصلوة البراءة وصلوة ليلة القدر ولو بعد النذر لا اذا قال نذرت كذا
 ركعة بهذا الامام بالجاعة لعدم إمكان الخروج عن العهدة الابالجماعة **ومن علم ان امانة على غير طهارة اعماد**
 صلوة لقوله عليه السلام ايتارجل صلي يقوم تذكركم بانه اعادوا عاذا واطاناً للشافي بناء على ما تقدم ونحن نكتبه
 معنى التضمن وذلك الجواز وانما اذا علم المأموم حدث امانة وان لم يعلموا لا يجب عليهم الاعادة و
 لا على الامام الاعلام بانه صلي على غير طهارة ولا ياتم تركه الا اعلام كذا في شرح التفتة **وكون ان يقع على امانة**
 لقوله عليه السلام استطعم فاطمة ولا ينبغي ان يقع من ساعته لعل الامام يتذكر وينبغي للامام ان لا يتركه ابي الفتح
 فاذا كان قراره مقدار ما يجوز به الصلوة يركع او يتنقل الى آية اخرى ولو انتقل الى آية اخرى فقد صلوة
 الفاتح وتعد صلوة الامام لو اذن بقوله لوجود التيقن من غير ضرورة كذا في النهاية **وان افتتح على غير طهارة**
 غير امانة **فدت صلوة** اي صلوة الفاتح لانه تعليم وتعلم وسو القياس في امانة الا ان تركه بارونياً وفيه صلاح
 صلوة فافتقر **ومن احسن من القرآن اصل** بان شى القرآن فقدم غيره جاز عند ابي حنيفة وقال لا يجوز لانه
 نادر فلا يقاس على مورد الضرر لانه اختلاف لعل العجز عن التمام وقد وجدوا انهم نادروا ولو قرأها
 يجوز به الصلوة لا يجوز بالاجماع **وان كنت امانة في الخبر كنت مقتديك** وقد بيناه **فصل في كيفية الصلوة**
توبه اي توبه او جبر والعيب ما ليس فيه غرض صحيح لانه لو لم يزل عليه السلام ان الله كن لكم ثناء وذكر منها العيب
 في الصلوة ولان العيب خارج الصلوة فراق فافترق في الصلوة وفي الخزانة وكل صلوة اذيت مع الكراهية فانها تعاد لا
 على وجه الكراهية وقوله عليه السلام لا يصلح بعد صلوة مثلها تأويله النهي عن الاعادة بسبب الوسوسة فلا يتناول
 الاعادة بسبب الكراهية **وتيقن واصابعه** والفرقة غير الاصابع او مدنا حتى تصبوت لقوله عليه السلام لا تفرق اصابعك
 وانت تصل في شرح القدر واللامدرك الفرقة خارج الصلوة كرهها كثير من الناس فانها تلقين الشيطان **و**
يتحقق وهو وضع اليد على الصلوة لانه عليه السلام يعني عن ذلك **او يعقد شفع** وهو ان يجرح شفعه على حاجته وشية
 بحيث لا يجعله خفيفين فيعقد في موضع راسه لا يفعل الشاة لانه قد روي انه عليه السلام نهى ان يصلي الرجل وهو
 معقوص **لا يستدل** توبه لانه عليه السلام نهى عن السدل وهو ان يجعل توبه على راسه او كتفه ويرسل اطرافه ولانه
 من وضع اهل الكتاب وفي امالي قاضي حان ولو صلى رفعا كنية الى المرفقين كره وفيه البذر يجب اذا لم يستدل
 فريحا ولم يدر يد به كنية اخلف التأخرون فيه والحق انه لا يكره **وكيف** توبه لانه نوع تجبره وسوان يرفع توبه
 من بين يديه اذ ان السجود كذا في المغرب ويكره الصلوة في ثياب البذلة من معراج الدراية **او يتعبد** وسوان

مسلم

مسلم

مسلم

فصل في كيفية الصلوة

في كيفية الصلوة

يقعد

يقعد على التنية وينصب ركبتيه ويضع يديه على الارض فهذا اتم لانه انما يجزى باقضاء الكعب او يفتش ذراعيه لقول الجي
 ذر رضى الله عنه نهى في حليله عن ثلث ان افتش نقر الديك وان اقبى اعضاء الكعب ان افتش اش الخشب وفي
 النفاة المصلي اذا رفع الحاشية ووضع على راسه بيد واحدة لا تقدر ولكن يكره ولو لم يكن صبر مرة او مرتين لا بأس وكذا
 لو سوي عمامته مرة واحدة او مرتين لا بأس وان تم نفسه ولو لم تكن ثلثيها لا بأس **وبلغت** لقوله عليه السلام
 لو علم المصلي من بناحي لا التفت والمراوية بان يتوب عن غير مينا وشمالا لا حاجة بحيث لا يحول صدره عن القبلة لانه لو التفت
 الحاشية لا يكره لاروي انه عليه السلام كان يذهب في الصلوة يمينا وشمالا ولو حول صدره عنها تبطل صلوة كذا في الخاتمة
او يتعبد بغيره لانه فيه ترك سنة العقد للتشهد ولانها جلست الجارية قالوا يكره خارج الصلوة ايضا كذا في الاحتيار **او**
يتعبد الحصى لانه نوع من العيب منها في الحصى **والا لشرويه** بان لم يكن المصلي ان يسجد على الحصى فسواء مرة لا يكره لقوله
 عليه السلام با اذ مرترة او ذرا او يرد السلام بلسانه لانه من كلام الناس او يرد لانه في معنى السلام او رد المصنف هذين
 المبتدئين في الكراهية لكن ذكر في امالي قاضي حان اذا تكلم في صلوة عامدا وناسيا يسيرا او كثيرا قبل ان يقعد قد تشهد
 فدت صلوة وكذا اذا سلم على ان اورد السلام وفيه التباس وان رد السلام بلسانه فدت صلوة وفي الحاشية
 اذا سلم ان على المصلي فاشا ردت السلام براسه او يرد بغيره فدت صلوة وفي معراج الدراية ولا يرد السلام بلسانه
 لوروي بطلت صلوة ولو صاف في بيته التسليم فدت صلوة عند ابي حنيفة لانه على كثير فلي هذا لورود السلام بالاشارة
 او براسه لا تعد صلوة فلي من هذا التفصيل انه لا خلاف في بطلان الصلوة بغير السلام بلسانه ولكن الخلاف في بطلان
 برده باليد **او يتعبد** اي يتعبد لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه في الصلوة **او يشاوب** لانه عليه السلام نهى عن التشاوب
 في الصلوة فان غلبه كلامه استطاع ووضع يده على فم ذكر الامم النبي صلى الله عليه وسلم وفي امالي قاضي حان ولو عطس
 المصلي ينبغي ان يركع فان قال الحمد لله لا تعد صلوة لان هذا ليس بخطاب من العاطس غير **او يتعبد** لانه عليه السلام
 نهى عنه وفيه القية الجمع بين السور في ركعة يكره عند بعض ولو قرأ السورة في ركعة ثم كرر في الثانية يكره **الا في**
النوافل ويكره الا ان يفصل بين الركعتين بسورة او سورتين وفيه التباس بالانتقال من آية سورة الى آية سورة اخرى
 او الى آية من هذه السورة وبينهما آيات يكره وكذا لو جمع بين سورتين او سورتين سورتهما في ركعة او في ركعتين و
 بينهما سورة او قرأ في الثانية سورة فقرأ او فعل ذلك في ركعة فكله مكروه هذا اذا وقع بقصد اما اذا وقع بلا قصد
 فلا يكره وفيه القية قصد قراءة سورة فسبق الى لسانه اخرى فقرأ منها حرفا او آية يكره **او يشاوب** بل يتبعها **او يشاوب**
المسبح او **الباقية** في الصلوة باليد وقال لا يكره لو خذ الناس او مواشي يكره اتفاقا وان عذب بالقلب لا يكره اتفاقا
 والعقد باللسان منفسد اتفاقا في الخلاف في الفرائض اما في النوافل فخير يكره اتفاقا وتبطل الخلاف في النوافل اما
 في الفرائض فخير اتفاقا والظاهر لان الخلاف في الكل في طاهر الرواية لها قول ابن عمر رضي الله عنهما اذيت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بعد آية في الصلوة ولان فيه رعاية سنة القراءة والتسبيحات ولا يبي حنيفة ان العبد ليس
 في حال الصلوة وقال عليه السلام ان في الصلوة اشغلا ومارويا فضيف ولين ثبت في قول علي الابتداء بين كان العمل

ينبغي ان لا تقدر لانه كما تسلم باليد وعنه
 الى يوسف لا تشهد في ركعة فافواي
 الدين لورود السلام بالاشارة باصبع

مباحا ومراعات الستة مكنة بغير الاصابع والحفظ بالقلب ما عدا التسبيح والآب في خارج الصلوة كغيره بعض ما روي
عن رضي الله عنه قال من فعل ذلك اتبوا الله بالاعمال وقال ابن مسعود رضي الله عنه لا تعد ذنوبك لتتفقد منها كذا في
شرح الجمع لابن مكي وفي المستصفى انه لا يكون لانه اسكن للقلوب واجلب للنشاط **والا باس يتبطل حجة والعقرب في الصلوة**
لقوله عليه السلام اقتلوا الاسوديين ولو كنتم في الصلوة ولان فيه ازالة الشغل فاشبهه واما المار ويسوي جميع الحجة
سواء كان لاطلاق ما رويها وان اصحاب الضوابط وهو الصحيح لانه مرخص للمصلي كما لم ينع بعد سبق الحدث والاقاء
من البئر قالوا انما يباح قتلها اذا من بين يديه وفاف الاذي فان لم يخف الاذي يكن كذا في النهاية **وان اكل او شرب**
او تكلم او قرأ من المصحف فسدت صلوة عامدا كان او ساهيا اما الاكل والشرب فلا نهى عن كثير ليس من الصلوة وانما الحكم
فلعله عليه السلام ان صلواته لا يفسد فيها شيء من كلام الناس طائفا للشاغي رحمه الله في الخطاء والنسيان والجملة
قوله عليه السلام رفع عن امي الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه ولما رويها وما رويها وما يحول عيار في المأمور واما
القرائة من المصحف فذهب ابي حنيفة رحمه الله وعندنا لا تعد لان النظر في المصحف عبادة فلا تعد الا انه يمكن لانه يشبه
باهل الكتاب ولما كان يحل عمل كثير لانه حل وتقليب الادراك وان كان في الارض فانه تعلم انه عمل كثير فيفسد كما
لو تعلم من غيره وفي شرح القدوري للامام الزايد لو قيل لمصل تقدم او دخل فربما الصف احد فحجب المصلي لو سجد
له قدمت صلوة لا تفسد مثل امر غير الله في الصلوة وينبغي ان يكمل ساعة ثم يتقدم برأيه وفي الخزانة المصلي اذا مشى
في صلوة مقدار نصف واحد لا يفسد ومقدار نصفين دفعة واحدة تعد وفي الخزانة ايضا ولو فاف على شيء من
ماله من علة او سارق جازله ان ينقطع التزينة والنية اذا كان مقدارا ومنهم وان كان اقل لا يجوز ومن طمس
الائمة فيها دون الدرهم مباح ايضا فانه ذكر في كتاب الكفالة والحول يجب الرجوع في انفق قصاصا فيها مباح باعتبارها
قطع الصلوة **وكذا اي تفسد صلوة اذا قال وهو ان يقول آه و تارة وهو ان يقول آه وبكى بصوت من وجع**
او مصيبة لانه من كلام الناس **الا ان يكون ذلك الاثني والثمانون والباقي ما ذكر الجنة او النار** لانه يدل على رياء والجنون
قال عليه السلام طوبى للباكين في الصلوة وعن ابي يوسف رحمه الله ان قوله آه لا يفسد في الحالين اي في حال ذكر النار
وحال الوجع وآه يفسد وقيل لا اصل عنده ان الكلمة اذا اشتملت على حرفين وما زاد ان او اهد بها لا تعد وان
كانت اصليتين تفسد والحروف الزائدة جموعا في قولهم اليوم تنسا كذا في الهداية وفي المحيط صاعدا متفردا تطوعا فمذكور
النار استعاذوا بذكر الجنة فيسأل جاز ويسحب لاروي عن حريفة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ البقرة وآل
عمران في صلوة الليل فمر بآية فيها ذكر الجنة لا وآل لها الله سبحانه ولا ذكر النار الا استعاذ منها وان كان اما ما يكون
له ولمن خلفه **وان سبقه الحدث فوضا وبني هذا اذا انصرف من غير توقف بعد سبق الحدث لانه لو مكث ساعة يصير**
مؤدبا جزاء من الصلوة مع الحدث فسد ما ذكر فاذا فسد ما ذكر فسد الباقي ضرورة لانه لا يجزئ كذا في
النهاية وعند الشافعي رحمه الله لا يصح البناء لان زوال الشرط مستلزم زوال الشرط فلا يجوز قبا ساء في الحديث الحمد
ولن قوله عليه السلام من قاع او عرف في صلوة فيصرف وليتوضا وليبين على صلوة مالم يتكلم وصبر الواحد مقدم على

القباس

القباس فان كان منقروا ان شاء عاد الى مكانه وان شاء اتهم في منزله والمقتدي والامام يعودان الا ان يكون الامام
قد اتم الصلوة فتجبر ان **والاستئناف افضل** حرجا عن الوقوع في الخلاف ليجز عن الغرض بيقين وقيل ان كان اما ما اد
مقتديا فالبناء اولى اجرا من الغيبة الجماعية **وانا كانا اما ما استخلف لقوله عليه السلام** اما امام سببه الحدث في الصلوة
فليصرف ولينظر في حاله ليقب بئس فليصبر بالباس وانما يكون البناء اذا فعل ما لا بد منه كالنسي والاختلاف في لو
استغنى بغير حاجة او ضرر ولو اد وصل الى منزله فاداه الى غير فسدت صلوة ويصير الامام مقتديا والحقيقة اما ما وقع
تفسد الصلوة الاول بناء وصلوة الحليفة دون الكس كذا في التوفيق **وان بن او نام فاضلهم او اغنى عليه استغنى اي**
استغنى عن الصلوة لانه وجوده من الاشياء نادرا فلا يقاس على ما روي في النص وكذا اذا نظر في ترك ان سبعا لانه
بعد التشهد توطأ وسقط لانه لم يبق عليه سوى السلام وهو واجب عليه فلا بد من التوفيق لباي به **وان تعدل الحدث**
تتصل صلوة لانه تعدل البناء لوجوده المتطاع لكن لا يحد على شيء من الادكان وفيه الاختيار ولو اصابته نجاسة من خارج
او شئ راسه لا يبيح وقال ابو يوسف رحمه الله يبيح كما اذا سبقه الحدث قلنا هنا يفسد مع قيام الوضوء فلم يكن في معنى ورو
به النص فبقي على اصل القباس **فصل في نفي الغائبة اذا ذكر في قوله عليه السلام** من نام عن صلوة او نسيها فليصلها
اذا ذكرها لا وقت لها غير كذا **فانت سفر او حضر** لان الغضاء يكفي الاداء **وبعدتها اي الغائبة على الوقفية** الا يحاق قوتها
اي فوت الوقفية طائفا لما ذكره الله فان عندنا يقدم الغائبة على الوقفية وان خاف قوتها اليوم قوله عليه السلام من نام
عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها الحديث ولما ان الوقفية فريضة بالنقص فلا يجوز توفيقها برعاية الترتيب الواجب
تجبر الواحد اعلم ان المعتمد عند الوقت المستحب للمحضرة وعندنا اصل الوقت ضحى ان من ثلثة الظهر وامكن ادائه قبل
تغير الشمس لكن يقع كل العصر وبعضه بعد التغير بالزمن الترتيب عندنا ويلزمه عندنا **وبرتب الغوايت في الغضاء**
وقال الشافعي رحمه الله لا يجب الترتيب لان الترتيب انما يراي بين الصلوات لضرب الترتيب في الاوقات والغوايت
مرسلة عن الوقت ثابتة في الزمة فالنفي الترتيب عنها وكذا قوله عليه السلام من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها
فان ذلك وقتها يقع لا يجوز في وقت الذكر غير فلو علمنا بهذا الخبر الواحد وامرنا بقضا والغوايت جميعا حين تذكرها لكانت
الوقفية الثابتة بالخبر المتواتر وذلك لا يجوز فاعتبرنا الترتيب عند قلعة الغوايت واستطاعه عند كثرتها **وسقط الترتيب**
بالسبب اي بنينا الغائبة لارونا انتافع لو نسي صلوة المخرج ذكرها بعد صلوة الظهر سقط الترتيب فلا يسلط الظاهر
وهو **وقت الوقفية** وقدينا **وان تزد الغوايت على صلاته** ان يكون سنا ومتى صارت سنا دخل وقت السابعة يعني
وسقط الترتيب بدخول وقت السابعة لان الكثرة بالتكرار والتكرار بوجوب السادسة ودجوها باقر الوقت فاستحق
التكرار بدخول وقت السابعة وقال محمد رحمه الله اذا دخل وقت السادسة سقط الترتيب لان الزيادة بدخول ثلث
على الحس فيكون في حكم التكرار وقال في رحمه الله يسقط الغوايت صلوات شهر لانه ما دونه قليل عاجل لهذا لا يجوز
جعل اجلا في التسليم وفي رواية عنه لا يسقط الا نسيه كما قال ابن ابي ليلى عنه لا يسقط في جميع المعرك كما قال بشر لعوم
النصوص الواردة في ايجاب الترتيب من غير فصل كذا في الكافي ولما ما قدرنا ان الكثرة يكون بالدخول في حد التكرار

لانه لم يبق عليه

فصل

وذا حاصل لغوات ست هذا اذا كانت الغوايت صديقة واما اذا كانت قديمة فاشترط با واما الوقتيات زمانا ثم فأتت عنه
صلوة اخرى جاز اداء الوقتية بذكرها عند بعض السقوط والترتيب عنه ولم يجز عند بعض استحسانا لان القدح به جعلت
كالعدومة زجره عن التهاون واختار صاحب المحيط القول الاول والصادر الشهيد القول الثاني والفتوك في الاول
فانما يستلزم الترتيب لا يعود وعليه الفتوك لانا الساقط لا يكفل العود كما في قليل بحسب اذا دخل عليه الماء الجاري
حتى كثر وسأل ثم عاد الى التلثة لا يعود بحسب خلاف ما اذا سقط بفيض الوقت او النسيان حيث يعود وسببته
الوقت والذكر لان السقوط في العجز وسنا سقط حقيقة كذا في شرح التحفة وعند البعض يعود اذا قلت الزوال المانع
كما كان يعود من الحضانة اذا ارتفع الوجبة وسوختا رصا صبا الهداية وفي المختة فان قضى واحدة من الست
عاد الترتيب **وانما تيقض الصلوات الخمس** لما روينا والرواية من وجوبها وقال عليه السلام من نام عن وتر أو نسي
فليصلها اذا ذكرها او استيقظ وفي رواية من نام عن وتر فليصلها اذا أصبح وكل ذلك يدل على الوجوب فلا قالها
لأنها سنة عندنا **وسنة العجز اذا فاتت معها** اي مع العجز الى الزوال لانه عليه السلام قضاه معها ليلة التفرس
وفي قضائها بعد اختلاف الشايخ وقال محمد رحمه الله تيقض ودها بعد طلوع الشمس لقوله عليه السلام من فاتته
سنة العجز فليقضها ولها ان القضاء انما يكون في الواجب والسنن غير واجبة فلا تيقض الا ان قضاء سنة العجز جاز
تبعاً لمن فيها بخلاف سنة ليلة التفرس وفيما روي يبقى على الاصل **والاربع قبل الظهر بغيرها** اي بعد
الظهر قالت عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فاتته الاربع قبل الظهر قضاه بعد
الظهر ولان الوقت وقت الظهر هي سنة الظهر ثم عند ابي يوسف رحمه الله يقضيها قبل الركعتين لأنها شرطت
قبلها وعند محمد رحمه الله بعد ما فاتت عن حكمها فلا يقرب الثانية عن محب ايضا وسدح لوقت سنة العصر
لأنها ليست شرطاً في التاكيد ولتمهيه عليه السلام عن الصلوة بعد العصر **باب التوافق** عن أم حبيبة وبنات
وابي هريرة وابي موسى وابن عمر رضي الله عنهم قالوا **قال النبي صلى الله عليه وسلم** من ناسى اي داوم على ثبته
عشر ركعة في اليوم والليلة بني الله له بيتاً في الجنة **ركعتين قبل العشاء وركعتين بعد العشاء**
بعد المغرب وركعتين بعد العشاء فمنه مؤكداً لا ينبغي تركها والسنة عندنا في رحمه الله ان يصلي الاربع التي قبل
الظهر بركعتين لانا النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليها بركعتين قلنا معناه بشهدين من باب ذكر الحال واردة الخبر وسدح
الن ولبس وقي عن ابن مسعود رضي الله عنه كذا في شرح المجمع لانه مطلق **ويستحب ان يتطوع بعد الظهر** اي بركعة واحدة
سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حافظ علي اربع ركعات في الظهر والاربع بعد العشاء حرمه الله على
النار **قبل العصر** اي بالقول عليه السلام من صلى العصر اربع ركعات حرم الله عليه ودعه على النار ومن ابي
حنيفة رحمه الله ركعتين وكل ذلك جاز عنه صلى الله عليه وسلم **وبعد المغرب ست ركعات** عن ابي هريرة رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بسورة عدلن له بعداً وثبتت
عشر سنة وفي المنهل النيايح السنة الرابعة بعد المغرب ركعتان وما زاد عليها فخير رابعة والرابعة من خادوم

الصلوة في وقتها
وإذا فاتت ركعة من الصلوة

باب التوافق

عليها والظاهر ان السنة المذكورة في الحديث هي مع الواجبين لا بد منهما اياً هنا كلامه وقد ورد في القيام بعد المغرب فصل ركعة
وقيل من ياتية الليل ويسمي صلوة الاوابين وروى عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب عشر ركعات
بني الله له بيتاً في الجنة **وقبل المغرب اربع ركعات** لاروي انه عليه السلام صلى قبله اربعاً وقيل ركعتين **وبعد العشاء اربع ركعات**
السلام من صلى بعد العشاء اربع ركعات كن له كفاً من ليلة القدر وقيل ركعتين **ويصل قبل الجمعة اربعاً** لا عليه
السلام كان يتطوع قبلها بأربع ركعات **وبعد العشاء اربعاً** لقوله عليه السلام من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل بعد العشاء اربعاً
قال علي رضي الله عنه يصلي بعد العشاء اربعاً ثم ركعتين وبه اخذ ابو يوسف رحمه الله وفي القبة ثم اختلفوا في نيتها فقيل
بنوي السنة وقيل بنوي ظهر يومه وقيل بنوي آخر ظهر عليه وسواله ان لم يجز الجمعة فعليه الظهر وان
جازت اجزائه الاربع عن ظهر طابت عليه والا حوط ان يقول نويت آخر ظهر اذكرت وقته ولم اصلي بعد لان ظهر
يومه انما وجب عليه بآخر الوقت في ظاهر المذهب واختار ابي بصير الطهر بهذه السنة ثم يصلي اربعاً بركعة
ثم اختلفوا في القداء فقليل يراه الفاحمة والسورة في الاربع وقيل في الاقلين كالظهر وسوا اختياره وعليه
هذا الخلاف فيمن تيقض الصلوات احتياطاً وفي الاحتياط وكل صلوة بعد ما نسيه يكون القعود بعد ما لم يترك
بالسنة ايلا يفصل بين السنة والمكتوبة وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقعد مقدار
ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام واليك يعود السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ثم يقوم الى السنة و
لا يتطوع مكان الفرض لقوله عليه السلام ان يجزى احدكم اذا فرغ من صلوة ان يتقدم او يتأخر بركعة وكذا
يستحب للجماعة كسر الصفوف ليلاً بظن الداخل انهم في الفرض **باب المنيعة بالشرع مضياً وقضاء** وقال
الشافعي رحمه الله لا يلزم لانه مشترع ولا لزوم على المتبرع ولنا انه التزم عبادة صوماً وصلوة فوجب انما
صوناً عن البطالة لانه غير مجزى به الا اعتبار قال الله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ووجب قضاء لان اتمامه
واجب ولو شرع في الصلوة قلنا ما عليه ثم ثبت انما ليست عليه فافسد ما لم يقرب وكذا في الصوم ويجوز ان
ينتقل القادر على القيام قاعداً بركعة في الاصح لما روي انه عليه السلام يصلي ركعتين بعد الوتر قاعداً
بلا عذر اختلفوا في كيفية القعود في غير حال الشهادة عن ابي حنيفة انه يقعد كيف شاء لانه لا جاز ترك
اصل القيام فترك صفة القعود اولى جوازاً وعند محمد انه يترفع لانه اعذر عن ابي يوسف انه يجتنب لان
عامة صلوة النبي عليه السلام في آخر عمره بالاجتماع وعن زعفران انه يقعد كما يقعد في الشهادة وهذا هو
الاجتماع لانه عهد مشروعي في الصلوة **وان التمتع اي التطوع قايماً ثم قد يفسد جازاً** ويكره عند ابي حنيفة
وقال لا يجوز لان الشروع قايماً ملزم للقيام كما لو نذر ان يصلي قايماً وله ان ابتداء النقل قاعداً جاز فيبقاء
اولي لانه اسهل من الابتداء والنذر بالصلوة قايماً ملزم لذاته انه التزم القيام بصلوة والشرع ليس
ملزماً لذاته بل لصيانة المودعي وبني لا يحتاج الى القيام فاشبه النذر بالجمع ما شأنا فانه ملزم للمشيقة في ترك
لزمه دم ولو شرع في الحج ما شأنا لا يلزمه المشي **صلوة الليل ركعتان بركعة او اربع او ثمان**

الصلوة في وقتها

الصلوة في وقتها

عليها

ذكر ذلك في فضل صلاة عليه السلام ولا يبرح على ذكره في الثانية لا يفعل وقالوا الثانية غير جائزة لقوله عليه السلام صلوا
 الليل منتهى ما روي انه عليه السلام صلى ثمان ركعات في الليل تسليمة والزيادة على الثانية
 غير جائزة اتفاقا ما صلوا في السجدة فقرأوا في الثقات وفي صلواته مباركة وفيها ثواب عظيم ومنافعة
 كثيرة ورواها العباس وابنه عبد الله وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ورواه ابو عيسى في جامعه وعبد الله بن ابي حفص في جامعه ومحمد بن زكريا في الترغيب والترهيب
 والخيار منها ان يكبر ويقرأ سبحان الله اثم يقول سبحان الله والحمد لله والحمد لله والحمد لله
 عشرة مرة ثم يقرأ الفاتحة وسورة مثل سورة والفهي ثم يقول سبحان الله اثم يقرأ الفاتحة وسورة مثل سورة
 يقول سبحان الله اثم يقول سبحان الله اثم يقول سبحان الله اثم يقول سبحان الله اثم يقول سبحان الله
 حمد ربنا الحمد ويقرأ سبحان الله اثم يقرأ الفاتحة وسورة مثل سورة والفهي ثم يقول سبحان الله اثم يقرأ
 ايا اثم عشرة اثم يرفع راسه ويكبر ويقرأ سبحان الله اثم يقرأ الفاتحة وسورة مثل سورة والفهي ثم يقول سبحان الله
 يقول سبحان الله اثم عشرة اثم يقول سبحان الله اثم يقول سبحان الله اثم يقول سبحان الله اثم يقول سبحان الله
 بقعدتين هكذا يقول في كل ركعة عشرين مرة ولا يحد بالاصابع فانه يحد راسه كيف يشاء بالقلب
 وان افترج يحد بالاصابع حتى لا يصير على كثرة وذكر ابن زكريا في اول هذا الحديث اربع ركعات
 يصليهن من ليل او نهار ثم قال في آخر الحديث اما غفر الله لك في نوكتك قديما وحديثا وعمرك وخطاك واستراة وعي
 نيتها وصرت من ذنوبك كيوم ولدتك امك فان استطعت ان تفعل ذلك كل يوم مرة والافعل حجة والافعل
 شهر والافعل سنة من ذنوبك في شح السنة زادوا في عمرتك من الدنيا مرة واحدة كذا في القنية وفي
 النهار ركعتان او اربع تسليمة والافضل في ما ي في الليل والنهار **الاربع** وقالوا الركعتان في الليل والاربع
 في النهار افضل لما روي عليه السلام قال صلوا الليل منتهى ما روي انه عليه السلام كان يصلي بعد
 افضل لقوله عليه السلام صلوا الليل والنهار منتهى ولا تب حنيئة ما روي انه عليه السلام كان يصلي بعد
 الف اربعا وكان عليه السلام يواظب على الاربع في الفهي وما روي انه عليه السلام كان يصلي بعد
 لاوتر واكثر في الحديث في اربع ركعات في الفهي وما روي انه عليه السلام كان يصلي بعد
 يوسف اذا كان له ورؤ من الليل فالا فضل ان يكبر عند الركعات والافضل القيام افضل وقال عمر
 رحمه الله افضل كثرة الركوع والسجود لانهما من نهاية التعظيم ولا تب حنيئة ما روي جابر رضي الله عنه
 قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم اي الصلوة افضل قال طول القنوت يعني القيام لانه اشق ولان
 فيه قراءة القرآن وهو افضل من التسبيح وفي البراري الصلوة لارضاء الخسوف لا يندب بل يصلي لوجه
 الله شاك فان كان ضمه لم يغير لوجه لرائق ثواب سبعاية صلوة بالجماعة فلا بد في النية وان كان غنا
 لا يؤخذ في النية في صلاة وقراءة وتب في جميع **ركعات النفل** لان كل ركعتين منه صلوة الا برك انه لا يجب

مكتسب

بالقنية

بالقنية في النفل الاربع الركعتان في طاس الرواية وتفتح على راس الاخرين فيكون القراءة فربما في الا
 من النفل بالنقص وفي الاخيرين بالاستدلال في شرح القدوري للزاهد وفي الاربع قبل الظهر والجمعة وبعد
 لا يصلي على النبي عليه السلام في القعدة الاولى ولا يفتح اذا قام الى الثانية بخلاف ما يروى في الاربع من
 النوافل وفي التتابع ومن كان خارجا لمصر فنفل على دابة الى اي جهة شاء وسواء افتتح وسومنوبة ايا القبلة
 او الى غير القبلة وهل ينزل الركعتين الفجر عن ابي حنيفة رحمه الله وروايتان في رواية لا ينزل كسائر النوافل
 وفي رواية ينزل كما في الوتر **فصل في التراويح سنة مؤكدة** لان النبي عليه السلام اقام في بعض الليالي وبيت
 العذرة في نزل المواظبة وسخيشة ان يكتب علينا روي انه عليه السلام خرج في ليلة رمضان فصلى بالجماعة
 عشرين ركعة واجتمع الناس في الثانية فخرج وصلى بهم فلما كانت الثالثة كثر الناس فلم يخرج وقال عرفت
 اجتماعكم لاني خشيت ان يفرض عليكم فكان الناس يصلونها فادب اياهم عمر رضي الله عنه فرائ ان يجتمعهم على
 امام واحد فجمعهم على ابي بن كعب رضي الله عنه ووظب عليها الخلفاء الراشدون وجميع المسلمين من زمن
 عمر رضي الله عنه الى يومنا هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسا فهو عند الله حسن
 والتراويح جمع ترويكة وهي اسم لكل اربع ركعات سميت بذلك لاسرائة القوم بعد كل اربع ركعات وهي
 سنة للرجال والنساء وهكذا روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله كذا في شرح القنية فينبغي ان يخرج الناس
 في كل ليلة من شهر رمضان بعد العشاء قبل الوتر وبعد وسواء الصبح لانهما سنة بعد العشاء فاشبهت القنوت
 المسنون بعد حتى لو صلى التراويح قبل العشاء لم يجز كذا في شرح الوقاية لابن ملك فيصلي بهم الامام حسن
 تروجات كل ترويكة اربع ركعات بتسليتين مجلس بين كل ترويكتين مقدار ترويكة وكذا بعد الخامسة
 قبل الوتر في الخفة الملوك ولا يجلس بعد تسليمة الخامسة في الاصح ثم يوتر بهم سكتا صلى الله عليه وسلم
 رضي الله عنهم وعادة اهل الحرمين ولا يصلي الوتر جماعة الا في رمضان عليه الاجماع وفي الخلاصة ومن
 لم يصلي التراويح لا يصلي الوتر بالجماعة وفي شرح القدوري للزاهد في الاقضية في الوتر خارج رمضان يجوز
 وفيه من دخل المسجد والامام في التراويح يصلي العشاء ثم يتابع امامه والامام ان يشكر السنة وفيه صلى بالامام
 بعض التراويح وقامه البعض بوتر معه ويقضي ما فاته وفي الكفاية بخار عطاءنا ان يوتر في المنزل ولا يوتر بالجماعة لانه
 الصلوات لم يجتمعوا على الوتر جماعة في رمضان وفي الاحتياط المبوق في الوتر اذا قنيت مع الامام لا قنيت ثانيا
 فيما يقضي لانه ما موبى مع الامام متابعة له فصلا موضعها لم يلقفت ثانيا يكون تكرار له في غير موضعه وفي غير
 مشروعه ولا يتردد الامام في التراويح على التشهد وان علم انه لا ينفل على الجماعة بزيد وقيل ياتي بالصلوة على النبي
 صلى الله عليه وسلم لانه فرض عند النبي وباء في بالثاء عقيب تكبيرة الامام وبوب التراويح اذ سنة الليل او
 قيام رمضان والافضل الاستيعاب اكثر الليل لا تقام قيام الليل ويكون قاعدا مع القدرة على القيام لربادة
 تالذها والستة فتم القرآن في التراويح مرة واحدة كذا قاله عامة المشايخ ولا ينزك لاسل القوم وروي الحسن

بعض تراويح

عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل ركعة عشر آيات وسورة الصبح لان فيه تحفيظا للناس وسورة الحمد لان
 عدد الركعات في ثلاثين ليلة ستمائة وآيات القرآن ستة آلاف وشيئا فاذا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل
 الحتم وقيل بقراءة كما يقرأ في المغرب لان التراويح أحق المكتوبات والا فضل في زماننا ان يقرأ
 مقدار ما لا يؤدى اليه تقبيل القوم عن الجماعة لكنهم لان كثرة الجماعة وحافظتها افضل من تطويل القراءة
والا فضل في السن المنزلة اي الاداء في البيت لمصلحة افضل صلوة الرجل في بيته الا المكتوبة الا ان
 فانه يستند ادوا بالجماعة وقال مالك والشافعي في القديم الا تقرأ افضل كير السن لانه اقرب
 الى الاخلاص بعد عن الرياء وعن أبي يوسف انه قال من قدر على ان يصلي في بيته كما يصلي مع الامام في
 مسجد فالا فضل له ان يصلي في البيت والشافعي ان الجماعة افضل لاتبين **فصل في صلاة النسيء**
الشمس ركعتان كهيئة التافلة يعني بلا اذان ولا اقامة ويكون كل ركعة بقيام واحد وركوع واحد
 وعند الشافعي ركعة واحدة كل ركعة بقبضتين وركوعين فيصليهما بالناس امام الجمعة فيكبوا وقراء الفاتحة و
 السورة ثم يركع فيركع راسه فيقرأ السورة بدون الفاتحة ثم يركع ويفعل مثل سائر الركعات الثانية لما روت
 عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام صلى كذلك ولما روي ابن مسعود وابن عمر وسمرية والاشج
 رضي الله عنهم ان النبي عليه السلام صلى في كسوف الشمس ركعتين كهيئة صلواتهم ولم يجهر فيها والاخذ بهذا
 اولى لان الاثرين اذا تعارض يرجح الى القياس وقد تعارض الخبران فيصير اليه **ويصلح بهم امام الجمعة** لانه
 اجتماع في شرط نواب الامام تحررا عن الفتنة كالجمعة **بلا جهرا** لا رونا ولا حطبة لانها لم تنقل ويؤجل بهم القراءة
 لما روي ان النبي عليه السلام قام في الاولى بقدر البقرة وفي الثانية بقدر آل عمران **فان لم يكن** اي امام الجمعة
صلى الناس فراوي ركعتين او اربع لانها نافذة والاصل فيها الفرادي وتناديا عن الفتنة ويدعون بعد
 اي بعد الصلوة **في تحلي الشمس** اي يكشف هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اذا رايت شيئا
 من هذا الاخراج فارغبوا الى الله بالدعاء والذكر والاستغفار **في ضعف** التبريع كراي كل الناس **وجز**
 لانه يكون ليلا فيتعذر الاجتماع وكذا في الظلمة والريح **وخوف العدو** لا رونا الا ان **فصل في صلوة**
 في الاستسقاء **كهيئة الدعاء والاستغفار** وان صلوا فرادي فحسن قال الله تعالى فاستغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل
 السماء عليكم مدرارا فعلق ارسال المطر بالاستغفار وقال لا يصلح الامام بالناس ركعتين يجهر فيها بالقراءة ثم
 يحطب كما في العيد لما روي انه عليه السلام صلى فيه ركعتين كصلوة العيد وحطب ويستقبل القبلة بالدعاء لانه
 سنة في الدعاء ويقلب رداءه لما روي انه عليه السلام قلب رداءه وسوان كجبال اعلاه اسفله ان اسكن وان
 لم يكن كالجبة جعل يمينه على ياروب على يمينه ثم عند محمد يكبر تكبيرة العيد لما روي انها وعند أبي يوسف
 لا يكبر وسوا المشهور لرؤية عبد الله ابن عامر رضي الله عنه انه عليه السلام استسقى فصلى ركعتين قبل الحطبة
 لم يكبر الا تكبيرة الافتتاح ولا في حنيفة رحمه الله انه فعله مرة ثم تركه فلا يكون سنة ولا يحطب لانه تبع

كوف

في صلاة النسيء
 في صلاة النسيء
 في صلاة النسيء

استقا

للجماعة ولا يقلب رداءه لانه لا فائدة في التقلب اذ ليس فيه معنى الشاء والعبادة وتعليب عليه السلام لما عرف من
 طريق الوحي تغير الحال عند تغير رداءه **ويكرهون ثلثة ايام** متتابعين في ثياب طلق او غسيل مرقع
 متذللين ناكوا رؤسهم وفي كل يوم يتصدقون قبل الخروج كذا نقل **لا يجزئهم** اهل الذمة وقال مالك رحمه
 الله لاهل الذمة ان يحضروا الاستسقاء لان دعاءهم قد استجاب في احوال الدنيا ولنا ان الكفار اهل
 السخط فلا يصح حضورهم وقت طلب الرحمة **باب سجود السهو** سجود السهو واجب وقال بعضهم
 والاقول اصح لانه شرع لتفصيل تمكن في الصلوة ورفع واجب فيكون واجبا واجبا لا يجب الا بشكر الواجب دون
 السنة ووجب نظير اللحد وراي السهو لا المتعذر لان الحمد ضايفه والسجود عبادة فلا يصح سبها قال الشافعي
 فادب بالسهو لان يجب بالهداوي **وسجد السهو** اي للسهو بعد السلام **سجدتين** وعند الشافعي رحمه الله سجد
 قبل السلام لما روي انه عليه السلام سجد للسهو قبل السلام ولنا قوله عليه السلام لكل سهو سجدتان بعد السلام
 وروي انه عليه السلام سجد سجدتين السهو بعد السلام فتعارفت روايتا فعله وتبين التكرار بقوله و
 قال مالك رحمه الله ان كان السهو عن زيادة سجدة بعد السلام وان كان عن نقصان سجدة قبل السلام وان
 زاد ونقص فيجوز لان السجدة واجبة في الزيادة لمرغ الشيطان فيكون بعد الفراغ وفي النقصان لا يجزئ
 على السلام يقع الجاهل في موضع النقص لما رويناه **تيسر وسجدتين** وقال محمد رحمه الله يكتم السلام الا ان
 مرة عن يمينه لان الحاجة اليه ليفصل بين الاصل والزيادة المحقة به وهو يحصل بسنة واحدة وله ما روي
 انه عليه السلام قال لكل سهو سجدتان بعد السلام والمتعارف منه ما يكون من الجانبين فيجوز عليه قبل الجهر والامام
 قول محمد لان الجماعة اذا سلمت تسليمتين ربما يشغل بعضهم بانيات الصلوة والمغفلة وقولها ويا رب الارعية
 في التشهد الثاني عند مدح لان موضع الدعاء آخر الصلوة وعند سماع التشهد الاول لان سلام من عليه
 سجدة السهو يجزئ من الصلوة فيأتيها في الاول **وتجب سجدة السهو** اذا زاد في صلوة فعلا من صلاتها
 من جنس الصلوة كزيادة ركوع او سجود او قعود لانه لا يكون تركه واجب او تأخير عن محله وذلك موجب
 للسهو لانه عليه السلام قام الى الحائض تسبيح فعاذ بالسهو ونقص من صلواته ما وجب فعله فيها كترك فتح
 السورة في الاولين وترك التشهد في التقدتين او اخر واجبا كما لو سلمت بعد الفاتحة مقدار ركن الجهر
 سورة لانه اقرب واجبا وسورة وكذا لو ترك التشهد في القعدة الاولى او زاد عليه واحتل في قدر الزيادة
 عليه قال بعضهم يجب بقوله اللهم صل على محمد وسد الاحج وقبل لا يجب فقه يقول وعلى آل محمد وعن أبي حنيفة
 رحمه الله يجب بزيادة حرفه عليه اكثر الماشايخ كذا في شرح التلخ **وهو الامام** **تجارت** **او عكس** اي او عافت بها
 يجزئ لان الجهر والحياتة واجب في موضع ما في حق الامام والمغفلة ذكر مقدار ما يجوز به الصلوة على الاقل
 لان الاقل من ذلك قليل لا يمكن الاحتراز عنه والمغفلة لا سهو عليه بالجهر والافتناء لانهما من فصاير الجماعة كذا
 في النهاية وفي النهاية من الذي ذكره جواب ظاهرا لرواية واما جواب رواية الترادف فانه يجب عليه سجدة السهو

سجود السهو

الحائض

بسم الله الرحمن الرحيم

ووضعه من الرواية انه اذا جهز فيما جافت لم يشرك واحدا عليه لان الحاققة انما وجبت لنفي الحائض واما يحتاج
الي هذا في صلوة يؤدّي على سبيل الشهرة والمنفرد يؤدّي على سبيل الخفية فلم يكن الحاققة واجبة عليه ولا
يترك سجدة السهو لغيره **فانما القراءة** والمراد منها القاءة لان قراءتها واجبة في الاولين **والشهادة** في القعدة
الاولى او الثانية سواء ترك كلمة او بعضه **والثبوت** وتكبير التوحيد سواء ترك جميعا او واحدة منها لان
ذلك واجب وما عدا ذلك من الاذكار كتكبير التوحيد والاشهاد والتسليم سنة وفي الثانية قالوا لا يسجد للسهو في العيدين
والجمعة كباقي الناس في الفتنة وان قراء في القعدة او الركوع **سجد للسهو** وان تشهد في القيام او الركوع لا يسجد
وهذا لان القعدة والركوع ليسا قراءا فكان تفسير التجب والقيام كل المشاء فلا تفسير فلا يجب وقيل ان يقرأ
في القعدة بالشهادة ثم بالقراءة فلا يسجد عليه ولو سلم سابقا قبل التمام سجد للسهو لانه ليس في موضعه ومن سجد
من ان تكبيرة سجدة ثالثة لقوله صلى الله عليه وسلم سجدة ثالثة بعد السلام بخبرين عن كل زيادة ونقصان واذا
سجد في الامام **فيسجد للمأموم** والآي وان لم يسجد للامام لم يسجد للمأموم تحقيقا للموافقة ونظرا الى الفتنة
وان سجد المأموم لا يسجد للامام ولا المأموم ولا احد منهما لانه لو سجد المأموم فقد خالف امامه وان
سجد الامام يؤدّي الى قلب الموضوع وسوء تبعيته للامام **والسجود يسجد مع الامام** للموافقة ولا يسجد ثم يقف
ما عليه وان لم يسجد مع الامام يجب عليه قضاء سجود السهو في آخر صلوة استحسانا كذا في تحفة الفقهاء ولو
سلم المسبوق ان كان عامدا فصلوته وان كان سائيا ان سلم مع الامام لا يلزمه السجود لانه مقتدر به وان
سلم بعد يلزمه لانه منفرد فلو قام المسبوق الى القضاء ثم تذكر الامام سهوه فسجد فعليه ان يعود ان لم يقبل الركعة
بالسجدة كذا في النوازل وفي المعراج وان قعد بها فان عاد الى السجود فقد صلوة بالاتفاق وان لم يعد
ففعّل الخلاف في قول بعض النصارى في قول آخر لا وجبة الاختيار لو سجد في القضاء وسجد لانه منفرد وان سجد
مع الامام لانه يقف اول صلوة ويسجد اذا فرغ لان محله آخر الصلوة ولو سجد في القضاء لا يسجد لانه
مؤتمم كانه خلف الامام والمقيم خلف المافر عليه حكم المسبوق في سجدة السهو وفي المحيط ادرك مع الامام
الركعة الثانية من المغرب قضا الاولي والثانية براءة وكيل في كل ركعة بناء على ان ما يقف المسبوق اول صلوة
وانما يكس غيب كل ركعة احتياطا لان ما يقف ان كان اول صلوة حكما فهو آخر صلوة حقيقة فقف المسبوق
ما فاته قبل ان يقعد الامام قدر التشهد لم يكن لانه يلزمه متابعة الامام في القعدة فاذا انفرج بركعة في موضع
المتابعة بطلت صلوة وان قراء بعد ما قعد الامام قدر التشهد ما يجوب به الصلوة لا تقبل لانه ما وجد من القراءة
قبله لم يقع مقبلة لانه الي با في حال هو مقتدر بالامام فلا يعتد بها بخلاف ما بعد وفي الفتنة كبر المسبوق سهوا
مع امامة تكبير الشرف ينبغي ان يلزمه سجود السهو ولو تخطا لم تعد صلوة وفي البراءة ولو ادرك ركعة
من ذوات الارب صلا ركعة براءة وسورة وتشهد ثم صلا اخرى براءة وسورة وتشهد فقف المسبوق
وتابع الامام في السلام قيل فسر وقيل لا لانه وان كان مفردا لكنه وجد بعد تمام الصلوة وانه لا يقدر كما حدث

الذي

العهود والتمتع في هذه الحالة وبه يفتي ومن سجد من القعدة الاولى ثم تذكر وسوا الى القعدة او سجد لانه ما قرب
الي الشئ له حكم ولا يسجد للسهو وهو الصحيح لانه لم يوجد شئ من القيام ومعنى القرب الى القعدة ان يرفع يديه
من الارض وركبته عليها لذكره عن ابي يوسف رحمه الله واستحسنه مشايخنا رحمهم الله وقيل انما ينصب الخفيف
الاسفل فهو الى القعدة اقرب وان كان الى القيام اقرب لم يعد لانه كالقيام **وسجد للسهو** لانه الواجب ولانه
عليه السلام فعل ذلك ولو عاد فعد صلوة في الصحيح لتمام الحجة برفض الفرض بعد الشروع فيه لا لامل ما سجد
ليس بفرض وفي الفتنة قام في النقل الى الثالثة سائيا يفي فيها عذرا في حنيفة وعند محمد بن عيسى وسيد السجود
ولو ترك القعدة تفرد وان لم يندرجا وقام الى الشفع الثاني يؤدّي في الاحوال كلها وتفرد ان لم يندرجا وان
سجد عن القعدة الاخرة فقام عاد **سجد للسهو** لانه ما دون الركعة غير معتبر والقعدة الاخرة
فرض وفي الرجوع اصلاح صلوة **وسجد للسهو** لانه فرضا وسوا القعدة والاخرة وان سجد ضم اليها سادسة
اي ركعة سادسة وصارت صلوة نفسا لانه انتقل الى النقل بالسجدة لان الركعة بسجدة واحدة صلوة ومن
ضرورة ذلك صرح من الفرض فخرج وبقي عليه ركن يبطل فرضه فيضم اليها سادسة لان النقل بالحس
غير مشروع وقال محمد رحمه الله لا تغير صلوة لانه لا يبطلان وصف الفرضية يبطل اصل الصلوة عند
فاذا بطل عند لا يضيف اليها سادسة ركعة اخرى وهل يسجد للسهو عند ما خالفه انما ليس بسجدة لان
النقصان بنفاد الفرضية لا يكبر بالسجود وان تعد في الرابعة مقدار التشهد ثم قام عاد وسلم يخرج الفرض
بالسلام لان التسليم في حال القيام غير مشروع فيعود ليا تي به على الوجه المشروع وسجد للسهو لانه الواجب
وهو لفظ السلام كذا في التحفة وان سجد في الحاشية ثم قرأه لان القاءة عنه اصابة لفظ السلام في الاخرة
وسايس بغيره عندنا فيضم اليها اي الحاشية ركعة سادسة لانه عليه السلام من التبرير والركعتان له صلاة
لانه قضي مشروع في النقل بعد اتمام الفرض قبل ثبات الركعتان في الظاهر تنويان عن سنة لكن الصحيح انها لا
تنويان عنها لانه لا يتبادر بهما هو مطلقون **وسجد للسهو** لانه نقصان في النقل بالوصول فيه لا يلزم الوجه
المسنون عند ابي يوسف ولعله في الفرض بالرجوع لا على الوجه المسنون عند محمد وان اقتدي به انسان
في هذه الحالة يصح استعاذ محمد لانه المؤدّي بهذه التسمية وعند سمارا كعتين لانه استحكم صرحه عن الفرض
ولو افسد المقتدي لا قضاء عليه عند محمد باعتبار الامام وعند ابي يوسف يقف ركعتين لان السجود
بجاءه فكيف الامام فلا يتعدى قالوا كذا اصلاح في الحج والعصر بعد القعدة الاخرة ركعة سائيا لا يقيم اليها
لان المنهي هو النقل المقصود وهذا لم يشرع بالنقص كذا في شرح الجمع لابن مكر وفي الحاشية كذا في الصلوة
ان طالع يسجد السهو والآلا والفاصل ان اذا شغله عن شئ من فعل الصلوة وان قل يجب سجود
السهو من شغف صلوة فلم يدرك صلا وهو اي الشك **سجد للسهو** لانه في هذه الصلوة وقيل معناه انه
ليس بجادة لانه لم يسه في عمره قط وهو الكسبة استقبل اي استأنف الصلوة لقوله عليه السلام اذا شك

انما يسجد للسهو في كل ركعة

تذكر

أمركم في صلوته أنه لم يصل فليست قبل الصلوة والاستيناف السلام أدنى منه بالسلام لأن السلام عرف محلاً
ومخرجاً والنية بدون السلام لغو لأنه لا يخرج به من الصلوة وإن كان الشك يعرض في يظهر له كثير انبي على ما
ظنه قوله عليه السلام من شك في الصواب فهذا محمول على من كثر سهواً والحديث الأول محمول على من وقع له
أول مرة توفيقاً بينهما وإن لم يكن له ظن بني على الأقل لقوله عليه السلام من شك في صلوته قليلاً حذ بالآقل
ثم إذا بني يقعد حيث يتوتمه أمر صلوته كيلاً نصبت ركعة فرض القعدة مثلاً إذا شك في صلوته الفجر أنه صلي ركعة
أو ركعتين بني على ركعة ويقعد قدر التشهد لاحتما أنه صلي ركعتين ويفهم إليها أخرى لاحتما أنه صلي ركعة
وإذا شك في الأربع أنها الأولى والثانية أو الثالثة أو الرابعة فقد قدر التشهد لاحتما أنه صلي أربعاً ثم صلي الأربع
ركعات يقعد في كل ركعة قدر التشهد لا ذكرنا من الاحتمال كله في التبيين وإذا شك في الأربع أنها الأولى والثانية
الثانية ولم يقع تحريم على شيء يحلها الأولى ويقعد ثم يتوتم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يتوتم فيصلي ركعة
أخرى ويقعد ثم يتوتم فيصلي ركعة أخرى ويقعد كذلك إلى الخلاصة وإن شك في الأربع أنه صلي ثلاث ركعات
أو أربع ركعات ولم يغلب على ظنه أحدهما فحذ بالآقل وسال الثلاث لكن يقعد ثم لأنه يمكن أن يكون آخر صلوة
ثم يصلي ركعة أخرى ويقعد كذلك في شرح الوقاية للصدر الشريفة وإن شك أنه صلي الصلوة أم لا فإن كان ذلك
في الوقت فالظاهر أنه لم يصليها وإن كان بعد فالظاهر أنه إذا ما وكذا إذا شك أنه ركع في صلوته أم لا فإن كان

مفتوح القلاو

في الصلوة ياتى به وان كان بعد صروحه منها فالظاهر انه انما باب سجدة التلاوة وهو واجب على
 الثاني والسابع وقال الشافعي رحمه الله مؤسنة لما روى ان عمر رضي الله عنه تلا آية سجدة في خطبة فقال
 الناس للسجود فقال عمار بن سليمان لم يكتب عليكم ولما قوله عليه السلام السجدة يعلم من سمعها وعلم من
 تلاها وكلمة على اللوجب وما رواه محمود بن علي بن ابي عمير الاداء جماعة بين الحديثين ووجهه على الترافى لما روى
 انه عليه السلام لم يسجد فوراً حين تلاه عند رجل آية السجدة فلم يسجد لها وقال كنت اقاماً لو سجدت لسجدتاً
 معك يعني لو سجدت على النور لسجدتاً معك فقرأه للمتابعة وهذا يدل على جواز التاخير هذا عند محمد رحمه الله
 وعند ابي يوسف وجوبه على النور وما رويان عن ابي حنيفة رحمه الله ولا يجب على من لا يجب عليه الصلوة
 ولا قضاءها كالحائض والنفساء والصبية والمجنون والكافر لان السجدة قطعة عظيمة منها ويجب على من
 سمعها منهم التحقق بالسبب ولو سمعها من الطوطي او الناييم فيلحجب وقيل لا يجب لان السبب سماع تلاوة صحيحة
 وهي ان يكون بالتمييز واما وجوبها على الناييم فعلى الاصطلاف من شرح الجمع لولانا نظام الدين وفيه النزاهة سمعها
 من آخر ومن آخر ايضا وقراءت كانت سجدة واحدة في الواقع لا اتحاد الآلة والمكان في الاعراف اي في الأماكن
 وفي الرد والفقهاء في اسرارهم والاولى في الحج وقال الشافعي رحمه الله في سورة الحج سجدة واحدة في قوله
 عليه السلام فصلت سورة الحج سجدة واحدة ولما روى ان عليه السلام عند سجدة القنوت وعذبة في الحج
 واحدة ومع ما رواه انه في الحج سجدة واحدة في سجدة التلاوة والثانية سجدة الصلوة بدلالة اقترانها بالركوع

والفرقان والتميز والميزان وقال الشافعي ليس في سورة ص سجدة لان المذكور فيها ركوع لا سجود ولنا ان النبي عليه السلام قراء سورة ص سجدة وهم السجدة والنج والانشاق والعلق هكذا في مصحف عثمان رضي الله وقال مالك رحمه الله سورة النجم وما بعد ما ليس من مواضع السجود لما روي ابن عمر رضي الله عنهما عند سجرات القرآن احدى عشرة وقال ليس في السبع الا سجدة واحدة ولما روي ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام سجدة في النجم وما رواه ابو هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام سجدة في اذ السماء انشقت وقراء باسم ربك وفي البرزاق قراء حرف السجدة وعدا لا تجب لم يقرأ اكثر واكثر في القنينة قراء باسم ربك فلما قال وسجد سكت ولم يقل اقرب بلزمت السجدة وشرايطها اي عشر لها سجدة التلاوة كشرائط الصلوة من استقبال القبلة والظهاراة وسرا العورة واليمنى والكبيرة لا تأخر منها وتنفى سجدة التلاوة لكونها واجبا ولا يجب على المختص الا بصاحب سجدة التلاوة وقيل يجب من القنينة ويكفي للسامع اذا سجد ان يرفع راسه قبل التالي لان التالي كالامام فاف تلاتا الامام سجدة الامام والمأموم وان لم يسجدوا المأموم لانه التزام متابعتهم ويكره للامام ان يقرأ في صلوة الحافضة لثلاثين سجدة الامم على القوم فربما ركع بعضهم وان تلاتا المأموم لم يسجدوا اي الامام والمأموم لما ثبت في السهو وقال محمد رحمه الله يسجدون وان اذا فرغوا التفتوا بالسجدة وهو التلاوة والسماع ولا مانع بعد الفراغ منها وانما لم يسجدوا فيها ليلال يؤذي الخلق موضوع الامامة والتلاوة ولهما ان المعتدي بحجور عن القراءة لثلاثين تسجدة الامام عليه ولا هم لتصرف المحجور فان قلت الجنب والمحجور محجوران عن القراءة مع ان السجدة واجبة عليهما من سجدتها فلما سجدوا محجوران عن قراءة آية والمعتدي بحجور عما دونها فوقع الفرقان **فان سجدتها اي وان سمع تلاوة المأموم من ليس بالصالح سجدة** لتحقيق السبب بلامانع لان علمه الحجور عن السجدة الاقتداء وسوء وجد فيها بينهم لا يعدو الي غيره **وان سجدتها الصالح عن ليس منه اي مع المصلحة في الصلوة** **سجدة بعد الصلوة** لانها ليست بصلوتية لان تلك التلاوة ليست من افعال الصلوة فتح يكون السجدة صلوتية والسجدة تضاف الي التلاوة فان قلت السبب في فهم السماع وآنه وجد في الصلوة قلنا السماع ليس من اركان الصلوة فلا يكون من افعالها بخلاف ما لو تلاها في الاث القرائة ركنها ولو سجدنا في الصلوة لم يجز لان اداء السجدة في الصلوة ناقصة لانه منتهى عن فعلها في الصلوة وما وجب كاملا لا يؤذي كصافي فيعيد في الصلوة لانها من افعال الصلوة نظرا لايادها فلا يكون منتهى كالسجدة الثالثة ولا سهو عليه لانه تعدد **وان تلاتا اي اية السجدة في الصلوة فلم يسجدوا فيها اي في الصلوة سقطت اي السجدة** ولا تقضي بعد لانها صلوتية وهي اقوى من الخارجية فلا يتأدب بها وفي الاحتيار ولو تلاها في الصلوة ان شاء ركع بها وان شاء سجدتها ثم قام فقرأ وسوا فضل يدوي ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله لان الخضوع في السجود اكمل ونيا ديب بالسجدة الصلوتية لانها توافها من كل وجه وينوي اداء سجدة التلاوة ولو لم ينفذ في النواذر انه لا يجوز وقيل يجوز لانه اتي بدين الواجب ولو تلاها في الركوع قبل ركوع

أقرب إلى الصلاة وقيل لا وينوب عنها السجدة التي عقب الركوع لان الحجة بينهما أظهر روي ذلك عن
 أبي حنيفة رحمه الله ومن كثر رأيه سجد في مكان واحد تكفيه سجدة واحدة سواء سجد للاولي ثم قرأ ثانيا
 او لم يسجد في قرأ ثانيا فسجد لان مناه في التداخل الايري انه يلزم على الثاني الأسكبة واحدة مع انه ثاني
 وسامع ولان اتحاد المجلس يحيل الصلاة المكررة متحدة فلما كان جبريل عليه السلام يقرأ السجدة على النبي
 عليه السلام والنبي صلى الله عليه وسلم سمعها من جبريل عليه السلام وادخلها في سجدة واحدة او اذ بدلت في سجدة او المجلس
 او الثاني تعددت لان تداخل السجدة باتحاد الثاني والثالث والكان ولم يوجد في الحقيقة ولا تحلف المجلس
 بجزء الصلاة ولا بجزء او حطونين ولحقه قنيتين وفي شمره وكذا اشرب صرعة ولا بالانتقال من زاوية
 او المسجد الى زاوية اخرى وفي الخلاصة لو قرأ آية السجدة بالحياء لا يجب عليه السجدة ولو قرأ كذلك في
 الصلوة لا تفرد صلوة قال بذكر الآثار في شمره للهداية مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من
 قرأ السجدة كلها في مجلس واحد سجد كلها كفاء الله ما اتته واذا اراد السجدة كبر وسجد ثم كبر ورفع راسه
 من غير تحريم وتكليف وعند الشافعي رحمه الله بكبر تكبيرة الافتتاح ثم يسجد ثم يرفع راسه فيقعده ويسلم يمينتين
 له انها عبادة قائمة بنفسها فاعتبر لما يقبض للصلوة من الدخول والخروج ولما ان الماء موزع به سجد فلا يزال
 عليه بالرابي والسجدة فعل واحد فلم يحج اليه كبر وتكليف كاعتبات الصلوة اليها لكونها اخلاصا في رعي وفي
 القنية ويستحب ان يقوم للسجدة ثم يجزئ منه السجود وان كانت كثيرة واراد ان يسجد ثم استراة في ايها كلاءه
 ولو اني تبسبح الصلوة في سجدة فحسن والله اعلم **باب صلوات المريض على من عجز عن القيام او حاد**
 زيادة المرض **صلواته على من عجز عن القيام** وفي الحاشية من خاف البطاء اليه او دار راسه او وجد في القيام آثا
 يدا يكون متعذرا فياه والاصح انه لا يفد كيف شاء ولو قدر على القيام مستكليا يقوم ويتكى ولو قدر على بعض القيام
 بان قدر على التكبير قايما لم يركب عليه ثم يتعدا ومواليا **ان عجز عنهما اي** عن الركوع والسجود لان الطاعة
 كسب الطاعة فان رفع اليه راسه شيئا يسجد عليه ان خفض راسه جاز وجود الالباء **والا فلا** اي ان لم يخفض
 راسه فلا يجوز له ومنه وان عجز عن السجود او في مستلقيا وقدماء نحو القبلة لقوله عليه السلام يصلي المريض
 قايما فان لم يستطع ففعا فان لم يستطع فعلى جنبه يوسه ايما فان لم يستطع فبالله احدى بقول الازمنة قيل
 ينبغي ان ينصب ركبته ان قدر عليه حتى لا يجرد رجليه الى القبلة وينبغي ان يوضع تحت راسه وسادة يمكنه الالباء و
 عن جنبه اليمين ووجهه اليها كما يوضع في التمدد به قال الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام لعمران ابن حصين صل
 قايما فان لم تستطع ففعا فان لم تستطع ففجرك والاول اولى لان فيما قلنا الالباء يا سواء الكعبة وفيما قلنا الي
 جانب قدميه فافلتا يكون اولى وفي فتاوي الوبري للكني في الالباء اصلها كناية بل كيف يقدر المحل وان
 عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام او في قاعدا وكجلى الالباء بالسجود احضرن الركوع اعتبارا بهما
 لان القيام وسيلة اليهما وانهما مقصودان بالذات ولذا شرع السجود وحده كسجدة الصلاة والركوع وحده

مما سطر

باب صلوة المريض

باب صلوة المريض

الركوع الصلاة والقيام ومن فاذا كان تبعا سقط بسقوط الاصل كالوضوء مع الصلوة وهو افضل من الالباء قايما لانه
 اشبه بالسجدة يكون راسه فيه انخفض واكثر الى الارض وذكره زاهد انه يوسه الركوع قايما والسجدة قاعدا وان
 عجز عن الالباء براسه **أثر الصلوة** اي ان يقدر على الركوع لم يركب عليه السجدة وانما في الحقيقة فان سات على تلك الحالة
 لا شئ عليه كالريض والمساكين اذا افطر في رمضان وحالت قبل الصلوة والاقامة وان يركب يلزمه قضاء يوم
 وليلة لا غير قايما ساعيا الجنون والاعمال خلاف النوح حيث يقضيها وان امتد كما استوف لان امتدادها ما دركها
 الا اعتبارا ولا يوسه بعينه وتعليقه **ولا ما جبر** وعند زفر يوسه باجبيه او لا لفر من الراس فان عجز فيها العين
 وان عجز فعليه واذا فتح يبيد له ان بالقلب يودي فرض من فريض الصلوة في كل قال وسواله فيؤدي به
 سائر الغرائض عنه الخ والجان والعينان في عضو ياد يوسه بالسجود وسواله اس فيؤدي بهما سائر الغرائض
 عند الخ في سائر الالباء ولان الابدال بالرابي يودي اليه الخ فلا يجوز **ولو في بعض صلواته قايما ثم عجز** فهو واجب
 ذكر الخ **عجز قبل الشروع** يعني ان اصل بعض صلواته صحي قايما ثم مرض في سبيلها عليه كبر فرضه بان يتمها قاعدا
 وان عجز عنه فموسيا على ما مر لانه اذا بني كان بعض صلواته كاملة وبعضها ناقصة واذا استقبل كان كلها ناقصة قايما
 يكون اولى وفي المحيط لوقض المريض فاقته في الصلوة جاز لان وقت القضاء موسع والمعتبر حال شروعه وفي الحقيقة
 ويقض المريض قايمة الصلوة على حسب حاله ويقض الصحيح قايمة المرض كاملة **ولو شرع قاعدا ثم قدر على القيام** فيجب
 قال محمد رحمه الله شيئا من الصلوة بناء على ما تقدم اذا اقتداء بقيام القيام بالتأخير عن عجزه عما جاز البناء وغيره
 جاز عجزه فلم يجز البناء ولو شرع موسيا ثم قدر على الركوع والسجود استقبل لان بناء القوي على الاضعف ثم جاز
 وقار فر بنى لانه يجوز اقتداء الركوع بالموسى عند فكذا البناء وجوابه ما مر وفي جوامع الفقه لوانتقمها بالالباء
 ثم خرج قبل ان يركب ويسجد جاز له ان يتمها بخلاف ما بعد الركوع والسجود ومن اغنى عليه **او من حسن صلواته قضا**
 وقال الشافعي رحمه الله لا يقضه وان كان وقت صلوة واحدة لان الخطاب ساقط عنه عجزه عن المنهم ولما ماروي
 ان عليا رضي الله عنه اغنى عليه ادب صلوات فقصاها والجنون كالانعام ولا يقض اكثر من ذلك من حسن صلواته
 نفي الحج وقال محمد رحمه الله لا يسقط عنه ما لم ينوب عنه الاغناء اوقات ست صلوات لان الحج المسقط للقضاء
 يحصل بالثبوت وبما يحصل بالثبوت وهو في الحقيقة يحصل بغير الوقت السادس وقال لا يسقط عنه زيادة الاغناء على
 يوم وليلة وان كانت ساعة لان اعتبار الزيادة بملكها ما ثور عن عجزه وابن عمر رضي الله عنهما والمعادير ما يعرف
 صما فبذلك الاغناء لانه لو نام اكثر من يوم وليلة يلزمه القضاء اتفاقا لانه مما لا يمتد يوما وليلة غالبا فلا يخرج فيه قضائه
 ثم الخلاف يظهر فيما اذا اغنى عليه قبل الزوال فافاق من الغد بعد الزوال فعند ما لا يجب وعند يجب اذا افاق قبل
 خروج وقت الظهر مثلا اذا دام الاغناء عليه واما اذا كان ينبغي فان كان لاقافته وقت معلوم مثل وقت الصبح
 مثلا يبطل ما قبلها من حكم الاغناء وان كان اقل من يوم وليلة وان لم يكن لاقافته وقت معلوم كمن ينبغي بنبته
 ثم اغنى فلا عبرة بهذه الاقافة ولو اغنى عليه بغيره لا يجب عليه القضاء اتفاقا لان الخوف سبب لصعق قلبه وسوءه

الافاق

لا انما وكذا في التبيين وذكر في المحيط لو حصل الانحاء بما هو مصيبة كثر في البحر اكثر من يوم وليلة لا يقطع عنه القضاء والقدر
 ولو حصل بالبحر قال محمد رحمه الله لا يقطع لانه حصل ما به وجب فصار كالنوا غي في بحر وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يقطع لان
 هذا الانحاء حصل بضع العبد والقدر وفي انحاء حصل بآفة سماوية كزايغ شرح المخرج لابس ومن حافظ زيادة
 فرضه بقيامه صلى فاستدفع الزيادة المخرج من غير ركاب لا يقدر على من ينزل يصلي المكتوبة راكبا بآية وكذلك اذا
 لم يقدر على النزول لم يضر وطير او طين وعدو ولا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان في مسير فاستهوا الى
 المصطفى فحضرت المصلوة فطر السما ومن فوقهم والبلدة من اسفل منهم فاذا ن عليه السلام وهو على داحلته واقام قائم
 على داحلته فصلى بهم يوي اياما يجعل السجود وتخفف من الركوع والاند قدور على النزول ولم يقدر على الركوع والسجود
 لاجل المطين صلى فاما بآية الحج عن الركوع والسجود واذا صلى راكبا يوقف الدابة لان في السير انتقالا واهلافا
 لا يجوز في المصلوة وان تعذر عليه ايضا جازت المصلوة مع السير كما في حالة الخوف ومن كان في السفينة فان
 قدر على الخروج الى الشاطئ سجد له المخرج لينتقم من القيام والركوع والسجود وان صلى في السفينة اجزاء لوجوه
 شرايطها فان كانت مؤثقة بالسطح صلى قايما وكذلك ان كانت مستقرة على الارض وان كانت سائرة يصلي قايما و
 ان صلى قاعدا ولا يشطط في القيام اجزاء عند جحيفة وقد ساء وقال لا يجوز لان القيام ركز فلا يجوز تركه وما
 كما اذا كانت مربوطه وله ان الدابة فيها دوران الراس والغالب كالتحقق كما في السفر لا كان الغالب فيه المشقة
 كان كالتحقق في حق الرخصة هنا بخلاف المربوطة لانها تأخذ حكم الارض فان استدارت السفينة وهي سائرة
 استدار الى القبلة حيث كانت لانه يقدر على الاستقبال من غير مشقة فلا يقطع كالمصلي على الارض خلاف الركاب لان
 الاستقبال يتقدر عليه اذا كان يقطعه عن طريقة فيسقط للعذر كذا في الاحتيار باب **صلوة المسافر وقصره**
 اي فرض المسافر في كل صلوة رباعية وكلمات لا يزيد عليها وقال الشافعي رحمه الله فرضه الاربع والقصر رخصة
 وقاية الخلاف تظهر فيما اذا اتم المسافر كان الشفع الثاني فعلا عندنا وفرضا عندنا وفيما لو فات عن المسافر
 رباعي يقضي عندنا ركعتين وعندنا اربعا وقيل لا يصح اربعا ولم يتعد على الركعتين فصلوته فاستدفعنا
 تركه المدة الاخيرة وتامة عندنا ان الوقت سبب لا ايقاع والسفر سبب للقصر فختار ايتها شافعي وكما في التبيين
 الصوح والاقطار ولنا قول ابن عباس رضي الله عنهما ان الله كلف فرض علي لسان نبينا المصلي للمقيم اربعا
 ولمسافر ركعتين واما الصوح في السفر فمشقة من وجه وحققة من وجه ولو اقمته المسيرين فلو صوم عن القضاء
 التحية مفيدة لان الناس في الاحياء مقتنون وتون ويمسح سافرا اذا فارق بيوت المصير فاصلا مسيرا
 ثلثة ايام ولياليها من اقصر ايام الشتاء مع الاستراحة في خلال النزول والاستراحة الحقة بالسير في تكمل مدة
 السفر يسير كذا في الكفاية وعند الشافعي رحمه الله اقل مدة السفر قدر ينوي ليلة لاروي ان ابن عباس
 رضي الله عنهما قال لما اخرج الى الطائف واقصر المصلوة وسوم قد ربيعهم وليلة وقال مالك رحمه الله اقلها
 مقدار يسيرة واربعتين بيلا لاروي انه عليه السلام قدرته هكذا ولنا قوله عليه السلام يسبح المسافر ثلثة ايام

باب صلوة المسافر

تہذیب

والله اعلم

وليايها اللهم فيه الاستغفار فلعلم المهرود فنعنا ما يحسب كل مسافر ثلثة ايام وذلك يقتضي ان يكون مدة السفر ثلثة ايام
لأنها لو كانت أقل منها يكون المسافر كالمقيم في ثلثة المسح في بعض الصور وذلك غير جائز لان التسوية بين حكم الراحة
والثقل خلاف موضوع الشرع فقد نقول قاصدا لانه لا سائر لطلب آتق لا قصد او قصد السفر لا يسير لا يصير سافرا
ثم اعلم ان المعتبر هو مفارقة بيوت الحجاب الذي خرج من لوفار قهرها منه وكان كجزائه من جانب آخر نية قصور ان
كانت قرية متصلة ببعض المصر بعينه مفارقة بها هو الصحيح وان كانت متصلة ببناء المصر لا بعينه بعينه مفارقة لغيرها
لما يوافق القرية وفي الخفية ومن يترك الرجوع من الطريق الى مصر وليس بينهما مدة سفر صار مقيما في الحار والآفه
سافر حتى يصل الى مصر وفيه ايضا ما يحسب السفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعد يسير الابل ومثله الاقدام لان سير
البريد يسير وسير العجلة بطيء وخبر الامور واسطفا ويعتبر في الجبل ما يليق به وسومثله الاقدام لانه لا يسير
لموضع طريقان احد من مائة ثلثة ايام والآخر أقل منها ففي الطريق الاول يقصر في الثانية لا كذا في الثانية وفي البحر
اعتدال الريح وسوان لا يكون الريح غالبية ولا ساكنة ولا يزال على حكم السفر حتى يدخل مصر او ينوي إقامة خمسة عشر
يوما في مصر وقرية قيد به لان نية الإقامة في المخافة غير معتبرة لأنها ليست بمحل الإقامة وفي الخفية ويصير المسافر
مقيما في القرية والنية ولا يصير المقيم مسافرا الا بالنية مع الخروج الى مكانا له وعند الشافعي رحمه الله مدة الإقامة معتبرة
بأربعة ايام لحديث عثمان رضي الله عنه من اقام اربع ايام في ارض ارباعا لكن حتى رغب في مذهبها ان يكون مدة الإقامة غير
يومي الدخول والخروج ولنا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انها قال الاقل مدة الإقامة خمسة عشر يوما والافضل
بقولها ادي لان القصر كان ثابتا بيقين فلا يزول الا بمدة يقينية في الإقامة وان ترك اقل من ذلك ادى من خمسة
عشر يوما فهو سافر **وقال صاحب** تمامه بنية الغريم على الخروج ان هذه للوصول الى روي ان ابن عمر رضي الله عنه قصد
بأربعين سنة اشهر كان يترك فيها الخروج وفي المحيط لو وصل الحاج الى الشام وعلم ان الثاقلة انما يخرج بمكة
عشر يوما ان لا يخرج الا معهم لا يقصر لانه كذا وب الإقامة ومن لم يمس طاعة غيره كالعسكر والزوجة وكذا الزوجة يصير
سافرا بسفره اي بسفر ذلك الغير ويصير مقيما باقامتها اذا علم التبع نية متبوعة لانه اذا لم يعلم ذلك لا يلزمه الاقام
حتى يعلم في الامم كانه توجه الخطاب الشرعي وعزل الدليل وقيل يلزمه ولو كان العبد مشترك بين مسافر ومقيم قبل
نيم وقيل يقصر وقيل ان كان بينهما ما ياتي في الحزمة يقصر نوبة المسافر ويتم في نوبة المقيم كذا في شرح الخفية وفي
المحيط اذا نوبت الزوج الإقامة تقصر الزوجة بقيمة ثقلها اذا كانت مستوفية مبرا المجلد ان لم يتوفه فالعسر يستثنى
فالعسر ينتهم لان لهم ان يذهبوا حيث شاؤوا وكذا الاجير مع المشاير **والسافر يصير مقيما بالنية** لان الإقامة ترك
الغسل فيه يكفي مجرد النية ككلاف المقيم فانه لا يصير مسافرا الا بالنية مع الخروج لان السفر فعل لا يكفي مجرد
النية **والعسكر اذا دخل دار الحرب وهاضر موضعا** ونوا الإقامة لم يصير مقيما في دارهم لكون حالهم بين الفل
والقتل فلا يكون مناسبا لها ولهذا قالوا فيمن دخل بلدة لقضاء حاجته ونوبت الإقامة خمسة عشر يوما
لا يصير مقيما لانه اذا قضى حاجته قبل الوقت يخرج وكذا اذا هاضم عسكر اسل البغي في دارنا في غير مصر

اولاً ان يجلس نفسه في الزودج وكذلك الجلس في الاية
اذا كان في الزودج منه وان كان في الزودج من حاله محي

وعند فرجه الله تصح اقامتهم اذا كان لهم شوكه سواء كانوا في المصر او لا لانهم متكونون من القراري في ذلك
الموضع لشوكتهم وعند باب يوسف رحمه الله تصح اذا كانوا في بيوت المدر لانه موضع اقامة ولما قرنا **ونيت**
الاقامة من اهل الاغصية وبني جمع ضياء وبني الحجة العظيمة اراهم اهل الكلاء الذين يكونون في المنارة
بيوت الشعر من الاكراود والتركان **معية** لان الاقامة اصل لهم فلا يبطل بالانتقال من مري الى مري الا
اذا اكلوا عن موضع اقامتهم في الصيف وقصدوا مع موضع اقامتهم في الشتاء وبينهما مسيرتة ثلاثة ايام واذا
نوب ان يقيم بوضعي لان الاقامة لو اعتبر في موضعين لا يمكن اعتبار ثابته موضع فلا يترخص
صين **لان ان يبيت باحد من اقصي** لان موضع الاقامة موضع البسوة الا يري ان السوي يكون في النهار
في حانوته ويتركها في حلة فيها بيته **والفرض في وقت** وانما **آخر الوقت** لان الوجوب يتعلق بآخر
الوقت وذا قدر التخييم في لوسا فآخر الوقت قصر وان اقام المسافر في آخر الوقت ثم لا يبيت وقال في
يعتبر بان يمكن من اداء الصلوة فيه في لوسا في المقيم في آخر الوقت وبقي منه قدر ما يمكن من ان يصلي فيه كغيره
قصر وان بقي اقل منه اتم لان التكليف يعتمد القدرة وجوابه ما مر **ولا يجوز اقتداء المسافر بالمقيم خارج الا**
لان فرض المسافر لا يتغير بعد الوقت فيكون اقتداء المتفرق بالمتفرق في حق الفعل لان الفعل الاولي فعل في
حق المقيم وفرض في حق المسافر **وان اقتدى المسافر بابل المقيم في الوقت** اتم المسافر الصلوة معه لان
فرضه تغير الى اربع باتباعه المقيم لكن ان افسد يصار ركعتين لان لزوم الاربع انما كان للمتابعة وقد
زاله خلاف ما لو اقتدى المسافر بنبية النفل ثم افسد صحت يلزمه الاربع لانه شرع بالاربع قصدا ولو
اقتدى المسافر بالمقيم في الشفع الثاني يتم المسافر صلوة اربع او قال ما لا يتم لان فرضه كان ركعتين
خاصة فقد ادى فاد استلم الامام سلمه معه ولما انه بالاقصد التزم متابعه فيما لقده احرار الامام
انقعد الاربع فيلزمه الاربع لانه شرع الجمع لمولانا نظام الدين **وان اتم اهل المقيم في وقت** المسافر في
ركعتين لانه تم فرضه **وان اتم المقيم فرضه** لانه التزم الموافقة في الركعتين فينصرف في الباقي الا انه لا يفرق فيه
في الاصح كما يقرأ المبوق لانه وافق الامام في التخييم وفرض القراءة قد تاءت معه فيترك القراءة في
الباقى احتياطا ويحب ان يقول انما اصلكم فانا قوم ستر مكننا قل الله صل الله عليه وسلم وانما
هذه المسئلة ولم يثبت بالوقعية لان اقتداء المقيم في فانية بالمسافر صحيح اذا اتحد الفرصان لان فعله في
فرضه حقه فنل في حق المقيم واتباع الضعيف في القوي جائز **والعاصي والمطيع في الرقص** سواء وبني
جمع رخصة وبني ما تغير من العدا الى اليسر بواسطة العذر في المكلف وقال الشافعي رحمه الله لا رخصة للعاصي
لان **العاصي** الرخصة كخفيف وكرامة فلا يستحقها العصاة ولما ان النصوص الواردة في القصر عامة لم يفسد
بين المطيع والعاصي سوكناط الطريق والعبد الابن ولاتهم بالاسلام يستحقون الكرامة ونفس السند
ليس فيه معصية فلا يعتبر فيهم فيه وفي الخلق الخلاف في السفر على المعصية اذا لوانت ستر ابا فائز غيت

ان شاء الله

النفذ

النفذ الى معصية فانه يترخص في الاقامة لان الشوط انما يعتد عند ابتداء الاسباب واعلم ان الاوطان ثلثة وطن اصلي
وسومولدا الرجل والبلد الذي تاهل فيه ووطن الاقامة وسوا الذي نوي المسافر ان يقيم فيه خمسة عشر يوما
وطن الكني وهو الذي نوي ان يقيم فيه اقل منها هذا ذكر عامة المشايخ لكن المحققين منهم طر حوا من البين
وطن السكن وسوا الصحيح لان حكم السفر فيه باق فلم يصير وطنا فكيف يترتب عليه البطلان والوطن الاصيل يبطل بغيره
لارويك انه عليه السلام عذقه بكنة مسافرا وقال انما اصلوكم فانا قوم سفر وهذا اذا انتقل عن الاول باهله
واما اذا لم ينتقل وكان استحدث اهل ببلدة اخرى فلا يبطل وطنه الاول بل يقيم فيها ولا يبطل الوطن الاصيل بوطن
الاقامة لان الشئ لا ينتقض بما دونه ووطن الاقامة يبطل بغيره وبالوطن الاصيل **باب** **الجمعة** بضم الميم اسم
من الاجتماع اضيف اليه اليوم والصلوة ثم كثر الاستعمال حتى صرّف منه العنصر **ولا يجب الجمعة الا على اهل ارض**
عن الملوك الا على اهل ارض احراز عن الميراث **المقيم** احراز عن المسافر احراز عن القرية قال عليه السلام يجب
الجمعة على كل مسلم الا امرأة او مجنونا او مملوكا وقال صلى الله عليه وسلم اربعة لاجمة عليهم العبد والمريض والمسافر
والمرأة ولان العبد مشغولون بحزمة المولى والمرأة بحزمة زوجها وقد بينا العذر في ترك خروجها الى الجاعات
واما المريض فلجرحه واختلفوا في الاغنياء والضعفاء رحمهم الله لا يجب عليه وقالوا يجب اذا وجد قايلا لانه يصير قادرا
على السعي وصار كالضال وله انه عاجز فنفى كالمريض فلا يصير قادرا فيخرج فان القايد قد يتكبر في الطريق ولا
تقام الجمعة الا في المصر لقوله عليه السلام لا الجمعة ولا التخييم ولا في مصر جامع او مقبل **ولا تقام في مكة**
وهذا في المصر **والجمعة** **المدينة** **المكة** **بهم** روي ذلك عن ابي يوسف وقال محمد بن شعاع البجلي **من كان**
ما قبل مكة وان يعيش كل صانع كبرفته وقال الكرخي اقيمت فيه الحدود وتثبت فيه الامكام وزاد بعضهم ويوجد
فيه جميع ما يحتاج الناس اليه في معاشهم وعن محمد بن كل موضع مصر الامام فهو مصر فلو ثبت في قرية نائية لاقامة
الحدود والمقام صار مصر فلو غلبه ودعاء القوي بالترك في الايام روعند الشافعي رحمه الله المصلح
بشرط طاروي ان يابا حرمه رضي الله عنه اقامها في جواتا وهي قرية من قري البحرين ولما دار وبناء انما في المحيط
القوي اذا دخل مصر ونوي ان يكثر يوم الجمعة يلزمه الجمعة لانه صار كواحد من اهل مصر وان نوي ان يخرج
في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلوة او بعد لا يلزمه **ولا يفتي** اي في اقامة الجمعة **من السلطان او نائبه**
وسوا الامير او القاضي وقال الشافعي رحمه الله ليس بشرط اعتبار اسيار الصلوات ولما قوله عليه السلام من ترك
الجمعة ولما امام عادل او جابر لاجع الله شمله بشرط فيه ان يكون له امام وفي القينة قال ابن سمانة سمعت محمدا
يقول لو ان اهل مصر مات واليهم فلو ارجل يصلي بهم الجمعة جاز الا يري ان رجلا لو قرعهم ظملا ثم صلا بهم الجمعة
اجز ذلك **وقتها** اي وقت الجمعة **وقت الظهر** لانها خلف عن الظهر وقد سقطت الظهر فتكون في وقتها
قال مالك رحمه الله يمتد الى المغرب وهذا بناء على ان وقت العصر والظهر احد عند **ولا يجوز الجمعة الا بالخطبة**
قبلا بعد الزوال لانه عليه السلام فعل ذلك والائمة بعده ايا يومنا منذ وقالت عائشة رضي الله عنها انما قصرت الصلوة

في مكة

انه رفضوا اداءه بالسلي اليها وسبب لاداء الجمعة فاقم مقام السبب احتياطا في حق وجوب القضاء
 ويكون لاصحاب الاعتدال ان يصلوا الظهر يوم الجمعة فاجبة في المصطلح لانه يكون قبل صلاة الجمعة
 ومعارضتها لها وكذا المسحورون وفي اناي قاضي خان ومن لا يجب عليهم الجمعة من اهل القرى والبلد
 لهم ان يصلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة باذان واقامة وفي القنينة اهل المصطلح يصلوا الجمعة لما ذكره
 لهم اداء الظهر بجماعة واذا خرج الامام يوم الجمعة وقديما **استقبل الناس** اي استقبال الامام الناس
 به جري التوارث **واستمعوا وانصتوا** قوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا قالوا نزلت في الخطبة فان من
 لم يسمع الاستماع بعد قد قدر على الانصات فيلزمه واجاز بعضهم التسبيح والتكبير فحين كان
 بعيدا منه واشار بعضهم قراءة القرآن واماد راسه الفقه والنظر في كتاب الفقه وكذا بينه من ابي بن
 من ذكره من منهم من قال لا بأس به اذا كان لا يسمع صوت الخطيب وهكذا روي عن ابي يوسف وقال
 بعضهم ما دام الخطيب في محرابه والثناء عليه والوعظ للناس فليسمع الاستماع والانصات فاذا اذ
 في مدح الظلمة والثناء عليهم فلا بأس بالكلام وعند ابي حنيفة تركوا الصلوة والكلام حتى يصلوا وقالوا
 لا بأس بالكلام اذا خرج قبل ان يحطب واذا خرج قبل ان يستقبل بالصلوة لان الكراهة لا تضر ولا تنفع
 الاستماع والاستماع بخلاف الصلوة لانها قد تمتد وكقوله عليه السلام اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام من
 غير فصل ولان الكلام قد تمتد بطرفة فخشية الصلوة كذا في شرح التلخيص والمراد بالكلام فخر جازا اتفاقا وفي
 الكفاية الاول اصح وفي القنينة الكلام في خطبة العيد من غير مكره اتفاقا وعند ابي حنيفة يصلي السنة لانه
 روي انه عليه السلام كان يحطب فدخل عليه فامر عليه السلام ان يصلي ركعتين وكذا ما رواه ابو حنيفة
 قريبا وحديث سليمان كان قبل المنع ولين سلم انه كان بعد قد روي انه عليه السلام سكت في صلاة ركعتين
 فصار كانه في غير حال الخطبة **واذا اذن الاذان الاول** بعد الزوال **فجهلوا الى الجمعة** لقوله تعالى اذا نودي
 للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا اليها ذكر الله ووزوا البيع واختلف في الاذان الاول قال الطحاوي هو
 الاذان عند المنبر اذ لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا هذا وكذلك في عهد ابي بكر وعمر رضي
 الله عنهما فلما كثرت الناس في عهد عثمان رضي الله عنه زادوا النداء على الزواجر وهو الذي يتبعه في زماننا
 روي الحسن عن ابي حنيفة انه هو الاذان على المنارة بعد الزوال وهو الاصح لحصول الاعلام به ولانه لا ينظر
 الاذان عند المنبر بآيوت اداء السنة وسماع الخطبة واذا صعد الامام المنبر جلس الامام **واذن المؤذن**
بين يديه الاذان الثاني وبذلك جري التوارث فاذا اتم الامام الخطبة قاموا لانه لم يبق من شرط الوجوب
 والجوازي شيء فبوقوف عليه واختلف فمن يجب عليه الجمعة قال محمد بن علي بن سميع نداء الجمعة من اعلى
 المواضع لقوله عليه السلام الجمعة على من سمع النداء وقال ابو حنيفة يجب على كل قرية يجي ضرعها مع اجابها
 المصطلح لانها لا تسمع للصوت عن ابي يوسف في رواية يجب على من هو من الجامع بعد ثلثة فراسخ وفي رواية

كلام الناس وويل للراوية مطعون الكلام وفيه العيون
 المأذون اجازة المؤذن والعا في من الكلام

علم من هو من الجامع بعد ثلثة فراسخ وفي رواية يجب على من كان داخل الحد الذي من فارقته ثبت له حكم السفر وقد
 ملك ثلثه أميال الى الجامع وعن بعض النسخ يجب على من امكنه ان يبيت بامه بعد اذانها كذا في شرح التلخيص
صلوة العيد يجب صلوة العيد يسمى العيد به لعود الناس اليه في كل سنة ولان الله تعالى يورث عبادنا
 بالمفارقة فيه على من يجب عليه الجمعة انما وجبت لله عليه السلام واطب عليهم من غير ترك وقيل انها سنة والاول
 اصح اما وجوبها على من يجب عليه الجمعة فلما بقي فيها **وشرايطها** اي شرايط صلوة العيد كشرائطها اي كشرائط صلوة
 الجمعة يعني السلطان والجماعة والمصدر الوقت وغير ذلك مما ذكر في الجمعة **الا الخطبة** فايها لبيت من شرايط صلوة
 العيد لانها سنة لتعليم الامام الآتية ولو ضبط قبل الصلوة جاز ويكون في السنة ولو تركها جاز لانها سنة
 وقد سار لها فقهاء استلحق ولا اذان ولا اقامة لانه لم ينقل **ويجب يوم الفطر** لان ان ينقل لا تقدم
 في الطهارة **ويستحب ان يلبس احسن ثيابه** لانه عليه السلام كان يفعل كذا ويجوز صدقة الفطر ليعرف
 قلب الفقير الى الصلوة **ويأكل ثيابا طويلا** او يبيتا او نحو هذا فكل من فعله صلى الله عليه وسلم لم يتوجه الى
المصلي ويجب ان يثني راجلا هكذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكبر جهرا في طريقه عند الخيضة
 رحمه الله وقالوا يكبر في الفطر كانه الا في ذلك انه نشأ والاصل فيه الا في الجهر وروى الا في كونه يوم تكبير
ووقت الصلوة اي وقت صلوة العيد من ارتفاع الشمس المراد بالارتفاع ان يتغير ايزواها لا تركب
 انه عليه السلام صلى العيد والشمس قد رجع واذر الصلوة الى الفجر حين شهدوا بروية بهلال شوال بعد
 الزوال ولو كان الوقت باقيا بعد لما اقرنا **ويصل الامام بالناس ركعتين** بكبر تكبيرة الافتتاح وبثني و
 ثلثا بعد ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها ثم يكبر ويكبر ويبدأ في الثانية بالقرآن ثم يكبر ثلثا و
 للركوع وعند الشافعي بكبر حسن تكبيرات قبل القراءة ويذكر الله بينهن لا روي انه عليه السلام فعل
 كما ذكره وطعننا ايضا لا روي انه عليه السلام فعل كما ذكرنا فلما تعارض الروايتان اخذنا الممتثل الاقل
 لكون التكبيرات الزوايد ورفض الايدي خلاف المذهب وفي الصلوة وعن ابي حنيفة رحمه الله انه
 يكت بين كل تكبيرات قدر ثلث تسبيحات **ويخرج يديه** في الزوايد لا رويها ويرسل يديه بينهما لا
 ليس في اثنا عشر سنون لان كل قيام فيه ذكر سنون ففيه الوقوع وكل قيام ليس كذا ففيه الارسال
 كذا في شرح الوقاية للصدر الشريفة **ويحط بعد الصلوة خطبتين** يعلم الناس فيها اي في الخطبتين **صدقة**
الفطر لا روي ابن عمر رضي الله عنهما انه عليه السلام كان يحط بعد الصلوة خطبتين كلين بينهما
 كالجمعة وكذلك ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وينبغي ان يستلخ من يصلح باصمب العلف المصطلح لا روي
 عن علي رضي الله عنه وان لم يفعل جاز وان لم يحطب **سارو** والرساء دون الكراهة **وجازت الصلوة**
 وقديما فان شهدوا بروية المبالا اي ملال الفطر بعد الزوال صلواتها من الغد لا تقدم ولا يصلونها بها
 اي بعد الغد لان الاصل فيها ان لا تقضي كالجمعة الا ان اتركنا باروينا انه عليه السلام اقرنا الى الغد ولم

لان اعمد وفي الصلوة ان لا يركع
 الايدي الا في تكبيرة الافتتاح
 فيكون في التكبيرات الزوايد
 في كل تكبيرة الزوايد

يروى انه اقربا اليه ما بعد فبقي على الاهل **ويجب يوم النافعي ما يوجب يوم الفطر من الفطر والتطيب** و
 السواك اللبس **انه لا يقصر الاكل الى بعد الصلوة** يقع ذلك ثلثا وله من افضيته لاروي انه عليه السلام
 كان لا يطعم من الصلوة فياكل من افضيته ولا يترك الاكل قبل الصلوة هو المختار وفي رواية يكره
ويكبر في طريق المصلي جهرا هكذا فعل النبي عليه السلام فاذا وصل المصلي قطع وقيل اذا شرب الامام في
 الصلوة قطع كذا في الاعتبار **ويصليها اي يصلي صلوة الاضي كصلوة الفطر** كذا نقل في **كتاب طه** طه
 كما تقدم يعلم الناس فيها **الافحية وتكبير الشريك** كما جرت بهم اليها فان لم يصليها اي صلوة الاضي اقل
يوم صلواته من العذر وبعد ثلثا صلوة الاضي فيقدر بايامها وهي ثلثة ايام **والعذر** وعده **سواء** يقع لا فرق
 بين العذر وعده في ذلك لكنه مر في النافعي بغير عذر في الفطرة المتفق كذا في شرح المختار **وتكبير الشريك الله**
الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد ان يقولها من ثلثة ايام وذكر الله في ايام مفودوات
 قيل المراد تكبير الشريك وعند الشافعي رحمه الله يقول ثلث مرات الله اكبر ولا يزيد عليها لان المنصوص
 عليه من التكبير لثلاث ايام ان الله تعالى امر جبريل ان يذبح اليه اسمع الله عليه السلام فبالقضاء فراه افضح ابنه
 للزبح فقال الله اكبر الله اكبر كذا يعجل بالزبح فلما سمع ابراهيم صوته علم انه يأتيه بالثبات فقال لا اله الا الله
 الله فلما سمع الزبح كلاهما علم انه قد تكلم فقال الله اكبر والله الحمد هذا ثبت من الاطلاء فلا ينبغي ان يترك بعضه
 كذا في المحيط وفي الفريدين سميت ايام التثنية لانهم كانوا يشركون فيها لحوم الاصنام اي بعد وثنيها
 ويقطعونها عقيب **الصلوات المفروضة في جماعات الرجال المقيمين بالمساكن** وقيل اي على كل
 من يصلي المكتوبة على اي وجه كان لانها شرعت تبعاً للمكتوبة فيؤدى بها كل من يؤدونها ولا يوجب حيفته ان الجهر
 بالتكبير ثبت على خلاف القياس والنظر الذي ورد به كان جامعاً لهذه الشرايط فينبغي ان يدعى جميعها وفي
 التحفة والتكبير بعد صلوة الترتيب والعيد وتكبير بعد الجمعة **عقب صلوة الفجر يوم عرفة** اي عقب صلوة
العصا **يوم النحر** ثمان صلوات وقيل اي عقب صلوة عصر آخر ايام التثنية ثلثة وعشرون صلوة
 وتمشك كل التولين رواية فعل النبي صلى الله عليه وسلم لكن ابا حنيفة افترار رواية الاقل لكون الاصل
 في الاذكار الاقضاء واختار رواية الاكثر احتياطاً لان التكبير عبادة وقيل التوثيق على قولها وقال الشافعي
 سياء التكبير عقب ظهر يوم النحر الى عقب فجر آخر ايام التثنية لاروي ابن عمر رضي الله عنهما قال كذا لكن
 ما تمسك به ائمتنا هو المشهور وفي الخاتمة على الخلاف التكبير جهرا واستدل بعض هذا على كراهية الذكر جهرا
 والاجواب ان الذكر الحفي ما خفي عن الحفظة لا ما يخفى به الصوت وهو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم
 ولم يله به اسوة حسنة وخطاب العامة قوله تعالى اذكروا الله ذكرا كثيرا والذكر الكثير ان يذكر الله تعالى بكلامه
 اخذته واعلم انه في كل حال في صلاة وقعود وعلى جنبه وظهوره وحديثه وقوله عليه السلام ما عمل ابن آدم كحي
 له من عذاب الله من ذكر الله تعالى فبدل ان يستعمل المؤمن في كل حال وقوله بذكر الله تعالى لانه سبب نجاة من العذاب

مما نقله

روى صحاح مسلم ان ابا عبد مولي ابن عباس اخبر ان ابن ابي عمير ان رفع الصوت بالذكر حين ينصرف
 الناس من المكتوبة كان علي بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وفي شرحه للنواكب هذا دليل لما قاله بعض
 السلف انه يوجب رفع الصوت بالتكبير والذكر عقب المكتوبة ومن استحب من المتأخرين ابن خزيمة
 الظاهري ان يهتف كلامه وعن جابر رضي الله عنه ان رجلا من فخر صوته بالذكر فقال رجل لو ان هذا كخفف
 من صوته فقال صلى الله عليه وسلم دعه فانه اذا قال صلى الله عليه وسلم اذا امرتم برباض الجنة فارتعوا قيل
 وما رباض الجنة قال خلق الذكر وروى ان الناس كانوا يدركون الله تعالى عند غروب الشمس فيقولون
 اصواتهم بالذكر فاذا حفت ارجل اليهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان يذروا الذكر الى ان يفتقروا
 وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج على ملقة من اصحابه قال يا اهل مكة قالوا جئنا نذكر الله تعالى
 ونحجنا على ما هذا للاسلام ومن علينا قال الله ما اهلككم الا ذلك الله ما اهلككم الا ذلك الله ما اهلككم
 لم استخلفتم تهمة لكم ولكنه اتاني جبريل فافترى ان الله تعالى ياتيكم الملائكة وقد شبه الغزاة
 لهم الله وذكر شخص واحد وذكر جماعة مجتمعين يؤذن واحد وجماعة مؤذنين فكان ان اصوات الجماعة
 تقطع صرخ الهوي اكثر من صوت شخص واحد فكذا ذكر جماعة على قلب واحد اكثر تضرعا في رفع الحجب
 من ذكر شخص واحد وتكون ان الحجب لا ينكسر الا بقوة فتوة ذكر جماعة مجتمعين على قلب واحد اشترين
 فتوة ذكر شخص واحد ومن حيث الثواب فكل واحد ثواب ذكر نفسه وثواب سماع ذكر رفيقه و
 فقنا الله تعالى وايام ذكر الحفي وجليه اثناء الليل واطراف النهار تهمة وفصله انه سمع الدعاء وحجبه
باب صلوة الحرفة هي اي صلوة الحرف **باب جعل الامام الناس طائفتين طائفة امام العروق**
وطائفة يصلي بهم ركنه ان كان الامام **باب** لا يقرأها بشرط صلوة وكذلك في الفجر **وتكثيرون** ان كان الامام
 مقيما لانها الاطراف والذكر في المغرب لانها لا تقبل التخصيف كاستين **وتكثيرون** الطائفة اي وجه العروق
 ويحكي تلك الطائفة لقوله في ثلاث طائفة امرى لم يصطلحوا فليصلوا معكم فيصلي بهم باقي الصلوة **ويكثيرون**
 الامام وحده لانه قد اتم صلوة ويبدأ وجه العروق وتأتي الطائفة الاولى فيتمون صلواتهم بغير قراءة
 لانهم لا يحقون واللاحق في حكم المتقدم **ويكثيرون** ويذهبون الى وجه العروق وتأتي الطائفة
 الاخرى فيتمون صلواتهم بقراءة لانهم مسبقون **ويكثيرون** لاروي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 الحرف هكذا وعند الشافعي رحمه الله ان الامام اذا اتم الركعة الاولى ينتظر حتى تصلي الطائفة الاولى
 ركعتها الثانية ويكثيرون فيصلي بالطائفة الثانية فيسلي الامام بالطائفة الثانية بعد التثنية
 ومذهب مالك كذهب الشافعي في الانتظار وانما الحالة في الركعة الثانية حيث كان ينتظر الامام عند
 ان يفي حتى يصل الطائفة الثانية ركعتهم ولا ينتظرهم عند ما يكثيرون الامام وحده ويقومون
 انقضاء الركعة الاولى ومن ان المذهب ان واتيان عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن فيها انتظار الامام

روى صحاح مسلم ان ابا عبد مولي ابن عباس اخبر ان ابن ابي عمير ان رفع الصوت بالذكر حين ينصرف

ثانيا استحضار ان تلك الصلوة لم يقدر بها ترك الطهارة مع الامكان ولان قد زال الامكان وسقط فرضية الفل
 فيصلي على قبره وفي المحيط لومع على الميت واصريكي ويقوم الامام **هذه الصلوة للرجل والمرأة** لان الصدر
 محل الايمان فالقيام بازارته اشارة الى ان الشفاعة وقعت لا يمانه وعن ابي يوسف يقف للرجل **هذه الصلوة**
 والمرأة هذا وسلمها لان آية رضى الله عنه فعل كذلك وقال هكذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والآن
 الصحيح كذا في الاختيار ولو اجتمع الجنائز يجوز ان يصلي عليهم دفعة واحدة كذا في المحيط وفي العينة افضل
 صفوف الرجال في صلوة الجنائز احرى وفي غيرها اولها اظهرها للتواضع لتكون شفاعته ادى الى القول
والصلوة اربع تكبيرات لانه عليه السلام فعل كذا في اخر صلوة في الجنائز **لا يرفع يديه فيها** اي في التكبيرات سوى
 الاولى لانها تكبيرة الافتتاح وقال الشافعي رحمه الله يرفع يديه في صلوة الجنائز سوى تكبيرة الافتتاح **بسم الله** اي
 في كل تكبيرة ولما روي انه عليه السلام لا يرفع يديه في صلوة الجنائز سوى تكبيرة الافتتاح **بسم الله** اي
 يقرأ اسمها كذا روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله **بعد المأثبات** لان سنة الدعاء بالبداءية بحمد الله
ويصلي على نبيه بعد المأثبات لان الشافعي عليه السلام يقول في صلوة النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ورفعتك
 ذكرك اي لا اذكر الا وتذكر معي كذا في الكافي وفي عوارف في الخصوص **والميت على الخصوص والمؤثبات**
على الجميع بعد المأثبات لان المقصود منها الدعاء وقرم ذكر الله وذكر رسول نبي في المقصود فهو اقرب الاله
 وليس فيها دعاء معين كذا في شرح الجمع لابن ملك في المقدمة الثمونية ويقول في هذا كله الامام والقوم جميعا
 يتدبرون **وبسم بعد المأثبات** لانه لم يبق عليه شيء فيسم عن يمينه وعن شماله كذا في الصلوة هكذا اخر صلوة صلواتها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنائز وليس بعد المأثبات دعاء سوى السلام في ظاهر المذهب وقيل يقول ربنا
 آتانا الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقبنا برحمتك عذاب القبر عذاب النار كذا في شرح المختار قال الشافعي سلم
 بتسليمه واحدة بديها من يمينه وخمسة في براء مدورا وجهه لاروي كذا في بعض الآثار وفي الاختيار قال
 ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه ان دعوت ببعض ما جاءت به السنة فحسن وان دعوت بما يخسر فحسن وفي التوفيق
 ينبغي ان يتوكب اولاً ويقول نويت صلوة الجنائز ثناء لله تعالى وصلوة على النبي ودعاء لهذا الميت ثم يكب ويقراء
 سجدتها ايا آخر ثم يكبر ثانياً ويقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وآل محمد
 كما صليت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين ربنا انك حميد مجيد ثم يكبر ثالثاً ويقول
 اللهم اغفر لي واغفر لي ما سلف من ذنوبي ووقفي فيما بقي من عمرى في طاعتك اللهم اغفر لهذا الميت بنفسك
 والاهل والكرمه برحمتك الرضوان اللهم اغفر لحيتا وميتنا وشاهدا وغائبنا وضعفنا وكبيرنا وذوكرنا وثقاتنا
 اللهم من احييتنا منا فاحييه على الاسلام ومن توحيته منا فتوحه على الايمان ثم يكبر رابعاً ثم يكبر خامساً
 ناوياً القوم والميت وفي البداء الشريفة السؤال فيما يستقر الميت فيه لو اكله سبع فالسؤال في طين
 وهو كل ذي روح في صبي ناله كذا يلهمه وجبرائيل يلقنه **ويقول في الصبي بعد المأثبات اللهم اجعله لنا**

يقف انما اي اجرا يتقدمنا واصل النار والفرط فين يتقدم الواردة كذا في المغرب وذر اي خير ابا قيس
مُشَقَّ اي مقبول شفاعته لانه مستغن عن الاستغفار وكذا في الجنائز لانه لا ذنب له كالمصبي كذا في الترتيب
 ومنعت صلوة الجنائز في مسجد وعي عقير وغائب الثاني بالفتا في هذا المثل الثلاثة ما روي انه عليه
 السلام صلي على جنازة سهل في المسجد وان صلوة الجنائز دعاء للميت في الحقيقة فيجوز على عقوبته وما روي
 انه عليه السلام صلي على جنازة جاشي وسومات بارض الجبوت والنبي عليه السلام بالمدنية ولما روي انه عليه
 السلام نبي عن صلوة الجنائز في المسجد واما صلوة النبي عليه السلام على جنازة سهل فكاف لغير المطر وان
 الصلوة تتعلق للجمع الميت واذا كان اكثر معدوماً كان كله في حكم العدم واما الميت لم يحكم الامام ولهذا لو
 وضعت الصلوة خلفه لا يجوز صلوة فالعبد بين الامام والمقدي كان ما نافع من الجواز فكذا بين الميت
 المصلي واما صلوة عليه السلام في الجنائز فمن خصوصاته عليه السلام لان الارض كانت تطوي له فيكون الجسد
 حاضر **ولا قبل فيها** اي في صلوة الجنائز وقال الشافعي بقراءة فيها الباقية بعد التكبيرة الاولى لانها صلوة
 من وجه ولا صلوة الا بالناقية ولما قول ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه السلام لم يوقت في صلوة الجنائز **ولا**
تسجدان على القعود فلا قعود فيها ومن استعمل هو اي الاستهلال **ان يبعث له صوت** بالبناء عند الولادة
سبي وغسل وصلى عليه والآب اذا لم يستعمل في حرقته كرامة لبني آدم ولم يصلي عليه لقوله عليه السلام اذا شهيد
 المولد صلي عليه وان لم يستعمل لم يصلي عليه **واذا اهلوا اب الميت على سريته** اخذوا بقوايم **الاب** لان الحمل يدعى
 الهية هو المشهور المتوارث وقال الشافعي ربة رجال متغيثون لحملها او لثمنها بان يتقدم رجل فيضع العودين
 على عاتقيه ويحمل مؤخرهما رطلان اثنتان لم يتقل المتقدم بالحمل فاعانه رجلان بالخشبة المقترنة خارج القبر
 والرجلان كانا يحملان مؤخرهما فيكون الجنائز محمولة على فخريه وهكذا روي في عمل منكره سعيد بن عاز **واسر**
اي بالميت دون الجنب وسونوع من العذر ولانه عليه السلام امر بكذا **واذا وصلوا الي قبته** كراهه **ان**
يتقدموا قبل ان يوضع الميت على الارض من اعناق الرجال لا فقال للاختصاص الى النساء وفي الوضع او احترا قبل
 كبر رفع الصوت في تشييع الجنائز لان فيه موافقة لاهل الكتاب كذا في شرح الجمع لابن ملك **والمنشئ الجنائز**
اولي وعند الشافعي المشي اماها اولى لانهم شفاعاء والشفيع يتقدم في العادة ولما قوله عليه السلام الجنائز
 متبوعة الا انه لا بأس ان يتقدم بها نبياً للزحام قال ابو يوسف راي ابا حنيفة يتقدم الجنائز وهو راكب
 ثم قدح بآتيه كذا في النوادر ولانه ابلغ في الاتفاظ بها والنفاد في عملها ان احتج اليه وقول ابن مسعود
 رضي الله عنه فضل المشي خلف الجنائز على ماها افضل المكتوبة على الناقلة **وكيف القبر** قدر نصف القبر
 وقيل ايا الصدر وان را دواحن **وبلى** وصلة اللحدان كيف للقبر بجاه ثم كيف في جانب القبلة منه حفرة
 فيوضع فيها ويجعل كالبيت المستف كذا في النهاية لقوله عليه السلام اللحدان والشق لغيرنا وهو ان يجعل
 حفرة في وسط القبر فيوضع فيه الميت وعند الشافعي شق تحتها وارث اهل المدينة وفي الشيعين كانت

ليس بضمار وقال في تركه فيه الزكوة للشيخين الماضية اذا وصلت يد اليه لم ان سيب الوجوب هو ملك النصاب
الناهي ووجد فيه وفوات القيمة كمال ابن السبيل وكذا الضمار ليس بالناهي لان الغاء انما يحصل بقدره في النقص
ومال ابن السبيل يستغنى به لملكته من بيعه وذا دليل القدره وفيه المشتق لو سب غريمه فان قدر على طلبه او التوكيل
به فعليه الزكوة والا فلا **وجوب الزكوة في المستفاد والمجانس** ويتركه اي يتركه المستفاد مع الاصل وهو ما يتبعه في باب
الاولاد او الوصية يعني من كان له نصاب فاستفاد في اثناء الحول من جهة الاباء وجب له الزكوة
في الثانية نصابا كانت او غيره اذا حول على الاصل وقال الشافعي لا تجب بل يتألف للناية حول آخر لان المستفاد
اصل بنفسه في السببية فيشترط له حول الا ان يكون اولا وانما تنضم لانها تابعة لاصلها ولهذا استحبها من يتحقق
الاصل ولنا اتحاد الجنس والملك بوجوب الاتحاد في المنع المتصور فيجب القهم والحول انما شرع للتيسير ولو اعتبر كل
مستفاد مع كثرة اسبابه لا ياتي ايا التعمير قيد بالمجانس لان المستفاد اذا كان غير محال لغيره انما كان اذا كان
ابرا فاستفاد بغيره **وجوب الزكوة في النصاب دون العفو** وقال محمد رحمه الله وزوجك فيها مثالا اذا كان رجل
ثلاثين شيئا فتمت نصفه نصاب ونصفه عفو فاذا اهلك منها اربعون ففعله نصف شيئا عند سما وشاة عندنا
فان قلت اذا قلنا الوجوب بكليهما فكيف سمي الزايد عن النصاب عفو قلنا سمي باعتبار ان الزكوة
كانت واجبة بدون تلك الزيادة فلما وجبت شاعت في الكل كما ان الزكوة وجبت شكر النعمة المال والكل فيحقق
به الوجوب ولنا ان الزايد على النصاب جعل عفو اقله يزد به الوجوب **وتستقط الزكوة بهلاك النصاب**
بعد الحول ان يهلك بعضه اي قبض النصاب **تستقط حقه** اي حقه ذلك البعض من الزكوة فلان لا دفعه فان
عنده اذا هلك بعد التمكن من الاداء لا تستقط له ان الزكوة ومن في ذمته فلا تستقط بهلاك المال كصدقة الفطر
وكما لو استهلك النصاب ولنا ان الواجب جزء من النصاب وتباعد الجزء بعد هلاك النصاب كمال بطلان
صدقة الفطر لان وجوبها في الزمته والمال شرط وجوب الزكوة في المال نفسه فافترا وكلاهما الاستهلاك
لان الواجب دخل في ضمانه بالاستهلاك فصار دينيا في ذمته وفي المشتق لو اقرض النصاب بعد الحول فوجب
عليه يكون هلاكه لانه لم يخرج من مال الزكوة ولو اشترى به عبدا الخدمه او جعله مهر لكونه استهلاكا وفي
الحقابق العشر والحراج على هذا الخلاف **ويكون فيها اي في الزكوة دفع القيمة** وقال في رحمه الله لا يجوز وفي
المصنف كذا الخلاف في العشر والحراج والكفارة وصدقة الفطر والندرة انها قرينة تعلق بمقتضى التمسك وتبين
كالقضايا والهدايا ولنا ان اداء البعير من خمسة من الابل ما بين اثنافا والشرع اوجب فيها شاة فدل ان
البعير قايح مقام الشاة بطريق القيمة فيجوز في غير البعير ورفع القيمة وانما لم يجز في الهدايا والمضي لان
المعسر فيها الازالة وهي لا تحصل في دفع قيمتها **يا هذا المصدق** وهو الذي نصبه الامام لاخذ الصدقة **وط**
المال لان في اخذ الوسيط رعاية للمجانسين ومن ملك نصابا فقبل الزكوة قبل الحول **لست** او اكثر كسنتين او ثلث
سنتين او لثلاث جازا اذا كان له من الابل فيجزان مع شيئا ثم تم الحول عند عشر من الابل فيجزان

عن الكل فلا فاما كمال في تجليل الزكوة قبل الحول لم ان سب وجوبها ملك نصاب حولي فاداء قبل الحول كما دام نظره قبل
الوقت ولنا ان السب ملك النصاب والحول شرط للتيسير فلا يكون كالصدقة قبل الوقت لانه سبها وحلا في الزفر في تجليل
الزكوة عن نصيب لم ان التيسير عن المستفاد كان قبل ملكه فلا يجوز ولنا ان النصاب الاول هو الاصل في السببية
المستفاد تبع له في حق الوجوب وفيه كمال الاول كلاف الاداء قبل تمام النصاب لانه ادي قبل السب فلا يجوز
من العبادات **باب زكوة السواهم** السواهم تكتفي بالرب وهو باق المصدور وبالكسر الكمار في اكثر الحول للدر **ب**
والشركة لوريت اكثر الحول للركوب لا تجب فيها الزكوة فان عليها نصف الحول اكثر فليت سايه لان اربابها لا يملكهم
من العلف ايام النج والشاء فاعتبر الاكثر ليكون غالبا والابل يتناول البخت والعراب لان اسم الابل يتناول
البخت جمع حتى كروم جمع روي وهو الذئب تولد من العربي والغالب وهو الحول الفهم والسنين منسوب اليه
نصر والعراب جمع عربيت كذا في الثيبين والبق يتناول الجوايس ايضا لانها تفرع منها والفهم هو الذي يكون
طويل يتناول النصاب جمع ضامن وهو الذئب له اليه عريضة والمفهم جمع ماعن كوكب جمع راكب لان الشرع ورد بهام
بالفهم فيه ما واللفظ يقتضيها وعندنا لا تجب فم بعضها الي بعض كتميل النصاب وتو هذا الزكوة من اقلها ان كانت
بعضها اكثر وان لم يكن يوفد على الادف وادف الا على كذا في شرح الجمع لانه ملك نصيب ليس في اقل من خمس
من الابل السواية زكوة لانه عليه السلام امرنا في المحر من الاقل وفي خمس شاة في العشر شاتان وفي خمس شاة
شبابا وعشرين اربع شيا وفي خمس وعشرين بنت عاض مني اليه طعت في السنة الثانية وسميت بها لان امتها
صارت حاملا باخرى والحاضر هي الحامل وفي ست وثلثين بنت لبون وفي اليه طعت في السنة الثالثة سميت
بها لان امتها صارت ذات لبن بولادة ولد آخر وفي ست واربعين حقة وفي اليه طعت في السنة الرابعة سميت
بها لانها استحققت الركوب والحمل عليها وفي **احد عشر سنة** وفي اليه طعت في السنة الخامسة سميت بها لانها تطبق
الجمع والعطش يقال جذبت الناقة اذا صبهام من غير علف وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وستين
اليامنة وعشرين ولا خلاف في هذه الجملة بين العلماء وعليها انقضى الاخبار عن كتب الصدقات التي كتبها رسول
الله صلى الله عليه وسلم وفي آخرة الحق الواجب في الابل في الاثلاث فلا يجز الزكوة الا بطريق القيمة ثم في الحشاة
كالاول وفي العشر شاتان وفي عشر عشرة ثلاث شيا وفي عشرين اربع شيا اليامنة وحس واربعين فيها
حقان وبنت حاقن اليامنة وحس فيها ثلث حقا في خمس شاة كالاول وفي العشر شاتان وفي خمس
عشر ثلث شيا وفي عشرين اربع شيا اليامنة وحس سبعين فيها ثلث حقا وبنت حاقن في مائة وست
وثمانين ثلث حقا وبنت لبون وفي مائة وست وتسعين اربع حقا اليامنة ثم ثمانين ابدان استوت
بعد المائة والحسين وانما قيد بهذه القيد احترازا عن الاستيناف الاول وهو الاستيناف الذي بعد المائة والعشرين
فان في ذلك الاستيناف ليس الجواب بنت لبون لانعدام وجود بعضها فوجب بعد المائتين في كل خمس شاة العشر
وعشرين ثم بنت حاقن اربع وثلثين ثم بنت لبون اربع وست واربعين ثم حقة اليامنة ثم ثمانين العريضة

بجيب

س

6

الزكاة لا القيمة ولما وجب الزكاة في الردية اذ بلغ القدر نصابا حاله الاثر فلا يعتب القيمة في حاله الفهم كالم يعتب في المثل
والضمان ولا ان الفهم لا اتحادهما في القيمة وهي باعتبار القيمة فيضم احد التقديرين الى الآخر بالقيمة كما ان مبلغ
التجارة يفهم كذلك بخلاف حاله الاثر اذ لان الجردة ساقطة اذ اقبلت كل منهما بحسبها وانما اذا قبلت بخلاف
حسبها فاعتب القيمة وبخلاف الضمان والمحل لان اسم الفهم شامل لهما والنسب وفيها باعتبار العين لا القيمة ونسبها
للاب عشر وثلاثون مثقالا وفيه نصف مثقال لقوله عليه السلام يا علي ليس عليك من الذنب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالا
فاذا بلغ فيها نصف مثقال ثم في كل اربعة مثاقيل فيرطان وكل قبر طمس شعيرات ونصاب الفضة مائتان درهم
وفيها خمسة دراهم لاروي انه عليه السلام كتب الي معاذ خذ من كل مائتي درهم ستة دراهم ثم كل اربعين درهما درهم
هكذا عندنا في حصة وقال ما زاد على النصاب فيها فالزكاة تكبر حتى يجب عند ما زاد الدرهم الزايد على المائتين
جزء من اربعين جزء من درهم وكذلك القيراط الزايد على العشرين دينارا لقوله عليه السلام فاذا بلغت مائتي درهم
فيها خمسة دراهم وما زاد عليها فحسبه ولم يروى انه عليه السلام قال لا شيء فيها زاد على المائتين حتى يبلغ اربعين درهما
روى به مجمل على ان يكون الزايد على المائتين الاربعين اوقية وان في ايجاب الزكاة في الكسور حرقا بيتا و
الخروج مرفوع مثقالا اذا كان له مائتان وسبعة دراهم فقت عليها ستان في السنة الاولى يجب في دراهم خمسة
اجزاء من اربعين جزء من درهم وفي السنة الثانية يبقى الزايد درهما وثلاثة وثلاثين جزء من درهم فيجب الزكاة في
هذا ما لا يمكن ضبطه وتعتبر فيهما اي في الذنب والفضة **الطلبة فان كان الغلبة للنفس** بحيث لو اقرت لا يتخلص منها
فضة كما هو قوله **فهي عرض ان كانت الغلبة للفضة** بحيث لو اقرت لا يتخلص النفس من الفضة بل يخرج **فهي فضة**
وكذلك **الذنب** اي ان كانت الغلبة للنفس فهي عرض وان كانت للذهب فهي ذهب لان ذلك لا ينطبع بالانجيل
النفس فلا يخلص منه ويجوز ان يكون في كلتا القاضل الغلبة وذلك بالزيادة على النصف فنجب الزايد واليه رجعة لان
النسب عليها الفضة ولا تجب في الترتيب لان الغالب عليها النفس لان يبلغ ما فيها من الفضة نصابا وتكون النقا
يبلغ قيمتها مائتي درهم فنجب عشر وان تبا لا يجب لان الاصل عدم الوجوب وقد وقع النكاح في الب
وموا النصاب فلا يجب بخلاف البيع على ما ياتي في العرف ونظر المالك كانه السوم وسقي الارض بما
والية على ما ياتي **والمتبر في الدرهم كل عشرة وبن سبعة مثاقيل** اعلم ان المثال سواديا وعشرون
قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا فبن سبعة مثاقيل يكون مائة واربعين قيراطا وعشرة دراهم يكون كذلك قبل
كانت الدراهم مختلفة الى زمان عمر رضي الله عنه حشف منها كل عشرة دراهم عشرة مثاقيل وحشف
منها كل عشرة حصة مثاقيل وحشف منها كل عشرة ستة مثاقيل كل درهم ثلثة اناكس مثقال فطلب عمر رضي
الخروج بكبر الدراهم فشق ذلك عليهم فاورع الصلابة فاجتمع رايهم على ان يجعوا من كل حشف عشرة
دراهم وياخذوا ثلثة فصار المجموع احدى وعشرين مثقالا وثلثة سبعة مثاقيل فصار الدرهم اربعة عشر
قيراطا وقطن المالك به كالزكاة والخراج ونصاب السرقة والديات والمهر كذا في شرح الجمع لابن ملك

شيء منها وان علم انهم يادفون من تجارنا منها ناء خذ من تجارهم مثل ذلك سواء كان اكثر من العشر او اقل
ان كان بفضا تسوية ليجازاة لا اكمل ان اخذوا ذلك لانه عذر بالامان لا في التوفيق فن **انكر تمام الحول** انكر التوفيق
من **المدين** بان قال علي بن ابي طالب من جهة العباد وغير فارغ من منى منه او قال **ديت** اي عاشر آخر اذا كان في
تلك السنة عاشر آخر او ديت الي الفقراء في **المصر** **صديق** لان الاداء كان مفوضا اليه في المصر قد ادتي
وضع الامانة في موضعها فيصدق مع اليقين لانه منكر ثبوت الحق عليه مع وان كان مدعيها صورة قبيحة بالمصر لانه
لو ادتي اداء فبعد الخروج من المصر الي مصر لا يصدق بل ياخذها العاشر **وكذلك يصدق في السوابم الآتي**
دفعه الي الفقراء وعندنا في يصدق في دفعه الي الفقراء لانه اوصل الحق الي مستحقه وهم الفقراء فيقول كالمفترق
من الوكيل اذا دفع الثمن الي الموكل ولما حق الاخذ لتمام فلا يملك ابطاله كالدين للمصرف اذا دفع المدين اليه فان للوكيل
ان ياخذ منه ثانيا بخلاف الدفع الي الموكل لان للموكل حق الاخذ ولهذا لو امتنع الوكيل من قبض الثمن اجبر على اقاله
الموكل عليه **والسليم والنزيب** وان في التصديق لان الذي من اهل دارنا وهو كالمسلم في المعاملات وامكانها هو
الحري لا يصدق فيما يصدق فيه **السلم** في اسما **الاول** لا يقع اذا قال الحري في جارية هي ام ولدي يصدق
ولا يؤخذ لاجلها شيء لان النسب كما ثبت في دارنا ثبت في دارهم فاندرجت المالة منها باقراره اما عدم تصديقه
في قوله انما مديون فلانة لا عينه يدرون اهل الحرب مع لا يبيع فاضيا خصوصتهم في المديونات وانما في قوله لم
يتم الحول علي فلانة لا يمكن حولا فيبطل عتبار الحول في مقه واما في قوله ادتي الي عاشر آخر فلانة ما اخذته كان
اجرة لنفس الامان وقد حصل بيعطي عاشر آخر الحماية واما في قوله ليس مالي للتجارة فلان الظاهر يكذب اذا
الانتقال الي غير داره يكون للتجارة غالبا اعلم ان اجزاء قوله لا يصدق في عمومته مشكلا لانه لو قال ادتي الي عاشر
آخر فينبغي ان يصدق فيه لانه لو لم يصدق يؤذي الي الاستيصال والاي يجوز كما ذكر صاحب الهداية وان مر
حرب علي عاشر ففكر ثم مرة اخرى لم يشرع لان الاخذ في كل مرة استيصال المال الا اذا امتد بعد الوعد
الي داره لان **النفقة** هو لاء ابني وشملهم لا يولدون اليه لا يثرون بشبههم منه **ونفس قيمة المير** **والطبر**
وقال فرعيه تمام جيبا كيف ما كان لاستوائها في المالة عندهم وقال ابو يوسف كذلك ان متبهما جملة لان الخبير
جعل ثوبا اذا انفق ما كان الشرب لا يباع واذا انفق اي ارض يباع وان عثر الخريون والخريون وان الاخذ الزود
الحماية والاصل في الولايات ولاية المردعي نفسه ثم يتعدي الي غيره والسلم يجي خرم للتخيل مع ان من غصب خرا
من مسلم لم ان يستوفى في ان يحياها امام غيره ولا يجي السلم خسر به كما اذا سلم ذبيح عليه ارساله فلا يحية
الامام وفي الغاية يعرف قيمة الخبز بقول فاسيد ثابا وزيمن اسما وجود الميمنة كالحري ما روي عن الكربي
باب المدين سلم او ذبي **وجرم مدين ذبي** او فضة او عديد او حائل **والمدين ذبي** او حائل
او حراج **خفي** **والباق** اي للواجد وقال الشافعي لا يجزى لانه مباح سبقت اليه بيدا لواجد فكان له كالصيد ولما
انها كانت في ايدي الكفرة فخرته ايدينا بطريق الغلبة فثابه القيمة فحينها الحسن والواجد كانا فله اربعة المائتين

من المدين بان قال علي بن ابي طالب من جهة العباد وغير فارغ من منى منه او قال ديت اي عاشر آخر اذا كان في تلك السنة عاشر آخر او ديت الي الفقراء في المصر صديق لان الاداء كان مفوضا اليه في المصر قد ادتي وضع الامانة في موضعها فيصدق مع اليقين لانه منكر ثبوت الحق عليه مع وان كان مدعيها صورة قبيحة بالمصر لانه لو ادتي اداء فبعد الخروج من المصر الي مصر لا يصدق بل ياخذها العاشر وكذلك يصدق في السوابم الآتي دفعه الي الفقراء وعندنا في يصدق في دفعه الي الفقراء لانه اوصل الحق الي مستحقه وهم الفقراء فيقول كالمفترق من الوكيل اذا دفع الثمن الي الموكل ولما حق الاخذ لتمام فلا يملك ابطاله كالدين للمصرف اذا دفع المدين اليه فان للوكيل ان ياخذ منه ثانيا بخلاف الدفع الي الموكل لان للموكل حق الاخذ ولهذا لو امتنع الوكيل من قبض الثمن اجبر على اقاله الموكل عليه والسليم والنزيب وان في التصديق لان الذي من اهل دارنا وهو كالمسلم في المعاملات وامكانها هو الحري لا يصدق فيما يصدق فيه السلم في اسما الاول لا يقع اذا قال الحري في جارية هي ام ولدي يصدق ولا يؤخذ لاجلها شيء لان النسب كما ثبت في دارنا ثبت في دارهم فاندرجت المالة منها باقراره اما عدم تصديقه في قوله انما مديون فلانة لا عينه يدرون اهل الحرب مع لا يبيع فاضيا خصوصتهم في المديونات وانما في قوله لم يتم الحول علي فلانة لا يمكن حولا فيبطل عتبار الحول في مقه واما في قوله ادتي الي عاشر آخر فلانة ما اخذته كان اجرة لنفس الامان وقد حصل بيعطي عاشر آخر الحماية واما في قوله ليس مالي للتجارة فلان الظاهر يكذب اذا الانتقال الي غير داره يكون للتجارة غالبا اعلم ان اجزاء قوله لا يصدق في عمومته مشكلا لانه لو قال ادتي الي عاشر آخر فينبغي ان يصدق فيه لانه لو لم يصدق يؤذي الي الاستيصال والاي يجوز كما ذكر صاحب الهداية وان مر حرب علي عاشر ففكر ثم مرة اخرى لم يشرع لان الاخذ في كل مرة استيصال المال الا اذا امتد بعد الوعد الي داره لان النفقة هو لاء ابني وشملهم لا يولدون اليه لا يثرون بشبههم منه ونفس قيمة المير والطبر وقال فرعيه تمام جيبا كيف ما كان لاستوائها في المالة عندهم وقال ابو يوسف كذلك ان متبهما جملة لان الخبير جعل ثوبا اذا انفق ما كان الشرب لا يباع واذا انفق اي ارض يباع وان عثر الخريون والخريون وان الاخذ الزود الحماية والاصل في الولايات ولاية المردعي نفسه ثم يتعدي الي غيره والسلم يجي خرم للتخيل مع ان من غصب خرا من مسلم لم ان يستوفى في ان يحياها امام غيره ولا يجي السلم خسر به كما اذا سلم ذبيح عليه ارساله فلا يحية الامام وفي الغاية يعرف قيمة الخبز بقول فاسيد ثابا وزيمن اسما وجود الميمنة كالحري ما روي عن الكربي باب المدين سلم او ذبي وجرم مدين ذبي او فضة او عديد او حائل والمدين ذبي او حائل او حراج خفي والباقي اي للواجد وقال الشافعي لا يجزى لانه مباح سبقت اليه بيدا لواجد فكان له كالصيد ولما انها كانت في ايدي الكفرة فخرته ايدينا بطريق الغلبة فثابه القيمة فحينها الحسن والواجد كانا فله اربعة المائتين

من المدين بان قال علي بن ابي طالب من جهة العباد وغير فارغ من منى منه او قال ديت اي عاشر آخر اذا كان في تلك السنة عاشر آخر او ديت الي الفقراء في المصر صديق لان الاداء كان مفوضا اليه في المصر قد ادتي وضع الامانة في موضعها فيصدق مع اليقين لانه منكر ثبوت الحق عليه مع وان كان مدعيها صورة قبيحة بالمصر لانه لو ادتي اداء فبعد الخروج من المصر الي مصر لا يصدق بل ياخذها العاشر وكذلك يصدق في السوابم الآتي دفعه الي الفقراء وعندنا في يصدق في دفعه الي الفقراء لانه اوصل الحق الي مستحقه وهم الفقراء فيقول كالمفترق من الوكيل اذا دفع الثمن الي الموكل ولما حق الاخذ لتمام فلا يملك ابطاله كالدين للمصرف اذا دفع المدين اليه فان للوكيل ان ياخذ منه ثانيا بخلاف الدفع الي الموكل لان للموكل حق الاخذ ولهذا لو امتنع الوكيل من قبض الثمن اجبر على اقاله الموكل عليه والسليم والنزيب وان في التصديق لان الذي من اهل دارنا وهو كالمسلم في المعاملات وامكانها هو الحري لا يصدق فيما يصدق فيه السلم في اسما الاول لا يقع اذا قال الحري في جارية هي ام ولدي يصدق ولا يؤخذ لاجلها شيء لان النسب كما ثبت في دارنا ثبت في دارهم فاندرجت المالة منها باقراره اما عدم تصديقه في قوله انما مديون فلانة لا عينه يدرون اهل الحرب مع لا يبيع فاضيا خصوصتهم في المديونات وانما في قوله لم يتم الحول علي فلانة لا يمكن حولا فيبطل عتبار الحول في مقه واما في قوله ادتي الي عاشر آخر فلانة ما اخذته كان اجرة لنفس الامان وقد حصل بيعطي عاشر آخر الحماية واما في قوله ليس مالي للتجارة فلان الظاهر يكذب اذا الانتقال الي غير داره يكون للتجارة غالبا اعلم ان اجزاء قوله لا يصدق في عمومته مشكلا لانه لو قال ادتي الي عاشر آخر فينبغي ان يصدق فيه لانه لو لم يصدق يؤذي الي الاستيصال والاي يجوز كما ذكر صاحب الهداية وان مر حرب علي عاشر ففكر ثم مرة اخرى لم يشرع لان الاخذ في كل مرة استيصال المال الا اذا امتد بعد الوعد الي داره لان النفقة هو لاء ابني وشملهم لا يولدون اليه لا يثرون بشبههم منه ونفس قيمة المير والطبر وقال فرعيه تمام جيبا كيف ما كان لاستوائها في المالة عندهم وقال ابو يوسف كذلك ان متبهما جملة لان الخبير جعل ثوبا اذا انفق ما كان الشرب لا يباع واذا انفق اي ارض يباع وان عثر الخريون والخريون وان الاخذ الزود الحماية والاصل في الولايات ولاية المردعي نفسه ثم يتعدي الي غيره والسلم يجي خرم للتخيل مع ان من غصب خرا من مسلم لم ان يستوفى في ان يحياها امام غيره ولا يجي السلم خسر به كما اذا سلم ذبيح عليه ارساله فلا يحية الامام وفي الغاية يعرف قيمة الخبز بقول فاسيد ثابا وزيمن اسما وجود الميمنة كالحري ما روي عن الكربي باب المدين سلم او ذبي وجرم مدين ذبي او فضة او عديد او حائل والمدين ذبي او حائل او حراج خفي والباقي اي للواجد وقال الشافعي لا يجزى لانه مباح سبقت اليه بيدا لواجد فكان له كالصيد ولما انها كانت في ايدي الكفرة فخرته ايدينا بطريق الغلبة فثابه القيمة فحينها الحسن والواجد كانا فله اربعة المائتين

من المدين بان قال علي بن ابي طالب من جهة العباد وغير فارغ من منى منه او قال ديت اي عاشر آخر اذا كان في تلك السنة عاشر آخر او ديت الي الفقراء في المصر صديق لان الاداء كان مفوضا اليه في المصر قد ادتي وضع الامانة في موضعها فيصدق مع اليقين لانه منكر ثبوت الحق عليه مع وان كان مدعيها صورة قبيحة بالمصر لانه لو ادتي اداء فبعد الخروج من المصر الي مصر لا يصدق بل ياخذها العاشر وكذلك يصدق في السوابم الآتي دفعه الي الفقراء وعندنا في يصدق في دفعه الي الفقراء لانه اوصل الحق الي مستحقه وهم الفقراء فيقول كالمفترق من الوكيل اذا دفع الثمن الي الموكل ولما حق الاخذ لتمام فلا يملك ابطاله كالدين للمصرف اذا دفع المدين اليه فان للوكيل ان ياخذ منه ثانيا بخلاف الدفع الي الموكل لان للموكل حق الاخذ ولهذا لو امتنع الوكيل من قبض الثمن اجبر على اقاله الموكل عليه والسليم والنزيب وان في التصديق لان الذي من اهل دارنا وهو كالمسلم في المعاملات وامكانها هو الحري لا يصدق فيما يصدق فيه السلم في اسما الاول لا يقع اذا قال الحري في جارية هي ام ولدي يصدق ولا يؤخذ لاجلها شيء لان النسب كما ثبت في دارنا ثبت في دارهم فاندرجت المالة منها باقراره اما عدم تصديقه في قوله انما مديون فلانة لا عينه يدرون اهل الحرب مع لا يبيع فاضيا خصوصتهم في المديونات وانما في قوله لم يتم الحول علي فلانة لا يمكن حولا فيبطل عتبار الحول في مقه واما في قوله ادتي الي عاشر آخر فلانة ما اخذته كان اجرة لنفس الامان وقد حصل بيعطي عاشر آخر الحماية واما في قوله ليس مالي للتجارة فلان الظاهر يكذب اذا الانتقال الي غير داره يكون للتجارة غالبا اعلم ان اجزاء قوله لا يصدق في عمومته مشكلا لانه لو قال ادتي الي عاشر آخر فينبغي ان يصدق فيه لانه لو لم يصدق يؤذي الي الاستيصال والاي يجوز كما ذكر صاحب الهداية وان مر حرب علي عاشر ففكر ثم مرة اخرى لم يشرع لان الاخذ في كل مرة استيصال المال الا اذا امتد بعد الوعد الي داره لان النفقة هو لاء ابني وشملهم لا يولدون اليه لا يثرون بشبههم منه ونفس قيمة المير والطبر وقال فرعيه تمام جيبا كيف ما كان لاستوائها في المالة عندهم وقال ابو يوسف كذلك ان متبهما جملة لان الخبير جعل ثوبا اذا انفق ما كان الشرب لا يباع واذا انفق اي ارض يباع وان عثر الخريون والخريون وان الاخذ الزود الحماية والاصل في الولايات ولاية المردعي نفسه ثم يتعدي الي غيره والسلم يجي خرم للتخيل مع ان من غصب خرا من مسلم لم ان يستوفى في ان يحياها امام غيره ولا يجي السلم خسر به كما اذا سلم ذبيح عليه ارساله فلا يحية الامام وفي الغاية يعرف قيمة الخبز بقول فاسيد ثابا وزيمن اسما وجود الميمنة كالحري ما روي عن الكربي باب المدين سلم او ذبي وجرم مدين ذبي او فضة او عديد او حائل والمدين ذبي او حائل او حراج خفي والباقي اي للواجد وقال الشافعي لا يجزى لانه مباح سبقت اليه بيدا لواجد فكان له كالصيد ولما انها كانت في ايدي الكفرة فخرته ايدينا بطريق الغلبة فثابه القيمة فحينها الحسن والواجد كانا فله اربعة المائتين

لعدم المراج خلاف ما ذكر من الصيد لانه لم يكن في يد اهد وان **وجده** **دات** اي دار مملوكة له فلا شيء فيه
وقال لا يجزى لانه لو وجد في المغازاة كان يجب فيه خمس وكذا اذا وجد في داره وارضه قيا ساعه الكثرة ولا يجب
صنيعة ان المحدث جزء ارضه خلقة ولا حوتة في ساير اجزاء الدار فكذلك في هذه الجزاء ليلما يخالق الجزاء كمثل
بجلاف الكثر الموجود في الدار حيث وجب الحسن فيه اتفاقا لانه غير مركب فيها وفي **ارضه** **روايتان** عن ابي
صنيعة رحمه الله وفي رواية عنه لا يجزى الدار فانه كانت مملوكة بالشراء او بالهبة او بالارث ولا يجب
في المملوك بهذه الاسباب فكذلك في الارض لانها مملوكة لها وفي رواية تجزى والفرق بين الدار والارض
على هذه الرواية ان الدار ملكت طالية عن الكون مع قالوا لو كان في الدار خلقة لا عشر في ثوبه ولا صراج فيها
والارض من ملكت مشغولة بها ولهذا يجب العشر والحراج فيها وان **وجده** اي المحدث **صرت** في دار **الاسلام**
لانه ليس من اهل الفنايم ومن **وجده** **كفر** فيه **علامة المدين** بان كان فيه مصحف او كان مكتوبا عليه كلمة
الشهادت او اسم ملك من ملوك الاسلام **فهو** **نقطة** لعلنا انه من وضع المدين فلا يكون غنيمة ولا آي ان لم يكن
فيه علامة المدين وكان فيه علامة المشركين كالصليب والفضة ونحوهما فهو من مال المشركين يكون غنيمة **فهي** **في** **والباق**
له اي الواجد وان لم يعرف ضرب به يجعل جاهليا في ظاهر المذهب لان اكثر الجاهلي سوادا صل وقيل يجعل اسلاميا
اذا تقدم زمان الفتح لان الظاهر انه لم يبق من وضع اهل الحرب شيء وهذا كله ان لم يكن **للارض ملك** **فان**
كان **للارض ملك** **فالباق** **لاقصي** **ما** **يعرف** **لها** اي لتلك الارض وهو المحيط الذي فظها الامام له عند الفتح
وان كان ميتا فلورثته وورثة ورثته وان لم يعرف فهو لاقصبي ما يعرف في الاسلام ولو ثبت وقال ابو
يوسف رحمه الله هو للواجد وفيه الحسن قيا ساعه الموجود في المغازاة له انه من دفين الكفار ولم تصل اليه يد
القبيلين اليه بالهر ان نصار من ارضه اول خري له فكان احق به كما اذا وجد في غير المملوكة ولها ان تلك
البقعة صارت مملوكة بما في باطنها المصاحب الحظوة او لانه بالبيع لم يخرج عن ملكه كن باغ سمكة في بطنها ذئب
يكون الذئب للبايع بخلاف المحدث لانه من اجزاء الارض فيخرج عن ملكه بالبيع كباير اجزائها **باب** **مصارف**
الزكوة **وسم** **الذين** **ذكرهم** **الله** **تعالى** **في** **قوله** **انما الصدقات** **للفقراء** **والمساكين** **الآية** **الا** **المؤلفة** **قلوبهم** **وسم**
قوم كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيهم سهما من الصدقات لدفع شرورهم وتناء آف قلوبهم وتقريبهم على
الاسلام لعلمه عليه السلام ضعف قلوبهم فان الله تعالى عز الاسلام وانفع عنهم ومنعهم عن رضى الله عنه في زمن
ابي بكر رضي الله عنه فقال ذلك لشيء يعطيتكم رسول الله صلى الله عليه وسلم تألفا لكم اما اليوم فقد اعتزل الله الاسلام
فان شتمت على الاسلام وآلافينا وبينكم السيف وواقفه على ذلك ابو بكر والصحابه رضي الله عنهم فكان اجماعا قوم
اي مصارف الزكوة **الفقير** **من** **الذي** **له** **ادنى** **شيء** **والمسكين** **الذي** **لا** **شيء** **له** **وروي** **عن** **ابى** **صنيعة** **رحم** **الله**
ان الفقير **والسكين** **من** **له** **ادنى** **شيء** **وهو** **الاول** **قولا** **لأن** **الفقير** **الذي** **كانت** **قلوبه** **سما** **فتقرب** **مع** **ان** **له**
قلوبه وقوله **فان** **او** **سكين** **ذات** **تربة** **يعني** **المنصق** **بطنه** **بلا** **تراب** **من** **الحج** **وهو** **الثا** **قوله** **ان** **اما** **السفينة** **فكانت**

فوقه

لما كان والفقير عن المنقور وسواكسور الفار وفائدة الخلاف تظهر في الوصية والوقف للفقير والمكين
دون الزكوة **والفصل في الصدقة** وهو من نصيب الامام لاستيفاء الشور وزكوات المواشي **يعطى فقيرهم** وفيه اشياء
التي ان ما اخذ العامل امره على عمله فلا يستحقها بدونه ولهذا الواجب المالك نفسه زكوة الى الامام لا يستحق العامل شيئا من الزكاة
وكن فيما اخذ شبهة الصدقة ولهذا لم يكل للعامل الماشي اخذ ما لم يقدّر اجرتة بشئ عندنا فيعطيه الامام ما يملكه
وعبالة واعوانه لانه يبيع النقر كما يعطى القضاء ما يكتسبهم من اموال المسلمين وعندنا في مقدرة بالثمن
لان التهمة تقتضي اية اية ومصارف الزكوة ثمانية وفيه التبيين لو استقرت كفاية الزكوة لا يزاد على نصيبها
لان التصفيف عين **ومنقطع الغزاة والحاج** ينع فقراهم وسبلهم او بقوله تعالى وفي سبيل الله قال ابو يوسف رحمه الله
فقراهم منقطع الغزاة لقوله عليه السلام اجلس فالد ادر عنه في سبيل ولا شك ان الرزق للرب لا لله وقال محمد بن
مهم فقراهم منقطع الحاج لاروي ان رجلا جعل يفتيه في سبيل الله وامر عليه السلام ان يجعل عليه الحاج **والكتاب بيان**
في فلك قسمة يعنى به معاونة الكاتب على اذابة بدل المكتبة وسواها من قوله تعالى وفي الرقاب ثم ان عجز الكاتب
انتقل تلك الصدقة الى امواله الغني كماله وكذا الفقير اذا استغنى وابن السبيل اذا قدر على ماله لان الصدقة
وقعت في مصرفها عند الاخذ كذا في شرح الجمع لابن ملك **المداين الفقير** وهو المداين من قوله تعالى والقارمين
قبت بالفقير لانه لو فضل عن دية نصاب يكون غنيا وسوليس بمصرف لقوله عليه السلام لا كل الصدقة
لغني **والمنقطع عن ماله** وسواها من قوله وابن السبيل وسوغني من جهة المال فقير من حيث الحال لانه لا يمكن
دفع حاجته بانه لا يأخذ من الزكوة قدر حاجته ولو اخذ اكثر منه فهو حرام لكن المداين له ان يتضرر
وجد من تعرضه ومن سوغايب عن ماله ملحق به وان كان في بلد كذا في التبيين سمي المداين سبيل المداينة
له فصار كانه ولده ومنه قولهم الصوفي ابن الوقت للمداينة له **والملك يعطى جميعهم** والخلاف فيه وله اي الملك
ان ينقص على ادمهم اي احد الاصناف المذكورة في اعطاء الزكوة وقال الثالث في رحمه الله يجب ان تصرف
الصدقات على ثلثة انفس من كل صنف لان الله تعالى اضاف الصدقات الى الاصناف بلان التملك في
قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمائة فقير مشرك بينهم ممن اوصي بالاصناف المذكورة ذكر كل صنف
بلغوا الجمع واقله ثلثة ولنا قوله ابن عباس رضي الله عنهما من سار له عن ذلك في اية الاصناف ووقعت
اجزائكم واللام في المائة للعاقبة كما في قوله لداوود الموت وابنوا الخراب ولانه اذا لم يوجد صنف منهم يصرف
الى مصرف آخر فاقا ولو كان اللام للتمثيل لوجب امساكهم والجمع الخالي باللام يرا ديه الجنس **لا يرفعها اي الزكوة**
الي ذمي والحق بها العشر لقوله عليه السلام معاذ رضى الله عنه فذا من اغنياهم ورد ما في فقرائهم وضمير
اغنياهم راجع الى المسلمين وكذا ضمير فقرائهم والا يخل نظم الكلام قيد بالزكوة لان دفع صدقة التطوع
اليه جاز واما دفع سائر الصدقات الواجبة كالكفارات وصدقة الفطر والندى في قوله عليه السلام
لصدقات اهل الاديان وعن ابن ابي يوسف انه لا يجوز اعتبار بالزكوة ولا يجوز دفع شئ من ذلك الى هرب

لوقله تعالى اغنياهم الله عن الذين قالوا انكم في الدين الالية ولا اي غنى لاروي انما ولا اي ولد غني صغير
سويلا عن ولد لانه لا يعد غنيا يعنى ابيه عرفا سواء كان في عياله او لم يكن في الصحيح وقع لا يجب نفقة الا
على الاب قيد بالولد لان صرفه الى زوجة غني جائز اذا كانت فقيرة وقيد بصغير لان صرفه الى
ولد الكبير جائز وان كانت نفقة واجبة عليه فان كان زنا او اعطى لانه لا يعد غنيا يعنى ابيه ولا اي
مملوكة اي مملوك غني لان تملكه يقع تملك لمولاه واما اذا كان مأزونا مديونا بدين يحيط برقبته كسبه
يجوز الصرف اليه عندنا في حقيقته فلا قالهما ولا اي **من بينهما** اي بين المزي وبين من دفعه الزكوة
قربة ولا **علي** كالأب والجد والام والجد من الما بين وان على **واسئل** كالولد وولد الابن وان
اسئل لان منافع الاملاك بينهما متصلة **او ربيعة** لاشراك الزوجين في المنافع عادة وقال ابو يوسف
ومحمد رحمه الله يجوز دفع المداينة زكوة لانه لا يملك من الغني من كل وجه لان نفقة الزوج ليست
عليها ولا في حقيقته ان المنافع بينهما متصلة ولهذا لا يقتل شهادة احد منهما الا ان يكون تملك من الغني
من كل وجه **ولا اي مكاتبه** وكذا مدني وادم ولده لان اكسابهم للموالي فلم يمتنع التملك وكذا لا يجوز دفع
جميع الصدقات كصدقة الفطر والندى والكفارات والشرى بمال له واصوله وفروعه **ولا اي**
ما شئ لقوله عليه السلام ان الصدقة حرام على محمد وآله وهم آل علي وعباس وصغير وعقيل وصارث
اقلم ابن عباس وصارثا ثمان للنبى عليه السلام وصغير وعقيل اصوان لابي ابن ابي طالب فكلهم يسمون
الي ما شئ لان رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف فحقيقهم
بالزكوة لان غيرهم من الاقارب كالاخايب فكل لهم الصدقة وبعض بني هاشم وسويلا لم يصرف
الزكوة اليهم لان حرمة الصدقة كرامة لهم وانما استحقوا بنصرتهم النبي عليه السلام في الجاهلية والاسلام
ثم سري ذلك الى اولادهم وبنوهم في النبي عزم فكيف يستحق الكرامة لا فرق في ذلك بين الصدقة الواجبة
والنفل وكذا الوقوف لكل لهم ذكر البدائع ان سمي الوقف بني هاشم يجوز الوقف عليهم كما لو سمي الوقف
للاغنياء وان لم يسمهم لا يجوز وقال بعض ما يخالف لهم النفل لان الرزق لا يزول به كما يزول بالندى فزوجه
شرح الآثار عن ابي حنيفة رحمه الله ان الصدقات كلها جائز على بني هاشم والحرمة كانت في عهد النبي عزم
لوصول الحسن اليهم فلما سقط ذلك بموثة عليه السلام حلت لهم الصدقة قال الطحاوي وبالجواز تأخذ
كذا في شرح الجمع لابن ملك ولا اي مولى ما شئ لقوله عليه السلام ان موالي القوم من انفسهم وفي الاختيار واعلم
ان التملك شرط قال الله تعالى وآتوا الزكوة والائتاء الاعطاء والاعطاء التملك فلا بد فيها من قبض الغنى
او نايه كالوصى والاب ومن يكون الصغير في عياله قريبا كان او اجنبيا وكذلك الملتقط للقط لان التملك
لا يتم بدون القبض ولا يبنى بهامس ولا سعاية ولا فطرة ولا رباط ولا يكتن بهامس ولا يقضي بهامس
مست ولا تشري بهامس تعنى لعدم التملك ولو قضى بهامس فقير جاز ويكون القابض كالوكيل عن الفقير

به والنظر المقاد للصوم يكون في يوم الفطر لا في ليلة فان قلت وجوبها جاز لان سببها هو الزمان
 فيكون اداء بعد وجود السبب فيكون تجبيل الزكوة بما توقيت وقال الحسن لا يجوز وفي يوم بن ابي مرجم
 انه يجوز اذا مضى نصف رمضان وعن خلف بن ايوب يجوز في رمضان ولا يجوز قبله وان اقر ما عن
 وقت وجوبها فعليه اضرارها لانها قربة معقولة فلا يختص وجوبها بوقت كالزكوة وفيه دفع لمن قال انها تسقط
 بمضي يوم الفطر كالا ضحية ولما اتمها انما يكون قربة في وقتها والصدقة ليست كذلك وانما كان للصغير مال اخرج
 منه اي اخرج ولية من ماله عنه وعن عبد الله بن الجهم وقد قرنا ما لنا والمجنون كالصبي وسبب اضرارها
 يوم النظر قبل الخروج الى المصلى وقبيل ما **كتاب الصوم** وهو في اللغة الامساك وفي الشريعة اسكال
 النفس عن الاكل والشرب والجماع من الصبح الى المغرب بنية من اهله فخرج بهذا التيد الحايض والنفساء
 الكافر واما احتص بالنهار لان الوصال لا كان متعذرا ومنه ياعنه ولا مشقة في الامساك ليلا لانه على وفق
 العادة والصوم شرع على خلاف موجب النفس فلهذا اقتصر بالنهار وصوم رمضان فريضة على كل مسلم
 عاقل بالغ ذكرا او انثى لا يوصف بشرط وجوب اداء وقضا وتولية انما كتب عليكم الصيام وتولية من ايام
 اي نلصم عذرا من ايام اخر غير ايام مرضه وسفره وصوم النذر والملك رات كلفات اليمين والظهار
 والقتل وجزاء الصيد واجب اما النذر فلقوله تعالى وليوفوا نذورهم واما الكفارات فلما ياتي في مواضعها
 ان شاء الله تعالى وما سواها اي ما سوى رمضان والنذر والكفارة فعمل لان النفل في المقتضى مطلق الزيادة
 وفي الشرع الزيادة على الفرائض الواجبات وصوم العيدين واما يوم التشريق حرام لورود النهي عن
 صومها وصوم رمضان والنذر المعين يجوز بنية من الليل الى نصف النهار ريع النهار الشرعي وسون
 طلوع الفجر الى الفسوخ الكبر فينبوي قبلها ليكون الاكثر من نوي فيكون له حكم المكمل في لو نوي بعد ذلك لا يجوز
 فلو الماكتر عن النية فليسا للاكثر كذا في الاختيار ولا خلاف في ادل وقتها وسوغروب الشمس واختلفوا في
 آخره على ما بنية ان شاء الله تعالى وفي الحيط النية ان يعرف قبله انه يصوم كما سمي وقال في النية في صوم
 رمضان ليست بشرط للصحيح المقيم له ان النية انما اضيق اليها للتعيين وهذا الشهر معين لهذا الصوم في سوا
 لو نوي النفل فيه يقع من النذر فلم يقع احتياج اليه لتعيين ثانيا ولنا ان تعيين الوقت باعتبار ان يوم الصوم
 غير مشروع فيه لان ما وقع فيه من الامساك اهم من ان يكون للاهتداء او لعدم الاشتاء يقع اداء جبر كيف
 والواجب عليه عبادة ولا عبادة الا بالنية والاختيار وقال مالك يكفي صوم رمضان بنية واحدة في اوله لان
 صوم الشهر عبادة واحدة فيكفيها نية واحدة كمن اعتكف شهر ايقع بنية واحدة ولنا ان صوم كل يوم عبادة
 على حدة لا يتكامل بين كل يومين ليل وسلا يصلح للصوم بخلاف اعتكاف شهر لانه عبادة واحدة تكون جميع اوقا
 ضاحكة له وقال الثا في بشرط ان يكون بنية رمضان من الليل الى طلوع الفجر لان الجزء الاول من الصوم اذا اطلع
 النية فرفد الباقي لعدم التحريم في النذر واما النفل فخرج عن هذا الحكم لان مبناه على التحفيف ولنا

وتحاشا

ان افترق النية بجميع اجزاء اليوم ساقط بالاجماع لعدم امكانه واذا جاز لهذا العلة تقديم النية على الصوم
 مع انفصالها عنه حقيقة وانفصالها به تقديم الجواز ما خير مع انفصالها بالصوم حقيقة يكون اولى وانفصالها بالكثر
 الصوم اقيم مقام انفصالها بجله ومطلق النية وبنية النفل لا يشترط التيقن من فرض الوقت وقال المشافى
 انه شرط لان هذا الصوم فرض لا يشاء ولا بالنية فلا يتأكد الا بتعيين وصفه كالقضاء والا يكون مجورا
 في صفة العبادة ولنا ان النية لا بد منها لتبين العبادة عن العبادات واما صفة الفريضة فتعني له لم يشرع فيه وصف
 آخر والمعين لا يحتاج اليه لتعيين فبصاحب بمطلق النية وبالخطاري وصفها كالمقصور في الدار يصيب باسمه
 ومع الخطاري وصفه والافضل الصوم بنية معينة مبنية للخروج عن الخلاف والنفل يجوز بنية من النهار قبل
 الزوال وقال مالك لا يجوز الا بنية من الليل لان الجزء الاول من الصوم اذا اطلع عن النية فرفد الباقي لعدم التحريم
 ولنا حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اصبح دخل ثيابا وقال هل عندك
 شيء فان قلن لا قال اني اذا الصائم وعندنا في يجوز الصوم النفل بنية بعد الزوال لان النفل متخير عنه الا ان
 من شرطه ان يتقدم الامساك من اول النهار فيقبل صاها من حين نوي فيناب عليه بقدره كذا في الحائض ولنا ما مر
 يجوز صوم رمضان بنية واجب آخر كما في مطلق النية ونية النفل وفي الصوم وهو صوم القضاء والكفارة و
 النذر المطلق لا يجوز الا بنية معينة من الليل اذ ليس لها وقت معين فلا بد من التيقن ابتداء صوم فالدليل اليوم عن صلاته
 النفل باليقين والما في رمضان ان نوي واجبا آخر وقع عنه اي عن ذلك الواجب والآي وان لم يكن منوية واجبا
 آخر يقع من رمضان وقال لا يقع عن رمضان فيها لان رفضه كانت لدفع المشقة عنه فاذا احتملها التحق بالمقيم ولو لم يوجب
 في حقه وهو شهود الشهر لا بنية صيغة ان الترفق اذا جاز لرعاية بدنه فاولى ان يجوز لرعاية دينه وسوان يقضى ما
 كان لازما عليه في تلك الحال وصوم رمضان لم يكن واجبا عليه بل انما يجب اذا ادرك بقدره من ايام اخر وهذا لو مات قبل
 ادراك الحدث فلا اثم عليه بخلاف القضاء ووقت الصوم من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لقوله تعالى فكلوا واشربوا
 حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر قال ابو عبيدة الخيط الاسود سواد الليل الخيط الابيض الصبح
 الصادق اباح الاكل والشرب الى طلوع الفجر فيحرم عنه واما آخره فلقوله عليه السلام اذا قبل الليل من ما هنا واوبر
 النهار من ما هنا فطر الصائم اكل ولم ياكل وهو اي الصوم الامساك عن الاكل والشرب والجماع لها راع النية
 بشرط الطهارة عن الحيض والنفس لا تقدم ان الصوم سوا الامساك لغة زيدت عليه النية ليقع قربة على ما قدرنا
 والطهارة من الحيض والنفس ليتحقق الاداء في حق المرأة وتامة من في الحيض والنية ان يعلم قبله انه يصوم
 وقد مر بيانه ويجب ان يلقى الناس الهلاك اي سلال رمضان في التمسع والعشرين من شعبان وقت الفطر
 هو ما تور عنه صلى الله عليه وسلم وعن السلف فان رآوا في الهلاك صاموا وان في الهلاك عليهم اكملوا شعبان
 ثلثين يوما لقوله عليه السلام صوموا الروية واخطروا الروية فان نعم عليكم الهلاك فاكملوا عدة شعبان ثلثين
 يوما ولان الشهر كان ثابتا فلا يزول الا بدليل وهو الروية او كمال العدة وهكذا الحكم في كل شهر وان كان بالسما رغب

او اعتبارا ونحوهما تمنع الرواية قبل شهادة الواحد **والعدل** قال مالك لا تقبل لان هذا فرع شهادة فيشترط
 فيها العدد كما يراعى ما رواه اماروي انه عليه السلام قبل شهادة الاعرابي وحده على رواية هلال رمضان
 ولان هذا خبر في الديانة فيقبل فيه قول الواحد ولهذا لم يشترط فيه لفظ الشهادة وشرط العدالة لان قول
 الناس في الديانة غير مقبول وفي الحاشية قبل شهادة الواحد على شهادة الواحد وشهادة المجرود
 في قذف بعد التوبة في ظاهر الرواية **والعبد والرواية في ذلك** اي في قبول الشهادة سواء لانه
 امر ديني فيقبل قوله كرواية الاضمار والاضمار عن نجاسة الماء وطهارته ثم اذا صاموا ثلثين يوما
 بشهادته ولم يروا هلال شوال لم يفطر واعدا بي حنيفة وابي يوسف وعند محمد ينظرون **فان اذ**
القاضي شهادته صام لانه رآه فان افطر قضى لوجوب الاداء **والكفارة عليه** وقال الشافعي ان افسد
 بالوقوع لزومه الكفارة قيدنا بالوقوع تحميها لانه لان الكفارة لا يجب عند تغير الوقوع لانه ان رمضان
 متيقن في حقه وشك غيره لا يبطل بيقينه ولنا ان ما راى يحتمل ان يكون حيا لا لا فلا يكون متيقنا في حقه
 مع ان رد القاضي شهادته حكم منه انه ليس من رمضان وهذه الشهادة مانعة عن وجوب الكفارة **ولا ينظر**
 المنفرد برواية الهلال اذا صام ثلثين يوما **الامع الناس** احتياط ولو افطر لا كذا رتب عليه عملا باعتقاده كذا
 في الاختيار وان لم يكن في السماء علة لم تقبل الا شهادته **جمع يقع العلم بحضرم** وقال الشافعي قبل شهادة الواحد
 كما لو اعتلت ولنا ان التفرد بالرواية في هذه الحالة يوجب تمام القطط بخلاف ما اذا اعتل المطلع لانه يجوز ان
 يفرد البصيرة بكونه نظر او بان يشق الغيم فينتق له النظر فالواحد اكثر ان يكون اهل حيلة وعند الحائض
 صوم رجلا اعتبارا بالثبوت والاولى ان يغوص ذلك كما يراى الامام وفي رواية عن ابي حنيفة انه يكتفي بشهادة
 اثنين اعتبارا بساير الحقوق وذكر الطحاوي يسمع شهادة الواحد اذا كان من خارج المصر وكذا اذا كان في
 مكان مرتفع في البلد كالمنازة وكذا لان الرواية تختلف باختلاف صفاء الهواء وكذا دورته وباختلاف ارتفاع
 المكان وهبوطه كذا في الاختيار **واذا ثبت في بلد لزوم جميع الناس** ولا اعتبار باختلاف المطالع احتياطاً في
 صام اهل بلدة ثلثين يوماً برواية اهل بلدة احدى تسعة وعشرين يوماً برواية فعلهم قضاء يوم هذا اذا
 كان بينهما تقارب في المطالع وفي المتنق عن ابي يوسف يجب عليهم قضاء يوم من غير تفصيل **وقيل يخلف الحكم**
باعتلاف المطالع فلا يلزمهم القضاء بهذا هو الاشبه لان الاقطار مختلفة فالشمس اذا تحركت درجة يحتمل ان
 يكون طلوع الفجر لقوم وطلوع الشمس لقوم وعروبهم لقوم واهل كل بلدة يحاط بها عند اماروي عن كريب ان
 اهل الشام راوا هلال رمضان ليلة الجمعة واهل المدينة راوا ليلة السبت فيقول لابن عباس رضي الله عنهما الا
 تكتفي برواية اهل الشام قال لا لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم **ولا يصح يوم النكاح** وهو يوم الاقربين
 شعبان المحتمل ان يكون اول رمضان **الا تطوعاً** لانه عليه السلام قال هذا ثم ان وافق يوم النكاح يوما كان
 معتاداً بصومه فالصوم افضل والآفاق افضل احترازاً عن ظاهر النهي وقيل ان كان بالسماء غيم يصوم والآ

فلا والحال ان يأمر المقتضى العامة بالاستقرار الي ان يذهب وقت النية ثم يامرهم بالافطار هذا عن شبه الروايات
 لان الصوم يوم النكاح واجب عندهم او قبحا لو سمع العامة من ان النكاح اجاز فيه جاز الغرض ويصح المقتضى خاصة لانه
 بهذا الحرف كيفية النية بحيث لا يدخل فيها الكراهية بان ينوي التطوع ولا يخطر بباله صوم رمضان ولا واجب آخر لا يها
 منتهيان فيه ولا يترد الضابطين وصحة النية بان ينوي فيه الغرض ان كان من رمضان او واجباً آخر والتطوع ان كان
 من شعبان ومنه مكروه ايضا لانه تأويل الغرض من وجه ولا يترد ايضا في اصل النية بان يصوم ان كان من رمضان
 ولا يصوم ان كان من شعبان **ويجوز في النكاح في التاسع والعشرين من رمضان** فمن رآه وحده لا يفطر اخذ
 بالا احتياطاً في العبادة فان افطر قضاء ولا كفارة عليه لما بينا كذا في الاختيار وان كان بالسماء علة قبل شهادة
 رجلين او رجل واحد **تعلق** لا تعلق بين حق الادتي فصارت كانهما دة على حقوق الادتين **فان**
 رمضان لانه امر ديني لا يتعلق به حق الادتي على ان مبني الكل على الاحتياط وهو فيما قلنا وان لم يكن بالسماء
 علة **جمع كثير** لما بينا وعن ابي حنيفة رحمه الله قبل شهادة رجلين كما في ساير الحقوق كذا في الاختيار ودواخلة
 في الحكم **كوالا** تعلق به من حقوق الادتي من الاضاحي وغيرها واذا راى هلال رمضان او شوال راى قبل الزوال
 او بعد فهو ليلته الآتية وقال ابو يوسف ان كان بعد الزوال كذلك وان كان قبله فلماضية لانه ان الشيء يافذ حكمها
 قرب منه فالهلال اذا راوه قبل الزوال يكون قريبا ليلته الماضية واذا راوه بعد يكون قريبا ليلته المستقبل
 ولها ان الهلال الحرام في النهار مشكوك في انه الماضية او المستقبل فلا يتسبر به في ذلك اليوم من آخر الشهر الماضي
 وعن ابي حنيفة ان راوه امام الشمس فهو ليلته الماضية وان راوه خلفها فهو ليلته المستقبل كذا في شرح الجمع لا بين
 ملك **فصل** ومن جامع او جتمع في احد البيتين عامدا او اكل وشرب غدا او دواء وسواهم
 في رمضان فعليه القضاء والكفارة مثل كفارة الظاهر في وجوبها على الترتيب بان يجب عليه تحريم رقبته ان
 يجزى والا فصيام شهرين متتابعين فانه ان قدر عي الرقبة قبل حروجه من الصوم بطل الصوم ولا يجزى الا بالاعتق
 كذا في التكملة وان لم يتطعم فاطعم اثنين مكينا لقوله عليه السلام من افطر في نهار رمضان عامدا فعليه ما على الظاهر
 وقيل بالركن كفارة رمضان كفارة اليمين في وجوبها على التخيير في ان من افد صومه بالجماع فسد ما كان
 شاء اعتق رقبته وان شارب طعمتين مكينا وان صام شهرين متتابعين لان الحيات ثابتة في كفارة اليمين
 وجزاء الصيد فكذا هذا لان الكل كفارة وحبس واحد وفي التتابع ولو حاضت المرأة في حلال الشهرين فسد
 الصوم غيب الطهر لم ينقطع التتابع وفي الاختيار ولا يشترط الانزال لوجود الجماع دونه وروي الحسن عن ابي
 حنيفة رحمه الله عدم وجوب الكفارة في الايلاج في الدبر اعتبارا بالحد والصحيح الاول لقضاء الشهوة على الكمال واما
 المرأة فتجب عليها اذا كانت مطاوعة وقال الشافعي في قول لا تجب عليها لانه متعلقة بالجماع وهو فعله وانما هي
 محل الفعل في قول تجب عليها الرجل اعتبارا بما لا اغتسال ولنا عموم الحديث ولان هذا الفعل يقوم به فوجب عليه ما
 عليه كالفضل والحد وان كان مكرهة لا كفارة عليها كما في النسيان لاستوائهما في الحكم ولو اكرهت زوجها فجامعا

الاعتق

عليها وعن محمد لا كفارة عليه للاكراه ولو علمت بطلوع الفجر دونته وكتمته عنه فتح جامعها فالكفارة عليها خاصة فان
حاضت المرأة او مرضت الرجل مرضا يباح له الفطر سقطت الكفارة لانه يتحقق ان صوم ذلك اليوم لم يكن مستحقا عليه
والكفارة انما تجب بان يصوم يستحق عليه بخلاف السفرة لان الكفارة وجبت فقال الله تعالى فلا تقرب عيبا بطاها بخلاف
الحيفض والمرض لانه ليس منه ولو سافر لم يكن له ان يسقط ايضا وقال زفر بن الخطيب كالمفر من الحيفض وقوابه انه حصل
من غير صاحب الحق فلا يجعل عذرا وفيه الينابيع ولو افطر في رمضان مرارا ولم يكن له اجزائه كفارة واحدة عند
حلا فالتأني ولو كثر من يوم ثم افطر في يوم آخر لم يمت كفارة اخرى ولو افطر في يومين من رمضان ففعله
كفارتين وانما جامع فيما دون السيلين كمن عالج ذكره بين او يابسين الفذين او بالسرعة او في بهيمة او قبل او
من فائتلك واقفون بفتح التاء اي وضع الحقة في الدبر واستعط بفتح التاء اي صب السوط وهو الدواي
في الانف او افطر في اذنيه دهن او دواي جانبية وهي جراحة واصلة الى الجوف او آمنة باليد والتشديد وهي جراحة
واصلة الى الدماغ فوصل الى الجوف او الدماغ او اقلع الحديد والحصاة كذلك واستقاء ملا فيه اي ملاء فيه او
تسميته بلبا والفجر طالع او افطر بظنه ليلا والشمس طالع فعليه القضاء لانه انما جامع فيما دون السيلين والبهيمة
مع الانزال والانتزال بالنس والقابلة فلقضاء احدي الشهورتين وانه يباح الصوم ولا تجب الكفارة لتكمل القضاء
في قضاء الشهوة والاحتياط في الصوم الايجاب لكونه عبادة وفي الكفارة الذرية لانها من الحدود وانما اجازتها
والاستعاط والاقطار في الاذن ودواء الجانبية والآمنة فلو وصل الفطر الى الداخل وهي ما فيه مصلحة البدن
من الغذاء والدواء وقال صلي الله عليه وسلم انظر مما دخل لو افطر الماء في اذنه لا يفطر لعدم الصورة والمعنى
بخلاف الدهن لوجوده ومعنى وهو اصلاح الدماغ وقال ابو يوسف ومحمد لا يفد الصوم في الجانبية والآمنة لان
الشرط عندهما الوصول من منفذ اصلي وعدم التيقن بالوصول لاحتمال ضيق المنفذ وانسداده بالدواء
وصار كاليابس ولم ان رطوبة الدواء اذا اجتمعت مع رطوبة الجراحة ازداد ميكا نانا الى ابطن فيحصل بخلاف
اليابس لانه ينشف الرطوبة فينتفخ الجراحة قال مشايخنا والمعتبر عنده الوصول حتى لو علم بوصول اليابس
قد ولو علم بعدم وصول الرطب لا يفد وانما اذا ابتلع الحديد فله صورة الاقطار ولا كفارة لانعدامه معني
وكذا الحصاة وانما اذا استقاء ملاء فيه فلقوله عليه السلام من قاء فلا قضاء ومن استق ففعله القضاء وعند محمد
وزفر بن يونس وانما لم يلازم فلم يفصل بينهما في ظاهر الرواية لاطلاق الحديث والصحيح الفصل لان ما دون ملاء
المرق كالموتى ولا كذلك ملاء الفم وانما اذا تسميته بظنه ليلا والفجر طالع او افطر بظنه ليلا والشمس طالع
وانما يفطر لقوات الركن وهو الاسك لا كفارة لقيام العذر وهو عدم التيقن والكفارة في الجانبية ولو جرح
النائمة والمجنونة فسد صومهما لوجود الفطر والكفارة لعدم التيقن كذا في الاقطار وان اكل او شرب او جامع
ناسا او نام فاضلهم او نظرا الى امرأة فانتزلا وادهن او اكل او اجمعت او قبل او اغتاب او غلبه القبي او افطر
في اكله وهو يخرج البول ويخرج اللبن من الثدي ماء او دهن او دمل فعلقه غبارا وذباب وكذا الدخان ثم

نفاصل الدين

الادوية

والادوية او اصبح جنباً لم يفطر ما اكل والشرب والجماع ناسيا فالقياس ان يفطر كما قاله مالك رحمه الله لوجود الثاني
ومما استحسن قوله عليه السلام من افطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة فاذا ثبت هذا الحكم في الاكل
والشرب ثبت في الجماع بتسوية النفس بينهما في وجوب الاساك عنها فان ظن ان ذلك يفطر فاكل متعمدا فعليه القضاء
دون الكفارة لانه ظن في موضع الظن وهو القياس ومن محمد ان بلغه الحديث ثم اكل متعمدا فعليه الكفارة لانه لا يشبهة
وانما اذا نام فاضلهم لقوله عليه السلام ثلث لا يفطرن الصيام الفتي والحجامة والاصطدام ولانه لا يصنع له في ذلك
فكان يبلغ من النسيان والآنزال بالنظر كالاصطدام من حيث عدم المباشرة وعند مالك يجب به القضاء لانه انزل يشبهون
النظر فصار كالانتزال بالنس وانما الدهن فانه يستعمل ظاهر البدن كالاغتسال اما الكحل لارويك انه عليه السلام
اكمل وهو صايح ولا فرق بين ان يحيط به الكحل في طهارة او لم يحيط وكذا ليرزق فوجد لونه فيه في الاقح وانما القبلة فلما
روت عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يقبلها وهو صايح ويكبر القبلة له ان لم يأت من عيان نفسه من الجماع
او الانزال لورائين منها لا تكسر كما سمي والآن في الملقح الكراهية في الحالين والحجة عليه ما روينا وانما الغيبة فلو علم
وجود المفطر ضرورة ومعنى فان ظن ان ذلك يفطر فاكل متعمدا فعليه القضاء والكفارة بلغته الحديث او لم يبلغه
لان كون الغيبة غير مفطرة قلنا يشبهه على امد لكونه على مقتضى القياس ولان العلماء اجمعوا على ان الغيبة لا يفطر
ولا اعتبار بالحديث في مقابلة الاجماع وانما غلبة القبي فلما تقدم من الحديث وانما الاقطار في الاحليل فعند سماع
قال ابو يوسف يفطر بناء على ان بينه وبين الجوف منفذ بدليل خروج البول والاقح ان ليس بينهما منفذ بل البول
يتخرج الى المثانة ثم يخرج وما يخرج رثما لا يعود رثما فلا يصل والخراف اذا وصل الى المثانة اما اذا وقف في
القبضة لا يفطر بالجماع وانما دخول الغبار والذباب فلانه لا يمكن الاحتراز عنه وكذلك الدخان وطعم الادوية بخلاف
المطر والثلج حيث يمكن الاحتراز عنه وانما اذا اصبح جنباً فلما روت عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يصبح جنباً من غير اصطدام وهو صايح ولان الله تعالى اباح المباشرة جميع الليل بقوله فان باشرتهن الآيات
ومن ضرورته وقوع الفل بعد الصبح وان ابتلع طاماً ما بين اسنانه مثل الحفصة افطر والآيات وان لم يكن مثل
الحفصة فلا يفطر وقال زفر بن محمد انه يفطر لاطلاق قوله عليه السلام الفطر بما دخل الفم لم يملك الظاهر وهذا
لانتفاء الحفصة الصوم ولان التليل لا يمكن الاحتراز عنه عادة فصارت بمنزلة ريقه والكثير يمكن الاحتراز
عنه لانه لا يبقى بين الانسان غالباً ولو ابتلع قدر الكثير فلا كفارة عليه عند ابو يوسف لانه يعاينه الطبع وعليه الكفارة
عند زفر لانه طامح متغير ولو كان الخارج من بين اسنانه دماً غالباً على ريقه او سائلاً يفطر ان ابتلعه فيجب
عليه القضاء دون الكفارة كذا في شرح الجمع لابن مالك ولو انتفع وابتلع ما انتفع او ابتلع ريقه المغلوب بالدم
لم يفطر كذا في الحفصة ويكون للصايح مضغ العلك لان من يراه من بعيد بظنه اكل قال علي رضي الله عنه اياك وما سبق
الى الغلوب الكاره وان كان عندك اعتذار بهذا اذا كان معصوماً وان كان غير معصوم فليطهر لانه قد تنفست
ويصلي الجوفه وقيل الاسود منه فيسد وان كان معصوماً لانه يذوب بالمضغ ويكون مضغاً للرجل الفير الصايح

النضار والغذية جمع بين البدل والاصل والشيخ الذي لا يقدر على الصوم ينظر ويطلع لكل يوم سكتا كالمظنة
وقال لكل لا يجب الاطعام لان جرح الشيخ لا يزول عادة فصار كالصبي ولنا قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه
فدية قال ابن عباس رضي الله عنهما اي يطيقونه المراد منه الشح الثاني بالاجماع ومن حين انشئتم كلمة نلا
قضاء عليه وقال مالك قضاء لان انما كل الشهر لم يكن منافيا للوجوب قضائية فكذا الجنون ولنا ان الممتد
من الجنون يمنع الوجوب دفعا للحرج فجعل استيعاب الشهر صرا فاصلا بين الممتد وغيره بخلاف الاغما
لانه لا يمتد شهرا غالبا كالنوم فان افاد بقضائه قضى ما فاته سواء كان جنونا اصليا بان كان بلغ جنونا
او عارضا بان كان بلغ مفقئا ثم جن وقال الشافعي لا يقضيه لانه اذا استوعبت الجنون الشهر يمنع وجوب الكل
فاذا استوعبت البعض منع بقدره ولنا ان سبب الوجوب وجده في حقه كما قال الله تعالى فمن شهد منكم
الشهر فليصمه والمراد به بعض الشهر اذ لو كان السبب شهرا وجب الشهر لوقوع الصوم في شوال فان قلت
لو كانت السبب بعض الشهر لزم ان يجب البعض الذي شهد ولا كذلك قلنا ضمير فليصمه عائد الى الشهر لقربه لا
اي البعض مع انه غير مذكور وان اعني عليه رمضان كلمة قضاء اي قضى كل شهر لا فداها النية وكون الاغما
نوع مرض لا ينافي الوجوب بهذا اذا حدث الاغما في آخر شعبان لانه لو حدث في اول ليلة من رمضان
لا يقضى يوم ما حدث في ليلة الاغما لان طاهر حال المسلم يدل على وجود النية فيها لو كان شهرا لا يصوم
رمضان او ما فرقا في عليه فيها قضى كل الشهر لعدم ما يدل على وجود النية كذا في التبيين ويلزم صوم
المتن في الشروع اداء وقضاء وقدر وجهه والخلاف فيه في باب النوافل اذا طهرت المرأة الحائض
او قدح المسافر او بلغ الصبي او اسلم الكافر في بعض النوازل مسك ببقية حتى الوقت تشبها بالصائمين كل للصبي
ان يتوب التطوع اذا بلغ قبل الزوال لانه اهل للتطوع قبل البلوغ والكافر ليس باهل له ولا يقضى الصبي والكافر
ذلك اليوم لان القضاء يستلزم سبق الوجوب ولا وجوب عليهم لعدم اهليتهما والصوم لا يتجرب بخلاف
الصلوة حيث يجب قضاء ما اذا بلغ او اسلم في بعض الوقت لان السبب فيها الجزء المتصل لا اداء فوجدت
الماهلية عند ذلك وفي الصوم السبب هو الجزء الاول من اليوم والماهلية منفردة عند ولو قدح المسافر قبل
نصف النهار ونوى بان صومه لانه اهل في آوله ولا كذلك الحائض تها لست باهل في آوله وقضاء رمضان
ان شاء تابع وان شاء فرق لا يخفى موقت بوقت معين فان جاء رمضان آخر صامه لانه وقته ثم قضى الاول
لا يخفى لا يجب عليه غير القضاء وقال الشافعي يندى بمن طعام لكل يوم عن ابن عمر رضي الله عنهما كذلك ولنا
اطلاق قوله تعالى فدية من ايام آخر من غير ذكر الفدية ومن نذر صوم بوي العيد وايام التشريق لزمه ويفطر
ويقضي وقال الشافعي لا يلزمه لان النذر بغير الشروع باطل ولنا ان صوم بوي العيد وايام التشريق شرع
باصله ومنع عنه من حيث ان فيه معنى الاعراض عن قضاة الله فيصيح نذرا نظرا الى اصل الصوم ولو صام
اجزاه عند نذره لانه اداء كما التزمه ولكن يمنع عن اداها نظرا الى معنى النهي فبصار الى خلف وفي التخيير

النضار والغذية جمع بين البدل والاصل والشيخ الذي لا يقدر على الصوم ينظر ويطلع لكل يوم سكتا كالمظنة
وقال لكل لا يجب الاطعام لان جرح الشيخ لا يزول عادة فصار كالصبي ولنا قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه
فدية قال ابن عباس رضي الله عنهما اي يطيقونه المراد منه الشح الثاني بالاجماع ومن حين انشئتم كلمة نلا
قضاء عليه وقال مالك قضاء لان انما كل الشهر لم يكن منافيا للوجوب قضائية فكذا الجنون ولنا ان الممتد
من الجنون يمنع الوجوب دفعا للحرج فجعل استيعاب الشهر صرا فاصلا بين الممتد وغيره بخلاف الاغما
لانه لا يمتد شهرا غالبا كالنوم فان افاد بقضائه قضى ما فاته سواء كان جنونا اصليا بان كان بلغ جنونا
او عارضا بان كان بلغ مفقئا ثم جن وقال الشافعي لا يقضيه لانه اذا استوعبت الجنون الشهر يمنع وجوب الكل
فاذا استوعبت البعض منع بقدره ولنا ان سبب الوجوب وجده في حقه كما قال الله تعالى فمن شهد منكم
الشهر فليصمه والمراد به بعض الشهر اذ لو كان السبب شهرا وجب الشهر لوقوع الصوم في شوال فان قلت
لو كانت السبب بعض الشهر لزم ان يجب البعض الذي شهد ولا كذلك قلنا ضمير فليصمه عائد الى الشهر لقربه لا
اي البعض مع انه غير مذكور وان اعني عليه رمضان كلمة قضاء اي قضى كل شهر لا فداها النية وكون الاغما
نوع مرض لا ينافي الوجوب بهذا اذا حدث الاغما في آخر شعبان لانه لو حدث في اول ليلة من رمضان
لا يقضى يوم ما حدث في ليلة الاغما لان طاهر حال المسلم يدل على وجود النية فيها لو كان شهرا لا يصوم
رمضان او ما فرقا في عليه فيها قضى كل الشهر لعدم ما يدل على وجود النية كذا في التبيين ويلزم صوم
المتن في الشروع اداء وقضاء وقدر وجهه والخلاف فيه في باب النوافل اذا طهرت المرأة الحائض
او قدح المسافر او بلغ الصبي او اسلم الكافر في بعض النوازل مسك ببقية حتى الوقت تشبها بالصائمين كل للصبي
ان يتوب التطوع اذا بلغ قبل الزوال لانه اهل للتطوع قبل البلوغ والكافر ليس باهل له ولا يقضى الصبي والكافر
ذلك اليوم لان القضاء يستلزم سبق الوجوب ولا وجوب عليهم لعدم اهليتهما والصوم لا يتجرب بخلاف
الصلوة حيث يجب قضاء ما اذا بلغ او اسلم في بعض الوقت لان السبب فيها الجزء المتصل لا اداء فوجدت
الماهلية عند ذلك وفي الصوم السبب هو الجزء الاول من اليوم والماهلية منفردة عند ولو قدح المسافر قبل
نصف النهار ونوى بان صومه لانه اهل في آوله ولا كذلك الحائض تها لست باهل في آوله وقضاء رمضان
ان شاء تابع وان شاء فرق لا يخفى موقت بوقت معين فان جاء رمضان آخر صامه لانه وقته ثم قضى الاول
لا يخفى لا يجب عليه غير القضاء وقال الشافعي يندى بمن طعام لكل يوم عن ابن عمر رضي الله عنهما كذلك ولنا
اطلاق قوله تعالى فدية من ايام آخر من غير ذكر الفدية ومن نذر صوم بوي العيد وايام التشريق لزمه ويفطر
ويقضي وقال الشافعي لا يلزمه لان النذر بغير الشروع باطل ولنا ان صوم بوي العيد وايام التشريق شرع
باصله ومنع عنه من حيث ان فيه معنى الاعراض عن قضاة الله فيصيح نذرا نظرا الى اصل الصوم ولو صام
اجزاه عند نذره لانه اداء كما التزمه ولكن يمنع عن اداها نظرا الى معنى النهي فبصار الى خلف وفي التخيير

لا روي

ولو قال قل علي ان الصوم من سنة افطر العبد من ايام التشريق وقضاها لا يتاها وكذا لو نذر سنة متتابعة
ولو نذر سنة بغير عتقها يلزم صوم اثني عشر شهرا متفرقة لان السنة المنكحة اسم لايام معدودة فلم يكن مضافا
الي رمضان وفي المعينة اضافة الي كل شهر فيها ففتح الاضافة الي رمضان فلا يجب قضاء وفي الشايع و
من اوجب عليه نفسه صوم شهر بغيره او اياما بغيرها فانه يلزمه متابع ذكر الشايع او لم يذكر ولو افطر قضاها
ولا يتقبل ولو اوجبه على نفسه بغير عتقها ان ذكر المتابع او نواه يلزمه متابع وان افطر يوما يلزمه الاقبال
وان لم يذكر المتابع ولم ينو فهو بالخيار ان شاء تابع وان شاء فرق **باب سبب الاعتكاف** وهو
في اللغة المقام والاحتباس وفي الشرع عبارة عن المقام في مكان مخصوص وهو المسجد باوصاف
مخصوصة من الصوم والنية وغيرهما على ما يأتي ان شاء الله تعالى **وهو اي الاعتكاف سنة مؤكدة** وهو الحج
عما قاله القدوري الاعتكاف مستحب لمواظبة النبي عليه السلام عليه وفي الاقتيات وهو من اشرف الاعمال اذا
كان عن اهل الصلوة عطاء مثل المعتكف كجله طاعة ابي عظيم فيس على بابيه ويقول لا ابرح حتى يتفقه حاجته
فكذلك المعتكف كليس في بيت الله تعالى ويقول لا ابرح حتى تفقر لي لان الاعتكاف تفريق القلب عن امور الدنيا
وتسليم النفس الي المولي ولتحصن حصن حصين وملازمة بيت رب كريم ليفقر له ولا يجوز الاعتكاف اقل
من يوم هذا عند ابي حنيفة لانه مشروط بالصوم ولا يصوم اقل من يوم وعند ابي يوسف اقله مقدار باكثر اليوم
لان اكثر الشئ بمنزلة كل شيء لو شرع في صوم النطوع ثم نذر الاعتكاف قبل الزوال يقع عنده وقال محمد اقله ساعة
لانها اقل ما يتصور فيه اللبث ولا اعتبار بادونها والصوم ليس من شرطه في النفل لان حال النفل بيني وبين المسألة
وهذا الاختلاف في نفل الاعتكاف واما في واجبه وهو النذر ورفاقه مقدار باليوم اتنا فان قلت الاعتكاف
عبادة فهل يلزم بالشروع كالنذر الصوم قلنا لا لان كل جزء من اللبث في المسجد عبادة على خلاف العبادة فلو تفرق
اي جزءا من وفي الصوم مجموع اجزاء الامساك عبادة لان الان لا يخلو عن قليل امساك عبادة كذا في شرح الجمع
لابن مكر **باب اي الاعتكاف اللبث اي المثلث** لانه يبنى عنه في مسجد **باب جهات** وفي الرواية المختار عن ابي حنيفة ربه
الله انه لا يجوز الا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس وقالا يجوز في كل مسجد لا لطلاق قوله تعالى وانتم عاكفون
في المسجد وله انه عبادة انتظار الصلوة فلا بد من انصاحه بمسجد يصلي فيه الصلوات الخمس وكلما كان المسجد
اعظم فالاعتكاف فيه افضل **باب الصوم** وعند الشافعي لا يلزم الصوم لقول علي رضي الله عنه ليس على المعتكف
صوم الا ان يوجب عليه نفسه فيجوز عنده نذر اعتكاف ليلة لان الصوم ليس من شرطه ولنا قوله عليه السلام لا كف
الا بالصوم ومارواه اشر فلا يعارض الخبر **باب النية** لانه عبادة **باب المرأة تعتكف في مصلي بيتها** لانه هو الموضع المعين لصومها
فيحقق انتظارها فيه ولا تعتكف في غير مصليها في بيتها واذا اعتكف لا يخرج من مسجد بيتها كالرجل الا حاجة الا ان
وان هاضت فرجيت وان لم يكن في بيتها مصلي لا تعتكف كذا في الكفاية وفي الاحتيار ولو اعتكف في المسجد جاز
لوجود شرائطه ويكره لقوله عليه السلام صلوات المرأتين في حرمها افضل من صلواتها في مسجد بيتها وصلواتها في

مسجد

مسجد بيتها افضل من صلواتها في صحن دارها وصلواتها في صحن دارها افضل من صلواتها في مسجد بيتها وبيوتهم فيه لمن كان
يعلم ولا يخرج المعتكف من معتكفه **باب الحاجة** ان كان يلوك الغايط والنفل عن الجنابة والجمعة وقال الشافعي
ما يخرج المعتكف ابي الجعة لاذ لا ضرر له في فروجه لانه كان يمكنه ان يعتكف في الجامع فلا يحتاج الي الخروج ولنا ان الاعتكاف
في كل مسجد مشروع لقوله تعالى لا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد فاذا اعتكف في مسجد لم يترك من بيته مست الضرر
الي الخروج لجمعة لكونه مأمورا بالسعي اليها لكن يخرج من معتكفه حين تشرق الشمس لتوجه امر السعي اليه هيئته فان قلت
لم تقط الجمعة بعذر الاعتكاف كما سقطت بعذر السفر قلنا الجمعة وجبت بايجاب الله تعالى والاعتكاف بايجاب
العبد فلا تقط الجمعة به لكونها اعم منه واما عذر السفر فنذر جعل الله سببا للتخفيف ولو مكث في الجامع يوما لا يفسد
اعتكافه لانه محله الا انه لا يستحب لانه الاعتكاف في المسجد الاخر فان خرج المعتكف من معتكفه لغير عذر **باب**
باب اعتكافه وقال ابو يوسف ومحمد لا يفسد ما لم يخرج اكثر النهار لابي حنيفة ان الاعتكاف هو اللبث والخروج منه
فيبطله قل او كثر ولهما اللبث في اكثر النهار يقوم مقام كله كما ان نية الصوم في اكثر النهار كالنية جمعة وفي الرخصة
هذا في الاعتكاف الواجب واما النفل فلا يفسد الخروج ولو بلا عذر وفي الاحتيار ويكون اكله وشربه وبسببه
وشراءه وزواجه ووجعته بالمسجد لانه يحتاج الي هذه الاشغال لكن يكره حضور البيع المسجد لما فيه من شغل
المسجد بها وفي شرح الجمع لابن مكر المراد بالعقد عقدا لا بد له كالطعام وكخر واما عقد للتجار فكره مطلقا
وكذا عقد غير المعتكف في المسجد والخبر والخطابة فيه وقيل ان كان الحياط يحيط بالمسجد فلا بأس بان
يحيط فيه وكل ما يكره في المسجد يكره في سطحه **باب كبره** اي المعتكف **باب** وهذا ان لا يتكلم اصلا من غير نذر
هذا اذا اعتقد قربته لان صوم الصمت منتهى عنه فاما الصمت للاستراحة فليس بكروا وقيل اراد بالصمت
النذر بان لا يتكلم في صومه كما كان في شريعة من قبلنا **باب لا يتكلم الا بخبر** لانه في عبادة انتظار الصلوة فلا يكلمها
بكلام قائم ويخرج عليه اي على المعتكف **باب الوطئ** لقوله تعالى لا تباشروهن وانتم عاكفون **باب** ورواية كماله في النبيلة
لانها مؤدية اليه كما مرمت في الاحرام والظهار والاستبراء فان قلت لم تحرم الدواعي في الصوم وطالة الحيف
كما حرم الوطئ قلنا لان الصوم والحيف يكثر وجودهما فلا حرم الدواعي فيها لوقوعها في الحرج وذلك مدفع شرعا
فان جامع المعتكف **باب** اي او ناسيا بطل اعتكافه وكذا اذا انزل قبيلة او لمس لوجود منع الجماع ولا يفسد
بحرهما بل انزل عند الشافعي يفسد لانها الحقا بالجماع في الحرمة في الاعتكاف فوجب الحاقها به في اف
الاعتكاف احتياطا ولنا ان المنتهي هو الجماع ومما انما يكونان في مناه اذا اتصل بهما الانزال لانه يكون قاصيا
لشهوة واذا لم ينزل لا يفسدان وان كانا تحريمين لانها لبي في منع الجماع ولهذا لم يفسد الصوم بهما وانما لم يحل
النسيان عفوا فيه كما جعل عفوا في الصوم لان الاعتكاف حالة مذكورة ولا كذلك الصوم ومن اوجب على ناسيا **باب**
ايام لزمه بلياليها متتابعة وقال الشافعي لا تدخل الليلة الاولى واما الليلة المتخللة فداحلة فيها وفي رواية عنه لا تدخل
الليالي المتخللة ايضا لان ذكر الايام لا يتناول الليالي ولنا ان الايام تلتزم متتابعة وان لم يشرط المتتابع لان مبني

الاعتكاف على التتابع ويتناول الايام ما بارزها من الليالي لا تقابلة للاعتكاف كما تدل الليالي في الايام
وعرفنا اذا قلت ما ريت زيدا منذ ايام كذلك عند التتابع ان شاف رفق وان شاف متابع لان الزمان
بالمندور يحصل بالتفرق ايضا كما لا يندور صوم ثلثة ايام ولنا ان الاصل هو الاتصال كما لو قطع لا يتكلم
ثلثة ايام والزمان صالح له بخلاف الصوم لان الليالي متخللة غير صالحة للصوم وكان الاصل فيها القطع دون
الوصل ولهذا تحية وان ثوب الايام خاصة دون الليالي صدق لان اليوم حقيقة في بيان النهار فيكون
ناويا بحقيقة كلامه فيصح بخلاف ما لو نذر اعتكاف شهر واراد به الايام خاصة لا يصدق لان الشهر اسم
لعدد مقدر يشمل الايام والليالي فلا يحتمل ما دونه كذا في شرح المجمع لابن ملك ويلزم الاعتكاف باليوم عند
ابي حنيفة فلا فائدها بناء على انه لا يجوز الا بالاصح فلا يكون اقل من يوم وعندهما يجوز وقد سبنا
كتاب الحج وهو في اللغة التصدد في الشرع عبارة عن قصد مخصوص في زمان مخصوص الى
مكان مخصوص بفعل مخصوص وسوي الحج فريضة الله لتوكلت الله على الناس حج البيت من استطاع اليه
سبيلا وكلمة على لما ياب ولم يجب الا من له عليه السلام لما سئل عن الحج افي كل عام ام مرة قال عليه السلام
مرة فاذا رتفع وهو فرض على الفور عند ابي يوسف بان يفعله في العام الذي وجب عليه فيه فلو اقرعته
ياثم وهو واقع الروايتين عن ابي حنيفة وعلى التراخي عند محمد وهو قول الثالث في لانه فرض العمرة وجميع العمرة
بمنزلة الوقت للصلوة فاذا اقرع الى آخر الوقت كان جائزا فكذا اذا اقرع الى آخر المهر لكن جواز مشروط
بان لا يكون له حق لومات ولم يحج اثم عند ايضا ولا يوجب ان الحج وقتا متعينا في كل عام فاذا اقرع عن العام
الاول لا يمكن فعله الا باذراك وقته الاضرب في العام الثاني وادراكه موسوم لان الموت في سنة ليس بنادر
ينضيق الوجوب احتياطا بخلاف وقت الصلوة فان الموت فيه فاجدة نادر على كل مسلم حرا قريبا بالغ فلا يكره
على الكافر وعبد ومجنون وصبي لقوله عليه السلام اياما صبي حج ثم بلغ فليحج واما عبد حج ثم اخطى فليحج
صحيح لانه لا قدرت دون الصفة فالحلاف في الاعمال كما تقدم في الجمعة **قادر في الزاد والراصة** اي على ملكها في ان
من قدر عليها على وجه الاباحة لا يجب الحج عليه كذا في الخلاصة والمراد بالراصة تمامها في ان من قدر عليها ليتناول
مع آخر لا يجب عليه والراصة ليست بشرط على من حول مكة لانه لا يلحقه مشقة فاشبه السعي الى الجمعة واما الحاقلة
بانيان فالقدرت على احدهما كافيته ونفقة ذنابه وايضا به اي رجوعه الى اهله بلا اسراف ولا تقصير فاضلا عن
حواشي الاصلية لانها مقدمة على حقوق الله تعالى وقد مر بيانها وما فضل منها في باب الركعة ونفقة عياله لان حقوق
العباد ومقدمة على حقوق الله تعالى **في غرو** وفي الاختيار وعن ابي يوسف ونفقة شهر بعد غروه الى وطنه
وان كانت له دار لا يكتفيها وعبد لا يستخدمه يجب عليه ان يبيعها في الحج ويكون الطريق **استا** لانه لا يقدر على الوصول
الى المقصود ودونه قيل شرط لوجوب الحج وهو موثوق عن ابي حنيفة رحمه الله لان الاستطاعة منتفية بدون الامن
وقيل هو شرط لا داية لانه عليه السلام فسر الاستطاعة بالزاد والراصة لا غير فاداة الخلاف تظهر في وجوبه بلباس

حج

به فعلى القول الاول لا يجب لان امن الطريق جعل كذا للوجوب فلا يوجد في هذا الزمان فلا يجب الا بصا بالتحج
وعلى الثاني يجب قال ابو بكر الاسكاف لا اقول الحج فريضة في زماننا قاله في سنة ست وعشرين وثلثمائة و
قال ابو القاسم الصغار البادية عندي دار الحرب وقال ابو الليث ان كان الغالب في الطريق السلامة
يجب والا فلا وعليه الاعتماد كذا في شرح المجمع لابن ملك **ولما حج المرأة شابة كانت او عجوزة الابن زوج او**
حرم اذا كان مائة الحج سفر والحرم من يحرم نكاحها ابدان بسبب قرابة او رضاع او مصاهرة والعبد
والحر والذمي سواء الا المجوس لانه يستحل نكاحها والناسق لانه غير امين والصبي والمجنون لانها
عاجزان عن صيانتها لقوله عليه السلام لا تافرا امرأة ثلثة ايام الا ومعهما زوج او حرم قيد بقوله شرا
لانه لو كان اقل منه يكون حجة بالزوج وحرم والاختلاف في ان الزوج او الحرم شرط الوجوب او الاداء
كما لا اختلاف في اشتراط امن الطريق **ونفقة المحرم عليها** اي على المرأة لانها تنوب عن اداء الحج فصارت
كالراصة **وتج منه اي** وتج المرأة مع المحرم **هذه الاسرار** يعني الحج الفرض **بغير اذن زوجها** وقال الشافعي
له منها لان في ضررها تنوب عنه في ان يمنعها وكذا ان صقه انما يظهر في النفل لاني الفرض قيد
بالحج الفرض لان منها عن النفل ما ينشأ من الحج المنذور لان وجوبه عليها كان بالتمتع فلا
يظهر ذلك في حق الزوج فصارت نفلا في حقه في ان يمنعه **وقته اي** وقت الحج **شوال ذو القعدة** و
عشر ذي الحجة كذا روي عن العباد كذا في الثالثة وقال مالك ذوالحجة بكامله من اشهر الحج لقوله تعالى اشهر من
والمراد وقت الحج وقد ذكر لفظ المجمع واثبت الحج المتفق عليه ثلثة وثلثة الشهور كما تكون اذا اكل ذوالحجة
ولنا ما روينا وما روي انه عليه السلام قال اشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة وهو اعلم بمن
الآية وثمة الخلاف تظهر فيما لم يفهم المتفق ثلثة ايام في الحج في اي يوم الحزب يزيل بصوم ثلثة ايام الى
آخر ذي الحجة عند طائفة العلماء ان كون هذه الاشهر وقتا للحج ليس باعتبار ان كل اقله جازية فيها
الا يري ان الوقوف وطواف الزيادة وغيرهما غير جازية في شوال بل اعتبار ان بعض افعالها يعقد فيها
دون غير ما كان الا في اقله قدم مكة في شوال وطواف القدوم وسعي بعد ينوب هذا السعي عن
السعي الواجب في الحج ولو فعل ذلك في رمضان لا ينوب عنه **ويكره تقديم الاضاح عليها** اي في تلك الاشهر
لما فيه من تعريض الامراع للفساد بطول الخلة **ويجوز احرامه** وقال الشافعي يفتقد حجة للفتنة لا للحج وهذا الكلام
مبني على ان الاضاح ركن الحج فلا يجوز قبل وقته كالوقوف والطواف وشرط الاداء عندنا فيجوز تقديم
على وقته كتقديم الطهارة على وقت الصلوة **والمواعيت** جميع الميعات وهو الوقت المحدود واستيعابها كالحج
للحراقين ذات عرق بكر العين **ولثا ميتين** **الحققة** بضم الجيم وسكون الحاء المهملة **واللهيتين** ذو
القلبة بضم الحاء المهملة **وللهيتين** قرئت بكون الراء واللمسين **بالحج** ويقال المثلث لانه عليه السلام
وقت هذه المواعيت وقال ابن اهلين ولمن مرتين من غير اهلين من ارا الحج والعمرة فلو اراد ذلك

دصول مكة من جهة العراق فوقت ذات عرق وكذا في سائر المواقيت ومن قصد مكة من طريق غير
ملوك اصرح اذا ما ذى الميقات وفائدة التواقيت المنع عن تافه الاصرام عنها لانه ان قدم الاصرام
عليها فهو افضل اذا ملك على نفسه من الوقوع في الخطور كما سياتي ما روي ان ابن مسعود رضي الله عنه
اصرح من الشام وابن عمر رضي الله عنهما اصرح من بيت المقدس قال ابو حنيفة رحمه الله الاصرام من جهة
افضل اذا ملك نفسه في اصرامه **ولا يجوز سلافا في** وهو من كان خارج المواقيت **ان يتجاوزها الى المواقيت**
الاخرى اذا اراد دخول مكة سواء دخلها مائما او معتمرا او حاجرا وقال الشافعي يجوز ذلك له اعلم ان المواقيت
فناء للحرم وهو فناء بمكة وهو فناء للمسجد الحرام وهو فناء للبيت شرفها الله تعالى ومن قصد دخول
مكة لا يتجاوز من هذه الافنية غير حرم تعظيم البيت قيد بالافاقية لانه يكون للمكثي ومن كان داخل الميقات
ان يدخل مكة بلا اصرام عن ميقاتها الا اذا قصد الحج او العمرة وقيد غير حرم له قياس الافاقية على المكثي ولما
قوله عليه السلام لا يتجاوز الميقات احد الا حجرا او ناقص منه المكثي ومن كان داخل الميقات لانه يكثر دخولهم
مكة لحاجتهم وفي ايجاب الاصرام كل مرة مرجح خلاف ما اذا قصد الحج والعمرة لانه نادرا الوقوع **فان جاوز**
الافاقية الميقات بغير اصرام عليه شاة لان الافاقية كان ممنوعا عن الميقات فاذا جاوز لزمه دم جبر
لجانيته والى لا يلزمه بدم جواز جاوزته عند **فان اصرح حجة او عمرة ثم عاد اليه اي الى الميقات ملية**
او عاد فاهرح منه اي من الميقات سقط الدم هذا عند ابي حنيفة فيد بقوله ملية لان عنده اذا عاد مكانا
لا يسقط وقال لا يسقط بخروج العود بالانسية وعند زفر لا يسقط وان لم يلبس لها ان الواجب كان الاصرام عند الميقات
لا بالنسبة وقد تدارك ما وجب عليه الا يركب انه لو اصرح قبله فجاز ما غير ملية لم يلزمه شيء ولا يبيح صفة
ان النسبة للاصرام كالحرمة للصلاة فلا يكون مستدار كما فاته بخروج العود بخلاف ما اذا اصرح قبله لانه قضى
حقه بتعظيمه بالاصرام والنسبة ولزوم ان الدم لزم بالجناية وهو ترك النذر الاصرام من الميقات ولم ينشئ
الاصرام منه ولم تدارك ما فات وتلك الجناية لا ترفع بالعود كما لو افاض قبل الغروب من عرفته ثم عاد بعد
الغروب اليها **ولو عاد بعد ما اسلم الحجر وشرع في الطواف لم يسقط الدم بالاتفاق** لانه لم يعد على حكم الانتهاء
ولكن ان عاد بعد الوقوف لما يتا فان **قدم الاصرام عليها اي على المواقيت فهو افضل** لان المشقة فيه اكثر
لتنظيم او فركا ان افضل قد قررنا **ومن كان داخل الميقات فيقائه الحلال** وهو الذي بين الميقات
والحرم لانه اضر من دويرت اسلمه ومن كان داخل الميقات بمكة فيقائه الحلال وهو في الحج الحرام وفي العمرة الحلال لانه
عليه السلام امر بذلك **واذا اراد ان يصرح يستحب له ان يتكلم اظفاره اي يقطعها** يشددون الامم للكنية يقال
قلت اظفاري وقلت فظفري كذا قاله الجوهري **ويقتضي اي يقطع شارب ويكفل غائته** لان ذلك من السنن
ثم يتوضأ **او يكتل فهو اي الفحل افضل** لان معنى النظافة فيه اتم وتقتضيه الحايض ايضا لا ذكرنا انه
للتطيق **ويجب ان لا يورد لانه عليه السلام** فكل كذا **جديد من ابضين** فهو اي كونهما جديدين افضل

من الشفيع

من الصلوات الا ان يقرب الى الطهارة وقال عليه السلام طهر ثيابكم البهيم **وليس ثوبا واحدا يستعجرونه** فان لم يصب
المقصود **ويستحب ان يصب** بآتي طيب شاة وقال محمد لا يطيّب بما يتبعه بعد الاصرام لان بناء على الطيب بعد
الاصرام كالزطوب فيه ولما قول عائشة رضي الله عنها كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند اصرامه ثم اركب
ويضرب الطيب اي لمعانه في راسه وكنت بعد اصرامه بقله ايام **ويصل ركعتين فيقول اللهم اني اريد الحج فيسري**
وتقبله حتى ما روي انه عليه السلام فعل كذا واتا ورد سؤال النبي في الحج دون الصلوة لان الحج غير لفترق اكانه
على الازمنة والامكنة فلا يؤمن فيها من اعتراض مانع واذا الصلوة يسر عادة **وان توي الحج قبله من غير ان يطيّب**
شيئا اجزاء لان الفرض هو النية وهو عمل الطلب ولا اعتبار باللسان وكان القياس ان لا يناء وكذا الحج الابنية ونسبة
ليتناز بها من ناقلة كما في الصلوة الا انهم استحسنوا وجعلوا اطلاق النية فيه تعيينا بدلالة العرف اذا اطلقوا
من حال الانسان ان لا ينيب النذر عليه في فرض وفي الاعتبار وان توي التطوع وقع تطوعا اذا لا دلالة مع التخي
ثم يقول غيب صلواته وان شاة اذا استوث به راطة والاول افضل **ليكن ليكن ليكن ليكن ان**
الحمد والمنة لك والمكمل شريكك وهذه الاذنان متولة هكذا عن النبي عليه السلام وكبر ان اصوله يكون
ابتداء لانياء على ما تقدم لكونه عليه له فلا يكون فيه كثرة مدح مقصود والنسبة مشتقة من التبريد اذا قام في
في مكان فينقر لبيك نا مقيم على طاعتك اقامته بعد اقامته روي ان ابراهيم عليه السلام لما بنى البيت شرقه
الله قال الله تعالى واذن في الناس بالحج ياتوك رجالا وعلى كل ضامر ايسر لي قف في المقام ونادى يا
عباد الله هجوا بيت الله واجيبوا داعي الله فابح الله صوته الناس في اصلا بآتيهم وارحامهم اتيهم فاجابوا
يقولهم لبيك اللهم لبيك وكان ذلك قول النبي فمن اجاب منهم مرة في مرة ومن اجاب مرتين في مرتين
في هذا ومن لم يجيب لم تجح ويرفع صوته بالنسبة قال صلى الله عليه وسلم افضل الحج الحج والنج فالج رفع الصوت
بالنسبة والنج اسالة دم الذبايح ولا تجل بشئ من هذه الكلمات لا يتا وان زاد ما روي ان ابن عمر رضي الله
عنهما اذا عليهما وقال لبيك وسعديك والخير كله في يدك وسعدك اي ساعدت طاعتك يا رب ساعدت بعد
مساعدة والمساعدة هي الموافقة ملافا للشافعي لانه هذا اعتبر بالاذان والشهادة من حيث انه ذكر منقول
ولنا ما روي واما التقصير على فركه والاتفاق وهي مرة شرط والزيادة سنة ويكون بشركها مستحبا كذا في الاضحية
فاذا ذى نوي الحج وليت قد اصرح اي صار حرا وانقضاء الاصرام مختص بالنسبة عند ابي يوسف وينقصد
عند ابي حنيفة بكل ذكر فيه تعظيم الله فارسيما كان او عربيا وكذا عند محمد فانه لم يجر التحريم بغير العربية لكن
اجاز النسبة به لان باب الحج اوسع منه فاح غير المذكور لتقليد البدن مقام الذكر وعند الشافعي ينقصد بالنسبة
لان الحج تضمن ترك الاشياء وفشاء بالصوم فيجزم بحج والنية ولما ان الحج تضمن اشياء مختلفة فعلا وترك الاشياء
الصلوة فلا يحصل الا بالذكر في قوله **فليترك الرفق** اي اجتنب الجماع وقيل هو وداعيه وذكر الجماع في حفرة
الشاة روي ابن عباس رضي الله عنهما ان شاة في اصرامه شاة ومن يشين بناه يسهل ان يقصد الطيب في شاة اسم جاري

صوت فعل انوار البدر

ليسا

فَقِيلَ لَهُ أَتُرَفُّ وَأَنْتَ مُحَرَّمٌ فَقَالَ تَأْتِي الرِّفْثُ بِحُضْرَةِ النَّاسِ وَقِيلَ الْكَلَامُ الْمُبِينُ وَالْفَرْقُ وَهِيَ الْمَعَامِي فَأَتَاهَا أَثَرُ
حَرَمَةٍ فِي الْمَصْرُوحِ وَالْجَرَالُ هُوَ الْمَخَاصِصُ وَالْمَسَابِقُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى مَنْ فَرَضَ فَعَيْنٌ أَلْجَ فَلَا رَفْثَ وَلَا خَرَقَ وَلَا جِدَالَ
وَلَا جِدَالَ وَالنَّفْيُ بَعْدَ النَّهْيِ وَفِي الْحَيْطِ إِذَا رَفُثَ يَفْجَعُهُ وَإِذَا خَشِيَ أَوْ جَادَلَ لَأَنَّ الْجَمَاعَ مِنْ مَخْطُورَاتِ الْأَحْرَمِ
وَلَا يَلْبَسُ قَبِيصًا وَلَا سَرِيصًا وَلَا عَامَةً وَلَا قَلَنْسِيَةً وَلَا قَبَاءً وَلَا خَفِينَ لِهَيْبَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ لَيْسَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ
وَفِي الْأَصْيَارِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِذَا رَأَى قَتْلَ سَرَّادٍ فَلَمْ يَكُنْ يَدْرِي مَا يَكُونُ وَارْتَضَى قَبِيصَةً فَأَرَادَ بِهَا أَنْ يَكُونَ يَنْتَظِرُ
يَنْتَظِرُ الْخَفِينَ اسْتَعْلَى الْكَلْبَيْنِ فَيَنْتَظِرُ بَيْنَهُمَا لَأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ تَخْرُجُ عَنْ لَبْسِ الْحَيْطِ وَهِيَ الَّتِي يَقْدَرُ عَلَيْهِ الْوَكَلِيُّ
كَحَسْبِ الطَّاقَةِ وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ الْآنَ لَا يَكُنِ الْغَوْلُ فَيَقْطَعُ الْخَفِينَ اسْتَعْلَى مِنَ الْكَلْبَيْنِ رَأَى
مِنْ الْكَلْبِ الْعَظِيمِ الَّذِي فِي وَسْطِ الْقَدَمِ عِندَ مَقْعَدِ الشَّرَاكِ الْكَلْبُ الْمَذْكُورُ فِي الرَّضْوَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَبَاءٌ
جَازَ لَمْ يَدْخُلْ يَدِيهِ فِي مَكْتَبَةٍ لَأَنَّ طَائِلَ لَا يَكُنْ فِي شَرْعِ الْجَمْعِ لَوْلَا نَظَامُ الدِّينِ وَلَوْ رَزَّ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ أَدَا لِيَدِيهِ
كَانَ لَا بَلَّ لَأَنَّ لَمْ يَكُنْ يَحْتَاجُ فِي حِفْظِهِ إِيَّاهُ تَكَلَّفَ **وَلَا يَحْتَاطُ بِشَعْرَةٍ مِنْ رَأْسِهِ وَجِلْدٍ مِنْ بَدَنِهِ** لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَحْنَقُوا زُرْعَكُمْ
الْأَيُّ تَأَنَّنَ قُلْتُ فِي هَذِهِ الْأَيَّةِ نَهَى عَنْ حَلْقِ الرَّاسِ فَأَوْجَهَ التَّكْرَارُ فِي النَّهْيِ عَنْ حَلْقِ شَعْرِ الْبَدَنِ قُلْتُ هَلْ شَعْرُ
الْبَدَنِ فِي مَقْعِ حَلْقِ شَعْرِ الرَّاسِ مِنْ مِثْلِ الْإِتِّفَاقِ ذَكَرْتُ الْأَيَّةَ عِبَارَةً فِي حَقِّ حَلْقِ الرَّاسِ وَلَا دَلَالَةَ فِي شَعْرِ
الْبَدَنِ وَلَا فِيهِ إِزَالَةُ الشَّعْرِ وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحَاجُّ الشَّعْرَ التَّغْلُ الْبَعْثُ بِكَبْرِ الْعَيْنِ نَفْتٌ وَنَفْتُهُمَا مَصْدَرٌ
وَهُوَ أَثَرُ الشَّعْرِ تَغْيِيرُهُ قَلْعُهُ التَّغْيِيرُ بِهِ وَكَذَلِكَ التَّغْلُ مِنَ التَّغْلِ سَعْدَانٌ يَتْرَكَ الْقَبِيصَ حَقَّ يَوْجِدُهُ رَاجِحَةً كَرَمَةً
وَالْحَرَمُ كَذَلِكَ **وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مُعَصِفًا وَخِجْرًا وَلَا زَعْفَرَانًا** لَهُ رَاجِحَةٌ طَبِيعَةً حَقَّ لَوْ كَانَ غَيْبًا كَيْفَ لَا يَجُوزُ رَاجِحَةً تَجُوزُ
لِلْحَرَمِ لَيْسَ ضَيِّقًا لَأَنَّ الْمَنْعَ كَانَ لَطِيفًا لِلْوَلَدِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَأْسُرُ لِلْحَرَمِ لَيْسَ الْمَصْصُورُ لَأَنَّ لَطِيفًا لَهُ وَكَذَا
مَنْعُهُ فِيهَا يَشَبَّهُ تَمَازُيْتُ بِنَفْسِهِ كَالْبَنْفَجِ وَالْقَيْصُومِ وَخَوْبُهُمَا **وَلَا يَلْبَسُ الْحَرَمُ رَأْسَهُ** لِهَيْبَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَطْعَةِ
الرَّاسِ **وَلَا وَجْهَهُ** وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ لِلْحَرَمِ أَنْ يَغْطِيَ وَجْهَهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ وَأَحْرَامُ الرَّجُلِ
فِي كَفِّهِ وَأَحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلرَّجُلِ تَغْطِيَةُ الْوَجْهِ لَأَخْصَصْنَا كَرَّمَ الْمَرْأَةَ وَلَئِنْ تَغْطِيَةُ الْوَجْهِ إِذَا لَمْ
يَجُزْ لِلْمَرْأَةِ مَعَ أَنْ يَكُنْ فِي كَفِّهَا فَتَنْتَهَى لِحَرْبِ أَنْ لَا يَكُونَ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ بَيَانُ أَنْ تَغْطِيَةَ الرَّاسِ لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ
وَتَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ **وَلَا يَلْبَسُ لِمَارُونًا وَلَا يَلْبَسُ رَأْسَهُ وَلَا حِيَةَ بِالْخَطِّ** لَا يَقْتُلُ الْهَوَامَّ **وَلَا يَدْنُو مِنْ** لَأَنَّ اسْتِعْمَالَ الدِّهْنِ
بِزَيْلِ الصَّفَةِ الْمَذْكُورَةِ **وَلَا يَقْتُلُ صَيْدَ الْبَرِّ** لِقَوْلِهِ تَعَالَى لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ قَتَلْتُمْ بِأَيْدِيكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ حَالًا لِلْحَرَمِ
سِوَاهُ كَانَ مَاءً كَوَلًا أَوْ لَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَأَهْلُكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ **وَلَا يَلْبَسُ إِلَهِي** أَيْ الْمَصِيدَ الْحَاضِرَ بِيَدِهِ أَوْ غَيْرَهُ **وَلَا يَلْبَسُ**
أَيْ عَلَى الصَّيْدِ الْغَائِبِ يَقُولُ سَوْفَ يَكُنْ كَذَلِكَ لَارُوي أَنْ يَأْتِيَ قَاتِلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ حَالًا لِمَا صَاطَدَ حَارِجًا وَشَا
وَأَصْحَابَهُ حَرَمُونَ فَالْوَالِي الْبَنِي عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ لِحْمِهِ فَقَالَ أَشْرَ تَمَّ هَلْ أَعْنَتُمْ فَقَالُوا لَا فَقَالَ إِذَا أَكَلُوا
وَلَا يَقْتُلُ الْقُلَّ لَأَنَّ إِزَالَةَ الشَّعْرِ وَجُوزَ أَيْ لِلْحَرَمِ قَتْلُ الْبَرَاثَةِ وَالْبَقِ وَالذَّبَابِ وَالْحِيَةَ وَالْقُفْرَ وَالْفَاوَةَ
أَهْلِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ وَشِيَّةٌ كَذَلِكَ فِي الْهَدَايَةِ **وَالذَّبَابُ وَالْغُرَابُ** أَرَادَ بِهِ مَا يَأْكُلُ الْجَنَفَةَ فَلَا يَقْتُلُ غُرَابَ الزَّرْعِ وَالْحَقَاةَ

شعره

قيل

وَسِيرَ السَّبَاعِ إِذَا صَالَتْ أَيْ إِذَا حَلَّتْ عَلَيْهِ أَيْ عَلَى الْحَرَمِ وَكَذَا الْكَلْبُ الْعَقُورُ أَيْ الْعُضُوفُ مِنَ الْبَرَاثَةِ
وَالْبَقِ وَالذَّبَابُ فَلَا يَهْلِيَتْ بِصَيْدٍ وَلَا تَوْلَدَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ فِيهَا إِزَالَةُ الشَّعْرِ وَيَبْدَأُ بِالْأَذْيِ وَكَذَلِكَ
الْقُرْآنُ وَلَا ذِكْرُنَا وَأَمَّا غَيْرُهُ فَيَقُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقْتُلُ الْحَرَمُ النَّارَ وَالْغُرَابَ وَالْحَدَاةَ وَالْقُفْرَ
وَالْحِيَةَ وَالذَّبَابَ وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ وَأَمَّا السَّبَاعُ إِذَا صَالَتْ فَلَأَنَّ مَا أَذِنَ الشَّرْعُ فِي قَتْلِ السَّبْعِ الْمَذْكُورِ لَا فَمَالِ
الْأَذْيِ فَلَأَنَّ بَاءَ ذَنْ فِي قَتْلِ مَا تَحَقَّقَ مِنْهُ الْأَذْيُ كَانَ أَوَّلِي تَأَنَّنَ قُلْتُ كَيْفَ حَصَصَ عُمُومَ قَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَقْتُلُوا
الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ هَذَا الْجَنْبُ فَلَمَّا خَصَّ بِالنَّهْيِ الْقَطْعِيَّ سَوَّاهُ وَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ فَبَدَّلَ ذَلِكَ بِوَجْهِهِ
بِالْتَّبَاسِ تَكْلِيفَ بِالْجَنْبِ الْوَاحِدِ **وَلَا يَكُونُ بَيْضُ الصَّيْدِ** لَأَنَّ أَصْلَ الصَّيْدِ هَذَا إِذَا كَانَ صَحِيحًا وَإِنْ كَانَ مُنْزَعًا
فَلَا يَأْسُرُ بِهِ وَلَا يَقْطَعُ **لِحَرَمِ** لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَحْتَاطُ بِالْأَيِّ لَا يَقْطَعُ نَبَاتَهَا وَجُوزَ لَمْ يَكُنْ لِلْحَرَمِ صَيْدُ
السَّمَكِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى أَهْلُكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ وَذِي الْأَبْلِ وَالْبَقِ وَالْفُغَمُ وَالرَّجَاعُ وَالْبَطُّ الْأَهْلِيَّةُ لَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِصَيْدٍ وَفِيهِ
بِالْأَهْلِيَّةِ لَأَنَّ لَا يَجُوزُ لَهُ ذِي الْبَطِّ الَّذِي يُطِيرُ فِي الْهَوَاءِ لَأَنَّ صَيْدَهُ وَقَالَ الْقَدَوِيُّ وَالْبَطُّ الْمَكْرِي وَهُوَ الشَّوْبُ
أَيَا كَرَّمَ نَاصِيَةً مِنْ نَوَاجِي بَعْدَ دَوِّ الْمَرَادِ الْأَهْلِيَّةِ وَجُوزَ لَمْ يَكُنْ أَيْ لِلْحَرَمِ أَنْ يَنْتَظِرَ بِدَمَلِ الْحَمَامِ لَأَنَّ عَمْرُوفَ اللَّهِ
أَغْتَسَلَ وَمَوْجِعُ **وَبِشَعْرٍ** لِلْحَرَمِ بِالْبَيْتِ وَالْحَمْلُ وَالْفَطَاطُ وَهِيَ الْحِيَةُ الْكَبِيرَةُ وَقَالَ مَالِكٌ يَكُونُ لَأَنَّ شَبَّهُ
يَنْطِيَةُ الرَّاسِ وَكُنَّا مَارُويَ أَنْ عَمْرُوفَ اللَّهِ عَنْهُ كَانَ يَلْقَى عَلَى شَعْرَةٍ ثَرْبًا وَيَنْتَظِلُ وَأَنَّ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
ضَرَبَ لَهُ قَطَاطًا مِمَّا وَالْمَنْعُوعُ مَا يَسُرُّ رَأْسَهُ بِالْبَيْتِ وَالْحَرَمِ فِي وَسْطِ الْهَيْبَانِ وَهُوَ كَبَرُ الْهَامِ مَا يَوْضَعُ فِيهِ
الْوَرَارِمُ وَيَشْرَبُ الْمُبَاقِرُ فِي وَسْطِ سَوَارِيهِ نَفَقَةٌ نَفَسٌ أَوْ نَفَقَةٌ غَيْرُهُ وَقَالَ مَالِكٌ يَكُونُ إِذَا كَانَ فِيهِ نَفَقَةٌ غَيْرُهُ
لَأَنَّ شَبَّهُ لَيْسَ إِلَّا أَنْ فِي نَفَقَةِ نَفْسٍ ضَرُورَةً فَلَمْ يَكُنْ وَلَا ضَرُورَةً فِي نَفَقَةِ غَيْرِهِ وَلَئِنْ هَذَا كَأَشْمَالِ الْأَزَارِ
وَلَيْسَ بِلَيْسَ فَلَا يَكُونُ فَإِنْ قُلْتُ لَوْلَمْ يَكُنِ الشَّعْرُ لَمْ يَكُنْ شَدُّ الْأَزَارِ يُجْلَى مَعَ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ إِجْمَاعًا فَلَمَّا نَبَتْ كُنَتْ
بِالْحَدِيثِ وَهُوَ أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ رَأَى رَجُلًا شَدَّ فَوْقَ أَزَارِهِ جِلْدًا فَقَالَ لَيْتَ ذَلِكَ الْجِلْدُ نِيَالٌ عَدُوٌّ مَا تَقْدَمُ
وَيَكْتُمُ مِنَ الْمَلِيَّةِ جَهْرًا عَقِيبَ الصَّلَاةِ وَكَلَّمَ عِلَاشًا شَرَفًا يَفْتَحِينَ أَيْ مَكَانًا تَمْتَعًا أَوْ حَيْطًا وَأَدْبًا أَوْ لَقِي
رَكْبًا جَمْعُ رَاكِبٍ وَبِالْأَسْحَارِ وَهُوَ مَحْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ عَقِيبَ مَارُويَ أَنَّ الصَّيْدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يَلْبَسُونَ جَهْرًا
فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ وَلَئِنْ التَّلْبِيَّةُ فِي الْمَاحِرِمِ عَلَى مِثَالِ التَّلْبِيَّةِ فِي الصَّلَاةِ فَيَأْتِي بِهَا عِنْدَ الْإِنْتِقَالِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ
فَصَلِّ فَإِذَا دَخَلَ مَكْتَبَةً لَيْلًا كَانَ أَوَّلَهَا رَأْسًا **بِالسَّجْدِ** الْحَرَامِ لَأَنَّ الْبَيْتَ وَهُوَ الْمَقْصُودُ فِيهِ وَفِي
الْإِخْتِيَارِ وَيَحْتَاجُ أَنْ يَدْخُلَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ اقْتِدَاءً بِفَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ دُخُولِهِ
هَذَا مَرْكَبٌ وَمَا مَرْكَبُكَ قُلْتُ قَوْلُكَ الْحَقُّ وَمَنْ دَخَلَ كَانَ آمِنًا اللَّهُمَّ خَرِّمْ لِي وَدِي عَلَى النَّارِ وَتَقِي عَذَابَكَ
يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ وَتَدْخُلُ الْمَسْجِدَ فَافْئِئَا إِلَا أَنْ يَتَضَرَّعَ يَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مَلَأَتْهُ رَسُولُ اللَّهِ
أَخْبَرَهُ الَّذِي بَلَغَنِي بَيْتُ الْحَرَامِ اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ وَمَغْفِرَتِكَ وَادْخُلْ فِيهَا وَأَغْلِقْ تَحْتَ أَبْوَابِ
مَعَايِيكَ وَجَنِّبْنِي الْعِلَّ بِهَا فَإِنَّ عَيْنَ الْكَلْبَةِ كَبْرٌ وَهَلْ وَيَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَنْتَ اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُمَّ

الأنفاس

السلام علينا ربنا بالسلام وادخلنا دار السلام اللهم زد بيتك من شرفها ومهابة وتعظيمها اللهم تقبل توبتي
 واغفر عشتري واغفر خطيئة يا صلات يا منان **واستلم** بالي الاسود **فاستقبله** وكثير من فعل عليه
 السلام لما دخل المسجد ورفع يديه فزاره ملكه **كالصلاة** اي كما يرفع فيها ولكن يكون بطون كفيه الى الحجر
 لقوله عليه السلام لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وعند من استلام الحجر **تقبله** اي الحجر **استطاع من**
غيره ان يركب لم يركب عليه السلام قبل الحجر الاسود ووضع شفتيه عليه وبكى طويلا **ويستلم** اي
 الحجر والاستلام ان يلمس بكفه او يمس به بشئ بيده ثم يقبله **او يستلم اليه** اي الى الحجر بيده ثم يقدر
 على الاستلام ويجعل باطنها نحو الحجر كما نه يضعها عليه ولا يجعل باطن كفيه الى السماء كما يفعل في سائر المادعية
 لان في حق حقيقة الاستلام باطن كفيه الى الحجر فكذلك في البذل كذلك في النهاية لان الحجر عن اذي المسلمين
 واجب والتقبل والاستلام سنة والالتفات بالواجب اولى وفي الاختيار ويستحب ان يقول عند الاستلام
 الحمد لله اكبر الله اكبر اللهم ايماننا بك وتصديقنا بكنا بك ووفاء بعهودك اتباعا للنبيك اشهد ان لا اله الا
 الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله امنت بالله وكفرت بالجبث والطاغوت ثم **يقول طواف**
القدوم ويسمي طواف التحية وهو اي طواف القدوم **سنة لا فاق** قيد بالافاق لان قدوم القدوم في حق
 اهل مكة وهو واجب عند كل من خرج من مكة الى مكة في طوافه عند قوله عليه السلام من اتي البيت فلياتي بالطواف
 والامر للوجوب ولنا ان الله تعالى امرنا بالطواف بقوله وليطوفوا بالامس لا يقتضي التكرار فلما اريد منه الزيادة
 بالاجماع اتفق وجوب غيره وفيما رواه دلاله على سببته لانه سماء تحية وهي اسم لاهان يتبدى به البابان
 متطوعا كالسلام وهو سنة لا واجب فكذلك الطواف فان قيل الماسم في قوله تعالى واذا جئتم بجمعة فحيوا باهل مناه
 وار دلفظ التحية مع ان رد السلام واجب قلنا الما موب به احسن التحية وهو ليس بواجب ستمنا لكن
 التحية ليست في معناها بل ذكرت لك كلمة وفي الاختيار ويقول عند افتتاح الطواف سبحان الله والحمد لله
 ولا اله الا الله والله اكبر اللهم اعزني من اهل الدير القيامة **فيستلم الطواف من الحجر الى جهة باب الكعبة**
 وقد اصطلح ردا من قبل الشروع والاضطباع اخرج طرف رداء من تحت الابط الى ايمن والقاء على
 عاتقه الايسر **فيطوف سبعة اشواط** اراد بالاشواط سنا طواف البيت من الحجر الى الحجر مرة وهو لغة الجري
 الى الغاية **وراء الخطيم** ويسمي الحجر وسوالان على ما شاهدناه من حوطة عند ردة على صورة نصف دائر خارج
 عن حدار البيت من الشام تحت الزاب يسمي خطما لانه حطم من البيت اي كسر ويسمي حجرا لانه حجر من البيت
 اي منع وانما قاله ناء الخطيم لقول ابن عباس رضي الله عنهما من طاف بالبيت فليطف من وراء الخطيم
 وفاروت غايته رضي الله عنهما عن النبي عليه السلام انه قال الحجر من البيت لكن كلمة ليس من البيت بل مقدار
 ستة اذرع منه وما زاد ليس من البيت رواه مسلم ولولم يطف بالخطيم بل دخل الفرجة التي بينه وبين البيت لا يخرج
 ويعيد الطواف كله ولولم يبدل طاق الحجر هذه اقسامه والاول اولى والخطيم وان ثبت انه من البيت بهذا

بكفة او يمسسه

الحجر لانه حجر الصلوة باستقباله وحده لان في نفسه الاستقبال ثبت بنصر الكتاب ولم يكف فيه بما ثبت بالخبر اذ ابا
 ويرى من الحجر الى الحجر وهو ان يركب ككفيه في مشية كهيئة مباركة **بين الصدين في الثالث الاول** اي في
 تلك اشواط من اوائل تلك السبعة لا روي انه عليه السلام رمل في الثلاثة الاولى فكان سببه اظهار الجلال والشمس
 لظهور المسلمين بالضعف من حتى شرب ويبقى الحكم بعد زوال سببه فان زاح الناس في الرمل توقف قائما فاذا
 وجد مكانا رمل لا يدر له خلاف استلام الحجر حيث لا يتوقف فيه عند الاندحام لان الاشارة اليه يدل لم يشي
على هيئة بكسر الهمزة اي سكتة وبسبب الحجر اي يتناول وباليدي وبالقيلة **كلامه** اي بالبحر لان هذه الاشواط
 كركعات الصلوة وكما يستفتح الركعة بالكبيرة يستفتح الشوط بالاستلام ويحتم الطواف بالاستلام لانه عليه السلام قيل
 كذا وفي الاعتبار واستلام الحجر اقل الطواف واخر سنة وما بينهما ادب ويستحب ان يستلم الركن اليماني لا غير
 ان يقول اذا بلغ الركن المراتي اللهم اني اعوذ بك من الشرك والكفر والنفاق وسوء الاطلاق وعند الميزاب اللهم
 استغني بك عن شرب الماء بعد ما وعند الركن الثاني اللهم اجعله قيا مبرورا وسعييا مشكورا وزينا مغفورا و
 تجارة لن تبور برحمك يا عزيز يا غفور وعند الركن اليماني اللهم اني اعوذ بك من عذاب القبر وقسمة الحيا والميت
 ثم يصلي بعد الفراغ من الطواف ركعتين في مقام **ابراهيم عليه السلام** او حيث تيسر له من المسجد ويستحب ان
 يقرأ في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد وحي واجبة وقال الشافعي لا يجب لانها ليست من الطواف
 ولا دليل على وجوبها فيكون سنة ولنا قوله عليه السلام ليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين والامر للوجوب وفي
 الاختيار ويقول عقبهما اللهم هذا مقام العائذ بك من النار فاغفر لي ذنوبي انك انت الغفور الرحيم ثم يستلم
 الحجر لانه عليه السلام استلم بعد الركعتين **ويخرج الى الصفا** من اب باب شاء والاوي ان يخرج من باب بني مخزوم
 اتباعا للنبي عليه السلام ولانه اقرب الى الصفا وهو الذي يسمى اليوم باب الصفا **فيمسح عليه** قدر رعاين
 البيت لانه هو المقصود من الصعود ويستقبل البيت ويكبر ويرفع يديه ويهتف **بسم الله** على النبي عليه السلام ويدعو لحاجة
 هكذا فعل صلى الله عليه وسلم لم يذكر الدعاء فيما سبق عند استلام الحجر لانه كان ابتداء العبادة وذكر الذي هو هناك
 حالة اختتامها والدعاء اليق كانه الصلوة ثم يخط اي ينزل من الصفا نحو المروة على هيئة اي على سكونه ووقاره فاذا
 بلغ الميل الاخير سمي اي هرؤل **وتجاء** والميل الاخر يقال للاعلى المني في طرق مكة اسيا لها شيطان فخوتان
 نفس حدار المسجد الحرام علامتان لموضع السبي في حيطان الواوي بين الصفا والمروة ولم يبق اليوم بطون
 الواوي لان السؤل كهيئة افعى عظيمة بالتراب لم يشي الى المروة **فينفعل الصفا** يعني ينزل في المروة كما فعلت الصفا
 من الصعود واستقبال القبلة والتكبير وغير ما حكنا فعل رسول الله عليه السلام وفي التحفة الافضل الحاج ان لا يسجد
 طواف القدوم لان السبي واجب لا يندى ان يكون تبعا للسنة بل يؤخر الى طواف الزيادة لانه ركن والايق
 للواجب ان يجعل تبعا للعرض وهذا شوط يقع ذما به من الصفا الى المروة شوط وكذا رجوعه من المروة الى الصفا شوط
 وفي قوله وهذا شوط ثاني لقول الطحاوي من ان الشوط الواحد هو الذهاب من الصفا الى المروة مع رجوعه الى الصفا

وهكيفة شرفها الله اربعة اشواط
 اقدمها ركن في الحجر الاسود
 الثاني ركن في الحجر الاسود
 الثالث ركن في الحجر الاسود
 الرابع ركن في الحجر الاسود
 الخامس ركن في الحجر الاسود
 السادس ركن في الحجر الاسود
 السابع ركن في الحجر الاسود
 الثامن ركن في الحجر الاسود
 التاسع ركن في الحجر الاسود
 العاشر ركن في الحجر الاسود

والاولى لان المتقول المتوارث فيطوف سبعة اشواط بالعصا ويحتم بالمرونة بين يديه ببدء الشوط الاول من الصفا حتى
الشوط السابع بالمرونة ويحيى في كل شوط بين الميلى انما يبدأ بالصفا لقوله عليه السلام ابدوا بما بدأ الله به ثم السعي
بين الصفا والمروة واجب وليس بركن وقال الشافعي انه ركن لقوله عليه السلام ان الله تعالى كتب عليكم السعي فاسعوا
ولما قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يطوفا بهما ومثله سبيل العمل للاباحة فينبغي الركينة والاياب الا انما عدلنا عنه في الايام
ومن ما روي كتب استجابا كما في قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الالة وفي الاختيار روي يجب ان يقول
عند خروجه الى الصفا بسم الله والصلوة على رسول الله اللهم افتح لي ابواب رحمتك ودخلي فيها ويقول على
الصفا الله اكبر لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على
كل شئ قدير لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله اهل التكبير والتجديد
والتهليل لا اله الا الله وحده لا شريك له ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده فله الملك وله الحمد وسائر حوائج
واذا ترك من الصفا قال اللهم شرني اليسري وخبني اليسري واغفر لي في الآخرة والاوتي ويقول في
السعي رب اغفر ادم وتجاوز عما فعله اكل انت الاعز الاكرام ويستكن من قول سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله ويقول على المروة مثل الصفا ثم يقيم **بكتة صراعا** اي محرمات لان المحرم بالجمع لا يتخلل قبل الايمان بافعاله وهذا
الاخر ان قول ابن عباس رضي الله عنهما انه اذا طاف للقدم بكل يطوف بالبيت ماشا لانه عبادة وهو افضل
من الصلوة للاثباتي وبالعكس لاهل مكة ويصلي اسبوعا ركعتين الا انه لا يسعي بعقب من الماطوفة في مائة مكعبة
لان التقليل بالسعي غير مشروع لم يخرج عن ائمة التروية وهو ثمان من ذي الحجة يستمي تروية لان ابراهيم عليه السلام تنكر فيه
ان روي انه آتاه امي الى ما فينزل بقرب مسجد الحيف فيبني بها اي بناه يوم عرفته هكذا فعل عليه
السلام وهذه البيوت سنة وتقول عند نزوله بها اللهم هذه هي قدامت بها علينا من الناس فامنن علي بما ننت
به على عبادك الصالحين وانما سميت عرفته لان جبرئيل عليه السلام علم ابراهيم عليه السلام جميع المناسك فحرفها
يوم عرفته ثم يتوجه من منى بعد طلوع الشمس او قبله لكن لا اول ولا لانه عليه السلام فعل كذلك اي عرفات وتترك
بها حيث شاء واذا زالت الشمس توضع او افشل والفضل لانه يوم جمع فيستحب له الف والفضل حوسنة
فان صلى مع الامم صلى الظهر والعصر اذان واقامتين في وقت الظهر فقد تواتر النقل عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالجمع بينهما وروي جابر باذان واقامتين وهو ان يؤذن ويقيم للظهر ثم يقيم للعصر لانه يؤدى في
غير وقتها فيقيم اعلاما لهم لانه لو لم يقيم ربما ظنوا انه يتطوع فلا يشعرون مع الامام ولا يتطوع بين الصلوتين لان العصر
انما قدمت ليتفرغ الى الوقوف فالتطوع بينهما يتخلل به وان صلى وحده صلى كل واحد في وقتها بهذا عند ابي حنيفة
وقال لا يجمع بينهما المنفرد لان الجمع بينهما يحصل امتداد الوقوف فيكثر فيه التضرع والدعاء فيكون الجمع جازيا لكل
من وقف سواء صلى مع الامام او وحده وله ان يجمع بينهما وقمع مع الجماعة على خلاف القياس فلا يترك ما في مائة
ثم يقف ركبانا لانه عليه السلام استوى على ناقته مليا ويستقبل القبلة فدين من جبل الرحمة رافعا يديه بسفائيه بآية

للماروي

لما روي انه عليه السلام يط يديه فيه كالمستطعم المكين **يحمد الله شكرا** ويثنى عليه ويصل على نبيه عليه السلام ليكون اقرب
الى الاجابة **وبدا** اي حواجه بالجد والجهد ويثني في اثناء دعواته ساعة بعد ساعة لانه عليه السلام ما زال يثني في
الي حجة العقبة وعرفات **كلما موقف الماطل** عرفته وهو وادى عرفته لقوله عليه السلام عرفات كلها موقف و
ارتفعوا عن بطن عرفته قال الامام الشيرازي المسجد الذي يصلي فيه الامام يوم عرفته سوف يطن عرفته فاذا خرج
الان من منى يريد الموقف فقد صار بعرفة ووقت الوقوف من زوال الشمس من يوم عرفته الى طلوع الفجر **الحج**
من الفداي من يوم النحر وان وقف ساعة بعد الزوال ثم افاض اجزاء ما وقال مالك الوقوف فوض في جزء من
الليل لقوله عليه السلام من فاته الوقوف بليل فقد فاته الحج ولما قوله عليه السلام من وقف بعرفة ساعة من ليل
او نهار فقد تم حجة وكلمة او للتجنية والمراد ما رواه ان يفوت عنه الوقوف بليل لم يكن وقف نهارا والركن احمل
الوقوف والتمرد الى غروب الشمس واجب لقوله عليه السلام امكثوا على مشاعركم فانكم على ارث من ارث
ابراهيم عليه السلام امر بالثلاث وانه للوجوب من فاته الوقوف فيه اي في وقت الوقوف **فقد فاته**
الحج لقوله عليه السلام من فاته عرفته فقد فاته الحج فيطوف من فاته الوقوف ويسعى ويقتل ويقضي الحج من قابل
ولادم عليه وقال الشافعي عليه دم لانه كحل قبل اوانه فيلزمه الدم كالحصر ولنا ان ما فاته من الحج يقضيه بالمثل
فلا يجب عليه دم شئ كالصوم والصلوة واما الاضمار فاما كانت لتحصل فائدة القتل في ذات الحج وقع بافعال
المرء فلا يلزمه دم وفي الاختيار واعلم ان الاحاديث كثيرة في فضيلة يوم عرفته واجابة الدعاء فيه فينبغي ان
يجهده فيه بالدعاء وتدعو بكل دعاء كلفه وان لم يقدر على الحفظ فاقرا المكتوب ويستحب ان يقرأ بعقب
صلوته الفاتحة والاصوات عشرة مرات ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك له الحمد يحيي ويميت
هو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم يرفع الدرجات يا منزل البركات يا مظهر الارضين والسموات صفت لك الاصوات
بصوت اللغات تسبلك الحاجات وحاجتي ان ترجمني في دار البلي اذ انبئني اهل الدنيا ايعلم ان توفقي لما
افترضت علي وتعينني على طاعتك اداء حقك وقضاء المناسك التي ارثها ابراهيم طيبك فقلت محمد جيبك
اللهم لكل منقرع اليك اجابة ولكل مستكين لديك رافعة وقد جئتك فقصر عاكبك فلكم فاقصر حاجتي
واغفر فوجي ولا تجعلني من اضيافك وقد قليت وانك لا تكلف الميعاد او عوفي استجب لكم وقد دعوتك
متضرعا سائلا فاجب دعائي واعتقني من النار ولولذلك وجميع المؤمنين والمؤمنات برحمتك يا ارحم الراحمين
فاذا غربت الشمس افاض الناس اي رجوعوا مع الامام الى مكة ولما لقوله عليه السلام ان اهل الشرك كانوا يذبحون
من عرفته فاذا صارت الشمس على رؤس الجبال مثل عمام الرجال اذا دفع بعد غروب الشمس كالحلة لهم ميت
من دافعة لفعل اهلها لان الحجاج فيها يزدنون الى الله ويتقربون وقيل لان ادم فيها اذولف الى حواء في زمانها
ومش على هيئة كذا فعل رسول الله عليه والسلام في ذلك اليوم وقال انها الناس عليكم بالكنية وفي الاختيار روي

ان يقول عند غروبها قبل المصافحة اللهم لا تجعله آخر العهد بهذا الموقف وارزقنيه ما يقينتي وايضلي اليوم مفلي امرا
مستجابا دعائي مغفورا وذوقني يا ارحم الراحمين وينبغي ان يدفع مع الامام ولا يتقدم عليه الا اذا تأخر الامام عن
غروب الشمس فيدفع الناس قبله لدخول الوقت ولو مكث بعد الغروب واصافته الامام قليلا خوف الزحمة كان
هكذا فعلت عائشة رضي الله عنها وينبغي ان يكثر من الاستغفار قال الله تعالى ثم انفضوا من حيث افاض الناس واستغفروا
لله والله غفور رحيم **وبأهل الجاهل الطريق** وبني الايجار الصغار **سبعين صلاة** بدل من الجاهل كالباطل
ولو كانت اكبر او اصغر فان حصول الرقي ولا يأخذ من موضع الرقب لان ما عندنا من الحصى الرقي مردود لانه
روى في الحديث عليكم كحصاء الحذف قاله حين دخل وادى محسرة **لا يصلي المغرب حتى ياتي المزدلفة** و
قال ابو يوسف يجوز اداء المغرب في الطريق وعرفته مع الاسرار لانه اذا ما في وقتها فلا يجب اعادة ما كنهه بي
لتركه السنة وقال لا يجوز ادائه وعليه الاعادة ما لم يطلع الفجر لهما ما روى انه عليه السلام قال لا صلاة في طريق
مزدلفة الصلوة اما ما كنهه بنو اسامة النبي عليه السلام على صلوة المغرب وظاهرا ان نفس الصلوة الى فعل
المصلح لا يمكن ان يكون امامه فيكون المراد وقتها فيجب تأخيرها **فيصليها اي المغرب مع الفاء باذان** و
اقامة وقال الشيخ في جمع بينهما باذان واقامتين اعتبارا بالجمع بعرفته ولنا رواية جارية عليه السلام جمع
بين المغرب والفاء باذان واقامة واحدة انما لم يشرط ابو صيفة رحمه الله الجماعة في هذا الجمع كما شرطها في
جمع عرفته مع ان كلامها ورد بالجماعة لان المغرب فيه مؤخر عن وقتها والصلوة بعد وقتها معقولة بخلاف الجمع
بعد ذات فان فيه تقديم الصلوة على وقتها وهو مخالف للقياس من كل وجه فروى فيه جميع ما في مورده
ولم يرد في جميع مزدلفة وينبغي ان ينزل قبر الجبل الذي عليه الميتة فيقول انها كانوا ادم ان نبيا صلى الله عليه
وقب عند **وسيت بها اي بالمزدلفة** وهو سنة ثم **يصلي الفجر بغسل** بفتح اللام طلبة آخر الليل ليحصل امتداد الوقوف
ثم **يقف بالشعر الحرام** اي بمزدلفة بعد طلوع الفجر من يوم الفجر الى ان ينصرف لانه عليه السلام فعل كذا ولو لم
بمزدلفة بعد طلوع الفجر من غير ان يلت بها جاز ولا شيء عليه لان النية في الوقوف ليست بشرط كما في عرفة و
يدعو ويكثف في الدعاء كما في عرفة وفي الاهتبار وتحت ان يقول اني انزل بها اللهم منذ مزدلفة وجمع اسالك
ان ترزقني جوامع الخير واجعل بيني وبينك فاعطيتني ودعاي فاجبتني وتوكل عليك فكنيتني وآمن بك فهديتني واذا فرغ
من الصلوتين يقول اللهم صرح لي وشعري وروي وعظمي جميع حواري على النار يا ارحم الراحمين ويسأل الله
تعالى ارضا المحنوق فان الله تعالى وعد ذلك لمن طلبه في هذه الليلة ويستحب ان يقف بعد صلوة الفجر مع الامام و
يدعو قال الله تعالى واذا كروا الله عند المشعر الحرام ويستحب ان يكبر ويهتلك ويلبتي ويقول اللهم انت خير مطلوب
وخير مرغوب اليه الهمي لكل وقد جازيت وقربت فاجعل جازيتي وقراءتي في هذا المقام ان تقبل تعبتي وتجاوز
عن خطيئتي وتجمع على الهدى امرى وتجعل اليقين الدنيا بين يدي اللهم ارحمني واجزني من النار واوح على الرزق
الحلال اللهم لا تجعله آخر العهد بهذا الموقف اذ رزقنيه ابداما احييتني ببرحمتك يا ارحم الراحمين والمزدلفة كلها الا وادي
موقف

محرم وهو بكر الدين المملوك وفتح طاء المملوكه واجد معروف على بار من من دلغة لنهيه عليه السلام عن
الوقوف فيه ويجب هذا الوقوف لقوله عليه السلام من وقف من دلغة فقد تم حجة وهذا يدل على
الوجوب لان تمام العبادات بواجباتها ويجب بتركها بعد ضعفها ومنه لا روي انه عليه السلام
قلح من اهل من دلغة الى منى ضعفة اهل ليلنا ثم يتوجه الي منى قبل طلوع الشمس كذا فعل عليه السلام
ومش على كنية فاذا بلغ بطن حتراسه مقدار رمية حجر ماشيا كان او راكبا هكذا فعله عليه السلام
واذا وصل الى منى فيستدأ بجرة العقبة فيسبع حصيات كهي الحذف وهو بالحاء والذال
المجتمعتين روي الحصايا بالاصابع لاروي فضل بن عباس انه عليه السلام قال اتيت سبع حصيات
كهي الحذف من بطن انوار يكبر مع كل حصاة لانه عليه السلام فعل كذا ولا ينف عند اي عند جرة لانه
عليه السلام لم يقف عند ثيابي منية رماها يكون كلن الاولي ان يضع الحصايا على ظهر ابهامه التي يتعين
عليها بالمسحة ويبعد عنه مقدار خمسة اذرع ولو طرماها جان لانه روي الى قدميه ولو وضعها لم يجز لانه
ليس بري ولو رماها وقعت بعيدا من موضع الحجرة لا يجزيه لانه لم يكن قربا الا في مكان محصور ولو
وقعت قريبة منه يكون ان هذا القدر مما لا يمكن الا تزارعه ولو روي سبع حصيات جلة لا يجزيه لان
منصوص عليه تعريق قول الرب ويقطع التلبية مع اول روي حصاة من حصيات جرة العقبة وقال
مالك يقطعها الحجاج اذ رجع من عرفات لاروي عمر رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قطعها لا رجع عن
عرفات ولما روي ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام لم يزل يلقي في جرة العقبة وما رواه
ما اول اذ يحتمل انه عليه السلام قطعها ثم عاد اليها وما رويها حكم فكان اولي وفي الحيط المعصر قطع التلبية اذا
استلم الحجر لان الطواف ركن في العرة فيقطع التلبية قبل المشرق فيه وفات الحج كالمعتمر ويقطع القارن الثاني
حين ياء في الطواف الثاني لانه يتكلم بعد ويقطع المحصر اذ رجع هديه لان التلح للتحلل ولو طلق الحجاج قبل
ان يركب جرة العقبة قطع التلبية لانه يتكلم بالتحلل وفي الاشارة ويقول عند الرب بسم الله والله اكبر ربنا الشيطان
وهذه ويجوز الرب بكل ما كان من جنس الارض لا يجوز باليس من جنسها ومن اي موضع اقتد جازا لانا
الخصي الرب بها فانه يكره على ما مر لانها حصي من لم يقبل حجة فقد جاء في الحديث ومن قبل حجة رفع حصاة ولانه
روي به مرة فاشبه الماء المستعمل قد استحب بعضهم غسل الحصى ليكون طاهرا بيقين ثم يذبح ان شاء وفيه تنبيه
على ان الدم على المذبح مستحب ولا افحيت عليه لانه ما فر ثم يقبل ويحلق ان امكن فلو كان على راسه فروج لا يمكن
امراة الموسي عليه ولا تقصيره فقد دل على ما قل ويجب ابراء الموسي على افرغ لانه عليه السلام امر بحرا ليس على
رأسه شعر بابراء الموسي عليه السلام وقيل انه سنة لان ابراء لم يجب لعينه بل لازالة الشعر بدليل انه لو ازال
الشعر بالنورة سقط عنه ابراء الموسي فيجوز الامر على الاستحباب ولو طلق رجع الرأس كتفي به لكن طلق كلمة
اولي اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اي الحلق افضل من التقصير لقوله عليه السلام رجم الله المحلطين

قيل يا رسول الله والمقصود من فقال رحم الله الخلقين حتى قال في الرابعة والمقصود من ذلك ان عليه السلام الدعاء للخلق
ثلاث مرات يدل على ان الخلق افضل في الاعتبار والتقدير ان يأخذ من رؤوس شعرة واحدة مقدار الغلة
ويحب ان يذفن الشعر قال الله تعالى لم يجعل الارض كذا اصابا وامواتا ويستحب ان يقول عند الخلق اللهم
هذه ناصيتي بيدك فاجعل لي بكل شعرة نوراً يوم القيامة يا ارحم الراحمين **وملأ كل شيء** اي جازله ان يفعل
كل فعل كان صامياً من امره **الا ان** يعني لم يمل وطهرته ودواعيه وفي الحاشية الصحيح ان الطيب لا يمل له لانه من
دواعي الجاهل ما روي انه عليه السلام قال اذا ريمت ذربتهم وحلقهم فقد حل لكم كل شيء الا النساء وقال الشافعي اذا
فرغ من حجة العقبة يملأ من غير النساء بلا طلق لان جوار الخلق بعد الرمي مع كونه محطوراً يتدلى انه محل ولنا
ما روينا انما **يشي** اليه فلو طوف طواف الزيادة من يومه ومن غيره **او** يعني وبشي ايضا طواف الاضافة
لكن الافضل ان يطوفه اول ايام الحج لانه عليه السلام طاف في اولها فان اخرج اي ان اقر طواف الزيادة
عنها اي عن ايام الحج **لزمه** شاة وكذا اي **لزمه** شاة ان اقر الخلق غيرها او اقر الرب عند اي صيغة وقال
ابويوسف ومحمد لا يلزمه لانه استدرك ما فاته وله حديث ابن مسعود رضي الله عنه من قدم فكما على نكر
فعليه دم ولان ما هو موقت بالمكان وهو الاصرح يجب بتأخير عنه دم فكذلك ما هو موقت بالزمان وهو ايام
طواف الزيادة **ركن** لانه المراد بقوله **ش** وليطوفوا ذكراً فرضاً ان تركه اي طواف الزيادة **او** اربعة اشواط
منه **في حرم مكة** يطوفها اما اذا تركه فلها بيتا انة ركن واما اذا تركه اربعة اشواط فهو اكثر ولا كثر حكم الكل فكل لفهم يطف
اصلاً وصفته اي صفة طواف الزيادة ان يطوف بالبيت سبعة اشواط لا رمل فيها ولا يسي بعدها ان كان اتي بها
في طواف القدوم لانهما شرعا مرة واحدة وان لم يكن طاف للقدوم رمل وسمى **وطأ** له النساء بالخلق اليق لا
بطواف الزيادة لان المخل هو الخلق لكن عمله في حق النساء كان متأخراً الى الطواف فاذا طاف عمل على كماله
الرجعي اقر عمله الى انقضاء العقد فاذا انقضت بانته والدليل على ذلك انه لو لم يكن في طاف بالبيت لم يمل لشي
حتى يكثر وفي الاعتبار يطوف على قدميه في طواف راكبا او محمولا لغيره عذرا عاد مادام بكته وان خرج من غيره
اعادة فعله دم وان كان بعذر فلا شيء عليه وماروي انه عليه السلام طاف راكبا محمولا على العذر بكالة الكعب
وكذا التيامن واجب وهو ان ياذر في الطواف عن يمينه من باب الكعبة حتى لو طاف منكوسا او اكثر اعاد مادام
بكته فان لم يعد فعله دم فاذا طاف للزيادة علم دايماً لانه بقي عليه الرب وموضعه من حيث به لاياله كما
يسجي والمبيت بها سنة لفعل النبي عليه السلام فاذا كان **اليوم الثاني** من ايام الفريضة زالت الشمس وري الحجار
الثالث بعد الزوال وسي الا حجار الصغار والمراد بها مواضعها بدليل قوله **كل حجة سبع حصيات** يقف عند الاول
وسي التي يلي مسجد الخيف قيل بنته غايته رضي الله عنها والثانية وهي الحجرة الوسطى يرفع يديه فداء عنكبيه
بما يذكر الله تعالى ويثني عليه وبذلك ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعوا لنفسه وجميع المسلمين لقوله
عليه السلام اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج وكذا يفعل في سائر المواضع الشرعية ولا يقف عند الثالثة وهي حجة

العقبة اذ اراد بالان عبادته الحار انتهت ولهذا لم ياء من فباسبق بالوقوف بعد حجة العقبة في يوم النحر
لانه لم يكن فيه رعي بعد ما وفي الاصحار وعن ابي يوسف انه يقول اللهم اجعل حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً
اللهم اليك افقت ومن عذابك اشتقت واليك رغب ومنك رهب فاقبل مني وعظم اجرى وارحم نصرتي
واقبل توبتي واستجب دعوتي واعطني سؤالي كذا يدعونها ولولم يقف عند الحجتين لاشي عليه لانه الدعاء
وكذلك لو لم يرتب رعي الحجار كما ذكر وبدا بحجبة العقبة ثم بالوسطى ثم بالتي تلي المسجد صار وقال الشافعي ان رعي
المذكور شرط في لوبداء بالوسطى ثم بالتي تلي المسجد لا يفتد به لانه شرع مرتبة غير معقولة المعنى واذا ترك الترتيب
يظهر كما اذا سمي قبل الطواف ولنا ان كل حجة فريضة بنفسها فلا يكون بعضها تابعاً لبعضها وغايته ان يكون
الترتيب افضل ولا كلام فيه وكذا اي كما روي الحجار الثالث بعد الزوال على الترتيب في اليوم الثاني في اليوم
الثالث من ايام النحر والرابع ان اقام بها اي عن جميع ما ذكرنا من صفة الرب والوقوف والدعاء مروي
في حديث جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان نذر ايا مكة استطاعه رعي اليوم الرابع لقوله
تعالى من نحل في يومين فلما اتم عليه معناه من تعجل في النحر ايا مكة في اليوم الثالث بعد الذي لان تعجلاً في اليوم
الثاني غير جائز والافضل ان يقف في رعي في اليوم الرابع لانه اتم نسكه ولو تأخر حتى طلع فجر اليوم الرابع لا
يجوز له ان ينفر لوصول وقت الرب فلو تأخر ما في اليوم الرابع قبل الزوال وقال لا يجوز لان وقته بعد الزوال
كما لا يجوز رعي في اليوم الثاني والثالث الا بعد الزوال لابي صيفه رحمه الله ان رعي اذا جاز تركه في اليوم الرابع
تحذيراً فلان يجوز قبل الزوال اولى بخلاف اليوم الثاني والثالث لان ترك الرب لا يجوز فيها ففي علي اصل
المروي وان رعي الحجات راكبا اجزاء لحصول فعل الرب لكن الافضل في كل رعي بعد رعي ان يرميه ماشياً
ليكون اقرب ايا التضرع في الدعاء بعد كذا روي عن ابي يوسف رحمه الله **وبيت** ليا لي **المسكن** بنا وان لم يبيت
فلا شيء عليه وقال الشافعي المبيت فيها واجب حتى لو ترك المبيت في كلها بلا عذر يلزمه دم وان تركه في ليلة يلزمه
ثلاث دم وفي بلبلين ثلاث دم له ماروي ان النبي عليه السلام بات عن ليا لي الرب وفعله موجب كاسرة ولنا ما
روي ان العباس استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيت بمكة في ليا لي الرب فاذا ن له ولو كان اقباً
لارحمته وافعاله عليه السلام غير موجهة عندنا كما تقر في الاصول ويكره ترك المبيت بمكة وتقديم النفل ايا مكة واقامته
بها قبل فراغ الرب لان قبله يكون مشغولاً بعبادة فيصير كانه في مكة فاذا **انفل** بمكة **ترك** بالابطح ولو ساعته لو
منع للوصول يتصل بقوله نزل اي نزل ولو ساعته وهو المحقق وهو اسم موضع ذات حصي بين مكة ومكة يقال
له حيف وكان الكفار يجمعوا فيه وتما ففوا على اهتزاز رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل عليه السلام فيه ارادة
لهم لطيف صنع الله به ويكرهه بنصرة فصار ذلك سنة كالرمل في الطواف ثم بدخل مكة ويقدم بها اي بمكة وفي
الاختيار ويكثر فيها من افعال الخير كالطواف والصلاة والصدقة والتلاوة وذكر الله تعالى والدعاء والتسبيح
انتشار الشعر وحديث الفرس وما لا يحصى في الحديث النبوي ان الحنة فيه تضاعف الى مائة الف وكذلك

البيت ولهذا ذكره ابو حنيفة الجاوزه فوقه من الوقوع فيها لا يجوز فتضا عاف عليه العقاب بتضا عاف البيات
فكان من يشق من نفسه ويملكها بما لا ينبغي من الافعال الاقوال فالجاوزه افضل بالاجماع فاذا اراد العود الى اهله
طاف طواف الصدر يسمى طواف الصدر لانه يصدر عن البيت اي يرجع وطواف الوداع ايضا لانه يؤدعه سبعة
اشواط لا رمل فيه اي في طواف الصدر ولا يسي بعد ما يتباعد وهو واجب على الاقاف اعترافه من المكّي اذا لا طاف
عليه وانما يجب على الاقاف اذا اراد الرجوع الى اهله لانه لو نوى الإقامة بكة لا وداع عليه هذا اذا اراد ما قبل السفر
الى مكة من بني ولما اذا اراد ما بعد ففي لزوم الوداع له خلاف فعند ابي يوسف لا يلزم لان طواف الصدر انما
يجب على الصادر وسوسنوطن وعند محمد يلزم لانه ادرك وقته فكذا اذا وادع عليه وقال الشافعي طواف الصدر
غير واجب لانه لو كان واجبا لما سقط عن المكّي اذا المكّي والا قاف في واجبات الحج سواء ولنا قوله عليه السلام
من حج هذا البيت فليكن آخر عمره بالبيت الطواف والمكّي لا يصدر عنه ولا يؤدعه فلا يجب عليه ثم ياتي بزم
الي بيده ويتق بنفقه ويشرب ان قدر فهو افضل لاروي انه عليه السلام اتى بزم ونزع بنفسه ولو اشرقت
ثم افرغ ما في عليه ويستحب ان يتنفس في الشرب ثلث مرات وينظر الى البيت في كل مرة ويقول بسم الله
والحمد لله والصلوة على رسول الله ويقول في المرة الأخيرة اللهم اني اسالك زرقا واسعا وشفا من كل
داء وسقم بالرحم الراحمين ثم يمسح برأسه ويصبت عليه ان يستلم ثم ياتي باب الكعبة ويقبل القبلة
لا فيه من زيادة التضرع ويأتي الملتزم وهو بين الباب والحجر الاسود فينصق بطنه بالبيت ويضع قدمه
اليمين عليه اي البيت ويتشبث اي يتعلق بشار الكعبة كالمعلق بطرف ثوب مولاه يستعينه في امر عظيم و
يخبر في الدعاء فانه موضع اجابة الدعاء هاء به الاثر يسكن او تتباكى فانه من علامات القبول ويرجع
القهري اي ينصرف وهو عيشى وراءه ويصر الى البيت متباكيا متحرا مودعا فيخرج من المسجد وهذا
تمام الحج الذي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفتن فخرج من ذنوبه كبوم
ولده امه وقال عليه السلام العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة وفي الاختيار
يستحب ان يقول عند الوداع اللهم هذا بيتك الذي جعلته مباركا وهدى للعالمين فيه آيات بينات مقام
ابراهيم ومن دخله كان آمنا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله اللهم فلكا هديتنا
لذلك فنعبدك متاولا نجعله آخر العهد من بيتك اطرام وارزقني العود اليه مع مرضي عني برحمتك يا ارحم الراحمين
واذا لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف بها على الوجه الذي بينا سقط عنه طواف القدوم من غير لزوم
وم او صدقة لانه سنة وبشرها لا يجب الجابر من اجتناب اي من يعرفه نائبا او معي عليه ولا يعلم بها اي بعرفة
اجزاء عن الوقوف لوجود الركن وهو الوقوف والاطلاق قوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه والمرق
كالرجل في جميع افعال الحج لان النقص بجهتها الا انها ككسف وجهها دون راسها لان راسها عورة ولا ترفع صوتها
بالقبلة لانه في الغنمة ولا ترمل ولا تمشي لان كلامها محل للشرع يقتصر لانه عليه السلام امره ان يقتصر

وعلى ما في

ولا تمشي

ولا تمشي لانه قبيح في حق الرجل وتلبس بالمحيط لانه اسنر لها وتسلم الحجر اذا كان هناك حال لا تمنع
عن تماشهم ولو حاضت عند الاضاح اغسلت وامرمت كالرجل لانه لا تطوف بالبيت لاروي انه عليه السلام
قال العائشة رضي الله عنها حين حاضت برق وكانت حرة بالعمرة اذا جاء يوم التروية اغسلت اهلبي بالحج او صلي
ما يصنع الحاج غير ان لا تطوف بالبيت وان حاضت بعد الوقوف وطواف الزيادة عادت ولا شئ عليها
لطواف الصدر اي تركه لانه عليه السلام رخص للنساء والحائض في ترك طواف الصدر من غير الزامه بشي
قصم العمة سنة وقال الشافعي هي فرض لقوله عليه السلام العمة فريضة كفرضة الحج ولنا قوله عليه
السلام الحج فريضة والعمرة تطوع وانما يفر موقنة وهذا يدل على تعليلها ومارواه حول على ان معناه العمة مفردة
بافعال كقوله بر الحج بافعال تؤقتا بينهما على ان الفريضة لا يثبت مع التفارض وفي الاختيار وينبغي ان ياتي
بها عقوب الفرائض من افعال الحج لقوله عليه السلام تابعوا بين الحج والعمرة فانه يزيد في العمرة والزرق وينبغي ان
الذنوب كما ينبغي الكبر حيث الحدي وقال عليه السلام الحج مبرور والعمرة تطوع وهي اي العمرة الاضاح والطواف
والسعي ثم يخلق او يقتصر للتجليل هكذا فعل عليه السلام في حجة الوداع وهي اي العمرة جازية في جميع السنة لانه غير موقنة ويكن
يوم العرفة ويوم النحر واليام التشريق لاروي ان عائشة رضي الله عنها كانت تكثرها في سائر الايام والظاهر انه
سماع من النبي عليه السلام ولو اذنا فيها جاز مع الكراهة كصلوة التطوع في الاوقات المحنة المكروهة كذا في الاختيار
ويقطع التلبية في الطواف لانه عليه السلام قطعها لما اسلم الحج بالاسم التمتع وهو الحج بين افعال العمرة
والحج في شهر الحج في سنة واحدة باصرايين بتقديم افعال العمرة من غير ان يلزم باهله الماصيها في اواخر قبل
اشهر الحج واتي بافعال العمرة في اشهر الحج كان متعاقبا وطواف طواف العمرة قبل اشهر الحج او اكثر لم يكن متمعا
والامام المصنف ان يعود الى اهله بعد افعال العمرة مالا وهو اي التمتع افضل من الافراد وقال الشافعي في الاما
افضل من التمتع لان التمتع سفر واقع لعمرة والمفرد واقع لحجة ولنا ان في التمتع زيادة شك وهو وجوب
دم الشكر عليه لجمعه بين العبادتين وكون الافراد افضل من التمتع كما قال الشافعي رواية عن ابي حنيفة و
صفته اي صفة التمتع ان يحرم بعمة من المنيات في الشهر الحج ويطوف ويسمي كائنا ويخلق او يقتصر وقد
حل وهذه افعال العمرة كائنا وقال مالك لا طلق عليه انما العمرة الطواف والسعي وقبحا عليه فعل النبي عليه السلام
كذا وانما لم يسن طواف القدوم في العمرة لان المعتمر متمكن من ادائها حين وصل الى البيت وانما الحاج فيفترق
من طواف الزيادة لعدم وقته فسن له طواف القدوم الي ان يكبي وقته وكذا لم يسن له طواف الصدر لان الطواف
ركن معتق في العمرة فلا يتكرر بالصدر كالوقوف للحج لا يتكرر ثم يحرم بالحج يوم التروية من الحرم لانه في منع المكّي
قبله اي امره قبل يوم التروية افضل لقوله عليه السلام من اراد الحج فليتعجل في فعل المفرد بالحج لانه يؤد الحج ايضا
غير انه لا يطوف طواف التيمم كالمكّي بخلاف القارن ويرمل في طواف الزيادة يعني يرمل في الثلثة الاولى
من طواف الزيادة ويسمي بعبدين الصفا والمروة لانه اول طواف له في الحج هذا ان لم يكن قد تمها بعد الافراد

وان كان قد طاف في سبيل الله قبل ان يروى الى سائر الارض لم يلزم في طواف الزيادة ولم يسبح بعد لان تكرار سبحة غير مشروع وعليه **دم التمتع** لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي اي فعله ما يسر من الهدي وهذا الدم واجب شكر للتمتع بالجمع بين العبادتين فان لم يجد التمتع وصام ثلثة ايام افرأ يوم عرفة لا يصوم بدل عن الهدي فيسبح في اخر الوقت رجاء ان يعذر على الاصل ان صامها قبل ذلك وهو محرم بالعمرة **حار** وقال الشافعي لا يجوز قبل الاضحية بالحج لان الصوم حلف عن الهدي والهدي لم يكن جائزا قبل اضحية الحج فلما طلع وقتها ان سبب الهدي هو التمتع والاصل فيه العمرة فيجوز صومه لوجوده بعد انعقاد السبب **وسواء** اذ فرغ من افعال الحج بعد ايام التشريق سواء صام بكعة او بعد ما رجع لقوله تعالى لي صلى الله عليه وسلم من لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج والمداومة وسبعة اذ رجعتهم اي اذا فرغتم من افعال الحج بهذا من قبيل ذكر الحائض واداء السبب تلك عشرة كاملة وفي هذا اشارة اي ان صوم هذه الايام مع تأخرها عن ايام الشك كامل في قيام مقام الدم المختص بايام الحج فان قدر على الهدي في خلال صوم هذه الايام او بعد ما قبل الحلق فعليه الهدي وان قدر عليه بعد الحلق فلا سبب عليه لان التحلل قد حصل بالحلق فلا يبيح حكم الحلف بعد حصول المقصود منه **وان لم يصوم** حتى اتي يوم النحر لم يجز **الا الدم** وقال مالك يصوم ايام التشريق او ثلثة ايام ما بعد ما لقوله تعالى فصيام ثلثة ايام وصوم عليه كاملا فلا يجوز ان يؤديه بصوم ايام التشريق لانه منهي عنه وكذا لا يجوز ان يؤديه بصوم ما بعد لانها ليست من وقت الحج عندنا وفي الاضحية فان لم يدر على الهدي تحلل وعليه وما من دم للتمتع ودم تحلله قبل الهدي **وان شاء ان يسوق الهدي** سكون الدال جمع هدية وهي ما يهدي اليها الحرم من النعم وهو افضل من الذي لم يسق الهدي لاروي انه عليه السلام ساق الهديا بنفسه ولان فيه استعدادا للطاعة **احرم** بالعمرة **وساق هديه** وفعلنا ذكرنا فان ساق بدنة فقد ما بزيادة او نخل لانه عليه السلام قلده هدايا والا شعرا ومكروا عند ابي صنفه رحمه الله وقال انه حسن لاروي انه عليه فعله وصفته ان يطعن في اسفل سنام الناقة من الجانب الايمن ويلطخ سنامها بالدم اعلا ما ولم ان الاشعار كغيب الحيوان وانه منهي عنه فيكون مكروها وانما فعله عليه السلام لان المشركين لم يكونوا يمتنعون عن تعرض الهديا لابل الاشعار قيل كره ابو صنفه اشعار اهل زمانه لمبا لعتهم فيه **الا انه لا يحل من عمرته** لاروي انه عليه السلام قال اني قلت هدي فلما طرقت احدى وكبر بالحج كما سبنا في تمتع لا يسوق الهدي ويحل افعاله **فاذا اطلق يوم النحر حل من الاضحية** اي من اهرام الحج والعمرة جميعا **الا في حق النساء** فان كلاهما امرين في حقهن باق اي طواف الزيادة وبذبح **دم التمتع** لانه ليس لاهل مكة ومن كان داخل الميقات تمتع **ولا قران** وقال مالك يجوز لمن كان داخل الميقات ذلك لقوله تعالى ذلك لمن اهل مكة ومن كان اهل مكة فليس عليه الحج والقران وذلك اشارة الى التمتع ومن في داخل الميقات لم يكن من فاضل المسجد الحرام فيجوز لهم القران والتمتع ولنا ان من ياتي اهل مكة الى الميقات اتباع لهم فيلحق بهم فيكون في حكم فاضل المسجد ولو خرج المكّي الى الكوفة وقرن صح ولا يكون له تمتع لانه اذا تحلل من العمرة صار مكيا فيكون حجة من

انما يصح له ان يسوق الهدي في كل وقت من ايام التشريق

وطئه واذا عاد التمتع الى اهل مكة بعد العمرة ولم يكن ساق الهدي بطل تمتعه لانه لم ياهله الماء صحيا فانتقل حكمه الى ما قبل وان ساق هدية لم يبطل تمتعه وقال يظل ايضا لانه لم يجمع بين السكين في سفره احد لانه سفره الاول انتهى بالامه باهله ولهما ان سوف الهدي وعدم الحلق وعدم اتمام العمرة يمنع من التحلل فكان حكمه السفر الاول قايما لاستحاطة العود الى مكة فصار كانه لم يلم باهله **بالقران** هو ان يجمع الحرم بين العمرة والحج في اهرامه بان يقول يسبح كحجة وعمره ويأت بافعال العمرة او لانه بافعال الحج من غير ان يحل بينهما وهو اي القران افضل من التمتع والافراد وقال الشافعي الافراد افضل من القران والتمتع له ان في الافراد اذار السكين باهرامين وتبطين وقطع ما قتين وطين وفي القران اداءهما باهرام واحد وسفر واحد وتلبية واحدة وعلق واحد والاداء الذي فيه تكثير الاعمال اولى بما فيه تعليلها ولنا قوله عليه السلام يا آل محمد اهلوا حجة وعمرته معا وما افترقا عليه السلام لانه يكون افضل ولا ترجع مما ذكر لان التلبية غير محصورة في القارن على مترد له ان يكثرها والافرام والسفر غير مقصودين لانها وسبلان والحق صرح عن العبادات فلا يمتنع تكرارها وصفته اي صفة القران ان ياتي يرفح القارن صوتيه بان يقول بليك بالعمرة والحج معا من الميقات لان القران ينهي عن الجمع ولو تزامنا قبله ولم يذكرهما بلبانه اجزاء ولكن الذكر افضل فيقول اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسريهما لي وتقبلهما مني لا تقدم وكذا اذا دخل حجة على عمره قبل ان يطوف لهما اربعة اشواط للحق بالجمع فاذا دخل مكة طاف للعمرة وسعى على ما سبنا ثم لا يقدم اي ثم يشرع في افعال الحج فيطوف للقدم كما سبنا في المنزلة ولا يكون بعد افعال العمرة لانه ضايع على اهرام الحج ويحلق يوم النحر كما مفرد وقال الشافعي لا ترتيب بين السكين بل يطوف طوافا واحدا وسعي سعيًا واحدا لان مبنى القران على التداخل لا يربك انه اكتفى بتلبية واحدة وسفر واحد وعلق واحد فينبغي ان تبدأ اهل الطواف والسعي ايضا ولنا ان القران هو الجمع بين العبادتين فلا يتحقق ذلك الا باتيان افعال كل منهما والطواف والسعي مقصودان فيهما فلا تبدل ان ادلا تداخل في العبادات كما سبق بيانه في باب سجود التلاوة فاذا ركب جرة العقبة يوم النحر فوجدم القران فان لم يجد اي القارن واما سنام كالتمتع وقدينا الصوم والحلاف في منية وان طاف القارن طوافين وسعي سعيين اجزاء لانه ادرك ما عليه وقد اساء الى الفقه السنة ولا شيء عليه لان طواف القدوم سنة وتركه لا يوجب شيئا فتقدمه على السعي اولى وتأخير السعي اولى بالاستيفان بل اضر لا يوجب الدم كذا الاشتغال بالطواف واذا لم يدخل القارن مكة وتوجه الى عرفة وقف بها بطل قرانه لانه شرع بانفسار الحج او لا فتعذر بناء افعال العمرة عليها لانه خلاف المشروع ولا يصير رافضا بتوجهه حتى يقف هو الاصح عند ابي حنيفة بخلاف مصلح الظاهر يوم الجمعة حيث يبطل شهر من حجر السعي لانه ما مورثه بالسعي احب الظاهر وهنا هو منهي عن التوجه الى عرفة قبل اداء العمرة فافتقر واستطاعه دم القران لانه ليس بفارن لفرصة العمرة وعليه قضاء العمرة لازمه عليه بالشرع ودم لفرصتها لانه ترك العمرة وتحلل من اهرامه بغير طواف فصار كالمحصر **بالجنايات** والمرد منها ما يحرم من الفعل في اهرامه اذا طاف الحرم عطفوا عليه شاة لان الطيب من محظورات الاهرام وكذا لو جني على اهرامه ناسيا يجب وقال الشافعي لا يجب شيء لان النسيان عفو كما في الصوم ولنا انه اركب محظورات الاهرام فوجب عليه الجزاء وفي

الاحرام حاله منكره فلا يصبر النسيان فيه كالتباني في الصوم ولو شتم المحرم طيبا لا يجب عليه شيء وقال الشافعي يجب عليه دم لان الغرض من الطبيب الراية وقد وجدت فيه ولنا ان المنهني عنه عين الطبيب واشترع معنوق يدل عليه قوله عليه السلام لا يلبس المحرم شيئا من زعفران الا ان يكون غسلا او لبس المحيط او غطى **رأسه يوما** قيد باليوم حتى لو لبس محيطا او غطى **رأسه** اقل منه يلزمه صدقة وعن ابي حنيفة اذا غطى راسه فاعليه شاة لانه معناه ويغض الناس ومن ابي يوسف الاكثر لانه هو المعتاد وقال الشافعي يلزمه بهادح وان وجد في ساعة لا تركا به المحذور فلا يشترط امتداد ما كبر المحظورات ولنا ما روي انه عليه السلام سئل عن محرم يلبس محيطا فقال عليه السلام عليه دم اذا لبس يوما كاملا ولو اراق دما للبدن ولم ينزع فعلية دم آخر لان الدوام عليه كناية ميتة ولو لبس المحيط اياما او لبس في يوم الزمان منه كالغسل والنساء والجنين يلزمه دم واحد لانه جنس واحد وفي المحيط لو كان به حتى غلب فلبس الثوب يوما لا احتياجه اليه ويوم لم يلبس فاحتد على ذلك فعلية كناية واحدة لان تلك الحجة ما دامت قائمة فاللبس متحد للضرورة ومتى زالت وهدئت حتى افرغ اختلف حكم اللبس فلهذا كناية افرغ وخلق **رأسه** وقال الشافعي طلق ثلث شعرات كل في كل رأسه لان الشعر استغنا داما بالاحرام فيجب بتعويته ثلث شعرات دم سواد ازالها من راسها او بدنه وفي واحدة منها ثلث دم في قول ولنا ان ربع الرأس قد يخلق للاتفاق في العادة فيلحق به بكتلة ولا يخلق ما دونه ولهذا لو طيب ربع العضو لا يلزمه شيء لانه غير معتاد وكذا طلق ربع اللحية يخلق بكتلة لانه معتاد بالعرف وارض العرب او خلق موضع الخاتم جمع الحج وهو بكر الميم قارورة الخاتم هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا عليه صدقة لان الحج انما يخلق للحجامة لا لكونه مقصودا في نفسه والحجامة ليست من محظورات الاحرام فكذلك ما يكون وسيلة لها وله ان خلقه مقصودا لمن يحجمه وكونه وسيلة لا ينافي كونه مقصودا كالايان فانه وسيلة لصحة البناء مع انه اعظم المقاصد والحج عضو كامل في حق الحجامة وقد زال منه التفت فوجب به الدم او خلق **الابطين** لانه صبيان من جنس واحد فيلحق كجزء واحد او خلق **احدهما** اي احد الابطين وفي المحيط لو خلق اكثر احد ابطينه لا يجب دم لانه ليس باتفاق كامل لان خلق بعضه ليس بمقتضى كماله ولو خلق شاربه فعلية صدقة لانه تبع للحية وفي الهداية فان اخذ من شاربه فعلية طعام حكومة عدل ومعناه ان ينظر ان هذا المأخوذ لم يكون من ربع اللحية فيجب عليه كسب فك ولقطة الاخذ من الشارب تدل على انه هو السنة فيه دون الخلق والسنة ان يقتض من توازي الاطراف في شاكلته وهو بالتأريسية كناية لب كناية الساي او خلق **العانة** او الرقبة لان كل ذلك اتفاقا كامل مقصود بالخلق وهو مقصود كامل وقصا **ظافير يديه** او رجليه لانه ارتفق به اتفاقا كاملا وقصا واحدة منها لان كل واحد منها ربع لمجوعها والربع يتوهم مقام الكل هذا اذا قصها في جليس واحد واما اذا كان في مجاليس يجب بكل عضو دم وقال محمد بن كريب في الكل دم واحد لان الجنس واحد فيستدل كما يتدامل كقارات الاطراف في ايام رمضان وترك الجمار في ايام الحج ولها ان معنى العبادة غالب في كقارات الاحرام حتى وجبت على المقدور فيستفيد التداخل بالجلوس كناية سجدة التلاوة واما في كقارات الاطراف فنعى العقوبة غالب ولهذا لم يجب على الكثرة والمحظي فيندرك بالثبوت فيتداخل ويرى الجمار كلها واجب واحد فتركه

يكون

يكون صيانة واحدة ولو قص حصة اظفار منفردة من يديه ورجليه يجب عليه دم عند محمد بن اربع لجميع الخصال فصارت اذا قصتها من يديه واحدة وقال لا عليه صدقة كما استطاع لان الجناية في نقص كونه سب الرضا وبني اما تكمل اذا كانت بجمعة وكذا الخلاف اذا قص اكثر من حصة متفرقا فعند محمد عليه دم وعند بعضا لكل قطع صاع من بر لا ان يبلغ قيمة المجموع دما فينقص منه ما شاء ويتصدق بباقيها وطواف **للقدوم** او **للصدقة** لان النقصان فاحش في غلظ في باب طواف **للاضحية** لانه ركن الحج والنقص فيه اخس من النقص في الواجب والاضحية كالحج لاستوائهما في الحكم ولو عاد هذه الاطرفة على طهارة سقط الدم لانه انما يباي الوضوء المشروع فصارت صيانة متدركة فسقط الدم او **افاض** من عرفة قبل الامام لان متابعة الامام واجبة وقد تركها فاذا عاد الى عرفة قبل الغروب واذا فاته الامام سقط عنه الدم لانه استدر كقائه وان عاد قبل الغروب بعد ما افاض الامام او بعد الغروب لم يسقط لانه لم يستدر كقائه او ترك من طواف **الزيادة** ثلثة اشواط **فادونها** لان نقصانه قليل بنقصانه مع الحدث ولو ترك اكثر بقي محكما ابداه من الشايع يطوفه بذلك الامر وان طاف للزيادة وعورته مكشوفة اعاد ما دام مكة وان لم يعده فعلية دم قال عليه السلام لا يطوفن بالبيت عريان وان كان على ثوبه نجاسة لاشئ عليه ويكره او ترك طواف الصدر او رابعة منه او ترك السعي او الوقوف في زلزاله واثبات واجبات ولاكثر حكم الكل او ترك ري الجمار كلها بان خات ايامها بغير الشمس من ايام ايام النحر لانه واجب ولما تدارجته اكتفى بدم واحد وان لم تغرب الشمس من ايامها بغيرها على الترتيب لكن يجب الدم لثلاثة عند ابي حنيفة طوافا لهما على ما بينا او ترك ري يدم واحد لانه ترك كامل او ترك حصة القبة يوم النحر فعلية شاة لانه ترك تمام وهذه في ذلك اليوم ولو ترك بعض الجمار الثلث فعلية صدقة لكل حصاة نصف صاع من بر الا ان يكون المترك اكثر من النصف فيجب الدم لان لاكثر حكم الكل ان طيب اقل من عقنو تصدق بنصف صاع من بر لقصور الجناية او غطى **رأسه** اقل من يدم وقد قرنا او خلق اقل من ربع **رأسه** لان الربع مقصود ومقتضى بعض الناس فكان ارتفاقا كاملا وما دونه ليس بمعناه فيجب الصدقة او قس اقل من حصة الخافض وقال زفران قصر اظفار ثلث اصابع من يديه واحدة يجب عليه دم لان الدم كان واجبا في قص اصابع يديه فيجب في ثلثة منها لانها اكثرها ولنا ان الدم وجب في يديه واحدة لانهما ربع الكل فلو جعلنا اكثر الربع مقام الربع كان نصف البدل للبدل بالبراي وانه غير جازا قص حصة منفردة من يديه ورجليه وفيه خلاف محمد بن ابي حنيفة او طواف **للقدوم** او **للصدقة** لانه طواف الصدر وطواف القدوم وان كان سنة لكن بالشرع صار واجبا فادخل النقص فيه ما ترك الطهارة فوجب جبره بالصدقة او ترك ثلثة اشواط من طواف الصدر لتقصانه في كونه صيانة عن الكل فيجب صدقة او ترك احدى الجمار الثلث تصدق بنصف صاع من بر لما قلنا وان طاف للزيادة جنى فعلية بدنة لان الجناية بالزيادة اغلظ فحيز نقصانها باعظم الدمار وكذا الحائض اذا ولي ان يعيد ليأربى على اكمل الوجود ولا شئ عليه ان عاد في ايام النحر لانه استدر كقائه في وقتته وان اعاد بعد ايام النحر لزمه دم عند ابي حنيفة لتأخير النكاح عن وقتته خلاف لهما فالتب اوبس او خلق

تجب القيمة سواء كان للمصيد نظير أو لم يكن له اذ الله تعالى اوجب المثل في قولته فخره ما قتل من النعم كجذوع
 الآفة بخلاف بالتقنين ومثل صفته اي فعلية جزاء مماثل للمقتول من النعم حال كونه يحكم بذلك الجزاء وعدلان منكم في حال انه
 يهدي يبلغ القيمة وحقبة المثل بما يثل الشيء صورة ومعنى وانما يصار اليه المثل معنى وهو القيمة في تقدير العمل بالقيمة
 بان لم يوجد للمقتول نظير صورته ولما ان المماثلة صورة تاثير معتبرة في الشرع حتى اذا تلف دابة لا تجب عليه دابة اخرى
 فالثبات اذ لم يماثل ان تسمع انما اذ الخلف في تامل الطبي فوجب حمل المثل في الآفة على المثل في معنى وفي الحقائق الما
 كول وغير الماء كول في الصيد سواء خيرا انه لا يماثل في المهر والرواية والماء كول تجب قيمته بالقيمة ومن خرج
 صيدا او نقتل شجرة او قطع عضو منه فمن ناقصه اعتبار البعض بالكل كما في حقوق العباد هذا اذ يرى وبقي الشرع
 وان مات بعد الجرح يفن كله وان لم يبق لم اثر بعد البر لا شيء عليه وقال ابو يوسف يلزم صدقة ولو غاب
 الصيد ولم يعلم انه مات او يرى ضمن نقصانه فقط لان موته مشكوك وفي الاستحسان يضمن جميع قيمته احتياطا
 كذبح الشبيبين وان تنف ريش طائرا او قطع قوائم صيد او كس بيضه فعليه قيمته اي قيمة الطائر والصيد لانه
 فوت الحسن بتفويت آلة الامتناع فصار كتنويت الكل في قيمة السيف هذا اذا كان الصيد صبيحا وان كان مذبذبا
 فلا شيء عليه لانه لم يلف اصل صيد وفي الاضمار ولو خرج من البيض فرغ ميت فعليه قيمته حيا لانه كان يفرض بالحياة
 وقد قوتها لتجب قيمة احتياطا وكذلك لو ضرب بطن نظيرة فالقت جنبنا ميتا فعليه قيمته لما يتا وشجر الحرم لا يقطع
 لحرم ولا حلال قال عليه السلام لا يخلط ظواها ولا يفسد تشوكها فصار كالصيد وشجر الحرم ما ينبت بنفسه اما اذا ابنته
 الناس او كان من جنس ما ينبت الناس فلا تاسر بقطعه وقلمه لان الناس اعتادوا الرزاعة والحصد من لدن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اياهم من غير تكبر وعزاي يوسف لابس برعيه لان منع الدواب منفرد وجوابه
 الحديث لان القطع بالثاق كالقطع بالمناجل ومن قتل قملة وجرادا تصدق بها شاء قال عمر رضي عنه تمره ضمن
 جرادا ولان القملة من الشف والجراد من صيد البر حتى لو قتل قملة وهذبا على الارض لاشى عليه والقياء قملة كعتها وكذا
 لو وضع الثوب في الشمس لتعتل قرنا القمل لو وضعه ولم يقصد به القتل لاشى عليه وعن ابي حنيفة رحمه الله ان
 في قملة كبيرة وفي قملتين قبضة من تمر وفي اكثر نصف صاع وان ذبح الحرم صيدا فهو اي ذلك الصيد ميتة سواء ذبحها نفسه
 او لغيره وقال الشافعي يجوز لغيره اذا كان حلالا لانه اذا ذبح لغيره ينقل فعله اليه فصار كأنه حلال ذبحه ولنا ان الاحرام
 اخرجهم عن الهيبة عن اهل البيت الزكوة لا تقطع الا قال الله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم فصار ذبيحة ميتة كذبيحة الجوسني و
 له اي الحرم ان يأكل ما اصطاد حلالا في القيمة اي اذا معلن الحرم الحلال الحرم في الاصطيا د لقوله عليه السلام
 لا بأس باكل الحرم لم الصيد وكل ما اي كل جنابة على المفتر بالحي فيه دم فعلى القارن فيه دمان وقال الشافعي يلزمه
 دم لان اهرام القارن واحد صورته لكنه متعدد ومع لانه وسيلة لبعدين فيكون جنابة في اهرامه جنابيتين و
 لو قطع نبات الحرم فعليه جزاء واحد لانه بدل الحلال لاهزاء الفعل وقال شيخ الاسلام وجوب الدين على القارن
 مطلقا فيما اذا كان قبل الوقوف واما بعد ففي الجماع يجب دمان وفي غيره من المخطورات دم واحد لان اهرام

التحليل

العربية

العمة انما يثبتي من التحليل لا غير بالاصطلاح هو المنع والمجس لغة وفي الشرع المنع عن المفاتي في افعال
 الحج بواقع تذكر ان شاء الله تعالى للحرم اذا احصر بعد ذواته ومنه في عدم حرم اذ يصاح لقيمة ان يبعث شاة تذبح عنه في
 الحرم او يبعث منها بشرى بها ثم يحلل لانا المنصوص عليه هو الهدى وادناه شاة وقال الشافعي الحرم لا يكون محصرا
 الا بالعد ولان قوله تعالى فان احصرتم من الهدى مطاب للنبي عليه السلام واصحابه وكانوا ممنوعين بالعد ولنا ان احصار
 هو المنع والاعتبار لعموم اللفظ لا خصوص السبب والقارن يبعث شاتين لان المحصر القارن يحتاج الى التحلل عن الاقارب
 معا ولو بعثها ولم يبعث احد من النعم او للعمة لم يقصر ويجوز ذبحه الى ذبح هدي المحصر بالحي قبل ذبح الحرم كان ذبح
 دم الاحصار في العمة جائزا قبل يوم النحر وكذا في الجزاء وقال لا يجوز كدم المكتة والقران واما قال قبل يوم النحر لان دم
 الاحصار يختص بالمكان وهو الحرم اتفاقا لهما انه دم تحليل وقايم مقام الحل والحق قبل ايام النحر غير جائز فكذا
 ما قام مقامه بخلاف دم الاحصار من العمة لان التحلل عنها باثبات افعالها غير موقت فكذا الذبح عن احصاره ولا يبيح قيمة
 الاطلاق قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى بلا اشتراط زمان واما احصاؤه بالمكان لفروغ باشارة النقص
 لان الهدى اسم لما يهدى الى الحرم وفي الاضمار ولو تجوز عن الذبح لا يتحلل بالمصوم ويبقى محرما حتى يذبح عنه او يزول المانع
 فيا ترى سكة وتحلل بافعال العمة ولو صير حتى زال المانع ومضى ايامه وكذا لا يفعال لا يهدى عليه واذا تحلل المحصر بالحي
 فعليه حجة وعمة فرضا كان او فعلا لان الحجة تجب بالشرع فيها واما العمة فلا في معنى فاي التحلل بافعال العمة وقد
 يجوز فحجب قضاء ما وقال الشافعي لا قضاء عليه لانه ممنوع بذر ليس من جهته فيه تقبيل على القارن حجة وعمة وان لا ذكرنا
 وعمة اخرى لانه اهرام لها وتحلل باثبات افعالها وعلى المعتمر عمة لاني النبي عليه السلام واصحابه لما احصروا بالريية بين
 المفتي في العمة وتخلوا فقصوا واذ بعث المحصر هدية ثم زال الاحصار فان قدر على ادراك الهدى والحج لم يتحلل ولا يمس
 المفتي اي التوجه لاداء الحج لزوال العمة ثم اذا ادرك هدية فله ان يصنع به ما شاء لانه ملكه وان قدر على احصاها اي على
 احصاء الهدى والحج دون الاضمار يحلل بدخول الهدى اما اذا قدر على الهدى دون الحج فلا يذبح في المفتي واما بالملك فالتكليف
 لا يتحلل كما قاله زفر بن عبيد الله في قوله على الحج الذي هو الاصل وبطل الخوف ولنا ان المفتي او وجب عليه بضاع ماله لان الهدى
 ملكه وقد بعثه لمقصود وهو التحلل فاذا لم يدرك ولا يتحلل كجبه يضيع ماله ولما لا حرمة كرمته النفس فلو فان في نفسه
 لا يبرمه المفتي فكذا اذا حلف على هلاك ماله اعلم ان هذا التقسيم لا يستقيم في المحصر بالحي على قوله لان دم الاحصار
 موقت باتمام النحر عند ما من ادرك الحج ادرك الهدى واما يستقيم على قول ابي حنيفة لان دم الاحصار غير موقت عند
 واما في المحصر بالعمة فيستقيم بالاتفاق لان دمه غير موقت ومن احصر ملكه عن الوقوف بعرفة وطواف الزيادة فهو حرم
 لانه تعدد عليه الاتمام فصلا كما اذا احصر في الحقل وان قدر على احصاها اي احد الوقوف والطواف فليس يحل التحلل
 بل يكف فيها فان قدر على الوقوف فوقف وتجن عن الطواف يكون حاقبا ويبقى محرما حتى يطوفه وقال الشافعي يكون محصرا
 فيتحلل عليه دم لم اطلاق قوله تعالى فان احصرتم ولنا ما ورد في حق المحصرين وسوقه تعالى ولا تلتفتوا رؤسكم
 حتى يبلغ الهدى يحل بغير الحرم جعل بلوغ الهدى غاية للنهي وهذا يدل على ان الاحصار يتحقق خارج الحرم وعن ابي حنيفة

على طرف دون الوقوف يستقيم في قوله تعالى
 بالتحليل والاداء عليه وان قدر على

رحمه الله ليس لاهل مكة احصار لان الدار دار السلام بخلاف عام الحزبية احصر عليه السلام **باب**
 من الغيرة اعلم ان جعل الالف نواب عملة لغير صلوة كان او صوما او صدقة او غيره جائز عند اهل السنة طافا
 للمعترفين ان الثواب هو الجنة ولا قدره لالف ن على تملكها ولما انه عليه السلام فتي بكيت بن ابي بن اصرهما
 عن نفسه والاخر عن امته المؤمنين فالاعتراف على الشارع باطل وان العبادات انواع بدنية محضه كالصلوة
 فالنية لا يجوز فيها لان الغرض منها وهو اتقاء النفس الامارة لا يحصل بنية ونوع منها ماله محضه كالزكاة
 فالنية لا يجوز فيها لان الغرض منها هو اتقاء النفس الامارة لا يحصل بنية ونوع منها ماله محضه كالزكاة
 بالبدن لا يجوز فيه النية عند الاحتياط ومن حيث انه متعلق بالمال جائز فيه النية عند الاحتياط وهو العجز
 الدائم عن ادائه من ذل في الحج الفرض واما في النفل فالنية جائز مع القدرة لان في النفل سعة وفي النهاية اكثر
 العلماء على ان الحج يقع عن الامور وبذلك من ثواب انما هو ولكن يقطع اصل الحج عنه وفي المحيط ان الامور بالحج اذا
 حج بغيره تطوعا وسقط الحج عن الامر ايضا ولهذا شرط النية عن الامر بان يقول اللهم اني اريد الحج فبش
 يا وتقبله حتى من فلان وفي الاضمار والمذهب المعتمد عليه وقوعه عن المحجوج عنه تجوز عليه السلام حج الخفية
 عن ايها ولا يجوز الحج عن الغير **باب** من الميت وعن العاجز عن الحج **باب** من المستعمل اي دائما الى الموت لما بينا
 انما ومن حج عن غيره ينوي الحج عنه اي عن ذلك الغير لان الاعمال بالنيات والاصل ان كل عامل بعمل نفسه فلا بد
 من النية لامتثال الامر **باب** من يقول بليك بكنه فلان ولولم ينو حار لان النية مطوع على السراير كذا في الاحتياط ويجوز
 في الضرورة والضرورة بالصادق لانه اسم الشخص الذي لم يحج حجة الاسلام والمراة والعبد اي يجوز حجهم عن
 الغير لوجود افعال الحج والنية عن الامر كغيرهم **باب** من حج على اكل الوجوه ويجزى به عن الخلاف قال الشافعي
 من لم يؤد فريضه وحج غيره يقع عن فرضه لا عما نواه لما روي انه عليه السلام سمع رجلا يلبي عن شربة فقال له هل
 حجت عن نفسك قال لا قال عليه السلام حج عن نفسك ثم عن شربة ثم عن شربة ثم عن شربة ثم عن شربة فقال له هل
 ابيها ولم ياء لها عن حج نفسها ولان الوقت غير متعين لاداء الفرض فكان يجوز له ان يذليته عن الحج فكذا يجوز ان
 شغله بغير الفرض وماروا ما يدل على ان حجة وقع عن نفسه بل يدل على انه يفيح احرامه عن شربة وبذلك
 احراما لنفسه نظرا له وقد كان ذلك مشروعا ثم نسخ **باب** من المتعة والقران **باب** من المتعة والقران **باب** من المتعة
 والقران فلان وجب شكر ايت وفق لاداء الشكين وسوا الذي حصلت له من هذه النعمة واقام الجنايات فلان
 هو الجاني **باب** من الاحصار على الامر وقال ابو يوسف على المأمو لان ضرر امتداد الاصرح خفف به فيكون حلالا
 بالدم عليه ولهما ان الامر هو الذي اوقع المأمو في الورطة فبذلك يكون عليه فان جامع الماء مور بالحج قبل الموت
 بعرفة فمن النفقة لانه مأمو بالحج الصحيح وهذا قد خالف الامر وعليه الام لان الجماع فعله وان فاته
 الحج لمرض او حبس او هرب المكاري او مات الدابة فله ان يتفق من مال الميت حتى يرجع وعن محمد بن نوادر
 ابن سماعة ان له نفقة ذنابه دون اياه وفي مالي قاضي حان لوقطع الطريق على المأمو وقد اتفق بعض المال

من حج على غيره وان ترك
 ومن حج عن غيره وان ترك
 ومن حج عن غيره وان ترك
 ومن حج عن غيره وان ترك

النفقة

نفقة

نفس بالحج وانفق من نفسه وقع الحج عن نفسه وان بقي به شيء من مال الميت فانفق منه وقع عن الميت وان رجع وانفق
 على نفسه من مال الميت لم يقع من اذ وجع الناس وما فضل من النفقة يرد الماء مور الى الوصي او الورثة او الام لان لم يملك ذلك
 واما اعطاء ليقضي الحج فافضل رده ايا ما ملكه ولانه لم يستأجر على ذلك لملك المأمو لانه لا يصلح الاعارة عليه وسببا يكره
 الاعارة ان شاء الله تعالى ومن اوصى الحج عنه فهو اي ذلك الحج على الوسط وهو اي الوسط ركوب الزملة اي الرحلة لانه اعاد
 الامور ومن مات وعليه حجة الاسلام فلم يوصى لا يجب على الوارث ان يحج عنه لان الحج عبادة فلا بناء على الا نية حقيقة
 او حكم بالاستحقاق وقضية هذا انه لا يقطع عنه لو حج عنه غيره بغير امره الا انما قلنا لو حج الوارث عنه او حج سقط عنه استحسانا
 لحديث الحنفية ويجوز عن الميت من منزله لان الحج كان واجبا على الموصي من بلد فكذا يفعل من ينوب عنه ان يلقه النفقة
 فان لم يبلغ النفقة بالا حجاج عن منزله فمن حيث يبلغ ان يجوز من مكان تبليغه النفقة لان تنفيذ وصية واجب مهما
 امكن وكما لو كان حيا حج وكذا اذا مات الحجاج في طريق الحج فوصي ان يحج عنه حج من منزله وقال لا حج عنه من حيث مات وكذا
 الخلاف لو مات المأمو في بعض الطريق حج عنه من منزل الامر وعندنا حج عنه من حيث مات المأمو ولو طهر تاهرا
 ثم مات واوصى بان يحج عنه حج من وطنه اتفقا كذا في المحيط واذا مات الرجل وترك ائلاف درهم واوصى بالحج
 عنه وكان مقدرا الحج الف درهم فافضل الوصي الف ودفعها اليه الذي حج عنه فسر في الطريق في قول ابي حنيفة
 يرد ذلك ما بقي من التركة وهو الف درهم وان سرق ثانيا فوجد ذلك ما بقي من ارضه بهذا الى ان يفي المال وعند
 ابي يوسف يؤخذ ثلث ما بقي من ثلث المال ثلثا وثلاثة وثلاثون درهما فان سرق ثانيا فوجد من ارضه وفي
 قول محمد اذا سرق الف الذي دفعها الوصي بطلت الوصية لا يؤخذ من ارضه سوا ما بقي من الثلث الاول شيء اولم يبق
 وهذا الاختلاف بينهم اذا هلك المال او سرق في يد النائب فله لو هلك المال في يد الوصي قبل الدخول في يد النائب
 بعد ما قسم الورثة حج من ثلث ما بقي بالاتفاق ثم وثم الى ان يبقى حقه من المال كذا في مالي قاضي حان لهما ان ما مضى
 من قطع المأمو لم يطل بقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدرك الموت فقد وقع امره على الله و
 قوله عليه السلام من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة واذا لم يطل وجب ان يني عليه ولا يني حنيفة
 ان ما مضى من الف لم يقع معتد به لعدم اتصافه بالمقصود فصان كانه لم يخرج وعده بطلانه كان من جهة الثواب
 في الآخرة واما تنفيذ الوصية من احكام الدنيا فيسقط في حقها فيبدا من وطنه **باب** الهوى وسقام
 لما يهدي ليا الحرم ويذبح فيه وهو اي الهدى من الابل والبقر والغنم وهذه الانواع منقولة متوارثة ولا يجوز ما دون
 الثني وهو من الابل ابن خمس سنين ومن البقر ابن سنتين ومن الضأن ابن سنة **باب** الجذع من الضأن جمع الضأنين
 وهو خلاف المعز كركب وراكب الجذع ينتج الذال الجذع من الضأن ذال مسته اشهر قيد بالضأن لان الجذع من
 الابل وهو ابن اربع سنين ومن البقر ابن سنة غير ما روي انه عليه السلام قال فحقوا الضأيا الا ان يسر عليكم
 فاذبحوا الجذع من الضأن والهدايا كالغنم بالان كل منها قربان تعلقت بالاراقة فيكون في الجواز كذلك ولا يجوز
 البقر والغنم والقران الا بوجع **باب** من الشافعي يجوز ذبح ذي النعمة والقران قبل يوم النحر لانه ذبحه في يوم تقديم

المستعمل لا يدرك على الوجود من غير ما يفجل على العرف فلا يدل على الاثبات واما صيغة الماضي فذات السبق
 المحترمة تجعل على الاثبات ضرورة تصحيح كلامه اعلم ان عدم انعقاد البيع بالمضارع فيما اذا لم يوجد فيه صفة الايجاب في
 الحال واما اذا وجدت فيعقد لان صيغته كقولك ابيع لك كذا في الكفاية فان قلت برده عليه ما اذا قال قد هذا بالقبول
 فقبله المشتري فيعقد البيع بلائيه الحال قلنا انه من غير بالاضد وليس له ولاية الاضد بالف الا بالبيع الثابت بقضاء
 فكانه قال بعتك هذا بالقبول فخذ **وكل ما يجز عطف على نظري** وبطلان **فقط يدل على معناه** اي مع بعت واشتريت
 كقولك اعطيتك هذا بكذا وصحلت كذا بكذا وملكك هذا بكذا فانه في مع بعت واما في مع القبول فلكونه اجز
 وافدت ورضيت وما اشبهها وقد يقوم القبض مقام القبول كما لو قال بعتك هذا بكذا بدم فقبضه المشتري ولم يقل
 شيئا فيعقد البيع كذا في الحائرية **والنقطة** اي باعطاء المبيع والثمن من الجانبين بالايجاب والقبول في نقاب
 الشقة وخاسرها وقال الكوفي انما ينعقد بالتعاظم اذا كان خبيثا قليل الثمن لان العادة جارية فيه لافي النفيس
 لكن الاصح انه جائز في الجميع لوجود التراضي بينهما بالتعاظم وهو المختص في الباب وقيل يكفي في التعاظم الاعطاء من
 احد الجانبين كمن وضع ثوبا واخذ قطعة حلوى مقدرة به فاذا **اوجب ادمما البيع فالاخر بالخيار ان شاء**
قبل الايجاب ويتم البيع **وان شاء** ومن غير تفرق صفة اي عقد بان قبل بعض المبيع ورد بعضه فانه لا يجوز
 لان البائع قد دفعه الجيد الى الزبائن فبيعهم معا وفي تفسير ما اوجبه الله تعالى في قوله في المشتريات لان
 حصته بعضه من الثمن يكون معلومة واما القيميات كما اذا اضاف العقد الى عشرين بالدين فقبل المشتري احدها
 لم يقع وان رضى به البائع لان الثمن منقسم باعتبار القيمة وقبول المشتري في بعضه صار كابتداء عقد بالحققة
 وانه لا يجوز ويتم في المجلس الحاجة الى التمسك والتزوي والمجلس جامع للمنفقات ويبطل بما يبطل به خبايا المحترمة
 لانه يدل على المانع من الرجوع لعدم ابطال حق الغير **ايهما قام قبل القبول بطل الايجاب** يعني لو كانا قاعدين
 فقام احدهما فقبل بعد لا يجوز العقد لان قيامه يدل على الاعراض وعدم الرضاء وخطر العقد لا يتوقف على
 قبول الغائب كمن قال بعت هذا من فلان الغائب فبلغه فقبل لا ينعقد الا اذا يكنه او رساله فيعتبر مجلس بلوغ الكتاب
 واداء الرسالة وعلى هذا الاجارة والرهبة والكتابة والكساح ولو تباعا وبها يشيان ولم يتصلا بين كلامهما سكة انعقد
 البيع فان فصله لم ينعقد وقال بعضهم ينعقد ما لم يفرقا بالابدان والاول اصح كذا في الاختيار فان قلت كان ينبغي ان
 يخرج صحيح القبول على دالة الاعراض قلنا بطل الايجاب بما يدل على الاعراض فلا يؤثر التفرع بعده وكذا لو كانا واقفين
 فاحدهما او اكل لثمتين فقبل لا يجوز في ظاهر الرواية ولو كانا عريانين او اداء الفرض فقبل احدهما بعد الفراغ منه او
 كان في ركة من الطوع فاضاف اليها اخرى فقبل جاز **فاذا وجد الايجاب والقبول في المبيع بلا خيار**
جلس وقال الشافعي لكل من المتعاقدين خيار النسخ ما دام في مجلسهما وليس للمشتري ان يملكه ان كان
 طعاما قبل التفرق او قطع الخيار من الخبز كقوله عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا قلنا قوله عليه السلام
 لا اصرار في الاسلام وفي اثبات الخيار لا اصرار للاخر فلا يثبت والخيار فيما رواه مجهول على خيار القبول

تفرقها مجهول على التفرق في الاثر الى جاري رواية عن النبي عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا عن بيعهما
 ولا بد من معرفة المبيع معرفة تامة لا مجرد قطعا للمنازعة فان كان حاضر افكتفى بالاشارة لانها موجبة للتعريف
 قاطعة للمنازعة وان كان غائبا فان كان مما يعرف بالاغذية كالبيع والوزن والمعدن المتعارف فمعرفة
 وان لا يغور كالنشاب والحيوان فيذكر له جميع الاوصاف قطعا للمنازعة ويكون له خيار الرجوع كذا في الاختيار والاصل
 في الرجوع مستثناة من هذه الحكم فان بيع الحنطة بجنسها لا يجوز بالاشارة ولا بد من معرفة مقدار الثمن وصدقه من
 جهة الجودة والرداءة لان تسليم الثمن واجب في العقد فمما لانه يعفي الى المنازعة ايضا **اذا كان الثمن في الآخرة**
 قطعا للمنازعة الا اذا لم يكن في البلد نفوذ ليعينه قديمه لان كل ما يشار اليه لا يحتاج الى معرفة كاسبق بيانه ومن اطلق
 الثمن بان ذكر العدد دون الصفة فهو اي الثمن **على غالب نقد البلد** لانه المتعارف فيه الحق الجواز فيمنض عليه فان
 كانت النقود مختلفة فالمبيع فاسد الا ان يبين احدها وهذا اذا كان الكحل في الرواح سواء لان الجملة مفسضة الى المنازعة
 الا ان يرفع الجملة بالبيان او يكون احدها غلب واروج فيشيد بصرف اليه تحريا للجواز وهذا اذا كانت مختلفة في
 المالة فان كانت سواء فيها جاز البيع اذا اطلق اسم الدرهم وينصرف ايا ما قدر من ابي نوع كان لانه لا مانع
 ولا اختلاف في المالة كذا في الهداية وفي الاختيار ولو قال اشترت هذا الدرهم عشرة او هذا الثوب بعشرة او هذا
 البطيخ بعشرة وهي في بلد يتعامل الناس بالدينار والدرهم والفلوس بدلالة العرف وان لم يتعاملوا بها ينصرف
 اياها المتعارف عندهم **ويجوز بيع الكلي والوزن كذا وزنا ومجازة** اي بالخيار وهو فارسي معروف اي بالكيل
 وهو المبيع بالدرهم والكيل وزن هذا اذا كان مختلف الجنس لقوله عليه السلام اذا اختلف الحب ان يبيعوا كيف يشئهم
 وان كان متماثل الجنس لا يجوز بيعه بالكيل الا ان يكون قليلة وهي ما دون نصف صاع فيجوز جزا كذا في شرح المجلد
 ملك **ومن باع صبرة طعام كل فقير بدمهم نصف كل بذر عن صبرة** والفقير اثنا عشر صاعا **كذا في فقير واحد** عند ابي
 حنيفة الا ان يعرف جملة فقرا في المجلس بسمية جملة الفقرا او بكيلها وقالا لا يجوز في الكيل الا ان ازالة الجملة بيدهما
 بالكيل فلا يكون مانعة من صحة العقد وكما سمي وهو الفقير الواحد معلوم القدر والثمن فيجوز البيع فيه وما رواه مجهول
 القدر والثمن فلا يجوز فيه والمشتري بالخيار لتفرق الصفة لانه اشترى صبرة وانعقد البيع في فقيرين **ومن باع قطع غنم**
اي جماعة غنم كل شاة بدمهم لم يخرجه من ثمنها والنشاب والمعدن والمتفاوت كالفهم وجائز عند جماعة الكيل لا مكره ان
 جملة المبيع مائة واما يبيع المبيع في شاة واحدة فتفاوت افراد اثة فان سمي جملة الفقرا والمعدن والغنم جاز
 في الجميع لانقاء الجملة وزوال الكاف سواء كان التسمية في المجلس وفي العقد لان حالة المجلس كالملة العقد كالمشتري
 يتخير لان الثمن كان مجهول القدر عنده واما انكشف مقدار الواجب عليه منه في الحال فتخير لاجله ويسمي هذا خيار كشف
 الحالك كذا في شرح المختار **ومن باع دارا دخل منها ثمنها وثبات في البيع** لان البناء ثابت فيها بثبوت قرار فيتبعها والمنا
 فلان الانتفاع بالدار انما يحصل بها اراها متتابع الاغلاق المتصلة بالباب لانها لو كانت منفصلة لا بد من الاغلاق
 لا متتابعها وكذا السلم والسرير ان كان متصلا به بدخل وان كان من خشب وان لم يتصل لا بد من كذا في الكافي وذكر

منه اذا كان في
 انصرف في الدار الى الدار وفي المختار
 الى الدار ثم في المطح الى القدر

ونقطة

في التبيين هذا في غيرهم وفي عرف اهل مصر ينبغي ان يدخل السهم وان كان منفصلا لان بيعهم طبقات
لا ينتفع بها بدونه **وكذلك الشجر** يدخل في بيع الارض لانه يشبه بناء الدار في القرار ليس لقراره معلوم و
يقبل لا يدخل شجر صغير لانه ينقل وشجر غير شجر لانه يقع للخطبة كذا في شرح المجمع لابن ملكة **لا يدخل الفس** ولا **التم**
في بيع الارض **والشجر الابال** **السمية** لانها كالمتاع الموضوع فيها بخلاف الجمل حيث يدخل في بيع الآم وان انفصل
لانه جزء من جنسها فصار تبعا لها وفي الاختيار ولو شرطها دخل في البيع عملا بالشرط ولو اشترى دار وذكر
صود ما دخل السفل والعلو الاضطراب والكنيف الاشجار لان الدار اسم لما ادير عليه الحدود وانه يدور
على جميع ما ذكرنا والبستان اذا كان خارج الدار ان كان اصغر منها دخل لانه من توابع الدار عرفا وان كان مثلام
او اكثر لا يدخل الا بالشرط لخرجه عن الحدود ويدخل الظلة عندهما اذا كان متصفا الدار اليها لانهما تعد من الدار
عرفا وعند ابي حنيفة رحمه الله لا يدخل لان احد طرفيها يعلو الدار فيقسمها والطرف الاخر على دار اخرى او على
اسطوانة فلا يتبعها فلا يدخل بالشرط في ذكر الحقوق ولو اشترى منزلا فوقه منزلا لا يدخل الا ان يذكر الحقوق
او كل قليل وكثير منه لان المنزل اسم لا يشتمل عليه مرافق السكن لانه من النزول وسوا السكن والعلو مثل الشفا في السكن
من وجه دون وجه فيكون تبعا من وجه اصله من وجه فان ذكر الحقوق ودخل الا فلا ولو اشترى بيتا لا يدخل
العلو وان ذكر الحقوق حتى ينقص عليه لان البيت ما يات فيه وعلو مثل في البسوة فلا يدخل فيه الا بالشرط
ويجوز بيع الثمرة قبل صلاحها اي قبل الادراك اذا كانت ينتفع بها للاكل او للعلف لانه مال متقوم منتفع به اما اذا
لم يكن منتفعا بها لا يجوز لانه ليس بالمتقوم كذا في الاختيار وقال الشافعي لا يجوز بيعه قبل ظهور الصلاح اذا شرط
فيه القطع لان الثمار متفرقة للافات فلا يعتمد بالقدرة على التسليم الى القطاف وبعد يذ ويحجز شركة اولم
يشترط وانما ان الثمار قبل ظهور صلاحها مال متقوم في الحال ومنتهى بيعه في المال فيجوز بيعها كالحش والتأجير من حال
البائع الاذن في تركها على الشجر الى حين الانتفاع بها **ويجب قطعها** اي قطع الثمرة **للمار** ينتفع ملك البائع عن حكمه عن
ملك المشتري وان شرط تركها على الشجر فسد البيع لانه شرط لا يقتضيه العقد وكذا الزرع في الارض وان تركها باجر
بغير شرط جاز وطاب الفضل وان كان بغير اجر تصدق بالفضل لخصوله باجر محظور وان اشترى الشجر طاب
الفضل لوجود الاذن وبطلت الاجارة لانه غير معتاد بخلاف ما اذا اشترى زرعاً واستأجر الارض الى وقت الادراك
فان الفضل لا يطيب لان هذه الاجارة تحدث لجهالة الاجل والماسدة صلت ان يتضمن الاذن لانها موجودة
باصلا وفي ديار سري ايا ما تضمنته من الاذن وكذا اذا اشترى ما يبدى ما تنامي عظمها يجب القطع لا فلتا فان تركها
طاب الفضل لم يتصدق شي بلك حال لانه لازية واما هو تغير وصف فان شرط بقاءه على الشجر جاز عند
محمد استحسانا للعرف بخلاف ما اذا لم يتنا في العظم لانه يزداد بعد ذلك فقد اشترط الجرد المعدوم فلا يجوز ان
خرج بعض الثمرة او خرج الكل لكن بعضه منتفعا به لا يجوز البيع للمجمع بين الموجود والمعدوم وغير المتقوم
فيبقى حصته الموجود ويجوز له فكان شمس الائمة الحلواني والامام ابو بكر محمد بن الفضل التجاري رهما الله ببيتان

يجوز في الثمار والبساتين وكما جعل المذموم تبعا للموجود للتعامل دفعا للمحج بالخرج عن العادة وعن محمد
الجواز في بيع العود لانه متعلق حق قال شمس الائمة السرخي والاول اصح اذ لا ضرر فيه ذلك لانه يمكن ان يشتري
اصولها او يشتري الموجود بجميع الثمن ويحل له البائع ما يجرد ولو اشترى مطلقا فانثرت ثمره اقبل القبض
فسد البيع لتغير القيمة قبل التسليم وان انثرت بعد القبض اشترى كان والقول للمشتري في قدره لانه في يد
وهو متعلق كذا في الاختيار **ولا يجوز ان يبيع ثمره في شجرة** او بعد الجذر **ويشترى منها** اي من تلك الثمرة **ارطال معلومة**
لان الباقي بعد المستحق مجهول وزنا قيد بالارطال لانه لو اشترى شجرة اميتا يجوز لكون الباقي معلوما بالمشاهدة و
ما ذكر في المتن رواية الحسن عن ابي حنيفة رهما الله واما في ظاهر الرواية فالبيع صحيح لان المستثنى معلوم بالعبارة
والبيع معلوم بالاشارة وجماله قدره لا يمنع الجواز لا يرى ان يبيعه بخلافه جاز **ويجوز بيع الحنطة في سنبليها**
والباقي وهو بهذا الملام كيف وتبشيد ما ينصف في فقه الاضواء وكذا الشهم والارز والجوز وللولون وقال
ان في لا يجوز لان المعقود عليه مستور بالاستغفة له فيه فاشبه التراب الصاعقة اذا بيع بحسنه ولما روى عن
النبي عليه السلام انه نهى عن بيع المخلف في يده وعن بيع السبل حتى يبيض ويا من العاية ولانه حث منتفع به فيجوز
بيعه في سنبليها كالشعير والجامع بينهما كونه مالا متقوما بخلاف تراب الصاعقة لانه لا يجوز بيعه بحسنه لاحتمال الربو اية
لوبياعه بخلاف حنطه جاز وفي مسئلتها لوبياعه بحسنه لا يجوز ايضا لشبهة الربو لانه لا يدري قدره في السبل
ويجوز بيع العريق وهبته لانه موضع من الارض معلوم الطول والعرض فيجوز **ولا يجوز ذلك** اي البيع في
الهيئة في المسيل لانه موضع سيلان الماء وهو مجهول القدر لانه نقل ويكثر ومن اشترى سبعة **بشمن** **سليم**
اي سلم المشتري الثمن اقل لا يتعين حق البائع في الثمن كما يتعين حق المشتري في البيع لان الثمن انما يتعين
بالقبض لا بالتعيين بهذا اذا كان المبيع حاضر وان كان غائبا فليست في ان لا يتم الثمن حتى يحضر البائع
المبيع على مثال الرهن والمرتين وكذلك يشترط في التسليم ان لا يكون المبيع مشغولا بحق غيره حتى لو باع دارا
وسلمها الى المشتري وله فيها متاع لا يكون تسليمها كذا في الخط **الا ان يكون الثمن حقا** لانه استطه حقه بالثمن
فلا يسقط حق الاخر وان باع **سبعة بسعة** او **ثمنا ثمن** **سلا** معا لاستدائها في التبيين وعدمه **ولا يجوز بيع**
المنقول قبل القبض لانه عليه السلام نهى عن بيع ما لم يقبض لانه لا يملك فينتفع البيع فيكون عذرا
وكذا لو ما ينفخ العقد بهلاكه كبدل الصلح والاهرة ما ذكرنا وما لا يفسخ العقد بهلاكه كجوز التصرف فيه
قبل القبض كالمهر ويدل الخلع والصلح عن دم العمد لانه لا عذر فيه **ويجوز** اي البيع قبل القبض **في العقار**
وقال محمد لا يجوز لاطلاقه في رويها وقيا ساي المنقول ولهما ان المبيع مبدى العريضة وهي مامونة الهلاك غالبا
فلا يتعلق به عذر الانفساح حتى لو كانت على شرط البحر ولو كان المبيع علوا لا يجوز بيعه قبل القبض والمعاد
بالحيث النقلي لان القبض الحقيقي انما يتصور فيه وعلا بدليل الجواز ثم ان كان نقدا لثمن في البيع الاول
الاول والثاني نافذ والا فموقوف ببيع المهرين والاجارة في هذا الاختلاف وقيل لا يجوز بالاتفاق لان المعقود

انما

ما

قد بلغ البعض بالكتابة بوجاهة جاز ذلك مكان الحجز والعجز في الاخرس اظهر ولا يجوز ذلك من اعتقل لسانه او صمت يومالا
 الاشارة انما تقتصر اذا كانت معروفة ومعلومة فمن كان كذلك فهو بمنزلة الاخرس بخلاف الخردول لانها تتدرك
 بالشمات كذا في الاختيار ويجوز بيع الاعمي وشراءه لان الناس تعاسدوا على ذلك من لدن الصدر الاول
 اياهم مناسدا ومن القضاة رضي الله عنهم من عي وكان يتولى ذلك من ضمن غير تكسر وشيت له خيار الرق
 لانه اشترى ما لم يره على ما ياتي ان شاء الله تعالى **ويستحق خيار الرقوة** اي خيار روقية الاعمي **فبيع المبيع** اذا
 كان يعرف بالجنس كالتفحم او **شبهه** اذا كان يعرف بالشئ او **بذوقه** اذا يعرف بالذوق **وفيه الخيار**
بوصفه وفي الثوب بذكر طوله وعرضه لان التوصيف له منزلة لرؤية ولو وصف له ثم البصر
 فلا خيار له لان العقد قد تم ولو اشترى بصيرا ما لم يره ثم عي قبل رؤيته انتقل الخيار الى التوصيف كذا
 في المذخر **فصل في الاقالة** وهي في اللغة الاسقاط ولهذا يقال في الدعاء اللهم اقل عشرين
 اي اسقط زلتي وارفعها وكذا العاقد ان يرفعها بالعقد بالاقالة **فان قلت** لقوله عليه السلام من اقال
 نادما بيعته اقاله الله عشرين يوم القياسه ولان الناس حاضه اليها كما جتمعهم الى البيع فشرع **وتوقف**
الاقالة على القول في المجلس لانها بمنزلة البيع لما فيها من معنى التملك فلو قبل المأخر بعد زوال المجلس او
 بعد ما صدر عنه فيه ما يدل على الاغراض كما سبق بيانه في البيع لا تتم الاقالة وفي الخبط لو اشترى
 صنطه وقبضها وسلم بعض الثمن ثم قال البائع انه قام على ثمن عال فرد البائع عليه ما قبض من الثمن
 فاصلح المشتري لا يستحق البيع لان الاقالة كالبيع لا يعتد الا بالاجاب والقبول او بالتعاطي ويصح للقبض
 احدهما استبدل كوان يقول احدهما اقله وقال الآخر اقله وشروط محمد صنفه المضي فيها اعتبارا بالبيع
 ولهما ان لفظه يعني في البيع كان بحولته على المأومة ولم يدل على التحقيق ولهذا لم ينفقدها البيع واما
 لفظه اقله فحوله على التحقيق لانها يكون بعد نظر وبناء على كلفه زوجه فكيف في النكاح وفي الاختيار ولا
 تمنع الا بلفظة الاقالة فلو قلنا لا بلفظ البيع كان بيعا بالاجماع لان الاقالة تنبئ عن الرفع والبيع عن الاثبات
 تنافيا ولا تبطل بالشروط الفاسدة عند أبي حنيفة وتبطل عند أبي يوسف **وهي اي الاقالة في حق**
المتعاقدين عند أبي حنيفة رحمه الله مطلقا اي بعد قبض المبيع او قبله او بمثل الثمن الاول وباقل او بكثر
 منه او بالتفريط والتأجيل الا ان لا يمكن الفسخ بان ولدت المبيعة فتبطل تعذر الفسخ اذا الزيادة المنفصلة
 تمنع فسخ العقد حقا للشرع ولا تمنع الاقالة الا بطريق الفسخ عند **محمد بن عبد الله بن حنبل** عند أبي
 حنيفة رحمه الله يظهر في ايدته في ما قيل منها ان المبيع كان عقارا فلهذا الفسخ الشقة في بيعه جاز له
 ان يأخذ في اقالته ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من آخر ثم تقايلا فاطلع البائع الثاني على عيب
 كان عند البائع الاول ليس له ان يرد عليه لانه بيع في حقه ومنها ان الموهوب له اذا باع الموهوب
 من آخر ثم تقايلا ليس للموهب الرجوع من هبته لانه الموهوب له في حق الواهب بمنزلة المشتري من المشتري

منه باقل ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل ان يرد الثمن ثم تقايلا فاطلع البائع الثاني على عيب
 باقل تامة لانه في حق البائع كالمملوك يشاء يرد يد من المشتري الثاني ومنها انه اذا اشترى بعروض
 الخيار بعد تمام الحول عبد المذمة ثم رده بعيب فيه بغير قضاء فملكته العروض في يده لا تستحق عنه الزكوة
 لانه بيع جديد في حق ثالث وهو الفقير لانه الرد بعيب بغير قضاء اقاله وقال ابو يوسف بيع جديد في
 حق الكل فان تعدد بان اقال قبل القبض في غير العقار ففسخ فان لم يكن بان اقال قبل القبض في غير العقار
 في حق ثلث الثمن الاول بطلت وقال محمد ففسخ فان تعدد بان اقال بكثر من الثمن الاول بخلاف ففسخ
 فان لم يكن بان اقال قبل القبض على خلاف منس الثمن الاول بطلت وقال زفر ففسخ في حق المتعاقدين وغيرهما
 لا يبي حنيفة ان الاقالة في اللغة اسقاط فتجعل فحايه مقهما اعمالا بوجهها لان لها ولاية على انفسها وبيعها
 حق ثالث حكم الاقالة وهو مبادلة مال بالمال التراضي لانه ليس لها ولاية على غيرهما ومحمد وافق هذا الاصل الا انه
 جعل الاقالة اذا كانت على خلاف منس الثمن الاول على الزايد عليه بيعا صونا للفظ عن المبطالان واما اذا
 نقص عن الثمن فقد جعلها فسخا لانه سكوت عن بعض الثمن وكذا لو اقل تكون فسخا ويبطل ثامه جيله لانه
 لانه سكوت عن وصف الثمن وهو كونه طالا ولا يبي يوسف ان في الاقالة معنى المبيع وهو مبادلة مال بالمال التراضي
 فاعتبار جانب المبيع اولى اذا امكن واذا لم يكن كميل فسخا ولان ما هو فسخ في حقهما فهو فسخ في غيرهما كما لا ريب
 بخيار الشرط اعلم ان الخلاف فيما اذا ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ الفسخ او التاركة لا يجعل بيعا
 اتفاقا اعلم بقتضي موضوعه لا في النهاية **ويجوز اي الاقالة مثل الثمن الاول فان شرط اقل من الثمن**
الاول والكثر منه **وهو** ان كان الثمن الاول د راسم فشرط ان يكون د ثانيا **فان شرط الثمن الاول لا غير**
الفسخ بالاقل والاكثرا وكنس آخر وقد بينا ما في فصول الاسترشاد في الفصل الثامن ان البائع اذا
 ابرأ المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن يفتح ويؤمر بردها الثمن الى المشتري وان المقرض اذا ابرأ المشتري
 بعد ما استوفى الدين يجوز ويؤمر بردها قبض الى المقرض **وسلك المبيع منع منها اي من الاقالة لان**
الفسخ يقتضي قيام المبيع وهو يتعاد المبيع وهذا بعينه اي بعض المبيع يمنع الاقالة بتقديره اي بتقديره
 قيام البيع في الباقي **وسلك الثمن لا يمنع** الاقالة لقيام البيع بدونه ولو تناقضا فملك احدهما لا يمنع الاقالة لان
 كل واحد منهما مبيع فيكون البيع قايما ويرد قيمته الهلاك ومثله لانه اذا انسخ البيع في الباقي يفسخ في
 الهلاك ضرورة وقد عجز عن رد ففسخه ولو ملك العوضان لا تمنع الاقالة وتصح لو ملك البطلان في
 الصرف والفرق ان العقد يتعلق بالعين في العروض دون الامنان فكذا في الاقالة **باب**
خيار الشرط جاز للمتايعين ولا حد لها وفيه ما للثمة **ايام** فادونها والزيادة عليها مفردة عند أبي حنيفة رحمه الله
 وقال يكون الزيادة اذا كانت معلومة قيد بمعلومة لان الخيار اذا كان مجهولا بان قال اشترت على اني
 بالخيار اياما او قال مؤبدا فانه غير جائز اتفاقا وفي الخلاصة لو اشترى الخيار ولم يذكر وقفا فله الخيار وما دام

ما سطر

المجلس لهما ان الخيار شرع لدفع الغبن وقد يحتاج في التكرار الى مدونة وروي ان ابن عمر رضي الله عنهما اختار
الخيار شهرين ولم ان البيع سبب الملك الاصل ان لا يتراخي الحكم عن سببه الا ان الخيار ثبت بالنقص علم خلافا للقياس
فيقتصر مودون وهو ما روي انه عليه السلام قال لحيان بن منقذ اذا تباعبت فقل لا فلا ولا ولي الخيار ثلثة
ايام فلا يجوز الزمان عليه بالاعلام او ما جوار ما دونها فصرورت كونها من اجزاها وفي جامع الفصولين
لو شري شيئا بخيار اياخذ ظهر العقد في الخيار ولو اجل الثمن اليه لم يدخل في الاختيار ولو شرط الخيار اكثر من
ثلثة ايام او لم يبين وقتا او ذكر وقتا مجهولا فاجازة الثلث او استقطا او استقطه بموت او موت العبد
او عتقه المشتري او اوجده فيه ما يوجب لزوم العقد ينقلب جائزا خلافا لغيره لانه العقد فاسد فلا ينقلب
جائزا ولا يبي حنيفة ان المفد لم يتصل بالعقد لان الف باليوم الرابع مع ان العقد انما يفسد بغيره
من اليوم الرابع فيكون العقد صحيحا قبله ومن له الخيار لا يفسد البيع الا بحضرة صاحبه اي بعلمه وقال ابو يوسف
يفسخ بغيره لانه كان مستطاعا عن التصرف فيه من جهة الآخر فلا يشترط علمه كالبيع بالبيع اذا باع فله الفسخ
من غير علم الموكل ولهما انه اذا علم الفسخ فربما يلحقه ضرر اما اذا كان الخيار للبايع فلا ان المشتري اذا لم يعلم الفسخ
عنه ان يتصرف في البيع قبل زمة قيمته للهلاك وقد يكون اكثر من الثمن واما اذا كان للمشتري فلا ان البايع لا يملك
لسلعة مشتريا اخر اعتمدا عليه فيقتصر فان قيل لو لم يفسد من له الخيار بالفسخ بغيره ضرر اخر وهو ان يخفى
من عليه الخيار حتى مضى مدة فيلزمه العقد شأدا ولم يشأ قلنا هذا الضرر لم يعتد لانه انما لم يفسد بغيره من جانبه
حيث لم ياذن كغيره لصاحبه ليحضر في المدة او كغيره ليرد عليه اذا غاب وفي الثانية ينصب القاضي ضمنا عن
عليه الخيار ليرد عليه وفي النهاية الخلاص فيما اذا فسخه بالقول واما اذا فسخه بالفعل بان يرد البايع العبد للبيع
فالعقد يفسخ حكما سواء علم الآخر ولم يعلم لان الشيء قد ثبت ضمنا وان لم يثبت قصد او بهلكة والخلاف
في فسخ خيار الروية واما في خيار العيب فالمشتري اذا فسخ بلا علم البايع لا يجوز اتقا لانه لا يثبت الاتقاء
وفي جامع المجوب لو كان قبل القبض يفسخ الفسخ بغيره الا في الاختيار فان فسخ بغيره فعلم به في المدة
ثم الفسخ وان لم يعلم حتى مضت المدة ثم العقد ويكسب اي البيع بحضرة صاحبه وبغيره بالقول او بالفعل
كتصرف البايع في الثمن او المشتري في البيع تصرف المالك من الوطى وغيره لا الاستحسان مرة فانه لا يدر على
الا جازة لانه لا امتحان ولو استخذه مرة اخرى في ذلك النوع بدل على رضاءه كذا في النهاية **وهذا الشرط**
لا يورث وقال القاضي يورث كذا الخيار يورث كذا الخيار والعيب وخيار التعيين ولكن ان خياره سوسية
وسى تقطع بموت كقدرته فلا يستقر الى الوارث فان قلت كان ينبغي ان ينتقل الخيار الى الوارث لاستقرار البيع
اليه كما انتقل ماله الوارث تبع الاعيان المورثة قلت المالكية من لوازم ملكها لا تتغير بتغير
بدونه واما الخيار فليس من لوازم البيع حتى ينتقل بانتقاله اليه واما خيار العيب فثبت للوارث من حيث
انه مستحق ان ياذن البيع سلبا كورثته واما خيار التعيين فانما ثبت للوارث لان ملكه اختلط بملك غيره والخيار

كان ثانيا لمورثه برضاء المالك لا في ثلث لانه خلفه واما خيار الروية فالصحيح انه لا يورث كذا في شرح المجمع لا يورث
ومن اشترى بغير علمه فله ان يفسخه فان شاء واخذ بجميع الثمن وان شاء رده وعلى هذا اشترى المالك من غيره
اما الخيار فلا يورث برضاء المالك الوصف المرغوب وقد فات واما اخذ بجميع طرانه وصف لا يقابل من الثمن
اذا امكن رد البيع واما اذا امتنع بسبب من الاسباب رجح المشتري على البايع من الثمن بحقيقة الوصف فانما
فان قلت كيف لم يفسد العقد بهذا الشرط كذا في اربع شاة على انها حاملت قلت هذا بشرط يقتضيه العقد لان
البيع ينبغي ان يكون معلوما بادهائه وتوصيفه سبيل للبايع لانه وصف مرغوب فيه فيجب ان يكون باع فسا على
انه لا يخرج او يقر على انها تكون او كلها علم انه صايد واما الخيار في البهايم فجهل لا يورث لان يكون انتفاع بطنه
من ربح ولهذا فشرطه ولو اشترى على ان يملكه كذا لا يجوز اتقا فلو باع فانواعيا ان امرته حصة فيما مضى كوز
وان قال في المستقبل او اطلق يفسد كذا في الخلاصة **وخيار البايع لا يخرج البيع عن ملكه بالاتفاق وان فسخه**
المشتري باذن البايع لان ضرره انما يكون برضاء البايع والخيار ينافي فيه فيفسخ تصرف البايع في البيع
في مدة الخيار لتصرف المالك من الهبة والعتق والوطى وغيره ويصير فسخا للبيع وليس للمشتري
التصرف فيه والثمن يخرج من ملك المشتري اتقا فانه لا يدخل في ملك البايع عند ابي حنيفة وقاله يدر في
لر قبضه المشتري ويملك في يده من خيار البايع يفسخ البيع به لانه كان موقفا ولا تقاذا بدون الخيار فيبقى
كونه مقبوضا على سبيل الشراء فيضمنه بالمثل ان كان مثليا وبالقيمة ان كان قيميا فبطل بالهلاك لانه لو تعبت
في يد المشتري بالبيع على خياره فله ان يفسخ البيع ويضمن المشتري نقصان العيب لانه مضى من عليه جميع اجزائه
كالمنصوب وقيد بيد المشتري لانه لو ملك في يد البايع يفسخ البيع ولا شئ على المشتري كما لو لم يكن في
البيع خيار لو تعبت في يد البايع بفعله ينتقض البيع بقدره وسقط حصته من الثمن وان تعبت لا يفعله
فالمشتري ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء فسخ **وهذا المشتري يخرج** اي يخرج البيع عن ملك البايع اتقا فلو
لم يخرج الثمن عن ملك المشتري اتقا فله لو تصرف في الثمن سواء كان في يد البايع او في يد غيره اتقا فلو لم يكن
فسخا للبيع ولو تصرف فيه البايع لا يجوز اتقا كذا في شرح المجمع لانه ملكه لا يدخل في ملكه اي لا يدخل في البيع في
ملك المشتري عند ابي حنيفة وقاله يدر في ملكه وان ملك في يد المشتري يملك بالثمن وكذا لكان دخل عيب لان العيب
ينتفع الرد فان قيل اذا بيعت دار بحجب الدار المبيعة فللمشتري بالخيار ففسخه اتقا فلو لم يكن ملكا له لا استحق الشفعة
بها كما لا يستحق الشفعة بدار السكنى قلت انما استحق المشتري الشفعة بما لا يدر بها راضيا بها لانه ملكها كالعبد لا
المستغرق بالدين اذا بيع الدار بحجب دار فله الشفعة لهذا المعنى لهما ان الثمن لا يخرج عن ملك المشتري في المسئلة
الاولى والمبيع خرج ملك البايع في المسئلة الثانية وجب ان يدر في ملك صاحبه والالزم ان يبقى بملكه بلا ملك
هو غير جهوده في الشرع اذا لم يكن الشراء من مال الوقف للوقف وله ان البيع في المسئلة الاولى لم يخرج عن ملك البايع
ولو دخل الثمن في ملكه لزم ان يجمع الثمن والمثمن في ملكه وهذا لا يقتضيه العقد وفايد الخلاف في

[illegible]

مطالع
اذا كان الحيار من الطرفين فما

بجمل الوصف وجهات يمنع الجواز ولنا قول عليه السلام من اشترى مالم يرب فيه الخيار اذا رآه ثم ان اجاز بالقول قبل
الرؤية لا يروى فيه لانه ثبت عند الرؤية فلا يبطل قبل وقتها وان اجاز باللفظ بان يتم فيه بطلان كالمبيع في
اما الفسخ بالقول فيا قبل الرؤية لعدم لزوم العقد لان التزوم يفيد تمام الرضا وثامه بالعلم باوصاف مقصودة
وهو غير حاصل قبل الرؤية ومن باع مالم يرب جاز فلا ضار له لانه لو رد الباع فاما بطلان لفظه ان المسيح ازيد مما لفظه
فلا يجوز رده كما لا يرد اذا باع على زعم انه مبيع فظهر سلبا **ويستطاع الخيار برؤية ما يوجب العلم بالمقصود**
كوجه الآدمي ووجه الدابة وكفها وروية الثوب مطويا وكحوا كروية الامودج من المثلى الغير المتفاوت
اجاز لان نظر جميع اجزاء المبيع متقدّر فجل رؤية الوجه في الآدمي كروية جميع اعضائه لانه هو المقصود
الا يرى ان الثمن يزداد وينتقص بالوجه وكذلك الوجه والكلف في الدابة واما الثوب مطويا فالمراد الثياب التي
لا تحالف باطنها الظاهر اما اذا اختلفا فلا بد من رؤية الباطن وكذلك لا بد من رؤية العلم لانه مقصود
في الدار لا بد من رؤية المأبئية فان لم يكن يكتفي برؤية الظاهر ولا بد في شاة اللحم من الجنس وشاة
الدور والنس من النظر ايا الموضع مع جميع صدرها واعتبر بهذا جميع المبيعات فان تصرف فيه اي في
المبيع **قصر فالأدنى** اي غير قابل للفسخ كالبيع والعقود وغيره مما **او تعيب المبيع في بيعه او تعذر رده**
بعضه بسبب هلاك بعضه او بيعه او هبته وتليمه او مات من له الخيار **بطل الخيار** وقد بينا ولانه
اذا تعذر رده بعضه فرد الباقي اضرر للبائع وكذلك رده المبيع واما الموت فكلما ذكرناه انه يدخل في ملكه
وبقي له خيار الرؤية والرؤية لا يورث **ولو راي بعضه** اي بعض المبيع **فله الخيار** اذا لم يبق شيء لانه
لوازمه يكون الزمانا للبيع فيما لم يربض وانه خلاف النص وكذلك الاجازة في البعض لا يكون اجازة في الكل
لما لم ياتصح الاجازة في البعض وزد الباقي ما بيننا هذا فيما لا يعرض بالاغودج وما يعرض بالاغودج
رؤية **بعضه كروية كله** والاصل فيه ان المبيع اذا كان اشياء وان كان من العديديات المتفاوتة كالثياب
والدواب والبطيخ والسفرجل والربان وكحوا لا يستطاع الخيار الا برؤية الكل لانه متفاوت وان كان
مكيلا او موزنا وهو الذي يعرض بالاغودج او معدودا متقاربا كالجوز والبيض فروية بعضه
يبطل الخيار في كله لان المقصود معرفة الصفة وقد حصلت وعليه التعارف الا ان يحذر ارجح
من الاغودج فيكون له الخيار وان كان المبيع مقيّنا تحت الارض كالجوز والشليم والبطيخ والتوم والفجل
بعد انباتنا علم وجوب تحت الارض جاز والّا فلا فاذا باعته ثم قلع منه اغودج فلو رضي به فان كان مما
يساع كليا كالصل او زنا كالنوع والجوز يبطل خياره عندهما وعليه الفتوى للحاقة وهو بان التعامل به
وعند ابي حنيفة لا يبطل وان كان مما يساع عددا كالفجل وكحوا فروية بعضه لا يبطل خياره لما تقدم
ولو اختلفا في الرؤية فالقول للمشتري لانه منكر وكذلك لو اختلفا في المردود فقال البائع ليس بالمبيع
وكذلك في خيار الشرط وفي الرد بالعيب القول قول البائع كذا في الاختيار ومن باع مالم يرب **فالمالك الخيار**

شماره

وان شاء رد وان شاء اجاز ان كان المبيع والمتبايعان جاهلين وقال الشافعي بطلان تصرف لم يكن مالكا عليه ولا واكله فلا ينفذ ولنا انه تصرف من اهل مضافا الي محله فينفذ ولا امر فيه لما كان لانه محتمل ان لا يفي فيه اجازة والا فلا هذا اذا كان اهلا للاجازة وان لم يكن كالصبي يبطل بيعه واما شراء الفضول فيستغنى عنه اذا صلح ان ينفذ عليه ولا يتوقف على اجازة من يشتري له وان لم يصلح كما اذا كان عبدا محجورا يتوقف على اجازة ايضا وفي الحائنة الشراء على الفضول انما ينفذ اذا قال البائع بعث متكررا بكذا فقال الفضولي قبلت ونزى الشراء لثلاث واما اذا قال البائع بعث بهذا فلان بكذا وقال الفضولي قبلت لا ينفذ على الفضولي ولا على فلان ان لم يكن وفي الخلاصة في بيع الفضولي اذا اخذ المالك الثمن او اجله يكون اجازة وان قال امنت او اصبحت لا يكون اجازة لانه يذكر على وجه الاستهزاء وللفضولي خيار قبل الاجازة لئلا يرجع الحقوق اليه وليس له ذلك في النكاح لان الحقوق لا يرجع فيه اليه لما عرف انه سفير فيه ولا بد من وجود المبيع والمتبايعين عند الاجازة اذ لا بقاء للعقد بدونهما والاذان انما ينفذ الموقوف ولو اجاز ولا يعلم حال المبيع ما زني قول ابي يوسف اولاد هو قول محمد لان الاصل بقاء ما تم رجوع عنه وقال لا يصح لوقوع الشك في شرط الاجازة ولو كان العقد مقايضة بشرط بقاء العوضين والمتبايعين لان الثمن في بيع المقايضة مبيع من وجه كما اذا باع عبدا غيره بشرط فان الفضولي كان مشتريا ثوبا بعبء الغير الشراء لا يتوقف لان الثمن يلزم في ذمة المشتري فيلزمه بالترامه بخلاف البيع لان قيامه بالبيع وسوم ملك الغير ويتضرر الغير بوزوم العقد فقلنا بالتوقف لئلا يتضرر الغير فاذا اجاز المالك البيع كان مجزيا فخذ ما ملكه عوضا عما اشترى فصار الفضولي مستقرا عن المالك باعاه وان كان حيوانا لان استغراضه يصح في ضمن الشراء وان كان لا يصح تصديقا فمخرج المالك على الفضولي بقيمة العبد لكونه قيمته ومثل ما باعه ان كان مثليا **فصل في مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع** بدلالة الحار لان الاصل هو السلامة وبني وصف مرغوب مطلوب عادة والمطلوب عرفا كالشرط نصا فلو قال البائع اشترى ثوبا قيمته متاعي كذا فاشترى بناه على ذلك ثم ظهر خلافه فله الرد حكم التفسير وهذا هو الصحيح وكان صدر الاسلام يقع به كذا في النهاية والتبيين **وكما ما اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب** لكون المبيع ناقصا في المالة وهذا يقع عن ذكر العيوب وتعدادها وفي الاختيار اذا علم المشتري بالعيب عند الشراء وعند القبض وسكت فقد رضي به **واذا اطلع المشتري على عيب** كان عند البائع ولم يرد ولم يرض به بعد رؤيته ولم يتعيب عند بيعه آخر فان شاء اخذ المبيع بجميع الثمن **وان شاء رد** لان مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع كما مر فاذا فاتت نتيجة المشتري ولا يمكنه وباء هذا النقصان لانه لو اخذ نقصان العيب من البائع مع اسكان العيب يخرج المبيع عن ملكه باقل من الثمن المسمى وفيه اضرار له لانه لم يرض بوجهه باقرضه واما اضرار المشتري فمردود بالرد وفي فصول الاستروا في الفصل التاسع عشر واذا اشترى جارية فوجد بها وجه الفرس باق من بعد اخرى

وان كان قدما فله الرد وكان حديثا ولو اشترى غلاما وفيه ركبته ورج فقال البائع اذ رج حديث وليس بقديم فاشترى عليه ذلك ثم ظهر انه قديم فليس له ان يرد هذا اذا لم يبين السبب فان بين السبب ثم ظهر انه كان بسبب آخر غير الذي بين كان له ان يرد كما لو اشترى عبدا فهو محجور فقال البائع هو مخمى غيب فاذا هو غير ذلك فله ان يرد لان العيب يختلف باختلاف السبب وفي الاختيار وكذا لو كان المبيع مكيدا او موزونا فوجد ببغضه عيبا ليس له ان يرد الجيد ويرد المصيب والاصل في هذا ان المشتري لا يملك تفريق الصنفين على البائع قبل التمام ويملك بعده وحيارا بشرط والرؤية وعدم القبض يمنع تمام الصنفين وبالقبض تم الصنفين والمراد قبض الجميع مع لو قبض احد منهما وجد با صديعا اما ان يرد ما او يكتسبها والمكيد والموزون كالشئ الواحد فلا يملك رد البعض دون البعض لا قبل القبض ولا بعده لان تمييز المصيب زيا في العيب وكما في عيب حادث مع قبله لو كان في وعاءين لم يرد المصيب فيهما بعد القبض لانه ضرر وكذا لو اشترى زواجا خفا او مصريا باب فوجد با صديعا قبل القبض او بعد ما يرد ما او يكتسبها وكذلك كل ما في تفريقه ضرر وما لا ضرر في تفريقه كالعبدين والثوبين اذا وجد با صديعا ان كان قبل القبض ليس له رد اذ صديعا لانه تفريق الصنفين قبل تمامها وان كان بعد القبض يجوز لانه لا ضرر في تفريقه لانه الصنفين قد تمت بالقبض كما لو اشترى من اثنين واستحسا البعض على هذا التفضيل ما يصح التبعيض فهو عيب وما لا فلا والاباق والسرقة والبول في الشرائع ليس بعيب في الصغير الذي لا يعقل لانهما غير صادر عن اختيار صحيح ودر عدم عقله ههنا ان لا ياكل ولا يشرب ودر عيب في الذي يعقل ويرد به اي بذلك العيب لانه بعد العقل عيبا لان لا يفر ذلك العيب الذي كان موجودا في المبيع عند المشتري بعد البلوغ فانه لم يرد باختلاف السبب لان الاباق والسرقة من الصغير لقلة مبالاة وقصور عقله ومن الكبير طبعه والبول في الفراش من الصغير لضعف المثانة ومن الكبير لاداءه في بطنه تفردا مختلفا بينا وكان العيب الثاني غير الاول فلا يجب الرد بكذا فالحجوز فهو عيب مطلقا لا يختلف بين حالة الصغير والكبير لانه سبه وهو افة تحلل الدماغ فيهما واصل **وانقطع الخيض والاستحاضة عيب** لان كل منهما علامة الداء وفي الكافي لا يقبل قول الامم فيه في ظاهر الرواية ولو اقام المشتري بيته على ثبوت الانقطاع عند البائع لا يسمع لانه لا يعرف ولو اقامها على الاستحاضة قبل لانه لا يور فيقطع عليه وفي النهاية دعوى الانقطاع لا يسمع اذ لم يذكر مدة مديدة وبني مستان عند ابي حنيفة وثلاثة اشهر عند ابي يوسف واربعة اشهر عند محمد وكذا لا يسمع ما لم يدع ان الانقطاع بسبب الحمل والدواء لانه بدون هذين السببين لا يتعد عيبا والمرجع في الحمل الى قول الشافعي والرواية قول طيبين عدلين وفي الغاية انما ثبت بشهادتين حق الخصومة في توصية العيين على البائع لاحق النسخ لانه قوي وشهادتين ضعيفة وروي عن محمد انها ترد بشهادتين من غير عيين البائع وفي الاختيار وعرج الحتان عيب في الجارية والغلام اذا كانا كبيرين متولين اما لو كانا صغيرين او طيبين فليس بعيب **والثوب والقميص والخون عيب** فيهما اي في الجارية والغلام اما الثوب والخون فلانهما ينقصان المال

مجازا في القبض

والكافر ينظر الطباع من استخراجه ونقله لوثوق اليه لعداوة الدين وكذا لا يجوز اعتقه في بعض الكفارات و
كل ذلك عيب ولو اشترى على انه كافر فوجده مسلما لا يردده عندنا فاما في كذا في شرح المجمع والتميم والدين
عيب فيهما لانه نقص فيهما والمجمل عيب في الجارية دون البهايم بالعرف وفي فصول الاستروا في
او اخر الفصل الرابع اشترى جارية من رجل وغاب البائع واطلع المشتري على عيب الجارية فرفع الامر
الى القاضي واثبت عنده الشراء والعيب فاضد القاضي ووضعها على يدي العدل فانت في يد
وحضر البائع ليس له ان يترد الثمن لان الرد على البائع لم يثبت لما كان القينة فكان الهلاك على المشتري
وهذا اذا لم يقض القاضي عليه بالرد اما اذا قضى بالرد على البائع حال غيبة البائع نهك على البائع لا
قضاء الغائب والقضاء على الغائب ينفع في اظهار ما يثبت عن اهلها من النحر وهو نكاح الغم والفر
وهو نكاح الابطه والزنا ولد الزنا عيب في الجارية دون الغلام لان الغالب ان الافتراش مقصود منها و
هذه الصفات محالة وفي الامالي الزنا في الجارية عيب وان لم تعلم عند المشتري للمقوق العار باولاد النحر
والفر في الغلام اما يكون عيبا اذا كان عن دابة باطنه وكذا الزنا اما يكون عيبا فيه اذا كان غائبا وذلك
بان يوجد اكثر من مرتين وفي القينة اشترى بغير علمه قوم لوط فان كان عيبا فهو عيب لانه دليل الامة
وان كان باصرا فلا خلاف الجارية فانه يكون عيبا كيف ما كان لانه يفسد الفراش وان وجد المشتري
عيبا وحده عند عيب آخر رجع بنقصان العيب الاول لانه اضر منه سلبا عن العيب الحادث فتعذر رده
مشعلا به وطريق معرفة النقصان ان يقوم المبيع معيبا بالعيب القديم وسلبا عنه وما نقصه العيب ان كان
عشر من القيمة السليمة مائة فانقصه ان كان عشرة رجع من الثمن درهما وان كان عشرين قدرهين و
لا يرد اي المبيع الا برضا البائع لان امتناع رده كان حجة فاذا رضي بالعيب فقد رضي باتساق حقه فجار
وقال مالك يجوز رد المبيع مع ضمان المشتري بنقصان العيب الحادث لان يجوز الرد قايما وهو الاطلاع على
عيب قديم فيراعي حق البائع بضمان النقصان ولنا ان المبيع بعد ما حدث فيه عيب لم يكن عين ما اخذ من
البائع فيمنع رده اليه فتعين الرجوع بالنقصان رعاية لحق المشتري وفي فصول الاستروا في الفصل
السابع اشترى جارية وعليها ثيابها التي يباع مثلها فيها ثيابها تتبع لها ولو استحق ثوب منها او صدره عيبا
لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع لان ذلك لم يد في البيع مقصودا وصح الثوب او خاذا ولت السوق
اي طلقه بمن ثم اطلع على عيب رجع بنقصان العيب القديم وان رضي به لان الرد بدون الزيادة غير ممكن
ومعها ايضا لان العقد لم يرد عليها فلا يرد الفسخ اعلم ان الحياطة ان كانت لولد الكبير رجع بالنقصان ما
لم يلم اليه وان كانت لولد الصغير لم يرجع لانه بالقطع لاجل صا رواها به فصار حابا للمبيع فلا يرجع به كذا
في شرح المجمع وفي الاختيار والزيادة المفصلة الحادثة قبل القبض لا يمنع الرد بالعيب وبعد ما يمنع ذلك مثل الولد
والعقر والارث والثمر لانه بيعته ملكة بالمبيع وبما غير مقصود ليقابلها الثمن لان الاصل جميع الثمن فلا يكون

رجوع من البائع عشر الثمن وان كان عيبا قسرا
كما اذا اشترى ثوبا بعشرة فبقيته

رد ما تبقى سائمة للمشتري بغير عوض وان ربه او لغيره لا يملك رد ما برضا البائع ولو مات المولى رد المثل ولو اشترى
هو او غيره لا يرد والكسب القلة لا يمنع ويملك للمشتري لانه بدل المنفعة وسلامتها لا يمنع الرد بجميع الثمن وكذا
سلامة بدلها وفي فصول الاستروا في الفصل الثامن الكسوت قبل البيع عند الاضرار بالعيب يكون
رضا بالعيب يريد به رجل قال لا ضرر من العين معيب ببيع قوله واقدم مع ذلك على شرائه كان هذا رضا
بالعيب ان كان المحضر لا وان كان فاسقا لم يكن رضا عند اي صنفه وعند ما العدل والناسق سواء
ويكون رضا وان مات العبد او اعتقه ثم اطلع على عيبه رجع بنقصان العيب وكذا كذا في السير والاستيلاء
اما في الموت فلان امتناع الرد ثبت بغير صنفه واما في الاعناق فلان الملك انتهى به فاشبه الموت واما
في التدبير والاستيلاء فلان تعدد الرد مع بقاء المحل امر حكى ثبت بغير صنفه ولو اعتقه على مال او كاتبه ثم ظهر
عيبه لا يرجع لان كلا منهما ازالة الملك بغير ان قتله اي العبد واكمل الطعام او لبس الثوب فتحرى ثم علم العيب
لم يرجع بالنقصان عند اي صنفه رحمه الله وقال لا يرجع لان هذا القتل لا يتعلق به حكم ديني كالضمان
والنقصان من فساد الموت وان الاكل واللبس تصرف مشروع ومقر للملكة كالعتق فلا يمنع الرجوع وله
ان هذا اتلاف للمبيع وهو فعل مضمون وسقط الضمان كالبطلان فصار كالبيع وشروط الرجوع
ان لا يكون عيبا للمبيع وامسك البطلان كالمسك العين مع فيبطل الرجوع ككلاف الاعناق لانه انهاء للملك
وليس باتلاف وفي الاختيار ولو اكل بعض الطعام فلهذا الجواب عنده وعند ما انه يرجع بنقصان العيب في
المجمع وغيرهما يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما اكل لانه يقضي بالتبعض وعليه الفتوى وفي كل موضع كان
للبائع اخل كالعيب الحادث وكذا فباعه المشتري او اعتقه لم يرجع بالنقصان وفي كل موضع ليس له
اخر بسبب الزيادة فباعه او اعتقه المشتري رجع بالنقصان ومن اشترى بطيحا او خارا او جوازا او جوازا
او نحو ذلك فوجده فاسدا فان كان كالا لا يتفقد به رجع بكل الثمن لانه ليس بالاروان كان يتفقد به الفاسد
رجع بالنقصان لانه تعدد الرد لان الكسر عيب حادث فيرجع بالنقصان لا بيبا ومن شرط البراءة من كل
عيب فليس له اي للمشتري الرد اصل اي سواء كان المبيع معيبا او سليما فشرط البراءة يكون مقرا لا حذو
فلا يندبه العقد وسواء كان العيب موجودا وقت البيع وحادثا بعده به قبل القبض على ما يأتي وقيل
الشافي في بيع البع والبراء لان في البراءة معنى التعليك لانه يرد ويملك المجهول غير صحيح فيفسد
البيع بهذا الشرط ولنا ان هذا البراءة ليس فيه معنى التعليك لانه ليس بالبراءة عن المال بل عن الوصف ولين
سلم فلهذا بها له تفضيلا المنازعة فلا تمنع صحة التعليك كما جاز بيع فقير من صبرة وقال زفر البيع جائز
والشرط فاسد اما في الشرط فلعلم من دليل الشافي واما جواز البيع فلعلم من دليلنا ولو حدث عيب
بعد البيع قبل القبض دخل الحادث في البراءة عند اي يوسف لان غرض البائع ان يلزم العقد على المشتري
وذلك لما يتيم بان يقع العيب الحادث والموجود وعند محمد لا يدخل الحادث لان البراءة اما يكون عن العيب الموجود

دون المعلوم وقت البيع هذا اذا اطلق وقال من كل عيب واما اذا قال من عيب لم ينصرف الى الحادث اتفاقا
وفي الاختيار وان ابراه من كل اداء قال ابو حنيفة الزاوي في الجوف من طم الى كبد اوف ابيض وقال ابو
يوسف هو المرض ولو قال يريته اليك من كل عيب بعينه فاذا هو خور او من كل عيب بيد فاذا هو اقطع لا
يساء لانه ليس بعيب بالكل بل هو عدم المحل وفي فصول المستر وشن في الفصل الثلثين دلال باع ثوبا واخذ
الدلالة ثم استحق المبيع او رد عليه بعيب بقضاء او غيره لا يسترد الدلالة وان انقح المبيع لانه وان
انقح لم يظهر ان البيع لم يكن فلا يبطل علمه ولو تبين ان المبيع كان حرا او قفا استرد لان العقد غير منقذ
واذا باع المشرى ثم رد عليه بعيب موجود عند البائع الاول وكثر مثله وان قبله بعد انكاره بقضاء ردت
عليه بائعه لانه فتح من الاصل جعل البيع كأنه لم يكن وقال محمد لا يرد ما لان المشتري الاول انكر عيب المبيع فاذا
اراد الرد عليه بائعه صار مدعى ثبوت العيب فيه وذا تناقض مانع عن صحة الدعوى ولهما ان المشتري الاول
صار مكذبا بالبينة فجعل انكاره كعدمه فيصح دعواه فيدنا العيب بان كثر مثله لانه لو لم يحدث يرد المشتري
الاول عليه بائعه اتفاقا **والا فلا** اي وان قبله بغير قضاء لم يرد اتفاقا سواء كان عيبا كثر مثله او لم يكن كما
لا يصح الزايدة لان الرد بالتراضي فسخ في جميعها بيع جديد في حق ثالث فالبايع الاول والثاني لهما وفيه الى تحقيق موضع
الخلاف دعوى وجود العيب عند البائع الاول ذلوا قاه بنية انه كان عند المشتري الاول ليس للمشتري الاول
ان يصرح بائعه اتفاقا فانه ما جعل مكذبا باع اقراره بكونه سلمه عند البائع الاول وذكر في المحيط من اشتري ذبا
بدر ابع وقبض الدينار فباعه من ثالث فرد عليه الاول بغير قضاء كان الاوسط ان يرد عليه الاول ولا يشبه هذا
العرض لان الدينار لا يتعين بالتعيين فكان العقد واقعا في دينار في الذمة وانا ثبت الملك في هذا الدينار
بالقبض وقد انتقض القبض بالرد فادى الى قديم الملك وكان له ان يرد وانا العرض فانا ملكك بالعقد عينا
والرد بغير قضاء وعقد جديد في حق الثالث فلا يرد وذكر في التبيين هذا اذا كان الرد بعد القبض وان كان
قبله ان يرد عليه الاول وان كان بالتراضي في غير العقار لا يصح المبيع قبل القبض لا يجوز فلا يمكن جعل بيعا في حق
غيرهما واما في العقار فلا يرد لان بيعه قبل القبض جائز وقال محمد ان يرد في العقار ايضا لانه كان نقول عند
ويقطع الرد بالعيب **بالتقيد** به صياغة الشرط كذا اوان المبيع والوطئ والقبض وغيره لان ذكره ليد قصده الاء
باب **البيع الفاسد** وانه اي الفاسد يقال فسد الجوهر اذا تغير وصفه وبقي اصله **فيئد الملك للمشتري**
بالقبض بام البائع صريحا ودلالة كما اذا قبضه في المجلس وسكت او قبض البائع الثمن الصالح لان يكون مملوكا
فمن يجوز له التصرف الا الانتفاع وقال الشافعي البيع الفاسد لا يئد الملك بالقبض قيده لانه بدون القبض
لا يئد الملك اتفاقا لان السبب ضعيف لا يئد الملك ان لم يتقوى بالقبض كالمهره وقيل بام البائع لان القبض
لو لم يكن بامه صريحا او دلاله لا يئد الملك اتفاقا لانه بيع مخطوط فلا يكون سببا للملك الذي هو نعمة ولنا ان البيع
الفاسد مشروع باصلا لانه مبادلة مال بالمال فيئد الملك بهذا الاعتبار **وبوجب القيمة** اي قيمة المبيع يوم قبضه سواء

كان

كانت اذا اذ ادت او انتقصت عند هذا المبيع فيما يتقوى وبالمثل فيما لم يشره واما لو رده المشتري على البائع
فلم يقبله فاعاد المشتري المثل فله في يد البائع كالفاسد اذا رده المصوب الى المصوب منه فلم يقبله فاعاد الى
مثل ففسخ عنده لا يضمن لانه يكون امانة هذا اذا كان فساد البيع متفعا عليه وان كان مختلفا فيه
لا يبرأ المشتري عن الفسخ الا بقبول البائع او بقضاء القاضي على الفسخ **ولكل واحد من المتعاقدين فسخ**
وقال محمد يفسخ من له منفعة في الشرط كمن له الاجل او الحصار لمحض من صاحبه وان لم يقبله الاخر وان كان
الفسخ من ليس له منفعة لا يصح الا بقبول الاخر او بالتقضاء لانه ان منفعة الشرط عائدة اليه فكان فسخه صحيحا و
اما اذا فسخ الاخر فقد ابطال حق من له الشرط لانه كان قادرا ان يقطع الاجل فيصح العقد ولها ان كل من
المتعاقدين الفسخ لانه حق الشرع ولهذا لم يشترط فيه قضاء القاضي ولو مات البائع او المشتري فلو اراد ان
يفسخ على المختار كذا في شرح الجمع وفي الهداية وان مات البائع فالمشتري اصاب به حتى يستوفي الثمن لانه يتقدم
عليه في حيوة فكذا في ورثته ونظر ثمانية بعد وفاته كالراهن ثم ان كانت ولهم الثمن فائمة ياخذها ببيعته لا
تتبع في البيع الفاسد وهو الاصح لانه بمنزلة الغصب وان كانت مستهلكة افسد مثلها لا يثبت ما دامت العين
باقية لان الفسخ بدونها محال **والبايع** اي المبيع **المشتري** فندب **بيعه** وكذا اذا تصرف في المبيع من الاطلاق و
الهبة وكسما وليس لاحد من المتعاقدين فسخه لم يتعلق حق المبيع واما لو افسد او زوم بالانقطاع حق الفسخ
منها لان الاجارة عقد ضعيف يفسخ بالاغراض والشكاح لا ينافي الفسخ فيفسخ البيع ويرد على البائع والكامل
في ملكه كذا في التبيين واما البناء عليه فيمنع الفسخ عند ابي حنيفة خلافا لهما **والباطل لا يئد** اي لا يئد الملك
للمشتري وان القصد قبضه لان الباطل هو الحالي عن العوض والفايد كما اذا باع ثوبا بعينة ويكون المبيع امانة
في يد بطله بغير شيء عند ابي حنيفة لان العقد لم يقرب هذا المبيع باذن البائع فيكون امانة في يد المشتري
فاذا بطل الفسخان عليه وعندهما بهلك بالقيمة لان البائع مريض بقبضه بآنا كالمقبوض على سوح الشري وهو ما
ياخذ المشتري ليريه بعد بيان الثمن فلو لم يبينه البائع وقال ذهب هذا ان رضيت اشتريته فذهب فملك
لا يضمن كذا في العيون وفي فتاوى النسخ المقبوض على سوح الشري مضمون وان قال البائع ان ملك فلا ضمان
عليك بيع المية والدم والخنزير والحر والولد والمذبة والجمع بين حر وعبد وبين ميتة وذكية باطلا لانه
الميتة والدم والخنزير لا يثبت بالبيع فملك بالحر والخنزير والمذبة فلا يبيع بالدين كالدراهم والذنانير
لانها لا يثبت بالدين فحقا واما اذا بيع بالعين فيكون فاسدا في شرع الحرام وكذا ام الولد والمذبة المطلق لانها استحقا
العتق فيكون بامه كاي لا محالة فاشبهها الحر وقال يجوز بيع المذبة المطلق لانه ان التدبير تعليق بامر مودع فلا يكون
مانعا من التصرف فيه وجود الشرط كسائر التعليقات ولنا قوله عليه السلام المذبة لا يبيع ولا يوهب ولا يورث
واما الجمع بين حر وعبد وميتة وذكية فلا ان المنفعة واحدة والحر والميتة لا بدخلان تحت العقد لعدم المالنية
ومتى بطل في البعض بطل في الكل لان الصفقة غير متجزئة وكذا الجمع بين دينين احدهما حر والاخر مملوك والتمسجة

المائة ورخص في العراب وهو بيع الرطب كما ذكر فيما دون هـ اوسق ولنا قوله عليه السلام التمر بالمرة
مثلا بمثل وسنالا يعرف المماثلة فلا يجوز والعريه فيما رواه بخلافه ان رجل اعري اي وهب ثمرة نخلة من
بستانه لرجل ثم شق دعوى الموهوب له في بستانه ولم ير من رجوعه فوهب ثم اجذوزا عوضا عنه فرفض
عليه السلام في ذلك لان الموهوب لم يكن ملكا للموهوب لم يادام متصلا بالثمرة وانفق ذلك فيما دون
حصة اوسق فنقل الراوي كذلك فاستأجر بستانا ببيعها بستانا لثبوت صورة المعاوضة بينهما **والمالقة اي وبيع**
المالقة فاسد وهي بيع الحنطة في سبيلها كحطة مثل كلبها تقديرا لان المالقة تقضي اليها الربوا وبيع عين
علي ان لا يسهلها الا بالاسم فاسد لان الناجل يشرع في الاثمان ترفيفا عليه ليتمكن من تحصيله وانه معدوم
في الاعيان فكان شرطه فاسدا وبارية اي وبيع جارية **الا حمله** فاسد لانه جزء منها ومتصل بها فليقتطع وتسلم
المبيعة بدونه غير ممكن كطرف الحيوان الا يري انه يدخل في البيع من غير ذلك فلا يجوز اشتراك ما يسهل الاطراف
او بيع جارية علي ان يتولد لها المشتري او يعتقها او يستعملها البايع او يقرضه المشتري وراهم ونوب اي بيع
نوب **علي ان يحبطه البايع** فاسد وهذا الشرط تقيد البيع لهيب عليه السلام عن بيع وشرط وفيه الاهتبار
والجملة في ذلك ان البيع بالشرط ثلاثة انواع نوع البيع والشرط جائزان وهو كل شرط يقتضيه العقد ويلازمه كما اذا
اشترى جارية علي ان يخدمها او طعاما علي ان ياكله وادائه علي ان يخدمها ولو اشترى امه علي ان يطعمها فهو فاسد
عندنا اي حبيفة لان فيه تعقلا للبايع لانه يمنع من الرد بالعيب وقال لا يفسد لانه شرط يقتضيه العقد وهو اية
ما قلنا ونوع كاسما فاسدان وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلازمه وفيه منفعة لاحد المتعاقدين وهو ما
من الشرط في هذه المثل وكذا ما اوله العقود عليه اذا كان من اهل الاستحقاق كعقد العبد فلو اعتق قبل ان يملك
جائز فوجب الثمن عندنا اي حبيفة لانه ينتهي به والشئ ثباتا بانه ثابته وعندنا محجب القيمة وهو فاسد علي
حاله لان به تقرر الشرط الفاسد وقال لا في يجوز البيع بشرط العتق قياسا علي جواز البيع ممن يعلم انه يعتقه
ولنا ما روينا من حديث النبي نوع البيع جائز والشرط باطل وهو كل شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة
لاحد من الطرفين وفيه منفعة ولا مضرة لاهلها وفيه منفعة لغيره كشرط ان لا يبيع المبيع ولا يهبه
ولا يهبه الثوب ولا يركب الدابة ولا ياكل الطعام ولا يطعم الجارية او علي ان يقرض اجنبيا دراهم وكذا ذلك
فانه يجوز البيع ويطلب الشرط لانه لا يستحقه احد فيلغو لمخولق عن النابذة وفيه المنطق انما يفسد البيع بشرط
اذا ذكره بكلمة علي واما ذكره بحرف الشرط كما اذا قال بعثت ان كنت تعطيني كذا فانا لبيع باطل وفيه الفتاوى
الصغرى اذا اقبلت في الصفة والنفد والحق ان القول لمن يدعي الصفة واذا اختلفا في الصفة والنفد
فما قول لمن يدعي البطلان لانه منكم للعقد وفيه التنازل لو قال بعثت منك مندي علي ان اهلكه من ثمة كذا
ولو قال علي ان اهلكه منك كذا لم يفسد لان الخط لم يحن باصل العقد ويكون البيع باطلا والمحطوط فيه التركيب
اخترى صبغا او عبدا علي ان يهبه بوبه ببيع بوبه الثمن فسد ولا يجوز بيع الفحل مع الكوارث وقال

المزانية

المائة واذا لم يكن الحر والميتة مالا لا يتا بل هما شئ من الثمن فيبقى العبد والذكية مجهولة الثمن ولان القول
في الحر والميتة بشرط لبيع في العبد والذكية وانه باطل وقال ابو يوسف ومحمد ان شئ لكل واحد منهما ثمانية اجازة العبد
والذكية كالمع بين اخيه واجنبية في النكاح قلنا النكاح لا يقيد بالشرط الفاسد ولا كذلك البيع وبيع المكاتب باطل
لان المكاتب استحق بداعي نفسه بغير الكفاية فلا يمكن المولي من فسخه في بيعه ابطال لذلك الاحتجاج الا ان في حق المولي
فلا يجوز **الا ان يحضره اي الا ان يحضره ببيع نفسه** فهو لان رضاه به متضمن بتعجيل نفسه وبيع السكر الطير قبل
صيدهما **والا بق اي وبيع الباقي والحل والنساج** الحرف فتح الحاء وسكون الميم ما كان في البطن من الولد والنساج
ما يستحدث في البطن منه ويجوز ان يراد بالحمل حمل الان وبالنساج نتاج غيره وان يكون الالف واللام
في النساج بدلان من المضاف اليه اراد به نتاج الحمل لا روي انه عليه السلام نهى عن بيع الحبلية وحبل الحبلية واللين
في الفسخ والصوف **علي ظهر الغنم والتم في الشاة** وجذع في سقف ونوب من ثوبين فاسد اما السكر والطير
فلان كلاهما غير مملوك ولو اخذ السكر والقائمة في الحظيرة او هبها له موضعها فدخل فيه بحيث لا يمكن الخروج بملكه
ولا يفسد ببيع اذ لم يمتح في اخذه ايا تكلف وكذا اذا باع طير اله يطير في الهواء ان كانت بحيث يعود الي بيته و
ياخذها بلا تكلف يجوز واما الباقي فلانه لا يقدر علي تسليمه حتى لو عاد الباقي جاز البيع وعن محمد انه لا يجوز
لو باعه من زعم انه عندك يجوز بيع المصنوع من الفاصب واما الحل والنساج فلانهما نتاج واما اللين في الفسخ
فلنهيب عليه السلام عن بيعه فيه وقال ابو يوسف يجوز بيع لبن الامة لان البيع يرد علي نفسه فيجوز ان يرد علي
جزءا ولهما ما من الدليل واما ايراد البيع علي نفس الامة فانما جاز لان الرق وصف بجميعها لكونها محل الحيوة
واللين لا يمتنع فيه فلا يملك الرق وقال لا في يجوز بيع لبن المرأة في العقد صرة كانت او امته لانه مشروب
ظاهر تعلقت به منفقة فيجوز بيعه كالعصير وكذا ان جزء الاودي مكرم وفي بيعه امانة والاصوف علي ظاهر
قلنا لا يتم من اسفله الا يري انه اذا غضب وترك ما يقع المحضون لا علي اصله فيلزم الاحتياط واما
جاز بيع اغصان الخلاف ان يبين موضع قطعها لانه ينمو من اعلاء الا يري انه اذا ربط ضبطه في راس
غصن وترك اياها ينفق الخط اسفل عا في راسه واما بيع الكراث فجاز وان كان ينمو من اسفله للتعامل كذا
في التهمة وقال ابو يوسف يجوز لانه مال مقدور التسليم في الحال فيجوز بيعه التفصيل واما التمس في الشاة و
جزع في سقف فلانه لامة لانه ثابته فاذا حقه ضرر فيه رجلا ليرضاه فيرجع عن قوله فيفرض الاستماع وكذلك
ذراع من ثوب وطينة في سيف وان قلعه وسلكه قبل فسخ البيع جاز وليس للمشتري الاستماع وهذا
بخلاف اذا باعه ذراعا من كمر باس وعشرة دراهم من هذه المنقطة حيث يجوز لانه لا ضرر فيه واما الثوب
من الثوبين فلجمها لانه المبيع ولو قال علي ان ياخذ ايتها شاء جاز لعدم المنازعة **والمزانية اي وبيع المزانية**
فاسد وهي بيع الرطب علي الخلة بتم حذوذ مثل كلبه تقديرا وقال لا في يجوز اذا كان اقل من
حصة اوسق وان زاد عليها لا يجوز اجماعا وفيه حصة اوسق له قولان له ما روي انه عليه السلام نهى عن

٥

عاسك

1934

یافتها

وفي جملة نفقته قيدا وبزيا في ربح معلوم لانه لو باعه بالتوب المحلوك للمشتري وبشر قيمته لا يجوز لان
 الربح يكون مجهولا وفي الاحتياط والتمن الاول هو ما عقد به لاما فقد بان ان يشتري بدراهم فذرع بها
 ثوبا فالتمن دراهم ولا بد ان يكون الربح او الوضعية معلوما لئلا يؤدي الى الجاهالة والمنازعة فلو باعه بربح
 دة بانزله لا يجوز الا يعلم بالتمن في المجلس انه مجهول قبله ولو كان المبيع مثليا فلم يبيع نصفه مائة كجسته
 ولو كان ثوبا او نحوه لا يبيع جزء منه لانه لا يمكن تسليمه الا بضره **ويجوز ان يفهم ايا التمن الاول اجمرة**
الضيق وهو بفتح الصاد مصدر وبكسر ما يصنع به **والطراز** وهو بالكسر علم الثوب وكذلك النقل **وهل**
الطعام والسمن وهو الذي يجلب اليه الثمن ليبع به بصره وفي المحيط اجبت السمسار ان كانت شروط
 في العقد يفهم والافلا فكثر الشايح عايتها لا تفهم واما اقرب الدلال فلا تفهم اتفاقا **وسباق الفهم** ويقول
 قام على كذا لا يقول اشترته بكذا لان هذه الاشياء تزيد في عين المبيع كالضيق واخواته او في قيمته فخطا كالحل
 والسوق لان القيمة تختلف باختلاف المكان وفي التبيين ان فعل المشتري شيئا مما ذكر من القتل ونحوه
 لا يفهم **ولا يفهم نفقته** اي نفقته نفسه في سفره من وقت شراءه المبيع قيد ثابته لان نفقته المبيع وكسوته
 وكراهه يفهم كذا في المحيط **وامرعة الراي** لانه للحفظ والحفظ لا يزيد في عين الشيء ولا في قيمته **والطبيخ والعلم**
 وكذا جعل الاثني انهم يفهم هذه الاشياء لانها لا تزيد في قيمة المبيع شيئا واما بثوت الزيادة في المتعلم
 فلمنع فيه وسود منه وسفله لاما انفق على المعلم غايته ان التعليم وقع شرطا ولم يزد اجمرة المعلم بالية
 المبيع وفي الاحتياط ولو فهم ايا التمن مالا يجوز ضمة فهو ضمانة وكذلك ان اسسك جزء من المبيع او بدله
 او كتم وصف التمن او الاجل فيه او عيبا بفعله او فعل غيره ولو غاب باقة سموية فليس بجناية ولو كتم
 اجمرة المبيع او غلته فليس بجناية ولو اشترى من لا تقبل له شهاة لا يبيعه مائة مع تبيين عند ابي حنيفة
 خلافا لما لو اشترى من عبد او مكاتبه يبتين بالاجماع ولو اشترى من له عليه دين بدنه لم يبتين بالاجماع
 لهما في الخلافية اتهم متباينان في الاملاك فصارا كالاجنبي ولما ان المنافع بينهم تحرق فكانه اشترى من
 نفسه ولان العاقبة جارية بالتبجح والحيابة بين هؤلاء في المعاملات فيجب البيان كما اذا اشترى من
 غيره فان علم المشتري بجناية اي جناية البائع في التولية اسقطها اي الجناية من التمن وهو الاستقاط **القياس**
في الوضعية وفي المراجعة ان شاء احد اي المبيع بجميع التمن وان شاورته وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو
 يوسف كخط في صورتي الحيابة في المراجعة والتولية مع حصتها من الربح في المراجعة مثلا اذا قال اشترت بهذا
 الثوب بعشرة فباعه مائة كجسته عشر فظهر ان البائع كان اشترى ثمانية كجسته قدر الحيابة من المالك
 وهو درهمان وكخط من الربح مائة بالهما وهو درهم واحد فبما قد بان في عشر درهما وقال محمد بن حنبل فيهما
 لابي حنيفة ان الخط لولم يوجد في التولية يكون قدر الحيابة زائدا على التمن الاول فتصير مائة كجسته لالتولية
 واما في المراجعة لولم يخط يبق مائة غايته ان الربح يكون اكثر مما ظنه المشتري فيثبت له الحيا لفوات الرضا

ولابي يوسف ان الاصل هو لفظ المراجعة والتولية وذكر الثمن في العقد مري جري التفسير لانه لا بد من بناء
 العقد الثاني على الاول فيمط قدر الحيابة ليكون الثمن كالاو ولمحمد ان الاصل ما سوا المذكور في العقد
 لكونه معلوما والثمن الاول غير معلوم فذكر المراجعة والتولية يحل على التولية في جري الوصف فاذا ظهر
 الحيابة فيها يتجر المشتري لفوات الوصف المرغوب في الثمن كما لو فات في المبيع ومنه قوله وهو القياس
 في الوضعية يعني اذا كان حيابة تنفي اسقطها من الثمن اما اذا كانت حيابة توجب الوضعية معها بالقياس
 وهذا قياس قول ابي حنيفة وقياس ابي يوسف كخط فيهما وقياس محمد بن حنبل فيهما كذا في الاحتياط
باب الربوا وسو في اللغة الزيادة وفي الشرع زيادة في احدى متجانسين على الاخر بالقدر
 وقيل الربوا في الشرع عبارة عن عقد فاسد بصفة سواء كان فيه زيادة او لم يكن فان بيع
 الدراهم بالدنانير نسبة ربوا ولا زيادة فيه **وعلة** اي علة الربوا **الكيل والوزن مع الجنس** فاذا وجد
 اي الكيل والوزن مع الجنس **صم التفاضل والنساء** الاصل فيه عليه السلام الذهب بالذهب والفضة
 بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلا مثل يد بيد فمن زاد فقدار
 وهذا حديث مشهور تلقا بالقبول الجمهور ثم اتفقوا على ان الحكم ليس بمقتضى هذه السنة بل بالنسبة
 معلل وعلة عندنا القدر مع الجنس وعند ابي حنيفة علة الطم في طمعه والتمنه فيما يكون ثمنه مطلقا
 من الذهب والفضة لانها مطلقا لذلك فلا يجري الربوا في الفلوس عندنا والخلاف يظهر فيما اذا باع حقا
 او صديدا كجسه ما خفضا فانه لا يجوز عندنا لوجود الكيل والوزن مع الجنس ويجوز عندنا لعدم
 الطم والتمنه وفيما اذا باع زرقة من ذهب بدرتين او حقة من طعام كحقتين او تقا حقة بتقا حقتين
 فانه يجوز عندنا لاقتحام القدر لان الشرع لم يقدر المعيار بما دون نصف صاع وبالذرة ولا يجوز
 عندنا لوجود الطم والتمنه وفي النهاية هذا اذا لم يبلغ كل منهما نصف صاع فان بلغ احداهما كما اذا
 باع حقة بتقية لا يجوز وفيما اذا كان كل منهما موجودين فان كان احدهما نسبة لا يجوز لان الجنس
 بافتراده كجسم النمل لانه ان النض شرط التماثل في الاشياء الستة وذا بدر على عزتها وخطرها وصف
 الطم فيها وصف شريف لان ثباته ان قياسه ان يكون علة وكذا التمنية لان ماليتها الاموال التي صلاح
 الامانة منوط بها انما يعرف بالاثان فالايضا بل ثمن لا يكون مالا ولا انفة لحيته فيه فيكون شرط العمل العلة
 ولما ان النض اوجب التماثل فان في الاشياء الستة والتماثل انما يقع باعتبار الصور والاعين والقدر يتوكل
 العوضين صورة والجنس يتوكلهما معنى فناسب ان يكون كلاما علة على ان قوله عليه السلام اذا اختلف
 الجنان بيعوا كيف شئتم يدل على ان المقصود من الجنسية وتساوي العوضين فيها مانع من اتفاق فضل
 وقوله لا كسرة الاقبات وهو اذ قد قوتوا والادفان شرط الحيابة لانه عليه السلام حقق بان كسرة كل
 مققات ومدفرو لان القوت والخطرية فيهما المالك فكان بالاعتبار انسب ولما سبق من الدليل

وان عد ما سوي بكر الدالين باب حكم اي عدم الكيل والوزن مع الجنس **حالة** اي حكمة التفاضل والنسب لعدم العلة
 المحرمة للتفاضل وان وجد احد ما اي اذا وجد احد الوصفين كالقدور وحل كما اذا اسلم كرتبة في كرتبة او الجنس
 وحل كما اذا اسلم ثوبا صغريا في ثوب مروي **قوله التفاضل وحرم النساء** وقال الشافعي الجنس بانفراده لا يحرم النساء
 لان بالنقدية وعدمها لا يثبت الا بشبهة الفضل غير مانع فالشبهة اولى ولان الحكم يتعلق بوصفين مؤثرين كان
 مجموعهما علة حقيقة فحرم بها ما فيه حقيقة الفضل وشبهة ايضا وكان الحكم من حيثها شبهة العلية فحرم بها ما فيه شبهة الفضل
 فقط وهو الشاء لان في النقدية شبهة الفضل على النسبة اذا تساوى ذاتهما فان قلت انه بعض العلة
 فينبغي ان لا يثبت به الحكم قلت انه علة تامة لحرمه النساء وان كان بعض علة محرمة ربا للنقد اما في اسلام
 منقود كما دراهم والدنانير في موزون كالزعفران وكذا فان النساء لم يحرم فيه مع وجود الوصفين **احد**
 وسوفيها وانما فاز لان الوزن لم يحرمها من كل وجه فان النقود توزن بالمشقات والزعفران وكذا
 يوزن بالامانة فلم يتفق في صفة الوزن وكذا في المعق لان النقود لا يتعين بالتعيين والزعفران يتعين
وحديث مالك الربوا وردية عند المقابلة **جنس** سوا ذاتا او ذاتا لقوله عليه السلام في الاموال
 الربوية صيدا وورديها سواء وما ورد بالنقص بكيه فهو كيلي ابد او ما ورد بالنقص بوزنه فهو وزني ابد فان
 الخطة والشعر والتمر والمخ كيلي والذهب والفضة وزني لورود النص من النبي عليه السلام على ذلك
 فلو باع ضطة خنطة وزنا لا يجوز وان ورد العرف على وزنها لان النص اقوى من العرف الا اذا علم انها
 متماثلان في الكيل **والا لنقص** عليه يعتبر فيه العرف والعادة لان الشرع اعتبر عادات الناس وعن ابي يوسف
 انه يعتبر فيها وروفيه النص العرف ايضا لان النص ورد على عاداتهم فتعتبر العادة كذا في الاختيار
عقد الصرف وسوما وقع على جنس الايمان يعتبر فيه اي في ذلك العقد قبض غرضه في المجلس لقوله عليه السلام
 الفضة بالفضة ثاويما يدا بيد والمراد به القبض كني بها عنه لانها آتت وما سواه اي ما سواه عقد الصرف من
الربويات اي مما يجري فيه الربوا **يكفي فيه التعيين** دون التقاض وقال الشافعي التقاض بشرط في بيع الطعام
 بثمنه معناه قوله عليه السلام الطعام بالطعام يدا بيد ولان المقصود من العقد التمكن من الشئ فذا حصل
 بالتعيين واما النقود فاشترط القبض فيها لانها تتعين بالتعيين المراد بقوله يدا بيد في رواية عينا بعين
 لا رواه عبارة بن الصامت كذا **ويوزن ببيع فلس** بغير عينا بها وقال محمد لا يجوز لانها اثنان والاصل فيها ان
 لا تتعين اصطلاح العامة لا يبطل باصطلاحهما على خلافه فاذا قيل ليس بثمن بقي الامر ربوا ولهما ان الفلوس
 في الاصل عروض وتضمنتها ثبت بالاصطلاح وللعامة من ولاية ترك ذلك الاصطلاح على انفسها واذا اجمع غير
 عليه فيعتبر تركهما كونهما موافقا للاصل فاذا بطلت الثمنية فقد لية الفلوس باقية فيوزن ببيع الواحد منها باثنين
 كبيع جوزة جوزتين واما اذا اصطلاح على ان يجعل الفلوس اثنا اذا كدت عند الكثرة فلا يعتبر لانه وقع كالتفاضل
ولا يجوز بيع الخطة بالدقيق ولا بالسويق ولا بالنخالة لان الجانبة باقية من وجه باعتبار انهما اجزاء الخطة ولا

وحقيقة العنصر

واما خلاص

بيع الدقيق بالسويق اي لا يجوز بيعه عند اي حيفته سواء كان متساويا او متفاضلا وقال لا يجوز مطلقا فيكون السويق
 لان بيع الدقيق بالدقيق متساويا كليا اذا كانا مكبوذين جائزا اتفاقا ولهما انهما صنفان ولهذا اذا اختلف احدهما
 لا يضمن بالآخر وله ان السويق اجزاء الخطة المقلية اي المتسوية والدقيق لغير المقلية وبيع الخطة المقلية لا يغير المقلية
 يقع بالعدم التسوية بينهما لاكتناز احد ما اي اجتماعه وتجزئ الآخر فكذا اجزاءهما اما اختلفا في حكم الفهم
 فلا ان الاصل فيه المماثلة من كل وجه وكذا لا يجوز بيع المقلية بالدقيق والسويق ولا المطبوخة بغير المطبوخة
 لتقدير تساوي بينهما بفعل البعد وفعله لا يؤثر في استقاطها شرط عليه ويكون المبسولة مثلها
 وباليابسة والرطبة مثلها وباليابسة التفادوت يصنع الله تعالى فيوزن واما المبسولة فلا فلا خلقت
 في الاصل ندية فالبلل بعيدا الى ما خلقت عليه كانهما لم يتغيرا فيوزن ببيع من الاشياء بعضها ببعض
 تماثلا للتساوي ويجوز بيع الجنس بالدقيق والخطة ليف كان لانه عددي او وزني بكيه
 كذلك ان كان احد مماثلية والآخر نقدا وفي من المائل اختلاف تفصيل الفتوي عما ذكر
 كذا في الاختيار **ويوزن ببيع الرطب بالزبيب** وبالنخالة ويجوز بيع الرطب بالتمر تماثلا وكذا التمر
 بالزبيب والرطب بالزبيب كذا العنب بالزبيب كذا لايتم او ياهذا عند اي حيفته وقال لا يجوز بيع
 بالتمر والعنب بالزبيب قيدنا بقولنا كليا لانه لو باع حافة او موازنة لا يجوز اتفاقا لهما كما روينا
 انه عليه السلام سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال عليه السلام انقص اذا جفت فقل نعم فقال عليه السلام فلا
 اذا وفيه اشارة الى ان المماثلة لا بد منها عند الجفاف واما بيع الرطب بالرطب والعنب بالعنب فاما جاز
 عند سماعنا وان ظهر التفادوت بعد الجفاف لان التفادوت ظهر بعد خروج البدلين عن اسم عقد عليه فلم
 يكن ذلك نقا واما في المعقود عليه فلم يعتبر وله انهما جنس واحد والتساوي بينهما ثابت عند العقد فيصح
 ومدار ما رويما على زيد ابن عياش وهو موطعون الرواية عند النقطة ولكن صح في قولنا ان السائل كان
 وصيا في مال النبي فلم ياء ذن عليه السلام به نظر للتيمة **ويوزن ببيع اللحم بالحيوان** وقال محمد لا يجوز اذا باعه
 بجنه الا ان يكون اللحم المفرد اكثر من اللحم المتصل بالثنية ليكون الزايد مقابلا بعظمها وجلدها كما ان شرط في بيع
 الزيت بالزيتون فيد باللحم لانه لو باع احدى الثنتين المذبوختين لغير المذبوختين بالاضري جاز
 اتفاقا بان يجعل لحم كل منهما جليدا لانه لو كانا مسلوختين يجوز اذا تساوى وزنا ولو اشترى ثنية
 صية بثنية مذبوخة يجوز اتفاقا كذا في المصنف لهما ان الحيوان ليس لحمه بالواحد لا يتفادى به انتفاع اللحم وما ليشته
 معقولة بالذكوة فيكون جنس آخر بخلاف الزيت مع الزيتون لانهما من جنس واحد **والكرايس** اي ويجوز
 بيع الكرايس بالقطن لاختلاف الجنس باعتبار المقصود ولا خلاف فيه والقطن بالغزل لا يجوز عند محمد
 لا ذكرنا خلافا لابي يوسف للحيثية والفتوي على قول محمد كذا في الاختيار **ولا يجوز بيع الزيت بالزيتون**
 ولا اللحم بالشحم **البطريق** الاعتباري بطريق الحباب وسوان يكون الزيت والشحم اكثر في

عامة

الزيتون والسهم يكون الدهن مقايلا بثلث الزايد بالبحيرة حوزا عن الربوا وشبهه وكذلك كذا ما
كالعبد بدبه والجوز بدنه والمان اجناس مختلفة كوز ببيع بعضها ببعض متفاضلا حتى لا يكمل نصيب
بعضها من الآخر الا ان البقر والجوايس جنس والمغز والصفاء جنس والخبث والخراب جنس وكذلك
الالبان والشح والالية جنس وشحم الجنب لحم كذا في الاختيار وقال في كوز المبيع مع الجمالة بان الدهن
الكثر منه او اقل لان الاصل في البيع هو الجواز والف لا يثبت بالثبوت لانه يفسد اذا كان الزيت الحام
مسادا او ناقصا ويصح اذا كان اكثر فلما غلب جهة الف دصار الحكم للغالب فان قلت الزيتون حليل
والزيت موزون فكيف يحكم التفاضل بينهما قلنا المقصود منه دهنه وهو موزون والحكمة باعتبار
وعلى هذا الخلاف اذا باع شاة على ظهرها صوف بصوف او العطن الغير المحلوف في كجب العطن ولا ربوا بين
المسلم والحرطي في دار الحرب خلافا للشافعي لانه ان المسلم التزم بالامان لا يملك ماله الا بعدد صحيح وهذا
العقد فاسد فلا يقيده الملك فثبت الربوا بينهما كما ثبت بين المسلم والمسلم من مذهبهم في دارنا ولنا قوله عليه
لا ربوا بين المسلم والحرطي في دار الحرب وعلى هذا الخلاف التمار ولا ربوا بين العبد وسيتان لان ما في يد
العبد ليس به اذا كان العبد غير مديون وان كان مديونا مستغرقا برقبته يتحقق الربوا بينهما اتفاقا
اما عند ابي حنيفة فلان ما في يد ليس ملكا بمولاه فصار كالمكاتب واما عند ما قلنا فمتعلق حتى الغرما وكذلك
المتناوضان لا ربوا بينهما لان الكل مالهما وكذا انشركا العنان اذا تبايعا من حال الشركة كذا في التبيين ويكره
السفاح وسوقه استفاد به المقرض من الطريق لقوله عليه السلام كل قرص جبر منفعة فهو ربوا صورية
ان يقرضه درهم على ان يعطيه عوضها في بلد او على ان يحجبه في الطريق وفي القصور الا شتر وشتر في الفصل
التاسع لو استقرض من رجل طعاما في بلد فيه الطعام رخص ثم التقى في بلد فيه الطعام غارقا فله الطالب
بحقه فليس له ذلك ولكن يؤمر بالمطلوب حتى يوثق له حتى يوفيه في البلد الذي استقرض فيه **باب السلم**
وهو في اللغة التقديم والتسليم وكذلك السلف وفي الشرع اسم لعقد يوجب للمكسر الثمن عاجلا وفي الثمن اجلا
وسمي به لما فيه من وجوب تقديم الثمن وسوئالت بالسنة واجماع الامة وينفذ بلفظ السلم وهو ان يقول
اسلمت اليك عشرة دراهم في كذا سنة لانه حقيقة فيه ولفظ السلف ايضا لانه معناه ولفظ البيع في رواية
الحسن لانه نوع بيع وفي رواية المحرر لا الاول اصح وقال في السلم لا ينعقد السلم لانه عقد بخلاف القياس ورد بلفظ
حاص وهو السلم فلا يجوز فيه ولنا ان البيع اسم جنس والسلم نوع منه في ازان يتوصل اليه باسمه كذا ما يقال
لزيد بارجله في انقطاع السلم بلفظ البيع وايتان وفي انعقاد البيع بلفظ السلم اتفاق الرويات
كل ما يمكن ضبطه صفة اي حفظ صفة ومعرفة مقدار **جاز السلم فيه** لانه لا يؤدى الى الممانعة **وعلا فلا**
اي مالا يملك ضبطه صفة ومعرفة مقدار فلا يجوز السلم فيه لانه يكون مجهولا فيؤدي الى الممانعة فاذا عرفت
هذا فاعلم انه يجوز في المكليات والموزونات والمذروعات والمعدودات المتقاربة كالجوز والبيض لانه

على

يمكن ضبطه صفة ومعرفة مقدار ولا يجوز في المعدودات المتفاوتة كالبيطخ والرومان اشباههما ولا في الجوهر
والجزالة لا يمكن ذلك فيه ويجوز في الطست والقشم والحفان وطحا لما ذكرنا ولا يجوز في الجبر لتفاوتة تقاوتها
بالتفاوت والرقعة والنفخ ويجوز عند ما وسوا المتاح لراحة الناس ولا يجوز استقراره عند ابي حنيفة لتفاوته عند
من حيث الخفة والثقلة وزنا من حيث الصنعة وعند ابي يوسف يجوز وزنا لا عند لان الوزن اعدل وعند محمد
يجوز بها وسوا المتاح لراحة الناس به وحاجتهم اليه كذا في الاختيار **وشرايط** اي شرايط السلم **سبعة** **الشرط** كقول
انه تراو شعبة **والنوع** كقوله انه مسقي او برقي **والوصف** كقوله انه جيد او ردي **والاجل** ذكر في شرح التواتر اقل شهر
وما دونه في حكم العاجل وقيل ثلثة ايام والاول اصح وبه يفتي لان من خلف ليتقيا حتى احميه عاجلا فقصاء قبل
تمام الشهر قالوا بغيره **والقدر** كقوله كذا كذا او وزنا **ومكان** **الايناء** اي ابناء المسلم فيه ان كان له محل يفتح الحاد
ومؤنه وتفسير المحل المؤنة ان يكون بالبرام انما يحل اياها ليس القضاء لا يحضر عجا نابل يطلب الاجر فيه
لانه لو لم يكن كذلك كما في الكافور فيبان محل الايناء ليس بشرط اتفاق فيوفيه في اتي موضع شاء ثم لو عينا مكانا
في هذه الصورة لا يثبته قيل لا يتعين لان هذه الشرط غير مفيدة فلا يعتبر وقيل يتعين لانه يفيد سقوط عطر الطريق
عن رب السلم فيدنا بايناء المستلم فيه لان مكان العقد يتعين لا يثبته راس المال اتفاقا وكذا مكان القرض
والفصب والاشهر ملك يتعين لا يثبته اتفاقا من المحيط **وقدر** اي وقسمته قدر راس المال في المكمل **والمو**
زون والمعدود والمتقارب ولا يكفي التعيين قيد براس المال لان الثمن اذا كان معلوما بالاشارة لا يحتاج
اي بيان قدره اتفاقا واهترز بذكر من الاشياء عن كون راس المال مذكورا فان بيان ذر عانه ليس بشرط لان
الزرع وصف له فلا يتعلق العقد بمعرفة قيمته في الممانعة لا ينفى الى الممانعة كما تقدم بيانه واخرج ابو يوسف ومحمد
بهذين الشرطين الا في راس المال من عن الشرط ان تذكر في العقد عند كون المكمل والموزون والمعدود معينة لانها
صارت معلومة بالاشارة فلا يشترط اعلام قدرها كالوكان راس المال ثوبا او امر بتسليم المسلم فيه في موضع العقد
لان التسليم وجب بالعقد فيتعين مكانه وله ان جهالة قدر راس المال قد تفسى الى جهالة المسلم فيه بان يجد
المسلم اليه بعض راس المال معينا فيرق ولا يستبدل رب المسلم في مجلس الرد فينفسخ العقد في المردود ويقتى
في غيره فيكون المسلم فيه مجهولا فيبقى فيجب ان يحترز عنه باعلام قدره لان الموهوم في هذا العقد كالتحقق
ولهذا لم يحترز في تم تحله بعينها لاحتمال التلازم وكان العقد انما يتعين بالتصريح او بوجود التسليم في الحال ولم يوجد
كلما حقق مجهولا فلا بد من البيان لدفع النزاع وكذا الخلاف في محل ابناء الثمن المؤجل الذي له مؤنة كما اذا باع
ثوبا بمدة صفة مؤجلة وكذا الاجر كما اذا استأجر دارا بمدة مؤجلة وكذا القسمة كما اذا اقتسم دارا بشرط احدهما
على صاحبه ان يعطيه مدة صفة لزيادته في نصيبه فعند ابي حنيفة يشترط في كل منهما بيان مكان الايناء وعند ما
يتعين موضع العقد والقسمة **وقبض** اي من شرائط قبض راس المال قبل المدة بركة لا يثبت حتى لو شيا
فوسمى بعد العقد ثم قبض راس المال قبل ان يفسد كجوز لا يفسد انما يقع بتوازي احدهما عن عين صاحبه

حتى لو حارب السلم بغيره لا فراج الدراع ولم يغيب عن عين صاحبه لا يكون افتراقا لانه انما نية الحكم ان هذا الشرط بقاء
 السلم على الصحة لا شرط انعقاد لانه يتعقد صحيحا اذا وجد شرطه ثم يبطل اذا افتراقا بلا قبض بدنا وقال
 مالك يجوز تأخير قبضه الى يوم ويومين بلا اشتراط ان يصير لانه بعد عا جلا عرفا ولنا ان السلم اقد عا جلا باجل
 والسلم فيه اجل فوجب ان يكون راس المال عا جلا ليكون حكمه على وفق ما يقتضيه اسمه وفي الاختيار ولو
 اسلم مكبلا في مكبل ومودون ولم يبين حصة كل واحد منها كما اذا اسلم كرضطة في كرضعة وعشرة اطار
 زيت فانه يبطل في الكل وقال لا يجوز في حصة المودون بناء على ان الصفة تمت فدت في البعض فدت
 في الكل وعندنا ما يفيد بقدر المخذلانه وجد في البعض فيقتصر عليه كما اذا باع عبد من احداهما مدبر وله
 انه فادقوي تملك في صلب العقد فيبيع في الكل كما اذا ظهر احد العبد من امر او احد الاثنين من خلاف المذخر
 فان حرمة بيعه ليس بمجا على ولا يجوز السلم فيما لا يتعين بالتعيين كالدرهم والدنانير لان البيع بهما يجوز
 نية فلا حاجة الى السلم بينهما وسلكوا في التبر فيه روايتان ويجوز في الحلق لانه يتعين ويجوز في الفلوس
 عندنا خلافا لما في هذا كله ولو اسلم عينا ودنيا على السلم اليه جبين كما اذا قال اسلمت اليك هذا
 الدراع العين والعشرة الدنانير التي كانت لي عليك في كرضة فاشيع عندنا في حصة ان لم يبين قط كل
 منهما لان راس المال شيئا في مختلفان فيقسم على السلم فيه بطريق القيمة وذات يعرف بالظن فيبقى مجهولا ومعرفة
 قدر راس المال شرط عندنا وقال لا يصح السلم في العين بالحصة لان معرفة قدر المال ليس بشرط عندنا قيد
 بخين لان العين والدين اذا كانا من جنس واحد لا يشيع الفساد اتفاقا بل يصح في حصة العين كما اذا
 قال اسلمت اليك من الدراع مائة مائة والى عليك في النقود لا يتعين في العقود عينا كانت
 او دينا حتى لو باع عينا بدين للمشتري عليه عا رغم انه مدون ثم تصادقا ان لا دين لم يبطل البيع فاذا لم
 يتعين يتعقد السلم صحيحا ثم يفيد لوجود الافتراق قبل القبض حتى لو نقد الدين في المجلس ببيع فيكون
 الفاد فيه طاريا والفساد الطاري لا يشيع اتفاقا كما لو باع عبد من وبهكرا عدا قبل الشراء وقيد بقول
 ان يبين لانه ان يبين قط كل واحد منهما يفيد في حصة الدين خاصة وقيد الدين يكون على العلم اليه لانه
 لو اسلم عينا ودنيا على غير كما اذا قال اسلمت اليك مائة مائة والى عليك في النقود لان في عين الفلان يفيد العقد
 في الكل اتفاقا وان نقد الدين في المجلس لان فاد مقادير فيتعدي لانه الكافي وعلة فان ان
 تسليم غير العاقد يكون شرطا فيه ولا يصح اي السلم في المنقطع من حين العقد الى حين الاقباض لو كان
 منقطعا عند العقد كما اذا اسلم في حصة حديثه قبل صدورها وعند الاجل او فيما بين ذلك لا يجوز وقال الشافعي
 يجوز اذا كان موجودا عند الاجل لانه وقت وجوب التسليم ولا معنى لاشتراطه قبل ذلك ولنا ان القدر على
 تسليم السلم فيه حال وجوبه شرطا لجواز العقد وكل وقت بعد كتمان ان يكون وقت الوجوب بان يموت
 السلم اليه فيجل الاجل فيشترط دوام وجوده ليدوم القدر على التسليم وحدا لا تقطاع ان لا يوجد في

شك

الاسواق وان وجد في البيوت وفي الاختيار ولا يجوز فيما لا يوجد في ذلك الاقليم كالربط في مرابان وان كان
 يوجد في غير من الاقليم لانه في معنى المنقطع ولو طرأ السلم فلم يقبضه حتى انقطع عن اليه حصة السلم وقيل
 ان شاء انتظر وجوده وان شاء اخذ راس المال كباقي العبد المبيع وختمه العيصير قبل القبض **ولا في الجواهر**
 للتفاوت التفاوت بين افراد ما حتى لو لم يتفاوت كصغار اللؤلؤ الذي يباع وزنا يجوز لانه وزني **ولا في الحيوان**
 لتفاوت التفاوت بين افراد وقال الشافعي يجوز لانه يمكن ضبطه بمعرفة حصة حصة وصفه **ولا في**
 في لحم الحيوان عندنا في حصة التفاوت باختيار كبر العظم وصفه وكثرة وقلة وباعتبار السمن
 والهناء وفي منزع العظم روايتان عنه اصحهما المنع لان جواز السلم في اللحم يجوز ان يكون معلوما بعينين فبان
 احدهما لا يثبت الجواز وقال لا يجوز وعليه الفتوى لان اللحم موزون مضبوطا اذا بين وصفه وموضعه وكذا
 اقراض اللحم جائز عندنا وعن ابي حنيفة فيه روايتان اصحهما الجواز وفي الاختيار ولو استهلك الجاهل حصة بانه
 عندنا في حصة ذكر في المنتقى وقال في الجامع بالمثل **اطرافه اي ولا في اطرافه وجلود عدد الاثني**
 افراد ما تفاوتا فافاد وقال مالك يجوز لان ضبطها بالوصف ممكن قيدنا بقولنا عدد الاثني السلم فيها بالوزن
 جائز اتفاقا والمراد بالاطراف الرؤوس والاكارع اما الشحوم والاليت يجوز السلم فيها لانها وزني معلوم
 القدر والصفة **ويصح السلم في السمك المالح** وزنا لانه لا ينقطع ولذلك الطري الصغار في حصة وفي الكبار
 عن ابي حنيفة روايتان المتى راجوز وهو قولهما لان السمن والهناء رخيصة في عا و قبل الخلاف في علم
 الكبار منه ولا يصح **بكيل رطل بدينه** وهو صفة كيل رطل بالمقدار وكذا لا يصح بالذراع المجهول المقدار لانه ربما
 يضيع قبل طول الاجل فيؤدي الى المنازعة ولا بد ان يكون الكيل عا لا ينقبض ولا ينضب كالحل والحديد
 يكون معلوما فلا يؤدي الى النزاع اما ما ينقبض ويبسط كالحل والبرصيل يزداد وينقص فيؤدي
 الى النزاع **ولا بطعام قريته بعينها** وهو صفة قريته لا اتمال ان تبيعها آفة فيتعذر التسليم وكذا في اللحم النحر
 تحلة بعينها فيقرب لانه لو اسلم في طعام ولاية يجوز لان وصول الآفة لطعام كل الولاية نادر وهذا
 اذا نسب الى قريته فيؤدي من طعامها واما اذا نسب اليها لبيان وصف الطعام فاسلم جائز **وكذا في**
 السلم في الثياب اذا سمي طولها وعرضها ورفعته اي غلظته وكثافته لانه اذا ذكر ذلك مع الجنس والنوع والصفة
 فالتفاوت بعد ليس بغير معتبر وهذا استحسان لما حقه الناس اليه وفي الاصباح في الديباج والحريير وزنا
 لا يكفي ذكر الدرع والصفة بل لا بد من بيان الوزن لانها تختلف باختلاف الوزن فان الديباج كلما ثقل وزنه
 ازدادت قيمته والحريير كلما خف وزنه ازدادت قيمته فلا بد من بيانه وفي الاختيار واذا اطلق الذراع فله
 الوسط الا ان يكون معتادا **وفي اللبن اي ويصح السلم فيه اذا عين اللبن** لانه عدد في متقارب اذا بين اللبن
 ولذلك الاجر وعن ابي حنيفة لو باع مائة آخرة من اتون لا يجوز للتفاوت في النضج **ولا يجوز التصرف في**
 السلم فيه **ولا في راس المال قبل القبض** اما في السلم فيه فلا يبيع والتصرف فيه قبل القبض غير جائز وكذلك الشك

الى السلم في السمك المالح
 في ضمن بوجه السلم في المالح

والقولية لانها تصرف ولما في راس المال فلان التصرف فيه قبل القبض غير جائز وكذلك الشركة قبل نفوت القبض
فاذا استضع شيئا كان استحقاقا وهو مقابل القياس الجيد بالدليل القوي اعلم ان القياس ياتي بالجواز
وهو قول زفر لانه بيع المدوم لكن استحقاقا جواز للتعاقد بين الناس من غير نكاح فكان اجمالا وبذلك
القياس والنظر وكيف كان الكتاب والخبر صورة ان يجيء ان الى آخر فيقول ان عرزي خفا صفقة كذا وقول كذا
بكذا وسمو سلم لبيع الدراع او سلم بعضها فان اجل اجمالا معلوما كان سلكا سواء كان جري فيه التعامل او لا
فبعبارة شرائط السلم وان لم يوقل فان كان مما يجري فيه التعامل كما واني الصبي والفايس والذجاج والهد
والخفاف والقلانس والادعية من الادم والمناطق وجميع الاطعمة بطريق البيع لا بطريق العطف فيجبر
الصانع على عمله ولا يرجع الاثم عن البيع والمبيع سواء العين لا عمل فاذا جاء بما صنعه غيره او صنعه قبل العقد
جاز ويثبت للمشتري خيار الرؤية لانه اشترى ما لم يزل هو التعامل على ما تم فيقتصر عليه وان ضرب اي قدر له اي للمشتري
هذا بعينه فاذا رآه المستضع ورعى به لم يكن للصانع بيعه لانه بعين وان لم يحرفه في التعامل كما كان
ونج الثياب لا يجوز لان الجوز له هو التعامل على ما تم فيقتصر عليه وان ضرب اي قدر له اي للمشتري
في الاستضعاء الصحيح **مسألة** عندنا في صيغة فيجب تعجيل راس المال في المجلس ولا يكون خيار الرؤية كما ان الثياب
في الاستضعاء الفاسد سلم بالاتفاق وقال لا يصير سلكا فان اتى به ان شاء اخذ وان شذرت له لانه لو
كان سلكا لزم ان يفد لان عمل جيل واحد وسوال الصانع مشروطا فيه وذلك مفرد كما ان اشتراط اطعام قرية بعينها
كان مفردا وذكر التاميل فيه محمول على التعجيل في المدة واما التاميل في الاستضعاء الفاسد فاما عمل على السلم
لان استضعاءه فاسد ولو لم يحل على السلم لفرد كلامه بالكلمة فيحمل عليه **كتاب المرف** وهو في اللغة
الرفع والرد وفي الشريعة ما قاله في المتن **مسألة** في المرف **مسألة** في المرف **مسألة** في المرف
صرا لوجوب دفع ما في يد كل واحد من المتعاقدين الى صاحبه في المجلس ويستوي في ذلك مقرو به
ومضوغه ويترتب فان باع ففقه بفقته او ذهب بذهب لم يجز الا مثلا بمثل يدا بيد لقوله عليه السلام الذهب
بالذهب مثلا بمثل يدا بيد والنفساء بالحرث وفي الاختيار والمعتبر في ذلك المارقة بالايدان مع لاد
لصارفا وسارا عن مجلسه كثيرا ثم تقابضا جاز ما لم يفترقا لمجلس عقد السلم ولو تعارفا ووكلا بالقبض
فالمعتبر فرق العاقرين لا تفرق الوكيلين ولو ناما جالسين لم يكن فرقة ولو ناما مضطجعين كان فرقة
ولا يجوز خيار الشرط لانه ينبغي استحقاق القبض لا الاصل لانه يقوت القبض الذي هو شرط الصحة
فان سقطها قبل التفرق جاز صلا لا زفر وقد مر ولو اشترى ثمن المرف عرضا قبل قبضه فهو
فاسد لانه يقوت القبض المستحق بالعقد وكذا كل تصرف في بدل المرف قبل قبضه لا يثبت ولا
اعتبار بالصانع والجوز لقوله عليه السلام في آخر الحديث جيد ما وردها فيه سواء فان قلت لو باع
اناء مصوغا من نحاس بمصوغ آخر منه متفاضلا قالوا انه جائز وان لم يجز بيع النحاس بثلثه متفاضلا فلم

ثبت في الذهب والفضة بالتقص ولا يخرج منه بكونه مصوغا واما في النحاس وغيره فالجوز
يكن في مصوغ الفضة كذلك قلت الموزونة بالعرف فاذا تعارف الناس ببيع المصوغ منه عدد يخرج من
ان يكون موزونا فان باعها اي الذهب بالذهب او الفضة بالفضة جاز **مسألة** في المجلس جاز
لما عرف ان ساعات المجلس كساعة واحدة فصار كالعالم في ابتداء **مسألة** في المجلس جاز
فلا يجوز وان عرف بعد بالوزن لان الشرط وسوالا وانما يجب علينا تحصيله في المجلس اما وجوده في علم الله
فلا يصح ان يكون شرطا لان الاحكام يبنى على افعال العباد كتحقيق المعنى لابتداء **مسألة** في المجلس جاز
الغلبة كما يعتبر في الذكوة فان **مسألة** في المجلس جاز بالذهب او الفضة في اي تلك المقتضية
المتدوية كالجواز في المرف احتياطا للحمة فيقول في المرف لانه في الزكوة كالعروض نظر المالك في التزم
وفي الكافي المتدوي كغالب المقتضية في التبايع والاستقراض وفي المرف كغالب الفسخ اما ما قيل
في المتن فهو على سبيل الاحتياط ويجوز بيع احدى الذهب والفضة بالاضري متفاضلا ويجوز مقابلة
لقوله عليه السلام اذا اختلف الجانبان فبيعهوا كيف شئتم بعد ان يكون يدا بيد ولو اقرقا بالايدان قبل القبض
بطل العقد لقوات الشرط ويجوز بيع درهماين ودينارين ودرهم وبيع اربعة عشر درهما بدينارين
ودينارين وكذا بيع درهمين ودينارين ودينارين وكذا بيع كبريت وشعر كبريت وكبريت وشعر وكذا الشاخي وكذا
زفر لا يجوز وسوال القياس ان هذا عقد شتمل على بدلين مختلفين فوجب ان يكون الكل مقابلا بالكل على سبيل
التقسام الاجزاء بالاجزاء بطريق الشيوع فيحقق فيه شبهة الربو بشبهته مقابلة المجلس بالمجلس ولنا ان العقد
يقضي مطلقا المتأبلة وهو كمثل مقابلة المجلس بالمجلس وكلا المجلس فوجب ان يحل على خلاف المجلس تصديجا
لتفرقه وعن هذا قالوا اذا باع ورقا متفاضلا وجعل في الجانب الذي لا فضل فيه فلسا يجوز بيعهم الزبارة
بازاء الفلوس لكن كرهه جمهورنا لان اذا جاز على هذا الوجه الف الناس المتفاضل فيستعمل فيما لا يجوز كذا في الخطو
ان جعل في الجانب الذي لا فضل فيه بالسر لم قيمة كالتراب لا يجوز البيع لتحقيق الربو اذا الزيادة لا يتأبلا
عوض كذا في الهداية ومن باع سيفا محلا بثمن اكثر من قدر الحلية وبقي بفتح الحاء وسكون اللام ما يتبقى به المرأة جاز
والمراد اذا كان الثمن من جنس الحلية ليكون الحلية بمنزلة الزيادة بالنفساء والجانب وان كان مثله او اقل
لا يجوز لانه ربوا وان كان بخلاف جنسها جاز كيف كان الجواز المتفاضل على ما بينا ولا بد من قبض قدر الحلية من
الثمن قبل الافتراق لانه صرف في قدر ما ولو اشترى درهما والحلية عشرة دراهم فقبض منها عشرة دراهم
حصته الحلية وان لم يقبضها جاز لتصرفه على الصحة وكذا اذا قال اخذ ما من ثمنها لان قصد الصحة وقدير اذ لا بد
احد ما كونه كخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وكذلك ان اشترى عشرة نفوس عشرة نفوس فالتفاضل
الحلية لا تقدم فان اختلفا لاعتن قبض بطل البيع بينهما ان كانت الحلية لا يتخلص الا بغيره كدفعه فستحق وان كان
يتخلص بغيره جاز في السيف وبطل في الحلية كالطوق في غنق الجارية كذا في الاختيار ومن باع اربعة اوقية
نقعة وبقي غير المصنوع من الفضة فقبض بعض الثمن ثم اقرقا اي المتبايعان **مسألة** في الاختيار والقطعة شريكتها

المن

فيكون للمشتري فيه بقدر ما تقدم من الثمن ولا خيار له لان العيب جاء من قبله حيث لم يتقدم جميع الثمن فان استحق
بعض الاناء المذكور فان شاء المشتري اخذ الباقي بجمته وان ساء رجع لان الشركة عيب في الاناء وفي القطعة
اي وان استحق البعض في القطعة المذكورة **اخذ المشتري الباقي بجمته لا غير** يعني لا خيار له لان التقبيل لم يقدر
القطعة فلم يكن المشتري فيها عيبا **وبحسب البيع بالفلوس** لانها حال معلوم **فان كانت** اي الفلوس **كاسرة** عينية لانها
صارت سلفة بالكد وان كانت **نافقة** اي راجحة لم يعينها لانها لا صارت نفقا بالاصطلاح اخذت حكم النقود
الموضوعة للثمن فلا يتعين في العقد فله ان يعطي غيره وان عينها كما فيها **فان باعها** اي بالفلوس **فكانت** قبل
قبضها **بطل البيع** عنده اي خفيفة فلا فائدة لها وكذا الخلاف ان باع بالدرهم المعشوشة ثم كسرت وجه الكد وان
لا يروج في جميع البلدان عند محمد وعندهما لا يروج في بلد العاقدين كذا في الحيون قيد بك دة لانها لو رخصت او
غلب لا يبطل اتفاق فمضى اي يوسف يعطيه قيمة ما وقع عليه العقد وقت البيع من الدرهم كذا الدرهم المعشوشة لو
رخصت لا يبطل اتفاق فيطالب به ما وقع عليه العقد بذلك العيار الذي كان وقت البيع كذا في القواعد الظاهرية
له ان الثمن تثبت لها بعرض الاصطلاح فاذا كسرت رجعت اليها اصلها ولم يبق نفقا فبطل البيع ببقائه بلا ثمن ولها
ان الثمن تعلق بالذمة والكاد عرض على الاعيان دون الذمة ولما لم يتمكن من تسليم الثمن لك وجب قيمته
ان ابا يوسف يوجب القيمة يوم العقد لانه مضمون بالبيع فتعتبر قيمته في ذلك الوقت كما اعتبر قيمته المفصولة يوم
القبض ومحمد يوجب قيمة يوم ترك الناس المعاملة به لان التحول من رد المسمى اليه قيمته انما صار بالانقطاع فيغير
يومه وحد الانقطاع ان لا يوجد في الاسواق وان وجدت في العيارفة والبيوت ولو استقرضها فكسرت رد
عنها ان كانت قائمة اتفاقا فان هلكت فعليه رد مثلها عند اي خفيفة لان المراد في العرض جعل عين المقبوض
كما ولا يلزم مبادلة جنس بجنس وان صرام فلا يشترط فيه الرجوع وقال لا يجب عليه رد قيمتها لانه تعذر رد
كما قبضها لان المقبوض كان ثمن والمراد وليس ثمن لكن عند اي يوسف عليه قيمتها يوم القبض وعنده محمد يوم
الكاد قيل قول محمد انظر الى بين انا في جانب المقرض فبالنسبة ايا قول اي خفيفة واما في جانب المستقرض
فتنقص قيمتها يوم الكساد وقول اي يوسف ليس للفقعة لان قيمتها يوم القبض معلومة ويوم الكساد لا يعرف
الا يخرج كذا في الهداية ومن اعطى صير فدا دهرها وقال اعطني به اي بهذا الدرهم **فلوسا ونصفا** الا حصة اي ودرهما
صغيرا وي نصف الدرهم الا حصة وي سدس الدنانير وسدس الدرهم **جاز** اتفاقا لانه قابل الدرهم بابيع من
الفلوس بنصف درهم ونصف درهم الا حصة فكان نصف درهم الا حصة مقابلا بمثلها والباقي مقابلا بالفلوس
كتاب الشفعة وهي من الشفع وسوال قيمتها متى ما فيها من ثمن المشتراة اليه عقار الشفع وهي ملك
الشفعة بما قام على المشتري بالشركة او الجوار **لا شفعة الا في العقار** لقوله عليه السلام لا شفعة الا في ربع او حائط
حق لو بيع الخلق حصلا او البناي واصل فلا شفعة لانها لا قرار لها بدون العرصه فكان في معنى المنقول خلاف
العلوص يستحق به الشفعة في الغلجوان اذا لم يكن طريقا مشتركا لانه له حق القرار فالحق بالعقار وفي البنية

في الشفعة وكذا

ملك

لوبياع العقار مع العبيد والدواب تثبت الشفعة في الكل تبعاً للعقار ودية التجريد لا شفعة في الوقف ولا الجوان
دية الاختيار وجب في العقار سواء كان مما يقسم كالدرور والحوانيت والقرى او مما لا يقسم كالبيوت والربا
الطريق لان النصوص الموجبة للشفعة لا يفصل بينها الملك المتصل والمفصل الذي وجبت له دفع ضرر العبد وذكر
لا يختلف في النوعين اذا ملك اي وجب الشفعة اذا ملك العقار **بعض هو مال** فان ملكها بلا عوض كالهبة المطلقة
والصدقة لا تقبض وكذا اذا ملكها بعوض ليس بالملك كالكراج والخلع والاجارة والصلح عن دم العول تثبت لان الشفع
انما يذوقه عند اقباضه الرضا ببقية هذه الاشياء لا مثلاً لها ولا قيمته اما الحلية عن الاعراض فظاهر واما
الحلية بلا اعراض المذكورة اعماد الماثلة فظاهر واما القيمة فلان قيمتها غير معلومة حقيقة لان القيمة ما يتوهم
المقوم في الموضع وانه لا يتحقق في هذه الاشياء واما تقوم في الكراج والاجارة بمهر المثل واجل المثل ضروري
صحة العقد فلا يتعدى بما وجب في الموهوب بشرط العوض ابتداء لانه بيع انتهت ولو صالح عن دار باقرار
وجبت لانه معتبر في ملك الموهوب وان صالح عنها بافكار لم تجب لانه يزعم انها لم تنزل عن ملكه وكذا اذا صالح عنها
بكوت لانه كمثل ان يذل المال اقتداء بيمينه وقطع الشفع خصمه كما اذا انكره كما اذا صالح عليها باقرار
او سكوت او انكار وجبت الشفعة في جميع ذلك لانه اذ ذاعوا ضامن حقه في نعمة فيعادل نعمة كذا في الهداية
وجب اي تثبت الشفعة **بعد البيع** لان بالرغبة عن الملك يجب الشفعة وبالبيع يعرف ذلك ولهذا لو اقر
الملك بالبيع اذ ذاع الشفع وان كذب المشتري وخيار البايح يمنع الشفعة لانها لم يخرج عن ملكه وخيار المشتري
لا يمنع الخرجها عن ملك البايح وخيار الرضائية والعيب لا يمنع كذا في الاختيار **وتستقر** اي الشفعة بلا
على الطلب لان بالاشهاد يعلم طلب الشفع اذا لا بد من طلب المواشاة على ما في فتحناج ايا اثباته عند القاضي و
ذلك بالاشهاد فاذا شهد به الشهود استقرت **وملك** اي العقار **بالاخذ** اي باخذ الشفع اذا اخذ من المشتري
او حكم له بها فملك لان بالعقد تم الملك للمشتري فلا ينتقل عنه الا برضائه او بقضاء كالدخول في الهبة مع لوبياع
الشفيع ما يشفيع به قبل ذلك بعد الطلب بطلت شفيعه وكذا الوفاة في هذه الحالة بطلت لا تورث **والسهم**
الذي سواء في الشفعة وكذا المأذون والمكاتب ومعتق البعض سواء لم يعم النقص ولا ان السبب موجود وهو
الاتصال والمفصل بينهما وهو دفع القدر **وجب** اي تثبت الشفعة **للخليط** اي للشريك **ونفس البيع** وهذا
مقدم على غيره بخلاف لانه اقوى لتعلق شركة باجزاء الملك وفي التبيين الشريك في البناء بدون الارض
لا يكون خليطاً في المبيع **ثم للخليط في حق المبيع** كالشرب والطريق الحاقين فانها اذا كانا متينين لم يستحق لهما
الشفعة الشرب الحاقين نهرا يجري فيه السفن وقيل ما نفذ ماء الى اقل الاراضي المستفيدة منه والطريق الحاقين
ما يكون غير نافذ يعني اذا سلم الخليط في المبيع غاييا تقضي بالشفعة للخليط في حقه اذا طلب لان الغايي يحكم
ان لا يطلب فلا يؤخر حق الحاضر بالشك ثم اذا حضر وطلب الشفعة قضى له بها وبعد القضاء له لو ترك شفعة
ليس للخليط في حقه ان يافذ لانه بالقضاء للشريك انقطع حقه وبطلت ولو لم يطلب الخليط في حقه حين غيبة

الشفعة في المبيع لا تكون في المبيع
الملك في المبيع لا يكون في المبيع

الشريك فاذا حضر وسلم ليس للخليط ان ياء فذا كذا في الحقيقة وفي شرح الوقاية لولا ان ياء الدين الاسود
 لا علم ان في كل موضع سلم الشريك الشفعة انما ثبت للحار حق الشفعة اذا كان الحار قد طلب الشفعة من سلم
 البيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال اما اذا لم يطلب الشفعة في البيع الشفعة فلا شفعة له ثم يجب الشفعة للحار
 الملاقاة خلافا للشافي وفي الحق ان كذا الخلاف في الحار المتقابل في السكة الغير الفرة اما الحار المتقابل في السكة الثانية
 لا شفعة له اتفاقا له قوله عليه السلام اذا قسمت الدار وحددت فلا شفعة ولما قوله عليه السلام الحار احق بشفعة
 وحكم الحار مع الخليط في الطلب حكم الخليط مع الشريك **وتقسم اي الشفعة على عدد الدروس اي رؤوس الشفعاء**
 وعندنا في تقسيمها قدرهاهم مثلا اذا كان دار بين ثلثة لا عدلهم نصفها والآخر ثلثها والآخر سدسها
 فباع صاحب النصف نصيبه ففي الشفعة بين الآخرين اثلاثا عندنا على قدر ملكها لصاحب السدس ثلثها ولصاحب
 الثلث ثلثا ونصفين عندنا على قدر رؤوسها وان باع صاحب الثلث نصيبه تكون الشفعة بينهما ارباعا
 عندنا لصاحب السدس ربعها ولصاحب النصف ثلثا ارباعها وعندنا نصفين وان باع صاحب السدس نصيبه
 تكون الشفعة بينهما ارباعا عندنا لصاحب الثلث ثلثا ارباعا وعندنا نصفين كذا في المتفق ان
 الشفعة من مافوق الملك فثبت بقدر كالجربع والكسب وان سبها اتصال الملك وقيل الملك كشيء ولهذا لو
 تفرد صاحب القليل قبله كل الشفعة بخلاف الرجح والكسب لانها من نتائج الملك فيكونان بقدرها ولو
 كان لها جار ان احداهما ملاصق من ثلث جوانب والآخر من جانب واحد فهما سواء لا استواء في حقوق
 الضرر والسب اعلم ان كلامنا من الشفعة قبل القضاء بالشفعة لهم مستحق لمجموع الدار المشفوعة والقسمة
 بينهم للمزاجية فينبغي ان يطلب كذا كذا لو طلب واحد منهم بعضا بطلت شفعة عند محمد كذا في شرح الجمع
 لابن مكر **واذا علم الشفع بالبيع ينبغي ان يشهد الشفع في مجلس علمه يعني البيع على الطلب** يسمى بهذا
 طلب المواثبة لا بد للشفيع منه وان لم يكن بحضرة من يشهد كذا لا يقطع حقه فيما بينه وبين الله تعالى لقوله
 عليه السلام الشفعة لمن واثمها اي طلبها على المسارة وليمكنه الخلاف اذا اختلف ثم هذا الطلب انما يجب عليه
 اذا اضر بطلان او بطل محله عندنا في حنفية وعندنا يجب اذا اضر واحد من الدار او غير ذلك او غير ذلك
 كان او كسيرا اذا كان الجرح حقا ولو اضر المشتري يتفجج عليه الطلب اتفاقا كيف ما كان لانه ففهم
 والعدالة غير معتبرة في الخصومة كذا في التبيين وعن محمد ان له خيارا الى اقرار المجلس بالشفعة بايد على
 الاعراض وهو مختار الكرمي لانه مكر لا بد فيه من التأمل لكن المشهور من اعين انه على الفور فحقه قالوا
 لو سكت او تكلم بلغوا بطلب شفعة وفي الوقعات الصحيح ان الشفعة تثبت بكل كلامهم فهم منه
 طلبها اسمية كانت او فعلية **فان لم يشهد اي الشفع بعد التمكن منه اي بعد قدرته من الاشهاد بطلت**
 شفعته لانه دليل الاعراض ولا يبطل بالحد كذا والجملة والسلام وتثبت العاطس لانه لا يدري الاعراض
 وكذا لا يبطل ان اساء عن المشتري كية الثمن وما يشته لانه دليل الطلب ولو كان في الاربع بعد اجمع او قبل

بعد علمه

النظر فاعلم ان يبطل ولو زاد على ركنين في غير ثامن السن بطلت والمعتبر الطلب دون الاشهاد وانما الاشهاد
 للاثبات في لو صدق المشتري على الطلب لا يحتاج الى المشهود كذا في الاختيار ثم في البيع اي ثم يشهد على
 البائع ان كان **البيع يد** لكونه ضمنا فيه لقول محمد في الجامع الكبير انه يفتح الاشهاد على البائع بعد تسليم
 المبيع استحسانا لانه عاقد لا قيا **او يشهد على المشتري** لانه مالك المبيع **او يشهد عند العقار** لتعلق
 الحق به ويستمي طلب التقرير صورته ان يقول ان فلانا اشترى دارا او هذه الدار وانما شفيعها وقد كنت
 طلبت الشفعة وانما طلبها الآن فاشهد واعلم ذلك قال شيخ الاسلام لو علم البيع عند احد من الثلثة فطلب
 واشهد عليه يكفيه فلا حاجة الى طلب الاشهاد ثانيا ومن هذا الطلب مقدرة بالتمكن من الاشهاد مع القدرة
 على احد من الثلثة فان ترك الاقرب من هؤلاء وطلب الابعد في مكان آخر بطلت شفعته الا ان يكونوا في
 مصر واحد وعن محمد انها مقدرة بثلاثة ايام وعن الشافعي ان له الطلب في جميع عمره ثم لا يقطع الشفعة
بالتأخير اي بتأخير طلب التكميل بعد الاشهاد وعندنا في حنفية وعليه الفتوى كذا في الهداية لان الحق في
 تقديره لا يقطع الا باسقاط صاحبه بلسانه كاي سائر الحقوق وتقطع عندنا اي يوسف بترك الملكية اي القفا
 مع القدرة على ذلك لانه دليل الاعراض والتسليم كاي تأخير الطلبين الاولين وفي رواية عنه ثم ثلثة ايام
 وقدر محمد بثلث لان الشهر اذني الاجال وما دونه عاجل كاسمحي في الايمان ومرا دما اذا تكرر غير عذر
 لانه لو كان بعد تركه من وسفر او عدم قاض يري الشفعة بالجواز في بلد لا يقطع اتفاقا وفي الحيط الفتوى
 على قولها مدفعا للضرر عن المشتري لانه قد يحتج الشفع فلا يقدر على ارضاء اي القاضي في دفع الضرر
 بقولها **واذا طلب الشفع الشفعة عند الحكم سائر الحكم المدعي عليه** بان يقول الدار التي شفيع هدي ملكه
 وانما اشتهج اي هذا السؤال لانه كذا في يد لا يستحق الشفعة **فان اعترف اي اقر ملكه الذي يشفيع به**
 ثبت لونه ففما باعترافه **اوقامت به اي بملكه الذي يشفيع به** بيته على انه مالك لا يشفيع به ان لم يعترف المدعي
 عليه به وقال فيكون حصما بلا بيته لان ظاهر اليد دليل الملك ولهذا يجوز للشهود ان يشهدوا بالملك من
 اليد ولما ان ظاهر الملك يصلح لدفع دعوى الغير لا الاحتجاج به **او نكل المدعي عليه عن البين** عند عدم
 بيته **انه ما يعلم به اي نكل ان يكلف بالله ما اعلم ان الشفع مالك لا يشفيع به** وانما يتخلف على نفي العلم
 لانه يمين على فعل الغير هذا اذا قال المشتري ما اعلم ولوقال انه غير مملوك للشفع يكلف على البتات **سائر**
القاضي اي سائر القاضي المدعي عليه ايضا اي كما ساء له عن ملك الشفع **له عن الشريك فان اعترف به**
 اي بالشراء **اوقامت عليه بيته** عند انكار الشراء **او نكل المدعي عليه عن البين** بعد عجز الشفع عن البيته
 انه ما يتابع اي نكل ان يقول في حلفه بالله ما اشترى الدار المشفوعة وهذا يمين على سب وهو قول
 ابي يوسف لان المدعي يدعي اصل الشراء فينبغي ان يستخلف على نفيه لان البين انما يجب بحلف المدعي
 وما يستحق عليه **من الشفعة اي او نكل ان يقول في حلفه بالله ما يستحق الشفع** هذه الشفعة على وهذا

سليم

بها الشفع

عين على الحاصل وسوقه لابي حنيفة ومحمد لان في الاستحسان على السبب انما هو الذي عليه لوزان يكون قد
فسخ العقد واذا اختلف على الحاصل يكون رعاية الحكمه الا ان يدعي الشفعة على من لا يملك الجوار فيستحق
على السبب لانه لو اختلف على الحاصل يصدق في عينه بغير اعتقاد فيفوت النظر في حق المدعي ويستحق على
المبتات لانه فعله فان نكل قضى للشفيع بالشفعة وللشفيع ان يخاصم البائع اذا كان البيع في يد لانه
حصم على ما بيننا ولا يبيع القاضى بينه اي بينة الشفع الا بحضره المشتري لان للبائع يد والمشتري ملكا فلا بد
من اجتماعهما ولو قضى قبل حضوره يكون قضاء على الغائب وانه لا يجوز خلاف ما بعد القبض حيث لا يشترط
حضور البائع لان العقد قد انتهى بالتسليم الى المشتري فصار البائع اجنبيا ثم يفسخ البيع بحضره المشتري
وتقضى بالشفيع ويجعل العقدة اي ضمان الثمن عند الاستحقاق على البائع اذا اخذ الشفع الوارث من يد
لانه اذا اخذ منه يفسخ العقد الذي جري بين البائع والمشتري فيكون متملكا على البائع فكانه اشترى منه
فتكون العقدة عليه وقال الثوري في العهدة على المشتري سواء اخذ ما من يد البائع او المشتري لان العقد لا يفسخ
ويكون متملكا على المشتري فتكون العهدة عليه كما لو اخذ منه والشفيع ضار الزوية والعيب لان الاخذ بالشفعة
بمنزلة الشراء لانه مبادلة المال بالمال وان شرط المشتري البراءة عن عيب في عقده لان الجوار حق للشفيع
فلا يقط باسقاطه المشتري ولا يثبت له ضار الشرط ولا الاجل لعدم الشرط وله اي للشفيع ان يخاصم وان
لم يحضر الثمن ان سدد للوصلي وان لم يحضر الشفع الثمن ايا مجلس القاضى وقت حضوره وقال عمر بن الخطاب
احضار قبل القضاء فلا يقضى القاضى بها اذا لم يحضر لانه ان يكون الشفع منك فيتوى مال المشتري وهو
رواية عن ابي حنيفة فاذا قضى بالشفعة له اي للشفيع ان يخاصم اي احضار الثمن وللمشتري ان يحبس
العقار عنه حتى يدفع الثمن لانها بمنزلة البائع والمشتري والوكيل بالشفيع والشفعة لان الاخذ
بالشفعة من حقوق العقد فيتوجه الى الوكيل لانه هو العاقد حق سلم الوكيل العقار اليه الموكر فاذا سلمه
الوكيل عن كونه حصما لانه لا بد له ولا يملك فيكون الحصم هو الموكر وعلى الشفع عند الثمن ان كان الثمن مثليا
ولا قيمة اي وان لم يكن الثمن مثليا فعليه قيمة لان القاضى حكم بالملك له بالعقد الاول فيجب عليه قيمة ما وجب
بالعقد الاول يوم قبضه بناء على ان الثمن بعد القضاء مقبوض عليه وهذا الرسم في المصفونات كذا في
شرح المختار وان اشترى ذمي دارا جارا وقنبره والشفيع ذمي اخذها مثل الجار مثلي وقيمة الخنزير ليس
بمثلي وان كان مسلما اخذها بقيمة كل واحد منهما اما الخنزير فلانته واما الجار فلانه ممنوع من ملكها فاستحال
المثل في حقه فيصار الى القيمة كذا في الاختيار وان حط البائع عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك البعض عن
الشفيع لا تقدم ان الحط يلحق باصل العقد فيظهر في حقه وقال الثوري لا يقط بل على الشفع الثمن المتسلم لان
الحط لا يلحق عند باطل العقد بل بوجبه اخرى للمشتري وان حط البائع النصف ثم انصف اخذ باقي
اخذ الشفع العقار بالنصف الاخر لانه لا حط النصف الاول الحق باصل العقد فوجب عليه نصف الثمن فاقط

النصف

النصف الا امر كان حط الجميع فلا يقط وان حط البائع الكل اي كل الثمن لا يقط عن الشفع لانه لا يلحق باصل
العقد بل يكون هبة فلا يقط عن الشفع وان زاد المشتري في الثمن لا يلزم الشفع لانه لا يلحق بها فاضحا
على ذلك اخذوا بالشفيع وكذا اذا جد والعقد بالثمن الاول لم يلزم الشفع حتى يكون له ان يأخذ
بالثمن الاول كذا في شرح المختار جلا والمط لانه نفع له وان اختلفا اي الشفع والمشتري في الثمن فالقول قول
المشتري مع اليقين لان الشفع يدعي استحقاق الدار عليه عند نقد الاقل والمشتري ينكره والبيضة بينة الشفع
ان برهنا لانه مدع كما ذكرنا فكان بينة اولى من بينة المدعي عليه وعند ابي يوسف بينة المشتري اولى لانها
اكثر اثباتا وفي الحط لو تصادقا المتبايعان بعد طلب الشفع لان البيع كان تلجئة لا يصدق ان على الشفع
الا اذا الشفع كان المال يد عليه بان كان المشتري كثر القيمة وبيع ثمن قليل فلا شفعة ~~فصل~~ وتبطل
الشفعة بموت الشفع وتسلم الكل او البعض وبصلح عن الشفعة بغير بيع المشفع به قبل القضاء
بالشفعة وبضمان الدرك وسو بقية الاستحقاق عن البائع وحسب اومته المشتري ببيعا واجارة اما بطلانها بموت
الشفيع فلا ان ملكه زال وانتقل الى الوارث وبعد ثبوته للوارث لم يوجدها البيع فلا يثبت له حق الشفعة والمراد
اذا مات بعد البيع فبطل القضاء بالشفعة اما اذا مات بعد القضاء لم يمت وانتقل الى ورثته ولزمهم الثمن وعند
الشافعي تورث الشفعة عن الشفع وتقسيم على ورثته بعد الدرك والذكر والاثنى فيه سواء لانه
حق مقبض في الذرع كالتصاغر ولنا ما قدرنا واما تسليم الكل فلا يصح في الاستقاط واما البعض
فلان حق الشفعة لا يتجزئ ثبوته لانه يملكه كامله المشتري والمشتري لا يملكه البعض لانه تفريق الشفعة فلا
يتجزئ استقاطا فيكون ذكر بعضه كذكر كله واما الصلح عنها فلان الشفع ليس له حق في الجار واما الثابت له حق
العقد وهو فعله والفعل لا يتقوم الا بالعقد فلم يجز اعتياضه بتبطل شفعة لانه استقطاها كالعقدين اذا قال
لامرأته اختاري ترك النسخ بالف او قال للمختار اختاري باني بالف فاختارت سقط الفسخ ولا شيء
لها ويجب عليه رد العوض لانه لم يتايله حق منعده فلا يكون تجارته عن ترافض فلا تجار واما بيع المشفع
به قبل القضاء بالشفعة فلان سبب الاستحقاق قبل القضاء وسو نظير الموت واما فيما ان الدرك
عن البائع فلا لانه قد ضمن للمشتري بقاى ما على ملكه وسلا مشهاله وذكر يتضمن تسليم الشفعة واما مساواة
المشتري ببيعا واجارة فلا لانه دليل الدرك يتشبهت الملك للمشتري وتصرفه فيه ببيعا واجارة وكذا ذلك
لا يكون الا بعد استقاط الشفعة وكذا اذا طلبها منه تولية او اخذها من رعيته او معاملة وكذا اذا كان
العلم بعد العلم بالشرار وفي الحط لو باع حق الشفعة من ان لا يكون تسليمه لان البيع لم يصار في حله
وكو قال اجنبى للشفيع سلم حق الشفعة للمشتري فقال سلمت كذا مع استحضار لان اللام للتقليل فكانه قال
سلمتها للمشتري لم تملك ولا تبطل اي الشفعة بموت المشتري لان الاستحقاق قائم حتى لا تنفذ وصيته ولا يباع
في دين المشتري لاقط الشفع كان مقدما على المشتري فكذا يكون مقدما على من تلقى الحق من قبله لوبيع

فلا شفع نقضه وان باع القاضي **ولا شفعه لو كمل البايع** ان كان شفعاً لان البايع لو كان شفعاً لم يكن له الاخذ بالشفعة لان البيع بملك والاخذ بالشفعة بملك وبينهما منافاة فكذا لو كمل القاييم مقامه **ولو كمل المشتري الشفعة** لان المشتري لو كان شفعاً لم تبطل شفعته فكان له ان يشترك في الشفعة ان لم يتقدموا عليه لان الاخذ بالشفعة بملك كاشراً فيكون مقرراً له فكذا لو كمل ولو كان الخيار للبايع وشرطه ثالث فاجاز فهو كالبايع لا شفعه له وان كان الخيار للمشتري لم يتقدموا عليه للمشتري وشرطه ثالث فاجاز فهو كالمشتري فله الشفعة **فاذا قيل للمشتري ان المشتري فلان فسلم** اي سلم الشفع الشفعة ثم تبين اي ظهر انه غير اي ان المشتري غير ذلك فلان فله الشفعة لتفاوت الناس في الجوار فقد رضي بعلان لم يرض بغير فلم يوجب التسليم في حقه وكذا لو ظهر ان المشتري اشتراها لغيره ولو قيل له ان المشتري زيد فسلم فاداسوزيد وغيره فله افذ فليس بغيره **واذا قيل له اي للمشتري ان الدار بيعت بالف فسلم الشفعة** ثم تبين انها بيعت باقل من الالف وبيعت بملك او موزون فهو اي الشفع على شفعته اما الاول فلان تسليمه من بيع الالف كان لا يستكنه واذا ظهر ان الثمن اقل منه فله الاخذ واما الثاني فلاحتمل تعذر الدار عليه فيسري ببيع بين المكسر والموزون وكذلك العددي المتقارب وسواء كانت قيمته الفا او اكثر او اقل لان الدار يجب المثل كالمثل ما اذا بيع بعبد او امة قيمتها الف او اكثر لان الواجب الف حتى لو كانت قيمته اقل من الف لم تبطل شفعته لان الواجب القيمة ولو قيل انها بيعت بجزية ثم تبين انها بيعت بعبد او عرض آخر ينظر ان كانت قيمة العبد او العرض مثل قيمة الجزية او اكثر بطلت وان كانت اقل لم تبطل لان الواجب القيمة ولو قيل بيعت بالف درهم فظهر انها بيعت بمائة دينار قال الكوفي ان كانت قيمتها الفا او اكثر بطلت وان كانت اقل لم تبطل وهو قول ابي يوسف لانها جعلت كجنس واحد في الغنية واشترى محمد بن الاصل ابا بقاء الشفعة وسوقه ابي حنيفة وزفر لانهما جنسان مختلفان فوقع كوزن ببيع احد سما بالآخر متفاضلا لانه ربما يسلم عليه احد دون الآخر ولو قيل بيعت بالف درهم فظهر البايع بنفسه عن المشتري فله الشفعة لان الخط يلحق باصل العقد فصار كانه باعها باقل كذا في الاختصاص وفي المحيط هذا اذا كانت التفاوت في الثمن ولو كان في المبيع فقط كما اذا سمع انه يبيع كل الدار بالف فسلم ثم علم انه يبيع بعضها بالف بطلت شفعته لان من رغب عن شري وليس فيه عيب الشفعة كان ارغب عن شري النصف وفيه عيب الشفعة ولو كان بالعكس لا تبطل لان الرغبة عن شري النصف المعيب لا يكون رغبة عن الكل التسليم **ولا يكره الحيلة في اسقاط الشفعة قبل وجوبها** عند ابي يوسف لان هذا امتناع عن اثبات وهو شروع وتكره عند محمد لان ثبوتها يدفع الضرر فاذا ابيحت الحيلة في استهلاكها يكون ابتداء لفسد الجار فتكون حراما قيد بقوله قبل وجوبها لانها بعد وجوبها مكرهة اتفاقا كما اذا قال المشتري للمشتري بعد ما ثبت حقه انا ابيعها منك بما اخذت وقال الشفع نعم تبطل الشفعة كذا في النهاية والحيلة في اسقاط الذكوة على هذا ونفتي بقول ابي يوسف في الشفعة وقوله محمد في الذكوة ومن باع سهما قليلا من العقار بثمن كثير بحيث لا يرغب اليه الجار اصله ثم باع الباقي فالشفعة في السهم الاول لا غير دون الباقي لان المشتري سهمه صار شريكاً بالبايع في الباقي والشفعة جارية له والشريك مقدم عليه وهذا

لان الواجب القيمة ولو قيل بيعت بالف درهم فظهر انها بيعت بمائة دينار قال الكوفي ان كانت قيمتها الفا او اكثر بطلت وان كانت اقل لم تبطل وهو قول ابي يوسف لانها جعلت كجنس واحد في الغنية واشترى محمد بن الاصل ابا بقاء الشفعة وسوقه ابي حنيفة وزفر لانهما جنسان مختلفان فوقع كوزن ببيع احد سما بالآخر متفاضلا لانه ربما يسلم عليه احد دون الآخر ولو قيل بيعت بالف درهم فظهر البايع بنفسه عن المشتري فله الشفعة لان الخط يلحق باصل العقد فصار كانه باعها باقل كذا في الاختصاص وفي المحيط هذا اذا كانت التفاوت في الثمن ولو كان في المبيع فقط كما اذا سمع انه يبيع كل الدار بالف فسلم ثم علم انه يبيع بعضها بالف بطلت شفعته لان من رغب عن شري وليس فيه عيب الشفعة كان ارغب عن شري النصف وفيه عيب الشفعة ولو كان بالعكس لا تبطل لان الرغبة عن شري النصف المعيب لا يكون رغبة عن الكل التسليم ولا يكره الحيلة في اسقاط الشفعة قبل وجوبها عند ابي يوسف لان هذا امتناع عن اثبات وهو شروع وتكره عند محمد لان ثبوتها يدفع الضرر فاذا ابيحت الحيلة في استهلاكها يكون ابتداء لفسد الجار فتكون حراما قيد بقوله قبل وجوبها لانها بعد وجوبها مكرهة اتفاقا كما اذا قال المشتري للمشتري بعد ما ثبت حقه انا ابيعها منك بما اخذت وقال الشفع نعم تبطل الشفعة كذا في النهاية والحيلة في اسقاط الذكوة على هذا ونفتي بقول ابي يوسف في الشفعة وقوله محمد في الذكوة ومن باع سهما قليلا من العقار بثمن كثير بحيث لا يرغب اليه الجار اصله ثم باع الباقي فالشفعة في السهم الاول لا غير دون الباقي لان المشتري سهمه صار شريكاً بالبايع في الباقي والشفعة جارية له والشريك مقدم عليه وهذا

الحيلة لدفع الجار عن الشفعة **وان اشتراها بثمن** قال كمال لو اشتري العقار الذي قيمته مثلاً بالف ودفع منه الي دفع المشتري البايع عن ذلك الثمن العالي ثوبا قيمته مائة اخذ الشفع بالثمن لانه العوض عن العقار والتعويض بالشوب عقد آخر وهو حيلة ثم دفع الجار والشريك الا ان فيها اضرار للبايع عند الاستحقاق لانه باع الثوب من البايع بالف لان بيع الثوب صحيح فالاولي ان يباع بالدرهم الثمن دفاتر بقدر قيمة العقار فيكون حراً بما في رقبته فاذا استحق العقار وتبين ان لا دين للبايع على المشتري يبطل العرف لا فراق قبل القبض فيجب رد الدنانير لغيره فلا يتفر بها البايع **وان اشتراها بثمن مؤجل فالشفعة ان شاء اداء اي الثمن مطلقاً من الممتن واخذ الدار وان شاء اداء بعد الاجل ثم اخذ الدار وقال مالك ياخذ الشفع بثمن مؤجل لان الاجل وصف الثمن فباخذ ما به كما في الزيوف ولان الاجل ليس بوصف للثمن ولهذا لا يثبت بالشرط ثم اداء حالاً واخذ من البايع سقط الثمن عن المشتري لو صوله اليه البايع وان اخذ من المشتري خالفن على حاله مؤجل للبايع على المشتري عملاً بالشرط وصار كما اذا اشتراه مؤجلاً وباعه حالاً وان اداء بعد الاجل فله ذلك لان له ان لا يلزم زيادة الضرر لكن لا بد من طلبه على الوجه الذي بينا فاذا ثبت اداء الثمن واذا اشترى بالشفعة **والشفعة قد بيني المشتري الوالد للحال فيها اي والحال ان المشتري قد بيني فيها فان شاء الشفع اخذ بقيمة البناء** مقلوعاً وان شاء كلف المشتري قلعه اي قلعه البناء والغرس مثل البناء وقال ابو يوسف كجزء الشفع ان شاء اخذ المبيع بالثمن والبناء بقيمة قايماً وان شاء ترك الاخذ ولا يملكه بالقلع كما لو بني الموهوب له في الارض الموهوبة ليس له ان يقطع بناء ويرجع في الارض لانه بناء له في ملكه ولها ان هذا القرف وقع في حق الغير من غير تسلط من جهة فله ان ينفق منه كالراهن اذا بنى في المهرين بخلاف ما استشهد به لان التصرف فيه حصل ليط من جهة من له الحق واما الزرع فالقياس ان يملكه لكن استحسنوا ان يبيع في الارض بالاجرة لان له نهاية فلا ضرر فيه كذا في الاختيار **ولو بنى الشفع في الدار المشفوعة ثم استخف ببيع الشفع بالثمن على من رده من البايع او المشتري** اتفاقاً لانه تبين اخذ بغير حق لا غير اي لا يرجع الشفع بقيمة البناء على من اخذ منه الدار والغرس مثل البناء واذا لم يكن له ان يرجع على المشتري او على البايع بقيمة البناء والغرس كان للمشتري ان يملكها وسلم اليه الشفع كذا في البناء وعند ابي يوسف يرجع الشفع بقيمة البناء والغرس ايضا لان الشفع بين اخذ منه صار كالمشتري الموقوف من جهة البايع ولهما الفرق بان المشتري كان مغروراً من جهة البايع ولهما الفرق بان المشتري كان مغروراً من جهة البايع ومسلطاً على التصرف في المبيع والشفعة غير مغرور لانه تمكن على صاحب اليد جبراً من غير اختيار فكل يرجع على احد واذا خرب الدار وجف الشجر فلا فعل احد فالشفعة محيرة ان شاء اخذ الساكن اي العوضه بجميع الثمن وان شاء ترك لو اضرقت او غرقت لان البناء تابع للعوضه حتى يدخل في سبيلها من غير ذلك فالثمن لا يقابل الاتباع ما لم يكن مقصودا كطرف العبد ولو باعها ما اجمت باعها بجميع الثمن وان نقص المشتري البناء فالشفعة ان شاء اخذ العوضه وبقي الارض الحالية حصتها من الثمن وان شاء ترك لان التابع صار مقصوداً بالاتلاف فقابل له شئ من الثمن كما لو اضراف العبد وكذا اذا فعله اجنبياً وكذا اذا نزع باب الدار وباعه وليس له اخذ النقص لانه صار مقصوداً ولم يبق التبعية ولا الشفعة**

صرفاً

مطلوب

سنة في السنة او اقل من ذلك في السنة او اكثر من ذلك في السنة

في المنقول وان اشترى بخله عليه فمهره او اي التمر للشفيع اذا ذكر التمر في البيع انما قيد بانه لان التمر لا يدخل في بيع الخلق
من غير ذكره وهذا التحسان وكان القياس ان لا يافى هذا الشفع لانه ليس بتابع فصارت كما لم تنفع الموضوع في الارض
وجم التحسان انه لا اتصال جلقه صار تبعا للثمن من وجه الا ان اتصاله لما كان للقطع لا للبقاء صار كالزعر لم يدخل
في البيع الا بالذم فان **جدة المشتري** اي قطع المشتري التمر **نقص حصته** اي حصته الثمن لانه صار مقصودا
بالذم فبقا بطله شيء من الثمن صورة مثلا اشترى ارضا مع تمر فيها ثلثين فنقوم الارض والنخل وحدها باثنين
وتمر وحده بانه فيقسم الثمن على هاتين القيمتين فيقسم ما اصاب التمر من الشفع وهو عشرة فيدفع ما اصاب الارض والنخل وذلك عشرة
وفي الاختيار ولو لم يكن على النخل تمر وقت البيع فاشترى التمر فاشترى الشفع اخذ بالتمر لان البيع سري اليه فكان تبعا
فاذا جرت المشتري فالشفيع ياخذ النخل بجميع الثمن لان التمر لم يكن موجودا وقت العقد فلم يكن مقصودا فلا يقابل
شيء من الثمن **كتاب الاجارة** الاجارة فعالة من اجر يؤجر به اجارة لكن في الشفع نقل العقد
فقال وهي اي الاجارة **بيع المنافع** المقصود ولهذا شرط في صيغتها المضي كما في البيع **يجوز** اي الاجارة
على خلاف القياس **الحاجة الناس** ايها وكان القياس ان يجوز بيعها لانهما معدومة والعقد انما يرد على الموجود لكنه
جاز بانه لقوله عليه السلام اعطوا الاجرة قبل ان تجف عرقه وهذا يدل على جوازه واجتمع الامة عليه في المنافع
لانه لو استاجر شاة مدة معلومة لوجب لبيها لاجوز لان اللبن عيان لا ينقصة بخلاف استجار الطير لان المشتري فعل الحانة
واللبن له كذا في المحيط وقدنا بالمنافع بالمقصود لانه لو استاجر دابة لينظر ان ينقلها او يخلها لبيط تور عليها لاجوز
لان تلك المنافع غير مقصودة منها وفي الخلاصة لو اشترى رطبة ثم استاجر الارض لابقاها لاجوز ثم علم ان الملك نوعان
ملك عين وملك منافع وملك العين نوعان نوع بعوض وهو البيع وقبضه وهو الهبة والصدقة وسياتيك
ابوهمان شاء الله تعالى وملك المنافع نوعان نوع بعوض وهو البيع وقبضه وهو الهبة والصدقة وسياتيك
وهو الاجارة وسميت بيع لوجود معنى البيع وهو بدل الاخر في مقابلته المنفعة ولا تنعقد بل فقط البيع
لانها وضعت لتملك الاعيان والاجارة تملك منافع معدومة وتبدأ بتسليم العقود عليه يتمكن من الانتفاع لان
المنفعة لا يمكن تسليمها فاقنا التمكن من الانتفاع مقامه **ولا بد من كون المنافع والاجرة معلومة** قديها لان جهاتها
تفنى الى المنازعة كما في البيع والتمن وفي المحيط لو استاجر حيا طائلا لبيطه لبيضا ولم يعين الكرباس لم يجز كون محل
العمل محولا **وما صلح مناصح اجرة** لانها تمن ايضا فالكيل والموزون والمدروع والعدد والمقارب يصلح اجرة
على الوجه الذي يصلح مناصح الحيوان يصلح اذا كان عينا اما اذا كان دينا فلا لانه لا يثبت في الذمة والمنفعة تصلح اجرة
في اجارة اذا اختلف جنسها ولا يصلح ثمن في البيع لان الثمن يكتفى بالعقد والمنفعة معدومة لا يملك تملكها بالعقد
وتفسد الاجارة بالشرط ويثبت فيها اي في الاجارة خيار الرؤية والشرط والعيب وتقال اي من الاقالة وتفسد
بالاعذار كما في البيع ولم يجز خيار الشرط عند الثمن بل لعدم جواز الاضافة الى مستقبل الاجارة عند وهي جائزة عندنا
والمنافع تعلم بذكر المدة كسكنى الدور وزرع الارضين مدة معلومة طويلة كانت او قصيرة لان المدة اذا علمت تفسد المنافع

مطلوبة

معلومة الا ان في الاوقات لا تزاد على ثلث سنين كليا يدعى المستاجر ملكها او تعلم بالتمتع كصنع الثوب
وخياطة واجارة الدابة لشيء معلوم او لشيء مسافة معلومة لانه اذا بين كون الصنع وقدره وجنس الخياطة وقدر
الخروج منه والمسافة تصير المنافع معلومة او تعلم **بالاشارة** كل هذا الطحا الموضع كذا لانه اذا عرف ما يحمله والموضع
الذي يحمله اليه تصير المنفعة معلومة وان استاجر دارا او حانوتا فله اي المستاجر ان يسكنها **مما شاء** ويعمل فيها **ما شاء**
من وضع المتاع وربط الحيوان وغيره وان لم يسم ذلك لان القصص المتعارف من الدور والحيات ذلك وما لم يكن
غير متعارفة في ذلك **الا القصاراة** **والزيادة** **والطحن** لانها توهن البناء وفيه ضرر فلا يقتضية العقد الا بالتمتع
وان كانت الدار صيغة ليس ان يربط الدابة فيها لعدم العادة كذا في الاختيار ولو استاجرها ليقعد قصارا فله ان يقعد
حدا اذا كان مضرا واحدا ثم لو استاجرها للكنة وفعل فيها القصاراة فانهدمت فعليه الضمان ولا اجر عليه لانه
يكتسب مع الضمان وان لم يهدم وجب عليه الاجر استحيانا لان العقود عليه هو السكنى وفي القصاراة وجب له زيادة
عليه الاجر بشرط السلام كذا في شرح الجمع **وان استاجر ارضا للزراعة** بين ما يزرع فيها او يقول **علي ان يزرعها ما شاء**
لان منافع الزراعة مختلفة وكذلك تضرر الارض بالزراعة يختلف باختلاف المزروعات فيفنى الانتفاع فاذا بين
ما يزرع او قال **علي ان يزرع ما شاء** انقطعت المنازعة **وهكذا** **اركوب الدابة** **وليس** **الثوب** وكل يختلف باختلاف المشغل
يعني ان لم يبين من يركبها ومن يركبها لم يجز الاجارة لان الناس يختلفون في الركوب واللبس فيفنى الى المنازعة فاذا بين
او اطلق فلا منازعة فيجوز **الا ان اركب او ليس واحد** **تعيين** فليس ان يركب او ليس غير كما اذا عينته في التباين
لواركوب غير متعين لان التعيين مفيد لتفاوت الناس في الركوب واللبس كذا في شرح المختار ويدخل في اجارة الدور والدار
الطريق والربط لان المقصود بالمنفعة والمنفعة دونها وان استاجر ارضا للبناء **والفوس** **الفقت** **المدة** اي مدة الاجارة
يجب عليه اي على المستاجر **تسليمها** اي تسليم الارض **فارغة** عن البناء والفوس كما قبضها يتمكن ما كلفها من الانتفاع بها فيقطع البناء
والفوس لانه لا غاية لها والرطبة كالنخل لظول بقائه في الارض اما زرع فله نهاية معلومة فيتركها للمثل رعاية للحياتين **فان**
الارض تقصن القلع **يعزم** اي يعرض له اي المستاجر **الاجر** وهو على وزن فاعل من المخرج قيمة ذلك اي البناء والفوس **مطلوبا**
اي ما مور باقلعه ويملكه بغير رضاه ترجيح الجانب الارض لانها اصل البناء والفوس تبع وانما يضمن قيمته مقلعا لانه من القلع
ومعرفة قيمة ذلك ان تقوم الارض مع الشجرة المأمور ما كلفه بقلعه وتقوم الارض وليس فيها هذا الشجر ففضل ما بينهما قيمته
وانما فسرناه بكذا لان قيمة المقامع ازيد من قيمة المأمور بقلعه كون المنة مصروفة للقلع كذا في الكفاية **وان كانت الارض**
بالقطع يتوقف **عليه** **رضاه** اي على رضى المستاجر او **تراضيان** على ان يبقى البناء والفوس مكانه ويترك الاجارة على حالها **فان**
الارض **لها** اي لوجوب البناء **لها** اي للمستاجر لان الحق لها والرطبة كالشجر في الحكم لانه لا غاية لها فاشبهه الشجر وزرع **تلك**
النهاية لان رعايته معلومة فاسكن رعاية الى بنين وقبضه آفقا وان سمي ملكه على الدابة كصنع خنطة **فان**
مطلوبة **الوزن** والضمان كذا اذا استاجر ليجلها عشرة اقيرة من الخنطة الحراء فيل عليه خنطة اخرى او اخفى اي وله ان يحالها خنطة
من الخنطة كالشعر وكذلك السمسر وانما لم يجرها لبا بدها في هاتين الصورتين لان المعتبر هو الضرر فلا يكون التعيين فيها اجبا على الدابة

يجب الاجر المسمى ولا يكون مخالفاً لقياساً فان عبطت من ذلك ضمن قيمتها ولا يجب الاجر كذا قال مالك
وليس ان تحمل ثقل من اي الخطة كالحل لا لعدم الرضا فيه وان تسمى قدر من القطن ليس ان تحمل ثقل وزنه حديدا
لان القطن ينسبط على ظهر الدابة والحديد يجمع في مكان واحد فيؤذيها فلا يرضى صاحبها الا بالاذن وان زاد على المسمى اي على
ما سماه من مقدار معلوم في الحمل فعبطت اي هلكت الدابة ضمن **بقدر الزيادة** مثلا اذا زاد عشر المسمى يضمن عشر الدابة وهذا
اذا حمل عليها من جنس المسمى ولو حملها من خلاف جنسه وجب جميع القيمة وهذا اذا حملها الزيادة مع المسمى حتى لو حملها المسمى وحده
ثم حملها الزيادة وحدها فعبطت ضمن جميع قيمتها وهذا اذا كان الزيادة في الحمل ولو كان في غيره كما اذا استاجر بقعة ليطحن حنطة
فراود فعبطت وجب ضمان جميع القيمة وهذا اذا كانت الدابة تطبق حمل الزيادة وان كانت لا تطبق يضمن كل قيمتها لانه خارج
عن العادة كذا في التبيين وان استاجرها ليكنها فاروق آخر اي يركب خلفه آخر فعبطت ضمن **النصف** اي ضمن نصف قيمتها وعليه
الاجر كما ان عبطت بعد بلوغ مقصود سواء كان الرديف مستاجرا وغيره ثم المالك ان شاء ضمن المستاجر وان شاء ضمن الرديف
فلا ركب لا يرجع على الرديف والرديف يرجع عليه ان كان مستاجرا والا فلا ولا اعتبار بثقل الرديف لان الادنى غير موزون
فاعتبر فيه العدد كما اعتبرت في الجنابة هذا اذا كانت الدابة تطبق حمل الاثنين وان لم تطبق ضمن جميع قيمتها كذا في الكفا قالوا هذا
اذا كان الرديف يتمك بنفسه وان كان صغيرا لا يتمك بنفسه يضمن بقدر ثقله وفي ذكر الاراداف احترازا اذا حمل الركب على عاتقه
فانه يضمن جميع القيمة وان كانت الدابة تطبق حملها لان ثقل الركب مع الذي حمله على عاتقه يجتمعان في مكان واحد فيكون ثقل
على الدابة كذا في النهاية وفي قصور الاستروشي في الفصل التاسع والعشرين رجل استاجر حمارا الى قرية باجرسني ذابها او جانا
على ان يرجع في يومه ذلك ورجع في الغد عليه نصف الاجر وهو اجر الذهاب ولا شيء عليه في الرجوع لانه خالف حيث لم يرجع في يومه
ولو عبط الحمار او ضاع ضمن لانه خالف دخل في الضمان وان ضاربهما المستاجر فعبطت **الرهن** متعارفا كان فعلة ولا ترتفع عنه
الاجرة لانه ملكها بالضم وهو معه يجمعان ولا تسقط عند ذلك لان المبيع هو المنافع والعيون غيرها فلا تسقط الاجرة بملك
كما لا تسقط الثمن عن المشتري اذا جنى على مال آخر للبايع وضمنه فكذا هنا وكذلك يضمن ان يجهها اي يذبحها بل بما لها ان يكون اذن
في ذلك وقالوا لا يضمن الا ان يتجاوز العاد لان الضرب اليسير لا يبدل اليسير في العوف والمتعارف يكون ما ذونا كما اذا قصد القصار
ولم يتجاوز عن الموضع والابى حنيفة لم يأن فعله وان كان مادونا فانه شرعا كنه مشروط بوصف السلامة فاذا عبطت به الدابة يضمن
كما يضمن القصار اذا تلف الثوب من دقة وعلى هذا الخلاف ضرب الاب والوصي الصغير للتأديب اذا لم يتجاوز عن المعتاد فيجب الدية عن ذلك
الدية عندها كما لا يجب اذا ضرب المعلم باذن الاب فيجب الدية عنده ولا يجب الدية عندها وله ان الاب يضرب لنفسه لان منفعة عادت اليه
والمعلم ليس كذلك وانما يضربه اعانة للاب والمعين لا ضمان عليه فيضرب الدابة لانه لو ضرب العبد المستاجر للعلل يضمن اتفاقا لانه يضمن
فلا حاجة الى الضرب وفي القايق وضع الخلاف الفرب في موضع معاد بغير امر صاحبها اذ في المعتاد يضمن اتفاقا فضررها بامر او بغير امر
وفي الضرب المعتاد بامر لا يضمن اتفاقا وفي الاختيار وكذا لو استاجر حمارا فاعاقبه ضمن عنده وقالوا لا يضمن الا ان يكون ثقل من السرج يضمن
قدر الزيادة او يكون لا يكون كمثل الحمار فيضمن الكل لانه اذا كان يركب مثل الحمار صار الكاف والسرج سواء فيكون مؤذونا فيه لانه
وله ان الكاف للحمل والسرج للركوب فكان خلاف الجنس ولانه ينسبط على ظهر الدابة كمثل السرج فكان اضره يضمن للحقة **فصل**

الاجر اضره بان مشترك كالصباغ والقصار يسمى مشتركا لان ان يعمل للعمامة لا يتحقق الاجرة حتى يعمل لاني لاجرة لا يتحقق
بالعقد على ما بينه ان شاء الله تعالى والمال امانة في يده لانه قبضه باذن المالك لا يضمن سواء هلك في يده او في يد تلميذه بلا تعد
وعليه وفي قصور الاستروشي في الفصل التاسع والعشرين لو حلف القصار الثوب على جبل فمرت به حمولة فخرقة لاصحابه
عنداني حنيفة لم يأن الحكم لم يكن من فعله وعندهما يضمن لان هذا ما يمكن التجرع عنه والاساقضان لان مشي الدابة يقول
الى اساقض فاقول له من شئها كان ضمان ذلك على السائق الا ان يثلف بعله كخزق الثوب من دقة وزلق الحمار وانقطاع **الحبل**
من شئ ونحوه كالتلف راعي البقر للعمامة من سقته وضربه بخلاف العادة لانه مضاف الى فعله وهو لم يؤمر الا بعمل فيه صلاح
فاذا افسد فقد خالف فيضمن ولا يضمن من آدم من سقط من الدابة او غرق في السفينة بانقطاع حبلها لان الادنى لا يضمن
بالعقد وانما يضمن الجنابة ولو تلف بفعل احده القصار لا يستعد ان الضمان على الاستاذ لان فعل الاجير مضاف الى استاذة وقال ابو يوسف
ويحمدهما يضمن سواء هلك بفعله او بفعله الا ما لا يمكن الاحتراز عنه كاللوث والحريق والغرق الغالب والفارة الغالبة والعدو
والمكابر وان كان بسبب يمين الاحتراز عنه كالسرقة والغصب وغيرهما فهو ضمان لهما ان الحفظ مستحى عليه كالعامل اذا لم يكن العمل
الادبي فاذا هلك بسبب يمينه الاحتراز عنه يضمن كالمدودع باجره وبه يفتي ثم ان شاء ضمنه معولا واعطاه الاجر او غير معول ولا جرم
ولا يضمنه ثم ان القبض امانة عند القبض باذن المالك فلا يضمنه بلا تعد فيه والحفظ مستحى عليه تراجا لان المذكور في العقد
العمل لا الحفظ بخلاف المدودع باجر لان الحفظ صار مقصودا لكون الاجر تقابله وقال زفر لا يضمن في الوجهين لانه عمل بالمالك
وصار كاجر الوحد وجوابه ما مر لابي حنيفة لم يأن المحيط بالخلاف فيما اذا كانت الاجارة صحيحة وان كانت فاسدة لا يضمنه
اتفاقا لان العين يكون حينئذ امانة لكون المعقود عليه وهو المنفعة مضمومة باجر المثل الخالم يضمن عنه اذا لم يشترط الضمان
وان شرط ان يضمن لو هلك عنده يضمن اتفاقا كذا في الجامع ذكر في النهاية والتمت الفتوى على انه لا يضمن سواء شرط الضمان
اولم يشترط وفي الظاهرية اختاره المتأخرون الصلح على نصف القيمة وفي الفتاوى الصغير والخط الرعي المسمى الغنم يضمن
فالقول في التقيين لمع يمينه وان يحمل فهو استملاك يضمن قيمة الكل ولو نذر عن نفسه فحاف ان يضيع اربابا يطلبه لا يضمن
ولو نذر غنما لا يبرجى حيوة لا يضمن وكذا الاجنبى في الصحيح ولو كان بقرارا فادخل البقرة في السكك فضايع احدها قبل ان يصل
الى منزل صاحبها وكان المتعارف ذلك لا يضمن واذا قال صاحب البقرة ما جئت بها الى السكك تخلف البقرة والايمنه وفي **فصل**
الاستروشي في الفصل التاسع والعشرين من دفع الى رجل سيفا ليصارع حنيفة شيئا فضايع فضايع لا يضمن لان الفصل عن دفعه
لان العمل في الجفن وكذلك دفع اليه مصفيا ينقطه باجر فضايع غلافه لا يضمن وكذلك دفع اليه ثوبا ليرفقه في منديل فضايع
وكذلك دفع اليه ميزانا ليصلح كفتية فضايع العمود الذي يكون الميزان به لا يضمن ولا ضمان على الفضاة من الادنى والبرقع
من الجوان اذا هلك المصنوع والمبذوع بالرية لان منشاها ضعف المزاج وذا خفي عنه بخلاف دق الثوب لان قوته وورقة
يعرف بالحسن فتقيد بالصلاح الا ان تجاوز الموضع **المصاد** لانه اذا تجاوز من التقصير وطريق معرفة تضع ثلثه او ارباعه
وقيل للفصاد او البرقع اضره مفسدك او مبرعك على هذه الادوار وانفذ من الاثنين دون الثلث فان فعل ذلك فضايع
لا يضمن والا يضمن كذا في المشكلا وفي الاختيار ولو قال الخياط ان كفاني هذا الثوب قميصا فاقطع فقطعه فلم يكتفه ضمن لانه اذا

له في القطع بشرط الكفاية وتوفا له حل بغيره فقال نعم قال فاقطع فاقطع فلم يكفه لا يضمن لانه امره بالقطع وحاصره
ويقال له اجبر وحده كالمستاجر شهر الخدمه ورعي الغنم ونحوه لان منافع حارثه مستحقة للمستاجر طول مدة فلا يضمنه فيها الا
فلما كان خاصا واستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل ان هذه المصلحة تتعلق بقوله يستحق اي يستحق الاجر وان لم يعمل
لان العقد فيه واقع على المدة وتوفا معها العمل وقال مستاجر بك شهر ارعي الغنم يكون ذكره لبيان عرضه لا يكون مقصودا وانما لو قال
استاجر بك ارعي الغنم شهرا فلا يكون اجرا خاصا لانه وقع العقد على العمل الا ان يشترط ان لا يرعى غنم غيره كذا في المحيط وذكره
رجل اعطى رجلا ودهين ليعمل يومين ولم يذكر العمل لم تقع الاجارة فان عمل يوما واستنع عن العمل في اليوم الثاني لا يجبر على العمل
لفساد الاجارة وان عمل يوما معلوما جازت وتجبر على العمل وان فسخ الاجارة فعليه اجرة مثل ما مضى وبعد ما مضى يوما
لا يطلب منه العمل لانتهاء الاجارة ولا يضمن الاجير الخاص ما تلف في يده ولا من عمله لانه يد يد امانة ومنافعه مملوكة
فصار هو نائب امانة في الفعل فلا يضمنه الا اذا تعد الفاسد ونفى استاجر عبدا فليس له ان يستاجر ان يافيه اي بالعبد
الاول شرط اي السفر لان خدمة السراشق فلا يتناولها اطلاق الخدمه لان المتعارف فيه خدمة الحضر ولو سافر ضمن الاجار
غاصبا الا بشرط السفر وفي الاختيار فان استاجر للخدمة فعليه خدمته من البحر الى ان ينام الناس بعد العشاء عملا بالعرف في المدة
وعليه خدمة البيت والضيف ورون الخبز والطبخ والنيابة وعلف الدواب ونحو ذلك ولو اجر عبدا سنة ثم اعتقه جازا
جاء العتق والعبد ان شاء مضى على الاجارة وان فسخ واجرة ما مضى للسيد وما بقي للعبد لان منفعته بعد العتق لا تكون
له بطلان واذا اجر فليس له فسخها بعد ذلك وليس للعبد قبض الاجر الا باذن المولى والاجرة تستحق باستيفاء المعقود عليه
وهو النفع او التمكن منه او **بشرط التجهيل** في العقد او بتجهيلها اي بتجديد دفع الاجر من غير اشتراط لانفس العقد
وعند ان فسخ يملك المجر الاجر بنفس العقد لانه يجعل المنفعة كالعين فيكون الاجر كالشئ ولك ان عقد معاوضة فحققة
المساواة فلا تجب الاجرة بنفس العقد فاذا استوفى المستاجر المنفعة يملك المجر الاجر تحقيقا للتاوى وانما اذا جمل او شرط
التجهيل فقد ابطال حقه في المساواة واذا سلم المجر العين المستأجرة فعليه الاجرة وان لم ينفق بها اي تلك العين
ان هذه المصلحة لان تسليم العين المنفعة غير متصور فاقوم التمكن من الانتفاع مقامه فان غصبت العين المستأجرة منه اي
سقطت الاجرة سواء كانت عقارا او لا لعدم تمكنه من استيفاء المنافع عنها ولو غصبت في بعض المدة سقطت حصته
المراد بالغصب هنا اثبات اليد المبطلة مطلقا فيتناول العقار لان حقيقة الغصب غير محققة في العقار عند ان
والى يوفى بها كما يجب وفي الغصب ولرب الدار ان يطالب باجره كل يوم والحال اي والحال ان يطالب باجره كل حصة
اي منزل في يوم ومرحلة لان حصته ما دونها لا يعرف الا يخرج فلا يعتبر الا اذا ذكر في العقد وقيل لطلبه كصف الطرقي
او نصف الشهر لم يكن له ان يطالب قبله وقال زفر لا يجوز له ما طلب الاجر الا بعد انقضاء المدة وانتهاء السفر ان المحيط
جمله المنافع فلا يطالب بها حتى يتم اليه جميعها كثر الحال ولك ان استوفى بعض المنفعة فيجب بقدره من البذل
تسوية بين العاقدين كما لو قبض بعض المبيع واستملكه ولا يطالب القصار والخياط الاجرة حتى يفرغ من عمله وكذا
سائر العمال لان بعض العمل غير منتفع به ولا يصيب كمالا لصاحبه وان عمل في بيت المستاجر هذا هو الغنم من المحدثات

والتجدي

وفي الذريق اذا خا ط البعوض في بيت المستاجر تجب له الاجرة بحسبه لان بخياطته في منزل المستاجر يحصل التسليم كما لو استاجر
انسانا ليبنى له حائطا فبنى بعضه ثم انهدم فله اجرة ما بنى وقام الخبز اخر اجرة من التور وكذلك الاجرة لان المستاجر ينتفع بعبد
الاخراج فلو اخرج او سقط من يده قبل ذلك فلا اجرة له لانه قبل التسليم وان هلك بعد الاخراج بغير فعله فلا ضمان عليه وله الاجر
لانه سلمه حيث وضعه في بيته ولم يهلك بفعله هذا اذا اخرج في بيت المستاجر وانما اذا كان في بيت الجائر فلا يتم الا بالتسليم لانفس
الاخراج من التور لا يكون تسليما وفي الغنية لو لم يسلم الطمان الدقيق بعد الطحن مع القدرة عليه فيرقي منه يضمن ان كان بعد
اخذ الاجرة طلبه المالك منه او لم يطلبه وقبله لا في قبل اخذ الاجرة لا يضمن لو سرق من الدقيق والطحين اي قلته غرقه بفتح الغين
مصدر اي اخراج الطعام من القدر الى البصاع لان الانتفاع بطبخه انما يحصل بالغرف عرفا هذا ان كان في بيته وان استجر بطبخ قد
طعام لصاحبه فليس عليه الغرق كذا في المحيط **وضرب اللب** اي ثامنه وهو بكرة اللام وفقرها وبسكون الباء فيما كذا في البديهة
اقامة اي اقامة اللب عن محله حتى لو فسد بالمطر قبلها فلا اجرة وقال تامة تشترحه اي نقله من مكانه حتى لو فسد بالاقامة قبل
النقل فلا اجرة لان ثامنه انما يتم بالنقل اذ ربما يفسد بدونه والعرف هذا عليه ولا في حنيفة بوان نفس الفراغ يحصل باقامته ولهذا
ينقطع به بعدها والتشريح علم زائد فلا يجز عليه كالنقل الى بيته هذا اذا ضرب اللب في ملك المستاجر فان ضربه في ملك نفسه لا يجب
الاجر عند الا بالعد عليه بعد اقامته وعندهما بالعقد عليه بعد التشريح كذا في النظر ومن اعلم اثر في العين كالصباغ وكذا
القصار مطلقا في الاصح بحسبها اي اجير حتى يستوفي الاجر لان المعقود عليه وهو الصبغ مثلا صنف قائم بالثوب فلا تجب
للبذل كالمبيع وفي الخلاصة هذا اذا علم في كانه اما اذا علم في بيت المستاجر فليس له حق الجبس فان جبهها اي العين **فصل في العتق**
بشيء عليه لانه امانة في يده ولا اجرة له لانه قبل التسليم وعندهما يضمن قيمتها غير معولة فلا اجرة له اي يضمن قيمتها
معولة فلا اجرة كما قبل الجبس ومن لا اثر له **كالمال** وكذا القتال ليس له ذلك اي ليس له جسد العين للاجرة لان اثره غير قائم
بالعين فان سقطت ولايته عنها فان جبهها فهو غاصب بخلاف ما اذا سبق حيث له جسد على الجعل وان لم يكن له اثر لانه عرفا
ولانه كان على ظرف الحكم وقدا جياه بالرد فكانت باعه وان شرط المستاجر على الصانع العمل بنفسه ليس له اي الصانع ان يستغفر
لان العمل يختلف باختلاف الصانع جودة ورداءة وكان مقيدا فيتعين كما يتعين المنفعة في محل بعينه وان اطلق العنان فلا اثر
بنفسه وغيره لان الشئ مطلق العمل ولكنه ايضاؤه بنفسه وبغيره فافترقا وان قال المجر ان مكنت هذا الخائف عطارا
اي حال ان يكون عطارا بدهم وحدها بدهمين جازا في العملين على المستاجر استحق المجر المسمى اي ذلك العمل وقال لا يجوز
وعلى هذا الحكم ان استاجر دابة الى الخيرة بدهم والى القارسية بدهمين او ان جعل عليها كرشعير فدهم وكترخطة بدهمين
لا في حنيفة بوان مكناه فيها حدا او غير مكناه عطارا فصار مختارا بين عقدين مختلفين فصح اعتبارا بالرومية والفارسية لهما
ان المعقود عليه وهو مكنت شي واحد وقد ذكر في مقابلة بلان فيفسد العقد بخلاف الرومية والفارسية لان كل منهما على ثوب
لاخر وان لم يقع السكنى في الصورة المذكورة حتى انقضت المدة وجب الاقل للتقن وقيل يجب من كل مستحق نصفه ولو قال ان
هذا الثوب فارسي فدهم ورومي فدهمين جازا في العملين على استحق اجرة وقال زفر لا يجوز له ما طلب الاجر الا بعد انقضاء المدة وانتهاء السفر ان المحيط
ان هذه الجلالة لا يضمن للمنازعة لان بالعمل يتعين المعقود عليه وصار كبيع احد هذين الثوبين على بالخيار في تعيين اجرها

فصل ان الامور بالشرط كما يتفقد البيع وكل حاله يفسد البيع يفسد الاجارة من حاله المعقود عليه والابن والدة
 لما عرف ان الجاهل مفضية الى المنازعة والاصل قوله عليه السلام من استأجر جارية فليعلم اجرة شرط ان يكون الاجر معلوماً كما شرط
 في البيع ولو اجر الدار على ان يفرها او يطبخها او يضع فيها جدياً فهو فاسد لجهالة الاجر لان بعضها مجهول لانه لا يدري ما يخرج
 اليه من الثمار ويعرف غيرهما من الشروط المفسدة لمن يتألفها فيقاس عليها كذا في الاختيار **باب في الاجارة الفاسدة المثل**
 لان التسمية انما يجب بالعقود الصحيحة اما الفاسدة فتجب فيها قيمة المعقود عليه كما في البيع وفي المحيط ما اخذته الزينة ان كان
 بعقد الاجارة فخلال عند ائنه خيفة لان اجر المثل في الاجارة الفاسدة طيب وان كان السبب حراماً وحرام عندها وان كان يغير
 فحرام اتفاقاً لانه اخذته بغيره في الايراد **المثل على الاجر المسمى** وقال الشافعي في زياد بالغا ما بلغ كحاجب القيمة بكماله في بيع
 الايمان اذا فسد وانما ان النافع غير متقومة لكونها غير مخززة وانما اعتبر قيمتها في العقد باسماءه لضرورة تجويزه فاذا فسد
 قيمتها في قدر المسمى كالصحيح وفيما وراه كانها تلفت بغير عقد وتقوم الايمان اصل لا بد من ذلك في القياس وفي القياس
 هذا اذا كان الفساد لجهالة الوقت وكان المسمى معلوماً واما لو كان الفساد لجهالة المسمى كما اذا جعل الاجر ثوباً يجب اجر المثل بالغا
 وفي المحيط لو استأجر داراً اكل شهر بعشرة على ان يفرها فهو فاسد يجب الاجر بالغا ما بلغ لانه رضينا بمثل الزيادة على المسمى
 بخلاف غيرهما من الاجارة الفاسدة لانه لم يرض بالزيادة عليه ومن استأجر داراً اكل شهر بدينار في شهر واحد فاسد في بقية الشهر
 لان كل واحد دخل فيما لا نهاية له ينصرف الى الواحد لتعدد العمل بعمومها اذا اشهر لانه لا نهاية لها والواحد معين في العقد فيه
 فاذا تم الشهر فكل منهما نقض الاجارة بشرط ان يكون الاجر حراماً كذا في التبيين **الان سمي المستأجر شهراً معلوماً فيصح**
 العقيد فيه للعلم بالثمن فان سكن المستأجر ساعة في الشهر فيصح العقيد فيه ولم يكن للموجر ان يخرج الى ان ينقض الشهر لخصوص
 رضاهما بذلك **وكذلك يصح كل شهر سكن في ثلث ساعة** وهذا هو القياس واليه مال بعض مشايخنا وظاهر المذهب بقاء الخيار
 لها في الليلة الاولى ويومها من الشهر الثاني وبقيتي دفعاً للرجع عنهما عرفاً وفي اعتبار الساعات حرج ومن استأجر حلاً ليجل محلاً
 وراكباً الى مكة جاز وكان القياس ان يجوز وهو قول الشافعي في جهالة المحل وقيد بقضي المنازعة لكن جوزنا كحسناً وله المعاد
 من ذلك اي من المحل لان المقصود هو الركوب والمحل من تبعه فيصرف في المتعارف ولو شاهد المحل كان اجد لانه اقرب لخصوص
 الرضاء وان استأجر محلاً لجل الزاد المعلوم فكل منه من ذلك الزاد اي المستأجر ان يرد عوضه اي عوض ما اكل لان عليه ان يكل
 ذلك المقدار في جميع لطريق وكذا غير الزاد اذا نقص رد مثله لما بينا وفي الاختيار ولو استأجر بعين ليجل احد محلاً في جهالة
 وماله من الغطاء والديار ولم يعاين المكاري ذلك على الاخر فاملة فيه قدر من الزاد وما يحتاج اليه من الخبز والزيت ونحوها فانه يكتفي
 بماله ولم يبين قدره وما يصلح من القوت والميضاة والمطهرة ولم يبين وزنه او شرط ان يحمل هذا ما من مكة ما يحمل الناس فهو جائز
 لان كل معلوم عرفاً والمعلوم عرفاً كالشرط ويحمل قريبين من ماء وادواتين من اعظم ما يكون وكذلك اذا اشترى عقبة للتعارف ذلك
 اذا استأجر دابة ليتعاقب في الركوب ينزل احدها ويركب الاخر وان لم يبين مقدار ما يركب كل واحد منهما لجهالة التعارف بذلك
 ويجوز استئجار النظر باجرة معلومة لقوله فان ارضعتن لكم فاثوهن اجورهن ويجوز بطعامها وكسوتها وقال لا يجوز ان
 قدر الطعام ونوعه وصفته وما لم يبين نوع الثوب وصفته وذرعانه ويضرب لذلك كذا في القائلين انهما ان الاجر مجهول

فمنه شبهة
 من التجار
 ما ذكره
 او كذا
 وما نقله

ولا بد خيفة ان جهل الجاهل لا تنفي الى المنازعة لجهل الجاهل بالعادة بالتوسعة على الغير والجرى على مراد ما شققة على الولد
 وفي الاختيار يجب عليها القيام بامر الصبي ما يصلح من رضاعه وغسل ثيابه واصلاح طعامه وما يداوى به لان جهل الجاهل
 مشروط عليها عرفاً ولو ارضعته جارية او استأجرته من ارضعته فلها الاجر لانها بمنزلة الابن المشترك لان المعقود عليه العمل
 ولو شرط ان ترضع نفسها فارضعت جارية فلها الاجر لانها بمنزلة الابن المشترك لان المعقود عليه العمل
 حيوة الصبي وهما سواء فيه وما بينهما من التفاوت ليس لاي اعتبار وتوارضت بل بين غنم او بقرة فلا اجر لها لانها لا يجزى عنها
 وليس بارضاع ولا يمنع الزوج اي زوج الطير من وطئها لانه حق فله نقض الاجارة ان لم يرض بها هذا اذا كان النكاح بينهما طاهر
 بان شتر بين الناس اما اذا كان النكاح بالقرار فليس له نقض الاجارة ولهم منع من غنياتها في منزلهم مخافة الجبل ولانه
 ليس له ولاية الدخول الى ملك الغير بغير امره فان جلت فله فسخ الاجارة لان لبن الحامل نفس الصبي وكذلك ان كان الصبي لم يرض
 لبنها او ينفذه او يتقيأه او يكون سارته او فاجرة او يريدون السفر لان كل ذلك اعتذار وكذلك اذا مرضت وكذلك لو مات الصبي
 او اضر انقضت الاجارة وعليها اي على الطير اطلاق طعام الصبي وقيدناه آنفاً ويجوز الاجارة على الطعام كالحج
 والاذان والامامة وتعليم القرآن والفقه اما الحج والاذان فلقوله عليه السلام لعثمان بن ابي العاص الثقفي لا تأخذ علي الاذن
 اجر اقرع بر لانه هذا النص عدم جوار اخذ الاجر على الحج ونحوه كالصوم والصلوة واما الامامة وتعليم القرآن فلقوله عليه السلام
 اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به واما تعليم الفقه فوف ذلك بر لانه النص المذكور وفي الاختيار وكذا لا يجوز على تعليم الصناعات لان تعلم
 لا يقوم بالمعلم وهو ذكاؤه وفطنته فلا يكون مقدوراً له او يقول هاشم بن كان فلا يصح الاجارة من احدهما وفي الاما ولو استأجر
 استاذاً لا يجوز الصغير لا يجوز لان الحداقة ليس لها غاية معلومة وقيل بعض اصحابنا المتأخرين تجوز الاجارة على التعليم
 اي تعليم القرآن والفقه حتى لو استغنى الوالد من دفع اجرة للعلم تجس فيه وان لم يكن بينهما شرط نوم بارضائه واما استئجار
 وكتاب الفقه لم يجز لعدم التعارف والامامة في زماننا عليه الفتوى وباجد ان في بعض المتأخرين من اصحابنا الحجة النافذة
 وظهور التواني في الامور الدينية وكما ان الناس في الاحتساب وفي الشك كذا قال المتأخرون تجوز الاجارة على الامامة والاذان
 وتعليم القرآن والحج والقرائن والحق والفتوى ولا يجوز الاجارة على المعاش كالاغناء والنفق لان المعيشة
 لا تحق بالعقد وان قبض الاجر يجب عليه رده على صاحبه وفي المحيط اذا اخذ المال من غير شرط يباح له لانه على المال من طوع
 بغير عقد ولا يجوز على غيب التمس عليه السلام عن ذلك الغيب ضرب الفحل وغيب التمس ان استأجر التمس لغيره فله
 ويدخل فيه كل فحل كالحصيان والحمار وغيرهما اما ان تزويج غيره جاز فلا بأس والاجر عليه حرام ويجوز اخذ اجرة الحمار
 مع جهالة قدر المنفعة للعرف واجماع المسلمين عليه والحجامة ما روى عليه السلام اجتمعت واطل الاجرة ومن استأجر دابة ليجل
 طعاماً بغير مناس اى من ذلك الطعام فهو الاجارة فاسد لا يجعل الاجر بعض ما يخرج من عليه فصار كقفية الطحال
 وقدره عليه السلام عن قفيرة الطحال وهي ان يستأجر ثوراً او راساً ليطحن به خنطة بغيره منها ويشتي على هذا ما نقله في
 بان لم يمتح اذا دفع الى مالك غزلاً لا يتجبه بالنصف والتعنى فيه ان المستأجر يخرج من الاجرة وهو بعض المنفعة والظن لان
 انما يحمل العمل الاجير فلا يكون قادراً بقدره غير ولو قال صاحب الثوب لحياط امرتك ان تحيط به فادفع اليه الثوب

والا فليكن

ان اخطأ قيصاً قال قول صاحب الثوب مع اليقين وكذا اذا اختلفا في صبغ الثوب اصغر او اكبر او برغوان او بعض
لانه لو اكره اصل الاذن كان القول قوله فلماذا اذا اكره وصفه واذا حلف صاحب الثوب ضمن الخياط لان المالك اذا حلف كان الخياط
متصرفاً بغير اذنه فلهذا الضمان ان شاء الله الثوب وان شاء اخذ واعطاه اجر مثله او ما زاد الصبغ في رواية وان قال المالك لصانع
خطئه بغير اجر وقال الصانع بل يا جبر فان كان قبل العمل تحالفان فبذلك يمين المستاجر لان كل واحد منهما يدعى عقداً والا
ينكره لان احدهما يدعى جهة العمل والاخر يدعى بيعه وان كان بعد العمل قال قول صاحب الثوب مع يمينه لان الصانع يدعى
الحادث وهو العقد وصاحب الثوب ينكره وهذا قول ابي حنيفة وفي الاختيار وذكر ابو الليث يمينه في العيون ان كانت
حرفة فلا اجر مثله علماً بالعرف والا فلا اجر له ويكون متبرعاً لما بيناه وقال ابو يوسف مع لا اجر له الا ان يكون متعاطياً فيكون له
الاجر جبراً على عادتهما وقال محمد بن ابي النضر ان اخذ حانوتاً وانصب لعل هذه الصنعة فلا اجر له الا ان يكون متعاطياً فيكون له
على العمل بالاجر عرفاً فالعرف كالشرط قال محمد بن ابي النضر ان ينقص اسم على فضة ففسد اسم غير ضمنية لانه فوت غرضه وهو التتم
فصار كالاستهلاك ولو استاجر ليحفر بئرأ باجر مسمى ويسمى طولها وعرضها جاز وفي القصور يجوز وان لم يسم ذلك لانه معلوم
فان وجد باطن الارض اشد فليس بعذر وان عذر الحفر فهو عذر ولا تسحق الاجرة بغيره لانه عمل واحد لا يتفرع به قبل التمام
واذا خربت الدار او انقطع ثوب الضيعة او ما دار في انفس العقول لقوات العقود عليه وهي المنفعة قبل القبض لا تحاكي حرفة
وصار كوت العبد المستاجر قبل ان ينسخ كمن الفسخ قالوا وهو الاجر فانه روي عن محمد بن ابي النضر ان المستاجر فناء الدار ليس له
ان يمتنع وذلك لان اصل العقود عليه لا يفتوت لان الانتفاع بالعروة يمكن بدون البناء الا انه ناقص فصار كالعيب فيستحق الفسخ
ولو وجد عيباً يحل بالمنافع كرض الدابة وندها وانهدم بعض البناء فلا خيار ان شاء الله في المنفعة مع العيب بل يرضى بجميع البدل
رضى بالعيب وان فسخ لانه وجد العيب قبل القبض لان المنفعة توجد شيئاً فشيئاً فكان له فسخه فاذا زال العيب او زال المجر فلا خيار
او ما احدث اي احد المتعاقدين وقد عقدوا اي الاجارة لنفسه الواو في حال النسخ الاجارة لانها تنقضي ساعة فباعت
وبالموت انتقل المنفعة الواو الى الورثة فتبطل الاجارة لان العقد لم يوجد منهم وعند ان فسخ لا تنسخ لانها بيع العين والبيع
لا ينسخ بموت العاقلين او احدهما فكذا هذا وهذا اذا عقدوا لنفسه اما اذا عقدوا لغيره لم تنسخ بموت من عقد لعدم الانتقال
الى الورثة كالوصى والولي وقيم الوقف والوكيل بالاجارة واما الوكيل بالاجارة اذا مات تبطل الاجارة لان التوكيل بالاجارة
توكيل بشراء المنافع فصار كالتوكيل بشراء الايمان فيصير مستاجر لنفسه ثم يصير موجراً من الموكل كذا في الذخيرة وفسخ الاجارة
بالعذر وقال الشافعي لا تنسخ الا بالعيب لان المنافع عند بمنزلة الايمان فاشبه البيع ولان المنافع غير مقبوضة
وهي المقصود منها فصار العذر في الاجارة كالعيب قبل القبض في البيع فنسخه به اذ المعنى مجعها وهو عجز العاقد عن الفسخ في وقت
الاتصال بغير رزائده لم يستحق به وهذا هو معنى العذر عندنا وهو كمن استاجر حانوتاً ليحفر فافلس وكذا استاجر اناس بالقطع
ضرسه فكل من جهة او يقطع يد لا كلية فسقطت الاكلة او اجر شيئاً كالدار والحافوت ثم لزمه دين ولا مال له سواء الواو
في ولا مال له لئلا يضره ذلك فيفسخه ويبيعه لقضاء دينه لان على تقدير عدم الفسخ يابى ضرر لم يلزمه
بالعقد وهو حجة على الدين والاجارة على تقدير الافلاس فيفسخ دفعاً للضرر قال الشافعي بوليث هذا اذا كان الدين طاهراً فان كان

النفاء

ظاهراً وكنت اقرب بالدين وكذا به المستاجر والاجر جاز اقراره ويكون عذراً عند ابي حنيفة بغير ان خلافاً لها
وفي التجريد لو اجر نفسه في عمل وهو ممن يعاب به فله الفسخ وفي النوازل لو استاجر ابلاً ثم اشترى غنماً لا يكون
عذراً في الفسخ ولو اشترى ابلاً يكون عذراً او استاجر دابة للسفر فبدله اي ظهر له مستاجر رأى ترك السفر
اذ ربما قصد الحج ففوات وقته او سافر لاجتماع الغريم وقد حضر ولو جرى على موجب العقد يلزمه ضرر زائد
لم يلزمه بالعقد وان بدد المكارى اي ان ظهر للمكارى رأى ترك السفر فليس بعذر لانه يمكن ان يبعث دابة
على غير مخرج وعن الكرخي ان مرض المكارى فهو عذر لانه لا يخلو عن نوع ضرر فيعذر حالة الاضطراب لاجل الاختيار
ثم الفسخ ينعى الا عذر انما يكون بقضاء القاضي على رواية الزيادة حتى لو باع الموهب المذكور دابة
او حانوتاً قبل القضاء لا يجوز وعلى رواية الحسن كون الفسخ بدون بيعه وتحتها الاول لان الفسخ
مختلف فيه فيستوقف على القضاء كالرجوع في الهبة ومن المشايخ من وفق بينهما بان العذر
ان كان ظاهراً لم يحج الى القضاء وان كان غير ظاهراً كالدين الثابت باقراره يحتاج الى القضاء
ليصير العذر بالقضاء ظاهراً كذا في التجريد وفي الاختيار وعلى رب الدار عمارتها واصلاح ميازبها
وبئر الماء وتنظيف البائنة الممتلئة من افعال المستاجر وكل ما يكون مضرراً بالسكنى فان لم يفعل
فلم يتاجر ان يخرج وان رأى هذه العيون وقت الاجارة فلا خيار له لانه رضى بالعيب وعلى المستاجر
رعى التراب والرماد المجمع في الدار من كنيته لانه ليس من البائنة وكفى بغير رضى الماء على الاجر
الا ان يكون شرطه على المستاجر كتاب الرهن وهو في اللغة مطلق الحبس
قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة اي مجبوتة وعلى في الشرع الحبس مال مخصوص بصفة
مخصوصة ويطلق على الرهن تسمية للفعول باسم المصدر وهو اي الرهن عقد وثيق بيمين
لاستيفاء لا بد فيه من الايجاب والقبول كالثبوت العقود بمال مضمون بنفس اي بمثل ان كان
متملاً وتقيمت ان كان قيمته فان القيمة مثله معنى كالمضروب والمهر وبديل المبلغ
وبديل الصلح عن دم العبد فيجوز الرهن بها لانها مضمونة ضماناً صحيحاً يمكن استيفاء الدين منه
اكثر بقوله مضمون بنفس عن مال مضمون بغيره كالمبيع في يد البائع فانه لا يصح الرهن به لانه اذا
في يد البائع لا يضمن شيئاً وكنت يقطع الثمن والتمن من البائع فلا يمكن الرهن به والمبيع مضمون
للمشتري فلم يصح به يمكن استيفاءه من اي يمكن استيفاء ذلك المال من الرهن المدين فيسد
بقوله يمكن استيفاءه لانه اذا لم يمكن استيفاءه منه لا يجوز الرهن به كالحبة والقصاص فانه اذا اذن
من عليه الحد او القصاص عند ول المقتول لا يجوز لعدم امكان استيفاء الحد والقصاص من الرهن
وكذا لو دعيه والعارية ومال المضاربة والشركة والمستاجر وحواها فانه لا يجوز الرهن بها لان الرهن
مقتضاه الزمان وما ليس بمضمون لا يوجد فيه معنى الرهن ولا يتم الرهن الا بالقبض في اشارة

الى ان القبض شرط الا ان كان في الهبة لانه قبض بعقد مشروع فاشبه البيع وقال بعض انه شرط الجواز به
قال محمد كذا في المغني او يتم بالتخلية أي برفع الموانع من قبض المرتهن في زمان يمكن القبض لقيامها مقام
القبض كما في البيع والهبة وقبل ذلك أي قبل القبض والتخلية ان شاء الله تعالى ان شاء الراهن ثم الرهن
للمرتهن وان شاء الله لا يسهل لانه عقد تبرع لا يرى انه لا يجبر عليه وروى عن ابى يوسف رحمه الله انه لا يثبت
الا بالنقل لان قبضه موجب للضمان ابتداء فلا يثبت الا بالنقل كالغصب ولنا ما قررناه وفي الاجابة
ولا يجوز بالشفعة ولا بالزك ولا بد من سبب لانه وثيقة بمعدوم ولا بالقبض في النفس وما دونها
لعدم التمكن من الاستيفاء ويجوز بجناية الخطأ ويكون رهنا بالارش لانه يمكن استيفاءه ولا يجوز
بالكفا لانه بالنفس لتعذر الاستيفاء ولا بياجرة النايكة والمغنية لانه غير مضمون ويجوز شرط الخيار
للمرتهن لانه يملك الفسخ فينفذ الشرط ولا يجوز للمرتهن لانه يملك الفسخ بغير شرط فلا يفيد
ولا يجوز رهن ما لا يجوز بيعه كالمدر والمذبر وام الولد والمكاتب والميتة والدم لانه لا يمكن الاستيفاء
منها فلا يحصل التوثيق وكذا جنع في سقف وذراع من ثوب واستباحته لما مر ولا يجوز للمرتهن ان
والمرتهن ويجوز للذمي ثم الرهن عند ثلثة اضرب جائز وباطل وقد ذكرناها وقاسد وهو رهن المبيع
ورهن المشاع والمشغول بحق الغير او شترى عبدا او خلا ورهن بالثمن رهنا ثم ظهر العيب جزاء
والخسل خيرا او قل عدا فاعطاه بيمينته رهنا ثم ظهر خيرا قال القدوري في شرحه يهلك بغير شيء
لان المبيع غير مضمون بنفسه والقبض لا يتم في المشاع والمشغول ولم يصح في الحر والخمر كرهنا ابتداء
ونص محمد في المبسوط والجامع ان المقبوض يحكم رهنا فاسم مضمون بالاسم من قيمته ومن الدين لان
الرهن انعقد بمقتضى المالك بالمال حقيقة في البعض وفي البعض في ظنهما لكنه قد نقصان في
لانه لا يمكن استيفاءه من الرهن فيكون مضمونا بالاسم منها كما قبض في البيع الفاسد مضمون بقيمته
فكذا هذا الا انه يضمن الاسم منها انما اذا كانت القيمة قبل فظاهرا وانما اذا كان الدين اقل
فلانه انما قبضه ليكون مضمونا بالدين والتمسنا قول محمد وفي القنية المرتهن يتقرر بفسخ الرهن
دون الراهن حتى لو رده وقال فسخ الرهن ولم يرضى الراهن لا يسقط شيء من الدين
ولا يصح الرهن الا بمحور أي مقسوما احتزبه عن رهن المشاع فانه غير جائز وفي فصول
الاستروتن في الفصل الثاني ولو قضى الفسخ بجواز رهن المشاع ينفذ قضاؤه فاذا وقع الرهن
مشاعا ينبغي ان يلحق بأرض حكم حاكم حتى يصح مفرقا عن الراهن ومتاع حتى لو رهن دارا وكلها
وهو فيها لا يتم حتى يسلمها ثانيا بعد خروجه منها لان التسليم لم يصح لشغلها به ثمرة عن اتصاله بغير
اتصال خلقية احتزبه عن رهن الثمر على رأس الشجر دون الشجر فانه غير جائز لان مقصود الرهن وهو الاثبات
لا يحصل الا بالحبس الدائم والحبس لا يتصور بدون القبض والقبض لا يمكن بدون هذه الاوصاف

فلا يصح الرهن بدونها فاذا قبض المرتهن دخل الرهن في ضمانه أي ضمان المرتهن وقال الشافعي
لا يدخل الرهن في ضمان المرتهن بل يكون عند امانة لان الرهن لا يستأق فاذا صار مضمونا وسقط
الدين بملكه فانت معنى التوثيق عنه ولنا انه مجوس بالدين ومقبوض لاجله فلو كان الدين
مقبوضا كان مضمونا لان الدائن اذا اخذ ما على المديون من الدراهم يجب عليه رد مثل ما اخذ
فيتقاصان هذا هو الطريق في قبض الديون فاذا كان قبض الدين مضمونا يلحق به ما هو مقبوض لاجله
كما جعل المقبوض على سؤم البشري كالمقبوض بعد البيع دفعا للضرر عن ملك العين ويملك الرهن
على ملك الراهن حتى يكفنه أي يكفنه الراهن الرهن لانه ملكه حقيقة وهو امانة في يد المرتهن
حتى لو اشتراه لا ينوب قبض الرهن عن قبض الشراء لانه قبض امانة فلا ينوب عن قبض الضمان
واذا كان ملكه فانت كان عليه كفه ويصير المرتهن متوفيا من اليته قدر دينه حكاه الشافعي
لاحقيقة والفضل من الدين امانة في يد المرتهن لا يضمن مالم يتعد في ملكه وان كان الرهن
اقل من الدين سقط من الدين بقدره أي بقدر الرهن ورجع المرتهن بالفضل وقال زفر
الرهن مضمون بالقيمة لان الزيادة على الدين مرهونة لكونها مجبوسة به فتكون مضمونة اعتبارا
بقدر الدين ولنا ان المضمون قدر ما يستوفيه من الدين فعند زيادة قيمته الزيادة امانة لانها فائدة
عن الدين وقد قبضها باذن المالك وعند النقصان قد استوفى قيمته فبقى الباقي عليه كما كان
وفي الاجناس لو شرط ان لا يسقط الدين ان هلك الرهن كان الشرط باطلا والرهن جائزا وكذا
لو نقص العين من حيث العين يسقط الدين بقدره ولو نقص العين من حيث البعر لا يسقط
وتعتبر القيمة يوم القبض لانه يوم سدد دخل في ضمانه وفيه يثبت الاستيفاء يدا ثم يقرر
بالهالك وان اختلف في القيمة فالقول للمرتهن لانه ينكر الزيادة والبيت للراهن لانه يثبتها
وان اودع أي اودع المرتهن الرهن او تصرف المرتهن فيه أي في الرهن مبيع او اجارة
او اعادة او رهن ونحوه ضمن أي ضمن المرتهن الرهن بجميع قيمته وكذا اذا تعدى فيه
كاللبس والركوب والسكنى والاستخدام لانه متعدي في ذلك اذ هو غير مأثور به من جهة المالك
والزيادة على قدر الدين امانة والامانات تضمن بالتعدى ولا يفسخ عقد الرهن بالتعدى ولانه
مأرضي الاحتفظه والناس يختلفون فيه وكان مخالفا لخلاف زوجته وولده وخادمه الذكر
في غير ما كاسيحي لان الانسان انما يحفظ ماله غالبا بهولاء فيكون الرهن الاحتفظه رهن
باحتفظه فلا يضمن وفي الاختيار وتبئس الخاتم في خنصر تعد وفي غيرها حفظ والتقليد
بالسيف والسيفين تعد للعادة وبالثلث لا ووضع العامة والطيلان على الراس كما جرت
العادة تعد ووضعها على العاتق او الكتف لا والتعم بالقيص ليس تعد ووضع الخنخال موضع

موضع التوار وبالعكس ليس تنفذ وتبهما موضوعا تنفذ ونفقة الرهن واجبة **الرهن**
على الراهن لأنه ملكه فاحتاج اليه في بقائه من الكوة وغيرها يكون عليه وكذا عليه
اجرة سقي البستان وتلقيح الخلة والقيام بمصالحه ولو أتى الراهن عن الاتفاق أمر الفسخ
المرتحن بان ينفق عليه ثم يرجع على الراهن وان هلك الرهن لانه لا يكون بالنفقة كذا في الجاهلية
وان ادى احداهما ما يجب على الآخر يصير متطوعا كما اذا قضى دين غير مبرم وان اذكر
بامر القاض يرجع عليه لان التقاضي ولاية عامة كذا في التوفيق **ونماؤه** له اي نماء الرهن للرهن
بقائه على ملكه كالولد **ويصير النماء رهنا مع الاصل** وقال الشافعي لا يصير النماء رهنا
مع الاصل لان تعين عين الرهن للبيع لا يستدعي تعين عين آخر ولست ان حكم الرهن لما كان
هو الجبس بالدين سري الى الفروع الا انه ان هلك النماء يهلك بغير شيء لانه لم يدخل تحت
العقد مقصودا فلا يكون له قبض من الدين ولان المرتحن لم يقبضها بحجته الاستيفاء ولا التزم
ضماتها فلا يلزمه كولد المبيعة قبل القبض مبيع وليس يضمنون على البايع فلا يعتبر نقصا
القيمة وزيادتها لان ذلك يختلف باختلاف رغبات الناس اما العين لم يتغير والقبض
ورد على العين دون القيمة وعلته العقار وكب الرهن ليس برهن لانه غير متولد من
ولا يبدل عنه كلب المبيع غلت كذا في الاختيار **وان بقي النماء هلك الاصل افنته**
اي خلت الرهن النماء بحجته اي حصة النماء يقسم الدين على قيمة النماء يوم الفكاك
لان النماء انما صار مقصودا ومقابلا بشئ من الدين وقت الفكاك ولهذا لو هلك الولد بعد
هلاك امه قبل الفكاك هلك بغير شيء وفي الصحاح فكاك الرهن بالفتح ما يفتك والكرغة
قيمة الاصل اي ويقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض لانه كان مضمونا بقبضه فاعتبرت قيمة
يومه وتسقط حصة الاصل يعني بعد قسمة الدين على قيمة الرهن والنماء تسقط حصته مثلاً
اذا كان قيمة الاصل ألفاً وقيمة الولد ألفاً فالدين بينهما نصفان فان مات الولد ذهب بغير شيء
وبقيت الاثم بجميع الدين وان مات الاثم وبقي الولد فان افنته افنته بنصف الدين وان هلك
الولد بعد موت الاثم ذهب بغير شيء فذهب كل الدين بموت الاثم ولو لم يموت واحد منهما
ولكن نقصت قيمة الاثم فصارت خمسمائة او زادت فصارت ألفين والولد على حاله فالدين بينهما نصفان
ولا يتغير عما كان وان كانت الاثم على حالها وانقصت قيمة الولد فصارت خمسمائة فالدين فيها
اثنان ثلثان في الاثم وثلث في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت العين فلثا الدين في الولد
والثلث في الاثم حتى لو هلك الاثم بقي الولد ثلثي الدين كذا في المحيط وصورة اخرى ان كان قيمة
الاصل عشرة وقيمة النماء خمسة والدين اثنا عشر فان قسمت الدين عليهما يكون حصة النماء اربعة ونصف

سقط

في الرهن بان يصير الرهن بقاؤه بعض الدين والشيء فيه لا يطله ولهذا جاز بعض الدين ولا كذلك الزيادة في الدين كما سبقت

باربعة واثني ساقط ويجوز الزيادة في الرهن وقال زفر بن لا يجوز كما لا يجوز في الدين ولست ان الرهن اذا زيد يصير شيوع
في الدين بان يصير الرهن بقاؤه بعض الدين والشيء فيه لا يطله ولهذا جاز بعض الدين ولا كذلك الزيادة في الدين كما سبقت
ثم اذ جئت الزيادة في الرهن قسم الدين على قيمتها يوم قبضها وعلى قيمة الاول يوم قبضه لان كلا منهما دخل في الضمان يوم قبضه
صورته اذ ارهن عبداً يساً وى الفاً بثمانية ثم رد عبداً آخر يساً وى خمسمائة ليكون رهناً بهما مع العبد الاول يقسم الدين
على قيمة الاول والزيادة فيكون الاصل رهناً بثمانية والزيادة بثلثمائة ولا يجوز الزيادة في الدين وقال ابو يوسف يجوز مثلاً
اذا حدث للرهن على الرهن دين آخر فاتفقا على ان يكون الرهن رهناً بالدينين قال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز ان يكون
الرهن رهناً بالزيادة لان نفس زيادة الدين غير جائزة لانها صحيحة اتفاقاً صورته اذ ارهن عبداً بقيمة مائتين مائة
ثم اخذ من الرهن مائة اخرى على ان يكون العبد رهناً بالمائتين معاً فهذا الرهن لا يجوز عندهما ففي الدين السابلا من اداد
العبد استوفى نصف قيمته بالدين الاول ونصف قيمته هلك امانة فلزم ضمان الدينين على الرهن لانه القياس على ما اذا
الزيادة في الرهن ولهما ان الزيادة في الدين يفضى الى شيوع الرهن لان بعضه يصير قبلاً بالدين الاول وبعضه بالدين الثاني
والشيوع فيه غير جائز واجبة مكان الحفظ على المرتحن وان كان في قيمة الرهن فضل لان اجرة البيت بسبب الجبس وحق
الجبس في الكل ثابت له وكذلك مداواة الجرح اذا كان قيمة مثل الدين اما اذا كان قيمة اكثر فنقسم على المضمون والامانة
فيما هو مضمون فعلى المرتحن وما هو امانة فعلى الراهن كذا في شرح الوقاية للصديقية وفي الاختيار وكذلك اجرة
وجعل الاذن لانه يحتاج الى عاده يده ليرده على ما كان فكان من مؤنة الرد فيجب عليه وان كان قيمة اكثر من الدين
فعلى الراهن قدر الزيادة لانها امانة فيكون يده يد امانة فتكون المؤنة على المالك والخارج على الراهن لانه مؤنة ملكه
وله ان يحفظ اي للرهن ان يحفظ الرهن نفسه وزوجه وولده وخادمه الذي في عياله فلا يشترط في المرأة
ان تكون في عياله ولا في الابن الصغير والمعتب فيه المساكنة ولا تجزأ بالنفقة حتى ان المرأة لو دفعت الى زوجها الرهن
وتجزأ الغاص كولد الذي في عياله وليس اي للرهن ان يتفع بالرهن لان حق المرتحن انما هو في الرهن لا في الغاص
فان اذن له الرهن اي اذن للرهن الراهن في الانتفاع فملك الرهن حالة الاستعمال هلك امانة لانه عارية على
ما يأتي في بابها فانه حالة الاستعمال لانه لو هلك قبل الاستعمال هلك مضموناً لبقاء الراهن وكذا بعد الاستعمال
لزال به العارية وعود يد الراهن بخلاف الغاصب اذا انتفع باذن المالك فملك المقتصد لا يضمن سواء هلك حاله
او بعد كذا في الجامع الكبير ويصح رهن الدراهم والدنانير لانها محل الاستيفاء فان رهن الدراهم او الدنانير بخلاف
فملك من الدراهم لان الاستيفاء حصل فلا فائدة في تضمينه بالمثل لانه مثلي ثم يدفعه اليه قضاء وكذلك كل
مكيل وموزون رهن بجنسه وان اختلفا في الجودة والرداءة لان الجودة لا قيمة لها عند المقابلة بالجس في الاموال
الربوية هذا عند ابى حنيفة وعندهما تعتبر القيمة فيقوم بخلاف الجنس ويكون رهناً مكانه فان رهن ابريق فضة وزنه
عشرة دراهم بعشرة دراهم فملك بغيره ابريق فضة هلك بالدين وعندهما ان كان قيمة مثل وزنه او اكثر فكذا وان كان قيمة اقل من
ثمانية مثلاً بشرط ثمانية دراهم يكون رهناً مكانه كذا في شرح الوقاية للصديقية نعم ان لا وجه الى الاستيفاء بالوزن

لأنه من الضرر بالمرهن ولا إلى اعتبار القيمة لأنه يؤدي إلى الربو أفصحنا إلى التضييق **وبصحة** الرهن برأس السلم
وبدل الصرف وقال زفر بن الوهم لانه لو صح صار مستوفيا بهلاكه في مجلس العقد وهو استبدال لعدم الجانبة وهو غير جائز
ولأنه انما يصير توفيا باعتبار رعايته والجانبة ثابتة بذلك الاعتبار فلا يكون استبدال الفجور الرهن بهما كذا يقولون
الرهن قبل الافتراق من المجلس ثم **الصرف** والسلم وصار المرتهن مستوفيا ثم **الصرف** ورأس السلم حكما لانها لم يبق
الا عن قبض حكمي وان افتراقا **والرهن قائم** التوفى في الرهن للحال أي والحال ان الرهن قائم **بطلان** أي بطل الصرف والسلم لغو
نظر صحته وهو القبض في المجلس وعلى المرتهن رد الرهن إلى صاحبه فان حكمه في يده قبل الرد حكمك برأس المال بدل الصرف
وتجب عليه رد ما على صاحبه ويكون في الذم عليه ما أمينا كذا في البناء **وبصحة** الرهن بالدين الموعود فان **حكمك** باسمي
من الدين أي ان حكمك الرهن في يد المرتهن فلا رهن على المرتهن المقدار الذي وعدا فراضه صورته ان يهتديا على ان يرضه
درهما فحكمك الرهن قبل القبض فعليه ان يعطيه درهما وتو قال على ان يرضه شيئا ولم يرضه فحكمك اعطاه مائتا والبيان اليه لانه
بالهلاك صار مستوفيا شيئا فيصير كانه قال عند الهلاك وجب لفلان على شيء وتو قال يد رها بدينه ثلثة لانه قبل البيع وعين يرضه
تو قال ارضني وخذ هذا الرهن ولم يرضه ما اخذه وضاع ولم يرضه قال **عليه** قيمة الرهن كذا في الاستسار ثم سلم ان الرهن يكون
مضمونا بالدين الموعود اذا كان الدين **كالا** وبالله القيمة او قبل اما اذا كان اكثر فلا يكون مضمونا بالدين بالقيمة ومن شئ شيئا
على ان يرضه بالثمن شيئا بعينه أي ميعتا فاستغنى المشتري عن تسليم الرهن **لم يجز** وقال زفر بن المجزى على البذل لا يشترط
في البيع فصار موقوفه كالكالة المنقولة في الرهن **ولأن** ان الرهن تبرع من الراهن ولا تبرع التبرع **والبايع** ان **حكمك** الرهن
ورضي الربيع بالمرهن **وان** رد البيع لانه فوات الوصف المرغوب ولم يكن راضيا الا به **ففي** **الآن** يعطيه أي يعطي المشتري البيع
التمس **حالا** او يعطيه أي يعطي المشتري البايع **هنا** مكانة مثل الشيء **الاول** فحينئذ لم يتخير لحصول المقصود وهو الثمن او شيئا
لا مثله في القيمة **وان** **هنا** عدين بدين فقبض الرهن حصته **احدهما** أي ما تحببه اذا قسم الدين على قيمتها فليس له اخذ
أي ليس للراهن اخذ احد البدين حتى يقضي الا من باقي الدين **لان** الرهن مجموع الدين فيكون مجبوا بكل جزء من اجزائه حتى يقضي
الدين وكذلك ان سمي لكل واحد منهما شيئا من الدين في رواية وذكر في الزيادة **له** قبضه اذا أدى ما سمي له وهو قول محمد لا يجوز
بالقدر الذي سماه ولهذا لو ملك ملكك ووجه الاول ان الصفقة واحدة وان عتين لكل واحد منهما شيئا ولهذا لو قبل العقد في القبض
دون البعض لا يجوز كما يشترط ما عطاها كالكالين **واحد** وفي القيمة لو رهن ثوبا بقيمة خمسة فقبض في دينارين وهو قصور
في الفصل **والغيرين** **رجل** دفع الرجل ثوبين فقاخذا بينهما ثلث رهنا بالمائة التي كان على فاقطعها فضا عامر به لا يرضى
شيء فجل ذلك ثلثة رجل على رجل عشرة دنانير فذفع الذي على الدين الى الطالب مائة وقال **خذ** منها عشرة فضاعت
المائة قبل ان ياخذ فني من مال الدافع والدين على حاله فكذا الرهن فان **رهن** عينا واحدة **عند** **جلين** **جاء**
لانه اضاف الراهن الى جميعها صفقة واحدة فكون محتبا بارهنا به وهو ما لا يقبل التجزئ فكون
مجبوا بكل واحدة منهما فان تهيأ ما فكل واحد منهما في حق صاحبه كالعديل **فالمضمون** على كل واحد
منهما أي من ينك الرجلين **حصته** دينة لان الواجب على كل واحد منهما ان يضمن حصته اذا هلك فيصير

كل منهما مستوفيا حقه لان الاستيفاء متجوز **فان** او في **احدهما** أي ان أدى الراهن دين احد الرجلين **فيجوز**
ان يجمع تلك العين **رهن** **عند** **الا** خزانة جميعها رهن عند كل واحد منهما من غير تفريق لما بيننا وصار كالمبيع
اذا ادنى احد المشترين حصته ثم ان هلك العين عند الآخر بعد ذلك يسترد ما اذاه كالكالين **واحد** لان كل
واحد بالهلاك يصير مستوفيا دينة كذا في التوفيق **والمرتهن** **مطالبة** **الراهن** **وجلسه** **بدينه** **وان** **كان** **الرهن** **في يده**
ان هذه لو سلمت تصل بقوله والمرتهن مطالبة الراهن أي والمرتهن مطالبة وان كان الرهن في يد المرتهن لبقائه
حقه في الدين والراهن للاستيثاق فلا ينع المطالبة فاذا اطالبه **ومطلبه** فقد ظله فيجب القضي جزاء على الظلم **وليس**
عليه **ان** **يكنه** **من** **بيعه** أي ليس يجب على المرتهن ان يبيع الراهن من بيع الرهن **لقضاء الدين** من ثلثة لان حكم
الرهن المجلس الى ان يقبض تمام الدين لكن يؤمر المرتهن باحضاره لما بيننا ان قبضه قبض استيفاء فلو قبض دينة مع ذلك
يتكرر الاستيفاء على تقدير محتمل وهو الهلاك في يده فاذا احضر قبل الراهن سلم الدين او لا يستعين وهو نظير بيع
السلعة بالثمن ولو هلك الرهن بعد قضاء الدين قبل تسليمه الى الراهن استرد الراهن ما قبضه لصيرة المرتهن مستوفيا
عند ملك الرهن بقبضه السابق وكون الشئ استيفاء بعد استيفاء وهذا لان الرهن مادام في يد المرتهن يكون مضمونا عليه
وان استوفى الدين وكذا لو هلك بعد ما فسخا الرهن مادام في يده كذا في شرح المجمع **لابن** **مك** **فصل** **واذا باع الراهن**
الرهن **غير** **اذن** **المرتهن** **فهو** **اي** **بيعه** **موقوف** **على** **اجازة** **المرتهن** فمضى اجازة صار ثلثة رهنا لان حقه في ماله فمضى
لم يجزه فولاية فسخ البيع الى القاضي لاليه **وقيل** ينسخ البيع كعقد الفضول حتى لو افكته الراهن لا يفسخ المشتري عليه
قالوا والاول هو الراجح لان التوقف انما كان صيانة لحق المرتهن من البطلان وحقه في المجلس وذلك لمنع الاحتياق فيبقى موقفا
اشا المشتري صبر حتى يملكه الراهن **وان** **فسخ** **بالقاضي** **لجرحه** **عن** **التسليم** **وصار** **كالباق** **العبد** **بعد** **البيع** **قبل** **القبض** **فان**
المشتري **يتخير** **كما** **ذكرنا** **او** **قضاء** **دينه** **يعني** **اذا** **قبض** **الراهن** **دينه** **جاز** **البيع** **ايضا** **لان** **المانع** **وهو** **تعلق** **حق** **المرتهن** **وقد** **رفع**
وان **اعتق** **الراهن** **العبد** **الرهن** **نفذ** **عقده** **لانه** **تصرف** **في** **ملكه** **وقال** **ان** **في** **هذه** **لا** **يفقد** **اعتاقه** **تعلق** **حق** **المرتهن**
فطوبى **لراهن** **باداء** **الدين** **ان** **كان** **الدين** **حالا** **والا** **اي** **وان** **لم** **يكن** **الدين** **حالا** **رهن** **الراهن** **قيمة** **العبد** **مكانه** **ان** **كان**
الدين دفعا للضرر عن المرتهن فاذا حل الدين وهو من جنس حقه اقتصر منه بقدره ورد الفضل وان كان الراهن معرا
سعى **العبد** **في** **الذل** **من** **قيمة** **ومن** **الدين** **لان** **حل** **تلف** **حقه** **فهنا** **ثلثة** **اشياء** **قيمة** **العبد** **يوم** **القبض** **وقيمته** **يوم** **العقود**
والدين قالوا **عليه** **السعاية** **في** **الذل** **منها** **كذا** **في** **الملك** **ويرجع** **العبد** **به** **اي** **بما** **ساعاه** **على** **المولى** **اذا** **ايسر** **لانه** **قضاء** **بالا**
الشرع ومن قضى دين غيره وهو مضطر فيه يرجع عليه كمن اعار ثوبه ليرهن بدين كذا فاذا اقتضاه المعير يرجع
على الراهن بما اذاه كونه مضطرا بخلاف العبد المستعني اذا عتقه احد الشركين فيه حيث لا يرجع على مولاه لا يرضى
نفسه لتحصيل العتق له عند أبي حنيفة او لتكميله عندهما وكذا التدبير والاستيلاء ككتبا يسعيان في جميع الدين
ولا يرجعان على مولاهما وان كان موصرا لانهما يؤديان الدين عن كسبهما وهو مال للمولى كذا في الجانية فان **استهلك**
اجنبى **الرهن** **فالمرتهن** **يضمنه** **اي** **يضمن** **المرتهن** **الاجنبى** **قيمة** **اي** **قيمة** **الرهن** **يوم** **الهلاك** **فيكون** **القيمة** **رهنا**

مكان الرهن لان حقه ثابت في جنس العين فكذلك بدله فان كانت قيمته يوم القبض ألفاً وضمت خمسمائة سقط من الدين خمسمائة
كانت حلت بآفة سامة كذا في الاختيار وليس للرهن ان ينفع بالرهن لما فيه من تفويت حق المرتهن وهو المحبس الدائم
الذي يقتضيه العقد كما بينا فان اعاد الرهن الى عار الرهن المرتهن فقبضه الرهن خرج الرهن من ضمان اي ضمان
المرتهن حتى اذا هلك في يد الراهن هلك بغير شيء لغوات القبض منه ولما في المرتهن ان يسترجع الرهن عن المرتهن
ويأخذ منه بقاء عقد الرهن ولهذا لو مات المرتهن قبل رده فالمرتهن حتى به من سائر الغناء واذا اخذ عار الضمان
لان الرجوع لم يكن فائداً عن المرتهن حتى يرجع عار الرهن بصفته فيعتب قيمته وقت الرهن الاول ولو كان مكانه غضب
فرجع المقتضى من المقتضى ثم غضبه الغاصب فعلى الغاصب قيمته حين غضب ثانياً كذا في الفصل وان وضع
اي ان وضع الراهن والمرتهن الرهن على يد عدل جاز فكون يده في حق الحفظ كيد الراهن لكونه امانة عنده وفي حق المالك كيد
المرتهن حتى يتم الرهن بقبضه وتجاوز ان جعل اليد الواحدة في حكم الدين كيد الراهن فانها جعلت كيد المالك حتى اذا قدم الزكوة
فانقص النصاب فصار عند آخر الحول يتم بما في يد الراعي تجلب الزكوة وجعلت كيد الفقير حتى لا يملك استرداده فليس
لاخذ من يد العدل لخلق حقهما به الراهن في الحفظ والمرتهن في الاستيفاء فليس لاحدهما ابطال حق الآخر
ولو دفعه العدل الى الراهن او الى المرتهن ضمن لانه مودع الراهن في حق العين ومودع المرتهن في حق المالمية
وكل منهما اجنبي عن الآخر والمودع يضمن بالدفع الى الاجنبي فاذا ضمنه بالدفع الى المرتهن يملك العدل الرهن فلا يضمن المرتهن
اذا هلك في يده مالم يتعد فيه ويهلك الرهن في يد العدل من ضمان المرتهن لان يده كيد المرتهن فيكون مضموناً عليه ويجوز
ان يوكل الراهن المرتهن وغيره كالعدل او الاجنبي على بيع الرهن عند حلول اهل القضاء الدين لان المرهون ملكه فيملك
التوكيل ببيعه فاذا باعه الوكيل بكون الثمن رهناً مكانه مالم يقبض الدين لقيامه مقام الرهن المقبوض فاذا هلك هلك
من مال المرتهن فان شرطها اي الوكالة في عقد الرهن لم ينحل الوكيل بموت الراهن ولا يجوز لانه يتعلق حق المرتهن وفي القول
ابطاله ولهذا يجبر القضا على بيعه كما يجبر الوكيل بالخصوصية بطلب الخصم اذا امتنع عن الجواب فان ابى الوكيل عن بيعه
رهناً ببيعه القضا قد يقول في عقد الرهن لان التوكيل لو وجد بعد لا يتعلق بحق المرتهن فيقول لو لم يبيع يعلق
به حق المرتهن ويطعن بصل العقد فصار كانه شرطية قال في الاسلام وهذا صحيح ولهذا اطلق الجواب في الجامع الصغير
ولم يفصل بين كونه شرطية وطا في العقد وغيره وطا واذا مات الراهن وكان له وصي باع وصية الرهن وقضى الدين
للمرتهن لان الدين حل بموته والوصي قائم مقامه ولو كان الراهن حياً كان لبيعه لا يفاء الدين بامر المرتهن فكذلك هذا فان
لم يكن له اي الرهن وصي نصب القضا من فعل ذلك اي نصب القضا من بيع الرهن ويقضى الدين للمرتهن لانه
لمصالح المسلمين والنظر لهم عند عجزهم والنظر فيما ذكرنا لانه يحتاج الى قضاء ما عليه من الديون الحائلة بينه وبين الجنة
وفي فصول الاستروا في الفصل الرابع لو رهن ثياباً بدين وغاب المديون غيبة منقطعة فرفع المرتهن الامر الى القضا حتى يبيع الرهن
بينه وبينه ان يجوز وان كان واقفاً في الفتوى ومن استعار ثياباً رهناً جاز وان لم يتم ما يرهنه به لان الاطلا في العارية معتبر
لانه يفضي الى المنازعة وله ان يرهنه باق قدرته من قليل وكثير واي نوع شاء ومنع بالاطلاق فان منع المستعير ما يرهنه به

اي يارهن المستعير به فليس له اي ليس لتغير ان يرهن عليه اي على ما عينه ولا ينقص
من اي ما عينه اما الزيادة فلا تارة ربما احتاج المعير الى فكاك الرهن فيؤدي
قدر الدين وما رضى باداء القدر الزائد على ما عينه اولاً لا يتغير عليه ذلك فتتضرر
واما النقصان فلا ان الزائد على قدر الدين يكون امانة وما رضى الا ان يكون مضموناً كله
فكان التعيين مفيداً فيقتد به وان رهنه بجنس آخر ضمن لانه لم يرض به وكذا لو كان
رجلاً فرهن عند غيره لتفاوت الناس في الحفظ وكذا الوقت ببلدة فرهنه باخرى
ضمن والغير ان شاء ضمن الراهن لتعديبه حيث خالف وان شاء ضمن المرتهن
فان ضمن الراهن ملك الرهن فصار كانه رهن ملكه ويترتب عليه احكامه
وان ضمن المرتهن رجع بدنيه وبما ضمن على الراهن لانه بسببه وغروره ولو رهنه
بما عين فهلك في يد المرتهن صار توفياً دينه لما تقدم وعلى الراهن للمعير
مثله لانه صار قاضياً دينه فيرجع بمثله ولو دخله عيب نقص من الدين بحاله
ويضمنه رتب العارية ولو كانت قيمته اقل من الدين ضمن الراهن للمعير قيمته
لانه صار قاضياً من دينه بقدرها ولو هلك عند المعير قبل الرهن او بعد
الفكاك لا يضمن لانه قبضه باذن المالك ولم يقض دينه منه واذا اعطى المعير الدين
ليأخذ الرهن اجبر المرتهن على دفعه اليه ورجع بذلك على الراهن لانه غير متبرع
في ذلك حاجته الى خلاص ملكه ولو اختلفا في قدر ما امر به فالقول للمعير لانه
يستفاد الا يبرى ان له انكار الأصل وكذا لو وصف ثم سلم ان جناية الرهن على الرهن مضمونة لانه
كالاجنبي في المالمية حيث تعلق بها حق الغير جناً واستيفاء وجناية المرتهن تقطع من الدين
بقدرها لانه لو نقص لا بفعله يسقط بفعله اولى وجناية الرهن على الراهن وماله حد
والمراد جناية توجب المال لانها جناية المملوك على ماله وكذلك جناية المرتهن لانها لو ائتمرت كان
عليه تطهير منها الحد وثاناً في ضمانه فلا يجب الضمان عليه الخلل لعدم الفائدة وقال ابو يوسف ومحمد
هي معتبر لانها على غير المالك في اعتبارها فائدة وهو دفعه اليه بالجناية وبطل الرهن وان
لم يطلب المرتهن الجناية بغير رهناً على حاله وان جنى على ماله وقيمه والدين سواء لا تعتبر بالاجماع
لعدم الفائدة وان كانت القيمة اكثر فكذا عن اجنبية عنه انه تعتبر بقدر الجناية الواجبة على المستودع
كذا في الاختيار كتاب القسمة وهي جمع النصيبات ثلث في معين وهي اسم لاقتسام
كالقدوة للاقتداء وثبتت بالكتاب وهو قوله تعالى ان المأثم قسمة بينهم اي غير شائع ولا يشترط بل الم
يوم وللقسمة وبالنسبة لانه عليه السلام باشر في المعام والمواشي وعليه انعقد الاجماع مع الاثر فيما لا يتفاوت

الاصح لان الامتناع انما كان للضرر ولا اعتبار له مع الرضاء كما اذا اقتسموا بنفسه ما كذا في الاختيار **ولا يقسم القاي**
المجهر والرقيق والحمام والحايطة والبئر بين دارين والوصي الا بتراضهم وكذا كل ما في قسمته ضرر كالبيت الصغير
 والباب والحشبة والقميص لاسبق بيان وليد في قوله وان كانوا يستفرون وقالوا لا يقسم الرقيق بطلب
 احد ما جذا اذا كان وهدم وليس معهم شيء آخر من العروض لانهم شئ آخر ما يقسم جازت القسمة بينهم تبعاً لغيرهم
 لغيرهم اتفاقاً وفيما اذا كانوا ذكورا فقط او انما ثلثا فقط لانهم اذا كانوا ذكورا وانما ثلثا لثمن لا يقسم اتفاقاً
 لانهم جنان لا اختلاف المقاصد لو اشترى علياً انه عبد فظهر انهم لم ينفقوا البيع لهما ان الجسر متحد والتفاوت في
 القيمة لا يمنع صحة القسمة كما صحت في الابل والغنم وريق المغم ولابي حنيفة ان التفاوت خاصة من جهة
 الاغراض والمعاين الباطنة كالهنم والكياسة فالقني بالامناس المختلفة فلا يقسم وارقيق المغم فان حق العائين
 في الثانية ولهذا جاز للامام بيعها وقسمتها بينهما وهنا الحق تعلق بالعين والمال فافترقا القاي **ولا يقسم كل واحد**
من الدور والاراض والجواب ووص لانها اجناس مختلفة تطرأ اليها اختلاف المقاصد وان كانت دوراً مشتركة في
 ممر واحد او اراض متفرقة قسم كل دار وارض على قدرها عندنا في حصة وقالوا لا يقسم بعضها في بعض ان كان
 اصلح لانها جنس واحد صورة ومفع نظر الى المقصود وهو اصل الكني والزرع وبني اجناس مع نظر
 الى وجوه الكني واختلاف الزرع فكان مقوضاً الى نظر القاي بغير ما يترق عنده وانه لا يمكن التقدير
 فيها لكونها مختلفة باختلاف البلدان والجوار والقرب من المسجد والماء وصلاتها للزراعة ولو كانت داران
 في مصر من قسم كل واحد وهدماً بالاجماع **ولا يقسم القاي البيوت قسمة واحدة** لقلة التفاوت والمآزل
 المتلازمة كالبيوت والمتبانية كالدور واذا قسمت الدار تقسم العريضة بالزرع والبناء بالقيمة ولو اختلفا فاحل
 بعضهم يجعل قيمة البناء بزرع من الارض وقالوا لا يقسم الدار بالدار الا في اولي لانه انما يقسم الميراث والدار
 ليس من الميراث الا اذا اعتد بان يكون قيمة البناء اضعاف قيمة الارض او يقع لاحد من جميع البناء فيجعل
 القسمة في البناء فيجعل القسمة في البناء على الدار لانه ثبت له القسمة فيتعدي الى ما لا يتالي الاية وهذا
 مروى عن محمد وعنه ابي يوسف **يقسم الكثر باعتبار القيمة لتعدد التعديل** الا بالقيمة وعن ابي حنيفة انه يقسم
 وهو الارض بالمساحة على الاصل في المسوحات فمن كان نصيبه اجود او وقع له البناء بزرع على الارض دراهم
 حق باويه فيقدر الداراهم في القسمة ضرورتاً وقول محمد احسن واوفق للاصول ولو اختلفوا في الطريق
 فقال بعضهم يدفع طريق بيننا وامتنع الآخر فان كان يستقيم لكل واحد طريق في نصيبه قسم بينهم بقية
 طريق وان كان لا يستقيم رفع بينهم طريق ولا يلتفت الى الامتناع لانه كميل المنفعة وتوفيره وكيفية الطريق
 على ارض باب الدار لان الحاجة يدفع به وهو على ما كان عليه من الشركة وطريق الارض قدر ما تم فيه
 بقدر حراثة لانه لا بد من الزرع ولو وقعت شجرة في نصيب احد من الغضاها متدلية في نصيب الآخر روي
 ابن رستم عن محمد بن ابي جبريل قطعها وروي ابن سميعة لا يجوز لانه استحق الشجرة باغصانها وعليه الفتوى

ولا حد الشريكين ان يجعل في نصيبه بئر بالوعة وتورا او حماما وان كان يفرج جاريه وله ان يستكره
 الاخر لانه يفرج في حاله ملكه فلا يكون متعدياً وضراً الجار حصل ضمناً فلا يضمن وكذلك لصاحب الحايطة ان
 يفتح فيه باباً وان تاد ذي جاره لما ذكرنا والكف عما يؤذي الجار احسن كذا في الاختيار **ولا يقسم القاي**
من العلوب سهم من السفار وعند ابي يوسف يقسم بينهما من علوبهم من سفار وقال محمد **ولا يقسم بالقيمة** صورة
 سفار علو وسفل لعلوله وعلو مجرد لا سفار قوت كل واحد على حد وقسم بالقيمة عند محمد **وعليه الفتوى**
 وجه قول ابي حنيفة ان العلوي يفتي بفتوات السفار ولا يفتي السفار بفتوات العلوي فيكون منفعة السفار
 منفعة العلوي وجه قول ابي يوسف ان المقصود منها الكني وبما مستويان فيه وجه قول محمد ان منفعة
 العلوي والسفل متفاوتة بحسب الاوقات وفيه العيب يحار العلوي في الشتاء يجتار السفار ولا يمكن التقدير
 فيقسم بالقيمة ثم قبل ابو حنيفة بني على اصله ان ليس لصاحب العلوي ان يبني على علو الارض صاحبه
 وعندنا يجوز في قباله ان يبني على ارض اهل الكوفة في اختيارهم السفار على العلوي **ولا يدخل القاي الدرع**
في القسمة اي في قسمة العقار مثلاً اذا قال احدكم انا اعطي لقيمة البناء الدراع لا يقسم كذا جبريل
 يجعل لقيمة زراعاً من العريضة **الا بتراضهم** اي بتراضي المتقاسمين لان القسمة في المشتركة ولا يشترط
 الدراع فاذا ارضيا جاز لما بيننا **فصل في تقسيم القاسم** ان يفرق بينهم اي يكتب اسماءهم لطبيبة
 قلوبهم ويزول عن القاسم ثمة البذر لا هدمه ولو قسم بلا قرعة جاز لان القسمة في معنى القضاء فكل القاسم
 الا لزام **من خرج اسم على سهم افرد** وذلك بعد ان يصور ما يقسم لئلا يمكن من حفظه ويسويه على السهم كذا
 يذرع ليعرف مقدار ويقوم بناؤه لان التقويم يحتاج اليه في الاخرى ويقرز كل نصيب بطريقه وشره
 ليشقح تعلقه بالآخر ويرفع المنازعة ويلتص نصيب بالآخر والنصيب الآخر بالثاني والآخر بالثالث وعلى
 هذا وكيفيته ان ينظر الى اقل الانصاف فيقدر به اجزاء السهام مثلاً اذا كان العقار شراً بين ثلثة لاصد
 النصف وللآخر الثلث وللآخر الدرس جعله اسداس لان الدرس اقل فيكون لصاحب النصف ثلثه لاصد
 ولصاحب الثلث سدس ولصاحب الدرس سدس ويكتب اسماء اصحاب السهام ويجعلها قرعة تطيب للقاف
 فنخرج اسماً اولاً يدفع السهم الاول فان بقي من نصيبه شيء يتهم من البواقي ليكون متصلاً ثم يجعل بين البقية كذلك
 ويعين الباقي للباقي ولو عين لكل واحد نصيباً من غير قرعة جاز لان القسمة في معنى القضاء فيصح التام
 كما تم وليس لاحد الرجوع اذا قسم القاي او نالها صدرت عن ولاية فائمة فلم تمت كالعقضاء وكذلك
 ليس له ذلك اذا خرج بعض السهام فكما لا يلتفت الى ابائه قبل القسمة لا يلتفت الى رجوعه بعد ما وقيل يقسم رجوعه
 اذا خرج بعض السهام الا اذا بقي بينهم واحد لتعينة الباقي كذا في الاختيار **ولا يقسم السهام**
طريقين لانه لا بد من الزرع ولو وقعت شجرة في نصيب احد من الغضاها متدلية في نصيب الآخر روي
 صفة **فصل في القسمة** لان المقصود منها تكميل القيمة وقطع تعلق كل سهم بنصيب غيره واذا لم يحصل تعين الفسخ

لا يقسم على قرعة
 الا في ارض
 بين اثنين
 في السهام
 ان لم

قد يقول لم يشترط لانهم لو شرطوا في القسمة ان ما اصاب كل واحد من هؤلاء بحقوقه لا تقسم القسمة وترى الطريق
 والميل على حاله لانه يكون عقالة في نصيب الآخر **واذا شهدوا عليهم اي اقروا على انفسهم بالاستيفاء ثم ادعى**
احدهم ان نصيبه شاذ في غير ما فيه لم يقبل دعواه لانه يريد فتح القسمة بعد وقوعها فلا يصح الا بنية على انه
في يد الآخر فان لم يقع بنية استخلفت شركته الآخر فان نكل جمع بين نصيبه ونصيب المدعي فيقتسم بينهما على قدر نصيبها
وقيل لا يقبل دعواه للتناقض كذا في الاختيار وفي التبين لو ظهر غبن فاقشروا القسمة ينتظر ان تكلمت بقضاء
القاضي فيفتح لان تفرقه مقيد بالعدول لم يوجد وان كانت بالتراضي فقبل لا يلتفت الى قول من يدعي الغبن
لوجود التراض كما في البيع وقيل تفسح وهو الصحيح لان شرط جواز القسمة هو المعادلة فاذا ظهر غبن فاقشروا
في القيمة فعد فاقشروا في القيمة فقبل لا يقبلها كذا في البيع لانه غير مبني على المعادلة وتقبل شهادة الفاسدين كذا في
اي على الاستيفاء وقال احمد لا تقبل لانه شهادة على فعل انفسهم ما منع فلا تقبل ولها انما شهدا على فعل غيرهما
وهو القبض لا على فعل انفسهم وهو التيسير قبل هذا اذا اقسما بلا اقرار او اقسما به لا تقبل شهادة انهما اتفقا
لانها يدعيان ايقاع ما استوجبا عليه من العمل والآية انها تقبل مطلقا لانها عدلان ولهذا المطلق في الحسن لفظ القاضين
وان قال في حقه ثم اضاع مع فيسنة او يمين فقصه كسيرة الدعوى وان قال ذلك يعني قوله ان من نصيبه شاذ في غير ما فيه
قبل لا يشهد بالاستيفاء كذا في القسمة وكذا اذا قال لم يعلم الى بعض نصيبه ولم يشهد بالاستيفاء لانها
اختلفا في مقدار ما حصل له بالقسمة فصار كالاختلاف في مقدار المبيع وان استحق بعض نصيب احداهما يعني اذا
استحق نصف نصيب احداهما مثلاً رجع في نصيب صاحبه بقسط اي بنصف النصف وهذا عندنا في حصة لانه لو
استحق كل ما في يد رجع بنصف ما في يده شركته فاذا استحق نصفه رجع بنصف ذلك اعتبارا بالآخر باكمل وقال
تفسح القسمة لانه لا يحق في ظهور شركته الآخر والقسمة بدونها لا يصح فتفسح كما اذا استحق نصف الدار في
كلها تبطل القسمة وجوابها ان الاستحقاق في معنى البيع واستحقاق بعض المبيع لا يبطل البيع فيما بقي بل يشترط
الخيار للمشتري ان شاء نقض البيع في الباقي وان شاء رجع يعوض المستحق فكذا في القسمة وقيل ان جملته مع
اي حصة وهو الاصح **فصل الممايات وهي المناوئة في الانتفاع جارية استحسانا والقياس عدم**
جوازها لانها مبادلة المنفعة بخبرانية لا تخرق احد من الآلة استحسان الجواز للحاجة اليها اذ قد يتعذر
الاجتماع على الانتفاع فاشبه القسمة ولهذا يجري فيها جبر القاضي كما يجري في القسمة الا ان القسمة اقوى منها
في استكمال المنفعة لانه جمع المنافع في زمان واحد والتمها في جمع على التعاقب ولهذا لو طلب احد من القسمة والآخر
الممايات في نفسه القاضي لانه ابلغ في التكميل كذا في الهداية ولا تبطل الممايات بموت احد من الممايات لانه لو انتفق
لاستيفاء الحاكم فلا فائدة في النقض ثم الاستيفاء ولو طلب احد من القسمة فيما يحتمل القسمة بطلت الممايات
لان القسمة ابلغ في استكمال المنفعة كما بينا ويجوز الممايات في دار واحدة بان يكون كل واحد منهما طائفة او
يكن احدهما العلو والآخر السفلى لان القسمة على هذا الوجه جائزة فكذا الممايات والتمها في هذا الوجه اقرار

لو سئل

بجميع الانصاف لا مبادلة له من لا يشترط فيه ان يقيس وله اجارة اي وكل واحد منهما اجارة والاصحاب واخذوا ثلثه بين
 اجرة شرط ذلك في العقد او لم يشترط لانها قسمة المنافع وقد مكها فله استقلالها وفي الاختيار ولو شرطت في دار
 على ان يكون كل واحد منهما دارا جاز صبرا واختيارا وهذا عندنا في ظاهر اعتبار القسمة الاصل انما عند قسمة الجوز
 اعتبارا بالقسمة وقيل لا يجوز اصله لانه بيع الكسبي بالكسب بخلاف القسمة لانه بيع بعض احديهما ببعض الاخرى وانه
 جائز وقيل يجوز مطلقا لقلة التقادوت في المنافع ويكون اقرارا ويجوز الممايات في عبد واحد يحرم هذا يوم هذا
 يوما وكذا يجوز الممايات في البيت الصغير بان يكون هذا شهرا مثلاً وهذا شهرا لان الممايات ما قد يكون في الزمان
 وقد يكون من حيث المكان استيفاء للمنفعة بقدر المكان وقد تعذر المكان فتعين الزمان وفي عبيد اي
 وكذا يجوز الممايات في عبيد من صحرى من العبيد واحدا من الشركين ولا اشكال على اصلها لان عند سما
 تجوز قسمة الرقيق صبرا واختيارا فكذا منفعهم واما عندنا في حصة فالقياس على عدم جواز القسمة يمنع الجواز
 لكن الصحيح الجواز لقلة التقادوت في الحزمة ولا كذلك في الاعيان لانها تتفاوت وتقادمت فاقشروا **فان شرطنا ان**
يبيع من يجره جاز استحسانا للمساكنة في اطعام المملوك وقلة التقادوت وفي الكسوة اي وهذا الشرط في الكسوة
لا يجوز لانه لا تسامح فيها وكثرة التقادوت فان وقتا شتاء من الكسوة معروفا جاز استحسانا لان عند ذكر الكسوة
يتقدم التقادوت او يتعلل كذا في الاختيار ولا يجوز الممايات في غلة عبد ولا عبيدين وقال لا يجوز في العبيد لان القسمة
بدل للمنفعة فيجوز كالمنفعة ولان التقادوت في استقلال العبيد اذ استويا في الحرفة والمنفعة قليل وقيل
بهذا بناء على اعتقادهم في القسمة ولهذا لا يجوز في الواحد اجماعا ولا في حصة ان لا جرة يجب بالعلم حتى لو سلم
لا جرة فكان فيه حظر ولانه ربما لا يجزى من شئ ما من فلا يقع المعادلة والتفاوت بينهما فاقشروا لتفاوت الممايات
والهداية اي العمل فيكون اجرة اكثر من الآخر فلا يوجد المعادلة والاصل في الممايات ان يكون بالمعادلة ولا يجوز الممايات
في ثمة الشئ ولا في لبن الفهم واولادها لان الممايات في المنافع ضرورية انها لا تبقى فيتعذر قسمتها ومنع الاعيان
بافيدم وعليها القسمة فلا ضرورة والجملة في جوازها ان يبيع حصة من الآخر ثم يشترط كلها بعد مضي نوبته او شفع
بالبن بمقدار معلوم استقرض صاحبها اذ قرض المشاع جائز كذا في الهداية ولا ركوب دابة ولا دابتين و
لا استقلالها بالجر اي ولا في استقلال الدابة وعندنا يجوز اعتبارا بقسمة الاعيان ولا في حصة ان لا تستحق التقادوت
تفاوت الركابين فانهم بين حاذق واهرق بخلاف العبد الواحد فانه يجوز التماهي فيه بالحزمة اتفاقا لانه يحرم
باختيار فلا يتجزأ بادة والدابة يتجزأ واما التماهي في الاستقلال في دار الواحد في ظاهر الرواية وفي العبد
الواحد والهداية الواحدة لا يجوز ووجه الفرق ان المصنفين متباينان في الاستيفاء والاعتدال ثابت في الحال
والظاهر بقاء في العقار وتغير في الحيوانات لتوالي اسباب التغير عليها فتعوز المعادلة وكذا يجوز في الاستقلال
في الدارين في ظاهر الرواية لما سبق في الدار الواحدة ولو زادت القسمة في نوبة احد من الممايات في نوبة الآخر في الدار
الواحدة يشترط ان في الزيادة لا يتحقق التعديل بخلاف ما اذا كان التماهي في المنافع فاستقر احد من الممايات في نوبته

جميع

زيادة لان التقدير فيما وقع عليه التهاى حاصل وسو النافع فلا يضر زيادة الاستقلال من بعد كل واحد من الدارين
 حيث لا يشترط كان في فضل غلته اهدى ما والفرق ان في الدارين معنى القيمة الاقرار راجع لا اتحاد زمان الاستيفاء
 وفي الدار الواحدة يتعاقب الوصول فاعتبر قرضه كان استقرض نصيب صاحبه وجعل كل واحد في نوبته
 كالوكيل عن صاحبه فلهذا يرد عليه حصته من الفضل كذا في الهداية **وجوزية عبد ودار على السكينة والخزينة اي**
يجوز لها ما ياتي في ذمة عبد وسكن دار بان يتخدم اهدى ما العبد ويسكن الاخر في الدار لان المقصود منها
المنفعة والنهائي فيها جائز عندنا في الجنس فعند الاختلاف اولى وكذلك كل مختلف المنفعة كسكن الدار وزرع
الارض وكذا الخاتم والدار لان كل واحد من المنفعتين يجوز استحقاقها بالملكية ككتاب **ادب القاضي** **هو الخلق باخلاص**
الخير في معاشرته الناس ومعاملتهم وادب القاضي التواضع لاندب اليه الشرع من بطل العدل ورفع الظلم وترك
الميل والمحافظة على حدود الشرع والجري على سنن السنة والقضاء عبارة عن الحكم لغة وعن الالتزام شرعية **القضاء**
بالحق من اقوى الغرض والشرع الصادات **لانه ما من نبي من الانبياء والاوامر الله تعالى بالقضاء كما قال**
تعالى نبينا عليه الصلوة والسلام وان احكم بينهم بما انزل الله وقاض لداود عليه السلام فاحكم بين الناس
بالحق ولان فيه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واظهار الحق وانصاف المظلوم من الظالم وايصال الحق الى
مستحقه والقضاء على حجة اوجه واقرب وهو ان يتعين له ولا يوجد من يصلح غيره لانه اذا لم يفعل
ادى الى تضيق الحكم وتشتت وسوان يوجد من يصلح لكن هو اصلح واقوم به وخير فيه وسوان يتوهم
هو وغيره في الصلاحية والقيام به ومكره وهو ان يكون صالحا للقضاء لكن غير اقوم به واصلح وحكم
وهو ان يعلم من نفسه العجز عنه وعدم الانصاف فيه لا يعلم من باطنه من اتباع الهوى مالا يعرفه
فيحرم عليه ويكون رزقه وكفايته واهله واعوانه ومن يؤتمن من بيت المال لانه محسوس لحق القاض
قلوب الكفاية رتبها لجمع في اموال الناس ولهذا قالوا استجب الامام ان يعقد القضاء من له شرفا ثانيا لا يطع
في اموال الناس وان تشرفه فوافضل كذا في الاختيار **والاوي** **بالقضاء ان يكون القاضي مجتهدا وهو من**
يجوز علم الكتاب ووجوب ما عاينه وعلم السنة بطريقها ومتونها ووجوب ما عاينها ويكون مصيبا
في القياس عالما بعرض الناس كذا في الكفاية لان الحادثة اذا وقعت يجب طلبها من الكتاب ثم من
السنة ثم من الاجماع فان لم يوجد في شيء من ذلك استعمل الذي والاقتضاء وقار عليه السلام القضاء
ثلثة قاضيان في النار وقاض في الجنة اما اللذان في النار الجاهل والجائر واما الذي في الجنة فالعالم العاقل
فان لم يوجد المجتهد فيجب ان يكون القاضي من اهل الشهادة موثوقا به اي محكما ومعتقدا في دينه واما سنة
وعلمه وفيه علما بالفقه والسنة وكذلك المنفعة **اما اهلية الشهادة لان القضاء والشهادة كليهما من**
باب الولاية وبني تنقيح القول على الفرض الغير اوكي وكل من كان من اهل الشهادة لان القضاء
والشهادة كان من اهل القضاء ومن لا فلا يجوز لاية الصبي والمجنون والعبد لانه لا ولاية لهم و

عقله

الاعني

بأنه

الاعني لانه ليس من اهل الشهادة ولو جرد التباس عليه في الصوت وغيره والاطر وشركه والولاية لانه
 يفرق بين المدعي والمدعى عليه ويميز بين الخصوم وقيل لا يجوز لانه لا يسمع الاقرار فربما ينكر اذا استعاد
 فيضيع حقوق الناس والفاسق يجوز قضاءه كما يجوز شهادته ولا ينبغي ان يتولى كما لا ينبغي ان يمارس شهادة
 وفي النوادر عن اصحابنا رحمهم الله انه لا يجوز قضاءه ولو فسق بعد الولاية استحق العزل وينقض وقيل
 ينقض لان الذي ولاه ماضي به الآعد لا واما اشتراط دينه واما سنة لانه يتصرف في اموال الناس ودمايهم
 ولا يوثق على ذلك من الامانة له وكذلك العقل لانه الاصل في الامور الدينية واما الفهم فليتهم معاني الكتاب
 والحديث وما يرد عليه من القضايا والدعاوي وكتب القضاء وغير ذلك واما العلم بالفقه والسنة فكل من
 اذ لم يعلم بذلك لا يقدر على القضاء ولا يعلم كيف يقضى وعن ابي يوسف لا يكون القاضي ورعا اقل الى
 من ان يكون مجتهدا وقال اذا كان بالفرائض يكفي في جواز القضاء وقيل يجوز تقليد الجاهل لانه يقدر
 على القضاء بالاستفسار خلافا لما في لانه ان الامر بالقضاء يستدعي العذر عليه ولا قدرة دون العلم
 وينبغي للمقلدان تخار من هو الاقدر والاوي لقوله عليه السلام من قلد اننا علمنا في رعيته من
 هو اولى منه فقد فان الله ورسوله وجاءت المبين وكذا المقتضى لان الناس يرجعون اليه فتواهم في
 حوادثهم ويتقنون به ويعتمدون قوله فينبغي ان يكون له من الاوصاف والقاسق لا يصلح ان يكون
 مقتضا لانه لا يقبل قوله في اخبار الديانات وقيل يصلح لانه يتحرر لئلا يشب اليه الخطاء **ولا يطلب الولاية**
لقوله عليه السلام من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن لم يباله يتزل عليه ملك رب دماي يلهه الله
ويوفق الصواب **ويكن له اهل في القضاء** **من ياف العجز عن القيام به** **والخفيف فيه باختياره**
لقوله عليه السلام من جعل قاضيا فكا كما ذبح بغير سكين **وهو الشبهة ان السكين تؤثر في الظاهر والباطن**
جميعا والذبح بغير سكين وهو الحق يؤثر في ظاهره اذا طلب وقيل اذا لم يكن اهلا في الباطن دون الظاهر
فكذا القضاء ولا يؤثر في الظاهر لانه جاه وفي باطنه هلاك وفي باطنه ولا بأس اي لا بأس بالدفور
في القضاء **من يشق من نفسه في اداء فرضه** **اي فرض القضاء لقوله عليه السلام عد ساعة افضل من عباد**
سنة وفي رواية من عباد سنتين الا ان تركه غزيرة لان القضاء امر مخوف لا سلم في حركه كل ساعة ولا تجوز
كل طامح الا من عصمه الله ومن يعين القضاء **ينقض من عليه الولاية** **لانه لو تولى فرض مع تعينه تقدم من لا يصلح**
له وفيه فاعظم ودفعه فرض حياته لحقوق العباد كما مر ولو امتنع لا يجز عليه كذا في الاختيار **ويجوز**
النفق اي افتا القضاء من ولاية الجوراي من الامراء الظلمة لان الهيمنة تغلب القضاء من معاونة والامام
الحق كان عليا رضي الله عنهما هذا اذا كان يمكنه ان يقضى بالحق واما اذا كان الامر الظالم منفعه عن اقامته
الحق لا يجوز التقلد لفوات المقصود من القضاء ويجوز قضاء المرأة فيما تقبل شهادتها فيه الا انه يلزم
لما فيه من محاذرة الروايل ومبني امره على السبق فيد يقول فيما تقبل لان قضاءها فيما لا تقبل شهادتها فيه

فان قيل ما الفرق بين الادب وبين
 الادب الجليل والادب
 القليل وانهم الادب

كالحودود والنقصان لا يجوز وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال لا يترك القاضي على القضاء الاصولا
 لانه اذا اشتغل بالقضاء نسي العلم فيعزله السلطان بعد الجور ويستبدل به مع شغل بالدرس فاذا قلنا **القضاء**
 لشخص وثق الله تعالى واثر طاعته وعمل لمعان وقصد الى الحق جهدا فيما تكلل **ومطلب ديوان القاضي الذي**
قبله وهو دفتر الذي يكتب فيه السجلات ونظرة في ابيته وسجلاته لانه لا يخلو عنده عند الحاجة
وعلى الودائع وارتفاع الوقوف اي غلاتها تقوم به البينة لانها حجة شرعية او باعتراف من هو اي الودعة
 او الوقوف **في بينا لانه امين ولا يجرى بقول القاضي المعزول** لانه لا يشاهد وشهادة الغر ولا يعمل بها الا ان يكون
 المعزول **سوالدي سلم** اي الودائع اليه الى ذي اليد اي الى ان يفرد ذواليد ان المعزول سلمها اليه لانه ثبت
 باقراره ان اليد كانت للقاضي فيفتح اقرار القاضي كانه في يد المعزول لان يد كيد فيكون احتيا في وتنفى
 للقاضي ان يبعث رجلا من ثقاته والواحد يكفي فيقتضيان من المعزول ديوانه وسوا ذلك من الخواطر و
 السجلات فيجوز ان كل نوع في خريطة حقه لا يشبه على القاضي ويحذر ان المعزول غشا شيا فشا ليكشف
 ما يشك عليه ما ويتمان عليها وهذا السؤال ليس لانه لا يترك المعزول ان يجرى وان ابي المعزول ان يدفها
 اليها ما يجرى على ذلك وينظر الموالي في احوال المحبوسين **فمن اعترف بحق او قامت عليه بينة من طرق الخصم** الزنه مثلا
 بالجنة **والا** اي ان لم يعترف ولم تقم عليه بينة **نادي عليه في مجلسه** من كان لطالب فلانا المحبوس بحق فليحضر
 من حضر وادعي عليه الحق ابتداء الحكم سهم وتبادلي ايا ما على حسب ما يري الموالي وان لم يحضر احد الاياه
 ولا يخلو حتى يستظهر امره فياخذ منه كغيلة بنفسه لا اعتبار له بمحبوس بحق غايب وسوال الظاهر لان فعل المعزول
 لا يكون عبثا ويجلس للقضاء جلوسا ظاهرا في المسجد لقوله عليه السلام انما بنيت المساجد لذكر الله تعالى
 للحكم وعندنا في يده الجلوس في المسجد للقضاء لانه يحضر المشرك وهو كخبر بالنقض والحايز وعقوبة
 عن دغوله ولنا ما روينا **والجامع اولى** ليكون موضع حكم ظاهرا لا محلا وبخاصة المشرك في اعتقاده لا في ظاهره
 وان كان الخصم حاضرا ونفاه حرج القاضي ايا باب المسجد فقطرة في خصوصيتها او احرم من يفصل بينهما كما
 لو كانت المنارعة في دابة فانه يخرج لاستماع الدعوى والاشارة اليها في الشهادة وان جلس في بيته حاز
 وبأذن للناس بالدخول فيه ولا يمنع احدا من الدخول عليه ويستحب ان يجلس مع قريباته قوم من اهل
 الفقه والديانة ولا بائس بان يجلس وحده اذا كان عالما بالقضاء **ويجوز من اجاب** ليعلم ما يقول الخصم حتى
 يتمكن من القضاء **وكاتب عدلا** مسلمة معرفة بالفقه لانه اذا لم يكن عدلا لا يؤمن بحياته واذا لم يكن مسلما لا يؤمن
 ان يكتب ما لا يقتضيه الشريعة واذا لم يكن فقيها لا يعرف كتب السجلات وما يحتاج اليه القاضي من الاحكام
 يجلس ناصية عنه حيث يراه مع لا يجرد بالرشوة **ويستوي بين المحبوسين في المجلس والاقبال والنظر والاشارة**
 لقوله عليه الصلوة والسلام اذا ابتلى احدكم بالقضاء فليستو بين الخصمين في المجلس والاشارة والنظر **ومكان**
 ابا يوسف القاضي قال في آخر عمره ما تركت القطبين المحبوسين الا مرة واحدة وذكر انه كان يهودي ادعي على يهودي

والوقوف

الرشوة

الرشيد دعوى فاحضرت دارون بالنداء اليهودي فلما حضر دارون قلت لليهودي قم واجلس حيث جلس خصمك ولم
 اقل لدارون قم واجلس حيث جلس خصمك كذا في الكافي في شرح الملوحة **والا** اي لا يتركهم احدهما سيرا ولا يلقى حجة
 لان في كل منهما مبالا ايا احدهما وفيها بالآخر فان المدعي اذا راي ميل القاضي رجا ترك دعواه ليضع حقه ولا يصح لاحدهما
 ثباتا ولا يتركها للاحدهما لانه لا يترك البينة القضا ولا يضيفه اي لا يضيف احدهما من دون صاحبه لان في ضياع
 ثمة وفيه اشارة الى انه لو اضافها جميعا فلا بأس به ولا يقبل القاضي هدية اجنبية لم يبدل قبل القضاء لانه انما اهدى
 له للقضاء فظاهر فاشبه الرشوة الا من معناه جرت عادته بما رآه قبل القضاء لان الظاهر ان يجري على عادته حتى
 لو زاد على العادة او كان له حصوة لا يقبلها والقريب على هذا التفصيل الهدية ما يابى فخذ القاضي بلا شرط اعطائه
 والرشوة ما يابى فخذ بشرط اعطائه **والا** يحضر دعوى العامة كالعرس والختان لانه لا تامة فيهما ولا حاجة لسنه والواجب
 الخاصة لكان التهمة الا اذا كانت من قريب او من جرت عادته بذلك قبل القضاء على التفصيل المتقدم عند محمد بن
 علي جواز افضه بدينها ولا لا يحضر لكان التهمة والشرع فادونها فاحقة وما فوقها عام وقيل الخاصة ما لو علم المضيف
 ان القاضي لا يحضر بدينها وفي الكفاية لو كان المضيف ضمي لاجب وعونه وان كانت عامة ويعود المرحض **ويشهد**
الجنابة اذا لم يكن من القاصدين لان ذلك من حقوق المسلمين ولا يطيل مكثه في ذلك المجلس ولا يمكن احدا من التكلم فيه
 بشي من الخصومات فان حدث له اي للقاضي ثم اي ثم **او نفاس** اي نوم او غضب او جوع او عطش او حاجة حيوان
 كالبول والغايط **كف عن القضاء** اي امتنع عنه لانه يحتاج الى الفكر وهذا الاعراض يمنع صحة الفكر فيلزم بالقضاء ويكره
 له صوم الطوع يوم القضاء لانه لا يخلو عن الجوع ويتعب نفسه بطول الطول لانه ربما اضجر وقل ويقدر طر في النهار و
 اذا جمع في رخص المحبوسين رخصا مرة او مرتين لقول عمر رضي الله عنه رخص المحبوس حتى يصطليحوا وان لم يطعم انفذ القضاء
 سهره لعدم موجب التاخير **والبيع القاضي ولا يشترى في المجلس** لنفسه لانه من التهمة ولا بأس به في غير المجلس وعن ابي
 حنيفة انه يمكن ايضا وانما يبيع ويشترى بمن لا يعرفه **ولا يتخلف** اي لا يجعل القاضي غيره هليفة **على القضاء** **الا ان**
يعوض اليه ذلك اي الا ان يعوض اليه القاضي الاستخلاف عن تقلد القضاء عنه كما ان الوكيل ليس له ان يوكلف غيره ما
 الا باذن الموكل بخلاف المأمور باقامة الجمعة حيث يجوز له ان يستخلف غيره بلا تعريض لان الجمعة على شرف
 الغوات فالامر باقامتها اذن بالاستخلاف فيها دلالة فاذا استخلف القاضي غيره بتفويض ذلك اليه ليس له ان يعزله
 لانه يكون نائبا عنه الخليفة الا بان يقول له الخليفة استبدل من شئت فحينئذ يملك عزله **ولا يقض** القاضي على غايب
 عن البلد او عن مجلس الحكم حاضرا في البلد وهو الصحيح كذا في الخبايق وقال الشافعي يحكم القاضي عليه لان الحق ظاهر عندنا
 بالبينة ولنا البينة لقطع المنازعة وبني انما ثبت بالانكار والغايب كمثل ان لا يتركه فلا يعلم بالبينة لو انكر ثم غاب
 لان الانكار وقت القضاء بشرط الا ان يحضر من يقوم مقامه اي يجوز الحكم عليه اذا حضر نائبه اعم من ان يكون الغايب
 نائبه كالوكيل او الشرح كالوصي من جهة القاضي او يكون ما يدعيه على الغايب سببا لا يدعيه على الحاضر فان ثبت الحاضر
 خصما عنه وصار القضاء عليه القضاء على الغايب كمن ادعي دارا في يد رجل فانكر فاقام المدعي البينة انه اشترى من

لان الظاهر انما هو مستحق الاظهار وكذا الحكم لو شهد شاهدان باعسان وتقبل بينة الاعمار بعد الجس بالاجماع
وتقبل لا والفرق انه وجد بعد الجس بالاجماع وقيل فربما وهو محتمل في الجس ومضايقته وذكر دليل اعسان ولم يوجد
ذلك قبل الجس وقبل تقبله الى الدين كذا في الاختيار **الا ان يتقدم البينة على بان فيؤيد القاضي حب ظلمه واخلفوا**
في مدع الجس قدوة بشهر او شهرين او ثلثة او اربعة وبعضهم بسنة والعصم ما ذكر في المتن لان الناس يختلفون في اعمار
الجس ويتفاوتون تفاوتاً كثيراً فبعضهم لا يراي القاضي ويجس الرجل في نفقة زوجته لانه بائنا عنه عن الاتفاق كان ظلالا
فجس ولا يجس والدين ولد لان الجس عقوبة لا يستحقها الوالد الا كماله وكذا لا جداد والجدات **الا ان يتقدم**
الوالدين من الاتفاق على اي علم الولد فانه يجس فيه احياء لولد كما لو حال الاب على الولد فلولد دفعه بالتكر اذا
مدن الجس فان كان له من كونه في الجس لم يجز والآخره لئلا يكثر اذا امتنع الخصم من الحضور عز عن القاضي بما يري
من حرب او ضيق او عسر او تعبس وجه على ما يراه **فصل في قبول كتاب القاضي في كل حق لا يستطاع**
للحاجة اليه وهو العجز عن الجمع بين الشهود والخصوم بخلاف ما يسطر بالبينة كالحجود والقصاص لانها تستلزم
بشهادة فلا يجوز اثباته بالكتاب الحكمي الذي هو نقل الشهادة في الحقيقة لان فيه شبهة البدلية كما لم يجز بالشهادة
وهو ان يشهد الشهود عند القاضي ان لهذا فلان الغائب كذا فيكتب القاضي الى القاضي الذي في بلد الخصم
شهادتهم ليحكم بهما عليه وكذا نقل الشهادة بحكم المكتوب اليه برأيه ولو كانت الشهادة على حاضر حكم عليه وكتب
بحكمه وهو السجرات سيأتي ويكتب في النكاح والدين والعقب والامانة المحجودة والمضاربة لان ذلك دين يعرفه بالو
وفي النسب لانه يعرفه كمر الاب والجود والعقب وغير ذلك **ويقبل اي كتاب القاضي في العقار لانه يعرف بالحجود ويقبل**
في المنقولات لانها يحتاج فيها الى المشاهدة لاشارة وعن محمد روي قبوله في جميع المنقولات وعليه الفتوى للحاجة
اليه ويمكن تعريفه باوصافه ومقدار وغير ذلك وعن اي يوسف انه يقبل في العبد دون الامة لكثرة اباقة دونها وعنه
انه يقبل فيها وصورة مثلاً اذا ادعى رجل في البقرة انه كان له عبد فائق وبين اسمه وحليته وسننه وقيمه و
هو اليوم في يد فلان بن فلان في الكوفة واقام عليه البينة فارسل حاكم البصرة الى حاكم الكوفة كتاباً بانقل شهادتهما
فلما وصل اليه الكتاب اخبر خصمه ونظر فان وافق حليته ما في الكتاب **عليه الا ان صاحب دفع العبد الى المدعي من غير**
ان يقضي له بالملك واخذ منه كفيلاً وامر ان يذهب به الى حاكم البصرة ليشهد ان هذا ان هذا العبد بعينه
ملك المدعي فاذا شهد سكتا لا يحكم به لان خصمه غائب بل يعش الى حاكم الكوفة كتاباً حكماً في حكمه على خصمه في الكوفة
ويزري كفيلاً وفي الاماني فان كان الخصم قد حوّل قبل ان يوصل المدعي الكتاب على القاضي المكتوب اليه فقال
المدعي للقاضي هذا كتاب قاضي بلد كذا اليك ومكولاً وشهودي على الكتاب فاسمع شهادتهم واكتب لي قاضي
بلد كذا ان باقان القاضي في قولهم له ان خياراً ان شاء منسج كتاب القاضي الاول في كتابه لان الحجة على الحق كتاب القاضي
الاول في كتابه لان الحجة على الحق كتاب القاضي الاول وان شاء لم يفسخ ويحكم في كتابه ثم القاضي الثاني اذا ورد الكتاب
اليه يحج بين المدعي وخصمه ويفعل ما كان يفعل القاضي المكتوب اليه الاول لو كان الخصم في بلد كذا القاضي الثالث و

بعضهم

نقل

الرابع والخامس ولا يقبل الا بالبينة انه كتاب فلان القاضي لانه لا لزوم ولا التزام بدون البينة ولان الخطأ شبه الخطأ والبينة
بعينه ويكتب اسم المدعي والمدعي عليه وبشهادتهما الى الاب والجود والخد والعقبلة او الى الضامنة وان لم يذكر الجس لم يجز الا
عند ابي يوسف وان كان في الحق شبهة في النسب لم يجز ولا بد من ذكر شجره وبعينه حتى يزيل الالتباس وان يكون
الي قاضي معلوم بان يقول من فلان بن فلان ويذكر نسبهما اي نسب الكتاب والمكتوب اليه فان شاء الكاتب قال
بعد ذلك اي بعد تعرف المكتوب اليه واي حكم من يصل اليه من قضاة المسلمين والا فلا اي ان لم يكن ايا معلوم فلا يصح
حتى يكون المكتوب اليه معلوماً والباقي يكون بغيره ويقرأ الكتاب الكتاب على الشهود ويعلمهم ما فيه ليعلموا ما يشهدون
وحيثما جهرتهم ويحفظون ما فيه حتى لو شهدوا انه كتاب القاضي وخصمه ولم يشهدوا بما فيه لا يقبل لان الحكم يشبه الحكم
فتح كان في يد المدعي يتوهم التبديل ويكون اسماؤهم اي اسماء الشهود داخل الكتاب بالاب والجد لئلا يتباس
وابو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك بغير المذكور من الشروط كقراءة على الشهود والتسليم اليهم والاعلام لهم بما فيه بل
بانه عند ابي المدعي لا يتلى ابو يوسف بالقضاء تسليلاً على الناس وقال يكتفي الاشهاد على ان هذا الكتاب كتاب
القاضي والحكم ختمه لا غير القضاء غلوا اليوم بقوله واحضار اي قول اي يوسف الامام السرخسي وليس الجرح المعانيه في
تحقيق الامر بل المعانيه او بما يفهم كطرفهم اعلم ان قوله ليس يا آخر لفظ الحديث اوردوا المعنف تقوية لقولها وعلى
قولها يحصل المعانيه لهم ولا شك ان المعانيه اقوى من الجرح فيكون قولها اوثق وينبغي ان يكون داخل الكتاب اسم القاضي
الكتاب والمكتوب اليه وعلى العنوان ايضا فلو كان على العنوان وهذا لم يقبل لان ما ليس تحت الختم متوهم التبديل
حلفا لابي يوسف واذا وصل الكتاب الى القاضي المكتوب اليه نظره ختمه اي ختم الكتاب فاذا شهدوا انه كتاب
فلان القاضي سلك القاضي مجلس حكمه وقرأه عليهما وختمه فتمت اجواب اذا اي فتح ختمه وقراءة اي المكتوب اليه الكتاب
على الخصم والزمه بما فيه لثبوت الحق عليه وعند ابي يوسف يلزمه ما في الكتاب اذا شهدوا انه كتابه ولا يقبل اي الكتاب الا
بخصم الخصم لانه لا لزوم كاشهاته لابي معها الا بخبرة الحفيم ولا يفيقه الا بخبرة وقيل يجوز لانه ثبت بحضوره فلا حاجة
اليه ماله النفع واذا شهدوا عند القاضي حتى على خصم حكمه بشهادتهم وكتب به اي حكمه وسوا التجزؤ قدينا واذا غاب المدعي عليه
بعد الحكم جرد ولم يتم اليه حقه فطلب المدعي عن القاضي ان يرسل الى قاضي بلدة فيها خصمه كتاباً وذكر فيه حكمه لينفذه ويأمر
تسليم حقه اجابه كذا في الكفاية وان شهدوا بغير حقه اي الخصم بشهادتهم ولم يحكم بها اي تلك الشهادة المكتوب اليه قد
قد ناه فالحاصل ان سجد القاضي الى القاضي لا يكون الا بعد الحكم فان مات الكتاب او عزل او خرج عن اهلية القضاء بان
جن او عي او غير ذلك **فصل في قبول كتابه الى المكتوب اليه بطلان كتابه لان الكتاب كالحطاب حاله وصوره وهو باله**
خرج عن اهلية الخطاب وبطلان غير الاعمار كغيره من الرعايا وقال ابو يوسف لا يبطل بل يتحل وكذا اذا مات بعد وصوله
قبل القراءة لان القضاء انما يجب على المكتوب اليه عند القراءة فقبلها لا يكون النقل نائياً فيبطل بالموت ولو مات
بعد وصول الكتاب والقراءة فالمكتوب اليه يعلم كذا في الزهري وان مات المكتوب اليه بطلان لان يكون الكتاب
قار بعد اسم اليه اسم المكتوب اليه واذا من قبله اليه من قضاة المسلمين لا بينة وان مات الخصم نفذ على ورثته لقائهم

هذا الكتاب
نقل
نقل
نقل

الرابع

وهو وجود الطريق المستقيم ان هذه الموصلة الى وان لم يجد طريقا مستقيما ولم يصل اليه لان المنع كان لرجاء ان
ويجب فاذا بلغ ذلك الترتيب لم يتأدب انقطع عنه الرجاء غالبا فلا معنى للرجاء بعده وقال لا يمكن ان يتغير في نفس
ولا يتغير تفرقه فيه ابد الا ان علمها هو العلم فلا بد ان يبقى ما بقي العلم كالحسب في الدنيا والاعتناء ثم تفرق المسائل
على قولها فتقول اذا اجتمع العاقل عليه صار في حكم العبيد الا في اشياء فانها تفرق منه كالحق والحق وبني النكاح والطلاق والعتاق
والاستيلاء والتبدير والوصية مثل وصايا الناس والافراد بالحدود والقصاص لانه من اهل هذه الصفات يكون
مخاطبا اما النكاح فهو من الجوانب الاصلية ويلزم بمثل من المثل لانه لا ينفك فيه ويظهر ان اذا علم انه تفرق في المال وصار
كالمريض المديون وان كان المرء ينفك من وقت نفسه من كفو باق من هم المثل فان كان اقربا لا يتفان فيه و
لم يدق له ان يقول للزوج اما ان تتهم لها او تفارقها لان رضاها بالنقصان لم ينعكس ويحتمل الزوج لانه ما رغب بالزواج و
ان دخل لم يخرج ويجب من المثل فلا يرد في التخيير واما الطلاق فليقل عليه السلام كل طلاق واقع الاطلاق العتيق و
المعتوم ولان كل من ملك النكاح وقع طلاق والعتق لوجود الاهلية وبسي العبد في قيمته لكان الجرح عن التبرعات
بالا لان العتق لا يقبل النسخ فقلنا بنفان وجوب السعاية نظر الحائنين وعن محمد انه لا يسي واما التبدير
فلانه يوجب حق العتق او عتق من وجه فاعتبر كحقيقه العتق الآلة لا يسي الا بعد الموت فاذا مات ولم يوس
رشد يسي في قيمته بدنه كما كانت اعتقه بعد التبدير واما الاستيلاء فان وطئها فولدت وادعاه ثبت نسبها لاجل
بقاء النسل فلا تسمى اذ ماتت وكذلك ان اقترنتا ولم يولد ومعه ولد فان لم يكن معها ولد سقطت في قيمتها بعد الموت
لانه متمم في ذلك فصار كالعتق واما الوصية فالقياس ان لا تفرق لانهما يتبع وعبه لكنها استحسان في ذلك اذا كانت مثل
وصايا الناس لانها تفرق بتفرق بها ايا الله تعالى وهو يحتاج اليها سبي في هذه الحالة واما الاقرار بالحدود والقصاص
فلان الجرح عن التفرق في المال لا يغير وهو عاقل بالغ فيبيع اقراره فيما لا يجر عليه ويلزمه حقوق الله تعالى من الذكوات و
الكفارات والواجب لانه مخاطب والواجب عن حقوق الله تعالى فخرج عنه الزكاة بخبر من القاضي او امينه امره ان يبرأ في
غيره من امواله الكفارات فالاصوم فيه مدخل فيكون بالصوم لا يغير كالمسكين المستقطع عن ماله ولو اعتق عن طهاره
نفذ العتق وسعي العبد في قيمته ولا يخرجه عن الظاهر لانه عتق بيد كالمريض المديون اذا اعتق عن طهاره ثم مات
يسعى العبد للفرار ولا يخرجه وكذا سير الكفارات ولو كفر بالصوم ثم صلح قبل فانه فعله ان يكفر لولا الجرح واما الجرح
فان القاضي يسلط النفقة ايا شقة في الحاج يتفق عليه ولا يمنع عن عبته واحدة لوجوبها عند بعض العلماء ولا من التران
ولانه لا يمنع من طروا احد منهما على الاخر فكذا على الاجماع وبلاولي لانه افضل وله ان يسوق البذرة لكان الاضلال
فان عمر رضي الله عنه فسر الهدي بالبذرة وتلزمه حقوق العباد اذا تحققت اسبيلها على السبب وكذلك النفقة على زوجته
وولده وذوي ارحامه لان السعة لا يبطل حقوق العباد لان نفقة الزوج والاولاد من الجوانب الاصلية **والجرح على القتل**
سواء كان فسخا طاريا او اصليا اما عند طهاره واما عند جرحه ان كان مصلحا لماله وقال القاضي في جرحه عليه زجره عن
الفسق كما منع على الشهادة والولاية للزجر ولان اذا كان مصلحا لماله يكون الرشد ما نوسا منه فيدفع ماله اليه يقول

في خبره في الجرح على القتل

لج

شأن فان التمس منهم رشد فاذا دفعوا اليهم اموالهم المراد منه الرشد في المال اجماعا فلا يكون الرشد في الدين مراد لان
المشروط لرشد واحد ولان الجرح للفساد في المال لا في الدين الا يري انه لا يجر على الذي والكفر اعظم من الفسق والجر
على المديون عند أبي حنيفة وان طلب غرماء الجرح عليه لان فيه اهدار الادمية فهو امر له فان طلب غرماء
يجب دفع ماله ويوفي الدين دفعا عن غرمائه فلم يطل عليه فان كان ماله دراهم او دنانير والدين مثله قضاء القاض
بغير امر اتفاق لان رب الدين له اقد بغير امره فالقاضي يمينه عليه فان كان اصدى الى المال الذي دراهم والا
دنانير او بالعكس اي بان كان اصدى دنانيره والا فدراهمه باعه القاضي في الدين اتفاقا اما عند طهاره واما عند
فعله بالاحسان وكان القياس ان لا يجوز له ذلك كما في العوض وجه الاحسان ان النقدين جنسيان صورة
وجنس واحد معنى من حيث ان كلا منهما وسيلة في الاعتبار الاول لم يجر للدين ان ياءخذ احدهما مكان الآخر
جبر او بالاعتبار ان القاضي ان تقضى به دينه عملا بالثبوتين بخلاف العوض لان الاغراض متعلقة باعيان
ولا يبيع القاضي العوض ولا العتق لانه جرح عليه وهو تجارة لا عن تراض وقال ابي حنيفة وعلمه الفتوى وفي
الاختيار وقال ابو يوسف ومحمد اذا طلب غرماء المفسد الجرح عليه في القاضي عليه ومنعه من التفرقات والافراد
حقه لا يجر بالفرار نظر الهم لانه ربا الجرح ماله فينفوت حقهم ولا يمنع من البيع بمثل الثمن لانه لا يبطل حق الغرماء
ويبيع ماله ان امتنع المديون من بيعه وقسم بين الغرماء با حصص لان ايقاد الدين مستحق عليه فيستحق عليه البيع
لا ينافي بانه كالجرح والعتق ولا يبي حنيفة ما روى جواها ان التخيير متوجه فلا يبي عليه حكمه يثبته وقضاء
الدين مستحق عليه لكن لان لم يبيع من البيع بخلاف الجرح والعتق وانا نجس ليوفي دينه باي طريق شاء ثم التفرق
على اصلها انه يبيع في الدين التفرق ثم العوض ثم العتق لانهما يفسد الدين ومماناة المديون ويترك
له نيا ببدنه وان اقر في حال الجرح بماله لزمه بعد قضاء المديون لان هذا المالتعلق به حق الاولين ولا يوقع في
الحال لكان في الجرح فائدة حتى لو استفاد مالا بعد الجرح نفذ اقراره فيه لانه لم يتعلق به حقهم ولو استهلك الزم في
الحال لانه مشاهد لاراد له ويتفق من ماله عليه وعلى زوجته واولاد الصغار وذوي ارحامه لانهم من الجوانب
الاصلية واما مقدمه على حقهم وتوترج امره فهي في ماله من ماله اسوة الغرماء فاذا لم يظلم المفسد الماله وظلمه فلا
يمس ماله يراى الحاكم او يمينه بان يقول للشهود انه حقير لا تعلم له مالا سوى كسوته ولقطة الشهادة ليس شرط
فيه وقبل شرط **فان حكمه ما قرى ادب القاضي** وهو قوله فاذا حبس مدة يطلب على ظنه الى قوله على سبيله واذا لم
افلاس والدان غايب ياخذ منه القاضي كنيلا ويخبر من الحبس ولو قام بنية على افلاسه قبل الحبس لا يقبل
اظهر الرواية كذا في شرح المجمع لانه ملك **والجرح على القاضي يمينه** اي بين المفسد وبين غرمائه بعد جرحه من الجرح
لكن اذا دخل داره لحاجة لا يتبعه بل يجلس على بابها فاذا خاف ان يهرب من جانب آخر فله ان ينفذ من الدفول
او يدخل معه وان كان المديون امره لا يلائمها فخذ من الفتنة ويبعث امره فيمنع غلامها ولا ينفذ من
التفرق والسفر يتمكن من الاكثاب وقضاء الدين **ويأخذون فضل** عن هواجيمه الاصلية فيمنعونه

في خبره في الجرح على القتل

اي يقيمون ذلك الفصل منهم **المبيع** وهذا عند ابي حنيفة لقوله عليه السلام لعبد يبيع ثوبا او ثوبا
اي اليد بالمال او بالدين لا يقضي وقال ابو يوسف ومحمد اذا فكت القضي حال بينه وبين النوا
الا ان يقيموا البيعة انه قد حصل مال فخرج على بيعة لان اصله هو المصرة وبيته الى
صار اكثر اثباتا وهذا بناء على صحة القضاء بالانكسار في بيعه عند ما فسخ لان نظام ولا يبيع عنده
لان للانكسار لا يتحقق فان المال غادر ورجح ولان الشهادة شهادة على عدم حقيقة ولا يقبل
ولان السهو لا يتحقق باطن احوال انكسار وامورهم فتمت لا يطلع عليه احد فحقه خفا
من الظلمة واليهوس ويظهر الفقر والغسرة فاذا لازمه فربما اظهره فاعطاهم والله اعلم
كتاب المذون لان في اللغة للعلام ومنه لاذن لانه اعلام تعرفت العسوة وفيه الكسر
ما قال في المتن **للاذن** كل ما ثبت وقايته ابتداء بالصبي العبد ايركت ب الاموال ثم الماذن
ان كان حاصلا اذا قال اذنت بعتي فلان ولم يشتر بين الناس فعلم العبد بشرط العير ورتبه ماذونا
وان كان تاما كما اذا قال المولى لاعمل السوق بامور عبيدي فلا يصير ماذونا لعبد المخصوص يكون ماذونا
لان بيع الاتق بغير ما يبيع المخصوص بائنه فكذا اذنه كذا في الحاشية فلا يتوقف الاذن بالتوقيت وتفرجه **فلو**
اذن له يوما او شهرا كان ماذونا مطلقا اي غير موقت عالم بنيه وقال فر يتوقف به المولى لان الاذن توكلير
انما من المولى لانه يتصرف فيستفيد باقية ولنا ان الاذن اسقاط العقيد الجوهري لانه جاز لتعليقه بالشرط ولم يجر
تعليق الجوهري الاسقاط مع وقع لا يتقبل التعيد بخلاف التوكيل فانه يتوقف ويتقيد ويشبث **الاذن بالبيع**
وبالدلالة كما لو قال اي راي المولى عبد يبيع ويشترى فسكت المولى سواء كان البيع للمولى او لغيره بامر اي
بامر المولى او لغيره **مصحف** كان ذلك البيع او فاسدا وقال زرارة لا يكون سكونه اذا لا احتمال ان يكون عن سخط
كما لا يشبث اذا راي عبد يبيع فسكت فلما اذا راي المولى بيع الرهن فسكت ولنا ان العادة جرت بان
من لا يرضى ببيع عبيده يبيعه عنه ولو لم يبيع سكونه اذا لا اذن ذلك لافرا الناس لغرضه ومعاملة مع فعل
سكونه رضا وفاء في الحاشية انما يجزئ سكون المولى اذا لم يسبق منه ما يوجب نفي الاذن حاله السكون اد لو سبق
منه ذلك لا يكون منه اذا اتفقا كما اذا قال المولى اذرايتهم عبيدي يبيعون فلا اذن له في التجار انهم رأوا يبيع فسكت لانه
ماذونا ويصير العبد ماذونا بالاذن العام وسوان يقول العبد اذنت لك في التجار او اذنت لك في البيع و
الشراء ولا يتقيد بشئ **والخاص** اي ويصير ماذونا بالاذن الخاص كاذنه بالمال في نوع مخصوص بان يقول له اذ
لك في البئر او في القرف او في الحظيرة او في الصناعة فانه يصير ماذونا في جميع التجارات والحرف قال زرارة فحققت
به لانه يستفيد التفرع باذنه كالوكيل ولنا انه فكت الجوهري وهو يوجد بالاذن في نوع واحد لان الضر الذي يلحق المولى
لا يتفاوت بين نوع ونوع فيلحق التعيد ويبقى قوله الجوهري ليس كالوكيل لانه يبيع بقوله اذنت لك في التجار ولا يبيع
التوكيل لانه لا يجوز اذنه اسقاط الجوهري لانه لا يبطله اما لو اذن المولى له ان يبيع بغير طعام الاكل وشايب الكسوة

فصل في العلم بالاذن لعبد الاتق لا يصير ماذونا

في البيع

فصل في العلم بالاذن لعبد الاتق لا يصير ماذونا

لا يصير ماذونا لانه استخلف ولو صار ماذونا لالتصيب باب استخلافه وكذا الذي اذا اذن المولى لعبد ماذونا كذا
اذن القاضي والوصي **العبد البتيم** والصبي الذي يقبل حمله ماذونا مطلقا لان الجحافل ان خوفها من شر
تصرفه وعدم هيبته لا يصلح فاذنهما لهما دليل صلاحية تصرفهما فجاز تصرفهما **والماذون ان يبيع ويشترى** لان اصل التجار
ووكلاء ويضع اي يعطي رجلا قدرا من المال يتصرف به ويكون الزوج له ويضارب ويبيد ويرهن ويسترجع ويؤجر
يتاجر ويقبل السلم **ولم** لان هذه الاشياء مع نواجب التجار ونواصب الى يدفع الاخر من امره ماذونا لانها
ما يطلب به الزوج وقد قال عليه السلام المذارع يتاجر به ويشترى منها لانها من افعال التجار ولما ان يواجر
لان كيد الزنج والكتاب وهو المقصود ولو باع الماذون بالعين الفاضل او اشترى يدين او يبيع او يقرض
جاز لانه لو لم يبيع لامتنع الناس من معاملته ولان ضمان معاوضة تكسب وتلك فكان كالتجار والودعة من بيع
التجار وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز بيعه بالعين الفاضل لان المقصود من الاذن الاسترجاع والعقد بالناس
اتلاف فلا يدخر تحت الاذن فلا يجوز كالم كيد العقد بالفاضل من الاب والوصي والقاضي في مال الصبي والاب
ضيفة ان الماذون متصرف لنفسه كالحرف فيبيع عتقه بالفاضل بخلاف ما استشرى له لان تصرفه للصغير
وهو مقيد بالنظر **ولا يشترج الماذون ولا يزوج** مالكه لان التزوج والتزويج ليس من باب التجار فلو تزوج
افضل بالمهر بعد التزويج وقال ابو يوسف بزوج ائمة اتفقا من الحاشية **ولا يكتاب ولا يفتق** بالار ولا يغير حاله الا ان كان
منها ليس من باب التجار اذ هي مبادلة المال للاسترجاع ولو فعلها الماذون ولم يكن مديونا فاجاز المولى يجوز
لان الاستماع كان كحقة فاذا جاز زوال المانع **ولا يقرض ولا يبيع بمومن ولا يغير عوض ولا يتصدق** لان القرص
شترج محض وكذا الهبة والصدقة واما الهبة بعوض فتشترج ايضا في الابتداء فلا ينتقل الاذن بالتجارة **ولا يبيع**
من الطعام وهو بضمهم وف المضاربة اي يحمله هدية قيد بالتقليد وسوقه ما يتجزء الضيافة السيرة لانه
لا يملك اهداء الكثير منه وقيد بالطعام لان اهداء القليل من الدارم غير جائز وقيل يملك التبرع بما دون درهم **مصحف**
معاملته مع معاملة سقطت من الجح لاضافة اراد بها الضيافة السيرة وهي لا يبعد ما التجار اسرافوا
حوال الصبي واما جاز ضيافة من يعامل لان التاجر يحتاج اليها لاجل غلب الاغنياء وله ان يحمله من الثمن
كما لا تجاز فلا يحيط بغيره لانه تبرع **ولا ياذن الماذون لرقبة في التجار** لانه نوع تجارة والاصل فيه ان كل من
له ولاية التجار يبيع اذنه للعبد كما كذا **الماذون والمضارب والاب والجدة والقاضي وشركى المفا**
والعنان والوصي ولا يجوز ذلك للام والام والام لا يسلم لهم ولاية التجار **وما يلزم ماله الماذون من الدين**
الاذن متعلق برقبة يباع فيه اي يبيع الماذون في اداء دينه اذ لم يفسد حقوق الغناء ولكن لا يبيع سبيلا
ينظر مدة لاحتمال ان يكون له دين يقيضه وقال القاضي لا يبيع هذا اذا كان دينه بسبب التجارة وان كان
دين استمداك يباع رقبته فيه اتفقا لانه متعلق بالتجارة لا بالاذن انا متعلق بكسبه فلا يبيع رقبته في دينه كاي حال
المولى ولنا ان هذا دين ظهر وجوبه في حق المولى باذنه فيمتنع برقبته كما اذا اشترج باذن حوله بمتعلق بهادين

الاستماع لانه من قبيل التجار لا يصير ماذونا

البيع

يسمي المكره على الاسلام سلمان رجوع الذي لا يقتل كمن يجلس حتى يسلم فان اكره بالقتل على القتل فيقتل ويصير
المكره على القتل حتى يقتل لان قتل المسلم حرام لا يباح لغزوة وكذا قطع العفو فان قتل المكره ان لم يكن الحزب باقية
والعصا على المكره ان كان هذا عند ابي حنيفة وعمر وقال ابو يوسف لا يجب العصا عليه جميعا بل
وجبت الدية من مال المكره وقال فيجب العصا على المكره لان المباشرة موجبة للقتل لهذا تعلق به الاثم فلما
العصا من عند الشافعي يجب العصا عليها جميعا لان النافعة من حقيقة الامر فان سبها والمسبب حكم
المباشرة فيجب عليها لابي يوسف ان المكره قاتل حقيقة لاهل المكره قاتل حقيقة فتمكنت الشهادة في
حكمها ففقط العصا من وجوب الدية الا ان العاقلة لا يتحملها لانه عند ولها ان الاصل في الافعال ان لو اقر
بها فاعلها الا ان الشرع اسقط حكم فعله فيما يصلح ان يكون العاقل الآلة للامر كالكره على التلاوة المرافقة الحكم
فيه راجع الى الامر اما قاتل لانه يمكن ان يافقه ويلقى على مال ان قاتل فقتل فقتل يكون كذلك واما فيما لا يصلح
كالاقوال من الطلاق وغيره فحكم الفعل راجع الى العاقل فان كان فيما لا ينفخ لم يبطر بالكره كالطلاق والطلاق
والنذر واليمين وان كان فيما ينفخ يتوقف على الرضا كالبيع ونحوه يقتضي على المباشرة الا انه يقتضي لعدم
الرضا وان اكره على الرقة فارتد فعوذ بالله لم يبين امره منه لانه لا يكون قلبه مطمئنا بالايان ولا ينفق
فوقع الفكر في ارتداد حقيقة فلا يرتفع به النكاح الثابت بيقين بخلاف ما لو اكره على الاسلام حيث يصير
مسلم لان الاسلام ثبت مع قيام الاحتمال لعلوه ولو اختلفا في عدم الاعتقاد فاقول قوله لانه لا يعرف الا ان
جره وان اكره على الزنا فذني فلا حد عليه وبائتم بالفعل ولو صبر كان ما جواز كالتقيد لان الزنا لا يباح بوجبه
وقال في خبره لان انتشار الآلة دليل الطواعية فيجوز لنا ان انتشار الآلة يكون طبعيا لا طوعا كما نشتر
آلة العبيتي فلما جحد الشهادة وفي الاختيار ولو اكرهت المرأة وسها ذلك ولا تأثم نفس عليه محمد لان النافذ
الرجل دونها لان الايلاج فعله فلم يتحقق الزنا منها لكن تمكينها وسيلة الى فعله فتباح عند الضرورة ولو اكره ولم
يكرهه في هذا الما بل كراهية الآلة يخاف من القتل ان لم يفعل خوفا فحكم المكره لان الجبر باعتبار الخوف وقد
تحقق كذا **الدعوى** الادعاء افتقار من دعوى والدعوى اسم منه الله للثابت وجمعه دعاوى
ينفتح الواو كالصاري مشتق من الدعاء وسوا الطلب وفي الشرع قول يطلب به الانسان اثبات حق
على الغير لنفسه والبينة من البيان وسوا الكشف والاطهار وهي في الشرع تظهر صدق المدعي وتكشف الحق
المدعي من كبره على الخصومة ان تركها والمدعي عليه من كبره على الخصومة وقال محمد المدعي عليه من يكفيه مجرد
الانكار اعلم ان الدعوى اذا صحت عند القاضي اوجب على الخصم الحضور الى مجلس القاضي فاذا حضر وادعى عليه
وجب عليه الجواب بلا او نعم حتى لو سكنت كان انكارا يسمع البينة عليه فدعا للضرر عن المدعي الا ان يكون
احسن ولا بد ان يكون الدعوى بشي معلوم الجنس والقدر لان الفرض من الدعوى الزام المدعي عليه عند
البرهان والزام الجاهل لا يقع وفي الخبر مثلا اذا كان المدعي مكيدا لا بد له من بيان حبه بانه صفة او شعير

في الدعوى ان يكون المدعي عليه من كبره على الخصومة
في الدعوى ان يكون المدعي عليه من كبره على الخصومة
في الدعوى ان يكون المدعي عليه من كبره على الخصومة
في الدعوى ان يكون المدعي عليه من كبره على الخصومة

ونوعه بانها مستغنة او بركة ووصفها بانها حرة او وسط او ردية وقد رما بان يقول كذا فغيره او بسبب وجوبها
لان احكامها العينية تختلف باختلاف اسبابها فانه اذا كان بسبب السلم يحتاج فيه الى البيان مكان الايمان
ليقع التحريم عن الاختلاف وعن الاستدلال به قبل القبض وان الدقيق بالقبض لا يمتنع لانكس بالقبض
فلا بد من ذكر الوزن ومن انه دقيق بر يابس او مغسول ومن انه منقول او غير منقول فان كان المدعي دينه ذكر
المدعي بطالبه اي المدعي عليه به اي بذلك الدين لان فائدة الدعوى اخبار القاضي المدعي عليه على انباءه حتى المدعي
وليس للقاضي ذلك الا اذا طالبه به فامتنع ولا بد من ذكر الوصف كما مر لانه لا يعرف الا به وان كان المدعي دينه فافترق
في يد كلف المدعي احصاء ما يشير المدعي اليها بالدعوى كحاشية الشهادة والاختلاف حتى قالوا العلم يمكن احصاءه
كالرجل ونحوه صرح الحاكم او بعث امنيته فان لم يكن حاضر في يد ذكر المدعي قيمته اليه الصغير المدعي معلوماه قال الفقيه
ابو الليث يشترط مع ذلك في الحيوان ذكر الذكورة والانوثه وفي الذخيرة والكافي لولم يبين قيمته ذكره في
عامه الكتب انه سيجع دعواه لان الان لا يعرف قيمته ماله فلو كلف بيانها لتقرر به فاذا سقط بيان
القيمة عن المدعي سقط عن الشهود ايضا بل اولى وان كان المدعي عتقا راد ذكر المدعي حدود الاربعة واسماء
اصحابها اي اصحاب الحدود نسبهم اي نسب اصحابها الى الحد وذكر الحلة والبلد لان العتق لا يمكن احصاءه
فتقرر تعريفه بالاشارة فيعرف بالحدود ويبدأ بذكر البلدة لانه اتم ثم بالحلة التي فيها العتق ثم ببيان الحدود
لان التعريف يقع بذلك ولا بد من ذكر اسماء اصحاب الحدود واسماء ابائهم واجدادهم لانه المبلغ في التعريف وفي ذكر
الحدود لابي يوسف وقد تقدم وان كان الرطب مشهورا لا يحتاج الى ذكر النسب لوجود التعريف بدونه
كذلك يجب على الشهود ذكر الحدود وكما مر وتوذكر واثله حدوده وسكتوا عن الرابع بقوله عندنا وقال
ذفر لا تقبل لان تعريف العتق انما يحصل بذكر الحدود الاربعة ولهذا الغلط في الرابع لا تقبل ولما ان لا اكثر
حكم الحكم بخلاف ما اذا غلط لانه يختلف به المدعي هذا اذا كان العتق غير مشهور واما اذا كان مشهورا
فكذا عند ابي حنيفة وعندنا يكتفي بالشهادة في المشهور لان الفرض من التعريف وفي احصاء ما يشير
وله ان العتق المشهور قد يبر ادفيه وينقص ويبقى مجهولا فلا بد من ذكر حدود التعريف ثم يذكر المدعي انه اي
العتق في يد المدعي عليه لانه انما يكون حقا بكونه في يد المدعي عليه لان النقول لان اليد فيه معان واما في العتق
فلا بد من علم القاضي او اقامة البينة على انه في يد المدعي عليه لان اليد فيه غير مشاهد ولعله كان في يد غيره
وتواضعا عليه ليكون وسيلة الى افضاء حكم الحاكم وان كان المدعي يطالبه اي يطالب المدعي عليه به اي بالعتق
لاقتال ان يكون موهونا في يد واما نزول الاقتال بطالبه حتى قبله يجب ان يقول انه في يد غيره حتى فاذا
صحت الدعوى سال القاضي المدعي عليه عن دعواه ليتكشف له وجه القضا وتوجب الجواب عليه لان الحكم
بالبينة كالف الحكم بالاشارة لان الاشارة حجة ملزمة بنفسه ولا يحتاج فيه الى القضا بخلاف البينة لانه انما يبره حجة
باعتبار القضا بها فان كان المدعي البينة بعد انكار المدعي عليه فحق عليه ان الاعتراف فلا بد لانه

فيه قال بل ان كان عليه بصيرة اي شأ هو اما البينة ولا تظن الحق فكشف صدق الدعوى فيبقى
 بها حكمه وعلى هذا الاجماع وفي قصور الاستدلال في الفصل التاسع رجلا يبيع عقارا وامرته او ولدا او بعض اقاربه
 حاضر ولم يقبل شيئا ثم ادعى على المشتري من كان حاضرا وقت البيع ان العقار له قال نعم الدين النسخي اتفق شيئا
 ان هذا الدعوى لا تنجح وهي بليس محض وحقوقه وترك في هذا الحالة كالا فصحح لا قرار دالة قطعا
 للاطلاع البينة هكذا ذكر في فتاوى النسخي **والا** لم يبق المدعي البينة **تختلف** القاضي لقوله عليه السلام للبريعة
 قال لا اقر فلكم عينة ولا بد من طلب المدعي استخلافه لان العينة حقه وفي التباذلي بذهن علي ان كذا علي الميت تخلف
 علي انه ما استوفاه ولا يشأ منه وان لم يترج الورثة الاستيفاء فان طلب المدعي عليه **انظمت الخصومة** لقوله
 عليه السلام ليس كغيره ذكر في روينيا من الحديث **هذه تعوم البينة** فان قامت البينة بعد طعنه فقبل لقوله صلى الله
 عليه وسلم العينة العاجزة احق ان ترد من البينة العادلة ولا نطلب العينة لا بدل في عدم البينة لاصحها انما غاية
 او حاضرة في اليد ولم يحضرها ولا ان العينة بدل عن البينة فاذا قدر على الاصل بطرقهم الخلف تزييه الا اعتبار وفي
 المحيط ان كان المدعي عليه حيا محجورا ولم يكن للمدعي بينة لا يكون له حق اضرار الى باب القاضي لانه لو تكلم لا يفي
 بنكوله وان كان له بينة وهو مدعي الاستمالة كان له حق اضرار الى باب القاضي لان العينة تؤخذ بافعالها
 والشهود يحدون الى الاشارة اليه لكن يحضر معه وليه فيقوم بالاداء عنه وفي قصور الاستدلال في الفصل التاسع
 الفصل الثالث ان المدعيون اذا خلف ان لا دين له عليه ثم اقام المدعي بينة على الدين عند محمد لا يظهر كذب الخلف
 لان البينة محجة من حيث الظاهر فلا يظهر كذبه في كمينه وعذري يوسف يظهر كذبه في كمينه **وان** نكل المدعي عليه **يقضي**
 القاضي **عليه بالنكول** لان النكول اعتراف والاخلف دفعا للفرعة وقطعا للخصومة فكان نكوله اقرارا وبذلك لا يقع
 به فان قضى القاضي **عليه اول ما نكل** ولم يؤقر حكمه **بار** لانه في كمال اقرار **والاول ان يرضى القاضي عليه العينة ثلث**
 بان يقول الحكم ثلث مرات ان لم تخلف الزمته اذ اعانته **يقضي عليه** ان ابي عنه والزمة المار هكذا فعل ابو يوسف
 مع دليل الحليفة ووقال المدعي عليه بعد النكول عن العينة ثلث مرات اذا خلف ان كانا قبل القضاء خلفه العينة
 لكونه محتلفا منه وان كان بعد لم يخلقه لان النكول منزلة الاقرار ثم قال اخلف لا يسمع منه فكذا هذا ولا بد
 من ان يكون النكول في مجلس القضاء **والثاني** **يقول لا اخلف** لانه يبرح فيه **وبالكوت** اي ويشب
 بالكوت لانه دالة عليه **الا ان يكون** به اي بالمدعي عليه **فرض** وهو بالحق كبر مصدر الاخرس وهو الذي لا يتدبر
 النطق **او طرش** وهو التمر في الاذن فيقدر وفي قصور الاستدلال في الفصل الثاني عشر ادعى علي آخر شيئا
 فاقام المدعي عليه بينة انكر امره اتني عن الدعوى وكلمته في سنة كذا يقع هذا الدفع ولا يرد العينة **علي المدعي** عند
 نكول المدعي عليه قال القاضي اذا لم يكن للمدعي بينة ولم تخلف المدعي عليه رد الحكم العينة على المدعي فان طلع قضى لولا
 لان الظاهر صارت احد المدعي عند نكول خصمه فيقيم كمينه كالمدعي عليه وكما قوله عليه السلام البينة مدعي والعيان
 علي من انكر قسم عليه السلام بينهما والقسمة تنافي الشركة وفي النهاية لو اصر على ان المدعي لو خلف فالمدعي

لانه لا يثبت عليه العينة

عليه

عليه ضامن للمال فالصالح بالحل ولا شئ على المدعي عليه ويلزم من تلك القسمة عدم جواز القضاء بالثأر والعيان
 لان ما روينا يثبت ان يكون للمدعي عينة فيبقى بقاءه مجردا عن خلاف الاجماع قال القاضي اذا اقام المدعي
 شيئا واحدا ولم يكن له شاهد آخر وحلف على ما ادعى قضى له الحكم لا يروي انه عليه السلام قضى بقاءه وحلف
 ولا قوله عليه السلام البينة للمدعي والعيان على انكر حديث مشهور قريب من التواتر وما رواه جالفه فيكون
 مردودا لان ضرة الاقرار اذا ورد معارضها للخبر المشهور رد خلا يعارضه وفي المحيط لو قضى القاضي بقاءه ويلزم
 لا ينفذ لانه خلاف التبريل وان قال **لي بينة فاصرة** في **المحضر** طلب المدعي من القاضي عينة **تختلف** القاضي حصمه
 عند ابي حنيفة وقال لا يستخلفه لان العينة حقه ولا يبطل الا باقامة البينة لا بالعدالة عليها واعترافه بالبينة لا يكون
 اعترافا بسقوط العينة وله قوله عليه السلام ان كمينه قال لا قال فلكم عينة رتب العينة على عدم البينة فلا يجب مع وجودها
 وفي المحيط اذا قال المدعي ليس لي بينة على هذا اقام البينة عليه لا تقبل عند ابي حنيفة لانه كذب بينية وتقبل عند
 محمد لانه كتمان كان له بينة ونسبها **ياخذ** المدعي في هذه المسئلة منه اي من المدعي عليه كفيلا **ثلاثة ايام** للثأر
 يضيغ حق المدعي اذا حضرها وكذا لو اقام البينة قبل القضاء لاصح ان يغيب قبل القضاء واذ كان المدعي عليه
 موقفا والظاهر من حاله انه لا يحكي نفسه بذلك العذر من المال لا يجبر على اعطاء الكفيل كذا في التبيين ولا ياخذ كفيلا
 اذا قال يثبت عينة لان الغائب كالهالك من وجه فلا يدين في الكفيل **والا** اي وان لم يعط المدعي عليه كفيلا بنفسه
 يلزمه المدعي اي يدور معه حيث صار حفظا لحقه ولا يجبر القاضي على الكفيل اتفاقا وان كان المدعي عليه في سائر
 في الطريق يلزمه **مقدرا مجلس القاضي** اي الى ان يقوم من مجلسه لان في الملازمة اكثر من ذلك اقرارا على خصمه من
 حيث منع السفر في الاقرار وهذا اذا كان حقا لا يبطأ بالشبهة اما الحدود والقصاص في النفس فلا ياخذ منه كفيلا
 وقال لا ياخذ منه كفيلا في حد القذف وفي السرقة ان ادعى المار وفي قصور الاستدلال في الفصل التاسع ادعى رجل على امرأته
 فسقط من المتعلق به شئ فضايع يقضي المتعلق **والاستخفاف** **النكاح** اي في نكاح محرم او ادعى رجل على امرأته
 ومن عليه نكاحا **والرجعة** كما اذا ادعت او شو عليها بعد العدة انه راجعها وانكر الاقرار **والثاني** كادغار رجل على امرأته
 النسب ان عبيد او مودعي عليه **والا ينكر** **الاستيلاء** بان ادعت امته على سيدتها انها ولدت منه وانكر ولا
 يثبت في هذا من الجانب الاخر اذا ادعى المولى يثبت الاستيلاء باقراره ولا يعتبر بانكاره وهذا ملحق بالاشياء
 الستة لان المدعي فيه دعوى النسب او الرق **والنسب** بان يدعي على غيره النسب لانه ابنه او هو يدعي عليه
 انه ابوه **والا ينكر** **والولا** بان ادعى على رجل انه معتق او ادعى سوانه معتقة او كان ذكرا في ولاه المولات
 والاخر ينكر وهذا كله عند ابي حنيفة وتصدق المنكر لابين فيبقى مكانه على ما كان وقال لا يستخلف في هذا
 الاشياء **وقيل** يفتي بقوله ما قبله قاضي فان في شرح الجامع الصغير وكذا اختيار القيقية ابو الليث الفتوى على
 قولها بعموم البلوى وقيل ينظر القاضي في حال المدعي فان راى مقتضاها فقبلها وان راى اذ ادعت على رجل
 ان تزوجها بالغ وطلقها قبل الدخول ولها عليه نصف المهر فانه يستخلف اتفاقا ونزومه المار بنكوله ولا يثبت

لازم المدعي العتق
 معناه ما تقرر في
 جالس في الحكم
 في
 لا بد ان يزوجها وانكرت المروءة
 الذي هو الطلاق والعتق والرجعة
 كان راجعها في العدة والكتاب المروءة

النكاح وكذا الواو دعت به الادب والنفقة وامتناع الرجوع في الهبة ثبت من الحقوق من التخييل لها ان
 التكرار في معنى الاقرار دون بذل الحق على المدعي بدليل انه يعتبر من المأذون والمكاتب وما لا يملك البذر
 فاذا كان اقرارا فالأقرار يجري في معنى الاشياء فيجوز الاستحلاف في الاموال وانما لم يجز اقراره في الحدود
 لانها لا يثبت بما فيه شبهة كالشهادة على الشهادة والتكليف في معنى الاقرار لكن فيه شبهة البذر فلا يثبت
 الحدود به ولم يجز الاستحلاف بها كالحق عن فائدة وسي القضاء بالتكليف ولو كان التكرار في معنى البذر لانه لو جاز
 بذر لا يكون كذا بالانه يحتمل على انه يعطيه لقطع الخصومة فحمله على البذر يكون اولى حسانة للمسلم ان يظن
 به الكذب فاذا كان بذر لا فالبذر لا يجري في معنى الحقوق لانه لا يجري فيما يستباح بالاباء كالا موال وسن الاشياء
 لا يجري فيها الاستحلاف فلا يجري الاستحلاف في انا اعتبر التكرار من المأذون والمكاتب لانه بذر لضرر دفع الحقوق
 فيبطل تحت الاذن في التجر كما يدور الضيافة البسيرة فان قيل لو كان التكرار بدلا لما في الدين
 لان البذر انما كان في الاعيان وصف في الزمة قلنا معنى البذر هنا اثر المنع وهو جائز في المال لان امره حق
 والا كذا الاشياء الستة فان قيل هذه تعبيل مخالف للحديث المشهور وهو قوله عليه السلام والمهر من عاتق
 انكر قلنا حق من الحدود وفي تخصيصه بالقباس والحدود كما اذا ادعى عليه التقديف فانكر في العاتق كما اذا ادعت
 في زوجه ان قد خافا فاذن ما وجب للعاتق فانكره قال كصدور الشهيد لا يستحلف في الحدود وانما قال اذا تضمن
 معنى آخر بان علق عتقه بغيره فانكره في العبد انه زني ولا يثبت له يستحلف المولى حق اذا انكر ثبت القيق دون
 الزنا **ويستحلف في دعوى العتاق** بالاجماع فان حلف اقطع الخصومة انما قال فان نكر اقص منه في الاطراف او في
 الاعضاء وفي النفس يعني ان نكر في دعوى العتاق من في النفس **حيث حلف او يقر بالجناية** عند أبي حنيفة و
 قال بطله الادب في الاطراف والدين في النفس لان التكرار اقرار عند ما لكن فيه شبهة العتاق كما في النفس فيجب
 المال فيها لتعذر العتاق ولو كان التكرار بذر عند فلا يمكن ايجاب الدية مع بذر النفس فيجب الجسمة بغير
 او حلف لان البين حق مستحق فالجسمة شروع لاجل كما في القاتل اذا امتنع واحد من الحلة او كلهم عن البين و
 اما الاطراف فالحق بالاموال من جهة انها مخلوقة لخدمة النفس كالمال والبذر لا يجري فيها فكذا في الحق بها ولهذا لو
 قال لقطع يدي قطعها لا يضمن كذا في شرح المجموع لان ملكه وان ادعت طلاقا قبل الدخول **يستحلف الزوج** لانه دعوى
 مال فان نكر قضى عليه بنصف المهر لانه لا يملكه **بالدفع لا غير** لا يحلف بالغير كالطلاق والعتاق لقوله عليه السلام
 من كان منكم حالفا فليحلف بالله او ليذروا قبله زمانا ساعا للعاقبي ان يحلف بهما اذا لم يحصل لعله المبالاة
 باليمين لكن اذا نكر عنه لا يقض عليه لانه امتنع عما هو متهم به ولو قضى لا ينفذ ولو طلع المدعي عليه كحليف الشاهد
 لا يجبه الحق لان امرنا باكرام الشهود كذا في التبيين **ويحلف البين باوصافه** كما ان شاء العاتق بان قال والله الذي
 يعلم السر والنجوى وخوفا قبل التوكيد يكون في الحلف العاتق وقبله المال الحليف دون الحفي ولو حلف وامتنع
 عن توكيد بالواصف لا يقض عليه لان المقصود هو الحلف بالله قد حصل **ولا ينفذ بزمان** كالحلف في يوم الجمعة

اقرار الصار كذا في الطلاق ولو جاز

بالزنا

بالله

ولا مكان كالحلف في المسجد لان ذكر زيان على نفس وعند ان في يلفظ بالزمان والمكان **ويحلف القاضي** اي يحلف
 نفسه من التكرار ان من تكرر اليمين على المدعي عليه با دخال الحروف العاطفة بين الاسماء بان لا يقول الله والرحمن
 والرحيم لان المستحق عليه يمين واحدة **ويستحلف اليهودي** بقوله الله الذي انزل التوراة على موسى **والنصراني** بالله
 الذي انزل الانجيل على عيسى **والنسطورية** بالله الذي خلق النار فيفعلظ اليمين على كل طائفة بحيث يابعدون وتكلمهم
 لان النصراني يعظم الانجيل والمجوس يعظم النار فيفعلظ اليمين اليهودي التوراة فيمكفون بالكون اعظم في صدد وجه وكلف
المجوسي بالله لانهم يعتقدون ان الله تعالى قال لئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله وفي الاختيار والمذكور في المجوس
 قولهم لانا عندنا خلق بالله لا غير لان التعظيم بغير الله لا يجوز ولان ذكر الله مع ذكر الله تعالى تعظيم لها فلا يجوز
 وعن أبي حنيفة لا يحلف الصابئة بالله حالها ولو اقتص في الحلف على قول الله فهو كاف لان الزيادة للتأكيد كما قلنا
 في المسلم وانما يلفظ يكون اعظم في قلوبهم فلا يجازيهم في اليمين الكاذبة **ولا يلفظون في بيوت عبادهم** لان القاضي يمنع
 عن حضوره ويستحلف الاخرس فيقول الله الذي خلقني على كبري الله ان كان لهذا عليك هذا الحق في شير الاخرس بوايه
 اي نعم **ويستحلف المدعي عليه في البيع** اذا جحد بالله ما يبيعك ما يبيع قائم في الحال **فيما ذكر المدعي من البيع** يعني يقال احلف
 علي ان لا يكون بينكما بيع قائم في الحال في هذا البيع ويقول عند الحلف بالله ما يبيعك ما يبيع قائم والسرقة فيه ما في بينكما
 نافية وفي الغصب والسرقة **بالله ما يبيعك ما يبيع** يعني اذا ادعى غصب شيئا فانكره حقه تعالى احلف علي ان
 المدعي لا يثبت عليك رد ما ادعاه ويقول في حلفه ما يجب علي رد ما ادعاه وفي الحلف هذا اذا كان الثوب قائما
 وان كان بالمال يستحلف على القيمة لا غير وقيل يحلف على الثوب والقيمة جميعا عند أبي حنيفة وعند ما يحلف على
 القيمة بناء على ان عند ما الحلف في القيمة لا في العين وعند الحق في العين لا في القيمة حال يفتن القاضي بالقيمة او بغيرها
 عليها حق لو اصطلى على اكثر من قيمته جاز عند خلافهما وفي **الحكم** يعني في دعوى النكاح يقال احلف علي ان
 ما بينكما **حكم قائم في الحال** وفي حلفه يقول ما بيننا وهذا علي قولها اذا اختلف في الحكم بغير ما يقره **في الطلاق**
 يقال للزوج اذا انكر الطلاق احلف علي ان ما بيننا **ما بيننا** باقالت وفي **الوديع** يعني يقال للوديع احلف علي ان
 ما له هذا الذي ادعاه في يدك **ديعة ولا شيء منه ولا له** يعني حلفه اي يحلف القاضي المدعي عليه في جميع ذلك **في المأخذ**
 لا يحلف على نفي السب فلا يقول في البيع بالله ما بعته لا صلا لانه باع ثم اقال ولا يقول في الغصب بالله ما غصبته
 لا صلا لانه غصبته ثم عكر الغصب بالهبة او البيع ولا يقول في النكاح بالله ما نكحت لا صلا لانه نكحت ثم ابانها ولا يقول
 في الطلاق بالله ما طلقته لا صلا لانه طلقها ثم راجعها او نكحها ولا يقول في الوديع بالله ما اودعني ما اودعني لا
 صلا لانه اودعني حلفت عند ادائه قد برئ من بعض ما حصل الكلام ان الدعوى اذا وقعت في سبب اليمين
 يكون علي الحاصل عند أبي حنيفة ونحوه لان المقصود من الاسباب الحكماء فيحلف على نفيها لا على نفي السبب
 ويكون علي السبب عند أبي يوسف لان اليمين حق المدعي فيحلف على وفق دعواه كذا في الهداية والمالك
 اعلم ان الخلاف في قيد يمين الصدها ان لا يكون في التحليف ضرر بالمدعي وان كان يحلف على السبب

ضيا

ولا مكان

ثم باع قبل القبض من صاحب اليد وهو جاز في العقار عندها وعند محمد يقضي الخارج لانه لا يقع بيعه قبل القبض
بقبي على ملكه وان تفاضا يقضي لصاحب اليد اتفاقا لان البيعان جازيان على القولين وان كان وقت في
اليدين اولاً يقضي للخارج في الوجهين اي في عدم التقابل ووجوب اتفاقهما كذا في اشتراهما ذواليد وقبض
ثم باع ولم يتم او سلم ثم وصلا اليه بسبب آخر من الاجارة والعارية كذا في الهداية ادعيا نكاح امرأته و
اقام البينة على نكاحها لم يقض بواحدة من البنتين لان النكاح لا يقبل الا بشرا كبر لم ينظر فان وقتا في الاول
منها وقتا لا يثبت في وقت لا منازع فيه فترجى البينة على البينة الثانية والآي وان لم يوقت في لمرقة
لان النكاح مما يحكم بتصادق الزوجين وكذا اذا اقرت بان نكاح احد ما سبق الا اذا كانت في بيت احد ما
او دخل بها احد ما فيكون هو اولى ولا يقبل قولها لانه دليل على سبق عقد الا ان يقع الاخر البينة انه تزوجها قبل
فيكون هو اولى كما تراءى لان التبرع يفوق الدلالة كذا في شرح الجمع للشيخ في فصول الاستدلال في الفصل
الثاني عشر والاقدام على الاستيهاب والاستشراء والاستيداع والاشهاد اقرار بان لا ملك له فيه باتفاق
الروايات صح لو اقام المدعي عليه بينة ان المدعي استوهب او استأجر من او استام من او قال بالعارية
خبره خواتمه اذ من ليس له ان يكون دفع المدعى المدعي ولو ادعى المدعي التوفيق وقال كان ملكي
لكن قبض مني ولم يدفع الي فاستشيرة لا يسمع هذا من المدعي لان المناقضة ثابتة بين قوله ليس ملكي والاستشراء
من غير المدعي عليه فيكون اقراره انه لا ملك للمدعي نظير الاستشراء من المدعي عليه **ادعيا عينا في يد ثالث** وانكره ذو
اليدين **واقام نظرا واحدهما البينة ان القبض بينهما** اي قضى بالعين بين المدعين نفسيين وقال الشافعي يوجب
القاضي بينهما لان القربة التعيين المستحق اصل في الشرع كما في الفقه ولما ان العين قابلة للاستشراء ولم يجز
يرجح احدي البنتين فيقبض بينهما نفسيين والقربة لتعيين الاتحاف يكون قاراً وهو حرام وانما يقع في
القربة لتفي التهمة لا للاستحقاق ولهذا جاز للقاضي التعيين بغير قربة وان ادعى كل واحد منهما الشراء من
صاحب اليد واقام البينة فان شاء كل واحد منهما اخذ نصف العبد بنصف الثمن لا استواءهما في السبب وان شاء
ترك لوجود العيب بالكره فان ترك احد ما اخذ النصف بعد الثمن لا استواءهما في السبب قضاء القاضي
لها واخذت الفسخ فليس **لاخر اخذ جهه** لان البيع انفس في نصف بينة صاحبه فلا يكون له اخذ بعد الاخذ
ولا قبل القضاء فله ان ياخذ جميعه لانه اثبت ببينة انه اشترى الكل ولم يقع المزاجه بالقضاء كما ان احد
المتعينين اذا سلم قبل القضاء فلكل افران ياخذ كل المبيع وان سلم بعد فليس له ان ياخذ الا النصف
لان الاتقان انما يصير للمزاجه يصيرون القضاء بينهما وان وقتا في كل واحد وقتا في كل واحد وقتا
لما بينا وسواثبت الملك لنفسه في زمان خال عن المانعة الي اخره **وان وقت احد ما** اي ان ذكر احد
المدعين وقتا او كان معه قبض اي قبض مبيع **فولم** في المشتكين اي المبيع لمن ذكر الوقت في الاولى لمن
قبض المبيع في الثانية اما في الاولى فلا يثبت ملكه فيه ووقع الشكر في ملك الاخر فيه فلا يثبت بالشكر واما في

عليه بين قوليه

الثانية لان كنهه من قبضه دليل على شرايه لا على الغصب فلا على الصلاح وفي فصول الاستدلال في الفصل الثاني
عشر ولو ادعى دارا فقال المدعي عليه ان المدعي اقر قبلا دعواه ليست هذه الدار لي او قال ما كانت هذه الدار
لي تبطل بينة المدعي ان اقام المدعي عليه بينة على ذلك وكذلك لو ادعى الميراث فاقام بينة على اقرار مورثه
بذلك يندفع دعوى المدعي وفي دعوى الدار لو قال المدعي قد كان اقر قبلا هذا ان لا حق له في هذه الدار
اولى ما هو في هذه الدار ولم يكن هناك احد يدعي الدار لا يمنع من الدعوى بعد ذلك **فان ادعى احد ما**
شراء والاخر حبة وقبضا او صدقة وقبضا من شخص معين واقام البينة ولا تاريخ لها فالشراء اولى كود ادعي
لان معاوضة من الجانيين وثبت للملك بنصف والهدية والصدقة تعتقد ان اليه القبض فكان الشراء أسرع ثبوتا
فكان اولى وفي الاختيار وان ادعى احد ما بيعا والاخر حبة فالبيع اولى لان البيع يثبت الملك حقيقة في الحال
والرهن انما يثبت عند الملك تقدير او كذا الهبة يعوض اولى من الرهن **فان ادعى الشراء اي ان ادعى احد**
شراء عبدا من رجل وادعت امرأته انه تزوجها عليها اي ادعت امرأة ذلك الرجل تزوجها على ذلك العبد ومن هنا
على ذلك **فهما سواد** عند اي يوسف لان سبب كل منهما عقد معاوضة وثبت للملك بنصف فينصف بينهما ما اتوا بهما
في السبب ثم ترجع المرات على الزوج بنصف قيمة العبد تعميلا للهرم ويرجع بنصف الثمن ان كان قد تقدم وقال
محمد الشراء اولى وجعل العبد لشاري وحكم للمراة على الزوج تمام قيمته لانهما اشتركا في المدعي يظهر نصف
هو كل منهما واذا قدم الشراء يكون الحكم للشاري ثم يصير الرجل تزوجا للمراة على عبد الغير فيصح القيمة
فتجب قيمته وهذا اولى لان فيه عملا بالحقين وان اقام الخارج البينة على الملك المطلق وان ربح او اقام
البينة على الشراء والتاريخ من واحد يعني لامن اثنين فحق تقييد قول القدر من واحد غير صاحب اليد
ليست زيادة فائدة فان هذا الحكم لا ينافى بين ان يكون دعواهما الشراء من صاحب اليد او غيره بعد ان
يكون الباع واحد لانه ذكر مثله عن صاحب الذبيرة كذا في النهاية **فان ادعى تاريخا اولى** في المشتكين لانه اثبت
في وقت لا منازع له فيه ومن اثنين اي وان اقام البينة على الشراء والتاريخ من اثنين لامن واحد **فهما سواد**
سواء كان تاريخا اقدم او لم يكن لان كل واحد منهما يثبت الملك المطلق لبايعه فصار كما اذا حضر الباني
وادعيا الملك من غير تاريخ **فان ادعى تاريخا** دون الآخر **فولم** اي للمؤرخ هذا اذا كان الباع واحد لانهما على
ان الملك لا يتلقى الا من جهة فاذا ثبت احد ما تاريخا حكم به حق يتبين انه تقدمه شراء غيره واما اذا كان
الباع اثنين ولم ترجح احد الخصمين دون الآخر **فهما سواد** وقضى بينهما نفسيين لان توقيت احد ما لا يدل
على تقدم الملك لآخر ان يكون الآخر اقدم ولانه لا يتبرج احد ما بالتقدم فكيف يتبرج احد ما بالاقفال
كذا في الهداية وفي الزهري لو قال المدعي هذا الخمر غاب عن مئذنه واقام المدعي عليه بينة على ان هذا الخمر
ملكه في يدي مئذنه يقضي للمدعي فلا يلتفت اليه بينة المدعي عليه لان تاريخ غيبة الخمر عن يده لا تاريخ
ملكه وان كان دعواه في مطلق الملك فالبينة عن التاريخ وتاريخ ذي اليد غير معتبرة طاله الا ان كان دعوى في

الاولى

المدعي تاريخ

اليد دعوى مطلق المالك دعوى الخارج فيقتضي بيئته الخارج وان تنازع في ذلك **أحد** ركنها **أول** عليه **فلا** ولا
 لهما **أول** من تعلق بلحاظها ومن تعلق كونه ما منها لان تصرفها **بشخص** المالك **وكذا** ان كان **أحد** ركنها
ركب **السج** **والآخر** **دعوى** اي رد يد السج او كان **أحد** ركنها **السج** **والآخر** **تعلق** **بشيء** اي بالقبض من كنه
 او ذيل الركب والاسر او من الرد يد المتعلق به لما ذكرنا ولولا وبها الركوب بان كانا ركنين
 في السج فهي بينهما لا تتوابعهما ولو كان **أحد** ركنها متعلق بلحاظها والآخر بذاتها فتمسك التماس **أول** ولو تنازعا في
 بساط **أحد** ركنها فله عليه والآخر متعلق به فهو بينهما نصفان لان الجلوس ليس بيد له ولهذا لا يصير غاصبا
 بالقعود على البساط وبالركوب وليس يصير غاصبا وفي الاختيار سفينته فيها ركب وآخر متمسك بكعبه
 وآخر جندف فيها وآخر يدها فهي بينهم الا المدا لا شيء لم يغير لرجل محسب على سفينته بدت فيها عشترا الا في
 في دار رجل مع لاشي فادعى البدر في داره عدي للوسر بشهادة الظاهر وعن محمد قطار ابل على البعير
 الاول ركب وعلى الوسط ركب وعلى آخر ركب فادعى كل واحد منهم القطار فلكل واحد البعير الذي
 هو ركب لانه في يده وتصرفه وما بين الاول والوسط لا يرد قايده والقياد تفرق وما بين الوسط
 والآخر بين الاول والوسط نصفان وليس للآخر الا ركنه **وبيئته السج والتسج** **أول** من بيئته مطلق الملك
 سواء كانت للخارج او لذي اليد لانها تثبت اوليته الملك لها صحتها فلا يثبت لغيره الا بالتلفق منه **وبيئته السج**
و شهادته **أول** **أكثر** **سواء** يقع اذا اقام **أحد** المتنازعين شاهدين والآخر اربعة شهود فلهما سواء لان
 الترجيح ان يكون بقية في الدليل لا بكثرة كما عرف في الاصول وكذا اذا كانت احدى البيئتين اعدل عندها
 وقال ملك يترجم اعدل البيئتين فيقتضى به لان الشهادة تفسر حجة بالعدالة فيكون الاعدل واقوي وان
 ان المقصود وهو الامتناع عن الكذب جعل لكل منهما فلا يرجح بالاحدية **أحد** ركنها **فصل**
اختلاف اي اختلاف المتبايعين **في مقدار الثمن** **أول** **في مقدار المبيع** **فانما** اقام البيئته **فأول** لانها اقوي
 لا يعارضها مجرد الدعوى **فان اقام البيئته فالثبت للزيادة** **أول** لان البيئتين شرعت لاثبات الزيادة
فان لم يكن لها بيئته قبل المشتري ارض بالثمن الذي يدفعه البايع وملا فسخنا البيع وقيل للبايع تسليم
 ما ادعاه المشتري من المبيع والفسخنا البيع **فان رضي كل واحد من المتبايعين بدعوى صاحبه** ترتفع الخصومة
 وهو المقصود لان الغرض قطع الخصومة وهو يكون بالتراضي فيجب ان لا يتجمل القاضي بالفسخ والآي
 وان لم يرض كل واحد منهما بدعوى الآخر **فان** لان كلا منهما منكر لا يدعيه الآخر **فسخ البيع** سواء كان قبل
 قبض المبيع او بعده لقوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلة قايمة تحالف وترادا وفيه دلالة
 على ان القاضي يفسخ لان البيع ثمن مجهول فاسد فلا بد من الفسخ فيه بطلبها او بطلب **أحد** ركنها لو اخطأ
 بعد التحلف قبل الفسخ في شيء جاز وقيل يفسخ بنفس التحلف لكن الصحيح هو الاول بل لا يذكره المصنف
 ان وطئ الجارية المبيعة قبل بعد التحلف **ويبدأ بين المشتري** اي يبدأ القاضي بتجلف المشتري او لا وهو

وان كان الاختلاف في الثمن والمبيع
 فيجوز بيئته البايع في الثمن وبيئته المشتري في المبيع
 المبيع نظر الى اثبات حج

الصحيح

الصحيح لان البيئتين شرعت لاثبات التناول فاذا اختلفا في ثمنه فهو الاقرار او البذل او
 بدعي بين البايع وبين المطالبة بتسليم المبيع ايا زمان استيفاء الثمن فيقدم ما يتجلف في ثمنه بالتناول
 هذا اذا باع سلة بثمن وفيها **المغايضة** اي يبيع سلة بسلعة وفي العرف بداء القاضي **بما يشاء**
 لا استوعابها في ثمنه بالتناول وقبل يبيع بينهما في البداية وفي الاختيار ولو اختلفا في ثمن العقد
 فقال **أحد** ركنها يبيع وقال الآخر هبة او في ثمن الثمن فقال **أحد** ركنها ديارهم والآخر دنانير ثمان فان عند
 محمد وهو المختار لان وصف الثمن وقيسه بمنزلة القدر لان الثمن دين وانما يوفى بحقه ووصفه
 ولا وجود له بدونها ولا كذلك الا فلا فانه ليس بوصف لان الثمن يبقى بدعيه وقالا لا يتجلف لان
 نفس الثمن الف وزر في حله والقياس فيقتصر على مورد وهو الاختلاف في المبيع او في وجوبه
 ومن **تكر** من البيئتين **لزمه دعوى صاحبه** لما بينا في القضاء بالتناول بانه جعل باذ لا قلم يبق دعواه حارضا
 بدعوى الآخر فلزم القول بشيئته وان اختلفا في **الاصل** اي ادعى **أحد** ركنها اطلاقا فلكل الآخر **أول** **شرط** **الخارج**
 او استيفاء **بعض** **الثمن** اي قبضه **فان** **القول** **المحكم** لانها اتفقا على المبيع والثمن واختلفا في امر زائد على الثمن
 كما لو اختلفا في الخط والابراء وان اختلفا في قدر الثمن **بعد** **هلال** **المبيع** لم يتجلفا عند ابي يوسف وابي حنيفة
 والقول **المشتري** مع بيئته لانه منكر وقال محمد يتجلفا وان وفسخ البيع على قيمة الهالك هذا اذا كان الثمن
 الثمن دين وان عينا يتجلفا ان اتفقا لان المبيع في احد اليكبين قائم لا يري انها لو تعالما بعد
 حلالا **أحد** **العوضين** يجوز اذا كانا عينيين ثم يرد مثل الهالك ان كان له مثل وقيمة ان لم يكن وهذا اذا
 حكم بعد القبض وان حكم قبله وكان الثمن مقبوضا يتجلفا ان اتفقا في الكفاية وفي هذا الخلاف
 اذا جرح المبيع عن ملك المشتري او صار كالمنع الفسخ بان ازداد زيادة منفصلة او منفصلة واثباتها
 البيئته قضى بها وان اقاما بيئته البايع **أول** وان ما با او ادها واختلف الورثة فلا يلف لانها ليسا
 متبايعين فلا يتناولهما النقص له قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان بحالها وترادا وهو مطلق غير
 مقيد بقيام السلة فيعبر به ونفط الشراذ فيه لا يدل على قيام السلة لان رد قيمته المبيع كردها وله قوله
 السلام اذا اختلف المتبايعان والسلة قايمة تحالف وترادا وهذا الحديث مقيد بقيام السلة
 حاروا محمول على هذا المقيد لان رواهما ابن مسعود رضي الله عنه واذا كان راوي المطلق والمقيد
 واحدا جاز المطلق على المقيد اتفاقا ويجوز ترك المقيد لثقله الرواي وان اختلفا **بعد** **هلال** **بعض** **اي**
 ان اختلف المتبايعان في قدر الثمن **بعد** **هلال** **بعض** **المبيع** كعبد بن مات **أحد** ركنها قبل نقد الثمن عند
 المشتري **لم يتجلفا** عند ابي حنيفة لان كالحالف بعد القبض مشروط بقيام السلة وهي اسم جميع المبيع
 فاذا حكم بعضه فقد اشرط والقول **المشتري** مع بيئته الا ان يرضى البايع **بشرك** **هصة** **الهالك** من الثمن
 بان لا يأخذ من ثمن الهالك شيئا اصلا لان الهالك قد خرج من ان يكون ميسعا يشرك هصته فصار كالمبيع

الثمن

في المحي و صده فلم سبق الا اختلاف بينهما الا في الثمن التي يتخالفان ويصح البيع في المحي فاما الحكم لزمه
 دعوى الاخر وفي رواية عندنا فاذ من ثمن الهالك ما اقربته المشتري دون الزيادة وتعالى كذا في الاستيفاء الى
 وقال ابو يوسف يتخالفان في المحي وفيه والقول في قيمة الهالك قول المشتري وقال محمد بن يحيى فان عليه ما ونصح
 البيع في المحي وقيمة الهالك وحي هذا اذا انتقض المبيع او جني عليه المشتري او باع المشتري بعضه لمجرد
 ان الهالك لا يمنع الخالف عند فصارتاها حيان ولا يي يوسف اعتبار البعض بالكل وكل المبيع لو كان قايما
 يتخالفان ولو كان في الكمال يتخالفان فاذا اهلكه بقي البعض يعطى كل بعض حكم كله ولا يي حنيفة ما قدرنا ما اتا
 في الاختيار و ذكر محمد في الجامع قول ابي يوسف مع قوله وهو القوي فكل المشتري يابيه ما اشترتها بالعين
 فان تكر لزمه وان حلف يكتف البايع ما بعتهما بالف فان طلق انتفخ العقد في القاييم وفيه المشتري
 حصته الهالك من الثمن الذي اقربه ويقسم الثمن على قدر قيمتها يوم القبض وان اختلفا في قيمة الهالك
 يوم القبض فالقول للبائع لانه ينكر زيادة السقوط بعد اتفاتها على الثمن واما اقام البينة قبلت
 وان اقاما فبينة البايع اولى لانه اكثر اثباتا لانه ثبتت الزيادة في قيمة الهالك وكذلك الاجابة اي الاستيفاء
 في مقدار الاجرة في عقد الاجارة كالاختلاف في مقدار الثمن في البيع **قبل استيفاء ثمن من المنفعة**
بعد الاي وبعد استيفاء ثمن لا يتخالفان اتفاقا صورته اذا اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المنفعة
 في البدل يتخالفان ويتردان لان الاجارة قبل استيفاء المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع فان اختلفا
 في الاجرة يبدأ بيمين المتاجر لانه منكر وان اختلفا في المنفعة يدرى بيمين المور واما اقام البينة
 قبلت وان اقاما فبينة المتاجر ان كان الاختلاف في المنفعة وان كان في الاجرة فبينة الاجر وان
 كان فيها فخير بالبنتين كما اذا قال احدى عشر اشهر والاخر شهرين يقض شهرين بعشرة وان اختلفا
 بعد استيفاء جميع المنفعة لم يتخالفوا بالاجارة والقول للمتاجر لانه منكر فان قيل هذا على اصلها ظاهر
 واما على اصل محمد فلا كالمبيع لم يكن مانعا عن الفسخ فكيف صار مانعا لهما فلما كان الفسخ في المبيع
 الملاك على قيمة والمنفعة المستوفى لا يمكن الفسخ فيها ولا في قيمتها لانهما غير متقومة في نفسها واما
 ان اختلفا بعد استيفاء بعضها اي بعض المنافع يتخالفان **ويصح العقد فيما بقي والقول فيما مضى**
للمستاجر لان الاجارة عندنا ينقضي شيئا فشيئا فاما في ضار كالهالك وما بقي لم ينقضي بخلاف البيع فانه
 ينقضي جملة واحدة **وان اختلفا بعد الاقالة كالا وعاد البيع** اي امالة الاول كما قبل الاقالة بان اشترى
 جارية وقبضها ثم تقابلها ثم اختلفا في الثمن فانه يتخالفان ويعود البيع الاول وهذا اذا اختلفا قبل
 القبض اما اذا قبض البايع المبيع بعد الاقالة ثم اختلفا لم يتخالفا عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا
 لمحمد وهذا على قول من يقول ان الاقالة بيع لا اشكال في الاشكال على انها فسخ الا ان نقول انما اثبتا
 الخالف فيها قبل القبض لان القياس يوافق لان البايع يدعي زيادة الثمن والمشتري ينكره والمشتري

وتراو اما البينة
 وتصح

او المثل

يدعي

يدعي وجوب تسليم المبيع بانقضاء البايع ينكره وكل واحد منهما منكر فخالف فكان الخالف على مقتضى القياس قبل
 فابتدأ الخالف قبل القبض بالقياس لا بالنقض ولا لذلك بعد القبض فانه على خلاف القياس لان المبيع سلم للمشتري
 فلا بد من شيئا فلا يكون البايع منكر وان اختلفا اي الزوجان في المهر **اقام البينة فهو اولى وان اقاما فبينة المرأة**
اولى لانها اكثر اثباتا والا اي وان لم يكن لهما بينة **خالفا فبينة كل قضي عليه بما ادعا** الاخر لان القول اقرار وان
 خالفا لا يفسخ النكاح لان اثر الخالف في انعدام التسمية وذلك لا يمنع صحة النكاح بدليل صحة بدون التسمية بخلاف
 البيع على ما عرف وحكم به المثل على ادعاء كما اذا اختلف الصباغ ورتب الثوب في مقدار الاجرة حكم قيمة الصباغ
 واما اثر النكاح عن الخالف لان المثل لا يعتبر عند وجود التسمية وهي انما يسقط بالخالف لان ما ادعا على كل منهما يمين
 الاخر فيسبق النكاح بلا تسمية فيعتبر المثل لانه هو الواجب الاصل في يلزم ما قالت ان كان قولها مثله والمثل
 او اقل لان الظاهر ان حدها وما قال اي ويلزم ما قال الزوج ان كان قولها مثله اي مثله المثل او اكثر وان كان
 هو المثل بينهما اي بين قول الزوج وبين قولها بان كان اول ما قالت والشرع ما قال **فهر المثل** اي قضى به وفي الاختيار
 ويبدأ بيمين الزوج كما في المشتري لانه منكر وان طلقها قبل الدخول بانه اختلفا فالقول قوله في نصف المهر
 وذكر في الجامع الكبير حكم متعة مثلهما وهو قياس قولها وقال ابو يوسف القول قول الزوج قبل الطلاق وبعد
 مع يمينه لانه منكر بالزيادة فتمت امكن الجواب شئ من المسمى وهو ما اقربته الزوج لا بهار لانه المثل لان المسمى
 بدل اصلي في العقد الا ان ياتي بشئ يسير يلقيه الظاهر وهو لا يصلح مهر لها وقيل ما دون العشرة
 والاول اخص ولهما ان الظاهر يشهد لمن شهد له المثل نظر الى المعتاد والى انكار الاولياء وتقييدهم
 بدون ذلك والقول في الدعوى قول من شهد له الظاهر فيصار اليه **وان اختلفا اي الزوجان في مائة البيت**
فما يصلح لهما كالمقنعة والوقاية والخيار وكما قلنا المدعي بشهادة الظاهر وما يصلح لهما كالمقنعة
 والعنسوة والقباء والسلاح وكما او ما يصلح لهما كالبينة البيت والبسط وكما قلنا جال عند ابي حنيفة لان المرأة
 وما في بدنا في الزوج فالقول لصاحب اليد لان الملك باليد الا انه عارضة ما هو اقوى منه وهو ما كتبه
 بها وان مات احدكما اي احد الزوجين **واختلفت ورثته اي ورثة البيت مع الاخر فما يصلح لهما اي للزوجين**
قلبا في منها عند لان اليد ثابتة للميت وقال ابو يوسف للمرأة ما يجسر به مثله في حالة الموت و
 الجسوع والباقي للزوج مع يمينه لانهما تاتي بالجهاز عادة وكان الظاهر حدها وهو اولى من ظاهر الزوج
 ولا معارض في الباقي من جهازا فبينة للزوج وعند محمد يدفع للزوج لهما في الحالين اي الزوج اولى ورثته
 لان الورثة طلقا والميت فيهما يصلح لهما بالموت كما لا يتغير فما يصلح لاحدهما والطلاق والموت سواء في
 هذا فالحاصل انهم اتفقوا ان ما يصلح لاحدهما فهو لمن يصلح له في الجسوع والموت حتى يقوم ورثته فمما اختلفوا
 فما يصلح لهما فابو حنيفة جعل للزوج في صورتها والباقي منها بعد موت احدكما وابي يوسف جعل لهما ما يجسر به
 الحائنين ووزع بينهما نصفين لاستوائهما في الدعوى وفي اليد وقال في غير مثله ما قال ابو حنيفة وفي

لم يجده للزوج في المأبودة

الاختيار وان كان احد الزوجين مملوكا فكل للمملوك حاله الجوهرة لان يدن اقوى وللمتزوج بعد الموت لانه لا موارث له
 وفي شرح الجامع الصغير وكذلك ان مات احدهما فهو للميتة وهذا على المطلق قول ابي حنيفة ومن المجمع موافق
 لهذا قال ابو يوسف ومحمد المأذون والمكاتب بمنزلة الحر لان له ما يدر في المحصول وغيره **وان اختلفا الى المولى والمكاتب**
في قدر الكتاب لم يخالفا ويكون القول للمكاتب لانه منكر للزيادة وقال النخعيان وقضيه الكتاب لانه عقد معاوضة
 والمولى يدعي بدلا زائدا والمكاتب ينكر يدعي استحقاق العتق عند ادائه ما يدعيه من القدر والمولى ينكر فيتحالفان
 كالبائع ولا يبي حنيفة لان البديل مقابله في الحال فكذلك وهو سالم للعبد وانما يصير مقابلا للعتق عند الاداء فكان اختلفا
 في قدر البديل لا غير فلا يخالفان **ولو باع جارية فولدت تلك الجارية لاقدم من ستة اشهر فادعاءه** البائع فدعاه ابن
 البائع ونسب منه حصول البعثة ان العلوق في ملكه وانما هو علم الزنا فقبيل دعوى سند الى العلوق لان امر
 النسب حتى قوتلن المراد ان العلوق ليس منه ثم يظهر له انه منه ومن اي تلك الجارية ام ولد اي البائع **ويفسخ البيع لان**
بيعهما غير جائز ويبرء البائع الثمن الى المشتري لانه مقتضى فسخ العقد **ولا تقبل دعوى المشتري مع البائع** مع دعوة البائع
 وكذا بعد ثلثا الباقى السابق للاستاد دائما وقت العلوق ولا كذلك دعوى المشتري وقيد بقوله مع لانه لو ادعاه قبل دعوى
 البائع ثبت النسب من المشتري ويجعل على انكحها فاستولد ما ثم اشترى فان مات الولد عند المشتري وكذا لو اعققت
 وقد اتت به لا تحل من ستة اشهر ثم ادعاءه اي ادعى البائع الولد لم يثبت الاستيلاء فيها اي لا تصير الجارية ام ولد
 للبائع لان الولد بعد موته لم يثبت نسب لعدم احتياجه اليه فلم يستفد اثاره حرية وان مات الام عند المشتري ثم ادعاءه
 البائع وكذا لو ادعاء بعد عتقها وقد اتت به لا قبل من ستة اشهر **ثبت نسب من البائع اتقا وبه كقول الثوري** المشتري
 عند ابي حنيفة لانه باع ام ولد ولم يفسخ البيع فيها لان بيع وسوالموت او العتق ومن غير مقتومة عند فلا يثبت نسبها
 شي من الثمن فيرد جميعه وعند حنيفة يرد حصته الولد ولا يرد حصته الام لانها متقومة عند ما يقسم الثمن على قيمتها
 يوم القبض وقيمة الولد يوم الولافة فما اصابها سقط عن البائع وبسبب ما بارأها من الثمن في عتقها فيرد
 حصته الولد والتفسير كالعقود لانه لا يحمل النقص **وان جاءت الجارية المبيعة به اي بالولد اكثر من اثنين** من حين باع
 وادعاء البائع لا يفتح دعوى لعدم اتصال العلوق بملكه ثانيا **وان ادعاء فسخه المشتري** دعواه **ثبت النسب من**
البائع وحل ان استولد الجارية بالملك حلالا امر على الصلاح **ولا يفسخ البيع ولا يفتق الولد ولا تصير الجارية ام ولد**
 اي للبائع لان وقوع العلوق في ملكه غير معلوم فيبقى الولد عبد للمشتري وامة جارية له وفي الاختيار وان لم يعلم
 الولافة بعد البيع لا يفتح دعوى البائع الا بتفريق المشتري لوقوع الشك في وقت العلوق ويقع دعوى المشتري
 لانه ينكر فسخ البيع ولا يبيح للبائع وان ادعاء لا يفتح دعوى واحد منها للشك والمسلم والذي والى والمكاتب
 في ذلك سواء وان ادعى البائع قبل الولافة فهو موقوف فان ولد عتقت والآقا ولو اشترى جارية ثم باعها لا
 يصح دعواه وان اختلفا فالقول للبائع لانه المنكر من وجهها وان قبلت امة في ملك رجل فباعها وتداولتها الا ان
 ثم رجعت الى الاول فولدت في يد ادعاء ثبت نسب منه وبطلت البيوع كلها ونسب جمعوا الايمان بطلان

البيوع ولولم يكن اصل الحمل عند لم يبطل العتق وفي فصول الاستروتن في الفصل الرابع فان كان المشتري باع ام
 واستولد ما المشتري الثاني ثم استحققت واحد المشتري الجارية وقيمة الولد من المشتري الثاني على المشتري الاول
 بقيمة الولد والمشتري الاول هل يرجع على باي قيمة الولد عند ابي حنيفة لا يرجع وعند مالك يرجع وعلى هذا
 الخلاف مثلثة البناء والاخراس ومن ادعى **نسب التوأمين ثبت نسبهما** من اي من المدعي لانهما خلقا من ماء
 واحد لانه اسم ولد ليس بينهما ستة اشهر فاستحقاق العلوق الثاني من ماء اخر فاذا ثبت نسب احداهما
 ثبت نسب الاخر وبطل ما يروي فيه العتق ومن بيع وعتق وبغ ذلك وفي الاختيار كقولين منا قضين جدرا
 من المدعي عند الحكم ان امكن التوفيق بينهما قبلت الدعوى صيانة لكلامه عن اللغو نظر الى عقله ودينه وان نفذ
 التوفيق بينهما لم يقبل كما اذا صدر من الشهود وكل ما شر في قدر الشهادت اشترى منع استماع الدعوى قال
 ابو حنيفة رحمه الله اذا قال المدعي ليس بي نسبه على دعوى هذا الحق ثم اقام البيعة عليه لم تقبل لانه كذب تبينة
 وعن محمد انها تقبل لانه يجوز ان نسبه ولو قال اي ليس علي فلان شهادته ثم شهد لم تقبل وروي الحسن عن ابي
 حنيفة انه تقبل شهادته لا احتمال النسيان ايضا وروي ابن رستم عن محمد اذا قال للشاهد فلان عندني
 في حق بعينه ثم جاء وشهد له قبلت لانه يقول نسيه وتوفا لا اعلم له حقا ولا اعلم لي حجة ثم ادعى حقا او جاء
 بحجة قبلت وتوفا ليس لي حق لا تقبل وتوفا ليس لي حجة قبلت تبينة لاحتمال النسيان في البيعة دون الحق وروي
 ابن سنان عن محمد قال هذه الدار ليست لي ثم البيعة انها لم تقضي بها لانه لم يثبت بدك حقا لا احد فكان سقاطا
 الا يري ان الملا عن اذا ادعى نسب الولد صح لما انه لم يثبت النسب من غيره باللعان وروي هشام عن محمد لو قال
 لاقولي بالتوري في دار ولا اقرن ثم اقام البيعة على ذلك في يدان بالوي قبلت وتوفا لاقول لاقول بالوي
 في رستاق كذا في يد فلان ثم اقام البيعة لم تقبل الا ان تقوم البيعة انه اخذ منه بعد الاقرار وتوفا لرجل اخرج
 الى هذه الدار سكنها او هذا الثوب البيعة وخوذا كذا في اي ثم ادعى اليك ذلك صح لانه يقول انما طلبتها بطريق
 الملك لا بالعارية وفي الفتوي باع عتقا راوا منه او زوجة حرة وتعرف المشتري فيه ثم ادعى الابن انه ملكه ولم
 يكن لابي التفرق مشايخنا انه لا يسمع مثل هذه الدعوى وهو تلبس محض وحضوره عند البيع وشكر المارعة
 اقرار منه انه ملك البائع وجعل سكونه في هذه الحالة كالا فصح بالاقرار قطعا لا طماع الناحية لاهل العصر
 في الاقرار بالنسب ولو باع ضبعة ثم ادعى انها كانت وقتا عليه وعلى اولاد لا يسمع للتأخر لان الاقدام
 على البيع اقرار بالملك وليس له تخلف المدعي عليه ولو اقام البيعة قبل تقبل لان الشهادت على الوقف تقبل من
 غير دعوى وينقض البيع وقيل لا تقبل ههنا لانه ثبت فساد البيع وحقا لنفسه فلا يسمع للتأخر ولو رد
 الجارية بيعت فانكر البائع البيع فاقام المشتري البيعة على الشراء واقام البائع البيعة انه قد براء اليمن العيب
 لم تقبل لان جوده البيع انكار للبلاء فيكون ملكا مشهورا ولو انكر النكاح ثم ادعاء قبلت بيعة فاذ ذلك
 وفي البيع لا تقبل لان البيع افسخ بالانكار رد النكاح لا الاثري انه لو ادعى تزويجا على الف فانكرت فاقامت

قوله اتفق مشايخنا
 لا يسمع لانه ليس
 بهذا قول مشايخنا
 واما قول مشايخنا
 انه يسمع انظر المحيط
 المحرم

وكتب الي وان قال غدي ومي ويحسني امانة اي فقد اقترانه امانة لانه يستعمل الامانات وكذا في كسبي او حشوني
 واشباهه ولو قال لاخري عليك الف فقال مخاطب انزها او استغنى بها او فقتلك او احملك يا هذا اقرار لان
 الضمير في انزها راجع الى الف انشأ باعتبار الدراع فكانت قال انترن الف التي لك علي وان لم يذكر الكفاية الى الضمير
 بان قال انترن بلا ضمير فيكون اقرار لان الانترن يحتمل ان يكون مضروفا الى الف والي غير فلا يكون اقرارا بانكر
 وفي الخلاصة اذا تصادقا على ان قال انترنا على وجه السجدة لا يكون اقرارا التي هنا كلامه وطلب التاصيل ودعوي
 القضاء والاحالة كل منهما يدل على سبق الوجوب وتواليا لا يخبر فلا تانا ان له على الف درهم الصحيح انه لا يكون اقرارا
 ولو انترنا انه فلما كشفت وجهها قال لي جاري لا يسمع دعواي في الاتح لان شرائها اقرارا منه بانها للبايع وكذا الاستدلال
 ونحوه ومن اقر بدين مؤجل وادى المقر له ان حال استخلف المقر على ان يفي الاجل لانه ينكر ما داه المقر من حق الاجل ولو
 قال له على مائة درهم فالتفدرا اقرار لان قوله ودرهم بيان للمائة عادة لان الدراع بكثرة استعماله واستغنوا انكران
 في كل عدد واكتفوا بذلك مرة كما قررنا اننا وكذا الحكم بالمال وبوزن مثلا لو قال له على مائة وقفية ضلقة فمن غير يكون اقرارا
 المائة من جنس كذا المقدرو قد يتبين ولو قال له على مائة وثوب لزمه ثوب واحد وتفسير المائة اي الى المقر وكذا
 لو قال له على مائة وثوب بان لزمه ثوبان وتفسير المائة الى المقر لان الثوب لم يكن استعماله ولا يذكر لبيان المائة فيبقى
 المائة على ابيها ولو قال له على مائة وثلاثة اثواب فالحكم ثياب لان الاثواب لم تذكر بحرف العطف فانصرف اليها لا الى ثوبها
 في الحاشية الى التفسير كما ذكره ومن اقر غلام لزمه الحلفة والنقص لان الكتم يتناولها عفا وبسبب اي ومن اقر بسفنة
 النصارى وموعدة بدنة والجنس وموعدة وسوعدة والحال وسوعدة الحمار وسوعدة لاقرة ناد من اقر بثوب يعني اقر
 بنصف ثوب في متبدا او ثوب في ثوب لزمه اي لزمه الطرف في الطرف لانه اقر بنصف شيء موصوف بالمطروفة
 وذلك لا يتحقق بدون غضب الطرف هذا اذا صلح الثاني للطرفية واذا لم يصلح كما اذا قال غضبت درهم في درهم لزمه
 الثاني بخلاف ما لو قال غضبت نمر من قوسه لانه لا يكون اقرارا بغضب المتزوج منها ولو اقر بغضب ثوب في ثوب
 اثواب لزمه احد عشر ثوبا عند محمد لان العشرة قد يكون وعاءا للثوب النقيض فصار كقوله ضلقة في حوائق وقال
 ابو يوسف لا يلزمه الاثوب واحد لان الثوب الواحد لا يبان في عشرة اثواب عادية فيجعل على بيان على ما قال
 غضب الكاف على حمار ومن اقر بحبة في حبة لزمه حبة وان اراد القرب ان هذا للموصل وقال في لزمه حبة وشرة
 لانه هو الحاصل من ضرب حبة في حبة ولما ان المقربة حبة مفروبة والحبة اذا ضربت بحبة بكثر اجزاء ما لا ان غنها
 بكثر ويبلغ حبة وعشرين اذ لو كان كثر لما بقي في الدنيا فغير لانه يغرب مائة في الف درهم ولو عني به مائة لزمه
 عشرة لان في كثره يعني مع شح قال تعالى فادخل في عبادي اي معهم ولو قال له على درهم ايا عشرة او قال باين
 درهم ايا عشرة لزمه تسعة وقال لا يلزمه عشرة وقال زفر ثمانية لانه يسقط النياتن ويسبق ما بينهما وسوا القياس
 كقول من هذا الحايط ليس له شيء من الحايطين ولها وسوا كالحسن ان مثل هذا الكلام يراد به الكل
 كما يقول لغيره فذم من درهم ايا عشرة ويدخل النياتن والاي حنيفة ان هذا الكلام يذكر لارادة الاقل من

في كل عدد واكتفوا بذلك مرة كما قررنا اننا وكذا الحكم بالمال وبوزن مثلا لو قال له على مائة وقفية ضلقة فمن غير يكون اقرارا

الاكثر

الاكثر والاكثر من الاقل قال صلى الله عليه وسلم اعلموا اني ما بين السنين الى السبعين والمراد فوق السنين ودون
 السبعين وكذا كذا يقولون عمر من سنين ايا سبعين او ما بين سنين ايا سبعين وغير يدون به اكثر من سنين
 واقل من سبعين ولان اخر العشرة غايه قد يدخل فلا يشك بانك قال الاصل العشرة في شرح
 الوفاية ومن المسائل الكثيرة الوقوع انه اقر ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فعند ابي حنيفة ومحمد لا يلتفت الى قوله
 ولكن يعني على قول ابي يوسف ان المقر له يكلف ان المقر له كاذبا وكذا لو ادعى وارث المقر فعند البعض
 لا يلتفت الى قوله لان حق الورثة لم يكن ثانيا في زمن الاقرار والاصل التحليف لان الورثة ادعوا امر اقرار
 به المقر له بلزمه فاذا انكر سخط وان كان الدعوي على ورثة المقر له فالبعض عليهم بالعلم ان لا يعلم انه كان كاذبا
 ويجوز الاقرار بالحل بعينه حل فانية او شاة لان له وجهان اوصي رجل بالحل لاقرو مات فاقروا انه بان هذا
 الحل لفلان وله اي ويجوز الاقرار بالحل بان قال لحل فلانة على الف درهم ولزمه المال اذا بين سببا صالحا للملك
 كالادب بان قال ورث الحل من ابيه الف درهم فاستهلكها او الوصية بان قال اوصي له فلان ومات
 ثم ان ولد الحل فمد يد يعلم انه كان قائما وقت الاقرار يكون المال له وان ولد ميتا يرد المال على ورثة المورث
 او الوصي وان جاءت بولدين فحق الوصية ينقسم بينهما على السوية كذا في المحيط وان بين سببا فاسدا كما اذا قال
 اوصني حل فلان لابيته وان لم يبين سببا قال ابو يوسف لا يقر اقرار لان الجواز وجهين الارث والوصية
 والمضمان وجوها وان كان محمدا لانه يحتمل الجواز والف ديجر على السبب الصالح فيجب له كلامه ومن اقر بشرط
 الخيار كما اذا قال له على الف على اني بالخيار ثلثة ايام لزمه المال بطل الشرط لان الاقرار لا يحتمل الغش وقد
 حرمه في بعضه اذا استثنى عما اقر به بعض ما اقر به سواء كان اكثر او اقل متصلا باقراره في استثناء
 ولزمه الباقي من المستثنى لان استثناء البعض من الكل فكل اكثر صحيح فيعتبر ان انفصل باقراره لانه بيان
 تقييد ولو انفصل عنه يكون رجوعا عن اقراره بعد صحت وذو الاجوز واستثناء الكل كما اذا قال له على وقفية بئر
 الاقضية بئر باطل استثناء وان ذكر موصولا لانه لا يكون رجوعا عن اقراره وذو غير جائز وفي زيادته
 صاحب الهداية ان استثناء الكل من الكل ما يبطل اذ كان بعين لفظ المستثنى منه وانما اذا كان بغيره
 فضحيح كما لو قال ثلث مالي لزيد لالا لالا وثلث مالي الف فيبقى الاستثناء لا يكون لزيد شيء كما لو قال لزيد
 الاربع ثلثي طواليق الاربعة الاربعة صح استثناء ولا يقع الطلاق ولو قال اني طواليق الاربعة في لم يقع
 ويقع الطلاق وفي الاضمار ولو قال فلان على الف درهم بافلان الا عشرة حبة الاستثناء لان النداء
 لشيء المحاط وانما يحتاج اليه التاكيد ذلك فلا يكون فاصلا ولو قال له على الف درهم فاشهد واعلي يدك
 الا عشرة درهم لا يقع الاستثناء لان الاشهاد يكون بعد تمام الاقرار فكان الاستثناء بعد التمام وان قال
 متصلا باقراره استثناء البطلان وكذا الحكم في كل اقرار علق بشرط كونه على الف ان دخلت الدار لان
 الزوم حكم المنجز لا حكم المعلق ولا يمكن جعله اقرارا عند وجود الشرط لانه ليس بوجوده في تلك الحالة بخلاف تعليق

في كل عدد واكتفوا بذلك مرة كما قررنا اننا وكذا الحكم بالمال وبوزن مثلا لو قال له على مائة وقفية ضلقة فمن غير يكون اقرارا

في كل عدد واكتفوا بذلك مرة كما قررنا اننا وكذا الحكم بالمال وبوزن مثلا لو قال له على مائة وقفية ضلقة فمن غير يكون اقرارا

في كل عدد واكتفوا بذلك مرة كما قررنا اننا وكذا الحكم بالمال وبوزن مثلا لو قال له على مائة وقفية ضلقة فمن غير يكون اقرارا

لي عليه كذا ومكذبا اقر به المدعي عليه انه يقر بالدعوى وسمع البينة على اقراره لانه لم يجعل الاقرار سببا للوجوب وفي
 هذه العيون لو انكر هل يختلف على الاقرار فيه خلاف بين ابي يوسف ومحمد قبل خلاف لانه لو انكر ثبت الاقرار والعقوبة
 على انه لا يختلف على الاقرار وانما يختلف على المال وان قال على الف من ثمن عبد اشتريته منه لم يقبضه ولم يبيعه ابي العبد
 ولم يصدق المقر له في عدم قبضه لزمه الالف وصل كلامه او فصل وقال ان صدقه المقر له في اذ عن صدق وصلام
 فصل وان كذب وقال لي عليك الف من قرص او غصب او غير ذلك ان وصل صدق والالف فلا وجه انما اذا انصا
 بيان المقر له ثمن فلا يلزمه قبل القبض والمقر شكر القبض فالحول قوله وصلام فصل متى كذب كان تفسير الاقراره
 فان وصل صدق والالف ولا يبيعه ان الثمن في غير المعين لا يجب عليه الا بعد قبض المبيع لان البائع متى الى
 بعيد فلم يشتر ان يقول المبيع غير هذا فلا يلزمه المال فيكون اقراره بلزوم المال في غير المعين اقرارا بالقبض
 وانكاره القبض رجوعا عنه ولا يبيعه مطلقا فان عينه اي ذكر عبد بعينه وصدقه المقر له في شرائه وعدم قبضه فان
 سلم اليه اي ان سلم المقر له العبد ايا العتق لزمه الالف على المقر والالف اي وان لم سلم المقر له العبد ايا
 المقر فلا يلزمه الالف اتفاقا لان ما ثبت يتصدق قهما صار كالثابت عيانا قيدنا بتصديقه لانه ان كذب في شرائه
 المعين وقال سند لي ما يملكه لا يلزم المقر شي اذ قال هذا لك وانما يملكه عبد غيره لزم المال على المقر لعلامة العبد
 له باقرار ذي اليد فلا يعتبر الاختلاف في السبب بعد اتفاقهما على وجوب اصل المال وان قال سند لي انما يملك
 غيري فقال ان لان كلامهما مدع ومنكر واذا اتى الف بطل المال وان قال على الف من ثمن حر او غنم لزمه اي
 لزم الالف على المقر ولم يقبل تفسيره وصل وفصل لان ثمنها لا يجب على المسلم فيكون رجوعا عن اقراره وقال
 ابو يوسف ومحمد اذ وصل صدق ولم يلزمه شي لانه يقر كلامه انه لم يرد به الايجاب وسويان مغير فيقبل
 اذا وصل وقال على الف من ثمن متاع او اقر شئني الف او يري في وي مائة ثوب ما يثبت المال ولكنها تروى في
 التبر او بنهر حرم وهي التي يرد بها التبر بيت المال ايضا ولا يرد بها غيرهما وقال لا ايتها ربوف او نحوها وقال المقر له
 جبار في جبار وصل او فصل قال لا يصدق ان وصل وعلى هذا ان قال لي ستوفية او رصاص وان لم يذكر السبب
 وقال على الف درهم زبوف قبل يصدق اتفاقا اذا وصل لانه لم يصرح بالعقد واستحقاق الجوده كان به وقيل
 لا يصدق ايضا عند ابي حنيفة لان مطلق الاقرار ينصرف الى العقود اذ هي مشروعة لالي الاستهلاك والغصب
 المحرم لهما ان الدراع عند اطلاقها ينصرف الى الجباد لوقوع التعامل بها ويكون هذا بيان تفسير فيصح موصولا
 وصار كقوله الا انها وزن من حصة ولا يبي حنيفة ان العقد يقضي سلامة الثمن فمطلق الدراع لم يثبت الزنوف
 واحواتها لانه معينة ودعواتها يكون رجوعا عن مقضي ما اقر به فلا يصدق وان وصل وقوله وزن من حصة مقدار
 فيصح استثناءه ولا يبيع استثناء بوصف ما اقر به البناء ولو قال عنيها الى الالف منه او او غيرها صدق في الدين
 والبنهر حرم وان فصل لان الغصب بر دعيا ما يجده والالف ان يودع ما يملكه وذلك لا يقضي سلامة عن العيوب
 وفي الرصاص واستوفية وهي التي يكون اثنتان منها فقة وواحد ثوبا سا قبل افدة العرب من سنان وصل

في جبار في جبار

صدق

صدق والالف اي وان لم يجعل الاقرار سببا للوجوب وفي هذه العيون لو انكر هل يختلف على الاقرار فيه خلاف بين ابي يوسف ومحمد قبل خلاف لانه لو انكر ثبت الاقرار والعقوبة
 على انه لا يختلف على الاقرار وانما يختلف على المال وان قال على الف من ثمن عبد اشتريته منه لم يقبضه ولم يبيعه ابي العبد
 ولم يصدق المقر له في عدم قبضه لزمه الالف وصل كلامه او فصل وقال ان صدقه المقر له في اذ عن صدق وصلام
 فصل وان كذب وقال لي عليك الف من قرص او غصب او غير ذلك ان وصل صدق والالف فلا وجه انما اذا انصا
 بيان المقر له ثمن فلا يلزمه قبل القبض والمقر شكر القبض فالحول قوله وصلام فصل متى كذب كان تفسير الاقراره
 فان وصل صدق والالف ولا يبيعه ان الثمن في غير المعين لا يجب عليه الا بعد قبض المبيع لان البائع متى الى
 بعيد فلم يشتر ان يقول المبيع غير هذا فلا يلزمه المال فيكون اقراره بلزوم المال في غير المعين اقرارا بالقبض
 وانكاره القبض رجوعا عنه ولا يبيعه مطلقا فان عينه اي ذكر عبد بعينه وصدقه المقر له في شرائه وعدم قبضه فان
 سلم اليه اي ان سلم المقر له العبد ايا العتق لزمه الالف على المقر والالف اي وان لم سلم المقر له العبد ايا
 المقر فلا يلزمه الالف اتفاقا لان ما ثبت يتصدق قهما صار كالثابت عيانا قيدنا بتصديقه لانه ان كذب في شرائه
 المعين وقال سند لي ما يملكه لا يلزم المقر شي اذ قال هذا لك وانما يملكه عبد غيره لزم المال على المقر لعلامة العبد
 له باقرار ذي اليد فلا يعتبر الاختلاف في السبب بعد اتفاقهما على وجوب اصل المال وان قال سند لي انما يملك
 غيري فقال ان لان كلامهما مدع ومنكر واذا اتى الف بطل المال وان قال على الف من ثمن حر او غنم لزمه اي
 لزم الالف على المقر ولم يقبل تفسيره وصل وفصل لان ثمنها لا يجب على المسلم فيكون رجوعا عن اقراره وقال
 ابو يوسف ومحمد اذ وصل صدق ولم يلزمه شي لانه يقر كلامه انه لم يرد به الايجاب وسويان مغير فيقبل
 اذا وصل وقال على الف من ثمن متاع او اقر شئني الف او يري في وي مائة ثوب ما يثبت المال ولكنها تروى في
 التبر او بنهر حرم وهي التي يرد بها التبر بيت المال ايضا ولا يرد بها غيرهما وقال لا ايتها ربوف او نحوها وقال المقر له
 جبار في جبار وصل او فصل قال لا يصدق ان وصل وعلى هذا ان قال لي ستوفية او رصاص وان لم يذكر السبب
 وقال على الف درهم زبوف قبل يصدق اتفاقا اذا وصل لانه لم يصرح بالعقد واستحقاق الجوده كان به وقيل
 لا يصدق ايضا عند ابي حنيفة لان مطلق الاقرار ينصرف الى العقود اذ هي مشروعة لالي الاستهلاك والغصب
 المحرم لهما ان الدراع عند اطلاقها ينصرف الى الجباد لوقوع التعامل بها ويكون هذا بيان تفسير فيصح موصولا
 وصار كقوله الا انها وزن من حصة ولا يبي حنيفة ان العقد يقضي سلامة الثمن فمطلق الدراع لم يثبت الزنوف
 واحواتها لانه معينة ودعواتها يكون رجوعا عن مقضي ما اقر به فلا يصدق وان وصل وقوله وزن من حصة مقدار
 فيصح استثناءه ولا يبيع استثناء بوصف ما اقر به البناء ولو قال عنيها الى الالف منه او او غيرها صدق في الدين
 والبنهر حرم وان فصل لان الغصب بر دعيا ما يجده والالف ان يودع ما يملكه وذلك لا يقضي سلامة عن العيوب
 وفي الرصاص واستوفية وهي التي يكون اثنتان منها فقة وواحد ثوبا سا قبل افدة العرب من سنان وصل

اي او امر للمريض
 ان الوارث يبيع
 فبها يبيع للمريض

فلا يجوز وان كان الميراث اكثر فلا يتم فيجوز الاقرار والوصية وان اقر الميراث بالانصب فيقال هو انبي
وصدقه الاجنبى بطل الاقرار وثبت نسب من لا تبيين انه اقر للميراث لان النسب يثبت من وقت العلوق
ومن اقر لامرأة اجنبية بالانصب ثم تزوجها فاستلم بطل اقراره وقال زفر بن بطال لانه طرأ على اقراره ما يمنع صحة قصار
كما لو اوصى لها او وحبها ثم تزوجها وتبين ان الزوجية تثبت مقتضرة على ما بها لا مستندة كما يفتق فتبين
انه اقر اجنبية بخلاف الوصية لانه تملك بعد الموت والزوجية تالية عنه واليه في المرض كالوصية اعلم ان
الخط في هذا المقام ان يقال المقر له المرض ان لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا قبل الموت فان
كان الارث بالنسب لا يجوز اتقا كالمسئلة البقية وان كان بالسبب فمختلف فيه كمن المسئلة وان كان
وارثا وقت الاقرار دون الموت بغير اقرار وان كان بالعكس لا يصح وان كان وارثا فيها لا يفي بينهما
كما اذا ولي رجلا فاقرب ثم فسخ المولاة ثم عقد ثانيا لا يجوز عند ابي يوسف لانه منهم في الفسخ ويجوز عند محمد
لان ما صار اجنبيا نفذ اقراره من صلاحته ما في التبيين رجلا اقربدار للمرأة في صحة وهي حرام فغيرها
الرجل من ماله ثم مات الرجل وترك هذه الدار وابنا فادعى الابن العارية بينهما ميراثا والمراة تدعى انها
دارت وعن عمارتها لها ان كان عمرها باذنها فالعارية لها والنفقة دين عليها فتقسم حصته الابن وان كان عمرها
بغير اذنها فنفس فالعارية ميراث عند وتقدم قيمة نفية من العارية ان شئت ونسب العارية كلها هذا اذا عمرها
نفسه فان عمرها للمراة بغير اذنها فالعارية لها والشئ عليها من النفقة وهو منقطع في ذلك ولا ذكر على هذا
التفصيل في عمارة كرم امرأته وسائر املاكها من فصول الاستر وثنى في اواسط الفصل الرابع وبغير اقرار الرجل
بالولد والوالدين والزوجة والولي اذا صدقوا لكن في الزوج بشرط ان لا يكون منكوبة الغير ومعتدة وان
لا يكون تحت القرعة ولا ربع سوانا وفي الولد ان يكون معبرا عن نفسه ولا يثبت بحجة دعواه لافيه
من النظر من ثبوت النسب ووجوب النفقة ذكر قيد بقوله اذا صدقوه لان لهم ولاية على انفسهم
فيتوقف الاقرار على تصديقهم سواء رجل قبل موت المقر او بعده اتفاقا فانما هي سنة الاقرار بعد الانعقاد
تجمل النسب على الغير فيها وكذلك المرأة بغير اقرار المرأة بالولد والوالدين والزوج والولي كما يصح اقرار
الرجل به لانه اذا صدقوا وجاز تصديقهم قبل موت المقر او بعده اتفاقا الا في المرأة اذا اقرت بتكاح
رجل وماتت فصدقه لم يصح عند ابي حنيفة لانقطاع النكاح بالموت فحق لا يجوز له عليها لان الارث من
الاصلح الا في الولد يعني اذا اقرت بالولد من زوجها القام لا يصح لانه فيه تجمل النسب على الغير لان النسب
منه قال الله تعالى ادعوهم لابائهم فانه ان اقرارنا في الولد يتوقف على تصديق الزوج لان الحق له او ثبت
شهادة العايلة لان شهادتها في هذا مقبولة وكذا لو ادعى انه ولده من امرأته لا يصدق في حقها الا بتفصيل
كذا في التبيين ومن اقر بنسب من غير الولد كالاخ والعم لم يثبت نسب منه لان فيه تجمل النسب على الغير لان الاقوة
انما ثبت بثبوت نسب المقر من الاب والعمومة تثبت بثبوت نسب من الجد والمقر لا يملك ذلك فان لم يكن له

هذا هو المقام الذي
في قوله فان لم يكن له
من غير الولد

الى المقر وارث قريب او بعيد غير الى غير المقر ورثه الى ورث المقر المقران قوله وان لم يقبل في ثبوت النسب قبل في
ماله لان له ولاية فيه واذا اقر به لواء لا يملك الرجوع فيه لان النسب انما يثبت بالرجوع وله الرجوع اذا اقر من لا
يثبت نسب كغاية غير الولد لانه وصية مع ومن مات ابوه فاقربا في ذلك المقر المقر في الميراث لانه اخر
لنصف الميراث ولم يثبت نسب لابينا وقال الشافعي يثبت نسب من لم يكن لاب القربان غير كذا في الوصية كتاب
الشهادة است الشهادة في اللغة الحضور وفي الشريعة اجازة عن عيان بلفظ الشهادة في مجلس القاضي من
تعيين القائل اي لتحمل الشهادة لا لسمه الى لا يجوز له ان يتنصع عن التحمل اذا طلب سوله لافيه من تضييع الحقوق وان
لم يبين له فوجبه ولا بأس بالتحريز عن التحمل في اقلها وطلب لا يفيض الاداء عليه قيد بقوله طلب لان ادائها
حق للمدعي فينوقف على طلبه ان اقر من لقوله ولا تلحقوا الشهادة من بكمتها فانه اثم قلبه وفي التبيين انما ياتى اذ اعلم
ان القاضي يقبل شهادته هذا اذا كان قريبا من القاضي وان كان بعيدا اكثر من نصف يوم لا ياتى الا في صحة الضرر وان
كان الشاهد يقدري على المشي فاركه المدعي من عنده لا تقبل شهادته وان كان لا يقدري فاركه لا بأس به وفي الفتنة ان
التأخير لو كان لا الغدر ولا التأويل لا تقبل في علق الجارية في الطلاق كونه شهادته باب الفروج في الموضعين الا ان يقوم
الحق بغيره بان يكون في العكس سواء من يقوم الحق فيجوز له الامتناع لان الحق لا يضيغ بامتناعه ولا تأخير في كفاية
وسواء ان شهد بخبر في الحدود وبين الشهادة والستر لانه كل منهما حسن من وجه وسواء في السر افضل لقوله عليه من
ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والاخرة ويقول في السرقة اي الشاهد في شهادته السرقة اقل المال بحسب حق
السرق منه ولا يقول سرق ليلا يقطع يده رعاية للستر ولا يقبل على الزنا الا شهادة اربعة من الرجال لقوله تعالى
والا ياتي بين العا حشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وبما في الحدود اي وتقبل في باقي الحدود و
القصاص شهادة رجلين يعني لا تقبل فيها شهادة النساء لان في شهادتهن شبهة البدلية عن شهادته الرجال
فلا تقبل فيها يندري بالشهادات وان قلنا شبهة البدلية لان الثابت لو كان حقيقة البدلية لما جاز شهادته رجل
وامرأتين مع وجود رجلين فان قلت بدل قوله كما فان لم يكن رجلين فوطر وامرأتين على حقيقة البدلية قلت
معناه ان لم يشهد حال كونهما رجلين فليشهدوا رجل وامرأتين ولو لا هذا التأويل لما جاز شهادته رجل مع وجود الرجل
وشهادتهن مقبولة معهم وفي المحيط في النفقات اذا شهد رجل وامرأتان بالسرقة تقبل في حق المال ولا تقبل
في حق القطع وما سواهما اي في ما سوى الحدود والقصاص من الحقوق تقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين
وقال الشافعي قبول شهادتهن مقصور في الحقوق المالية لان الاصل ان لا تقبل شهادتهن وانما قلت في الاحوال
وتوابعها كالاجل وشرط الخار على وجه الفروقة لكثرة وقوعها ولما روي ان عمر رضي الله عنه اجاز شهادة النساء
مع الرجال في النكاح والفرقة وتقبل شهادته النساء وحدهن فيما لا يطعن عليه الرجال كالولادة والبركة وعيوب
النساء وقال الشافعي يشرط في اربع منهن لان كل امرأتين تقومان مقام رجل وعند مالك بشرطه اشتان
لان المعبرة في الشهادة شتان الذكور والذكور واذا تعدت اعتبار الذكور بقي الاقرار وسواء عدد ذكور او نساء

ضمنية ان النبي عليه وسلم اجاز شهادته قابلية على الولاية وفي فصول الاستروشن في الفصل الثاني عشر فان اقرت
 بالصحة فلا بد من رد قولها لان قولها بانقران ليس بلام لكن يختلف البائع فان نكح بزوج عليه وان حلف لا حصونة
 بينهما وعن ابي يوسف انه يقضي بالرد ويجوز قولها لان قولها في حجة فيما لا يطلع عليه الرجال وعن محمد انه قال ان كانت
 الحصونة قبل القبض يفسخ العقد بقولها وان كانت بعد القبض لا يفسخ لان الحاجة الي احوالها في ضمان البائع
 وقولها بانقران ليس بحجة في ذلك اذ في هذا كلامه وهل يشترط في ذلك لفظ الشهادة لا يشترط عند مشايخ الوفاق في شرط
 عند مشايخ اوسان لانها لا توجب حقا على الغير فكانت شهادة وفي استمهال الصبي اي وتقبل شهادة الواحدة
 في استمهال وهو ما يعرف بصيغة الولد من صوت وكفى في حق الصلوة دون الارث وقالا مقبول فيهما جميعا
 لانها لما قبلت في حق الصلوة وهي من احكام الاوصياء تقبل فيما يمتنى عليها وهو الارث ولا في صيغة ان الارث
 من باب الالتزام وهو لا يشترط الاجبة ثامة وشهادتين ناقصة فلا يشترط ان يشترط الرضا ع بها كجلاء الصلوة
 لعدم الالتزام ولا بد من العدالة في الشاهد لانها لا توجب جانب صدق **والنقطة الثانية** لانها من الفاظ اليقين
 ومن اشترط دلالة على امتناعه من الكذب فلو قال الشاهد مكان الشاهد اعلم او اتيقن لا يسمع **والثالثة**
 لان الشهادة من باب الولاية ولا ولاية للعبد على نفسه فكيف على غيره **والاسلام** لقوله تعالى ومن يجعل الله
 للكاوين على المؤمنين سبيلا **ويقتصر في المسلم على ظاهر عدالة** ويسمع شهادة عند ابي حنيفة لان عقله ودينه
 يمنعه من مباشرة القبيح فالتقي بظاهر اسلامه ولا يبال عن حاله حتى يطعن الخصم فيه **الآية الحدود والقضاء**
 فانه يبال عنه في الشر والعلانية وان لم يطعن الخصم رجاء ان يستعطف **طعن** فيه اي في ذلك هذا **الخصم**
سائل القاضي عنه اي عن ان هذا لان الظاهر انه لا يطعنه كاذبا فيقابل الظاهر ان فوجب التبريح بالاستقصاء
وقالا اي قال ابو يوسف ومحمد **ال** القاضي عنهم في جميع الحقوق **سرا** وعلانية لان القضاء مبين على شهادتهم
 فلا بد من معرفة حالهم والظاهر لا يصلح حجة للاستحاف فيل هذا اختلاف زمان فان ابا حنيفة كان في
 القرن الثالث المشهود له بالخبر كما قال عليه السلام في القرون القرون الذي اتا فيهم ثم الذين يلونهم وسما
 كان في القرن الرابع بعد ما تفتت احوال الناس وقت الكذب فافتي كل واحد بما شاهد في زمانه **وعليه**
 اي وعلى قولها **الفتوى** لان الف والوزور في زماننا اكثر اهلك شهادته **وان الكفر بالشر**
 اي ان الكفر القاضي بالتذكير سريان يكتب في رقعة اسم الشاهد ونسبه وعلية ويبعثها الى السوال
 ان كانا سو قبا والى اهل محلة فمن عرفه بالفق يكتب الله اعلم ثم يزاعن الزنا الا اذا عدله غيره ويخاف
 ان يحكم القاضي بشهادته فيفسخ بفسقه **جاز** لان الشركة في هذا الزمان لاهل الشر والظلمان والمزكي يخاف
 عن الاعلان في البيان وفي فصول الاستروشن في الفصل العاشر ولو ذكر اسم الشاهد واسم امه واسم ابيه وقضى
 او حضا عنه ولم يذكر الجدة تقبل بشرط التعريف ذكر ثلثة اشياء فلي هذا لو ذكر لقبه واسم امه بل يكفي فيه اطلاق
 الش بغير الصريح انه لا يكتفى وفي اشترط ذكر الجدة اختلاف فاذا قضى القاضي بدون ذكر الجدة ينفذ لانه وقع في

فصل مختلف فيه ولا بد ان يقول المذكي سو عدل جازي الشهادة وانما اضاف الى قوله سو عدل كونه جازي الشهادة لان العبد والمحدود في قذف اذا تاب يكون عدلا ولا يجوز شهادتهما وقيل يكفي بقوله سو عدل لان الاصل سوا طرية تبعا للدار وان لم يكن عدلا عندنا قال الله اعلم بحاله ويقبل في تركية السرقول الولد والوالد وكل ذي رحم والعبد والاعمى والمحدود في القذف لانها اضرار خلافا لمحمد فانها شهادة عند بخلاف تركية العلانية فانها شهادة بالاجماع والشهود الكفار بعد لهم المسلمون فان لم يعرفهم المسلمون ساءل المسلمون عن عدول المشركين ثم ساءل اولئك عن الشهود كذا في الاخبار ولا يقبل تركية المدعي عليه الشهود بان يقول هم عدول الا انهم اعطاء واؤسوا اما لو قال صدقوا او هم عدول صدقة فقد اعترف بالحق فيقتضي باقران الا بالبينة لان البينة عند المحدث وقيل يجوز تقديره ووجه الظاهر ان المدعي والشهود يترعون كذا في النكاح مبطلا في تحريمه فلا يصح خبره ولا يقبل تركية الواحد وعند محمد لا بد ان يكون تركية اثنين وسواي كون تركية اثنين اولى وكذا المترجم اي وكذا الخلاف في المترجم ورسول القاضي ايا الترتين والترجمة يفتح الجيم تفسير الكلام بلب ان آخر اذ لم يعرفه القاضي او المدعي عليه والمترجم فاعلمه لمحمد ان الترجمة والتركية في معنى الشهادة فيشرط فيها ما يشترط في الشهادة ولها ان العدد في الشهادة ثلث بخلاف القياس فلا يتعداها ولكن لهما شبهة بالشهادة من وجه ولهذا شرطنا العدالة والاسلام بالحرية والبلوغ في المذكي والمترجم وليست الشهادة حقيقة ولهذا لا يشترط فيها لفظ الشهادة وبحسب القضاء ويجوز ان يشهد السادس بخبرنا سمع كالاوار وحكم الحاكم ان ان يكون من وراء الحجاب فلا يجوز ان يشهد عليه لان الصوت يشبه الصوت فلو علم ان ليس وراءه الا واحد معين جازله ان يشهد على ما سمع منه او ايسر من الحقوق كالغصب والقتل ونحوهما والعقد كالأمانة والبيع وكونهما وان لم يشهد عليه انما هذا للوصول الضمير راجع الى كل ما يقول الشاهد اشهد ولا يقول اشهد لانه يكون كاذبا الا الشهادة على الشهادة فانه الضمير للشان لا يجوز ان يشهد على شهادة غيره مالم يشهد به اذ سمع شاعدا يشهد لم يحزله ان يشهد على شهادة مالم يشهد لان الشهادة لا يشب الحكم بنفسها وانما يشب بالنقل الى مجلس القضاء فيشرط التحيل ولا يجوز له ان يثبته ان يشهد بالم بيمينه الا بالنسب والموت والنجاس والوحدان الى دخول الزوجة زوجته وولانية القاضي واصل الوقف فاذا اضر بها اي بهذه المذكورات من يثق به جازله ان يشهد بها اي بشكل المذكورات ويشترط في اخبار من يثق به ان يكون رجلين او رجلا وامرأتين ونفقة الشهادة اقيم هذه الشهادة مقام الخبر عن جماعة لا يتوهم توأيمهم على الكذب في اثبات الشبهة حكما واعتبارا ولا يشترط ذكره في الموت لانه قد يتفق في موضع الخبر الا الواحد فلو لم يشب الشبهة بالواحد لفاعت الحقوق المتعلقة بالموت ولم يباين الموت الا واحد بخبر عدل لا يشهد به عند الحاكم وانما كفي الت مع في هذه الاشياء لان اسبابها لا يطلعها الا الخواص فلو لم يقبل فيها الشهادة بآب مع الادبي ايا حرج كثر بخلاف البيع والهبة وكونه لان الخا ص العام يحضر ثم انه ينبغي ان لا يفسر انه شهد بآب مع وضع الوتر لا تسع شهادته والاقتضاء بهذه الاشياء ينبغي جواز غيرنا والمذكور في اصل الوقف قول محمد وهو الحار كلن لا بد فيه من بيان جهته بانه وقف على هذا المسمى او نحو ذلك لو لم يبينه لا يسمع كذا في البينين وذكر في المحيط لا يقبل شهادته

مظفر
الغفار وانه لا بد من
تكملة الشهود
في سنة ١٢٠٤

على الولاء بالسمع عند ما وعند أبي يوسف أخر القبول لأن الولاء بمنزلة النسب ويجوز أن يشهد على المالك المطلق لمن في يد إذا أراد في يد أي إذا رأى الشاهد يد غيره شيئا فحسب العبد والامة إذا كانا كبيرين أو لا دليل على ذلك
 على المالك سوى اليد بلا منازع ولو منع الشاهد بالبدل لا تستدعيها لأن الوقوف على حقيقة الملك بتقدير الاستدلال
 بأنه شهد بالزوجة ولو فسر الاستماع وقيدنا بأن كان كبيرين لأنهما إذا كانا صغيرين للذين لا يقبل عن أنفسهما
 فصار كإير الاموال فجاءت الشهادة بزوجتهما في اليد **ألا أن يعرف** رفقهما أي العبد والامة أنما يقع إذا عرف
 المالك بزوج ورأى في يد رجل يعرفه باسمه أو سمع أنه في يد فلان بن فلان ولكن لا يعرف في كذا المكان بوجه
 ثم رأى في يد غيره جازله الشهادة بالملك الأول إذا ادعى وليس هذا أثبات الملك بالسمع وإنما هذا
 أثبات النسبة بالسمع وفي ضمنه أثبات الملك ولا يجوز الشهادة في غير اثنين الصورتين كذا في التبیین وفي
 فصول الاستروشتي في أوائل الفصل السادس عشر إذا شهد اشتران أن فلانا طلق امرأته والزوج غائب
 لا تقبل وإن شهد عند المرأة حل لها أن تعتد وتزوج بزوج آخر وكذا إذا شهد عند رجل عدل **وإذا رأى**
أشهد حظه لا يشهد ماله يذكر الحادثة وبكذا القاضي والراوي لأن الخط يشبه الخط فلا يحصل العلم وهذا عند أبي
 حنيفة وقبله بوجاهة وإنما الخلاف إذا وجد القاضي القضية في ديوانه تحت ختمه وكذا إذا رأى الشاهد في شهادته
 عند تحت ختمه وكذلك الراوي فيجوز عندهما وإن لم يذكر الحادثة لوقوع الأمن من الزيادة والنقصان أما ما كان في
 الصك بيد المحصم وليس عند لا يجوز لعدم الأمن عن وقوعه وعند أبي حنيفة لا يجوز مالم يذكر الحادثة قال عليه السلام
 إن علمت شئ من شئ فاشهدوا بالصدق ولا علم مع النسب بشرط حل الرواية عند أبي حنيفة من حين يسمع إلى
 أن يروي وكذا إذا ذكر المجلس الذي كان فيه الحادثة أو أخبر بها من يثق به لا يحل له مالم يذكر ما وفي فصول الاستروشتي
 في الفصل السادس عشر وقال ابن سميعة رجع محمد إلى هذا القول في آخر عمره وقال القاضي لا يقضي بعلمه وإن استفاد
 العلم في حالة التقضاء صح بشهادته شاهد واحد قال لعل القاضي غلط فيما يقول فبشرط مع علمه شهادة شاهد
 آخر يفتي شهادته **وإذا روى وهو الذي أقر بكذبه** متعدها أو شهد بغيره بغيره جازا ولو قال لا طاعت فيه
 لا يعتد لأن العقوبة لا تجري على الخاطيء **يشترط** في السوق أن كان سوقا أو بين قومه أن لم يكن كذا ويقال لهم وجوب
 حفاظ شهد زور فاحذروا **ولا يعتد** وقال لا يعتد بقدر ما يراه الإمام ويجس لراوي أن عمر رضي الله عنه ضرب
 شاهد زور ورابعين سوطا وستم وجهه وأمر بأن يطاف به ولابي حنيفة أن التشهير يكفي لدفع شئ عن العباد
 فلا يحتاج إلى الضرب وحديث عمر بن الخطاب على السياسة **يعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ** بأن يشهد كل واحد
 منهما بالذهب أو بالفضة بحيث يفيد لفظ كل منهما ذكر الموضع لا النقصان والاتساع صح لو شهد أحدهما بالذهب
 والآخر بالفضة تقبل ولو شهد أحدهما بالذهب والآخر بالاقراء به لا تقبل وقال لا يعتبر اتفاق الشاهدين
 لفظا وفي فصول الاستروشتي في الفصل الخامس عشر لو ادعى البيع وشهدا على أقراء البائع بالبيع واختلفا
 في الزمان والمكان تقبل شهادتهما ولو ادعى الشراء وشهدا أحدهما على الشراء والآخر على الأقراء بالشراء تقبل لأن

يجوز أن يشهد أحدهما بالدينار والآخر بالدينار لأن الوقوف لا يكون
 في يد شاهد أحدهما في يد غيره العبد والامة

في يد شاهد أحدهما في يد غيره العبد والامة

لفظ الشراء يصلح الأقراء ويصلح الابتداء فقد اتفقا على امر واحد ولو سكت شاهد البيع عن بيان الوقت والمكان
 فساهاما القاضي فقالا لا أعلم ذلك تقبل شهادتهما لأنهما لم يتكفيا حفظ ذلك وتعتبر موافقة الشاهد الدعوى لأنها
 لو قالتهما فقد كذبتهما والدعوى الكاذبة لا تقبل وجودها والشرط توافقهما في الموضع دون اللفظ صح لو ادعى الذي
 الغصب فشهدا بأقراء المدعي عليه بذلك تقبل وخرج المسئلة السابقة بقوله فان شهد أحدهما باللفظ والآخر باللفظ
وحسامة قبلت الشهادة في اللفظ اتفاقا أن ادعى المدعي الغاصب حسمامة لاتفاق الشاهدين على اللفظ لفظا
 ومعنى وتفرذا أحدهما بحسمامة فثبت ما اتفقا عليه قيد بقوله أن ادعى إلى آخره لأن الدعوى لو كانت باللفظ
 فقط لا تقبل شهادتهما لأن المدعي كتب الشهادتين بالزيادة إلا أن يقول المدعي كان حقي الغاصب حسمامة فاستوفيت
 الحسمامة فيخبر بجمع شهادتهما لحصول التوافق بين الدعوى والشهادة وإن شهد أحدهما باللفظ والآخر
 أي وشهد الآخر بالغير والمدعي يدعي الغصب لم تقبل شهادتهما ولا تقبل في اللفظ لأنها اتفقا فيه ولا تقبل في
 الغصب لأنها اتفقا فيه فصار كما إذا شهد أحدهما باللفظ والآخر باللفظ والمدعي يدعي الغاصب حسمامة ولابي حنيفة
 أن اللفظ غير اللغز لفظا ومعنى فلم يتفقا في واحد منهما فلا تقبل كما لو شهد أحدهما بالدراج والآخر بالدينار بخلاف
 اللفظ وحسمامة لأنها اتفقا في لفظ اللفظ وقيدنا بقوله والمدعي إلى آخره لأن المدعي لو ادعى الأقل لا تقبل شهادتهما
 اتفقا لأنه يذهب أحد شهادته وإن شهدا باللفظ فقال أحدهما قضاه منها حسمامة قضى باللفظ اتفقا فيما عليها
 ولا ثبت القضاء لأنها شهادتان واحد فلو شهد أحدهما بغيره وبني في ذلك هذا إذا علم ذلك لا يشهد باللفظ حتى يثبت
 المدعي بالتبصير يظهر الحق ولا يعين على الظلم ولو شهدا على سرقة بقرعة واختلفا في لونها قطع يد الرق وإن اختلفا
 في الأونمة والدكوة لم يقطع وقال لا يقطع فيما لا نعدم اتفاق الشاهدين كما لا تقبل فيما لو اختلفا في اللون المقصود
 وفي الدكوة والأونمة ولابي حنيفة أن السرقة تقع في الليل غالبا واللون فيه يشبهه فبعض التفاوت في شهادتهما
 لون السرقة لا احتمال أن يكون كل من الشاهدين أحسن منها لونا بخلاف الغصب لأنه يقع في النهار غالبا فيتمكن
 الشاهد من الاحتياط في كل الشهادة وبخلاف الدكوة والأونمة لأنها لا تحتل من بعيد وإن شهدا بقتل
 زيد يوم النحر بركة وآخر أن يقتله فيه أي وشهدا شهودا آخران بقتل زيد في يوم النحر بالدكوة **روى** لأن أهل
 البسيتين كاذبة بغبن ولا يرجح لأحدهما فان سبقت أحدهما وقضي بها أي بثلث البينة بطلت الآخران لأن الأول
 تزكيت بأبصار القضاء بها كما كان لرجل ثوبان أحدهما بخمر فقوي وصلى بأحدهما ثم وقع بحرية على طهارة الآخر
 لا يعتبر الكتاب لأن الأولي اتفصل بحكم الشرع فلا يتحقق **ولا تقبل شهادة الأعمى** وقال لا تقبل فيما يجري فيه التماع
 وهو رواية عن أبي حنيفة لأنه يبصر في السماع وقال أبو يوسف أن كان يبصر وقت التماس تقبل
 لأن العلم حصل له بالعيان وقت التماس وإذا صحح إذا خلل في لونه وتوفي المشهود عليه يحصل بذلك النسب
 وقال لا يجوز لأنه يحتاج في ادائها إلى التمييز بين المحصن وسواه لا يعرف بينهما إلا بالنعمة وهي لا تقبل لأنه
 يشبه نعمة أخرى ويجاف عليه التلغين من المحصن والمعرفة بذكر النسب لا يكفي لأنه ربما ثبت رك غير ما

الكلم والنسب ولو على بعد الاداء قبل القضاء بها عند ما وعند ابي يوسف يقضي لانها اذ ثبت بشرها قبلت
فيقضي بها كما لو مات الشاهد بعد الاداء او غاب ولها ان قيام اهلية الشهاده بشرط وقت القضاء
لانها تصير حجة عند وقتها فلا يقضي بها وصار كما لو حرس او حرس او فسق بخلاف الموت لان الاهلية يستقر
به ولا تبطل اذا شئ بانها تيقن بخلاف الغيبة لانها لا تاتي في الاهلية ولا تقبل شهادته الا ان الشهاده
بالنطق وهو عاجز عنه وفي الاحتمال لكل من ددت شهادته للرق او للكفر او للعياثم زالت هذه الموانع فادرا
قبلت ولوردت لتنفق او زوجية او العبد لولا او المولى لعبد ثم زالت فادرا لم تقبل والفوق ان الاول
يست بشهادته لعدم الاهلية فلم يكن الرد تكذيبا شرعا والثانية شهادته لقيام الاهلية فكان تكذيبا شرعا
فلا تقبل ابداء ولو تحملها العبد لولا او احد الزوجين لآخر فادرا بعد العتق والبيئونه قبلت وكذلك ان
تحلها وهو عبد او كافرا او جنتي فادرا بعد زوال هذه العوارض قبلت لان المضيق حال الاداء ولا مانع **والاخر**
اي ولا تقبل شهادته المحدث في قذف وان تاب من جرأه ان هذا للوصل وقال الشافعي تقبل شهادته اذا
تاب لان العتق استثنى التائبين بغيره من قبول شهادتهم بقوله الا الذين تابوا وانا قوله لا تقبلوا
لم شهادته ابداء ذكره بالان يبدل على انها لا تقبل في كل حال والاستثناء منصرف الى ما يلي وهو قوله تعالى
او الذين هم الغافلون الا الذين تابوا **اولوه الكاف في قذف ثم اسلم قبلت شهادته** لانه بعد الاسلام حدث
شهادته اخرى وهي الشهاده على المسلمين فلا يلحقها الرد لانها لم تكن موجودة قبل الحد ولو صدر العبد في قذف
ثم عتق لا تقبل شهادته لان العبد لم يكن له شهادته وقت الحد فلا تعمل الشهاده الحادثة بعد العتق كذا في الحاشية
ولا تقبل الشهاده للولد وان سفل ان سفل للوصل **ولا للولد وان علي** ان هذه للوصل لقوله عليه السلام لا تقبل
شهادته الولد لوالده ولا الوالد لولده وفي الحديث تقبل شهادته لولده من الرضاخ وفي فصول الاستدلال
في الفصل الثاني ولو قضى بشهادته الابن لابي او شهادته الاب لابنه نفذ عند ابي يوسف خلافا لابي **ولا لعبد**
سواء كان مدبونا او لا **ولا مكاتبه** لقوله عليه السلام لا تقبل شهادته المولى لعبد **ولا للزوج والزوجه** لآخر وقال
الشافعي هي مقبولة لان الاملاك بينهما بمنزلة ولا اعتبار للنفع العبادي ان هذا ضمننا كما في الفهم ولكن ان النافع
بينهما متصلة ولهذا بعد احد ما غنيا يفتا صاحبه فيثبت فيها منه بخلاف شهادته الفهم لانه لا يولد على المشهور
ولا تقبل من احد الشيئين لآخر فيما به من شركتهما لانه شهادته لنفسه فيد بقوله فيما به لان شهادته له فيما
عدا ذلك مقبولة ولا شهادته الاجير الخاص لانه يستحق الاجرة في مئة اداء الشهاده فصار كالمستاجر لاداء الشهاده
ولا تقبل شهادته غنم وهو الذي يشبه النسل في الاقوال وهو مصيبة لقوله عليه السلام لعن الله الذين
من الرجال والمذكورات من النساء اما الذين الكلام خلقه تقبل شهادته **ولا نكحة** وهي التي تنوع في مصيبتها
غير المال واما التي تنوع في مصيبتها فلا تسقط عنها **والامتنية** سواء تغتبت للناس او لا لان رفع صوتها حرام
والامن يعني للناس لانه يحجم على كبره واما المعنى لنفسه لازالة الوحشة فلا بأس ولا يقطعه عنه الله اذا

لم يسمع غيره في الصحيح لما روي ان اكثر ما كثر في دخل عليه اخوه انس بن مالك وسعد بن وقاص وكان اكثر من زكاة الصلوات وان
اشد في نفسه شعرا فيه وعظ وكمه فجازر بالاتفاق ومن المشايخ من اجاز الغناء في العرس كما جازعرب الدوق فكذا
في التبيين **والامن** الشرب اي ولا تقبل من مداوم الشرب **على الله** والادمان ان لا يباي الشرب على الله كما
وجد قيد بالادمان ليكون ذلك ظاهرا منه لان مثله لا يكون ذا مروء ولا يجترع عن الكذب قال الامام السرخسي بشرط
ان يظهر الادمان للناس او جرح سكران فسخر العبيان واما شارب الخمر فلا يخرج من ان يكون عدلا اذا لم
يظهر ذلك وان كثر شربها وكذا مد من السكران كان سائر الاشياء سوى الخمر كذا في التبيين وفي الاعتبار وقال محمد
من شرب البنيذ متا ولا ولا قبلت شهادته مالم يكر او يكون على الله **والامن** يلعب بالطيور لانه يتركب منكرا بالنظر
اي العورات في الطلوع وغيره **والامن** يفعل كبره **توجب القتل** لان بعض العلماء عوف الكبرية بما يوجب الحد ومركب الكبرية
بما يوجب الحد ومركب الكبرية تترد شهادته لنفسه ومالم يتم فاقترع ولم يشرع فيه عفوية كالعقبة مثلا فهو صغير كذا في
شرح المختار **ولا يباي كل الربوا** بشرطه الاصل ان يكون مشهورا به لان عقد الربوا مفيد للمكسر بعد القبض فلم يكن حراما
محصا فصار كالصغير بشرط الادمان فيه واما الحكم مال البنييم فبانع من الشهاده بلا اشتراط الادمان لانه حرام
محض **ويباح بالخطيئة او تقوية الصلوة بسببه** اي بسبب الخطيئة لان كل ذلك من الكبائر والقمار ان ياد فخذ من
صاحبه شيئا للعب قالوا الخطيئة مكروه عندنا ومباح عند الشافعي وهو ليس بانع اذا لم يكن فيه قمار او قوت
صلوة او حلف كاذب واما الزنا فبانع من غير قمار لقوله عليه السلام ملعون من يلعب بالنرد او يفعل هذا **فما احتج**
قابول والاخر على الطريق لانه يصدر عن الامر ومثله فيصير منه ارتكاب الكذب وكذا من يمشي في السوق بالبر او يكر
وكذا المتأمن مع الابن في السوق لما قلنا **والامن** يظهر سب السلف بين الصلابة والعلماء المجتهدين لانه يكون
ظاهرا عنق بخلاف من يكتمه ولا الشتم للناس والمجران قال ابو يوسف لا يجيز شهادته من شتم الصلابة رسول الله
صلواته وسلم لان ذلك فعل الاسباط او ضاع الناس واقبل شهادته الذين تبرؤ منهم لانه يفعل ذلك تدينا وان
كان باطلا **ولا تقبل شهادته العدو ان كانت العداوة بسبب الدنيا** لانه لا يؤمن عليه الكذب **وتقبل ان كانت**
العداوة بسبب الدين لانه لا يكذب لدينه كاهل الهوى وفي الاعتبار ولا تقبل شهادته تارك الحج والجماعات
كذلك ترك الحج ثلث مرات وقال المحقق مرة وان تركها لغيره من او بعد من المصراوتين ويل بان كان يفتي
الامام لا تترد شهادته ولا تقبل شهادته من يجلس مجلس الفجور قال محمد العدل الذي لم يظهر ربه وقال محمد
آخر الذكوة والحج ان كان صالحا قبلت شهادته لانها لا وقت لها وما كان له وقت كالحصوم والصلوات فترد
شهادته بان نجر وقال ابو يوسف اقبل شهادته الشتم مالم يقذف في شعر المحصنات وقال العدل هو الذي
غلبت حسنة على شتمه ولا يمكن اشراما السلامه عن كل ما ثم قال في ولو يوافقه الله ان اسن باكب ما ترك
على ظهره من دابة وهذا يدل على ان العبد قل ما سلم عن ذلك ولا تقبل شهادته النجسين والدالين لانهم
يكذبون وتقبل شهادته اهل جميع الصناعات كلها اذا كانوا عدا ولا الا اذا كانا يكرهين بينهم الا بان النجوة من

يحيى ويصدق فشهادة حال افاقتة وتقبل شهادة اهل الاسماء الا الخطا بيته وهم قوم من الرخصة يخرجون
الشهادة للحكم من خلف عندهم لانهم يرون حرمة الكذب وقيل يرون الشهادة لشيعتهم واجبة ولا تقبل شهادة غيرهم
لانهم كفرة ومن لا يقر من اهل الامموا تقبل شهادة اهل الاسماء لانهم اختلفوا واقتلوا وشهادة
بعضهم على بعض كانت مقبولة وليس ما بين اهل الامموا من الاختلاف اكثر مما كان بينهم من القتال بخلاف
الفاستقلا لان ارتكاب مخطو رديته فيتركب الكذب وهذا يعتقده ما يفعله عقايد من به الله تعالى فيمنع عن الكذب
الهواء الجبر والعقد والرفض والخروج والتشبه والتعطيل ثم كل واحد منهم يصير اثني عشر فرقة فبلغوا اثني عشر
وسبعين وتقبل شهادة اهل الامم بعضهم على بعض وان اختلف عليهم لان ملك الكفر ملكة واحدة وقالوا ان في
لا تقبل لان اثر الكفر وهو الرق يخرج من اهلية الشهادة فاصل الكفر اولى اذا كان من دارين مختلفين كالافرنج
الحبس لا تقطع الولاية بينهما ولهذا لا يتوارثان ولما روي انه عليه السلام رجم يهوديين زنيا بشهادتهما
اربعة منهم فقبل بقوله بعضهم لان شهادتهم على المسلم غير مقبولة ولا تقبل شهادة المشركين على الذي لعنهم
الولاية فيقبل بالذمي لان شهادته المشركين على مثله مقبولة اذا كانا من دار واحدة فان كانا من دارين
مختلفين لا تقبل وتقبل شهادة الذي عليه اي على المشركين لان ولايته ثابتة في دارنا على نفسه واولاد
الصغار فتكون ثابتة في جنس وتقبل شهادة الاقارب وهو الذي لا يخفى لان لكل بالعدالة هذا اذا تركه
بعذر عنه من كبر او خوف حلاكم وان تركه استحقاقا للعدالة لا تقبل الحقة لان عمر رضي الله عنه قبل شهادة
علقة وكان حقيقيا والحقى لان امار رجل وامرأة وشهادة كليهما مقبولة وان كان مشككا فيجعل احدهما في
حق الشهادة احتياطاً ولان فاسق ابوبه لا يستلزم فسقة والمصبر حال الشاهد وقت الاداء لا وقت
التحليل لان العمل بهاء الانزام حالة الاداء فتعبر الالهية والولاية عند ادائها كانت الحسنات اكثر من السيئات
واجتنب الكبار ولم يصير على صغيرة ايضا بالامر ارفعها يكون كبيرة قبلت الشهادة وان لم تعصيته و
الام الصغيرة لا تقبل في العدالة لان العصمة منها لو كانت مشروطة في العدالة لا تستد باب الشهادة
لاذ لا يوجد من البشر من هو معصوم سوى الانبياء عليهم السلام وفي الاختيار ان المخرج مقدم على التعديل
لان المخرج اعتمد دليلاً وهو العيان لا ارتكابه مخطو رديته والمعدل يشهد بالظاهر ولم يعقد على دليل ولو
عدله واحد وجرحه آخر فالجرح اولى فان عدله آخر فالعدل اولى لانه حجة كاملة ولو عدله جرحه وجرحه اثنا
فالجرح اولى لاستوائهما في النبوت لان زيادة العدد لا يوجب الترجيح ولا يسمع القاضي الشهادة على الجرح
قصدا ولا يحكم بها لان الحكم بالانزام وانما ترتفع بالتوبة ولان فيه حكمة والشر واجب ولو شهدوا على اقرار
المدين بذلك سحر لان الاقرار يدخل تحت ويظهر اثره في حق المدين ولو اقام المدين عليه بيته ان المدين استأجر
الشهود لادار الشهادة لا تقبل لانها على الجرح فاصحة اذا اضمحلت اثبات الاجابة حتى لو قال استأجرهم بدينار
ودفعها اليهم ثم مالي الذي في يده قبلت لانه حسم ثم نثبت الجرح بناء عليه وكذلك لو قال صالحتهم على مال فحقت

مطلت في الجرح
والتعديل

اليهم ليلا يشهدوا بهذا الباطل وما لهم بردة ذلك المال واقام البيعة على ذلك لما قلنا ولو قال يا سكت المال اليهم
لا تقبل ولو اقام البيعة ان الشاهد عينا ومحدود فذنب او شارب خمر او سارق او شريك المدي او جريح
وكذلك قبلت لان ذلك مما يدخل تحت الحكم لانه يتضمن حتى الشروع وسوا الحدود وادامق العبد قال الحنفية و
اسباب الجرح كثيرة منها الركوب في البحر والتجارة الى ارض الكفار وفي فري فاربيل واشباهه لانه فاطر يدنيه
ونفسه حيث سكن دار الحرب ولما سوادهم لينال بذلك ما لا فلا يؤمن ان يكذب باخذ المال وقرى فارسي
يطعون الربوا وهم يعلمون **في جرح الشهادة على الشهادة** وكان القياس ان لا يجوز لان الشهادة
عبادة بدنية والنية لا يجري فيها لكن جائز استحسانا لمس الحاجة اليها لان الاصل قد يخرج عن اداء
الشهادة بموت او مرض او بعد مسافة ولو لم يجز شهادته الفرع لضعف الحقوق **فيما لا يقطع بالشبهة** احرز
به عن الحدود والقصاص فانها يقطعان بالشبهة ولهذا لم يجز فيها شهادته النساء لما فيها من شبهة البدلية
وفي الشهادة على الشهادة صفة البدلية فاولي ان لا يجوز فيها وتقبل على استيفاء الحدود ولان الاستيفاء لا يقطع
بالشبهة وما يوجب التعزير عن اي حليفة انه لا تقبل كسير العقوبات وعن ابي يوسف انه تقبل لان التعزير
لا يقطع بالشبهة لما روي ان النبي عليه السلام جلس رجل بالتهمة والجس تعذيب **ولا يجوز شهادة واحد على**
شهادة واحد لقول علي رضي الله عنه لا يجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين **ولا يجوز شهادة اثنين على**
شهادة اثنين يعني اذا شهد رجلان على شهادة رجل وشهد رجلان الفرعان على شهادة رجل آخر فلهذا
الحادثة تقبل قال الشافعي لا تقبل بل لا بد عندنا ان يكون شهود الفرع اربعة لان كل فرع عين قاطعة اصل
واحد فصار كالمرتين ولنا ان الفرعين شهدا الحق وهو نقل شهادة الاصل وشهدا الحق آخر وهو نقل
شهادة الآخر فيجوز كما اذا شهدا بدلين ثم بدلين آخر وصفة الاشهاد ان يقول الشاهد الاصل **اشهد على ابي**
ابي الشاهد ان فلانا اقر عندني بكذا ومنع شهادة عند الفرع كما يشهد عند القاضي فلا بد منها لينقلها الى المجلس
القاضي ويقول ان هذا الفرع عند الاداء في مجلس القاضي **اشهد ان فلانا اشهد في علي شهادة انه يشهد ان**
فلانا اقر عند بكذا وقال لي الشاهد على شهادتي بذلك اي بالمقر به والاقص ان يقول الشاهد على شهادة فلان
بكذا فيذكر فيه شينين لا غير ذكر محمد في السير الكبير وهو محذور بعض الفقهاء لانه يسر كذا في التبيين و
لا تقبل شهادة الفروع الا اذا تعذر حضور الاصول **جلس الحكم** وهو منصوب بنزع الحافض اي الى مجلس
الحكم بموت او مرض او سفر اي بغيرتهم من مسير سفر لان الحاجة اليها شهادتهم انما يكون عند عجز الاصول
وسوانا يتحقق بهذه الاسباب وعن ابي يوسف اذا كان الاصل في مكان اذا انطلق لاداء الشهادة لا
يقدر البيوتنة في منزله صحح الاشهاد وبه اشد كثير من المشايخ وعند محمد انها يجوز كيف ما كان حتى اذا كان
الاصل في زاوية المسجد يشهد الفروع على شهادته في زاوية اخرى منه تقبل وفي النهاية اذا شهد الفروع مع
كون الاصول في المخرج ان لا يجوز عند ابي حنيفة ويجوز عند ما بناء على ان التوكيل بغير رضا الخصم

ط

لا يجوز عندنا ويجوز عندنا فلا عليك الاصل عندنا انما بغيره من باب نفسه في الشهادة بلا غدر كما لم يملك المدعي
عليه ان يثبت غيره من باب نفسه في الجواب بدون غدر والجامع ان الاستحقاق الجواب على المدعي عليه كالتحقق
الحضور على الشهود ويملك عندنا المدعي عليه **فان عدلهم** اي الاصول **شهود الفروع** لان الفروع من اهل
التركية وكذا اذا عدل احد اثني هدين صاحبه ولا يثبتهم بان فيه تنقيذ شهادته لان العدل لا يثبتهم بمثل اذ لو
اتهم لانتداب الشهاد **وان سكتوا عنهم** اي ان سكت الفروع عن تعديل الاصول **جاء شهادتهم** وبان
القاضي عندهم عند اي يوسف لانهم لا تغفلوا قول الاصول فكما انهم حضروا بانفسهم وشهدوا فلا يلزم الفروع
تعديلهم وان قالوا لا تعرف الاصول اعدل ام لا لا يرد القاضي شهادتهم وبان عن الاصول غيرهم وهو
الصحيح وعند محمد لا تقبل شهادتهم لان الشهاد انما تقبل بالعدل فاذ لم يعرفوا عدالتهم لم يعرفوا شهادتهم
فلا يصح نقلهم **واذا انكر الشهود الاصل الشهاد** لم تقبل **شهادة الفروع** به اي بالشهود به بان قال الاصول
مالا شهادته على هذه الحادثة وما تواتر او غابوا ثم جاء الفروع يشهدون على شهادتهم بهذه الحادثة اما مع
حضورهم فلا يلتفت الي شهادته الفروع لثبوت التعارض بين خبر الاصول وخبر الفروع وفي الاختيار
ولو اردنا هذا الاصول ثم سلمنا لم تقبل شهادته الفروع لان بالردة بطل الاشهاد ولو دلت شهادته الفروع
لتنته في الاصول ثم تاب الاصول لم تقبل شهادته الاصول ولا الفروع لان بالردة بطل الاشهاد ويجوز شهادته
الابن على شهادته الاب لانه منفعة لابييه في ذلك **والتوفيق** اي تعريف الغائب **بغير ذكر الجدة والفرد والقبيلة**
الخاصة وتقبل شهادته قبيلا فيجب ان النسبة الي القبيلة كني تميم لا يحصل به التعريف لانهم لا يحصلون **ولا بد**
من نسبة خاصة بان يقول فلان بن فلان ونسبه الي الجدة الذي اولى الفخذ وقد مر تمام التعريف في
اداء الباب **فالنسبة الي المهر والمحلة الكبيرة عامة** لانهم لا يحصلون **والي السكة الصغيرة خاصة** عندنا في
صغيرة ومحمد خلافا لابي يوسف فلان ذكر الجدة لا يشترط كما يقوم مقامه من ذكر السكة الصغيرة او الفخذ بل
بل يتم التعريف عندنا بذكر الاب اعلم ان هذا في العرب اما في العجم فلا يشترط ذكر الجدة لانهم ضيعوا ان يقيم
ذكر الصاعدة مقام الجدة كذا في التوفيق وفي الامامي ان ذكر اسم ولم يذكر اسم الاب لكن نسبة الي قبيلة او فخذ
فقال فلان التيممي او ما اشبه ذلك لا يكون تعريف في قولهم **باب الرجوع عن الشهاد والابح**
الرجوع عنها **لا في مجلس الحكم** اي حاكم كان لان الرجوع عن الشهاد توبة عما ارتكب من قول الزور والتوبة
بحسب الجناية على ما قال عليه السلام السر بالسر والعلائية بالعلائية فلما كانت شهادته الزور بحضرة القاضي
وجب ان يكون توبته كذلك ولو اقام القضي عليه بنية ان الشاهدين رجعا عند غير القاضي لا يسمع ولو اقام
بنية انهما اقرارا رجوعا عند غير القاضي يسمع لان اقرارهما يكون رجوعا في الحال **فان رجعا** اي في الشهود
قبل الحكم اي بشهادتهم **قطعت** شهادتهم ولا يقضي بها لان كلامهم الاول والثاني تناقضا **وبعد** اي وان
رجعوا بعد الحكم لم ينسخ الحكم لان كلامهم الاول تبرج باتصال الحكم به **وضمنا** اما اتفقوا بشهادتهم صارا

عندنا فلا يشترط

سببا

سببا لا تلحق المال عيادته التعدي فلهذه الضمان كما في البير هذا اذا قبض المدعي المال دين كان او عين لا
الاتلاف لا تحقق بدون قبضه كذا في شرح المجمع لهنفة فلو شهد انه قضاه دينه او ابراه منه فقضي بينهم رجعا
ضمننا ما قورنا فان شهدا **بالقبض** اي بذلك المال **واحد المدعي ثم رجعا** عن شهادتهما **في المال**
للشهود عليه لوجود السبب على وجه التعدي وانه موجب للضمان ولا وجه الي تضمن المدعي لان الحكم
ماض ولا تضمن القاضي لان في تضمنه منع الناس عن تقلد القضاء خوفا من الضمان **وان رجعا** احدهما
اي احد اثني هدين **ضمن الرجوع النصف** اي نصف المال لان نصف الحق ثابت لمن بقي **والنصف**
في الرجوع لمن بقي لان **الرجوع** وقوله بقوله **فلو كانوا** اي الشهود **ثلثة فوضع** واحد منهم **اشي** على اي
الراجع لانه قد بقي من يقوم الحق به فان رجعا **آخر ضمن الرجوع النصف** لما مر ولو شهد رجل وامرأتان
فرجعت واحدة منهما فطليها اي على الرجعة ربع المال لان ثلثة ارباع الحق ثابت لمن بقي وهو الرجل والمرأة
فان رجعتا ضمننا نصفه لابيها ولو شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجعا الي الرجل وعشرة فطليها من
الضمان **سبب الرجوع** عليه **سبب** اي على الرجل ضمان سبب الحق وقال عليه من النصف وعليه النصف
لاثنين وان كثر من يقين مقام رجل ولهذا لا تقبل شهادتهم الا بانضمام رجل قيد برجوع الكل لان الرجل لو لم
يرجع كان عليهما النصف اتفاقا لبقاء من ثبت به نصف الحق ولا يبي صيغة ان كل واحد اثنان فتومان
مقام رجل فصار كما اذا شهد ستة رجال فرجعوا وفي الاختيار ولو رجعت ثمان الاشياء عليهن ولو رجعت
اخرى فعليها الرابعات لمر ولو رجعت الرجل وثمان نسوة فعليها نصف الحق ولا شيء على الرابعات
لانه بقي منهن من يقوم به نصف الحق ولو شهد رجلان وامرأتان ثم رجعا **فالضمان** على الرجلين **خاصة** بين
لا تضمن المرأة لانها صارت كالعدومة في الشهاد مع وجودهما ولو شهدا **بنكاح** باقل من مهر المثل **فرجعا**
لاضمن عليهما اما عدم الضمان في نكاحها فلان خروج بضع من ملكها غير متقوم بدليل ان المهرية لو زوت
نفسها باقل من مهر المثل لم يجب لها مال المهر واما عدمه في نكاحه فلان الاثني اثنان مال بعض متقوم
وهو دخول البضع في ملكه والاتلاف بعوض يكون كالاتلاف **ان كان الشهاد باكثر من** اي من مهر المثل
ضما اي الاثني هدين **الزواني** منه **لزوج** لانها اتلفا بغير عوض هذا اذا كانت من المدعية للنكاح وهو
ينكر واما اذا كان المدعي له هو الزوج فلا ضمان **وفي الطلاق** اي ولو رجعا في الطلاق **ان كان الرجوع قبل**
الدخول ضمننا **نصف المهر** لان الوقت قبل الدخول في معنى الفسخ لا يوجب على الزوج شيئا اذا كانت من
صهرتها كقبيل ابن زوجها وما باضافة الوقت اليه الزمان نصف المهر فيضمنان له ذلك اذا رجعا **وبعد**
اي وان كان الرجوع بعد الدخول **لاضمن عليهما** لانها اتلفا عليه منافع البضع وهي غير متقومة في الخروج
عن الملك وفي الاختيار شهدا بالطلاق **واضوان** انه دخل بهما ثم رجعا ضمن شهود الدخول ثلثة
ارباع المهر وشهود الطلاق ربعة لان الزوجين اتفقا على النصف فيكون على كل فريق ربعة وانفرد شهود

الدول بالنصف فينفردون بفهمه وفي الشهادة بالعتق بضمان القيمة لانها مالية العبد من غير عوض
والولد له لان العتق لم يتحول اليها فلا يتحول الولد ولو شهدا بالبيع لم رجعا ضما القيمة لانها اتفقا
المبيع لا الثمن ولو شهدا ببيع عبدهم رجعا بعد القضاء بقيمة العبد اكثر من الثمن ضما الفضل ولو شهدا بالعتق
ثم رجعا ضما نقصه التدبير وفي النهاية وشهود الكفاية عند الرجوع فيعتنون بقيمة العبد ثم يتبعون المكاتب
على نحو ما لانهم قاموا مقام المولى في ذلك حين ضمنوا قيمة ولا يبتغي المكاتب حتى يؤدي ما عليه فاذا أدى عتق
والولد الذي كاتبه وان عجز وردي الرق كان له الولد لان رقبته لم تصر ملكا لك حدين ويؤدي الرق
ما اخذ من الشهود عليهم واذا رجع شهود القصاص بعد ضمنوا الدية ولا قصاص عليهم وقال ان فقيقت
الشهود ان قالوا اتفقا بان لا تهم تسبوا بقتله فصار كالكفر عليه ولما اتهم لم يباشروا القتل ولم يقيموا
سببا ايضا فقتل اليه لانه وجد باختيار المولى وتحلل الفعل للاختيار بينهما قطع سبب القتل اليهم
كالوئيب ابا القاصد الي من حل قتيلا بخلاف الكفر لانه يلزم ايا القتل فصار الكفر كاللذلة وشهدا
بالعتق عن القصاص ثم رجعا لم يضمنوا لان القصاص ليس بحال كذا في الاحتياط واذا رجع شهود الفرع
ضمنوا لان التلف مضاعف ايا شهادتهم وان رجع شهود الاصل وقالوا لم تشهد شهود الفرع لم يضمنوا
بغير الاصول لانهم انكروا سبب الضمان وسوا شهادتهم ولا يبتطل القضاء للمقارن بين الخبرين ولا
ضمان على الفروع ايضا لانهم ما رجعوا كذا في شرح المختار وفي الاحتياط ولو قالوا اشهدناهم ونكلمنا
فلا ضمان عليهم وقال محمد يضمنون لان الفروع نقلوا شهادتهم فصار كاتهم حضروا ولما ان القضاء
وقع بما عاينه من المحنة ومن شهادته الفروع فيضاف اليهم ولو رجع الاصول والفروع جميعا فالضمان
على الفروع عند سماع ما بينا وعند محمد ان شاء ضمن الاصول لما روي في ضمن الفروع لما روي
وفي المحيط صورة رجوع الاصول ان يقولوا اشهدناكم بابطال ادلوقا لولم تشهدوا اصلا فلا ضمان
على الاصول اتفاقا ولا ضمانا على شهود الاصل ان ارجعوا لانهم شهدوا بشرط محض والحكم لا يضاف
الي صاحب شرط وان رجع شهود البين وشهود الشرط ينع اذا شهدا احدان انه عتق عبدا بشرط
وشهدا اخر ان الشرط الذي عتق العتق به وجد فحكم الحاكم به ثم رجع جميعهم فالضمان بقيمة العبد على
شهود البين لانهم اشبهوا العلة وهو قوله انت حر ولا يضمن شهود الشرط لان الشرط كان مانعا
وهم اثبتوا زوال المانع والحكم يضاف الي العلة لا الي زوال المانع واذا رجع المالكون عن تركية الشهود
ضمنوا او قالوا يضمنون لانهم انما اثبتوا على الشهود فصاروا في المانع علة للعلة فيضاف الحكم اليها كما
يضاف الي العلة بخلاف شهود الاصل فانهم لم يثبتوا اياهم مؤثروا سوا الزنا وانما اثبتوا الاصل
وهو شرط محض ولهذا قبل شهادته ان يفتيه **كتاب الوكالة** وهي بالكسر والفتح بمعنى الخط
ومنه الوكيل في اسماء الله تعالى وقيل في عبارة عن التفويض والاعتماد قال تعالى ومن يوكل على الله

هو

فموسم الي من اعتمد عليه وتوض امره اليه كفاه روي انه عليه السلام وكل حكم من خرام بشره الا
وعلى جوازنا انعقد الاجماع ولا يصح الوكالة **صحيح يكون الموكل من يملك التصرف** لان الوكيل يستفيد بمن
ملكه وقيل هذا ليس بشرط عند ابي حنيفة لان توكيل المسلم ذميا ببيع الخمر جائز عندنا ولا يجوز عند جما
الحنن قال حيث بالاتفاق ويمكن ان يرد به ان يكون مالكا لاصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء
بعارض النهي ويلزمه **الاحكام** قيد به لانه لو كان الموكل لا يلزمه الاحكام لا يبيع توكيله كالعبيد والعيال
المجورين لان المطلوب من الاسباب احكامها **والوكيل** عطف على قوله الموكل **عن يمين القصد** اي يعرف
الغيب الناشئ من اليسر ويعرف ان الشراء جالت للبيع وسالب للثمن والبيع على عكس **ويقتض**
اي يقصد بالبيع ثبوت الحكم او الرجوع لا الهزل لانه قائم مقام الموكل فلا بد ان يكون من اهل العارية
فلا يبيع وكالة العبيد الغير العاقل والمجنون ولو وكل صبي عالما ما ذونا او عبدا ما ذونا او مجنونا او ذونا
مولاه جاز وكذا اذا وكل المسلم ذميا او بالعكس او ذميا مستائنا لما ذكرنا **وكذا عقد جاز ان يعقد**
جاز ان يوكّل به لان الاتقان قد يعجز عن مباشرة بعض الافعال بنفسه فيحتاج الي التوكيل فوجب ان يشرح
دفع الحاجة وذكر كالمبيع والشراء والاجارة والتملك والخلع والاعارة والاستعارة والهبة والوصية
والايداع وتفاج الديون والرهن والاقرض والارتهان فان قلت هذا منقوض بالوكيل لان مباشرة
جائز فيما وكل فيه ولا يجوز ان يوكّل غيره وبالمستفوض فانه يجوز له ان يباشر الاستفراض لنفسه ولا
يجوز له ان يوكّل فيه غيره حتى لو وكل به فما استفوضه يكون للوكيل لا للموكل قلت المراد به ان يباشر بنفسه
والوكيل مباشر للغير وكذا المراد به مباشرة الموكل بالعقد وما يأخذ المستفوض لا يكون مديونا بالعقد
بل ان يكون بالقبض والوكيل يقبض مال الغير صحيح يجوز التوكيل بالخصوصة في **سائر الحقوق** اي جميعها
واستغناها اي قبضها لان الموكل قد لا يهتدي الي وجه الخصومة والي طريق الايفاء والاستيفاء **والاخذ**
والقصاص اي لا يجوز التوكيل في استيفاء الحدود والقصاص فانه الضمير للشان لا يجوز للوكيل استيفاء
مع غيبته **الموكل** لانها نيت ريان بالشبهة وشبهة العفو ثابته عند غيبته الموكل لكونه حذرا بخلاف
غيبته الشاهد الاصل حيث لم يكن بشبهة رجوعه مانعة لان الظاهر فيه عدم الرجوع وقال ابو يوسف لا
يجوز التوكيل باتابات الحدود والقصاص لانه نيابة فيتحيز عنها في هذا الباب كالشهادة على الشهادة
ولا يبي حنيفة ان الجناية سبب الوجوب والظهور تضاعف الي الشهادة والخصومة شرط فيجوز التوكيل به كسائر
الحقوق بخلاف الاستيفاء على ما بينا **ولا يجوز** التوكيل بالخصوصة سواء كان من جانب المدعي او المدعى عليه
الابشر **شأن الخصم** فلم يرض خصمه بتوكيله برتد برده ولا يلزم عليه الجواب بخصوصة الوكيل ولا يسلط
حقه في طلب حضور الموكل والجواب بنفسه ولو رضى ثم مضى يوم فقال لا ارضى له ذلك كذا في القيمة **الا ان**
يكون الموكل من تصدق على المشتري او مسافرا اي غائبا مدة السفر او مريضا للسفر **او حذرا** لان الحاجة

ان باع الباقي قبل الخصومة يجوز والآفة لا اذا باع النصف الكا قبل ان تحصى يحصل عوض الموكل وبعد الافتقار
في النصف الاول بطريق الفقه ولا يضيفه ان التوكيل مطلق فيناول البيع جملة ومتفرقا في الشراء اي ولو وكل في
شراء عبد فاشترى نصفه يتوقف شراؤه فان اشترى الوكيل باقية قبل الخصومة جاز والاتقاع الشراء للوكيل وقال في
بيع الوكيل مطلقا لانه كان ما موراء بشراء المحر وشراء النصف اولاً فبقيت العبد ببيع الشركة فيكون للوكيل
ولان شراؤه المحر قد لا يتفق جملة ويكون شراؤه البعض وسيلة اليه فتوقف الامر فان اشترى الباقي قبل الايام
حصل مقصود الموكل وان اشترى بعد تبين مخالفة والفرق لاي حنيقة بين هذه المسئلة والتج قبل ان المبيع
ملك للموكل فاعتبر فيه اطلاقه والشراء بصادق ملك الغير فلم يصح فيه اطلاقه ولا تقيده ولو اعتقه الامر حال التوقف
تقيد عقته عند اي يوسف لان العقد كان موقوفاً على اجازة الموكل دون الوكيل فالاعتاق اجازة دلالة فينفذ
اعتاقه ولا ينفذ اعتاق الوكيل وعند عبد بالكس لان العقد انما توقف لتوقيف رفع الحالفة بشراء الباقي فلو انق
الوكيل تملك مخالفة خففه اعتاقه لمصادقة ملكه ولا ينفذ اعتاق الامر كذا في النهاية ولا يعقد الوكيل مع من
لا يقبل له شهادة كاصوله وفروعه وزوجته وعبد ومكاتبه الا ان يبيع بكثر من القيمة فيجوز وغنمها يجوز
بمثل القيمة الا من عبد ومكاتبه فان عقد الوكيل مع عبده ومكاتبه غير جائز اتفاقاً هذا اذا لم يقل الموكل
له مع من شئت ولو قال يجوز بيعه لهم اتفاقاً لهما ان املاكهم غير ملك الوكيل ومنافعهم غير منفقة والتمه خرقه
ليكون البيع بمثل القيمة فيجوز معاملته مع هؤلاء بخلاف عبد لان ما في يد ملكه ومكاتبه لان في ايدى ارباب
وبالجموع يكون له حقيقة فمعاملته معها يكون معاملته مع نفسه من وجه فلا يجوز ولا يضيفه ان المعاملة مع
مع هؤلاء لا يعوي عن التهمة وكذا لا تقبل شهادتهم والمتابع بينهم متصلة عرفاً فكان البيع منهم بيعاً من نفسه من وجه
وليس لاصد الوكيل ان يتصرف في رقيقه وان كان الاخر عبداً او حبساً محجوراً عليه لانه يحتاج فيه الى اذني و
الموكل اذ ارضى برأيهما فلا ينفذ برأي احدهما وكذا لو قرر الموكل في البيع لهما ثماً لان رايهما لا بد منه في اختيار
المعامل وفي الشبهين هذا اذا وكلهما بكلام واحد وان وكلهما بكلامين جاز تفرد احدهما لانه وان جعل الوكيل
بكلامين في الاصح لان في ثوب الوصية بالموت وعند الموت صار وصيين جملة واحداً في الخصومة
والطلاق والعتاق بغير عوض ورواها في الدين لان اجتماع الراي لا تأثير له في ذلك قيد بقوله بغير
عوض لانه لو كان بعوض لاجوز الانفاد فيها وقال في الاجوز الانفاد في الخصومة لانه انما رضى باقهما لهما
فيهما لا ينفاد احدهما وان اشروعهما في الجواب يكون شياً عند القاضي فينفذ احدهما في الجواب وليس
للكوكل ان يوكلف فيها وكلفه لانه انما رضى برأيه دون راي غيره الا باذن الموكل في التوكيل لكن بتبعض الدين
اذا وكل من في عبالة صح في قبضه فملك في يده لا يقسم لكان في الجامع البرهان او يقول الموكل له اعمل لي
فقد فوض اليه الامر مطلقاً ورضى بذلك فان وكل به فكل باذنه فهو وكيل الموكل اي ان وكل الوكيل آخر باذن الموكل او
التفويض يكون الثاني وكذا عن الموكل في لا يملك الاول قوله ولا ينفذ بموته وهو نظير استخفاف القاضي حيث

لا يملك

لا يملك الا باذن الخليفة ثم لا ينفذ بفعل القاضي ولا بموته وانما ينفذ بعزل الخليفة وان وكل بغيره ففقد
الوكيل الكس خضرة الوكيل الاول او غيبة اي او عقد الوكيل الكس بغيبة الوكيل الاول فجازا الوكيل الاول جاز فكلنا الو
عقد اجبتي فاجاز الاول لان مقصود الموكل حضور رايه قد حصل وحقوق العقد يتعلق بالوكيل الاول
او انما فيه خلاف المتأخرين وفي الجامع هذا اذ لم يبين الثمن فان كان بينه جاز بلا اجازة وفي المتفق وكيل
النكاح والخلع والكتابة كوكيل البيع بخلاف الطلاق فانه لو وكل رجل بان يطلق امرأته فطلقها رجل آخر خضرة الوكيل
او كان غائباً جاز لا يجوز لان الطلاق يتعلق بالشروط فكان الموكل خلقه بلفظ الاول دون الثاني قيد
بقوله فعقد لانه لو وكله بخصومة او تقاضي دين ففعل الكس خضرة الاول لا يجوز وقال زفران عقد القاضي
الذي لم يوجد اذن في توكيله خضرة الاول لا يجوز لان وكالة الثاني غير صحيحة ولنا انه اذا حضر عقد الكس
ولم يمنعه وجداً فيه وكان ذلك هو المقصود للموكل فيجوز للموكل عقد وكيله عالم يتعلق باحق الغير كوكالة
بالخصومة اذ ثبت من المطلوب بطلب الذي فلا يملك عزله لافيه من ابطال حق الغير قيدنا بالطلب لانه لو
وكله بلا طلب يملك الموكل عزله سواء كان الخصم حاضراً او غائباً وقيدنا بكون الوكيل من المطلوب لانه لو وكله طالب
فله عزله عند غيبة المطلوب وكالوكالة التي تضمنها عقد الرهن وما قاله بعض المشايخ من ان الزوج اذا وكل وكيله
بطلاق زوجته بالتمسك سها ثم غاب لا يملك عزله لتعلق حقها به فضعيف بل له عزله لان المرأة تلاحق لاي طلاق
كذا في النهاية ويتوقف عزل الوكيل على علمه وسو على وكالة عالم يعلم عزله وقال الشافعي لا يشترط علمه بل ينفذ
بدونه كما لو باع الموكل ما وكله ببيعه ينفذ وان لم يعلم ولنا ان القول نفي فلا يشترط علمه بدون العلم كالتبني الشري
بخلاف عزله ببيع الموكل لان القول فيه ضمنى علم ان هذا شرط في عزل الوكيل واما الرسول فيفعل المرسل في العلم
به لان الرسول مبلغ عبارة المرسل فيكون عزله رجوعاً عن الايجاب له ذلك قبل قبوله الاخر وكذلك عزله الوكيل
لا ينفذ بدون علم الموكل لانه عقد تم بها وقد يتعلق به حق كل واحد منهما في ابطاله بدون علم احدهما اقراراً
وفي المنيعة المفق وكذا فيما قبله وقد علم الموكل بالردح قبل يجب ان يفتح كالوصي اذا رد فلم يعلم الوصي به
حتى مات ثم قبل صح ويجوز ان يعتبر رد الوكيل دون الوصي والظاهر هو التسوية وتبطل الوكالة بموت احداهما
بموت الموكل فلان عقد الوكالة غير لازم فالنوكيل في كل ساعة ثابت تقديره او ابتداء التوكيل من الميت
ممنوع فكذا ابتداءه وانما بموت الوكيل فظاهر بخلاف موت الخليفة فان القاضي لا ينفذ به لانه غير منصوب
لمصلحة الخليفة كالموكل بل لمصلحة المسلمين وجنونه اي وجنون احدهما جنونا طبيعياً اي مستوعباً وحقه شرعاً عند
ابي يوسف لان وجوب رمضان انما يستقطبه به وعنه اكثر من يوم وليمة لان الصلوات الحس تستقطبه وعند
محمد حول كامل وهو الصحيح لان استمراره حولاً مع اختلاف فصوله اية استحكامه والحاقه بالميت ولو صحت
بالميت يوماً ويعتق يوماً لا يملك لانه في معنى الاعلاء لانه يحل الزوال كالخبر بالقبول والاعلاء اعلم ان الوكالة
اذا كانت لازمة لا تبطل بهذه العوارض لا اذا جعل امر امرأته بيدنا فانه قد ملكها التصرف فصار كتملك العين

وكذا ان كان احد من تدارك الحروب والعياد بالله تعالى لان اهل الحرب اموات في احكام الاسلام وبالحاق
 صار منهم وقال ان حكم الجاني الموكر يبطل والآفل لان حاقه اغايب بقضاء القاضي وفي الاختيار ولو حق
 الموكر او الوكيل بدار الحرب مرتد اثم عاد لا يعود الوكالة الحكم يبطلها وقال محمد بن عود كالمريض اذا برأ
 والمجنون اذافاق واذا عجز الكاتب او عجز المأذون او افترق الشريكان بعد توليهم رجلا بطلت وكيلهم وان
 لم يعلم به الوكيل ان ينعى للوصل والضمير في به عايد اياك واحد من العجز والحج والافتراق لان هذه العزل مكية فلا
 فيه العلم اما بطلانها في الكاتب والمأذون فلا يخرجها عن اصلية الاذن وهي كانت شرطاً في ابتداء التوكيل
 فلما في بقائه واما في الشريكين فلا ان كل واحد من الشريكين وكيل عن الآخر فاذا انفخت الشركة يبطل
 ما في ضمنها من الوكالة فيتعزل كل منهما وكل من وكل في الشركة في مال الشركة فان قلت كيف يصح
 توكيل احد الشريكين ولا يصح توكيل الوكيل الا باذن الموكر ولم يوجد قلت ما قلت في الوكالة القصدية
 واما في الوكالة الثانية في ضمن الشركة فيصح توكيل الوكيل بدون اذن الموكر كذا في الكفاية هذا اذا لم يكن
 الوكالة مفرقة عند الشركة اذ لو مر جابها بالاذن في التوكيل لا يبطل الوكالة فلا ينعزل بدون علمه اعلم
 ان وكيل الكاتب والمأذون انما ينعزل في العقود والخصومات واما في قضاء الدين واقضية فلا ينعزل
 لانها انا فرجا بالعجز والحج عن انتفاء الشركة عن قضاء الدين واقضية وكذا وكيلها ثم الكاتب لو كتب
 بعد ذلك او اذن المحرر لم ينعزل لان صحتها باعتبار ملك الموكل الشركة عند التوكيل وقد زال ذلك و
 لم تعد بالكتابة الثانية او الاذن الثاني ولو عزل المولي وكيل مأذونه لا ينعزل لان ذلك في فلا يعقب مع بناء
 الاذن العام وفي الاختيار ولو وكل وقال كل ما عرفت فانت وكيل صحيح ويكون لازماً وطريقه ان يقول له
 عزتك كذا وكنت قبل لا ينعزل بذلك لان العزل عن الوكالة المتعلقة بالبيع والادخار ان يقول رجعت عن
 الوكالة المتعلقة وعزتك عن الوكالة المنفصلة واذا انفرد الموكر فيما وكل به ثم فاعجز الوكيل عن الامتثال به كما
 اذا امره ببيع عبده ثم باع بنفسه بطلت الوكالة لفوات المحل ولو باعها معا قال محمد بن هلال في الموكر
 لانه باع ماله فكان اولى وعند ابي يوسف هو بينهما لان بيع الوكيل مثل بيع الموكر الا يرى انه لو تقدم بطل
 بيع الموكر واذا استويا كان بينهما عدم الاولية كذا في الاختيار وان لم يعجز عن الامتثال به كما اذا وكل بطلاق
 امراته فطلقتها واحدة ولم تنقض عدتها فلو قيل ان يطلتها اخرى لم يفسد المحل ولو وكله ببيع زوج امراته ففترجها
 بغيره ثم طلقتها ليس للوكيل ان يزوجه اياها لان الحاقه قد انقضت والوكيل يقبض الدين وكيل بالخصومة فيه اي
 في الدين كالوكيل في الخصومة وقال لا يكون وكيلها والوكيل يقبض العين لا يكون وكيل بالخصومة اتفاقاً في
 بالقبض لان الوكيل بالرد والقبض وبالقسمه وبأخذ الشفعة وكيل بالخصومة اتفاقاً كذا في الكفاية لانه ان القبض
 غير الخصومة فلم يكن الرضا به رضاً بها فلا يكون خصماً كالوكيل الرضا به اعلم ان الخلاف فيما اذا وكل الدين
 اما اذا وكله القاضي يقبض دين الغائب لا يكون وكيل بالخصومة اتفاقاً كذا في الثانية ولا في صنفه غير متصور

وايا يقبض

واما يقبض بمثلهم لان القبض بدل حقه لا عينه كما لو كان نزيدي على غيره والناقص عن والالف الزيد فكان
 صار له على زيد النافذ وقد كان نزيدي النافذ على غيره وفتقها الالف فكان التوكيل يقبض الدين توكيلاً بمثلهم بدله
 بطريق المعافاة ولا يمكن من ذلك الا باثبات الخصومة فصار كالوكيل بالقسمه ويقبض الشفعة والرجوع
 في الية فان لم ان ياصموا ويقبضوا وفي الاختيار وثمة اذا قام الخصم البينة على استيفاء الموكر او ابرائه قبل
 عند طلاقها اما عدم قبولها في العين لانها امانة في يد المطلب ولو اقام البينة ان الموكر باعته اياها سمحت
 في منع الوكيل من القبض دون البيع لان الوكيل ليس بخصم الا انها تضمنت اسقاط حقه من القبض فيقتصر عليه
 ونظيره لو وكله بنقل زوجته او بغيره فاقام البينة على العتق والطلاق سمحت في قصره عن غيرها ولا يثبت
 العتق ولا الطلاق لا قلنا والوكيل بالخصومة وكيل بالقبض لا تمام الخصومة به والمالك للشئ ماله تمامه خلافاً
 للفرقة فانه عند لا يكون وكيل بالقبض لان الخصومة غير القبض والقضي على قوله لظهور الحيانة في الوكلاء وقد
 يؤمن على الخصومة من لا يؤمن على القبض وفي القاضي الضعيف لوقال وكلتك بالخصومة في كل حق لي
 قيل اصله لئلا يكون وكيلها في حق الموكر وفي حديث بعد التوكيل ولو قال قبل فلان يكون وكيلاً في
 الموجود فقط والوكيل بالقبض يملك القبض بالاجماع لانه لا فائدة للتفاضي بدون القبض ولو اقر الوكيل بالخصومة
 على موكله عند القاضي نفذ اقراره وقال زفر لا ينفذ لانه مأثور بالخصومة لا بالاقرار ولنا ان حقيقة الخصومة
 لا يجوز ان يشترط في الجواب اقراره كان او انكاره اعلم اجماع المجاز والموكر كان مالكا لهما الجوابين فكذا نائبه
 والآفل اي وان لم يقر الوكيل عند القاضي بل اقر غيره لا ينفذ اقراره وعند ابي يوسف ينفذ اقراره مطلقاً
 له ان اقرار الموكر كان نافذاً على نفسه اين ما كان فلذا اقرار نائبه ولها انه مأثور بالجواب عنه عند دعوي
 الخصم في مجلس القاضي بدلالة العرف فلا ينفذ في غيره لانه غير مأثور به الا انه يبطل وكالته لان اقراره ينعق
 ابطال حق الموكر فلا يملكه وابطال صفة الخصومة فانه يملكه يبطل وفي الاختيار والاب والوصي لا يصح اقرارهما
 على الصنفين بالاجماع لانه لا يصح اقرار الصنف فلذا نائبه ولان ولا يشترط نظرية ولا نظيرة وذكر محمد بن الزباد
 لو وكله على ان لا يقر جاز من غير فصل وروي ابن سماعه عن محمد بن جوز ان كان طالباً لانه لا يخبر على الخصومة
 فيقول كذا يشاء وان كان مطلوباً لا يجوز لانه يبيع على الخصومة فلا يملكه باقية اقراره الطالب اقول رجل انه
 وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم او بدفعه اليه اي احرم الحاكم بدفع الدين اليه لانه اقراره على نفسه
 فان جاء الغائب فان صدقه اي الوكيل فلا كلام فيه والا اي ان لم يصدقه دفع اليه اي دفع الغريم اليه الغائب
 نائباً ورجع الغريم بادفعه على الوكيل ان كان المدفوع قائماً في دينه لان غرض الغريم من الدفع اليه الوكيل ان يسره
 ذمته من دين الغائب ولم يحصل وان جعل المدفوع في يد الوكيل بلا تقدم منه لا يرجع الغريم عليه شئ لانه يتصدق
 كان معتزفاً بان قبضه حق فلا يرجع عليه بعد زواله الا ان يكون الغريم دفعه اليه ولم يصدقه في الوكالة و
 دفع اليه على ادعاء الوكالة هذا متناول لصورتى السكوت والتكذيب فينبغي رجوع الغريم على الوكيل

لأنه لم يصدق في الوكالة وإنما دفعه إليه على رجاء وان كبر الغائب فلا حرج في انقطع رجاءه فيرجع أو ضلته
عند الدفع ذكر في الجامع البردوي معنى التضمن ان يصدق الغريم الوكيل وقال لا آمن ان يحضر الغائب
فينكر ويكلف فيضمنه فاذا فعل ذلك صار غاصبا قبل ان يتقبل عنه لا يجب عليه فيقبل بل الرجوع بذلك
على الوكيل لان الماء المار خود ثانيا مضعون على الوكيل في رغبها فيضمنه وكذلك ان اعطاه مع تكذيبه اياها
وفي جميع هذه الوجوه ليس للدافع استرداد ما دفعه عالم يحضر الغائب لانه صار حقا للغائب قطعا او محتملا
وان ادعى انه وكيل اي وكيل الغائب في قبض الوديعة التي كانت في يد الحاضر لم يؤمر بالدفع اليه اي لم يؤمر
المودع بدفع الوديعة الى الوكيل وان صدق في انه وكيل يقبضها ان يرد للوصل لان ذلك اقرار بالغير
فلا يعتبر كلاف الدين لانه كان حالصا له ولو دفعها ضمنه واذا لم يؤمر بالتسليم مع ضاع في يد قبل
لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن لان المنع من وكيل المودع في نفسه كالمنع من المودع والمنع منه موجب للضمان
فقد آمن وكيله في الفصول ولو سلم مع هذا ثم اراد الاسترداد ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع
الصغير انه لا يملك لانه ساع في نقض ما اوجبه ولو قال المدي ملت المودع وشركه يبرأ وصدق المودع امر
بالدفع اليه لانه لا يصدق على الموت فقد انتقل ماله اليه وارثه فاذا صدق انه الوارث لا وارث له غيره
تعين مال الحاضر في دفع اليه ولو ادعى الشراء من المودع وصدق المودع لم يدفعها اليه لانه ما كان حيا
فملكه باقي فلا يصدق ان عليه في انتقاله بالبيع ولا بغيره **كتاب الكفالة وسي اي الكفالة**
في اللغة مطلق الفهم قال الله تعالى وكفلا زكريا اي ضمها الي نفسه وفي الشرع ضم ذمة الي ذمة اي ذمة
الكفيل الي ذمة الاصيل في المطالبة اي مطالبة الدين لاي الدين كما قال بعض المتأخرين من انها ضم الذمة
الي الذمة في الدين لان مطالبه الدين فرع بثبوته ولا يتصور الفرع بدون الاصل واستدلوا عليه باحكام
وسي ان الطالب لو وهب الدين من الكفيل او اشترى به شيئا منه ولو لم يكن الكفيل يدون المالك جاز
ذلك والا في ما ذكر في المتن لان وجوب المطالبة بدين على غيره موجود كما لو قيل بالشراء فانه يطالب بدين
على الوكيل وجعل الدين الواحد دينين فثبت للحقيقة فلا يصر اليه وفيما ذكره من الاحكام جعل الدين
كدينين لضرورة تصحيح التعريف فلا حاجة في غير ما اتى واصل المطالبة فرع لاصل الدين واما استحقاقها فليس
بفرع بل ينفصل عنهما ان البناء لا يتصور انفصاله عن العروة ويتصور استحقاقه **ولا يقع الكفالة**
الا عن مملوك التبرع لانه عقد تبرع ابتداء فلا يصح من العبيد والعبد لانها لا يملك ان التبرع لعدم اعملية
ويجوز الكفالة بالنفس والمال وقال الشافعي لا يجوز بالنفس اذ ليس للكفيل ولاية على غيره فصح تسليمه بحكم
الكفالة على المال لان له ولاية على مال نفسه ولما روي ان ام كلثوم رضي الله عنها ضمنعت على نفسها
على حين خاضعهم مع عمرو الصخابة رضي الله عنهم اجازوا ما وتسليم المكفول به مقدور له بان يعلم الطالب
مكانه فيجزي بنية ابيه او بان يستعين باخوان القاضي وفي الجامع الصغير لو كفر بنفس عبدا فوات

ان كان هو الذي عليه يري الكفيل ان كان هو الذي به ضمن قيمته وينتقد الكفالة بالنفس ولو تكفلت بنفسه او بغيره او
بكل عضو غير يري البدن كزوج والوجه والجذ والراس وامثالها قيد به لانه لو قال تكفلت بيد او رجل لا تقع الكفالة
بها كذا وكذا ويقول فيضمنه لانه صريح في الكفالة او على اي بقوله سوغ على لاسم مات رجل وعليه ديناران فامتنع النبي
ابنبي جعل الله عليه وسلم من الصلوة عليه فقال علي رضي الله عنه مما على ففعل عليه او التي اي ويقول سوالي لان التي
يجب عليه على او ان رغب به او قبيل كلاما بمعنى الكفيل وكذا قوله انا ضمن او كك عندي هذا الرجل او علي ان او فذكر
به او ان الثاني لانه لان ذلك يؤدي معنى الكفالة كذا في الاختيار والواجب على الكفيل احضاره وتسليمه اي الكفيل
في مكان يتدر المكفول له على حكمه لتفدية تسليمه كما اذا سلمه في المصرا فاذ فعل ذلك بعينه التسليم يري الكفيل من
الكفالة سواء قبله الطالب او لا لانه اني بالترعة وفي التبيين ان سلمه نيته طلب المكفول له لا يبدوا حتى يقول
سلمته اليك بحجة الكفالة وان سلمه بعد طلبه يري وان لم يقبل كذا وكذا يسره اذا دفع المكفول به نفسه الي
الطالب او سلمه ففوتى للكفيل قبله الطالب منه ولو لم يقبله لا على القبول وفي الاختيار وكذا اذا سلمه وليه
رسوله لقيام مقامه ولو سلمه في بركة لا يسره لعدم الفائدة فانه لا يقدر على حاكمه وكذلك في السوا لانه
لا حاكم بها ولو سلمه في المصرا في السوق يري لغيره عليه باخوان القاضي والمدين وقيل لا يسره في زمانا
لما وشرهم على منعه منه عادية ولو سلمه في مصرا غير المصرا الذي سماه لتسليمه يري الكفيل وقالا لا يسره لانه
لم يادت بالترعة وهذا القيد مفيد لا يقال ان يكون شهودا فيه ولا ي حقيقته ان المعية تسليمه على وجه
يتحقق من خاصته وقد حصل والاحتمال موهوم غير مقبض فبقي التسليم سالما عن المعارض ولو سلمه في
السجن وقد حبسه غير الطالب لا يسره لانه لا يتمكن من احضاره مجلس الحكم وفي المحيط هذا اذا كان السجن
سجن قاض آخر في بلد اخر اما لو كان بسجن هذا القاضي او بسجن امير البلدي في هذا المصرا وان كان
قد حبسه غير الطالب لان سجنه في يد فيخل سبيل فتح يجب خصمه ثم يقيد الي السجن فان شرط الكفيل
تسليمه اي تسليم المكفول به في وقت بعينه لزمه احضاره فيه اذا طلب المكفول له منه اي من الكفيل في
ذلك الوقت لانه التزم كذلك ولو دفعه قبل ذلك الوقت يري وان لم يقبله المكفول له ولو كفر بالاشهر
لم يسره بغيره شرا لم يسلم نفسه الحسم التي وفائدة الناجل تأخير المطالبة ولو قال على اتى يري من
الكفالة بعد الشهر يكون يري بعد كذا في النوازل فان احضره فلا كلام والا اي لم يحضره في ذلك الوقت
حب الحاكم ان ثبت كفايته بالبيضة لظهور مظهره بالانكار كما كان هكذا في الجس للدين وان ثبت
باقراره لا يجب بل امر بالدفع لان الجس وراء المظلم وهو لم يظهر من اول الامر كذا في شرح الكنته للزيلي
وفي الاختيار وهذا اذا كان المكفول به حاضرا فلو كان غائبا وعلم مكانه امهله الحاكم مدة ذمابه و
اياه فاذا مضت المدة ولم يحضره لاعتناع من ابتداء الحق واذا حبسه وثبت عند القاضي غيره
عن احضاره على سبيله ويسمى الي الذي حبسه لاجله فان شذ لا لزمه الا ان يكون في ملازمة تنويث

قوة وقوت عياله فبأخذ منه كفيلا بنفسه وتخليه فان قال المكفول به ولم يعلم مكانه لا يطالب الكفيل
بلعجزه عن احضاره فصار كالموت الا ان في الموت يتصل الكفالة اصلا للعين بالعين وهذا لا يتصل
لا احتمال القدرة بالعلم بمكانه وفي الذخيرة اذا اراد المكفول به ولحق بدار الحرب يوم الكفيل باحضاره
ان لم يفتقوه ولا تسقط كفالته لانه انما اعتبر ميتا حكما في قسمة ماله واما في حق نفسه فهو حي ويتصل الكفالة
موت الكفيل لا يمنع التسليم منه وموت المكفول به لعجزه عن احضاره بالقسوة دون المكفول له
اي لا يسير الكفيل بموت المكفول له لقيام وصية او وارثه مقامه في طلب حقه وان تكفل به بعض المدينين
الاشهر قبل الشهير لان التاميل حقه فله استعاده وان قال الكفيل للمكفول له ان لم اؤكل به
اي بالمكفول بنفسه فعلى الالف التي عليه ظم بواف به عليه الالف وقال ان في لاتصح هذه الكفالة لا
تعلق وجوب المال بشرط وهو غير جائز كالمبيع ولنا ان هذا التعليق ليس في وجوب المال
وانما هو في وجوب المطالبة كما سبق بيانه فيجوز كونه متعارفا والكفالة بالنفس باقية لانه كانت
ثابتة قبل الكفالة بالمال فلا تبطل بوجودها اذ لا منافات بينهما وكذا لو كفلاها جملة في وقت واحد صحت
ولا احتمال ان يكون عليه حق آخر غير الالف وفي شرح الوقاية للصدر الشريفة بل انما يسير اذا ادى
المال لانه لم يبق للطالب على المكفول عنه شيء فلا فائدة في الكفالة بالنفس وفي الاحتياط ولو قال
الطالب لاصق لي قبل المكفول به فعلى الكفيل تسليمه لاحتمال انه وصي او وكيل ولو اخذ منه كفيلا آخر
لم يسير الاول لعدم المنافات وفي الفتاوى الصغرى اذا طلب المدعي من المدعي عليه كفيلا كجر
على اعطائه وعن محمد انه لا يجز اذا كان معروفا وهذا اذا كان المدعي عليه مقيما وان كان غريبا
لا يجبر على الكفيل بل حقه في المين فقط ولترتب الدين طلب الكفيل من المدين وان كان دينه
مؤجلا **الكفالة بالمال جارية** معلوما كان المال او مجهول كقوله تكفلت بمالك عليه او بايديه كلان
مينا على التوسعة فيتحمل فيها من الجاهالة اليسيرة اذا كان المال دينيا صحيحا وسوا الذي لا يستطاع
المدينون الا بادائه او الابرار عنه **تصح الكفالة بتدليل الكتاب** لانه يسقط بدونها وسوغ الكتاب
عن ادائه فلا يجوز الكفالة به ومال السحابة كما اذا كان غلام بين رجلين فاعتق احدهما نصيبه
وموسر ونظم على العبد السحابة لشريكه الساكن فان تكفل عن ماله رجل لا يجوز وقال لا يجوز **الامانة**
كالودائع والمستاجر والمستعار وامثالها لانها غير مضمونة والكفالة عقد ضمان وفي النخبة الكفالة بامانة
غير واجبة التسليم كالودائع ومال المضاربة والشركة لا يفتح اصلا والكفالة بامانة واجبة التسليم
كالعارية جارية وعلى الكفيل تسليمها فان هلك لاجب شيء **والحدود والعقاص** يقع لوطيب المدعي
للعقاص او الحدود من العاقص ان ياخذ كفيلا بنفسه المدعي عليه مع كجفر بنية قال القاضي لا يجبر على
اعطاء الكفيل وقال لا يجبر على اعطائه في العقاص وحد القذف امانا في الجرامة خطأ والفسل خطأ

يجب على اعطاء الكفيل لان موجبه المال وفي التفسير يجوز للقاضي ان يطلب منه الكفيل لانه من حقوق العباد
ولا يملكها الشبهات كذا في الايضاح لهما ان كلا من العقاص وحد القذف حق العبد في حق غيره على اعطاء
الكفيل كسائر حقوق العبد بخلاف سائر الحدود لانها حالمة له تعالى وهو مستغن عن التوثيق ولا يبي صنيعة
ان مني الحدود وكلها على الذم وبالشبهة فلا يجبر على استيفائها بالكفالة اعلم ان المراد بالجبر هنا هو الامر
بلازمة لا الجبر بالجس وغيره كذا في التبيين **والمكفول له ان شاء طلب الكفيل بالمال وان شاء طلب**
الاصيل ولا مطالبتهما جميعا ولا يسد الاخر بطلبه من احدهما ليتحقق معنى القسم بخلاف القصب اذا اختار
المالك تضييع احد الفاضلين ليس له مطالبة الاخر لانه لما اختار تضييعه فقد ملكه العين فليس له ان يطلبها
الاخر فان شرط المكفول له عدم مطالبة الاصيل فهي حوالة لوجوده حقا كما يشترط المحال في الحوالة مطالبة
المحل يكون الحوالة كفالته لوجوده مع الكفالة والعبرة للمحالي دون المال فلو كجز الكفالة بامر المكفول عنه
بغير امره لانه الزام على نفسه ليس على غيره فيه ضرر فان كانت الكفالة بغير امره لم يرجع الكفيل عليه لانه متبجح
وان كانت بامره فادى الكفيل رجوع عليه اي رجوع الكفيل على الاصيل باداء قضي دينه بامره او ولو لم يلب الكفيل
ولو لم يلبه ولا زمة وكذا يجب الكفيل اذا جسد لان ما حكمه كان لاجله فله ان يعامله بمثل ولا يسر له مطالبة
قبل ذلك لانه مالزمة بسببه شيء وان ادى الاصيل الدين او ابرأه الدين يؤدي الكفيل لان الدين
اذا سقط سقط مطالبة وان ابرأه الدين الكفيل لم يسر له الاصيل لان الكفيل ليس بمدين وانما عليه المطالبة
وسقوطها لا يسقط الدين وان اقر الطالب عن الاصيل تاخر عن الكفيل لان المطالبة تتبع الدين فتأخر تاخر
وبالعكس لا يقع وان اقر عن الكفيل لا تاخر عن الاصيل لان الاصيل لا يتبع الفرع في الوصف هذا اذا اقر
الطالب واما اذا تكفل بالمال الحال مؤجلا الى شهر مثلا شاغل عن الاصيل ايضا لانه لا مطالبة على الكفيل حال وهو
الكفالة فانصرف الاجل الى الدين كذا في التبيين وفي الاحتياط فان صالح الكفيل رب الدين من الالف على سمانه
برئ هو والاصيل لانه لما اضاف الى الدين وهو على الاصيل يسري الاصيل فيسري الكفيل ثم رجوع الكفيل
على الاصيل بحسب ما ان كانت الكفالة باء ولو صالح جسد الدين رجوع بجميع الالف لانه مبادلة في
التوفيق اذا صالح الكفيل الطالب عن الف على مائة على ابراء الكفيل في الباقي لا يسر الاصيل فيسرج الكفيل
على الاصيل بانه والطالب على الاصيل يتبعه لانه لا ابراء عن الكفيل لا يوجب الابراء عن الاصيل وفي فصول
الاسترشاش في الفصل الخامس ولو لم يرض الطالب الكفيل وادعى ان له على فلان الف وانت كفلت بهالي عنه
بامره وافهم البينة ثبت المال عليه وعلى الغائب وينتقب الكفيل حصما عن الاصيل اما الاصيل فلا ينتقب
حصما عن الكفيل وان قال الطالب **لكفيل الذي ضمن له بامر الاصيل شراب** اي من المال ارجع الكفيل اي
بالمال المكفول به **على الاصيل** لان قوله الي يبدل على البرائة المشبهة لاي الطالب المبتدأة من المطلوب
وهذه البرائة لا يتحقق الا بالبقاء فيكون ذلك او اكر منه بالاداء وان قال ابرأه منك يعني ان

قال الطالب للكفيل المذكور بالبراءة لم يرجع الكفيل على الاصيل بشئ لان هذا يكون اسقاطا لا اقاررا
 بالاداء ونوقال ببراءة ولم يقل اي فعند اي يوسف يرجع لانه نسب البراءة الى المطلوب وذلك
 لما يكون بالاداء وعند محمد لا يرجع لان براءة الكفيل تحمل ان يكون بادائه وان يكون
 الطالب فلا يرجع بانك هذا اذا كان الطالب غائبا وان كان حاضرا يرجع اليه في بيان مراد
 اتفاقا ولا يفتى بتطبيق البراءة منها الى من الكفالة بشرط كما اذا قال الطالب للكفيل اذا قدم زيد
 فانت بري من الكفالة فانه لا يفتح كما في سائر الابراءات لان فيه معنى تملك المطالبة وهي كمالا
 لانها وسيلة اليه والتمليك لا يقبل التعليق وقبل يفتح لان الابراءة عن الكفالة اسقاط محض و
 لهذا لا يرتد الا برئ الكفيل بخلاف التأخير عن الكفيل حيث يرتد برئ الكفيل لانه ليس باستقاط
 وبخلاف الابراءة عن الاصيل حيث يرتد بالرئ لان فيه معنى التملك فلا يفتح معنى التعليق وفتح
 الكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها وهي التي تضمن بالقيمة او بالنقل كالمقبوض في يوم الشراء صورة
 ذكر الثمن في البيع المشورة فان هلك بملك بقيمة لفساد البيع وان استهلكه بملك بالثمن لانه
 بذلك صار رافيا بالبيع باق البائع فان كفل آخر المقبوض منه لانه مضمون على الاصيل وان لم يذكر الثمن
 لا يفتح كماله لانه امانة على الاصيل وتجوز كماله بتسليم العين سواء كانت مضمونة او امانة لان تسليمها
 واجب على الاصيل فيكون التزامه صحيحا كذا في التوفيق والمقبوض اي وكالمقبوض والبيع بيعا فاسد
 لانه يجب تسليمه حال بقاءه وقيمته حال هلاكه فكان معدورا لتسليمه والفتح الكفالة بالمضمونة اي
 بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع في يد البائع والمرهون في يد المرتهن فان الكفالة بعينها بغيرها جائزة
 لانها لا يثبت في الذمة واما الكفالة بتسليمها فمجازية بطالب الكفيل به ما بقي المبيع والمرهون وتبطل بالهلاك
 للقدرة قبل الهلاك والعجز بعد ولا تفتح الكفالة الا بقبول المكفول له في المجلس اي في مجلس العقد و
 ان كان غائبا فقبيل عنه فصولي يفتح ويتوقف على اجازته لكن للكفيل ان يخرج عن الكفالة قبل جاز
 وفي الاعتبار وعن ابي يوسف رويان في رواية يتوقف على اجازته كسائر تصرفات الفصولي و
 في رواية يجوز مطلقا لانه التزام لا ضرر فيه على الطالب فينتد الكفيل به وفيه نفع للطالب لان تمام
 ذمة الكفيل لئلا ذمة الاصيل في المطالبة ولها ان تملك المطالبة فيشرط فيه القبول في المجلس كما
 في سائر التمليكات فتد بالكفول له لان بغيبة المكفول به او لسكون عنه يفتح اتفاقا كذا في الخاتبة الآ
 ان قال المرصع لو ارشده تكفل عنه باق من الدين فكفل به والغريم غائب فتح بلا قبول لان هذه وصية
 منه لو ارشده بفساد دينه ولهذا قالوا لا يفتح هذه اذا لم يكلف مالا والجملة لا تمنع صحة الوصية ولو قال المرصع
 ذلك لا يجزي فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم لا يفتح لانه غير مطالب بدينه فكان المرصع في حق كذا
 يصح وقال بعضهم يفتح لان المرصع قصد به النظر لنفسه والاجنبى اذا قضى الدين باخر يرجع به في

الشرية ببراءة فقبض الشرية بالبيع صح
 ما اجاب وقبول بان قال البائع ببراءة بغيره فقال الشرية

شركة

شركته ولا يفتح الكفالة عن الميت المتعاس وقال يفتح لان الدين باق على الميت ولانه يطلب به في الاخرة فتفتح
 الكفالة به كما لو تبرع ان فادى دينه فتح ولا يبي حنيفة ان الموت يحترق الذمة ويستط عنها الحكم الذي
 من العبادات والمعاملات فان ترك مالا ينتقل اليه تركه ولا يستط فلا يجوز الكفالة بالدين الب فطحا
 التبرع لان لا يعتمد قيام الدين وفي العينة كفل عن ميت متعاس ثم ظهر له مال ففتح الكفالة بقدره ويجوز
 تطبيق الكفالة بشرط الملام اي متعارف كشرط وجوب الحق كقوله ما بايعت فلانا وما حاشا شرطية وكذا في
 نظائره اي ان بايعت فلانا فقلت ثمنه او ما ذاب لك عليه فقلت او ما غفبك فقلت او بشرط امان الاستثناء
 كقوله ان قدم فلان وسوا المكفول عنه عن البلد فقلت ثمنه او ما ذاب لك عليه فان الكفالة بهذه الوجوه جائزة لان الاجماع يفتح
 على صحة ضمان الدرك وانه في معنى ما ذكرنا من الشروط ولا يجوز تطبيق الكفالة بغير الشرط اي المجرد عن المعاني
 المذكورة كقوله ان هبت الريح او جاء المطر او دخل زيد الدار فاما كفيل لانه تعليق وجوب المال بالخطر فلا يفتح
 ولكن يفتح كماله كما في الطلاق اذا علمت كذا في شرطه في شرح الجمع لان ملك يجب المال حال ان جعلها اي ان جعل
 حبوب الريح او حبى المطر جلا بيان اجلا للكفالة كما اذا قال كفلت كذا الى ان تبت الريح او تبطل السماء ولا يفتح
 تأجيله لان تأجيله بطل فلهذا المال حال وفي الاخير بشرط الجارية الكفالة جائزة وسي اقبل للتخيير من البيع
 فتح يقبل للتخيير اكثر من ثلثة ايام لانه لما فتح تعليقه بالشرط فلا يفتح بشرط الجارية او في ثلثة ايام كقوله فلو اقرضتك بكذا
 زمة الكفالة ولا يصدق في الاجل الا بتصدق الطالب كما في الاقارار بالدين فان قال كفلت بكذا عليه اي
 على فلان فقامت البينة بشئ لزوم والا اي ان لم تقم البينة فاقول قوله اي قول الكفيل مع عينه على ما يفتقر
 به لانه منكر للزيادة وفي شرح الوقاية للصدر الشريفي ينبغي ان يكلف على العلم بانك لا تعلم ان اكثر من هذا واد
 على الاصيل فان نكل او اقر بالزيادة لزم عليه وانما يكلف على العلم لان الحلف فيما يجب على الغير ليس الا على
 العلم لا يفتح قول الاصيل عليه اي على الكفيل يعني ان اعترف المكفول عنه بانك ما اعترفه الكفيل لزم ذلك الزائد
 على المكفول عنه لا عليه لان الاقرار حجة قاصرة لا تعتمد عن المقر ولا يفتح الكفالة بالكل على اية مستأجرة بعينها
 لانه لو هلك بغير الكفيل عن الحمل عليها وفتح بغيره لان الحمل على اية دابة كانت مقدور الكفيل وفي الاقرار
 كذا لو تكفل بخدمته بعد بعينه او بخياطه صياطه لان فعله لا يقوم مقام فعل غيره فان تكفل بتسليم العبد او الخياط
 او بفعل الخياطه جاز لانه مقدور له فان المستحق مطلق الخياطه فاني صياطه وجدت حصل المكفول به ولو ضمن
 لامر اياه عن فوجها بنفقة كل شهر جاز وليس له الرجوع عن الضمان في راس الشهر ولو ضمن اجرة كل شهر في
 الاجارة فله ان يرجع في راس الشهر والوقوف ان السبب في النفقة لم يتجدد وعند راس الشهر يلزم
 في الشهر كله سبب واحد وسبب الاجارة في الاجارة يتجدد في كل شهر ليجدد العقد فله ان يرجع
 عن الكفالة المستقبلية اثباتا على ما بين وكذا واحد منها ككفيل عن الاخر في اداء احدى ما لا يرجع على صاحب
 شئ مع غيره على النصف فيرجع بالزيادة على صاحبه لان كلا منهما في النصف الاصيل وفي النصف ككفيل

شركة

فما يؤيد به أولا يتبع عن النصف بالاصالة فاذا زاد على النصف يقع عن الكفالة **وان كلفنا على رجل آخر** بالف
مثلا وكل واحد منهما كفيلا عن الآخر اي كفل كل واحد منهما جميع الالف عن الكفيل الآخر والكفالة عن الكفيل
صحيحة كما تفصح عن الاصيل كذا في شرح الجمع لمولانا نظام الدين **فما اذا ادى احد ما يرجع بنفسه على الآخر** سواء زاد
على النصف او لا لان احدهما اذا ادى شيئا وقع ذلك شيئا معا عنها لا يستويها اذ كل منهما كفيلا عن صاحبه بكل
الالف فلا رجحان لاحدهما على الآخر بخلاف ما سبق لان هناك كان النصف بجهة الاصل والآخر بالنصف الآخر
بجهة الكفالة وما ادى احدهما كان مصروفا الى النصف الاصيل لكونه اقوى ثم رجع الكفيلان على الاصيل لانها
اذا باعته وبنه احدهما بنفسه والآخر بغيره وان شارح رجع المودعي الى الاصيل بكل ما ادى لانه كفيلا بكل المال
عنه بامره **ولو ضمن عن رجل اخر** اي فراج ارضه المسلم والذي سواء **وتسعة** وهو القايمة الموظفة المراتبة
وهي المعطيات الديوانية في كل شهر او في ثلثة اشهر وقيل المراد بالتسعة اجر القسام ونوابه فهي بالحق
به من حصة السلطان من حق او باكل غير موظفة **جاز ان كانت النواب بحق تكدي النهر واجرة الخارص** وغير
المنشئ اي ما يصلح لهم من آلات اطرب وغيره **فما اذا اسارى** اما الخراج فلانه مطالب بخلاف الزكاة لانها
مجرد فعل واما الفدية والنواب فلانها قد صارتا كمال الدين **فان لم تكن النواب بحق كالجبايات** هي التي يأخذها
الظلمة في زمان ظلمها كالفدية **قالوا** اي العلماء **تفصح** الكفالة لها في زعمنا وعليه الفتوى لانها تارة
كالديون الصريحة في حكم توبة المطالب والعبرة في الكفالة للمطالبة وفي الاختيار صحت قالوا لو اخذ من المزارع
جبراله ان يرجع على المالك والكفالة بالدرك جازية وهو التزام تسليم الثمن عند استحقاق المبيع لان المقصود
تأكيد احكام البيع وتقريره ولو استحق المبيع لم يؤخذ الكفيل صحت يقتضي على البائع لان البيع لا يستحق
الا بالتقضاء ولو قضى على المشتري بالاستحقاق هو قضاء على البائع لانه حصم عنه فيؤخذ الكفيل الضمان
بالعهدة باطل لان العهدة تحتل الدرك وغيره فلان مجهولا اما الدرك فيستعمل في ضمان الاستحقاق وعن
ابي يوسف ان العهدة كالدرع لانه تخرج استعانة بها في ضمان الدرك عرفا عادية **لنا** **الحالة**
وهي اسم بفتح الالف وهي النفل وفي الشرع نقل الدين من ذمة ايا ذمة وهي مشروعة لقوله عليه السلام من
اجعل علي شيئا غني فليسبغ والامر بالاتباع دليل الجواز وانما حصه عليه السلام المقتضى حكما للقالب
لان الغالب ذلك في الحالات لانه شرط الجواز **وهي** اي الحالة **جائز بالدين دون الاعيان** لان الحالة
تعمل من الذمة الى الذمة وهو نقل حكمي فلا يتصور في العيان لان نقله صحيح **وتصح** الحالة **بشرط الجعل** وهو
المديون لانه يؤخذ منه الحالة لكن ذكر في الزيادات رضا الجعل ليس بشرط الصحة الحالة لان الجعل
عليه ينصرف في نفسه بالتزام الدين وفيه نفع له كما ان الكفالة تفصح بدون رضا المكفول عنه الا ان يشترط
رضا للرجوع عليه ولا يرجع عليه اذ لم يكن بامره **والحالة** وقال له الجعل وهو الدين لان الدين صفة
فلا بد من رضا في انتقاله لتفاوت الناس في الذمم **والحالة** عليه وهو الذي يقبل الحالة انما شرط رضا

لان انما

لان الناس متفاوتون في الطلب فانما انت الحالة **من الجعل** من الدين وقال زفر لا يبرأ اعتبارا بالكفالة
لان كلامهما عقد مشروع للتوثيق ولنا ان الاصلام الشرعي ثبت على وفق الماني للفقوة فنعج الجعالة
يتقضي ثبوت ذمة الاصيل ومع التوثيق في الحالة اختيار من هو احسن من الجعل في التقاض **لنا**
الجعل لا يابى هذا المحال المال من تركه الى تركه الجعل **لكن** ياخذ المحال كفيلا من الورثة اي من ورثة الجعل
او الغنماء في ذمة التوثيق اي تخافه حلاك حتى المحال ولا يرجع المحال على الجعل **لان** ثبوت المحال **عليه**
هذا اذا ثبت موته متسايا بنصا وقيل فان اختلف فيه فقال المحال مات فليس وانكرا لآخر فالقول المحال
لان العدة سواء الاصل **ويجوز** المحال عليه **الحالة** ولا يثبت للمحال عليه اي على الجعالة ويختلف المحال عليه وقالا
ثبت التوثيق بها ويحكم الحاكم بافلاس في حياته لان المحال يجوز عن اخذ صفة منه فيستدرك كما يجز عند موته
مفلسا وهذا الخلاف مبني على الخلاف في ان الافلاس لا يتحقق بتفليس الحكم عند اي صيغة ويتحقق
عند سماعه وقال الشافعي لا يرجع بالتوثيق لان ذمة الجعل يثبت بالجعالة فلا يعود الدين اليها الا بسبب جديد
ولنا قوله عليه السلام اذا مات المحال عليه مفلسا عاد الدين فان طالب المحال عليه الجعل يشل ما اعلن
به فقال الجعل له الى المحال عليه انما اعلنت بدين لي عليك ولا يرجع لك علي لم يقبل قول الجعل الا ان يكون
له عليه بنية لان سبب الرجوع وسوقضاء ذمة بامره متحقق باقرار الجعل فيرجع عليه بتملكه واقرار المحال
عليه بالحالة لا يستلزم الاقرار بالدين لوجود ما يدونه ثم المدعي يدعي على المحال عليه وسوكره قالوا
لنا وان طالب الجعل المحال باحالة به اي احوال الجعل المحال به بان قال انما اعلنت لتقبض يا فاعطني
ما اخذته فقال المحال انما اعلنت بدين لي عليك لم يقبل قول المحال بلا بنية لانه يدعي على الجعل الدين و
سويكره قالوا قول المنكر ولا يكون اقرار الجعل بالحالة اقرارا منه بان عليه ذمة المحال لان لفظ الجعالة يستعمل
في الوكالة فليكن الدين من ضروراتها **لنا** **الصلح** وسواء في اللغة اسم المصالح والمصلح والصلح هو المصالح
وفي الشريعة ثبت جواز ما يقوله كقول الصلح خير عزة بالالف واللام فيقتضي ان يكون كل صلح خيرا وكل خير
مشروع ويجوز الصلح مع الاقرار **والسكوت** المدعي عليه بان لا يقر ولا ينكر **والانكار** وقال الشافعي
لا يجوز مع السكوت والانكار لان المدعي عليه اذا لم يقر فانه يكون اقطع الخصومة وهذا رشوة فلا يجوز
ولنا اطلاق قوله تعالى والصلح خير وبدل الصلح فيها بعض حقه في زعم المدعي واقتداء اليه في زعم المدعي
عليه وكل ذلك جائز فليس برشوة ولنا ان رشوة قد دفعها لدفع الظلم جائز ولنا ان قالوا لو دفع التهمة
الى السلطان شيئا من مال الظلم لدفع ظلمه وكان لا يقدر على دفعه الا بدفع المال لا يفهم ذكره في الفتوى
فان كان الصلح عن اقرار وهو الواو المحال اي والمحال ان ذكر الصلح وقع بالمال **فان كان الصلح** لوجود معنى
البيع فيه وهو ما دلل المحال بالمال بغير ارضي المصالحين فيستحب على ذلك ما يشترط على البيع من الجارو
الشقة في العقار وغيرهما هذا اذا وقع الصلح على خلاف منس المدعي وان وقع على جنبه فان كان باطل

من المدعي فهو خطأ واما ان كان بالثمن فهو ربا **والمستحق** اي ان وقع الصلح عن اقرار بما فيه عن مال او
 مخرج بالكلية اذا ادعى سكتة دارسته وصية من مالها فاقرب وارثه فصالحه عيا حال وانما جعلنا صورة هكذا
 لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استجار عين والمالك يكره ثم صالحا لا يجوز كذا في شرح الوقاية للفقهاء الشرعية فهو
كالمجارة لان العسر واليسر يشترط فيه العلم بالمدة وبطل الصلح بوجوب احدى المدة لانه اجازة من غير بيع
 المدعي في دعواه بتدريسا من شدة من المنفعة كذا في النهاية **وان استحق فيه اي في الصلح عن اقرار بعض المتابع**
عنه وسواء الموقوف والمدعي طعنه من العوض **وان استحق الجميع** اي جميع المصالح عنه **والجميع** اي جميع العوض لانه مبادلة
 كالباع وحكم البيع كذلك **وان استحق كل المصالح عليه** اي كل العوض رجع المدعي على المدعي عليه بكل المصالح عنه وفي بعض
 وان استحق في بعض العوض فيرجع حصته من المصالح عنه لان حكم الاستحقاق في البيع يكون كذا وهو اخذ حكمه لكونه
 في معناه هذا اذا لم يكن التقيض فيه عيبا وان كان عيبا فله الخيار والصلح عن سكوت او انكار سكتة في حق الدنيا
 لان في زعمه انه اخذ عوضا عن ماله واقتدا بالعين وقطع المصونة في حق المدعي عليه لان في زعمه ان المدعي عليه
 عيبه كاذب في دعواه وانما يدفعه المال لئلا يخلط هذا في الانكار لظاهر واما في السكوت فلان جهة الانكار راجحة
 او الاصل فراغ الذمم ولا يثبت كونه عوضا بالثمن ويجوز ان يكون شيئا واحدا كما ان مختلفين باعتبار شخصين كالنكاح
 موصية الخلق في المتساكين والرحمة في اصولها **وان استحق فيه اي في الصلح عن سكوت او انكار المصالح عليه** كونه رجع المدعي
 اليه الدعوي في كل المصالح عنه وفي بعض المصالح عليه فيرجع اليه الدعوي بقدره لانه
 يترك دعواه ليسلم البدل فاذا لم يتم رجع بالبدل وهو الدعوي **وان استحق المصالح عنه** وهو المدعي رد المسمى العوض
 لان المدعي عليه انما بدله بقي المدعي في يده من غير حصومة فاذا استحق لم يحصل مقصود فيسترد ويرجع المدعي اليه
 مع المستحق **وان استحق بعض المصالح عنه** رده حقيقة اي حصته ذلك البعض ويرجع بالخصوصية اي في
 المدعي مع المستحق لانه قام مقام المدعي عليه حين اخذ منه المدعي **وهذا كبدل الصلح قبل التسليم** كاستحقاقه في النقصان
 اي الحكم في ملك البدل كالحكم في استحقاقه في النقصان اي لو هلك بدل الصلح قبل التسليم فالجواب فيه كالجواب
 في الاستحقاق في فصل الصلح عن اقرار وفصل الصلح عن انكار وسكوت **ويجوز الصلح عن حق مجهول** بان ادعى حقا
 في دار ولم يبين لانه استقام فلا يقع فيه منازعة ولا يجوز الا على معلوم بالاشارة او بيا ان القدر والوصف اذا
 كان في الذمة هذا اذا كان بدل الصلح محتاجا الى القبض لانه ملك في قبضه ايا المارعة اذا كان مجهولا اما اذا لم يكن
 محتاجا الى القبض كمن ادعى حقا في دار وادعى المدعي عليه حقا في حانوته فتصالحا على ان يقطع كل منهما معلوما
 وفي التناهي الصوري اذا كان على آخر الف درهم فاعطاه وراهم مجهولة الوزن على وجه الصلح يجوز ويجل على
 انه اقل ولو اعطاه على وجه القضاء لا يجوز الاداء وفي الاحتيا روتوا في دارا فصالحا على قدر معلوم منها جاز
 وبغيره كانه اخذ بعض حقه وابرأه عن دعوي الباقي والبرائة عن العين وان لم تقع لكن البرائة عن دعوي
 العين تقع صحيحة على هذا الوجه قطعا للمنازعة وفي شرح الوقاية للفقهاء الشرعية والفرق بينهما يظهر فيما اذا كان

دعواه عن صاحب حج وان لم يكن مقدرا حق كل منهما

الدار في يد المدعي عليه فيسري المدعي عن دعواه ما يقع وان لم يكن في يد المدعي عليه كما اذا مات واحد وترك ميراثا
 فقبضه واحد عن نصيبه لا يقع لان هذا يراى عن الاعيان ويجوز الصلح عن حصة المدعي لقوله تعالى من عن لمن
 احبته شيئا فاتباع بالموافق يعنى من بدل لمن دم اخصيه المقتول مالي فليتبع المطلب باصالحه وليؤتي ايا
 غير القاصي حقه وافيها غير ناقص كذا نقل عن ابن عباس رضي الله عنه **والخطا** في النفس وما دونها لان موجبها
 المال والصلح عنه كالصلح عن تسليم من سائر الويون الا انه لا يجوز بالزيادة على قدر الدية وفي المدح يجوز لان القصاص
 ليس بال هذا الصالحه على نوع من انواع الدية اما اذا صالحه على نوع آخر كالخطة والشعير ونحوها فانه يجوز
 بالثمن ما بلغت لانها من خلاف الواجب فلا ربوا ولو في التسمية في الخطا بان صالح على غير وجه الدية
 وان فدت في العدم سقط القصاص ولا يجب شي لان اقدامه على الصلح يضمن الابرأ عنه وهذا الحكم لا يفتق
 في هذه الاشياء وبين ان يكون عن اقرار او انكار او سكوت وفي الاحتيا روتوا لو صالحه بغيره من دم على غفوة
 عن دم آخر جاز كالخلع ولو قطعت يد فصالحه على ان تتركها وقدرت يده جاز لانه صالحا على ان تترك
 وجب له عليها وسقط الارش وان مات عنها لها مهر مثلها وعليها الدية وحليها الحرة في ثلث سنين لانه ظهر
 ان حقه في الثقل فلم يصح التسمية ولو استحق العبد المصالح عليه رجع بقيمة في العدم وبالدية في الخطا وقد عر
 وجهه ولو وجد عيبا ليس ارادة في الخطا ولا يرد في العدم الا بالانكاح فيرد وبما قد قيمته لان الصلح في الخطا
 يحتمل الفسخ لو قوعه عن مال وفي العدم لا يحتمل الفسخ لانه عن القصاص وقد سقط فلا سبيل ايا السرد او فيرجع
 بقيمة العوض كالنكاح والخلع **ولا يجوز الصلح عن دعوي الحد** ولان الحد ودحق الله والاغتياض وفي القذف
 جهة الشرع غالب ولوا دعي رجل على امرأته انكارا فحقت ثم صالحته على مال يتركه الدعوي جاز وكان في معنى
 الخلع في جانبه لزمه ان النكاح قائم والرفع لترك الحصومة في جانبه وجرم عليه ما اخذ في دية اي فيما بينه
 وبين الله تعالى اذا كان مبطلا في دعواه ولو صالحها على مال لتبرأ المرادة بالنكاح جاز ويجعل زيادة في المهر
 لانها تترجم انها زويت نفسها منه البدار بالمسمى وهو نزع انه زاد على مهرها ولو ادعت المرأة النكاح قصاصا الزوج
 على مال جاز ويكون المدفوع من جانبه لدفع الحصومة ومن جانبه زيادة في مهرها وقيل لا يجوز وسواء لا في وجه
 ان ترك دعواها ان جعل فرقة لا يجوز للزوج اعطاء شي لاجلها وان لم يجعل فرقة بقي الحال على ما كان عليه من
 الدعوي فلم يكن في مقابلته هذا العوض شي **واذا دعي رجل على شخص انه عبيد فصالحه على مال جاز** فكان في زعم
 المدعي في معنى العتق على مال وفي زعم المدعي عليه يكون لدفع الحصومة **ولا ولا** والمدعي عليه لا انكار العبد ذلك
 فان اقام المدعي بينة بعد ذلك انه عبيد لم تقبل لان من زعمه انه اشترى عيا مال وان العبد اشترى نفسه بهذا المال
 كن ثبوت الولاء عملا بالبينة **عبد بين رجلين** اشترى احداهما وهو اي المعتقد مؤسرفا صالحة الاخر اكثر من نصف
 قيمته لم يخير الفضل لان القيمة منه موصى عليه قال عليه السلام قوت عليه باقية فلا يجوز الزيادة عليه ولو صالحه
 على عوض جاز لعدم الجنسية فلا ربوا ويجوز صلح المدعي النكر اي مع منكرين عيا مال ليقر انكره بالعين صورة

مطل

رجل ادعى على رجل عينا في يد فأنكر فصار على مال يعترف له بالعين فانه يجوز ويكون في حق المالك بيع
وفي حق المدي في كذا في ثمن والفقهاء في ان صاحب على مال وضمنه او سلمه او قال القضي في المصالح على
الشيء او على ثمنه الف الف في هذا الصور ولزم تسليم المال الى المدي ولا يرجع شيء منه على المدي
عليه لانه متبرع فصار كالكفالة بغير امر المديون وان قال على الف ولم يسد اليها ولم يبرها اليه يتوقف
الصالح على اجازة المصالح عنه لانه سواء اصل في عقد الصلح بغيره والتفيع اليه فان اطلق المصالح المال كان عاقدا
لاجله فيتوقف على اجازته واذا اضاف الى نفسه بصير املا فيه فلا يتوقف على اجازته والصلح على استحقاقه
المداينة اخذ بعض فقهاء المال في بيعها الكلام مما يمكن وليس معاوضة لان جعله كدرا بانه
صالح عن الف درهم بمائة درهم او صاها عن الف صاها بمائة زوف فانه يجوز فيجعل الطالب سقطا
للقدر والصفة ومستوفيا لبعض حقه واما عكسه وسواء ان يكون الصلح عن الف زوف على مائة صاها
فغير جائز لا مطلقا على انه استوفى بعض حقه واستطاع الباقي لانه لم يستحق الباقي فيكون معاوضة فيلزم
ربا او صالح عن الف حصة ثلثها مائة حصة جاز فيجعل كانه اجل نفس حقه ولا يجبل معاوضة لان بيع الدراهم بثلثها
نسبة غير جائز فيقول ثلثها اتفاني فانه ان صالح باقل من ثلثها مائة حصة جاز كما اذا وقع الصلح عن مائة درهم
في الذمة على عشرة دراهم الى شهر جاز لانه حظ البعض واخذ الباقي كذا في البزاري وبما موضع اخر من لوصول
من دعوى الدين على دراهم واخر فاقبل قبض بدل الصلح يجوز لانه ان وقع عن اقرار فاتفق من بين يدين
بزعمها وان وقع عن انكار فهو زعم المدي كذا في زعم المدي عليه بدل المال لاستحالة الدين ولو صالح
على ذمته مائة حصة عن دراهم حصة لانه لا يمكن حصة على ما حقه فتعين حقه على المعاوضة فلا يجوز لكونها ربا
ولو صالح عن الف حصة فيكون التخييل بازاء ما حظ عنه فلا يفتح ولو صالح عن الف سود وهو متبع اسود و
هو درهم مغروب من نقرة ردية بمائة دينار وهو جمع ابيض ويجوز لان البض غير الحق المعقود عليه و
بني زائدة في الوصف فيكون معاوضة للمائة بمائة وزيادته وصف وانه ربا وان قال له اي مديونة او
اي قد اتممت على انك بربي من مائة فلم يؤد اليه اي اي دانية فالان كالمها وعند اي يوسف سقطا
مائة قيد بقوله فلم يؤد لانه لو ادتها غدا بربي عن باقية اتفان قاله ان على للمعاوضة والاداء لا يصلح
عوضا لانه واجب عليه قبل الصلح فيكون وجوده كعدمه ولها ان على يحمل الشرط فيجعل عليه تصميما تنصرفه او للتفاد
والاداء في العقد يصلح عوضا لانه قد يعمل للتجارة والراحة ولو لم يبيد الاداء بوقت يصح ابراء اتفان قال المطلق
الاداء لا يصلح عوضا ولو قدم الابراء بان قال ابراءك عن مائة من الف على ان تعطيني مائة حصة
ينفع الابراء اتفان اعطانا اولم يعط لان الحق الابراء اولو وقع الشك في تعييده باء المائة لان كلمة على
ليس للشرط حيا بخلاف ما تقدم لان قبل الاداء ذكر الاداء وان ادبت التي مائة فانت بربي من الباقي
يكون الابراء باطلا لان في الابراء معنى التملك فلا يفتح التملك بصرح الشرط وفي الابراء معنى الاستعلاء وهو

بسم الله تعالى لا يجوز لان
المصلحة من المصلحة

يقبل

يقبل التعلق فاعتبرناه في شرط غير صريح كما اذا قالت ومبت يدي لك عينا ان تهب لي كذا فلم يهتبه فالحق
ان المهر باقي كذا في شرح المجمع لابن مالك وفي الاختيار ولو صالحك من الف على مائة تدفعها الي عدا
وانت بربي من الباقي عينا انك لم تدفعها عدا فالالف عليك فهو كما قال لانه مخرج بالتقييد ولو ادعى عبد
فصالحه على غلة شهر لم يجز وعلى حذمة شهر لم يجز وعلى حذمة شهر لم يجز لانها معلومة والعلة مجهولة فيرقد
الشك لانها لا يجب الا بعد الاجارة والعمل ولو صالح احد الشريكين في دين اشركا فيه على السواء من نصيب
شريكه ان شاء اخذ منه نصف الثوب لان الصلح وقع على نصف الدين وسومشاع ولو كان المقبوض
كله للمصالح بلا اجازة الاخر لزم قسمة الدين قبل القبض وبني غير صحيح لان المقبوض ادع من الدين فله شريك
حق المشاركة في المقبض الا ان يعطيه اي المصالح لشريكه ربع الدين فلا يكون له سبيل على الثوب لان حقه
في الدين لا في الثوب وان شاء الشريك اتبع المديون بنصفه اي نصف الدين لان حقه كان عليه ولم يستوف
فبقي في ذمته قيدنا يكون المصالح عنه دينا لانه لو كان الصلح عن مائة مشتركة تخص المصالح مائة الصلح
ليس شريكه ان يشاركه فيه لكونه معاوضة من كل وجه لان المصالح عنه مال حقيقة بخلاف الدين فانه بين القبض
يكون مالا وقيد يكون المصالح عليه ثوبا مراد منه خلاف جنس الدين لانه لو صالحه بحصة ليس المصالح فيه خيرا
بل لشريكه ان يشاركه فيما قبضه او يرجع على المديون لانه بمنزلة قبض الدين ولو اراد العاقب ان يخص
بما قبضه ولا يرجع عليه شريكه فالجملية فيه ان يهتبه الغنيم قدر دينه وهو يبراه عن دينه ولا يوجب نصيب احد ما اي
احد الشريكين في السلم على اخذ نصيبه من راس المال فيتوقف على اجازة صاحبه فان اجازته نفذت عليها و
يكون المقبوض بينهما وكذا ما بقي من السلم وان رد شيئا يبيد السلم كما كان وقال ابو يوسف يجوز الصلح وله
نصف راس المال وصاحبه وان شاء شاركه فيما قبض وان شاء اتبع المطلوب بنصفه الا اذا تعذر عليه فخرج
على شريكه قيد براس المال لانه لو صالحه على غير الاجوز اتفان كما فيه من الاستبدال بالسلم فيه لانه تفرق في قاله
حقة فيجب ان ينفذ كما لو اشترى شيئا فقال احدهما نصيبه ولها ان هذا تفرق في ابطال العقد وهو انما انعقد
بهما فلا ينفرد احدهما باطلا لان كلامهما كشرط العلة فلا يرفع العقد الا برفعها بخلاف الاقالة لان العين
اصل لوجود عقد البيع فلو لم يجر الا بوجودها فتكون املا في دفعه فتكون الاقالة تفرقا في حكم العقد لا ابطاله
وان صالح الوشعة بعضهم من نصيبه بالخطوة اي المال والركن الاول للمال اي والحال ان الزكاة في حوز
صلحهم فليد ما الخطوة اي قليلا ذلك المال من نصيبه او كثره لانه في معنى البيع ويجوز بيع العقار والروضة بالقليل
والكثير وثمان رضي الله عنه صالحا فاضرا امرأة عبد الرحمن بن عوف عن ربع الثمن وكان له اربع نسوة على
ثمانين الف دينار خفض من الصمات رضي الله عنهم من غير تكثير قيل لو كان الايمان مجزولة لا يبيع الصلح لانه يبيع
وبيع المجزول غير صحيح لكن الاصح انه صحيح لان الجملة فيه غير مفقضية اياها المانعة لانها في يد بقيقته الوشعة فلا يبيع
فيه ايا التسليم حتى لو كان الايمان كلها او بعضها في يد المصالح لا يجوز حتى يصير جميع ما في يده معلوما للحاجة

بركة ولا يبيع المفاضة الا بلفظ المفاضة بان يقول احدهما فوضت احدى اليك وقبل الآخر لان هذا اللفظ
مفيدة عن تقدر وشرايطها **الحسين** في مقتضاها بان يشترط في
المال وان يكون احدهما وكيل الآخر وكيفية صحة اعتبار التوقيع **ولا يشترط تسليم المال** لان الرسم والوثائق لا يتبعان
في العقود **ولا يشترط فلفل** لان المقصود الخلط في المشتري وكل واحد منهما يشترط في باقي يد بخلاف المفاضة
حيث لا بد فيها من التسليم ليعلم من الشراء وقال في شرط فلفل لان على الشركة هو المال والاشراك انما يحصل
فيه بالخلط ولهذا لو ملك مال احدهما قبل الخلط ملك من نفسه **وتنفذ المفاضة على الوكالة والكفالة** لانها تقتضي
المساواة فيما هو من مواجب التجارة فان قلت كيف جازت ما عدا المكفول له والوكيل به قلنا لم يكونا جازين
تبيين مع الجرمال المقصود وانما جازتا هنا في ضمن العقد حكم من شيء يشترط ضمنا ولا يشترط قصدا **فانما يشترط**
احدهما يكون المشتري على الشركة لقيامه مقام الاخر في التعرف **الا طعام اهله** وهو متناول للادام وكسوتهم
وكسوة نفسه ايضا يكون حاشية له وكان القياس ان تدخل في الشركة لانها من عقود التجارة الا انهم استحسنوا
باستثنائها لان كل منهما هو العالم بحاجته الزمنية من الطعام والكسوة ولا يتصور ان يكون ذلك على شركة عادة
والاستثناء المعلوم بدلالة الحال كالاتشاء المشروط بالمال **وللبيع مطالبة التماس** من المفاضة وفيه ان
اتما من المشتري فبالاحالة ومن صاحبه فبالكفالة ويرجع الكفيل على المشتري ان اوتي من مال الشركة بقدر
حصته لان الثمن كان عليه حاشية وان تكفل احد المفاضة **بمال عن اجبتي** باذن المكفول عنه تلزم الكفالة
صاحبه وقال لا تلزمه قيد بالكفالة بالمال لان الكفالة بالنفس لا تلزم شركة اتفاقا وقيدا بقول باذن المكفول
عنه لانها لو لم يكن باذنه لا تلزم صاحبه اتفاقا كذا في الاختيار لهذا ان الكفالة تبرع وتبرع احد المفاضة لا
يلزم الاخر ولا يبي حاشية ان الكفالة تبرع ابتداء لكنها تجارة بقاء كونها بادر المكفول عنه وفي الاختيار وفيه ان
النصب والاستهلاك كالكفالة لانه معاوضة اشتراها وكذا ما يلزم احدهما من الدين بسبب تعهده في الشركة
كالباع والجاراة وكما يلزم شركة وما لم يسبب الاتية في الشركة لا يلزمه كالتكليف وبدل الخلع والصلح من
دم العمد وكما وان ملك احدهما الى احد المفاضة حين مات في الشركة كالدراهم والدنانير بان وثقها ووثق
له وقبضها **صارت المفاضة عانا** لتفاوت شرطها وسواها وان فيما يصير راس المال ابتداء وقبضه وليست
بشرط في الغان فتعبر غانا ولو ملك مالا تعهده في الشركة كالعوض والعقار والديون لا تبطل المفاضة
لان ذلك لا يبطلها في الابتداء فكذا حال البقاء وكذا تعبر المفاضة غانا في كل موضع قدس المفاضة لتفاوت
شرط لا يشترط ذكر الشرط في الغان لما قلنا ولا تنفذ المفاضة والغان الا بالدرهم والدنانير وتبرعها ان
جري التعامل بها بالبر وهو ما يكون غير مفروب قيد بقوله ان جري لانه ذكره المبسوط ان التبرع به ان يكون
راس مال الشركة لانه مخلوقه للثمنية وذكره الجامع التفسير انه فبره العود من قال صاحب الهداية هذا الوجه
لانها وان خلت للتجارة لكن الثمنية كتحقق بالضرر المحصوص ولهذا قبل الضرب بغيره الى شيء اخر من صفة

الحاتم

الحاتم وغيره وبعد لا يعرف ظاهرا فيعتبر فيه الوفاء ان جري التعامل باستعمال التبرع كما يكون كالمفروب
وان لم يكن يكون كالنوعين وفي الاختيار وان كان احدهما دراهم والاخر دنانير او احدهما سدر والاخر بغير
جازت المفاضة ان استوت قيمتهما لانها واحد من حيث الثمنية وان تفاضلا في القيمة لانها مفروضة
تصير غانا لما تقدم وروي الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز وان استويا في القيمة وسوق قول زفر لان الشركة
ينبغي عن الخلط ولا اختلاط مع اختلاف الجنس وجوابه انها جنس واحد من حيث الثمنية نظر الى المقصود
وبغضه **بالحكم** هذا عند مجر لا يتزوج كالايمان حتى لا يتعين عنه وقال لا يجوز لان الثمنية ليست ملازمة
لها وانما ثبت رواجها بالاصطلاح فاذا تبدل يصير سعة فلا يتصلح ان يكون راس مال ولا يبيع الشركة **ولا يبيع**
الي يكون مالها وعوضها وهو جع عرض يكون الراد ويجوز تحريكها فليلا وفي الصحاح العود عن الامتعة التي
لا بد فكلها كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا اعتبارا لان اول تعرف في العود من بعد الشركة يكون بيعا فليج
ان يبيع احدهما على ان يكون الاخر شريكا في الثمن بخلاف التقدير فانه فانه اول تعرف يقع بعده يكون
شرا و جاز ان يشترى ان بالاشياء على ان يكون بينه وبين غيره **الا ان يبيع احدهما نصف حصة بنفسه**
عوض الاخر اذا كانت قيمتهما على السواء حتى يصير مال كل منهما مشتركا بينهما شركة ملك ثم يعتد ان
الشركة على قيمتهما معاوضة ولو كان بينهما تفاوت في القيمة بان يكون قيمة احدهما حاشية مثلا وقيمة الاخر
اربعمائة يبيع صاحبه الاقل اربعة اجاس عوضه بحسب عوض الاخر فيصير المتاع كله بينهما اجاسا و
يكون الربح بينهما على قدر راس مالها وانما يتبع على هذا الوجه ليكون نصف عوض منها مضموغا
على صاحبه فيكون الربح من مالها ربع مال مضمون ولو لم يتبع على هذا الوجه كان عوض كل منهما مضمونا
عند صاحبه فيكون ربع مال صاحبه ربع مال مضمون فلا يجوز وفي الاختيار وفيه الشركة بالكيل والموزون
والعدود والمتعارب اذا خلطوا واخذ الجنس ومارجها فلهما والوصية عليهما وذكر الكرمي ان عند ابي يوسف
هي شركة املاك لانها ليست باثمان فلا يقر التعاويل في الربح وعند محمد يبيع شركة عقد بالخلط لانها تتصل
ثمنا لوجودها وبنا في الذمة الا ان قبل الخلط لا يتحقق الوكالة فانه لو قال اشترى خنطك شيئا على ان يكون بيننا
لا يبيع لان توكيل الغير يبيع ملك نفسه لا يجوز وبعد الخلط يتحقق الوكالة فصحت الشركة **وشركة الغان** تنفذ
مع التفاضل في المال والسوي في الربح اذا عملوا وكذا انهم مع السوي في المال والتفاضل في الربح اما
اذا عمل احدهما ولم يعمل الاخر فلا تنفذ الا اذا شرطوا زيادة الربح للعامل كما قرر المصنف بقوله او شرطوا زيادة
الربح للعامل وقال زفر لا تنفذ لان الربح فرع للمال فيكون بقدر الشركة في الاصل ولنا قوله على السلام الربح
على ما شرطوا والوصية على قدر المالكين وفي الثمانية شرط التفاضل في الربح مع تساوي المالكين انما يبيع اذا شرط
العمل عليهما او على من شرطه فضل الربح وان شرط العمل على اقلهما رجا لا يجوز فالربح لهما على قدر مالهما لان الربح
لا يستحق الا بال او بغيره ان عمل وليس لصاحب فضل ربح فضل مال ولا فئان على واذا تفاوتا في المال وشرطا

الشري فكان الربح الزائد عليه ربح عالم يضمن وذا غير جائز بخلاف الغان فان استحقاق الربح ثمة باعتبار
العمل لا باعتبار العمل لا باعتبار المال وان اشتركا ولا حدما بفعل الآخر على راداة سيقى للمال لا يقيم
الشركة لانعدامنا على جواز البيع والكسب للعامل لانه هو المحرز وعليه اي على العامل اجرة بفعل الآخر ان
كان هو صاحب راداة او يؤدي اجرة راداة ان كان صاحب بفعل لانه قد انتفع بملك الغير بقصد فاسد
فبذلك اجرة والربح في الشركة الفاسدة على قدر المال ويطلب شرط الزيادة لاحد مما لان الاعتدال فاسد
فدما هو المشرو لا فيه فيبقى الاستحقاق بقدر المال واذا مات احد الشركتين او طعن بدار الحرب مرد او
حكم القاضي بملاقه بطلت الشركة بطلان الوكالة الكلية في ضمنها سواء علم الشريك موت شريكه او لا لانه
عزل حكم خلاف النول القصد في فانه موقوف على العلم فيدنا بقولنا وحكم لانه لو لم يحكم لا بطلت الشركة مجرد
التي ان لم يقض بلحقه وليس لاحد الشريكين ان يؤدي زكوة مال الآخر الا باذنه لانه نائب عن صاحبه
في التجارة لا في اداء الزكوة فان اذن كل واحد منهما لصاحبه ان يؤدي الزكوة فادبا ضمن كل واحد
نصيب شريكه مطلقا اي علم باداء صاحبه او لا عند اي صيغة وعندهما ان علم وان ادبا متعاقبا ضمن المؤدي
الثاني لا قول اي للمؤدي الاول علم بادائه اي علم المؤدي الثاني باداء الاول او لم يعلم عند وقيل
ان لم يعلم الثاني اداء الاول لا ضمن وهو قولنا ايضا لانه ما مور بالدفع ايا فقبضه وقد فعل وله انه ما مور
بالدفع اليه زكوة والمدفع لم يقم زكوة فكان مخالفا ولانه امر باداء وجهه عن العهد ولم يوجد فكان مخالفا
فيضمن كتاب المضاربة وبني من العرب في الارض وسوا السير قال الله تعالى واقرن بغيري
في الارض اي بغيري للتجارة وفي الشريعة عبارة عن دفع المال الى الغير ليتصرف فيه ويكون الربح بينهما
على ما شرط اسمي العقد بها لان المضارب يسير لطلب الربح غالبا روي ان العباس رضي الله عنه دفع مال
يشتم مضاربة وعليه الاجماع المضارب شريك رب المال في الربح ورأس ماله اي المضارب القريب
اي السير في الارض لانه لو لم يكن شريكه في الربح لا يكون مضاربة على ما سمي في فاذ سلم رب المال رأس المال الى
المضارب فهو اي المال امانة في يده لانه قبضه بامر ماله لا على وجه البذل كما يقبض على رسوم الشرب ولا على وجه
الوشية كالرهن فاذ تصرف المضارب فيه اي في المال فهو وكيل لان تصرفه مضارب الى امر المالك واذا
دخل مضاربا لاستحقاقه جزء من الربح بالعلم فان شرط رب المال الربح للمضارب فهو فرض لان كل الربح
لا يملك الا بملك رأس المال فلما شرط له جميع الربح فقد ملكه رأس المال ثم قوله مضاربة بشرط الرد فيكون فرضا
وان شرطه اي ان شرط المضارب الربح لرب المال فهو مضاربة لانه بهذا مقابلا وعرضا وشريكا فاذ فاسدت
المضاربة فمن اجارة فاسدة لان المضارب عامل لرب المال وما شرط له كالاجرة على علمه ومتى فسدت ظهر معنى
الاجرة فيستحق اجرة مثله لانه واذا طاعة اي المضارب رب المال فيما شرطه صار المضارب غاصبا لوجود
التعدي منه ايا غيره ولا تصح المضاربة الا بائنه ب الشركة فلا تجوز في الاقطاب ولا في غيره من المباني فاسنة

لان المضارب

لان المضاربة متضمنة للوكالة والمباح لا يقبل التوكيل فيه لما قرينة في الشركة ولا تصح المضاربة الا ان يكون الربح
بينهما مشاكا اي غير مقسوم بان يكون اثنان او متصفا او نحوهما فان شرط لاحد منهما درهم سمانة فسد المضاربة
لانه قد يحصل فيها ذلك المقدار فقط فتنتفع الشركة في الربح اعلم ان كل شرط يقطع الشركة في الربح وما عدا ذلك
لا يفسد الا كشرط درهم سمانة لاحد مما او يوجب جملة الربح بغير ما صورته بشرط المضارب ان يدفع داره
اي ارب المال سنة ليكتسبها او ارضه ليزيدها سنة كانت المضاربة فاسدة لانه جعل نصف الربح عوضا عن ثلثه
ومن اجرة الارض والارض فكانت حصة العمل محولة فلم تنفع لان الربح هو المقفود وعليه وجه الترتيب في العقد
والربح يكون لرب المال لانه لما ملكه والمضارب اجرة مثله لانه لم يرض بالعمل بجانا ولا بسبيل الى المسمى المشروط فاسنة
فصار الى اجرة المثل ولا يجوز له الشرط عند اي يوسف وهكذا موضع لانه فيه المضاربة وجب الاجرة وان لم يكن
لان الاجرة يستحق الاجرة بتسليم نفسه وقد سلم وعن ابي يوسف انه لا يستحق الاجرة حتى يربح كالمضاربة الصحيحة وقال
محمد يجب الاجرة وان لم يربح بان ما يبلغ لان تسليم العمل وجد منه فيستحق الاجرة والمال امانة في يد المضارب كما لو كان
العقد هبة اذ لانه اجرة خاص والشرط الوضعية اي الخسران على المضارب باطل لانه تصرف في المال بامر مضارب كوكيل
ولا بد ان يكون المال مسلما الى المضارب والتولية لانه لا يدرى على العمل الا بالبدفجب ان يخلص يده فيه وتنتفع عنه
بدون المال حتى لو لم يربح فاشترى المضارب به فربح يكون الربح كله لرب المال او سكره بشرط فيه ان يعمل رب
المال نصف المضاربة لانه لم التولية فالمقبض فيه على المالك لا العاقبة حتى لو دفع الاب او الوصي مال الصغير و
شرط عمل نفسه جاز لانها من اهل ان ياخذ مال الصغير مضاربة بانفسها في ان شرط العمل عليها ولو شرط
عمل الصغير لم يجز لان اليد المتفرقة ثابتة له فشرل منزلة المالك كذا في المحيط والمضاربة ان يبيع ويشترى بالنقد
والسنة ويوكل ويصرف ويبيع ويودع وكذا ان يبرهن ويسترين ويوكر ويستأجر لان الربح انما يحصل
بالتجارة وكل ذلك من صنيع التجار ولا يضارب اي لا يدفع المضارب المال مضاربة الا باذن رب
المال صريحا او قوله اعلم بربك في المال لان الشيء لا يتضمن مثله الا بالنقص عليه او بالتفويض المطلق
اليه كما ان التوكيل ليس له ان يوكل غيره الا باطلا لانه لا يفرض ولا يهب ولا يتصدق بتنصيب فقط والتفويض
لا يتناول هذه الاشياء لان الفرض منه اليعيم فيما سوغا في التجارة الاستباج وهذه الاشياء تبتر عن خفض
فلا يتناولها فان قلت جاز للمالك ان يكتب ولما دون ان ياذن ولا يستعين بعبد فكيف يضمن هذه
العقود امثالها قلنا انهم يتصرفون بحكم المالكية لا بحكم النيابة فالمالك ان ياذن متصرف لنفسه والمستعين
مالك لنفسه وليس له ان يتفدى اي ليس للمضارب ان يتجاوز البلد والسفينة والمعامل التي عينه رب
المال لان المضاربة توكيل وفي التخصيص فائدة لتفاوت الناس في المعاملة قضاء واقتضاء ولو تجاوز عنه
يكون متعديا يضمن المال ويكون ما في يده مع زكوة له ثم قيل يضمن بنفس الاجاز من البلد لوجود المالك
وقيل لا يضمن مالم يشتر لاهتمال عودها الى البلد قبل الشراء فاذ عاد زال الغمان وصار مضاربة على حاله بغير

الاول كالمودع اذا خالف ثم عاد قيدا بالبلد لانه لو عظمها بسوق منه لا يتعبد به لان البلد كبقعة واحدة فتفاوت
اسواقه قليل الا اذا اخرج بالذهب بان قال اعطى في هذا السوق ولا يعمل في غيره المراد من تخصيص البلدان يقع التجارة
فيه حتى لو عامل مع غير بلد فيه جاز كذا في التبيين وفي الاختيار وكذلك لو دفعه مضاربة في الصرف على ان يشتري
من الصبار فيه يبيعهم فاشترى من غيرهم جاز لان المراد النوع عرفا فان وقت رب المال لها اي للمضاربة
وقتا معينة حصلت المضاربة بمضيئة لان التعبد بالزمان مفيد كتحديد بالنوع والمكان **ولا يخرج المضارب**
عبد ولا لانه من مال المضاربة لان ذلك ليس من التجارة **ولا يشترى المضارب بمال المضاربة من يفتق على**
رب المال بقرابة او عين كالمخوف في بقتة لان الفرض من هذا العقد الاسترجاع بغير التجرية وهذا الشراء
بنا فيه فان فعل اي ان اشترى من يفتق عليه ضمن المضارب الثمن ويكون المشتري له لانه صار مشتريا
لنفسه وناقد انتم من مال المضاربة فيضمنه كالكامل بالشراء اذا خالف كذا في الاختيار **ولا من يفتق**
عليه لا يشترى المضارب من يفتق عليه ان كان في المال ربح لان نصيب يفتق عليه ونصيب رب
المال فيشتا في ما هو المقصود فان اشترى كان مشتريا بالنفس فيضمن الثمن لانه اذا ما من مال الغير
في التبيين المراد من كون الربح في المال ان يكون قيمة العبد المشتري اكثر من راس المال سواء كان في حصة
مال المضاربة ربح او لا لانه اذا كان قيمة العين مثل راس المال او اقل لا يظهر ملك المضارب بل يحيل
مشغولا براس المال حتى اذا كان راس المال التا وصار عشرة آلاف ثم اشترى المضارب من يفتق
عليه وقيمة الف او اقل لا يفتق عليه لان كل واحد مشغول براس المال فان لم يكن في المال ربح فاشترى
المضارب من يفتق عليه ثم ربح بازدياد قيمة عن راس المال **عققت نصيبه** لانه ملك بعض غيره و
لا ضمان عليه لانه لا يقع له في زيادة القيمة **وسي العبد في قيمة نصيب رب المال** لا احتباس ماله عند كالعبد
الموروث اذا اعتق على احد الورثة سبي في نصيب الباقيين **فلو دفع رب المال اليه اي المضارب المال**
وقال ما رزق الله بيتا نفعان واذن له في الدفع مضاربة فدفع بالثلث اي اعطى المال اليه اثر على
ان يكون ثلث الربح للمضارب الثاني **فخص الربح للمال** لانه شرط نفسه نصف الربح من جميع ما رزق
الله والسادس الاول والثالث للثاني لان المضاربة الثانية هي حصة لكونها باذن رب المال فيكون ثلث
جميع الربح للمضارب الثاني فلم يبق للمضارب الاول الا السدس وان وقع المضارب الاول الثاني
بالنصف بعد ما قال رب المال ما رزق الله بيتا نفعان **فلا شيء له اي للمضارب الاول** لان نصف
الربح لرب المال والنصف الاخر للمضارب الثاني وان دفعه اي ان دفع المضارب الاول المال للثاني
بعد شرط رب المال المرفوق له على ان الثاني **الثاني** ضمن الاول للثاني **قد رددت الربح** لانه شرط
لثاني سلامة الثمنين من الربح فاعتبر به في ضمن العقد فيقسم الاول قدر السدس له لينتم الثلثان كمن
استودع طائفة ثوب بدورهم فدفعه الي من يحيط بدورهم نصف فان قال رب المال حين ادفعه ما رزق

الله في نصفه في شرطه الاول من الثلث والنصف والثلثين **الثاني** فهو له اي يكون ذلك المشروط لثاني عملا
بالشرط لانه ملكه من جهة رب المال **والباقي من الباقي** **رب المال** **والاول** **نفعان** لانه حاله كحال الخليفة
فيكون الخليفة له بينهما نصفين وفي المسئلة الاولى كان رب المال شرط لنفسه نصف جميع الربح فافترقا
وفي الاختيار وكذلك اذا قال ما ربح او رزقت او ما كان لك فيه من فضل او ربح فهو بيتا نفعان
فانه يطلق لا ما بعد شرطه الثاني لاني لو قال على ان ما رزق الله بيتا نفعان فدفعه ليا اثر بالنصف
فدفعه الثاني الي ثالث بالثلث فالنصف لرب المال والثلث الثالث والثاني السدس ولا شيء للاول
لانه ما شرط النصف لثالث انصرف الي نصيبه لاني ما بقي له شيء والباقي على ما شرطه لاني ما بقي له شيء
للمضارب في الدفع مضاربة فدفعه الي غيره مضاربة ضمن عند زفر لوجود الحاققة وقال لا يضمن ما لم يملك
لان الدفع لا يتم مضاربة الا بالعمل وقال ابو حنيفة لا يضمن ما لم يربح لان الدفع قبل العمل امانة وبعد
العمل باضعة وهو بذلك ذكر فاذا ربح صار شريكا في المال فيضمن كما اذا خلط بمال آخر ولا ضمان على الربا
لان فعله يضاف الي الاول لانه هو الذي اثبت له ولانية التفرغ فان استملكه الثاني فالضمان عليه حاشا
وعند ما يضمن الثاني وهو نظير مودع المودع والاشهر انه يخبر بها فيضمن ايها الشاء الاول لما يتا والثاني
لا يظلم حق رب المال وكان متعديا في حقه ولو كانت المضاربة فاسدة لا ضمان عليه لان الثاني اصر فيه
وله اجر مثله فلا يكون خريبا ولو دفع المال الي رطين مضاربة بالنصف وقال اعطى سراكا اولم يتقبل فليس
لاحدهما ان يتفرغ لان التجارة تحتاج الي الرأى فان عمل احدهما بنصف المال بنصف امر صاحبه ضمن النصف
وان عمل بامر الآخر لم يضمن لانه كالكامل عنه وما ربح نصفه لرب المال ونصفه بينهما نفعان ونفقة المضاربة
في مال المضاربة مادام في سفره حتى يعود الي مصره وان ما دون ذلك السفر اذا كان لا يبيت باهله و
ان كان يبيت فلا نفقة له وكذا لا نفقة له مادام في مصره لان النفقة جزء الاحتباس فاذا كان
في مصره لا يكون محتجا في المضاربة وفي السفر يكون محتجا فيها واذا اتخذ في مصر آخر دار او تزوج
فيه فهو كغيره ونفقة كالطعام والشراب والكسوة وخراس النوم ودابة الركوب وعلتها وعلته من
يطبخ له ويقبل شيا به واجرة الحمام ودهن السراج والخطب ونحو نفقة مثل بالمعروف ونفقة غلمان
ودوابهم الذين يعملون معه في المال ونحو النفقة من الربح فان لم يكن من راس المال ولو اتفق
من مال نفسه او استدان نفقة رجع في مال المضاربة ولو صار لرجلين فنفقة على قدر المالين
ولو كان احدهما مالين بفضاء فالجميع على المضاربة لان السفر واقع لها ولو كانت المضاربة فاسدة
لا نفقة للمضارب لانه اصر ونفقة الاجرة على نفسه **وتبطل المضاربة بموت المضارب** لانه كالكامل
وموت الكوكل مبطل للوكالة **ويكون رب المال** لان تصرف المضارب باذنه فاذا مات بطل الاذن
ويرد له اي رب المال **وخاصة** بدار الحب لانه كالموت حتى يقسم تركته قيد بلحاظه لان تصرفه مضاربة

قبله يتوقف عند اي صيغة فان سلم نفذ وان مات او قتل على ردة بطل وعند ما يجوز ولا يتوقف من
ردته **المضارب** ولحقه فانها لا تبطل المضاربة لان تصرف المرد انما يتوقف في املاكه وماله المضاربة ليس
ملكاً له فيصح تصرفه فيه لان له عبارة وبضارته في التجارة **ولا ينزل المضارب بمنزل حامل يعلم** غرضه كالتوكيل
حتى لو باع المضارب واشترى بعد غزل رتب المال قبل علمه بقصره جائز لانه لو انزل بلا علم لتضرر
لان الضمان يلزمه بنصفه بعد الغزل والضرر مدفوع شرعاً **فادخل المضارب غزله والمال من جنس راس**
المال لم يضر فيه وان كان المال خلاف جنس بان كان عوداً فله ان يحيله من جنس يبيعها لان جنس
الزنج انما يكون بعد تصرف راس المال ولا وصول اليه الا بالبيع ولو كان المال ذناباً ورأس المال دراهم فله
ان يبيعها بحسبها استحقاقاً **واذا اختلف في المال ديون على الناس** وليس فيه نزع وكل المضارب رتب
المال على اقتضائها اي على طلب الديون لانه عاقد والمحقق راجع اليه فيجب عليه توكيله كيلا يضيع حق
رتب المال ولا يجبر على الاقتضاء لان الزنج معدهم فكان المضارب وكلياً محضاً ومتبرعاً ولا جبر على
المتبرع لا يقال رد راس المال واجب عليه وذلك انما يكون بالتسليم كما افذه وكان ينبغي ان يجبر المضارب
عليه لان الواجب عليه رفع الموانع وذلك بالتسليم حقيقة **وان كان فيه نزع اجبر المضارب**
على اقتضائها اي الديون لان الزنج في معنى الاجرة فكان اجيراً فيجب عليه وبالمثل من مال المضاربة فمن
النزع لانه تابع ومصرف الهالك اي التابع ادنى كما يعرف الهالك اي العفو في الزكوة **وان زاد الهالك على الزنج فن**
راس المال ولم يضمن المضارب لانه امين ولا ضمان عليه وفي الاحتياط فان اقتسم الزنج والمضاربة كالمال
ثم ملك المال او بفضه رجع في الزنج حتى يستوفي راس المال لان الزنج فضل على راس المال ولا يعرف الفضل الا
سلامة راس المال فلا يصح قسمته فيصرف الهالك اليه لما بينا ويبدل او لا بد راس المال ثم بالنفقة ثم بالزنج
الا هم فالاهم فلو ضحى المضاربة ثم اقتسم الزنج ثم عقد المضاربة فملك راس المال لم يضر ولا الزنج لان
هذه مضاربة جديدة والاولى قد انتهت فابتدئتها فكلها ولو تم المضارب على راس المال فافترسه شيئا
كمر لا ضمان عليه وان دفع المبرعها اليكف عنه ضمن لانه ليس من امور التجارة وكذلك اذا اراد العاشر ان
يأخذ منه العشر فصالح المضارب شيء من المال حتى كفت عنه ضمن **كتاب الوديعة** وشيئة من
الوديعة وهو المبرع في الشريعة ما يترك عند الامين يقال له مودع بفتح الدال وتاركها مودع بكسر الهمزة وسين اي الوديعة
امانة عند المودع حتى لو سرقته عند المودع ولم يسرق معها مال الامين لا يضمن لقوله عليه السلام لا ضمان على المؤمن و
عن مالك يضمن المالك انهما اتفقا بين الوديعة والامانة بالعموم والخصوص فالوديعة خاصة والامانة عامة وفي
حمل العام على الخاص صحيح دون عكس فيقال الوديعة امانة ولا يقال الامانة امانة لان الانسان حيوان ولا يقال
الحيوان انسان فالوديعة هي الاستئجار فافترسه والامانة هي الشيء وقع في يد من غير قصد بان يهتبه الزنج
في ثوب الانسان والتمس في حجره وغيره والحكم في الوديعة انه يسير عن الضمان اذا عاد الى الوفاق بعد الخلاف

في المودع

في الامانة لا يسير عن الضمان وان عاد الى الوفاق كذا في الكفاية **والمودع ان يحفظها لنفسه ومن في عياله وان**
تأمنها لا يوصل اي وان تأمن المودع المودع عن حفظها بمن في عياله لانه مضطرب اي ان يتركها عند من في عياله اذا
خرج من بيته فيكون مأذوناً فيه ولا وفي الخلاصة اذا حفظها بغير وجهه في بيته وكان يعلم انها غير امينة فضاقت
بضمين وفي شرح الجامع الكبير للامام خواص زاد يجوز لمن في عياله المودع ان يدفعها اليه من في عياله ثم اعلم ان حفظ
الوديعة انما يلزم على المودع اذا قبل الوديعة او سكنت عند وضعها واما الوفاق لا قبل فتسليمها المالك عند ولا يحفظها
فضاقت لا يضمن كذا في المحيط وفيه لو قال لا تدفعها اليه فلان من في عياله لم يكن له عيال سواء لم يغيره لانه لا بد
له من الدفع اليه وان كان له عيال غيره فدفعه اليه ضمن والمرد بمن في عياله من هو ساكن معه لانه لا يجب تنقذه
عليه حتى لو دفعت المرأة الوديعة اليه زوجها الساكن معها لا يضمن اياها كلامه وعن محمد اذا دفع المودع اليه
امين من امثاله ممن يشق به في حاله وليس في عياله كثر كثر الضمان وعبد المأذون لا يضمن وعليه التقوى كذا
في النهاية ولهذا لم يشترط في النقة كونه في عياله وليس له ان يحفظها بغيره **ممن اليه يضمن من في عياله** لان صاحبها
انما رتب حفظه في يده اذا لا يدي مختلف في الامانة ويؤخره من ليس كيد **الان في الحرج في قبيلها ايا جاز**
وإخاف الفرق في قبيلها ايا سنية اخرى يعني اذا وقع في دار المودع نار وخاف عن احضارها الوديعة وسلمها اليه
غير من في عياله او خاف من غرقها في سنية فالتأمن ايا سنية اخرى فضاقت لا يضمن لان الخطأ في تلك الحالة
انما يكون بالدفع اليه ايا رجل كان وفي التبيين هذا اذا لم يكن في ذلك الوقت ان يدفعها اليه من في عياله واما اذا
امكن دفعها اليه غير يضمن ولو وقعت الوديعة في البحر وقت الغياها ايا سنية اخرى يضمن لان الانداف
حصل بفعله ولو قال دفعت ايا آخر خوفاً من الفرق لا يصدق الا ببينة لانه يدعي استنطاق الضمان عنه **وان خلط**
اي المودع الوديعة بغيره فاحق لا يضمنه المودع عند اي صيغة وقال لا يشترط ان يشترط في الخلط
وان شاء عدم الشك ضمن الخلط مثله وهذا اذا خلطها بحسبها اما لو خلطها بخلاف جنسها كخلط الخبز بالزبيب
فيضمن اتفاقاً قيد بقوله لا يضمن لانه لو تيسر التمييز كما اذا خلط الخبز باللوز لا يضمن اتفاقاً ولو تيسر كما اذا
خلط البر بالشعير يضمن اتفاقاً لان المتلف كالمعتذر لهما ان هذا الخلط استهلك من وجهه لتعدر التميز حقيقة
دون وجهه لعدم تعدر حكمه لان القيمة فيها يكال ويوزن من جنس واحد تعيين فان شاء حال اليه
جانب الهالك وضمنه وان شاء حال اليه جانب القيام وشكره وله استهلاك من كل وجه لتعدر وصول المالك
اليه عين ماله واستهلاك العبد يكون هكذا لان اعدام الخلط غير مقدور له والقيمة غير موصولة اليه عين حقه ولكن
جعلت طريقاً للانتفاع بالضرورة وثمرة الخلاف تظهر في حل تناول الخياط من الخلط قبل اداء الضمان فعنده
لا يخل وعندهما يخل وفي الاسراء ايضا فان المالك اذا ابرار الخياط فعنده سقط ضمانه وعندهما سقط اختيار
الضمان فتعين الشركة **وكذا اي يضمن المودع الوديعة كلها ان اتفق بضمها ثم رد وجهه بان رد مثله خلط**
بالباقي لان ما اتفقه صار ديناً في ذمته والدين لا يؤدي الا بالتسليم اليه صاحبه ولم يوجد وكان هذا خلطاً

لا ينبغي تلك فتكون استهلاكاً لكل هذا إذا لم يحل على مال علامة فلو كان جعله لا تضمن إلا ما انفق كذا
 في الفصول **وان اصطلاح جنس الوديعة بنسبها بغير صفة** أي صنع المودع كما إذا انشأ الكيس فاصطلاحه
 ببنائيه فهو شرك بالانفاق لانعدام التعدي منه **ولو تعلل المودع فيما** أي في الوديعة **بأنه كسب** أي إذا
 كانت دابة فكرها أو الفرس كما إذا كان ثوباً فليست **أو دعي** أي عند غير **ثم زال التعدي** ثم هلك بعد إزالة
لم يقض وقال الشافعي يضمن قيد بتعدي المودع وإزالته لأنه لو تعدي المستعير والمستأجر في العين والمستعار
 المستأجر ثم زال التعدي لا يسير عن الضمان لأن قبضه كان لأنفسهما لا استينافهما النافع عنهما فزال
 التعدي عن العين لم يوجد الرد إليها صاحبها بخلاف المودع لأن يده كان كيد المالك حكماً لكونه عاملاً له في
 الحفظ فبإزالة التعدي ارتدت إليه صاحبها حكماً لأن حكم الوديعة ارتفع بالتعدي فلا يعود إليه إلا بسبب
 جديد فلم يوجد فلا يسير عن الضمان وإنما إن الشيء أن يبطل بانتيافيه والاستعمال لا ينافي الإبداء
 ولهذا صحح الأمر بالحفظ مع الاستعمال ابتداءً فإذا زال التعدي عاد حكم العقد **ولو ملك الوديعة عند**
المودع الثاني قال الضمان على المودع الأول خاصة دون الثاني وقال يضمن أيهما أولاً لأن الأول لما يتنا
 والثاني تعدي حيث قبض ملك غير بغير إجازة فان ضمن الأول لا يرجع على الثاني لأنه ملكه بالضمأن مستنداً
 فيكون مودعاً ملكه وان ضمن الثاني يرجع على الأول لأنه إنما حقه ذلك بسببه ولا يبي حصة إن التقرير
 إنما جري من الأول لأن تجرد الدفع لا يوجب الضمان حتى لو سكت الأول حاضر لا يضمن فإذا غاب الأول
 فقد ترك الحفظ فيضمن والثاني لم يترك **فإن طلس أي الوديعة صاحبها وهو المودع** أي في حقه المودع
 الوديعة ثم **اعترف ضمن** المودع الوديعة لأنه لا طالب له بالرد فقد عذر عن الحفظ فبعد ذلك هو بالأساس
 فما سبب قبضتها وإن لم يسير عن الضمان بالعود إلى الاعتراف لا ارتفاع العقد إذا المطالبة بالرد ورفع
 من جهة والجو دفع من جهة المودع ففتح الرفع كذا في الهداية ولو ادعى المودع الرد بعد عوده إلى الاعتراف
 فلا يصدق كذا في الحاشية وفي الحيط إذا انكسر الإبداء بان قال لم تؤد عيني ثم قال أو دعيتي وكنت هلك
 لا تقبل بنية على هلاكها قبل جوده فيضمن لأنه يصير من أقضا في الدعوى فلا يسمع وأما لو انكسر كون الوديعة
 عند ما تقبل بنية لأنها إذا هلكت لا يكون عند فلا يصير من أقضا كمن انكسر الدين ثم أقام المدعي البينة عليه
 بنية على أنه أوفاه قبل بنية لأنه لا يكون عليه دين مني أوفاه وفي فصول الاستدلال المودع إذا جحد
 الوديعة ثم ادعى أنه رد ما بعد الجحد وأقام البينة أنه رد ما قبل الجحد وقال غلطت أو نسيت تقبل بنية
 على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي الفصل الثاني عشر من فصولها ولو ادعى المودع فأنكره فقام
 المدعي بنية على الإبداء ثم ادعى المدعي عليه الهلاك أو الرد أن قال في الجواب والانتكار ليس لك على
 شيء يسمع هذا الرفع لا مكان التوفيق ولو قال ما أودعني أهلاً لا يسمع لعدم الامكان لأن الوديعة
 أو هلاكها يستدعي وجوب الوديعة وفي الاختيار ولو جحد عند غير المالك لا يضمن وقال زفر مضمن

لا بد

لأنه حذر الوديعة وإن كان من باب الحفظ لما فيه من قطع الإطعام عنها ولأنه ربما خاف عليها من جحد عند وهذا
 المانع معدوم إذا جحد عند المالك أن جحد ثم جحد بها فقال له صاحبها دعها وديعة عندك فمكثت فإن أمكنة أخذها
 فلم يأخذها لم يضمن لأنه إبداء جديد كانه أخذها ثم أودعها وإن لم يكن أخذها ضمن لأنه لم يتم الرد وفي فصول الآ
 وشي المودع إذا دفع الوديعة إلى رسول المودع فأنكر المودع الرسالة ضمن المودع ولم يرجع به على الرسول
 إن صدقة أنه رسول المودع ولم يضمن ضمان الدرك إلا أن يكون المودع قايماً فيجئد يرجع **ولو دفع المودع إلى سائر**
بالوديعة وأن كان لها محل بفتح الحاء مصدر أي تعلق مؤنة أي إجرة إن هذا للوصول **بالمشتركة** أي ما لم ينفذ صاحبها
 المودع عن السفر **أن كان الطريق أمنا** وقال الشافعي ينع المودع من السفر بالوديعة حتى لو سافر بها وبمكثت
 لا يضمن عندنا وعند يضمن وقال لا سافر بها أن كان لها محل حتى لو سافر يضمن لك في إن المقاترة بمكة والمقاترة
 أن الوديعة يحفظ في المحضر فيتعبد الإبداء وإن كان مطلقاً ولهما أن الوديعة التي لها محل صاحبها غير راض
 بالسفر بدلالة ما بالحقه ضرورة إجرة رد الوديعة فصار كما لو نهاه صريحاً عن السفر ولا يبي حصة إن المودع
 ما مور بالحفظ على الإطلاق فإذا لم يكن حفظها إلا بالسفر يكون ما دون فيه دلالة قيد بالامن وعدم النهي لأنه لو
 عدم الامن ووجد النهي لا سافر بها اتفاقاً أو إجماعاً أن الخلاف فيما إذا لم يكن له بد من السفر بالوديعة من حفظها
 حتى لو كان له بد منه فليس له السفر اتفاقاً وكذا فيما إذا كان الإبداء غير مفيد لأنه لو كان مفيداً لم يفسد
 له السفر اتفاقاً **ولو ليس له أي المودع أن سافر بها في البحر اتفاقاً** قالان الغالب فيه العطب ولو أودع رجلان
 عند رجل بكيلاً أو مؤزراً فقاما ثم حضر أحدهما فطلب نصيبه لم يؤمر المودع بالدفع إليه أي إلى الحاضر **بالمخاض**
 وقال لا يؤمر بدفع نصيبه إليه قيد بالمكيل والموزون وأراد بهما ما يكون مثلياً لأنه لم يؤمر بالدفع في غير المثلي اتفاقاً
 لأن في غير المثلي مبادلة من كل وجه وفي المثلي مع الآخر والغالب ولهذا جاز لأحد الشريكين في المثلي أن يأخذ
 نصيبه بالأرضاء الآخر ولا قضاء لهما أن الحاضر طلب نصيبه فجب دفعه إليه كالدين المشترك فلا يضمن بدفعه
 ولا يبي حصة إن المودع قسم المال بغير إذن الغائب وهو كان ثاموراً بالحفظ لا بالقسمة فيضمن نصيبه بملك
 الدين المشترك لأن المديون سيم إلى مال نفسه لأن الدين يقضى بأشائها لا بأعيانها فليس قسمة على الغائب
 ولهذا لو قال رجل للمديون وكلني فلان يقض الدين منك فصدقه بغيره القاضي لا داء وإن قال للمودع
 وكلني يقض الوديعة منك فصدقه ثم أجي عن التسليم لم يحبه القاضي **ولو أودع رجل عند رجلين شيئاً**
ينقسم القسمة أو حفظ كل واحد منهما نصفه وإن كان ذلك الشيء المودع على القسمة حفظه أحدهما بامر
 الآخر وقال لا أحدهما أن يحفظها بامر الآخر في المستقلين لأنه رضي بامانتها فكان لا أحدهما أن يسترها إلى الآخر
 كالمثلية الثانية ولا يبي حصة إن الدافع أودع نصفه بغير أمر المودع فيضمنه وهذا لأنه إنما رض بامانتها
 فكان رضي بامانتها كل منهما في النصف لأن أحدهما الفعل إليها بعض التبعض كالتعليك إلا أن يجوز
 فيما لا يقسم ضرورة عدم الجحري وعدم إمكان اجتماعها عليها وإنما كان راضياً بذلك دلالة وعلى هذا الوكيلان

والوصيان والمرتهان والعدلان في الدين والمستبضعان ولو قال المودع له اي للمودع اخفظها في هذا
بيت فخطها في بيت الرمن الدار اي من دار المودع لم يقم لان البيت في دار واحدة لا يتفاوتان
في الخزانة فيلحق الشرط كما لو قال اخفظها في هذا الصندوق افر الا ان يكون البيت الذي فيها عن غير
اي مودع للدار بان كان داخل كفاف منه القدر والسارق فيضمن لان مقتضى لو قال في الدار بان
امر بالمحافظة في دار وضغط في دار اخرى ضمن لانها تختلفان في الجوار غالباً فيفقد التمييز في المحيط اذا
كانت الدار التي حفظ فيها الرمن الدار التي امر بالمحافظة فيها يضمن اذا سكت الودعة كما لو قال اودع مالي
زيدا فادع عمر ضمن وان كان عمر واعدل واوثق وفيه لو قال المودع كانت الودعة بين يدي ثم تمت فثبت
يضمن لان نيته تضييع منه ولو قال كانت بين يدي في داري ثم تمت فثبتها ينظر ان كانت الودعة
عالم الخط في عرفه الدار كقصة الذهب يضمن لانه لا يمتد حرزها والافلا في حصول الاستدشني في
الفصل التاسع والعشرين رجل جاز شوب الي غيرة وقال له هذا وديعة عندك ولم يقل الاخر شيئا وسكت
ثم غاب صاحب الثوب ثم غاب الاخر بعده وترك الثوب هناك فصاع ضمن لانه وجد منه القبول عرفا ولو وضع
الثوب ولم يقل شيئا وسكت ثم غاب صاحب الثوب ثم غاب الاخر بعده وترك الثوب والمسيكة بجارها ضمن
ايضا لانه اودع عرفا والاخر قبل عرفا ولو قال لا قبل الودعة والمسيكة بجارها لم يضمن لانه لا يقبل القبول
عرفا عند الروم كما لو ردت اي المودع النوع الي دارنا كذا لم يسمي اليه اي الي المودع ضمن لان المالك
ما رضى بغيرها الي داره ولا الي من في عياله فامر اذ لو رضى بهم لما اودعها وفي الاختيار ولو وضع الثوب
في الحمام ولم يقل شيئا ودخل الحمام ينظر ان كان في الحمام ثيابا يخط الثياب فالحضان عليه دون الحمامي لانه
استودعه دلالة وان لم يكن ضمن الحمامي ولو قال الحمامي اين اضع الثياب فاشار الي مكان يضمن الحمامي
دون الثيابي لان الحمامي صار مودعا ولو وضع الثياب مخفرا من الحمامي خرج اخر وبسرها والحامي لا يدرك
انها لا ضمن الحمامي وان نام الحمامي فسرقت الثياب ان نام قاعدا لم يضمن لانه لم يترك الحفظ وان نام
مقسطا ضمن والحان كالحمام والدار كالثياب والحامي كالحمام قام واحد من اهل المجلس وترك كتابا
او متاعا فالباقون مودعون حتى لو تركوه فذلك ضمنوا فان قام واحد بعد فالحضان على اقرعهم لانه
تعين حافظا والله اعلم **كتاب القبط** وسي بعث الملقوط اي المأخوذ عن الارض
سمي القبط به باعتبار حاله لانه يلقط وفي الشرع اسم لما يطرح على الارض من صفار بني آدم خوفا
من العلية او قرارا من تهمة الزنا فمن رآه ان غلب على قلبه انه يضع بركه كما اذا كان في مفارقة او
مبعدة فافذه واجب دفعا للهلاك عنه والالتقاء اي اخذه منه وب اي مستحب لافيه من السي
في اصابه نفس محترمة قال الله تعالى ومن اصابا فكلنا اصابا سرجيا وهو اي القبط ولان
الدار الاحرار والحرية هي الاصل فيجوز فافذه ولا يحد فافذ امته كذا في شرح الجمع لولانا نظام الدين

ونقطة

ونقطة في بيت المال لا روي ان عمر رضي الله عنه فرض له النقطة منه وميراثه الي بيت المال وجباية عليه وشر
له ولولاه لان النعم بالغرم وفيه الاعتبار ولو قتل عمدا فان شاء الامام اقتضى وان شاء صالح علي الدية وقال ابو
يوسف يجب الدية في مال القاتل لا في مال القاتل الوالي وسوا الظاهر الا انه غائب فلا يقتضيه دونه ولها قوله عليه السلام
السلطان ولي من لا ولي له لان الوالي الذي لا يعرف ولا يتقنع برأيه كالمعدم فلا اعتبار به وليس له ان يعفو بالابحار
لانه فيه ابطال حق طاعت المسلمين **والملتقط اولى به** اي بالملتقط من جبره لان بده عليه اسبق فلا يتمكن غيره
من ابطالها بغيره حق خلاف ما لو دفعه ايا او ليس له ان يسترد لانه رضي بابطال يده ولا يجوز له ان يبطل يد
الكل عليه كذا في المحيط وهو اي الملتقط متبع في الاتفاق عليه لعدم الولاية الا ان ياذن له القاضي بشبه الرجوع
على اللقيط لكون ما انفعه ديناً عليه قيد الاذن بشرط الرجوع امر اذا قال القاضي اني اذا امر القاضي باتفاق يرجع
عليه بعد البلوغ وان لم يشترط الرجوع لان القاضي ولا ية عامة بالاتفاق كاحر بنفسه والاقبح ما ذكره المتن لان القاضي
الامر بحكم الجبة والاستدانة فلا يرجع عليه بالكل او يستدنه اللقيط اذا بلغ يعني اذا لم يامر القاضي باتفاق فثبت
اللقيط بعد البلوغ في انه انفعه للرجوع فله الرجوع لانه اقرب حقه ومن ادعى انه اي اللقيط ائتمنت نسب حذرا
او ار للصبي بما ينفعه ويدفع العار عنه ولا مانع له من خياضه المدعي من الملتقط لان من ضرورة ثبوت النسب
ان يكون الحق كحفظ ولوه من اجنبي وقيل لا يافخذ المدعي لان اقراره صحيح في حق النسب فقط دون ابطال يد
الملتقط وفي الزخيرة هذا اذا لم يرد الملتقط فان ادعاءه فلو اولى من غيره لرجائه باليد حتى لو كان الملتقط قريبا
فادعاءه يكون اولى من المسلم الخارج المدعي وكان القياس ان لا يسمع دعوى الملتقط لانه اخر اولاته لقيط
فاذا ادعاءه انه ابنه لا يكون لقيطاً فيكون مناقضا لكونه دعوى استحسانا لان حال الولد الصغير قد يشبه
علي الناس فالحاجة فيظن اولاً انه لقيط ثم يبين انه ولد له والشاخص لا يمنع ثبوت النسب كالملاعن اذا كذب
نفسه وان ادعاءه اي نسب اللقيط اثباتا اي بالاتفاق ثبت منها النسب اقاما البينة او لا لعدم
الاولية وقال الشافعي يعتبر قول القاضي وسوا الذي ينظر اليه شبه الاولاد بالابا فيجب ان هذا الولد اعلان
له ما روي ان النبي عليه السلام حكم بالقائف في مثله وفي الحقائق يشترط ان يكون القاي من اهل الشبهة
ولا يشترط العدد هو الصحيح وان لم يوجد قاي فبندع بينهما وبكلم لمن فرقت قرعته ولنا قول عمر رضي الله
عنه هو ابنها بغيرها وبغير ثبوتها فلا يثبت قول لانه غير عالم بالحقيقة الا ان يذكر احد ما علمه في جبره او يسبق
بالدعوى فيكون اولى من الذي لم يذكر علامة لشهادة الظاهر له وكذا من الذي تأخر عنه في الاخذ لان حق
السابق ثابت في زمان لم يباذره الاخر **والمرء المسلم اولى باللقيط من العبد والذمي** يعني اذا ادعى نسب اللقيط
هو عبد فالحق اولى من العبد لان ذلك انفع له وكذا اذا ادعى نسبه مسلم وذمي فالمسلم اولى سواء كان دعواها
مجردة او ابينة اعلم ان هذا الحكم غير محرم على مجموع ما ذكرنا ان الملتقط مخرج يده وان كان الخارج مسلماً
ولان بينة الكافر اذا كان اكثر اثباتا بغيره بينة ولا يبرح بالاسلام كما اذا ثبت بينة الذمي انه ولد على

ونقطة

فراشه وبينة المسلم انه ولد فقط كذا في الحاشية **وان ادعى عبد الله** اي اللقيط يكون ابن العبد لان ثبوت
النسب نفع له **وهو اي اللقيط** لان الحرية هي الاصل وكون امه امه مشكوك فلا يثبت به الرقبة **وان ادعى اني**
هو ابنه لا يثبت لان الاسلام يثبت له بالدار وابطاله اقراره وليس من ضرورة كون الاب كافرا كذا
لو ولد لاحتمال اسلام الام **الا ان يلتقطه** اي الا ان يأخذ الذي اللقيط من بيعة وهي معيدة النصارى **او بيعة**
وهي معيدة اليهود **او ربة من قاصم** اي اهل الرقة فيكون اللقيط ذميا لان الظاهر ان اولاد المسلمين لا يكونون
في مواضع اهل الذمة وكذلك بالعكس ففي ظاهر الرواية عن ابي حنيفة اعقبه المكيان دون الواجد لكونه سبيوا اليه
من بواجد حتى لو وجد في دار الاسلام يكون مسلما ولو وجد في مكان اهل الذمة يكون ذميا سواء كان الواجد
مسلم او ذميا وفي رواية عنه اعتبر الواجد دون المكيان لان يده قايمة عليه بتقديده حيث شاء وفي رواية اعتبر الام
نظر الصغير ومن ادعى انه اي اللقيط **عبد لم يقبل** وعواء لانه محكوم عليه بحرته لكونه في دار الاحرار الا ان يتم
المدعى بينة على عبوديته فيكون الملتقط حصا له باعتبار ربه وان لم يتم بينة وافر اللقيط بعد بلوغه بانه رقه
وصدقه المولى فينظر ان كان ذلك قبل اجراء احكام الاحرار عليه من قبول شهادته وضرب قافله يكون رقا
وان كان بعد لا يقر اقرارا لانه اتصل بكذب من جهة الشرع باجراء الاحكام عليه فصار ككذب المولى
كذا في المحيط وفي الاختيار ولو التفتة مسلم فادعى نصراني انه ابنه فهو ابنه وهو مسلم لما تقدم وان كان عليه
زعم النصارى كالصليب والزنا فهو نصراني لان الظاهر انه ولد على فراشه ولا اعتبار بالمكان **وان كان**
على اللقيط مال **شدد** ومع او مع دابة وسو عليها **فهو له اعتبار** **الظاهر** **وينفق** **الملتقط عليه بالمرء القاي**
بهم ولا يثبت ويصدق عليه في نفقة مثله وقيل لا يحتاج اليه امر القاضي لان المال له فينفق عليه منه وله ولاية
ذلك فيشترى له ما يحتاج اليه من الكسوة والطعام وغيره **ما يقبل** **الملتقط له البينة** لانه تنفع
محض **وسنة في ضاعته** لانه من باب تاديبه وحفظ حاله **ولا ينفق** **لانه** **لا ينفق** **عليه بالقرابة** او بالملك
او بالتبسط من غيرهما وهذا هو الملتقط بخلاف اللقيط فملك يضمن كذا في النوادر ولو زوجه الامام
ولم يكن له مال فاعلم في بيت المال **ولا يوجد** **سوا الله** **قيد به** **احتر** **ازا عن** **رواية** **القديري** **من ان**
اجارته **جانية** **كاجارة** **الأم** **الصغير** **لان** **غيرها** **صونها** **عن** **الف** **وبكونه** **مشغولا** **لا يعمل** **ووجه** **الرواية** **الاولى**
لان **الملتقط** **لا يملك** **انفاق** **منافعه** **فلا يوجب** **كالعم** **خلاف** **الأم** **لانها** **تملك** **انفاق** **منافعه** **مجانا** **فتملكه** **بعض**
كتاب **الملتقط** **وهي** **مال** **يوجد** **على** **الارض** **ولا يعرف** **له** **مالك** **وهي** **على** **وزن** **الفلكة** **بالتركيب**
مباينة **في** **الفاعل** **وهي** **كونها** **مالا** **محرورا** **فيه** **جعلت** **اخذا** **مجانا** **لكونها** **سببا** **لا** **خذ من** **رايا** **اخذ** **اي**
الملتقط **افضل** **لثلاث** **تصل** **اليها** **بدعائه** **بنته** **وان** **خاف** **ضياها** **فواجب** **اخذها** **حيث** **لحق** **الناس** **عن**
الضيا **ع** **وان** **كان** **يخاف** **على** **نفسه** **الطبع** **فيها** **وترك** **التوفيق** **والرد** **فالترك** **اولى** **حيث** **انه** **له** **عن** **الوقوف**
في **الحرم** **وهي** **اي** **الملتقط** **امانة** **اذا** **اشهد** **الملتقط** **انه** **ياخذها** **يرد** **اي** **صاحب** **حتى** **لو** **هلك** **في** **يده** **لان**

فان

فان لم يشهد ضمنها خلاف لابي يوسف اذا ادعى الملتقط انه اخذها للرد فيقبل قوله بيمينه وفي الحاشية هذا الكلام
فيما اذا امكنه ان يشهد اما اذا لم يجد احد الشهود عند الرفع او خاف من انه لو اشهد باخذ هذه الظالم فترك
الاشهاد ولا يكون ضامنا اتفاقا هذا انه لقطه وان اختلفا فقال صاحبه اخذها غضبا وقال الملتقط لابل
اخذها لقطه فكيف يضمن اتفاقا قال ان اخذها مندوب ان لم ينفق ضياها وواجب ان خاف فكان مأذونا من
الشرع والمأذون منه كالمأذون منه كالمأذون من المالك ولها ان اذن الشرع مقيد بالاشهاد لقوله عليه
السلام من اخذ لقطه فليشهد عليه ذوي عدل وفي النوادر لو ضاعت من يده ثم وجد في يد رجل فلا حصص
له معه بخلاف المودع حيث لا ان يخاصم اذا وجد المودعة في يده لان حتى اخذ المودعة ثابت للمودع لا
للرجل الثاني وفي الملتقط ثابت حتى الاخذ الثاني كالاول انها سببان في الالتقاط وفي الاختيار وان قال
اخذته نفسي ضمن بالاجمال باقراره وان تصادقا انه اخذها ليرد ما لم يضمن بالاجماع لان تصادقا هما كناية
ويقرها **اي** **الملتقط** **الملتقط** **في** **الاسواق** **والشوارع** **والمساكن** **يدان** **بنادي** **من** **ضاع** **له** **شئ** **فليطلبه** **عندي**
مدة **تلقب** **في** **المنه** **ان** **صاحبها** **لا** **يطلبها** **بعد** **ذلك** **اي** **ذكر** **الزمان** **الذي** **عرق** **فيه** **هو** **المختار** **من** **الاقوال**
الواردة في مدة التعريف لان ذلك يختلف بعلته المال وكثرته وفي الاختيار وعن ابي حنيفة ان كانت
اقل من عشرة دراهم عرفها ايام وان كانت عشرة فصاعدا عرفها حولا وعن محمد بن القاسم باطل من غير
فصل لقوله عليه السلام من التفت شيئا فليقدح حولا من غير فصل وجه الاول ما روي عن ابي ابي
رضي الله عنه قال وجدت مائة دينار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكنى عنها فقال عرفها حولا
والشرع وما فوقها في مائة من حيث وجوب القطع في سرقتها واستباحة الفرج بها ولا كذلك ما دونها و
روي الحسن عن ابي حنيفة ان كان مائة درهم فافقها بغيرها حولا وفوق العشرة ايام مائة درهم شهرا و
في العشرة جمعة وفي ثلثة دراهم ثلثة ايام وفي درهم يوما وان كانت غرة وكوتا تصدق بها مكانها وان
كانت حجابا اكلمها مكانها اياها كالماء اعلم ان هذا المدة فيما لم يسارع اليه الفاد فان تسارع فمدة تعريفه ايا
حرف الف درهم سبجي وعند الشافعي يسرعها ويقرضها حولا **لا تصدق بها ان شاء** **يعني** **بعد** **تعريف** **المدة**
المذكورة **الملتقط** **خير** **بين** **ان** **يغفلها** **حسبة** **لله** **وبين** **ان** **يتصدق** **بها** **لانه** **لا** **يجز** **عن** **ايعال** **عين** **الملتقط** **اي**
صاحبها **جازله** **ان** **يوصل** **عوضها** **وهو** **الثواب** **على** **اعتبار** **اجازته** **فان** **جاء** **صاحبها** **وامضى** **الصدقة** **يكون**
له **ثوابها** **والا** **اي** **ان** **لم** **يضمها** **قله** **اي** **لصاحب** **ان** **يضمنه** **اي** **الملتقط** **لانه** **سلم** **ماله** **اي** **غيره** **بغير** **اذنه** **او** **بغير** **المكين**
لو **هلك** **في** **يده** **لانه** **قيض** **ماله** **بغير** **اذنه** **وهذا** **التقريف** **من** **جهة** **كونه** **مأذونا** **من** **الشرع** **بملك** **الفقير** **قبل** **الاجازة**
ومن **جهة** **انه** **غير** **مأذون** **من** **المالك** **ثبت** **للفقير** **ملك** **غير** **لازم** **فيضمنه** **ماله** **فان** **ضمن** **الملتقط** **لا يرجع** **على** **الفقير** **لانه** **ملكها**
من **وقت** **الاخذ** **بالضمان** **ونفذت** **الصدقة** **عليه** **وان** **ضمن** **الفقير** **لا يرجع** **على** **الملتقط** **كما** **سبب** **لان** **الفقير** **اخذها**
لنفسه **فصار** **كتاب** **الناس** **اعلم** **ان** **من** **في** **الملتقط** **له** **قيمة** **وان** **كان** **شيا** **لا** **يأخذها** **اي** **اخذها** **عادة** **كل** **سنة** **بجز**

وسئل بعد ما حصد الزرع قال انتقلها رجل فاكلها لا يقمن لان تركها اباقة دلالة لكن لصاحبها ان يار فخذ منه اذا
في يدك كما استحق لان الاباقة لا يوجب سقوط الملك عن العين كذا في المحيط **او ياخذها** اي ياخذها صاحب اللقطة
ان كانت باقية في يد المكين لانه وجد عين ماله **وايها اي الملتقط والمكين ضمن لا يبيع على الآخر** وقد
قررناه **ولا يتصدق الملتقط بها** اي غني لقوله عليه السلام فان جاء صاحبها والافصدق بها والصدق لا
يجوز على الغني **ويستحق الملتقط بها ان كان فقيرا** لان ماله في فقره الاخر كان للشوب وهو مثله وفي النودر لو انما
على نفسه ثم ليس له ان يتصدق مثله على فقير اخر لانه وضع اللقطة في موضعها **او يعطيها الجاهل ان كان جاهلا**
فقرا لانه نظر للملتقط والمالك **وان كانت اللقطة شيئا لا يبيح كالحلج واللبن والفواكه الرطبة ونحوها** عرفه
اي ان يخاف فسادا ثم يتصدق به خوفا من التلف وقد بيناه وبيننا الخلاف فيه **وتقرنها في مكان الاتقاء**
اي الاخذ وجامع الناس فهو اجد ان يصل الي صاحبها **وان كانت اللقطة صغيرة كالنوى وفشور الورد**
والسبل بعد الحصاد ويتصدق الملتقط به من غير تعريف لان تركها اباقة دلالة **وللمالك اخذ** وقد مر بينا
آخرا وفي الاختيار قال ابو يوسف من التي شاة ميتة فجاء آخر واخذ صوفها وجلدها ودفعه فلوله فان جاء
صاحبها فله اخذ الصوف والجلد وعليه مازاد الدباغ كالغضب غريب مات في دار رجل ليس له وارث فهو
وحلف مالا وصاحب المنزل فقير فله الانتفاع به **ببئر في اللقطة ويجوز التقاط الابل والبقر والغنم والخرس**
وسائر الحيوانات لانه مال يتوسم ضياعه فيستحب اخذه ليرد على صاحبه حيوانه لاموال المكين عن الحائز
عند الشاخي تركه اولى في الابل والبقر والخرس لان مبيع الاخذ خوف الضياع وسوق قليل في هذه الثلاثة لانها عن
الذباب وجواب ما قرناه وهو توتيم ضياعه كايه الغنم **وهو اي الملتقط يتبع فيما اتفق عليه** لعدم ولا
على مالها **الا ان ياذن له القاضي في النفقة عليها فيكون دينا على صاحبها** لعدم ولا يذنه الملق الاذن بها وهو
قول بعض اصحابنا لكن اللاحق ان القاضي اذا لم يشترط اذنه للاتفاق الرجوع لا يرجع وفي اتفاق اللقطة
باذن القاضي فيما سبق فيد بشرط الرجوع وهما لم يقيدها لعله اتفق به وفي الذخيرة اذا جاء رجل الى
القاضي بالذابة وقال بي لقطة لا ادري صاحبها لا ياتر القاضي بالاتفاق ولا بالبيع مطلقا يجوز ان يكون
الدابة مفقودة وقد اختلف بين الحيلة ليعصب النفقة دينا على المالك وسواء عن الفهمان بالبيع لان القاض
اذا باع المفقود باهر القاضي سواء عن الفهمان كما لو باع باهر المالك بل يقول القاضي ان كان الامر كما قلت
امرتك بالاتفاق او بالبيع **فان كان لها اي اللقطة منفعة اجرا باذن الحاكم وانفق عليها من الاجرة لمصلحة**
بقاء العين مع عدم لزوم الدين وكذلك حكم الاتق كذا في الاختيار **وان لم يكن لها منفعة بانها الحاكم ان كان البيع**
اصح وحفظ الحاكم عنها لان ابتاعها كابتاع غيرها منع وان كان الاصح الاتفاق امر الحاكم الملتقط بذلك
جعلها دينا على مالها رجاء ان يظهر مالها وان لم يظهر يبيعها ويحتفظ عنها لان النفقة في اسكانها يستوفى قسما فيمن
صاحبها **واذا جاء صاحبها بعد الاتفاق** فله اي الملتقط **جسرا** اي اللقطة عن المالك **حق يعطيه النفقة** لانه استغنى

المكين جهته لانه صار له المانع وقد اصابه بنفقة فصار له المانع **فان امتنع المالك عن دفع النفقة** يستحق اللقطة
في النفقة كما لو باع في نفقة امراته كما مر فصار له كذا اتفق عليها وجسرها باهر **فان ملك اللقطة بعد الحبس**
سقطت النفقة لانه بالحبس به المكنين **وقيل الحبس** اي وان ملك قبل حبسها لا تسقط النفقة لانها امانة
وفي الاختيار وليس في رد اللقطة والفضالة والعصبي الحبس واجب لانه متبرع في الرد فان اعطاه المالك شيئا
فحسن بخلاف الابن لان حمله واجب نصا لا قيا سا وعن الكوفي في اللقطة اذا قال من وجد ثوبا فله كذا فله اجر
مثله لانها اجارة فاسدة ومن ادعى اللقطة بانها له **يحتاج اليابسة** لانها دعوى واذا ادفعها بيينة وجاء آخر فقام
بيينة انها له ان شاء ضمن الاخذ وان شاء ضمن الدافع ولا يرجع القابض على الواقع وفي الحائز هذا اذا اوقها
بغير قضاء القاضي وان دفعها به لا يقمن وفي الاختيار وان دفعها بقضاء فهو مجبور فيرجع على القابض لا غير
وفي الواقع بالبيينة الصحيح انه لا يباخذ لغيره من مدعي اللقطة **فان اعطى المدعي علامتها جاز له الملتقط ان يدفعها**
اليه كذا علامة الدرامم ووزنها وعددها ووكايتها وصف وعائنها **ولا يجز** الملتقط على الدفع بذكر العلامة و
قال الشافعي يحرم عليها لقوله عليه السلام فان جاء صاحبها وعرف غناها وعددها وعائنها وقومها
اليه وان انه يدعي مالا في يد غيره فيحتاج اليه البيينة لقوله عليه السلام فيمن اعطى الامر بالدفع على الاباقة فقام
بين الحديثين **ولعله الحلق والحرم** سواء يعني لقطة الحرم يكون مملوكة اذا لم يوجد صاحبها كلقطة الحلق وقال الشافعي
لا يملك بل يجب تعريف لقطة الحرم اي ان يحكي صاحبها لقوله عليه السلام في ذكر او صاف الحرم المحققة بالاكل
تقطعت الا لشدة المرامنة طالبا وهو المالك ولنا قوله عليه السلام عرفها ستمه ثم استغنى بها بلا فصل بين لقطة
الحرم والحلق والمراد من المشد عندنا المعروف بقرينة حديث اخر لا يملك لقطة الا من عرفها فان قلت هذا الحكم
عام فله ذكر في اوصاف الحرم قلنا دفع وسهم من توهم ان لقطة الحرم لا يملك احدا كما لا يقطع شجرة وان لقطة
الحرم غير محتاجة اليه تعريفها لانها يكون للفرما غالبا ويكون مالها ذاهبا فيمن ان الحرم كالحلق في حكم اللقطة **كنا**
الآتي وهو العبد الهارب فمن وجده فهو باختيار ان شاء دفعه اليه الامام وان شاء حفظه بنفسه **وكذا الضال** و
احده اي الآتي **افضل اذا قدر عليه** اي الاخذ لانه احياء له وابتاء له على ما كذا في احياء النفس منسوب
فكذا احياء المال لان المال حرمة كما في النفس **وكذا الضال** وهو الذي ضل عن طريق منزله من غير قصد وقيل لا
اي لا يابض الضال بل تركه ادري لانه يبق مكانه فيجبر صاحبه بخلاف الآتي **ويقرنها** اي الآتي والفضال اي
السلطان ان يحجز عن حفظها **الحبس** السلطان الآتي دون الضال لانه يحاف اباقي الآتي دون الضال من
رد الآتي **عليه مولانا** من سيرة ثمة ايام فصاعدا وكان اشهد عند الاخذ انه اخذ ليرده فله عليه اي خلا و
على المولي **البعون** دينا وفي الكافي ليس هذا على الابن لان الابن لو رد عبدا بيه لا يجعل له لان خدمته واجبة عليه
وكذا احد الزوجين مع الآخر لان كلا منهما يحفظ مال صاحبه عادة واما الاب لو وجد عبدا بيه فان كان الابن
في عياله فلا جعل والا فله الجعل فيدنا يقولون وكان اشهد لانه ان لم يشهد فلا جعل له وعند ابي يوسف له ذلك

كذلك في التوفيق **وجاء ان نفقت المدة** اذا رد من اقل من مدة سفر جيب الجمل بحسابه مثلاً اذا رد من نصف سنة
سفر جيب علة عشرون درهما وفي الاصل اذا ورد في المصارف خارجة وردت برسخ له وعن ابي حنيفة لا شيء
له في المصارف وان اختلفا في مقدار الرضخ بقدر العام فيقدر بقصاها لان الرد لو وجد من اكثر من مائة الف
يزاد عليه بحسب الزيادة على المقدار الثابت شرعا بالري غير جائز حتى لو صالح على اكثر من اربعين بطرح
الفاصل كما يكون ربوا كما لو صالح من اربعين دراهم دين على حين درهما وفي المحيط لو قال المولى ارسلة
في حابة ولم يأتى لاجل عليه لان ابا حنيفة يوفى من جهة الآ ان يتم الراد بينة على ان مولاه اقرب وفي الذخيرة
اذا قال المولى لا فر عدي ابق ان وجدته فخذ فقال نعم فلو وجد ورد فلا جعل عليه لانه استعان منه
وقد وعد له الاعانة فوافقا بوعده وقال ان في الجمل موقوف على شرط المولى لان الراد اذا عمل لغيره من غير
عقد شرط كان مبتدعا كما لو رد العبد الفاضل ولما ماري ان ابن مسعود رضي الله عنه قدر الجمل في مدة البيع
باربعين درهما من غير بيان شرط اماردة الفاضل فلم يسمع فيه ايجاب شيء فبقى على اصل القياس **وان كان**
قيمة اي قيمة الآبق اقل من اربعين درهما وقدرت من مائة الف سفر فله اي للمرد قيمة الآدرهما وقال
ابو يوسف الجمل كما سلا لانه مقدر شرعا بلا تعرض لقيمة الآبق فيجب اتباعه ولها ان ايجاب الجمل كان لاجل
حقوق الناس نظر لهم ولا ينظر في ايجاب اليمين بمرءى بالاباوية ولا في ايجاب الجمل المستغرق للقيمة فيجب
ان ينقص منها درهم يحصل شيء من النظر للمالك **وام الولد والمدة كالتن** في الجمل لانها مملوكة كان فان قيل
انما يجب الجمل باحياء المانية وام الولد لا مانية لها عند ابي حنيفة قلنا لها مانية باعتبار كسبها لان المالك
احق به فان مات المولى قبل ان يصل اليه فلا جعل له لانها تنفق بموته بخلاف الفتن هذا في المدة الخارج
من الثلث ظاهر وامان في غير الخارج منه فلا بد من عندنا وكما للحاتب عندنا فلا جعل لمرءى المالك
لانه احق بكسبه والمولى لم يستفد بهذا الرد الا بدل الكفاية وكان بمنزلة رد غيره له عليه دين **والصبي للمالك**
كالبايع في اعطاء الجمل لانه مؤنة المالك وفي الاختيار رد امة معها ولو بافله جعل واحدا ان يكون مرقا
فيجب ثمانون درهما **وسمى للاختزان** يشهدانه **بالخذاء** **ليروا على صاحبه** وان لم يشهد ضمه وقد بيناه و
بينا الاختلاف فيه في اللقطة **فلو ابق العبد من يده** اي من يدا الاخذ **لا يلزم شيء** من التضمين لان الآبق
كان في يده امانة على تقدير اخذه بالاشهاد وفي القضية راد الآبق اذا استعمل في الطريق في حابة نفسه ثم
ابق منه يضمن ولا شيء له لانه في معنى البايع من المولى ولهذا كان لا يخرج ان يجس الآبق من المولى لاستفاء
الجمل فصار كبايع المالك في يد البايع **وان ابق الآبق رهن فاجل على المدين** لانه وجب بخاتمة الرهن ومي
في ضمان المدين ولو الاختيار وان كان بعينه حالبا عن الدين فعلى المالك بقدره من الجمل كما في العدا والجمانة
ولو كان بين حابة فاجل عليهم بقدر الانصاف لانه مؤنة المالك **وان كان الآبق جاني فله مولا** اي
الجمل عليه ان فداء بالارش **وفي الجناية** يعني الجمل عليه اعطاء المولى اليه لان منفعة من يستقر المالك

والجمل ينفع النفقة **وحكم الي حكم الآبق في النفقة** في التبرع واذا من القاضى وحسبها بعد الرد **كاللقطة** وفي
الاختيار ارشدي آتيا فرد لا جعل له لانه على التنبه وان قال لم اقدر على رد الا بالارشاد وانما ارشيت
لارده واقام بينة على ذلك فلا جعل لانه اخذ ليرده وهو متبرع في الثمن واذا جسر المالك الآبق مدة
ولم يجيء له طالب ان يشار به وان شار انفق عليه من بيت المال وجعلها ديناً على المالك او في ثمنه والايام
خوف الآبق اما الفاضل فبواجب ولا يسع **كتاب المنقود والمنقود** والمنقود هو الذي قدس
الشيء اذا طلبه فلم يجد وفي الشرع ما قال في المتن **وهو المنقود الذي غاب** عن اهله وبلده او اسره العدو
فلم يعلم حيوته ولا موته **فهي في حق نفسه حيث ولا يشترط امرته ولا يتسم بالمدين ورثته ولا تنسخ اجارته**
لان ملكه كان ثابتاً في ماله وزوجته ومنافع ما استأجره وغيوبته ولا تجوز الفوت والموت تحتل فلا يرثون
الثابت باليقين بالا احتمال لكن ورثته لو اقر واجبته وفي ايديهم مال قسم القاضي سهم ولا يتبع اقرارهم في
دينه وورثته اذا وجد الفريم والمودع مائة لانهم يدعون حق القاضي والانتفاع عن ايديهم فلا يقبل بالبينه
كذا في المحيط **وهو ميت في حق غيره حيث لا يرث من مات في حال غيبته** ان كونه وارثا كوك فيه يكون
حيوته مثلكا فيها فتورث الوارث المتيقن اولى ولكن يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الجمل فاذا نفقت
المدة وحكم بموته فماله لورثته الموجودين عند الحكم بموته وما كان موقوفا لاجله من مال مورثه برده الي وارث
مورثه الذي وقف من ماله **ويقيم القاضي** الي نصيب القاضي **من يخط ماله** لانه ناظر لكل عاجز عن نظره **فمن**
خلاته وديونه التي اقربها غوما فيما لا وليك له فيه وكذا يؤدي القاضي دينه من ماله الذي من جس ماعليه اذا علم
وجوده ولا يطلب حقوقه من العقار والعوض التي في يده رجل لا يحتاج اليها الخصومة وهو ليس بحصم اتفاقا لانه وكيل
من جانب القاضي والخلاف في ان الوكيل يقبض الدين وكيل بالخصومة انما جري في وكيل منصوب من المالك وليس
للقاضي ان يقبض وكذا من الغائب للخصومة له او عليه خلاف الفتي ولو فعل القاضي وحكم بقضاء اتفاقا لانه قضاء
في جته فيه كما لو حكم بشهادة الحدود في قذف وفي فصول الاستروتن في او اسط الفصل الرابع القاضي اذا قضى
على الغائب وهو لا يري ذلك قال محمد لا ينفذ وقال ابو يوسف ينفذ وذكر النعماني قول ابي حنيفة مع ابي يوسف عليه
الفتوى كذا ذكر في الفتاوى الصغرى **ويبيع الوكيل المنصوب من امواله ما يحاف عليه المالك** تنفذ حقيقته بهو
فيحفظ بمقتضى وبني الثمن قيد بالخوف لان ما يحاف به المالك لا يباع وفي فصول الاستروتن في الفصل الرابع القاضي
يبيع عبد المنقود ومنقوله ولا يسع غناره ولو باع جاز **وينفق المنصوب** بخلاف المودع حيث لا يجوز له الاتفاق
بما عند غيره قضاء القاضي **من ماله اي المنقود على من يجب عليه نفقة** قال **حضور** بنية قضاء القاضي كزوجته و
والديه واولاد الصغار والكبار الرمن جن اذا تمكنوا من ماله جاز لهم ان يأخذون نفقتهم المراد من مال الذي
ينفق منه النقدان والكيل والموزون واما عروضة فلا يباع نفقتهم اتفاقا الا عند ابي حنيفة فانه يجوز للاب
بيع عروضة النفقة نفسه احترز بهذا القيد عن ايجاب نفقة على الغائب حال حضوره الاتقاء كالاخ والاخت

والحال فلا يفتق عليهم من مال المفقود لان نفقتهم محتاجة الى القفا وسو على الغائب غير جائز لان القفا لا يقطع
 الخصومة وسي من الغائب غير متصور اعلم ان الاتفاق من مال المفقود انما يجوز اذا كان المال في يد الغائب او كان
 دينا او دينه واقر المدين او المودع بالنكاح او النسب واما اذا انكرهما لا يفتق عليهم وليس لاحد من مستحق
 النفقة ان يثبت النكاح او النسب بالبينة لانه دعوى على الغائب **واذا مضى له اي المفقود من المراهي من عمر من**
وقت ولادة ماله يفتق اي مدته لا يفتق **اقرانه** اي الملك المتوا بان مات جميع اقرانه في بلد لا في الدنيا حتى
 يوفى واحد منهم لا يحكم بموته كذا في الخلاصة **حكم بموته** لان عيش انسان بعد موت جميع اقرانه نادرا وهذا هو ظاهر
 الرواية وهو الايسر اذ لم يرد نص في المقدار وعن ابي حنيفة انها مقدرة بمائة وخمسين سنة من وقت ولادته
 لانه نهاية اعمارنا وعن ابي يوسف مائة سنة وقيل مقدرة بنسب من سنة لانه غاية اعمار زماننا وهو الاربعون
 بالنسبة كذا قال الصمد الشهد وعليه الفتوى لانه اقل المقدار ويرى في نفقة موت الاقران جرح واعتدت زوجته
 بمدة الوفاة وقسمت تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم كما بينا لانه كانت مات في ذلك الوقت فلم يدرث منه
 من مات قبله وقال مالك اذا مكثت امرأة المفقود اربع سنين يفتق في الغائب ان ساءت ذلك وتعتد على الوفاة
 ثم تخرج من ثأرت فان جاء الزوج الاول قبل دخول الزوج الثاني فواحق بها وان جاء بعد فلا سبيل لها ان
 عمر رضي الله عنه قضى هكذا وان ان عليا رضي الله عنه قال في امرأة المفقود من امراته حتى ياتيها البيان من
 موت او طلاق وعن عمر انه رجع اليه قول علي رضي الله عنه **كتاب الحنفي** وهو فعلى من الحنث وهو
 فعلى من الحنث وهو اللين والتكسر ويسمى الحنثي لانه يكسر وينقص حاله عن حال الرجال وينفق عن حال
 ابن عريت كان له امة الرجال والنساء وقال عمر الشنقي اويس له هذا ولا هذا وجرح صدره من ديرة او ستره واذا كان
 للمولود ذكر فخرج فهو حنثي فان بال من احداهما المتبني اليه بدلك المبال فان كان ذكره اقللام وان كان فوجا قاي
 وان بال منها اعتبر **باب ما يفتق** اي ابدال الذكر اوسيق ووج البول منه يكون غلاما واذا بال من الزوج اوسبق منه
 يكون اثني لان كلا منهما يدل على قوة ذلك **القصد فان كانا** اي ان كان البول والسبق صادرا من معان
 العضوين **فهي حنثي** اي مكاتبه عند ابي حنيفة مع قال لا اعلم لي به وقال ابي الفرجين اكثر بولاهن خروج
 منهما معا يكون معتبرا لان كثرة بوله يدل على قوته واهلته وله ان الكثرة في احداهما تجعل ان يكون لصيق عجم الاخر
 فلا يدل على القوة وان كانا في الكثرة سواء فهو حنثي مثل كل اتفاق لانعدام المخرج فاذا بلغ قطعت له امارات
 الرجال اي علاماتهم كالخية ووطي النساء والاصطلام من الذكر **فوق رجل** لان هذه علامة تحق الرجال وان ظهرت له امارات
 النكاح كالندي والحيفس وامكان الوصول اليه من فرجه **فوق امرأة** لان هذه علامة تحق النساء وان لم تظهر امارات
 او قماره بان يكون له طية وندي **فوق حنثي** اي الطحاوي قال عندنا شكل قبل البلوغ فاذا بلغ فلا شك ان
 الغالب قال الشنقي وليس بخلو اذا بلغ من بعض هذه العلام **واذا حكم** يكون حنثي **مكسلا** بعد البلوغ يؤخذ فيه بالا
 والاوتق من امور الدين فلا يحكم بما وقع الشك في ثبوته ويرفع الحنث على المبيح فيورث هذا تفصيل للاخذ بالاوط

المرأة التي لا تزني ولا يورثها زوجها

اي يورث ذلك الحنثي **السنن** اي اقل سهمي الذكر والاثنى يعني اسود الخالين عند ابي حنيفة بينهما لانه الاقل
 متفق وقاله نصف ميراث ذكر وانثى وهو قول الشنقي واتفق عليه كمن اختلفا في التخرج فيعطيه ابو يوسف ثلثة اسهم
 من بسمة ولان اربعة لانه اثني ابن في حال وبنيت في حال وللبنت في الميراث نصف الابن فيجعل له نصف كل حال فيكون
 لثلاثة ارباع ابن فكانه اجتمع ابن وثلاثة ارباع ابن فاذا جعل كل ربع بينهما يكون لثلاثة اسهم ولان اربعة اسهم
 ويعطيه حنثي من اثني عشر لانه ان كان ذكرا فالمال بينهما نصفان وان كان انثى فالمال بينهما ثلثا فيعطيه نصف
 كل حال ولان كذلك فاصحاب يقيم نصفين وثلثة نصفين واقل فذلك اثنا عشر فلحنثي نصف ستة
 ونصف اربعة فيكون ثلثة ولان نصف ثمانية ونصف ستة فيكون سبعة واثنا عشر اقل النصفين ثلثة اقل
 الذكورة والانثوية لاشبه الامر فيما اذا كان كحث يورث في احدى الخالين ويحرم في الاخرى كما اذا اشركت زوجا
 واختا لآب وام وصنفي لآب فانه اذا جعل انثى كان له سهم من سبعة وان جعل ذكر لم يكن له شيء قلنا ازيد بالثلثين
 اسود الخالين كان الحكم ملائمة للصورة بانه يجعل ذكر اقل استحقاقا لانه في شرح الفواقيق للسيد اعلم ان الحنث
 الحنثي على خروج ابي يوسف اكثر من نصيبه على خروج محمد لان ثلثته من سبعة اكثر من ثلثه من اثني عشر لانا لوزنا نصف
 سبع على اسباع نصف المال ولوزنا على الحصة لا تقصير نصف المال **وتيف الحنثي بين صف الرجال والنساء**
في الصلوة لانه ان كان رجلا لا يجوز وفوقه في صف النساء لئلا تقدر صلوته ولو كان امرأة لا يجوز وفوقها في
 صف الرجال لئلا تقدر صلوتهم فيصف بينهما وان صلي في صف النساء اعا وصلوة لاصفال كونه رجلا **وفي صف الرجال**
 اي ولو صلي في صفهم **يبعد من بين يمينه** اي الذي في جانب يمينه **وبار** ومن خلفه بخلاف صلوتهم لاصفال كونه امرأة
 ويصلي بقباع وسو بالكسر ما تعطل به المرأة راسها لاصفال كونه امرأة وخليس كما تجلس المرأة ولا يلبس الخبز والجل
 جمع كندتي جمع ندي لاصفال كونه رجلا ولا يخلو به غير حرم رجل ولا امرأة برفقها بديل من غير **ولا يلبس** اي يلبس الخبز والجل
 الحنثي اصفال **وتباع** اي تشتري له امة **فحش** ان كان له مال لا يجوز ان يحنثه رجل ولا امرأة لآب وكبوز
 لجارية النظر اليه فرجه رجلا كان او امرأة **ثم تباع** تلك الجارية بعد الحنث لاستعانة عنها فان لم يكن له مال **فمن بيت**
المال اي تشتري له امة لانه معد لصالح المسلمين ثم تباع بعد الحنث ويترد ثمنها الي بيت المال وفي الاختيار واذا كان
 صغيرا لا يشترى جاز فانه للرجل والمرأة وعن ابي حنيفة انه تزوج امرأة فان كان رجلا جرح النكاح وجاز لها
 النظر اليه فيجب ردها وان كان امرأة فلا نكاح لكن يجوز للمرأة النظر اليه فيخرج المرأة للفسوة ولا يرث الحنثي من
 مولي ابيه لاصفال انه انش ولوا وضي لجل فلاة تالف ان كان ذكرا وحسما ان كان انثى فولدت حنثي قلده
 حسنة اصبها الا ان تبين بغير ذلك وان تمك فامر خطاء وقال انه انثى فالقول قوله لانك ان الزانية ولا
 قصاص في المرافة اصلا ولو اريد لا يتقبل ولا يدخل في القسامة ولا يقدر عليه الجنية لو كان كافرا ولو اسر لا يتقبل
 لاحتمال انه انثى ولا يجد قاذفه لانه ان كان رجلا فهو كالجيب وان كانت امرأة فهي كارتياء ولا يجد قاذفها
 لان الحد نفي التهمة وسي يتبعية عنها ولو قال لامرته ان كان اول ولد له منه غلاما فامرته طالق او فبعد

فولدت فشي لا يثبت ما لم يستبين امره ولو قال كل عبد له قرابة لا يثبت الحشني حتى يستبين امره ولو بان الامر ان
 عتق لثنتين واثنتين الحشني لم يستبين اليه لم يظهر حاله ثم يعلم الياء ذكر الميم المستدرة اي جعل ذائمتهم للتدبر ان
 ينكر رجل او امرأته ان الميم ان كان حرمان من الحشني فبدون اربعة وان لم يكن فالباقية واذا اقيمت الحاشية
 جاز بين جارية الرجل والمرأة لا مرغى الصلوة في حيوة ثم يلقن ويدفن كالحاشية اي كالبنت يلقن في حية
 اثواب ويصحب في قبرها طاعة اقامة السنة **كتاب الوقف** وسورة اللغة الجبس وفي الشرع ما قال
 في المتن وهو ان الوقف **حس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة** عند اي صيغة يجوز رجوعه كالعادية
 ويورث عنه وعند من جسر العين عن التملك مع التصديق بنفسه فكلون العين زائلة الى ملك الله من وجه وروي
 عن اي صيغة انه غير جائز لان الوقف تصديق بالمنفعة ومن معدومة فقد فها غير متصور لكن الرواية الصحيحة
 عنه انه جائز ولا يلزم الوقف وزومه بان لا يقع رجوعه ولا في اخر ابطاله **ان حكمه** اي يلزمه حكم وطريقه
 ان يبريد الوقف الرجوع بعد ما سلمه الى المتولي محققا بعدم اللزوم عند اي صيغة فيجوز ان اي التاخي فيفرض بالزوم
 على قولها فيلزم لان قضى في كل مجتهد فيه ولو حكم بطلان حكمه بالزوم فالصحيح ان الوقف لا يلزم به **او يقول** الوقف
اذا مات فقد وقفت على كذا وهذا الوقف انما يكون لازما بعد الموت وفي الحاشية قال الطحاوي الوقف في مرض
 الموت كالمعلق بما بعد الموت والصحيح انه بمنزلة الوقف في الصحة فلا يلزم عنه ويلزم عند من من الثلث لان حق
 الورثة تعلق بالملك بخلاف وقف الفضة الا ان يقول وقفتها في حيوتي وبعد ثمان مائة مؤيدا فيجوز ان يكون لازما عند
 وبغير الابد فيه كغيري الموصي له بالخزينة في لزوم الوصية بعد الموت فعلى هذا لا يكون لزوم الوقف متحققا في القيد
 المذكورين ذكر الامام السرخسي والذي جري الرسم في زماننا انهم يكتبون اقرار الوقف بان قاضيا قضى بلزوم هذا
 الوقف فليس شئ لان اقراره لا يصير حجة على القاضي الذي يريد ابطاله وفي المحيط لو قال ان مات من مرض هذا
 فقد وقفت واري على كذا لا يقع لان تعلق الوقف بالشرط غير جائز لما فيه من منع تملك الفلانة من الفقهاء ولو
 قال ان مات فاجعلوا هذا الدار وقفا يقع لان هذا تعليق التوكيل بالشرط وهو جائز في هذا كلامه وقال الوقف
 لازم مطلقا مع سواء وجد احد القيد من المذكورين او لا لانه قصد بالوقف استدامة الخير فوجب ان يخرج عن ملكه
 ويخلص لله تعالى كما لو جعل دارا مسجدا يكون حاله الله تعالى ولا ياتي صيغة ان غرضه التصديق بالمنفعة ماله وذا
 يقتضي بقاءه على ملكه ولهذا اعتبر شرط الوقف فيه وتقي تفسيره بعد في نصب القيمة وتوزيع الفلانة بخلاف المسجد
 فانه حاله لله تعالى ولهذا لا ينتفع به بشئ من منافع الملك **ولا يجوز وقف الشارع** فيما يخص القسمة عند محمد لان القبض
 عند شرطه وهو لا يتم مع الشيوع كالهدية والامانة وقال ابو يوسف يجوز لان الوقف عند استعانة الملك والبيع
 لا ينعى قيدنا بقولنا فيما يخص القسمة لانه فيما لا يحتمل القسمة جارية اتفاق الاية المسجد والمقبرة فان وقف
 الشارع فيها لا يجوز اجمالا لانه لو جاز لا يحتاج الى الهبات بان يهتدى في المسجد يوما ويكون الصلوة يوما ويوفى
 في المقبرة سنة ويوزع اخرى وذا فجميع بخلاف سائر الاقاف لان الهبات في استعانة غيره فيبيع والفقهاء

منه
 انهم

عاقول اي يوسف **ان حكم القاضي** اي يجوز وقف الشارع بالانقضاء في مجتهد فيه وان طلب الشريك التسمية
 لانه اقرار وان كان فيها من المباداة الا اننا على جهة الاقرار انظر الاوقف فان كان الشريك غير الواقف بما سألنا
 لان الولاية لو ان كان هو تاسيس القاضي لثلاثين في الطرفين ولا يجوز ان يدراسم فيها الوقف لانه يصير سببا للوقف
 ويجوز ان يعطيه ورأسه من الوقف لانه يصير سببا للوقف **ولا يجوز الوقف في جيل الواقف** **خبره** لانه لا يتسلط **انما**
 كالحامد والفقراء وقال ابو يوسف يجوز ويكون بعد انتظام جهته للفقراء لان الوقف ازال الملك الى الله تعالى وقد تفتي
 النابيد فلما طاعة ايا ذكره ولما ان الوقف تصديق بالمنفعة وذا يحتمل ان يكون موقفا ومؤبدا فلا بد من التحقيق
 لان يبطله النافيت كما يبطل البيع قيدنا بالفقراء لان الشئ ليس يعرف للوقف حتى لو قرح الواقف على الانبياء و
 عدمه لا يجوز ولو وقف على طائفة من الانبياء ثم بعد ذلك في الفقراء او يجوز فيقتضيه شرطه فيكون صلة للانبياء وكذا في
 المحيط وفيه اعلم ان الخلاف فيما اذا وقف مطلقا او على شخص بعينه ولم يذكر معه اسم الله تعالى اولفظ الصدقة حتى
 لو قال هذه الموقوفة لله تعالى او قال هذه صدقة موقوفة على فلان جاز الوقف انما قال لان المراد من ذكر اسم الله ان يكون
 للفقراء عادة ولا يعرف من ذكر الصدقة انه اراد به الوقف على الفقراء دلالة لان الصدقة انما يكون للفقراء فذكر فلان
 يدل على انه يتحقق بالخلع ما دام حياتي مات يعرف الى الفقراء وفيه احد قول الشافعي يدخل الموقوفة في ملك الموقوف
 عليه ان كان ميعنا لكن ليس له ان يبيعه وان كان من وجهه ينتقل الملك الى الله تعالى اذ لو لم يكن كذلك لكان مستباحا
 لان ملك الواقف زال عنه وذا لا يجوز ولنا ان الوقف ليس بملك ولا مال بل هو وقف على ان يبيعه كسائر امواله فلا يملكه
 في ملكه وما ذكره منقول من العبد المشتري بخدمه الكعبة وقابله هذا الخلاف نظره فيما اذا كان الموقوف عبدا او عتق
 عن الكعب فيفتقته على الموقوف عليه عند الثالث وفي بيت المال وفي قصور الامم وشئ في اول الفصل الثالث
 عشر لان القضاة بالوقفية يكون قضاء على الناس كافة حتى لو ادى رجل من ارضه في يدي رجل انا وقفت على جهة كذا
 وانا نقول واثبت الوقف بالنية وقضى بها على ذي اليد فلو ادى رجل من ارضه في يدي رجل انا وقفت على جهة كذا
 بجهة الاصل وعند البعض انه لا يكون قضاء على الناس كافة فاطلعه بالقضاء بالملك وفيه ايضا متولي الوقف
 اذا سكن رجلا دار الوقف بغيره ذكره طلال انه لا شئ على ان كان وعانة المتأخرين على ان عليه اجر المثل سواء
 كانت الدار مقفلة للاستقبال او لم يكن صيانة للوقف عن ايدي الظلمة وقطعا لا يطاع الناس في سيرة وعلمه النبي
 وكذا الرجل اذا سكن دار الوقف بغيره والواقف وبغير امر القيمة كان عليه اجر المثل بالانما يبلغ **ولا يجوز وقف المقار**
 لانه متايد **وان المنقول** يعني لا يجوز وقفه لعدم تحقق النابيد فيه وقال لا يجوز ما كان نفعه كالات الحث والقبض
 وعبيد الاكثر مع الضيقة كما جاز بيع الشرب قريبا للارض **وعن محمد** روي جواز وقف ما جري فيه التعامل **كالدار**
والقصور ينتفع القاف وهو ما ينفذ كذا تباها **والصالح** **والكتب** انما اجاز مع ان القياس ان لا يجوز لانعدام
 التابيد والتبعية في هذه الاشياء لوجود تعامل الناس في وقفها والقياس قد ميّزك بالتعامل كالاستفناع
 قال عليه السلام ما رآه المسكون حسنا فهو عند الله حسنا وعن زفران وقف الطعام والدارهم جائز بان يباع

بالشئ والشارع كسائر الميم والقدور مع قدره والشارع كسائر الميم والقدور مع قدره والشارع كسائر الميم والقدور مع قدره

فيدفع ثمنه مضاربة وكذا دفع الدرام مضاربة ويعرف ما ربح على الوجه الذي وقف عليه كذا في شرح الجمع لابن
ملك **ولا يجوز بالانفاق فيه** كالشباب والامتنع لان من شرط الوقف ان لا يبدى كجانبيا **وعليه** اي في قول محمد بن
الحاج الناس وتعاملهم بذلك **وجوز** اي وقف **الكل** وهو الجمل وفي حكمه الابل والسمك وكذا الدروع لورود
الاشرف من الثمنه وما روي ان عمر رضي الله عنه شكى عن خالد بن الوليد حين منع منه الذكورة فقال عليه السلام
لا يظلموا حاله فان حبس الكرامة واعتد في سبيل الله ويروي دروسه والاعتدالات الحث والقياس انما يتوكل
بالتقص والنقص ورد في سنن الثمنه فيما وراء على القياس **ولا يجوز بيع الوقف** لان الوقف ازالة الملك
لا الي ملكه كالاعتاق وقد بينا **ويبدأ من ارتقاه** اي من غلة الوقف بمأثره **ولا يملك شرطها الواقف** ان هذا
لوصول ينصل بقوله يبدأ اي ويبدأ من غلة الوقف بمأثره وان لم يشترط الواقف لان مقصود الانتفاع بما
وقفه على التاميد وهو انما يحصل بتأثيره فعمل الواقف شارطا لانه ولو كان شرط الواقف لا يزداد على ما شرطه فان
كان الوقف على غير من ماله الانتفاع به فان امتنع الفتي عن عمارته او افتقر ولم يقدر عليها **فمن اجرة التاميد**
من اجرة الوقف بان اجرة الحاكم وعمره باجرة ثم ردت اليه الموقوف عليه قيدنا بالحاكم لان من له الكس لا يجوز اجارته
لعدم ملكية وفي فصول الاستروشن في الفصل الثامن اشترى دارا وشكها ثم ظهر انها وقفت او كانت
للصغير يجب عليه اجرة الخلل صيانة للوقف والصغير في الاما لي رجل وقف ارضا على اولاده وجعل آخره
للقراء فمات بعضهم قال سلال رحمه الله يعرف الوقف الي الباقي فان ماتوا يعرف الي الفقراء لالي ولد
الولد ولو وقف على اولاده وسماهم فقال علي فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء فمات واحد منهم فله
يعرف نصيب هذا الواحد الي الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لان في المسئلة الاولى وقف على اولاده بعد موت
احد من بني اولاده ومنها وقف على كل واحد منهم وجعل آخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه
للقراء وفي جامع الفصولين اذا وقف على اولاده واولاد اولاده سل يدخل فيه اولاد البنات فيه روايتان
والفتوي على انهم لا يدخلون **وما انهم من بناء الوقف والله** اي انه البناء كالحطب وغير ذلك **مصرف في عمارته**
يبقى على التاميد فان استغنى الوقف عنه اي ان لم يكن للوقف حاجة الي مصرف ما انهم اليه **حسب وقت حاجته**
اي يحفظ ذلك المنهم الي وقت حاجته الوقف فيصرف اليه لانه لا بد من العماره فيحفظ وفي فصول الاسترو
وشن في الفصل الثلثين ولو اشترى صغيرا او حشيشا او قنديلا للمسجد ثم وقع الاستغناء عنه عاد الي
ملكه ان كان حيا والي ورثته ان كان ميتا وفي قول ابي يوسف يباع ويعرف ثمنه الي حوائج المسجد وان
استغنى الناس عن هذا المسجد يعرف الي مسجد آخر **وان تدرج عمارته** يعني مصرف عين المنهم الي موضع
في الوقف **بيع** يعرف الثمن الي عمارته اي يبيعه الي حكم ويعرف ثمنه في المنة صرفا للبدل مقام المبدل ولا
يقسم ذلك الثمن بين مستغني الوقف اي بين الذين استحقوا الوقف لان حقهم في المنفعة دون العين ملك
الواقف او حق الله فلا يعرف اليهم ماله **ويجوز ان يجعل الواقف غلة الوقف** اي حاصله او بعضها

والولاية اليه اي الي نفسه لا روي انه عليه السلام كان ياكل من صدقة ابى وقفه ولا ياكل ذلك الا باشرط فعله **مستوع**
هذا عند ابي يوسف وقال محمد لا يجوز للواقف ان يشترط انتفاعه من وقفه وتوليته لقيه اما في شرط المنفعة فلان
في الوقف مع التملك عند والتملك من نفسه غير متحقق فلا يجوز واما في شرط المنفعة الولاية فلان التسليم عند شرط
واشترط الولاية لنفسه بنافيه واخذ مشايخ واسان يقول ابي يوسف توغيبا للناس في الوقف وفي جامع الفصولين
في الفصل الثالث عشر اذا شرط الولاية لرجل كانت الولاية للواقف ايضا ولم يزل من شرط ولاية ونصب غيره وفي
فصول الاستروشن في الفصل السابع ان المتولي اذا انتفى عن الوقف من مال نفسه وشرط الرجوع له الرجوع والافلا
وقيته الوقف اذا انتفى من مال على الوقف يرجع في غلته فله الرجوع وكذلك الوصي ولكن لا يكون القول قوله فيع لواقف
ليرجع فله الرجوع في مال الوقف واليتيم من غير ان يدعي عند القاضي اما لو ادعي عند القاضي وقال انتفت من مالي
كذا في الوقف ومصلحة اليتيم فانه لا يكون القول قوله فان كان الواقف **غيره** من غير نفسه القاضي منه اي من الولاية
وولي غيره نظر الفقهاء ولو كان شرط الواقف ان لا يظلم احد لا يمتنع اليه لانه مخالف للشرع وقيل للفرع عن
الفقهاء ولو صار بعد لا بعد لا ينتقل الولاية اليه كذا في الحيط وفي الاحتيا روي ان مات القيمة في صيانة الوقف نصب
غيره لان الولاية له ووصيته بمنزلة لان ولاية للوقف نظرية وفيما ذكرنا فان لم يوص له احد فالراي للقياس
ولا يجعل القيمة من الاجانب مادام كيد من اهل بيت الواقف من يصلح لذلك حاله اشترق اولاد من قصد الواقف
نسبة الوقف اليه وذلك فيما ذكرنا فان لم يجد من الاجانب من يصلح فان اقام اجنبيا صار من ولده من يصلح فيه
اليه كما في حقيقة الملك ارباب الوقف المحدثون اذا انفسوا متوليا بدون راي القاضي صح اذا كانوا من اهل
الصلاة كما اذا اجتمع اهل مسجد على نصب متول جاز لان الحق لهم **ومن بني مسجد لم ينزل ملكه** اي عمار
بناء على نية كونه مسجدا **يقدره** اي يحيزه **عن حكمة بطريرقه** لان المسجد يجوز له ولهن لم يشترط الوصية
فيه التقصير او الاضافة الي ما بعد الموت ولا يكون خالصا لله كالأبلا وازوا ذن للناس بالصلوة فيه عند
ابي حنيفة ومحمد لانه تسليم وهو شرط عندهما وعند ابي يوسف ينزل ملكه عنه بقوله جعلته مسجدا لان الوقف عند
استقام الملك كالاتفاق والفرق لهما ان العبد في نفسه ولا كذلك المسجد **ويكتفي بالتسليم بصلوة الواحد** بانه
في رواية عنهما لان صلوة كلهم فيه تقدر قناب الواحد من باب الكل وفي رواية عنهما الشرط هو الصلوة **حاجته** هو
بازان واقامة هي لوصول سائر الاذن واقامة لا يصير سجدا ولو جعل له اما مؤذونا وهو رجل واحد يصل
فيه بازان واقامة صار مسجدا اتفاقا لان الصلوة على هذا الوجه كالمائة الا يري ان المؤذن لو صلى في المسجد
على هذه الهيئة ليس لمن يحى بعده ان يصل بالجماعة في ذلك المسجد على تلك الهيئة ومنه الرواية في الصحيح لان المجد
يتبنى لاقامة الصلوة بالجماعة اعلم ان هذا الشرط فيما اذا لم يسلم اليه تسليما قاله ان قبضه ينوب عن
قبض الناس ويصير مسجدا لان يصل فيه كذا في الحيط وفي الاحتيا روي ان المجد له اضافة الي نفسه
اضافة اختصاص كالكنية ولهذا لا يخرج في شرط الحيا ولا ينعينه الامام ومن يصل فيه بخلاف غير المجد

ولا يفرق الياسي اقرب من رباط في جانب بل صرف الي الرباط وان كان ابعد من المسجد لانه اصل وفي الاصطلاح رباط
على اية قنطرة ولا ينتفع بالرباط الا بالبعد عليها وليس لها وقف يجوز ان يعمد بفصل من وقف الرباط لانها على
العمامة ولو فاق المسجد ونحوه طريق العمامة يوسع منه المسجد لان كلهما للمسلمين ولوصفات الطريق اتسع من
المسجد عملا بالاصح ويجوز القضاء بالشهادة القائمة على الوقف من غير دعوي لانه من حقوق الله تعالى يحتاج
الي مدعي وهو مختص فيه فينفذ بالاجماع وفي المحيط ولو بني في ارض الوقف او نصب فيها بابا فان تولى عند
البناء انه بني للوقف يصير وقفا لانه جعله وقفا والآلا لانه لم يجعله وقفا ولو غرس في ارض موقوفة بنظر
ان تولى الفارس تمام ارض الموقوفة فالاشجار للوقف لان هذا من جملة التعمير ههنا وان لم يتولى فهي
للفارس وعليه قلها لانه ليس له هذه الولاية وفي فصول اكثر وشي في النعل السابع فانوت موقوف
بني فيه سكن غير اذن المتولي وقال اتفقت فيه كذا وكذا ان كان رفعه لا يفر بالبناء القديم رفعه وهو
للسكن الباني وما لا يمكن رفعه الا بغيره فهو الذي ضيق ماله فليترخص الي ان يتخلص ماله من تحت البناء
ثم يأخذ ما لا يكون بناء المستأجر فيها مانعا من صحة الاجارة من غير لانه لا بد له على ذلك البناء حتى لا يملك
رفعها فان اصطحا على ان يجعل ذلك للوقف ضمن الاجارة اقل القيمة من شروها او مبيعا فيه يجوز
وان كان باء المتولي على ان يرجع في غلة الوقف فالبناء للوقوف وله الرجوع بما اتفق في المارة وفي
الاختبار وقف على الفقراء وله بنت صنفية فقيرة ان وقف في صحته يجوز الصرف اليها وفي مرضه
لانه بمنزلة الهبة اشترى القيمة ثوبا او على المالكين لا يجوز لان حقهم في الدواشم اذا غرس القيمة
في المسجد فهو للمسجد كالبناء وان غرس على نهر العمامة فهو له وله رفعه لانه ليس له ولاية على العمامة
لو قال ارضي من صدقة موقوفة على التقاد يدخل فيه فقراء قرابة واولاد وصرف الغلة اليهم
اولي من صرفها الي الاجانب لانه صدقة وصلة ثم الصرف الي اولاد افضل لان الصلة في حقه اوجب
واجل ثم الي قرابة ثم الي مواله ثم الي جيرانه ثم الي اهل مصر فغيرهم منه لا الي الواقف هكذا ذكره
بن يحيى الراسي وينبغي ان يعطى لغيرهم الكل في بعض الاوقات لانه اذا صرف الكل اليهم دأبا وقدم
الهدايا الخدوع ملكا لانفسهم ويكره ان يعطى كل فقير مائتي درهم لانه صدقة فان شئت الذلوع
ولا يكره ذلك اذا قال على فقراء قرابة لانه كالوصية واذا وقف على ولد وولد يدخل فيه ولد
لصفيه وولد ولد الموجودين يوم الوقف وبعد ويشترى البطان في الغلة ولا بدخل من كاف
اسفل من مدين البطون لانه صهرها بالذكور وفي دخول اولاد البنات روايتان ولو قال على ولدي
وولد ولدي واولادهم يدخل فيه البطون كلها وان سفلوا الاقرب والابعد فيه سواء لانه ذكره اولادهم
على العموم ولو قال على اولادي يدخل فيه البطون كلها لعموم اسم الاولاد لكن يقدم البطن الاول فاذا
انقضت فالثاني ثم من بعدهم يشترى جميع البطون فيه على سواء غير سهمهم وبعيدهم لان المراد صلة اولاد

بقى مملوكا يتفع بك سيرة المملوكات سكنى وزرارة حتى لو لم يخلص المسجد بشئ وفي فصول الاستر وشئ في الفصل
 الثالث عشر لو شهد انه وقفها على فقراء مسجد وسما من فقراء مسجد جازت شهادتهما وكذلك لو شهدوا أهل المدرسة
 لوقف المدرسة تقبل شهادتهم وفيه أيضا حانوت وقف عمارة لأخرى صاحب العمارة ان يستاجر بها غيره فانه
 كانت العمارة لو رقت يستاجر بالكثر مما استاجر يكلف رفع العمارة ويؤجره من غير لان النقصان عن اجر المثل لا يجوز
 من غير ضرورة وان كانت لو رقت لا يستاجر بالكثر مما استاجر يترك فيه وفيه أيضا اذا استاجر ارض وقف
 ثلاث سنين باجرة معلومة من اجر المثل حتى جازت الاجارة فرصت اجرتها لانفسه الاجارة واذا اراد ارجاها
 بعد مضي مدة على رواية فتاوى اهل سمرقند لانفسه العقد ويأثر رواية شرح الطحاوي فيسخ ويجوز العقد والى
 وقت الفسخ يجب المستضي للمضغ وزيادة الاجارة بان يقبض اذا ازدادت عند الكل حتى لو زاد واحد في العقد
 لا يعتبر من الزيادة والوصي اذا اراد التيمم ثم ازدادت الاجارة لا تفسخ الاجارة لاجل الزيادة وفيه أيضا
 ان العام لا يملك نجيب الوصي والقيم اذا كان القيم والوصي من جهة الواقف والميت باقين الا عند ظهور الحاجة
 منها فان كان تحت سرداب او فوقه بيت وجعل وسط دار مسجد وان للناس بالوقوف والصلوة فيه لا
 يصير مسجد يورث عنه الا اذا كان السرداب او العلو لم يصلح المسجد او كان وقفه عليه وعن محمد لما دخل الركن
 اجاز ذلك بكل حال لضيق المنازل وعن ابي يوسف مثله لما دخل بغداد ولو قرب ما حول المسجد وتفرق الناس
 عنه يعود ملكا ويورث عند محمد خلافا لابي يوسف وذكر بعضهم قول ابي حنيفة مع ابي يوسف وبعضهم مع محمد
 من بني سفيان السمين او فانا لا بناء السبيل او رباطا او حوضا او صفيحة او جعل ارضه مقبرة او طريقا للناس
 فعند ابي حنيفة لا يلزم ما لم يكلم به حاكم او يعلقه بموت على ما تقدم من اصله لانه لم ينقطع عنه حتى جاز له ان يستقي
 وسكن ويشرب من الحوض بخلاف المسجد لانه لم يبق له فيه حق وعند ابي يوسف بالقول لما تقدم ان التسليم ليس بشرط
 وعند محمد بشرط التسليم وهو الاستئذان من السخاية والبئر والدفن في المقبرة والتسول في الخان والرباط والشر
 من الحوض ويكتفى فيه بفعل الواحد لتعذر الكل ولو نصب له متونا وسلمه اليه جاز لانه نائب عن الموقوف عليهم وكذا
 ان سلمه الى القاضي او نايبه ويستوي في ذلك الفقراء والاعياء وعرفا وحاجة الكل ايا ذلك وفيه القسمة وقف الجوسني
 ضيقة على بيت نارا او نقو ايب الجوسني وقفا مؤثرا بطل بالاتفاق وكذا الوقعة اليهودي او نصراني لانه وقف بها
 هو مصيبة فلا يقع عند سماع الجوسني وقف ضيقة على فقراء الجوس لا يجوز الجوسني وقف ارضه على اولاده واولاد
 اولاده ماتوا سلوا ومن بعدهم على فقراء اليهود او الجوس يجوز قال صاحب المحيط فينبغي ان يجوز على فقراء
 الجوس ابتداء وفي فصول الاستر وشئ في الفصل الثالث عشر رجل باع دارا ثم ادعى اني كنت وقفها او قال
 انها وقف على لا يقع هذا الدعوى وليس له ان يكلف المشتري اتمام البينة فانه يقبل بينة كما لو شهدوا على علق
 الامة تقبل من غير الدعوى **والوقف في المرض وصية** لانه تبرع فقصار كسيرة التبرعات وقد بينا **رباط** وهو
 ما يبنى لسكنى ارباء السبيل **استغنى عنه** بان لا يمر عليه الماء **يعرف** وقعة الى اقرب رباط اليه اى الى ذلك الرباط

۱۰

...

مجلس

ولا يفسد

وتبرئهم والآن ان قصد صلوة ولد له صلته لان خدمته آيا ما كثر وهم اليه اقرب فكان عليه استحقاقه اخرج
ثم التاكلة قد خد مون الجدر فكان قصد صلتهم اكثر ومن عدا هذين قل ما يدرك الربل خدمتهم فيكون قصد
توسم وصلتهم لنسبتهم اليه لا لخدمتهم له وسيم في النسبة اليه سواء فاستووا في غلة الاستحقاق ووقن
على فقاء قرابة من اثبت القرابة والفقر بالبينة يستحق والآفلا والبينة على القرابة ان لم تستر لا تسع
الشهادة لتنفق القرابة واختلافها كما اذا شهدوا انه وارث لا تقبل بالمفسر واجهة الارث والبينة
على الفقر لا تسع ما لم يقل الشهود انه فقير مقدم لان العمل له مالا ولا واحد يلزمه نفقة لان كل من له نفقة على
غيره فقير فلاحظ له في هذا الوقف كالمولد الصغير كونه لانهم ياخذون النفقة فيصيرون بها اغنياء
ومن لا يستحق النفقة لا يقضاه كالاخوة ونحوهم له حظ في هذا الوقف والقضاء ينفق في الوقف
لا يكون قضاء ينفق في حق الدين والقضاء ينفق في حق الدين قضاء ينفق في حق الوقف لان كل
من له مكن وخادم وعروض الكفانة فقير في حق الوقف دون الدين ولو قال على اقرب قرابتي فبنت
بنت البنت اولى من الافت لابوين لانها من صلبه والاف من صلب ابيه ولا يقدر الارث لا
يجوز اجارة الوقف اكثر من المدة التي شرطها الواقف لانه يجب اعتبار شرط الواقف لانه ملكه افرجه
بشرط معلوم فلا يخرج الا بشرطه فان لم يشترط مدة فالمتقدمون من الصما بنا قالوا يجوز اجارته اي
مدة كانت والمتأخر من قالوا لا يجوز اكثر من سنة لئلا يتخذ ملكا بطول المدة فتندرس سنة الوقف
ويستهم سنة الملكية لكثرة الظلمة في زماننا وتعلمهم واستحلالهم وقيل يجوز في الضياع ثلث سنين
وفي غير الضياع سنة وهو المختار لانه لا يرغب في الضياع اقل من ذلك ولا يجوز اجارته الا باجر المثل
دفعاً للفرع عن الفقراء فلو اجر ثلث سنين باجر المثل ثم ازدادت لكثرة الرغبات لا ينقص الا
لان المعبر اجر المثل يوم العقد وليس للموقوف عليه اجارة الوقف الا ان يكون ولها من جهة الوقف
او ناياب عن القاضي واذا اجره القاضي او نايابه او الوالي لم تنسخ الاجارة بموته لانه كالوكيل عن
الموقوف عليهم والعقود لا تنسخ بموت الوكيل ولو سكت الموقوف عليه ان شرط الواقف السكنى
له فله ذلك وان شرط الفلانة لم يقبل ليس له ذلك وقيل له ان يسكنها غيره بالاجارة فهو اولى والا حوط
ان يوجب بالقيمة من غيره ويعطيه الاجرة ولا يجوز اجارة الوقف واسكانه لانه فيه ابطال حق الفقراء
ولا يصح رهنه فان سكت المهرتين يجب عليه اجر مثله وكذا الدباغ الموقوف مثلاً موقوفاً وسكنه المشتري
ثم فسخ البيع فخل المشتري اجر المثل والفتوى في غصب غمار الوقف واتلاف منافع وجوب الفمان
نظر للوقف وهو المختار ولو استدان القيمة للخرج والجايات ان امره الواقف بذلك جاز وان لم
يأمره فالأصح انه ان لم يكن له بد من ذلك يرفع الامر الى القاضي حتى يأمره بالاستدانة ثم يرفع في الغلة
قيمته اشترى من غلة المسجد فان نزل المسجد كونه ببيعة عند الحاجة لانه من غلة الوقف وليس بوقف

لان حجة الوقت يعتمد الشرايط ولم يوجد فيه رجل وقف على ساكني مدرسة كذا من طلبه العلم فكره متعلم لا يست
فما جاز له ذلك ان كان ياتوي في بيت من بيوتها وله فيه آلة السكنى لانه بعد سكتها فبها ولو اشتمل بالليل بالكلية
وبالنهار يبقيه في التعليم فان كان مستغنياً بغير آخر لا يعبده من طلبه العلم لا لئلا ذلك وان لم يشتمل وهو بعد
من طلبه العلم حل ولو وقف على ساكني مدرسة كذا ولم يقل من طلبه العلم فهو الاول سواء لان التعارف في
ذلك انما هو طلبه العلم دون غيرهم ومن كان يكتب القصة لنفسه ولا يتعلم فله الوظيفة لانه متعلم وان كتب لغيره
باجر لا لئلا له وان فرغ من المصيرية ثلثة ايام فصاعداً لا وظيفة له لانه لم يبق سكتا وان جرح مادون ذلك
اي بعض القوي واقام ثلثة عشر يوماً فلا وظيفة له فان اقام اقل من ذلك فان كان لا بد له طلب القوت ونحو
فله الوظيفة وان فرغ للشدة لا لئلا له **كتاب في اللغة التبعية وفي الشرع تعليق العين**
باب في البيع والقبول والقبض وقال مالك القبط ليس بشرط لوجود التملك بغير العقد
كما في البيع ولنا ان ما روي ان ابا بكر رضي الله عنه قال لعائشة رضي الله عنها في حصة كنت تملكك جزاً من ثياب
ومما من ثمر بالمال ولم تكن قبضه اياها هو مال الورثة ولو لم يكن القبض مشروطاً لما قال ذلك وكذا الخلاف في
الصدقة من الكافي في شرح الوافي فان قبضها اي الموهوب له العين الموهوبة في المجلس اي في مجلس عقد الهبة
بغير اذنه اي الواهب جاز لان الجاب الهبة يكون اذا قبض دلالة هذا اذا لم يكن متصلاً بملك الواهب
ولو كان متصلاً كما اذا وهب ثمران في ثوب او قفزة من صبرة فان هذا او كان في المجلس لا يجوز لان القطع و
الاكتيال تعرف في ملك الغير فلا يصح الا باذنه صريحاً في النوادر ولو قال الموهوب له قبضته والموهوب له قبضته
حاضر صار قابضاً لملكه منه كالتامة في باب البيع وقال ابو يوسف لا يصير قابضاً ما لم يقبضه بيد وجهه
عن المجلس يفتقر اي يحتاج لجواز القبض اذنه اي الواهب لان القبض في باب الهبة ملحق بالقبول مع لوقبض
الموهوب له ولم يقل قبضت قمح وملك الموهوب والقبول كان مخصاً بالمجلس فكذا ما ملحق به وفي المحيط لوامر
بالقبض حين وهب لا يتقيد بالمجلس ويجوز قبضه بعد وفي البرازي وهب له ديناً على رجل وامره بقبضه
جاز استحساناً وان لم يأمره لا والبنت ولو وهب مهرها من ابنها او المرأة وهبت مهرها على زوجها لا بشرها
الصغير من هذا الزوج ان امرته بالقبض تحت والآل لانه هبة الدين من غير من عليه الدين وفي شرح
المجمع اعلم ان هبة الدين والابراء يتردد قبولها ليس بشرط وقع لومات قبل العلم او سكت يبرأ وقال
نظر قبول الهبة شرط لا يتردد الابراء بالرد لان الاستااد استااد الدين وهو مال حكماً لا حقيقة فعلمنا
في نظائير فاعتبرنا مالا في حق لفظ الهبة لانه موضوع للتمليك فلم يقع من غير قبول واعتبرنا استااداً في
حق لفظ الابراء لانه موضوع للاستااد فيمنع من غير قبول ولا يتردد بالرد ولنا ان الفرق في الدين بملك
حكماً استااد حقيقة فلكونه تملكاً يتردد بالرد ولكونه استااداً يقع من غير قبول توفيراً على الشبهين خطهما ولو قال
كل انسان تناول من خلتي فهو طلال لم يقل لا لئلا لان من تناول له لزمه الفمان والابراء عن المجهول غير جائز

القبض

وقيل لكل لان هذا اباحة والاباحة لمحول جائرة قال الصدوق في يد وبفتح وان كانت في يد اي العين الموهوبة
في يد الموهوب له كالمودع والمستعير والمستأجر والغاصب **مكلمها** **بجود الهبة** وان لم يجد فيها قبضا لان القبض ثابت
فيها اما حقيقة وكلما كان مقصود في يد الغاصب او حقيقة فقط كالوديعة في يد المودع وفي الثانية القبول شرط
في الصور المذكورة فتح لو لم نقل قبيل لا يجوز الهبة **وهبة الاب لابنة الصغيرة** **شما تم** **بجود العقد** بلا قبضه لانه في
قبض الاب قبض قبضه عن قبض الصغيرة والفرق في ذلك بين ان يكون الموهوب في يد الاب او في يد غيره
لان يد المودع كيد المالك وان كان في يد الغاصب او الممنون او المستأجر لا يجوز لان كلاً منهم قابض لنفسه
فلا يكون قبضهم قبض الاب وفي الاختيار وكل من يقوله في هذا كالأب ولو وهب لابنة الكلب وسو
في عياله فلا بد من قبضه لانه لا ولاية له عليه فلا يقبض له **وبذلك الصغيرة الهبة يقبض ولبة** وهو الاب ووصته
والجد الصحيح ووصيه ولا يجوز قبض غيرهم مع وجود واحد منهم سواء كان الصغيرة في عياله التي يقبض او
لم يكن ولو غاب حوله لا يغيبه منقطعة جاز قبض من يتكلمهم في الولاية اذا كان الصغيرة في عياله كذا في التبريد
وامه اي يقبض امه ان كان في جوارها وكذا اذا كان في جوارها ويترتب سواء كان يغفل او لا لان لكل منهما
يد معتبرة عليه فتح لم يفتح انتزاعه من يد ما فلهما حق التعريف ان فتح له في قبضه ماله **ويقبضه** **اي الصغيرة**
الموهوب **بنفسه** وان كان ابنه حقا اذا كان يعقل لانه تعرف نافع له فينفذ نظرا له وكذا يجوز قبض
الزوج لزوجته الصغيرة بعد ما رقت اليه لان الاب توفض امرها اليه وذلك بعد الذفاف لا قبله
فتح بملكه بحضرة الاب **وتنفذ الهبة بقوله وجهت وقلت واعطيت** لان كلاً منها ما يستعمل بفتح الهبة **والطعام**
هذا الطعام لان الطعام اذا اضيف اليها يطعم غيره اذ به عليك العين واذا اضيف اليها لا يؤكل كقوله **الطعام**
هذه الارض اريد به العارية فينتفع بها وكذا بقوله وجعلته لك لان التام فيه التملك عرفا ولو قال متعتك
بهذا الثوب فهي هبة كذا في المتن وفي النوار لو دفع ثوبا وقال اكس نفسك ففعل فهي هبة ولو دفع دراهم
فقال انتقم ففعل فهو قرض والفرق ان كلاً الامر من عبارة عن التملك وسو يكون بالقرض وبالهبة و
القرض ادناها لانه تملك المنفعة فقط فيجمل عليه لتبغته وفي الدراهم كان القرض مملكا فجل عليه وفي
الثوب لم يكن فجل على الهبة **واعلم** **ك** هذا الشيء لان معنى العري هو الهبة بشرط الاسترداد بعد موت
الموهوب له فملكه صحيح بشرط باطل وفي المحيط لو قال داري لك عري سكنه فهي عارية ولو قال داري
لك عري سكنها فهي هبة والفرق ان سكنه فهي حكم للمنفعة وصالح ان يكون اتسب القوله داري فكانه قال
لك سكنه داري واما قوله سكنها ففعل وهو الاصح ان يكون نفسه اوله لا يستقيم ان يقال لك سكن
داري فبقي الفعل مشرعة فلم يفتقره اول الكلام **وملكك على سنة العارية** **اذ توي الهبة** اي في هذا الكلام
قيده بالنية لان الحمل يرد بالعارية والهبة يقبض لان الحمل يحتملها اذا لم ينو يحل على اقلها وهي للعارية وكذلك
قوله اقدمت هذه الجارية ومنحك هذه الارض ولو قال منحك هذا الطعام او الدراهم يكون هبة بلا نية

لأن المي

لان المنة اذا اضيفت اليها ما يمكن الانتفاع به مع قيام عينة كالارض تحمل على العارية لانها الادنى واذا اضيف اليها
 ما يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه يحمل على الربة كذات المحيطة **وكذلك هذا النوع** لانه يرد بها التملك قال
 او كونهما اراؤك لهما الكسوف وتقال كذا ثوبا اذا وهبه وهبة الشارع فيما ينقسم كالحمام والري والبئر جازية
وفيما ينقسم لاجوز وقال الشافعي يجوز لان الربة عقد تملك والشارع قابل للملك فيجوز هبة كبيع ولما ان القبض
 في الربة مفوض عليه مطلقا فيصرف اليها الكامل والقبض في الشارع ليس بكامل لانه في غير من وجه وفي غير
 شريكه من وجه وقامه انما يحصل بالقسمه بخلاف الشارع فيما لا ينقسم لان القبض الكامل فيه غير مقصور فاكتفى بالقسم
فان قسم وسلم جاز لان بالقبض لم يبق شيوع وفي فصول بشرط كون الموهوب مقسوما وقت القبض لا وقت
 الربة حتى لو وهبت نصف الدار شيئا ولم يسلم حتى وهبت النصف الاخر وسلم الكل جاز والمفوض بعد الجواز
 فيما ينقسم انه لا يفيد الملك وان اتصل به القبض حتى ولو وهبت نصف دار غير مقسوم ودفع الدار اليه فباع الموهوب
 له ما وهب له لا يجوز بيعه وسوئته من باع هبته لم يقبضها وفي الحجر رجل اعطى رجلا درهماين فقال احدهما
 لك الحجر استويا في الوزن او اقلها لهما لانه وان قال اقلها لك فان استويا في الوزن والجودة لم يجز لانه
 شارع يحتمل القسمه وان اختلفا في الوزن او الجودة يجوز لان سبوعه فيما لا يقبل القسمه وهو الدار مع الموهوب
 واقا في المقطعة فلا يجوز ذلك حتى يتقدر مثال هبة شارع فيما ينقسم **كسهم في دار ولين في فرع** وسوف يظهر
 الغنم **وغيره على كل وزع في ارض** لان اتصال هذه الاشياء من حيث انه يمنع القبض وكذلك لو وهبت من شريكه
 لا يجوز لعدم امكان القبض كذات الاختيار فان **وهب دقيقا في ضلعة او سمانا في لبن او دنانير في سبعم**
فاستجبه وسلمه اي الموهوب له لا يجوز لان الموهوب معدوم وقت التملك فلم يكن محلا لقبض هبة كملك
 هبة الشارع حيث لو قسم وسلمه يجوز لانه موجود وحمل للملك لكن لم يكن تسليمه واذا زال المانع جاز لم
 ان الصابغ في هذا المقام ان الموهوب اذا اتصل بملك الواهب اتصال خلقة وامكن فصله لا يجوز هبة
 عالم يوجد الانفصال والتسليم كما اذا وهب الزرع او الثمر بدون الارض والشجر او بالعكس وان اتصل اتصال
 جاوزت فان كان الموهوب مشغولا بحق الواهب لم يجز كذا اذا وهب السرج على الدابة لان استعمال السرج
 انما يكون للدابة فكانت الواهب عليه بدستعمله فيوجب نقصان في القبض وان لم يكن مشغولا جاز كما اذا
 وهب دابة مسرجه دون سرجها لان الدابة يستعمل بدونه ولو وهب الدابة وعليها حمل لم يجز لانها مستعملة على الحمل
 ولو وهب الحمل عليها دونها جاز لان الحمل غير متمثل بالدابة ولو وهب دارا دون ما فيها من متاع لم يجز وان
 وهب ما فيها وسلمها دونها جاز كذات المحيطة **ولو وهب اثان دارا من واحد جاز** لان الموهوب له قبضه كملك
 ولا شيوع فيها لان قبض كل واحد قبض لكل منهما لا اشتراكا عليه **وبالعكس** وهو ان يهب واحد من اثنين يابا
 يتولى وهبت لكما هذه الدار مبهما او بين فقال هذا نصفها وهذا نصفها كذا في المصنف لا يجوز وقال لا يجوز ايضا
 قبيد هبة الواحد لان هبة الاثنين من الاثنين غير حائزة اتفاق وفي المحيطة اما الصدقة على اثنين فجازية

اتفاق على رواية الجامع الصغير لان الصدقة تقع لله تعالى والفقير نائب عنه في القبض ولا يشوع في حق الله تعالى
 وغير جازية على رواية الاصل لان الصدقة يكون لله تعالى ضمن ملك الفقير لا ابتداء والملك لا يثبت في النابع
 فلم يقع لله تعالى ضمنه لهما ان هذا ملكك واهل منهما فلم يتحقق الشيع كما لو هبتها عند رجلين والابن حفيفة
 ان هذه هبة النصف من كل منهما فنصف قبض كل منهما الى نفسه وهو شايع فيكون القبض ناقصا
 بخلاف الرجوع لان حكمه الجبس الدائم وقد ثبت لكل منهما كاملا ولهذا لو قبض احدهما دية كانت كلها رجوعا
 عند الآخر حتى يستوفي ولو تصدق على فقير **جاء اتفاق رواية الجامع الصغير لما قرنا** وكذا لو وهب لهما
 لان التقبيل مفرد والاخذ واحد وهو الله تعالى كما قال الله تعالى في شأنه وبأخذ الصدقات **ولو تصدق على اثنين لا يجوز**
 وقال لا يجوز قياسا على الصدقة على فقيرين والابن حفيفة ان الصدقة على الفتي هبة مع لانه ليس من اهل
 الصدقة والربة من اثنين لا يجوز عنده **ومن وهب جارية الاصل تحت الربة وبطل الاستثناء** فيدخل الحل في
 هبتها لانه يتبع لها تشترط منزلة الوصف فيكون استثناء شرط فاسد والربة لا تبطل بالشروط النافذة لانه عليه
 السلام اجاز العمري وبطل شرط المعجزة في البيع فانه يفسد بالشروط النافذة لانه عليه السلام نهى عن بيع
 وشروط وتواثق المحل ثم وهب الامم جاز ولو دبر ثم وهبها لم يجز والفرق ان المحل بالاقتناع خرج عن ملك الوهاب
 فلم يتقبل الموهوبة بملكه والمذبح مملوك للواهب واتصاله بالموهوبة يمنع صحته وفي الاختيار ولو وهب جارية
 على ان يعقها او يتولدها او على ان يدبرها او دارا على ان يرد عليه شيئا منها او يعوقه عنها شيئا فالربة جازية
 والشرط باطل لانها شروط كالتفقي العقد فكانت يترافها وانما لا يبطل الربة لما قرنا **لو وهب**
الرجوع فيما به لا يجزي او حكم الحاكم كما ينبغي حتى لو استرد الواهب بدون احد ما يكون غاصبا وقال ان حتى
 لا يجوز الرجوع الا للاب لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في هبة الا الوالد فيما به لول ولان قوله عليه السلام
 الواهب احق به عالم يشبهه اي عالم يعوض عنها وتأويل ما رواه ان الواهب لا يسترد بالرجوع من غير
 تراص ولا حكم عالم الا الوالد فان لم ير ان يأخذ من ابنه عند الحاجة من غير رضاء ولا قضاء كسيرة اموال
 ابنه وانما اشتراط القضاء او الرضاء فيه لان العقد بعد تمامه لا ينفخ الا بفسخ من له ولاية الفسخ وهو
 القاضي او المتعاقدان **ويكره** اي الرجوع في الربة بقوله عليه السلام الغائبة هبة كالكل يعود في قبضه
 وفعل الكلب يوصف بالرجوع لا بالحاجة وقد قبل وموانع حتى الرجوع في الربة يا صاحب حروف ومع حروفه قال
 الزيادة والميم الموت والعين العوض والحاء الخروج والراء الزوجة والتاف الزوجة والهاء الهلاك
 كناية عن شرح الوقاية للمصدر الشرعية **فان عوضه** اي الموهوب له الواهب **او زادت الربة زيادة متصلة او ما**
اصحها اي المتعاقدين **او هبت الربة عن ملك الموهوب** لا يبيع او هبت او غيرهما فلا يرجع الواهب في ذلك
 كلمة اما اذا عوضه لانه لما اخذ العوض ظهر ان حراة من هبته ذلك العقد لكن شرط فيه ان يقول دافع العوض
 هذا بدلا عن هبتك كما استوفى عليه وشرط ايضا ان لا يكون العوض بعوض الموهوب حتى لو عوضه بعوض

لو وهب

فيلزم

الموهوب

الموهوب عن البعض الباقي لا يستطاع الرجوع خلافا لرواه انه ملكه بالقبض فصار ملكا ولو ان حق الرجوع
 كان ثابتا لانه الكمل في حصول بعضه اليه انفس الربة في قدر فلا يستطاعه في الباقي وانما الزيادة اراد
 بها الزيادة في نفس الموهوب بشي يوجب زيادة في القيمة كالسمن والكبر والجمال والاسلام والعلم والبناء
 والفسق والفسق والخيل وغيره ما يقع لوزاد من حيث العجز فقط فله الرجوع ولو زادت في شيء من غير
 يزيد في القيمة كما اذا وهب امه فثبت وكسرت في السن فلا يرجع لانه زاد من وجهه واسحق من
 وجهه وجن زاد سقط حق الرجوع فلا يعود بعد ذلك كذا في الكفاية وانما لم ينعرج الرجوع مع الزيادة لانها
 ليست بموسوبة حتى يسترد ولا بدونها لتفقد انفصالها عن الموسوب وقال مالك اذا امتنع الرجوع في
 الموسوب بزيادة متصلة او بنحو ما يرجع في قيمته لان حق الرجوع كان ثابتا له صورة ومالية فاذا امتنع
 استرداه صورة لا تمنع في مالية فيرجع كما في الغصب ولنا ان حق الرجوع متعلق بعين الموهوب لا بقيمة
 بخلاف الغصب لان وجوب رد الموصوب كان ثابتا في صورته وماليته لكونه اخذ بنفسه حتى فاد غصب
 عن رد صورته رد قيمته ولو منع القاضي الرجوع لم يثبت الزيادة ثم زالت عاد للواهب حتى الرجوع كذا في
 المحيط وذكر في المشتق لو تفكك الموهوب له من مكان الى مكان بالكلية اذ ادت قيمته يرجع عند اي يوقف
 لان الزيادة لم يحصل في العين ولا يرجع عند ما لان الرجوع يتضمن ابطال حق الموهوب له في الكبراء
 قيده المتصلة او لو كانت الزيادة متفصلة كالولد والارثش والغرة الاصل دون الزيادة لان
 الرجوع فيه لا يبطل ملك الموهوب له في الزيادة بخلاف زوايد المبيع حيث يمنع الرد بالغيب لان البيع معاوضة
 فلوزاد الاصل بدون الزيادة يؤدي الى الربوا وانما موت الواهب فلا تمنع الرجوع منه ووارثه
 ليس بواهب فلا يرجع وانما موت الموسوب له فلان الموسوب خرج عن ملكه منتقلا الى ورثته وفي
 الاختيار وبقيان الموسوب لا يمنع الرجوع بان انتقلت قيمته او انهوم البناء او ولدت الجارية الا
 انه يرجع فيما يقع ستغنى عنها ولد ما ولا رجوع فيما به لنهي **رمح** منه اي من الواهب لان الرجوع مع
 الحرمية يؤدي الى القطيعة قيد المحرم بالرحم لان المحرم لو كان بدونه كالرضاع وغيره لا يمنع الرجوع **او زوجه**
او زوج اي ولا رجوع فيما به كل منهما الا لان الرجوع مع الزوجة يؤدي الى التفرقة الداعية الى الفرقة
 والمعتبر فيها حالة الربة حتى لو وهبت زوجه له لا يرجع اذا كانت مبانة ولو وهبت له ثم تزوجها سيرجع وان
 كان احد الزوجين مسلما او كافرا اشمول الممنوع وفي الاختيار وان وهب لافيه وهو عبد له الرجوع
 وكذلك ان وهب لعبد افيه عند اي حفيفة وقال لا يرجع له لان الملك وقع للمولى فكان هبة للاف
 وله ان الربة وقعت للعبد حتى اعتبر قبوله وردن والملك يقع له ثم ينتقل الى مولاه عند الفراغ من حاجته
 حتى لو كان مديونا لا ينتقل الى المولى ولا صلة بينه وبين العبد ولو قال **الموسوب له** الواهب **خذ هذا**
الشيء بدلا عن هبتك او عوضها اي عوضا عن هبتك او ما ملكتها او خذ ذلك مما ينفيد معناه او عوضه

اي عوض الواهب من جهة اجنبية مبتدعاً بان قال خذ هذا بدلا عن جنتك اي قبض الواهب
العوض في الصورة المذكورة **استحق الرجوع** عن الواهب في مهنته لان فرضه وهو الكافات حصل له ولا يرجع
للموهوب له ايضا في عوضه وان كان كثيرا او من خلاف جنسه لان مقصود ما هو تاء كد ملكه في الهبة حصل
له قبضه بغير ان يبدل او عوض لان ما اخذه الواهب اذا لم يكن مشروطا في الهبة لا يكون عوضا في الحقيقة ولهذا
لا يثبت فيه الشفعة وجاز التعويض باقل من الموهوب من جنسه في الربوبات ولو كان معاوضة لما جاز
ذلك فلا بد من بيان الموهوب له انما اعطاه عوض حتى لو لم يمينه كان جهة مبتدعاً فصح لكل منهما ان يرجع
في هبته ولو قال وهبتك بهذا فهو يرجع اتفاقا من المتعاقبين وقيد بالقبض لان التفويض يملك مبتدعاً بشرطه
ما شرط في الهبة من القبض والا فإزوجه المحيط لا يرجع المعوض للاجنبي على الموهوب له وان كان تفويضه
بأمره لان الامر بما هو تبرع في نفسه لا يوجب عن جميع الهبة بطل الرجوع في الجميع قل العوض او كثر وان عوضه
عن نفسه فالحال الرجوع فيما بقي لان المانع التفويض فيقدر **وان استحق نصف الهبة** اي الموهوب يرجع
الموهوب له بنصف العوض ان كان قايما وبقيمة ان كان ملكا لان مقصود من التفويض ان يصير الموهوب
ملكاً له مؤكداً فاذا لم يستمر الرجوع بالعوض وفي فصول الاستدلال في اواسط الفصل السابع رجل امر بطا ان
يؤدي زكوة ماله عنه من مال نفقته في الماء مودقانه لا يرجع على الامر ما لم يشترط الرجوع وكذا لو قال له حب
لقد ان درهما او قال الموهوب له عوض الواهب عن هبته من ملك ففعل لا يرجع من غير شرط الرجوع ولو
قال انفق على او على عيال او على فلان او في بناء داري فانفق قال شمس الائمة السحري يرجع من غير
شرط الرجوع وقال شيخ الاسلام المودق بجواهر زاد لا يرجع ولو امره بقضاء دينه ففقد المأمو
يرجع على الامر بغير شرط وفي الجنايات والمون المالية اذا امره بغير ما دارها فادى المأمو يرجع على الامر
بغير شرط الرجوع هكذا قال في الاسلام البردوي وكذا في كل ما كان مطالبا حتما من جهة العباد **وان**
استحق بعض العوض لا يرجع الواهب شي الا ان يرد في العوض فيرجع في الموهوب وقال في الرجوع في الموهوب
بقدر المستحق قياسا على رجوعه في العوض اذا استحق نصف الموهوب ولنا ان بعض العوض اذا استحق
يكون ما فيه عوض عن كل الموهوب لان ثبوت اصل الملك للموهوب له مستغن عن العوض فيصير كل جزء
من العوض متماثا بجميع الهبة فلا يرجع ولكن يشب للواهب الجارية لانه ما رضي بسقوط الرجوع الاسلام
كل العوض له وفي الاسرار اذا لم يكن العوض مشروطا في العقد وان كان مشروطا وقد استحق عوض
فانه يرجع بقدر ما استحق **وان استحق جميعه** اي العوض يرجع الواهب **بالهبة** اي بالموهوب ان كان قايما
لان المانع عن الرجوع قد زال ولم يرجع بقيمة ان كان ملكا لان مقصود من الهبة التودد وقد حصل
والهبة شرط العوض بان قال وهبتك على ان تعوضني كذا برأعي فيها اي في تلك الهبة حكم الهبة قبل القبض
فيشرط التقبض في العوضين وتبطل بالتبوع **والبيع بعد** اي يبرأعي فيها حكم البيع بعد القبض فيشرط بالبيع

وفضار الرؤية ولو خذ بالشفقة وصورة ان يهب دارا على ان يعوضه عنها ثوبا بكل واحد منها الاتماع
عالم يتقايضا كخبر الهبة فاذا اتقايضا صار بمنزلة البيع يرد ان بالعب وجب الشفعة ان استحق باقي
بواحد مما يرجع بعوضه ان كان قايما وبقيمة ان كان ملكا وقال زفرها حكم البيع قبل القبض وبعد لان
التملك بعوض في معنى البيع والمعتبر في العقود هو المعنى ولنا انه اشتمل على جنتين فيجمع سهامهما لمن
عمل بالشرطين فيكون ابتداء مقبض لفظ الهبة واسرها مقبض اعتبارا **ولا يقع الرجوع في الهبة الا بغيرها**
اي الواهب والموهوب له على الرجوع **او حكم الحاكم** لان العقد بعد تمامه لا يفسخ الا بغيره من له ولاية
الفسخ وسو القاضى او المتعاقب ان وقدينا والحلاف فيه فان هلك اي العين في يد الموهوب له
بعد الحكم اي حكم القاضي بالرجوع لم يضمن لانها صارت امانة في يد بعد القضاء فلا يضمنها الا بالتعدي **فصل**
العمري جائز وسي هبته سئ مدة عمر الموهوب له او الواهب بشرط ان يعود اليه او الي ورثته اذا مات
الموهوب له كما استغف عليه **للمعسر** يفتح الميم الك من وهب له بدين الهبة يعني يكون الموهوب لقوله عليه السلام
العمري ميراث لمن وهب له **وسي اي العمري ان يجعل امره عمره** اي مدة عمره **فاذا مات** الموهوب له سيرة
الدار عليه اي على الواهب وقد قررنا وفي الاختيار ولو قال دارى لك عمري سكتي او سكتي صدقة عارية
او عارية هبة او هبة سكتي هبة فهي عارية لان ذكر المنفعة وسي السكتي حقيقة في العارية لان العارية تملك
المنفعة ويحمل الهبة والحمل على الحقيقة اولى ولو قال هبة سكتي فهي هبة لان قوله سكتي مشورة وتبينة
على المقصود وليس تفسيره خلاف قوله سكتي والرقبي **بالهبة** **وسي اي الرقي ان يقول** دارى لك رقي
معناه ان مت قبلي فهي **وان مت قبلك فهي لك** كان كل واحد منهما ما يراه موت الاخر وينتظر
قال ابو يوسف جائز له ان قوله دارى لك هبة وتملك في الحال كالعمري فيبطل اشتراط استرداده
لها ان معناها تملك مضاف وتعلق الملك غير جائز فيكون الدار عارية والموهوب له ما دون
في الانتفاع بخلاف العمري فانها تملك في الحال والتعلق بعد لا يفسد ما على هذا الخلاف ولو قال
دارى لك حبس كذا في المنقومة وفي الاختيار ولو قال جميع مالي او كل شئ املكه او جميع ما تملكه اعلان
فهي هبة لان ملكه لا يصير لغيره الا بتعليقه ولو قال جميع ما يعرف في اوسيب الى اعلان فهو اقرار جائز ان يكون
للقوله وهو في يد المقر يعرف به ونسب اليه **والصدقة كالهبة** في جميع احكامها لانه تبرع **والرجوع فيها** اي
في الصدقة لان المقصود منها هو الثواب وقد حصل في الاختيار ولذا الهبة للفقير لان المقصود والثواب
وكذا لو تصدق على غني لانه قد يطلب منه الثواب بان يعينه على الشقة ككثرة عياله ويؤيد ذلك انه عسر
بالصدقة عنها ومن تذر ان تصدق **بماله** اي ذلك المال المنذور يكون **في حبس مال الزكوة** كالتصدقين
وعروض التجارة والسوايم فيصدق بها دون غيرها وقال مالك يجب عنه اخراج الثلث لان في اخراج الكل اقرار
والثلث هو المقدرة الوصايا وقال زفر يجب عليه اعطاء الجميع اعتبارا بالعموم لفظ كما في الوصية ولنا ان الله

او على سيرة

شع

العارية غير لازمة فاذا رجع لا يضمن المستعير ان يضمن من بناءه وغيره **ويكف عنه** اي البناء والنوس لانه
لا وجه الرجوع بقي المستعير شغلها على الغير فليس له ان يضمن من البناء من تراب الارض فاستردوا
المعير ليس للمستعير ان يضمنه ولان يرجع عليه بالنقص وان كانت الارض تستقر بالقلع يضمن المعير قيمته **فان**
فان وقتها اي ان ذكر المعير للعارية وقتا معلوما واخذ ما قبله اي ذلك الوقت كماله ذلك ما فيه من خلف الوعد
يفض من المعير للمستعير اي قيمته كل واحد من البناء والنوس **وبلكه للمعير** وقال زفر لا ضمان عليه اصلا لان الوقت
في العارية غير ملزم كاصل العقد ولما كان له ان يسترد ما في اي وقت شاء ولما ان فائدة التوقيت التام
القيمة ان رجع قبل الوقت فصار كانه قال ان رجع قبل الوقت فانه ضامن فيلزمه كمال التزام الاجر والعقد
وضع في الوقت اذ في غير الوقت لا يضمن اتقا لعدم الفور من المتأخر **وللمستعير قلعها ان لم يتفر الارض**
لانه ملكه قيد اعدم فمراكبه لانه ان قلع الارض فمراكبه المعتبرين ضمان نقصانها وضمان قيمتها وضمان اتقا
ثبت الخيار له لا للمعير لانه صاحب اصل والمستعير صاحب فرع فخرج صاحب الاصل كذا في الاختيار **فان قلعها**
المستعير فلا ضمان على المعير لانه قلع ملكه وفي الاختيار وقبل اذ اكلفه المعير قلعها ويضمن ما نقص بالقلع لانه ضمه
حيث ضمن له الوفاء اي آخر الوقت الذي وقته ولم ينف له **وان اعاره لغيره فليس له** اي ليس للمعير اخذ ما قبل
حصده اي حصده المستعير زرع **وان لم يوقت** ان هذا هو اصل بقول فليس له اي فليس للمعير اخذ ما قبل حصده
وان لم يوقت وقتا معيناً ولكن **يترك** الزرع **بالاجرة** اي باجر المثل لان للزراع نهاية معلومة فيترك بالاجر رعاية المثلين
بخلاف النوس والبناء اذ ليس لهما نهاية فقوم بقلعها لئلا يتفر المالك وفي الاختيار دخل الحمام واستعمل قضاها الحمامي كثر
او اخذ كوز الفخار عني لشرب فانكسر او دخل منزله رجل باذنه فافد منه انا وبغير اذنه لينظر اليه او يشرب فوقع
من يده فانكسر لا ضمان عليه لانه مأذون في ذلك دلالة استعارته بالبقاء فيه فوجد فيه خطأ وان علم ان صاحبه
لا يكره اصلاحه اصله والآفلا والظواهر انه لا يكره فلا بأس به **واجرة رد العارية على المستعير** لان قبضه كان نفعه
نفع فيكون اجرة الرد عليه لان القوم بالنفع **والمتأخر** بالفتح اي واجرة رد المتأخر على الاجرة لانه انتفع باجرته
فيكون مؤنة الرد عليه والرد ليس بواجب على المتأخر وانما عليه التولية بين العين وما لكها بخلاف اجرة رد
المقصوبة فانها على الغاصب لان اصل الرد اي المالك كان واجبا على الغاصب فوجب مؤنة عليه تبعا اذا
رد المستعير الدابة الى اصطيبل ماله او مع من في عياله او مع عبده او اجيره اراد به الاجير مشاهرة لا مياؤ
ويكون ان يرجع الضمير في عبده اجيره الى المالك بشرط من الضمان لان رد الدابة الى اصطيبل المالك او دار
او مع عبده او اجيره تارده عليه عرفا والمتعارف كالمقصود حتى لو كان المستعار شيئا لا يترد الى الدار او
الاصطيبل او مع الغلام كعقد جوهه لا يبرأ الا بالرد الى المالك اذ لا عرف في مثله كاستقف قبل هذا اذ ارد
الدابة مع غلام المالك الذي يقوم على الدواب والاصح الاطلاق لان المستعار قد يرد الى غيره من يقوم عليه
في بعض الاوقات فيوجد فيه رضاه المالك لانه قبل هذا في عرف زمانهم واما في عرف زماننا فلا يبرأ في

شكل

في الكل الا بالتسليم الى المالك قيد بقوله مع عبده لانه لو رد ما مع اجنبي لا يبرأ لكن هذا على قول من قال من
الشاخ ليس للمستعير ان يودع لان الاجارة تملك المنفعة والمنفعة مملوكة للمستعير فملكه بالتفرق فيه والا
يداع تعرف في ملك الغير وهو العين قصد اخلا بملكه وهو الفصح واما على قول من لم يودع فينبغي ان يبرأ
وهو المختار لان الوديعة ادنى حالا من العارية فاذا جاز للمستعير الاجارة فاولي ان يجوز له الايداع كذا في
التبيين وكذا رد الثوب الى داره اي يبرأ برة الثوب الى دار ماله لا بيتا ولو كان العارية عقد جوهه وهو
بالكس الفلانة واشباهه كاتم ذهب لا يبرأ بالرد الى هولاء وبالرد الى داره ماله بملكه الى المالك لانه لم يجر
العادة بطر صفة الدار وتسلمه الى غلامه وقديناه والمثلان جرد العين المتأجرة كالمستعير وفي الغصب
الايضا الغاصب في المبيع اي في الدابة والثوب والعقد **الا بالتسليم اليه** اي الى المالك لان ضمان الغصب واجب
فلا يسطر الا بالرد الى المالك او نائبه حقيقة بخلاف العارية لانه لا يبرأ من مضمونة وكذا في الوديعة لا يبرأ الا بالرد
اي ماله لانه لو رضى كونها في يد من غيره او داره او داره عند **كتاب الغصب** وهو في اللغة اخذ
الشيء قهرا مالا كان او غير مال وفي الشريعة ما قاله في المتن **وهو الغصب** اخذ مال متقوم محترق مملوك للمعير
بغير التعدي اما بالارادة يد عنه او قهرا كما اذا استخدم عبدا في يد ماله ولو جلس على باب طير لا يكون
غاصبا لان يد المالك لم تنزل عنه ولا قهرت لان فعل المالك وهو البسط باقيا احتذر بقوله مال عن الميتة و
بتمتع عن النحر والخير ومحترق عن مال جري في دار الحرب ومملوك للغير عما تظن انه ملكه ممن سوي يد غير ظاهر
بعد تعرفه انه لغيره فلا يأنم لملكه وان ضمن وبطريق التعدي عن الوديعة **ومن غصب ثوبا فله رد** اي على
الغاصب رد المقتضوي بتمامه باقيا لانه يجب عليه رفع الظلم وذلك بما ذكرنا وتبرأ في مكان غصبه قيد به
لان القيمة تختلف باختلاف الامكن **فان هلك** المقتضوي الملقى الهلاك يشترط ما اذا هلك بفعل الغاصب
او غيره **وهو مملوك** الواو للمال اي والحال ان المقتضوي مثلي كالمكيل والموزون فعليه مثله لان فيه رعاية حق
المالك صورة ومفع **والاقيمة** بالرفع اي ان لم يكن مثليا كالجوان والعددي المتناويع والمذروع فعليه قيمة
رعاية الجانب المفع وسوا المالية يوم غصبه قيد به لان سبب الضمان وجد فيه وان نقص المقتضوي ضمن
النقصان اعتبارا بالنقص بالكل هذا اذا كان النقصان في عين المقتضوي وكان غير ربوي حتى لو كان
النقصان بتزاج السعر لا يضمن بعد رده الي مكانه او كان النقصان فيما يجري فيه الربو لا القيمة لانه
لوضعه مع اسراده الاصل كان احتياضا عن الصفة ولا قيمة لها في الاموال الربوية وان انتفع المثل عن
الاسواق او عن ايدي الناس بان كان المقتضوي لطلبا فانقصي او انه يجب قيمته التي يوم القضا اي
يوم الخصومة عند اي حقيقة لان وجوب القيمة انما ظهر بقضاء القاضي فيعقب قيمته يومئذ وقال محمد يوم
الانتفاع لان العمل من اداء المثل كحق به فيعقب قيمته يومئذ وان ادعى الغاصب الهلاك اي هلاك العين
المقتضوي حسمه المالك عند حقه يعلم انما لو كانت باقية اطرها لان الاصل سوا البقا فلا يعتبر قوله فيمقتضي

الى العين

عليه بدلها وهو القيمة بسقوط رد العين عنه كما علم بملأها **والقول في القيمة قول الغاصب مع كونه لانه ينكر ما يترتب عليه**
 المالك من زيادة قيمة المقتضوب وان اقام المالك البينة على الزيادة قضي بها لانها حجة ملزمة فان اقام الغاصب
 البينة اذ ادعى رد الوديعة وهن المسئلة مشككة ومن المشايخ من فرق بين هذه المسئلة وبين مسألة الرد
 ومساو الصريح والفرق بان انكار الغاصب صحيح لانه ينفي القيمة الزائدة وفي قول المودع رد الوديعة انكار
 ضمنى لانه ينكر القمان فلما قاس الصريح على الضمني في قبول الشهادة **فان اقصى عليه بالقيمة ملكه اي ملك الغاصب**
 المقتضوب ملكا مستندا اي مستقلا **اي وقت الغصب لا يوم القضاء** حتى لو ظهر المقتضوب صار الغاصب احق به
وبسم له اي للغاصب الاكسب للبقية دون الاولاد يعني لا تملك الاولاد لان بتبعيتههم فوق بتبعيته الاكسب
 الايركا ان ولد المديبر والمكاتب مدبر ومكاتب ولا يكون اسبابا مدبرا ولا مكاتبا وقال الشافعي لا يصير ملكا
 للغاصب لان الغصب غدر وان محض فلا يكون سببا للملك الذي سوغته كما ان المديبر لا يصير مملوكا بالغصب ولو
 ان المقتضوب منه ملك بدل المقتضوب اذا فوجبه ان يملك الغاصب ذات المقتضوب تحقيقا للعدل كما في سائر
 المبادلات والمالك بالغصب لم يثبت مقتضو ابل يثبت في ضمن الضمان واما المديبر فلم يكن قابلا للنقل فحل
 البديل مقابل القوات بدلا لما كان عنه فقط **فان اظهرت العين المقتضوبة وقيمتهما أكثر من المضمون وقد ضمها بملأها**
 اي بملأها للغاصب عن العين او بالبينة التي اقامها المالك او يقول **المالك سكت العين للغاصب ولا خيار**
 للمالك في مقضه لانه رضي بالمباذلة بهذا القدر فيكون العين ملكا للغاصب وان ضمها الغاصب بيمينه فاما ملك
 بالنيابة ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ العين ورد العوض سواء كان قيمة العين اكثر مما ضمنه او مثله
 او اقل لان المالك لم ياد هذا ادعاء من القيمة فجاز ان يكون قيمة مثل ضمنه او اقل منه عند المقدمين ولا يكون
 كذلك عند فتيحة لان رضاه بهذا القدر لم يتم **ويضمن الغاصب ما نقص العتار بفعله كما اذا نقل ترابه ولم يصلح**
 للزراعة لانه فعل في العين وكذا لو انهدم الدار بكنه لانه املأ فيه بضم القوار اتفاقا **ولا يضمنه اي القار**
 القار لو ملك بغير فعله كما اذا غلب السيل على الارض او انهدم بناء الدار بأقمة سماوية وقال محمد يضمن له ان
 الغاصب لا اثبت نفعه يراذال عن المالك بدلا للمنفعة فصدق عليه حد الغصب فيلزم ضمانه ولها ان
 ازاله اليد عن القوار بغير مقتضو لانه لا يتعلل واما يتصور فيه منع المالك عنه وهذا يتم في المالك لا في
 المحل فلا يجب ضمانه كما لو جعل المالك عن مواشيه بعيدا فقتل فان نقص العتار بالنية راحة يضمن الغاصب
 النقصان لا ترويا خذرا من ماله مما حصل من البذر وغيره **ويتصدق بالفضل وكذا المودع والمستخير**
 اذا تصرف ورجا تصدق بالفضل وقال ابو يوسف يطيب له الفضل لانه حصل في ضمانه بملكه الاصل ظاهرا
 فان المقتضوبات ملك باداء الضمان مستندا على ما تقدم ولها ان حصل بسبب خيبت وهو المديبر في ملك
 الغير والزرع يحصل على صفة الاصل والملك الجنب سبيله التصديق به ولو صرفه في حاجة نفعه جاز ان كان
 غيبا تصدق بثلمه وان كان فقيرا لا يتصدق وفيه فصول الاسترواح في اواخر الفصل الثامن غصب

فيما كان المالك غاصبا
 المالك والغاصب

ارضاء وزرع فيها شئ اخر حل يضمن المالك للغاصب ايجاب لا يضمن لانه فعل فعل المودع الى القاضي فالتأني
 يفعل ذلك وفي الاختيار ولو لولي المالك الغاصب في غير بلد الغصب فطالبه بالمقتضوب فان كان دراهم او
 دنانير دفعها اليه لانه ضمن في جميع البلاد وان كان عينا وسي قايمة في يده امرت ببيعها اليه ان كانت قيمتها
 في الموضعين سواء لانه لا فرق فيه على المالك وان كان قيمة اقل من بلد الغصب فان شاء اخذ وان
 شاء طالبه بالقيمة وان شاء صبر لياخذ في بلد لان نقصان السعر بفعله فيجوز للمالك بخلاف تقييد السعر
 في بلد الغصب لانه لا يضمنه بل بفعله الرغبات وان لم يكن في يده وقيمة اقل فاما ملك ان شاء اخذ منه
 ان كان مثليا او قيمة ببلد الغصب او يصير لياخذ منه في بلد وان كانت قيمته هنا اكثر فالاغص ان
 شاء اعطاه مثله او قيمته لانه هو الذي يتصرف بالدفع وان كانت القيمة سواء فللمالك ان يطالب بالمثل
 لانه لا فرق على احد ولو تقيت في يد الغاصب رده مع قيمة النقصان فيقوم صحيحا ويقوم وبه عيب فيضمن
 ذلك هذا في غير الربوبات لان الجود في قيمة فيها واما الربوبات ان شاء اخذ بعينه وان شاء ضمنه
 قيمته صحيحا من غير جنسه وتركه لان الجودة لا قيمة لها عند المقابلة بالجنس على ما عرفت **اذا نية الصنف والرض**
 ان بيعت وزنا من الربوبات وعدد الاول ولو غصب عنها فصار زيبا او عصيرا فصار خلا او طبخا
 ثم اقام ملك ان شاء اخذ عينه لا غير وان شاء ضمنه مثله ولو غصب عبدا او جارية صغيرة ففكر اخذ ولا
 شئ للغاصب من النفقة قال عليه السلام من وجد عين ماله فواحق به ولو كان شأبا فصار شيا او شاة
 فصارت عجوزا ضمن النقصان والكل والعج وذناب السمع والبهر وبيان الحرقه والقران والاباق
 والسرقة والجنون والزنا عيب يوجب النقصان ان حدث عند الغاصب ضمها وفيه فصول الاسترواح
 في الفصل التاسع والعشرين غلام حمل كوزما ينقل الماء الى بيت المولي باذن المولي فذبح رجل كوزا يحمل
 ماء له من الحوض بغير اذن المولي فهلك العبد في الطريق قال صاحب المحيط مرة يضمن نصف قيمة العبد ثم قال
 في المرة الثانية يضمن كل قيمة العبد لان فعله صار تاسيما لفعل المولي فيصير غاصبا لكل العبد وذكر فيه ايضا لو
 ارعبد غيره باستهلاك مال انسان فان المولي يضمن ذلك ثم يرجع المولي على الامر لان الامر صار غاصبا
 ولو امر صبي باستهلاك مال ان يضمن العبيد ثم يرجع على الامر **واذا غصب المقتضوب بفعل الغاصب**
حتى زال اسمه واكثر من افعه ملكه الغاصب وضمنه وقال الشافعي لا يملكه ويضمن النقصان له ان المالك غاصب
 اصل وسو العين والغاصب صاحب وصغر وهو الصنفه فيخرج صاحب الاصل فلا يبرء من حقه عنه ولان ان
 الغاصب احدث في المقتضوب صنفه متقومة فحقة قايمة فيها من كل وجه فيخرج على الاصل الذي فات
 من وجه كقوات اسمه واكثر من افعه **ولا يستغنى الغاصب به** اي بذلك المقتضوب حتى يؤدي بدله او توافيا
 على مقدار او ابراء المالك عنه او يحكم الحاكم بالقيمة اذ المبادلة حاصلة بين الاشياء وانما كبح الانتفاع قبلها
 لان في اباضة الانتفاع به فحقا ليا ب الغصب فيجزم الانتفاع لكن جاز للغاصب بيعه وهبته لانه مملوك له

المقتضوب
 مد

بجهة مخطورة كما لقبوه من باب بيع الناسد وهذا وجه الاستحسان وفي القياس له ذلك اي الغائب الانتفاع
 قبل اداء البذل وهو رواية عن ابي حنيفة وقول الحسن وزفران الغائب ملكه باعداد الصفقة وهو
 في نفسه مشروع وانما حرم هنا لوجوده في مال الغير فاشبه الاصطفاً بيقوس الغير في كل انتفاع به والتصرف
 فيه ولهذا لو وسبه او باع جاز وفي الاقبار وعن ابي يوسف انه يزول ملك المالك عند كونه يباع في دينه وبعد
 الموت سوا حق به من باقي الغرماء وذلك اي تغير المقتضوب بفعل الغائب كذبح الشاة وطيها الواو
 اي مع جعلها طينياً او شاة اي او جعلها شاة او بغيرها اي او جعلها قطعاً قيد بها لانها لم يجر ذبحها وسليها لا يكون
 لان الاسم باق كذا في الاقبار وطين الحنطة او زرعها وخبز الدقيق اي جعله خبزاً وجعل الحنطة سيقاً والصفقة
 عبد الله جمع انا والبناء على اسم موصي شبة مخوة مبيات توضع تحت البناء واللين او عمر الزيتون والغنم
 ونزل القطن ونسج القول ومنه الاشياء للاعيان المعصومة المتغير بفعل الغائب تغيراً ظاهرياً عدا
 واللين واما التغير فيها فلا انها كانت تملكه والآن صار تان من العقار ولهذا استحقا بالشفقة فيكونان ملكين
 من وجه ومتغيرين من وجه والتغير يوجب انتفاع حق المالك والغائب بملكها بهذه المقررات عندنا خلافاً
 للثقي وهو يضمنه النقصان وفي الذخيرة انما يزول الملك عن المالك اذا كان قيمته اقل من النساء واما
 اذا كان اكثر منها لا يزول ملكه عنها وفي الاقبار ولو غصب خطاً خاطباً او لوطاً فدخل في انتفاع ملك المالك
 اي الضمان بالاجماع ولو غصب تيراً او هو ما كان من الذهب يخرم مضروب فاذا ضرب يكون ديناً ولا يقال
 تيراً الا للذهب وبعضهم يقول للفضة ايضا كذا في الصحاح **فصل في رد اسم او دابة او ائمة لم يملكه الغاصب** كذا في
 المالك ولا شيء للغاصب وقال لا يملكها الغاصب وعليه مثله لانه احدث فيه ضعة متقومة كما سبق بيانه قريباً
 ولا ي صيغة ان اسم الذهب والفضة لم يزل عنه وكذا لا يزول مفاهاً وسو الثمن فلا يكون في حكم الهالك على
 ان الضعة غير متقومة في الاموال الربوية ولهذا لو غصب حلاً فخرتم ثم رده الى المالك لا يضمن وفي فصول
 الاستروثني في الفصل التاسع والعشرين رجل اخذ ثوب رجل من بيته بغير امره ولبس ثم رده الى بيته فوضعه
 فيه فملك فلا ضمان عليه استحساناً وكذلك لو اخذ ثوبه من ائمة بغير امره ثم رده الى بيته فوضعه فذهب
 فلا ضمان عليه استحساناً وان اخذ الدابة من لدن المالك غصباً ثم ردها في دار صاحبها على علمه وربطها ولم يجد
 صاحبها ولا خادم يضمن **ومن حرق ثوباً فاحترق وهو استهلك او ساط الناس من لبسه مع ذلك الحرق**
 والقبيل ضد كذا في المحيط فابطل **عامة منفعة** اي اكثرها وانما ينفوت به بعض العين من حيث الظاهر لان الثوب
 اذا ينفوت من اجزاءه شيء لا يحل له فحتمه اي المالك الغائب قيمته لانه استهلك مفعلاً ولو اخذ المالك وضمن
 نقصانه فله ذلك لان عينه مع بعض المنافع قائم **ان كان الحرق قبل ان يضمن نقصانه** لان الغاصب اذ قبل فيه
 عيباً ما يملك الحكم في كل عين من الاعيان الا في الاموال الربوية فان يضمن النقصان متعذر فيها لانه يؤدي
 الى الربو فان المالك يخسر فيها بين ان يكسب العين ولا يرجع شيء على الغاصب وبين ان يترك العين اليه

شك

شك

وضمنه قبله او قيمته والى ارجاء الاموال الربوية اشياء يتول من حرق ثوب غيره لان الربو لا يجري فيه وفي الذخيرة
 هذا اذا لم يوجد فيه ضعة وان جرداً بان خاطباً فيضمن قيمته لا انتفاع حق المالك عنه وفي الاقبار و
 اختلفوا في الغيب الغائب قبل يوان يوجب نقصان ربع القيمة فمأزاد وقيل ما ينقص به نصف القيمة و
 الصحيح ما ينفوت به بعض المنافع والقبيل بالانفوت بشيء من المنفعة بل يدخل نقصان عيب وفي فصول الاموال
 وشيئاً يوزن حرق حصة غيره يضمن قيمة العصب مكتوباً وذكر فيها ايضا قال غير حرق ثوب فلان فالضمان
 على الذي حرق لا على الامر الذي يضمن بالامر السلطان او المولى اذا امر عبداً ومن ذبح شاة بغيره او قطع يد
 فان شاء المالك فحتمه نقصانه وان شاء سلكها الى الغائب ونقصه قيمته لانه انلاف من وجه ينفوت
 بعض المنافع من اللبن والنسل وغيرها وتباد البعض وهو الاكل فيثبت له الجار كما في الثوب في الحرق
 النخس وفي غير ما كثر من الدابة يضمن قيمته **بقطع الطرف** لانه استهلك من كل وجه وفي الاقبار لو
 غصب وانه يقطع رجله يضمن قيمته او زوي هشام ان اخذ المالك لاشئ له وان شاء شكره واخذ القيمة استحقا
 وقيمة النقصان قياساً وفي ضمان الحسن عن ابي حنيفة لو فقد عين بوزن او بفعل او حرق عليه ربع قيمته
 وكذا كل ما يعمل عليه من البقر والابل وما لا يعمل عليه ما نقص وقال في الجامع الصغير وفي عين بوزن الجزار
 وجزو ربع القيمة وفي عين شاة العصب ما نقصها والحمل والطي والدجاجة والكلب ما نقصه وقال ابو
 يوسف عليه ما نقصه في جميع البهائم اعتباراً بان شاة ولنا ما روي انه عليه السلام قضى في عين الدابة بدفع القيمة
 وكذا قضى بغير رض الدابة ولانها تصلح للحمل والركوب والعمل ولا يقوم مثل المصالح الا بالربعة عينين وبغير الاستعمال
 فصارت كذاب اربعة وفي فصول الاستروثني ولو دخل رجل دار غيره فحرق ثوبه فله الضمان على الساكن
 لانه لم يوجد الاغراض والارسل منه ومن بني في الرض غير او غرس لزمه اي الغاصب **فصل في ان يشغل ملك**
 الغير ببناء او غرس بغير اذنه وذا غير جائز وردنا الى ما كان على ما بيننا في الاجازات وحاصل بيانه ان الغصب
 الارض بالقلاع فلما كان ان يضمن قيمة ببناء او غرس مستحقاً للقلاع ومعرفة ذلك بان يقوم الارض ببناء
 ويقوم ببناء ثامور صاحب بقلعه فيضمن الغاصب ما بينهما من التفاوت ويكون البناء والغرس له وفي
 النهاية هذا اذا كان قيمة البناء اقل من قيمة الارض واما اذا كانت الشاة يضمن الغاصب قيمة الارض
 ولا يؤمر بقلعه كما اذا بلغ دجاجة زيد لؤلؤة ثم وفان كان قيمة الدجاجة اكثر يضمن زيد قيمة لؤلؤة وان
 كانت بالعمس يضمن عمه وقيمة الدجاجة ومن غصب ثوباً فحتمه امر او غصب سوتاً فله اي قلعه **بمن**
فالملك بالخيار ان شاء اخذها ودر زيادة الضم والسمن قيمتها وان شاء اخذ قيمة الثوب اي يضمن
 واما تخير لان في اثبات هذا الخيار رعاية للجانين ومثل السوق لانه مثلي وقيل يجب القيمة في السمن اي ايضا
 لانه تخير بالتمسك فلم يبق ثوباً كذا في المبسوط لكن التقارب فيه قليل فلم يرجح من كونه ثوباً وسليها
 اي الثوب والمخلوط الى الغاصب وقال ان في المالك بملك الثوب ويأمر الغاصب بقلع الصنيع ما امكن ولا

بين السواد وغيره كلاف مسئلة السووي فان التميز غير ممكن له القياس على قطع البناء ولنا في قطع البناء لا
مال الغاصب لان النقص له وبها يتكلف فرعاية الجانيين فيما قلنا قيدنا لبيع لان الثوب لو انصف بالثوب والرجح
لا خيار لرب الثوب بل يؤمر بدفع قيمة المبيع الى صاحبه لانه لا جناية منه في بيعه وكذا الجواب في اللات و
قيدنا بتولن ارجح لان السواد في المبيع نقصان عند اي صيغة وقع من غصب ثوبا وصنفه اسود فعند المالك
ان يضمن قيمة ثوبه ابيض كما اذا حرق وقال انه ليس بنقصان قياسا على المالك الثوب المصبوع وغيره ما اذا المبيع
فيه وقيل بواحد من زمان لا اختلاف برهان لان الناس كانوا لا يلبسون السواد في زمانه ويعتدونه
نقصانا وفي زمانه كانوا يلبسونه ويعتدونه زيادة كذا في شرح المجمع **فصل في زوايد الغصب الى المقتضى**
امانة تمتد الغاصب فاذا اكلت لا يضمنها متصلة كانت كالسمن والحسن او منفصلة كالولد والابن وغيره
تضمن بالتعدي الى تعدي الغاصب في ملك الزوايد بان اتلفها او اكلها او ذبحها او باعها وسلمها او بالبيع بعد
الطلب اي منع الغاصب ما كملها عنها بعد طلبه اياها وقال الشافعي عليه الفهمان مطلقا لان الغصب غصب
اثبات اليد على ملك الغير غير اذنه وهو صادق على الزوايد فيكون مضمونة ولنا ما قررنا من ان الغصب
ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله على الشيء وذا غير صادق على الزوايد لانها لم تكن في يد المالك حتى يربها
فيكون امانة فلا تضمن الا بالتعدي وفي الاختيار وان طلب المتصلة لا يضمن بالبيع لان الطلب على المبيع
امكان رد الزوايد بدون الاصل وقالنا يضمن بالبيع والتسليم كالمفصلة ولا يضمن لان سبب الضمان
اخراج المثل من ان يكون مستغابا في حق المالك ولم يوجد هنا لان الزيادة المتصلة ما كان مستغابا في حق المالك
لعدم يده عليها فلا يجب الضمان ولو زادت قيمتها فقيمة يوم الغصب لا غير لانه يوم سبب الضمان
على ما تقدم **وما نقصت** اي ان انتقصت لان النقص كجئ لازما ومتعديا وما هنا لازم اجابة التي جلت
عند الغاصب **بالولادة** مضمون نقصانها لقوات بعضها **ولا يضمن** نقصانها اذا
الجبر بالولد وان لم يكن بالولد وفاء الجبر بقدره وضمن الباقي **وبالفطرة** صورة اجبار نقصانها بالفطرة
بان ضرب بطنها فالقت جنبنا متبا ولزم على الفطرب عشرة وهي نصف عشر قيمة الجنين ان كان ذكرا
وعشر قيمة ان كان انثى فيجب نقصانها لانها كالولد لانها قايمة مقامه لو جوبها بدلا عنه وقال الشافعي
لا يضمن نقصانها بولدها وهو القياس لان الولد ملكه ومافات من ملكه لا يضمن به كما اذا خصى عبد غيره
فازداد قيمته وان سبب الزيادة والنقصان واحد وهو الولادة فلا يضمن نقصان للفهمان كما ان
البيع يزيل البيع عن ملكه ويبرئ الثمن فيه فلا يضمن نقصانها في بيع شئ بثل القيمة ثم رجعا لم
يضمن شيئا والحقي ليس بغير ثوب عند العامة وانما يضمن بعض الجنين ان الحقي كالحكم يجوز
دحوام على الاجنبية فلا يبعد زيادة في المالمية لانها انما يتحقق برغبة العامة فلو كان قيمة الغلام يوم خصاه
محملة فصارت الفاء بعد البدء فضا صبه ان شاء ضمن الغاصب حسنة وان شاء اخذ الغلام فلا

له وفي الاختيار ولومات وبالولد وفاء بغيره لا شئ عليه هو الصحيح لانه لما ضمنها يوم الغصب ملكها من ذلك
الوقت فثبت ان النقصان على ملكه فلا حاجة الى الجبر **وخلافه الغصب في مضمونة استوفى الغاصب**
عظمها اي سواد صرف تلك المتاع اليانف كما اذا غصب دارا فكن فيها شبرا او عظمها على مالها شبرا ولم يكن
وقال الشافعي بي مضمونة في الحالين فعليه اجر المثل لان المنافع متقومة في العقود الجارية والناس فيكون
مضمونة في المقتضوب ولنا ان الغصب غير متحقق في منافع المقتضوب لانها حادثة في يد الغاصب فلم يوجد ازالة
يد المالك عنها فلا يكون مضمونة وفي الاختيار ويضمن ما نقص باستعماله لاستعماله بعض اجرائه **ومن استهلك**
جزءه الذي او ضمير فاعليه قيمته وان اتلف الذي في ذمتي يضمن مثله وان اتلف ضمير يضمن قيمته وقال
الشافعي لا يضمنها قيدا بل لانه لو اتلف مبته ذمتي لا يضمن اتفاقا لانه ان تقومها مستطوع حق المثل فكذا في حق
الذي لانهم اتبع لثا في الاحكام ولنا ان الجبر والخبر برأيا لان مقتوحان في حق الذي ونحن ما دون بتركهم وما
فيكونان مضمونين اذا اتلفا الا ان المثل يضمن القيمة لانه منع عن عكسها وتلكها امانة بها والذي يضمن
مثلا لكونها من ذوات الامثال ولو كانا اي الجبر والخبر **ببر بلم** فاشي عليه لانها مال لا في حقه اصلا ووجه
بدلها عليه كمرتها **وجب في كسر المعازف** جمع مفرف وهو نوع من الطائفة يخذل اهل العين والمراد به هنا ما كان
آلة له كالمرمار والدف وغيرهما يبيع في كسر بلم معازف لم قيمتها **غيره** اي غير صالح للاو ويجوز بيعها
وقالا لا يضمن ولا يجوز بيعها قيدنا المعازف بكونها لم لانه لو كسر مفرفا لذمتي يضمن اتفاقا بل قيمته ما بلغه و
وكذا لو كسر صليعة لانه مال متقوم في حقه واما طبل الغزاة او الدف الذي يباح ضرب به في العرس فكما سريضان
اتفاقا بل ما بلغ وفي النهاية لا يضمن الدنان بالكر اذا كان باذن الامام والاباءس بان يهدم البيت
على من اعتاد الفسق وبراءة عصية قبل ان يثبت والقوي على قولها لهما ان المعزف معد للفسق فمقتضى
تقوية كالجبر ولا يضمن انه اتلف مالا ينتفع به من وجه آخر سوى اللهو والمهنية فيضاف الى فعله فيضمن
قيمة غير صالح للهو وفي الاختيار كالجارية المفنية والكبش النطوح والحمامة الطيارة والديك المفان والعبد
الحق فانه يجب قيمتها غير صالحة لانه الامور كذا هذا ولو ارق بابا فمقتضى عليه تماثيل منقوشة ضمن قيمته
غير منقوش لان نقش التماثيل حرام غير متقوم وان كان مقطوع الرأس يضمن قيمته منقوشا لانه غير لازم
والتماثيل على الباطن غير محترمة فبقيت قيمته منقوشا ولو غصب ثوبا فلك المالك او طعاما فغصبه بين يديه
فاكله وهو لا يعلم به بري من الضمان لانه اعاد الشئ الى يده وقد علم من التفرقة حقيقة فيسبب بالنقص
وهو قوله عليه السلام على اليد ما أخذت حتى ترد ولو جاء الغاصب بقيمة المقتضوب الى المالك فلم يقبلها اجبر
الحاكم على قبولها فان وضعها في حجره بري وان وضعها بين يديه لا يبرأ كلاف ما اذا وضع المقتضوب او الورقة
بين يديه حيث سبب لان الواجب في الدين رد ما وانه متحقق بالخالية والواجب في الدين القبض لمتحقق للمعاوضة
والمعاوضة والقبض لا يحصل بالخالية وروي ابن سماعه عن محمد القاضي ان باء هذا المال من الغاصب والارق

يدنيون

ولا يبرأ يا هذا القاضي لان القاضي التفرق في مال الغائب فيما يودي اي حفظ لا فيما يرجع اليه ابراء حقوقه
ولو حل دابة رجل او قيد عبدا او فتح قفصه وفيه طيور لم يضمن لان كل من فعل التلف فعل قاعل بخاروهو
ذئاب الدابة والعبد وطران الطير واختيارهم صحيح وتركهم متصور والاختيار لا ينعدم بانعدام الفعل الا
ان المجنون يضمن ما يتلفه وان كان معدوم العقل فيضاف التلف اليه المباشرة دون التشب كافر والذراع
ولو حل فم ذقي وفيه دهن فسال فضمن لانه سبب تلفه بانزاله المك ولم يتجلى نية وبين التلف فعل قاعل
عنا ولو كان جارا فاشقة فذاب بالنفس ثم لم يضمن لان الجار يستمسك بنفسه لا بالزرق فلم يكن الشق
اتفاقا وانما صار ما تحب بالنفس لا بفعله ذهب دابة رجل ليل او نهارا بغير ارسال صاحبها فافت زرع رجل
لا ضمان عليه لانه ذهب باختياره وفعله صدر قال عليه السلام العجايب روا ان ارسلها ضمن رجل جدي
زرعه اودار دابة فارحمها فتمككت او اكها الذيب لم يضمن نفس عليه محمد في المتفق قالوا والصحيح ان ارحمها
ولم يضمن لم يضمن لان لولاية الاخراج وان ساقها بعد الاخراج ضمن رجل دخل دابة في دار رجل فاجرها
صاحب الدار فتمككت لا يضمن وان وضع ثوبا في داره فربي به فضاع ضمن لان الثوب لا يضر الدار
وكان الاخراج اتفاقا والدابة تقر بالدار فلم يكن اتفاقا **باب اعيان الموات ما لا ينتفع**
به من الارض اعيانها او لا نقطاعها عنها او تكونها سبعة ونحوها من الاسباب المانعة عن الزراعة
سميت مواتا تشبهها بالملكية الغير المنتفعة بها وليس ملك مسلم ولا ذمي قيد به لانه لو كان ملكا لكان
مواتا وان لم يعرف ملكها بل يكون جماعة المسلمين فلا يجوز لواحد ان يملكها على التخصيص فمات ملكها
روت اليه وضمن زراعتها نقصان الارض وهو بعيد من العمران الوافيه للحال اي والحال انه بعيد من
العمارة ومقدار بعد منه اذ وقف انسان بطرف العمران ونادي باعلى صوته لا يسمع فيه صوته
قيد به لان ما كان قريباً من العمران يرتفع اهله به حقيقة او دلالة فلا يكون مواتا من اعيان باذن الامام
ملكه ملكا كان ذلك المجني او ذميا قيد باذن الامام لانه شرط لملكه عند ابي حنيفة صحت لواحياء بغير اذنه
لا يملكه وقال ليس بشرط بل ملكه بدونه لانه كان مباحا وبين سبقت اليه بالخصوص فيملكه كما في الخطب
والصيد وله ان الارض مضمومة لاستيلاء المسلمين عليها فلم يكن لاحد ان يختص بها بدون اذن الامام
كبر المغنم وفي الاختيار والمسلم والذي سواه لان الاحياء سبب للملك فيستويان فيه كبر
الاسباب ويجب فيها العشر على المسلم والحراج على الذمي لانه ابتداء وضع فيجب على واحد ما يلقى به وان
سقاء الماء الحراج يعتبر بالماء والاحياء ان يبني فيها بناء او يزرع فيها زرع او يجعل للارض سناة
وكذلك ويكون له موضع البناء والزرع دون غيره وقال ابو يوسف ان عمر اكثر من النصف
كان احياء تجبها وان عمر نقص الى ما عدا دون الباقي وذكر ابن سماعة عن ابي حنيفة ان حفيرا
يسراوسق اليها ماء فقد احيى ما زرع اولم يزرع ولو شق فيها انها لم يكن احياء الا ان يجري فيها ماء

فيكون احياء ولا يجوز احياء موات من العام يعني المهور كما يقال ماء دافق اي مدفوق وقدمه بيانه
اتفاقا في الاختيار ومن احياء مواتا ثم احاط الاحياء بجوانبه الاربعة على التعاقب فطريق الاول في
الارض الرابطة لتغيرها روي ذلك عن محمد ومن احياء مواتا ثم سكرها فزرعها اقر قيل هي الثاني لان الاقل
ملك استغلاها لا رقيتها وقيل بي الاول وهو الاصح لانها ملكه بلا الملك في الحديث ومن جملتها اي
وضع الاجار حولها والمراد به نصب علامات في حدودها منعاً لغيره عن احيائها كما حرق ما فيها من الشوك
وغرز الانصان حولها ولو حولها او شتمها بحيث يعصم الماء يكون احياء كالبناء وكرت الارض ليس
احياء الا ان يبذر فيها وحفر البئر لا يكون احياء اذ لم يبلغ الماء كذا في المحيط ولم يعمد ثلث سنين فلم يزرعها
وقتها الامام لا يغير لقول عمر رضي الله عنه ليس لي بعد ثلث سنين حق واما لو احيى ما غيره قبل انقضاء المدة
ملكها لان الاول كان مستحقا بها من جهة التعلق لان جهة التملك كما في السوم على سوم غيره ومن حفر بئرا
في موات فحفرها اي نواحيها اربعون ذراعا من كل جانب للناسح اي لبئر الناحية الذي ينتزع الماء منه
بالبيع والناحية البعيرة الذي يستقي عليه الماء والعطن اي وبئر العطن الذي ينتزع الماء منه باليد و
العطن مبرك الابل حول الماء المستقي وقال جريم بئر الناحية ستون ذراعا لقوله عليه السلام جريم بئر
العطن اربعون ذراعا وجريم بئر الناحية ستون ذراعا ولا يبي ضيقة قوله عليه السلام من حفر بئرا فله
ما حوله اربعون ذراعا من غير فصل ولا تعارض الخبر ان اخذنا بالاقل ليقينه وفي المحيط اذا كان عمق البئر
زايدا على اربعين يزارد الجرم عليها وذكر في النوادر عن محمد ان جريم بئر الناحية بقدر الجبل سبعون كان او اكثر
فمن اراد ان يحفر في موات منع من الحفرة لاصح ان ينقص ماء البئر الاول بالحفر الثاني ولو حفر فيها واد
حده فذهب ماءه لاشي عليه وجريم العين من كل جانب مائة ذراع وفي رواية ثمانية والاول اصح
روي انه عليه السلام قال جريم العين مائة من كل جانب والقناة وهي تجري الماء تحت الارض عند خروج
الماء فوق الارض كالعين اي حكمة في الجرم كالعين وقيل اي قبل خروج الماء قبل سقوطه الى راي الامام
لانه لابد للقناة من الجرم للتي طينه وقيل هو على قولهما اما على قول ابي حنيفة فلما في المن فلكه في الجرم كانه
الظاهر فوق الارض في ملك الغير لا جرم له اي لذلك النهر الابنية على الجرم فلكه القنات قبل خروج مائة فوق
الارض يعني لا جرم للنهر عند ابي حنيفة اذا كان في ملك الغير الابنية عليه وقاله جريم بقدر القنات والطين
ونحو لان النهر انما ينتفع بالجرم لاحتياج صاحبه اليه المسمى في جانبيه لسبيل مزارع كالبئر وله ان الجرم ثبت
في البئر بالنفس على خلاف القياس فيقتصر على مورد ولذا خلاف لو حفر في ارض موات كذا في المحيط وذكر
في الكفاية الخلاف في نه كبير لا يحتاج اليه كبره في كل حين وان احتاج فله جرم بالاتفاق وفي المحيط قال المحققون
لنهر جرم بقدر ما يحتاج اليه بالاتفاق لفرونة الاحتياج وفي الاختيار لم قال ابو يوسف جرم مقدار موضع
نصف النهر من كل جانب لان المعية الحامة النهائية وذلك ينقل غراب الى حافته فيكتفي بما ذكرنا وقال محمد عن

جميع النهر من كل جانب لانه قد لا يمكنه القاء التراب من الجانبين فيحتاج الى العانة في احد جانبيه في كل طرف
 يبطئ النهر والحوض على هذا الاختلاف **ومن خمس شجرة في ارض موات في حريم الشجرة كل جانب**
اذرع وله ان يمنع غيبه ان يورس فيه لاروي ان رجلا غرس شجرة في ارض فلاة فجاء آخر واراد ان يورس
 شجرة الى جانب شجرة فمشى الى الاول الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجاب بان ياخذ من شجرة جريده فينزع
 فيلقي غصنه اذرع فجعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم الحريم من كل جانب حصة اذرع واطلق الآخر فيما وراء
 ذلك ذكر ابو داود في سننه وفي الحديث هذا حديث صحيح يجب العمل به **وما سئل اي رجوع عند الغزاة ونحوها**
الكوفة والدميلة وهونو بغداد وكربلاء وحمون وسونو ترمذ وخوارزم وسجسون وسونو خجند وكجور احياء
ان لم يخلع عودا اليه يعني اذا ترك خوات ونحوه مكانا وعدل عنه الى غيره واستمتع عودا الى مكانه الاول يكون
 فجور احياء لان تهر الماء فات عنه فصار في تهر الامام اذ لم يكن حرمها لعمام **وان اقبل عودا الى مكانه الاول**
لا يجوز احياءه لان حق المسلمين قائم فيه لجواز العود اليه **كتاب الشرب وهو اي الشرب بالكر**
الغيب من الماء للارضى وغيره قال الله تعالى لها شرب ولكم شرب يوم معلوم **فحسب الماء من الشرب ما جاز**
 باعتبار ثبوت الحق دون الملك لقسمه القيام **وكجزء دوي الشرب بغير ارض** استحسانا لجواز ان يكون حق في
 الشرب فقط بان باع الارض وتجرها وكان القياس ان لا يجوز لان اعلام المدعي في الدعوى ليشروط صحة
 الدعوى والشرب بجهول لا يقبل الاعلام ولكن جاز استحسانا ولو اقام بنية على ذلك تقبل وفي الهداية وعلى
 هذا المذهب في نهر او على سطح الميزان او المشي في دار غير حكم الاختلاف فيها نظرية في الشرب وفي
 الاختيار واذ اشهدوا بشرب يوم من النهر لا يقبل اذ لم يقولوا ان يوم ولوا دعي ارضا على نهر شربها منه
 فشهدوا بالارض قضي بها وجبها من الشرب لان الارض لا ينفك عن الشرب ولو ادعي الشرب وهذا
 فشهدوا لا يقضي بشي من الارض **ويورث الشرب** لانه حق مالي كالقصاص **ويورث بغيره** لان الوصية
 اصل الميراث فيجوز ايهما كالأثر **دون رقبته** يعني لا يورث بغيره بقية الشرب من فلان لانه باطل ووصيته
 باطله ايضا لان ما لا يجوز عليك حال حيوة لا يجوز عليك بعد مماته **ولا يباع الشرب ولا يوجب ولا يتصدق**
به للجملة التي تشتهر واستماع قبضته مع كونه غير متقوم حتى لو سقي شرب غير لا يضمن **ولا يبيع من اياها**
 ويجب مهر المثل ولا بد لاجل الخلع حتى شره ما قبضت من المهر ولا بد لاجل الفسخ عن دعوى المال ولا في
 القصاص ولو جرت الدية كذا في الاختيار **وماء الاودية والانهار** **الغذاء** **كجور** **واخوانه** كسجون والنيل و
 الغزاة ودجلة **انما يشتركون فيه** اي في ذلك الماء في الشفة اي في الشرب بالغرم اذ كان او بهيمة
وسقي الاراضي بان يجي موانا ويشق نهر السقيها **ونصف الارضية** بان يشق منها ساقية لينصب عليها
 رعي ودالية وكل منها جائز اذ لم يفسد بالعمامة وما يجري في نهر خاص **فله فيه** اي يكون لغيره
 في مساه ذلك النهر **شركة في الشفة** وكذا في سقي الدواب واخذ الوضوء وغسل الثياب ونحوها شدة

في الشفة

الحاجة اليها **الغزاة** سقي الارض من ماء ذلك النهر لا باذنهم **وكذا البير والارض** يعني حكمها حكم النهر الخاضع **وما اوزا**
 حفظا **في حب** وسوقهم الماء المهلة الدن كذا في المشقة **وتحريم كاجرة** **فليس لاحد ان ياخذ منه** اي من ذلك الماء
 الخاضع بدون رضا صاحبه **ولا يبيع** لانه كان مباحا بسقي اليد بالاوار فصار ملكه كالحشيش الا انه لا يقطع
 في سرقته لشبهه الشركة وفيه وفي الزفيرة اذا ساء عبد او حبتي الكوز من ماء الحوض وارقا بعضه في الحوض لا يخل
 لاحد ان يشرب من ذلك الحوض لانه خلط ملكه بالماء المباح ولا يمكن تمييزه وكذا الوجها حبتي بالكوز من مباح الاكل
 لا يورث ان يشرب منه اذا كانا غنيين لان الماء صار علوكا له ولا يخل لهما الاكل من ماله بغير حاجة **ولو كانت**
البير والارض او النهر في ملك رجل لم يمنع من بريد الشفة من الدخول في ملكه ان كان يجده غير في ارض مباحه
 فان كان ذلك المخرج لا يجده غير اي غير ذلك الماء المملوك **فاما ان يشركه باخذ الماء بغيره** او يخرج الماء اليه
 منه اي الماء منه **وسواء في العطش** على نفسه او على مطلقه **قائلة بالصلاح** لانه قصد التلافة يمنع حقه والشوكة
 عنه وفي الخبز **قائلة بغير صلاح** يعني اذا منع ماء الخبز في انائه فلا طالب ان يتأمله بعضا ونحوه لا يمنع
 ما ملكه بالا حاز لكنه ارتكب معصية فقام مقامه مقام التعزير **وكذا في الطعام** **حالة المحضنة** اي الحائض
 يعني اذا منع طعامه من الطالب في حالة المحضنة فله ان يتأمله بعضا ونحوه لما قرنا وبناء على ان
 الضرورات تنجز المحظورات وفي الاختيار ولو كان النهر والبير في موات قد احياء فليس له
 ان يمنع صاحب الشفة من الدخول اذا كان لا يكره السنة لان الموات كان مشتركا والا حياء
 حتى مشترك فلا يقطع حق الشفة والاصل في ذلك قوله عليه السلام المسلمون وفي رواية الناس شركون
 في ثلثة في الماء والكلاء والنار وان ثبت الشركة فيها للناس كافة السمون والكلاء رقبه سواء
 تخم الماء ما ذكرناه واما الكلاء فان كان في ارض مباحه فالناس فيه شركاء وفي الاحتشاش
 والوعى كاشترى اكرم في ماء البحر وان كان في ارض مملوكة وقد ثبت بغيره فهو كالنهر في ارضه
 لا يمنع عنه وله المنع من الدخول في ملكه وان لم يوجد غيره فهو على التفصيل الذي ذكرناه في الماء
 وان ائتمته في ارضه فهو مملوكة له والكلاء ما انبسط على الارض ولا ساق له كالأذخر ونحوه
 اما ماله ساق فهو شجر ومو ملكه لخاص الارض لانه عليه السلام انما اثبت الشركة في الكلاء
 لاجل الشجر والعوسج من الشجر واما النار فلو او قد نارا في مفازة فالجزم ملكه وليس له ان يمنع
 احد من الاستفناء وان يتخذ منها سراها لان الجرم من الخشب وانه ملكه والنار جوهر الجرم ولا تان
 لو اطلقنا الناس في اخذ الجرم لبقى له بغيره ولا ما يجز ويظهره وان او قد النار في ملكه
 فله ان يمنع غيره من الدخول في ملكه لامن النار كما ترى في الماء والكلاء **فصل في**
الانهار **العظام** **على بيت المال** لان منفعتها للعمامة وبيت المال معد لتفريعهم وان لم يكن في بيت
 المال شئ اجبر الناس على كسرها احياء لحقهم **وما هو مملوك** فله على اهلها لان منفعتها لهم ومن ابي

كرمي النهر حقه وباري
 في الشفة

منهم عن الكري في حيز عليه دفعا للضرر عن الشركاء ومؤنة الكري اذا جاوز ارض رجل لعنف المؤنة عنه
عند ابي حنيفة وفي الحاشية الفتوي على قوله وقال الكري على كلهم مثلا اذا كان النهر مشترك بين
عشرة انفس فعلى كل واحد منهم عشرة مؤنة الكري واذا جاوزوا عن ارض اقدم فعلى كل من الباقين
تسهما فاذا جاوزوا عن ارض اخرى فعلى كل هذا الباقي عند ابي حنيفة وقال على كل من الشركاء
اشاره من اول الكري الى اخره لانهم كانوا متساوين في حق الشفعة بدليل ان واحد من اهل
السفل لو باع ارضه فله صواب الارض من اعلى النهر ان ياتخذها بالشفعة فكذلك متساوون في
مؤنة الكري لان الغرم بالقيمة وله ان اهل الاعلى لا يحتاج في سقي ارضه الى كري الاسفل فلا يشاركه
في مؤنة بخلاف اهل الاسفل لانهم كانوا محتاجين الى كري الاعلى في سقي ما بينهم فيشاركونهم فيه فعلم
ان مؤنة الكري انما يجب لحاجة سقي ارضه لا لشركته بدليل ان من استغنى عن سقي ارضه
من ذلك النهر المشترك بان كان له ماء من موضع اخر لا يجب عليه كري النهر المشترك بخلاف
الشفعة لانها انما تثبت بالاشتراك وفي الحقايق الاختلاف في النهر الخاص واما نهر العام الذي
على قري يشربون منه اذا اتفقوا على كونه فبلفوا قوتة نهر قوتة ترفع عنهم مؤنة الكري اتفاقا
وعلى هذا الخلاف اذا احتاجوا الى اصلاح فاقى النهر وليس على اهل الشفعة شئ من الكري لان
شركتهم عامة لا يجبرهم الامام وقال بعض المشايخ يجبرهم نهر لجل يجري في ارض غير له صاحب
الارض منعه من الكري لان في منعه اخراج الناس نهريهم فمقتضوا في الشرب فهو اي ذلك النهر
بينهم على قدر اراضيهم لان الحاجة اليه مختلفة بقلعة الاراضي وكثرتها فيقتدر بقدر ما وفي الاختيار
بخلاف الطريق لان التطرق الى الواد الواسعة والقيفة سواء وليس لصاحب الارض الاعلى
ان يسكن اي يدفع سقي ينع اذا كان ارض الاعلى منهم مرتفعة والماء قليلا بحيث لا يمكن سقي
ارضه بتمامها الا بعد ما لم يكن له ذلك لان الماء يكون مجوسا عن الباقين في بعض المدة وفيه
منع لحقهم **الاثر افيهم** يعني ان رضوا بكرة جاز وكذا لو اصطلي على ان يسكن كل منهم في نوبته
وفي النواذر لو طلب اهل الاعلى حقهم واهل الاسفل يمنعهم من احدث الكرف القاضي بكل
الماء بينهم بالنوبة اهل الاعلى يسدون في نوبتهم بوضع اللوح ويجدون به الماء ولا يسدون
بالطين والثراب لانه يكسر النهر وليس لاحد شركاء النهر ان يشق نهر او ينصب
عليه رجلا لا فيمنع من كسر جانب النهر وتغير جري الماء عن سنته وفي الاختيار الا ان يفرق الرقي
بالنهر ولا بالماء ويكون مكانه فاقص يجوز لانه تصرف في ملكه من غير اضرار بالغير **يقدر عليه**
جاء لان موضعه مشترك بينهم وشغله ببناء غير مشروع والقفلة كالحرا او يوشع لانه يكسر
شفعة النهر وينزله على مقدار حقه او يسوق شربه الى ارض اخرى ليس له شرب لان صاحبها يحفل

ان يدعى يتقادم العهد ان له حقا في الشرب **الاثر افيهم** استثناء عن الافعال المنعقدة بفتح اذا رضي
الشركاء بشق نهر اقدم وينصب الرقي عليه واقواتها يجوز لاسقاطهم حقوقهم برضاهم ولو كانت
القيمة بالكري الكوي بالسرج كوة بالفتح مثل بدرة وبدر والفم لفة ويجمع على كوي كذا في
الصحيح وهي رذن البيت استغيت للشق التي ينصب في الحشب ليجري الماء فيه الى المزارع
او الجداول **فليس لاحد ان يقسم بالايام** لان القديم يتك على قدمه **ولامنا صفة** لان الحق
ظهر بذلك فيترك على حاله الا ان يترافيا فيجوز لان الحق لهما ولا يذيد كوة وان كان لا يغير
بالباقي ان هذه للوصول اي وان كان الزيادة لا يغير بالباقي لما قرنا وفي الاختيار بخلاف
النهر الاعظم لان له ان يشق فيه نهر امتداد فزيادة الكوة او **كتاب المزارعة**
وسى على النهر ببعض الخارج اي الحاصل **وسى** فاسدة عند ابي حنيفة رحمه الله ثم عنده ان
كان البذر من المزارع لغرم رتب الارض اجر مثلها وكان الخارج للمزارع بطيب له قدر بذره
وما انفق وما غرم ويتصدق بالباقي لانه كان من كسب حيث لانه ربا في ملك غيره وان
كان البذر من رتب الارض كان الخارج له ويغرم للمزارع اجر مثل ثمنه والزرع كله بطيب له
لانه حصل في ملكه كذا في الحقايق **جائز** عند مالك لا روي انه عليه عامل اهل خبيس على نصف
ما يخرج من ثمر وزرع وله ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الجارية والمحاقلة وسما المزارعة
ومعاملته عليه السلام اهل خبيس كان خراج مقياسا بطريق الحق والصالح وسوا ان يشترط
عليهم بعض ما يخرج كالنصف والثلث ونوع اخر من الخراج يقال له خراج وظيفية وسوا ما يوفى
الامام عليهم كل سنة ولو وضع عليهم ما يطبق اراضيهم وسوا جائز **عليه الفتوي** للاحتياج اليها وتقال
الامة بها والقياس يتك به كما في الاستفصاح وقال الشافعي انما يجوز المزارعة تبعا للمساقت
بشرط ان يكون العامل فيها واحدا وعقدما واحدا وبشرط ان يكون الاراضي المملوكة بين
الاشجار متعززة زراعتها على الاتواء لان المساقتا جائزة لشربها بالمضاربة من حيث ان
الشركة ثابتة في الزيادة دون الاصل والزراعة لا تشبهها لانه لو شرط فيها الشركة في الزيادة
بعد رفع البذر الذي سوا الاصل فيجوز المزارعة بتبعية المساقت كما جاز بيع الشرب تبعا
للارض ووقف المنقول تبعا للفقار ولنا ما مر من دليل الجواز من غير نقل الشرط المذكور
قال ابي حنيفة هو الذي خرج هذه المسائل على اصوله يعلم ان الناس لا ياتخذون اي
لا يعملون **بقوله** فان قلت كيف خرج ابو حنيفة هذه المسائل فانها غير جائزة عند قلت خرج
على قول من يحكي المزارعة ويجوز ان يكون ما قاله الحنفية جوابا عن سوال بان يقال لما كان
مذهبك المزارعة كيف يأتي تبرعها عليه قال انما خرج لعلمه ان الناس لا ياتخذون بقوله

في هذه المسئلة فخرج على اصوله ان لو كان يري جوارها **ولا بد فيها اي في المزارعة** لاحتجها على قولها من
التأني اي بيان الوقت لان المزارعة منعقدة على منافع الارض ان كان البذر من قبل العامل
او على منافع العامل ان كان البذر من قبل صاحب الارض والمدة معيار لها فلا بد من ذكرها
كون الارض اي لا بد من كون الارض صالحة للمزارعة لان المقصود لا يحصل بدونها ومن معرفة
رب البذر قطعاً للمنافعة **وجنبه** اي ومن معرفة جنس البذر ليصير الاجر معلوماً لان الاجر جزء
الخارج فلا بد من البيان ليعلم الاجر من اي خارج وان لم يبين فدت المزارعة فاذا زرعهما
جائزاً لثاني الفصول ومن معرفة **نصيب الآخر** الذي لا يزرعه يستحقه عوضاً ولا بد ان يكون
العوض معلوماً **والثالثة بين الارض والعامل** حتى لو شرط فيها العمل لرب الارض فقد لا تقوم
الثالثة وكذا لا بد من اهلية العاقدين للتصرف لان العقد انما يقع من اهله **وان يكون الخارج**
متكافئاً بينهما اراد به ما يخرج مقصوداً لانها لو شرطا التبن نصفين والحب لاهدسهما لا يجوز
المقصود من الزرع سوا الحب لا التبن وكذا لو شرطا التبن لاهدسهما والحب للآخر فهو جائز
لانه ربما يصيبه آفة فلا ينعقد الحب وخرج على هذا الشرط بقوله **مع او شرطاً لاهدسهما فقد انما مطلقاً**
تعد المزارعة لاحتمال ان لا يخرج الا ما شرط اراد بالمعروفة ان يكون معلومة بالعدد لانها لو
كانت مجهولة بالعدد ومعلومة من حيث السهم كما اذا شرط صاحب البذر عشر الخارج لنصفه
لا تعد او شرطاً لاهدسهما ما ينبت **على السواقي** اي على جوانب السواقي واهي الانهار الصغار
تعد لاحتمال ان لا ينبت الا على ما عيشته من الموضع **او شرطاً ان ياقدر رب البذر** او
شرطاً ان ياقدر رب الارض **الحاج** اي حراج الارض **فدت** المزارعة لانه يؤدي الى قطع الشركة
وان شرط رفع العشر لانه لا يؤدي الى قطع الشركة لانه لا بد ان يبقى تسعة اعشار فبقية الشركة
فيه خلاف الحراج والبذر لانه قد لا يخرج الا ذلك القدر او اقل منه فيؤدي الى قطع الشركة فبطل
هذا اذا كان الحراج خراجاً موطئاً اما اذا كان الحراج حراجاً مقاسمة كالربع او الخمس لا يفسد العقد
كما لو شرط رفع العشر لان هذا لا يؤدي الى قطع الشركة **واذا كانت الارض والبذر لواحد**
العمل والبقر لآخر او كانت الارض وهدى لواحد والباقى لآخر او كان العمل هدى من واحد والباقي
لآخر فهي اي المزارعة صحيحة اما الاول وهو ما كانت الارض والبذر لواحد والعمل والبقر لآخر
ولانه يقع الاستيجار على العمل البقر لانه فصار كما اذا استأجر حياً لم يخط بابرته كان الاجر كله
بازاء حياطة لا بابرته واما الثاني فلا يقع الاستيجار على الارض ببعض معلوم من الخارج
فيجوز كما اذا استيجاراً بدرهم معلومة واما الثالث فلا يقع الاستيجار على العمل بالة المتأجر
فصار كما اذا استيجار حياً لم يخط بابرته المتأجر والحاج يكون **على الشرط** من النصف الثلث

شركة

او غيرهما عملاً بالتساوي **شئ فلا شيء للعامل** لانها شركة في الخارج ولا خارج وصار كما لمضار
اذ لم يخرج وان كانت اجارة فقد عين الاجرة فلا يستحق غيراً بخلاف الفاسدة لان اجر المثل
يتعلق بالذمة فلا يفوت بغوات الخارج **وجاءت من الوجوه الثلاثة** فاسدوسي اربعة اهدى
ان يكون البقر والارض لاهدسهما والبذر والعمل لآخر وانما لم يجرى في الصورة لان صاحب البذر
استأجر الارض واشترط البقر على صاحب الارض مفداً لاجارة لان منفعة الارض للآنيات
ومنفعة البقر الشئ فلا تجانس بينهما فيجعل ثلثاً للارض فيقع الاستيجار على البقر ببعض الخارج
وانه باطل لان الشرع انما ورد بالاستيجار الارض او العامل ببعض الخارج لا غير فبقي ما وراءه على
البطلان اذ استيجار الشئ باجرة غير مشتركة اليه ولا في الذمة لا يجوز والاشد في استيجار العامل
او الارض فيقتصر عليه وجوز ابو يوسف من هذه الصورة في رواية عنه لوجود التعامل هكذا
بين الناس ومنعه محمد لما ذكرنا والثلثة الا فرادى ان يكون الارض والعمل واحد والبذر والبقر من آخر
وثانها ان يكون البذر من اهدسها والباقى من الآخر وثالثها ان يكون البقر من اهدسها والباقى من
الآخر وكل من هذه الصور غير جائز وبوجه يعرف مما سبق **واذا فسدت المزارعة فالحاج** يكون **نصيب**
البذر لانه فاء ملكه ولا يستحقه الاخر لان تميمه فدت **ولا يخرج** عليه ان كان البذر من رب
الارض **او اجاره** ان كان البذر من قبل العامل **لا يشترط الاجر** على قدر المسمى اي لا يشترط الاجر
المثل على قيمة ما شرطه من نصف الخارج او غير ذلك لانه رضى به وقال محمد يجب الاجر بالقام بالبلغ
لانه استوفى المنافع بعقد فاسد فيجب عليه اجر مثلها كاملاً وفي الاختيار ولو شرط الخارج بكنه
لاهدسها والبذر من صاحب الارض جائز فان شرطه له يكون مستعيناً للعامل ليزرع ارضه
وان شرطه للعامل يكون اجارة للارض واقرضاً للبذر منه وان كان البذر من العامل فان
شرطه لرب الارض فدت والخارج لرب البذر وعليه مثل اجر الارض لانه يصير مستأجر الارض
يجب الحراج وان يقطع الشركة وان شرطه للعامل جازو يكون معيار ارضه منه **ولو شرط التبن لرب**
البذر بعد شرط الحب نصفين **مع** عقد المزارعة لانه فاء ملكه وهذا الشرط بلايم حكم العقد **ولا يخرج**
اي لو شرط التبن للعامل **لا يصح** لانه شرط يؤدي الى قطع الشركة بان لا يخرج الارض الا التبن
ولو سكت عنه يعني لو سكتا عن اشتراط التبن لاهدسهما فدل على ان التبن تمام البذر ولا يخرج
الى الشرط والمفسر مع الشرط لغيره **وقيل** يعني قال الناجي بلغ التبن بينهما لانه تابع للحب فيبطل شرط
وان عقد الفاء متعلق بصاحب البذر من اعطاء البذر لم يجز عليه لان الحب يستلزم الضرر عليه بالتلافت
ماله كمن استأجر حجير الهدم وان لا يجز عليه مدها ولا شئ عليه من عمل الكداب في التقصير وبذمه دية
ان يرضيه لا غير **وان امتنع الآخر** اي العامل عن العمل اصر عليه لانه لا يتكلف مالاً **وتفسخ** المزارعة

بأنه إذا كان الجارية أي كما تنسخ الجارية بالأعذار لأنها في معنى الجارية كما إذا مرض العامل وضعف
عن العمل كما إذا نزلت الأرض دين وأصاح إلى بيعها فيه باعتبار الحاكم كما في الجارية **ولا يكون للعامل**
أجرة كراهية الأرض **وهو** لأن النافع إنما يتقوم بالعقد وإنما قد تمت بالمخرج وقد انعدم
ولو بنت الزرع ولم يحصل الابتاع للأرض حتى يستحصل فيه من إبطال حق المزارع وتأخير حق
رب الدين أمون ولا يجب القاضي لأنه ليس بظالم والجس جزء النظم كذا في الاختيار **وأجرة الحصاد**
وسوف يفتح الماء وكسرا قطع الزرع في أوانه **والوقاع** أي دفع ما حصد من موضعه وجمعه في مكان
والدباس وهو أورد البقار بالوطي عليه ليصل للتذرية **والتذرية** وهي تيسر الحبوب عن بينها
بالنخ **عليها** أي على العامل ورب الأرض **بالخصص** وهذا الحكم غير مختص كما إذا انقضت
مدة الزراعة قبل الإدراك بل عام في جميع المزارعات لأن الواجب على العامل قبل الإدراك
مالا بدل للزرع منه كالتق والحفظ وأما بعد الإدراك فالعقد انتهى بانتهاء الزرع فيكون
عليها ما لا بد من العمل **ولو شرط** أي العمل الذي يكون بعد انتهاء الزرع كالحصاد وغيره **على المال**
لا يجوز المزارعة لأنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد مما فهم منه أنهما أن شرطاً على مقتضى المزارعة
وهو كل عمل ينبت وينمو ويريد في الخارج لا لنفسه **وروي عن أبي يوسف جواز** أي جواز شرط
العمل الذي يكون بعد انتهاء الزرع كالحصاد وغيره على العامل لأن الناس تغارقوا عليه كالأع
وسوختا بعض المشايخ **وعليه الفتوى** وقيدنا بقولنا على العامل إذ لو شرط ذلك على غير العامل
لا يجوز بالأجماع كذا في التبيين ومنع محمد هذا الشرط لأنه شرط لا يقتضيه العقد فيكون فاسداً
والمزارعة مما تنفسد بالشرط الفاسد وفيه إلى نية عن أبي حنيفة أن شرط هذه الأفعال لا تنفسد
وكذا عن أبي يوسف ولزمت عليه حكم العرف كما لو اشترى حطباً في المصرا لا يجب على البائع أن يحمله
إلى منزل المشتري وإذا شرط عليه يلزمه حكم العرف **وإذا مات أحد المتعاقدين بطلت المزارعة**
اعتباراً بالاجارة وفي التبيين هذا على الخلاف جواب القياس وفي الاستحسان إذا مات أحدهما
قد بنت الزرع يبقى عقد الاجارة حتى يستحصل ذلك الزرع من الأرض ثم يبطل في الباقي لأن في
إبقاء العقد حتى يستحصل إغاة للحقين فيعمل العامل أورشته فالحاصل يقسم على ما شرطاً ولا ضرورة
في الباقي فيبطل ولو مات رب الأرض قبل الزراعة بعد كون الأرض انتفعت المزارعة
ولا شيء للعامل لأن النافع إنما يتقوم بالعقد وتقومها بالخارج فإذا انعدم الخارج لم يجب شيء
قدرة **وإذا انقضت المدة** أي مدة الزراعة **لم يدرك** الزرع الوارد للخارج أي والحال أن الزرع
لم يدرك فعلى المزارع **أجرة نصيبه من الأرض** يعطى المزارع صاحب البذر أجرة مثل الأرض في
حق نصيبه من الزرع رعاية للجانين **حتى يستحصل** **ونفقة الزرع** **عليها** على مقدار حقوقها

حتى يستحصل لأن العقد انتهى بانتهاء المدة المفروضة وبقي الزرع وسو مال مشترك بينهما فيكون متو
عليها بخلاف إذا مات رب الأرض والزرع قبل حيث يكون العمل على العامل لأن مدته لم تنقض
والعقد باق في ذمته وفي الاختيار ومن سقى أرضه مال من مائة إلى أرض غيره ففقدتها أو تترتب
إليها فلا ضمان معناه إذا استقام سقياً معقداً أما إذا كان غير معقداً ضمن لأنه معقد لأنه تنسب
لتزويج أرض الغير غالباً ولو كان في أرضه حجر فارتفع فخرج منه الماء إلى أرض جاره فقدت أن لم
يعلم به لم يضمن لعدم التقدي وإن علم ضمن للتقدي وعلى هذا إذا فتح رأس نهر في أرض
جاره فقدت أن كان معقداً لا يضمن والا ضمن ولذا لو أحرق الكلاء والحصاد في أرضه فقدت
النار فافترقت ثمنها لغيره أن كان اتقداً معقداً لا يضمن والا ضمن وقيل أن كان يوم الحج و
علم أن النار تنعدي ضمن **لأنه** **المساقاة** ويسمى معاملة لأنها معاملة فيما يحتاج إليه من
الأشجار من تلوخ وعسقي وتنظيف السواني وسقي وحراثة وغير ذلك ببعض الخارج وسي أي
المساقاة كما مر **سنة في الخلاف** بأن يكون فاسد عند أبي حنيفة وجائز عند سائر الحكماء أي فيما
تفتح وفيما تنفسد بأن كانت صحيحة في الأوجه الثلاثة فاستثنى الأوجه الأربعة **والشروط الثمانية**
التي كانت في المزارعة وقد مر بيانها **الاستثناء من الشروط** والقياس أن يذكر المدة
لما فيها من معنى الاجارة وفي الاستحسان **فإنه يجوز** **وإن لم يبينها** أن هذه للوضوح أي وإن لم يبين
المدة ويقع العقد **على أول ثمرة تخرج** في تلك السنة لأن وقت إدراك الثمرة معلوم والتقدير فيه **ويبدل فيه**
المتيقن بخلاف الزرع فإنه يختلف كثيراً وانتهاء ربيعاً وحريراً وغير ذلك **وفي الرطبة على أدراك**
بذر لأن لأدراك البذور وقتاً معلوماً وفي الاختيار معناه إذا دفعها بعد ما تنامي نباتها ولم
ولم يخرج البذر إذا دفعها وقد بنت أو دفع البذر لبيذره فهي فاسدة وإن كان وقت جزاء
معلوماً جاز ويقع على الجزاء الأولي كالثمر في الشجر ولو دفع خمس شجرة أو كدم قد علق ولم يبلغ على
أن يقوم عليه والخارج نصفان فهي فاسدة لجهالة المدة فإنه يختلف بتقوى الأرض وضعفها فلا يدري
متى يجمل فإن سمي مدة يقيم أنها ثمرة فيه جاز **وإن سمي مدة لا تخرج الثمرة فيها** أي في تلك المدة فبطلت
المساقاة لقوات ماسواً المقصود منه وسواء ذكر في الخارج وإن شرطاً وقتاً قد يدرك الثمرة
فيه وقد تباخر عنه فهي موقوفة **فإن حرجت** **الفترة** فيه فعلى الشرط الخارج لأنها كانت جائزاً
والأى وإن لم يخرج الثمرة فيه فسدت **فكأي** فلا يعمل **أجرة مثل** لفساد العقد وإن وقع بخلافه **أصول**
رطبة **ليقوم عليها** **والطابق** ولم يبين مدة لا يجوز في الرطبة **الآب** مع معلومة لأنها نهاية معلومة
لأنها تقوم ما تكثر في الأرض فجعلت ومقنناً إذا لم يعلم وقت جزائها وفي النجيل يجوز وتقع على أول
ثمرة تخرج في تلك السنة على ما تقدم **وجوز المساقاة في الشجر والكرم والقطب** أي البقول وهي

الحفريات واصول الباذنجان ان كان تزيينها بالسي والعلل حتى يكون لعلمه اثر مستحق به شيئا من الخارج
وقال الشافعي لا يجوز الا في الفحل والكرم لان مساقاة رسول الله صلى الله عليه وسلم باهل خيبر كان
فيها ولنا ان الاصل في النصوص التقليل وجوازها للحاجة وسي نعم الكل والمسوق ان مساقاة
عليه السلام اهل خيبر كانت على ما فيها من الاشجار لا على الفحل والكرم فقط **وان كانت التمرة قد**
انتهت في العظم ولا تزد بجله لا يجوز عقده لانه اذا لم يكن لعلمه اثر فيه لا يستحق الاجر وفي الاصل
وعلى هذا النزاع ان دفعه وسوقه جاز وان كانت قد استحصت لا يجوز **ويقتل المساقاة بالكم**
كما تبطل الاجارة من اموال القياس ولكن قالوا لا تبطل استحسانا واذا مات رب الارض والخراج سرق
فللعامل ان يقوم عليه حتى يدرك الثمرة وان مات العامل فلورثته ان يقوم عليه حتى يدرك ان
كره رب الارض لان فيه نظر للجنابين وفي الاجارة اذا انقضت مدة المساقاة فهو كالموت للعامل
ان يقوم عليه حتى يدرك ولا اجر عليه بخلاف المزارعة لان الارض يجوز استيجارها ولا يجوز استيجار الشجر
والعمل عليه حتى يتلوا اما في المزارعة لما وجب عليه مثل نصف اجر الارض لا يستحق عليه العمل وتفسخ بالاجارة
كما في الاجارة ومنها كون العامل سارقا لسرق السقف والخشب والتمر قبل الادراك لانه يلزم المالك
ضرر ولم يلزمه ومنها من العامل اذا اعجز عن العمل لانه يلزمه الاستيجار بزيادة اجر وان لم يلزمه
وليس للمالك الفسخ بغير عذر لان المساقاة يلزم من الجاهل **كتاب النكاح وهو**
في اللغة القم والجمع وفي الشريعة عبارة عن ضم وجمع مخصوص وهو الوطئ وقد يستعمل في العقد مجازا
لانه يؤل الي القم وهو المراد هنا **النكاح** وهو عقد يبرأ على تلك الرقية وتلك المنفعة داخل فيه ضمها
حال الاعتدال واللام منصوب بنزع الخافض اي في حال الاعتدال وهو الذي لا يربى بل النكاح يطبق
المنفعة بعد النكاح **سنة** مؤكدة مرغوبة لقوله عليه السلام النكاح سني فمن رغب عن سني فليس سني وقوله
عليه السلام ساكحوا تكسروا واخا في ابا حنيفة يوم القيامة **وعلى خوف المحرم** من سوء خلقه **مكروه** لان
ممنوعه الجحف لما تعارضت سنة النكاح قلنا بكراهية عملا بالشهتين وفي الاجارة وركن الاجارة
والقبول لان العقد يوجد بهما وركن الشيء ما يوجد به كاركان البيت **وينعقد النكاح بقليلين**
خاصيين كقولها تزوجت وتزوجت او قبلت لان نواهما استشاء الاثبات فاضيق بلفظ الماخي
الدال على الثبوت **او احدهما ما مضى والاخر مستقبل** لقوله زوجتي نفسك او بنتك **قبول** الاخر **زوجتك**
كقولها تزوجني نفسك فيقول الاخر تزوجت لان قوله وقولها تزوجني يؤكيد بالنكاح والواحد يتوكل
طرفي النكاح لكونه سفيها ولهذا يرجع الحقوق الي الموكل بخلاف ما اذا قال بع هذا بكذا وقال الاخر
اشتريت به حيث لا ينعقد لان الحقوق في البيع يرجع الي العاقد فيقع التماخ وسوان يكون الوكيل
طالب ومطلوب بالاتصال لو كان قوله وقولها تزوجني يؤكيد بالنكاح لما اقتصر على المجلس لانا نقول سو

توكيل في ضمن الامر بالفعل فيكون قبوله يحصل الفعل في المجلس فاذا قام قبله فقد قام قبل القبول وكذا
اذا قال لها تزوجك وقالت قبلت ينعقد النكاح بينهما لان النكاح انما ينعقد بعد تقديم الرسالة و
الخطبة غالبا فيكون قوله تزوجك عبارة عن التحقيق في الحال بخلاف البيع حيث لا ينعقد بلفظ البيع
لان البيع يقع بقبضه غالبا فلا يكمل في الحال وفي الاجارة ولو قال لها ان تزوجك فقلت جاز
ولزم لان قوله تزوجك بمنع تزوجتك عرفا بدلالة الحال كما في كلمة الشهادة ولو قال تزوجني فقال
الاخر تزوجك لا ينعقد النكاح لانه استيجار واستبعاد لا امر وتوكيل ولو اراد به التحقيق دون
الاستيجار والسوم ينعقد به وفي النواذر لو قال جئتكم فاطمنا فقلت تزوجت نفسي منك انعقد
وينعقد النكاح بلفظ النكاح والتزويج واليهبة والصدقة والتحكيم والبيع والشراء وقال الشافعي
لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج لان الزوج اذا ملك زوجته فسد نكاحها فلا يكون ما يدل على
التحكيم موجبا له بل الاصل في المتاحين معنى الانضمام وهذا ان اللطائف حقيقيان فيه فلا ينعقد بينهما
ولنا انه عليه السلام قال في النكاح امرأتان ملكتهما بامعك من القران والبيع مملوكة للزوج في حق
الاستمتاع ولهذا المنع عن بزورنا فيثبت الحق في غيرنا تبعا لها فان قلت ليست بال فلا يقبل الملك **البعض**
قلنا غير المال قد يكون مملوكا كالقصاص حتى جري فيه الارث والاعتياص وفي المحيط لو طلب من
امرأتان زنا فقلت وهبت نفسي منك بحفرة الشهود وقبل الزوج لا يكون نكاحا لان هذا جواب
لا التمس منها لانكاح وفي جوامع الفقه كل لفظ موضوع لتحكيم العين في الحال ينعقد به النكاح
ان ذكر المرء والا فبالنية ولو قال او هبت لك بنتي في الحال ينعقد لانه تملك في الحال ولو لم يقل لا
ينعقد واما بلفظ الفرض فيقبل ينعقد لانه يفيد الملك كلفظ الية وقبل لا ينعقد لان الاستفراض
غير جائز في الحيوانات فلا يصير سبيها حكم النكاح ولا بلفظ الاجارة والاباحة والاعارة لان موجب
تملك منفعة البضع وموجب هذه الالفاظ تملك المنافع بامرأاتها دون البضع ولم ينعقد
كنية عن ملك النكاح وعن ابي حنيفة ان النكاح ينعقد بلفظ الاجارة لانه تملك المنفعة و
هو مختار الكرخي لكن الصحيح ما ذكرنا لان الاجارة موضوعة لتملك المنفعة موقتا والنكاح لا
يجوز بالتعقيب **ولا ينعقد نكاح المسلمين الا بحضور رجلين او رجل وامرأتين** وقال الشافعي لا ينعقد
الا بحضور الرجال خاصة دون النساء بناء على انه من ان شهادة النساء في غير المال غير مقبولة
عنده فلا ينعقد النكاح بحضورهن وعندنا مقبولة فينعقد وقال مالك الاعلان في النكاح شرط
دون الاشهاد حتى لو نكحها بلا اشهاد وشرطا اعلان صح ولو نكحها عند شاهدين وشرطا كتمان لا يجوز
لما روي انه عليه السلام نهى عن نكاح السر وقال اعلنوا الزفاف بفرب الزفاف ولنا قوله عليه
السلام لان النكاح الا بشهود والمراد به نفي الجواز لانه سواء الاصل ونفي الكمال مجاز عنه ولا يصار اليه

عند إمكان الحقيقة وفي قيد وضوئها دلالة على ان سماعها مع ليس بشرط لو سمع احد السامعين
ولم يسمع الاخر فاعاد التزوج فسمع الاثرون الاول وسما في المجلس يجوز كذا في المتن في وقال هذا
استحسانا ولا يتبدل في الشهود من صفة الحرية والاسلام وكذا لا يتبدل فيهم من صفة العقل والبلوغ افا
شرط هذه الاوصاف لان الشهادة من باب الولاية ولما الكافر فلا ولاية له على المسلم ولا شرط العدالة
في شهود النكاح وقال الشافعي بشرط العدالة فيهم حتى لا ينعقد بحضور الفاسقين عندنا وينعقد عندنا
لان الشهادة من باب الكرامة والفاسق من اهل الائمة ولنا انه من اهل الولاية فيكون من اهل
الشهادة وينعقد بشهادته انما هي وكذا ينعقد بشهادة محددين في قذف قبل التوبة وقال الشافعي
لا ينعقد بشهادتهم لان شهادتهم غير مقبولة فلا ينعقد بحضورهم ولنا ان كلا منهم اهل الشهادة حكما
وعدم قبولها عند الاداء لا يمنع تحققها اذا اداء من ثمراتها وفوت الثمرة لا يدل على فوت الاصل و
انعقاد النكاح موقوف على حضور الشاهدين لا على ادايتهما الشهادة وينعقد بشهادتهما اي ابني
الرجل والمرأة وابنيهما من غير وابني من غير ولا ينظر النكاح بشهادتهم عند دعوى القربى لما احران
انعقادها لا يتوقف الاعيان الحضور لا على من ثبتت بشهادته قيد بدعوى القربى لانه اذا ادعى الاخر
ينظر النكاح بشهادتهم واذا تزوج مسلم ذمية ينعقد نكاحه بغير ذميتين ولا ينظر النكاح عند جودها و
قال محمد لا ينعقد لان هذه شهادة الكافر على المسلم بلزوم المهر فنع فلا يعتبر ولها ان هذه شهادة
على الذمية لثبوت ملك المتعة عليها اذا كانت في النكاح لتفطيم البضع لا لزوم المهر لان الملك
يؤخذ بلا شهود كالمبيع وفي القنية سئل الحسن البصري عن التزوج بجنينة فقال يجوز بشهودكم علي
الرجل نكاح امه وجدته سواء كن من قبل الاب او الام وبنت لقوله يقال حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم
واصواتكم وعما لكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت لكن حرمة عليكم امهاتكم نكاح الجدات ثبت بالاجماع
او بدلالة النص لان لفظ الام لا يثبت ولا حقيقة وبنات ولد وان سفلت ثبت حرمتها بالاجماع
او بدلالة النص واخيه سواء كانت لاب وام اولاد اب وام وبنت اخيه وان سفلت وبنت
وطال سواء كانت له اولاد ابية وامهاتة وسواء كانت غمة وحالة لاب وام اولاد اب وام وكذا ام العمة
حرام لان ام عمة لاب وام لولام هي ام ابية لا محالة وام ابية حرام عليه وام عمة لاب هي اخت ابية
فانما تكون امرأة جد اب الاب وامراته الجد حرام عليه وام عمة العمة فان كانت عمة القربى عمة
لاب وام فعمه العمة حرام لان القربى اذا كانت اخت ابية لاب وام فان عمتها يكون اخت جد
اب الاب واخت اب الاب حرام لانها عمة وان كانت القربى عمة لامة فعمه العمة لا تحرم لان لاب
يكون زوج ام ابية فعمتها يكون اخت زوجها الجد ام الاب واخت زوج الام لا تحرم فاخت زوج الجد
اولي ان لا تحرم واما حاله الحالة فان كانت الحالة القربى حالة لاب وام في لهما تحرم عليه وان كانت

كذلك فانما يثبت على القربى في المهر وفي العبد والمجنون
والصبي يسوي من اهل الولاية

القربى حالة لاب وام فانما تحرم عليه وان كانت القربى حالة لاب وام فانما تحرم عليه لان ام الحالة القربى يكون
امراة الجد اب الام لامة فاختها يكون امرأة اب الام واقت امرأته الجد لا تحرم عليه كذا في المحيط
امانبات القربى والحال والحالة فخلان لقوله تعالى واقل لكم ما وراء ذلك وانه غير مذكورا في
الحجرات وام امرأته بالعقد الصحيح سواء دخل بها او لم يدخل وقيدنا بالصحيح لان الفاسد لا عبرة له
الا اذا دخل بها فحينئذ تحرم ام الموطوءة على الصحيح وكذا في كل موضع تحرم بالعقد النكاح بالعقد الصحيح
دون الفاسد كذا في الاصل والاصح اي وبنت امرأته ان دخل بها اي بامرأته لقوله عليه السلام من
تزوج امرأة حرمت عليه بنتها ان دخل بها ولا يشترط في حرمتها ان يكونها في جوارحه بان زنت مع
امها الي بيته وذكر الحنفية في الآية حجج العادة وامرأة ابية واجداد ابية وبنية وبنية اولاد ابية تحرم
عليه حلائل اولاد وان سفلوا فخلوا بهن او لم تدخلا لا لطلاق قوله تعالى وحلائل ابناكم الذين من
اصلا بكم فبعد الاصلاب لا حرج لابن المبتني فان طليته جازية لا حرج لابن رضاعا لان
طليته حرام لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي الاختيار واسم الحليمة يتناول
الزوجة والمملوكة غير ان الزوجة تحرم بحمد العقد والامة لا تحرم الا بالوطئ لان الفرائض قائم
مقام الوطئ وهو موجود في ملك النكاح دون ملك البين اعلم ان الحال يحرم نكاحها ودواغها
على التابيد وفي اسناد الحرة الي ذواتهن دلالة عليه والجمع اي تحرم الجمع بين اثنين نكاحا لقوله
تعالى وان يحوي بين الاثنين وهو معطوف على ما قبله من النساء اللاتي يحرم نكاحهن وفي الاختيار
ويجوز ان يحوي بين امرأة وابنة زوج كان لها من قبله لانه لا قرابة بينهما وطئ ملك البين يعني
يحرم للمولي ان يحوي بين المملوكتين الاثنين وطئ لقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فلا يحوي مائة ذرية رحم اثنين قيد بقوله وطئ لان الجمع بينهما في الملك بدون الوطئ جازية ولو تزوجت
امته الموطوءة جاز نكاحا وليس له وطئ كل منهما لان للعقد حكم الوطئ في تزوج مشرقي فمشرقية
قولت اولاد اثبت زهرهم منه لثبوت الوطئ كلما فان قلت اذا كان للعقد حكم الوطئ ينبغي ان
لا يصح نكاح امة امته الموطوءة قلنا نفس العقد ليس بوطئ حقيقة فيصح نكاح اخيه امته و
انما جعل وطئا عند ثبوت حكمه وسو حل الوطئ وفي التوفيق اذا تزوج اثنين فعقدين ونسبي
الاول تعين التفريق لان نكاح احدهما باكل يعين وليس بطلان احدهما اولي من الاخر فيفسد
اليهما فينصف بينهما وذلك النصف اقل من نصفي المهرين لانه ميتقن وان كان التفريق بعد
الدخول بهما فكل واحد واحد منهما مكرمل وسميت بامراة معلقة لانها ليست بذات بل لان نكاحها
لا يجوز ولا معلقة لان تزوجها باخر لا يجوز وان ادرك من حق الاول يجوز عقدها وتحل وطئها
الا اذا وطئ الثانية فحينئذ تحرم الاول مادامت الثانية في العقد كالمملوكة اذا وطئت بشبهة

لا للمشرط

وفي الاختيار ولو كان بوطي حقيقة فيصح وانما جعل وطيا عند ثبوت حكمه وسو حل له جارية فقال
وطيها حرمت على ابيه وابنه ولو قال ذلك في جارية الغيب لا تخم اخذا بالظاهر فيها ولو اشترى جارية من
تركه ابيه وسعد وطنها ما لم يعلم ان الاب وطنها ولو قصد امراته ليحيا معها وهي تامة مع بنتها المشتهة
خوفت بدعي البنت ففوضها بشهوة يظن انها زوجة حرمت عليه امراته **وحكم الجمع بين المرأة**
وخمسها او حالها وكذا يحرم الجمع بينها وبين بنت اخيها او بنت اختها لقوله عليه السلام لا تنكح
المرأة على غمها ولا على حالها ولا على بنت اخيها ولا على بنت اختها وهذا حديث مشهور بزيادة
في الكتاب وان كان من الاما حاز به كخص النكح وهو قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم لان الجوسية
والوثنية فصحت منه وكذا يحرم الجمع بين العيتين والحالتين صورته ان يتزوج كل من الرجلين
امرأة الاخر فتلد بكل منهما بنت يكون كل واحدة من البنيتين عمه الاخرى ولو تزوج كل منهما بنت الاخر
فتلد لكل منهما بنت يكون كل واحد منهما خاله الاخرى **وحكم من الرضاع ما يحرم من ذكرا من النسب**
الاصول والفروع والحالات والعمات وغيره من المعدودات لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب **واذا طلق امرأته لا يتزوج اختها ولا امرأته حتى تنقض عدها اي عدتها امرأته**
سواء كان الطلاق باينا او رجعا لبقاء النكاح الاولي من وجه بقاء العداء في لومات امرأته يجوز
له ان يتزوج باختها لان النكاح يذول بغيرها بالكلية كذا في شرح الجمع لابن ملك في كتاب الاقار وفي
الخلاصة اذا ماتت امرأة الرجل فتزوج باختها بعد يوم جاز وكذا لو كانت له اربع نساء ماتت
احدهن فتزوج بالحاصلة بعد يوم وقال الشافعي يجوز لمن ابان امرأته ان يتزوج باختها في عدها
وامرأة رابعة لا ارتفاع النكاح ولنا ان نكاح المبانيه باق من وجه بقاء احكامه كالنفقة والعراس
في حق ثبوت النسب فثبتت العلاقة لم ينكح اخنها وامرأة رابعة تحز من الجمع وفي الاختيار
والمعقبة اذا لحقت بدار الحرب مرتد بكل الزوج اخنها واربع سواء استوطنا احكام الاسلام
عنها وعدة ام الولد اذا اعتقها مولا ما يقع نكاح اخنها دون الاربع لان فاشها قائم فيكون جامعاهما
في رحم احدين وانه حرام بالحدوث وحرمة الاربع ورد في النكاح وقال لا يمنع لان له ان يتزوج قبل العتق
فلما بعد لكن اذا عقد عليها لا يطأ ما يقع ينقض العدة وجوابه ان فاشها قبل العتق ضعيف قبل
العتق لا يغيره بالنكاح وبعد لا فافترقا والعقد قائم مقام الوطى مع ثبوت النسب منه فلا يجوز
ولا يتزوج المولي امته لان ملك المتعة ثابت له ولو ثبت ثابته بالنكاح لادى الى اثبات الثابت
ولا امرأته اي ولا يتزوج المرأة عبدا لانها مالكية ولو كانت متبوعة لصارت مملوكة وبنيهما اتفاقا
ولو نكح بنت مولا يجوز لان ملكها له في مال ابيها والزنا يوجب حرمة المصاهرة بغيره من زنا
بامراته او طيها يشبه حرمة عليه اصولها وحرمها وحرم الموطوءة على اصول الواطى وفروعها

قوله ولا يتزوج المولي امته لان ملك المتعة ثابت له ولو ثبت ثابته بالنكاح لادى الى اثبات الثابت
قوله ولا امرأته اي ولا يتزوج المرأة عبدا لانها مالكية ولو كانت متبوعة لصارت مملوكة وبنيهما اتفاقا
قوله ولو نكح بنت مولا يجوز لان ملكها له في مال ابيها والزنا يوجب حرمة المصاهرة بغيره من زنا بامراته او طيها يشبه حرمة عليه اصولها وحرمها وحرم الموطوءة على اصول الواطى وفروعها

وقال

وقال الشافعي لا يوجب الزنا حرمة المصاهرة وضع في الزنا وهو في الشرع وطى الرجل المرأة في القبل
في غير الملك وتشبهه بقتل محقق فانه لو جامع رجل رجلا لا يحرم على الفاعل ام المفعول به وبنته وكذا لو
لاط بامراته لا تحرم عليها وبنتها اتفاقا ولو وطئها بملك يمين او نكاح صحيح او فاسد ووطئ جارية تشتر
او جارية بعد ما زوجها من غيره او وطئ الاب جارية ابنه فانه ثبت به المصاهرة اتفاقا من الخلق
له ان المصاهرة لغة اذ بها تلحق الاجنبيات بالامهات حتى يكونوا كالحق بآب والافرة معهن كالمصاهرة
لا تقسيمها للنسبة كيدا تنفي الي تكثيرها ولنا ان الوطى سبب الجزئية بين الوطى والموطوءة في
يصير ان كس شخص واحد بواسطة الواحد حتى يضاف الولد الى كل واحد منهما كلافقصة اصولها
وفروعها كاصولهم وروعه وكذلك على العكس والاستمتاع بالجزء حرام الا في موضع الضرورة وهي
الموطوءة والوطى محرم من حيث انه سب الولد لان حيث انه زنا وكذا يوجب حرمة المصاهرة **بشهوة**
من الجانبين وهذا الشهوة ان كان ثابا ان ينشئ الله به او تزا اذا انشأ ان كانت
منتشرة قبله وان كان شيئا او عتقا فحدا ان يشتهي بقلبه ويتلذذ به او ينادي شهوة ولا يفر
ذلك الا بقوله في النساء لا يكون الا هذا وفي التبيين وجود الشهوة من احدهما يكفي ولو شربها
ان وصل حرارة البدن الي بدن ثبت الحرمة والافلا **ونظر اي** وكذا يوجب حرمة المصاهرة **نظرا**
اي فرجها الداهل دون الطاهر روي ذلك عن ابي يوسف وسوال الصحيح كذا في الاختيار ورواها ما يري
منها عند استلقائها ولا يتحقق ذلك الا عند انكائها ولو راي فرجها من وراء الزجاج ثبت دون
الوطى ودواعيه وقال الشافعي لا يجوز لقوله عليه السلام لا ينكح المحرم ولنا ما روي انه عليه السلام
تزوج ميمونة رضي الله عنها وهو محرم وما رواه مجول على الوطى **ولا يتزوج امه عاهرة** ويجوز تزويج
الحرمة عليها لقوله عليه السلام لا تنكح الامه على الحرمة وتنكح الحرمة على الامه **ولا يتزوج امه في عدها سواء**
كانت من باين او رجعي قيد بعدة الحرمة لان عدة الامه لا تمنع تزويج الحرمة اتفاقا وقال لا يتزوجها
في عدة الحرمة البانية لان التزوج في عدها ليس تزوجا عليها ولهذا وحلف ان لا يتزوج في عدها
لا يثبت ولا يبي حنيفة ان النكاح باق في العدة من وجه بقاء بعض احكامه من النفقة وغيره فيقيم
نكاح الامه فيها اقصا لما كالم ينكح اخنها في عدها وما عاين البمين ففرض الحالف ان لا يشتر
غيره في قسمها فبا التزوج في عدها لا يحصل الاشتراك فلا يثبت **ويشترى الحرمة والامه عليها اي على**
الامه وفي عدها الحديث السابق **والله ان يبيع نكاحا ما بين اربع من الخواير والاماء لا غير اي ليس**
له ان يتزوج الشتر من ذلك وقال الشافعي لا يجوز تزويج الاربع من الاماء لان نكاحها ضروري
لما فيه من ارفاق الولد والضرورة تنفذ بالامه الواحدة فلا يجوز الشتر منها وفي المعقبة هذا
في الحر واما العبد فينكح امته ولا يعتبر في حق العبد عن الحد بل له ان ينكح حرمة وامته وان ينكح

ولا ينكح

الامة على الحرة عند وعندنا لا يجوز ولنا عموم قوله تعالى فانكحوا الآيات ولا اوراق فيه لان الارفاق يستدي
تقدم الحرة والنطفة لا يوصف بها ولا بالرق على انه يمكن ان لا يحصل الولد اهلا بان يتزوج امه عاوا
وفي الاصل لا يزوج في عقد واحد ارباعا من الاماء وخمس من الحواير جاز نكاح الاماء خاصة لانه يجوز
نكاح واحدة من الحواير لعدم الاولوية فيبطل نكاحهن فلم يوجبه المراجعة **وللعبد ان يجتمع نكاحا بين**
اثنتين منها لا غير وقال مالك يجوز له ان يتزوج اربعاً لانه في حق النكاح بمنزلة امر عندنا في ملكه بغير
اذن المولي ولنا ان الرق منصف فيتزوج العبد اثنتين والحر اربعاً انظر الى الشرح الحرة **ولا يجوز**
نكاح صبي من غير الآرائية اي الا الجمل من الزنا فانه يجوز تزويجها **فان فعل** يقع فان تزويجها **لا يبيح**
فان نكحها وقال ابو يوسف لا يجوز نكاح الجمل من الزنا وفي التبيين الخلاف فيما اذا تزويجها غير الزاني
وان تزويجها الزاني يجوز اتفاقا وفي النهاية قبل كذا الخلاف في تزويج الزاني اذ لم يقر بان الجمل منه
واذا اقرح نكاح اتفاقا ويستحق النفقة لانه غير ممنوع عن وطئها لا يبيح ان هذا الجمل محرم
اذا لاذن له فصار كتابت النسب ولها قوله تعالى واهل لكم ما ولدوا لكم واما حرم وطئها لان سواد
الغير حرام كما قال عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يستعين ماء زرع غيره فان قلت
ثم الرجم يند بالجل فكيف يوجد في الزرع قلنا قد جاز في الحر ان يسمع الحمل ويصبر بزراد حدة بالوطئ
بوجه الوافحات تزويج امرأة فيأيت بسقط استبان حلقته ان جاءت لاقل من اربعة اشهر لم يجز
النكاح لان فلق الولد انما يتبين في اربعة اشهر فتعين ان الولد من الاول **ومن جمع بين امرأتين**
نكاحا في عقد واحد باللفظ مثلاً **احديهما لا يخل نكاحها بان كانت مجوسية او معتدة الغيب او كوثا**
صح نكاح الاخرى ولها الالف عند ابي حنيفة وقال احمدها من مهر مثلها مثلاً اذا كان مهر مثل احدى
ضعفا لمهر مثل الاخرى قسم الالف بينهما اثلاثا وان كانا سواء بقسم الالف سواء فيا اصاب مهر مثل
الجلال يكون لها وما اصاب مهر المثل المحرمة يسقط هذا اذا لم يدخل بالحرمة وان دخلها فعلى قياس
قوله لها مهر المثل بالانما يبيع وعلى قياس قولها لها مهر مثلها ولا يجاوز عن حصتها من الالف فيكون
احديهما محرمة لانه لو فتح نكاحها بقسم الالف على مهر مثلها اتفاقا لكانا جعل الالف بدل البقيتين ولم
يسلم الا احداهما فيجب عليه قدر ذلك من العوض كما لو قال لامرأتين تزوجكما على الالف واجابت
احديهما وله ان احدىهما ساقطة شرعا لعدم مخالفتها فصارت كالقطة حقيقة فيجعل كل الالف
مقابلا للمال وتكون التثنية مجازا عن الواحدة **ونكاح المتعة** غير جائز وهو ان يقول الرجل لامرأة
خذيني هذه العشرة اتمتع بك وبين مدة معلومة فتقبله ولا يدر فيه من لفظ التمتع وهو كان جائزا
في الابتداء فنهى النبي عليه السلام بقوله كنت اذن لكم في الاستمتاع من النساء وقد حرم الله
ذلك الي يوم القيامة رواه مسلم **ونكاح الموقت** اي مدة معلومة **باطل** وهو ان يقول تزوجتك

او نكحت بكلمة من المال الي مدة كذا عند الشاهدين وقال زفر توقيتة باطل وعقد جابر لان معنى
النكاح استقاط حصة البضع لكن جعل ملكا لفرضه شرعية الطلاق وما كان من الاستقاط لا
يبطل بالشروط الناسدة فصارت كما اذا تزويجها بشرط ان يطلقها بعد شهر ولنا ان النكاح الموقت
نكاح متعة معناه لان النكاح عقد عمر وتوقيتة يكون تقيحا بان الفرض منه المتعة فيبطل النكاح
اذا العترة للمعنى كما اذا قال جعلتك وكيلاً بعد موتي يكون وصياً وعن ابي حنيفة انه ذكر ملكاً لا يشترط
شئها اليه صح النكاح لانه في معنى المؤبد لكن الظاهر ان لافرق بين طول المدة وقصرها ما ذكرنا بخلاف ما
اذا شرط ان يطلقها بعد شهر لان الشرط القاطع يدل على انعقاد مؤبد **عبارة النساء مقبلة**
النكاح صح لو زوجت الحرة العاقلة البالغة نفسها جاز وكذلك لو زوجت غيرها بالوكالة او الولاية والدة
اذا وكلت غيرها في تزويجها او تزويجها غيرها فاجازت وقال الشافعي لا ينعقد النكاح بعبارة ولا بد
من الولي الخلاف في انشاء النكاح اما افراداً بالنكاح يقع اتفاقاً من المتحابين وبشرط ابو يوسف الولي
في رواية وجعل محكمها موثقاً على اجازة في رواية اخرى عن ابي حنيفة سواء كان الزوج كفواً لها
او لم يكن للشافعي ما روت عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام قال ايما امرأة نكحت نفسها بغير اذن
وليها فنكاحها باطل ولنا قوله تعالى فمكح زوجاً غيرك فان اضافة النكاح اليها يدل على انعقاد بعبارة
وقوله عليه السلام الايم احق بنفسها من وليها فانه متفق على صحته وما رواه سقيم لانه نقل ان عائشة رضي الله
عنها زوجت بنت اخيها عبد الرحمن وهو غيب وعمل الروي بخلاف ما رواه يدل على صحة رواية
وقال البخاري لم يصح في باب النكاح حديث دل على ان شرط الولي في جوازها وليس سلم يكون محمولا
على الامة والصفية **ولا اجبار على البكر البالغة على النكاح** وقال الشافعي تجبر وعندنا وانما ثبت الولاية
عليها اذا كانت بكر بالغة كانت او صفية وعندنا انما ثبت اذا كانت صفية بكر كانت او ثيبا
له ان النبي عليه السلام لم يشترط في نكاح مطلقا اذ انها في ملك الولي الا النكاح بدون رضاها صريحا ولنا ان الولاية
في مالها انما تنقطع اذا بلغت فلذا تنقطع الولاية على نفسها والنكاح البكر البالغة انما يكون برضاها لكن النبي
عليه السلام اقام سكوتها مقام رضاها وانما وضع في البنت اذ في الابن يجوز الاجبار في الصغيرة اتفاقا
من المتحابين فان استاذنها الولي **فكنت البنت او صبيها وبكيت بغير صوت** فهو اذن اما في السكوت
فقوله عليه السلام البكر استأذن في نفسها فان سكنت فقد رضيت واما في الفحكة فلانه دليل الرضا
الا اذا كان على وجه الاستهزاء واما البكاء فقبل ان كان معها حاراً فهو رد وان كان بارداً فهو رضا
والمتحارفة في المتن لانه يكون بكاء على فراق الاهل وفي قوله بغير صوت اشارت الى انها لو بكيت بصوت
لا يكون رضا لانه دليل السخط والكره كذا في شرح المختار **وكذلك الحكم** لو تزويجها الولي ثم بلغها الخبر قبل البدء
في الاستئذان من تسمية الزوج ومقدار المهر لان رغبته يختلف باختلافها والفتحي ان المزوج ان كان غير

بغير طلاق لانه فسخ بنيت ضرورة دفع اللزوم فلا يكون طلاقا ولما ثبت لها ولا مهر لها ان كان قبل
الدخول لان المراد من الفسخ رفع مؤنات العقد وان كان بعد الدخول فلها المسمى لانه استوفى
المعقود عليه وكذا لو اصاب القلام قبل الدخول لامهر له عليه وليس لان فرقة جاءت من قبل الزوج ولا مهر
عليه الاخذ والوجه فيه انه لو وجب المهر لما كان في الخيار فائدة لانه قادر على الفرقة بالطلاق فلما ثبت
الخيار علمنا انه ثبت لفائدة وهي سقوط المهر ولو مات احد ما قبل البلوغ او بعد قبل التفرق ورثة الاخر
لقحة العقد وثبتت الكسب وقد انتهى بالموت **وان كان باحد الزوجين يجب فلا خيار للاخر** وقال
الشافعي يجوز للرجل رد مكسوة جفون وجذام وبرص ورتق وقرن لان كلاً منها يمنع من الاستمتاع طبعاً
او حساً فيوجب حق الفسخ كما اذا وجدت زوجها مجبوباً وان القابض بهذه العيوب تمام الرضاء
وهو ليس بشرط للزوم النكاح ولهذا ثبت مع الهزل وما هو مستحق بالعقد وهو التمكن من الوطء فمن
صبرتها ولا يعتبر فوات تمتعه لا مكانه ان يستمتع من امرأة اخرى بخلاف ما استشهد به لان المرأة
ليس لها ان تقضي حاجتها من رجل آخر فيفوت ما هو المقصود من النكاح واذا رد ما عاين قوله فسخ
العقد ولا مهر لها ان لم يكن دخل بها وان كان قد دخل بها قبل العلم بالعيوب فلها مهر مثلها ويرجع به
على من زوجها واما النفقة والسكنى فلا يجب ان كانت حايلاً والبصر المثلث للخيار عند من هو الذي
لا يقبل العلاج دون او ايله وكذا الجذام ولم يعبر في الجنون ان يقبل العلاج من الخفايق وقال محمد
يجوز للمرأة ان ترد زوجها بالجنون والجذام والبصر لان حقها من التمتع يفوت بهذه الثلث فتخبر
كما لو وجدت مجبوباً او غيتنا بخلاف جانبه لانه يمكن دفع الضرر عنه بالطلاق ولها ان تستفاد
حقها منقصور مع القصور فلا يثبت لها الخيار حذر عن ابطال حق الزوج واما تجرت في الحب
والغنة لان الاستفاد حقها من فوات باكلية **الا في الحب** اي المجبوب وهو قطع الله فيفق **الحال**
بينهما اي يفرق الحاكم بين الزوجين ان طلبت لانه لا فائدة في تاء جيل **وفي الغنة** اي العنين وهو
من لا يقدر على الجماع لمرض او لكسبه او سحر او يصل الى الثيب دون البكر او لا يعمل الى امرأة
واحدة بعينها والجواب في كل واحد كذا في المحيط **والحصى** وهو من قطع حصيته **فيقول كل واحد**
منهما سنة يبتداء من وقت الحصى وتحتسب ايام الحيض وشهر رمضان من السنة لا ايام
مرضه او مرضها في ظاهر الرواية يؤجل سنة قمرية وهي ثلثمائة واربعه وخمسون يوماً وفي الزفيرة
يؤجل سنة شمسية وهي زائدة على السنة القمرية باحد عشر يوماً وجزء من مائة وعشرين جزءاً من اليوم
فيجوز ان يوافق طبعه هذه الزيادة وسوراية عن ابي حنيفة ومختار بعض المتأخرين **فان قربها**
اي ان قرب العنين والحصى الى زوجة جزاء الشرط مخذوف وهو يتيقن نكاحه **والا** اي وان لم يفرق
فرق بينهما بطبعها اي بطلب زوجته التفريق هذا قيد الكل ما سبق حتى لا يفرق اثرات المجبوب

بدون طلبها وفي المحيط فان اختلفت زوجها سقط خيارها وان اختلفت الفرقة فرق بينهما ويكون تلبية
بانيته ولها المهر كاملاً وعليها العدة وفي الامامي ولو وجدت المرأة زوجاً مجبوباً وبني رتقاء ولا خيار
لها وفي الحائنة وان كانت رتقاء ليس لها حق الفرقة لان المانع من قبلها ولو حصل اليها ثم صار مجبوباً او
غيتنا لا خيار لها لان حقها في وطئ واحد يحصل مقصوداً من تارك المهر والاخصاف وما زاد على
الواحدة لا يجب عليه حكم ويجب ديانة ولو تزوج امرأة كالجاهل فلا يصح ان لا خيار لها ولو كانت صغيرة وزوجها
مجبوباً ينتظر الى بلوغها لاحتمال ان ترضى به بخلاف ما لو ثبت لها حق النفقة باخذها ولها ولا ينتظر الفرق
ان حق النفقة ثابت في الحال وفي تاضيها اضرارها وحق قضاء الشهوة غير ثابت في الحال الى هنا
كلامه اعلم ان التأجيل لما ثبت اذا صدق روضة في عدم الوصول اليها واما ان كثرها وهي ثبت فيتحلف
الزوج لانه يترك استحقاق الفرقة عليه وان حلف ببطل حقها في التخيير وعلى هذا يجري الاستحلاف والثابت
وان كانت بكر افاد في الزوج الوصول تنظر اليها النساء فان قلن هي بكر يؤجل سنة وبعد تمام سنة
ان قلن هي بكر يفرق وان قلن ثبت يستحلف الزوج لانه لا بد من ثبوت التامة الوصول اليها لاحتمال
زوال البكارة بشيء آخر فان حلف فهي امرأة وان نكل يفرق وكذا في التبيين وفي الكفاية ان سأل
الزوج القاضي ان يؤجل سنة اخرى او شهراً لا يفعل ذلك الا برضاء المرأة وان رضيت ثم رجعت
فلها ذلك ويبطل الاجل وفي المحيط بخلاف ما اذا رضيت بالمقام معه ثم خاصمة فانه لا يسمع حضورها
لانها سقطت حقها على الاطلاق والى قط لا يكمل الرجوع **ويكون الفرقة طلاقاً بانياً** وقال الشافعي
فتح حتى لا ينتقص به عدد الطلاق لانها فرقة من جهتها كحصولها بطبعها ولنا ان هذه الفرقة من
جهته لان التخيير بان كان واجبا عليه دفعا للظلم عنها ولما لم يفعل تاب القاضي ضاها فكان
الفعل منسوب اليه واما يقع بانية لان المقصود وهو دفع الظلم عنها لا يحصل الا بها واعلم ان فرقها
من زوجها العنين بعد امهال سنة بتفريق الحاكم عند ابي حنيفة وقالوا بقولها احتت نفسى او ثبت
نفسى تقع الفرقة لان الشرع خيرة فصادرت كخيرة الزوج وله ان الكسب للزوج فلا ينزول الا بالزلة
او بازالة من يقوم مقامه وفي المحيط وروي عن ابي يوسف اذا خيرا القاضي فقامت من مجلسها
قبلها ان تخار شياً فلا خيار لها ولذا روي عن محمد وعليه الفتوى لان تخيير القاضي يقوم مقام
تخيير الزوج ولو خيرة الزوج بطل بالقيام عن المجلس فكذا هذا وكذلك لو اقيمت مكرهة لانها تقدر
على الاختيار قبل القيام وان مكست دل على الرضاء العنين اذا فرق القاضي بينه وبين امراته
ثم تفرق هذه المرأة لم يكن لها خيار لانها رضيت بالمقام معه لان النكاح انما يشر للمقام مع الزوج
والولي العصية في ولاية النكاح **على تسخيرهم في الارث** **والحب** فيكون اقرب الاولياء الذين هم ابن
الابن وان سفل لكن هذا متصور في المعقوضة لانه الصغيرة ثم الاب واب الاب وان علم ثم الاخ

لاب وآم ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ ثم العم لاب وآم ثم ابن العم لاب وآم ثم
ابن العم لاب ثم **مولى العاقبة** يتوي فيه الذكر والانثى ثم عصبة المولى وقال مالك لا يلي الصغير
الاب لان الولاية على احرار ثبتت على خلاف القياس والنص انا ورواية ولاية الاب لما روي ان ابا
بكر رضي الله عنه زوج ابنتي صلي الله عليه وسلم عاتبة رضي الله عنها وهي صغيرة ولما قوله عليه السلام
النكاح الى العصباء والولاية موافقة للقياس لان النكاح مشتمل على مقاصد لا يتم الا بين المتكاملين
فبين والكفو لا يتفق في كل وقت فثبت الحاقه ابي اثبات الولاية للاب فثبت الكفو الى ما لم ينظر
الى البلوغ والآم واقاربها كالجدة والحال والحالة وكذا لذوي الارحام الاقرب فالاقرب **التزويج ثم**
مولى الموالاة يعني ان لم يكن لها من العصباء النسب والسببية احد فولاية التزويج للآم ثم للاخت
لاب وآم ثم لاب ثم الاخ او الاخت ثم لاولادهم ثم للامهات ثم للاخوال ثم للحالات ثم لبسات الاعمام
ثم لمولى الموالاة وهذا عند ابي حنيفة وهو استحسان كذا في الكافي شرح الوافي وقال محمد بن
غفر العصبية ولاية لقوله عليه السلام النكاح الى العصباء ذكره الكوفي ان ابا يوسف مع محمد بن عيسى
المسيلة واكثر الروايات على انه مع ابي حنيفة ولما ان استحقاق الولاية بالتقربة الباعثة على الثقة
وسمي موجودا في الآم وذوي الارحام فيقومون في النكاح مقام العصباء عند عدمهم كما قاموا
في الارث مقامهم وكذا مولى الموالاة يقوم في النكاح مقام هؤلاء عند عدمهم كما قام في الارث
مقامهم وما رواه يدل على ان النكاح للعصباء عند وجودهم واما عند عدمهم فالحدث ساكت
عنه ثم القاضي لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له **ولا ولاية للصغير** لانه لا ينظر في الولاية
لشرع لا ينظر ولا عبد لانه لا ولاية له على نفسه فلا يتولي عيا غير **ولا يجوز** لانه كالصغير في عدم النظر
ولا كافر على مسلم لقوله تعالى ومن يجعل الله للكاثرين عيا المؤمنين سبيلا ولهذا لا يقبل شهادته عليه
ولا بتوارثان قيد بالمسلم لان الكافر من يتولي مثله لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء ولهذا
تقبل شهادته عليه ويكره بينهما التوارث **وابن المجنونة يقدم على ابيه** في ولاية النكاح وقال محمد
يقدم ابونا على ابنها وكذا الخلاف لو كان مكان الاب جد لانه كالأب وضع المسئلة في المرأة
لان الرجل لو كان مجنونا وله اب وابن فالنكاح الى الابن عند ابي حنيفة وعند ما الى الاب
من المحيط لانه ان الاب لها انظر وثقة عليها او قرولها ثبتت الولاية في مالها للاب دون الابن
فكان الاب اولى ولها ان ولاية النكاح يثبت على العصبية والابن مقدم على الاب في العصبية و
العبرة للمقدم فيها لا للزيادة في الثقة بدليل ان ابن الاخ مقدم على اب الآم مع انه اشقق و
عن ابي يوسف ان الاب مقدم اذا اجتمع مع الابن احصاها **واذا غاب الولى الاقرب غيبة منقطعة**
لا ينظر الكفو الى ما لم ينظر رويها **الا بعد ولا يبطل عقد** اذا جاز الاقرب وقال زفر لا يجوز عقدا

لان الاقرب هو الاصل والا بعد خلف عنه فاذا وجد الاقرب يبطل عقد الا بعد كالماء اذا وجد يبطل
حكم التيمم ولنا الاقرب كان في حكم المعدم لعدم الانتفاع به فتبين ان يحصل المقصود بالخلف ونحوها
حصول المقصود به لا يبطل حكمه بالاصل لمن يتم مع وجود الماء النجس فصل في ثم وجد ماء طاهر لا يبطل صلوة
وقال الشافعي القاضي مقدم على الولى الا بعد لان ولاية الاقرب في النكاح لم يبطل غيبته كما يبطل
ولاية في مال لكن غيبته صار كانه منع حق الصغيرة في تزويج الكفو فيقوم القاضي مقامه دفعا لظلمة ولنا
ان الولاية شرعت للموالاة والتقربة الدائمة لا لشقتهم فلما ينتفع بالاقرب لغيبته ينتقل الولاية الى الا بعد
نظر المولى عليه فصارت كما لو مات الاقرب او قتل ونياية القاضي كيف يتحقق ولم يوجد من الاقرب
ظلم والاصح في تقب الغيبة المنقطعة ما قاله في المتن من لو كان تحتفيا في البلوغ لا يوصف عليه يكون
غيبته منقطعة لان الكفو لا يتفق في كل وقت وسوختا بعض المشايخ وصاحب الهداية وقال زفر في
مفسر بان لا يوف مكان الاقرب لانه اذا عرف مكانه ينتفع به فيه فلا يثبت الانتفاع ونحوه اكثر
المتأخرين انها مقدر بغيره وهو مروي عن محمد وعليه الفتوى كذا ذكر صاحب الكافي **ولو**
وليان فالاول تزويجا اولى لانه لما سبق فذهب فلا يجوز نكاح الثاني ومنه لان سبب الولاية القرابة
وسمي لا ينجزي والحكم الثابت به ايضا لا يتجزى فصار كل واحد منهما كالمنفرد فاجابها عقد جاز كالامان
وان كانا معا اي وان زوجها الوليان معا **بطل** اي بطل عقد ما يقدرا الجمع وعدم اولوية احدهما
يجوز لاب والجد ان يزوج ابنة بالشر من مهر مثلها او ابنة باقل من مهر مثلها كما اذا زوج ابنه امرأة بنت
درهم او زوج بنته بمائة درهم ومهر مثلها الف درهم **ومن غير كفو** وقال لا يجوز تزويجها كذلك وفي مجموع البوازل
الخلاف فيما اذا كان الاب صاحبا ولو كان سكران لا يصح بالاتفاق وفي المحيط الوكيل بالنكاح اذا زاد نقص
عن مهر المثل فعلي هذا الاختلاف قد بالتزويج لان بيع الاب مال ولزم بالغبين الفاضل لا يجوز اتفقا
والجد كالأب عند عدمه وقيد بالاكثرة والاكل وسوال الغبن الفاضل لان الغبن اليسير لا يمنع الجواز اتفاقا
نظن بعض ان الزوجة لا يجوز ويجوز النكاح بمهر المثل ولا يصح ان النكاح بغيره جانبا من الحقائق لهما ان هذا
النكاح تضمن الافرار بها فلا يجوز ولا يبي حنيفة ان الاب او الثقة فلعقل هذا الافرار كان يجنب شافع
اخر من كون الزوج حسن الحلق والالفة واسع الثقة والعفة فعقد هذا العقد نظر الولد لا افرار
عليه صح لوعرف من الاب سوء الاختيار سبه او لطمه لا يجوز عقدا **اتفاقا ولا يجوز ذلك** اي التزويج
بالشر من مهر المثل او باقل **افرة** اي لغير الاب والجد اتفاقا لانهم انقص ثقة **والواحد يتولي طرفي النكاح**
بان يكون عاقدا من الطرفين **ولما كان** ذلك العاقد من الجانبين كن زوج ابن ابنه بنت ابنه الاخر بان
قال زوجت فلانة من فلان ومنه الصانع يكتفي وتقوم مقام القبول **او وكيل** من الجانبين وهو ظاهر
او وليا من جانب **وكيل** من اخر بان وكله رجل بان يزوج بنته الصغيرة **او اميلا** **وكيل** من وكله

امراته عند شهادته ولم يعرف اسمها ونسبها لا يجوز نكاحه وفي المحيط اذا وكلت بنزويها من رجل فزوجها
من نفسه لم يحل لانها امرأة له بالتزوج من رجل نكحة وهو مرفوع بالحطاب والمرفوع لا تدخل تحت النكحة **اولا**
واميل كن زوج بنت عمه الصغيرة من نفسه بان قال تزوجت فلانة وقال ان في لا يجوز في الجميع لان
النكاح يقتضي ايجابا وقبولا وتلكا وتلكا والواحد لا يصلح كليهما لانها متافيان كما في البيع ولما ان التاكيد
في النكاح معتبر لان قوله زوجت فلانة من فلان يقتضي شطرين فلا حاجة الى القيد والواحد يصلح ان يكون
نايبا من اثنين في الكلام فان الحقوق لا يرجع فيه الى العاقد فلا يردى الى حكمين متضادين من كون الواحد
طالبا ومطلوبا وضع في النكاح احرازه عن البيع فانه لا يجوز ان يتولي فيه طرفي العقد واحد من الطرفين
وينعقد نكاح الفضولي وهو من لم يكن وليا ولا اهلا ولا وكلا **موقوف** ما يقع بين عاقد موقوف على الاجارة
كاي اي كما كان بيعه ينعقد موقفا اذا كان فضوليا من جانب واحد كما اذا زوج امرأته بغير امرها رجلا
فقبض الرجل وقال الشافعي لا ينعقد وهذا بناء على ان عقد الفضولي غير جائز عندنا موقفا لعدم التام
من الطرفين في اقرار باب الخيارات اما اذا كان فضوليا من جانبين كما اذا قال زوجت فلانة من فلان
وسما غايبا بغير امرها **او فضوليا من جانب واحد** كما اذا قال تزوجت فلانة وبني غايبه و
لم يقبل عنها احد فلا ينعقد وكذا اذا كان فضوليا من جانب وليا او وكلا من جانب اخر فلا ينعقد وقال ابو
يوسف ينعقد موقفا على الاجارة في الجميع وفي النهاية هذا اذا تكلم الفضولي بكلام واحد وان تكلم بكلامين
بان قال زوجت فلانة من فلان وقبضت منه يتوقف اتفاقا قيدا بكونه من جانبين لانه اذا كان فضوليا من
من جانبين يتوقف العقد اتفاقا لانه ان كلام الواحد في النكاح يقوم مقام الكلامين فصار كما اذا كان وليا
لها او وكلا منها او وليا من جانب واحد وكلا من جانب واحد وقال زوجت فلانة من فلان وكما اذا قال الزوج
تأملت امراتي على كذا وبني غايبه قبلتها الخ فقبلت جازا كذا الطلاق والامتناع على مال ولها ان العقد
التام يكون موقفا على ما روي المجلس وشطر العقد لا يكون موقفا على ما وراءه لان الرجوع ممكن فيه قبل قبول
الاخر كما في البيع بخلاف ما ذكره من الصور لان الولي يكلم ولاية من الجانبين صار كشخصين وكذا الوكيل
انتقل كلامه الى الزوجين وبخلاف الطمع والامتناع على مال لان فيه معنى تعليق الطلاق والامتناع بالقبول
لعمري تعليقها بالشرط والنكاح لا يحتمل التعليق وفي الاعتبار لو زوج الاب ابنة الكلب فحين قبل الاجارة
فاجارة الاب جاز ونفذ لثبوت الولاية اليه وقت الاجارة **والكفاءة** اي كون الزوج نظير الزوجة **تعتبر**
في النكاح وفي الفتاوى الظاهرية الكفاءة معتبرة في ابتداء النكاح حتى لو زال بعد كفوته لم يفسخ
النكاح وانما اعتبر الكفاءة فيه لقوله عليه السلام لا لا تزوجن النساء الا الاوليات ولا يزوجن الا من
الاكفاء في النسب والدين اي في التقوى فلا يكون الفاسق كفوا للفاسقة وقال محمد الفاسق كفوا للصالح
لان التقوى من امور الاخيرة فلا يمتنع بنواته مقاصد النكاح الا اذا استخف بالفسق بحيث يخرج سكرانا

في النكاح لا يجوز نكاحه وفي المحيط اذا وكلت بنزويها من رجل فزوجها من نفسه لم يحل لانها امرأة له بالتزوج من رجل نكحة وهو مرفوع بالحطاب والمرفوع لا تدخل تحت النكحة

او استخف به الناس فلا يكون كفوا للصالح لانهما تعتبر فيقترب بعض المقاصد وقال مالك اعتبار الكفاءة مقصورة
على الدين لانه افضل من غيره ولما قوله عليه السلام فزوجهم اكفاء لبعض بطن بطن والعرب بعضهم
الكفاء لبعض والموالي بعضهم الكفاء لبعض رجل برجل اراد بالولي العجمي استحووا موالي لان بلادهم تحت
عنق بايدي العرب وكان للعرب استرقاؤهم فلما تركوهم على حالهم صاروا كائنا ما كانتهم اعتقوا وانما قال في
الموالي رجل برجل اشارة الى انهم ضيقوا ان بهم ولا يتزوجون بها واما التفاضل فيما بين قريش فلا يمتنع
لاطلاق النكح **والفاسق** لان الناس يتزوجون بشرها ويتعيبون بدنائها فالبسيط لا يكون كفوا للعطار
وفي الاعتبار وعن ابي حنيفة انه غير معتبر فانه يمكن الاتصال عنها فليست وصفا لازما وعن ابي يوسف
لا يعتبر الا ان تجش كالمالك والجمام والكفاس والدبغ فانه لا يكون كفوا لثبوت البزاز والعطار والعربي
والجوهري **والحرية** فلا يكون العبد كفوا للحرية لانها تعتبر بدائتها نقصا وشيئا **واما** **وهو يملك النفقة** بان
يملك الزوج نفقة الزوجة لان الازوج انما يقوم بها وبني معتدرة بنفقة كل يوم وقبل بنفقة شهر **والمهر**
المجمل اي وبان يملك المهر المجمل وهو ما يقدر على التحصيل لانه بدل البضع فلا بد من ملكه حتى لو وجد احد هما
دون الاخر لا يكون كفوا لقيد المال بملك النفقة والمهر اشارة الى ان الكفاءة في كثرة المال غير معتبرة
في طاحر الرواية كما اعتبر بعض المتأخرين لان كثرة مذمومة وفي الذخيرة هذا اذا كانت كبيرة وان كانت
صغيرة لا يطلق الجاه لا يعتبر نفقتها لانه لا نفقة لها ولو كان كد نفقتها ولا يجد نفقة نفسه فهو كفوف في الاحتيا
وعن ابي يوسف اذا كان ملك المهر دون النفقة ليس بكفوا وان كان ملك النفقة دون المهر فهو كفول لان
المهر يجري فيه الملة وبعد الرجل قادر عليه بعد ان ابيه اما النفقة لا بد منها في كل وقت ويوم وفي النواذر
عن ابي حنيفة ومحمد امرأته فاقية في اليسار زوجت نفسها من يقدر على المهر والنفقة رد عقد ما وقال ابو
يوسف اذا كان قادرا على اتياء ما يجزى ويكتب ما يفتق عليها يوما بيوم كان كفوا لها ولا اعتبار بما زاد على
ذلك لان المال عاود وراجح **ومن** **اب** في الاسلام **والحرية** لا يكفي من له ابوان اي اب وجد فيه لان تمام
النسب بالجد وقال ابو يوسف يكفي الخاق للواحد بالاثنيان كما هو مذهب في تعريف الشاهد قيدا بقوله
اب لان من اسلم بنقه ولم يكن له اب في الاسلام لا يكون كفوا لمن لها اب سلم اتفاقا وفي الكافي هذا
الخلاف في الجهم لان مخالفتهم بالاسلام والحرية لا بالان بواحد العرب فن اسلم بنقه منهم يكون كفوا
لاثره لها ابوان في الاسلام لان مخالفتهم بالان ونسب كلهم شريف لان اتصاله بابو اجم عليه السلام ولا ابوان
والاكثر سواد يعني من كان ابوان مسلمين وحرين يكون كفوا لمن له اباء فيهما لان ما فوق الجد لا يعرف غالب
فلا بشرط اسلامه وحرية وفي الاعتبار والكفاءة في العقل قيدا لا يعتبر فلا يكون المجنون كفوا للعاقلة **واذا**
تزوجت المرأة غير كفوة فلو تولى ان يفرق بينهما ومنه تفريقه ان يطلب ذلك من الحاكم للحقوق العارية بمصاحرة
غير الكفولة وهذا يدل على ان نكاحا صحيحا باق مع احكامه الى ان يفرق القاضي وعن ابي حنيفة انه غير صحيح

في الحاشية هذا القول اصح واصوب والمختار للتقوى في ثمانين اذ ليس كل ولي يحسن المرافعة الى القاضي ولا كل
قاضي يعدل فتد هذا الباب يكون استدراج المختار في المطلقة ثلثا لو تزوجت نفسها من غير كفو وقد دخل
به الزوج ثم طلقها لا تخل على الزوج الاول على ما هو المختار وهذا ما يجب حفظه الى هنا كلامه فارقة بعد رضا
الولي بنكاحها ثم تزوجت منه بدون رضا فله ان يفرق بينهما لان حق الفسخ يتجدد بتجدد النكاح كذا في المحيط
ولا يكون هذا التفرق طلاقا لانه فسخ لا اصل للنكاح ولهذا لم يجب عليه شي اذ لم يدخل بها وان دخل بها فلها
المهر وعليها العدة ولها نفقة العدة للدخول في عقد صحيح كذا في الاختيار وفي الكافي هذا اذ لم تلد
لانها اذا ولدت منه ليس للاولياء حق الفسخ كيلا يضيع الولد عن يديه فان قبض الولي المهر وجهه او طلق
الولي الزوج بالنفقة فقد رضي لان ذلك تقرير للنكاح وانه رضا كما اذا تزوجها فكنك الزوج من نفسها
ان سكنت الولي لا يكون سكوت رضا وان طالت المداة لم تلد لان السكوت عن الحق الحاكم لا يبطل الا بطلان
تأخره الى وقت يختار فيه الخصومة وفي فصول الاستدراج في الفصل السابع عشر ولو استركت المرأة
ما بعث الزوج اليها فطلب الزوج الفضان وانكر الريبة وادعى العارية هل له ان يطالبها بالفضان ينبغي ان يكون
له ذلك لانه مما جعل القول قوله في انه عارية وحلف على ذلك يثبت ان المتاع عارية في يد ما ومن استركت
العارية يكون ضامنا وكذلك اذا استركت الزوج ما بعثت المرأة اليه ينبغي ان يكون لها ان تطالب بالفضان
والزوج اذا بعث الى اهل زوجته عند زفافها اشياء منها ديباج فلما زفت او اذا ادان سيرة من المرأة
الديباج ليس ان ستر منها اذا بعث اليها على وجه التمليك وان رضي احد الاولياء فليس لغيره من مو
في درجته الاعتراض وقال ابو يوسف للباقيين الاعتراض لان الكفاءة حق الكل فلا يسقط الا باستقار
الكل كما لو كان لهم دين فباستقار احدهم سقط عن الباقيين ولهما ان الاعتراض حق لا ينبغي كالا
والعفو عن العضا من قبل اهل احد من سبط عن الباقيين وفي الاختيار ولو انسب الى غير تزوجته
ان كان النسب المكنون افضل لا خيار لها ولا الاول وكذا اذا اشترى عبدا على انه مبيع فاذا هو مكنون
وان كان دونه فلها ولهم الخيار وان رضيت فلهم الخيار كما تقدم وان كان دونه الا انه كفوا للنسب المكنون
فلا خيار للاولياء لانه لقولهم فلا عار عليهم ولها الخيار لانه شرط لها زيادة منفعة وقد قامت قبيح الخلل
كما اذا اشترى عبدا على انه خباز او كاتب فوجده لا يسنه وهذا لان الاستفراش ذل في جانبها وهي انا
رضيت باستفراش من سوا افضل منها وان كانت هي غيرة فلا خيار له لانه لا يفوقه شيء من المصالح
والكفاءة ليست بشرط من جانبها وهو قادر على الطلاق وصار كالمعتق والعتقة والرتق ومن ابى بكر
الرازي وابي الحسن الكرجي انه لا يقبل الكفاءة وسومذهب مالك لقوله تعالى انا خلقناكم من ذكركم وانثى
الي ان قال ان اكرمكم عند الله اتقاكم وقال عليه السلام ليس لعوي على عجي فضل الا بالتقوى وقال
عليه السلام لابي حنيفة رضي الله عنه لو كان لي بنت تزوجتك وروي ان بلالا خطب امرأة من الانصار

فابوا ان يزوجه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قل لهم ان رسول الله امركم ان تزوجهوني وجوابه
ما تقدم ولان المراد بالآية حكم الاخرة لا الدنيا لان التقوى لا يعلم حقيقةها الا الله تعالى ونواها في الاخرة
وكذا قوله عليه السلام المراد به الفضل عند الله وهو جواب الحديث ويجب الحمل توفيقا بين الآيتين **وان**
نقضت الحرة البالغة العاقلة في تزويج نفسها من كفون مهرها مقدار ما لا يتقرب فيه فلها ولها ان يفرقا
او يبقا اي الزوج المهر عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ليس لهم الاعتراض لان المهر خالص حقها فلها ان
تهبته كما بعد التسمية وله ان تمام مهر المثل حق الولي لانه يعتبر بنقصانه فله الاعتراض دفعا للعارضة
واما حق المرأة والاستيفاء وفي الاختيار قالوا صورته اذا اكره الولي والمراة على النكاح فلا وليا الا ان
عند ابي حنيفة خلافا على ما تقدم والمهر اقل عشرة دراهم وقال الشافعي ما جاز ان يكون مهر الا ان حقها
وبدل بعضها فكان التفرق اليها كما في البيع ولنا ما روي انه عليه السلام قال لا مهر اقل من عشرة دراهم
واعال في قوله كما ان يتفقوا بما موافقكم كان مجلا وهذا بيان له وفي النوادر لو تزوجها على قطعة فضة وزنة
عشرة ولا يساوي عشرة مفروبة جاز ولو كان هذا في السرقه لا تقطع اليد حتى يكون عشرة دراهم في الوزن
والقيمة جميعا لان القطع يندري بالشبهات فان ستم اقل منها اي من عشرة دراهم فاه عشرة وقال زفر
لها مهر المثل لان المسمى لا يفسد مهر فصار كانه لم يسم ولنا ان هذا التسمية قد تلو لوجود الاستقار
من حق الشرع وسوا عشرة فيكمل بخلاف ما اذا لم يسم شيئا لانها رخصت بلا مال اظن ان الحكم فلا تفرق في التكيل
فيجب الموجب الاصيل وهو مهر المثل فلو طلقها قبل الدخول يجب عندنا خمسة دراهم وعند المتقة كما اذا لم
يستم ومن ستم مهر الزم بالدخول لانها بتسليم المبدل استحققت كل البدل والموت الى يجب المهر بغير
احد سوا ان لم يطاء لان النكاح ينتهي بنهاية به فيجب البدل وفي المحيط وذكر في النوادر امراته ادعت على زوجها
بعد موته ان لها عليه الف درهم من مهرها فالقول لها الي تمام مهر مثلها عند ابي حنيفة لان مهر المثل يشهد
لها المهر المعجل والمؤجل ينصف بالطلاق قبل الدخول والمخاوع ايضا لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان
تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وان لم يسم لايه العقد مهر او شرط ان لا مهر لها فلها مهر
المثل بالدخول والموت وفي المختار صورته ان قالت البالغة للولي زوجني بغير مهر فزوجها وتني المهر او
سكت من ذكره او زوج السدامة وتني او سكت ولا يقصور ذلك في صبيته ولا بجنونه اذ ليس لاحد استقلال
مهور حق وقال الشافعي ان دخل بها يجب مهر المثل وان مات لا يجب شيء لان المهر خالص حقها فملك
نفيه ابتداء كما تملك استقارته ولنا ما روي انه عليه السلام قضى في بروع بنت واشق الا بحقيقة له
المثل وقد كانت تزوجت بلامهر ومات عنها زوجها والمهر ليس خالص حقها بل حق الشرع ابتداء
وحقها بقاء فلما تملك نفيه ابتداء لانه تصرف في حق الشرع وفي المحيط لو زوج امته من غير مهر
جاز ولا مهر لها عليه لانه لو وجب لوجب للمولي والمولي لا يستوجب على عبده دينه وقيل يجب حلقه

ثم يستقل العقد رابعا على العبد حقا للمولى **والمتعة** اي تجب للمرأة التي لم يسم لها مهر **بالطلاق قبل الدخول**
وقال مالك هي غير واجبة بل مستحقة لقوله كما والمطلقات متاع بالمعروف حقا على المحسن والمحسن
اسم للمتعطى ولنا قوله كما لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء ما لم يغسوهن او تغسلوهن ان فريضة فمقتضى
والامر للزوج والام في الآية مفسر بالابان **ولا تجب المتعة الا للزوجة** المرأة التي لم يسم لها مهر
طلقت قبل الدخول لانها قايمة مقام نصف المهر وهي خلف عنه فلا يجتمع مع الاصل في حق غير ذلك والوكالات
قيمها اكثر من نصف مهر المثل وجب نصف مهر المثل ولا تنقص من حصة دراهم **ويستحب المتعة بكل مطلق**
سواء اي سوي المرأة الموصوفة الا لمن سمي لها وطلقت قبل وطئ فان المتعة لا يستحب لها فالحاصل انه
اذا وطئها يستحب لها المتعة سواء سمي لها مهر او لا لانه اوصفها بالطلاق بعد ما سمت اليه المفقود وعليه وهو
البضع فيستحب ان يعطى شيئا زائدا على الواجب وهو المسمى في صورة التسمية ومهر المثل في صورة عدم
التسمية وان لم يطأ في صورة التسمية تأخذ نصف المسمى من غير تسليم البضع ولا يستحب لها شي اخر
وفي صورة عدم التسمية تجب المتعة لانها لم تأخذ شيئا وابتفاء البضع لا ينفع عن المال كذا في شرح الوقاية
للمصدر الشريفة **وسي** اي المتعة **وي** اي قبض يستر البدن **وفار** يستر الرأس **ومنفعة** للمخرج ان احتاج
اليه وهذا التقدير مأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما **بقيمة ذلك** اي المتعة **بحالة** اي بحال الرجل وهو
محتاج صاحب المهرية لقوله كما على الموسع قدره وعلى المقدر قدره وقيل يعبر حالها وهذا المشبه
بالفقه وفي الآية قوله كما بالمعروف مشبه له لان المتعة لو اعتبرت بحالة وحده لاستوت المتعة بالشرقة
والوضعية وذلك غير معروف بين الناس بل منكر **ولا تزداد المتعة على قدر نصف مهر المثل** ان كانت المتعة
اكثر منه لان المسمى اقوي من مهر المثل والشرع لم يزد للمطلقة قبل الدخول على نصف المسمى فلا تزداد على
نصف مهر المثل ولا تنقص عن حصة دراهم لان المتعة وجبت عوضا عن البضع وكل العوض لا يجوز
ان يكون اقل من عشرة ونصف العوض لا يجوز ايضا ان يكون اقل من حصة كذا في شرح المختار
فان زاد الزوج للمرأة في المهر بعد العقد اي وجبت الزيادة عليه وفي المحيط هذا اذا لم يكن الزيادة
في ضمن العقد فان كان كما اذا تزوجها على الغبن بعد ما تزوجها على الف لم يقع الزيادة عند أبي حنيفة
ومحمد لان العقد الثاني لا لم يثبت ما في ضمنه وهو الزيادة وعند أبي يوسف يقع لانها قصد اشئين
تجديد النكاح وزيادة المهر فبطل التجديد لان النكاح الاول لا ينفخ بالثاني فثبت الزيادة جملا على
الحقة **وتستقل الزيادة بالطلاق قبل الدخول** وفي الاختيار وعند أبي يوسف تنصف بالطلاق قبل
الدخول لان عند المفروض بعد العقد كما لمفروض فيه وعند ما التنصيف كتحقق بالمفروض فيه واصله
انه اذا تزوجها ولم يسم لها مهر ثم اصطلح على تسعته فهي لها ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل
الدخول فالمتعة وقال ابو يوسف تنصف ما اصطلح عليه لقوله كما فنصف ما فرضتم ولها ان هذا

تيسر لما وجب بالعقد من المثل ومهر المثل لا يتنصف فكذا ما يقوم مقامه والفرق المعروف من المفروض في العقد
وهو المراد بالنفس **وان حلت المرأة من مهرها المسمى صح المهر** اي حلتها فحكمه وفي الوقفات الحامي اذ اوجبت
مهرها من زوجها ثم ان الزوج بعد ذلك اشهد ان لها عليه ثلث من مهرها فحكموا واعتبروا الفقيه ابو الليث ان الزيادة
جائزة لانه تصرف في مهرها فحكموا بثلث من مهرها فحكموا بثلث من مهرها فحكموا بثلث من مهرها فحكموا بثلث من مهرها
هبة المهر وقبلت المرأة الزيادة جازت الزيادة وفي المحيط ولو قال لامرأة ابداني من مهرك حتى احب
لك كذا فبارتة ثم ابي ان يبرها ما قال يعود المهر عليه لانه وهبة بشرط ولم يحصل لها الشرط فلا يكون راقية بالهبة
المطلقة اذا وهبت مهرها للزوج على ان يتزوجها ثم ابي الزوج ان يتزوجها فالحاصل ان الزوج لا يملك المال
عوضا عن التزوج فلا يصلح ان يكون العوض على المرأة في النكاح وفي الحاشية المرأة اذا وهبت في حال الطلاق
صدقتها لا يصلح بالاتفاق **والخلوة الصحيحة في النكاح الصحيح كالدخول** في تأكد المهر وقال الشافعي المخلو الصحيح
ليست كالدخول فلو طلقها بعد المخلو قبل الميسر فلها نصف المهر لقوله كما فان طلقوهن من قبل ان تسوحن
الاية ولنا قوله عليه السلام من كشف فخار امرأة ونظر اليها وجب الصداق دخلها اولم يدخل وكني الطحاوي في جامع
الصحابة في وجوب المهر بالخلوة والمس حقيقة ليس بمراد في لومس بدنها في غير خلوة ثم طلقها يجب نصف المهر
اتفاقا وانما حكمه ان في على الوطئ لانه سببه ونحن يحكمه على الخلق لان الرجل لا يمس امرأة عادة الا في المخلو
من باب الطلاق اسم المستب على السبب واما العدة فواجبة في المخلو صحيحة كانت او فاسدة احتياطاً لتوهم
الشغل الا اذا فدت بالغير عن الجماع حقيقة فحينئذ لا تجب العدة كذا ذكره قاضي حان في جامع الصغير
القدوري في شرحه اعلم ان المخلو قامت مقام الوطئ في بعض الاحكام كتأكد المهر وثبوت النسب وحرمة
نكاح اختها وادبع سواد وجوب العدة والتفقة والسكنى في هذه العدة وان وقع طلاق اخر في هذه العدة
فالصواب انه يقع ذكر شيخ الاسلام انه يكون بابنا من الذخيرة ولم نعم في بعضها كالا حلال للزوج الاول و
الرجعة والارث مع لو طلقها بعد المخلو ومات وهي في العدة لا ترث منه والا حصاني اي لا يصير حضانة لها
كذا في شرح الوافي ولو وجدت لومس للوصل بتصل بقوله كالدخول يقع المخلو الصحيح كالدخول ولو وطئ
تلك المخلو من المحبوب والعين والمحصى وقال لا خلوة بالمحسوب ليست كالدخول فيجب نصف المهر اذا طلقها
بعد ثمانية الزيادة ثبت النسب للمحسوب اذا علم انه ينزل وان علم بخلافه لا يثبت له المهر من اذ لم يعتبر خلوته فخلو
المحسوب اولى ان لا يعتبر لانه اعز منه ولابي حنيفة ان المحبوب انما يتزوج بالانزال والاستبراء لا بالبلوغ وقد سمت
نفسها اليه لا سو مقصودة فتستحق كل البذل خلوة العين والمحصى بخلاف المريض لان تزوجه كان لا يلاجم
فلم يحصل وسي اي المخلو الصحيح انه لا يكون ثمة مانع من الوطئ طبعيا وشرعا كما مر من المانع من الجماع جهته
او جهتها للوقوع الضربة الوقت بفتح الناء غدة او كحة في فخ الدم وكلما ما مانع طبعيا والوقت بسكون الراء
عظم فخ الدم وهو ايضا مانع طبعيا وكذا لو كانت صغيرة لا تطبق الجماع واما كانت موصفيا فيقدر

عليه فالتكليف في القسمة ان لا يجب بخلوته كمال المهر وقال شمس الالباب ان كان يتحرك الله ينبغي ان يكمل المهر والمهر
 وسوقه والادام بالجمع وكذا الاحرام بالعمرة فكذا كان او واجبا فان الجماع معه يفسد النكاح ويوجب دفع القضا
 وقسم الفرض فان الجماع فيه يوجب الكفارة مع القضاء فبذلك بالفرض لان صوم التطوع والقضاء والنذور
 والكفارة لا يمنع الخلوة في الصحيح لعدم وجوب الكفارة بالالف فان قيل في النقل لزوم القضاء فينبغي ان
 يكون ما قلنا قلنا لزوم الفرض في حياته المؤدى فيقدر بها ولا يظهر في حق المهر والصلوة كالصوم فضرها كونه
 ونقلها بالنقل **والحيض والتفاس** وفي الاختيار والمكان الذي يقع الخلوة فيه ان ياتى فيه الملاح غير ما عليها
 من لو خلاها في مسجد او حمام او طريق او على سطح لا يجب له فليس صحيحا وكذا لو كان معها اعمى او صبي يعقل
 او مجنون او كلب عقور او منكوسة له اخرى او اجنبية وفي الامة روايتان **وفي النكاح النكاح لا يجب الا**
بالمثل بالدخول حقيقة لا بالعقد اعني لا يجب المسمى في النكاح الفاسد بسبب العقد لانه فاسد ولهذا
 لكل من الزوجين فسحة قبل الدخول بغير محض من صاحبه كما في البيع الفاسد قبل القبض فبذلك ما ثبت
 في ضمنه من التسمية وانما وجب فيه المثل لانه هو الموجب الاصل وهو انما يجب اذا جامعها في القبل وقتها
 بقولنا حقيقة لان الخلوة الصريحة فيه ليست كالوطئ لان الحرمة قائمة وانما مائة شرعا فلا يجب الا باستيفاء
 منافع الفسخ حقيقة وفي الخلاصة المراد بالعقد وسوقه ما يجب اجرة لزمانا لو كان حلالا كذا نقل عن شيخنا
 واذا وطئها فيه مرارا فليس هو واحد لا قيمة شبهة الملك وكذا لو وطئ مكانة او حارية ابنه مرارا لان الوطئ
 حصل غيب شبهة الملك ولو وطئ الابن جارية ابيه شبهة يجب لكل وطئ مرارا لان شبهة الملك فيه غير ثابتة
 فصار في كل وطئ ملك الغير ولو وطئ احد الشريكين الجارية المشتركة فعليه لكل وطئ نصف مهر لانه ليس
 شبهة ملك في النصف الذي لشريكه **ولا يبيح** زهر المثل من قدر المسمى لان العقد فاسد والمستوفي فيه ليس
 بمال فلا يقسم من قيمته ما زاد على المسمى بخلاف البيع الفاسد حيث يجب فيه القيمة بالقيمة ما بلغت لان
 المستوفي فيه مال متقوم فيقدر ببدله بغيره **ويثبت** فيه اي في النكاح **النسب** اي نسب المولود
 فيه لانه ثابت من وجه ولذا ليس لكل من الزوجين فسحة بعد الدخول الا بخض من صاحبه والثابت من وجه
 كالثابت من كل وجه في النسب احياء للمولود وفي الاختيار واول مدة وقت الدخول بخلاف النكاح الصحيح
 يعتبر من وقت العقد لان الصحيح داعي الى الوطئ فاقيم العقد مقامه والناسد ليس بداعي لما يشاء من الحرمة فلا
 ينال العقد مقامه وعليها العدة احتياطاً وتحرزاً عن اشتباه النسب ولو طار يوم التفريق لانا وجبت شبهة
 النكاح والشبهة انما ترتب بالتزويج وفي المخطط لو جامع صبي شبهة فلا مهر عليه لان الولي لا يملك النكاح الفاسد
 في صدقه ولا الاذن له فيه فصار كما اذا وطئ بغير شبهة عقد فبقي العدة على الموطئ **وان تزوجها على مهر او غير**
او على هذا الدن من المثل فاذا سوت او على هذه اي حصة تزويج حرة سنة او
على تعليم القوان جاز النكاح ولها مهر المثل في الجميع اما المهر والجزير فلا بشرط فاسد فينفق والنكاح لا يبطل

من المهر

بشرط النكاح بخلاف البيع واذا بطلت التسمية صارت كالعدم فيجب مهر المثل لا تقدم وانما الدن فكذا
 عند ابي حنيفة لان الاشارة ابلغ في التوفيق من التسمية فصار كما ان تزوجها على الجزير وقالوا مثل فزنت فكذا
 العبد عند ابي حنيفة لما تزوجها قال ابو يوسف يجب فيه مثل قيمة عبد الاله الطهر في مال وقد خرج عن تسمية قيمته
 او مثله كما اذا تزوجها على عبد الغير وقال محمد يجب مهر المثل لان الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المثار
 اليه يتعلق بالمسمى لانه ليس موجودا فيه لاذن لا لا حصة الا يوي ان خلاص من اشترى فصا على انه باقوت
 فاذا هو زواج لا ينفق العقد لا خلاف الجنب ونما نحن فيه العبد والمهر جنس واحد فيعلق العقد بالثابت
 اليه كما ان تزوجها على حرة فيلزم مهر المثل اما المثل والمهر جنسان لتفاضل التفاوت بينهما فيعلق العقد وهو
 المثل فيلزم وانما اذا تزوجها على حرة سنة او تعليم القوان فذهبها وجوب مهر المثل وقال محمد لا ينفق حرة
 لانها مال الا انه يخرج عن التسليم للثمن ففصل كما اذا تزوجها على عبد الغير فانه يجب القيمة ولها ان الحرمة
 ليست بمال لانها لا تستحق كمال فصار كسمة الحر وهذا لان تقوم المثل في العقد فاذا لم يجب تسليمه
 لم ينفق قيمته فيصاري مهر المثل لما بينا او نقول المشرع لا ينفق بالمال والتعليم ليس بمال وكذا المانفوع
 لما بينا او نقول تعليم القوان واجب فلا يجوز ان يكون مهر التعليم الشهادتين بخلاف فدية العبد لانها
 مال لانها تنقضي رقبته ورقيقته مال ولان استحقاق الزوج حصة الزوج قلب المشرع لان نفقته
 الزوج واجب عليها وفي استخدام امانته كذا في الاختيار وقال الشافعي يجب الحزمة والتعليم قيد بالحزمة
 لانه لو تزوجها على ربي غنم جاز انما قاله قول عليه السلام زوجكم ما يمكن من التوان والحزمة لها قيمة فجاز ان
 يكون مهرها لو تزوجها على ربي غنم ولنا ما قررنا واما التزوج برعي الغنم فمنعوع وعلى تفسيره حوان في رواية
 قتات بالنقص وهو ان بيتا عليه السلام حصل لنا تزويج موسى بنت شعيب عليهم السلام رعي غنم بئلا
 انكاح رعيه واذا تزوج العبد على حرة سنة جاز ولا حصة لانها مال على ما بينا ولا منافعة فانه كخدم المالك
 معصية كان بامر وفي الاختيار ولو تزوجها على حرة حرة اخر الصحيح اذا لا منافعة وتزوج بغير حرة
 على الزوج ولو تزوجها على ان يزرع ارضها فيه روايتان والفقهاء على احدى ما انه لا منافعة لانه من باب القيام
 بها بصالح الزوجية ولو جمع ما بين سوما مال وما ليس بمال وفي المال بالشرع فهو لها لا غير وان لم يبق فلها
 تمام العشرة كما تزوجها على عشرة دراهم ورطل من عرقها العشرة ولا يكمل لها مهر المثل ولو تزوجها على عبد حرة
 فان كانت قيمة الغيب عشرة فمهرها ولا يكمل عشرة وان تزوجها على الف على ان لا يتزوج عليها فان وفي
 بعض روايات بان لم يتزوج عليها فلها المسمى وهو الف لانه يصلح مهر او قد تراضيا به والا اي ان لم يرض بها
 بان تزوج عليها فمهرها لانها ما رضيت بالف الا مع ما ذكرنا من المنفعة فكانت ماسية فيكمل لها مهر المثل
 وفي الاختيار ولو تزوجها على الف وكذا مهرها فلها مهر المثل لا ينفق من الف لانه رضى بها وان طلقها قبل
 الدخول لها نصف الف لانه اكثر من المنفعة ولو قال الزوج على الف ان قام لا اي تزوجته في بطنه حرة

وان يبيح

والعين ان اخرجها من تلك البلية فان قام بها في تلك البلية فلها **الالف** لا بيتا في اذ اطلقها قبل الدخول
فلها نصف **الالف** وان اخرجها منها **فهرثها** كذا لا ينقص عن الف درهم لان الزوج رضي به ولا تتراد على العين
لانها رضية به وفي الاختيار وقال الشيطان جازان وعذرة فاسدان ولها مهر المثل في الوجهين وعلى هذا
اذا تزوجها على الف ان لم يتزوج عليها والعين ان تزوج نذرا في كل واحد منها على صطر الوجود وكان المهر مجهولا
ولها ان كل واحد منها فيه غرض صحيح وقد يسمى فيه بدلا معلوما فصار كالحائطة الفارسية والرومية والبي
صنيفة ان الشرط الاول صحيح وموجب المسمى لا بيتا والشرط الثاني موجب الاول والتسمية مع صحة لا يجوز
نفي موجبها فيبطل الشرط الثاني ولو تزوجها على الف ان كانت قبيلة والعين ان كانت قبيلة صحة الشرطان
والفرق انه لا يحاطر هنا لان المرأة على صنفة واحدة الا ان الزوج يجدها وفي المسئلة الحاطرة موجودا في
التسمية الثانية لانه لا يدري ان الزوج هل يتزوج بالشرط الاول ام لا وان تزوجها على هذا **العبد او على هذا** او غيرها
متفاوتة فلها **النسب** **بها مهر المثل** حتى ان كان مهر مثلها مثل الاوكس او دونه فلها الاوكس وان كان مثل الاربع
او ثمانية فلها الاربع وان كان مهر المثل بينهما اي بين العبدين فلها مهر المثل وقالوا لا الاوكس بكل حال لان الاوكس
يتفق لانه اقل فيجب كمالها على الف او العين ولا يصنفه ان او لا احد الشئين فلم يكن الجا بها ولا الجا
احد سما من غير عين لان تسمية غير ممكن ولا الجا احدهما تعيين لانه تزوج بالمرح ففقد التسمية فغير مهر
المثل لانه موجب اصلي بخلاف صورة الخلع لانه ليس فيها موجب اصلي وان طلقها قبل الدخول فلها نصف الاوكس
اتفاقا وفي الثانية الا ان يكون نصف الاوكس اقل من المتعة فيشذذ يكون لها المتعة **وان تزوجها على حيوان**
فان سمي نوعه كالفارس جاز وان لم يصنفه ان هذا هو اصل اي وان لم يصنف الفارس بانه عربي او رومي وله
الوسط فان شاذ الزوج اعطاه ذلك اي الوسط وان شاذ اعطاه قيمته وكذا لو تزوج على ترخلة مطلقه و
قال الشافعي لا يبيح تسميته لان المسمى مجهول لا يبيح في البيع فوجب مهر المثل ولنا ان ثبت معلوم ووصفه مجهول و
جهالة الوصف لا يمنع صحة التسمية في النكاح لان المهر فيه متقابل باليس بال فلا يكون عوضا من حيث المالة بل
يكون صلا مبتداه فلا يجري فيه المنازعة عادة بل يجري فيه الماهلة والمسمى بخلاف البيع فان الماهلية فيه
مقصودة وانما تختلف باختلاف الوصف فخر الله بوقع في المنازعة وكذا الخلاف اذا تزوجها على عبد مسمى
وفي الحديث هذا اذا ذكر العبد مطلقا اما اذا ذكره مضافا الى نسب بان قال زوجتك على عبدي ليس
له ان يعطى القيمة اتفقا اما اذا لم يسم نوع الحيوان بان تزوجها على دابة لا يجوز تسميته ويجب مهر المثل
لان المسمى مجهول الجنس لا يقع على الخيل والبغال والحمير وكل جنس يشتمل على انواع وكل نوع على اوصاف
وفي المحيط لو تزوج على بيت ينظر ان كان الرجل يدوي فلها بيت من شئ لانه معلوم عندهم وان كان
بلد فلها مهر المثل لان البيت مالم يتعين لا يصلح ان يكون مهر **والثوب مثل الحيوان** في الحكم المذكور فيمنع
لو تزوج على ثوب ولم يبين جنسه بانه رومي او مروي وجب مهر المثل لان المسمى مجهول الجنس اذا الثوب

ينبغي

اختلف اختلاف اصولها من القطن والكفان والابوسم وان بين جنس بان قال مروي جاز ونحوه
الزوج في اعطاء الوسط او قيمة لان الوسط لا يوجب الا بالقيمة فصدارت اصله في حق الابناء فيتم بينهما **الالف**
ان ذكر وصفه اي وصف الثوب لانه تسمية ولا يتجوز الزوج لانه ثبت في الذمة بثبوت مطلق في اسم و
غيره **وكذا على ما ثبت في الذمة** من الكليل والموزونين وكذا اذا سمي ملكا او موزونا وسمي جنس
دون وصفه تجوز الزوج في اعطاء الوسط او قيمة ونسب جنسه وصفه لا تجوز لان الموصوف منها ما ثبت
وبناء الذمة بثبوت صحيحا حالا او مؤجلا بدليل صراحت الاستفاضة والسم فيه وفي الاعتبار عند ابي حنيفة
قيمة الوسط اربعون دينارا وان سمي ابيض فثمنه وهو قيمة العزة والمهر بمنزلة العزة وعندنا على
قدر الرخص والنفاد وقبل هذا اختلاف زمان لا بزمان ولو تزوج امرأتين على الف فثبت لالف على
قدر مهر مثلها رجوعا الى الاصل لانه لا اضاف اليها فقد اضاف اليها كل واحد واحد ما يستحقه واستحقاها في
الاصل مهر المثل كن دفع الى دين النابيهما فانها بقيت مائتا على قدر دينها كذا هذا فان طلقها قبل
قبل الدخول فنصف الف بينهما على قدر حقهما فان لم يمتح نكاح احديهما مع نكاح الاخرى لان
المبطل اصطنع بها فدا يتعداها والالف كلها للزوج نكاحا وقالوا لا يقسم على مهر مثلها كما لمسلة الاولى لانه
اضافها اليها كهي فاما اصاب الزوج نكاحها فمولا وسقط الباقي ولا يصنفه ان اضافة النكاح اليها من
لا يصلح نكاحا فهو فصار كما اذا قسم اليها السلطنة او دابة والبذل انما يقسم حكم المعاوضة والمأواة
والدخول في العقد والمعاوضة في الحرمة والامانة وادخل في العقد فصدارت عدما واطرافه
الشئ الى اثنين واقتصاصه باحدهما جائز قالوا بما عثر الجن والانس لم ياتكم رسلكم اضافة
الرسل اليها والرسل حقة بالنفس دون الجن فان دخل بالتي لم يمتح نكاحها فلها مهر المثل عند ابي
حنيفة وهو الصحيح لانه وطى حرام سقط فيه الحر لثبته العقد فيجب مهر المثل وعندهما الاقل من مهر
المثل ومما يخصها وفي فصول الاستروشن في الفصل السابع عشر احتياض مشايخ كازا فيما اذا تزوج
احداه ودفع المال الكثير حجة العقل وقد وعدوا جهرا واعطيا ثم تبادت المرأة باليهازان له ان يطالب
المراء باليهازان او يرجع بما زاد على مجمل مثله وفي فوايد طهر الدين المرسى ان لا يرجع وفي موضع
آخر منه رجل خطب بنت رجل وبعث اليها بهدايا ولم يتزوج الاب البنت منه قالوا ما بعث للمهر
وهو قاييم او ملك سيرة وكذا ما بعث هدية وسوقايم فاما الهالك والمستهلك فلا شئ له في ذلك
مهر مثلها **فبنيان** **عشيرة** اي قبيلة **ابيهما** كاخواتها وعلماتها وبنات اعمامها دون اعمامها وبناتها
الا ان تكون من قبيلة ابيهما لقول ابن مسعود رضي الله عنه لها مهر مثل بناتها وهن اقارب الاب
وجد من تانها من عشيرة ابيهما في الصفات الاتية يقرب مهرها فان لم يوجد من عشيرة ابيهما مثل
حالة **في الاجانب** اي يقرب ما تانها من الاجانب كحبيلا للمقصود بقدر الوسخ **ويجب النكاح** **بما امر**

هي مثلها في السن والحسن والكلالة والبلد والعصر والعفة اي الاجتناب عن الزنا والمال لان مهر المثل قيمة البص
وقيمته يختلف باختلاف هذه الصفات لتفاوت الرغبات باختلافها فان لم يوجد ذلك لم يوجد مهرها في
الاشياء المذكورة سلكها فالحديث يوجب مهره الذي يوجب مهرها فيها لانها مثلها وفي الاختيار وعن بعض
المشايخ ان المهر لا يعتبر اذا كانت ذات حب وكسوف وانما اعتبر بالاولا لان الرغبة حينئذ في الجمال
وللمرأة ان تمنع نفسها عن التسليم وان سافر الزوج باق بغيرها مهر المثل لان النكاح عقد معاوضة فلو ان
تمنع عن الزوج حقها من الاستمتاع لاستيفاء حقها عنه وسوا المهر كجس المبيع لاستيفاء الثمن وليس للزوج
ان يفسد من الزوج من منزله وزيارته او غيرها حتى يوجب مهر المثل وفي الاختيار وان كان المهر كله
موجبا ليس لها ان ترضيه بغيره حتى يوجب مهر المثل في ذلك كما في المسئلة الاولى وكذلك ان دخلها عند
اي صيغة لها ان تمنع وقبلا ليس لها ذلك لانها سلمت اليه فليس لها ان تمنع بعد كالبائع اذا سلم المبيع ليس
رجعه بعد ذلك وله ان المهر مقابل جميع الوطئات لئلا يخلوا الوطئ عن العوض اظهر المخط البضع الا انه قد
بالوطئية الاولى بجماله ما ورأى والمجهول لا تراه المعلوم فاذا وجد وطئ اخر صار مملوكا فحققت المراجعة
فصار المهر مقابلا بالكل ونظيره العبد الجاني اذا جني ضايعه يدفع بها فان لم يدفع حتى جني اخري واخرى
ذلك بالكل فاذا اوفانا اي المهر امراته المهر المثل تغلبها اي حيث شاء لقوله تعالى استوفوا حق من حيث كنتم
وفي الخلق ان كان ابو القاسم الصناري فخذ في المنع عن الجماع بقولها وفي الاجماع من بلد الى بلد بقولها
حنيقة وبم يغني وقيل لا يساويها اي بالبلد غير بلدنا لان الغريب يؤذي وعليه اكثر المشايخ وعليه الفتوى
لفساد اهل الزمان فان قلت هذا مخالف لما سبق من الآية فكيف يقبل قلنا النقص مقيد بعدم الاقرار
بدليل سابق الآية وسوقه لك والاتقاروهن وفي النقل الى بلد اخر مضارة وفي قوله لا يساويها دلالة
على انه يجوز تغلبها اي قسرية او بلدة قريسية من بلدنا لعدم تحقق العفو وقيل ان اوفانا المؤجل والمحل و
هو ما مون عليها سافرا حيث شاء وان لم يكن اوفانا المهرين او لم يكن ما مون عليها لا يساويها فربا وهذا
القول اقرب الى التحقيق وبم يغني كذا في شرح الجمع لابن ملك وفي الاختيار واذا ضمن الولي المهر صح
ضمانه كغيره من الديون وللمرأة ان تطالب بايها شاءت كبر الكفالات وحكمها في الرجوع كغيرها من
الكفالات ولو ضمن المهر عن انبه الصفيحة صح لما قلنا ولا يرجع عليه اذا ادعى له صلة عوفان مات
الاب قبل الاداء فاضمن تركته رجع بقبضته الورثة على الابن من حصته لانهم ادوا عنه دينه عليه من
مال مشترك وقال زفر لا يرجعون كما اذا قل عن ابنه الكبي بغير امره او عن اجنبي قلنا الكفالة هنا
بامر الكفول عنه حكم لولاية الاب فكانت كفالة دليل الامر من جهة ليرجع بخلاف الكبي والاجنبي لانه
لا ولاية له عليها وبخلاف ما اذا ادعى حال حيوته لانه متبرع فان العادة تجرت بتبرع الآباء لغير الابناء
فصل في الاجرة في النكاح العبد والامنة والدبر وام الولد الا باذن المولى لقوله عليه السلام آيا عبد

تزوج بغير اذن مولاه فهو عامر اي لان وكذا المكاتب والدبر وام الولد لقيام الملك في جميعهم والجزء من الملك
انما زال في حق كسبه لانه رقيقته والنكاح ليس بملك ولهذا لا يملك المكاتب تزوج عبدا **ولم يجز اجبارهم اي**
للمولى اجبار عبدا وامنه ومديره وام ولد في النكاح ليس مفعلا ان يجبرهم على النكاح بالسيف بل مفعلا
ان ينفذ نكاح المولى عليهم بغير رضاهم قال الشافعي لا يجوز اجبار العبد لانه مملوك لمولاه من حيث انه
مال لا من حيث انه ادبي والنكاح من حواصن الآدمية فلا يملك اجبارا ولنا ان في انكاحه اصلاحا لئلا
يقع في الزنا فتعنت باعته عليه فينتقص البينة فيملك اجبارا للاصلاح كلامة وفي الاختيار وليس
للمولى ان يزوجه المكاتب والمكاتب بغير رضاهما محرورهما عن بدو ولا يجوز نكاحها الا باذن المولى للبدق
الثابت فيها بالحديث ويملك المكاتب تزوج امته لانه من الاكساب ولا يملك تزوج العبد لانه حرة ان لا يملك
واذا تزوج العبد باذن مولاه فامره دين في رقبته لان الدين ظهر في حق المولى بعقد وراذله من جهته
فيتعلق الدين بالية رقبته استيفاء كما في دين التجارة دفعا للفر عن اصحاب الديون ببيع فيه اي العبد
في استيفاء جميع المهر اذا لم يعد مولاه فان لم يقض له لا يباع ثانيا فطالب منه ما بقي من الدين بعد العتق
ولكن يباع مرة اخرى في دين نفقة زوجته لانه يتجدد فاذا مات سقط الدين والنفقة نفقات محل الاستيفاء
والدبر يبيح في المهر ولا يباع لانه لا يحتمل النقل الى ملك فيؤدي من كسبه وكذا المكاتب وولد ام الولد
من غير سيده واذا اعتقت الامنة او المكاتبه ولها زوج اعبد فيها المهر بعد عتقها وقال الشافعي
ليس لامنة التجار اذا كان زوجها حرا لانه بعد عتقها صارت كفوا لزوجها فلا تنقرب بدوام نكاحها بملك
ما اذا كان زوجها عبدا لانه تنقرب بعد الكفارة ان دام نكاحها ولنا ان النبي عليه وسلم خير بيوته حين
اعتقت وزوجها كان حرا وقال زفر لا يباح للمكاتب بعد عتقها لان رضاه شرط كالحرة فينفذ العتق عليها
لما شرتها ولنا بقهرها صارت مملوكة بالطلاق الثلث وهي لم تكن راضية باذني الملك عليها فتمنع وفي
المحيط لو زوج مكاتبه الصفيحة برضاها ثم اعتقت فلها صيار العتق اذا بلغت دون خيار البلوغ لان رضاهما
في حال الكفاية كرضاء البالغة ولو زوجها بغير رضاهما فالنكاح موقوف على اجازتها ولو لم تجزعه اذت فعتقت
فاجازت لم تجز النكاح حتى يجنيه المولى وهذا من الطف المائل واذا قهرها فالوجه فيه انها قبل العتق كانت
امن بنفسها ومكاتبها كالبالغة حكما وبعد العتق هي صبيحة والصفيحة الحرة لا يملك انشاء النكاح فلا يملك
الاجازة وان لم تعتق ولكن عجزت بطل النكاح ولم يجز باجازه المولى لانه طرأ على المحل الموقوف على طاقده
موجب المولى فبطل الموقوف ومن زوج امته فليس عليه ان يبيها اي لا يجب على المولى ان يخلي لامته بيت
الزوج ويكسها فيه لان استخدامها حق المولى وفي البيوتية ابطاله بقول المولى له اي لزوجه من غير طهرها
ولا يجب عليه نفقتها ما لم يبيها ولو شرط ان لا يستخدمها فبطلت على المولى ان يرجع لانه اعاد منافع اعضائها
من زوجها والاعارة غير لازمة بالشرط ولو استخدمها المولى نهيا واعادها الى بيت الزوج لئلا يفكها الفقهاء

كالخروج اذا مرت من بيت زوجها ثم عادت اليه ولو تزوج عبد بغير اذن مولاه فقال المولى له طلقها فليس باجازه في
النكاح لانه يجعل الرد وهو الظاهر من حيث تزوج بغير امره وكذا لو قال فارقتها وبل اولى ولو قال المولى
طلقها فليس باجازه لان الطلاق الرجعي يقتضي سبق النكاح وفي الاختيار ولو اذن لغيره في
النكاح يتكلم به المفسر وقال هو على الصحيح خاصة لان المراد من النكاح الاعتراف بالردام عليه وانه
في الصحيح دون الناس ولان الاسم عند الاطلاق يقع على الصحيح والابن صيغة ان يجري على اطلاقه كما مر
في البيع ولين قال البيع النكاح يبيد بعض التفرقات كالعتق والملك وغيره فكذا النكاح الفاسد ايضا يبيد
بعض التفرقات كالنسب والعتق والمهر ونحوه للاختلاف انه لو تزوج نكاحا فاسدا انتهى الامر عنده فليس
له ان يتزوج اخرى وعندنا ان يتزوج بغير نكاح صحيح لان الاول لم يدخل تحت الامر فبقي الامر وليس له
ان يتزوج الا امرأه واحدة لان الامر لا يقتضي التكرار الا ان يقول له تزوج ما شئت فحوز له ان يتزوج
اثنين **والاذن في الغول** اي غول الزوج منية عن فرج مكروهة في الوطئ حين الاثر **المولى الامنة** ان
كانت امه وقال لها الاذن لان الوطئ حقها والغول يقتضي في شرط رضاها ولا يبيد صفة ان الغول الحبل
بحق المولى وهو حصول الولد الذي هو ملكه في شرط رضاها بخلاف الحرة لان الولد والوطئ حقها واذا
تزوج عبد او امته بغير اذن المولى ثم اعتقها فزوجها بها **بالاختيار** لامة وقال زفر لا ينفذ نكاحها ما بل يبطل لانه
كان موقوفا على اجازة المولى والاختراق ليس باجازه وبعد العتق ارتفع ولا يبيد عنها فيبطل ولنا ان
نكاحها منقطع كونها من اهل العارية لكن عدم نفوذها كان حق المولى فاذا زال حقه بالعتق ينفذ
ثم اعتاق الامنة ان وجد بعد دخول الزوج بها فالمهر للمولى لانه استوفى منافع مملوكة له فالبطل له وان
وجد قبل الدخول بها فالمهر لانه استوفى منافع مملوكة لها وفي المحيط بهذا اذا كانت امه او مدبرة
وان كانت ام ولد لا ينفذ النكاح عليها لان العتق وجبت عليها من المولى كما عتقت والعرة حائفة
تتاد النكاح **فصل** واذا تزوج ذمي ذمية على ان لا مهر لها او على ميتة وذلك اي التزوج على
منع الصفة **عندهم** ما يزوج نكاحهم **ولا مهر لها** ولو عرض الزوجان امرهما النيا او اسما وقال لهما المثل
ان فابت عنها او دخل بها وان طلقت قبل الدخول فلهما المتعة سواء عرضا امرهما او عرضا احداهما ام لا وكذا
في الاسلام وفي المحيط اذا لم يدينون وجوب مهر المثل ولو ادنا وجوب حالة النقي وجب المهر
المثل اتفاقا قيد النقي بالمهر لانها لو نفيها النفقة والسكن يتفي اتفاقا وقيد المهر بالنقي لان في الكسب
عند روايتين عن ابي حنيفة في رواية هو كالتفي وفي رواية لهما المثل اتفاقا وقيد بقوله ذمي ذمية لانها
لو كانا حريتين لم يجب شي اتفاقا اذا اسما من الحمايق لهما انهما التزما احكامنا ومن حكم ان لا نكاح الا
بالمهر ولا يبيد صفة ان وجوب المهر ان كان صداقه وماله كالمطالبة وان كان حق المهر في لم ينفذ بوجوب
ورضيت بشركه فلامنح للايجاب **ان تزوجها ذمي ذمية بغير شروط او في عتق كافر او جاز ان دانها اي**

وذلك

ان كان ذلك في دينهم جائزا وان اسما او ايا نكاحها ولم يفرقا وقال زفر نكاح الكافر بغير حضور شاهدين
بغير جازة لقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود واذا اسما يفرق لكون نكاحها بغير جازة وان لم يفرق لهما قبل
الاسلام لوجود عقد الذمة فاذا اسما او تفرقا الامر انما وجبت التفرق ولنا ان الاسما على النكاح
حق الشرع ومن قبل الاسلام لا يجلبون به وكن مأثورون بتركهم وما يقتضون فاذا جاز نكاحهم بقي
بعد الاسلام وقالوا اذا تزوج كافر معتدة كافر اخر ثم اسما لم يفرق عليه واعتقوا في خروج قول ابي حنيفة
قال بعضهم يجب العتق على الذمية من الذي عتق لكن اذا تزوجها في العدة ومن يدينون جواز النكاح
يقع جازة او المثل من غير التخرج لكن الصحيح من التخرج ما روي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه قال ليس
على الذمية من الذي عتق عند خلاف لهما فعل صدق الرواية جاز النكاح عند عدم مانع العتق وعندنا لا
يجوز لقيام العدة وضع في الذي والذمية لان المهر اذا اطلق الحرية لا عد عليها بالاتفاق ولو كانت الذمية
كن تبية تعتد من مسلم لم يجز للمسلم ولا للذمي ان يتزوجها في العدة اتفاقا لان العدة تجب منها صيانة لما
المسلم من الحمايق لهما ان نكاح معتدة الغير حرام اجماعا وقد التزم اهل الزمة احكامنا فيلزمهم هذا الحكم
فيفرق بينهما واما نكاحهم بغير شروطا جاز عندنا فلا ان حرمة تختلف فيها ومن لا يلتزمون احكامنا جميع
الاختلافات وله ان العتق لا يمكن ان ينفذ لشرع لكونهم غير حاطين به ولا صفا للزوج لانه لا يعتق
فلم يتحقق ما يمنع النكاح ولا يفرق بينهما كما يفرق في نكاح ذات الرحم لان الحرمة تنافي بقاء النكاح
والعتق لا تنافي الا يري ان المكروهة اذا وطئت بسببه فبطل العتق ولا ينفذ النكاح وفي النهاية
الاختلاف في التفرق فيما اذا كانت المرافعة او الاسلام قبل انقضاء العدة واما اذا كانت بعد
انقضاءها لا يفرق اتفاقا ولو تزوجها اي ذمي ذمية على امر او غير امر **اسما او اسما** احدهما قبل القبض
فلا ذلك اي المهر او الجزير ان كانا عتقين الى معينين لان المرافعة ملكت غيرهما وقت العقد والاسلام
لا يمنع قبضهما كما لو اسلمت ولها في يد غير امر او غير امر فلان ان يقبضها تحلل الحمر وتطلق الجزير فيرد
بالحرم او الجزير لان في الملية والدم روايتين عن ابي حنيفة **والا** اي وان لم يكونا عتقين بل دنيا في
الذمة قيمة **الحرم** واجبة في الحمر لان ملكها في غير المعين انما يحصل بالقبض لان الدين بعضي بمثل والاسلام
ينافي فتم قيمته الحمر لكونه تسمية صحيحة وقت العقد واخذ قيمتها ليس كاخذ غيرها لانها من ذوات
الاشمال **ومهر المثل** واجب **بالجزير** لانه من ذوات القيمة واخذ قيمته كاخذ عنه وقال ابو يوسف
لها مهر المثل في صورتها كونها عتقين او ذميين لان القبض حكم الابتداء ولو كان ابتداء العقد عليها ما عينا
كان او دنيا وجب مهر المثل فكذا هذا وقال محمد بن القيس في العتقين لان التسمية وقت العقد
كانت صحيحة لكون المسمى بالاعند من قيمته عن تسليمه بالاسلام يلزم قيمته كما لو تزوج امرأه على عبد غير
واذا اسما **الجوسي** فرق بينه وبين من تزوج من حارمة اما عندنا فظاهر واما عند ابي حنيفة فلا ان

الحرية اذا اصاب على النكاح الصحيح سبيله ولا تاتى في بناء النكاح ولا كذلك العدة على بيتا ويفرق بينهما بالاسلام
 احدهما بالاجماع ولا يفرق برافعة احدهما عند ابي حنيفة خلافا لما قولك في حق ما جاء وك فاحكم سبهم ولان حرافة
 احدهما لا تبطل حق صاحبه لانه لا يعتقد بخلاف ما اذا انتقض حيث يفرق بينهما لما تونا ولا نهما رخصا يحكم فيلزمها
ولا يجوز نكاح المرتد والمرتدة لاجماع الصحابة عليه وفي الاختيار ويجوز نكاح النهراني المجوسية واليهودية
 واليهودية والنهرانية والمجوسية واليهودية والنهرانية لان الكوفة ملة واحدة كذا روي عن عمر رضي الله
 عنه ولا كفارة بين اهل الكوفة **والولد يتبع غير الابوين** دين ابي لهب من نكاحه فان قلت كيف يصح هذا
 التعميم ولا وجود لنكاح مسلم مع كافر قلنا هذا محمول على حاله البقاء بان اسلمت فمات بولد قبل عرض
 الاسلام على زوجها **والكتابي غير من المجوسية** يعني اذا كان اصبغ بولي الولد كتابيا والاخر مجوسيا يتبع الكتابي
 لان المجوسية شذوذه وقابلية تظهر في اكل ذبيحة وجواز تناكحه **فاذا اسلمت امرأة الكافر فان اسلم الزوج**
فهي امرأة وآل ابي وان لم يسلم فرق بينهما بابا يه عن الاسلام ويكون الفقرة **بطلاق** بابين وان لم يكن الزوج
 الابي عن الاسلام اهلا للطلاق كما اذا كان حيا يعقل وقال الشافعي لا يعرض الاسلام على زوجها لان في
 العرض تعرض له وعن مأمورون بان لا تعرض لاهل الذمة الا ان ملك النكاح قبل الدخول لا يتاكد فيقطع
 عنده بنفس الاسلام وبعد الدخول يتاكد ويتأخر ايا انتقضاء ثلث حبض كما في الطلاق ولان الاسلام
 لا يصلح ان يكون فارقا لانه جاء عامما فيجب العرض فان اسلم فصل كل المفاد والابقع الفقرة بابا يه
 لو كان زوجها حيا يؤخر ايا ان يعقل الاسلام فاذا عقل عرض الاسلام عليه لان حل المتعة فانت بكفر فيطلب
 بالاسلام بحق زوجته والصبي يؤخذ بحقوق العباد كذا في المحيط وعليها العدة اتفاقا اما على اصلها فظاهر
 لان الاصل عند ما يكون العدة في الكل غير المسيية واما عند ابي حنيفة فلان ماء الذمي وماله محرمان
 لكونه مطيعا لاحكام الاسلام فيجب احرامها بايجاب العدة بخلاف المراجعة لان الفقرة اذا وقعت بين الزوجين
 تبين الدارين لا يوجب العدة كما لمسيية كذا في الكافي وشرح المنظومة وقال ابو يوسف هذا التفرقة في
 حق لا يتقص من عدد الطلاق لان هذا لو كان طلاقا لما تصور من جهة المرأة وهو متصور منها كما اذا ثبت
 مجوسية بعد اسلام زوجها فيكون فسحا ولها ان الواجب على الزوج الاسك بالمعروف والتستر باحسان بالنفس
 وبالاباء امتنع عن تزيينها بان فتابت القاضي منابه في التبريح وهو طلاق **فان اسلم زوج المجوسية**
يوضع عليها الاسلام فان اسلمت فهي امرأة وآل ابي وان لم يسلم فرق بينهما بغير طلاق انما لم يجعل هذا التفرقة
 طلاقا لانه ليس اهلا للطلاق حتى ينوب القاضي منابه في قبول روح المجوسية لانه لو كانت زوجته نصرانية
 وقت اسلامه ثم تجت يكون فروقها طلاقا لانه احدثت زيادة صفة للكفر لها اشرع تخيم المتعة وهي
 التحسين في ف والعقد دون ارتفاعة كذا في المحيط وفي الاختيار ثم ان كان قبل الدخول فلا مهر لان
 الفقرة جاءت من قبلها وان كان قد دخل بها فلا مهر لانه تأكد بالدخول **وفي دار الحرب** اي وان كان

الاسلام فيما يتوقف البيوتة في المسلمين احدهما اسلام امراته الكافرة والاخر اسلام زوج المجوسية في ثلث حبض
قبل اسلام الاخر حتى لو اسلم الاخر قبل حبضها لم تبين وانما جعلت البيوتة بانتقضاء ثلث حبض لان نفس الاسلام
 لا يصلح سببا للفرقة ولا بد قدرته لانه على عرض الاسلام على زوجها او المجوسية فاقام شرط البيوتة في الطلاق
 الرباعي وهو ثلث حبض مقام تفرق القاضي لاساس الحجة الى تحييض المسلم عن عدله الكافر ومن الحبض لا يكون
 عدله ولانما يستوي فيما المدخول بها وغير المدخول بها لو ما جرت النكاح بعد انتقضائها تجب عليها العدة عند ما
 لا تجب عند ذكر في السير الكبير ان من الفقرة طلاق عند ما لان انحرام من المنة يدل على قضاء القاضي
 فيقوم مقامه وروي عنها انها فقرة بغير طلاق لانها وقعت حكما لا بتفريق القاضي فكان بمنزلة رد الزوج وفي
 الاختيار وان اسلم زوج الكتابية فلا عرض ولا فقرة لانه يجوز له نكاحها ابتداء فلان ينفي اولي ولو اسلم احد الزوجين
 ونما حبسان عاقلان عرض الاسلام على الآخر لان الصبي تحاطب بالاسلام حق العباد حتى انه لو اخذ بحقوق
 العباد فان ابي فرق بينهما استحسانا البقاء لحق صاحبه ودفعها للفرقة **واذا جرح احد الزوجين النكاح**
وقعت البيوتة بينهما بسبب تبين الدارين وكذا ان سبي احدهما وان سببا معاملة تقع البيوتة بسبب البيوتة
 سوا تبين دون السبي وحال الشافعي سببا السبي دون التبين حتى ان جرحا معا بكسبي لا تقع اتفاقا عندنا لعدم
 السبي له ان السبي يقتضي صفاء الملك للسبي وسوسيلتم انقطاع ملك النكاح وتبين الدارين انما يؤثرون في
 انقطاع الولاية وهو لا يبطل النكاح حتى لو جرح الحربي المشرك من النكاحين امراته ولنا ان مصالح النكاح مع
 تبين الدارين حقيقة وحكما لا ينظم فانه الحرمة والسبي يوجب ملك الرقبة وهو لا يبطل النكاح كما اذا اشترى
 امه منكوسة الفير وانما لم تبين امراته المشرك لانه في داره حكما ونفي بالتبائن حكما ان ثبت لن تاجر النكاح احكام
 دارنا على الاطلاق بان تاجر النكاح اسما او ذميا واما اذا لم ثبت لن تاجر النكاح احكام دارنا على الاطلاق بان
 تاجر كذلك لم ثبت من وجه دون وجه لا تقع الفقرة **واذا جرح المرأة النكاح** بان جرحت النكاح
 او ذمية عينية ان لا ترجع اياها ما جرت عنه ابدان **ان تنزوج ولا عدل عليها** وقالوا عليها العدة لان الفقرة
 وقعت بالدخول في دار الاسلام فيلزمها حكم الاسلام وله ان العدة بحرمة النكاح وتبين الدارين
 لم يبق النكاح فلا تجب العدة ولهذا قلنا لا عدل على المسيية وثمرة الخلاف تظهر في ان الجرنية اذا دخلت
 دار السلام بعد الاسلام لم يلزم الحربي ولما عدل لعدم العدة الا ان تأتي به لاقل من ستة اشهر وعندها
 يلزمه الي ستين لقيام العدة قيدا لما جرت لانه لو تاجر زوجها لا تجب العدة اتفاقا حتى انه ان تنزوج بافتها
 واربع سوا الحال اتفاقا من المختار **واذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام وقعت الفقرة بينهما بغير طلاق**
 وقال الشافعي يقع الفقرة في اسلامها وتجرتها وردتها بانتقضاء الاقرار الثلث ان كانت مدخولا بها كما في
 الطلاق لان ملك النكاح تأكد بالدخول وان كانت غير مدخول لا تقع الفقرة في الحال في الاوجه الثلاثة لان النكاح
 لم يتأكد بالدخول ولنا ان سبب الفقرة من الاباء في اسلامها والهجرة والردة متى تحقق ثبت الحكم عقبيه

باب في بيان حكم الرضا في النكاح

لا يتأخر في الرضا ثبت الحجة عليه وقال محمد بن زكريا الزوج طلاق واما رد المرأة فهي نسخ اتفق الا ان
 مشايخ بلخ قالوا ردتها لا يؤثر في فساد النكاح ولا يؤمر بتجديده النكاح كنهنا تجبر على النكاح بزوجه الاولى كذا
 في الخلاصة ومحمد قاسم على ابيه من الاسلام لان كلا منهما وقع باختياره وابو يوسف مرق على امله وجعل رد
 نسخا كباية وابو حنيفة لم يجعل رد الزوج طلاقا كما جعل اباية طلاقا فيما سبق لان الردة منافعة للنكاح
 فلا يكون رافعة له اذ رافع الشيء يقتضي سبق وجود المرفوع والاباء لا ينافيه ولهذا بقي النكاح بعد
 الاباء ما لم يفرق القاضي فان قيل لو كان كذلك لما وقع طلاق المرداة بعد اتمامه مع اذ رافع بالانكاح
 قلنا الردة تنافي النكاح حكما لا حقيقة لانها يوجب الحرج المؤبد كالحرية فجلنا الردة فسخا نظرا الى الحكم
 وادفعنا طلاقه نظرا الى ثبوت الحلية من حيث الحقيقة علما بالشبهتين **فان كانت الزوجية ارتدت**
بعد الدخول لها المهر ولا نفقة لان الوقت من قبلها وقبل اي وان كانت ردتها قبل الدخول لاشي لا يقع
لامر لها ولا نفقة لانه لا غنى لها وان كان الزوج ارتد فاعلم بعد ايها كل المدة النفقة ان ارتد بعد الدخول
والنصف قبل ايها نصف المهر ولا نفقة ارتد قبل الدخول وان اتمها ثم اسلمها معاها على النكاح
 لما روي ابن حنيفة ارتد وارجع من ابي بكر رضي الله عنه ثم اسلموا فلم يأمروا بتجديده النكاح فان قيل ان ارتدا
 وسم ما وجد حلة اجمعا فكيف يستدل به قلنا لا يحمل التامخ جعل كانه وجد حلة وقال زفر يطل نكاحها لان
 الردة تنافي النكاح وردة احد ما توجب الوقف فردتها اولى فيد بقوله معاللة لو اسلما احدهما بعد
 ارتداد صاحبه فسد النكاح كما في ابتداء وزه الاختيار ولو قبلها ابن زوجها او وطئها حرمت على ابيه لما
 تقدم وسقط مهرها اذا كان قبل الدخول ان كانت مطاوعة لان الوقت جازت من قبلها فقد امتنعت
 عن تسليم المهر فضع البدل كما في البيع وان كانت مكرهة لا يقطع وفي الصغيرة لا يقطع في الوجهين
 جميعا وان كان كايام مع شكها لانه لا اعتبار بغيرها لا يتعلق بشيء من الاحكام فلا يجب عليها صدق ولا تنوير
 ولا غسل ولا ما تم لعدم الخطاب فكذا هنا وان ارتدت الصغيرة يقطع مهرها لانه اذا حكم بزوجها بطلت
 حلية النكاح فصار كالكبيرة اذا الكلام في انع تعقل الاسلام والردة **فصل في علي الوطئ**
 وان كان مجبوا او صغيرا **ان يعدل يتوي بين نية في البيوت** لما روي ابو هريرة رضي الله عنه
 انه عليه السلام قال من كان له امرأتان فقال لاي احدتهما في القسم جاء يوم القيامة وشقة مابل اي
 ملعون قيد بقوله في البيوت لان العدل لا يجب الحامدة لانها تستني على النشاط وهي نظير المحبة فلا يقدر
 على اعتبار المودة فيها ولا يقطع وجوب القسم بغيره ولا يبرأ لما روي انه عليه السلام استأذن
 نساء في مرضه ان يكون في بيت غابته رضي الله عنها **والبكر والتيت والجديد والفقعة والمسلية**
الكتابية سواء في القسم قال الشافعي يقيم الزوج عند البكر الجديد ليل والثيب الجديد ثلث ليل
 ثم ينفذ في القسم على التسوية لقوله عليه السلام من تزوج بكرا عيا امرأته عند يقيم معها سبعة ايام وان

تزوج بيت يقيم عند ثلثة ايام ثم يسانق القسم بينهما وان اطلق ما روي من حديث ابي هريرة ويكون من
 ما روي الدور على السبع او الثلث في القسم بالتسوية بينهما جميعا بين الحديثين وفي الاختيار ثم ان شاء
 جعل الدور بينهما يوما او يومين او اكثر وله الخيار في ذلك لان المستحق عليه التسوية وقد وجدت **والنصف**
الامة في القسم يعني من كان له مكوها من حرية وامة يقيم ثلث ليل بينهما فخلية الثلثان وللامنة الثلث
 لورود الاثر بذلك وكذا المكاتبه والمذنبه وام الولدان الرقي فيهن قائم **ومن وهب نكاحا لصاحبه جاز**
لما روي ان سودة رضي الله عنها زوجة النبي صلى الله عليه وسلم وهبت يوم نوبتها بعائنه رضي الله عنها
لها الرجوع في قسمها بعد جهتها لان صحتها في القسم لم يكن ثابتا بعد فيكون مجرد وعد ولا يلزم وبها
 من نكاحين لان صفتين يسقط بالمسافة ولهذا جازله الرجوع بغير اذن وان اذا كانت واحدة منهن فقدم من
 السفلا يجب مده سفر معها عليها لا لم يعرف حقها بل صار متبرعا بل يتوي بينهما وبين غيرها في القسم **والردة**
اولي بغيره الاولي المستحب ان يفرق بينهما فربما حرجت فخرجتها تطيبا لقلوبهن وقال الشافعي يجب الردة
 لما روي انه عليه السلام اذا اراد فراق بين نكاحين ان ذلك يدل على الاستحباب لا على الوجوب اذ لا
 حق لهن في القسم عند السوية في النهاية لو اقام عند احدهما شهران في غير القسم خاصة الاخرى يؤمر بان يعدل
 بينهما في المستقبل وما مضى فهو مذكور لانه فيهما ولو عاد الى الجوز بعد ما نهى القاضي عنه وفي الاختيار يؤمر
 الصالحين بالنهيار بالليل ان بيت معها اذا طلبت وعن ابي حنيفة يجعل لها يوما من اربعة ايام وليس هذا بواجب
 لانه يؤدى الى فوات النوافل اصلاحا على من له اربع من النساء ولكن يؤمر بان ينفذ صحتها من نفسه احيانا وصوم
 ويصلي ما يمكنه ولو اعطت زوجها مالا او حلة من مهرها لم يبرأ من قسمها لم يزوج ويرجع بالاعطية وكذا لو زادها
 الزوج في مهرها ليحبل يوما لغيرها والوجه فيه ما بيننا **باب الرضا** وهو بفتح الراء وكسر الميم
 الرضا من ثدي الا دمي في مدة الرضا **حكم الرضا** يثبت بتعليقه اي بتعليق الرضا **وكيفية** في مدة اي مدة
 الرضا قيد بها لان الرضا بعد لا يفيد التحريم لقوله عليه السلام لا رضا بعد الفصال وروي بعد الفطام و
 اما لو فطم الصبي عن اللبن واستغنى بالطعام عنه ثم ارضع في المدة يثبت به الحمة في ظاهر الرواية وفي رواية عن
 ابي حنيفة لا يثبت به لان اللبن بعد لا ينفذ به فلا يحصل به البغضية وقيل لا يباح شربه اذا استغنى منه
 كذا في النهاية وقال الشافعي انما يثبت التحريم بفساد الرضا في خمس اوقات يكتمن الصغيرة بكل واحدة من الماروي
 عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان فيما انزل في القرآن عشر رضعات معلومات كمن فمخسح
 رضعات معلومات كمن وكان ذلك لما نزل بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولنا اطلاقه وقوله تعالى وانكم
 اللاتي ارضعنكم وهي اي مدة الرضا **ثلاثون شهرا** وقال الاستحسان هذا الطراف في حرمة الرضا اما استحقاق
 اجر الرضا فمقدر كالحملين اتفقا له قوله لك والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين ولا يبي حنيفة قوله لك
 وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ذكره الشافعي ونبي الحمل والفصال وضرب لهما مئة ثلثون شهرا وكانت كل واحدة منهما

كمالها كالأجل المغير بدينين كما إذا باع عبدا أو أمه الياسر فان الشئ يكون اجلا لكل واحد منهما وكذا لو باع
 شيئا واجر شيئا آخر بصفة واحدة الى مدة معلومة كانت المدة اجلا لكل واحد منهما لكن مدة الحمل انتقضت
 بالدليل وهو قول عياض رضي الله عنه الولد لا يبقى في بطن امه اكثر من سنتين ولو بقدر ظل مفول والمراد دور
 ظل مفول لان ظل المفول اسرع حاله الدوران والمفول ما تغزل به والظاهر انها قالته سمعا لان المفول لا يندري
 اليها بالراي فحق مدة الفصال على ظاهره ويجل قوله يعني بوضوح اولادهن حولين كاملين على مدة استحسان
 الاجرة حتى لا تجب نفقة الارضاع على الاب بعد الحولين وقال زفر مدة الرضاع ثلث سنين لان الطعام بعد
 الحولين لا يحصل في ساعته بل على التدريج فلا يتد من مدة بتعود الصبي فيها الطعام وينبغي اللبن فقدر
 بالحل لا يستعمل في الفصول الاربعة ولما ما قرنا **ما يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب** لقوله عليه السلام يحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسب وفي المحيط لو ولدت من زوج وارضعت ولدا ثم لم يمس ثم ردها الى اللبن
 فارضعت حبسه لا يثبت بين زوجها وبين رضيعته اللبن الثاني حرمة الرضاع لانه ليس بين ذلك العمل
 وفي الاحتيار وكذا لو لم تلده منه فظل لها لبن وكذا لبن البكر اذا لم تتزوج اذا ارضعت به صبي حرم عليها
 لا غير ولو ارضعت به صبية لا تحرم على ولد زوجها من غير **الاختلاف** **ابنه وامه** اخته فانها تحرم من النسب
 دون الرضاع وبني ثمانية ثلث صور الاخت رضاعا لابن نسا والاخت نسب لابن رضا عا والاخت
 رضاعا لابن رضا عا وكذا تأتي الصور الثلث في ام اخته الام رضاعا للاخت نسا والام نسب للاخت
 رضاعا والام رضاعا للاخت رضاعا والمراد ما اذا كانت احدهما يطرق الرضاع اعني من ان يكون
 احدهما فقط او كل منهما كذا في شرح الوقاية في القدر الشرعية **واذا ارضعت المرأة صبية حرم من النسب**
على زوجها وابائه وابنائها لان المرصعة يكون اما للصبية وزوجها الذي انزل اللبن بالولادة منه يكون
 اباهما واصولهما واصول زوجها يكون اصولا للصبية وفروع المرصعة والزوج يكون اخوة واصوات لها من
 تقدم منها ومن تأخر تقوم الصبية على مولد كما في النسب **فيها اخوان** الاب ولم بالنسبة الى زوج نزل لبنها
 بالولادة منه ولد مات زوجها فتزوجت اخر فولدت منه فارضعت صبيها ارحا كانا اصوين لام ولو كان
 لرجل زوجتان ولدتا منه ثم ارضعت كل منهما صبيها صار الرضيعان اصوين لاب **وان اجتمع**
 اي الرضيعان على لبن **شاة فلا رضاع** لان حرمة الرضاع محتملة بلبن الان بطريق الكرامة وفي
 الاختيار رجل طلق امراته ولها لبن فتزوجت اخر وصبت ونزل لها لبن فهو الاول عالم تلد وقال
 ابو يوسف هو منها الا ان يعرف انه من الكرامة يعرف بالغلط والرقعة وقال محمد بن سفيان ما لم ترفع
 فاذا وضعت فنكحها لانه من الاول يتبين واضل كونه من الثاني فيجعل منها احتياطا للحرمات وكذلك
 يقول ابو يوسف الا اذا عرفنا انه من الثاني فيجعل منه ابو حنيفة يقول هو من الاول يتبين ووقع
 السك في كونه من الكرامة والشك لا يعارض اليقين فاذا اولدت يتبين انه من الكرامة ولا اعتبار بالغلط والرقعة

هذا من طريق
 الحارث بن اسيد
 وهو من طريق
 الحارث بن اسيد
 وهو من طريق
 الحارث بن اسيد

لان ذلك يتغير بتغير الاحوال والاخذية واذا اضطر اللبن بالماء او بالروا وبالنسبة بغير الغالب
 وقال الشافعي اللبن اذا لم يكن مغلوبا بحيث لا يتفدي به اصلا يتعلق به التحريم لوجوده ولو لم يكن المغلوب
 ولما ان المغلوب مقابلته القلب كالمعدوم كما لو حلف لا يشرب لبنا فاشرب لبنا مغلوبا بالماء لا يثبت
 فان قيل فطره فمرا اذا وقعت في حب ماء نتج فلم يعتبر المغلوب فيه قلنا الماء اذا لم يبلغ حد الكثرة فهو
 قليل والخماسة ايضا قليلة فتعاضدا فتخرج جانب النجاسة احتياطا بخلاف اللبن لان التقدير لم يرد
 فيه **او اضطر بلبن امرأة اخرى** وفي مقدارهما تفاوت **فالحكم للغالب** وقال محمد بن شيبان الحرمة بينهما وهو
 رواية عن ابي حنيفة لان الجنس لا يغلب الجنس ولكن يقو به فيثبت لكل منهما حكم نفسه ولها ان الاصل عمل
 تابعا لا كثر في الحكم كما في اللبن المحلوط بالماء قيل الاصح قول محمد **واذا اضطر اللبن بالماء فالحكم له** اي
 لا يثبت به حكم الرضاع **وان كان اللبن غلبا على الطعام** ان حدث للوصف لا يثبت ان كان اللبن غلبا لان
 المغلوب كالمعدوم ولهذا قالوا يشرب ثمر المغلوب بالماء لا يوجب الحد فيه بكونه لا يثبت فيه ان المانع اذا غلب
 بغيره يكون تابعا له لان غير المانع اشتد حساسا فيكون المقصود والتفدي بالطعام لا باللبن وان كان
 اللبن يتقاطر عند حمل اللقمة عند الاصح كذا في النجاسة والخلاف في غير المطبوع فلا يثبت به الحرمة اتفاقا
 يتعلق الحرمة بلبن **المرأة بعد موتها** وقال الشافعي لا يتعلق وقاية الخلاف تظهر فيها اذا كان للرضع
 خروج فانه يغير من الميتة ويجوز له وفنها ويحرمها اذا لم يوجد من ينسب له ان المرصعة هي الاصل في ثبوت الحرمة
 ثم يتفدي منها الى غيرها والميتة صارت كالحية فلا يتعلق بها حكم ولد لو وطئها لا يثبت حرمة المصاهرة ولما
 ان نسب الحرمة لشبهة البرية باعتبار النماء باللبن وهذا المانع قائم باللبن بعد موتها وحرمة المصاهرة انما كانت
 باعتبار البرية الحاصلة بالولد والميتة لم يبق محلا للورث ولم يوجب وطئها الحرمة **بلبن البكر** اي ويتعلق
 التحريم به كما تقدم لان لبنها يتفدي الرضيع فيثبت به شبهة البرية ولا يتعلق الحرمة بلبن البكر لان لبنها
 حقيقة لانه انما يتولد عن يتصور منه الولادة **ولا بالاصقان** اي اصقان الصغير بلبن لان النماء
 المثلث للبرية انما يحصل به اذا وصل الى المعدة وفي الاختيار وكذا ان اقطر في اذنه او اخليل او عاينة
 او امية لما قلنا وعن محمد ان الاصقان يثبت به الحرمة قياسا على فدان الصوم والوق ان المفد
 في الصوم التفدي او التدوي وانه حاصل بالاصقان اما الرضاع انما يثبت بجمع الشهور وانه معدوم
 في الاصقان **ويتعلق الحرمة بالاسقاط** اي يصب اللبن في انف الصبي وكذا بالاي لا يثبت به الحرمة
 فيحصل به الشوا امرات ادخلت حلية ثديها في قم رضيع ولا تدري ادخل اللبن في حلقه ام لا لا يحرم الكحل
 وكذا حبسية الرضع بعض اهل القوية ولا يدري من هو فتزوجها رجل من اهل تلك القوية فيكون لان ابنة
 الشكاح اصل فلا يزوج بانك وحجب على النساء ان لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة فان فعلن فخطبته
 او يكتبه احتياطا من الاختيار واذا ارضعت امرأة الكبيبة الصغيرة حرم على الزوج لان الصغيرة

انا في المطبوع

تعتبر نسبتا للكبيرة رضا عاظم الجمع بينهما **ولا بد للكبيرة ان كان الارضاع قبل الدخول** لان الفقرة جاءت
من جهتها كما لو ارتدت قبل الدخول **والصغيرة نصف المهر** لان الفقرة جعلت قبل الدخول لامن جهتها و
ارتضاها لم يعتبر وان كان فعلها لانه لم يثبت من اهل المجازات كما لو قتلت مورثا ويرجع به اي الزوج بنصف
المهر **على الكبيبة ان كانت الكبيبة غائبة بالنكاح وفساد الارضاع وتعدت الفسادة حتى لو لم تنقذ الكبيبة**
الافساد فلا شيء عليها وقال الشافعي يرجع عليها تعدت او لم تنقذ وتعد الاف اذا لم يكون اذا ارتدت
بلاصحة وتعلم انها كانت منكوسة وان الارضاع مفد فان كانت منها شيء لا يكون متعديا **والقول قولنا فيه**
اي في التعمد مع غيرها لانها تنكح الفهمان فان قيل الجمل حكم الشرع لا يعتبر في دار الاسلام فكيف اعتبرنا قلنا
الجمل لم يعتبر لدفع الحكم وانما اعتبر لدفع قصد الف الذي به يصير الفعل تعديا لانها انكفت نصف المهر
عليه فتضمن كما يفرض شروط الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا ولنا اننا انكفت بالسبب لا بالباشرة لان
النكاح فسد من الجمع بين الام والنبات لان نكاح الارضاع والفهمان بالسبب موقوف على التعدي كقوله
البني وبني انما يكون متعديا اذا قصدت الاف وفي النهاية لو قتل الابن امراته ابيه وقال تعدت
الفاد يرجع الاب عليه باوجب من الهداق ولو وطئها وقال تعدت الفاد لا يرجع لانه وجب
عليه حد النكاح فلا يفرم شيئا اخر وفي الاختيار ولو ارتضعت زوجة الاب امراته ابنه بحكم الابن عليها
لانها صارت اخوة من الاب تنزع صغيرتين فارضعت لهما امراته معا او متعاقبا حرما عليه وعليه لكل
واحدة نصف المهر لانها مجبولة على الارضاع بحكم الطبع ويرجع على المرضعة ان تعدت الفاد في الوجبة
التي بينت وان كن ثلثا فارضعتن على التعاقب حرمات الاولي والثانية دون الثالثة لانها لا تصار
احدا لهما لم يبق الجمع في النكاح وان ارضعتن معا بان القت ثدييهما في فم اثنين وكانت صلبت قبل
ذلك فوجهت الثالثة وانفق وصول اللبن معا من جميعا وعلى هذا يخرج مسائل هذا الجنس
كتاب الطلاق وهو في الفقة رفع القيد على الاطلاق وفي الشريعة رفع القيد الثابت
بالنكاح وهو اسم بمعنى التطلق كالسلام بمعنى التسليم وفي المحيط المستعمل في المراتاة لفظ التطلق وفي
غيره لفظ الاطلاق فلو قال لامرأة الملقك لا تطلق ما لم ينو ولو قال طلقك تطلق نوي او لم ينو
لان التطلق تفصيل وهو مستعمل في النكاح وفي اطلاق الدابة رفع القيد فقط وفي اطلاق المرأة لرفع
وانزاله الملك والحل اعلم ان الطلاق نوعان سنتي وبدعي وكل واحد منهما نوعان نوع يرجع اليه العدد
ونوع يرجع اليه الوقت اما طلاق السني في العدد والوقت نوعان حسن واحسن احسنه اي الطلاق ان
يطلق واحدة في طهر لا جماع فيه او كانت حاملا فاستبان حملها **وتبركها حتى تنقضي عدتها** لما روي ان
الصحابة كانوا يستحبونه لكونه ابعد من الندم واقل ضررا بالمرأة حيث لم يضر حملتها وسنة في صلاتين
قبل بوقوعه في آخر الطهر لئلا يتفر بطول العدة وقبل يطلقها عقب الطهر لئلا يتبدل بالاتباع عقب الوقوع

وهذا اظهر **سنة** اي الطلاق الحسن في الفقة هو الكائن على وجه يعيل اليه الطبع وتقبل النفس والبعث ضيق غير
ان ما يعيل المرأة اليه طبعها فهو حسن طبعها وما يعيل اليه عقلا وشرفا يكون حسن عقلا وشرفا **وهو السنة الحسن**
سوط الطلاق السنة وهو ان تطلقها **ثلاثا في طهر لا جماع فيها** اي في الاطهار وقال مالك بتفريق الطلاق بدعة و
انما السنة ان يطلقها واحدة لان الاصل في الطلاق الحظر وانما ايسر للحل وهو حاصل بالواحدة ولنا ما روي
انه عليه السلام قال لا بين عمر رضي الله عنه ما ان من السنة ان تستعمل الطهر استقبال ونطق الكفر قبل واحدة
والسنة الثانية والصغيرة والحامل كالحفصة للحائض في تفريق الطلقات يعني يطلق من السنة واحدة فاذا
مضى شهر طلق من اخرى وبعد شهر اخر طلق من اخرى وقال محمد طلاق الحامل السنة واحدة لان من عمل طهر
واحد فلا يصح التفريق كما طهر المحدث ولها ان الحامل لا تحيض من طهر فصارت كالآيسة بخلاف المعتد طهر
لان الحيف حرم فبها في كل ساعة فلم يسم الشهر في صحتها مقام الحيف **ويجوز طلاقها في اي الالة والصغيرة**
والحامل طلاق السنة عقيب الجماع وقال زفر لا يجوز طلاق الالة والصغيرة طلاق السنة عقيب بل يطلقها
بعد مفتي شهرين وطئها لان الشهر في صحتها مقام الحيف فوجب الفصل بين الوطئ والطلاق كما
وجب بالحيف ولنا ان الطلاق بعد الوطئ فيمن يحض انما كثر لتوهم الحمل واشتباه وجه العدة لانه
لا يدري انما صلبت بذلك الوطئ فتعد بوضع الحمل او لم تحبل فتعد بالاقراء وفيمن لا يحض لا يتوهم الحمل
وفي الاحتياط اذا كان يبرح منها الحيف والحمل فلا فضل ان يفصل بينهما بشهر اتفاقا وفي الاختيار و
السنة في الحد فيستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها والصغيرة والآيسة والحامل والآيسة
انما شرعت للحاجة والحمل فيه سواد والسنة في الوقت الحيف بالمدخول بها لان طهر الاجماع فيه لا يتصور
في غير المدخول بها **والبدعة من الطلاق ان يطلقها ثلاثا او تسعين بكلمة واحدة** او وقعها بدعات في طهر واحد
لاربعة فيمن ينهن وهذا بدعي من حيث العدد وقال الشافعي ليس بدعة لان الحكم المشروع وهو العدة شرع
عليه ولو كان محظورا لما ترتب عليه المشروع ولنا قوله عليه السلام لعمر رضي الله عنه حرمتك فليس اجمعها و
قد كان طلقها حال الحيف ثم يدعيها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها ثم تحيض وتطهر ثم يطلقها ان اقتصر عليه السلام
بتفريق الايقاع ومن ادفع تسعين او ثلثا يكون مقوما فيكون بدعة والمشروع لا ينافي الحظر كما طلاق حال
او يطلقها في اي عاقبة وهذا بدعي من حيث الوقت لانه ايقاع في زمان التفرقة وانتفاء دليل الحاجة فيقع
الطلاق وفيه امر از عن قول الشيعة فان الطلاق البدعي غير واقع عندهم **ويكون عاصيا للحالقة السنة**
واجماع الصحابة رضي الله عنهم وفي قوله في طهر لاربعة فيه اشارة الى مذهب ابي حنيفة وهو انه لو طلقها
في طهر لم يجامعها فيه فراجعها ثم يطلقها فيه لا يكره وهو قول زفر وعندنا يكره وفي الاحتياط الطلق الرجعة واريد
بها الرجعة بقول او فعل غير الجماع لانه لو جامعها فهو غير مل عن هذا الخلاف فانها ان لم تحبل يكره ايقاع الثاني
في هذا الطهر اتفاقا وان صلت كان له ان يطلقها اخرى عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وفي الاختيار

للمهر

وعلى هذا الخلاف لو طلقها في الحيض ثم رجعها فطهرت فطلقها وكذا لو تسبها ثم قال لها انت طالق ثلثا
 لسنة وقع الثلث للحال عند الاول وقعت وصار مرجعا بالتسبها فوقعت اخري ثم صار مرجعا
 فوقعت الثانية والشهر الواحد في حق الابط والنفقة على هذا الخلاف فالحاصل ان الرجعة فاصلة بين
 بين الطلاقين عند النكاح فاصل بالاجماع لها ان بالطلاق في الطهر يخرج من ان يكون وقت الطلاق
 السنة ولهذا اوجبه بالاجماع قبل الرجعة بكونه ان بالمرجعة ارتفع حكم الطلاق الاول وصار كان
 لم يكن فاذا ارتفع لا يصير طائعا والارادة باعتبارها ولا باعادتها الى الحال الاولى بسبب من جهة فصار كما
 لو بانها في الطهر ثم تزوجها وطلق غير المدخول بها **حالة الحيض ليس بيدني** وقال زفر بن يحيى قياسا على المدخول
 بها ولو كان الرجل مائة وادخلها **حالة الحيض ليس بيدني** وقال زفر بن يحيى قياسا على المدخول
 بها على ما تقدم اتفاه الامر للوجوب وهذا اصح كذا ذكر صاحب الرواية ولما فيها من رفع الفعل الحرام برفع اثره
 وفي المستحق العتق اذ اتم صوله وادارته طابض جاز تزويجها في الحيض لانه صادر عن ضرورة تأخير معتذر
 فلا يكون طلاق قصدا وكذا اعتبار المعققة نفسها **فان طهرت فان شاء طلقها وان شاء امسك** يعني
 اذ ارجع امراته التي طلقها في حيضها فطهرت فان طلقها فيه لا يكره عند أبي حنيفة وقال لا يكره لهما ان الطلاق
 في حال الحيض يخرج الطهر الذي يعتق من ان يكون الطلاق فيه سنيا كما يخرج الوطئ فيه وله ان الرجعة ترفع
 حكم الطلاق فيجعله كأن لم يكن ولهذا امر النبي عليه السلام ابن عمر بالرجعة وقد طلقها حال الحيض ولو لم
 ترفع الرجعة حكم الطلاق لما امر **واذا قال المدخول بها انت طالق ثلثا لسنة وقع عند كل طهر تطليقه** لان
 اللام في قوله لسنة للوقت ووقت الطلاق السني طهر حال عن الجماع فيقسم ثلث تطليقات على ثلثة اطهر
 وكذا لو قال في السنة او مع السنة او على السنة فيقسم قيد بالمدخول بها لانه لو قال بغير المدخول بها انت
 طالق ثلثا لسنة لا يقسم الثلث على الاطهر اذ لا حد لها وانما تقسم على الزوجات فان تزوجها ثانيا
 تقع طلقة ثانية وان تزوجها ثالثا تقع طلقة ثالثة والسني في غير المدخول بها انما يتصور على هذا الوجه
وان نوي وقولن الساعة يعني لو نوي وقوع الثلث في الحال في قوله انت طالق ثلثا لسنة **وقعن الثلث**
 وقال زفر لا يقعن بل يترق على اوقات السنة هذا فيما اذا صرح لفظ ثلثا في قول لم يصح عليه لا يقعن بنية
 الجمع اتفاقا لانه اذا نوي الجمع في الحال بطل تعيم الوقت المتقادم من اللام في السنة ونفي قوله طالق
 فلا يصح فيه بنية الثلث لانه نعت فرد لا يحفل وقوع جملة العدد فيه فان قيل قالوا لو قال انت طالق
 ثلثا اوقات السنة ونوي الوقوع جملة لا يقع فكيف صح في قوله لسنة واللام فيه للوقت قلنا اللام
 بغيره للوقت بل هو كقولنا لو لليلة وانما حملنا على الوقت بقرينة ذكر السنة والسنة المطلقة هي كالمدة
 فاذا نوي الوقوع جملة صارنا ويا معنى العلة فصحت وانما اوقات السنة اذا صحت لا يحفل بل يتفرق على
 الاطهر له ان نيته الجمع بدعة فلا يصح من لفظ السنة ولنا ان وقوع الثلث جملة سني على معنى انه عرف

لقوله عليه السلام من طلق امراته الفايانث ثلث وان لم يكن ابتعاها سبعا فلا يتنوله مطلق كلامه بلامنة
 لانه متصرف الى الكامل وهو النبي وقوعا وابتعاها فاذا نوي الثلث تعقب لانه من فقلت لفظ السنة
 هي اذا قال كل مملوك في حرا لا يتنوله المكاتب لقصوره كونه مملوكا فاذا نوي من المملوك يجوز **وطلاق امراته**
 ثلث وان كان زوجها او عبدا **والامة ولا اعتبار بالرجل** في عدد الطلاق وقال الشافعي يعقب عدد الرجال
 والعن باني ولنا قوله عليه السلام طلاق الامة ثلثان وعدتها صفتها وعدتها صفتان وماروا بحولها
 ان الاتباع بالرجال **ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ** اصرار عن المجنون وهو من لم يستقم كلامه وافعاله والعبي
 انما يقع طلاقها لانعدام اهليتها **سقط** اصرار عن النائم انما يقع طلاقه لانعدام الاختيار فيه والمفهي
 عليه والمستحق وهو من كان خليل الفهم تحتل الكلام فاسد التدبير الا انه لا يفسد ولا يشتم كان يفسد في عدم
 وقوع طلاقها وفي الاختيار لو طلق العبي او النائم ثم بلغ واستيقظ فقال اجرت ذلك الطلاق لا يقع
 ولو قال او قعته وقع وفي مبسوط الامام السرخسي ولو قال لامرته انت طالق فقال له انسان ماذا
 قلت فقال قد طلقته او قال قلت لي طالق في طالق واحد لان كانه اثبت جواب لسؤال السائل والسائل
 انما يرد عن الكلام الاول فيكون جوابه بيا ناكلك الكلام **وطلاق المكر والسكران واقع** وقال الشافعي
 لا يقع طلاقهما لان السكران ليس له قصد صحيح فصار كأن لم يمل أي قوي منه لان النائم يفتبه اذا نية والسكران
 لا وكذا المكر مسلوب العقل شرعا ولهذا لم يحكم برده ولم يعبر اقواله بالطلاق ولنا قوله عليه السلام كل
 طلاق واقع الا طلاق العبي والمجنون فيبقى السكران والمكر في عموم صدور الكلام وزوال قصد السكران
 لما كان بسبب المعصية لم يعتبر زجره حتى لو شرب فصدع وزال عقله بالصداع لا يقع طلاقه لان الصداع
 ليس بمعصية وفي تفصيل الاستثنائي في الفصل الثاني ولو قضى بطلان المكر نفذ قضاءه ولو دفع
 ايا قاضي آخر قضى قضاء الاول ولو قضى بعدم وقوع طلاق السكران نفذ لانه يختلف فيه بين الصواب وفي
 الاختيار وقال الطحاوي لا يقع طلاق السكران وقوا اختيار الكرخي اعتبارا بزوال عقله بالبلع والدواء
 ولنا انه مكلف بدليل انه محاط بالافاض ويضمنه هذا القدر والنفوذ بالقول وطلاق المكلف واقع
 كغير السكران بخلاف المسبح لانه ليس له حكم التكليف ولان السكران بالتمر والنبيذ زال عقله بسبب معصية
 فيجوز باقيا زجره والغالب فيمن شرب النبي والدواء للمندوي لا المعصية ولذلك انتفى التكليف عنهم
ويقع طلاق الأخرى بالاشارة المعهودة لان اشارته قامت مقام عبارته وفي الخط المربض الذي يقفل الشا
 لا يكون كالأخرى لان ذلك نادرا لا يطلو واشارته غير الأخرى انما لا يعتبر في ابتاع الطلاق وانما في عدل
 فعبارة لو قال انت طالق هكذا فاشار بها بصيغة تقع ثلثان ولو لم يقل هكذا لا يقع كما استفتت عليه
 لان الاشارة انما اعتبرت تغيرا اذا فرغت بعدد منهم ولو اشار بثلث اصابع فان سوي ثلثا فثلث وان
 نوي قواصة بانية كما في قوله انت طالق كالت في الاختيار ولذلك لا لعب بالطلاق والهازل به بقوله

امرأة امته ويملك العبد ثلثين
 وان كانت زوجته حرة له
 قوله عليه السلام الطلاق با
 الرجال والحد في

عليه السلام ثلث جد قهر جد وضو لهن جد الطلاق والنكاح والعنق وقال عليه السلام من طلق لا عا حار
 ذلك عليه وعن ابي الدرداء رضي الله عنه انه قال من لعب بطلاق او عناق لزمه قال وفيه نزل ولا يتجددوا
 آيات الله هزوا وكذا اذا اراد غير الطلاق سبق لسانه بالطلاق وقع لان عدم القصد غير معتبر فيه وروي
 هشام عن محمد بن ابي حنيفة ان من اراد ان يقول لامرأة اسقين الماء فقال انت طالق وقع ويقع هذا
 الفصول كلها قوله عليه السلام كل طلاق واقع الحديث **ومن ملك امرأته او شفعها الي نسيبائها او ملكته**
الي المرأة زوجها او شفعها منه وقعت النكاح بينهما لان المالكية يمنع ابتداء النكاح فيمنع بقاء كالمحرمة و
صحيح الطلاق لا يحتاج الي نية لان الصحيح موضوع للطلاق شرعا فكان حقيقة فيه فاستغنى عن النية حتى لو قال
اردت به الطلاق عن وثاق لا يصح في حقها ولو قال اردت به الطلاق عن العمل لا يصح في ديانته ايضا
لانه لدفع القيد والعمل ليس بقيد كذا في التبيين وفي الاختيار وتعب الرصة لقوله تعالى وبولن ان احق
برءه من ولونوي الابانة فهو رجي لان نوي ضد ما وضع له شرعا وهو اي الصحيح قوله انت طالق مطلقه و
طلقك ويقع به اي بكل واحد من سنن الالفاظ واحدة رجعية ولا يقع فيه نية الثنتين او لثنت وقال
الشافعي يقع فيه نية الثلث من سنن الالفاظ لانها تدل على الطلاق لنته وهو كجمل للعدد ولهذا جاز تفسيره
فيصح نية كل صحيح نية الثلث فينما اذا قال لامرأته طلقني فنكحنا ان قوله انت طالق واخواته ضرره وانما يصح
اذا انصفت المرأة بالطلاق قبل الاضمار فثبت الطلاق لها يكون بالاقتضاء لقرون تفهيم الكلام
والثابت بالضرورة ببدفع بالواحدة فلا يقع فيه نية الثنتين والثلث لان الطلاق غير ثابت فيما راء
الواحدة فلا تعمل النية في المعد فثبت الطلاق واحدا عند الاخبار يقع واحد عند الانشاء رعاية
للاصل والمذكور بعد طالق من العدد ليس تقب الوصفية بل تفسير لانه نعت مصدر مخذوف اي طالق ثلثا
بخلاف قوله طلق لان ثبوت التطبيق هناك ليس على طريق الاقتضاء واما نية الثلث في قوله انت باين
فانما تفهم لان البينونة متنوعة ضعيفة وغلظة فتصح نية احد النوعين والطلاق ليس كذلك لانه عبارة عن
رفع قيد والعدم لا يتنوع وفي المحيط لو قال انت طالق بضم الف طالة الرضاء لا يقع عالم ينو لانه
كان للثابة ولو قال يا طالق يقع وان لم ينو لان الشرح يحكي كثيرا في المنادي فصار كانه افصح بالحق
ولو اتى به بطلاق اذا نوي بخلاف ما لو اتى بآية السجدة حيث لا يلزم السجدة لانها متعلقة بالقراءة
وهي منعقدة في الالفاظ وقوله انت الطلاق وانت طالق الطلاق او انت طالق او انت طلاق
تقع واحدة رجعية وتقع نية الثلث في اي في كل واحد من سنن الالفاظ دون الثنتين يقع نية الثنتين
لا تقع فيما وقع في قوله لان الثنتين فاذا صح نية الثلث تقع نية الثنتين ولان الطلاق اسم
جنس ومع الواحدة مرعي فيه كسائر اسماء الاجناس فاذا لم ينو فيه شيئا جمل على الواحدة حقيقة
لانه متيقن واذا نوي الثلث يقع لانه جنس واحد حكما وان نوي الثنتين بلغوا لانه عدد فاللفظ

بعض الثلث صح

لا يحكم

لا يحكم كما لو غلب لا يشرب الماء لو نوي جميع المياه يفتح لانه واحد حكما وان لم ينو يعرف الي ادنى ما يطلق عليه
 الماء وان نوي قد حار او قد صلب لا يقع لانه ليس بجزء حقيقة وحكما ولو نوي بقوله انت طالق **واحدة وتقول طلاق**
ملقة ارجي وقفا لان كلا منهما يصح للاقتناع فصار كقوله انت طالق وطلاقا فان يقع ثنتان كذا هنا و
هكذا الحكم في قوله انت طالق الطلاق كذا في الاختيار ولو كانت زوجته امرأة وقال لها انت الطلاق صح نية
الثنتين لانها جنس الطلاق في الامة وفي الاختيار ولو قال انت طالق من وثاق او من هذا القيد لم يقع شي
في القضاء ولو قال انت طالق ثلث من هذا العمل طلق ولا يصح في ان لم ينو الطلاق وفي النكاح لفظ
الطلاق والعنق اذا جري على لسانه من غير قصد عند محمد تقع وعند ابي يوسف يقع العنق ولا يقع الطلاق
وقول ابي حنيفة على عكس واذا اضاف الطلاق الي جملتها اي اجزاء المرأة كانت طالق فالخطاب لجملتها او
اضاف اليها ما يقبض به عن الجملة كالمرة بان يقول لها ريتك طالق والوجه والراس والروح والجسد
وكذا الفرج وهذا الالفاظ يعبر بها عن الجملة قال الله تعالى فقلت اغناهم بها خاضعين اي ذواتهم وقال تعالى
ويبقى وجه ربك اي ذاته ويقال امرئ حسن مدام راسك الي مادامت باقيا ويقال حلك روح فلان
او جسده اي نفسه وقال عليه السلام لعن الله الفروج على السروج ادادها النساء وفي المحيط لو قال راسك
طالق وعنى به اقتضار الطلاق على الراس لا بعد ان يقول لا تطلق وفي الاختيار لو قال الراس منك
طالق او الوجه او وضع بين على الراس او العنق وقال هذا القصد طالق لا يقع **واضاف الطلاق اجزاء**
شاع منها اي المذاق مثل ان يقول نصفك طالق او ثلثك طالق **وقع الطلاق رجعية لان الاجزاء التي**
محل للتصرفات كالبيع وكحوا فيكون محلا للطلاق الا ان وقوعه غير متخير فيقع كلاما وفي الظاهر و
البطن روايتان **وان اضاف الطلاق الي اليد والرجل بان يقول يدك طالق او رجلك طالق **وتحكما****
يعتبر به عن البدن كالتف والاذن **لا يقع الطلاق وقال زفر بن جهم في بيعت فيه بعد النكاح فيكون**
محلا للطلاق فيسري منه الي الكل ولنا الطلاق رفع القيد تحتص بحل تضاف اليه النكاح واليد وامثالها
لا يجوز اضافة النكاح اليها فلا يكون محلا للطلاق والاستمتاع باليد انما حل تبعا للحل في جميعها فيد قوله
اي اليد لانه اضاف الطلاق الي اليدين بان قال يدك طالق او رجلك طالق يطلق اتفاقا كذا في شرح
الكنز للقرماني فان قيل اليد يعبر بها عن الجميع كما قال الله تعالى ثبت يداي الي ارباب اراد به ذاته وقال عليه السلام
علي اليد ما احدثت قلنا استعمل غير متعارف وانما جاء على وجه التلخيص حتى اذا كان عند قوم يعتبرون به عن
الجملة وقع الطلاق باي عضو كان ونصف الملقطة تطليقة **ولذلك الثلث والربع فلو قال لها انت طالق**
نصف تطليقة او ثلث تطليقة او ربع تطليقة وقعت تطليقة لان الطلاق لا يتجزئ فذكر بعضه كذا في نسخة
وكذلك كل جزء شاع من التطليقة لما قلنا وفي المحيط وكذا لو قال وثلتها وسدسها لانه لم يتجزأ وعن محمد
اجزاء تطليقة وان جاوز كما اذا قال نصف تطليقة وثلتها وربعا فالجواز ان يقع ثنتان لانه زاد على اجزاء

تلقا

الصدق فاما فيما بينه وبين الله تعالى فالحق عليه ان كان كاذبا لا يصير بالاضمار عنه صادقا فكذا لا يقع شيء
ولو قال انت طالق عالم الطلاق او متى لم اطلقك او متى عالم اطلقك **سكت طلقت** لان الاضافه الى الطلاق
اي وقت قال عن التطبيق لان هذا اللفظ للوقت فاذا سكت وجدا لشرط انما سكت ومتى حقيقة فيه
واما ما فانه يستعمل فيه قال تعالى ما دمت حيا اي وقت الجميع **ولو قال انت طالق ان لم اطلقك اذ لم اطلقك**
لم يطلق في موت الزوج يعني يطلق في آخر اجزاء حيوة لان الشرط وهو عدم التطبيق انما يتحقق بالحياس
عن الحيوة فان لم يدخل بها فلا ميراث لانه قار وامرأة القار انما ترث منه اذا كانت في العدة وغير المدخول
بها لا عدل لها وكذا لو مات طلقت قبل موتها لانها اذا بقيت من صورتها ما لا يسع فيه صيغة التطبيق كتحقق عدم
التطبيق مع بقاء الحمل وقالوا اذا او اذا ما مثل مع فطلق حين سكت هذا اذ لم يكن له نية وان نوى منها
مفع الشارط يكون كثر وان نوى من الوقت يكون كثر اتفاقا لهما اذا لوقت في الاصل كما قال الله تعالى
والتي لم يزل ان يغشى ولها لو قال انت طالق اذا شئت لا يخرج الامر من يدك اذا قامت مجلسها لقوله تعالى شئت
ولا في صيغة ان اذا شئت للشرط ايضا فاذا اريد به الوقت يقع الطلاق وان اريد به الشرط لا يقع
فقد بينا لك وفي مسئلة المشية لما صار الامر بغيرك لم يخرج بالثبوت فان قلت اذا تردوا الامر كان الاحتياط في
الوقوع تليها بجانب الحرمة قلنا تخرج جانب الحمل بالاصالة لانها كانت في عصمة يمين فلا تطلق بالاتفاق
وفي الاحتياط ولو قال انت طالق ثلثا عالم اطلقك انت طالق فهو طالق هذه الواحدة لانه وجب شرط
البر وهو عدم الوقت الحاضر عن التطبيق **ولو قال الزوج لا امر انا منك طالق لم يقع شيء وان نوى به**
الطلاق ان لا يوصل قال الشافعي يقع به الطلاق لان الطلاق شرح لازالة النكاح وهو قائم بها فيصح انما
الطلاق اليه كما صحق اليها ولما ان الطلاق ازال قيد الملك الثابت بالنكاح ولا ملك لها فيه والا لبطل
نكاح المسلم الكتابية اذا اسس للنكاح في غير المسمى فيلغو كلامه **ولو قال انا منك باين او انا عليك وام**
ونوي الطلاق فواحدة باينة لان الابانة ازالة وصلة النكاح والحرام لازالة الحمل وبما شئت كان فيها
فان قلت اذا قال لا امر انا انت باين يقع واذا قال انا باين لا يقع عالم يقل منك ولو كانت الوصلة تركه
بينهما الاستوى القولان قلنا وصلة ما كانت تركه بها فتبين بقوله انت باين ووصلة غير محقة بالحوا
ان يكون له وصلة اخرى باحدة اخرى فلا يقع عالم يقل منك **ولو قال انت طالق هكذا واشار باصبعك ثلاث**
قلت وان اشار باصبعه فطلاق واحد وان اشار بالفتين فتطلق اثنان **والحجة المنشورة**
اي المنصوبة لو اشار بيده لآلتها للاعلام بالعدد وقال عليه السلام الشرح هكذا وهكذا وهكذا وحسن
اباه وادار في النوبة اثنان التسعة وعليه العرف ولو اراد المضمومتين او اكثف لم يصدق قضاء لانه
صلا في الطاهر كناية الاشارة **وان اشار بيده** اي الاصابع **فالمضموم** اي المعتبر المضمومة رجوعا
الى العادة بين الناس وفي الاصل ولو قال انت طالق ولم يقل هكذا وقعت واحدة لانه لما يذكر العدد

بقي مجرد قوله انت طالق فتقع واحدة ولو قال انت طالق واحدة او قال ثنتين او قال ثلثا فثابت بعد
قوله انت طالق قبل ذكر العدد لم يقع شيء لانه منع ذكر العدد فالواقع هو العدد فاذا مات قبل ذكر العدد فثابت
الحمل قبل الايقاع فبطل في الفتوى اي اذا قال انت طالق كذا كذا طلقت ثلثا لانه اذا ذكر كذا بكذا بكذا لانه احد
بشرط ما عرف فكلما قال انت طالق اصد عشر ولو قال كذا كذا طلقت ثلثا كذا كذا **ولو قال انت طالق باين**
وهذا توصيف بالثبوت لان البان اشد من الرجعي والجميع الصغير الحامي ولو قال انت طالق باين
فهي واحدة باينة ان لم يكن له نية لسواد قلها اولم يدخل او **انحش الطلاق او ائنه او اشق** وكذا ارجاه
وتوصيف الطلاق بهذه الاوصاف انما يكون باعتبار رافعه وهو البينونة في الحال وفي الكثرة الصحيح يلحق بالرجعي
والبان يلحق بالرجعي لا بالبان الا اذا كان معلوما في آخراته ولو قال لمباينة انت طالق باين وفي في العدة
يقع الطلاق فيلغو وصف الابانة الى هنا كلامه فان قيل لو قال شديدا كان باينا وفي الشدة كان ينبغي
ان يكون ثلثا قلنا افضل التفسير لحي لطلاق الاثبات لقوله تعالى وبوئسهن اهل بيوتهم **الطلاق الشيطان**
او البينة وكل من هذين الوصفين ينبغي عن البينونة لان الشئ هو الرجعي فيكون البديعي في غير حال
الحيض باينا او كالجبل اي طلاقا كالجبل او ملأ البيت وكل من هذين الوصفين ينبغي عن الزيادة وكذا لو قال
انت طالق كالف لانه يشبه بها في القوع **او تطلقه شديدا** وفي المحيط الاصل في هذا ان الطلاق من شئ
يقع باينا عند اي صيغة سواء كان المشبه به صغيرا او كبيرا وذكر مع المشبه به العظيم او لا وعندهما ان ذكره
العظيم كان باينا كقوله انت طالق كقطع السمسم وعند زفران وصف المشبه به باينة او بالعظم كان باينا
والا فهو رجعي والخاص يظهر في قوله انت طالق مثل اسن الابرمة مثل عظم راس الابرمة مثل الجبل مثل غل
الجبل فعند اي صيغة سواء كان في الجميع وعند اي يوسف ومحمد سواء كان في الثانية والرابعة رجعي في الباقي
وعند زفره باين في الثانية والرابعة رجعي في الباقي او طوبى او غلظة في واحدة باينة وقال زفره يكون
رجعيا فيها لان هذين الوصفين من صفات الاجسام فيلغو ولما كان الامر قد يوصف بالطول او بالعرض
فيكون به عن شدة حكمه فيغيب في الطلاق البينونة وان نوي بتوصيفه الثلث في هذه الفصول قلت لان
البينونة متنوعة صيغة وغلظة فاما نوي تحت نية وفي الاحتياط اصله انه من وصف الطلاق يوصف
لا يوصف به ولا يحتمل وقوع الطلاق وبطل الوصف كقوله انت طالق طلاقا لم يقع فانه يقع واحدة لان الطلاق
لم يوصف بذلك وقع وقوع الطلاق لا يقع وكذا اذا قال انت طالق وانا بالخيار ثلثة ايام يقع ويبطل الشرط
ومع وضعه يوصف بوصف فلا يحلوا ما ان كان ينبغي عن زيادة شدة وغلظة ام لا فان كان لا ينبغي
عن ذلك فهو رجعي وان كان ينبغي فهو باين مثال الاول انت طلاق افضل الطلاق او اجملا او ائنه او اعدله
او ائنه او خيره فانه يقع واحدة رجعية لانه لا يوصف لها ينبغي عن الشدة والبينونة وصف ستة فلا يقع
ومثال آخر ما ذكر في المتن وهو قوله انت طالق باين اي قوله او يرضه الى هنا كلامه وقال الشافعي يقع

واحدة ربيعة في الكل ان دخل بها ولا يملك الزوج الابانة بعد الدخول عند الاطلاق الخلق او بالثالث
 لان وصف الطلاق بالبينونة وبما يدل عليها الخالف لموجب وهو الرجعة فيلحق كما لو قال انت طالق
 على ان لا رجعة لي عليك ولما ان الطلاق يحتمل البينونة كما في الطلاق قبل الدخول بل الاصل فيه البينونة
 لانه لا يقع ليقيد النكاح الا ان الرجعة ثبتت في المخرج الموصوف بالبينونة بالنقض فيبقى فيها وانه على الكل
 وذكر في الاحتياط لو قال انت طالق مثل عدد كذا الشيء لا عدد له كالشمس والقمر فواحدة بان عند أبي
 حنيفة عند أبي يوسف ولو قال كالنجم فواحدة عند محمد لان معناه كالنجم ضياء الا ان ينوي العدد فلا
 ولو قال انت طالق لا قليل ولا كثير يقع ثلاث ولو قال لا كثير ولا قليل يقع واحدة فيستدعيها اولا
 لان بالنقض ثبت ضد فلا يرفع ولو طلق امراته واحدة ربيعة ثم قال جعلتها بانية او ثلثا يكون كذلك عند أبي حنيفة
 وقال ابو يوسف بغير بانية لان الواحدة لا يحل العدد ويحتمل التبديل اي صفة اخرى وقال محمد لا يكون
 بانية ولا ثلثا لانه اذا وقع بصفة لا يملك تغييره لان تغييره لا يقع ولا يبي حنيفة ان الابانة مملوكة فيملك
 اثباتها بعد الايقاع ويملك الحاكم التفتين بالواحدة وضربها ايسرها **ومن طلق امراته قبل الدخول ثلثا وقع لان**
الطلاق المفرون بالعدد لا يقع قبل ذكره فيقضي جملة وفي مخرج الروايات وهذا عامة العلماء وعند الحنابلة
وعطاء وجابر بن زيد تطلق واحدة لانها بقوله انت طالق تبين الا عشرة وقوله ثلثا ايضا دقها وسي ما
لان قوله انت طالق بنفسه ايقاع وصار كقوله انت طالق وطالق وطالق اما لو قال او قعت عليك ثلث تطلقا
يقع الثلث عند الكل ولما انه متى ذكر العدد فالمراد بالعدد ما هو في الثلث صفة للطلاق الذي اوقع
والموصوف لا يوجد بدون وصفه فصار بمنزلة كلام واحد والكلام الواحد لا ينصل بعضها عن بعضها بخلاف
انت طالق وطالق وطالق لانها كلمات منفردة فان قال لها اي بغير الدخول بها انت طالق وطالق وطالق
او انت طالق طالق طالق وفي البنيان في حال المنفردة انت طالق ثلاث مرات او طالق وطالق وطالق او
قال قد طلقك قد طلقك او انت طالق قد طلقك وقال اردت انك اصدق ديانة وفي المحيط لو قال
لها انت طالق طالق لا يصدق قضاء انه غنى الاول لان هذه الالفاظ من جعلت انشاء وانما في شرعا وروفا
فاذا نوي به الاقرار عن الماهي فقد نوي خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء او قال انت طالق واحدة واحدة
واحدة او انت طالق واحدة قبل واحدة او انت طالق واحدة بعد واحدة وقعت واحدة والاصل
فيه ان الظروف وهو قبل او بعد ان لم يذكر بالضم يكون صفة لما قبله وان ذكر به يكون صفة لما بعده اذ لم يمتنع
هنا فقول قبل واحدة صفة لما قبله سبق الواحد الاول في الوقوع فيان لا عشرة وفي قوله بعد واحدة واحدة البقاء
صفة للواحدة الثانية فيقع الاول فيم سبق ايضا محلا لاخرى وكذا في تفرق الطلاق تقع الاولى فلم يبق ايضا
محلا لاخر ولو قال انت طالق واحدة فيها واحدة او انت طالق واحدة بعد واحدة او انت طالق واحدة
مع واحدة او انت طالق واحدة معها واحدة فثبت ان القبلية في قوله قبلها صفة للثانية فاقضى فيكون

الثانية اولا ولا يكن ايقاع الثانية متقدمة على الاولى فوفقا معا واما قوله بعد واحدة فالبيعة صفة
 للاولى فيقتضي تأخر الاولى وهو غير ممكن بعد ما وجبها فيثبت ما هو ممكن وهو ان يجع الثانية بانيقان
 واما كلمة مع فلو ان قوت بالضمير او لا فاقضى وقوعها معا ولو قال لها اي بغير الدخول بها ان دخلت
 الدار فانت طالق واحدة واحدة ان دخلت الدار فدخلت وقعت ثلثان اجماعا لهما ان حرف الواو للجمع المطلق
 دون الترتيب بدليل يتعلق الكل بالشرط من غير وقوع في الحال فلو كان للترتيب في مثل هذه الحالة لما تعلق الكل
 فتعلق بجملي كما ان الضم على الثلث او آخر الشرط ولا يبي حنيفة ان الجمع المطلق يحتمل القوان والترتيب وعلى اعتبار
 الثاني لا يقع الا واحدة كما اذا جرت به اللفظة فلا تنفع الزيادة على الواحدة بانك بخلاف ما اذا اقر الشرط
 لانه مغيرة صدد الكلام فيتوقف الاول عليه فيقعن جملة ولا مغيرة فيما اذا قدم الشرط فلم يتوقف ولو عطف
 بحرف الغاء فهو على هذا الخلاف فيما ذكر الكوفي وذكر الفقيه ابو الليث انه يقع واحدة بالاتفاق لان الغاء للتعقيب
 وهو لا يقع كذا في الهداية وفي الاحتياط ولو قال لغير الدخول بها انت طالق طالق ان دخلت الدار بانت بالاولى
 ولم يتعلق الثانية وفي الدخول بها واحدة للحال وتعلق الثانية بالدخول **وكذا في الطلاق** ومن جملته كناية و
 هي الكلام الذي استمر مراد المتكلم من **لا يقع الطلاق** بها اي تلك الكنايات **الابنية** لان الكنايات الغاطية
 موضوعه للطلاق بل محتمل له وغيره فلا بد من النية للتعين المراد **او دلالة طاله** كذا ذكر الطلاق كما تقدم
 لانها ادل على الطلاق من النية الباطنة لان الحال ظاهرة هذا في الفضا واما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يقع
 الابنية كذا في الهداية **ولا يقع الطلاق بنية** وقال القاضي يقع رجوعا كما تقدم لانها كنايات عن الطلاق وانما
 شتر فيها نية الطلاق فيكون الواقع بها طلاقا ربيعا ولما ان الحامية ماسة الي اثبات البينونة في الحال
 كيد لا يقع في مراجعتها بلا قصد رجعي والكنايات ابلغ في الدلالة عليها ولا نسلم انها كنايات عن الطلاق لانها
 فعل نسيها وهو البينونة مجاز **الا اعتدي واستر فيك وانت واحدة** فتقع بها اي بهذه الالفاظ الثلاثة **واحدة**
رجعية بمعنى من الالفاظ كنايات لان امره باعتداده لا تحتمل عدم الله تعالى وعند الاقراء سبق الطلاق وكذا
 برأيه رجما يجوز ان يكون ليطلقها او بعد ما طلقها وكذا الواحدة كحتمل ان يكون صفة طلقه اي انت طالق طلقه
 واحدة وان يكون صفة امراته اي انت منفردة في الحال وقيل ان ذهب واحدة يكون صفة طلقه
 وان رفعها يكون صفة امراته والقبح ان لا فرق بينهما لان القوام لا يميزون الا عواب لكن تقع بها ربيعة و
 قال زفر تقع بانية لانها كناية عن الكنايات ولما ان اللفظ الاول فلا بد عليه السلام قال لسودة اعتدي ثم راجعها
 واما الثاني فلا بد من مرجع بما هو المقصود في اعتداده الاقراء وهو برأيه ان يكون البرائة ككونها
 مطلقة ثبت اصل الطلاق بلا احتياج الي اثبات وصف زائد وهو البينونة واما الثالث لان الواحدة
 نعت مطلقه وسي حجة هذا اذا قاله للدخول بها وان قاله لغير الدخول بها كجمل مستحاضا عن الطلاق

دخولت فثبت واحدة ولو قال لها انت طالق واحدة واحدة

لا سبب في الجملة وان لم يكن سبب له في منع الحالة **والفائدة البان قوله انت باين** فانما يحفل البيئونة من النكاح
 او الخيرات **وبنت وتبنة** كلاهما بمعنى القطع اي متقطعة من النكاح اي من الاوقات **وحرام** وهو محفل حرمته
 الصيغة لسو طهرها **وجك غاربك** وسومني عن التحلية لان الناقصة اذا ارسلت يلقى جملها على غاربا
 وهو باين العتق والنام يعني انت مرسله من جبل النكاح او من جبل المياه **وصلية وبرية** من النكاح او من
 صن الحلق **والحق باهلك** يحتمل طوقها لكونها مأذونة وطوقها لكونها مطلقة **وبكك لهلك** يحتمل ان يكون معناه
 عفوت عن ذنبك لاجل اهلك **وسركك فارقك** يحتمل التسريح والفارقة بالطلاق او بغيره **وامرك بيدك** حق
 الطلاق او في حق آخر **وتفنتي واستني** وكذا تحري لك باين مني او ثلثا ينظر اليك اجنبي **وانت حرة** عن حقيقة
 الرق او رق النكاح **وانت في العين** المصلحة والراء المهلة اي ابعدني عن لاني طلقتك او الزيادة اهلكك يحتمل
 ان يكون بازراي المحبة والعين المهلة من العزوبة **واجري** وكذا اذ صبي وقوس لاني طلقتك او الزيادة اهلكك
وانت في الادراج يحتمل الارواح من الرجال لانها مطلقة او الارواح من النكاح **وتفنتي فيها** اي الكنايات **نية الواحدة**
والثلاث وقال مالك ان كانت مدخولا بها يقع بالكنايات ثلث وان لم ينو لان مقتضاها التحريم والحرمه اثبات
 بالثلاث وان كانت غير مدخول بها فانما تبين بواحدة فقط لانها كافيته في تحريمها كما في المخرج ولنا ان الحرمه ثبتت
 بالواحدة وهي اولى بالاتباع لمكانه التدارك **ولو نوي الثنتين** في الكنايات **فواحدة** وقال زفره شتان له
 ما من الدليل في المخرج ولنا ان البيئونة بين الثنتين متنوعة في الحسيات لانها قد يحفل اتصالها وقد
 لا يحتمل فكذا تنوعت في الشرعيات والطلاق عبارة عن رفع القيد وهو واحد لا يتصور اكثر من واحد
 وفي الاختيار لم هي ثلثة اقام منها ما يصلح جوابا لا غير وهي ثلثة امرك بيدك اختيارك اعتدك ومنها
 ما يصلح جوابا ورد لا غير وهي سبعة اقربى ادهي اقربى قوي تقني استني تحري ومنها ما يصلح جوابا
 ورد او شتمه وهي خمسة اقربى صلبك سرصك لا ملكك عليك الحق باهلك والاحوال ثلثة حالة
 مطلقة وهي حالة الرضا وحالة مذكرة طلاقها وحالة غضب اما حالة الرضا فلا يقع الطلاق بشئ من
 ذلك الا بالنية لما تقدم والقول قول الزوج في عدم النية لا يبطل عليه غيره والحال لا يدل عليه وفي
 حال مذكرة الطلاق يقع الطلاق قضاء ولا يصدق على عدمه الا فيما يصلح جوابا وردا لانه محتمل الرد
 وهو الادنى فيصدق فيه وفي حالة الغضب يصدق الا فيما يصلح جوابا لا غير لانه يصلح للطلاق الذي يدل
 عليه الغضب فيجعل طلاقا **ولو قال لا اختارني بنوي الطلاق فلما ان طلق نفسه في مجلس علمها** فان كانت حاضرة
 فبما هو وان كانت غائبة فلا خيار لما روي عن عمر وعثمان رضي الله عنهما انهما قالان في حق الروقة المحترمة
 لها الخيار ما دامت في مجلسه قيد بقوله بنوي لان لفظ اختيار من الكنايات يحتمل انه اذا دعيته في غير
 امر الطلاق **فان قامت المرأة من مجلسها** وان لم تذهب او اصدت اي شرعت في عمل اخر بان كانت تأكل

مقام

الطعام فشرعت الكناية **بطل خيارها** لوجود دليل الاعراض فما قوفس ولذا لو انتقلت الى مجلس اخر سواء انتقلت
 بنفسها او بغيرها اما لو كانت قايمة فحلت او مكينة فعدت او طلت اياها للشهوة او شهودا للشهادة او كانت
 شيا سيرا او لبست ثوبا من غير ان تقوم لا يبطل ولو كانت قاعدا فالحجفت فحقن ابي يوسف روايان وفي الاختيار
 فان محمدا قال اذا اخذ الزوج بيدها واقامها من المجلس ظل خيارها ولو كانت في صلب مكثونة او وثقا تملا لا يبطل
 وكذا في التطوع ان تمت بركتين لانها ممنوعة عن قطعها وان امت اربعا بطل لان الزيادة على ركتين في النقل كالقول
 في صلب اخرى وعن محمد في الأربع قبل الظاهر لا يبطل وان امتها اربعا وهو الصحيح وان كانت تسع على اربا وفي محل
 فوقف في علي خيارها وان سارت بطل خيارها الا ان تخار مع سكوت الزوج لان سير الدابة ووقوفها مضاف
 اليها فاذا سادت كان كالحاس آخر وان اختارت نفسها بان قالت اخترت نفسي فهي **والنكاح باينة** لان اختيارها
 نفسها يوجب اختصاصا بها دون غيرها وذلك بالبيئونة ولو قالت طلقت نفسي في جواب قول الزوج اختيارا
 فالكسورية الهداية انها رجعية وفي شرح الواج الصواب بانها باينة لان العاقل في وصف الطلاق تحسير الزوج دون
 ايتامها ولذا لو امرنا بالاتباع البان واوقعت رجعتنا او بالعكس وقع ما لم يرد دون ما اوقعت فان قبل
 المفوض اليها الاختيار فكان ينبغي ان لا يقع الطلاق جوابا كما لو قالت اخترت نفسي في جواب قوله طلقتي نفسك
 التطبيق دخل في ضمن التخييه فعدت ببعض ما فوض اليها فاصلح جوابا بخلاف الاختيار فانه ليس من الفاظ الطلاق
 الا في جواب النجيه **ولا يكون ثلثا وان نويها الزوج** ان هذا هو اصل طلاقك فربان خلاصه في الفاظ البان وانما
 لم تقع نية الثلث في الاختيار مع صحته في سائر الكنايات لان الاختيار لا ينتفع ايا غلبته وحقيقته كما تنفع
 الابانة وفي مبسوط الامام السرخسي رحمه الله رجل قال لامرأة قد وهبت لك طلاقك ولا يملكه في طالق في
 القضاء لان معنى كلامه هذا طلقك بغير عوض فان هبة الشيء من غيره جعله له جانا ولو قال بكك طلاقك
 بكذا فقالت طلقت فكذلك اذا قال وهبت لك طلاقك تطلق وان لم يقل لان شرط قبولها لاخذ البذل وان كان
 ينوي بذلك ان يكون الطلاق في يده لم يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر فان الرتبة يربل ملك الراجح عن
 الموهوب ويجعل الطلاق في يده لا يزول ملكه عن الطلاق ويدن فيما بينه وبين الله تعالى وقد روي عن ابي حنيفة
 انه يدين في القضاء لان هبة الشيء من غيره عليك لذلك الشيء منه في الظاهر فيكون هذا عليك لا امر منها فان
 طلقت نفسها في ذلك المجلس طلقت والافهي امراته **ولا بد من ذكر النفس** ما يدل عليه اي على ذكر ما مثل الاختيار
في كلامه بان قال اختارني نفسك او كلامها بان يقول اخترت نفسي مع لو خلي كلام كليهما عن ذكر النفس لا يقع
 لان الاختيار اذا وقع بهما في الكلامين لا يصلح ان يكون احدهما سيرا والاخر في النهاية لودكر في اصل الكلام
 ما يقوم النفس كما لو قال اختارني اختارت فعدت او قال اختارني فقالت اخترت اختيارا كان كذلك
 النفس لان الهاء دليل الوصف انما تنفق عليها فيما يحتمل العدد والمحمول اختيارا نفسها لا اختيار الزوج وفي
 الفوائد الناصية هذا اذا لم يقيد بها الزوج انها اختارت نفسها اما اذا صدقها يقع الطلاق بقضاء قهر وان قبل

كلامها عن ذكر النفس ولو قال لها اختاري اختاري فقلت اختارت اختاري اختارني قالت اختارت
الاولى او الوسطى او الاخرى فهي ثلث اي الطلقات ثلث اما قولها اختارته فخلاتها للمرة ولو قرئت بالمرّة
كانت ثلثا فكذا هذا ولائها للتأكيد بوقوع الثلث واما قولها الاولى او الوسطى او الاخرى فذهب الي ضيفه
وقال لا تقع واحدة ولا حاجة ضاها لنية الزوج ولا ذكر النفس اتفاقا بدلالة التكرار عليه لان اختيار الطلاق
هو الذي يتكرر واختيار الزوج لا يتكرر بهذا المذكور في الهداية لكن المذكور في البدائع والخط والزباد
ان النية شرط فيها ويزال التبين شيخي ان يكون صرف النية فيها لشرفها لالاها ليست بشرط قيد بقوله او اختار
الاولى لانه لو قالت اختارت التولية الاولى يقع واحدا اتفاقا لهما ان الزوج فوض اليها ثلث طلقات في
ضمن ثلث اختيارات فاذا قالت اختارت الاولى يكون معناه اختارت موصيا وبني طلقة واحدة والى النية
ان الكلام اذا لقي في حق الاصل لقي في التبع وكلاما هذا فيعيد الترتيب اصالة والاخراد تبعا واذا بطل في
حق الترتيب اذ لا ترتيب بين الطلقات بطل في حق الاخراد فبقي محجدا قولها اختارت فيقع الثلث كما لو قرئت
عليه ابتداء ولو قالت في حق جواب قول الزوج اختاري طلقت نفسي او اختارت نفسي تطليقة فهي ربيعة
لان هذا النظم يوجب الانطلاق بعد انقضاء العدة فكانها اختارت نفسها انقضاءها وهكذا ذكر في الهداية
لما تقدم تعديرا وتبينا وقيل هذا غلط وقع من الكاتب والاصواب انها باينة لان المرأة انما تصرف بحكم
التفويض تطليق بصفة الامانة عندنا وقيل فيه روايتان احدهما انه تقع واحدة ربيعة لان لفظ امرح
والاخرى انه باينة وهذا هو كذا في شرح الوقاية للصدر الشريفة وفي الاختيار ولو قال اختاري نفسك
او امرحك بتطليقة فاختارت نفسها فهي واحدة ربيعة لان ذكر الطلاق يعقب الربيعة وصار كانه قال
طلقت نفسك ولو قرئت فقلت اختارت نفسي لا بل زوجي لا يقع لانه لا ضرب عن الاول فلا يقع ولو قالت نفسي
او زوجي لا يقع لان اولئك فلا يقع الطلاق بالشك وخرج الامر من يدك لا يشغلا لها بشي آخر ولو قالت نفسي
ونوعي طلقت ولا يقع العطف والامر باليد كالخفية يتوقف على المجلس بما ذكرنا الا انه اذا قال امرك
بيدك ونوي الثلث هي لانه يحتمل العموم والخصوص والاختيار لا يحتمل العموم فان الامر باليد ينبغي ان عليك
وصفا قال نعم والامر بيمينك الله والاختيار عرف بملكك شرعا لا وصفه والاجماع انقذ في الطلقة الواحدة
لا غير فلهذا صححت نية الثلث في الامر باليد دون التخيير فلو قالت في جواب الامر باليد اختارت نفسي بواحدة
فهي ثلث لانه صفة الاختيار لان الاختيار يصلح جوابا بالامر باليد لكونه ملكا كالخفية فصارت كما اذا
قلت اختارت نفسي مرة واحدة وبذلك يقع الثلث ولو قال لها امرني بيدك فاصدقت نفسها قبل لا يقع والام
انه يقع ولو قال لها ان دخلت الدار فامرك بيدك ان طلقت نفسها كما وقعت قدمها فطلقت وان طلقت
بعد ما شئت حطوتين لم تطلق وفي الاوقات الحاسي رجل قال لاخر امراتي بيدك ايام سنة صار الامر بيننا
ايام سنة مع لو اراد ان يرجع لا يملك فاذا تمت السنة خرج الامر من بين يدي لان الامر عا محتمل ان وقت فقلت

والتفويض
بيدك

بجواب ما لو قال لامرأة انت طالق ايام سنة حيث تطلق بعد السنة لان الطلاق اذا وقع لا يحتمل ان وقت فيجمل
اضافة ايام بعد السنة ولو قال لها طلقت نفسك فلما ان طلقت في المجلس لانه في معنى تخيير زوجة في امر الطلاق
وخيار الخيرة نفسها مقيد بالمجلس بانها الصابة فكذا اخذنا في قول طلقت فمرك حيث لا يتقيد بالمجلس لانها ليست
في معنى الخيرة وتقع ربيعة ان طلقت نفسها في المجلس لا يرجع وليس في اي الزوج ان يرجع عنه اي عن كلامه
لان فيه معنى اليقين اذ هو تعليق الطلاق بتطليقها واليمين بحرف لازم لا يصح الرجوع عنه لان الفرض
منه الحيل عايشي او المنع منه فاذا وقع الرجوع عنه لا يفيد فائدة فكذا ما في معناه وفي الاختيار ولذا قول انت
طالق ان شئت او احببت او هويت او اردت او رضيت طلقت نفسك تعليق بفعل القلب فهو كالحيار وان طلقت نفسها
ثلاثا وقد اراد الزوج وقعن لان معناه افعلي الطلاق وهو اسم جنس فيتناول الادنى مع احتمال الجمع كسما
اسماء الاصناس فتصح نية الثلث ويصرف الى الادنى عند عدمها عاشر ولا تصح نية الثلث لانه عدد حلالا
لزوج قد بيناه الا ان يكون امة فتصح لانها جنس في حقها ولو كانت حرة وقد طلقها واحدة لا تصح نية الثلث
لانه ليس بجنس في حقها ولو قالت انت نفسي طلقت واحدة ربيعة لان الابانة من الالفاظ الطلاق الا
انها زادت فيها وصف الابانة فخلو كما اذا قالت طلقت نفسي باينة وعن ربيعة لا يقع شئ لانها انت
بغير ما فوض اليها ولو قال لها امرك بيدك فقلت انت عا حرام او انت مني باين او انا عليك حرام او انا منك باين
فهو جواب وطلقت لان من الالفاظ يفيد الطلاق كما اذا قالت طلقت نفسي ولو قالت انت من طالق لم يقع
شئ ولو قالت انا منك طالق او انا طالق وقع لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل ولو قال لها طلق
نفسك مع شئت او مع ما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت لا يتقيد بالمجلس لان كلمة مع ومع ما عا
في الاوقات كانه قال في اي وقت شئت وكذا اذا واذا ما وقد سبق الكلام فيه وفي الاختيار ولوردة
لا يرتد لانه ملكها الطلاق في اي وقت شاءت فلم يكن يملكها قبل المشية فلا يرتد بالرد وفي الزاوي ولو قال
لامرأة طلقت نفسك اذا شئت او اختاري نفسك اذا شئت ثم طلقها ففترجها ثم طلقت او اختارت نفسها
طلقت عند اي ضيفه لا الثاني وقوله ضعيف وفي الجامع الصغير القباي ولو قال انت طالق حين لم املكك
يقع للمال ولو قال حين لا املكك لا يقع مع بعض ستة اشهر لان في الاول اضاف الزمان ماض فيقع في الحال
وفي الثاني اضاف الزمان في المستقبل فلا يقع عالم يوجد ذلك الزمان وكذا لو قال لغيره طلق امراتي اي لا
يتقيد بالمجلس وصح الرجوع لانه توكيل والتوكيل استنفاته فلا يلزم المجلس ولو قال له اي لغيره طلق امراتي
وان شئت تقيد بالمجلس ويمنع من غله وقال زولا يتقيد به وملك غله لانه توكيل وتقيد بالمشية لغو لانه
انما يعمل مشية كما لو قال مع عبدي هذا ان شئت ولما ان عليك لان تعليق بالمشية يدل على انشاء ملكية
هو الذي يتصرف عن مشية نفسه بخلاف البيع لانه غير قابل للتعلق فيبطل ذكر المشية ومع التملك فيه
وفي الخط لو قال طلق امراتي ان شاءت لا يصير وكلامه ثمة ولها المشية في مجلس علمها فاذا شئت فصا

وكذا ولطالما ان يقع في مجلس مشيتها ينبغي ان يحفظ هذا فان البلوي فيه عامة والوكلاء يوترون الاتباع
 غافلين عن هذا ايها كلامه رجل ان يطلق امرأته فطلق الوكيل ثلثا ان كان نوي الزوج ثلثا صح لانه وافق وان
 لم ينو ثلثا لا يصح عند ابي حنيفة لانه حالف كذا في الواقعات الحياتية وفيه رجل قال ان لم اطلقك اليوم ثلثا فانت
 طالق واراد الحيلة كذا تطلق المرأة فقال لها انت طالق ثلثا على كذا وكذا الف درهم فلم تقبل المرأة فضع يوم وقع
 عليها الثلث في قياس الروايات الطامة لانه تحقق شرط الحنث وهو عدم التطليق لانه اتى بالتعليق والتعليق
 التعليق غير التطليق وروي عن ابي حنيفة انها لا تطلق وعليه الفتوى وهي حيلة للخروج عن منع اليدين
 لانه اتى بالتطليق ولكن على الف وان هذا تطليق مقيد والمقيد يدخل في المطلق فيعدم شرط الحنث فلا يطلق
 وفي الاخير ولو قال لها انت طالق ان احييت فقال ثبوت وقوع الطلاق ولو قال ان ثبوت فعالت احيي
 لا يقع والفرق ان المشية ارادة والحياتية فيها معنى المحبة وباردة فقد وجد الشرط في الاول وزيادة و
 المحبة ليس فيها احيي فلم توجد في المشية الثانية ثبوت الصفة فلم يوجد الشرط ولو قال لها طلق نفسك
 كذا شئت فلها ان تفرق الثلث واحدة بعد واحدة وقع تطلق نفسها ثلثا لان كل مقتضى تكرار الفعل و
 يقتصر على المملوك من الطلاق في النكاح وقع لوطا ثلثا وعادت اليه بعد زوج آخر لا تملك التطليق وليس
 لها ان تجتمع اي الثلث لانهما توجب عموم الاتوار لا عموم الاجتماع وقال زفر لا يقتصر على المملوك في النكاح
 بل لها ان تطلق نفسها بعد زوج آخر عملا بحقيقة كلمة كلما ولما انه يملك فلا يصح الا فيما هو مملوك ولا يملك
 اكثر من الثلث ولو قال لها تفك ثلثا فطلقت واحدة طلق فهي واحدة لانه اوقعت بعض ما ملكت و
 لو قال طلق نفسك واحدة فطلقت ثلثا لم يقع شيء وقال لا يقع واحدة لانهما انت بما ملكته وهي واحدة
 وزيادة فيقع ما ملكته ويلغو الزيادة كما لو طلقها الزوج الفاتح ما ملكه وهو الثلث ويلغو الزيادة
 ولا يبي حنيفة انها لم تءت بما ملكته لان الزوج ملكها الواحدة وهي اثنان بالثلث فكانت مخالفة لمتدبره وثلثا
 اذا لم يثبت لا يثبت ما في ضمنه بخلاف الزوج لانه تفرق بالملك لا بالاحراز والتفويض وفي الاخير ولو قال
 لها طلق نفسك واحدة املك الرجعة فعالت طلقت نفسي واحدة بانية فهي رجعية لانهما انت بالاصل فهو
 ووقع ما امر به ثم انت بزيادة وصف فيلغو الا لاصابة اليه ولو قال واحدة بانية فعالت طلقت
 رجعية فهي بانية لما قلنا ولو قال لها انت طالق كيف شئت وقعت واحدة بحقيقة وان لم تشاء المرأة
 الطلاق ان هدته للوصول فان شئت بانية او ثلثا وقدر ادمما الزوج وقع للاتفاق بين ارادة
 ومشيتها وان اختلف مشيتها وادته فواحدة رجعية لانهما خالفتا لما تقتضيهما فبقي اصل الابحار
 وقال لا يقع شيء ما لم توضع المرأة فثبوت ثلث او واحدة رجعية او بانية لان وصف الطلاق مقوض
 اليها فلو وقع في الحال رجعيها يترك وقوع الوصف بلا مشيتها وهو لا يجوز فيتعلق اصله كوضعه كما لو قال
 انت طالق كم شئت ولا يبي حنيفة ان التفويض في الوصف يستدعي وجود الاصل لان المعنى لا يصف

ثلاث

مطلق

نعم

لما قلنا

كما قال القائل يقول ضليع كيف صبرك بعد ما فلتك وهل صبر فتيانك عن كيف جفاف كم شئت لان كل من كان له
 والطلاق المقارن بالعدد لا يقع بدونه وهذا بناء على ما ذهبه من ان الرضي يجوز ان يجعل بانية او ثلثا وعلى ان المرأة
 مدخول بها اذ لم يكن كذلك لا يثبت لها اصل عندنا وعند سائر المشايخ في اصل الطلاق كما في الوصف وان لم يخبر ما اليه
 يقبض مشيتها ورواها على موجب التخييل لانهما مقام نفسه وهو يقدر ان يجعل بانية او ثلثا بعد ما وقع رجعيها فكذا
 من قام مقامه وفي الاخير ولو قال لها انت طالق ما شئت او كم شئت فلها ان تطلق نفسها ما شئت لانها تستعمل
 للعدد فقد قضت اليها اي شيء شاركت من العدد ولو قال لها طلق نفسك من ثلث ما شئت فليس لها ان تطلق
 نفسها ثلثا وتطلق ما دونها يعني واحدة وثلثين وقالوا لها ان تطلق ثلثا ان شئت لان هذا الكلام يستعمل
 للاستيعار والعموم كما يقال خذ من طعام ما شئت ولا يبي حنيفة ان من ان جعلت للثنين يكون ما عاتية في كل
 الثلث وان جعلت للتفويض يكون عامة في بعضها فلا يقع الثلث بالشك بحال الطعام لان دلالة الحال
 تقتضي الجود ووقع الثلث لما جازعته وفي الاخير ولو قال ان شئت فانت طالق اذ اشئت فها شئت
 اصبها على المجلس الثانية مطلقة معلقة بالموقفة فان قامت بطلت اما الموقفة فالتوقفة بالمجلس واما المطلقة
 فلتعلقها بها وان شئت تفسر كانه قال لها في ذلك الوقت انت طالق اذ اشئت ولو قيل له انك امرأة فقال
 لا ونوي الطلاق وقع ذكره في المحيط وقال هو الصحيح وكذا قوله ليست لي بامرأة او ما انت لي بامرأة او ليست
 لك بزوج او ما انت لك بزوج ونوي الطلاق وكذا لو قالت ليست لي بزوج فقال الزوج صدقت ونوي الطلاق
 يقع وقالوا لانه اخبار كذب فلا يقع وان نوي ولا يبي حنيفة انه يحكم الطلاق بالضمارة تغدير ليست لي
 بامرأة لا يبي طلقك واذا احتمل ذلك ونوال صحت نيته فيقع الطلاق ولو قال له افرج امرتك الا طالق
 فقال الزوج لا طلق ولو قال نعم لا يطلق لان قوله نعم مضاهية نعم امراتي غير طالق وقوله لا مضاهية ليس امراتي
 الا طالق ولو قال لامرأة قلبي ان طالق طلقته قال اولم يقل لانه امرأته بالاضمار وان استدعي سبق المحبرة
 ولو قال له افرج ان لم تقض حتى اليوم فامر انك طالق فقال نعم واراد جوابه ان تعذرت بعينه لان الجواب
 يستدعي اعادة السؤال كانه قال نعم امراتي طالق ان لم اقض حقتك ولو قال لها اعندي اعندي
 اعندي وقال نويت واحدة صدق وبانية ويقع ثلثا في القضاء ولو قال غيبث بالثانية القوت صدق
 قضاء ولو قال نويت بالاول طلاقا ولم انو بالثانية والثلثا شيئا فهي ثلث لانهما في حال مذاكرة الطلاق
 فيثبتن له ومن الكتابات اكتابة طلاق امرأته في كتاب او لوح او على حائط او ارض لا يقع الا
 بنية واصلها ان الكتابة حروف منقولة تدل على معاني منومة كالكلام وكذا به رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قامت مقام قوله في الدعاء الى الاسلام مع وجوب كل من بلغته فنقول اذا كتب مالا يثبتين او كتب في
 الهواء فليس بشيء لان مالا يثبتين فلا يحلوا اما ان كان على وجه الى طلبة او لافان لم يكن على وجه الحاطية
 مثل ان يكتب امرأة طالق فانه يتوقف على النية لان الكتابة يقوم مقام الكلام كالكتابة مع الصريح وان كتب على

مطلوب

وجبر الخطاب والرسالة مثله ان يقول يا فلانة انت طلق او اذا وصل اليك كتابي فانت طالق فانه يقع الطلاق
من غير نية ولا يقصد ان ما نوي لانه ظاهر فيه ثم ان كان بغير تعليق وقع للحال كأنه قال لها انت طالق وان
كان معلقا بان كتب اذا جاءك كتابي فانت طالق لا يقع حتى يصل اليها لانه علق الوقوع بشرط فلا يقع قبله
كما اذا علقه بدخول الدار فان وصل الكتاب اليها فمضى ولم يدفع اليها ان كان هو المتصرف في امورها
وقع الطلاق لانه كالوصول اليها وان لم يكن هو المتصرف في امورها لا يقع وان اقرها ما لم يدفع اليها لانه كالأصل
والفاظ الشرط ان واذا او اذا ما وقع ومتما وكل وكلما لانه مستعمل فيه وضعا اما ان شرطه خفض ليس فيه معنى
الوقت وما ورا في معنى الوقت على ما بيناه وكلية كل ليس من الفاظ الشرط ولهذا يدخل الاسم انما عده منها باعتبار
ان الحكم يتعلق بالفعل الذي يلي مدخوله كتحققه بالشرط كما اذا قلت كل عبد اشترته فهو حرة لا يتعلق بغيره
واذا علق الطلاق بشرط وقع حقيقته اي الشرط هذا اذا كان التعليق تصريحا بشرط وان كان بغيره الشرط
كقول المرأة التي تزوجها طالق فانما يتعلق اذا كانت غير معينة وان كانت معينة كقول هذه المرأة طالق
ولا يقع التعليق الا ان يكون الخالف ما لا كقول الامرأة ان فعلت كذا فانت طالق او يقول العبد ان
كنت زيدا فانت حرة او يضيفه اي الطلاق ايا ملكه اراد به التعليق به كقوله لاجنبية ان تزوجتك فانت
طالق وقال الشافعي لا يجوز تعليق الطلاق بالنكاح بان قال لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق لان
التعليق حافز التخيير وهو لا يليك تطبيق الجنبية تبيخا فكذا لا يليك تعليق وان المعلق فالملفوظ عند
الشرط فيكون كأنه قال بعد التزوج انت طالق فيقع وفي التفاتة رجل علق الطلاق بالتزوج ثم استغنى
من شفعوك فافتي على مذهبه انه لا يقع وفنواه لا ينفذ حكمه لانه يكون حجة في حق ولو حكمنا شفعوك فافتي حكم
على مذهبه فالصحيح انه ينفذ حكمه لانه مجتهد فيه وهذا المسئلة مما يعرف ولا ينبغي به وفي فصول الاستروايني
في الفصل الثاني ولو قضى بطلان الطلاق المضاف ايا الملك ينفذ فضاوا او كل امرأة تزوجها فانت طالق
وقال مالك لا يجوز تعليق الطلاق بالنكاح مع التعميم بان قال كل امرأة تزوجها فانت طالق لانه اذا تم
على نفسه تحريم طريق استباحة البضع يكون فيه تقييد نفسه للزنا فلا يجوز ولنا ان هذا عين ولهذا لو طلق ان
لا يكتف فعلق الطلاق بشرط بحيث واليمين معتبة اذا صدر من اهله وماله بوجوب الشرط فهو عين لالطلاق وكذلك
عبد اشترته فهو حرة والمجيب هذا اذا صرح النكاح ولو قال كل امرأة اجتمع معها في فراش فانت طالق فتزوج
امرأة لا تطلق وكذا لو قال كل جارية طامس فانت حرة واشترى جارية فوطئها لم تعتق لان العتق غير مضاف
ايا الملك وانما قيد بان يكون ماله او يضيف ايا الملك لان التعليق بين والفرص منه غالبا على النفس على
الفعل او منعها عنه ولو لم يملكه في الحال وقع تحريمه عن الشرط ولم يضيفه ايضا ايا الملك حتى يحترق عن تحصيل الملك
لم ينفذ اليمين لانعدام الفرض منه فان قيل لو قال لامرأة اذا حضت فانت طالق فهو يمين وليس فيه ذلك
الفرض قلنا العبرة للغائب لا للثاني وهذا الملك لا يبطل اليمين لانه لم يوجد الشرط حتى اذا قال ان دخلت

الدار فانت طالق ثم ابانها بواحدة وبعتت عتقها ثم تزوجها فطلعت الدار طلعت لان الطلاق عالم يبلغ ثلثه فحل
لليمين واليمين باقية ببقاء حكمه فان وجد الشرط في ملك تحت اليمين ووقع الطلاق لان الشرط وجد والحال قابل
لغيره او المراد بالخلال اليمين بطلان التعليق وان وجد الشرط في غير ملك تحت اليمين بوجود الشرط
ولم يقع شيء لان الحال غير قابل للجزاء والحائنة لو قال كل امرأة تزوجها فانت طالق ان كلفت فلانا فتكلمتم ثم تزوج
لا تطلق ولو تزوج ثم تكلم بطلاق وكذا كل من وقع الواقعات الحاي بطل قال كل امرأة تزوجها فانت طالق فتزوج
نكاح فاسد ثم تزوج نكاحا صحيحا تطلق ولو قال كل عبد استدته فهو حرة فاشترى بشرائه فاسد ثم اشترى
شرا صحيحا لا يعتق والفرق ان في مسئلة النكاح لم تنحل اليمين بالنكاح الفاسد فتدخل بالنكاح الصحيح
في الشراء اختلف بالشراء الصحيح وفي جامع الفصولين لو قال رجل من اهل بلاد الروم كلمي اولسون او كلماي
شرع اولسون ان فعل كذا ينبغي ان يقع اليمين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيه وفي كل لا تخل اليمين بوجود
الشرط يقع الثلث لاقتضاها العموم المستند للتكرار في هذه الطلقات الثلث وغيره لم يقتض العموم
فالشروط بتم بوجوده مستمرة ولا بناء لليمين بدون الشرط وينتهي التكرار بانتهاء الثلث في التعليق بملك
لو تزوجها بعد زوج اخر ووجد الشرط لم تطلق وقال زفر تطلق لان كلمة كل التكرار وان افا علق بما يملك
من الطلقات وقد انتهى ذلك فينتهي اليمين ضرورة اعلم ان هذا الخلاف فيها اذا لم يدخل كل على نفس الزوج
وان دخل عليه لا ينتهي التكرار انما قابل بحيث بكل مرة وان كان بعد زوج اخر لان اليمين باعتبار ما يستحق
من الملك وهو غير شتاء وفي رواية المتقي عن ابي يوسف هذا اذا كانت المرأة معينة ولو ابرهه وقال كل من تزوجت
امرأة فانت طالق فتزوج امرأة طلق فان تزوجها ثانيا لم تطلق كما اذا قال كلما اشتريت هذا الثوب فهو صدقة
يلزمه الصدقة بكل مرة ولو قال كلما اشتريت ثوبا فهو صدقة لا يلزمه ذلك لامرته وفي الواقعات الحاي رجل
كلمني بالامانة تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلث حرات ودخل بها في كل مرة فهي امرأة وعليه مهران
ونصف وقد وقعت عليها تطبيقات في قياس قول ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف لانه لما تزوجها اولا وقع
تطبيقه وجب نصف فاذا دخل بها وجب مهر كامل لانه وطئ عن شبهة في الحال وجب العتق فاذا تزوجها
وقع تطبيقه اخرى وهذا الطلاق بعد الدخول مع فان من تزوج المقتد فطلقها قبل الدخول بها فسد
اي حنيفة وابي يوسف يكون هذا الطلاق بعد الدخول مع فوجب مهر كامل فصار مهران ونصف فاذا
دخل بها وهي معتدة عن طلاق رجعي صار مهران واجب بالوطئ شيء فاذا تزوجها ثانيا لم يقع النكاح
تزوجها وهي منكوسة ولو قال لها كلما تزوجتك فانت طالق باين والمسئلة كجاءت بثلث تطبيقات و
عليه خمس مهور ونصف في قياس قولهما يخرج على الاصل الذي قلنا وفي فصول الاستروايني في اول
الفصل الثامن عشر لو قال ان تزوجت امرأة فانت طالق ثلث فاطمته في ذلك ان يعقد فضولي عقد النكاح
فتجبر بالفعل ولا يجت ولو اجاز بالقول بجث والاعتقاد على هذا فكذلك المسئلة في حق من قال كل امرأة تدخل

ص

في كافي فهي طالق ثلث ان الفصولي يزعم امراته ثم يكبره بالفصل والحيث وان دخلت في نكاحه لان دخولها
 في نكاحه لا يكون الا بالتزوج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المحقق فيصير في التقدير كانه قال ان تزوجها وتزوج
 الفصولي لا يكون متزوجا بخلاف ما لو قال كل عبد دخل في ملكي فانه كيث بعد الفصولي صحتها لان ملكها ليس
 لا يحق بالشراء بل له اسباب سواء في جامع الفصولي لو قال ان وطئت بك ما دمت امراتي فانت طالق ثلث
 فالحكمة ان يطلقها بانها تم تزوجها فلا تطلق بوطئها ولو قال ان فعلت كذا من اذن بطلاق ولد امرأتان وفعل
 طلقا ويصدق في نية احدى ما اذا اختلفا في وجود الشرط او في اصله فالقول للزوج مع يمينه لانه منكر
 البينة للمرأة لانها مدعية ومال يعلم وجود الشرط الا من جهتها فالقول قولها في حق نفسها لانها امنية
 في الشرع ولهذا قيل قولها في العدة اذا اضررت بانقضائها وحكم وطئها اذا اضررت برؤية الدم ويحل اذا
 اضررت بانقطاعه كقولها ان حلفت فانت طالق وفلانة فقالت حلفت في خاصة ولم تطلق فلانة
 لان اضرارها في المانع شهدت بطلاق حررتها فلا تسمع لانها منهية في حقها وفي التبيين انما قيل قولها اذا اضررت
 والحيف قائم فان انقطع لا يقبل قولها لانه ضروري بشرط فيه قيام الشرط هذا اذا كذبها الزوج فان هذا
 تطلق حررتها ايضا لثبوت الحيف في حقها بتصديقه وكذلك التعليق محتمل وكذا ينفذها اي اذا قال ان
 كنت حبيبتك او تنفذي فانت طالق وفلانة فقالت في المجلس احببتك او انقضت طلق في لان الحجة امر باطن
 انما يوفى من حررتها ولا تطلق فلانة لما سبق قيدنا بقولنا في المجلس لانها لو قالت بعد الاطلاق لان التعليق
 بمحتمل شبهة تجزئنا من حيث ان فيه جعل الامر الى اضرارنا وفي الاختيار ولو قال ان كنت حبيبتك ان بعدت بك
 الله بنابر جهنم فانت طالق وعبدتي حررتك اصب طلق ولم يفتق العبد لما ذكرنا ولا يفتق كذا لانها قد
 يؤخر العذاب على صورة لبعضها اية ولو قال لها ان كنت حبيبتك فانت طالق فقالت احببتك وهي كاذبة طلق و
 قال محمد لا تطلق لان الحجة اذا علق بالقلب يراها حقيقة الحب ولم يوجد ولها ان الحجة فعل القلب فيلغو
 ذكر القلب فصار كما اذا اطلق ولو طلق تعلق بالاضرار على الحجة كذا هذا وفي النهاية هذا المسئلة تفارق المسئلة
 الاولى بوجهين احدهما ان هذه يقتصر على المجلس لما فيه من معنى التخيير بحكمه امر الطلاق الى اضرارنا وفي مسئلة
 الطيف لا يقتصر على التعليقات والثاني انما لو كانت كاذبة في مسئلة الحيف لا يقع فيما بينه وبين الله
 شي وفي مسئلة الحجة يقع لان حقيقة الحجة والبعض مما لا يوقف عليه لان القلب يتقلب لا يستقر على
 شيء فصار كل الشرط هو الاضرار عن الحجة وقد وجد وفي المحيط امره شهد عندنا شاهدان بالطلاق
 فان كان الزوج غائبا وسعها ان تتزوج وان كان حاضر الا لکن لا يسعها ان تكون من زوجها لانه من كان
 غائبا لا يمكنها السؤال عنه فيحل على ان الزوج يكون متزوا ومن كان حاضرا امكنها السؤال عنه فاذا جازع
 الى القضاء بالفوق والقضاء بالفوق لا يجوز الا بحضرة الخصم عند القاضي ولو قال ان ولدت غلاما فانت
 طالق واصنع وان ولدت جارية فنتين فولدتها ولا يدري ايها ولد اولها طلق واصنع قضاء وفي

مطهر

ان يزوجها عليه امره الثالث التمسك

وفي التمسك يقع فيما بينه وبين الله تعالى طلق ثنتين لان الواحدة متيقنة وفي الثانية شك فلا يقع في
 القضاء والاخطا ان يأخذ بوقوع ثنتين وانقضت العدة بيقين لان الطلاق وقع بالولد الاول وانقضت
 العدة بالثاني ولو قال لها ان جامعك فانت طالق ثلثا فاولجه اي ادخل ذكره في فرجها ولبت للثمة ساء
 فحاشي عليه البتة فان تزعم ثم اوجبه فعليه مهر ولو كان الطلاق رجعي حصل المراجعة بالابلاغ الثاني وعن أبي يوسف
 لان الحوت يثبت بالاخذ لان الجماع حصل به ولهذا يجب به الفسول وكل به المباشرة ثلثا للزوج الاول وباللبث فيه
 صارا والحيا للمباشرة يجب عليه مهر المثل لكن الحد سقط عنه لشبهة اتحاد الفعل وبصير مراحا به في الواحد عن وجود
 الشرط بالايلاج ووجود الجماع بالدوام عليه ولها ان الجماع ادخل الفرج والدوام للمادخال اما اذا خرج ثم ادخل
 فحد وجد الا حال بعد الطلاق ولم يجب الحد لشبهة الاتحاد من حيث المجلس والمقصود واذا لم يجب الحد
 يجب القهر لان الوطئ لا يخلو عن احدى العقد في الجارية البكر شرفيتها وفي الشب نصف عشر قيمتها و
 في الحرمة مهر المثل وقيل هو مقدار اجرة الوطئ لو كان الزنا صلا لا ولو قال لها انت طالق انت والله اوانت
 طالق ان لم يث الله او وانت طالق فاشاء الله او انت طالق عالم يشاء الله او انت طالق الا ان شاء
 الله لا يقع شيء ان وصل وكذا ان علقه بشيء من الايعاد فشيء من الحاق كالملا بكرة والجن والشيطان وقال
 مالك يقع لان شرطه تحقق او لم يشاء الله لا يجري على لسانه التطبيق ولنا ان شئته الله وقوعه غير معلومة
 فلا يقع بانك كما لو علق بشيء ان غاب لا يوقف عليه والجاري على ان تعليق التطبيق قيد بقوله وصل
 لانه ان فصل بالكون او غير يقع اتفاقا لانه اذا سكنت ثبت حكم الاول فيكون الاستثناء او التعليق بعد
 رجوعا عنه فلا يقبل وفي الزبادات لو قال انت طالق بشئته الله او بارادته لا يقع لانه يستعمل للتطبيق ولو
 قال شئته الله او لارادته يقع لان الالام للتفصيل فكانه قال انت طالق لان الله تعالى ولو قال بامر الله يقع
 الحال لانه يستعمل للتطبيق ولو قال في امر الله او في ارادته لا يقع لان حرف في مجاز عن الشرط وفي الاختيار لو
 سكت قدر ما تنفس او عطش او جش او كان بلسانه تعقل طال تودده ثم قال ان شاء الله صرح الاستثناء وان
 تنفس باختياره بطل ولو حرر لسانه بالاستثناء صرح عند الكرمي وان لم يكن مسموعا وقال الهندواني لا يقع
 ما لم يكن مسموعا ولو قال انت طالق فحرى على ان شاء الله من غير قصد لا يقع كما لو قال انت طالق
 فحرى على ان او غير طالق ولو قال انت طالق ثلثا وثلثا ان شاء الله او ثلثا لو قال انت طالق فحرى على
 لانه او غير طالق ولو قال انت طالق وواحدة ان شاء الله بطل الاستثناء وقال هو صريح وكذا لو قال
 لعبد انت حر وان شاء الله لان الكلام واحد وانما يتم بآخره وان منفصل ولا يبي صيغة انه استثناء
 منفع لان قوله وثلثا او واحدة او حر لفظا لا يغير فيه فكان قاطعا ولو قال انت طالق وثلثا ان شاء الله
 صح بالاجماع وكذلك انت طالق وطالق وطالق ان شاء الله لانه لم يتكلم بغيرها كلام لغو ولو قال لها انت طالق
 ثلثا الا واحد طلق ثنتين ولو قال انت طالق ثلثا الا ثنتين فواحدة ولو قال انت طالق ثلثا الا ثلثا

فثبت وبطل الاستثناء وأصله ان الاستثناء ككلمة بالباقي بعد انشاء لان بيان انه اذ بان الحكم ما واد الاستثناء
بل ولا يصح استثناء الكل من الكل لان هذا ليس كذلك ابطال الكلام فبطل وقوع الثلث وفي الاختيار و
في الاختيار ولو قال انت طالق ثلثا ثلثا الا اربعاً وقع ثلث عند لي حقيقة وفي قياس قولها يقع
تثان بناء على ما تقدم ولو قال انت طالق ثلثا الا واحدة واحدة وبطل الاستثناء لانه استثنى
الكل ولو قال انت طالق عشرة الا تسعة وقعت واحدة ولو قال الا ثمانية فثنتان وأصله انه اذا وقع
اكثر من الثلث ثم استثنى والكلام كله صحيح فلا استثناء عامل في جملة الكلام ولا يكون مستثنى من جملة الثلاث
ان يقع وقومها فيقع الاستثناء من جملة الكلام ويقع ما بقي ان كان ثلثا او اقل لان الاستثناء يتبع
اللفظ ولا يتبع الحكم والجملة تلفظ بها جملة واحدة فيدخل الاستثناء عليها فيقطع ما تضمنه الاستثناء
ويقع بقية الجملة ان كان مما يقع وقومها ولو قال انت طالق ثلثا الا واحدة واحدة وقعت واحدة لانه كجمل
كل استثناء عما يليه فاذا استثنى الواحدة من الثلث بقيت ثنتان واذا استثنى ثنتان من الثلث من بقيت
واحدة كانه قال انت طالق ثلثا الا ثنتين فان قال انت طالق ثلثا الا ثنتين الا واحدة واحدة يقع
واحدة لانه استثنى الواحدة من الثنتين فبقي واحدة فبثنتان من الثلث بقي ثنتان يستثنى ما لم يترك
يبقى واحدة وكذا لو قال عشرة الا تسعة استثنى السبعة من الثمانية فبقي واحدة ثم استثنى
الواحدة من التسعة فبقي ثمانية ثم استثنى الثمانية من العشرة فبقي ثنتان وعلى هذا جميع هذا النوع وتقريره
ان تعقد العدد الاول بيمينك والثاني بيسارك والثالث بيمينك والرابع بيسارك ثم اسقطت ما يقع
في يارك مما يقع بيمينك فبقي هو الموضع ومن امان امراته في مرضه اي في مرض موته بلا سوادها ولا
برضا منها وهو ما يكون الرهال فيه فالباحصة اذا طلق راكب السفينة امراته لا يكون قاراً ولو انكرت السفينة
وطلق يكون قاراً ثم مات ورثته ان كانت امراته في العدة وقال ان فاني ان كانت ابانتهما بالثلاث لا يرث
قيد بالابانة لان الرجعي لا يقطع الارث سواء وقع في المرض او في الهبة اتفاقاً والابانة في حقيقة الكلام
متصورة في الثلث لان الكتابات كلها راجع عند وفاته فبما يرث الموت لانه اذا طلقها بائناً في مرض
ثم صح ما مات لا يرث اتفاقاً وقيدنا بكون الطلاق بلا سوادها لانه لو طلقها بسوادها لا يرث اتفاقاً كما يجب
وقيد بموت الزوج لانها لو ماتت لا يرث الزوج منها اتفاقاً وقيد بموتها في العدة لانه لو مات بعد العدة لا يرث
اتفاقاً من التحاقين لانه ان الزوج زالت جميع احكامها فلا يستحق الارث ولنا ان الزوج قصد ابطال ارثها
فغيره عليه فصل الى انقضاء العدة دفعا للمفسر عنها فيجعل النكاح باقياً حكماً ما بقيت العدة وقال مالك
ترث بعد العدة ما لم تنزوج لقول ابي ابن كعب رضي الله عنه امراته الفاترث ما لم تنزوج ولنا ما روي
عن عمر رضي الله عنه امراته الفاترث ما دامت في العدة وما روي كقول ان يراد به ما لم يتمكن من التزوج
اي ما دامت في العدة وما روينا بحكمه فالأخذ به اولى وان ابانها بامرأه او جاءت الوفقة من جهتها في مرضه

طلاق فار

لم يرثه الا لم ترث المرأة الرجل كالحية بنحو الزوج والحيث بسبب البت والمنة وخيار البلوغ والعنف لاننا انما اعتدنا
الزوجة مع المبطّل نظر لها فاذا ارضيت بالمبطّل لم يبق ستمه لفظ فعل المبطّل وهو الطلاق فلهذا لو طلق المرأة
فكأن اي ما ذكر من الحيات وهي مرفقة ورثتها اي الزوج منها اذا ماتت وهي اي المرأة في العدة ولذا اذا ارثت
وهي مرفقة فثابت برثها لانها ممنوعة من ابطال حقه فابقينا النكاح في حق الارث دفعا للمفسر عن الاية التي
العنة فانه لا يرثها لانه طلاق وسومضاف الى الزوج كذا في الاختيار قيد بقوله وهي مرفقة لانها اذا جعلت ذلك
وهي صحيحة لم يرثها وقيد بقوله وهي العدة لانها اذا ماتت بعد العدة لا يرثها وفي الاختيار ومريض
الموت سواء المرفق الذي افضنا واخرج عن القيام بجواجه فاما من كمل ويذهب بجواجه فلا وقيل ان امكنه القيام
بجواجه في البيت وعجز عنها خارج البيت فهو مريض وعن ابي حنيفة اذا كان مريضاً لا يقوم الا بشدة و
يتعذر عليه الصلوة فبالسواء فهو مريض والمحصور والواقف في صف القتال والحجوس للرحم والقصاص
والراكب في السفينة والنازل في سفينة يخاف الهلاك كالصبي لان الغالب فيه السلامة ومن قدم للقصاص
والرحم او بارز رجلاً او انكرت السفينة وبقي على الزوج او وقع في فم سرج كالمريض وكذلك المرأة اذا مرضت
الطلاق اما المتعد والمفكوح من في مفساهما كالصبي واذا كان احد الزوجين عن لا يرث الآخر كالعبد والمكاتب
مع الحرّة الكتابية مع المسلم فطلقها ثلثاً في مرضه ثم صار في حال يتوارثان لو لم يقع الطلاق لا يرث لانه
لم يتعلق صفها بالهالة الطلاق فلم يكن قاراً فلا يرثهم ولو علق طلاق امراته بفعله وفعله في المرض ورثت
سواء كان التعليق في الصحة او في المرض لانه قصد اخراجها حيث باشر شرط الخت في المرض وسواء
كان له يد من الفعل او لم يكن اما اذا كان قاطعاً او اذا لم يكن فلا بد من التعليق فكان مضافاً
اليه وان علقه بفعل اجنبي او بجي الوقت في المرض مثل قوله اذا جاء راس الشرف فانت طالق او ان
دخل فلان الدار او صلح الظفر فانت طالق فان كان التعليق والشرط في المرض ورثت لانه قصد
اخراجها مباشرة التعليق في المرض حال تعلق صفها بالهالة وان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض
لم ترث فلا فخر ولا ان المعلق بالشرط يشترط عند الجواز فصار كالمريض في المرض ولنا انه انما يصير شرطاً
عند الشرط كما قصد ولا ظلم الا عند العقد وان علقه بفعله ولها منه بد لم ترث على كل حال لانها رافضة
وان لم يكن لها منه يد كالصلوة وكلام الاقارب واكل الطعام واستيفاء الدين ورثت وقال محمد
اذا كان التعليق في الصحة لا يرث لانه لا يصح له في ابطال الشرط فلم يقصد ابطال صفها ولها انما ينقطع
الى المباشرة في منع الاشياء لما يتعلق بتركها من العقاب في الاثرة والفرقة في الدين والزوج هو الذي
الحاها الى المباشرة فيقتل فعلها اليه وتقصير كالاته له كما قلنا في الاكراه وفي اجماع الصنفين الذي يطل قذف
امراته بالزنا وهو الصحيح ثم مرض ولا عن القاضي بينهما ووقفت ثم ماتت وهي في العدة ورثت عند ابي
حنيفة وابي يوسف وعند محمد لم ترث لان القذف يتعلق بالطلاق بفعله الذي لا بد لها منه وهو اللعان

دفعها للمار عن نفسها وان كان القذف في المرض ورثت بالاجماع **باب الرجعة الطلاق الرجعي**
لأول الوطئ وهو ان تطلق المرأة واحدة او اثنتين بغير طلاق من غير عوض وقال الشافعي رحمه الله تعالى
النكاح وفي قوله تعالى بغيره من اشارة اليه لان الرد اعادة الزنايل ولنا قوله تعالى فامساك بعروف سبعة
الرجعة امساكا وهو استدامة القيام على ان ملك المتعة لو كان زنا بلا توقف الرجعة على رضاها وعلى انشاء
الملك بقصد جدي ولا وضع الطلقة النائية في العدة ولقطة البعل في الآلة يدل على قيامه لان البعل هو الزوج
حقيقة وللزوج امر ارجعها في العدة بغير رضاها لا طلاق قوله تعالى وبعلتن اهق تردهن الى ازواجهن
اولي برجهن وفي الآلة اشارة الى شرطية العدة للرجعية اذ بعد انقضائها لا يبقى البعثة لان طلاق النكاح
وفي المحيط ولو قال للمباعدة ان رجعتك فانت طالق ثم تزوجها بعد انقضاء عدتها تطلق لانها لم يكن تحلل الرجعة
انصرف اليه من ايا النكاح مجازا وثبت **الرجعة بقوله لا رجعتك** ورجعتك وارادتك وامسكتك لان رجعتك
في معنا وفي المحيط لو قال لها انت عندى كما كنت او انت امرأتى بهيىء من اجبها اذا لانه يحتمل ان يكون
صادقا في حق الميراث **وسب الرجعة بكل فعل مثبت به حرمة المصاهرة** كالخمس بشهوة ولقطة الى الزوج الداغل
بشهوة من الجانبين الى سواء كان ذلك الفعل صدر من جانب الرجل او جانب المرأة وقال الشافعي
لا يبقى الرجعة الا بالقول عند القعدة عليه وهذا بناء على ان الرجعة عند استباحة الوطئ فلا يكون
بالفعل كحاصل النكاح ولنا انها استدامة الملك فثبتت بالفعل المحقق به وفي المحيط الرجعة بالقول او بال
لانه اتفقا في قيدنا بما بالشهوة لان النظر والمس بدونها لا يكون رجعة لانه قد تحلل ببلانكاح كحاجة الطبيب
فلا يختص بالملك قوله من الجانبين مذهب ابى حنيفة ومحمد اما عند ابى يوسف ان كان العقل من جانب
المرأة كما اذا نظرت ايا فرجه او قبلته بشهوة فلا يكون رجعة لانها لا يكون من جانب الزوج ولها ان
فعل الرجل نكاحا كان رجعة محلا لفعله على الخلف فيشوي فيه الرجل والمرأة ولهذا اودعت فرجها وهو
نائم يكون رجعة اعلم ان قبلتها بشهوة انما يكون رجعة اذ اصدتها في كونها بشهوة وان كتبها لا يكون
رجعة ولا يمكن اثبات الشهوة بنية لانها غيب وفي القبيين ان تزوجها في العدة لا يكون رجعة عند
ابى حنيفة لان انشاء النكاح في المنكوسة بالكل فلا يثبت ما في ضمنه وعند محمد يكون رجعة لان العمل
بحقيقة النكاح متعذر فجعل مجازا عن الرجعة وبه يقع قال القنوري الوطئ في الدبر ليس برجعة والقنوري
على انه رجعة وفي الاحتياط رولا يشترط فيها الايجاب والقبول ولا يجب فيها مهر ولا عوض لان العوض
انما يجب عوضا عن ملك البضع والبضع في ملكه ولو كان نكاحا مبتدأ لوجب والخلق ليس برجعة لانه
لم يوجد ما يدل على الرجعة لا قول ولا فعلا ولا يقع تعليق الرجعة بالشرط لانه استدراك فلا يهرج بالتعليق كما
المجاز ويستحب ان يعلمها بالرجعة لتتأكد من قيد العدة وان لم يعلمها جاز وليس له ان يوافقها في رجعة
على رجعتها لانه لا يجوز للمعتدة الخروج من منزلها فاذا ارجعها لم ينقض مقلد فيجوز لها الخروج واليه الاشارة

بنوكه في الخرجين من بيوتهم **ويستحب المراجعة** انما يشهد على الرجعة وقال الشافعي في القديم الاشهاد بشرط
وسوق مالك وهذا يجب من مالك حيث لم يشترط في النكاح الاشهاد وجعله شرطاً على الرجعة لانه ان الله تعالى قال
عقب ذكر الرجعة واشهد واذوي عدل منهم ولنا المطلق النقص من الدالة على الرجعة فلا يعرف
بالرجعة في طاهر صحة فلا يتوقف على علم الغيب والامر في الآلة للاستحسان لانه مذکور بعد ذكر المراجعة في الآلة
وهو قوله تعالى او فارقوهن بعرف والاشهاد ليس بشرط في المراجعة فكذلك **الرجعة فان قال الزوج لها ايا**
المرأة بعد العدة كنت رجعتك في العدة فقد قمت تحت الرجعة وان كذبت لم تنقض الرجعة ولا يمين عليها عند ابى
حنيفة وقال عليه اليمين وبى سبيلة الاستحسان في الاشياء الستة التي استخلاف فيها عند خلافها وقد
سبق بيانها في الدعوي وان قال لها رجعتك فقالت بحجة لم تنقض عدتي فلا رجعة واذا قال زوج الامه رجعتك
في العدة وصحة المولي وكذب الامه فلا تنقض رجعة فيها عند ابى حنيفة ويستخلف المرأة هنا اتفاقا لان فائدة
اليمين النكول وهو يدل عند ويدل الامتناع من التزوج والاحتباس في منزل الزوج جائز بخلاف
الرجعة وغيره من الاشياء الستة فان بذلها لا يجوز ثم اذا نكحت نثبت الرجعة بناء على ثبوت العدة لنكولها كذا
في التبيين وقال حجت رجعة فيها وفي الختام في محل النزاع ما لو اجابته منفلا بكلامه لانها لو سكت ساعة ثم اجابته
ببيع الرجعة اتفاقا قيد بالرجعة لانه لو قال طلقك وقالت انقضت عدتي يقع اتفاقا وهو الاصح **او بالكلس**
يقع بان كذبت المولي وصحة الامه فلا رجعة وعدم جواز في العكس لانه تكذيبه صار من منقضية العدة في الحال
وظهر ملك المتعة فلم يقبل قولها في ابطال الخلاف المسئلة التي قبلها لان المولي بالتصديق في الرجعة قد اقر بقيام
العدة فلم يظهر ملكه مع العدة فيقبل قولها لها في المسئلة الاولى لان عدتها باقية ايا ان كذبت بانقضائها ورجعة
سبق اخبارنا فيصح ولا يقبل اخبارنا لانها منهمة ولهذا اقول طلقك فقالت بحجة لم تنقض عدتي يقع
الطلاق وله ان قوله لا رجعتك انما وقولها انقضت عدتي اخبار فيقتضي سبق المخبر عنه فيقبل قولها لانها
امنية في اخبار رجعتها ومسئلة الطلاق الخلاف ولكن ستم انها وفاقية فالطلاق يقع باقرار بعد انقضاء
العدة والمراجعة لا يثبت كذا في الكا في ولها في الثانية ان المولي مالكة منقضة ببيع امه فيقبل اقراران فمما كمالو
اقر بها ما لم يات من الدليل في المسئلة الاولى **واذا انقطع الدم** اي دم المعتدة في الحنفية الثالثة عشرة
ايام **انقطع الرجعة وان لم تقبل** ان هذه الاصل وقال زفر لا تنقطع مالم تقبل هذا الخلاف في المسئلة
لانها لو كانت كناية تنقطع الرجعة بلا غسل اتفاقا لانها غير محاطة بالشراخ كما استقف عليه الخلاف
قوله عليه السلام السلام الزوج احق برجعتها مالم تغسل ولن ان الحيض لا يكون اكثر من عشرة فاذا غسلت
خرجت عن الحيض بقضاء وانقضت عدتها ضرورة وان انقطع منها لا شك من عشرة لم تنقطع الرجعة
حتى تغسل لان الايام ايام الحيض والدم يمكن العود فلا بد من ان يتقوي باغسالا او بغيره عليها
وقت صلوات اي اقرب وقت صلوات اليها بحيث تجب الصلوة في وقتها بان يجب بقاء الاقطاع من

الوقت ما يبرح الاغتسال والتيمم وعند زوال انقطاع الا بالاغتسال من الحيض **ويتم** ويصلح بيع
اذ لم تجد الماء فتمت وصليت مكتوبة او نافلة انتظمت الرجعة وقيل ينقطع بالشروع فيها لانها
في حكم الطهارة والصحيح انها تنقطع بعد الفراغ ليقتر الحكم كجزء الصلوة الا يري انها نورات الماء في
الصلوة بطلت جميعا وان رأت بعد الفراغ لا يبطل وقال محمد تنقطع بالتيمم وصح لان التيمم من غير
الاغتسال في التطهير ولهذا اخل الصلوة به ولها انه تلويث حقيقة وانما جعل طهارة مطلقة في حق
الصلوة لضرورة ان لا يتضايف الواضيات على المكلف اذا امتد فقد الماء وجعل ايضا طهارة
فيما يتعلق بها من غسل المصنف وقراءة والرجعة ليست من توابعها فلا يجعل طهارة في حقها وفي الحيض
وقد وقع المسئلة في الرجعة اذ ليس لها ان تخرج باخر اتفاقا فان قيل قال محمد فيما سبق اقتداء المتوضي بها
غير جار متمكنا بان التيمم طهارة ضرورية فلم يجعل في حق الرجعة طهارة مطلقة قلنا جريا على سنن الاصل
لان الاصول في الرجعة ان يحكم بانطوائها بجعل التيمم كالاغتسال تحزا عن وقوع الزنا وفي الاقتداء ان
لا يجعل كالوضوء لتؤدي العبادة على الوجه الاكمل وفي الاختيار ولو تيممت وقراءات التواتر او است
الحنيفة ودخلت المسجد قال الكرمي انتظمت الرجعة لانها من احكام الطهارة وقال ابو بكر الرازي
لانها ليست من احكام الصلوة ولو اغتسلت بسور الحار انتظمت ولا يكمل للزوج احدا بالاصطط
وفي الكتابية تنقطع الرجعة بحد انقطاع الدم وقدينا وفي الاختيار فان اغتسلت ونسبت شيئا من
بدنها فان كان اقل من عضو انتظمت الرجعة ولا تكمل للزوج لان قليل يسارع اليه الجماف فليست
بعد من حد قلنا بانقطاع الرجعة وعدم كل الزوج احدا بالاصطط وان كان عضوا لم تنقطع لانه كثير لا يسرع
الجماف فافترا والمفصضة والاشفاق كالعنف عند ابي يوسف لان الحديث باق في عضو وعند محمد
لا وقوع الاختلاف في فرضهما فتقطع حتى الرجعة ولا تكمل للزوج احدا طاهرا من طهر امراته وبني حامل وقال
لم اجمعها فكل الرجعة وكذا اذا دلت من قبل الطلاق مطلقا وانكسر وطهرها لان الحمل والولادة في وقت يكن
جعله من يجعل منه واذا كان منه كان وليها ولا تقبل قوله في عدم الوطئ لان الشرع كذبه في انكار الوطئ لان
الولد للفراش وان قال ذلك اي قوله اجابها بعد الحلو العجيبة ثم قلنا فلما رجعت له لانه انكر الوطئ ولم يوجد
يكذب الشرع انكاره فيكون انكاره حجة عليها وانما يكاد المرء بالحلق لانها سمت اليه المعقود عليه لانه
قبض المعقود عليه بان وطهرها فاذا قال **ها ولدت فان طلق فولدت ثم ولدت من بطن اقره**
رجعة المراد من البطين ان يكون بين الولادة الاولى والثانية سنة اشهر او اكثر اما اذا كان اقل يكون
بطن واحد وانما ثبت الرجعة لانها طلقت بالولادة الاولى ثم الولادة الثانية دلت على انه راجعها بعد الولادة
الاولى ليكون الوطئ حلالا اما اذا كانت الولادة بطن واحد لا ثبت الرجعة لان غلو الولد انما
كان قبل الولادة الاولى **والمطلقة الرجعة تشوف وتنس** تشوف تميز بين خاص في الوجه والتزيين

لنتم

عالم وانما تنس لانها طلال لبعلمها والتزيين داخ الى الرجعة المستحبة **وبني زوجه** اذا لم تقصد الرجعة ان
لا يدخل عليها من يوذنها اي يعلمها دخولها لانه يكفرها وتبها يقع نظرها اياها بشهوة فيصير راجعا فطهرها
ثم انما فيطول العقد عليها وله اي الزوج ان يتزوج المباشرة بدون الثلث في العدة وبعد البتار المحل فان
زواله بالطلقة الثانية واما غير زوجها فلم يكمل له ان يتزوجها في العدة لا شبا، النب والمباشرة بالثالث
لا يكمل له اي للزوج الاول وطهرها فكما هو متخرج نوجا غير مكافئ **وبني زوجه** اذا دخل بها سواء دخل بها في حيض
او نفاس او احرام لحصول الدخول ثم تبين من اي من الزوج الثاني او يموت عنها قيد بالنكاح الصحيح
لان الوطئ حرام في القاسد لا يثبت به المحل الاول وفي الاختيار لو اجترأت بان التكا دخل بها وكذا الاول
فيه كحل له وان انكرت دخولها واقر به الاول لا يكمل اعلم ان دخول الكاشف للتمثيل عند الجمهور لثبوت
بإشارة الكتاب وبالحديث المشهور اما الكتاب وبالحديث المشهور قوله تعالى فان طلقها
فلا تكمل له من بعد متخرج نوجا غير المراد به الطلقة الثالثة بالاجماع والنكاح المذكور فيه محمول على الوطئ
لانه حقيقة فيه وحمل الكلام على الافادة دون الاعادة لانه لو حمل على العقد وهو مستفاد من اطلاق اسم
الزوج على الثاني يكون اعادة والاصل في الاطلاق هو الافادة كذا في الهذاية ونظر فيه بعض بان النكاح
المنسوب اليها المرأة لا يمكن ان يكمل على الوطئ لانها موطوءة لا واطئة ويمكن الجواب عنه بان الموطوءة جعلت
واطئة مجازا وهذا اقرب لانه لو حمل على الوطئ يكون في الكلام مجازا واحدا لعمال لفظ النكاح والزوج
على الحقيقة ولو حمل على العقد لكان فيه مجازا في لفظ النكاح ومجازا في الزوج والاول اولى واما الحديث
المشهور فاروي ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا طلق الرجل امراته ثلثا فمرو به بزوج
آخر لم يكمل للاول حتى تدوق من عسله ويدوق من عسلها ومن عايشته رضى الله عنها ان النبي صلى الله
عليه وسلم فتر العيلة بالجماع فان حمل النكاح في الآية على العقد كما ذهب اليه سعد بن المسيب وقال
لا يشترط وطئ الزوج الثاني بل يكفي مجرد النكاح الثاني استدلالا بالآية فدلنا حديث العيلة وهو
حديث يجوز زيادة الدخول على الكتاب بهذا الحديث لانه مشهور فيكون التمثيل بدون الوطئ مخالف للحديث
المشهور حتى لو وقع القاضي به لا ينفذ وفي قناوي العنابي اذا طلق المحلل المطلقة ثلثا بعد الابلاج قبل
الانزال ثم جدد النكاح في العدة فطلقتها ثانيا الميسر كان الطلاق الثاني في الحكم بعد الدخول لان اثر
العدة الاولى قايمة وقال زفر لعدة عليها اصلا لان العدة الاولى قد سقطت بالتزوج الثاني فلان نفوذ
العدة الثانية لم تجب والفتوي على قول زفر لانه قوله اليق واري لمصالح المسلمين وفي فصول الآثر
وشخ في الفصل الثاني اذا فوض باستطاعت العدة ينفذ فالزوج الثاني اذا طلقها بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا
وسمي في العدة ثم طلقها قبل الدخول فمرو بها الاول قبل انقضائها العدة كالمبعدة هذا النكاح ينفذ قضا
لان للاختصاص في هذه الصورة مسانعة وصريح النص وهو قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا كنتم المؤمنات

فكم

الآية وهو ايضا ذهب زفر ولا يحل له **اليمين** من تكملة امة الغيبة ثم طلقها فثنتين بعد الدخول
 ثم طلقها بالثالثة او بالارث او بالامه وكذا لا يحل له طلقها من تكملة زوجا غيره وتنفق عدتها لان الشرط
 في النكاح زوج غيره ولم يوجد وطلى المولى لا يحل له طلقها من تكملة امة زوجها بعد طلاقها فثنتين
 لان المولى ليس بزوجة وهو الشرط بالنص **والشرط هو الابلا** اي الاطلاق دون المانزال لحصول النكاح
 فزوج غيره والحديث ورد على غالب الحال فان الغالب في الجماع الانزال او تقول الكتاب عني عن
 ذكر الانزال فلا يزوج عليه **وان يكون المحلل جامع** مثله سواء كان حرا عتقا او بالغاً لوجود الشرط وهو
 الابلا ولا يجوز صغير لا يقدر على الابلا لعدم الوطى المراد من النكاح وفي الغيبة والموت لا يقوم
 مقام الدخول في حق التكميل وكذا المخلوع **فان تزوجها بشرط التكميل كره** وحلت المرأة للآل عند ابي
 حنيفة حتى اذا لم يطلقها بعد ما جاءها بكبر عليه ولو لم بشرط قبول فصدحت للآل اتفاقا وقال ابو
 يوسف النكاح فاسد لانه كالموت ولا يحل للآل الاول لفساده وقال محمد بن جابر بشرط الجواز ولا يحل
 للآل لفساده وقال محمد بن جابر بشرط الجواز ولا يحل للآل لانه يستحيل ما هو مؤخر شرعا فيعاقب
 بجرمان مقصود كالوارث القاتل مورثه ولو قوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له يقتضي صحة النكاح
 والحل للآل والكرهية قبل انا لعنه النبي عليه السلام لان فيه اعاراة النفس في الوطى لغرض
 الغيبة وحسبنا الحية ولهذا قال عليه السلام هو النفس المستعار وانما كان مستعارا اذا سبق التماس
 من الزوج الاول وسو محل الحديث ولما من طلب المحلل من طرية فلا يستوجب اللعن وكذا الزوج الثاني
 لا يستحق اللعن اذا كان قصدا للاصلاح بل يكون مأجورا فيه والطلاقان في الامة كالثالث في الحرمة
 لما تروى في النهاية لو خافت المرأة ان لا يطلقها المحلل فنقول رويك نفسي عني ان احري بيدي اطلق نفسي
 كما اريد فنقول الرجل قبلت جاز النكاح وصار الامر بيدا **والزوج الثاني يديم مادون الثالث** يعني اذا
 طلقها وهي حرة طلاقا او طلاقين او طلاقا واحدة وهي امة فتعبر بزوجها باخر واذا باتت منه وعاد
 اليه الاول هدم الزوج الثاني الطلاق والطلاقين وتعود اليه بثلاث طلاقات حتى لا تحرم عليه الا بثلاث
 طلاقات وقال محمد بن زفر لا يهدم بل تعود الى الاول باق من الثالث في النكاح الاول لان الزوج الثاني غاية
 الحرمة الثانية بقوله فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره لم تثبت تلك الحرمة بالطلاق والطلاقين
 فكيف يرفعها الثاني فلا يكون الزوج الثاني غاية لها لان غاية الحرمة قبل وجود ما يحل فحلها الاول
 باق من الطلاقات كما لو تزوجها قبل الزوج الثاني والابن حنيفة وابي يوسف ان النبي صلى الله عليه وسلم
 سمى الزوج الثاني خلا في قوله لعن الله المحلل وهو من ثبت الحلال فالزوج الثاني يكون مبيحا لحل صديقه قبل
 الثالث كما يشبه بعد الثالث فان قبل الحلال بعد الطلاق والطلاقين ثابت فكيف يثبت ان قلنا المحلل ان
 لم يثبت اثبات اصل الحلال فهو قابل لاثبات وصفه وهو التكميل في الحال لانه كان ناقضا بالطلاق والطلاقين

فان تزوجها بشرط
 التكميل كره

وكذا حتى عننا ليست للغاية حقيقة لان التتميم متعذر في نفسه عند الغاية والحرمة من انما يتعذر بالزوج
 الثاني بل ارتفعت فحل له ان يقع وعامل المطلقة ثلثا كما انما لم يطلق وصارت اجنبية في ان يجعل المطلقة
 ثنتين كذلك ولو طلقها ثلثا فثلاث انقضت عني من الزوج الاول **ونكحت** اي تزوجت بزوج اخر
 ودخل في الزوج فطلقته وانقضت عني من المحلل **والدية** تحتمل اي قولها وشيئا يبيها في باب العتق
 ان شاء الله تعالى **وغلب على ثلثه** اي الاول صدقها جازله ان يتزوجها لان النكاح ان كان من
 المعاملات فجزاها صدقها مقبول كما في الوكالات والاذن في التجارات وان كان ارضا شيئا لتعلق
 الحلال به فجزاها مقبول ايضا كما لو اضرمت بطهارة شيء ولو انكرت دخول الكتاب بعد اقراره لا تصدق
 ولو اقرت بطلانها لم تنكح انكرت دخول الثاني ان كانت عالة بشرط الحلال الاول لم تصدق والا فتصدق
باب الابلاء وسوفي اللغة مطلق اليمين وفي الشرع اليمين على ترك وطى المنكوسة اربعة
 اربعة اشهر او اكثر والفاضة العريكة والله لا اجامعك ولا تنكح وبعض الكنايات منها كالقربان واليمنى
 والمباينة والاقتضا في العبر والعبري مجرى العريكة وغيره من المذكورات كالاصابة
 والائمان والمغضبة والعشيان والدنو والمس وعدم البتوة معناه فرائض لا يكون الزوج بها مولى
 الا بالنية وفي الاختيار وقال محمد اذا قال والله لا يمسي بطني طردك لا يكون مولى لا يقدر على جوارها
 بغير عتاقه بان يلقى على ذكره حرمة حرمة اذا قال والله لا اؤفك او لا اؤفك اربعة اشهر فهو مولى
 لقوله تعالى الذين يؤلون من نساءهم ثم يهن اربعة اشهر فيكون هذا الابلاء اربعة اشهر وكذا الذي
 يكون مولى لو حلف **بج** او صوم او صدقة او عتق او طلاق مثل ان يقول ان قرئك فعلى طبع او صوم او
 صدقة او عتق فلان حر او روجني فلان طالق لان منع الاجرة مانعة من الوطى فصارت مع اليمين
 بالله ذكر الصوم مطلقا لانه لو قيد بان قال على صوم هذا الشهر لم يكن مولى لان اليمين سقطت في الشهر
 ويكفيه القربان من غير زوج شيء وفي الاختيار ولو قال ان قرئك فعلى ان اصابني ركنين او اكلت لحمين
 مولى وقال محمد هو مولى لانه يفتقر ايجابها بالندرك الصوم والصدقة ولما ان الصلوة ليست في طبع اليمين
 حتى لا يكلف بها عبادة وصار كصلوة الجنابة وسجدة التلاوة **فان تزوجها في اربعة اشهر** لوجود
 ولقر ليمينه لان الحنث موجب للكفارة وبطل الابلاء لان اليمين ارتفعت بالحنث وان لم يقرها ومحييت
 اربعة اشهر **باب بطلان** وقال ابن ابي شيبة يفسد المدة فيما حاكم بسببها فان ابي يترقا كما يفسد
 الفتيان لان الله تعالى قال في حق المولين فان غموا الطلاق الآية ولو كان ما يقع المدة لم يتصور الغم
 عليه ولما ما روي انه عليه السلام قال غم الطلاق للمولى مائة اربعة اشهر وانما الضيف الى الزوج لكونه
 سببا فلا يحتاج الى قضاء القاضي ومعنى الآية ان غموا بغير الابلاء طلاقا فان الله سمع عليهم العتق
 وعذبتهم مروي عن عثمان وعلي رضي الله عنهما والغيب ليس بظالم فبسبب الخيف والمولى ظالم يبيع

مطلق
 صدق المولى في التكميل

صحتها في الجماع فيمضي بوجع الطلاق فان قلت ذكر في الجامع الصغير لغاضي فان لزوم ان تطالب
الوطي من الزوج كما بعد وطئها اياها مستحق فكيف يكون المولي طالما يمنع ما ليس يستحق عليه قلت ان
لم يكن مستحقا عليه طلاقا لو طئ مستحق عليه ديانته فان كانت اليدين اربعة اشهر فذلك انما يمنع
وقتها وان كانت بميتة مؤبدية بان لم يغيب طلقه بعدة قوله والله لا اقربك فبات امراته بمضي للموت
فان عاد الزوج وتزوجها عاد الايلاء بتزوجها على الوجه الذي بينا وهو قوله وان يعربها اياها لان
اليدين المطلقة لا تخل الا بالحنث ولم يوجد فثبت كما كانت قيد بالتزويج اهتزازا ذكر في التحفة و
البدائع والمحيط من انها بعد بينوتها بمضي المدة اذا مضت عليها اربعة اشهر اخري وهي في العدة تحت
بلا تزويج كما لو ابانها بتخيير الطلاق ثم مضت مدة الايلاء وهي في العدة يقع اخري والاصح ما ذكر في المتن لان
وقوع الطلاق جزء الظلم وليس للبيان حتى في الجماع فلا يكون ظلالا بخلاف ما لو ابانها بتخيير الطلاق لان الايلاء
بمنزلة التعليق بمضي المدة والمعلق لا يبطل بتخيير ما دون الثلث وفي جامع الفصولين لو قال والله
لا اقربك مادمت امراتي فهو مولي فلو تزوجها بعد ما بات لم يكن مولىا وتبرأ بلا حنث فان مضت اربعة
اشهر ولم يطأها باءت باخري لانه بالتزويج ثبت صحتها في الجماع فتحقق الظلم فعوقب بوقوع الطلاق بمضي المدة
المعهود ما علم ان مدة هذا الايلاء معتبره من وقت التزويج ان كان تزويجها بعد العدة ومعين من
الطلاق الاول ان كان تزويجها في العدة كذا في الغاية فان تزويجها فذلك اني فان عاد وتزوجها مدة مائة
ومضت اربعة اشهر ولم يطأها باءت باخري لا سيما فان تزويجها بعد زواج آخر فلا ايلاء اي فلا يعود
الا يلاء ولا يقع الطلاق بمضي المدة بلا وطئ وقال زفر يهود الايلاء لان اليدين باقية فيصير طالما يمنع صحتها
فيثبت حكمه ولما ان تعذر هذا الايلاء حكمي مضت اربعة اشهر ولم اقربك فانت باين فلم يبق اليدين
في حق الطلاق لان هذه التعليق باعتبار المطلقات المملوكة له وهي قد استوفيت وثبت اليدين في
حق الكفارة لانها غير موقوفة على الملك حتى لو قال لا جنسية والله لا اقربك فتزوجها لا يكون ايلاء ولو قربها
ولو قربها تجب الكفارة وان وطئها كره من يمينه لبقاء اليدين فيه تفصيل ان كان الحالف فيه طلاق يتيق
خلقه وان كان بطاقتها بان قال ان قربك فانت طالق ثلثا لا يفي لان التخيير يبطل التعليق كذا في شرح
الوقاية للصدر الشريعة واقل مدة الايلاء من اربعة اشهر حتى لو طئ اقل من اربعة اشهر لا يكون مولىا
لما مر من الامة مدته شهران وقال الثاني اربعة اشهر لان هذه المدة ضربت لانها تمنع الحق والجماع
والحرة والامة في ذلك سواء ولما ان هذه المدة ضربت اجلا للبينوتة فباتت مدة في تصفيف مدة العدة
فكذا في منع الايلاء والجامع ثواب الخلل بها فان اخفقت في مدة الايلاء يصير اربعة اشهر كما في العدة كذا
في الاصحار وان ابي من المطلقة اربعة اشهر فهو مولى لان الزوجية باقية بينها وسقط الايلاء لو انقضت عدتها
قبل مضي مدته ومن المبانة لا ابي لا يكون مولىا لانه بمنزلة تعليق الطلاق بمضي المدة فلا بد فيه من الكفارة ومن

الاضافة اليه كما لو قال ان تزوجك فوانه لا اقربك والمبانة منقطعة الملك ولو ابي منها ثم تزوجها لا يكون
مولىا لان الكلام وقع باطلا لانه لو وطئها لفران اليدين لم ينفذ الملك وفي الاصحار ولو حلف لا يترب
زوجيته وامة او زوجته واجنسية لا يبر مولىا عالم يقرب الاجنسية وامة قاذرها حصار مولىا لانه
لا يمكن قربانها بعد ذلك الا بالكفارة ولو قال لها لا اقربك احديكما لا يكون مولىا كما اذا قال لزوجته وامة
احديكما طالق فان قرب احديهما لمزومة الكفارة للحنث ولو قال لها لا اقرب واحدة منكما كان مولىا من امر
لان الفكرة في النفي نعم ولو قرب واحدة منهما حنث ولو قال انت علي مثل امرات فلان وقد كان فلان
الي من امراته فان نوي الايلاء كان مولىا والا فلا ولو قال انت كالميتة ونوي اليدين يكون مولىا لانه
بمنزلة الكفارة ولو ابي من امراته ثم قال لا اخري اشركت في ايلاء هذه لا يصير مولىا بخلاف الطلاق و
الظهار لانه لو اشركا في الايلاء يتغير حكم الايلاء وسو لزوم الكفارة بقدر بان الاول وحده واذا حنث اشرك
لا تجب الكفارة عالم يقربها ولا يمكن تفسير اليدين بعد انعقادها ولا كذلك الطلاق والظهار وعن الكرخي لو قال
لامرأة انت علي حرم ثم قال لا اخري اشركت معها كان مولىا منها لان اثبات الشراكة هنا لا يفي بموجب اليدين
وهو اثبات الحرمة فان لو قال انتما علي حرم كان مولىا من واحدة منهما على حدة ويلزمه بوطئ كل واحدة
كنارة بخلاف قوله والله اخركما حيث لا يلزمه بوطئ احديهما كفارة بل يلزم بوطئها لانه ايلاء لا يلزمه من
حنث حرمة لاسم وذلك لا يتحقق الا بقرابتهما واذا ابي العبد من امراته فذلك لا يفي الايلاء فلو باعته او
ثم تزوجها عاد الايلاء كما اذا طاف بعقوب عبده ان وطئها فباعه ثم استرد عاد الايلاء ولو قال ان قربك
تكمل مملوك املكه في المستقبل حر فهو مولى وقال ابو يوسف لا يكون مولىا لانه يمكن قربانها من غير شيء يلزمه
بان يقربها ولا يملك مملوكا أصلا ولها ان لا يقدر على الامتناع عن جميع اسباب التملكات كالارت او في الاشياء
عن الجمع مشقة وقرية وعلى هذا فكل امرأة تزوجها فليس طالق وعلى هذا اذا علق وطئها بعقوب عبده يمينه لا ي
يوسف انه يقدر على وطئها بعقوب عبده يمينه على وطئها بغير شيء يلزمه بان يبيعه ثم يطأها ولها ان لا يتوصل
ايا ذلك الا بالحنث غالب او بالبيع وانه مشقة ايضا وان قال لا اقربك شهرين بعد شهرين فهو مولى لان
الجمع حرف الجمع كالمجمع بل فقط الجمع ولو سكت ساعة ثم قال وشهرين بعد شهرين لا يكون مولىا لان ابتداء اليدين
الثانية حين طلق فقد تحلل بين الاربعة الاشهر وقت ليس مولىا فيه فلم يوجد مدة الايلاء ولو قال والله
لا اقربك سنة الا يوما فليس بمولىا وقال زفر يكون مولىا لان الاستثناء معروف الي اليوم الاخير من
السنة كما لو قال اجرتك هذه الدار سنة الا يوما او قال في الايلاء سنة الانقضاء يوم ولما ان المستثنى
يوم منك ولاديه ايا تعينه فيمكنه قربانها في اي يوم يريد بل لزوم شيء فلا يكون مولىا ولما حرف في الاجاز
ايا امر السنة تعينها للعقد فلا حاجة اليه في اليدين لانها منعقدة مع الجهالة وفي قوله الانقضاء يوم قصر
الانقضاء ايا اخر المدة على المعروف فان قربها وقربتي من السنة اربعة اشهر صار مولىا لانه استوفى اليوم

اوليين

الذي استثناءه متى يمينه في بنية السنة مطلقة وان بقي اقل منها لم يكن مولى واذا كان احد الزوجين **مريضا**
لا يقدر على الجماع او هو مجنون او مريضا او صغيرا او بينهما مسيرة اربعة اشهر ينعى اذا جاز من التي
من امراته عن جماعها باحد هذه الاسباب فقال في مدة الايلاء فثبت اليها اي رجعت اليها امرأتها **استطاع**
الايلاء وتصح فنية ان استمر العذر من وقت الملك الى آخره **وقال** ان نفي الايلاء فثبت بقوله
في مدة الايلاء ويقوله ان استمر العذر لان النفي لو وجد بعد ما اوزال العجز فيها لا يعطى اتفاقا له ان الطلاق
في الايلاء لدفع الظلم عنها عنقه صحتها وهو الوطئ فلا يكون النفي باللسان ابتداء طهرها ولهذا لا يثبت به ولنا
انه لو كان قادرا على الجماع وقت الايلاء لثبت صحتها فيه وكان في نفسه باقيا صحتها ولكنه عاجز عنه ولا يثبت
لها فيه ولهذا لا يملك مطالبة فلما كان ايلاء العاجز يترك منع جماعها صارا رضاء ما يوجبها لان التوبة
يكون بحسب الجناية وعدم تحقق الحث بالنفي باللسان لانه غير المحلوق عليه **فلو قدر على الجماع بعد ذلك اي**
النفي باللسان في السنة التي بالجماع لانه قد روي الاصل قبل حصول المقصود بالخلف فيبطل كالميتة
اذا روي الماء قبل اتمام الصلوة وفي الاحتياط ولو اتى من امراته وبينهما اقل من اربعة اشهر الا انه ينعى العذر
او الصدوق او كان احدنا محرم او استمر الاحرام اربعة اشهر لا يصح فيه الا بالجماع لانه قادر عليه وقال
نفي في الاحرام فنية القول لان المنع من جهة الشرع وهو الحمة فكان عذرا قلنا الحمة حق الشرع والوطئ
صحتها وحق العبد مقدم على حق الشرع بامر **وان قال لامرأة انت على حرام فان اراد الكذب صدق لانه**
وصف المحللة بالحمة فكان كذا بحقيقة وقيل لا يصدق لانه يمين ظاهر كذا في الاحتياط **واراد الطلاق قواصة**
بانية لانها من الفاظ الكنايات **وان نوى الثلاث فثلاث** وقد مر وجهه **وان اراد الظاهر فظن لانه محتمل**
كلامه لان الظاهر فيه حمة فاذا نواه صح وقال محمد لا يكون ظاهرا لعدم التشبه بالحمة **وان اراد التحريم او لم**
يرد به الى تحريم الحلال شيئا فهو ايلاء لان تحريم الحلال يمين وفي الاحتياط والمتأخرون من الصحابة صرحوا بقطة
التحريم الى الطلاق حتى قالوا يقع بغير نية والحق باليمين ككثرة الاستعمال فيه والعرف وفي النوازل لو قال
حلال الله على حرام ان فعل كذا ففعل فان كانت له امراته طلقت لان مطلق هذا ينفرد بالانسان هو فا
وان لم تكن له امراته لم تزوج بها يمينه الكفارة اذا فعل لانه تعذر صرفه الى امراته فجعل يمينه لان تحريم الحلال
بين وفي الحقايق لو قال ان فعلت كذا فحلال الله على حرام ثم حكى قال لامرأة ففعل ايديها حتى وقع طلاق
بابين ثم فعل الفعل الآخر قال ظهير الدين المرسفي ان يني ان يقع كما لو كان الثاني معلقا دون الاول و
هذا ما يقتضيه ويحفظ **باب الملعون** وهو في اللغة بفتح الحاء بمعنى ازاله سمي عن شئ وفي الشرع
بضم الحاء اسم لاذالة ملك النكاح باخذ المال وهو اي الخلع **ان تعدي المرأة نفسها باليخامها به** اي بيزيل
الزوج نكاحها بذلك المال **فاذا فعل بان قال خالعتك وبارأك** او طلقتك على كذا او بعت نفسك كذا
وقالت قبلت **لها المال** لانه لم يرض بخروج البضع عن ملكه الا به **ووقعت تطليقة بانية** لقوله عليه السلام الخلع

تطليقة بانية ولان لفظ كناية فيقع به بان لا مرقع ولو قال لم ارد به طلاقا لا يصح قضاء لان ذكر المال دليل
قصود وهذا استغنى فيه من النية ولو قال ولم يذكر بدلا وقال لم انوبه الطلاق تصدق كذا في الدخيرة وقال الشافعي
انه نسخ لا ينتقض به بحد الطلاق وفي الحق قوله انه يوافق قول ابن عباس رضي الله عنه الخلع نسخ ولنا ما
روينا وهو ذهب عمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وروى ابن عباس رجوع عن ذلك القول
كذا ذكر في المسقط وفي الاحتياط والخلع من بانية تعليق الطلاق بقبولها فلا يصح رجوعه عنه ولا يبطل بقبوله من
المجلس ويصح مع غيبها فاذا بلغها كان لها خيار القبول في مجلس علمها ويجوز تعليقه بالشروط والاضافة اي
الوقت لقوله اذا قدم فلان او اذا جاء فقد خالعتك على الف يمين والقبول اليها اذا قدم فلان او جاءخذ
والخلع من جانبها يملك بموضع كالمبيع فيصح رجوعها قبل قبوله ويبطل بقبولها من المجلس ولا يتوقف حال غيبة
ولا يجوز التعليق منها بشرط ولا اضافة اي وقت ولو قالها بالف على ان ياتي ثلثة ايام فاختار باطل وان
قال على ان ياتي بالظهار فكذا ينعى لان الخلع طلاق وبين ولا يار فيها وعند ابن حنيفة الخيار لها يصح
خياره في الثلاث بطل الخلع لان الخلع طلاق من جانبها يملك جانبها فيمضي الخيار لها دون وفي المال قاض
خان في باب الخلع وان شرط البراءة عن نفقة الولد والرضاع فان وقت كذلك وقتا جاز ولا فلا واذا
جازت البراءة عند بيان الوقت واشترط فان مات الولد قبل تمام الوقت كان للزوج ان يرجع عليها بحجة
الاجر الى تمام المدّة فان ارادت المرأة ان لا يكون عليها حق الرجوع قالوا الحلية في ذلك ان يقول لها خالعتك
على اني بري من نفقة الولد اياستين وان مات الولد قبل تمام المدّة فلا رجوع لي عليك **وكذلك** اي تقع طليقة
بانية ويلزمها المال **ان طلقها على مال** وقيل لان الزوج يملك العوض فوجب ان تملك هي بعضه كتحقيقا
للساواة فان قلت اذا قال طلقك على الف فهو محتمل لمعنيين ان اريد به الف تقبل هي اداءه يكون ظلما
وان اريد به الف تؤدبه هي يكون تعليفا لا ظلما في الدليل على كونه ظلما قلنا ذكرنا في المقام المواصفة
دليل **ويكره ان ياخذ منها شيئا ان كان هو الذي شرطه** وان اردتم استبدال رجع مكان رجع و
ايتهم اصدتهم فظنار فلا تأخذوا منه شيئا **وان كانت هي كره ان ياخذ اكثر مما اعطاه** لا روي ان
امرأة ثابت بن قيس حين ارادت الفقة قال عليه السلام لها اتردين عليه صدقته قالت نعم وزيادة
فقال عليه السلام اما الزيادة فلا في الآية والحديث محمول على الكراهة لان قوله تعالى فلا جناح عليهما
فيما اقتدت به باطلاقة بيارضه وان اخذ منها اكثر مما اعطاه صل له بطلاق الآية كذا في الاحتياط **وما يصح**
صلح يصلح من باب دخل يدخل كذا في الصحاح **صلح بدلا في الخلع** لان البضع حال الدخول متقوم دون حال
الخروج فاذا صلح بدلا للمتقوم لان يصلح لغير المتقوم او يا وكذا يجوز الخلع بالايدي كالاقل من العشرة واذا
بطل العوض في الخلع كما اذا خالع المسلم امرأة المدخول بها على غير ما كان الطلاق بانية وفي الطلاق
يكون بوجها اما وقوع الطلاق فلو جرد الشرط هو قبولها واما البينة في الخلع فلانه كناية والرجعي في الطلاق

لا يبرح وفرة بقوله فان قال المسموع على امر او شئ فلا شئ له اي لا يجب الرجوع عليها شئ وتبين المرأة
لان ملك البضع غير متقوم بحالة الخروج وفي الاختيار بخلاف النكاح لان البضع متقوم بحالة الدخول ومهر المثل
كالسنة شرعا وبخلاف ما اذا طالعها على هذا الدن من المال فاذا هو فخر لانها سمت له مالا فاعتبره وبخلاف العلق
والكناية في خبر حيث يجب قيمة العبد لانه ملك متقوم وما رضى بوجه بغير عوض ولا كذلك البضع بحالة الخروج
على ما بينا ولو طالعها على عبد فاذا هو فخر رجوع بالمهر وخداني يوسف بقيمة لو كان عبدا ولو طالعها على ثوب
هو في ظاهر مرسو يابرجع به وروي ولو طالعها على دراهم معينة فاذا هي ستوفى رجوع بالجياد ولا يرد بدل الخلع
الا يجب فاضل كما في المهر وان قالت خالعتي على ما في يدي فخالعها وليس في يدي شئ ر عليها وتبين المرأة
وكذا لو قالت على ما في بيتي ولا شئ في بيتي لانها لم تسلم مالا حتى يصير مقدورا به وان قالت خالعتي على
ما في يدي من مالي او على ما في بيتي من متاع ولا شئ في يدي ولا متاع في بيتي ردت عليه مهرها لانها
لما سمت مالا لم يكن الزوج راضيا بزوال ملكه الابعوض وذلك لا يبعد ان يكون مهر المثل لان البضع غير
متقوم عند الخروج فتعين الجواب ما اخذته منه دفعا لفر الغرور ولو طالعها بماله عليه من المهر ولم يبق
لها عليه شئ من المهر لزمها رد المهر وان علم الزوج ان لا مهر لها عليه ولا متاع لها في البيت لا يلزمها شئ
كذا في الاختيار ولو قالت خالعتي على ما في يدي من دراهم ولا شئ في يدي لزمها ثلثة دراهم لانها اقل الجمع
كما لو اتوا او وصي بدرهم وكذا لو قال من الدراهم ولما كان ما في يدي مبهما لا يعرف من اتي حبس حقون
ان يكون من البتة لان التبعض كقولك شئ اجتنبوا الرجس من الاوثان ولو طلع الاب ابنته الصغيرة
على ماله لا يلزمها شئ لانه لا نظر لها فيه ادا البدل متقوم والمبدل لا قيمة له على ما تقع الطلاق على الاصح
وفي الكبيرة يعني لو طلع الاب ابنته الكبيرة على ماله يتوقف الخلع على قبولها لانه لا ولاية له علمتها فصار كالنفس
ولو ضمن الاب المال لزمه اي لزم المال الاب في مسئلة البنت الصغيرة ومسئلة البنت
الكبيرة لان شرط بدل الخلع على الاجنبي جابر فطلي الاب اولى وفي الاختيار ولو اختلفت الصغيرة نفسها
على صداقتها وقع الطلاق لانه علقه بقولها ولا يسطر الصداق لانها ليست من اهل الالتزام لما فيه من المهر
ولو طلعها ابوا على صداقتها لا يسطر ثم ان قيلت الصغيرة الخلع وقع الطلاق وان قيل الاب فيه رواية
في رواية لا تقع لانه كالاجنبي اذ لم ينفى البدل اليانف ويجعل ان الخلع مفترضا فلا يقوم قبوله مقام قبولها
وفي رواية يقع لانه نفع محض في الخصاص عن عهده فصار كقبول الهبة ولو ضمن الاب الصداق رجع
الزوج عليه والا فلا وكذلك الاجنبي لانه متى ضمن البدل فالخلع ثم يقبله لا يقبلها لانه يجب البدل عليه
بالترامه ولا يجب عليه الا اذا وقع العقد مع شرط الجارية للزوج بان قال خالعتك بكذا على اني بالجارية ثلثة ايام
ايام فقبلت بالمال اتفاقا واما اي شرط الجارية في الخلع للمرأة بان قال خالعتك بكذا على انك بالجارية ثلثة ايام
فقبلت جازر عند اي صيغة وقال لا يكون وقد مر بيانها ولو قالت طلقني ثلثا بالف فطلقها واحدة فخلعها

ثلث الف لان البتة يجب الاعراض والعوض يقسم على المعوض فلما طلب ثلثا بالف صارت طالق بكل
طلاق ثلث الف ولو قالت طلقني ثلثا على الف فطلقها واحدة لم يلزمها شئ والطلاق رجعي وقال ابن
ثلث الف لان على تعجب الاعراض كالباء ويقال بعتك هذا على الف فيقسم الف ثلثا هذا كما في البيع اذا خذ
المعوض يقسم على اجزاء المعوض ولا يضيقة ان على الشرط قال معايبا بعتك على ان لا يشركن بالله
اي شرط ان لا يشركن فتن لم يتغير الشرط لا يحل على المعاوضة والطلاق طلق للتعلق فحبل على فليشرط
بكذا في البيع فانه غير قابل للتعلق فحبل على فيه مجازا عن الباء لاتصال بينهما فلما لم يجب المال وقيل طلقها
بشرط الطلاق فكان رجعي فان قيل كيف يجعل تطبيق ثلث شرط للالف وكلمة على دخلت على الف
لا على الطلاق قلنا مطلوبها الطلاق بتبعيته اتصال المال به فلما كان المال غير قابل للتعلق
جعل دخول على عليه كدخوله على الطلاق لاتصال بينهما ولو قال لها طلقني ثلثا بالف او قال
على الف فطلقها ثلثا واحدة لم يقع شئ لانه لم يرض بالبيئونة الا ليل لم يجمع الف فلو فدت
واحدة ثلث الف كان ضررا له بخلاف المسئلة الاولى وهي قولها طلقني على الف حيث يلزمها ثلث
الف عند ما لانها لما نصبت بالبيئونة بالف فلان يكون راضية بثلث الف اولى ولو قال لها
انت طالق وعليك الف فقبلت او لم يقبل طلقته ولا شئ عليها وقال ان قبلت يقع الطلاق
ويلزمها المال والا فلا لان على للمعاوضة والعطف غير مانع عنه كما اذا قال اعلى هذا العمل وكذا رجم
اوبع هذا ذلك الف ولا يضيقة ان الواو للعطف والاصل في الجمل الاستقلال فيقع بالجمل الاولى
طلاق ولا يلزم مال بالثانية بخلاف البيع والابارة لانها لا تنفك عن المال وفي الاختيار ولو قال
لعبد انت حر وعليك الف فطلي هذا الخلع ولو قالت له اطلعتي على الف فقال جيبا لها انت
طالق كان كقوله خلعتك ولو قال بعت منك طلاقتك بمرح فطالت طلقته نفسي بانت منه بمهرها
بمسئلة قولها اشتريت ولو قال بعت منك تطليقة فطالت اشتريت يقع واحدة ربيعة جازا لانه صريح والمباراة
بالهنة وتركها خطا وروي ان يقول لامرأته برئت من نكاحك بكذا وتقبل هي كاخلع سلطان كل من كل
واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح حتى لو كان الخلع او المباراة قبل الدخول وقد قبضت
المرأة المهر لا يرجع الزوج عليها شئ ولو لم تقبض شيئا لا يرجع المرأة عليه شئ ولو طالعها على مال آخر
لزمها وسقط المهر وقال محمد لا يسطر فيها الا ما سمى به وابو يوسف مهر الخلع ومع اي صيغة في المباراة
لان المباراة مناعة تقبض البراءة من الجانبيين مطلقا كمن بدلالة الحال البراءة عن حقوق النكاح
واما الخلع فيقتضيه البيئونة فقط فيقول نفس النكاح لا يبرأ حكمه ولحم ان هذا عقد معاوضة فوجب
الاقتضاء على البدل المشروط كبر المعاوضات ولهذا لم يسطر نفقة العدة والنفقة مع كونها اضعف من

افطرت لمرض استقبلت ولو حاضت في كفارة اليمين استقبلت لان الحيض يكثر في كل شهر ولا كذلك
المرض وعن محمد لو حاضت شهر اثم حاضت ثم استقبلت ومن له دين ليس له غيره لا يقدر على
استحاضه كقر بالصوم ولو حاضت مائة او عشرين او بالعبادة التكفير فان لم يتطهر المظاهر
الصيام اطعم ستين مسكينا لقوله تعالى فمن لم يتطهر فاطعم ستين مسكينا **كصدقة الفطر** يعني قدر الطعام يكون
كقدرته في صدقة الفطر وهو نصف صاع من تبرا او صاع من تمر لان حاجة الفقير يرفع به اوقية ذلك اي
يدفع قيمة الطعام كما جاز في صدقة الفطر **وان غداهم وعشائهم** اي ان اطعمهم مرة في الغدا ومرة
في العشاء **بار** لان النقص ورد في الكفارة بالطعام وهو في الحقيقة التحسين من المظوم ولا يد من شيعهم
في الاكلتين اعتبارا للقاء ولا لا بد من **الادام** في **ضرب الشجرة** والذرة **دون الحنطة** لان لا يمكن من الشيع
في ضربهما بدون الادام ولا كذلك ضرب الحنطة والمعتب فيه الشيع لا المقدار حتى لو لم يبلغ ما شيعهم قدر طعام صدقة
الفطر يجوز ولو كان بعضهم شعبان قبل الاكل قبل يجوز لوجود الطعام وقبل لا يجوز لان عدم الاشباع بالجمع
بين التقديرات التعشية لانه لو غدا ستين مسكينا وعشا ستين غيرهم لم يجز الا ان يعيد على احد الستين
غدا او عشيا كذا في المحيط وفي الكافي ما ورد في النص بلقط الطعام فالاباحة فيه كافية فكفارة المظا
والافطار في رمضان واليمن وجزاء الصيد والعقدي وما ورد فيه بلفظ الاتياء والاداء في شرط فيه
التعليك كالركن وصدقة الفطر والعشر والخلق من الاذي في الاحرام وفي الاختيار وعن اي صنفه لو غداهم
وعشائهم ضربا او اذا ما او ضربا غير ادلم او ضربا الشجرة او سوبا او تمر اجاز ويجوز غداهم وعشائهم
وكذا لو غداهم يوما وعشائهم يوما آخر لوجود اكلين مشبعين والمستحب غدا وعشاء لو اطعم لكل مسكين
مدا فعليه ان يعطيه مدا آخر ولا يجوز ان يعطيه غيرهم لان الواجب شيان مراعاة عدد المسكين والمقدار
في الوظيفة لكل مسكين **وان اطعم مسكينا واحدا** **يوما اجزاء** لان المسكين الواحد في اليوم كالتصاير
لمسكين آخر فجدد حاجته وكذا في سائر الايام **وان اعطاه** اي المسكين الواحد في يوم واحد عن الكل اي كل
الطعام بدفعة واحدة **افرا** **من يوم واحد** لان الطعام ستين لم يوجد فيه حقيقة ولا اكل قيدنا بقوله بدعة
واحدة لانه لو ملك كل الطعام مسكينا واحدا في يوم واحد بدفعات قبل تجزية لان حاجة الاكل زالت عن المسكين
بالمرة الاولى لكن بقيت له حاجة شيرة وبالتمليك تندفع تلك الحاجج بخلاف ما لو اعطاه بدفعة واحدة
حيث لا يجوز لان تغيرت الفعل واجب عليه بالنقص وقال اجفص لا يجوز لان الغرض سد الحاجة وبعد ما
لا يمكن سدا وفي المحيط هذا هو الصحيح **فان جامعها** اي احراة التي طاهر منها **خلال الاطعام** اي في وسط
لم يتأخر لان النقص لم يشترط في الاطعام ان يكون قبل المسح الا انا وجبنا تقديمه على المسح لقوله
عليه السلام للذي ستر امراته قبل الاطعام استغفر الله ولا تعد معتكف وقال مالك لا يجب تقديمه عليه لان
النقص مطلق في الاطعام ولان الحديث السابق ذكره **ومن اعطى فقيرا او مسكينا او مسكينا او مسكينا او مسكينا**

مسكينا عن كفارة الجوارح منها وان لم يمين ان حدة الموصل اليه وان لم يمين واحد من الرقتين
لواحد من الكفارتين لان الجنس متحد والحاجة اليه التعيين وقال زفر لا يجوز من واحد منها ما لم يتحقق من كل
واحدة واحدة لانه لما اعتق عنهما انقسم كل اعتاقا على ما يقع العتق اشتقاها عن واحدة فلا يجوز
اذا اعتاق الجنس ولنا ان الواجب تكيل العدد دون التعيين اذا تعيين لا يبيد في الجنس الواحد
اختلاف الجنس لان التعيين مفيد في شرطه **وان اطعم ستين مسكينا كل مسكينا مسكينا** من تبرا كذا في
للظهارين **لم يجز** **الا عن كفارة واحدة** وقال محمد اجزاء عنها قيدنا بقوله لا يطهرين لانه لو اطعم ذلك من تبرا
وافطار اجزاء عنها اتفاقا وعليه فاس محمد وهذا لان المؤدي وفاء بها والمصروف اليه بكل لها فيقع عنها
وصار كما اذا فرق الدفع ولها لان النية تعمل عند اختلاف الجنس كالا فطار والظهار لا عند اتحادهما فاذا
لعت النية والصلاء يصلح كفارة واحدة لان نصف الصاع من ادنى المقدار المؤدي وهو الصاع كذا في
جعلها للظهارين فلا يتحقق **وان اعطى** رتبة واحدة **وصام** شديدا او اطعم ستين مسكينا عن كفارة تبرا **لان**
يجعل ذلك عن آية ما شاء لان التعيين يقع في محله الجنس فمضى مطلق النية فله تعيينها لا آية ما شاء والله اعلم
باب اللعان اللعان الطرد والابعاد من الحيرة واللغة الاسم كذا في الصحيح **وجب اللعان بعد ثبوت**
بالزنا لقوله تعالى والذين يرمون الزواجرهم ولم يكن لهم شهدا الا انهم يفتي الولا لانه في معناه اذا كان من اجل
الشهادة بان يكون حزين مسكين عاقلين بالبين غير محمدين في قذف **وسمي** **عن كذا** فاذ بان يكون
عفيفة مصونة عاقدتها ولنا خصصت بهذا القيد لان من شرط اللعان ان تطالب المرأة بموجب القذف
وهو الحد واذ لم يكن عفيفة ليس لها ان تطالب به فلا يتصور اللعان كذا في التبيين **وطالبته بذلك** اي بموجب
القذف قيد به لانه صحتها دفعا للعار فلا بد من طلبها **وهو اي اللعان في حق الزوج كذا القذف** بالنسبة اليها
حتى لا تقبل شرها وتعليق عليه غير كذا في النهاية **وهو في حقها كذا الزنا بالنسبة اليه حتى لا يجتر قذفها في**
الغير قذفها كذا في التبيين وفي شرح الجمع لو قذفها مرارا يكفي لعان واحد بخلاف ما لو قذف نساء بكثرة
او كلمات صحت بلا من كل واحد منهن لان المقصود من اللعان التفرق وسوانا يحصل اذا لعن بكل منهن
والمقصود في القذف دفع العار من المقذوفين وهو انما يحصل كذا واحد فاذا **امتنع الزوج** من اي اللعان
مسح **بلا من** لانه حق واجب عليه فيجب فيه قدرته عليه **او يكذب نفسه** فكذا لانه يكذب نفسه سقط اللعان
فوجب الحد الذي هو الموصوب الاصل للقذف وفي النهاية هذا اذ لم يطلها بعد القذف فان طلقها ثم كذب
نفسه لا حد عليه ايضا لان قذفه كان موجبا للعان فلما كانت لبثت اليه ثبوتها فيها فلا يجب الحد لان القذف
الواحد لا يوجب الحدين ولما اذا كذب نفسه بعد اللعان فانما حد بسبب انه شها في كلمات اللعان الى الزنا
وفي الاعتبار وشرط اللعان قيام الزوجة بنكاح صحيح دون الفاسد لان مطلق الزوجة يتصرف الى الصحيح **لان**
لا عن **وجب عليها اللعان بالنقص** **وتيسر** ان امتنع من تبرا **لا يتا** او تصدقه فلا حاجة الى اللعان ولا يجب

ولا يجب عليها حد الزنا وقال انما يجب لان الزوج واجب عليها الحد بلعانه ولكن كانت تفككت من فقه
باللعان فاذا ابت عنه كحد الزنا ولما ان الحد لا يجب بالاقرار مرة فكيف يجب بالتصديق مرة وهو لا
يجب بالتصديق اربع مرات لان التصديق ليس باقرار قصدا فكذا يقتصر في حق وجوب الحد ويقتصر في دراية
فحينئذ يجب به اللعان **واذا لم يكن الزوج من اهل الشهادة فعليه الحد** يعني اذا كانت هي من اللعان بان كانت اهل
صالحه للشهادة وهو لا يصلح بان كان عبدا او كافرا او محروما في قذف وجب عليه الحد لان اللعان اشبه
الشرع خلفا عن الحد فلما تعدد اللعان لمع من جرمه صبرا الى الاصل وهو الحد ولا يتصور ان يكون الزوج
كافرا او من سب سب الا اذا كانا كافرين فاسلمت ثم قذفها قبل عرض الاسلام عليه **فان كان الزوج من اهلها**
اي الشهادة وهي الواو الى المال اي والحال ان المرأة ان لا يجد قذفها بان كانت امه او كافرة او محرومة في
قذف او جنيته او مجنونة او زانية فلا حد عليه ولا لعان لان المانع من جرمها فصار كما اذا حدت قتيه ولكنه
يعذر الى ما فيه الشين بها وفي التبيين لو كانا محرومين في قذف او هو عبدا وهي محرومة في قذف
يوجب اذ كانت عفيفة من الزنا **وصفة اللعان ان يشهد في التماس بالزوج في اللعان لانه هو**
الحديث اولان النبي صلى عليه وسلم يد اربع فيه وفي الاخبار فان التفتت المرأة او لائم الزوج اعاد
ليكون على الترتيب المشرع فان فرق بينهما قبل الاعادة جاز لان المقصود تلافيا لهما وقد وجد في
الزوج اربع مرات يقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن العاصيدين فيما ربيتك به من الزنا ويقول
في المرة الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكافرين فيما ربيتك به من الزنا اعلم ان المذكور في الهداية
وغيره فيما زيتها به وسواها الرواية والخطاب هو رواية الحسن عن ابي حنيفة نظرا الى انه اقطع الاحتمال
ووجه الظاهر ان ضمير العاصي اتصل به الاشارة ينقطع الاحتمال ايضا فان كان القذف بولد يقول
الزوج فيما ربيتك به من نفي الولد وان كاف القذف بينهما اي الزنا ونفي الولد ذكرهما بان يقول
فيما ربيتك به من الزنا ومن نفي الولد لانه مقصود باليمين ثم تشهد المرأة اربع مرات تقول في
كل مرة اشهد بالله اني من الكافرين فيما رمانى به من الزنا وتقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان
من العاصيدين فيما رمانى به من الزنا وفي نفي الولد تذكر الي نفي بان تقول فيما رمانى به من نفي
الولد وان كان بهما ذكرتهما بان يقول فيما رمانى به من الزنا ومن نفي الولد كما تقدم وانما حقت المرأة
بالعقب لان النساء يستحسان اللعن كغيره فلا يقع المبالاة وتخاف من العقب فاذا اختلفت في القذف
بينهما حتى لو مات احد ما قبل التفرق توارثا وقال انما في وقعت الوقعة قبل اعلانها لان الظاهر
انها لا ياء تلغى بعد لعانه فيفسخ النكاح كالا رتداد وعند فسخ العرقه بالتعانهما لقوله عليه السلام
المثلا عنان لا يجتمعان ابدأتقع العرقه من غير تفرق ولما روي ان النبي صلى عليه السلام حرق بيل حلال
وامرأة بعد اللعان ولو وقعت بالتعانهما لا فرق بينهما وما رواه يحول على بيان حرمة الاستمتاع لاوتح

حد الزوج لان استماع اللعان يمين من جهة خلاف ما اذا كانا كافرين
او على كونهن حيث لا حد عليه وان امتنع من جهة لا يصدق الامنة
او الكفر لا يلزم الحد وقذف المحرمة قذف

العرقه توفعا بينهما فتثبت الحمة بينهما في الحال مع بقاء النكاح ويكون العرقه تطليق في القين
فكذلك نفي بعد اللعان عا د الزوج فاطما اي جاز نكاحها وصدا القاضي فان الذب نفي ان قد
انه قبل التفرق فيمن جاز له نكاحها ارتفع حرمة اللعان وحلت لزوجها بلا تجديد نكاحها ولا فرق بينهما
وان قدر انه وجد بعد التفرق فعلا جاز له نكاحها بتجديد وكذا لو قذف غيرها فحدثت او قذفت فحدثت او
رئت وحدثت لانها اهلية اللعان بشرط لبقاء حكمه فاذا بطلت اهلية اللعان بطل حكمه فيجوز ان وسد لان
اللعان لم يشرع في العمر بين الزوجين الاقرة فان قلت كيف يتصور تزوجها بعد ما رئت وحدثت وهي
مخففة وصدا الرجم فلما يتحمل ان يلاعنها قبل الدخول بها او كانت كافرة فاسدت وصارت مخففة ولم يجرها
بعد ما صارت مخففة حتى قذفها فانه يلاعنها ولا تخرج اذا رئت لعدم شرطه وهو الدخول عليها وما على صفة
الاخصان وقال ابو يوسف هي حرم عليه ابد لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابد اولها ان هذا الكلام
انما ثبت للمتلاعنين وبعد الذابة نفي لم يبق مثلاً عن حقيقة لان الحد يلزم عليه بالرجوع ومن ضرورة انما
الحد بطلان اللعان لان الاصل في الخلف لا يجتمعان فان كان القذف بولد اي بنفي نفي القاضي
بعد لعانها اي يقول قطعت نسب هذا الولد عنه بعد ما قال فرقت بينكما كذا روي عن ابي يوسف والتمس
هذا هو الصحيح لانه ليس من ضرورة التفرق نفي النسب كما بعد موت الولد يفرق بينهما باللعان ولا يفتي نسب عنه
كذا في النهاية والحقه بامته لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نفي نسب ولد هلال بن امية عنه بعد قذف
امرأة بنفي الولد ولا عن وفي البين شرط اللعان بنفي الولد ان يكون العلوق في مال اصله باللعان حتى
لو علفت وهي امه او كافرة ثم اعتقت او اسلمت وقذفها بنفي الولد لا يلاعنها لان نسبته كان ثابتا على وجه
لا يمكن قطعه فلا يتغير بعد وفي الاخبار فاذا قذف الاعمى امرأته العباء او الفاسق امرأته يجب اللعان
لايهما من اهل الشهادة ولو كان احدهما احرس لاحد ولا لعان لانه ليس من اهل الشهادة ولو فرس احدهما او
ارتقا والذنب نفي او قذف احدهما انما حد للقذف او وطئت حراما بعد اللعان قبل التفرق بطل اللعان
ولا حد ولا تفرق لان ما منع الوجوب منع الامضاء لوجود الشبهة ولو وطئت بشبهة فقد فرج زوجها الا لان
عليه ولا حد على قذفها وعن لا ابو يوسف انه رجع وقال يجب اللعان والحد لانه وطئ يجب فيه المهر ويشب النسب
وجه الظاهر انه وطئ في غير الكف فاشبه الزنا وصار نسبته في اسقاط الحد عن القذف ولو قذفها ثم وطئت
حراما باللعان بينهما لما ثبتا ولو لم يفرق الحاكم بينهما حتى غزل او مات فالحاكم الثاني يستقبل اللعان بينهما وقال
محمد لا يستقبل لان اللعان مقام الحد فصار كاقامة الحد حقيقة وذلك لا يؤثر فيه غزل الحاكم وموته ولهما
ان تمام الامضاء في التفرق والانهاء فلا ينشأ في قبله فيجب الاستقبال ولو طلقها بعد القذف ثلثا او بابتا
فلا حد ولا لعان ولو كان رجوعا لا عن لقيام الرجعية ولو تزوجها بعد الطلاق البائن فلا لعان ولا حد
بدلك القذف ولو قال انت طالق ثلثا رانية فعليه الحد دون اللعان ولو قال يا رانية انت طالق ثلثا

فلا حد ولا لعان لانه طالوا ثلثا بعد وجوب اللعان فيسقط بالبينة ولو قد ف اربع نسوة لا عن مع كل واحد
منهن ولو قد ف اربع اجنيات حد ليس صدا واحد او فوق ان المتصود في الثانية الزجر وهو يحصل كحد
اما الاول فالمتصود باللعان وفتح العار عن المرأة وابطال نكاحها عليه وذلك لا يحصل بلعان واحد **ولو قال**
ليس لك مني فلا لعان وقال ان ولدت لاقبل من ستة اشهر من يوم القذف يجب اللعان لبتفتا بوجود
الحمل فصار كنفية بعد الولادة ولا يبي صنفته ان في هذا القذف شبهة التعليق اذ لا يعرف حكم الابغانية و
لو كان علقه حقيقة بان قال ان كان في بطنك ولد فهو من الزمان لا يكون قد فاكه شبهة وقال ان فتي
يجب اللعان بنفي الحمل للحال لان النبي عليه السلام نفي الولد عن هلال وقد كان قد فها حاملا ولنا ان الاحكام
لا يرتب عليه قبل الولادة للاضمال والحدوث محول على انه عليه السلام عرف قيام الحمل وصياو على ان هلالا
صرح بزنا امراته وفي الاختيار واجمعوا انه لا ينتفي نسب الحمل قبل الولادة لانه حكم عليه ولا حكم على الجنين قبل
الولادة كالارث والوصية ولونفي ولزوجه اربعة فصدقة فلا حد ولا لعان وهو ابنهما لا يتعدان
على نفية لان النسب حتى الولد والام لا تملك استعاضة ولدا فلا ينتفي بتبنيها وانما لم يجب الحد واللعان
بتبنيها لانه لا يجوز لها ان تشهد انه من الكاذبين وقد قالت انه صادق واذا تعذر اللعان لا ينتفي النسب
ويصح نفي الولد عقيب الولادة وفي حالة النية اي التبني **وتابع الله الولادة** فيلا عن ونفية القاضي لان
ثانين الحائنين كمال الولادة عفا وفي النهاية اذ حتى يولد منكوسة فسكت يكون قبوله اذ حتى يولد الامة
لا يكون قبوله لان نسب ولدا اغايبت بالدعوى والكوت ليس بدعوى **وبعد ذلك** اذا انفاء بعد ما ذكر
من الاوقات **ثبت نسب وباعن** وفي الاختيار وروي الحسن عن ابي صنفته انه مقدر ببيعة ايام لان
اثر الولادة والنية فيها اعتبار بالعقبة وقال لا يصح نفية في مدة النفاس لانه اثر الولادة وله ان الزجر
لونها عقيب الولادة انتفي بالاجماع ولولم ينفى من طالب المدة لم يكن له نفية بالاجماع فلا بد من حد فاصل
ومعلوم ان الانسان لا يشهد عليه نسب ولده وانما يستدل بما ذكره بقوله النية وانبيا عنه متاع الولادة
وقوله حديث الاصد فاراذل فعل ذلك او مضى مدة يفعل فيه ذلك عادة وسومك كان اعترافا ظاهرا
فلا يصح نفية بعد **وان كان غايبا فحكم ولادتها فكتاها ولدت حاله** معناه انه يصح نفية عند سماع مدع
النفاس بعد العلم وعند في مدة النية على ما بينا لانه لا يجوز ان يلزمه النسب مع عدم علمه فصار حاله
كحال الولادة على الاصليين وعن ابي يوسف ان علم قبل الفصال فهو مقدر بمدة النفاس وبعد ليس له ان
ينفيه لان قبل الفصال كدلة النفاس حيث لم يتقفل عن عذابه الاول وبعد يتقفل ويخرج عن حاله الصفر
فيصح نفية كما لو نفي شيئا كذا في الاختيار **من ولدت ولدين في بطن واحد فاعترف اي اقتر الزوج بالاول**
ونفي الثاني ثبت نسبا لانها توأمان خلقا من ماء واحد وكان اعترافه باصدهما اعترافا بالآخر فجعل كانه
اخر ولد ثم نفاه فلا يصح نفية بعد الاقرار **ولا عن** انما يجب الحد لانه لم يوجد الرجوع بعد القذف فانه اقرب الفقة

اولا لم قد فها بالنفي **وان عكس** يعني ان نفي الاول واعترف بالثاني **ثبت نسبا** وهو حد الزوج لانه لا اقتر
الذب نفسه في نفي الاول فكما قال انت ثمانية ثم قال انت عفيفة وفي الاختيار ولو قال في المسئلة الثانية
بما انباي لا حد ولا يكون تكذيبا لانه صادق لانها الزمان من طريق الحكم فكان خبرا بما يتكلم **باب العدة**
وهي مهلة بعد نكاح وسيل رسول الله صلى الله عليه وسلم من يكون العدة قال اذا كانت العدة
اي عدة اهل البتة وعدة اهل النار اي عدد دمهم وسبب الرخا الذي تنقض فيه المرأة عقيب الطلاق والكو
عدة لانها تعد الايام المفروضة عليها وتنتظر اوان الفرج المردود اليها كذا في الاختيار **عدت الحرة التي تحيض في**
الطلاق والفسخ بعد الدفول ثلث حيض لقوله في المطلقات يبرصن بانفسهن ثلثة قرو وهي جمع
قرو في الف والف والف واما عدة عندنا بالحيض وقال ان في بي ماولة بالاطهار لقوله عليه السلام ان من السنة
ان يطهرها في كل قرة تطيقه اي في كل طهر ولنا قوله عليه السلام طلاق الامة ثلثان وعدتها صيفان والاطلاق
ان عدت الامة نصف عدة الحرة ولما لم يخبر الحيفه جعلت عدتها صيفتين ولان الوء ينبي عن الجمع لعدة يقال ما
قرارت الناقه صيفان في رجها فحكمها على الحيض اولى لان فيه جمع دم وثمرة الخلاف تظهر في انقضاء العدة فمن
قال انها الحيض يقول لا تنقضي الا باستكمال ثلث حيض حتى لو طلقت في الحيض لم يعقبه نكاح الحيفه ان وقع
فيها الطلاق لان ما وجد منها قبل الطلاق لا يجب من العدة فلا يجب ما بقي لان الحيفه لا يتغير ومن قال
انها يقول اذا شرعت في الحيفه الثالثة انقضت العدة **والصغيرة** وهي بالجر معطوف على الحرة اي وعدة
الصغيرة **والابنة** وهي من لم تحض في مدة خمس وحبس سنة وهي رواية عن ابي صنفته وعن محمد في مدته
سنتين والفتوي على الاول وفي الفتاوي الصوري لو بلغت ذوات بوما ومائتم انقطعت الدم مع مضت ستة
فطهرتها فعدتها بالاشهر اما اذا راته ثلثة ايام ثم انقطع ستة او اكثر فعدتها لا تنقضي بالاشهر ما لم تبلغ حد
الاياس وفي الحمايق يشترط الحكم بالاياس في منع ان ينقطع الدم عنها مدة طويلة وهي ستة اشهر في الراجح
ثم هل يشترط ان يكون انقطاع الدم ستة اشهر بعد مدة الاياس الراجح انه ليس بشرط لو كان منقطعا قبل مدة
الاياس ثم راته بعد ما حكم بالاياس وتعد ثلثة اشهر عن حقيقة تحفظ ثلثة اشهر لقوله في واللاتي يسمن من
الحيض من نكاحهم ان ارتبتم فعدتهن ثلثة اشهر وفي الجامع الصغير الحماي امراته طلقت وقد اتت عليها ثلثون
سنة ولم تحض فعدتها بالاشهر لقوله في واللاتي لم يحض وفي فصول الاشر وشي في الفصل الثاني عندنا
الطهر قبل ان تبلغ حد الاياس وهو خمس وخمسون سنة اذا طهرها زوجها واعتدت بثلثة اشهر بعد ستة
اشهر فقصي بذلك فاض ينبغي ان ينفذ لانه مجتهد فيه ومنع المسئلة تجب صفها **وعدهن اي التي تحيض**
والصغيرة والابنة في الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام لقوله في والذين يتوفون منكم ويذرون ازوا
يبرصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرة ايام وعشرة ايام وعن الاوزاعي ان المقدر فيه عشر ليال لان حد
الن من عشر تدل عليه فيجوز لها ان يتزوج في اليوم العاشر ولنا ان اللبالي بدخل فيها ما باراها من الايام

ما ذكر

ما ذكر

لقولك ثلثة ايام الارز او قال تكملت لبال سوي والقضية واصلة فعبث عنها تارة بالايام وتارة بالليل
والامة اذا كانت تحيض وكذا المدبرة وام الولد والكاتبه لوجود الرق في الكل **في الطلاق حيفتان** لقوله
عليه السلام عدة الامة حيفتان وفيه **الصغير والاياس شهر ونصف** لان الرق منصف وقال مالك تعدد الامة
الايسة بثلثة اشهر لطلاق قوله تعالى واللاتي يسن من الحيض الاية ولنا ان عدتها نصف عن الحرة لما روي
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لو استطعت لجعلت عدة الامة حيفه ونصفا الا ان الحيفه لا يتصف لاختلافها فكله
وكثره فينصف الاشهر وفي الوفاة شهران **وست ايام لاييسا وعدة الكل** سواء كان حرة او امه او متوفي
عنهما زوجها او مطلقة **في الحمل وضعه** لعوم قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن وهذا الاية
ناسخة لقوله تعالى والذين سوفون متكم الاية في حق الحامل كذا عن ابن مسعود رضي الله عنه وتبقى في الحال
على عمومها وفي الاختيار وان سقط سقط استبان بعض خلقه انقضت به العدة والآقا لانه اذا استبان
فرو ولد وان لم يستبين جاز ان يكون ولدا وغير ولد فلا تنقض العدة بالشك **ولا عدة في الطلاق قبل الدخول**
لقوله تعالى فاماكن عليهن من عدية تعذرونها ولا على الزنية في طلاق الذي اذا كان معتقدهم انه لا عدة وقال
عليها العدة مطلقا لان حرمه نكاح المعتدة تجمع عليها فكانوا ملتزمين لها ولا يبي حيفه ان الحرة لا يكون لها
حقا للشرع لانهم لا يخطبون بكنوته ولا وجه الايجاب العدة حق للزوج لانه لا يعتقده بخلاف ما اذا كانت
تحت مسلم لا يعتقده وفي الاختيار ولا عدة في نكاح الفسوق قبل الاجازة لا النسب لا ثبت فيه لانه موقوف
فلا يورث شبهة الملك والحمل والعدة وصبت صيانة الماء المحترم عن الخلط واحراز عن اشتباه الانساب و
عدة ام الولد في موت سيدا والاعناق اي في اعتاقها ثلث حيف ان كانت عن كحيف او ثلثة اشهر ان كانت
عن لا يحض وقال الشافعي ثومر بان تعدد حيفه واحدة لان هذه العدة لزوال ملك اليمين فاشبه الاستبراء
ولنا ان ام الولد لها فراش اضعف من فراش المنكحة وسد عدة وجبت لزواله فصارت كعدة النكاح الحاقا
للقصبة لكل ما احتياطا هذا اذا لم يكن منكوبة او معتقة فان كانت لا يلزمها العدة بموت المولى ولا بالعق
لعدم ظهور فراش المولى معه فان طلقها الزوج وانقضت عدتها ثم مات المولى فعليها العدة لان الفراش
عاد اليه وقد زال بالموت **والعدة في النكاح الفاسد** كالكحل بغير شهود فانه فاسد اتفاق بين علمائنا
وانما نكاح المجامع العلم بانها لم فاسد عند ابي حنيفة خلافا لهما كذا في الكفاية ومنه نكاح الاخت في عدة
الاخت في الطلاق البائن ونكاح الخامسة في عدة الرابعة ونكاح الامة على الحرة **والوطئ بشبهة** كما اذا زنت
غير امرته وهو لا يعرفها فوطئها وجب به المهر **بالحيض** اي ثلث حيف في الموت والفرقة اي سواء مات الزوج
او وقع بينهما فرقة لان عدتها لتوف براءة الرحم لا لنقض حق النكاح وهو تعرف بالحيض فان قيل فعلى سدا
كما ينبغي ان يكتفى بحيفه كالاستبراء قلنا الحق الفاسد منها بالحيض في هذا الحكم كما الحق البين الفاسد بالحيض
في افادة الملك اذا قبض **عدة امرأة التاروي** هي طلقها زوجها ومومر في ثلث وهي في العدة

ابعد الاجل اي ان انقضت عدة الطلاق ومي ثلث حيف مثلا ولم تنقض عدة الموت فلا بد ان تنقض
انقضاء عدة الموت ولو انقضت عدة الموت ولم تنقض عدة الطلاق تنقض عدة الطلاق **في البائن**
وعدة الوفاة في الرجعي وقال ابو يوسف عدتها ثلث حيف في البائن لان النكاح انقطع بالطلاق ولزمها
العدة بالحيض الا انه بقي اثر في الارث لا يثبت الا في تغيير العدة بخلاف الرجعي لان النكاح باق من كل وجه
ولها ان يني في حق الارث فلان يبقى في حق العدة اولى لان العدة مما يجتاط فيها فيجب ابعداجلين ولو اختلفت
الامة في العدة عن طلاق رجعي انتقضت عدتها **في الحرائر** وقال مالك لا تنقل لان اللازم عليها تمام العدة
على وجه وجبت فلا يتبدل عدة المبتوتة والمتوفى عنها زوجها ولنا ان النكاح قائم من كل وجه فلما انتقضت زوال الملك
عليها فلا تنقض الا بثلث حيف كما لو اختلفت فطلعت **وفي البائن لا اي** وان اختلفت في البائن لا تنقل
عدتها اي بثلثين وقال الشافعي تنقل لان حالها في العدة تغيرت فتغير عدتها كما لو كانت رجعية ولنا ان
اعتقت بعد زوال اطل فلا تغير عدتها كما لو اعتقت بعد انقضاء العدة **ولو اعتدت الامة بالاشهر**
ثم رأت الدم بعد ذلك اي بعد الاشهر او القصة رأت اب الدم في خلال الاشهر استأنفت بالحيض الايسة
فلان الاعتداد بالاشهر خلف عن الاعتداد بالحيض وانما يصار اليه اذا استمر العجز عن الاصل وفي الايضاح
هذا على الرواية التي لم يقدح الا بالاسس واما اذا قدر كس وحسين سنة قبله ثم رأت الدم لم يكن حيفا
ولا استأنفت العدة هذا هو المحارو في جميع النوازل اذا تزوجت الامة بعد تمام اعتدادها بالاشهر ثم
رأت الدم فالأصح ان نكاحها جائز فبقي القاضي يجوز ما ولم يقبض فيكون عدتها في المستقبل بالحيض واما
الصفية اذا حاضت في اثناء عدتها حيث تستأنف كحزرا عن الجمع بين الاصل والبدل فيدبر وقتها الدم
في خلال الاشهر لانه لو رأت بعد انقضاء عدتها بالاشهر لاستأنفت لانه لم يبين انها كانت من الدوات الاقراء
ولو اعتدت المرأة بحيفه او حيفتين ثم ايسر استأنفت بالاشهر لان الجمع بين الاصل والخلف في جابر
فان قيل قد جاء بالجمع فيما اذا سبق للمتوضي حدث في صلوة ولم يجدا ما رتبهم وينبغي قلنا الحلقية بين الماء
والتراب وبين الطارتين على اختلافهم لا بين الصلوتين **وابدء عدة الطلاق عقيب الوفاة عقيبها** يعني
بابتداء المرأة عدة الطلاق عقيبها وعدة الوفاة عقيبها لان كلا منهما سبب حيفه المسبب من حين وجود
النسب وفي المحيط لو اقر بالطلاق منذ سنة فان كذبه في الاسناد فعدتها من وقت الاقرار وجب لها
نفقة العدة واما في حق التزوج باختها واربع سواها تعذر من وقت الطلاق وان صدقة تعذر من وقت
الطلاق وكذلك ذكره محمد في الاصل لكن هذا محمول لما اذا كان متفرقين من الوقت الذي اسند الطلاق اليه
لما اذا كانا مجتمعين فلا يصدقان في الاسناد ومشايخ يلح قالوا يلزمها العدة في هذه الصورة ايضا من وقت
الاقرار عقيبها على كتمانها الطلاق ولكن لا يجب لها نفقة العدة وموتة السكنى لا اعترافا بقطع صحتها ولها
ان تأخذ منه مهر ثانيا ان وجد الدخول من وقت الطلاق لا بدت الاقرار لانه اقرب ذلك وقد صدقة

وتناسبت خمسة وعشرين اذ لو كان اقل منه ثم كان بعد طهر ثلثة عشر ثم الدم بعد في الاربعين كان كله
 تناسلا لان الطهر في الاربعين وان كثر لا ينقض عند وتقدر الحيض في رواية الحسن عند خمسة لانه وسط من
 اكثر المدة يكون خمسة وعشرون تناسلا وحسنه واربعين اطهارا وحسنه عشر لث حيض والاية رواية عند لانه
 الحيض مقدار عشرة فادع على المقدار الاول خمسة عشر فكان مائة وقال ابو يوسف اقلها خمسة وستون
 لان اكثر الحيض عشرة والنفس اكثر منه عادة فزيد عليه يوم فصار احد عشر وطهر ثمانية عشر ثلث مرات
 يكون خمسة واربعين وحيضها ثلث مرات تسعة فيكون المجموع خمسة وستين وقال محمد اقلها اربعة وخمسون
 لان اقل النفس لم يقدر بشي فيقدر ساعة وطهر ثمانية واربعين وحيضها تسعة كذا في شرح الجمع لابن بك
 وفي الاحتياط ثم ان وقع الطلاق للآيات والصفية او الموت غرة الشهر اعتبرت الشهر بالاهلية بالاجماع
 وان نفق بعد ثمانية وان وقع ذلك في وسط الشهر يعتبر بالايام فتعذر في الطلاق تسعين يوما وفي رواية
 بمائة وثلاثين يوما وهو رواية عن ابي يوسف وروى عنه وهو قول محمد فتعذر بقية الشهر بالايام وتكفل
 من الشهر الرابع وتعذر شهرين فيما بينهما بالاهلة لان الاصل اعتبار الشهر بالاهلية الا عند التعذر
 وقد تعذر في الاول فعمل فيه بالايام لانها كالسبدل عن الاهلية وجعل الباقي بالاصل ولا يبي حنيفة انة
 لا يدخل الشهر الثاني ولا يعد انفصال الاول ولا انفصال الا بعد استكمال الاول من اكن وهكذا الثاني
 مع الثالث فتعذر اعتبار الاهلية في الكل وعلى هذا مدع الابلاء والبعين اذا خلف لا يفعل كذا سنة والاباء
 وكذا واذا قالت انقضت عدتي صدقت لانها امينة فان كذبها الزوج خلقت كالمودع **ولا ينبغي ان يخطب**
المعتقة يعني لا تطلب للنكاح **ولا بأس بالنزوي** وهو ان يذكر شيئا ويريد به شيئا لم يذكره كقوله ان لي
 فيك رغبة او قوله اريد ان اتزوج صالحا وانت صالحه كقوله نعم ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة
 النساء وفي التبيين هذا اذا كانت معتدة عن وفاة وان كانت معتدة عن الطلاق لا يجوز التعرض لها
 في الرعي فلان الزوجية قايمة واما في المبتوتة فلان تعريضها يورث العداوة بينها وبين الزوج وكذا بينه وبين
 الخاطبة وفي الاحتياط روي عن النخعي لا بأس بان يهدي اليها ويقوم بشغلها في العدة ان كانت من شانه
 والتبرج قوله النكاح او اتزوج بك ونحو وانتهى مكره وقال ثناء ولكن لا تواعدوهن سرا قال عليم
 السر النكاح وعلى المعتدة من نكاح صحيح **عن وفاة او طلاق باين اذا كانت تلك المعتدة بالغة مسلمة حرة**
او امه الحرة قال عليم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحب على ميت فوق ثلثة ايام الا عاجزا
 فانها تحب عليه اربعة اشهر وعشر اقله الحد او متداء وعلى المعتدة جيرة ويقال الاصاد وهو اي الحد او ترك
 الطيب والزينة والكحل والدم والحناء لما صح انه عليه السلام نهى المعتدة عن الاكتحال والادمان والا
 بالحناء الا من عذر مثل ان يكون لها حكة قبل الحول لا يجد ثوبا غير قيل هذا اذا كان الثوب جديدا
 اما اذا كان خليا بحيث لا يقع به الزينة لا بأس بقيد النكاح بالصوم احرازه عن الحاسد لانه واجب الثوب وال

بالشهور

وتنقض العدة بمضي المدة الى مدة الطلاق والوفاة **وان لم يعلم بها ان هذا هو اصلها وان لم تعلم المرأة**
بالطلاق والوفاة وان بدت عدة النكاح القاسد **فترتق** اي تفرق القامى وهذا ليس بطلاق او غيره
على ترك الوطى وذلك بان يقول تركك او جئت بسببك او نحوهما لا يجزى العزم وقال زفر ابتداء عدة من افر
 الوطيات في لوصاف بعد الوطى الاخر قبل التفرق ثلث حيض انقضت العدة لان المؤثر في الجا بها هو الوطى
 لا العقد ولما ان في النكاح شبهة النكاح ولهذا لا يجد بالوطى فيه واما يرفع هذا الشبهة بالتفرق او ترك
 فلا يفتد قبله كما في النكاح الصحيح **واذا وطئ المعتدة من طلاق بشبهة** بان تزوجها رجل وهو لا يعلم انها
 معتدة الغير او منكوبة **وطئ المعتدة** او وجدنا على نواشه والنساء قلن انها زوجهك وكذا اذا وطئ المطلقة
 الثلث وادعى الشبهة بان قال انها تحل لي **فليها عدة اخرى** لوجب البب **حيضة ثم وطئ بشبهة** كما في
 العدة بان يث حيض **اخرى** فحب حيضان من العدين وكل الاولي والثانية تامة الثانية ولو وطئ المعتدة
عن وفاة نكحها اي عدة الوفاة وما تراه من الحيض فيها اي في عدتها **تحتب من الثانية** كتحقيقا للعدل بقدر
 الامكان فان استكملت غيرها ثلث حيض فقد انقضت ما والا تحت الثانية بما بقي من حيضها طالما بينا كذا في الاقبا
 قيد بقوله بشبهة لانه لو وطئها بلا شبهة كما اذا تزوجها وهو يعلم انها منكوبة الغير لا يجب عدة اخرى ولا يحرم
 على الزوج وطئها وبه يفتي كذا في الذخيرة وفي الحقايق ان كان طلاق الاول رجعا كان له ان يراجعها في
 الحيضين الاولين وليس له ان يراجعها في الحيضة الثالثة لانها بانته منه وليس له ان يتزوجها الا انها معتدة
 الغير وعلى هذا العدة ثمان وقال الشافعي لا تدخل العدة في عدتها ثمانية عقب الاول وفي الذخيرة هذا
 اذا وطئها اجنبى بشبهة اما اذا وطئها الزوج المطلق بشبهة فقد اخلت العدة ثمان اتفاقا له ان الاعتد او تن
 عن المزوج والتزوج باقر فيكون عبادة كالكف عن قضاء الشهرين في الصوم فلا يتأذى ان يزوجها
 واحد كالصومين في يوم واحد ولما ان الفرض من العدين وهو سبادة الرض كحصيل في مدة واحدة ومنه
 العبادة تابع ولهذا تنقضي بدون علمها ويجب على الكافرة وغير المكفكة **واقل مدة انقضاء العدة** التي
 تنقضي فيها ثلث حيض **شهران** وقال الاسعة وثلثون يوما لاضمال ان يقع الطلاق قبل اول حيضة فيكون
 مدتها ثلثة وتطهر بعد ثلثة عشر ثم حيض ثلثة وتطهر خمسة عشر ثم حيض ثلثة فكل العدة وزاد نحو زاد
 ثلث ساعات لاغتسال وقال لان زمان الاغتسال من الحيض من جامع الحيض ولا يبي حنيفة ان رؤيتها
 هكذا نادرت فلا ينبغي عليه الحكم الشرعي واما يبي على الغالب فيعقب اكثر من الحيض واقل ثلثة الطهر المعتد لا
 فيكون ثلث حيض شهر او الطهر بينها شهر او لو كانت المقررة بالانقضاء امة تصدق عند ثمانية اعدو
 يوم استة ايام حيضتان وحسنه عشر يوما طهرا وعند تصدق في اربعين يوما لا يجزى كذا في طهرا في
 اول الطهر فالطهر ان كل منهما في عشر يوما وحيضتان كل منهما في ايام ولو كانت حائضا وقد علق
 طهرا بالولادة فولدت فطلقت ثم آوت بانقضاء عدتها بالحيض فاقها خمسة وثمانون يوما عتق لان

الحاد

نفاذ

فلما تأسف على زواله فلا حواد عليها لاجل وقتها الطلاق بالباين لانه لا حواد عليها في الرجعي انما قال فان قيل كيف
جاز التأسف على زواله فحقه النكاح وقد قال الله تعالى لا تأخذوا بالثبالات ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم قلنا المراد
بالايسر والفرح ان يكون بصياح نقل ذلك من ابن مسعود رضي الله عنه فان قيل لم يجب العدة على الامة اذا
اشترت زوجها وقد زال نكاحها قلنا وجب الحواد عليها لكن لم يظهر في حق المولي طهره بل وطهرها به بالشرع ولو كانت
في هذه الحالة ظهرت العدة وقال الشافعي لا حواد على الميتة لانه اوصفها بالابانة فلا يجب عليها اظهار
التأسف من فرقة ولنا انها ممنوعة عن النكاح في العدة فتعني عن صفات داعية اليه لئلا توجه انها مائة
للزواج وفي الاضيقار ولا حواد على صغيرة ولا مجنونة لعدم الخطاب ولا انها عبادات فيجب على الكافر في حلال
الامة لانها اهل للعبادة وليس فيها ابطال حق المولي ولا يخرج الميتة وكذا الرجعية من بيتها لئلا يراها
لان النفقة دارة عليها فلا ضرورة لها الا الخروج من لو اختلعت على ان لا نفقة لها تخرج نهارا لمعاشها وقيل لا
تخرج وهو الاصح لانها هي التي استقطت حتما فلا يبطل به ما وجب عليها من عدم الخروج منها في الحرة واما في الامة
فتخرج لرعاية حق المولي في الخدمة كما سيجي الا ان يؤولي لها من لا يفتكر استخدامها وكذلك المكاتبه الا
اذا اشترى الزوج لهيئة مائة ولو كانت المبانة كتابية فلها الخروج لانها غير مأمورة بالشرع الا ان للزوج
ان يمنعها عن الخروج صيانة لالمة وفي الاضيقار والمجنونة والمعنونة كالكتابة والقيمية تخرج لانها لا تلزمها العبادات
ولا حق الزوج لانه يحفظ الولد والولد والمعتق عن وفاته يخرج نهارا وبعض الليل اذا نفقة لها فحينئذ يخرج
الي الخروج **وتثبت في منزل** اي لا يكون في الليل كله وغير منزلها ولو بانتهى اقل من نصف الليل فلها لان البيوت
عبارة عن الكون في مكان اكثر الليل والامة يخرج في طاعة المولي في العديتين في الوقتين جميعا لا في المنع من
ابطال حقه وقدينا **وتعقد في المنزل الذي كانت تسكنه حال وقوع الفرقة بالطلاق او الموت** صح طهقت
في منزل اهلها فعليها ان تعود الى منزلها الذي كانت سكنته فيه لقوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن واذا
اعتدت في منزل الزوج يجعل بينها وبينه ستر مع لا يقع الخلوة بالاجنبية وان كان فاسقا يحاف عليها
منه فلا ولي حوجه لوجوب السكنى عليها فيه ولذلك الورثة في الوفاة ولو كان الزوج غائبا ولملقها
وكان يكن باجرة اعطتها باذن القاضي ويصير دينها على الزوج **الا ان يهدم المنزل او يخرج منه**
اولا فقد روي على اجرة فتنقل لان هذا الاتصال بعد خروج الاضيقار ثم قيل فتنقل حيث شاءت الا ان
تكون ميتة فتنقل الى حيث شاء الرجل لانه لما طلب بقوله تعالى اسكنوهن **فصل اقل مدة**
الحمل ستة اشهر لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وقوله تعالى والوالدات برضعن اولادهن حولين
كاملين فبقي لمدة الحمل ستة اشهر **واكثر** اي اكثر من الحمل **ستة اشهر** وقال ابن في اربع سنين لان
الفصل ولدته امة لاربع سنين بعد ما ثبت ثبانا وهو تفكيك ولنا قوله عائشة رضي الله عنها لا يبقى
الولد في رحم امة اكثر من سنين ولو دور مغفل وحمل لا يعرف الاسماء واذا اقرت بانقضاء العدة

اتية معتق كما كانت اي سول كانت معتق من طلاق او وفاة فان قلت لا فائدة في ذكر الاقرار بانقضاء
عدتها في الوفاة لان عدتها معتدة اربعة اشهر ونشر فتعني بغيرها سواء اقرت بانقضاءها او لم تنشر
قلت المراد بالاقرار بذلك اقرار برؤية الحيض في تلك المدة اعلا ما انها ليست كما عدا لانقضاء العدة فيجب تلك
المدة لا محسوس معلوم فلا حاجة الى الاعلام **ان جاءت بولد لا قبل من ستة اشهر من وقت الاقرار** **وتثبت**
لظهور كذبها حيث اقرت بالانقضاء وورجها شغل **وان جاءت به اي بالولد ستة اشهر من وقت الاقرار**
لا يثبت النسب لاحتمال حدوث الحمل بنكاح جديد فلم يثبت كذبها فان قيل كيف صح هذا الاقرار وفيه
ابطال حتى الولد من النسب قلنا انها امينة في الاخبار عما في رجاها ويجوز ابطال حق القبيح قول الامين
كما اذا اقرت بانقضاء عدتها يبطل حق الزوج **وتثبت نسب ولد المطلقة الرجعية وان جاءت به ان حدث**
لوصول اي وان جاءت الرجعية بالولد **لاكثر من سنين** **مالم تنقضاء العدة** لاحتمال الوطئ والعلوق في
العدة يجوز ان يكون معتدة الطهر قيد بعدم اقرارها لانها لو اقرت بانقضاء العدة فهو كما قالت اذا كان
في هذه بطلان النسب **ان جاءت الرجعية بولد لا قبل من سنين** بانقضاء عدتها بوضع الحمل وثبت
النسب لوجود العلوق في النكاح او في العدة ولا يصح كون العلوق قبل الطلاق وبعد لم يصير رجعا بانك
فان قيل لم لم يجعل رجعا بل الوطئ على وجوده بعد الطلاق لان الحوادث محولة الى اقرب اوقاتها قلنا لا
الرجعة بالفعل خلاف السنة ولا يظن بالمسلم العاقل الاقدام على خلاف السنة فلا حمل عليه مع امكان غير وان
جاءت به اي الرجعية بالولد سنين او اكثر كان رجعة لان الزمان متلف على المسلم ظاهر الفصل على ان العلوق
وقع بعد الطلاق فان قيل انقضاء الزمان يمكن بغير هذه الجهة بان يتزوج اخر بعد انقضاء عدتها فيكون
الولد منه قلنا لا انقضاء السهل من الانتداء كما ان ادبي **وتثبت نسب ولد الميتة والموتى عنها زوجها**
لا قبل من سنين لاحتمال قيام الحمل وقت الطلاق فيثبت احياء الولد **ولا يثبت لاكثر من ذلك** اي لو اقرت
به تمام سنين او لاكثر منها لم يثبت نسبة حدوث الحمل بعد الطلاق يقينا لان وطئ الميتة حرام العدة
وفي النهاية في هذا يعلم ان تمام السنين ملحق باكثر السنين في حق عدم ثبوت النسب ولكن هذه الرواية
التقدير كانت مخالفة لرواية الابيضاح وشرح الطحاوي وشرح الاقطع فان فيها الحق **السنين** **بأقل سنين**
صح اثبتوا النسب اذا جاءت به تمام السنين **الا ان يدعي الزوج في الميتة فيثبت حملها** لوجوبه على انه
وطئها في العدة بشبهة وفي التبيين هذا ما ذكره وفيه نظر لان الميتة بالثلث اذا وطئها الزوج بشبهة كان
بشبهة الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعاء نفي عليه كتاب الحدود وحمل بشرط تصديق المرأة
اذا ادعاء الزوج فيه روايتان وفي الاضيقار وقال زفر في عدة الوفاة اذا جاءت به بعد انقضاء عدتها
سنة اشهر لا يثبت لان الشرع حكم بانقضاءها بالاشهر فصارت كما لو اقر بانقضاء العدة
وجها آخر وهو وضع الحمل بخلاف الصغيرة لان الاصل عدم الحمل فيها لعدم المخالفة فوقع النكاح في البلوغ

على الكفيل لان نفقة العدة بمنزلة نفقة النكاح **وقد فرض لها نفقة خادم** وان كان موصرا وقال ابو يوسف
 لما دعي ليقوم احد ما بمورد داخل البيت والاخر خارجا وعندها كانت فاقية بنت فابن زخت اليها زوجها
 مع قدم كثير استحققت نفقة الخدم كلها ولها ان الواحد يقوم بالامر من الزيادة للزينة حتى ان الزوج لو اقام
 بنفسه فخدمها لم تملك نفقة الخادم قيدا بالموسر لانه لو كان موصرا لا يجب عليه نفقة فخدمها في رواية
 عن ابي حنيفة وفي الذخيرة هذا اذا كان لها خادم وان لم يكن لا نفرض على الزوج نفقة الخادم وهذا اذا
 الخادم مملوكا لها وان كان مملوكا لغيرها او كان حرا ففيل يجب عليه وقيل لا وفي المحيط لو امتنع خادمها عن
 الخدمة لا يجب على الزوج نفقة لانها انما تجب بازاء الخدمة وفي نوازل ايام اللبس ان كانت المرأة تقدر على
 الخدمة بنفسها تجبر عليها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل خدمة داخل البيت على المرأة وكذا اقصي
 بين علي وفاطمة رضي الله عنهما وفي الاضمار وكسوة الصيف قبض ومفقة ومخلفه وفي الشراء
 مع ذلك جبة وسراويل وان طلت فواش تمام عليه لا ذلك لان النوم على الارض رتبيا يوفيا وبمصرها
 وما تقطى بر دفعا للبرد والحرق ويختلف ذلك باختلاف العادات والبقاع ولما دعيها قبض كبرياس وازار
 في الصيف وفي الشتاء قبض وازار وجبة وكساء وحقان **فان شئت المرأة عن بيت زوجها فلا نفقة**
لها مع تهود اليه لان النفقة جزء الاحتباس في بيته فلا يستحقها بدونه واما اذا تشرت عن التمكين
 في بيت زوجها لا تسقط نفقتها لانه قادر على وطئها كما **وان منعت نفسها حتى يوفيا مهرها فلا نفقة** لان
 لها الامتناع لبيتها في حرمها ولان المنع بسبب من جهة فصار كالعدم سواء كان قبل الدخول او بعده وقال
 ان كان بعد الدخول فلا نفقة لها لانها سكت العوض فليس لها ان تمنعه لقبض العوض كالبايع اذا سلم
 المبيع والابى حنيفة انها سكت بعض العوض لان المهر مقابل جميع الوطيات على ما تقرر في كتاب النكاح و
 البايع اذا سلم بعض المبيع لم يمس الباقى كذا اخذوا **ولو كانت المرأة كبيرة والزوج صغيرا فلا نفقة** لان التسليم
 وجد من جهتها والفرق قائم من جهة فصار كالعتيقين **وبالعكس** اي ولو كانت صغيرة لا توطأ مثلها والزوج
 كبير فلا نفقة لها وان كانت في منزله لان المانع من جهتها فان قيل كان ينبغي ان لا تجب النفقة للزوجة
 الوفاء والفرق مع انها واجبة فلما الرتقاء قد رجعا فيما دون الفرج من التغير وغيره فكان الاحتساب
 لمنفعة مطلوبة من النكاح تجب النفقة ولذلك للرجس فعلى هذا اذا كانت الصغيرة مشتها يمكن جباها
 فيما دون الفرج فلها النفقة كزانية الذخيرة وفي الاضمار ولو كانا صغيرين فلا نفقة لهما لما روي لو سكن
 دارا غصبا فامتنعت ان تسكن موقفت بنات لانه امتنعت بحق وان كانت ساكنة في دارها فنفقة
 من دخولها وقالت حوتلى اليه من كل اوكثر في دارها فلا نفقة لاني **ولو جئت بحرمها ولم يكن زوجها معها**
او جئت يديها كان عليها او غيبا **فان نفقة** لان نفقة الاحتباس لا من جهته وقال
 ابو يوسف ان الحج الفرض لا يسقط النفقة لكن نفقة المحرم في طهرها نفقة شرب الباقى اذا رجعت وفي الكثرة

هذا اذا جئت بعد تسليم نفسها لانها لو جئت قبله فلا نفقة لها اتفقوا قال ابن شاذان باء الزمان فلا يكون ما شئت
 ولا يي حنيفة ان احتباسا عليها فوات من جهتها تسقط نفقتها **وان في الزوج معها فلا نفقة المحرم** وروى الشافعي
 كالمقنة في منزله فلا تجب عليه الكراه **وان مرضت** اي منزله الزوج **فلا نفقة** كذلك اذا جادت اليه مرضته
 لان الاحتباس المقتضى لبعض القاصد قائم وهو استئناسها وخطها منزله وغير ذلك والمانع من الاحتباس
 عارض فالتجس الجفص وعن ابي يوسف ان مرضت عنها فلا نفقة لانه تسلم ما تاتي وقوله مرضت في منزله
 اشار اليه وفي الزخيرة ان مرضت في منزله فلا نفقة لانها غير مائعة نفسها من الزوج بغير حق **وللاحد**
المدة وام الولد النفقة على الزوج ان يملك مولا لا يملك مع الزوج الا ان قل بيته وبنيها في بيت ولا يستحقها
 لوجود الاحتباس والافلا اي وان لم يبوها فلا نفقة لها لعدم **وان استخدمها بعد التوبة سقطت النفقة**
 لغوائه ومن اعسر بالنفقة اي عجز عنها لم يفرق بينهما وتوفر الزوج بالاستدانة اي بان تشترط طامبا بالدين
لغيره عليه اي الزوجية على الزوج بذلك الدين او تخرج به على تركه ان مات وينفق على الاولاد الصغار لعدم
 من كان تجب عليهم نفقتهم لولا الاب ثم يرجع به على الاب اذا ايسر ككلاف نفقة اولاد الكبار حيث لا يرجع
 عليه بعد اليسار لانها لا تجب مع الاعسار فكان كالميت كذا في التبيين قيد بالامر لانها لو استدان بغير امر كان
 ليس لها الا الحالة ولا الرجوع وقال النافعي يفرق ان طلبته قيد بالرجوع عن النفقة لانه لو عجز عن المهر لا تفرق
 اتفقوا انه عجز عن امساها بالمعروف فينبوب القاضي منابه في التبرج باحسان ولنا ان في التفرق ابطالا
 بحق الزوج بالكلية وفي الاستدانة رعاية للمخمين فصار اليها لا الي التفرق وفي شرح الوقاية للصدر الشريعة
 واصحابنا لما شهدوا الفروقات في التفرق لان وقع الحاجة الدائمة لا يستبرأ بالاستدانة والظاهر ان لا تجد
 من يفرضها وعلى الزوج في المال امر متوهم استحسنوا ان ينصب القاضي نايبا شافعي المذهب يفرق بينهما
 اليها كالكلام هذا اذا كان الزوج حاضرا وان كان غائبا لا يفرق لان عجزه غير معروف وان قضى بالتوفيق
 لا ينفذ قضاءه لانه ليس في مجتهده فيه كما ذكرنا ان العجز لم يثبت كذا في النهاية **واذا قضى لها بنفقة** **اكر**
ثم ايسر ثم لها نفقة الموسر وكذلك لو كان قضى لها نفقة اليسار ثم اعسر زوجها بقضى لها بنفقة المعسر
 القضاء بالنفقة كان باعتبار حاله فيسبيل تبديل واذا مضت مدة لم ينفق عليها اي على الزوجة سقطت
 نفقة تلك المدة **الا ان يكون القاضي قضى بها اي بالنفقة او صاحبها على مقدار ما اي صاحبة الزوجة مع زوجها**
 عن نفقة تلك المدة الماضية على مقدار معلوم منها فلا تسقط فيه من القاضي بالمعروضة وبما صالحا عليه وقال الشافعي
 لا تسقط قيد بالزوجة لان نفقة القريب تسقط بمقتضى المدعى اتفقوا ان النفقة يدل عن احتباسه اياها
 فيكون دينا عليه بلا قضاء كالا جارة ولنا ان هذا صلب تجب بقدر الكفاية عند الاحتباس كزرق
 القاضي في بيت المال والصلة انما يملك بالتسليم حقيقة او بتأكد بالقضاء او بالرضا فاذا مات **او ما**
بعد القضاء او بعد الاصلح اي اذا قضى القاضي على الزوج بنفقة ومقتضى عليه مدة فوات او ماتت في

ولو سئل اليه مرضته لا نفقة لها لان التسليم حج

قوله **تسقط النفقة** وقال الشافعي لا تسقط لانه دين عليه فلا تسقط كغير الدين ولو كان ديناً
وان تأكلت بالنفقة لكن لم يتم بدون قبضها فحكمنا بتبطلها حاله الحيض نظر الى تالدها وتبطلت نظر
اي عدم تمامها اعمالا بالدين اعلم ان هذا الحكم فيما اذا فرض العاقل النفقة ولم يأمراً بالاستدانة عليه
النفقة بموت احد ما هذا هو الصحيح لان العاقل ولاية عامة واستدانتها عليه بامر القاضي كاستدانة الزوج
فلما تسقط بالموت كذا في النهاية ولو اسقطها اي تجلبها **النفقة** اي نفقة سنة مثلاً او تجلبها **الكسوة** ثم مات
احدهما لم يرجع شيئاً وقال محمد بن كعب لها نفقة ما مضى الى وقت الموت وما بقي للزوج سواء كانت النفقة
قائمة او ستملكه ولو كانت تاكله من غير استهلاكها لا يسترد اتفاقاً ولو تجلب نفقة لاجنبية لزوجها
فما قبل ان يتزوجها فله ان يسترد اتفاقاً من الخياط وعلى هذا الخلاف في الكسوة له ان تنفقها كانت
عوضاً عن احتباسها فيبطل العوض بعد وفاته فماتت المعوض ولها ان كانت صلة فتنصل بها قبضها قصار
كالهبة المقبوضة ولا يرجع فيها بعد الموت وان كان للغائب حال حاضر في سنة او دعيه او مضاربة او دين
وعلم القاضي اي بالمال وبالنكاح او اعترف بها اي بالمال في يد يرضى القاضي فيه اي
في ذلك المال نفقة روحية ووالدته ولد الصغير اذا كان المال من جنس النفقة كالدراهم والدنانير والطارق
والكسوة اما ان فرض اذا علم القاضي فلان عليه حجة يجوز له القضاء به في محل ولايته واما اذا اعترفوا بالمال
والنكاح فلانهم اقربا بان لها حق الاخذ مما في ايديهم واقارب صاحب اليد مقبول في حق نفسه فيقع
القضاء عليه او لا ثم يبري الى الغائب فان قيل لو اضطر الدين مودعاً للغائب واعتزف بالوديعة
والدين لا يأم القاضي بادهاء الدين فلم امر القاضي بالنفقة ههنا قلنا انما امر القاضي بنفقتهم لانهما واجبة قبل
القضاء وكان لهم اقدما بدونه فيكون القضاء اعانة لهم لا قضاء لان القضاء الزام امر لم يكن لازماً قبله
فلا يكون هذا القضاء قضاء وليس كذلك كغير الدين ولو فرض قيد بنفقة الزوجية والوديعة
والولد اضطر من نفقة سائر المحارم لان نفقتهم انما تجب بالقضاء لان وجوبها مجتهد فيه فيكون القضا
بنفقتهم قضاء على الغائب وهو غير واجب وقيد بقوله من جنس النفقة لانه لو كان من خلاف جنسها
بان كان عوضاً او غرضاً لا يرضى فيه النفقة لانه انما يعرف اليهم بواسطة البيع والاياع حال القاضي
اتفاقاً اما عند ابي حنيفة قلنا لا يري البيع على المحارم المدينون فبقي الغائب او يامراً عند ما قلنا انما يبر
البيع على المحارم لا امتناعه عن البيع وامتناع الغائب عنه غير معلوم كذا في شرح الجمع لولانا نظام الدين وفي
المحيط وان كان ماله عوضاً وعقاراً لم يبيع القاضي عليه في النفقة ولا في الدين عند ابي حنيفة وعند ما
يسبق واصله ان يبيع مال المدينون للدين لا يجوز عند خلافها لما عرفت **ويجلبها القاضي** اي انما اخذتها
اي النفقة **ويأخذ القاضي** اي بالنفقة نظر الغائب لاضمال ان يحضر ويقوم بنية على طلاقه
او اعطى ما نفقتها وان لم يعلم القاضي بذلك اي بالمال والنكاح **والكسوة** اي في يد المال الزوجية او المال لم يلبس

القاضي **يبيها عليه** اي على من يده المال لانه ان يجد الزوجية لا يسبح البينة عليه لانه ليس بحجيم في الزوجية ولو
وجد المال فبقيت حصة في اثباته وفي الاختيار وان لم يكن له مال وارادت ان تقيم البينة على الزوجية ليدفع القاضي
لها النفقة ويأمرها بالاستدانة عليه لا يقبل لانه قضاء على الغائب وقال زفر بنيل ونفقي بالنفقة لانه فيه نظر لها
واستحسنوا ذلك للحاجة وعليه القضاة اليوم وهو مجتهد فيه فينفذ **وعليه** اي على الزوج ان يسكنها **وارا**
مفروا ليس فيها اي في تلك الدار احدها من اهله لو كان له ولد من غيرها فليس له ان يسكنها معها لانه لا يملك من
عليها الا ان يجاز ذلك فاذا اختارت فقد قضيت باستقلالها وفي الاختيار ولو كان في الدار بيت
وايت ان تسكن مع غيرها او مع احد من اهله ان اقل لها بيتا منها وجعل له مرفق وعلقا على صفة ليس لها ان
تطلب بيتا آخر وان لم يكن الا بيت واحد فلها ذلك **ولان يمنع اهلها** ولو ولد لها من غيرها فممن الفتنة **والانهم**
من كلامها والنظر اليها اي وقت شواخي قومون على باب الدار والمرأة داخلها فينظرون اليها ويكلمون
معه ولا يدخلونها لان في المنع عنها قطعية الرحم وقيل لا يمنعها من الخروج الى الدين ودخولها اليها كل جمعة
وغيرها لا يمنع غير ما من المحارم كل سنة هو المختار اضطر عن محمد بن قنابل الرازي فانه ليقول لا يمنع المحرم من
الزيادة في كل شهر كذا في النهاية والمطابقة النفقة والسكنى في عدها **بانيها** اي بانيها او رخصتها لا يجوز في حقه
وهو صيانة الولد بحفظ المار عن الاضطرار وقال الشافعي لا نفقة للثبوت الا اذا كانت حاملة لما روي عن فاطمة
بنت قيس رضي الله عنها انها قالت طلقني زوجي ثلث فلم يرض لي رسول الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة و
لما روي عن رضي الله عنه انه عليه السلام قال المطلقة الثلث النفقة والسكنى ما دامت في العدة وماروا
رداً عن يزيد وجابر وعائشة رضي الله عنهم وفي الذخيرة المعتمد اذا خرجت من بيت العدة تسقط نفقتها
فاذا عادت اليها النفقة وفي الاختيار فان ادعت انها حامل اتفق عليها الى سنتين منذ طلقها احتياطاً للعدا
فان قالت كنت التوهم اني حامل ولم احض اليها هذه الغاية يعني انما عمت الطهر وطلبت النفقة حالم يدخل في
حد الايسر لانه معتد فاذا دخلت في حد الايسر استأنف العدة ثلثة اشهر **والنفقة** للمنفقة عنها زوجها
اي للمعتدة عن وفاته زوجها لان حكمه انقطع عن تركته ولا يمكن ايجاب النفقة في ملك الودعة وكل فرقة **فان**
من قبل المرأة بعصية كالوديعة ويقبيل ابن الزوج **فلا نفقة لها** لانها ليست نفسها بغير حق فصار كالكافرة
قيد بالنفقة لان السكنى واجبة لها باي فرقة كانت لان الوارث في البيت لا يسقط عنها بالمعصية حتى لو طالها
على ان لا يسكنها عليه ولا نفقة تسقط النفقة دون السكنى لانه حق الشرع كذا في المحيط وقيد بقوله من المرأة
لان الوقت بعصية لو صدرت من قبل الزوج فلها النفقة ان كانت مدخولاً بها وان جاءت الوقت منها بغير
معصية كسائر العتق والبلوغ وعدم الكفارة فلها النفقة لانها ليست نفسها بغير حق فصار كالكافرة
لاستيفاء المهر وفي الاختيار وكذلك ان وقعت الوقت باللعان او الايلاء او بالجب والعنة بعد الدخول
او الخلق لها النفقة لانهما اذا طلقت الامة المبوأة لها نفقة العدة فان استخبرها المولي سقطت وكل امرأة

نفقة

النفقة لها يوم الطلاق لا نفقة لها في العقد كما معتد من نكاح فاسد والامة اذا لم يوت بها المولي بيتا الا ان كانت
لا تهاجوسه في حقها والمطلقة اذا لم تطلب نفقتها بعد انقضت عدتها سقطت كالمكسوة وان طلقها ثم ارادت
المرات **سقطت النفقة** لانها صارت محبوسة في حق الشرع اعلم ان سقوطها ليس لعين الردة بل لانها تخرج من
بيته للحبس كما سقط جبرها في دين من لم يخرج فلها النفقة ثم لو اسلمت المعتدة المرددة بعد ما جئت يعود
النفقة المتلوهة بعد ما جئت لا تعود والفرق ان الفرقه في المكسوة وقعت من قبلها وفي المعتدة لم تقع من
قبلها بل وقعت بالطلاق ولكن النفقة سقطت بالنسب واذا زال المانع عادت وان مكنت ابن زوجها اي
ان المانع له بالزنا في عقد الطلاق **الثالث** نفقة لانه لا اثر للتكليف في الفرقة بل هي وقعت بالطلاق
ومني محبوسة في حق الزوج قيد ما بالطلاق الثالث لانه لو كانت رجعية سقطت النفقة لان الفرقة جاءت
من قبلها بالتكليف وهو معصية فلا تنفي النفقة لما قرنا ولذا لو قبلها ابن الزوج مكرهه تقع الفرقة وسقط
النفقة لانها ما جاءت من قبلها وفي المنتقى والحامية لو قبلها ابن الزوج وقال لم يكن ذلك عن شهوة صدق
الا ان يكون مع انتشار الالة وفي الامالي لو قبلت ابن زوجها وقالت كان عن شهوة ان كذبها الزوج لا يفي
وفي الاختيار ولو صلح امرته على نفقة العقد ان كانت بالشهوة جاز لانها معلومة وان كانت بالجنس لا
يجوز لانها مجهولة المتع فيكون النفقة مجهولة **فصل** ونفقة الاولاد الصغار على الاب اذا كانوا
فقراء لانهم جزء من نفقة لولته نفقة فينفقهم فقراء لانهم لو كانوا اغنياء نهى في حالهم كذا في شرح الوقاية
للمصدر الشريف وفي الخط الجبس الاب في نفقة ولان في الامتناع من اتفاته اتلاف النفس ولا ينس
في سائر ديون الولد لان فيه ابتداء للاب **وايسر** على الام ارضاع الصبي وصبيته كانت او شريفة وقال
مالك تجبر الام على ارضاعه اذا لم يكن مشرفة لانها لو لم تجبر على الارضاع لتضر الولد واما الشريفة فتضرب بالميز
على الارضاع اكثر من تضر الولد فلا تجبر ولو نكحها لا تضار والد بولدها وفي اجبارها على الارضاع اضرار
بها فلا تجبر مطلقا واما اضرار الولد فينفق بارضاعه **الظاهر** اذا تعينت الام بالارضاع بان لا يرضع الصبي غيره
او لا يوجد مرضعة غير **عليها** صيانة للولد وكذا تجبر عليه اذا كان الاب مع او لم يكن للولد حال لا يتشا
يتشا له الاب لان الاجرة عليه من ترضعه **عند** ما اي عند الام اذا ارادت ذلك لان الحضنة لها فان اجرت
ومني نفقة الولد للحال اي والحال انها زوجته او معتقة ارضع ولدا منه اي من زوجها لم يجز الاستيذان وقال
الشافعي يجوز قيد بقوله ولد ثامنه لان الولد لو كان من غير ما يجوز استيذانه اتفاقا له ان ارضاعه للم الجب
عليها صارت كالاجنية فجاز استيذانه من ان عقد النكاح لاقامة معصية البيت ومن جلتها ارضاعه
لذا لا اثم له ان تجبر عليه لاحتمال عجز ثامنه فاذا قدرت عليه بالاجرة طهرت قدرتها فبين ان الفعل واجب
عليها فلا يجوز استيذانه لان الاستيذان على فعل واجب غير ما جاز استيذان المولي عبدا وكذا معتدة
عن رجعي لان النكاح قائم واما معتدة عن باين فكذا في رواية لان بقاء بعض احكام النكاح في المباشرة

كوجوب النفقة وعدم جواز دفع تركوته اليها كبقاء النكاح وفي رواية جاز لانها بالاجنية في وفي الاختيار
وذكر المختص اذا لم يكن للعقب ولا لابيها مال اجبت الام على الارضاع وهو الصحيح لانها ذات بر في اللبن
فان طلبت من القاضي ان يقضي لها نفقة الارضاع حتى ترجع بها على الاب اذا ايسر فعل كما لو كان مقسرا
ومني موسرة تجبر على الاتفاق على الصغيرة ثم ترجع على الاب اذا ايسر وان كان للعقب مال روي عن محمد انه
ينرض لها نفقة الارضاع في حال البقي وبعد انقضاء العقد اي الى الام اولى من الاجنية لانها اشفق **الا ان تطلب** رداء
الرجعة على اجرة غير ما من المصعة فيقدم غيرها على الام لئلا يتضرر الاب ونفقة الآباء والاجداد اذا كانوا فقراء على الاولاد
الذكور والامهات الى الابن ارك الاولاد احد في نفقة اصولهم قبل تجب على الذكور والامهات على قدر الارث لقوله
نكح وفي الوارث مثل ذلك وقيل على السواء المستويهما في العلة وهذا هو المختار فيه الآباء والاجداد بالنفقة لان
الاغنياء واجبة في مالهم وفي الاختيار رجل مسر له اولاد صغار كما وجب ولما كان كبير موسر تجبر على نفقتهم **ولا تجب النفقة**
مع اعتداف الدين الا للزوجة وقراءة الولد اعلى بغير الابوين والاجداد والجدات وان علوا وان نزلوا بغير الولد
ولذا الولد وان سفل المطلق النصوص ولا نفقة للزوجة فراء الا حتم كثر وذلك لاختلاف باصلاف الدين
ولهذا تجب مع سائر ما يكلف بغيرهم من ذوي الارحام لان الارث منقطع فيما بينهم ولا بد من اعتيانه بالنس
ويكون الغرم بالغرم بالنفقة **دي** الرحم الحريم سوى الوالدين والولد تجب مقدار الميراث وقال الشافعي لا تجب نفقة
قيد بالرحم لان نفقة بغير الرحم لا تجب اتفاقا له ان ذوي الارحام لا فرقة بينهم فلا تجب نفقة بعضهم على بعض
ثاني بني الاعمام ولنا فراء ابن مسعود وعلى الوارث ذي الرحم الحريم مثل ذلك وقراءه وفي نظر الوارث اشارة
الى ان النفقة على مقدار الميراث كما لو كان للمرحوم لاب ولم واخ لام فسد نفقة يكون على الاخ لام وباقها على
الاخ لاب وام او كان له عمة وخالة فنكح نفقة على العمة ونكحها على الخالة واهلية الارث فيها كافيته حتى لو كان
له خال وابن ثم فنكح على خالة لكونه ذارحم حرم مع ان الميراث لابن العم ولو استويا في المحرمية واهلية الارث
يتخرج الوارث حقيقة حتى اذا كان له عم وقال فان نفقة على العم وانما تجب نفقة ذي الرحم الحريم اذا كان فقيرا
زعمانه لا يقدر على الكسب اما الفقير فلما مر واما العجز عن الكسب فلانه يكون غنيا بكسبه او يكون انش فيضرة لانه
امارة الحاقه اعلم ان هذا الاوصاف انما تعقب في غير الوالدين لان في نفقتهم بعقب الفقر فقط في ظاهر الرواية
حتى لو كانا فقيرين قادرين على الكسب تجبر الابن على اتفاقهما ترجيها لهما على سائر المحارم كذا في الدرر وكذا اي
تجب النفقة لذي الرحم الحريم من **لا حسن** الكسب **لحقه** بالقسم اي لحاقته وعدم اعتدائه الى الكسب او لكونه من
اليتيمات بالتشدين جميع بيوت وهو الذي لا يخرج من البيت وهو مختص بالاشراف فيكون عاجزا عن الكسب
انما جمعه بالالف والهاء تعظيما كما في قوله تعالى وكانت من القانتين او لكونه طالب علم غير مهتد الى الكسب لان
شرط وجوب نفقة الكسب العجز عن الكسب حقيقة كالزمن والاعي وكو ثامنا او مع كمن به خرق وكسبه ونفقة
زوجهم الاب على انه راواه هشام عن ابي يوسف ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان الابن صغيرا او فقيرا او كبيرا

كذلك وبنات الاخت اولي من بنات الاخ وصحت ابى بنات الاخ اولي من العتقات تعديا بحجة الام على جهة الاب
وفي الاختيار وروي محمد بن ابي حنيفة ان الحالة مقدمة على الالة لان الحالة بمنزلة الام قال صلى الله عليه وسلم
الحالة ولادة ولاحق لمن ليس ارحم غير رحم كبنات الاعمام والعتقات وبنات الاحوال والالة الحالات ومن لها الحفا
اذا تزوجت باجنبي سقطت في الحفا لان البصيرة تنظر بالجناح من زوج امه قيد بالاجنبي لانها لو تزوجت
وارحم محرم منه لا سقط لان قريبه لا ينفقه كما اذا تزوجت الام بعتة والجناح بالجد لان لا ينفقه جفا ومنها فان
فارقته بالطلاق او الموت عادت في الحفا لان المانع قد زال والقول قولها في نفي الزوج اي اذا قبل لها الكفر
فنفقت وقالت مالي زوج قال قول قولها بيمينها لانها تنكر بطلان حقها في الحفا ويكون الغلام عند من تنفق
الغلام عن الحمة اي حمة من لها الحفا بان ياكل ويستبني وحده وقد روي اي استغناءه ببيع سبعين قول
مقدرا استغناء ببيع سبعين وعليه التقوي اعتبارا للعقاب ثم يحجب الاب او الوصي او الولي على اخذ لانه لا يقدر
على تأديبه وتعليمه والحمة يكون عند الام والجناح ينقض لان الام اقدر على تأديبها باداب الله وعلمها
اي يكون عند غير الام والجناح من تنفق عن الحمة وقبل من تنفق لان ينظر ما لا يقدر على استخدامها فلا يحصل لبيتها
وفي الاختيار وعن محمد اذا بلغت حدا شتهى ياخذها الاب من الام للحاجة اليه لفظ وسيل محمد اذا اجتمع النساء
ولهن الزواج قال بضعه القاضي حيث شاء لانه لا حق لمن لا واثمة له ومن لا حفا لا يدفع اليها الصغير حتى تطلب قيدا
لانها لو لم تطلب الحفا لا تجبر عليها لاحتمال جرحها عنها بخلاف الاب اذا امتنع عن اخذها بعد الاستغناء عن الحفا
حيث تجبر على اخذها لان الهبة عليه وفي النهاية هذا اذا كانت للولد ذات رحم محرم بسوي الام وان لم يكن تجبر الام
لان الاجنبية لا تنتقل لها فيفوت الولد واذا لم يكن للصغير امرأة من اهله اخذها الزوجان صون له واولاهم اقربهم نصيبا
فيقدم الاخ لاب ولم على الاخ لام ويقدم ابنه على ابن الاخ لاب وعلى هذا وان لم يكن له عصية يدفع الى الاخ لام
ثم الى اولاد ثم الى الام ثم الى المال لاب وام ثم لاب ثم الام لان له ولد ولان عند ابي حنيفة في النكاح غير ان
العصية لا تدفع الا لغير محرم كابن العم ومولي العتاقة خوفا من الوقوع في العصية ولا الى محرم فاسق باجن
وهو الذي لا يبالي ما وضع لانه لا يكون نفسه فيفسدها الى كالم عند امرأة امينة واذا اجتمع مستحقوا الحفا في
ربعة واحدا فاورعهم ادني ثم اكبرهم سنا ولا حق لامة وام الولد في الحفا قبل العتق لان الحفا من
باب الولاية وليست باهل لها فاذا اختلفت فيها كالحرة الاصلية فيه والذمية اهل بولدها المسلم تام تحف عليه كافر
اي اذا خيف عليه ان يعقل الا ودين وباء لطف الكفر لا اخذ منها اولى نظرا له وليس للاب ان يهيج بولدها الى
السفر في يبلغ الولد حد الاستغناء لئلا يبطل حق الام في الحفا وليس للام ذلك اي الخروج بولدها الى
السفر لئلا يتفرق الاب الا ان توجه اليه وطنها وقد وقع العقد فيه اي والحال ان عقد النكاح قد وقع في
ذلك الوطني المفهوم منه ان حرمها بولدها انا يجوز بامرين جميعا كون المقصد وطنها وكون العقد فيه حيا
اذا تزوج امرأة بالنام تقدم باي الكوفة فولدت منه ثم طلقها وانقضت عتقها فكم ان يخرج بولدها الام

والمرأة التي تزوجت بغير رضاها
والمرأة التي تزوجت بغير رضاها
والمرأة التي تزوجت بغير رضاها
والمرأة التي تزوجت بغير رضاها
والمرأة التي تزوجت بغير رضاها
والمرأة التي تزوجت بغير رضاها
والمرأة التي تزوجت بغير رضاها
والمرأة التي تزوجت بغير رضاها
والمرأة التي تزوجت بغير رضاها
والمرأة التي تزوجت بغير رضاها

من غير رضا الاب حتى لو كان وطنها بالشام ولم يكن تزوجها فيه او كان تزوجها فيه ولم يكن من اهل الحفا
ليس لها ان تخرج الى الشام الا اذا رجع الى ان كان وطنها في دار الحرب وقد تزوجها فيها وهي حرة بعد ان
كانت سبية او ذميا لا يخرج الام بالولد اليها لئلا يالف الولد الكفر ولو كانا حرة بينهما كان بين المصريين
مساواة وان كانا بين المصريين الذين احدهما المهر الذي طلقت فيه والاخر مقصدا او كان بين التميميين الذين احدهما
القرية التي طلقت فيها والاخر مقصدا لا يمكن الاب الاطلاق عليه اي على الولد وبنت الى الاب في منزله فلا يناس
به اي بالخروج مع الولد لانه ينفقه بذلك ضرر والتوتان كالمصريين وكذا اي لا يباين من لم تنقل من القرية الى المهر
فيه نظر للصغير حيث يتخلق باطلاق اهل المهر وبالعكس لا اي لا يجوز لها ان تنقل من المهر الى القرية لان فيه
ضرر للبصيرة حيث يتخلق باطلاق اهل القرية كتاب العتاق وهو في اللغة العتق يقال عتق العتق يقال عتق العتق
اذا قويا على الطير ان وفيه الشرع قوة طمعية بهيبها اهل العتقات الشرعية وفي الهداية العتاق تعرف من
اليه قال عليه السلام ايا مسلم اعتق مؤمنا عتق الله بكل عضو منه عضوا منه من النار وهذا يستجوا ان
يعتق الرجل العبد والمرأة الامة ليتحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء ولا يقع العتق الا من ملك ظاهرا من العبد
اذا لم يملك له وكذا يقع اذا اضافه اليه ملكه كما اذا قال ان ملكك عبد فهو حر فادري ان العتق قبيح لان العتق
تبرع ولا يصح من لا يقدر عليه كالعبيد والجنون والفاطمة اي العتق صحيح وهو لفظ يدل على العتق وصفا وكناية
ومع لفظ غير موضوع للعتق بل يحمل له فالصحيح يقع بغيره كقولك انت حر او حر او حر او حر او حر او حر او حر او حر او حر
او اعتقك وسنن الا لفظ موضوع للعتاق لا شرعا وعرضا ولذلك استغنى فيها عن البينة ولو قال عتقت به الكاذب
او الخلو من العمل او القدم صدق ديانة لا قضاء لانه خلاف الظاهر الا ان يقول حررتك من العمل فحينئذ
تصدق قضاء او قال لعبد هذا مولاي او يا مولاي او قال لامة هذا مولاي عتق لانه وضعه بولاء العتاقة
فيثبت العتق وان لم يثبت كالعصم فان قلت لم يثبت هذا المفعول لفظ المولي مستعمل حقيقة في مول الموالاة
وفي معنى الناصر لولدها وان الكافرين لا مولاي لهم اي لا ناصر لهم وفي معنى ابن العم لولدها واني حفت الموالاة
من وراثتي اي حفت من ابن عمي قلنا لا يحمل هذا على مولي الموالاة لانه عقد ثابت باتينين لا بغيره ولو
بثبانه ولا على معنى الناصر لان المولي لا يستنصر على كونه غاديا ولا على ابن العم لان الكلام مفروض في العبد المولود
نسبه او باقر او عتق انما يثبت بهما العتق لان النذر بهذا الوصف يقتضي ثبوته وانثابته يمكن من جهة فيثبت له
له الا ان يجعل ذلك اسما له اي للعبد فلا يعقل الا ان يربط به الاشارة لان الحر والعق اذا كان عالما انما يربط به
الذات لا التوصيف في لو سماه حر اثم با ازاو وبالعكس يعقل لانه ما ناداه باسم عليه وكذلك اي يجوز ايضا ان يربط
اليه بما يعبر به عن العبد فيصح اعتاقه بقوله وحررتك او حررتك وكذا ما يعبر به عن جميع العبد
في الاختيار ولو قال بعصمتك حر او حررتك عتق كله عندهما وعند ابي حنيفة يؤمر بالبيان ولو قال ذلك حرة فبأن
وعن ابي يوسف لو قال لامة حررتك حر من الجماع عتقت ولو قال لعبد ما حررتك حر عتقت وقيل لا يعقل لان فرج

ومن اعتق طائفة اعتق حكامها لانه كجزء منها فيعتق تبعها وان اعتق حكامها حصة لانه كما انفصل
فيما ينفعه ولهذا يستحق الوصية والارث ولا يعتق الام لان العتق لم يقع عليه قصد او لا وجه لاتباعه عليها تبعا
لانها متبوعة ولو جعلت تبعا لغيرها لزم قلب الموضوع وانما يعرف قيام الحمل اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر من
وقت الاعناق وان ولدت الاثر منه لم يعتق الا ان يكون معتدا عن طلاق او وفاة قبل لاقبل من سنتين من
وقت النفاق فيعتق الحمل وان كان الاثر من ستة اشهر من وقت الاعناق لانه ثبت بغيره ومن خروجه و
جوده وقت الاعناق كذا في التبيين ولو اعتق الحمل على حال صح ولا يدره المال لانه ليس باهل للارث عليه وانما
يتم الحمل وبيعه فانما لم يصح كون القدرين على التسليم شرط فيهما والاعناق السقاط فلا يشترط القدرين عليه وهذا
صح اعتناق الابن والولد يتبع الام في الحرية والرق والتبدير وامة الولد والكتابة التارخ ماء الام لان ماء
في موضع ماء الاب غير معلوم وولد الام من مولاها لان ماءها مملوك له وولد ماء من زوجها مملوك لسيدها
لان ماءها مملوك لسيدها فيخرج ماء الام لا ذكرنا وولد المملوك وحرية صورته تخرج حراما على انها حرة فاذا
هي امة فولد منها حرة وعليه قيمة لولا لانه على ذلك اجماع الصحابة رضي الله عنهم وفي الاختيار ولو كان المملوك
مكتوبا او مديونا او عبدا فكذلك عند محمد لان ما نقل من اجماع الصحابة لا يفصل وقال اولادهم ارقاء بجمهورهم
بين رقيقين فلا وجه ان يحررهم بخلاف الاب الحرة امكن جعل الولد حرا تبعا لابه واجماع الصحابة لم يردوا
بل حكوا انه في صورة كان الاب حرا فلا يتعاس عليه ولان العبد لا يعتبر بكونه ولان عبدا او حرة غير فاقرا ومن
اعتق عبدا على حال قبل العبد عتق في الحال قيد بقول العبد لانه معاوضة ومن شرطها القبول في الحال ولزم المال
الذي لزم المال على المقتنق وبنينا عليه حيث نهي الكفاية به بخلاف بدل الكتابة حيث لا يقع الكفاية به لان الكاتب عبدا
ما دام يسمى والمولى لا يستوجب على عبده وبنينا الا ان عقد الكتابة ثبت على خلاف القياس فلا يكون بدل
الكتابة وبنينا مطلقا فلهذا لا يقع الكفاية به ولو قال المولى ان ادبني الى الف فان حرصا راء ذونا في التجارة
لان اداء المال انما يكون بالقبول بالكتابة بين المولى وبين الف فان وضع المال في موضع يتمكن المولى
من اخذه وغير المولى على قبوله وقال زفر لا يعتق الا بالاداء اليه ولا يجبر عليه وهو القياس لان هذا يتحقق
العتق بالاداء فكان ينبغي ان يثبت على قبول المولى ولنا انه تعليق ابتداء ومعاوضة
انتهاء وهذا الاعتبار يجبر على قبوله وهو نظير امة شرط العوض هبة ابتداء وبيع انتهاء كما قررناه
فان قيل كيف يجعل هذا التعليق معاوضة والمال والرقية كلاهما ملك المولى قلنا لما صار الكاتب اشتراء
جعل العبد احق بالمعامل قبيل الاداء اقتضاء واما اذا ادبني بقبوله فكذلك لا يعتق في
يؤدي الكل كذا في الايضاح وذكر في المبسوط شيخ الاسلام انه لا يجبر على قبول البعض لانه انما جعل الكاتب
اذا اعتق عند اداء الجميع فلا يصح الكاتب قبله وفي الاختيار وله ان يبيعه قبل اداء المال لانه على
عتقه باء جميع المال فمال يؤد لم يوجد شرطه فلا يعتق وليس بالكاتب قبله ببيعة فان ادبني الف

الكثير قبل التعليق لوجود الشرط ويرجع عليه المولى بملكها لانه اذا ادا من مال المولى وان ادا من مال
بعد التعليق عتق ولا يرجع عليه لانه ما ذون في الاداء منه على ما بينا ولو قال انت حر بعد موتي لبي
ان قبل العبد بعد موت المولى والمتعة الوارث يعتق وان لم يقبل بعد موته او قبل ولم يعتق الوارث
لا يعتق ولو اعتقه على خدمة اربع سنين فقبل العبد عتق وضمن المولى مدتها فان مات مولا قبل الخدمة
وجب قيمة العبد وعند محمد يجب قيمة خدمته لان الخدمة عبارة عن المنفعة وسي لا تورث فلا يمكن اتباع
عين الخدمة بعد موت المولى فلهذا كان المعتبر بغيره او قيمة الخدمة على حسب ما اختلفوا كما اذا قال العبد
بعث نفسك منك بهذا العين لثبوت معين فملك العين يجب قيمة العبد وعند محمد قيمة العين له العين
بدل شيء ليس بالمال وهو العتق والعتق لا قيمة له ولها ان العين بدل نفس العبد فصار كما اذا باع عبدا بغير
فوات العبد لم يفسخ العقد في الجارية يجب قيمة العبد فكذا هنا كذا في شرح الوقاية للصمد الشريفة وعتق
بعض عبدا عتق ذلك البعض وسفي في اية نفسه لولا وقالوا ان في عتق كله ولا يبيح لان الاعناق
لا تجري عندهما وعندنا فاضافة العتق اليه بعضه كاضافة الكفاية الى الطلاق والقبض وعندنا لا ينفق
يتجوز فيقتصر على ما اعتق قيد الاعناق لان العتق والرق لا يتجزأ بان اتفقا وعلى هذا الخلاف التبدير
لانه من جنس الاعناق لهما قوله عليه السلام من اعتق شخصاً من عبده فهو حر كله ولان الاعناق عبارة
عن اثبات العتق وسو القوع الحكمة من اثبات المالكية والشهادة والولاية ويلزم منه زوال الرق لانه
ضعف حكمي والقوع لا يجري لامتناع ان يثبت لبعض الشخص قوع حكمية ولبعضه ضعف حكمي وله قوله
عليه السلام من اعتق شخصاً من عبده فعتق كله ولو عتق بنفس الاعناق لا وجب عليه اعتاقه لان
اعتناق المعتق محال ولان الاعناق عبارة عن ازالة الملك قصد لان الملك وهو القدرة على تصرف
الحمل بالاقتصاص حق المولى وله ولاية ازالة حقه لا ولاية ازالة حق الشرع وهو الرق لانه شرع جازع على
الكفر والملك متجزئ متجزئ ان نصف مملوك وزلا الاكبر نصف مملوك بخلاف الطلاق والقبض من حيث
يتعدى فيها لعدم التجزئ ويسمى اجازا لانه يصير الى الحرية فيجوز على ذلك على ذلك توفيقا بين الحديثين وجب
السعاية في الباقي على العبد لان ماله الباقي صار من حصة العبد ولان ما بقي منه على ملكه وجب ارجاءه
الى الحرية بارونا ولا يلزم ازالة بغير عوض فكان له ان يتسعيه وله ان يعتقه لانه ملكه ولما رونا كالمالك
والمتسعي كالمالك عندنا في حقيقته حتى يؤدي السعاية لان الاعناق تجري وماله بعض العبد تشب
عنده فيسحق رقيقته كما يضمن صاحب الثوب قيمة الصبغ اذا انا الربح فيه لا قياسا على ماله الصبغ
عندنا فلا يقبل شهادة ولا يرث ولا يتزوج ويغارق المكاتب في حصة وسوان لا يدر في الرق
لوجوه لان الذي اوجب السعاية وقوع الحرية في بعضه وهو موجود بعد النحر وقال هو كالحرة المديون لان
الاعناق غير متجزئة عندنا في الاعناق البعض عتق كله وهذا كما اذا عتق بعض عبدا او اعتق بعض شركاء

نفسه او بعض الورثة او المريض ولم يخرج من الثلث قيد بقوله وسعي في نفسه قيمة نفسه لان الساعي لا اطلاقا يكون
حرا مدبونا اتفاقا كالعبد المدحون اذا اعتقه الرهن وهو موقوف على سعي في بدل رقبته الذي لزمه بالعتق
وكذا الخلاف في معتق الكل اذ ليس لاجل فكاه رقبته كعبد المدحون اذا اعتقه مولاة في مرض موته فكلها
عنده وكذا المدحون عند ما كان في الكفا في **ولو اعتق احد الشريكين نصيبه عتق فان كان المعتق قادرا على اداء**
قيمة نصيب شريكه فاضلا عن ملبوسه ونفقة نفقته وعياله في يومه فشرى بالخير عند ابي حنيفة ان شئت
وان شاء وقره وان شاء كاتب لان الاعتقاد في معتق عتق نصيبه مملوك له وان شاء ضمن المعتق لانه نصيبه
باعتقاق شريكه حيث امتنع عليه فشرى بالخير وان شاء استسعى العبد في قيمة نصيبه استسعى
عند ما كان في صورة التضمن يرجع المعتق ما ضمنه على العبد لانه ملكه باداء الضمان فصار كاتن الكل كان له
فاعتق بعضه فثبت له ولاية استساعته فيكون الولاء لكل المعتق وفي صورة الاعتاق والاستسعاء يكون الولاء
بينهما وان كان المعتق **معتقا فلكل** اي شريك بالخير عند ان شاء اعتق او دبر او كاتب وان شاء استسعى
العبد **الا انه لا يضمن** المعتق وقاله الضمان مع اليبس والسعاية مع الاعسار والولاء للمعتق لان اعتاق البعض
اعتاق الكل عند ما ولا يرجع المعتق على العبد ومن المصلحة منية على تجزى الاعتاق وعدمه وليس له ان يعتق
اذا كان معترا لانه عليه السلام قال من اعتق شخصا من عبدينه وشريكه قوم عليه نصيب شريكه فيضمن ان كان
موسرا وليس العبدان كان معترا قسم النبي صلى الله عليه وسلم وعين الضمان للموسر والسعاية للمعتق
تتأني النسبة ولا يرجع العبد با يودي بالجماع شيئا لان منفقة حصلت للعبد بغير رضي المولى وكان ضمان بعض
حصل له ولان ليس لكل رقبته لا القضاء دين على المعتق لانه معتق لم يلحقه شيء اعلم ان الياسر والاعسار
مقتضى يوم الاعتاق في لو اعتق وهو موسر فاعسرا لا يطل التضمن وان كان معترا فليس لا يثبت له حق
التضمن وفي الاختيار وان اختلفا في ذلك حكم الحال الا ان يكون بين المحبوس والعتق مدة يختلف فيها
الاحوال فالقول للمعتق لانه مكر ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتق فان كان قابلا يقوم للحال وان كان
مكرا فالقول للمعتق ايضا وان كان الاعتاق سباعيا على الاختلاف فالقول له ايضا لانه مكر للزيادة ولو
اختلفا في القيمة وقت الاعتاق يحكم بالعتق للحال وعلى هذا التفصيل لو اختلف العبد والسكك في القيمة
ولومات العبد قبل ان يجار السكك شيئا ليس الا التضمن لان العتق والسعاية فانما يثبت في المعتق
على كسب العبدان كان له كسب ولو كان كسب المعتق معترا فلكل ان يرجع في كسبه لان السكك
يجب بنفس العتق ولومات المعتق يؤخذ الضمان من ماله ان كان العتق في الصحة وان كان في المرض فلا
في تركه وعن محمد يؤخذ من تركه وهو رواية عن ابي يوسف لان ضمان التملك لا يختلف بالصحة والمرض
ولومات السكك فلو ورثة احد الجارات فان اختار بعضهم العتق وبعضهم الضمان فلهم ذلك وروي
الحسن عن ابي حنيفة ليس لهم الا الاجماع على احد اعتق نصيبه وهو موسر وشريكه عبدا دون ان كان

شركه لان ماله نصيبه
نصيبه لان الاعتاق في غير جارية عند ما وليس له
الضماني يضمن المعتق

مدبونا فله خيار التضمن او السعاية وان لم يكن مدبونا فالخير للمولى وان كان شريكه حيا فان كان له ولي
او وصي ان شاء ضمن وان شاء استسعى وان لم يكن له ولي ينتظر بلوغه او ينصب القاضي له ولما وهذا اصل
كبير يثبت عليه كثر من سبل العتق وغيره **واذا اشتري الي الزوجان الشريكان ابن احد ما عتق نصيبه**
وشريكه محية ان شاء اعتق او دبر او كاتب وان شاء استسعى العبد علم انه ابن شريكه اولم يعلم وقالوا يضمن
الاب نصف قيمته ان كان موسرا وان كان معترا ربعي الابن في نصف قيمته لشريكه ابيه وعلى هذا اذا اشتراه
وقد خلف ابيه ما بعثه الشري نصفه قيد باشرائه وهو فعل اختيارى اشارة الى ان الخلاف كذلك فيما اذا
ملكاه بالهبة او الصدقة او الوصية واهتز اربابا اذا ملكاه ملكا جبريا كالورثة فلا ضمان فيه اتفاقا وقيد
بشرائهما لانه لو بداء الاجنبي فاشترى نصفه ثم اشترى القوي نصفه وهو موسر فله التضمن اتفاقا وقيد
بالابن اشارة الى ان الخلاف كذلك فيما اذا ملكاه دارهم محرم من احد ما او اضرنا عما اذا ملكاه ابن عم او ثمة
فانه لا يعتق ولا يكون مضمونا اتفاقا لهما ان شراء القوي اعتاقا ولهذا تبادى به الكفارة فصار باشرائه
مبطلا نصيب شريكه فيضمن سواء علمه او لا ولا يضمن ان الرضا باشرائه الذي هو علة العتق يكون
رضا جكمه فصار كاتن الشريك الاخر اذ ان له بان يعتق نصيبه من ابنة ولا فرق بين العلم وعدمه لان الحكم
يدار على السب وهو الشراء وفي الاختيار ولو اشترى نصيب ابنة وهو موسر عن ملك جهم لم يضمن للبايع
ثمة وقالوا يضمن والاصل ما قره ولو قال لعبدية احد ما قره ثم باع احد ما او عتقه على البيع او دبر او مات
عتق الاخر لانه بالبيع وبالعرض عليه قصد الوصول الي ثمة سواء كان البيع صحيحا او فاسدا وبالتدبير
قصد تبادا انتقاعه به الي حين موته وكلاهما ينافيان العتق فتعين الاخر له دلالة وكذا الوهبة و
سنة لانه لا يخرج من ملكه يتي خلا للمعتق كذا في الهداية وذكر في الكافي ذكر التسليم في الهبة وقع اتفاقا لان
الهبة تصرف لا يفتح الا في الملك والاقدام عليها بدل على ثمانية فلا يتوقف على القبض وكذلك اذا استولى
احدي الجارين بعت لوقال لهما احديكما قره ثم استولى احديهما عتقت الاخرى لان الاستيلاء كالقبض فيما ذكرنا
وليل افوي ولو وطئ احديهما بعد ما قال لهما احديكما قره لا يعتق الاخرى وقالوا يعتق قيدا بلوط لانه لو باع احديهما
بيعا بائنا او جارية او رهنها وسلمها او اجرها او دبرها او كاتبها تعتق الاخرى اتفاقا لان تبادا هذه التبادا
يستلزم قيام ملك اليهين فصار كانه خرج بانها مملوكة ولو استخدم احديهما طوعا او كرها لا تعتق الاخرى اتفاقا
اعلم ان الخلاف فيما اذا وطئ احديهما ولم يعلق منه بولد اما اذا علفت تعتق الاخرى اتفاقا لانها صار
ام ولد كاتر لهما ان الوطئ تصرف يخص بالملك فاقوله عليه يكون بيانا دلالة كما لو وطئ احدي زوجتي
في الطلاق البهيم ولا يضمنه ان وطئ الامة استخدام لان المقصود منه قضاء الشهود دون الولد فوطئها
لا يثبت على استيفاء الملك فيها بخلاف وطئ المكسوة لان المقصود منه الولد وهو انما يحصل بقاء النكاح فوطئها
يقتل على استيفاء حياته للولد عن الفساع ثم قيل العتق غير نازل قبل البيا لانتفاقه به ولذا يملك المولى كسبهما

وعقربا وارثها وتحتل له وطيرها عنده ولا يفتي به ويشترط العتق في احدهما عند البيان وما دام الخمار
للمولي فيها فلهما كما منين وفي الاختيار ولو قال لعبدية احدكما ثم قال لو اصاب بعينه انت حر او اعتقك
فان نوي البيان صدق ديانة والاخر عبد وان لم يكن له نية عتقا ولو قال لعبدية احدكما حر فقبل له انهما
فقال لم اعتق هذا عتق الآخر فان قال بعد ذلك لم اعن هذا عتق الاول ايضا وكذلك طلاق احدى الميراثين
بخلاف ما اذا قال لاحد هذين علي الف فقبل له هو هذا فقال لا لا يجب للآخر شيء والفرق ان التعيين
واجب عليه في الطلاق والعناق فاذا اتاه عن احدهما تعين الآخر اقامة للواجب اما الاقرار لا يجب عليه
البيان فيه لان الاقرار للمجمل لا يلزم حتى لا يجب عليه فكم يكن نفي احدهما تعينا للآخر ولو اعتق احداهما في الصحة
ثم بين في المرض يعتق من جميع المال لانه انشاء عتقا مستحقا عليه فيعتق من جميع المال كاللغارة ولو مات قبل البيان
عتق من كل واحد نصفه لعدم الاولوية ولا يقوم الوارث مقامه في البيان **ولو شهد انه اعتق احد عبديه**
او احدى امته فهي ابي الشهادة باطله وقال لا مقبوله ويجوز للمولي على البيان قيد باحدى الامتين لان
الشهادة بطلاق احدى نساء مقبولة اتفاقا في الزوج على البيان وهذا بناء على ان دعوى العبد شرط لقبول
الشهادة على عتقه عند طلاقها ولا يشترط دعوى الامة والمرأة لقبول الشهادة على حرثها وطلاقها
بالاجماع اعلم ان الشهادة بلا دعوى احدى مقبولة في حقوق الله تعالى لان القاضي يكون نائبا عن الله تعالى
فيكون شهادته عن حصم فتقبل وغير مقبولة في حقوق العبد وهذا اصل متفق عليه لكن الغالب
عندما في عتق العبد حق الله تعالى لان سبب المالكية هو الحرية متعلق بها حقوق الله تعالى من وجوب الزكاة
والجعة وغيرهما فتقبل بدون الدعوى والغالب عند ابي حنيفة حق العبد لان نفع الحرية نافع اليه
من المالكية وصلاصة من كونه ميتا لا كمال فلا تقبل بدون الدعوى فالدعوى لما كانت شرطاً عند
هي من المجمل لا يتصور لم تقبل عند الشهادة ولما لم يكن شرطاً عند ما قبلها وانما لم تقبل ابو حنيفة
الشهادة على احدى امته وان كانت الدعوى ليست بشرط في عتقها لان عدم اشتراطه كان ليضمن
عتقها تحريم الفرج وهو حق الله تعالى فالشهادة فيه مقبولة من غير دعوى كما في حد الزنا والعتق المبرم لا يوجب
تحريم الفرج عند لانه غير نازل قبل البيان لتعلقه به كحرام والمعلق بالشرط لا يوجب قبله فقبل وطية واعلم
ان الخلاف فيما اذا شهدا على انه اعتق احد عبديه في صحة اما اذا شهدا على انه اعتق احد عبديه في مرضه
تقبل استحسانا لان العتق المبرم يبيع فيها بالموت فمعتق من كل واحد منهما نصفه فيكون كل واحد
خصما ولان العتق في المرض وصيته فالقاضي يهتم في تنفيذ الوصايا وفي شرح الوافي لو شهد بعد
موته انه قال في صحة احدى طلاقين فيه فقال بعض مشايخنا لا تقبل والاخر انها تقبل اعتبارا للشيوع
باب التدبير وهو في اللغة النظر في دبر الشيء اي في عاقبته وفي الشريعة اثبات العتق
عن دبر الان ان ابي بعد كذا في الهداية وصفيقة تعليل عتق مملوكه بموته اذا قال **العبد او امت**
تعلق

فانت حر او قال انت حر عن دبر مني او قال انت مدبرة او قال انت حر مع موتي او عند موتي او
موتي او قال او صيت لك بنفسك او برفقتك او بعتقك او قال او صيت لك ثلث مالي فقد
صار مدبرا لان هذه الالفاظ تفيد تعليل العتق بالموت فيتعدي وجود الشرط او لا وفي الاجابة
واما الوصية بالثلث ونحوه فلانه يقتضي ملكه ثلث جميع ماله ورقيقته من ماله فيملكها وكذلك سهم
من ماله لانه عبارة عن السدس ولو قال بجزاء من ماله لا يكون تدبير لانه عبارة عن جزء منهم و
اليعين ليا الورثة فلا يكون رقيقته داخلية في الوصية لا محالة وروي الحسن عن ابي حنيفة اذا قال
اذا امت ووفنت او غلث او كفت فانت حر ليس بتدبير لانه علق العتق بالموت ولمنع
آخر والقياس لا يفتق بالموت على الاطلاق وهذا تعليل بالموت ومنع فصار كما اذا قال اذا
ودخلت الدار لكن استحسنانا ان يعتق من الثلث لانه علق العتق بالموت وبصفة توصل عند
الموت قبل استقرار ملك الورثة فصار كما اذا علق بالموت بصفة بخلاف دخول الدار لانه لا
تعلق له بالموت فصار رت يمينا فيبطل بالموت كسائر الايمان في الخلائق زفر ويعقوب اذا قال
انت حر ان مت او قتلت قال ابو يوسف ليس بتدبير وقال زفر هو مدبر لانه علقه بالموت لا محالة
ولابي يوسف انه علق العتق باحد امرين فصار كقوله ان مت او مات زيد واذا صح التدبير
يجوز له اراحه اي لا يجوز للمولي اراح المدبر المطلق عن ملكه الا بالعتق وقال الشافعي يجوز لانه تعليل
العتق بالشرط فلا يمنع به البيع والهبة كما في سائر التعليلات وكما في المدبر لا يباع ولا يوهب
لا يورث ولانه سبب الحرية في المال وفي الهبة والبيع ابطال فلا يكون وانه اوجب له حق الحرية فيمنع
البيع كالكتابة والاستبلا بخلاف المدبر المتيد لانه لا ينفق سببا للحرية لان عتقه معلق بموت موصوق
بصفة وانه مملوك فيه فلا يفيضي ايا الموت قطعا فتقدر اعتبارا سببا اما الموت المطلق فكان من الاكالة
فكان منفيا ايا الموت فامكن اعتبارا سببا للحال وفي فصول الاستروشن في الفصل الثاني ولو قضى
يجوز بيع المدبر بغير قضاء **ويجوز كتابة واستخدامه واجارته ووطئها** وكذا تزويجها لان الملك قائم
في المدبر والمدبرة وفي الاختيار وولد المدبرة مدبرة باجماع الصحابة رضي الله عنهم ولانه وصف
لازم فيها فيستبعها فيه كالكتا واذا ولدت المدبرة من مولانا صارت ام ولد له وسقط عنها التدبير
لانه خير لها فانه زيادة وصف وتأكيد لانه ثبت به الحرية بعد الموت بالاجماع ولا تسعي في شيء اصلا
واذا مات المولي عتق المدبر كله من ثلث ماله ان خرج منه لان التدبير يمتنع مضاف ايا ما بعد الكو
نصار وصية فان لم يخرج من الثلث فيجب ابي يعتق منه كجب ما يخرج ويسعى في باقيه حتى اذا لم يكن
له مال غير يسعى في ثلثي قيمته وان كان على المولي دين يخط بالبركة يسعى في كل قيمته لوجوب تقديم
الدين على الوصية ولا يمكن نفق العتق فتعين رد قيمته ولو تدبر احد الشريكين وضمن نصف شركه

ثم مات المدبر عتق نصفه بالتدبير وليس المدبر في خلفه لان نصفه على ملكه عند ابي حنيفة من غير تدبير
وعند ما يفتق جميعه بالتدبير لان التدبير بعينه تدبير الجميع وبني فرج تجزي الاعناق وان قال اي
للعبدان من من هذا او في نسوي هذا وان من العشرين سنة فانت حر فهو تعليق
هو التدبير المقيد كجزءه لان الموت على هذا الوجه ليس يعطى قلم بعتق السبب في الحال كما مر
واما الموت المطلق فكما ينقطع فاعلق به يكون مدبر مطلقا وكذا لو علق بموته في مدة لا يصل
شكها فيها غالبا يكون مدبر مطلقا لان الموت كما ينقطع في حاله فان مات المولى على تلك الصفة
عتق كما يعتق المدبر من الثلث لوجود الشرط ولومات المولى بعد قوله ان من ابي عشرين سنة قبل
عشرين سنة يعتق من الثلث وان مات بعد ذلك لا يعتق لانه لم يوجد الشرط وكذا ان يرضي من مرضه
او رجوع من سفر لم يعتق لان الشرط الذي علق به العتق قد انعدم كذا في النهاية ولو قال المولى
لعبدا انت حر قبل موتي شهر كجزءه وقال زفر لا يجوز لانه علق عتقه بوجود موته فكان
تعليقا بموته لا بحاله فصار مدبر مطلقا ولما انة علق بموته المقيد وهو ان يكون موته متاخر عن
شهر اذ لومات قبله لا يعتق فلا يكون كالمدبر المطلق كذا في شرح الجمع لمصنفه ثم انه لومات
بعد شهر من حين تعليقه قال بعضهم يعتق من ثلث المال وقال بعضهم يعتق من جميع المال
وهو الصحيح لان على قول ابي حنيفة تستند العتق الى اول الشهر قبل الموت وهو كان صحيحا في ذلك
الوقت كذا في النهاية وفي الاختيار لو قال لعبدا ان من ابي مائة سنة فانت حر فهو مدبر مقيد
وهو قول ابي يوسف فيجز ببيعة وقال الحسن بن زبنا وهو مدبر مطلق لا يجوز ببيعة والاختار
انه مع ذكر مدة لا يعيش اليها غالبا فهو مدبر مطلق لانه كالحالين لا بحاله كما سبق والله اعلم
الاستيلاء وهو طلب الولد لغة وفي الشريعة طلب الولد من الامة **لا يشب نسب ولدك**
من مولاه الا بدعواه وقال ابن ابي عمير المولى بوطيها ثم انت بولد شيت نسب منه لان
الاصل في ثبوت النسب المادوسية الوطى وهو موجود في الامة ولما ان النسب انما يشب بالوطى
ولا يشب الفرائش للامة بالوطى لان المقصود من وطى الامة قضاء الشهوة قالوا ولهذا
يمنع الاشراف من وطئهن تحزا عن حصول الولد منهن وفي قوله عليه السلام تتكحوا نكحوا
اشارته اليه فلا يشب النسب بدون وعق المولى وعن ابي حنيفة اذا وطئ امته وحصل منها ولم
يؤزل عنها فعليه ان يدعى نسب ولدا وعن محمد بن عيسى ان لا يدعى النسب اذا لم يعلم انه منه ولكن
يُعتق ولدا ويُعتق الامة بعد موته احتياطا من الجانبين كذا في الكافي وعن ابي يوسف ان كان
بطاونا ولم يحضرها اصبحت ابي يدعيه لانه يجوز ان يكون منه فلا ينفيه بالك كذا في الاختيار **فادع**
اعترف المولى به اي بالولد صارت ام ولد له فادع اولاد منه بعد ذلك اي بعد ان يعتق بولده

ثبت نسب ولدا من مولاه **بغير دعواه** لانه لما ادعى الولد الاول تعيين الاول مقصودا منها وفي الحديث
انه بين شريكين جاءت بولد فادعيا ثبت النسب منها فولدت اخر لم يلزمها الا بالدعوى لا
لم تصرفا شالا صديقا وان صارت ام ولد لهما لانه لا تحل لكل واحد منها وطئها فلا يملك استنساخا
كما لو حرمت على المولى بالمصاهرة فجاءت بولد لا يشب نسب من المولى الا بالدعوى لزوال حرامه
ويشبه نسب ولدا **بغير دعواه** اي نفي المولى نسب بلا اعلان لان فراشا ضعيفا وفي الاختيار ولو ادعى
ان امته حبلى منه ثم جاءت بولد سنة اشهر ثبت نسب منه وصارت ام ولد له ولا كمن سنة اشهر
لا وسواء كان الولد حيا او ميتا او سقطا قد استبان طلقه او بعض حلقه اذا اقر به وهو بمنزلة
الكامل لان السقط يتعلق به احكام الولادة على ما مر وان لم يستبين شئ من حلقه والفة مطلقه
مضفة او علقه فادعاه لم تقام ولده رواه الحسن عن ابي حنيفة لانه يكتمل ان يكون دما او لحما
فلا يشب الاستيلاء بالشك واذا ولدت الامة من رجل ولد لم يشب نسب منه بان زنا بها ثم ملكها
وولد ما عتق الولد وجاز له بيع الام وقال زفر لا يجوز لان الحرية ثبت للولد بالولادة فيثبت له
الاستيلاء كالثابت بالنسب ولما ان الاستيلاء يبيع النسب ولهذا تضاف اليه فيقال ام ولد له
هو الذي ثبت لها الحرية قال صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدا ولم يشب النسب فلا يشب البيع و
اما حرة الولد فلا يثبت حكم الحرية وصار كما لو اعتقه بالعتق **ولا يجوز ادعاه** اي ادعاه ام
الولد من ملكه **الا بالعتق** لما روي ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام قال اذا ولدت امته
الرجل فهي معتقة عن دبر منه وله وطئها واستحرامها واجابته وتزويجها وكذا تبنا لان الملك قائم فيها
وتعتق ام الولد بعد موته من جميع المال لما روي انه عليه السلام امر بعتق امهات الاولاد من غير الثلث
وان لا يبعن في دبر **ولا تسمى في ديونه** اي لا تسمى ام الولد في ديون المولى للفرار ولا تقدم من الجور
وكلم ولدا من غير اي من غير المولى بعد الاستيلاء **كلها** في حق الحرية بان زوجها رجلا فولدت منه
فروية حكم امه فيسرى اليه ولدا كما تدبير واذا اسلمت ام ولد النظر في سعت في قيمتها وبني كالحال
لا تعتق حتى تؤدى وقال زفر تعتق في الحال والسعاية دين عليها لان زوال رقة عليها واجب بالسلام
اما بالبيع او بالاعتاق وقد تعذر البيع بالاستيلاء فتعتق العتق ولما ان النظر من الجانبين في
جملها مكاتبه لانه يندفع الدل عنها بصيرورتها حرة يدا ويندفع الضر عن الذي لا ينعانها على
الكسب ينال اشرف الحرية فيحصل الذي اليه بدل ملكه اما لو عتقت وهي مفلة تنوالي في الكسب
ماليتها ام الولد يعتقها الذي متقومة فبترك وما يعتقده ولانها ان لم يكن متقومة بحرة
وهذا يكفي لوجوب الضمان كما في القصاص المشترك اذا عفى احد الاولياء يجب المال للباقيين
فان قلت لو كان احصاها كافي لوجوب الضمان ينبغي ان يجب الضمان بتعصب ام الولد لانها

حرام التفرص بالغصب ومع ذلك لا يجب الضمان به على قوله لأن منبني ضمان الغصب على المماثلة
لقوله حتى فاعندوا عليه بشئ ما اعتدي عليكم لأن الغصب من الاعتداء ولا مساواة بين
ما ضمن به من المال وبين مالمية أم الولد لأنها غير متقومة فلم يجب المساواة بينهما لم يجب
الضمان كما في غصب المنافع لم يجب الضمان لهذا المعنى وهذا الخلاف فيما إذا عرض على المولى
الاسلام فأي فان اسلم تبقي على حالها كما قلنا في النكاح **ولو مات سيدنا أي النصراني بمقتضى**
بالسعاية لأنها أم ولد ولو ماتت في حيوية لا ترد قننه لأنها لو اردت قننه اعتدت مكانة لقيام
الموجب وهو اسماها فيلزم الدور ولكن تجبر على السعاية **ولو تزوج أمه غير مجازت بولدكم**
وبطل نكاحها صارت أم ولد له وقال الشافعي لا تصرام ولد له لأنها ولدت حين كونها غير مملوكة
فلا يكون أم ولد له كما إذا ولدت من الزنا فحكمها الزاني ولنا ان سب الاستيلاء وهو الجارية
الثابتة بينه وبينها بواسطة الولد الثابت النسب موجود هنا بخلاف الزنا لأن نسب الولد
منتف خيم وانما وضع في التزويج اذ لو استولدتا بملك عين ثم استخفت ثم ملكها تصير أم ولد له اتفاقا
على احد قوله كذا في الهداية ولو وطئ جارية ابنه فولدت **وأدعاء أي الأب نسب سواء صدقة**
الابن أو كذبة ثبت نسب وصارت أم ولد له وعليه أي على الأب فيعتلها لابنه دون عقد أي
يجب على الأب لابنه عقد تلك الجارية وقال ابن قتيبة لأن ملك الجارية ثبت حكمها للاستيلاء
كما في الجارية المشتركة إذا ادعى ولدا أحد الشريكين وحكم الشئ بقننه ولنا ان الجارية لم
يكن مملوكة للأب ولهذا جازل ان تزوجها فمست الحاجة الى تقديم الملك على الوطئ ليصح الاستيلاء
واما في الجارية المشتركة فكان ملك نصفها ثابتا قبل الاستيلاء وهذا القدر كاف في تصحيحه
لكن الاستيلاء لما لم يكن متجنا صارت ملكا نصيب شريكه حكما للاستيلاء **وقيمة ولد ما أي لا يضمن**
الأب لابنه قيمة ذلك الولد لأن الأب لما كان له ولاية ان يملك حال ابنه مجازا لحاجة الى ابتداء
نفسه كان له ولاية ان يملك جارية ابنه لا ثبات نسب الولد منه لأن فيه ابتداء له معنى لكن كون
حاجة الى ابتداء من ادنى من حاجة الى ابتداء نفسه قلنا يملك الجارية بقبولها ويتكلم طعم
ابنه مجازا وفي التبيين شبهة طلقية دعوى الأب ان يكون له ولاية التحكم من وقت العلوق
الى وقت الدعوى حتى لو جلت في غير ملك الابن او جلت في ملكه ثم اوجرها ثم ردتها الى ملكه لم
يصح وعدة إلا ان يصدق الابن فان صدقه ثبت نسب منه ولا يملك الجارية ويعتق الولد
لزمه ان يملك اقامه وفي الاختيار ولو ان الابن تزوجها عن الأب فولدت منه لم تصرام ولد
له لأن ما صار مملوكا بالنكاح فلا حاجة الى الملك والقيمة عليه لأنه لم يملكها وعليه المهر لأنه
الزمنه بالنكاح وولد ما حر لأنه مملوك اذ وقع فيعتق عليه واصله ان هذا النكاح صحيح لأنه لا

لأب فيها في زنتها صرحا جاز تزويج الابن جارية الأب **والجد كالأب في هذا الحكم عند استطاع ولا**
بالكفر والرفق والردة والحق والموت لأنه قاطع للولاية هذا إذا جاءت به بعد موت الأب سنة
اشهر اما إذا جاءت به لاقبل من سنة اشهر لا يثبت النسب من الجد كذا في الكفاية جارية بين المسلمين
ولدت فادعاء أي ولد الجارية احد ما ثبت نسب منه لأنه لا يثبت في نصفه لمصارف قننه مملوكة
في الباطن لأن النسب لا يتجني وصارت أم ولد له اما عندهما فلان الاستيلاء ولا يتجني واما عند
أبي حنيفة فلان نصيب المستولدة صرام ولد له أو لأم صارت نصيب صاحبها أم ولد له بعد ملكه
بالضمان لكونه قابلا للملك **عليه نصف قيمتها يوم الحلق ونصف عقد الشريك لأن الوطئ يقع**
في نصيب الشريك في غير الملك مؤسرا كان المدعي أو مسرلا لأن أمية الولد يثبت لها من وقت العلوق
وهذا ضمان التملك فلا يختلف بالبر والاعى **ولا شئ عليه من قيمة ولد ما لأن الضمان**
وجب حين العلوق والنسب يثبت منه فصار جارا وان **أدعاء أي ادعى الشريك أن ولد**
الجارية المشتركة معا صارت أم ولد لها لصحة دعوى كل واحد منهما في نصيبه في الولد والأب
يتبع الولد **ويثبت نسب منهما** وقال ابن قتيبة قول القائل في الحاقه باحدهما والتأنيف هو
الذي يعرف النسب لقواسته أنه عليه السلام فرج يقول القائل حين الحق اسامة بن زيد
لأنظر الى اعقابهما ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه كتب الى الشريح في هذا الحديث هو انهما
يرشها ويرثانه وكان ذلك بحضرة الصحابة فحل محل الاجماع واما اظهره سروره عليه السلام فلأنه
كان سببا لقطع طعن الكفار لأنهم كانوا يطعنون في نسب اسامة وكانوا يعتقدون ان قول ابن
قتيبة وجب على كل واحد منهما نصف عقرا فتنافسا لعدم الفائدة في الاشتغال بالاستيلاء إلا
ان يكون نصيب احدهما اكثر من نصيب الآخر فيأخذ الذي ازيد العقير يجب لكل منهما بقدر ملكه
هذا اذا لم يكن احدهما اب الآخر او احدهما مسما والآخر ذميا اذ لو كان كذلك يترجح الأب لما فيه من
حق التحكم ويرجح المسلم نظر الولد وقال زفرهما سوار في المسيلين لا استواءيهما في الملك الجواب
ولنا ما ذكره وكذا إذا اشتراها جلع يثبت النسب منهما ولا يجب على كل منهما العقول لعدم الوطئ في
وجب عليه نصف قيمة الولد ويثبت لكل منهما فيه الولد لأنه لا يترتب عليه ما عوف في موضعه كذا في التبيين
ويرث الولد من كل واحد منهما كما كان أي كبريات ابن كامل لأن كلا منهما مقربا له ابنه ويرثان منه
كأب أي كبريات أب واحد لا استواءيهما في السب وهو الشريك في الجارية وأم الولد لا قيمة لها عند
أبي حنيفة ولها قيمة عند من جع لو كان لها موليان فاعتقها احدهما وهو مؤسر فعنده النصيب
الآخر وعندهما يضمن لهما أنها مملوكة منتفع بها وطيبا وبارية واستحدا ما وباتتاع بيعها لا
تقوتها كما لم يبرأ إلا ان قيمتها ملك قيمتها قننه لأن للمالك في مملوكة منتفعة الاستحدا والاستبرام

بالبسوق وقضاء دينه من ماله وبلا استيلاء فان اثنان وبقي الاستحرام فقط ولهذا صار قيمة المدة ثلثي قيمة
العتق لان الغالب منه منفعة البيع فقط وقيل قيمة المدة نصف قيمة ثمنه وهو الراجح وعليه الفتوى من الجاهل
وله انها استفاوت الحرة من مولا فاسبب ولولا لان الولد خلق من الماديين قصار جزءا مضافا اليه لكن
الحرية كونها حكما لا حقيقة يثبت حق العتق في الحال وسقطت نفقتها حقيقة في الحال فان قلت لم يجز للولد
لكذلك قلت لان جزئية تبالدت بنسبة الى الاب فكم جزئية في الحال بخلاف المدة لان سبب حرية يتعقد بعد الموت
واما امتناع بيعه في الحال فلتحقيق مقصود المولى وهو نيل ثواب الاعتاق **كتاب المكاتب** الكتابة
مستحبة مندوبة قال تعالى فكا تبومهم ان علمتهم فيهم خيرا والمرد الغدب باجماع الفقهاء ومن كاتب عبده
على مال وقيل العبد صار مكان قبيد بالقبول لان فيه معنى الاتسار فلا بد الاتسار ولا يعتق الا باذنه او بغيره
ولا يجب خطاشي منه وقال الشافعي يجب خطاشي من البديل لقوله تعالى واتوهم من مال الله الذي من بديل الكتابة
كذا روي عن علي رضي الله عنه ولما قوله عليه السلام المكاتب عبد مابقي عليه درهم والسرهم الخطأ بعد الايجاب
غير مفيد والامر في الآية محمول على الغدب كالامر بالكتابة **والصغير الذي يفعل العقد كالكبير** في جواز الكتابة
وقال الشافعي لا يجوز كتابة الصغير قبيد بقوله يفعل لانه اذا لم يفعل العقد لا يجوز اتفقا لانه ليس باهل للقبول
والعقد موقوف عليه وهذا الخلاف مبني على ان تصرف الصبي باذن الوالي جائز عندنا خلافا له وقد
بينه في كتابنا **وسواء شرط اي مال الكتابة طلا او موطا بان يؤدي كلمة في مدة معلومة او بغيرها بان يؤدي**
في كل شهر مقدارا معلوما منه وقال الشافعي لا يجوز الكتابة على مال حال لانه ليس باهل للملك في الحال فانما
يؤدي بالكسب ولا بد له من مائة فاقها بخمسة ولنا ان الكتابة عقد معاوضة والبديل فيه كالثمن في البيع
فكما ان توهم القدرة على الثمن كاف في جواز البيع فكذلك هذا مع ان النص في الكتابة مطلق فيعمل باطلاقة
ويخرج المكاتب من يد المولى فيكون احرى بان لا يحصل البديل انما يتحقق اذا ثبت له الحرية يداخه لو شرط
في الكتابة ان يخرج من البلد لا يفتح الشرط **دون ملكه** اي لا يخرج عن ملك المولى ولهذا منى عن اداء
البديل كان رقنا اذا تلف المولى ماله غرمة لان المولى صار في الكتاب كالاجنبي وان وطئ المولى النكاح
فعليه غرامة لانها صارت احرى باجرائها تستلما الى المقصود بالكتابة وهو الوصول الى البديل من
جانبه والى الحرية من جانبها ومنافع البضع ملحقة بالاجزاء وان جنس المولى عليها او على ولد الزمة الاشياء
لما يتاها احرى باجرائها وان اعتقه اي المولى مكانه **سقط مال الكتابة** لان لزومه كان للعتق و
قد حصل المقصود ولذا لو ابراه عن البديل او وجبه منه فانه يعتق قبل او لم يقبل لان ابراه واستأله
منه في معنى الاعتاق لكن المال يبقى عليه دنيا اذ قال لا يقبل لان حجة الدين مما يبرئ بالرد فيجوز
لان حجة الدين الكتابة باقية في حق المال وهو اي المكاتب **كالأذن** في التصرف **الا انه لا يبيع**
يمنع المولى عن التصرف لانه يؤدي الى فسح الكتابة من جهة المولى وهو لا يملك ذلك لانه من جانبه

تعلق العتق وهو تصرف لازم لا يقدر الرجوع عنه له اي للمكاتب **ان** لان السن من باب التخي
ولو شرط المولى ان لا ياب فقله ذلك لان هذا الشرط مخالف عقد الكتابة فيلغو ولا يفد به العقد
لانه غير ممكن في صلب العقد **ويزوج الامه** لانه موجب للمهر فيكون من المكاتب لا العبد لان تزوجه
تنقضي المال لغيره ونفقة والمهر دين في رقبته والاب والوصي في رقيق الصبي كالمكاتب فيمكن ان
ما يملكه المكاتب **ويكاتب اي المكاتب عبده** لانه لا يخرج عن ملكه قبل اداء العبد فيكون نوع الكتاب
مال بخلاف العتق على مال حيث لا يجوز له لانه ازالة الملك عن رقبته واشتات المال دنيا في ذمته وهذا
ليس من الكسب لانه ربحا يخبر عنه فيضيع ماله لانه حر مديون **فان ادعى عبده** اي عبد المكاتب الاول وهو
المكاتب الثاني قبل ان يقبل اداء المكاتب الاول **فولاء للمولى** لان اضافة الولاء اليه متعذر لعدم
ضيافة الى المولى لان له فيه نوع ملك ثم ان ادعى الاول بعد ادائه الثاني وعتق لا ينتقل الولاء الى
المولى اليه لانه جعل معتقا والولاء لا ينتقل عن المعتق **وان ادعى عبده** اي ان ادعى الثاني بعد ادائه
الاول وعتقه **فولاء له** لانه هو العاقد والاهل لذلك **وان ولد له من امته ولد له حكمه** اي حكم ولد المكاتب
حكمه في الكتابة فيدخل الولد في كتابة ابيه لان المكاتب لو كان حرا اعتق عليه ولده منها فكذلك مكاتب عليه
تحقيقا للصلة بقدر الامكان **وكسبه** اي كسب ولد المكاتب له لان كسبه ولده **وكذلك ولد المكاتب**
مواها يعني اذا ولدت مكاتبته من زوجها حال كتابتها حكم ولد مكاتبها في الكتابة فيدخل في كتابتها وبنسبة
لها لانه ثبت فيها صفة امتناع البيع فيسري كما في التبني **وكسبه ولو زوج المولى امته من عبده** ثم
كاتبها فولدت **دخل الولد في كتابة الام** فتكون هي احرى بكسبه لان الام رجحان على الاب في تبعية الولد
حتى لو قتل ذلك الولد يكون قيمته للام دون الاب بخلاف ما اذا قيل الكتابة عن انفسه وعن ولدها
صغيرة فعلا الولد يكون قيمته بينهما لان القبول وجد منهما فيتبعهما كما في التبني **وان ولدت المكاتبته**
من مولا ان شاءت **على الكتابة** فاخذت العقر من مولا لانه كالاجنبي في منافعتها فان مات المولى عتقت
بالاستيلاء وسقط عنها بديل الكتابة وان ماتت من غير وفاء فلا سعاية على الولد لانه حر ولو ولدت ولدا
آخر ولم يدعه المولى وماتت من غير وفاء رسي هذا الولد لانه مكاتب تبعا لامة ولو مات المولى بعد
ذلك عتق وبطل السعاية عنه لانه حكمه صار حكم ام الولد **وان ساءت صارت ام ولده** وعجبت نفسها
لانه توقفت اليها جهتها حرية عاجل بديل الكتابة واجل بغيره بديل ومي اموتية الولد فتتار ايتها شاة
ولده ثابت النسب من المولى لان ملكه ثابت في الام وهو كاف للاستيلاء وهو حر لان المولى يملك عتاق
ولده وان كانت ام ولده جاز لان الكتابة جمة اخري لا استحقاق الحرية وهي غير منافية لامة الولد فاذا
مات المولى سقط عنها مال الكتابة لان كتابتها بطلت وانتفت النائدة في ابقائها لانها تعنى حيا من
جهة كونها ام ولده **وان كانت مدبرة جاز** اذ لا منافاة بين التدبير والكتابة **فان مات المولى ولا**

مال له الي والمال انه لا مال له غير المدبر فهو خير عند اي صنفه ان شاء سي في ثلثي قيمة اوسى في جميع
بدل الكتاب وقال ابو يوسف سي في الاقل منهما وقال محمد سي في الاقل من ثلثي قيمة وثلثي بدل
الكتابة اعلم ان الخلاف سهرم في الخيار والمقدار والثاني مع الاول في المقدار ومع الثالث في تقي الخيا
قيده بقوله ولا مال له لانه لو كان له مال غيره وهو يخرج من الثالث عتق وبطل كتابته لهما ان الاعناق
غير متخ فقامت المولي عتق كله ولا فائدة في التخيير بين الدينين لان العاقل انما يختار اقلهما الا ان محمدا
حالف ابا يوسف في المقدار لان بدل الكتابة كان مقابلا لكتبة فلما عتق ثلث المدبر جازا بموت المولي سقط
حصته من بدل الكتابة فيبقى الثلثان ولا يي يوسف ان البدل وان كان مقابلا لكتبة صورته لكتبة مقابلا لثلاثي
قيمه مع لان المدبر لا يلزم المال بمقابله ما يستحق عتقه وهو الثلث وله ان الاعناق يتجزأ والمدبر كان
مستحق عتق الثلث تجازوا ولما كان به بعد ذلك صار بدل الكتابة مقابلا لثلاثي قيمته فقامت المولي عتق ثلثه
وتوجه اليه في الباقي جهتها العتق وسما التدبير والكتابة واحكامها مختلفة فتجزئ سهرم في هذا الخبر
فايده لان الناس متفاوتون فحسب ان يختار واحد منهم الدين الكثير المؤجل على القليل المقبل بالكل
يعني ان كانت عبدا ثم تدبر ومضى العبد على كتابته فقامت المولي ولا مال له سواء فهو خير عند ابا حنيفة
ان شاء سي في ثلثي قيمة اوسى في ثلثي بدل الكتابة لان ثلثه عتق لكونه مدبرا ولثلاثي ثلثه لانه لو كان
متجزأ فقط من بدل الكتابة الثلث فيجوز منها ان شاء وقال سي في اقلهما لان العاقل يختار اقل الدينين
ضرورة واذ كانت المسلم عبدا على امر او ضربه او على قيمة العبد او الف على ان يرد اليه اي الى المكاتب
الموالي عبد ابغى عنه فواي الكتابة فاسد اما الاولين فلا تعلم بالتمها واما في الثاني فلان قيمة العبد مجهولة
جنسا بانها من الدراهم او من الدينار وقد اختلف الفقهاء في الجاهلية فيها متفاسدة واما في
الثالث فلان العبد لا يجوز استثناء من الالف لعدم المجازة وانما المستثنى هو قيمة وهو لا يصلح
بدلا فلم يقع استثناء من البدل فلم يجز عتقه للجاهلية وفيه خلاف ابي يوسف فيقيم الاول عند
على قيمة المكاتب وقيمة عبد وسط فيبطل منها حصته العبد ويكون مكاتبيا باق لان عبد ابغى عنه
يصلح ان يكون بدل الكتابة وينصرف الى الوسط فكذا يصلح ان يكون مستثنى ولها ما قرنا وان
اذني المخرج لتحقق الشرط وقال زفر لا يعتق الا باء قيمة نف لان البدل في الكتابة الفاسد
هو القيمة ولا يعتق باء غير البدل كذا في الهداية قيد بالمسلم لان الكافر لو كانت عبدا الكافر
على ثم اسم لا يعتق باء الخ اتفاقا لان العقد انعقد صحيحا ابتداء وبعد الاسلام حرم
الخ من ان يكون بدلا لان المسلم ممنوع عن ملكها وملكها وبادا غير البدل لا يعتق خلاف ما اذا
كانت المسلم عبدا على فحسب يعتق باء الخ لان العقد فيه انعقد فاسدا فيعتق باء البدل
المشروط فيه لافيه من معنى التعليق كذا في التبيين وعليه اي اذا عتق باء الخ فعمل المكاتب قيمة

بالغة ما بلغت لان العقد لما قد انتم ردوا الى الرق وقد تغذر لغفوا العتق فيه فبذل قيمته كذا في التبيين
فاسد اذا عتق البع بعد القبض وقال ابو يوسف يعتق باء ادا عين الجاهل وقيمتها لان العين بدل صورة
والقيمة بدل معنى وفي الاختيار وعن ابي حنيفة انما يعتق باء ادا عين الجاهل اذا قال ان ادتيها فانت حر للقبض
على التعليق وفي ظاهر الرواية لم يفصل على ما قر فلا ينقص من المستمي ويناد عليه وفي شرح الوقاية للعبد
الشرعية هذه مسئلة مبتدأة لا تعلق لها بمسئلة الجاهل والمختار ومعناها ان القيمة في الكتابة السادسة ان كانت
من حبس المستمي فان كانت ناقصة عن المستمي لا ينقص عنه لان المولي ما رضى بعقد باقل منه وان كانت
زايدة عنه زيدت عليه لان العبد رضى بالزيادة لانه لو انفسح يبطل حقه اصلا فيبقى الى آخر عمره ولا يعتق
وضع المسئلة في المبسوط فيما اذا كانت عبدا بالف على ان كيدمه ابدأ فالكفاية فاسدة فبقي القيمة فان كانت
ناقصة عن الالف لا تنقص وان كانت زائدة زيد عليه وفي الاختيار وفيما اذا كان به على قيمة يعتق باء
القيمة لانه هو البدل فيعتق كالمحرر والتمهالة في الف بخلاف ما اذا كان به على ثوب حيث لا يعتق باء
ثوب لغش الجاهل فانه لا يدري اي ثوب اراد لمولي ولا شئت العتق بدون ارادته والكتابة على القيمة والتمهالة
بالتمهالة لا تهايب بالاصل ولا موجب لهما ولو عتق باء ادا بها عتق بالاداء لوجود الشرط ولا شيء عليه
المالية كذا في الاختيار والكتابة على الحيوان والتمهالة في النكاح فان بين الجنس ولم يذكر النوع
والصفة كما اذا كانت على عبد او وصيف ولم بين انه اسود او ابيض او على ثوب هروي جازت الكتابة
وينصرف الى الوسط ويخير المولي على قبول القيمة وقد مر تامة في النكاح وقال الشافعي لا يجوز لانه معلومة
وربما البيع فلا يتحمل فيه الجاهل ولنا انه معاوضة قال غير فاشبه النكاح فيتمتع فيه الجاهل كما يتحمل في المهر
اما اذا لم يبين الجنس كما اذا كانت على اداة او على ثوب فلا يجوز اتفقا لان الجاهل فاحشة وفي الاختيار
ولو عتق عتقه باء ادا ثوب او اداة او حيوان فادى لا يعتق للجاهل فاحشة ولو كانت الذي عبد
على جاز اذا كان معدرا معلوما والعبد كذا لانه مال في حقهم بمنزلة الخ في فقهنا وكذلك اذا كانت على
خبره واثما اسلم فلامولي قيمة الخبر لان المسلم ممنوع عن تملك الخبر وملكها كما مر في التسليم ذلك اذا خبر
غير معين فيخرج عن تسليم البدل فبقي عليه قيمة وهذا خلاف ما اذا تابع الذميان ثم اسلم احدهما حيث
يفسد البيع لان القيمة تصلح بدلا في الكتابة كما في الجملة كما اذا كانت على عبد واثم بالقيمة كخبر على القول في ازان
يبقى العقد على القيمة اما البيع لا انعقد صحيحا على القيمة فافترقا ولو ادى الخبر يعتق كما في المسئلة المتقدمة
كذا في الهداية والاختيار لكن مع ذلك تجب القيمة كذا في شرح الوقاية للصدر الشريعة وذكر التمر تاشي
في شرحه انه لا يعتق هنا باء الخ وذكر في شرح الطحاوي انه لو اسلم احدهما انقلبت الى القيمة مع
لو ادى الخبر لا يعتق ولو ادى القيمة يعتق وروي عن محمد انه يبطل الكتابة لانه غير عن تسليم ما وقع عليه
العقد فصار كانه غير تنفد وكذا في البيع وهو القياس ولو كانت عبدا بكتابة واحدة بالف موصوفة بشرط

بأنهما ان ادبا عتقا وان عجز رد الى الرق جاز ان ادبا عتقا وان عجز رد الى الرق ولا يعتقان الا باء
الجميع ولا يعتق احدهما باءا نصيب وقال زفراني العبد من ادبي حصته من الالف يعتق لان كلا منهما
الترسم حصته نصف لاصحة الآخر فيعتق باءا حصته كما لو كانتا على الف كتابة واحدة ولم يرد عليه
شرطا ولنا انه علق بعتقها باءا بها كل البذل فلا يعتق احدهما بدون كمال الشرط كما لو قال ان عتقتهما
هذه الدار فانما حران لا يعتق احدهما بالدخول وحده بخلاف ما استشهد به لان المولى لم يعلق
عتقهما باءا بها فصار كل منهما ملتزما بجهته فيعتق باءا به فان عجز احدهما رد الى الرق اما
بتصالحهما او برودة القاضي ولم يعلم الاخر بذلك ثم ادبي الاخر الجميع اي جميع بدل الكتابة عتقا لانهما
كشخص واحد الا يري انهما لا يعتقان الا باءا للجميع فكذلك لا يرد الا بغيرهما لان الغائب يتصرف بهذا
القضاء لانه لو نفذ لست حصته من البذل ولا يعتق باءا حصته والظاهر ليس بخصم عنه فيما يفر
ولو كانا لرجلين وكانتا بهما كذلك اي كتابة واحدة بالف موصوفة وشروطتا بهما ان ادبا عتقا
وان عجز رد الى الرق فكل واحد منهما مكاتب بجهة يعتق باءا به اي الحققة لان كل واحد منهما
انما استوجب البذل على مملوكه ويعتبر شرطه في مملوكه لا في مملوك غيره بخلاف المسئلة الاولى لان كل
معتق في حقهما لانهما مملوكا وان كانتا بهما كتابة واحدة على ان كل واحد منهما خاص من عن الاخر جاز
وانهما ادبي كل البذل عتقا جميعا لان كلا منهما اصيب في نفسه وكفيل في حق صاحبه ويكون عتقهما
معلقا باءا به فانهما ادبي عتقا لوجود الشرط ويرجع على شريكه بنصف ما ادبي لانه قضى دنيا عليه
بامر وكان القياس ان لا يرجع لان كفايته غير صحيحة لانها انما تفتح بين صحيد وبذل الكتابة غير
صحيحة كما في كتاب الكفالة لانه يرجع معنا وتفتح كفايته استحسانا لان عتقهما معلق باءا وكل منهما
وفي الاضيق ولو اعتق المولى احدهما قبل الاداء عتق لاني وسقطت حصته لما تقدم ويبقى على الاخر
النصف لان البذل مقابل بعتقها على الحقيقة وانما جعلناه على كل واحد منهما اعتيا لاصح الكفاية
ويعتق احدهما استيفاء عن ذلك واذا كان مقابلا لرقبتين تنقصف للمولى ان يأخذ بالنصف
الباقى انما شاء المعتق بالكفاية وصاحبه بالاصالة ولو كانت نصف عبدا جاز وصار نصفه كتابا
وعندما يصير كله مكاتبنا على تحري الاعناق وعدمه فيصير نصفه مكاتبنا ونصفه مائذونا في
التجارة لان الاذن لا يجزي ونصف الكتاب ونصف للمولى فاذا ادبي عتق نصفه وسقط نصف
قيمه ولاصح للمولى في الكتاب بعد العتق لانه مستحق وهو مكاتب عند ولاصح للمولى في الكتاب
المكاتب واذا مات المكاتب وترك ولاء اي مالا بقي ببدل الكتابة من ذلك المال وحكم بحسن
في آخر صوته اي في آخر جرم من اجراء حيوة فيموت حر فيعتق اولاده تبعاله على ما قدمنا فان
فصل شيء منه فلو رثته اي المكاتب وقال الشافعي تبطل كتابته بموته لان المقصود من هذا العقد

العتق فلم يكن اثباته بعد الموت لان العتق قوة والموت عجز فثبتا فيان ولا اثباته قبل عدم الاداء
ولنا ان البذل بموته انتقل اليه كسيرة الديون فيعتق مملوكه عن الدين الا لانه لا يحكمه ما لم يصيب
البذل اتى المولى رعاية لحقه وبيع ادبي منها صار كادائه بنصف قبيل الموت ولنا ان الكتابة
اي اذامات المكاتب بلا مال وحلف ولنا مملوكا في كتابته سعي كلاب يعني سعي على نجوه لانه واقل في
كتابته وكسبه وجعل اداء ابيه فاذا ادبي حكم بعتق ابيه في آخر صوته وعتق الولد وان كان شري
يعني المكاتب اذا اشترى ولده وان سفل ومات بلا ولاء فان ادبي الولد الكتابة طال اي تجل فيعتق
والا اي ان لم تجل اداء رقيق وقال الولد المشتري كالمملوك في كتابته في الاداء على نجوه لان
المشتري يتكاتب عليه كالمملوك في كتابته ولابي حنيفة ان المولود في الكتابة كان متصلا به وقت العقد
لانه ما يفسري حكمه اليه وقام مقام ابيه واما الولد المشتري يكاتب عليه حكم التبعية فاذا مات العقد
بنوات المتبوع مات في حق التبع ايضا لكنه اذا تجل الاداء صار كانه مات عن ولاء وان الكتابة
باقية وكذا الخلاف في الاب المشتري وان علا واذا مات المولى المكاتب ادبي الكتابة اي بدلها
الي ورثته على نجوه لان الورثة يخلفون المولى في الاستيفاء وان اعتقه احد الورثة لم
يعتق لانه ابراء حقه فقط فكان باءا بعض البذل لا يعتق فكذلك ابراء بعضه كمن يعتقه الجميع فان
اعتقه جميعهم عتق وسقط عنه بدل الكتابة لانهم ابرأوه عن حقوقهم فيعتق كما لو ابرأه مولاه
اذا عجز المكاتب عن نجم اي عن اداء بدل شهر نظر الحاكم في حاله فان كان له مال يرد الى الحاكم وصوله
انظر اي امهله يومين او ثلثة نظر المجانبين ولا يرد عليه لان هذه المدة مضرورة لا بلاء العذر
كما في شرط الجار واما مال المرتد وان لم يكن له جهة يرجع منها وصول المال اليه عجز الحاكم بطلب مولاه
وعاد الى احكام الرق وقال ابو يوسف لا يعجز الحاكم فقه يتوالي عليه بخان له قول على رضي الله عنه
اذا توالي على المكاتب بخان وعجز عن اداء بدلها يرد الى الرق ولها ما روي عن ابن عمر رضي الله
عنهما ان مكاتبه عجز عن نجم فرد في الرق وصديقه رضي عنه ساكت عن حكم نجم ولا يردعه
والعاجز عن نجم يكون اعجز عن بخن غالبا وفي الاصطيار فان عجز عن نجم عند غير القاضي فرد مولاه
برضاه جاز لان الفسخ بالتراضي يجوز من غير عذر فبعض ادبي وان ادبي العبد ذلك فلا بد من
القضاء بالفسخ لانه عقد لازم فلا بد في فسخه من القضاء او الرضاء كسيرة العقود واداسه
عادا الى احكام الرق لان بالفسخ نصيب الكتابة كان لم يكن وما في يد من الكتابة لمولاه لانها
كسيرة عبده كتاب الولاء وهو من المولى وهو القوب فهي قوبة حكيمه حاصلة من العتق
او الموالاة بسبب ولاء العتاقة ويسمي ولاء نعمة الاعناق سواء كان ببدل او بغير بدل او
للكفارة او لليمين او بالنذر وعتق القوب بالشراء والمكاتب بالاداء والموت برأهم الولد

اذا تم

في ذلك الوقت عتق حليها مقصودا منفردا لانه جزا فلما ينتقل من مواليها الولاء الى السيد بقوله عليه
السلام الولاء لمن اعتق وكذا اذا اولدت ولدين احدهما لاقبل من ستة اشهر لانها مطلقا من ماء
واحد قيدنا بقولنا لاقبل من ستة اشهر من وقت عتقها لانها لو ولدت لكثر من ستة اشهر من
وقت عتقها يعتق الولد تبعاً لآلته فيشبهها في ولايتها لكن بعد عتق ابيه جوالاب وللاء ابنه الى
مواليه هذا اذا لم يكن معتق وان كانت معتقة في رت بولد لكثر من ستة اشهر من وقت العتق
ولا قبل من سنتين من وقت الفراق لا ينتقل وللاء الى موالي الاب لانه كان موجودا عند عتق الام
ولهذا يثبت نسب من الزوج كذا في شرح المجمع لابن ملك وفي الاحتيار ولو اعتق الجدة لم يخرج والولاء
ولا يكون الصغير مسلماً باسلام جده فان المسلمين لم يجعلوا الصغار مسلمين باسلام آدم ونوح عليهما
السلام وسماجدان وروي الحسن عن ابي صيفة انه يكون مسلماً تبعاً للجد ويخرج الجد وللاء لان الجد
بمنزلة الاب عند عدمه **وسبب وللاء الموالاة العقد والمطلوب منه التنازل وقوله فاذا سلم**
عليه بطل وللاء او وللاء غيره على ان يحرره اي ذلك الرجل منه اذا مات ويقفل عنه اذا جنى يعفي يعطي
ذلك الرجل وبه حياته من وللاء **فذلك العقد صحيح** ان لم يكن له معتق قيدنا به لان العتاقة اقوى لا تسخ
فلا يظهر بوجوده ضعف وهو الموالاة ولو شرط الارث والعقل من الجانبين جاز وكان كما شرطوا
من شروط الموالاة ان يكون عاقدا للولاء عاقدا بالغا حراً ولو اتى الصبي باذن ابيه جاز لانه من اهل الولاء
ولو ولى العبد باذن مولاه جاز ايضا ويكون الولاء بولاء والعبد وكيداً عنه ونحو شروطها ان لا يكون
المولى عبداً لان الرب يتنازل بان بها وذلك اغناهم من نعمة الموالاة واما اسلامه على يده فليس
شرطاً وكذا اكونه مجهول النسب ليس شرطاً عند البعض وهو المختار كذا في شرح المجمع لابن ملك وفي الاحتيار
ويدخل في عقد الولاء الاولاد الصغار للتبعية والولاية وكذا اكل من يولد له بعد ذلك ولا يتم تبعية
في النسب فكذا في الولاء **فاذا مات المولى ولا ورث له ورثه** صاحبه كما شرطوا قال الشافعي لا يرث
لان سبب الارث القوامة او الزوجية او العتق بالنقص ولم يوجد في الموالاة واحده منها ولما روي
عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم انهم قالوا بالتوريث بولاء الموالاة ولم يرو
عن غيرهم خلافاً **وله** اي للمولى سواء كان اسفل او اعلى **ان ينيح** يقول بغير رضا صاحبه لا عقد
تبسيع فلا يكون لازماً كذا فينا ينيح **بجدة الآد** لان العقد تم بها فلا ينيح احدهما الا بحضره صاحبه
كالضاربة والشركة **وبالفعل** اي ويجوز فسحه بالفعل **مع غيبته** بان يوالي الاسفل **غيره** فيكون ذلك
فسحا للعقد مع الاول وان لم يكن لمحض من صاحبه لان انقضاء العقد في حق الاول ثبت ضمناً له في العقد
مع الثاني فصار كالفعل الحكمي في الوكالة وهو بان يفعل الموكل بنفسه ما وكل به **فان عمل المولى عنه**
اي عن الاسفل او عن ولد فليس له ذلك اي ليس للاسفل بعد ذلك ان يتحول بولاء الى آخر لاعتق

التاريخ

تعلق حق النية واذ السمت المراته والت او اقرب بالولاء وفي يد الوالد لئلا ياتي في يد
ابن صغير مجهول النسب فيسبغ الابن انه في الولاء فيكون مولى لمولاه وقال لا يتبعها لان
الأم لا ولاية لها على مال الصغير فلا يكون لها ولاية على نفسه ولا يحنف ان الولاء والمنزلة النسب
فيكون نفعاً محضاً في حق الصغير المجهول النسب فيملك الأم اثباته بالانثاء او الاخر **كتاب**
الايمان وهي جمع بين وهو في اللغة القوع كما قال الله تعالى لاخذنا منه باليمين اي بالقوع وفي الشرع
نوعان يمين بالله او صفته وتعليق الجزاء بالشرط فانه يمين ايضا في لو خلف ان لا يكلف وقال دلت
الدار قصدي في حيث لان اليمين يعقد للمحل على الفعل او المنع عنه وذلك المنع حاصل في التعليق وانما يرد
انه عليه السلام قال ملعون من خلف بالطلاق وحلف به فيقول علي الحلف بالماضي لما روي ان عبد الله
عن عمر بن رضي الله عنهما حلف بالطلاق عند النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر عليه والمنع اللقوي
مرعي فيها اذا الكلام يقوي بها **اليمين بالله** ثلثة اقسام **النفس** وهي الحلف بالله **علي امر ماض او علي**
امر حال علي اثباتها او نفيها مثال اثبات امر ماض ان يقول والله لقد فعلت كذا وهو يعلم انه لم يفعله
ومثاله نفيه ان يقول والله ما فعلت كذا وهو يعلم انه فعله مثال اثبات امر حال ان يقول والله ان
لي علي هذا كونه وهو يعلم انه ليس عليه دينه ومثاله نفيه ان يقول والله ما لهذا علي دين وهو يعلم انه له دين
ينبغي ان لا يثبت في كذا رتبة غير الاستغفار في التوبة واما الى الله وقال الشافعي يجب فيها كذا رتبة لانها لا يثبت
باليمين المتقدمة فيها لغرض اولى ولان قوله عليه السلام خمس من الكبائر لا كفارة فيها الا شركت بالله و
عقوق الوالدين ولبت المسلم والفوار من الزحف واليمين النفوس والبشر متصور في المتقدمة دون
النفوس فلا يناس عليه وفي الاختيار قالوا وسيت غموسا لا تاتى نفس صاحبها في نار جهنم ولهذا فلا يثبت
فيها والثاني لغو **وهي الحلف على امر ينطقه كما قال في الماضي او الحال وهو خلافه** اي والحال ان ذلك الامر في
الواقع بخلاف ما نطقه كمن خلف انه ما دخل الدار او قاتلكم زيداً ينطقه كذلك وهو بخلافه ومثال الحال كقوله
والله ان القليل لزيد فاذا هو عمر وكذا تقرر لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان اللغو هو الحلف
على يمين كاذبة وهو يري انه صادق وفسر الشافعي بالحلف على شيء من غير قصد اليمين كما يخبر بين
الناس من قولهم لا والله وبلي والله سواء كان في الماضي او في الآ ان وهو رواية عن ابي حنيفة لما روي
عن عائشة رضي الله عنها هكذا وما صدر من غير قصد يكون طعناً والاثم مرفوع عن المحل **ويجوز ان لا**
يؤاخذ الله تعالى بها اي لا يباي فيه يمين اللغو انما قال يرجو مع ان عدم المواضاة بها ثابت بالنقل لقوله
لما لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم لان نفيه اللغو مختلف فيه فيجوز ان يكون عاقراً بما به ويجعل غير
فلا يوف كونه غير اثم وفي الاختيار وروي ابن ابي رستم عن محمد لا يكون اللغو الا في اليمين بالله تعالى
وقد غير عنه الله في فقال ما كان الملقوق به هو الذي يلزمه بالحلف فلا لغو فيه وذلك لان من خلف

بأنه على امر ينطقه كما قال وليس كذلك يلغو الملقوق عليه ويصح قوله والله فلا يلزمه شيء واليمين بغير الله
تصح يلغو الملقوق عليه ويصح قوله امراته طالق او عبده حر او عليه الحج فيلزمه **والثالث منعته وهي**
الحلف على امر في المستقبل بفعلة اي ذلك الامر او تركه وهي اي اليمين المنعقدة انواع منها ما يجب فيه
البشر باليمين اي حفظ يمينه كقول الله لا يصوم من رمضان ومنع الناس كقوله والله لا
اشرب الخمر لان ذلك فرض عليه فيتركه باليمين ونفع **الحلف** فيه اي في ذلك النوع كقول الله لا
مثل ان يكلف ان لا يتكلم اباه وكذا **ترك الواجبات** بان يكلف ان لا يصلي ونحوه قال عليه السلام من خلف
ان يطيع الله فليطع ومن خلف ان يعصيه فلا يعصيه **ونوع الحلف** فيه من البشر كقول الله لا يصوم من رمضان
مصاصته كقوله والله لا اكلم زيدا ونحوه مثل قوله والله لا اصوم تطوعاً لقوله عليه السلام من خلف
على يمين وراي غيره غير اتمها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه **ونوع** هما اي التبر والحلف على السوء
كقوله والله لا ادخل الكوفة او لا اكل مشاً **فحفظ اليمين** فيه اولى بقوله تعالى واحفظوا بايمانكم و
اواضحت في الايمان المتقدمة فطية الكفارة ان شارباً اعتق رقبة وان شارباً طعم عشرة مساكين كالايمان
في صدقة الفطر او كسائر ايات كعشرة مساكين **كالنظر** فكذلك كل منهم ثوباً شاملاً لبدنه لان لا يمسك يمينه
القل البدن يستبي عارياً عافاً فلا يكون مكشياً وفي الكافي هذا هو الاصح وروي عن محمد انه ان ككل منهم
ثوباً يجوز فيه الصلوة فيجوز لانه يكون به مكشياً شرعاً والاصل فيه قوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم
الايمان فكفارة اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فلو اوج
واحد من هذه الثلاثة والعبد خيره فيه **فان لم يجد** المكفر احد هذه الثلاثة **ثلاثة ايام متتابعات** حتى لو اقطر
يومانها يلزمه الاستيناف وقال الشافعي يجوز تفريقها لالطلاق قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام
كفارة ايمانكم ولما قرأه ابن سعد رضي الله عنه فصام ثلثة ايام متتابعات وهي كالجزء المشهور
فيجوز ان يزداد به على الكتاب وفي المسكيات وانما يعتبر حال المكفر في جميع الكفارات وقت الاداء ولا
يعتبر وقت وجوبها وفي الاختيار فلا بد فيه من التحليل ولو اعادة لا يجوز لانه لا يزول ملكه عن العين فكما
الطعام حيث يجوز فيه الاباحة لان ملكه يزول عن الطعام بالاباحة كما يزول بالتحليل ولو كثر عنه غير ما
جاز وبغيره لا يجوز كما في الزكوة لانها عبادة او عقوبة فلا بد من الاتيان بنفسه او بغيره وذلك
بالاذن ليشتمل فعله اليه وفي النفاية رجل مات وعليه كفارة يمين سقطت **ولا يجوز التكفير قبل**
الحث وقال الشافعي يجوز ان كان بالمال لان اليمين بسبب الكفارة بدليل اضافتها اليه فيجوز تفديها
على الحث بعد وجود سببها كما جاز الزكوة بعد ملك النصاب ولما ان الكفارة شرعت لدفع الذنب
والذنب انما يكون بالحث فلا يجوز قبله كالتكفير بالصوم ولو قدم لا يبرئ من الفقرة لانه وقع صلاته
والفاسد والمكروه **والناسي في اليمين والفعل** اي فعل المحلوف عليه **سواء** في كون ايمانهم سبباً لوجوب

الكفارة بالتحث لقوله عليه السلام ثلث جدهن جد الكحل والطلاق واليمين وكذا في فعل المحلف عليه
لان شرط هو الفعل وقد وجد الفعل الحقيقي لا يصح معدوما بالنسيان او الكراهة وكذا اذا فعل وهو
مغني عليه او مجنون لتحقيق الشرط حقيقة فان قلت الكفارة شرعت لدفع الائم ولا اثم على الناس المكر
فكيف وصبت عليهم قلنا اذير الحكم هنا على دليل الائم وهو الحث لا على حقيقة الائم وفي الاختيار و
لا يصح بين البصبي والمجنون وان ايم لما تدر في الطلاق **وروف القسم الواو والباء والتاء** هو المتواتر
وكذا الائم كقوله الله لا فعلن لان الائم تبدل من الباء قال كذا آتتم به وآتتم له **وقد قسم** هو القسم
فيقول الحالف الله لا فعل ويجوز ان نصب على استعاطا الى خفض والخفض على حاله فيكون والآ على مراد
وفي الاختيار والحلف في الاثبات ان يقول والله لقد فعلت كذا والله لا فعلن كذا مقرون بالثابت كيد
وهو الائم والنون حقه لوقال والله افعل كذا اليوم فلم يفعل له لا تنزه الكفارة لان الحلف في الاثبات لا يكون
الا بحرف التاكيد لغة اما في النفي يقول والله لا افعل كذا والله ما فعلت كذا **واليمين بالله** وباسمائه كالن
الوصيم وغيرهما **والاحتجاج الحالف اليه** لا سيما يستعمل في غير الله تعالى كالحكيم والعلمين ونحوهما فيجب
فيه اليه بنية الحلف وفي الاختيار وقيل لا يحتاج في جميع اسمائه ويكون حاله لان الحلف بغير الله
لا يجوز والظاهر انه قصد بيمينه فيعمل عليه فيكون حاله الا ان ينوي غير الله تعالى لانه نوي ثقل
كلامه وعن محمد وامانة الله يمين فلما سئل عن معناه قال لا ادري كانه وجد الوجب كما يكون بذلك
عادة فجعله بيمينه عن ابي يوسف ليس يمين لاحتمال انه اراد الواض من ذكره الطيوي **وبصفات ذاته**
ومى ما يوصف الله تعالى به **كقوة الله وجلاله** ونحوهما لان الحلف بصفات الذات كالحلف بالآثار
واما صفات فعله ومى ما يجوز ان يوصف الله بصفته كالرضا والرحمة والسخاء والغضب ونحوها
فالخلف بها لا يجوز لانه حلف بغير الله كذا قال بعض شيوخنا لكنه غير مستقيم على نذهب اهل الحق لان
صفات الله كلها قديمة لا هو ولا غيره وكل مؤمن يعتقد تعظيم الله وجميع صفاته فلا يفرق بين صفات
ذاته وصفات فعله بل ينبغي ان يقال الايمان مبني على العرف في تعارف الناس الحلف به يكون بيمين
وما لا فلا **الا وعلم الله** يعنى انه من صفات ذاته لكن ان حلف به **فلا يكون بيمينه** وان نواه لعدم التعارف
وفي الاختيار وعند بعضهم يكون بيمينه كغيره من الصفات **وكذلك** اي لا يكون بيمينه بقوله **ورحمته الله**
وسخطه وغضبه وقدينا **اننا واليمين بغير الله ليس حلف كالنبي والوان والكعبة** لان الحلف بغير الله
تث لا يجوز لقوله عليه السلام من كان حاله فليحلف بالله او فليصمت **والبراءة منه** اي من النبي او القوا
او الكعبة يمين لان كل ما يكون اعتقاد كوا ولا يملكه الشريعة فعليه الكفارة اذا حث ولو قال بكلام الله
القديم او القام بزمانه يكون بيمينه لان كلامه صفة قايمة بذاته لا يوصف بشئ من اللغات لان اللغات
كلها محدثة مخلوقة او احط لا قية على الاختلاف فلا يجوز ان يكون قديمة وفي الاختيار ولو قال الطاب

ان فعلت كذا فهو يمين للوقوف **وصلى الله ليس بيمين** وقال ابو يوسف انه يمين لان الحق من صفات ذاته الله
تث فثقل منزلة قوله والله الحق والحلف به متعارف ولما لان حق الله قد ذكره ويراد به لما عتده كما قيل لا ينبغي
عليه السلام ما حق الله على عباده فقال ان يعبدوه والحدوث فيكون حلفا بغير الله فلا ينعقد مع الاحتمال **والحق**
موقفا يمين لانه اسم من اسماء الله تعالى ولو قال وصلى الله لا يكون بيمينه لاحتمال تأكيد الكلام وتحقيق الوعد قال
الطيوي حقا لقوله واجبا على فهو يمين كذا في الاختيار **ولو قال ان فعلت كذا فعليه لعنة الله او هو يمين** اي
لو قال ان فعلت كذا فانازان او شارب **فليس بيمين** وكذا لك فعليه غضب الله وسخطه لان الحلف باليمين متعارف
ولو قال هو يهودي اي لو قال ان فعلت كذا فهو يهودي او نصراني فهو يمين وقال الشافعي لا يكون بيمينه لانه حلف
بغير الله فلا ينعقد ونحو قوله عليه السلام من حلف باليهودي والنصرانية فهو يمين وفي الاختيار ولو قال ذلك
شئ فعليه فهو غوس ثم قيل لا يكره اعتبارا بالاستقبيل وقيل يكره كانه قال هو يهودي اذا التفتيق بالماضي بالكل
والصحيح انه ان علم انه يمين لا يكره فيها وان كان يعتقد انه يكره بالحث يكره فيها لانه لا اقدم على الحث فقد
رضى بالكفر وعلى هذا هو محسني او كافر ونحو **ولو قال لعن الله** اي بقاء الله والبقاء صفة ذاته تهدر بغير الله
فسمى **او ايم الله** قبل يجمع بين حذف النون حقة لكثرة استعمال تقديره يمين الله يعني وقيل هو من
ادوات القسم كالواو فيكون معناه والله **او عهد الله** بالجر بواسطة حرف القسم العهد يمين لقوله
تث واو فو عهد الله ثم قال ولا تنقصوا الايمان سمي العهد بيمينا **او بمشاقه** وهو العهد عرفا **او على نورا**
وتنزه الله فهو يمين لانه عليه السلام قال التذري يمين وكفارة كفارة يمين وقال صلى الله عليه وسلم من نذر
نذرا وسما فعليه الوفاء به ومن نذر ولم يستمه فعليه كفارة يمين وروي عن ابي حنيفة ان اليمين والحلق
سواء في وجوب الوفاء لالطلاق الحديث وروي ان الامام رجع عن هذا في آخر حياته وقال اذا قال
ان فعلت كذا فعلى حجة اجزاء من ذلك كفارة يمين وهذا قول محمد كذا في شرح المجمع لمصنفه **ولو قال**
احلف او اقسم او اشهد ولم يقل بالله معناه يكون بيمينه نوي او لم ينو وقال زفر لا يكون بيمينه عالم بيمينه
لان الحالف اذا لم يقل بالله كتمل ان يحلف بغير الله فلا يكون بيمينه بالاطلاق ولنا ان الحلف بغير الله غير مشروع
فلا يحل الكلام عليه عند الاطلاق **او زوا** وفيه **ذلك الله** بان قال احلف بالله اذا قسم بالله او اشهد بالله **الله**
عين اتفاقا وكذا غم او اغم بالله او على يمين او يمين الله ووجه الله يمين اما الغم فهو الايجاب قال ثقف
وان غموا الطلاق والايجاب هو اليمين واما على يمين فلا تارة تصح بايجاب اليمين عليه واليمين لا يكون
الا بالله واما وجه الله فلا تارة يذكر ويراد به الذات قال ثقف ووجه الله وقال كل شئ ملك الا وجهه كذا في
الاختيار ومن قرأ على نفسه **ما يملكه** بان يقول مالي على حرام او ثوبي هذا او جاري يتي هذا او ركوب دابتي هذا
ونحوها كان بيمينه فانه استباح ما قرأه على نفسه **او شئ منه** لانه كفارة لقوله عليه السلام تحريم الطلاق
يمين وكفارة كفارة يمين ولان حرمه الطلاق سبب من اليمين وتصح كونه عليه جعل كنهه على السبب بخلاف

من آيات الاستعمال وان ما لا طاعة اليه في الاستعمال وقد استحسنوا ذلك لانه ارفع بالناس ولو كان غنيا فافضل
الا منة من حين حلف حتى بقي على ذلك شهر لم يحنث هكذا وروي عن محمد بن كذا لو كان في طلب مسكن او قريبا حتى
وجده لم يحنث اذ لم ينسرك الطلب في هذا الايام وينبغي ان ينتقل الى منزل اخر بلا تأخير ولو انتقل الى السكة او الى مسجد
قبل سبعة اشهر في منزل اخر وقيل كذا لانه لم يحنث وطنا اخر حتى وطنه الاول كالمسافر اذا خرج بمسافر من مدينته فافضل
وطنا اخر حتى قرع بصره اتم الصلوة لان وطنا لم يتغير كذا هذا وذكر ابو الليث لو انتقل الى السكة وسلم الوار الى صاحبها
او اوجرا وسلم بغيره يمينه وان لم يحنث دارا اخرى لانه لم يبق ساكن **قال له اهل البيت فنفذ صدق فقال المأموران**
نفذت فصدى قريش ونفذ في منزله كذا ولو قال ان نفذت فلما راد اليوم علم انه مبتدأ فيحنث بطلاق النفقة
في هذا اليوم ولا يشترط الحنث التقدي معه **ولو ادلت الخوف فقال ان حنث فانت فانت ثم حنث**
فحنث وكذا لو اراد ضرب عبده فقال له اخر ان ضربت فصدى قريش ثم ضرب لم يحنث لان مراد الخائف الوجدان تلك
الخوف والضربة عرفا ويسمى بين الغور قودا بوضيفة بها وكانوا من قبل يقولون اليقين نوعان مطلقة
وموقوفة فخرج قسمان وهو الموقوفة معن والمطلقة لفظا والمطلق ينقصد بدلالة حال المتكلم فكذا هذا وفي
الاختيار عن محمد بن محمد لو قال ان ضربتني فلم اخربك او ان تعينك فلم اسلم عليك او ان كلفني فلم اجيبك او ان
استقرت وارتبك فلم تعزني او ان دخلت الدار فلم اقعدها او ان ركبت دارك فلم اعطك دارتي فهو على
الغور اعتبارا للمعرف وهكذا الحكم في تطاير ولو اراد ان يجامع امراته فلم تطاوعه فقال ان لم تدخلي معي
البيت فانت طالق قد طقت بعد ما كنت شهوة طلقت لان مقصود الدخول بعقد الشوق وقد طقت
مضار شرط الحنث عدم الدخول لقضاء الشهوة وقد وجد من **حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة فحنث**
ان ذون لم يحنث مديون فاذ كان مديونا مستوقا فيحنث بنية وقال ابو يوسف كذا ان نواه سوار كان عليه دين او لم يكن مستوقا
اذا كان غير مديون مستوقا فيحنث بنية وقال ابو يوسف كذا ان نواه سوار كان عليه دين او لم يكن مستوقا
او لم يكن وعند محمد كذا نواه او لم يحنث نواه او لم يحنث نواه او لم يحنث نواه او لم يحنث نواه او لم يحنث نواه
العبد لا ينع ملك المولى في كسبه عند ما ولاي يوسف ان دابة المأذون مضاف اليه عرفا وان كان ملكا
له فلا بد من النية ولا يحنث في النية شرط كذا قال ابو يوسف لكن دين العبد اذا كان مستوقا ينع
ملك المولى في شدة فراغة من الدين وفي الاختيار حلف لا ياكل من كسب فلان فهو ماله صانع في اكتسابه
وذلك فيما ملكه بقبول في العقود كالبيع والشرار والاجارة والهبة والصدقة والوصية ونحوها
واخذ المباحات واحدا الميراث فيدحل في ملك بغيره فكل فلان يكون كسبه ولو مات المخلوف عليه وانتقل كسبه
الي ورثته فاكل الخالف حنث لانه كسبه ولم يحنث من كسبه ولو انتقل الي غيره بغير الميراث لم يحنث
لانه صار كسبه الثاني وكذلك لو قال لا اكل مما ملك او مما ملكك او من ملكك واذ اخرج من ملك المخلوف عليه الى ملك
غيره فاكل منه الخالف لم يحنث لان الملك اذا تجدد على عين بطلت الاضافة الاولى وصار ملكا لثاني وكذا

لو حلف لا ياكل من ميراث فلان فاكل من ميراث حنث وان مات وارثه فانتقل الي وارثه لم يحنث
لان الميراث الاخر فحنث الميراث الاول فبطلت الاضافة الى الاول **حلف لا ياكل من ميراث فلان او من ميراث فلان**
لم يحنث لانه في عرفنا لا يسمى ميراثا بل قريبا ومسيحا وقيل لا يحنث لانه في عرفنا لا يسمى ميراثا بل قريبا ومسيحا
خارجا لان الكلام في الصلوة مفيد فلم يجعل كلاما ضروريا خارج الصلوة كذا في الاختيار **حلف لا ياكل من ميراث فلان**
ابتداء **حلف لا ياكل من ميراث فلان** لم يحنث لانه لم يحنث بنية فصار الشرح بما هو وارثه فبقي متصلا بالاكلا وفي
الاختيار وكذلك الاجارة بخلاف الصدوم لانه لو لم يذكر الشرح لا يحنث بنية فصار الشرح بما هو وارثه فبقي متصلا بالاكلا وفي
حنث ليس المحلوف لكن ما ياتى **الآية** **حلف لا ياكل من ميراث فلان** وكذا لو كان ان حنث لان الكلام حاصل ووصل الي سبعة كذا لم يحنث
لنفيه وصحبه وفي الاختيار وفي رواية الشرح ان يوقطه لانه اذا ايقطه فقد اسعد ولو ناداه من حيث لا يسمع
لا يحنث لان الكلمة عبارة عن الاستماع والآية باطن فاقبم السبب المنفي الي السماع مقامه وهو ما هو واضح
الي بسمع ولو دخل دار ليس فيها غير المخلوف عليه فقال من وضع هذا او من اين هذا حنث لانه كلام له
بمطابق الاستفهام ولو قال ليت شعري من وضع هذا لا يحنث لانه في طلب بنية ولو كان في الدار اخر لا يحنث
في المستثنين **ولو حلف على غير المخلوف عليه** **فحنث** اي المخلوف عليه **لم يحنث** لانه لم يحنث حقيقة
ولو حلف على جارية وهو اي والمال ان المخلوف عليه **فحنث** لان السلام كلام للجميع **وان نواه سوار** اي نوي
الجماعة دون المخلوف عليه **لم يحنث** ديانة لعدم النقص ولا يصدق قضاء لان الظاهر انه للجماعة والنية لا يطلع
عليها الحاكم وكتب اليه او اشار او ارسل اليه لم يحنث لانه ليس بكلام لان الكلام اسم حروف منتظمة من مائة
باصوات مسموعة ولم يوجد ولو كان الخالف اما قسمه والمخلوف عليه حلقه لا يحنث بالتسليم لانها من افعال الصلوة
وليس بكلام عرفا ولو كان الخالف هو المولى فكذا كذا وعن محمد كذا لانه يصير خارجا عن صلوة الامام بسلطانه فلا
لها ولو حلف به في الصلوة او فتح عليه لم يحنث وخارج الصلوة كذا ولو وقع المخلوف عليه الباب فقال الخالف
من هذا ذكر القدر وروي انه كذا وقال ابو الليث ان قال باننا رسته كبت لم يحنث لانه ليس بخطاب له وان قال كي
تو كذا لانه خطاب له وهو المختار ولو قال ليلا والله لا اكلهم فلان ما يوم فحنث من حين حلف الي الطلوع الفجر
من الغد لان اليقين اذا تعلق بوقت مطلق فابتنى بعقب اليقين كالا بداء لان كل حكم يتعلق بوقت لا يعلق بوقت
احتصل بعقب السبب كالا جارة ولو حلف في بعض اليوم لا يحنث يوما فحنث بنية اليوم والليله الي مثل تلك
الساعة من الغد وكذلك لو حلف في بعض الليل لا يحنث ليلة من حين حلف الي مثل تلك الساعة من الليلة المتصلة لانه
حلف على يوم متكرر فلا بد من تمامه وذلك من اليوم الذي يليه فيدخل الليل ضرورة تبعه ولو قال في بعض اليوم لا
اليوم فحنث با في اليوم وكذا في الليلة لانه حلف على زمان معين فمتعلق بما بقي منه اذ هذا هو ظاهر او عرفا لان
ما مضى منه جرح عن الارادة ضرورة **حلف لا ياكل من ميراث فلان** **فحنث** لان اليوم الحنث **حلف لا ياكل من ميراث فلان** **فحنث**
الدار بان حلف لا يلبس ثوب فلان او لا يدخل داره يعتبر ملكه يوم الحنث لا يوم الحلف **حلف لا ياكل من ميراث فلان** **فحنث** لان اليوم الحنث **حلف لا ياكل من ميراث فلان** **فحنث**

وكذلك ان كان نبيذ الموصى اليه لا يسمع بالحنث

او دخل دارا بعد السبع لم يثبت لان اليدين عقدت على تلك مختلف في فلان او جرت الاضافة
والا فلا ولو قل لا اكلم فلان هذا او قال لا دخل **والسنة لا يثبت** ان كان او دخلها بعد البيع لان
الاضافة ولا يبرأ من لئلا لا يسقط غير تمام الا ان ينوي بعينه ما يثبت **في العبد والزوج والزوجة**
لو حلف ان لا يكلم صديق فلان هذا وزوجية بنوع او زوجها هذا **لا يثبت** ان كان بعد المعاداة اي بعد جاهدته
عند **الطلاق** اي بعد ما وقعت الفارقة بين الزوج والزوجة لانهم قد يبرأون لذاتهم فيراد من الاضافة
التعريف على احد المقصودين في جانب الاثبات لكونها كوضع اليد عليه فثبت الاضافة وتعلقت بالعين و
صار كالصديق والمرأة ولها ما قورنا وفي الاحتيار وان اطلق اليدين في الزوجة والصديق لم يثبت عندنا اي
حقيقة ويثبت عند محمد لان المانع اذ لم يبرأ من جهتها ولا بالي حقيقة لان هذه الاضافة تجعل التعريف دون الجواز
ولذا لم يثبت ويحكم الجواز فلما ثبت بالثبوت ولو لم يكن له امراته ولا صديق فاستحدث ثم كلف حلف فلا يثبت
حلف لا يكلم اليوم شهر او اليوم سنة فهو على ذلك اليوم من جميع ذلك الشهر وتلك السنة لان اليوم الواحد لا يكون
شهر او سنة فعلمنا ان امره ما انه لا يكلم في مثل ذلك اليوم شهر او سنة ولو قال لا اكلم يوم السبت عشرة
ايام وهو في يوم السبت فهو على سبيلين لان يوم السبت لا يدور في عشرة ايام الا من مرتين وكذلك لا اكلم
يوم السبت يومين كان على سبيلين لان السبت لا يكونا يومين فكان مراده سبتين ولو قال ثلثة ايام كان
كلها يوم السبت لا يثبت حلف لا يتخرج بنت فلان فولدت له بنت اخرى لم يثبت بتزوجها لان اليدين انقضت
اي الموجود في الحال ولو قال لا يكلم فلان او بنتا من بنات فلان فعن اي حليفة زوايان حلف لا يكلم هو
فلان فهو على الموصوفين وقت اليدين لا يغير فان كان له اخوة كثيرة لا يثبت حلف لا يكلمهم ولو قال لا يكلم
عبيد فلان او لا يركب دواب فلان او لا يلبس ثياب فلان حلف بفعل ثلثة مما سمى الا انما نوى الكل
الكل والفرق ان الاول اضافة تعريف فتعلق اليدين باعيانهم فلم يكلم الكل لا يثبت وفي الثانية اضافة
ملك لا يثبت باليدين لكونها جازا او حجة العبد وانما المقصود الملك فثبتت ولست اليدين اعيانها
منسوبة اليه وقت الحلف وقد ذكر النسبة بلفظ الجمع واقل ثلثة وروي الحسن عن ابي يوسف كل شيء يروي
ابن ادم فهو على واحد اذا كانت يمينه على بني ادم فهو على ثلثة **واليمين واليمين سنة شهر في التعريف اليك**
مثال التعريف ان يقول والله لا اكلم فلانا الحسين او الزمان وقل العكس ان يقول والله لا اكلم فلانا
حسنا او زمانا ولا يثبت له وقع على سنة اشهر لان الحسين يطلق على الزمان العكس كما قال تعالى فسبحان الله
حين تمسون وحين تصبحون ويطلق على اربعين سنة كما قال تعالى اني اعلم بان حين من الدهر
قال اهل التعريف المراد به اربعون سنة ويطلق على سنة اشهر قال الله تعالى يوقى اكلم كل حين قال ابن
عباس رضي الله عنه هي سنة اشهر وهذا هو الوسط فيصرف اليدين في كل شيء ان لم يرد به الساعة لان
العصيان لا يفرق على ترك الكلام ساعة ولا يكلف على ذلك والمدة لا يقيد غالبا لانه لا يبرأ ولا

الزمان يستعمل استعمال الحين قيدنا بقولنا ولا يثبت له لانه لو كان له نية فيتع على ما نوى كذا في الاحتيار
الا يثبت من حلف ان لا تكلم فلانا الذي يقع على الابد قال عليه السلام لا يصام من صيام الدهر ينع جميع العمر
ودهر اي لو حلف ان لا يكلم فلانا دهر قال ابو حنيفة رحمه الله حين يسئل عن مقدار **الا يبرأ** وهو الوقف
عند عدم المخرج من الحال كسئل ابن ابي رضى الله عنه عن شيء فقال لا ادرى ثم بعد ذلك طوبى لمن سئل
شيء لا يدري فقال لا ادرى في الجامع المجوز يوقف ابو حنيفة في اربع مسائل احدها منع والثانية المنع الشكلي
والثالثة وقت الحلف والرابعة محل الحلف المشركين في الاخرة قلت هذا تنبيه الكل معنى ان لا يستكشف عن الوقف
فيما لاوقوف عليه اذا المجازفة افتراء على الله تعالى بتجريم الحلال او بقصد **وعندهما** وهو ان كان الحين اي
يقع على سنة اشهر قبل الخلاف في التكرار اما المتوقف فتصرف ليا العزائم وقيل الخلاف فيها جميعا والاصل هو
الصحيح ومن اي حليفة ان دهر او الدهر سوار وهذا عند عدم النية وان كان له نية فعلى ما نوى كذا في الاحتيار
لان دهر استعمال الحين يقال ما لا يملك من دهر ومنه حين فيكون بمعنى دهر ان دهر لم ينقل عن احد
من ارباب اللغة تعديرا فوجب الوقف فيه ودهر ليس حين في الاستعمال لان الوقف من حين كمنكره والموقف
من الدهر يقع على الابد واللفظ لا يدرك بالقياس **والايام والشهور والسنة** اي لو حلف ان لا تكلم
فلانا الايام او الشهور او السنوات ولا يثبت وقع على عشرة ايام وعشرة اشهر وعشرة سنين عند اي حليفة
وكذلك الجمع **وفي الملك ثلثة** يعني لو حلف ان لا تكلم فلانا اياما او شهورا او سنين وقع على ثلثة ايام وثلثة اشهر
وثلثة سنين اتفاقا لان المنكر يتناول الاقل وهو ثلثة بالجمع وقال في مقررنا سبعة ايام في الايام وستة
في الشهور والعمر السنين لان اللام لتوقيف العهد في الاصل فاذا وجد معهود كان احق والاسبوع معهود في
عدد الايام والسنة معهود في عدد الشهور وليس في السنين معهود فيصرف الى عمر الحلف وله ان اللام للعهد
الا ان العشرة معهود في الجمع المتوقف لانه اقصر ما يدكر بلفظ الجمع فانه يقال مثلا ثلثة ايام واربعه ايام والاشهر
ثم يقال احد عشر يوما واحدا عشر سنة فكان تعريفنا لهذا المعهود وفي الاحتيار حلف لا يكلمه ايا كذا في ما نوى
فان لم ينو في يوم واحد لانه اقل العدد وان قال كذا وكذا ولا يثبت له في يوم وليطه حلف لا يكلمه ايا اطه واحدا
الناس يروى كذا في قدوم الحاج تقدم واحدا انتهت اليدين حلف لا يكلمه قريبا من سنة فهو على سنة اشهر ويوم ولو قال
لا يكلمه قريبا فهو اقل من شهر ويوم ولو قال لا يكلمه قريبا من شهر وعن ابي يوسف هو مثل الحين واجلا اكثر من شهر وعاجلا
اقل من شهر لان الشهر ادنى الاجل ولو قال بضع ثلثة لان البضع من ثلثة ايا تسعة فيحمل على الاقل عند عدم
النية **حلف لا يكلم من هذا الحنطة لا يثبت** ما لم يقصد القضم الاكل باطراف الانسان ينع لا يثبت حتى يكلمها عنها
ولو اكل من خبزها او صوبها لم يثبت وقال لا يثبت باكل خبزها ايضا لان اكل الحنطة مجاز عرفا عن اكل ما يتخذ منها
فيصرف اليه الا انه اذا اكلها قضى حلفه ايضا لانه مستعمل معنا حقيقة فصار حصار كما اذا حلف لا يدخل دار فلان
فدخلها حافيا او ذكرا كذا يثبت ولا يبي حليفة ان الكلام اذا كان له حقيقة مستعمل فالعمل بها اولى من المجاز المتعار

فصار كما اذا حلف ان لا ياكل من هذا الشاة فاكل منها لا يحنث وفي الخصال هذا اذا لم ينو شيئا وان نوى ان لا ياكل
شيئا لا يحنث باكل جزءه الثاني **ومن هذا الدقيق** يعني لو حلف لا ياكل من هذا الدقيق **حنث** **بجزءه** لان عينه
ياكلون فانصرف اليه من ايامه حتى منه **دون** **سنة** اي لا يحنث باكل عين الدقيق لتعيين الجازم اذا وان عني عين
الدقيق لم يحنث ان اكل جزءه لانه نوى حقيقة وفي الاحتياط وكذا لو اكل من عصيدته او اخذه خبيصا او حنث
حنث وكذلك كل ما لا يؤكل عاده يقع اليه من ايامه حتى منه لان الجازم المتعارف راجع على الحقيقة **المجوز** **الاجز**
اي لو حلف لا ياكل خبيصا يقع على ما عاده **اهل البلد** وهو جزاء الحنطة او الشعيرة لان مبني اليه الوقت وهو الوقت
في البلد ان وفي الاحتياط ولو حلف لا ياكل خبيصا فاكل ثمره ياقال ابو الليث لا يحنث للوقت والطعام حقيقة ما يطعم
يؤكل وفي الوقت يحنث بغير الاشياء الا ان لا يحنث لا يحنث لانه لا يحنث لانه لا يحنث لانه لا يحنث لانه لا يحنث
الورد وكذا في الحنث والذبيحة والمخيط طعام تجزي العادة باكلها مع الجزاء ما له والنبير شراب عند ابي يوسف طعام
عند محمد والفاكهة طعام حلف لا يشترط طعاما لا يحنث الا بشرائه الحنطة والدقيق والجزء استحسانا لا لوجوه وفيه
حنث بالنعير والذرة وكحومها ايضا **الشعيرة** يعني لو حلف لا ياكل شعيرة وقع على ما يكون **من الخبث** فلا يتناول
يعني لو حلف لا ياكل شعيرة وقع على ما يكون **من الخبث** فلا يتناول **الشعيرة** يعني لو حلف لا ياكل شعيرة وقع على ما يكون
وكذا لانه المتعارف عند الاطلاق وفي الاحتياط روي ان نوى كل شيء مشوي صحت نيته وهو القياس لان
الشواء ما يجعل في النار ليس له حكم وهو موجود في كل شيء الا ان الوقت اقتصر بالخبث على ما يشاء **الخبث**
اي لو حلف لا ياكل طيبا وقع على ما يطبخ **من الخبث** لانه لا يحنث لانه لا يحنث لانه لا يحنث لانه لا يحنث لانه لا يحنث
شء وعلى نفق قبيح بالما لا لو اكل طيبا يابى لا مرق فيها لا يحنث لانه لا يحنث لانه لا يحنث لانه لا يحنث لانه لا يحنث
حنث **بكل مرق** اي مرق اللحم لانه من اجزاء اللحم وفي الاحتياط ولو اكل سبكا مطبوخا لم يحنث لان اللحم
لا يتناول عند الاطلاق وعند ابن سماعه الطيب يكون على الشحم فان لم ينج عذسا او ارضا بودك فطبخ
وان كان بسمن او زيت فليس بطيب والمقبر الوقت ولو حلف لا ياكل من طيب فلان فطبخ هو واخر
واكل الحالف منه حنث لان كل جزء منه يسمى طيبا وكذلك من خبز فلان فخبز هو واخر وكذلك من ربات
الشراء فلان فاشترى هو واخر وكذا لا يلبس من شئ فلان فتنسج هو واخر ولو قال من قدر طينها فلان
فاكل ما طبعها لم يحنث لان كل جزء من القدر ليس بقدر وكذلك من قرص خبز فلان او رمانة يشترط فلان
او ثوب شئ فلان لما يتناول ولو حلف لا يلبس ثوبا من ثوب فلان فلا بد ان يكون جميعه من ثوبها حتى لو
كان فيه جزء من القدر جزء من ثوب فلان غير ما لم يحنث لانه من اجزاء اللحم من هذا الطعام مادام
في مكانه فباع بعضه واكل الباقي لا يحنث ذكره الحسين حلف لا ياكل من مال فلان وبينهما دراهم فاقض منها
درهما فاشترى به شئيا واكله لم يحنث حلف لا ياكل من طعام مشترك بينهما لم يحنث لانه انما
اكل حصته الا يرى ان له ان يأخذ حصته والطائخ هو الذي يوقد النار دون الذي ينصب القدر ويحطب

الماء والخبث وهو الحطب والذي يوقد النار في التور دون من عتبة ووسط **والوقت** اي حلف لا ياكل
رأسا وقع على ما ليس اليه بذل **في الشاة** **بما في السوق** جازما على الوقت وعن ابي حنيفة انه يدخل في البيع
رأس البقر والجزء وروى عنه ما يحنث برأس الغنم وهو اقله عشر زمان وان نوى الرأس كله على ما نوى
والربط **والعنب** **والرمان** **والخيار** **والنخلة** **ليس بفاكهة** وقع لو حلف لا ياكل الفاكهة فاكل منها لا يحنث وقالا
الوطب والعنب والرمان فاكهة فيحنث بالتناول منها لانه الفاكهة ما يتفكه بها اي يتنعم قبل الطعام وبعده ومن
الاشياء يتفكه بها في العادة ولا يحنث ان هذه الاشياء لو اكلها لم يحنث لانه لو اكلها لم يحنث لانه لو اكلها لم يحنث
يحل تحت الطلاق الا بالنية كما ان المكاتب لا يدعون في قول كل مملوك في قوله لانه مملوك من وجه ولو اكل من خارج
الاشجار كالنخلة والافاص والحجج والكثير من المشمش والبن وجوزة فاكلها لم يحنث لانه لو اكلها لم يحنث لانه لو اكلها لم يحنث
الشيء وفي المحيط الياس من ثمار الشجر فاكهة الا بطيب وذكر شمس رابعة السحرة بطيب ليس من الفاكهة
في عامة البلدان فرطبه لا يكون فاكهة وفي الاحتياط قال محمد الثوري فاكهة لانه يستعمل استعمال الفاكهة وخلال حمد
فصب السكر والبس لا فاكهة والجزء في عرفنا ليس بفاكهة لانه لا يتفكه وروي المعلى عن محمد الجوز الياس
بفاكهة لانه لو اكل مع الجزاء فاكهة لانه لا يتفكه وعن ابي يوسف اللوز والعنب فاكهة رطبة من الفاكهة
الرطبة وبالس من يابسها وعن محمد لو حلف لا ياكل فاكهة العام او من ثمره العام ان كان زمان الرطبة فهي على
ولا يحنث باكل الياس وان كان في غير زمانها فهي على ابي اسير والوطب اذا كان في زمان الوطب لان اسم الفاكهة
يتناولها الا انه استحسن ذلك لان العادة في قولهم فاكهة العام اذا كان في زمان الرطبة يبرونها دون الياس
فاذا لم يكن رطبة تعينت الياس في حنث عليه **والادام** اي لو حلف لا ياكل اداما ولا نية له فحل على ما ينطبق
اي يحنث به الجزاء ان يكون ما يتناول **كالحل** **والزيت** **واللبن** وكذا المرق والعسل والدبس ونحوه لان احدهما من المواد
وسمي للواقعة وسمي بالمازقة فيصير ان شئ واحد اما المجاورة ليست بمواقعة حقيقة فكل ما يحتاج في اكله الى
مواقعة غير هو ادام وما يمكن افراده بالاكل فليس بادام وان اكل مع الجزاء لم يحنث لانه لو اكل مع الجزاء لم يحنث
لانه كل منع دا ولا يذوب فيمختلط بالجزء ويصير تبعاد في الاحتياط والشواء واللحم والبيض والحبن ليس بادام
لانها تنفرد بالاكل ولا تخرج بالجزء وعند محمد كل ما يؤكل بالجزء عاده فهو ادام وهو المختار عمل بالوقت وعن ابي
يوسف الجوز الياس ادام وقال محمد وهو رواية عن ابي يوسف البر والجوز والعنب والطيب والقبول وسائر الفواكه
ليس بادام لانها تنفرد بالاكل ولا تكون تبعا للجزء لو كان موضعها يؤكل بالجزء معتادا يكون اداما عند علم الوقت
وهو الاصل في الباب **والفداء** يعني لو حلف ان لا يتفدى يحنث بالاكل من **الطعام** **الجزء الثاني** اي **النظر** **لأن الفداء**
في اللغة اسم لطعام الفداء وسمي الى النظر ولهذا سمي صلتى النظر صلتى الفداء **والفداء** اي لو حلف ان لا يتفدى
يحنث بالاكل من **النظر** **لأن الفداء** في اللغة طعام يؤكل منها فيطلق على الوقت **والفداء** **والفداء**
السجود اي حلف ان لا يشرب يحنث بالاكل من **نصفه** **النهار** **الي طلوع** **الجزء الثاني** لان السجود فداء من سجود

الليل قبل طلوع الفجر الثاني وما بعد نصف الليل من حيث ان لم يمتد الى العشاء ان ناكل اكثر
من نصف الشبع حتى ناكل بقية او ناكل لاجل لانه لا يسمى غدا عاده وشرط ان يكون الاكل من جنس ما كمل
اهل بلده عاده حتى لو شرب اللبن وشبع في الغداء من حقه بالاجل وان كان بدو بالاكل قال الكرخي اذا طلع
لا يتقدي واكل نحو او ارز او غيره حتى شبع لا ياكل ولا يكون غدا حتى ياكل الجزو كذلك ان اكل نحو بغير جنس
اعتبار اللعش كذا في الاحتيار **والشرب من النهر** اي لو حلف ان لا يشرب من نهر النهر حث ان وقع الكرخي من
اي انما ياكل اذا تناول الماء بغيره من ذلك النهر حتى لو شرب منه بغيره او بغيره لم ياكل وقالوا ياكل في جميع ذلك
لانه هو المتعارف ولا يبي صيغة ان حقيقة الشرب من النهر ان يكون فيه متصلا به فيكون اولى من الجواز المتعارف
وان نوي الشرب بغيره حثت نيته عند ديانته لا قضاء لانه لا يزل في نوي به الكرخي حثت نيته عند ما قضاه
ديانته لانه حقيقة كلامه من المتعارف ولو حلف لا يشرب من نهر اخذ منها لا ياكل في جميع ذلك
النسبة اليه غيره كما اذا حلف لا يشرب من هذا الكون فحلف في كون اخر لو حلف لا يشرب من ماء واكل من شرب
من نهر اخذ منها كحلف لان ماء من ذلك فحلف لا يشرب من نهر لانه لو حلف لا يشرب من نهر البئر يتفرق بينه
اي الاعتراف اتفاقا لتقدير الكرخي فيها ولو حلف لا يشرب من نهر لا ياكل في الحقيقة والاحتياط ان كان كذا
ومن ملية اي لو حلف لا يشرب من ماء هذا النهر كحلف **بالسك** اي اتفاقا لان نسبة الماء اليه لا ينقطع به
ومن القرب وهو بالحد المملحة الذي يقع لو حلف لا يشرب من هذا الحب او البئر كحلف **بالماء** لانه لا ياكل من
منها الا باناء حتى لو نزل البئر وكعد لاجل لا يتناول اما الحب ان كان مملحا فليكن الشرب منه لاجل الا
بالكرخ عند ابي صيغة كما في النهر وان لم يكن الشرب منه كحلف بالاعتراض والافاء لتعينه لو حلف لا يشرب
من هذا الماء فهو على الشرب بعينه لا بالكرخ والاعتراض منه لانه المتعارف ومنها على العرف **السك**
اللاتية اي لم حتى لو حلف لا ياكل نحو فاني لم اكل من جميع الحيوان غير السمك وما يعيش في الماء حث سواد
كله طيني او مشوي او قد ير او سواد كان حلالا او حراما كالميتة ولم يحتسب في الادبي ومنه النسبة و
ذبيحة الحوت وصيد الحوم لان اسم اللحم يتناول الجميع كذا في الاحتيار وقال القاضي لاجل لم يحتسب في الادبي
لانه لا يستعمل استعمال اللحم وعليه الفتوى وقال ابو يوسف ياكل السمك لقوله تعالى ما يكون منه لحاظا
والمراد لحم السمك اجماعا ولهما ان اللحم ينشأ من الدم ولحم السمك ليس كذلك لان الدموي لا يكون الماء ولهذا
يحل بلا ذكره ومطلق الاسم يتناول الكمال دون القاصر وكذلك اللاتية وشحم البطن لب اللحم لا يستعملان فقال
القاضي لا يتخذ منها ما يتخذ من اللحم ولا يستبان لحم عفا وان نواسا او نوي السمك كحلف لانه تشديد على نفسه
والكبد والكوش لحم الكرش سكنون الرأى وكسرة مثل كبد وكبد وهي بالفسدية كسرة وهي للحيوان بغيره
لان في الحويصة للطاير كذا في البلغة وكذا الدية والحدود والحكة والرأس والاكارع والامعاء والكاوي
لحم وهذا في عرفهم على ما راى ابو صيغة في زمانه بالكونة **وقيل في فاس** اي في بلد التي لا تباع مع

البحر فلا ياكل باكلها اعتبارا للعرف في كل بلدة وكل زمان **والشحم البطن** الشحم الظاهر من لو حلف لا ياكل
فاكل شحم الظاهر لا ياكل وقالوا لا ياكل لانه يذات شحم البطن ولكونه شحم الشحم في قوله تعالى ومن البقر
والغنم حثنا عليهم شحمها الا ما حملت ظهورها او احياها او ما اعتلط بطنها والاصل في الاحتياط ان يكون الشحم
من جنس المستثنى منه فصارت الشحم اربعة شحم الظاهر وشحم تحت العظم وشحم على طاهر الامعاء وشحم البطن
ولا يبي صيغة ان هذا لحم حقيقة ينشأ من الدم وله قوة اللحم ويستعمل في العلا باستعمال اللحم لا الشحم وحلف في
الاكل لانه لو كان يمينه على الشراء لا ياكل بهذا اتفاقا من المتعارف هذا كحلف في الشحم بلفظ عربي واما
اذا قال بالفاخرية سب لاجل باكل اللحم السمين الذي على الظهر اتفاقا وكحلف بالشحم المتصل بالظهر اتفاقا وفي
الاحتياط حلف ولا ياكل لحم شاة فاكل لحم عشرة حث لان اسم الشاة يتناول الفرس وغيره وذكره الفقيه ابو الليث انه
لا ياكل لان الوصف يفرق بينهما وهو الحمار وكذا لا يدخل لحم الحمار في يمين لحم البقر **حلف لا ياكل من هذا البئر**
فاكله اي لم حتى لان صفة البئر زالت عنه وهي تصلح ان يكون داعية الى اليمين فيعتقد بها **وكذا الرطب** اي
صار قرا اي لو حلف لا ياكل من هذا الرطب فاكله قرا لا ياكل لان هذا الصفة داعية الى اليمين فيعتقد بها و
اللبن اي وكذا اللبن اذا صار **ريش** اي وهو بالفاخرية حثت بالورد ما يقع لو حلف لا ياكل من اللبن فاكله
شيرة ازا لا ياكل ما يتناول اللبن ما ياكل غنمه فلا يتصرف بالما يتخذ منه واعلم انه لا فرق بين قولنا لا ياكل من
هذا البئر فاكله رطبا وبين قولنا لا ياكل سيرا فاكل رطبا كذا في شرح الوقاية للصمد الشريعة **حلف لا ياكل**
من لحم هذا الحمار فحلف لا ياكل لحم الحمار لان صفة الحمار لا يكون داعية الى اليمين وكذا لو حلف لا يتكلم
هذا الصبي او هذا الشاب فكلم بعد ما شاع كحلف لان الشرع احرم ما يتكلم اطلاق القيان وموارد البصيان
فلم يفتح ذلك الداعي شرعا **حلف لا ياكل من هذا الحمار** فهو على تحريمه وليس غير المطبوع لانه اصحاب اليمين الى ما
لا يؤكل فيه فاسيا ما يحتاج منه لانه سب لم فيصلي حماره وكحلف بالما لا ياكل منها ولا ياكل ما يتغير بالصفة
كالشيرة والكل والدبس المطبوع لانه ليس بجوارح منها حقيقة فان الخارج منها ما يؤخذ كذلك متصلا بها كحلف
غير المطبوع وعصير العنب لانه كذلك متصلا الا انه متكلم قال الاكمام بالعصر ولو اكل من عين النخلة لا ياكل
لانها حقيقة لا جود كذا في الاحتيار ولو لم تكن للشجرة ثمرة ينصرف اليمين الى ثمرها كذا في شرح الجمع لان ملك
ومن هذا الشاة اي لو حلف لا ياكل من هذا الشاة فهو على التحريم **والزبد** والسمن لان انشاء ما كونه
فينتقلد اليمين عليها فلا ياكل بلعنها **ولا يدخل بيض السمك في البيض** يعني لو حلف لا ياكل البيض لا ياكل
ياكل بيض السمك لان اسم البيض عرفا يتناول البيض الطير كالدجاج والاوز وما لا يفسر فلا يدخل بيض السمك الا
بالتنية لانه بيض حقيقة وفيه تشديد على نفسه **والشراء** اي لو حلف لا يشري البيض فاشري بيض السمك
لا ياكل كما في الاكل لما يتناول اليمين على الشراء كاليمن على الاكل وفي الاحتياط حلف لا ياكل حراما فاضطرر الى التنية
والحرم فاكل روي عن ابي يوسف انه كحلف لانه حرام الا انه مرفوع الاثم عن المضطر كفعل الصبي والمضطر في الوهم

المقالة الخامسة في بيان حكمه في حق من لم يسمع به

ليس عند المشرقة علم من المسئلة الاولى البشارة حصلت بالاول لا بتبعي فاعتق ولم يحصل بالثاني لانه
قد علم به فلم يكن بشارة في المسئلة الثانية حصلت باختيار الكل فاعتقوا اما الخيرة فانه وجد من الكل سواء
كانوا متفرقين او مجتمعين فاعتقون في كليهما وفي الاختيار والاعلام كانت رتبة معتق الاول لا غير
لانه ما يحصل به العلم واما يحصل بالاول والبشارة والخيرة يكون بالكتابة والمراسلة كما يكون بالثانية والكتابة
والمراسلة بالمشقة لا غير ولهذا يقال اخبرنا الله تعالى ولا يقال صدقنا فاذ قال اي غلام يشتريني يقدم
فلان فهو قد كتب اليه غلامه بذلك عتق ولو ان عبد الله ارسل عبد الله آخر بالثانية فجاز الرسول وقال
لهموني ان فلانا يقول لك قد قدم فلان عتق المرسل دون الرسول وهو بمنزلة الكتابة ولو قال الرسول ان
قال قد قدم ولم يقل ارسلني فلان عتق الرسول خاصة قال الله ان تبت باختياره فهو حرة والتسري ان
يتمها عن حرة خارج البيت ويطاوعا ويؤبىا فتسري جارية كانت في ملكه عتقت لوجود الشرط ولو اشتراها
وتسري بالملك عتقت لان هذا الامة لم يكن في ملكه زمان الخلف ولم يضيف عتقا اليه الملك او سبه وقال
نوفعتني في الوهمين لان ذكر التسري ذكر للملك لان التسري لا تصح الا مع الملك وجواب الملك يصير حرة
ضرورية صحيحة التسري فعتق رتبه ولا يظهر في حق الحرة وهو الجراء لان التملك بالضرورة يتقدر بقدر
خلف لا يتزوج فرتبه غير ما غير امره فان اجاز بالقول حنت لان الاجارة في الانتهاء كالاذن في الاستدراء
عليه ما بين تصرفاته الفضولي وبالفعل لا يوان اجاز بالفعل كاعطاء المهر ونحوه لا يثبت لان العقود يختص بالاقوال
فلا يكون فعلا عقدا واما يكون رضا وشرط المثلث العقد للرضا وفي الاختيار وروي عن محمد انه لا يثبت في التوبة
وافتي به بعض المشايخ لان الاجارة ليست بانشاء للعقد حقيقة واما هو يتقيد بكم العقد بالرضا به ولو امر
غيره ان يزوج حنت لان الوكيل في النكاح سفير ولهذا لا يضيف العقد اليه على ما روي في محله وفي الاختيار ولو
قال غيب ان لا انكحهم به صدق ديانته لانه محتمل لا قضاء ولانه خلاف الظاهر وكذا الطلاق والعنف في الحكم بغيره
لو طف ان لا يطلق او لا يعتق فوكل به حنت لا يثبت وفي الاختيار وكذا كل عقد لا يرجع حقوقه اليه الوكيل كالتأجير
والمجامع والهبة والصدقة والوديعة والقرض والاستقراض وكذلك كل فعل ليس له حقوق كالنهب والقتل والدمج
والكسوة والفضاء والاقضاء والخصومة والشركة فانه يثبت بغيره وبالامر وفي الصلح روايتان بمنزلة البيع وفي
النكاح خلف لا يزوج عبدا وامتنعت بالتوكيل والاجارة لان ذلك مضاف اليه فيشوق على ارادته لملكه ولا
وكذلك ابدا واسم الصغير ان يعنى لو طف لا يزوج ابنة او بنته الصغيرين كيث بالتوكيل والاجارة لولايته عليها
وفي ابنة او بنته الكبيرين لا يثبت الا بالباشرة لعدم ولايته عليها فهو كالاجنبي عنها فاعتق كحقيقة الفعل خلف
لا يقرب عبدا فوكل به اي بالنسبة حنت لان قابلية ضربه راضية اليه المولي فصار كفرته بنفسه وان نوي لا يثبت
صدق قضاء لانه فعل حسن فاذا نوي الفعل بنفسه فقد نوي الحقيقة فيصدق قضاء وديانته بخلاف ما تقدم
من النكاح وانواته لانه حكم بكلام يقضى اليه الشكاح والطلاق والامر بذلك مثل الحكم به فقد نوي الحاقص من العام

اي الجنتين شارة وان كان شرطاً برب وجوده لقوله ان شئني الله مرضي او قضى ديني او قدمت من سري لا يجزى الآ
الوقار باستي لان نذر بصيغته وليس معنى اليمين ولو قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة ففعل وليس
في ملكه الامانة درهم لا يلزمها غير لان النذر بالملك لا يصح ولو نذر صوم الابد ففعل لا اشتغال بالعيش ففعل
بملكه لا يجزى فاني في رمضان ولو نذر عدد من الحج يعلم انه لا يمكنه الايام غير بالتحج عنه
لانه لا يوفى الغدير الناب خلاف الصوم قال ابو حنيفة رحمه الله لو قال علي اطعم عشرة مساكين او كسوة
عشرة مساكين لا يجزى الا ما يجزي في كفارة اليمين لما تقدم انه معتبر باليجاب الله تعالى وقال ابو يوسف لو قال الله علي
اطعم اطعم ما شاء ولو نذر الله علي نذر ونوي الصوم او الصدقة دون العدد لزمه في الصوم ثلثة ايام
وفي الصدقة اطعام عشرة مساكين اعتبارا بالواجب في كفارة اليمين ولو نذرت صوم ايام صيفها وقالت
الله علي ان الصوم غذا فخاضت فهو باطل عند محمد وزفر لانها اضافت الصوم الى وقت لا يتصور فيه وقال ابو يوسف
تفتق في المسئلة الثانية لان الايجاب صدر صحيحا في حال لا ينافي الصوم ولا اضافة الى زمان ينافيه كما اذا نذرت
صوم شهر يلزمها قضاء ايام صيفها لانه يجوز فلو الشهر عن الجضي فصح الايجاب ولو نذر صوم اليوم الذي تقدم
فلان تقدم ليل الا شئ عليه ولذا لو قدم بعد الزوال او قبله وقد اكل عند محمد لان المعلق بالشرط كالمكلم عند
وجوده وقال ابو يوسف يتفص في الفضلين الا فرين كما اذا نذرت صوم غذا فخاضت ولو قدم في رمضان او
في يوم الفطر قضاء ولا يجزى صومه لان الايجاب خرج صحيحا ولو نذر صوم ركعة او صوم نصف يوم صحيحا
وصام يوما لان الركعة صلوة وقربة في الجملة لا اشتغال بها على ذكر الله وغيره وكذا لو نذر عند البقش وصوم نصف يوم
قربة كما مساك غذا الاصح فصح التزاد ثم يلزمه حفظه وانما ضرورة عدم التجزي شرعا ولو نذرت ثلث ركعات لزمه
اربع عند ابو يوسف وركعات عند زفر ولو نذر ان يصلي بغير وضوء فليس بشئ وعن ابو يوسف يلزمه بوضوء
لان الايجاب اصل الصلوة صحيح وذكر الوصف بالتحل ولو نذر ان يصلي بغير قراءة او عديا ناصح فلا فالزفر والزمه
بقراءة مستورا لان الصلوة كما ذكر قربة في الجملة كالآتي ومن لا يقدر على الثوب فصح الايجاب ولو نذر بذكر ولا
او كسوة لزمه ذبح شاة عند ابو حنيفة ومحمد وكذا النذر بذكر او عبدا عند محمد وفي الولد والوالدة عند ابو حنيفة
روايتان الاصح عند عدم الصحة وقال ابو يوسف وزفر لا يتفص شئ من ذلك لانه معصية فلا يتفص ولها في الولد
لان الايجاب ذبح الولد عبارة عن الايجاب ذبح الشاة حتى لو نذر ذكبه بكمه يجب عليه ذبح الشاة باطعم نيابة كما
في فقه الذبيح عليه السلام وله نظائر منها ان الايجاب المشي الي بيت الله تعالى عبارة عن حج او عمره واجاب
الهدى عبارة عن الايجاب شاة ومثله كثير واذا كان نذر ذبح الولد عبارة عن ذبح شاة لا يكون معصية
بل قربة حتى قال الاستيعابي وغيره من المشايخ ان اراد عين الذبح وعرف انه معصية لا تصح وتطير الصوم
في حق الشيخ الثاني معصية لا قضائية اياها هلكه ويصح نذر بالصوم وعليه الفتوة وجعل ذلك التزاد للقرية
كذا هذا ولمحمد في النفس العبدان ونية عليه ما فوق ولا يثبت عليه ولد فكان اولا بالحوار ولا يثبت حنيفة ان ذكوب

نفسه

الشاة على خلاف القياس وفناء استدلالا بقصة الجليل عليه السلام وانما وردت في الولد فيقتصر عليه ولو نذر
بلفظ القتل لا يلزمه شئ بالاجماع لان النفس ورد بلفظ الذبح والفرقة والذبح والقتل والذبح والقتل والذبح
في الوان على وجه الغيبة والتعبد والقتل لم يرد الا على وجه العقوبة والانتقام والنهي ولانه لو نذر ذبح الشاة
بلفظ القتل لا يتفص فهذا اولى كذا **الحدود** وهو جمع قد وهو في اللغة المنع ولهذا سمي البواب
حدوا والمنع الناس من الدخول وفي الشرح ما قال في المتن **وهي اي الحدود عقوبة مقدرة وجبت جميعا لله تعالى**
التعذيب حد لانه غير مقدور ولا انقصاص لانه حق العبد ولهذا تصح عقوبة والاغتياض عنه والحدود وانما شرعت لئلا
لأنفس الشهوانية عن شهواتها الغير المشروعة ليبقى العالم على نظام العدل والزنا وطعن الرجل المرأة في القبل
اي فرجها لاني دبرها في غير الملك **وشبهه** اي شبهة الملك بان يظنها امرأته ولو قال والزنا وطعن المكلف في قبل المشتبهة
في غير المكلف شبهة عن طوع كان اتم لم يجز به وطعن المجنون والكفر وطعن الصغيرة الغير المشتبهة والميتة لان كل
ذلك لا يوجب الحد اما الاول فلمعوم موارد استعمال الزنا فانه متى قيل فلان زني يعلم انه وطئ امرأته في قبلها
وطئ امرأته او ما كونه في غير الملك فلان الملك سبب لا باء فلا يكون زنا وما عدم شبهة فلفظه عليه السلام اذ روى
الحدود بالشبهات ولا يدينه من مجاوزة الحدان لان المخالطة بذلك يتحقق وما دون ذلك ملاحظة لا يتعلق بها احكام
الوطئ من غسل وكفارة صوم وفساد حج **وهي اي الزنا شئت بالنية** وكذا بالادوار لا تهاجج الشرعي بها ثبت الاطعام
على ما مر في الدعوى **وهي اي البينة ان تشهد اربعة** اي اربعة رجال مجتمعين على رجل او امرأته بالزنا لقوله تعالى
اللاتي ياءنن الفاحشة من نساكنهم فاشهدوا عليهم اربعة منكم فيدعونهم فبقولنا مجتمعين لانهم لو شهدوا متفرقين
يحدون حد القذف فلا فالشافي فان عندنا يفتح شهادتهم متفرقين كما في سائر الحقوق لاطلاق الآية وان قول عمر
رضي الله عنه لوجاءني مثل ربيعة ومضر فرأيتي طلبتهم **فبالهم القاضي** اي اذا شهدوا مجتمعين بآلهم القاضي عن
ما حقه بان يقول ما الزنا وكيفيته بان يقول كيف زني لاحتمال وقوعه حالة الاكراه وان يظنوا نظر العين زنا كما قال
عليه السلام العيان تزنيان **ومكانه** بان يقول ابن زني لاحتمال ان يكون الزنا في دار الحرب وزمانه بان يقول ميتة
زني لاحتمال ان يكون في زمان متعادم او في زمان الصبا والمزني بان يقول بان يفتل عن زني لاحتمال امته او امرأته او يكون
له شبهة لا يعرفها هو ولا الشهود كوطئ جارية ابنه فاذا بينوا ذلك اي الشهود ما سأل الامام وذكره اي الشهود
انما هي الزنية شرعية عليه اي الزنا من كل وجه وشهدوا به اي بالزنا وقالوا راينا وطئها كالليل في الكهنة وهي بضمين
وعاء الكل **وعندنا اي الشهود في السر والعلانية** ولم يكلف بظاهر العدالة احتيا لا للدرء وكيفيته تعديلهم قد مرت في
الشهادات قال بعض العلماء لو قالوا لقد راينا النظر الى موضع الزنا لا تقبل لاقرارهم على انفسهم بالنسق لان النظر الى
عورة الغير بالقصد فسق وكذا نقول بباح لهم النظر ضرورة تحلل الشهادة لانه عالم به والليل في الكهنة لا يسهم ان
يشهدوا وقد قال الله تعالى اقيموا الشهادة لله تعالى **وهي اي الزنا** اذا انقضوا اي الشهود عن اربعة منهم فذمة

لأن الدعوى فيه شرط فاحتمل أن تأخيرهم التأخير الذي هو شرط المال لا لئلا يكون الحق لله تعالى ولا أن السعة يكون
في السنة والخفية من المال فوجب على الشاهد العلامة في التأخير مستحقا أيضا وشيئ الزمان بالاعتقاد الذي يوجب العقلان
قال زنيته كما ثبت بالشهود وإذا قرروا بأنه زني حتى إذا شهدوا على أنه جامعها لا يجد حصر شهور الزمان على السنة والاقرار لأن
علم التأخير ليس كعلم في باب الجور والحق لله تعالى وهو أي الاقرار أن جرت العاقلة البالغ أربع مرات في أربعة مجالس من مجلس
المقررة القاضي في كل مرة في كل مرة لا يبرأ أي القاضي المقررة في الرابعة فليدرك وقال الشافعي يكتفي بأقرار مستمرة واحدة لأن
الاقرار مظهر وتكرار لا يثبت شيئا كما في سائر الحقوق ولما ماري أنه عليه السلام أقروا قامة الحق على ما عرّف مالك رضي الله
عنه إلى أن أتم أقراره أربع مرات في أربع مجالس ثم سبلا أي القاضي المقر كما تقدم في سؤالي الشهود **والاعتراف**
فإنه لا يبرأ عنه لأن تقدم العهد في مانع في الأقرار وقيل يبرأ له عنه نحو ما زني في صباه والاصح كذا في شرح المحللين
ملك فاقابين المقر فأي الزنا بكنهه **لزم** الحق لا يروى فإذ رجع المقر من أقراره قبل أن يحد في وسطه فليست له ضمان
يحد بعد رجوعه وقال الشافعي يحد لأنه وجب بأقراره فلا يبطل برجوعه كما إذا وجب بالشهادة ولما إن رجوعه جازي محتمل
للصدق وليس أحد يكتفي فيه بتحقيق الشهادة في أقراره فيتدرك الجور من الشهادة **وسبب الامام** إلى طلبة الرجوع بأن
يقول له أي المقر **ملك وطئت** بثبته **أوقلت** أو **لمست** أو تزوجت احتيالا للدرء وفي الاختيار وإذا أقر الحق
بالزنا يحد لأنه قادر على الإيلاج لسلامة الله ولو أقر المحبوب لا يحد كذا في قطعنا وكذلك الشهادة عليه ما ولا يحد إلا في
بأقواله إشارة للشبهة وإذا أقر أنه زني بأمره غايبة أقيم عليه الحد استحسانا والقياس لا يحد حتى يخبر بحوا
أنه تدعى شبهة لسقوط الحد وجه الاستحسان أن ما عدا أقراره بالزنا بأمره غايبة فوجه عليه السلام قبل إحصاء الملقى
برجعه إذا قبله إن أوقفه عينة لا شيء عليه ولو قبله قبل القضاء ركب القضاء في الحد والدين في الخطأ لأنه
لما يبرأ من الدم بالقضاء وفي شرح المحللين ملك أقرار الرجل بأنه زنا بمنزلة المرأة في أربع مجالس مع انكارها
غير موجب للحد عند أبي حنيفة وقال لا يجب الحد عليه وكذا الخلاف إذا أقرت أنها زنت بهذا الرجل فأنكر **وهذا** أي
حد الزاني أن كان **محضاً** وتغيره محضاً أي الزني بالجماع أي الزني بالجماع أي الزني بالجماع أي الزني بالجماع أي الزني بالجماع
وكان محضاً ولم يروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال مما أنزل الله آية الرجم الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة و
هذا ما قاله أن قرآن نسخ لفظة بقرى معناه وعلى ذلك إجماع العلماء يخرج المحض **أي قضاء** كما فعل النبي صلى الله عليه
سلم بأعنه فإن كان زنا ثبت بالبينة ينفذ الشهود برجمه ثم الإمام ثم الناس لا يروي أن علياً رضي الله عنه هكذا
فعله فإن امتنع الشهود أو بعضهم عن ابتدائي الرجم لا يحد لأنه يدل على الرجوع وفي الاختيار وكذا إذا غابوا في ظاهر
الرواية لقوات الشرط وكذا إذا ماتوا أو مات بعضهم وكذا إذا جنوا أو فسقوا أو قد فوجئوا أو قد أصدروا
عني أو فرس أو أوردلان الطاري على الحد قبل الاستيفاء كالموجود في الابتداء كما في رجوع المقر فصار كائهم شهدوا
وهم بمنزلة الصفة فلا يحد وعن أبي يوسف إذا غاب الشهود برجم ولم ينتظروا وكذا إذا امتنعوا أو امتنع بعضهم
لأن حد فلا يشترط فيه مباشرة الشهود كالجمل لا يحد كل أحد فواجب ملكا ولا كذلك الرجم لأنه

فأما

يحدون للحد لأن كلامهم قد فوجئوا إلى الشهادة موقوف على احتمال العدد في الاختيار وإن شهدوا
زني بامرأة لا يرونها لم يحد لقيام الشبهة لاحتمال أنها زوجة أو أمته **فإن رجعوا** أي الشهود قبل الرجم **سقط** الرجم
لبطلان الشهادة بالرجوع **وهذا** أي الشهود لأنهم قد فوجئوا **وبعد** أي وإن رجع الشهود بعد الرجم **فيضمنون** الدين
لأن النفس تلفت بشهادتهم وقال الشافعي يقتلون لأنهم قاتلون معنى لأن القتل وجب بسببهم فصاروا كالمكره ولما
أن علة القتل هو القضاء ورجم الناس باختيارهم ومع وجود العلة لا يضاف الحكم إلى السبب القاضي لا يصح أن يكون
آلة للشهود وكذا الناس فلا يلزمهم القضاء وكنتهم كونهن سببا فيضمنون والمال يجب برليل فيه شبهة ويحدون حد القذف
وقال زفر لا يحدون لأن كلامهم السابق صار بالرجوع قد فوجئوا قبل الرجم فلا حد لأن من قذف حييأ ثم مات المقتوف لا يحد
القذف وإن جعل قذفا بعد الرجم فلا حد أيضا لأن من قذف المرحوم حكم الحاكم لا يحد ولأن الشهادة انتقضت بالرجوع
فانقضى ما اتفق عليه وهو القضاء فصاروا كائهم قد فوجئوا الميت في الحال فيحدون **وإن رجع واحد من الأربعة** بعد الرجم
فرجعوا أي ضمن الرابع ربع الدين لأنه تلف بشهادته ربع الحق ويحد وهذا لأن الشهادة تأكدت بالقضاء فلم تنقضي
الآن في حق الرابع وفي الاختيار وإن رجعوا بعد الجمل فالحكم كما تروى لا يضمنون أرش السباط وكذلك إن مات من
الجمل وقالوا يضمنون وإن رجع واحد فويله ربع الأرش وإن مات فربع الدين لأنه من الجمل وقد حصل بسبب الشهادة
فكان التشاهد هو موجب كما في الرجم ولأبي حنيفة أن أثر القرب والموت ليس موجب للشهادة لأن الجمل قد يؤثر
ولا يؤثر وقد يموت منه ولا يموت ولو كان موجب للشهادة لما انفك عنها كما في الرجم وإذا لم يكن موجب للشهادة لا
يلزم الشاهد ضمانه ولأنه لو وجب إيمان يجب على الشاهد ولا وجه له ما يثبت أو على الجمل ولا وجه له أيضا لأنه فإذا
في فعله لا على وجه البذل ولم يتعدت ما رما أمره كعيان القضاء ولأنه لو وجب ضمانه عليه لا يمنع الناس من ذلك وفيه
ضرر على أعيان بيت المال ولا وجه له لأن الحكم غير موجب له لأنه يتفك عنه فلا يجب كما قلنا في التشاهد **وإن شهدوا**
متقادم أي في زمان سابق وهذا التقادم مقدر بجنة أشهد كذا روي عن الطحاوي واليه إشارة في الجامع الصغير وعند
أبي حنيفة منقوض إلى رأي الإمام وعند صاحبيه مقدر بشهر وهو رواية عنه وهذا هو الأصح وهذا التقادم في الشرع كذلك
عند محمد وعند ما مقدر بزوال الرأية كما يأتي في موضعه أن شأنا الله تعالى لم يمنعهم من إقامة أي الشهادة بعد من
الامام لم يقبل شهادتهم لأن تأخيرهم أن كان للشرع لا أقدم على الشهادة بعد يكون عن عداوة وإن كان اللسنة
صاروا فاسقين بالتأخير فلا يقبل بخلاف الأقرار حيث يقبل عندنا وإن تقدم أدلة لآلته منه إذا المرء لا يثبت عليه
وإذا فاسس الأقرار بالشهود في عدم الوجوب بالتقدم والتأخير فاسس الشهادة بالأقرار في الوجوب ونحن جعلنا
بينهما وأما إذا كان المانع من شهادة الفرد بعد رجوعهم عن الإمام سيرة شهر مثلاً أو بعد مرض يقبل شهادتهم
وفي الاختيار فحد الزنا والشرب والسرقة فالصحيح أن الله تعالى قد يوجب رجوع المقر عنها فيكون التقادم فيها مانعاً وحد
القذف فيه حق الغير لما فيه من دفع العار عنه ولهذا يوقف على دعواه ولا يقع الرجوع فيه فالتقدم فيه لا يمنع قبول دنا

اتلاف وعن محمد اذا كان في موضع الايدي يستدعي الامام ثم الناس لان الامتناع اذا كان بعد طهارة زالت
الاستحالة ولا كذلك لو كانت الاحتمال الرجوع او الامتناع فكان ذلك شبهة ولا بأس لكل من رى ان يتقدم مقتله لانه واجب
القتل ان يكون ذارحهم ثم من خلا لولي ان لا يتقدم مقتله ويؤدى ذلك غير لانه نوع من قطيعة الرحم من غير حادثة فان
ثبت زنا المحصنين بالافواه ابتداء الامام ثم الناس ويجوز ان يحفر للحفنة في الرحم كما سيأتي قريبا لما روي انه عليه السلام
امر للمدينة حفرة الى صدرها ودمها كجساة مثل الحفنة وقد كانت اقوت بالزنا ويرجم المحصن قايما ولا يحفره ولا ينبغي ان
يربط للرجوم ولا يمسك ويفسل ويكفن ويصل عليه لقوله عليه السلام في المرحوم اضعوا به كما تضعوا به موتاكم وان
لم يكن الزاني محصنا فجلده وذلك مائة لقرعة الزانية والزاني فاجلده واكل واحد منهما مائة جلدة وموت
جلدة للصيد لقوله تعالى في حق الامماء فان اتين بواحدة فعليه من نصف ما على المحصنات والمراد به الجلد لان الرحم لا ينفذ
فاذا ثبت التنصيف في الامام فكان الرق ثبت في العبيد بدلالة النفس او بدخول العبيد بالاية وتأنيث اللفظ في
يغيب بسوط لا بخرقة لاي لاغصن ولا عقد مائة مائة وهو المولود الغية الخارج بغيره اي الضرب على اعضائه لانه اذا
جمعه في مكان واحد رجا اذي الى التلف والخرق غير متلف ولان كل عضو من اللفظ منه فيعطى حظه من الضرب **الارباب**
وقد روي اي يجز عن ضرب من الاعضاء لان ضرب الوجه ينزل الحسن وهو خلاف حكمي وضرب الراس والفرج متلف وقال
ابو يوسف يغرب راسه سوطا واحدا في اخر الحد يقول اي بكر رضي الله عنه للجلاد ان ضرب الراس فان فيه شيطان ولما
قول عمر رضي الله عنه اياك ان تضرب الوجه والرأس والفرج وحديث اي بكر رضي الله عنه لانه كان في نفسه سماع مستحق للهلاك
ويجوز المحذور عن ثياب غير مائة العورة هكذا نقل علي رضي الله عنه ولانه ابلغ في ايقال الآثم اليه والنزج والايوة
المرأة الآمن الغزو والحشو وهو الشوب المحيط بالعتق لان الغزو والحشو مانعان عن وصول الآثم الزاجر
وان حذر لها في الرجم جاز وقد رويانه في هذه الصنف **ويغرب الرجل قايما في جميع الحدود** والمرأة تضرب جالسة
في جميعها لما روي ان عليا رضي الله عنه ضرب الرجال في الحد وقياها والنساء ففقدوا ولا يقد ولا يشد لانه زيادة عقوبة
غير مستحقة عليه **والجمع على المحض الجلد والرم** لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع بينهما **ولا على غيره** اي ولا يجمع على
غير المحصن **الجلد والنفي** هذا وقال الشافعي يقرع عامما على انه من الجلد لما روي انه عليه السلام قال الزاني عليه جلد
مائة وتقريب عام ولما روي انه الزانية والزاني فاجلده واجعل الجلد كل الموجب لانه قد روي بالفاء ولو كان النفي صلا كان
الجلد بعض الموجب فيكون نسخا وفي النهاية يحتمل ان يرد من التقريب في الحديث الجبس كما قال الشافعي ومن يك
امسح بالمدينة رطل فاني وقياها بها تغيب اي الجبس **الا ان يراه الامام** اي الا ان يري الامام النفي مصلحة **يفعل**
الامام ما يراه من مائة ولا يحصى ذلك بالزنا لما روي انه عليه السلام نفى المختن وعمر رضي الله عنه نفى غلاما حبسيا
يعتقن به الرجال والنساء فقال الغلام ما ذنبني يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك وانما الذنب لي لا اظهر دار الهجرة
منك وفي الاختيار والاقام الحد في المسجد لما روي حكيم بن حزام انه قال نهى رسول الله عليه وسلم ان يستفاد في
المسجد او ينشد فيها الشراء او يقيم فيها الحد ودولانه عسا ينفضل منه ما يجبس المسجد والامام ان يحرمه الى باب

المسجد وما من جلد وهو شاهد ويجوز له ان يثبت بيمين وبأمر باقامة الحد **لا يقيم المولى المولى عند الامام**
الامام وقال الشافعي يقيم لان ولاية المولى على عبده اكثر من ولاية الامام فيقيم عليه الحد كما تعذر ولما روي عليه السلام
اربع الى الولاية الحدود والعقوبات والنفي والجماعات اعلم ان الخلاف فيما اذا كان المولى من يملك اقامة الحد
بتقليد القضاء حتى لو كان مكانا او امرأته قلا يقيم الحد اتفاقا اذا كان الزاني من بنيان كان محصنا رجم لان الامام
مستحق عليه فلم يكن المرض حائضا **والا** اي وان لم يكن الزاني المريض محصنا لا يجلد حتى يبرأ من مرضه لان طهره قد ينفذ
الى الهلاك وهذا لا تقطع يد السارق في غاية الحد والبر لا قضائية الى الهلاك **وامرات الحامل لا تجلد حتى تضع حملها**
كان قدما الجلد او الرجم فان كان قدما **الجلد حتى تعالي** اي لا يجلد حتى يخرج من ثيابها لان ذلك نوع من مرض فيؤخرها
زمان البود وان كان قدما **الرجم فحقيق الولادة** ترجم لا قبلها لان الولد نفس حرة لا يجوز اهلاكه وان لم يكن للنفقة
من تربية اي من يقوم بتربيته فحتى يستغنى عنها اي لا يبرحم حتى يستغنى وذلك وفي الاختيار ويجبس المرض حتى يبرأ
الحامل حتى تضع ان ثبت بالبيئة فحاشا ان يبرس وان ثبت بالاتوار لا يجبس لان الرجوع عنه صحيح فلا فائدة في جبس
والنبي عليه السلام لم يجبس النامية ولو قالت الزانية انا صلي بيها انسا فان قلن بي جلع حبسنا سنين ثم
رجمها وهذا التقادم لم يمنع الاقامة لانه بعد ولو كان من عليه الحد ضعيف الخلقه يخاف عليه الهلاك لو ضرب
شددا يغرب مقدار ما يتحمله من الضرب **واحصان الرجم الحرة والعقل والبلوغ والاسلام والدخول وهو اي الدخول**
الابلاخ اي الادخال في القبل **في كل حال** صحيح انزل اولم ينزل انما شرط الحرة لقوله عليه السلام لا يحضن الحرة ولا
العبد الحرة وشرط العقل والبلوغ لان المحض انما يكون اهلا للعقوبة بها وشرط الاسلام وقال الشافعي ليس
بشرط لما روي انه عليه السلام رجم يهوديين قد زنيا ولما روي انه عليه السلام من اشرك بالله فليس يحضن ورجه عليه
السلام كان حكيم التورية قبل نزول آية الجلد ثم نسخ وشرط الدخول لقوله عليه السلام الشب بالشب جلد مائة وجم
بالجارية قيد بالثيابة وسي انما يحصل بالدخول معناه جلد مائة ان لم يكونا محصنين ورجم بالجارية ان كانا محصنين
وبها بصفة الاحصان الجملة طالية اي والحال ان المتساكين بصفة الاحصان من الحرة والعقل والبلوغ والاسلام
وقت الابلاخ صورته لو تزوج بامة او مجنونة او صبيبة او كافرة ودخل بها لم يصير محصنا وكذا لو كانت حرة عاتلة
بالغة وهو عبدا ومجنون او صبيبة لا تصير محصنة الا اذا دخل بها بعد العتق والافاقة والبلوغ والاسلام فحينئذ يصير
محصنا بمنزلة الاصابة لا بما قبلها لان نعم الزوجية لا تتكامل مع هؤلاء لان هذه المعاني تنقر الطباع وانما شرط ذلك لان
هذه النعمة يتكامل به اذا طبع بغير عن صفة الجلود والمجنونة والصبيبة والكافرة وفي الاختيار وعن ابي يوسف
انه لا يشترط الدخول على صفة الاحصان وعنه ان الوطئ اذا حصل قبل العتق ثم اعتقا ثم صار محصنين بالوطئ
لا يوجب احصان احدهما لا يوجب احصان الآخر كما بينا وعن الاخرى ان كل وطئ لا يوجب الاحصان عند وجوده
لا يوجب في الثاني من الزمان كوطئ المولى وعن ابي يوسف اذا دخل بامراة ثم جن او صار معتوقا ثم افاق لا يكون محصنا
يدخل بها بعد الافاقة لان الاحصان الاول بطل فلا يثبت احصان مشانف الا بدخول مشانف **وانه اي الاحصان**

ثبت بالاقوال لانه غير متهم في حق نفسه وبشهادة رجلين اي وثبت بشهادتهما لانه عبارة عن خصال جيدة وذلك لان اثر في العقوبة فلا يشترط ثبوت ما يشترط لوجوب الرجم او بشهادة رجل واحد **فصل في ما يشترط لوجوب الرجم** وبشهادة رجل واحد وثبت بشهادة الملة اتصال للدر لان الاحصان شرط في منع العلة لانه يجب تطبيق الجناية فيلحق بالعلقة وهو الزنا في اشراط الزنا واما ان عبارة عن اوصاف جميلة فيكون شرطاً وعلامة لاهلية الزنا في الرجم ولا اثر لذلك في العقوبة فالحكم بالزنا الى الاهلية فكذا الى شرطها **او يكون بينهما اي بين الزوجين ولا عود** فثبت الاحصان بذلك لانه دليل ظاهر على الدخول وفي الاحتياط ويكتفي في الاحصان ان يقول الشهود ودخل بها وقال محمد لا بد ان يقولوا بانها او جامعها لان الدخول مشترك فلا يثبت الاحصان بالشك ولما ان الدخول مع اخصاف الى المرأة يعرف البناء لايراد به الا الجماع قال تعالى فان لم تكونوا دخلتم بها والمرا د الجماع ولو ظنا بامرأة ثم طلقها وقال طلقها وانكرت صارت محصناً باقراره ولا يكون محصنة لمجرد ذلك والوقال بعد الطلاق كنت نصرانية وقال كانت حرة مسلمة واذا كان احد ما محصناً دون الآخر فخص كل واحد كجدة لان جنسية احدى ما احق والاخر اغلظ فاذا اختلفا في الجنسية اختلفا في موجبها ضرورة **فصل في من وطئ جارية ولد له وان سفل** وقال علمت انها علي حرام لم تحك لشبهة وجدت في المحل والشبهة اذا ثبت في الموطوع ثبت فيها الملك عن وجه فلم يبق معه اسم الزنا فلم يجب مع عليه بحكمة الوطئ لقيام دليل يدل على طهارة وان تكلف هنا لانغ فاوثر ذلك لشبهة وبشيء هذا النوع شبهة المحل والنسب ثبت مع هذه الشبهة عند الدعوى لعدم كونه زناً طالما هو وطئ جارية ابية وان علما او وطئ جارية امه وان علنت او وطئ جارية رومية او جارية سيده او وطئ مولا عن ثلث طلقات وقال طنت انها علي طلال لم تحك وقال زواجها لانه وطئ حرام في كل حال عن الملك وشبهة فلا يغير ناء وبه الفاسدة كما لو وطئ جارية اخيه وان قوله عليه السلام ادرءوا الحدود بالشبهات وفيه نوع من الشبهة حيث ظن غير الدليل دليلاً فاعتبر طهارة شبهة ولو قال علمت انها علي حرام قد لا تقدم شبهة في المحل وفي وطئ جارية الاخ والعلم تحك بكل حال اي سواء قال طنت المحل او لا اذا البسطة في حالها متقدمة عادة ولهذا شهادته احدى ما لاخر مقبولة فان قلت اذا سرق قال اخيه لا تقطع يده شبهة فلم لم يجعل هذا كالمسقة قلنا لان الاخ بدخل بيت الاخ من غير استئذان فلم يتحقق هناك الزنا واما ما هنا فاطل داير مع الملك او العقد ولم يوجد ولا شبهة فيجب الحد وفي الاحتياط ثم شبهة انواع **شبهة في المحل وشبهة في الفعل وشبهة في الاشياء** **شبهة في العقد** اما الشبهة في المحل هو ان يطأ جارية ابنة او عبدة المأذون المديون او مكاتبه او وطئ البائع الجارية المبيعة بما فاسد قبل القبض وبعده او كان شرط النكاح او وطئ الجارية التي جعلها صداقاً قبل التسليم او وطئ الجانية بالكنابات في عتقها او وطئ الجارية المشتركة في الملك هو المحل موجود سواء علم التحريم او لم يعلم واما شبهة الفعل فيقال اذا وطئ جارية ابية او امه او جارية زوجة او الحاطة ثلثا او على مال في العدة او لم ولد بعد العتق في العدة او جارية مولا او امرأتين وطئ جارية

المحل

الزنا

الزنا في احدى الروايتين وفي رواية يجب الحد فان قال طنت انها حلال لا حد عليه وان قال علمت انها حرام حد لانه ظن ان الفعل مباح له كما يباح له الانتفاع بماله اوله نوع حتى في المحل بقاء العقد وظن ان ذلك يبيح وطئها فكان ظنه مستنداً الى دليل فكان شبهة في حد الحد اذا ادعى المحل وبدون الدعوى بعد من الشبهة ولا يثبت النسب ان ادعاء لانه زنا محض لان سقوط الحد لا يشبه الامر عليه لا المشبهة في نفس الامر وفي شرح الجمع لابن تيمية لكن المطلقة الثلاثة من هذا النوع يثبت فيها النسب لان وطئها شبهة العقد فيكفي ذلك لاثبات النسب في الاحتياط فان حضر افعال احدى ما طنت انه حلال لا حد عليها واحده منها حتى يقر جميعاً بالجمعة لان احدى ما اذا ادعى الشبهة خرج حكمه عن ان يكون زناً فخرج فعل الآخر فسقط الحد عنها ولو وطئ الجارية المستحقة او المستحارة او جارية اخيه او ذى رحم محرم غير الولاد قر في الوجهين جميعاً لانه لم يستند طهارة الى شبهة صحيحة لانه لا يملك له الانتفاع بماله هو لا يملك المنفعة لا يكون سبباً لملك المنفعة كمال واما شبهة العقد بان وطئ امرأتين تزوجا بغير شهود او امه بغير اذن مولاه او تزوج العبد بغير اذن مولاه او امه بغير اذن مولاه او امه بغير اذن مولاه او امه بغير اذن مولاه في عقد او جميع بين اثنين فوطئها فانه لا حد عند اي صنفه وان قال علمت انها علي ولم وعند ما يجد اذ كان غلاماً بالجمعة لانه عقد لم يصادق على طهارة لانه لم يثبت فيه حكمه وحكمه كالموطوع لحصول المقصود والمقصود من النكاح التوالد والتنازل والانشاء من الادبيات قابلة الا انه يجب عليه التزويج ويوجب عقوبة لانه ارتكب جنسية ليس فيها حد فقد فيقر ولو تزوج امرأته حماً كاخته وخالته وعمته ودخل بها بعد العلم بانها حرة او استأجر امرأته ليزني بها وزني بها او وطئ اجنبية فيما دون الفرج اي في دبرها او لاط اجنبية فلا حد عليه في هذه المسائل الاربع ويقر وقال الحد حجة بنا بقولنا بعد العلم لانه لو وطئ بلا علم لا يقر عندنا كما لا يحد اتفاقاً قيدا بالاشجار لانه لو زني بكن لا يحد اتفاقاً كذا في الحقايق وقيد بقوله ليزني لانه لو استأجر امرأته لم يحد ثم جامعها بحد اتفاقاً وقيد بقوله اجنبية لانه لو فعل بشايبك حصة او امه لا يحد اتفاقاً قيدا بقولنا في دبرها لانه لو وطئها في غير البسطن كالتفريق والبطن غير اتفاقاً لانه ان امرأته ليس فيه حد وقيد بقولنا اجنبية ذلك يبعد لا يحد اتفاقاً كذا في التوفيق لها في المسئلة الاولى ان الشرع اوج الحرام من مخلة النكاح فصار العقد فيمن لغوا وفي الثانية ان الاجارة عقد على كسب المنفعة والمستوفي بالوطئ في معنى في العين ولهذا اشترط ان يبدى في النكاح كبيع العين فلا يكون منافع النكاح محلاً للاجارة فصار عقد الاجارة كعده وفي الثالثة والرابعة ان العتق اجماعاً على حد كسبهم اختلفوا في جوبه قال بعضهم بدم عليها الجدار وقال ابو بكر الوارق بحد بانها روقا على رضي الله عنه حد حد الزنا لانه مثله في جرم ان كان محصناً ولا فيجلد ولا في حنيفة في الاولى ان الحرام محل النكاح باعتبار ان المقصود منه التنازل وكل انشئ من بنات آدم قابلة له على عامر وكلية النكاح وان انتقت من الحرام لدليل لكن ثبتت شبهتها كما في نكاح المنقة ووطئ امه وهي اخص من الرضا في حد زني بها بالحد وفي الثانية ما روي ان امرأته استسقت راعياً لبناً فاني ان يبيعها حتى تكتفي بغيرها ففعلت ثم رفع الامر الى عمر رضي الله عنه فدرء الحد عنها وقال ذلك مهرها وصار كالمثقة وفي الثالثة والرابعة ان الزنا قضاء الشهوة في كل محرم مشتهى

ذلك قضية ثبوت طلال ايضا لانه شاع عنه فاوثر ان شبهة وانما تكفي لثبوت الحد

بالاقوال وهو غير ثابت بالاجماع فصار كما اذا ثبت العقد الى الذكر ولو لم يثبت فيه انه عقد صادق فله ما ج

قال بعضهم بحسان في انشئ الموضع حتى يتوفاها

على الكمال باعتبار الميل من الجانبين وفي اللواطة الميل من الغفول معدوم اذا كان سليم الطبع فلا يكون زنا ولو كانت زنا
لا اختلفوا في موجبها لان موجب الزنا معلوم وهو الجلد والرجم فان قيل اذا زنى بالغ يصبية يجب الحد على البالغ مع ان
الميل متعدي من جانبها قلنا اصل الداعي فيها موجود ولهذا ينظر بعد زمان ولا كذلك العتي فيجب التعزير في هذه المسائل لانه
الركب جرمه في الزنا زيادة في العقوبة لفظ الجناية كذا في الاختيار وماروي من الصحابة رضي الله عنهم فيقول
على السياسة ولو زنت اليه غير امراته اي اني رجل ليلة الزفاف بغير منكوحة فاجزأها امراته فوطئها لا يجد لان المرء
لا يعتبر بين زوجته وغيره في اول الوهلة والاختيار في موضع الاشتباه دليل شرعي فصار لغيره اعتبار على دليل شرعي ولو
قلنا ثبت نسب منها وان كانت شبهة في الفعل دفعا لغير الغور عنه **وعليه المهر** اي مهر المثل لان عقبار رضي الله عنه قضى
بذلك ولو وجد على امراته فوطئها ولو كان اعني لو هلك للوصل اليها كذا ولو كان الولي اعني حال طنت انها امراتي
لان طنة لم يستند على دليل اذا رجل لا يثبت عليه امراته بعد ما اقيها **الا ان يدعي** اي الا ان يدعي الولي زوجته فاجابة في
قالت ان زوجها فوطئها لا يجد لان طنة استند على دليل شرعي وهو الاختيار ولو لم تغل ان زوجها فوطئها لا يجد لان طنة
بالسؤال وغيره كذا في الاختيار **والزنا في داو الحوب والنجى لا يوجب الحد** بعد خروجه النيا وقراره عند الاحكام بالزنا و
قال الشافعي يوجب لانه التزم بالاسلام احكامه انما كان مقامه ولو ان المقصود هو الانذار والولاية الامام منقطعة
فيهما فبقي الوجوب عن الغاية ولا تمام بعد ما خرج لانها لم تنفقد موجبة فلا تغلب موجبة ولو غزا من له ولاية الاقامة
بنفسه كالحقيقة وامر يصير يقيم الحد على من زنى في محسنة لانه تحت يد بخلاف امره العكس والسرية لانه لم يفوض اليها
الاقامة كذا في الهداية **والطبع البهيمية** يعذر من العذر وهو الردع ولا يجد لان الطبع السليم ينفس عنه فلا يكون ضا
كاملة والابلاج فيها بمنزلة الابلاج في الكوز ولهذا لا ينتقض طهراته من غير انزال ولا يجب استخراج البهيمية ولكن يعذر بكونها
لاز تكا بالاحكام وماروي انه عليه السلام قال من اتى بهيمة فاقبلها فاقبل بالمشحول كذا في شرح المجمع لنظام الدين
وفي الاختيار وذكر ابن سماعه عن الصحابة رحمهم الله ان كل ما لا يؤكل لحمه يكره بالناس لما روي ابو يوسف باسناد ان
عمر رضي الله عنه اتى برجل وقع عليه بهيمة فحتره وامر بالبهيمة فذبحت واقرت بالنار وان كان ما يؤكل من بهيمة ونكح
ولا يوق وقال ايضا هذا اذا كانت البهيمة للفاعل فان كانت لغيره يطالب صاحبها ان يدفعها اليه بغيرها ثم يذبحها و
هذا انما يعرف سماه لاقياسا ولو زنى رجل بصبية او بجوذة حد الرجل حاصه لا عليها ولا له وجود الحد ولو طأ
عنه ما راي الصبي والمجنون عاقلة بالغة لا حد تلك العاقلة البالغة وقال الشافعي حد لان الزنا وجد منها وسقط الحد
من جانبها لا يقطع الحد عنها كذا في لوزي العاقل كجونة لا يقطع الحد فيه ولنا ان المباشر للفعل هو الرجل والمرأة فابعد
بدليل تصور الفعل فيها وهي نائمة والفاعل اذا كان زانيا فيصير زانية تبعا والزنا متعدي من العتي والمجنون كونهما
غير مكلفين ولا تعزير به زانية **والزنا تعزير سبعة وثلاثون سوطا** وقال ابو يوسف اكثر من سبعة وسبعون سوطا وفي رواية
سبعة وسبعون والا اهل فيه قوله عليه السلام من بلغ حراما في غير حد فهو من المعتدين معناه من اتى حراما في موضع لا
يجب فيه الحد فهو من المعتدين فاعتذر ان يبلغ حد التعزير بعد الحد اتفاقا **الا ان ربا يوسف** اعتبر حد الاوار لا تمام

اعلم بان التعزير قد يكون بالحبس
وقد يكون بالصنع وتزوير
وقد يكون بالتكليم
وقد يكون بالفسق
وقد يكون بالسرقة
بنظر القاضي السليبي
ولم يذكر التعزير في
المال وقد قيل ان التعزير
هو ان التعزير من الحكامات
فانه لا يبلغ الحد عليه

مهر الاصول واقله ثمانون فينقص منه حصة السوط في رواية لما روي ان عليا رضي الله عنه فعل كذا وفي رواية سوطا
قول رفر وهو القياس لانه نقصان حقيقة واما حقيفة ومحمد اعتبر اقل حد العبد واقله اربعون فينقص سوطا وفي
الاختيار وتعزير العبد اكثر من حصة وثلاثون عند ابي يوسف فلا يبلغ في تعزير العبد حد العبيد ولا تعزير الحد الاوار
عنده واقله اي اقل التعزير ثلث حركات لان الزجر لا يحصل باذنها والاو لي ان يفوض اليه الامام لانه ذلك مختلف
باختلاف الامام وان راي الامام الجس كالفرد فعل لما روي ان النبي عليه السلام جسد للتعزير وجاز له ان يعظم الجس
ان راي انه لا ينزجر بانهض وفي النهاية تعزير العلماء والعلماء ان يقول له القاضي بلفظ انك تفعل كذا بالنظر بوجه عيوس
وتعزير الامراء والداقين الجزا الى باب القاضي والخصومة في ذلك وفي الاو سوطا وسهم السوتية الجزا والجس وتعزير الامراء
الفرد مع ما سبق وعن ابي يوسف ان التعزير باخذ الاموال جائز ونسب التعزير بشهادة رجلين او رجل واحد امرتين لانه
من جنس حقوق العباد وانما تقبل فيه الشهادة على الشهادة ويقع العقوبة كذا في التبيين **وهو اي التعزير** **انما** **الحد**
لانه جرم فيه التحق من حيث الحد فلا يخفف من حيث الوصف لئلا يكون عن الزجر ولهذا قلنا لا يفرق بين الاعضاء
حد الزنا الشرب اي يكون حد الزنا اشتد من حد الشرب لان ضابته اعظم ولهذا شرع فيه الرجم ولم يشرع في الشرب
الحد اي يكون حد الشرب اشتد من حد القذف لان ضابته مقطوع بها ولا لاك غاية القذف لاحتمال ان يكون القاذ
صادقا **باب حد القذف** وهو في اللغة الري مطلقا وفي الشرع الذي بالزنا وهو اي حد القذف ثمانون
سوطا لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا منهم شهادة
ابدا والمراد به الذي بالزنا اجماعا والنقص وان ورد في المحصنات كن الحكم في المحصنين كذلك لان هذا الجلد يدفع الحار
من المقدوف وهو شملها قيد المقدوف بالاحصان لان العار انما يلحق لمن اتصف به **والربعون للعبد** لما مر من ان
جزاءه نصف جزاء الحر **باب حد القذف** **بحد المحصن** بفتح الزنا وهو حركه قوله يا زاني او زنت ويجب الحد ياتي
لسان قذفه ويجب عند غير القاذف عن اقامة اربعة شهداء على صدق قوله فيضرب ثمانين وتزد شهادته اربعة
المذكور انما قيد بفتح الزنا لانه لو قذفه بلفظ آخر كالجاء والمباضة ونحوهما لا حد وفي الامامي وذكر القاضي الامام
الاستيحي اني اذا قال لامرأة يا ربسي كذا حد القذف **او الملبس** اي المقدوف الحق قيد بطلبه لانه هو المتنتفع به من حيث
وقع العار عنه ولا بد ان يكون الطلب بالقول مع لو قذف الآخرس وطلبه بالاشارة لا يجب الحد **ويفرق الحد**
عليه اي على بدن القاذف كلبا بهك **ولا يشرع حد الا لغيره** والحد لان تباعا ما مانع من وصول اللطم وانما لا يشرع
عنه ثمانية اخطا بالتحقيق لان سببه غير متيقن لاحتمال ان يكون القاذف صادقا وثبت حد القذف باقراره مرة
وبشهادة رجلين كذا في سائر الحقوق **ولا يبطل حد القذف بالتعاقد** والرجوع لتعلق حق العبد به **واحصان القذف**
اي المقدوف العقل والبلوغ والحرية والاسلام والعفة اي الامتناع عن الزنا قيد بالاوصاف المذكورة لان العار يلحق
الا بالتحقق بها على ما مر ومن قال لا تعزير يا ابن الزانية او قال له لست لابسك حد لانه يخرج في القذف لان قوله لابسك
كقوله يا ابن الزانية وهذا اذا كانت امره حرة مسلمة لانه في الحقيقة قذف لانه كذا في الهداية وقيل بشرط الغضب

ما سطر

في قوله لست بابيك في وجوب الحد لانه في غير الغضب يحل المعاتبة فلا يكون قذفاً كذا في النهاية ولو قال يا ابن الزنا فهو
قذف لان معناه انت متولد من الزنا كذا في الاختيار **ولو قال اي الولد من جدتي او نسب اليه اي الولد الي جدتي او**
نسب الولد الي خاله او نسب الي عمه او زوج امه او قال يا ابن ماء السماء لم يجد احدا في نفيه عن جدته فلا يصادق فيه لانه ليس
ابنه حقيقة وكذا في نسب اليه لانه منسوب اليه بواسطة ولده وكذا في نسب اليه خاله او عمه او زوج امه لان الولد ينسب
اليهم عادة بخلاف زوج امه ليس بشرط بل العبرة فيه السببية لا غير صحة النسب اي من من رباها وهو من ليس بزوج
لان وجوب الحد لا يحد كذا في شرح المجمع لنظام الدين واما في قوله يا ابن ماء السماء فلا يبرأ به التشبيه في الجلود وكان
لقب عامر بن حارث ماء السماء لانه وقت القتل كان يقيم حاله مقام القطر وسميت امرأة امرء القيس وسى ام
المنذر بماء السماء لحسنها وصفائها وقيل لاولادها بنو ماء السماء وهم ملوك العراق وفي الاختيار صحة لو كان رجلاً اسمه
ماء السماء وارا دنته اليه فهو قذف ومن قال لغيره لست بابن فلان ابني ان كان في حالة الغضب صدق لانه يبرأ به
السب وان لم يكن في حالة الغضب لا يحد لانه يبرأ به المعاتبة عادة في شبهة الابية في الكلام والمرقة ولو قال لامرأة
زنت بحالي او بشور لا يحد ولو قال زنت بدارهم او بشوب او بناقصة صدق لان معناه زنت واخذت هذا وفي الرجل
لا يحد في جميع ذلك لان الرجل لا يأخذ المال عن الزنا عرفاً ولو قال لاجنبية يا زانية فقلت بك لا يحد الرجل لقتلها فيها
وتحد المرأة لقتلها الرجل **ولا يطالب بقذف الميت الا من يقع القذف اي الطعن بقذفه في نسب** وهو ولو كان اذا قال
يا ابن الزانية وامه ميتة فله طلب الحد لان القذف يتناول مفعول المعاري حتى به من جهة فساد نسب للجنسية فيجب قذف
اصوله دون فروعه كذا في الاختيار **فثبت الطلب للمولود ولولاه اي ولد الولد وان سفل لما قدرنا وان كان الولد او ولد**
الولد كافراً او عبداً اذا كان المقدوف محسناً ان من الموصل يتصل بقوله فيثبت وقال زفر لا يثبت الطلب لهما هذا
اذا كان المقدوف ميتاً لانه اذا كان حياً ليس لغيره طلب صدق كذا في الايضاح لانه ان القاذف لو قذف ابن
الكافر والعبد ابتداء للاحق القاذف لعدم احصان المقدوف فكذا اذا تناوله القذف مفعولاً ان الشرط احصان
الذي ينسب اليه الزنا حتى يقع تفسيره كاملاً ثم يرجع هذا التعبد الي ولد والرق والكفر لا ينافي اصلية الاحتاق في
ما اذا وقع القذف ابتداء للكافر والعبد لانه لم يوجبه التفسير كاملاً على ما بينا قوله وولد يشمل ولد البنت وفي الاختيار
وعن محمد ليس لولد البنت طلب الحد بقذف جده او امه لان نسبته اليه غير وجوبه ان العاري لم يمتدح كما يلحق ولد الابن
فكانوا سواء ومن قذف امرأة ميتة وصدقته بعض الورثة كحد الباقي لان قذف الأم يتناول الكل فكان بمنزلة
ما لو قذف الكل فصدقته البعض وان البعض فانه كذا لمن لم يصدقته **وليس لابن والعبد ان يطالب بانه يستد**
بقذف امه الحرة يعني اذا قال لانه او لعبد يا ابن الزانية وامه حرة ميتة لا يحد الاب ولا المولي لقوله عليه السلام
لا يحد الوالد لولده ولا السيد لعبده فاذا سقط القصاص مع يتقن سببه فاحذر ابي بان سقط مع احتمال صدق
قذفه ومن وطئ واماً في غير محله وهو وطئ الاجنبية **والامانة بولد لا يحد قاذفها** كونه صادقاً وكذا اذا قذف
امرأة معها اولاد لا يعرف لهم اب لان ذلك اشارة الزنا منها **وان لا يعت بغير ولدته** قاذفها لعدم اشارة

الزنا منها واللحان قايماً مقام حد القذف في جانب الزوج وكان موكداً للعتق وفي الاختيار اعلم ان من وطئ وطئاً واحداً فلا يحد
اما ان كان حراماً لعينه او لغيره فان كان بعينه سقط احصانه لانه زنا فلا يحد قاذفه وان كان حراماً لغيره لا يسقط احصانه
قاذفه لانه ليس بزناً فالوطئ في غير الملك من كل وجه ومن وجه حرام لعينه وكذا الوطئ في ملكه والحرة طوبى وان كانت موقوفة
فاحرة لغيره عند ابي حنيفة بشرط الحرة المؤبدية الاجماع او الحديث المشهور بان ذلك في صور المساكين وهو الوطئ بالملك والحرة
والامة المستحقة والاكرام على الزنا والجنون والحرة بالمصاهرة بالوطئ ووطئ الاب حارته ابنة فني من المساكين سقط
الاحصان ولا يحد قاذفه لانه حرام لعينه وان لم يأت بها بالجماع او بالاكراه بخلاف ثبوت المصاهرة بالتقبيل والمثل لان ثبوت
القبول لا يبرون ذلك حرماً ولا ينقض في اثبات الحرة بل هو نوع احتياط اقامه للسب مقام السب فلا يسقط الاحصان انما
يتقن بانك بخلاف الوطئ لان فيه نصاً وهو قوله لا تنكح امانك اباً وكم من النساء الا ما قد سفل وقد قام الدليل على انه
حقيقة في الوطئ ولا اعتبار للاختلاف مع صريح النص واما الحرة المؤبدية في الملك لاقت من الرضاع والحرارة المشتركة
فانما يسقط الاحصان لانه ينافي ملك المتعة فيكون الوطئ واقعاً في غير الملك فيصير له شبهة بالزنا والحرة الموقوفة كالجارية
الحايض والمطهر منها والحرة باليمين والامة المكذوبة والمعتدة من غير ووطئ الاقربين بملك اليمين والمكاتبه و
المشترأة شرأ فاسداً فلا يسقط الاحصان لان مع قيام الملك في المحل لا يكون الفعل زناً ولا في معناه والحرة على شرف
الزوال ومن قذف كافراً زني في حالة الكفر لا يحد لان زناه في الكفر حرام ولو قذف مكاتباً مات عن وفاء لا يحد لو وقع
الاختلاف في حرته ولو قذف مجوساً تزوج بامته ودخل عليها ثم اسلم صدق ابي حنيفة خلافاً لما بناء على ان حكم الهن غداً
خلافاً لما وقد قرئ في النكاح **والمت من كيد القذف** مسلماً لان المش من مواخذ حقوق العباد وفي الاختيار ولا يحد
في النكاح بالاجماع لانه يبري طله واما حد الزنا والسرقة قال ابو يوسف كيد فيهما كذا في النكاح ولا يحد فيهما
غداً لانه لا يلزمه الا ما التزم حقوق العباد ضرورة الكتمان من المعارضات والوجوع الي بلده ولم يلزم حقوق الله
تسبب بخلاف القصاص فانه حق العباد واذ اقامت المقدوف بطل الحد لعدم الطالب لومات بعد ما اقيم بعض الحد
بطل الباقي لعدم فيه **ولا يورث حد القذف ولا يقع العقوبة** اي عن حد القذف **ولا الاعتياض** اي اخذ العون عن
الحد ولذلك يجري فيه التداخل وقال الشافعي يورث حد القذف ويصح العقوبة والاعتياض عنه والاصل فيه ان في
حد القذف حقين حق الشرع من حيث انه شرع لاصلاء العالم عن الفساد وحق العبد من حيث انه هو المنتفع به فانزع
العارة عنه والغالب حق الشرع عندنا ولهذا لا يتخلف فيه القاذف وحق العبد عند الشافعي ولهذا لا يبطل بالرجوع عن الاقرار
لانه محتاج وصاحب الشرع غني ولنا ان الجمع بينهما ممكن فيدخل حق العبد في حق الشرع ويكون مرتباً معه وانما لم ينعكس لان
مال العبد من الحق يتولا مولاه ولا ولاية للعبد في استيفاء حق الشرع وانما يستوفيه من ماله بآب الشرع ولا ينافي
هنا حد القذف لا يورث عندنا لان الارث لا يجري في حقوق الله تعالى ويورث عندنا بآب الارث في حق العبد ولا
يجوز العقوبة ولا الاعتياض عندنا لان العقوبة اخذ العوض لا يبران في حق الشرع ويجوز عندنا لانه لا يجري ان في حق العبد
ولو غنى المقدوف لا يحد القاذف **لا الهية عقوبة بل ترك طلبه مع لو عار وطالب كيد ومن قال اسلم باقاً حتى يابست** يا

سابقا كما في حديث عذرة وكذا لو قال يا زنديق يا منافق يا خائن يا لوطي يا اكمل الربوا يا شارب الخمر يا ديوش يا قاتل
يا ابن القحبة يا ابن الفاجرة انت ما ولي اللصوص انت ما ولي الزواني يا من يلعب بالعبيان يا حرام زاده وانما لم يجر
لان القذف وقع بغير الزنا ولكن لما لحق به شين للمقذوف وجب التفسير تأديبا وهو شروع لما روي انه عليه السلام
عذره بطل قال اغيرة يا حيث **وكذلك يا حمار يا ضربه** اي يعذر بقوله يا حمار يا حنظل **ان كان المقذوف قتيلا او**
علويا وكذلك يا نور يا كلب لان الوشمة يلحقها بدك دون غيرهما لعدم حقوق العاركون كونه حيا وفي الاحتياط قول
يعذر في حق الكل في عرفنا لانهم صاروا بعدة سب وقيل لا يعذر في حق الكل لانا بتعنا بنفسه فالحق به شين وانما
طلق القاذف شين الكذب ولانه انما يشبه به في الاشياء لسوء خلقه او قبح خلقه وليس ذلك بمعصية رجل زني
بامارة ميتة يعذروا في الحقائق لو قال لها يا سياه روي او يا غرا او يا جلب او ما شاكل ذلك يجب الحولان هذه العبارة
كلها مبنيّة عن كونها زانية عفا وكذا لا يعذر بقوله يا نيس يا قود يا حجام يا ابنه وابوه ليس كذا يا مواجر يا نيا يا ناكس يا حكمة
يا سحر يا سحر يا ابلة اذ لا يراد بهن الا الفاظ الشتمية ومن هذه الامام **او عذرت فمات** قد مر اي باطل لاشئ فيه وقال
الشافعي يجب دية في بيت المال لانه ا تلف خطاء اذا اخطى والتفسير تأديب وضمان خطاء الامام من الاحكام من بيت المال
ولما المأمور اذا امثل الامر ينتقل فعل المأمور اليه والامام امثل امر الله فكما تنقل اليه فلو اذاته الله تعالى بلا واسطة
لا يجب الضمان فكذا هنا وعن ابي يوسف ان القاضي اذا زاد على مائة بان يري ذلك مصالحة فمات به يجب نصف الدية على
بيت المال لانه مات بفعل ما دون وغير ما دون فيه فينتصف **والزوج ان يعذر زوجته** في ترك الزينة اذا ارادها وترك
اجابة اي افرأته وترك غسل الجنابة **والزوج من المنزل** بغير اذنه وترك الصلوة المفروضة فهذا من اشياء يجوز للزوج
ان يضرب زوجته فيها عقيد بشرط السلامة فاذا ماتت يجب الضمان فان قلت يرد على هذا اذا جامع امراته فماتت من
الجماع او افضا حيث لا يجب عليه شئ عند اي ضيقة ومحمد وان كان الجماع مباحا ولم يعيد بشرط السلامة قلت انما
لا يجب لاجل وجوب ضمان المهر في ابتداء ذلك الفعل فلو وجب الدية بموتها لكان في الجواب ضمانين لما قبله فمضون والحد
وهو منافع البضع وذلك لا يجوز كذا في شرح مولانا علاء الدين الاسود للوقاية وفي النهاية ليس له ان يضربها على ترك
الصلوة لان المنفعة عابدة اليها والاول الصلوة في الاحتياط ومن سرق او زنى او شرب بغير مرة فحد فهو لكل لان المقصود
الانزجار وانما كتمل حصوله بالاول فيمكن في الثاني شبهة عدم المقصود فلا يجب اطلاق زنى وشرب وسرق فانه يجب لكل
واحد على حدة لانه لو ضرب لاحد ما رتبنا اعتقده انه لا حد في الباقي فلا يشترط غيرها ولا كذلك انما الحدت الجنابة ولو اثم
على القاذف تسعة وسبعون سوطا فقد قرأ لم يضرب الا ذلك السوط للعدل فانه مما يتدخل لقلبة حق الشرع ولا المقصود
اظهار كذبه ليندفع به العار عن المقذوف وذلك يحصل في صغرها بالسوط الواحدة واذا اجتمع حد الزنا والسرقة
والشرب والقذف وفناء العين يبداء بالنفاذ لكونه خالصا حق العبد وحق العبد مقدم لما جمة واستغنا
نفا وكس مع يبرأ فاذا ابرأ لحد القذف لما فيه من حق العبد لانه لو جمع بين حدين رتبنا تلف والتلف ليس بواجب
فاذا برئ فالامام ان شاء بقاء بالقطع وان شاء كذا الزنا لا استواء بينهما في الثبوت واحد ما حد الشرب

لانه ثبت باجماع الصحابة رضي الله عنهم فكان دون ما ثبت بالكتاب وان كان محضا بقاء بالنفاذ لم حد القذف ثم
وسقط الباقي لان القتل يأتي على النفس فهو قتيلا اسقاط بعض الحدود وقد امرنا بذلك وان كان مع ذلك قبل
للقذف ثم يضمن الرقعة ثم قتل وسقط عنه الباقي فكل ذلك عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما والله اعلم
باب حد الشرب وهو اي حد الشرب **كذا الزنا كيف** من يجر يوشيا به وتقدر على الجلب على العفائم وعن محمد بن
لا يجرد كفيفا عن حد الزنا قلنا ثبت التحفيف في العدد فلا يخفف ثانيا **وهذا القذف كية** اي حد الشرب كذا القذف
عذرة او شوقا بالاقرار مرة او شهادة رجلين وعدده ثمانون سوطا في الحر واربعون في العبد وقال الشافعي حد الشرب
اربعون في الحر وعشرون في العبد لما روي عن علي رضي الله عنه انه امر ان يضرب شارب الخمر اربعين ولما روي انه
عليه السلام بغيره بغيره اربعين وكل فعل سوطا فكان ثمانين وعن علي رضي الله عنه انه قال ثمانون فانفق عليه الصحابة و
ماروا ما كان بغيره اربعين او بغيره ثمانين وقال ابو يوسف ثبت باقرار مرتين للاحتياط كما صوغ عدد الشهادة في الزنا
ونان التكرار في الاقرار غير مفيد كما في القذف والعصا وانما ثبت التضييف في الزنا على خلاف القياس فلا
يتعدى مورد النفس بغيره بغيره لانه خالص حق الله تعالى **وبالتقادم** اي ويبطل بالتقادم في البيعة والاقرار **وقد**
اي التقادم بداء **السكو والراية** وقال محمد بن احمد وجود الراية ليس بشرط في اثبات شربه بالبيعة او بالاقرار في اقامة
الحد عليه اذ لم يتقادم بشبهه وقال لا شرط في التقبل الشهادة على شربه والاقرار به ولا قيام عليه الحد اذ لم يوجد
ريحا في نفسه لانه اطلاق قوله عليه السلام من شرب الخمر فاجلدوه ولها ان الاقرار بالزنا كذا بامر زيد فيؤخذ هذا الاقرار
ببقاء الاثر قيا سا عليه وماروي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال فمين اقر شرب الخمر استنكره فان وجدتم
راية الخمر فاجلدوه وماروا قائم وحقق منه موضع الاكرام فيعارضه القياس وفي الاحتياط ولا يجد الكران باقرار
على نفسه لزيادة احتمال الكذب فتكملت الشبهة ويسقط خلاف حد القذف لان فيه حق العبد والكران فيه كايضا
عقوبة له ولو اقره ورعيها توجد منه الواو الحال اي والحال ان ربح الخمر توجد من الشارب **فلم وصل الى الامام**
الراية اي حد المساقاة حد اتفاقا لانه عذر فلا يحد تقادما **وجحد شرب قطرة من الخمر** وبالسكو اي وكيد بالكران
البيعة لقوله عليه السلام حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب **والسكران** ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض
من السماء في حق ايجاب علي من سكر من غير الخمر وقال ابو الهادي خلط كلامه ويبدو لانه هو المتعارف وعن علي
رضي الله عنه انه قال اذا سكر هذي كلاما فاحشيا بسببه لاي حنيفة الا الحد عقوبة فيفسد في سببه نهاية السكر
احتمالا للحد ونهاية ان يلبس عنه التيسير والفتوى على قولها اعلم ان الخلاف في حق الحد واما في حق الحرمة فقوله
كفرهما اذا بالاحتياط في ان القدر الذي هذي عقوبة يكون حراما اتفاقا **ولا يحد حتى يعلم انه سكر من النبيذ**
وشرب طوطا لان السكر قد يكون من المباحات كالبنج ولبن الرماح وغيرهما وذلك لا يوجب الحد وكذا كذا الشربة
مكرها لا يوجب الحد فذلك شرط الطوط كذا في الاحتياط **ولا يحد حتى يزدول عنه السكر** لانه اذا كان في السكر لا
الضرب قابلية من الايلام وحقوق العار ولا يحد من وجد منه رايحة الخمر او قبحا لاي الخمر لا احتمال انه شربا

مكرها او مضطرا لان الواجب قد يكون من غير ما قال الشاعر يقولون انك شربت حذامة فقلت لام لا بل اكلت
سقوطا **كتاب** في جميع شراب وهو كل ما يجمع رقيق يشرب ولا يتبقى فيه المصنع حذاما كان او
طلا لا يستبي بها لافيه من بيان حكمها **الحكم** منها اي من الاشربة اربعة احدها **المحموس** اي الم يطبخ من النار **العنب**
اذا غلا واشد اي صلح للكربا وقذف بالزبد وعند ما لا يشترط القذف بالزبد لان تقطيعه القفل يحصل
بالاشد ولا يبي حنيقة ان القليان بداية الشدة وكما لها بقذف الزبد وقيل تحريم كبد الاشدا احتياطا
ويكبد به اذا قذف الزبد احتياطا للدرء وفي الحمايق اخذ قولها ابو حفص الكلبى وقال لا تأثم لشر القذف بالزبد
في احداث السكر بل يرق به ويصفو وفي الاختيار واما حرمها في الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب قوله
انما الخمر والميسر والانساب والازلام رجس والرجس حرام لعينه والسنة قوله عليه السلام حرمت الخمر لعينها
وقد تواتر خبرها عن النبي عليه السلام وعليه اجماع الامة ويتعلق بها احكام اخر منها انه يكف عن شربها ثبوت
حرمها بدليل مقطوع به ومنها ان نجاستها مغلظة لثبوتها بالدليل القطعي ومنها انه لا قيمة لها في حق المسلم ولا يجوز
بيعها ولا يضمن غاصبها ولا مملكتها لان ذلك دليل غدرتها وتحريمها دليل انما تنها وقال عليه السلام ان الذي حرم
شربها حرم بيعها واكل ثمنها ومنها حرم الانتفاع بها لثبوتها ولان في الانتفاع بها تقييدها والله تعالى يقول فاصبر
ومنها انه كبد يشرب القليل منها على ما بينا ومنها ان الطبخ لا يحكم لان الطبخ في العصير يمنع حرمة لاي فرها ومنها
جواز تخليها على ما ياتي في ان شار الله تعالى والثاني منها **العصير** اذا طبخ فذهب ثقله من ثقله وقيل اذا ذهب
ثقله وهو الطلاء وان ذهب فاصنف وان طبخ اذ في طبعه قابلية والكل حرام اذا غلا واشد وقذف
بالزبد دفعا لما يتعلق به من الفساد والخلاف في قذف الزبد كحتمه **والثالث** السكر وهو الذي من ماله
اذا غلا كذلك اي اذا غلا واشد يحكم **والرابع** منها **تقريب** كذلك اي اذا غلا واشد يكون حراما
قال عليه السلام الخمر من ثابتي النجس والشار الى الكرم والخلعة وعليه اجماع الصحابة رضي الله عنهم والنفيع
ما يترك في الماء ايا ما ولم يصبر ولم يطبخ والنبيد ما يطبخ ويترك ايا ما **ومنها** اي حرمة هذه الاشربة الثلاثة
وهي حرمة الخمر لان حرمة الخمر قطعته وحرمة الثلثة اجتهادية فيجب زبدها **والضمن** بالاتلاف وقال لا يجوز
بيعها ولا يضمن بالاتلاف لانها مكرها ولا يبي حنيقة لانها مال متقوم وما دل الدليل على سقوط تقويتها
بخلاف الخمر لم يجب بالاتلاف عند القيمة دون المثل لانه ممنوع من الانتفاع بها لحرمة كذا في الاختيار ولا يبي
شار بها اي شارب الثلثة الا بالسكر ولا بغير مستحله لما بينا **وبينما** التمر والذبيب اذا اجمع اذ في طبعه طلال
وان اشتد اذا شرب منه اي من ذلك النبذ ما لم يسكر منه غير قهو ونبذ العسل والبن والخطبة والغير
والزرة طلال طين اول اذا لم يشرب له وهو الطرب وفي هذا السكران منه اي من نبذ العسل ونحوه واثبات
والاقي انه كبد لان السكر مع حصول استلزام المقاسد فيجب عليه الحذر قطعاً لما دأ الف داو تعذيبها واخذ
انما شيع لذلك وفي فصول الاستدلال في الفصلين الثلثين ان ما يتخذ من الخطة والشعر والذرة طلال

نذ

في قول ابي حنيفة ولا يجب الخمر وان سكرته ولو طلق امراته لا يقع وروي عن محمد ان شرب ذلك حرام ويجوز شربه اذا سكرته
وتبع طلاقه كما في سائر الاشربة المحرمة اما الطلاء الذي ذهب ثقله وبقي ثقله ثم رقيق بالماء ثم غلا واشد فهو طلال
في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد والشافعي هو مكرها واجتمعوا على انه لو سكرته كبد وان طلق السكران منه واقع
وبينه واقراره جائز ان فوا عند ما بشرط ان لا يسكر **وعصير العنب** اذا طبخ فذهب ثقله طلال وان اشتد اذا قصد
به اي بشرط التقوي وان قصد بشربه **التمر** حرام وقال محمد الاشربة المذكورة كلها حرام سواء طبخ او لم يطبخ السكر بالفعل
اولم يسكر لقوله عليه السلام كل سكر حرام وقوله عليه السلام ما اسكر كثيره وقيل حرام واما قوله عليه السلام حرمت الخمر
لعينها فليتها وكثيرا والسكر من كل شراب وتخصيصه السكر بالتمر من غير الخمر يدل على انه ليس كالتمر والقوي في زماننا على
قول محمد كذا في شرح الجمع لمولانا نظام الدين وفي الاختيار ثم قيل يجب ان لا يحل لبن الرحاك عند ابي حنيفة اعتبارا بالجماع اذ
متولد منه وجوابه ان كراهية التمر لاجتماعه اولما في اباحته من تعليل آله الجهاد فلا يتقوى اليه ويكره يشرب دروي الخمر وهو يفتي
في اسفل الدفن من الثقل **والاستدلال** اي بالدرء في المراكب بالحرمة المحرمة لان فيه اجزاء الخمر الا انه ذكر لفظ الكراهية
لا حرمة لعدم النص القاطع فيه وانما خص الاستدلال لاننا شربا في تحريم الشعر ولا تجد شارب مالم يسكر فان الخمر اذا شرب
بشرط القليل لان قليل الخمر يدعي الي الكثير ولا كذلك في الدرء في فاعلم حقيقة السكر ولا بأس بالابتداء اي اتخاذ النبي في
الابتداء وهو بالشد يد والحد القوي اليابس **والختم** وهو جمع ختمته وهو الحرة الخضراء والمزفت اي في الاناء الطلعي بالزهر
والنفير وهو النطف الذي يكون من الحنف المنقور اذا لم يشد وما ورد من النهي عن الانتباه في هذه الظروف
فمنع لقوله عليه السلام ابتعدوا في كل اناء فان الظروف لا تحتم شيئا **وقال** طلال سواء تخللت بنفه او خللت
بخطش او بنقلها الي الشمس قال الشافعي كره تخليها لورود الامر باجنبها وفي تخليها قربانها ولان في هذا التكرار
اذالة الحرمة عنها فلا يسكر كما لو اقرب منها لقصد الاراقة والجامع دفع الشك وفي الاختيار اذا تخللت ظهر الاناء
ايضا لان جميع ما فيه من اجزاء الخمر يتحلل الا ما كان منه خالي عن الخمر فليل يظلم بها وقيل يفسد بالكل بطلان لا يتحلل من كونه
ومن خاف على نفسه الهلاك من العطش ولم يجد الاخر فله ان يشرب منها ما يامن به من الموت لان الله تعالى اباح للمضطر كل
الميتة والدم ولم يحرم الخمر وشربها في التيمم فتكون مثلها في الاباحة عند الاضطرار فاذا امن نفسه زالت الضرورة وهو حرم
الهالك عاد التيمم واذا وجد الخمر في دار اسنان وعليها قوم جلسوا مجلس من شربها ولم يبرح احد يشرب بها عذروا لانهم
ارتكبوا امر مخطورا وجلسوا مجلسا شكرا وكذلك من وجد معه آية فمعه زلزاله ارتكب مخطورا **كتاب السرقة**
وهو في اللغة اخذ الشيء من الغير على وجه الخفية وفي الشريعة في حق القطع ما قال في المتن وهي اي السرقة اخذ العاقل
الباح نصابا **خمر** اي ممنوعا ان يصل اليه يد الغير سواء كان المانع مكانا او مائلا او اخذ ما قيمته نصابا كالدرهم و
يكون ذلك النصاب ملكا لغيره لا شربة له فيه اي لا شربة للسارق في ذلك النصاب ولا في الجزاء عليه وجه الخفية قدنا بقولنا
في حق القطع لان سرقة ما دون النصاب سرقة شرعا بقوله عليه السلام حتى تبرد العبد به على بايعه قد بقوله لا شربة له فيه
وقيدنا بقولنا ولا في الجزاء لانه لو كان له شربة في السرقة كما اذا سرق من بيت المال او في الجزاء كما اذا سرق من بيت

يؤخذ سودي ك
الم

المال او في الحوز كما اذا سرق من بيت اذن الناس للدخول فيه كالحمام والرباط لا يقطع لان الحوز يندرج بالشبهة
اعلم ان الحنفية شرط في السرقة ابتداء وانتهاء ادا كانت بالنهار لانه وقت بلحقة الفوت فيه او ابتداء لانها اذا كانت
بالليل كما اذا نكب الجوار سرقا او اخذ المال من المالك جهر لانه وقت لا بلحقة الفوت فيه فلو لم يكن فيه بالحنفية ابتداء
لا يمنع القطع في السرقة والشرط ان يكون حفيظة على زعم السارق حتى لو دخل دار انسان فسرق وهو نائم ان
المالك لا يعلم قطعه ولو علم انه يعلم لا يقطع لانه جهر ولو دخل النقص دار انسان ما بين الغشاء والعتبة والناس
يذهبون ويحبون فهو بمنزلة النهار كذا في المحيط والخصاب الذي تقطع اليد بسرقة دينار او عشرة دراهم مفروقة
من النقطة اي النقطة وقال الشافعي النصاب ربع دينار لما روي انه عليه السلام قطع سارقا في ربع دينار ولما روي
عليه السلام لا يقطع الا في دينار او في عشرة دراهم والاخذ بالكثر اولى احتياالا للدور والحد والعشرة من الدراهم ان
يكون عشرة منها وزن سبعة مثاقيل كما في الزكوة وفي الاختيار وروي عن ابي يوسف ومحمد انه لا يقطع في عشرة دراهم تير
عالم يكن مفروقة وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه يغير قيمته بنقد البلد وروي الحسن عنه اذا سرق عشرة مثاقيل دراهم
على روج بين الناس قطع فعلي هذا اذا كان القبر والحي بين الناس قطع وروي الحسن عنه ايضا لو سرق احد عشر درهما
لا يروج فان كانت ت او عشرة راكحة قطع والا فدا وقوله او ما قيمة عشرة دراهم دليل على ان غير الدراهم يعتبر
قيمتها بالدراهم وان كان ذهباً وروي بشر عن محمد لو سرق نصف دينار قيمته عشرة دراهم قطعته وان سرق ديناراً
قيمتها اقل من عشرة دراهم لا يقطع **وطريق** وهو ما يصير به المال محرراً عن ايدي الاصوص وذلك قد يكون بالحافط
كن حبس في الصحراء او في المسجد او الطريق وعند منعه وهو محذور وبالمكان اي وقد يكون الحوز بالمكان كالدور
والبيت والحانوت والعندوق والحج لا يقطع فيه اي في الحوز بالمكان الحافط لانه محذور فلو سرق من الحانوت
قطع لان الاذن مختص بالنهار اذا سرق منه بالنهار لا اي لا يقطع **وان كان صاحب عند اي عند المتاع لانه فاذن**
له بالدخول فيه نهاراً كذلك كل حوز ان بالدخول فيه كالحانات وجوانيت التجار وبيت المصنف للضيف لما بينا
وفي التبيين هذا اذا كانت مفتوحة الباب وان كانت معلقة يقطع وان كان نهاراً في الاصح وما جرت العادة
بذوقه في بعض الليل ملحق بالنهار واما المسجد فمستثنى من الحكم لانه لو سرق منه ليل لا يقطع **والمسجد والصومع والحائط**
لان المسجد مبني للخطبة والاعزاز والصومع ليس بجوز **والجواني والعطاء** وهي الحيمة الكبيبة كالباب في كونها حوزاً
لانها عند الخطبة فان سرق التسطاط والجواني لا يقطع لانها ليسا في حوز وان كان حوزاً لما فيها **والصومع** الا ان يكون
ايها فافق فيقطع لو وجد الحوز بالحافط وفي الحوز بالحافط كالبس في القمير او المسجد او الطريق وعند منعه قطع
بغير الاخذ لان كان صاحب نهاراً عند منعه سواء كان المتاع تحت او عند وقيل لا يكون محذوراً في حال ثوبه الا اذا كان
متاعاً تحت جنبه او تحت راسه والصومع هو الاول لان الناس يعبدون النائم عند منعه فافقاً وعلى هذا اذا حفظ
الموقع او المستعبر للمتع مثل هذا الخط لا يضمن اما اذا كان مستيقظاً فافقاً وهو اما اذا كان نائماً فافقاً روي انه عليه السلام
قطع سارقاً رداً صفوان من تحت راسه وهو نائم في المسجد **بالمكان لا يقطع** **عالم** **يحب** منه اي عالم يخرج المسروق

والحوز بالحجرات وفي الحوز

من الحوز

من الحوز لان السرقة لا يتم قبل الاخراج لقيام اليد عليه اعلم ان هذا الحوز اقوى من الحوز بالحافط لانه لا يشترط في السرقة
عن وصول اليد الى المالك لكن الحوز بالمكان يترتب عليه من حيث ان المال تحت فيه عن الاعين فلا يعتبر الحوز بالحافط
مع وجوده حتى لو كان المال محزناً بالمكان واذا ن بالدخول فيه سرقة منه وصاحبه عند لا يقطع لان الحوز بالحافط
لم يكن معتبراً مع الحوز بالمكان وقد شرط بالاذن وفي الاختيار ولو كان باب الدار مفتوحاً فدخل نهاراً واخذ متاعاً
لم يقطع لانه مكشوف وليس بسرقة لعدم الاستسار على حاجته وان دخل ليأخذ قطع لانه حوز ولو علم صاحب الدار بالنقص
والنقص لا يعلم به او بالعكس قطع لانه مستثنى وان علم كل واحد بالآخر لا يقطع لانه مكشوف **وبشئ السرقة ثابت**
به القذف ثبت بالاقرار مرة وبشهادة رجلين قيداً به لان الشهادة النافية مقبولة في الحدود وفي الآيات
وقال ابو يوسف المتقدم من اقرار مرتين لانه احدي الجنتين فيعتب فيها التثنية كالاخرى وهو البيعة كما في الآيات
وحديث الشرب على هذا الخلاف ولهما ان السرقة والشرب ثبت بالمرأة الواحدة فلا حاجة الى الاخرى كالنساء
وقد القذف والتثنية في الشهادة منصوص عليه وتنبذ تقبل تمام الكذب ولا ذلك الاقرار لانه لا تثمة
فيه وشروط الزيادة في الزنا على خلاف القياس فيقتصر على مورد النقص وينبغي ان يلقن المقر الرجوع احتياالا
للدور وقد روي انه عليه السلام اني سارق فقال له اسرقت ما اخال سرق واذا رجع عن الاقرار صح في القطع
لانه قاله حتى الله لك ولا حطب له فيه ولا يقطع في المال لان صاحبه يكتبه **وبسائر الشهود** **وعن كيفية** ان شأهم
القاضي عن كيفية السرقة لان السرقة تختلف باختلاف الاحوال حتى من ادخل بيده من الثقب واخذ شيئاً لا يقطع
ومنه لا احتمال ان يكون في زمان العيا وفي المحيط السؤال عنه لان التقادم غير مانع من صحة الاقرار ومكانه
لا احتمال ان يكون في دار الحرب او من بيت اذن له في حوز **وما يثبتها** لانها يطلق على تخفيف الصلح كما قل عليه
السلام ان السؤال من سرقة من يسرق عن صلوة وعلى الاستماع صحتها كما قال الامام من السرقة السمع ولا بد
من حضور المسروق منه اي المالك **عند الاقرار والشهادة والقطع** لا احتمال ان يلهي السرقة او يملكه فيستطاع
القطع واذا دخل جماعة الحوز وتولى بعضهم الاخذ ينعى اخذ بعضهم المال وعلمه واجزه قطعوا ان اصاب كل واحد
منهم نصاب اي نصاب السرقة وقال زكريا يقطع الحامل وحده بقدر حوز جميعهم لانه لو دخل واحد منهم واجز
المتاع بعبادتهم يقطع الحامل وحده اتفاقاً وقد يقول ان اصاب لانه ان لم يصيب كل واحد منهم نصاب لم
يقطع كجنايتهم فيعتب كجنايته حتى لانه ان غير الحامل لم يافقوا فلا يقطعون ولنا انهم اشتركوا
في هتك الحوز والاخراج وان وجد من الحامل صورة لكنه وجد من الجمع منع لعنفهم على ذلك وان نكب السارق
بيتاً فادخل بيده فيه فافرج المتاع او دخل فيه وتناول المتاع اي اعطاه باخراج يده من البيت اخر من طاح
لم يقطع اما الاولي فلانه لم يوجد الهتك على وجه الكمال وهو الاذول فصار فيه شبهة العدم فلا يجب الحد واما الثانية
لان القطع يجب بترك الحوز والاخراج ولم يوجد ذلك من كل منهما لان الخارج لم يوجد منه الهتك والداخل وان وجد
منه الاخراج باخراج يده لكنه بطل باعتراض يده الاخرى فتم بتمام السرقة وفي الاختيار وعن ابي يوسف القطع في

بمنه

تعالى

الاولي لان المقصود من السرقة اخراج المال من الخزانة وقد وجد خضار كما اذا دخل يد في صندوق الصبرة واجرج
الدراهم وعنه في المسئلة الثانية ان اخرج الدار من يد ونالها الخارج يقطع الداخل وان ادخل الخارج يد فتنالها
الداخل قطعاً ويبنى على الاولى وجوابه ان كمال هتك حرمة الخزانة بالدخول فيه وهو ممكن بمقدار ولم يوجد كمال
الصندوق لان الممكن فيه ادخال يده فيه دون قوله وان القاء اي اذا انقلب اللص يتنا ودخل واخذ القناع والتمسك
في الطريق ثم اخذ به بعد الخروج منه او على اي حال السارق المتاع فيه على حمار وساقه حتى خرج قطع وقال زولا يقطع
في الاولى لان نفس الاتقاء لا يوجب القطع كما لو لم ياء خذوه وكذا الاخذ من الخارج ولنا ان يد يثبت عليه بالافذ
بالرعي لم تنزل يد عند صكا الاسري ان من سقط منه مال فاخذ به غيره ليرد على صاحبه ثم رده الى موضع لم يقين
لانه في ذلك الموضع في يد صاحبه صكاً فاذا بقي يد صكاً وتلك يد بالافذ ثانياً يقطع بخلاف ما اذا القاء ولم
يأخذ لانه مضيق لا يبارق واما الثانية فلا يسير الحار يضيق اليه سرقة ولهذا يقين السابق ما تلف الزاوية
في الاختيار ولو خرج قبل الحار ثم خرج الحار بعد وجاء الى منزله لم يقطع ولو علقه على طائره وتركه في المنزل قطعاً
بعد ذلك الى منزله لم يقطع لانه في ذلك ولو طرح المتاع على نهر في الدار فذهب به الماء واخرجه لا قطع عليه لان
الماء اخرجه بقوله وان ادخل يده في صندوق الصبرة او لم يغير اي ادخل يده في كمينه واخذ المال قطع لانه حرز
ولا يقطع فيما يؤخذ اي حقبة ارباعاً في دار الامام كالحطب والسك والصيد اذا سرقها وكذا النورة والزنج
قيد بدار الاسلام لان جميع الاموال مباح في دار الحرب وفي الاختيار وقال عليه السلام لا قطع في الطير ويعم
جميع الطيور في الدجاج والبط ويدخل في السمك المالح والعلوي ولا يقطع في السمك المالح كالفأكة والارطة
والحم واللين وقال الشافعي يقطع فيها لانه سرق ما لا يحز او فده في ثان الكال لا يمنع كمال ما يثبه حال سرقة
ولنا ان سرقة العامة في مباح الاصل قبل الاحراز يورث الشبهة ما دامت جارية على تلك الصفة ويكون
الاحراز فيه ناقصاً ولهذا يلحق بعضها في الابواب وفي الطريق وقد قال تعالى رضى الله عنها كانت الايدي
لا تطلع في الشيء العاقبة وان المأثمة فيما يسارع اليه الفساد قاصدة لان الرغبة انما يتم بصلح لا اذا خار الوقت
الحاجة وقد روي انه عليه السلام قال لا قطع في الثمار الا فيما ادها الجربن وهو بالراء المهمة بعد الجيم الموضع
الذي يجع فيه الثمار اذا حرمت وانما يجع فيه عادة ما يسر من الثمار وفي الحل والعسل يقطع اتفاقاً لان الثمار
لا يسارع اليها قالوا هذا اذا سرق في ايام الحصب واما في ايام القحط فلا يقطع في سرقة طعام مطلقاً
لان الضرورة تبنيح التناول كذا في شرح المجمع لمونا نظام الدين ولا قطع فيما ساول فيه الانكار كالسرقة
المطربة اي المسكرة والآلات التي من الذهب وغيره وكذا النرد والشرنج والصليب من الذهب الاحتمال
ان يقول السارق سرقة الكسرة والاراقة واما الدراهم التي عليها التمثال فيقطع فيها لانه معدة للقول
للعبيد دفناً ويل الكسرة لا يثبت فيها واما اذا سرق طبل الغداة فيقول يقطع لان ضرته للغزوات دون فيه
وتحار الصدر الشهيد انه لا يقطع لانه كما يصلح للغزاة ويصلح للوفاء فتمن الشبهة ولا قطع في سرقة المصحف

والبقي الحار الحار اي عليها حلية تبلغ نصاباً وقال ابو يوسف يقطع فيها اعلم ان الخلاف في البقي الغير الحار لانه لو
كان عميراً لا يقطع اتفاقاً لان له يد اعلى ينفذ على ما في يد يكون حد السرقة كذا في التبيين له في المسئلة ان
الحلية لو سرق وحدها يقطع بها كذا اذا سرق مع غيرها ولما اشتهر اجتماع فيه دليل القطع وهو سرقة الحلية ودليل
عدمه وهو سرقة المصحف والبقي فاورث ذلك شبهة دارية للحد وفي الاختيار وكذا السرقة عليها فلا يقطع
لانها تنج له ولا قطع في الاصل فكذا في التبع ولا في سرقة العبد الكبير احترز به عن العبد الصغير لانه يقطع فيه
وقال ابو يوسف لا يقطع فيه ايضا لان كونه مالا لا يقتضي القطع وكونه ادمياً لا يقتضيه والحد اذا دار بين الوجوب
وعدمه لا يجب هذا في صغير لا يتكلم وان كان ينطق ويغير عن نفسه لا يقطع اتفاقاً وضع في العبد لانه في الحار
الصغير لا يقطع اتفاقاً من الحار وان كان له مال كونه مستغنياً او بنوعه الاتقاع بخلاف الكبير لان له يد اعلى ينفذ
واخذ اما بواسطة الخداع او بالعصب فلا يكون سرقة ولا في سرقة الزرع قبل حصاده والقرعة على الشجر
لعدم الحرز ولا في آت العلم لانه يتا ولها بالقراءة واما في دفتر الحساب فيقطع لانه لا يتبع لغير صاحبه فيكون
المقصود فيه الكائن وفي الاختيار والسرقة الجلب والكوافد قبل الكتابة قطع وفي كتب الادب روايتان في قطع
في الساج وهو شجر لا يثبت الا ببلد الهند ويحلب منها كل سنة منجوة الجوانب الاربع والآن بئس وهو شجرة معروف
والصندل وهو شجر طيب الرائحة والقبابا تقصير قنات وهي شجرة يتخذ منها الرمح والعود وهو الذي يتخذ
والياقوت والزبرجد والعقيق وكلها والمك والادمان والورس والزعفران والثولوث وكذا واما قطع
في سرقة هبة الاشياء لا تبا عزيمة محرزة لا توجد تصور لها مباحة في دار الاسلام فصارت كالنقصة ويطع
به الاواني المقتدرة من الخشب وكذا في الابواب المقتدرة منه لان النقصة فيها غلبت على الاصل والحققت بالصفة
بالاموال النفقة وحرمت من ان يكون تافهة بخلاف الخشب والعصب لان النقصة لم تغلب فيه
ولم يتضاغف قيمته فلا يقطع فيه حتى لو غلب فيه النقصة كالحصية البغدادية والجرحاني يقطع واما في الابواب
فانما يقطع اذا كانت محرزة في الحرز فكانت حفيضة لا يتقل حملها على الواحد حتى لو كانت متعلقة بالحار
لا يقطع فيها لانه يكون سارقاً للحرز دون الحرز فصار سرقة الحارس وكذا لو كانت ثقيلة لانه لا يرغب في
سرقتها كذا في التبيين وفي الاختيار لا قطع في الحاج مالم يعمل فاذا عمل منه شيء قطع فيه ولا قطع في الزجاج
لان المكسور منه تافهة والمصنوع يتسارع اليه الفساد وقيل يقطع في المصنوع لانه مال نفيس لا يتسارع اليه
الفساد قال محمد لو سرق طود السباع المدبونة وقبعتها مائة لا يقطع ولو جعلت مصلاة او سباً لا قطع لانها
حرمت من ان يكون طود السباع النقية اسماً ومضاه لا قطع على خائض وهو المدوع الذي يكون على ما في يد
والنباشيش البشر اخذ لمن الميت بعد الدفن سواء كان القبر في بيت مقبول او في الهواء وهو القبر والقباب
وهو الذي يافذ على وجه العلانية قهر من طاهر بلدة او قرية ولا يقطع وهو الذي يافذ من اليد سرقة جهراً
اقوله عليه السلام لا قطع على خائض ولا منتهب ولا مختلس واما النباشيش فيقطع عند ابي يوسف لقوله عليه السلام

من ينشئ قطعاً ولا يترك سرقاً مالا متقوماً من حرز مثله فيقطع ولها ما روي الزهري ان بناتنا اخذت في زمن مروان بالمدية
والصغار متوافرون يومئذ فاجتمعوا ان لا يقطع عليه ولان اسم السارق لا يشاء له الا يري ان العرب افر داله اسم السارق
وجب على السارق نقضاً فلو اوجبت عليه كان الحاقاً به فيكون الجواب الحدود بالقياس ولا يجوز وما روي عن محمد بن علي
السبياني وقيل هو موقوف وليس يرفع **ولا سرق من بيت ذي رحم حم** منه سواء كان المسروق او مال غيره لا يقطع
وقال الشافعي يقطع وانما قيدنا بيت ذي رحم حم منه لانه لو سرق مال ذي رحم حم من بيت غيره يقطع اتفاقاً لانه ان
القرابة هي البعضية وقرابة غير الولاد معيرة عند خصار كما لصديق يسرق من صدقة ولان ما دون شرعاً في دخول
حرز من غير استئذان وجرت العادة بالانساب ط فيه اعلم ان الخلف في غير الولاد اما اذا سرق من بيت اصول
او فروعه من النسب مال غيرهم او سرق مالهم من بيت غيرهم فلا يقطع اتفاقاً لبيان الانساب ط بينهم بالاتفاق في
الحال والدخول في الحرز ولو سرق من الرضاع او فروعه من النسب مال غيرهم او سرق مالهم من بيت غيرهم
فلا يقطع اتفاقاً لبيان الانساب ط بينهم بالاتفاق في المال والدخول في الحرز ولو سرق من الرضاع او فروعه
قطع لانهم بهذا المعنى فيهم عادة كذا في شرح الجمع لولا ان نظام الدين او من سرق من بيت غيرهم
سبداً او امرأة سبداً او زوج سبداً لانه ما دون له في الدخول عادة فتكملت الشبهة في الحرز **او زوجة المال**
على الزوج الذي سرق من زوجته او سرق من زوجة لوجود الانساب ط بينهما في الحرز والمال وكذا لو سرق من
معتقة المبتوتة او سرق من معتقة لان الخلط بينهما قائم ولو سرق من اجنية ثم تزوجها قبل القطع لا يقطع
لوجود الشبهة قبل الامضاء **او مكاتبه** اي لا يقطع اذا سرق المولى من مكاتبه لان له حقاً في اكتسابه وكذا لو سرق
المكاتب من مولا له شتر له من ثمنه العبد **او من بيت المال** اي لا يقطع على من سرق منه **او من القيمة** لان ذلك المال
للعمامة وهو منهم **او من مال له فيه** اي لا يقطع على من سرق من مال له في ذلك المال **شركة** لثبوت الشبهة باعتبار
انه اخذ مال من وجهه في الاختيار ولا يقطع بالسرقه من غير مثل ماله عليه لانه استوفى حقه والحال والمخاض سواء
لان الحق ثابت والتأجيل لتأخير المطالبة وكذا لو سرق اكثر من حقه لانه يصير شركاً بمقدار حقه وكذا اذا اخذ
جود من دراهمه او ردي لان الجنس متحد ويقطع بسرقه خلاف جنس ماله لانه ليس له ولاية الاستيفاء منه الا
بيناً اذا قال اخذته رهناً حتى او قضائه فلا يقطع لانه كخلف فيه بعد ظن في موضع قوم سرقوا وفيهم صبي او جحر
لا يقطع عليهم وان تولى ذلك الكلب لانه فعل واحد لم يوجب القطع على البعض فلا يجب على الباقي للجنبة وكذا لشريك
في الرجم المحرم وقال ابو يوسف اورد الحد عن الصبي والحكم واقطع الآخر اعتباراً بركالة الاجتماع حالة الاثر او فعل
كل واحد منهما معتبر بافراد وشريك الآخر كشريك الصبي في الخلاف لانه لا يحد على الاخرس لا يقال له لو
نطق لا دق بشبهة الشركة ونحوها ابو حنيفة لا يقطع الا على اذا سرق كجمله بال غير وحد غير **ويقطع بين السارق**
من الزنا وهو مفصل طرف الزنا في الكف اما القطع فلقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما واما
اليمن فلقوله تعالى من سرق فاقطعوا ايديهما واما كونه من الزنا فلا يقطع عليه السلام امر قطع السارق

غيره

منه وقسم اي يلقى ليقطع منه لا يملك **فان عاد وسرق مرة ثالثة قطعت رجله اليسرى** من المفصل لانه عليه السلام
امر بقطعها حين عاد وانقطع عليه الاجتماع وقسم لانه سرق مرة ثالثة لم يقطع **وكيس** في ثوب ويظهر
عليه ياء التانيين وقال الشافعي اذا سرق في المرة الثالثة يقطع يده اليسرى وفي المرة الرابعة يقطع رجله
اليمنى فان عاد بكسر ياء ذلك وفي قوله القديم تقبل من الوسط لقوله عليه السلام من سرق فاقطعوا وان عاد
فاقطعوا وان عاد فاقطعوا وان عاد فاقطعوا ولنا ما روي ان علياً رضي الله عنه قال فبين سرق ثلث مرات
اتى الاستحي من الله ان لا ادع له يداً في كل بها ويستحي رجله يمشي عليها ووقعت الحائبة بينه وبين الصحابة فاتفقوا
اليه وانقطعوا جميعاً عليهم عليه وما روي انهم قطعوا عند فساد الحديث كذا ذكره الطحاوي وفي الاختيار فان كانت يده
اليمنى واليهبة او مقطوعة يقطع رجله اليسرى من المفصل وان كانت رجله اليسرى مقطوعة فلا يقطع عليه لانه من
الاستحالة ان علي يميناً ويضمن السرقة وكيس في ثوب **فان كان السارق اقطع اليد اليسرى او اشبهها او**
ايها او اصبعين سواهما اي غير الابهام وفي رواية ثالثة اصابع او قطع الرجل اليمنى او اشبهها او باع حرج غنم الخبيث
عليه **لا يقطع** لان يده اليمنى ان قطعت حال كونه يده اليسرى شلاء او مقطوعة فانت عنه منفعة اليدين بالكلية
او حال كون ايها او الاصبعين منها شلاء او مقطوعة فانت عنه البطش او حال كون رجله اليمنى شلاء او
مقطوعة فانت عنه المشي فصار في الهالك والحق شرع راجع الاصل وانما اذا كان الشلاء او المقطوعة اصبعاً واحداً
سوي الابهام لا يمنع عن قطع يده لان ذلك لا يكون محلاً في البطش وفي الاختيار ولو كانت اليد اليمنى شلاء او مقطوعة
الاصابع يقطع في ظاهر الرواية لان المستحق بالنقص قطع يده اليمنى دون اليسرى والاستيفاء الناقص عند تقديره
الكامل جازية وعن ابي يوسف لا يقطع لان سلطان الكمال ولو كانت رجله اليمنى مقطوعة الاصابع فان كان
يتلج المشي عليها قطعت يده اليمنى والآلة لا يمين **وان اشترى السارق المسروق من المالك او من المسروق**
له اي للسارق او اذاعه اي اذاع السارق المسروق انه ملكه **لا يقطع** وقال فرزدق الشافعي في الاولين ان كان
بعد القضاء بالقطع قطع وهو رواية عن ابي يوسف لان السرقة السابقة والحكم بموجبها لا يبطل بالملك الحادث
بعد ولنا ان الامضاء في باب الحدود ومن قضاه فادامه بعد القضاء قبل الامضاء سقط القطع كما لو ملكه قبل
القضاء اما الثانية لان دعواه محتملة للصدق فيكون شبهة دأريه **وان اقطع السارق والعين قايمة** اي حال كون
المسروق موجوداً في يده **رداً** اي رد السارق تلك العين اليه حالها اقيام ملكه فيها **وان كانت تلك العين ملكة**
لم يقطعها السارق وفي المستهلكة روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله في رواية لا يضمن لقوله عليه السلام لا غرم علي
السارق بعد ما قطعت يمينه وفي رواية يضمن وقال الشافعي يضمن السارق سواء كان حرك المسروق او استهلكه
لان محل القطع اليد مستحقة هو الله تعالى وسبب الجنابة على حقوق الله وما يشرك الانتهاز عما نهي عنه وحمل الضمان
الذمة ومسحقة المسروق منه وسببه اخذ مال الغير فبأنه قلما اختلف الحقان محلاً ومستحقاً وسبباً فوجب اعدامه بالقطع
وجوب الآخر كما يجب القيمة مع الحد في شرب خمر الذي ولنا ان القطع اذا وجد كان حصمة المال مستقلة في الله تعالى

محمد يجوز امانه قيد بقوله جمهور لان امان العبد المأذون بالقتال مؤبدا او مؤقتا يجوز اتفاقا والمراوغة الامان المؤقت لانه
 لو اعطاهم امانا مؤبدا وهو ان يعقد عقد الذمت يجوز اتفاقا يمنع من الخروج الى دار الحرب كغيره من اهل الذمة لقوله
 عليه السلام امان العبد امان ولا يبي حنيفة ان حنيفة الامان منوط بحرية والمجوز رخصي ظاهر لانه لم يباشر القتال ليوسف حنيفة
 الامان وفيه يجوز بسبب الاستفتاء والاسترقاق والمأذون يباشر القتال فيعوض المجزأة فها هو اذن عن ابي يوسف روي ان
 في رواية مع ابي حنيفة **ولا امان** **ما حق** يجوز عن القتال والخلاف فيه كالحلاف في العبد المجزأة فها هو اذن عن ابي يوسف روي ان
 المراهق المأذون له فيه يفتي اجماعا في الاجازة كذا في شرح الجمع لابن ملك واما ان البقي العاقل لا يصح كالمجنون **واذا فتح الامام**
بلدة غنوة اي قهرها فهو حرة **ان شاء** **فسر** **بين الغائبين** كما فعل عليه السلام كذا في فتح خيبر او ان شاء **اقر** **احدا** **بطلبها**
اقرارا والارض يكون مملوكة لهم **وضع عليهم الجزية** **وعلى اراضيهم الخراج** ثم يقسم المنقول بين الغائبين وقال الشافعي
 لا يقر احدا لانه صار للفايين بواسطة استيلائهم فلا يجوز ابطال حقهم بلا بدل يعدله بخلاف المن على الرقاب لان
 الامان ان يبطل حق الغائبين بقتلهم فبالعوض الفيل اذ في وان ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل كذا باهل مكة وقد فتحها
 وتركها على ملكهم من اهلها واما يملك ابطال حقهم بالقتل دفعا لشرعهم فلا يتخص ضررا فان قيل فقتل مكة صلى لان اهلها
 لم يتاثلوا قلنا المشهور انها تحت قهر القول عليه السلام من دخل دار ابي سفيان فهو آمن ومن اتى السلاج فهو آمن وهذا
 يدل على المعاملة ولو ائتمره قوله عليه السلام انا اقلت في ساعة واما عدم مقاتلتهم فن كثر رغبهم وانهم اذ امن
 عليهم الرقاب والاراضي يدفع اليهم من المنقول قدر ما يثبت لهم به العمل وفي الاختيار لو لم يكن لهم ارض لا يجوز لانه
 ابطال حق الغائبين لان الرقاب لا تدوم بل تنقطع بالهول او الاسلام واما يجوز تبعا لاراضي نظر الغائبين لئلا يستغلوا
 بالزراعة فيقتعدوا عن الجهاد وفيه مصلحة من يحكي بعدهم **وان شاء قتل السري** جمع اسير كالقتل جمع قتل يعني الامان
 حنيفة في الاساري بين هذه الثلاثة امان يقتلهم حسا لانه الفساد او استرقاقهم توفير للنفقة على المسلمين **او قتلهم**
قمة المسلمين ويضع عليهم الجزية وفي الاختيار ولا يجوز رد قسم الى دار الحرب لانه فيه نفقة للنفقة على المسلمين
 ولو اسلموا بعد الاخذ لم يقتلهم لان دفع الشتر ويجوز استرقاقهم لانقاذ سبب الملك بخلاف ما لو اسلموا قبل
 الاخذ حيث لا يجوز استرقاقهم لانه لم ينفذ سبب الملك **ولا يحدون بالسري المسلمين** اي لا يعطي الامام الكفار اسلاما
 لئلا يحد بهم اسارا واما لا يحدون بهم لان فيه تخليص المسلم من يد الكافر وذلك اذ من قتل الكافر او الانتفاع
 به ولا يبي حنيفة ان في عود الاساري اليهم بقوة لهم ودفعها اذ من استنقاذ الاسير المسلم لان قتله في ايديهم ابتداء
 من الله تعالى غير مضاف الى افعاله والتقوية مضاف اليها فلا يجوز ولا يحدون **باللال** لان فيه اعانة لهم **الا عند**
الحاجة اليه وقيل الاستثناء قول محمد استللا باساري يدروننا بمقتداته عليه السلام يوم بدر عاتبه تعالى عليها
 بقوله لو كان من الله سبق الآية فجلس عليه السلام وابو بكر يكيان وقال عليه السلام نزل من السماء عذاب
 لما نجته لانه اشار بقتلهم دون الغداة وكذا لا يجوز المن عليهم بان يملأهم بجائنا مناهم عليهم وقال الشافعي
 يجوز مفادتهم بالمال ويجوز المن عليهم لقوله تعالى فاما قدامنا ولنا ان حق الغائبين ثبت في الاساري

في هذه المسألة
 في هذه المسألة
 في هذه المسألة
 في هذه المسألة

فلا يجوز ابطال حقهم بل يحض واما انما نسوج فلو كانت اقلواهم حيث اريدت موسما واذا اراد الامام العود الى دار الاسلام ومعه
 مواشيه ومبى جمع ما شية ومبى الابل والبق والغنم **يجوز** **الامام** **عن قهرها** **ولا يقر** **احدا** **بطلبها** **اقرارا** **بطلبها**
 يشركها لان ذكها لا لا كل منتهى عنه وقال مالك يعقر الى يقرب قهرها بالسيف لئلا يعود الى القتال فيقتنعوا بها ولان ان
 العقر تنكته منتهى عنه وذبح الشاة بائنه يرضى صحيح وكس شوكه الاغوار يرضى صحيح فصار لقطع الشجر اما الحق قبل الترح
 فتمت في غنوة من تغيب الحيوان **ويحق** **الامام** **الاسلمة** **والامانة** **ولا لا** **يقر** **احدا** **بطلبها** **اقرارا** **بطلبها**
 عليه ابطال اللعنة عليهم وفي الاختيار اما الاساري فيمشون الى دار الاسلام فان خرجوا قتل الرجال وترك ان اوالها
 في ارض مضيعة حتى يموتوا جوعا وغلظا لان لا تقتلهم للنهي ولو تركوا في العراق عدا وحرابا عليها فالتب يحصل منهن النسل
 والعبيان يكرهون فيصيرون حرا باعلينا فتعين ما قلناه **ولا يقر** **احدا** **بطلبها** **اقرارا** **بطلبها**
 ينزفون من العيوب واتى باب الحية دفعا لفرار عنهم ولا يقتلونها لئلا ينقطع نسلم وفيه منفعة الكفار وقدام ما بقده
ولا يقسم **الامام** **الغنمة** **في دار الحرب** **ومن مالوا** **خذ من اموال الكفار** **على وجه القهر والعلمية** وقال الشافعي لا يباشر سري
 في دار الحرب لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنائم خيبر خيبر وغنائم او طاس باوطاس وان سلب الملك هو الاستيلاء
 التام وهو انما يوجد بالافراز بدار الاسلام لان قبله احتمال استرداده من ايدي الغائبين ومارواه محمول على سببها في تلك
 المواضع بعد ما صارت دار الاسلام والاختلاف فيه قيل في كراهتها وفي الاختيار وقال ابو يوسف ان قسمت في دار الحرب
 جائنة التي ان تقسم في دار الاسلام **ولا يجوز بيعها** **اي بيع الغنمة قبل القسمة** لان الملك قبلها لا يثبت والبيع يستلحق الملك
 وكذا لا يجوز بيعها في دار الحرب كذا في الاختيار **ومن مات من الغائبين في دار الحرب** **قبل اخراجه من الغنمة ولا سهمه** **وقال الشافعي**
 يرث نصيبه وارثه لان ايدي الغائبين وردت على مال مباح فثبت الملك لهم كالاخطاب ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم يني
 عن بيع الغنمة في دار الحرب والغنمة تكون منتهية لان فيها معنى البيع باعتبار مبادلة الانبياء ومحل الخلاف ان يورث بعد
 استوار امر الهزبة قبل القسمة اذ لو مات بعد الامانة في خور الزهيرة لا يورث نصيبه اتفاقا لان سبب الملك لا يتم للخص
 بل خلافه ببناء وبيته عالم مستقرام الهزبة **ومن مات من الغائبين بعد اخراجه من دارها** **فان نصيبه لورثته** لان الملك ثبت
 بعد اخراجه من الغنمة الى دار الاسلام اتفاقا وكذا لو مات بعد القسمة في دار الحرب لان القسمة بمنزلة الافراز بالدار
 من الحياتي والروفي وهو المعين والمقاتل في الغنمة **سواء استولى اهلها على السب** وهو جافزة الدرب الفاضل بين الدارين
 على قصد القتال فاذا ظهرهم الى العسكر مدواي جماعة للمدونة في دار الحرب **سواء كان في الغنمة سواء كان في الغنمة** بعد
 القتال او قبله وقال الشافعي لا يشاركهم فيها بعد القتال لقوله عليه السلام الغنمة لمن شهد الواقعة فمن لم يجره لا يستحق المال
 ولنا ان السب مجافزة الدرب لقصد القتال وقد وجد منهم وفي الاختيار وانما تنقطع شركتهم باحدى الثلثة اما بالافراز او بالدار
 الاسلام او بالقسمة في دار الحرب او ببيع الامام الغنمة في دار الحرب فاذا وجد احد من الغنم انقطع الشركه لان
 ولو فتح العسكر لادان دار الحرب واستنظره اعليه ثم حفرهم عدولهم لئلا يشاركهم لانه صار من بلاد الاسلام فصارت الغنمة حرة
 بدار الاسلام فلا يشاركهم وليس للسوقه ومبى جمع سوقى اي ليس لاهل سوق العسكر منهم الا ان ياتوا لان قصدهم بالماوزة

في هذه المسألة
 في هذه المسألة
 في هذه المسألة
 في هذه المسألة

برو في الاصل لو دخل مسلم دار الحرب فادانه حربا او حريا او غيبا اخرج المسلم او استثنى
الحرب لم يغض سبها شئ من ذلك اما العقب فلا يحد حصار ملكا للذي اخذ لا يستلزمه على مال مباح واما الدانية فلا يحد
لادانته لئلا عليها وقت الادانة والقضاء ويحدد الولاية ولا على المستأن من وقت القنن لانه ما التزم احكاما في
الماضي وكذلك الجيران اذا خلا ذلك ثم خرجا من مدين مدينتها باليدون دون الغضب الغضب
لما تروا اهل الدين فلو قوتهم صحت عن تراض والولاية ثابتة لانهما احكاما **فصل في وقت القنن**
دارنا بان يقول له الامام ان السنة تامة وصحت عليك الجزية انما منع عن مكنته سنة ثلثا يطلع على احوال وبنظر
الياد الحرب قبله بالسنة لانه اقضي الاوقات وفيها تجب الجزية ولو منع عن مكنته فيها دونها لا تسد باب التجارة فترتب
المسلمون فان اقام في دارنا سنة صار ذميا لا تراه الجزية بشرط الامام فتوضع الجزية ولا يمكن بشدتها ان
اي لا يعطي له مكنته وقدرة من العود الي دار الحرب لانه صار ذميا فلا يمكن من تقصيرها وكذلك ان وقت له الامام ذميا
اي اقل من السنة كاشهر والشهرين فاقام بعد مقالة الامام مقدار ذلك الوقت بهية ذميا مدينتها او اشتري المستأن
ارض خراج نادى خراجها بصير ذميا لان خراج الارض بمنزلة خراج الرأس فاذا التزمه صار ملتزما المقام في دارنا ما جرد
الشراء فلا يصير ذميا لانه قد شتبه بالثمن واذا التزمه خراج الارض فبعد ذلك تزمه الجزية سنة مستقبلة لانه يصير ذميا
بليوم الخراج فيعتبر المكنت من وقت وجوبه او تزوجت المشانعة بذمى تصير ذميا لانهما التزمت المقام تبعا للزوج
ولو تزوج المستأن من ذميا لا يصير ذميا لانه يمكن ان يطلقها فيرجع الي بلده فلم يكن ملتزما المقام والجزية خبره ان اي
نوعان احدهما ما توضع بالرضا في اي باقية ارضون فلا يتعدى عنها اي خلاصا وزمن تلك الجزية كما صالح النبي صلى الله عليه وسلم
بنو نجران على الف ومائتي حقة والثاني جزية يفرضها الامام اذا غلب على الكفار واتهم على ملكهم فيضع على الفتي
وهو من ثلث عشرة الف درهم فصار عدا في كل سنة ثمانية واربعين درهما وفي الميسر لا يقدر الغاية في الفتي
شئ من المال فان ذلك يختلف باختلاف البلدان وفي الواقع من تلك خمسين الف الفقة وسط الحال وينبغي ان يكون
مكولا الي راي الامام وعلى المتوسط وهو من ثلث مائتي درهم فصار عدا الي عشرة الف اربعة وعشرين درهما وفي
الفقة المعتدل في عشرة درهما وفي الكافي لا بد ان يكون العقل صحيحا وكنت صحيحة في كثر الحال ولو كان مرضيا في الشراء
لا تجب عليه جزية وكذا الموضع في نصفه ترجي الجانب الاقوى في العقوبة وقال الشافعي يضع على كل واحد في كل سنة
دينارا او اثني عشر درهما سوادا كان غنيا او متوسطا او فقيرا لقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه خذ من كل عالم و
حكمة دينارا او عدله مغاخر وهو كسبي يمين معلم ولما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم خذ من كل عالم و
وعمل بالفتنة وما روي ان كان بطريق الصلح دون الجزية ولهذا امره بالاختار مع انه لا جزية على الاثر لانه لا يثبت
من اهل النهر والمقاتلة وتجب الجزية في اقل الاطول يؤخذ في كل شهر بثلثه يعني ان كان غنيا يؤخذ في كل شهر
اربعة دراهم وان كان متوسطا فيدرهمين وان كان فقيرا فيدرهم وقال الشافعي يؤخذ اذ اتهم الحال لانه حتى
عالي كالكوفة ولما كانا بدل العقل والعقل واجب في الحال فكذا يبدل الزكاة لانها عبادة في غير اي فيها التيسر

وهذه عقوبة فينتد وتوضع الجزية على اهل الكتاب والمجوس وهو جمع مجوسي كما اليهودي جمع يهودي وعقوبة الاوثان
من الحج وقال الشافعي لا توضع على عبدة الاوثان من الحج لان الاصل في الكفار العقوبة لقولته وقيل لو لم يكن في
اهل الكتاب بقولته والذين اوتوا الكتاب منع يعطوا الجزية والمجوسي دخل فيهم لقوله عليه السلام ستارهم يستأهل الكتاب
فبقي ما وراهم على الاصل ولما ان استرقا فيهم جازية فتوضع الجزية عليهم كالمجوسي دون العرب الي لا توضع الجزية على عبدة
الاوثان من العرب اتفاقا لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث فيهم فظهر الجزية لانيهم فكنهم يكون اخشن والعقوبة
الي لا توضع على المرتدين لانهم عدوا عن دين الحق اطلاقهم على خمسة فيكون كزمنهم اقبح فالعقوبة على قدر الجحامة
فلا يقبل منهم الا الاسلام او السيف ولو غلبنا عليهم يكون ذمهم وجبايتهم فينا لان ابا بكر رضي الله عنه فعل كذا من شج المجع
لولا ان نظام الدين ولا جزية على مجسي ولا امرائه ولا عبيد ولا مكاتب ولا زمن وهو منبسط بين الزماتة وهي لانه كذا في الصلح
والاعني ولا مدة ولا شيخ كسبر لان الجزية خلف عن القتال وهم ليسوا من اهل امة العبد والمكاتب فلما لم يكونا مسلمين
لا وجبت عليهم الجزية بالقتال لكونهم في بد القبر فلا يجب ما هو خلف عنها وفي الاحتيار وعن ابي يوسف انها تجب على الذين
والاعني والشيخ الكبير اذا كان لهم مال لانها لا تجب على الفقير العقل ووجود المال اكثر من العمل ولا على الرقابين وهو جمع رقبان
وهو جمع راعب وهو من اهدمهم المنقرضين اي المنقرضين عن الناس للعبادة وخصوصا احقية الحرب فلا يجب بدلهما وهو الجزية
وفي الاحتيار والمراد الرقابين الذين لا يقدرون على العمل تجب عليهم وان اتقوا او تركوا العمل لانهم يقدرون على العمل فصاروا
كالمعتقلين اذا تركوا العمل فيؤخذ الجزية كمنع العمل والاعني فقير غير معتقل اي غير قادر على الكسب لانه غير مطلق
للاداء فتعبر بالارض التي لا تملك للزراعة اعتبارا بالخراج الرأس بخراج الارض وفي الاحتيار ولو ادرك العقبى وافاق الجوز
وعقب العبد وبراء المرفق قبل وضع الامام الجزية وضع عليهم وبعد وضع الجزية لا توضع عليهم لان المعتبر بطلبهم دون
الوضع لان الامام يخرج في توقف حالهم في كل وقت ولم يكونوا اهل وقت الوضع بخلاف الفقير اذا اسير بعد الوضع جثت وضع
عليه لان الفقير اهل الجزية وانما سقطت عنه الجزية وقدر ال وتسقط الجزية بالموت والاسلام وقال الشافعي لا تسقط بها كسبر
الديون ولما ان الجزية عقوبة ونبوتية شرعت لدفع الشر وقد اندفع شره باسلامه او موته واذا اجتمع حولان ولم تؤخذ
فيها الجزية تداخلت جزية الشان فلا تؤخذ الا جزية السنة التي هو فيها ولا تؤخذ عن الحولين جميعا لانهما حتى واجب في الزمة
في كل سنة فلا تسقط بان خسر ولا يضيفه انما عقوبة فلهذا تؤخذ بالتحقيق فالعقوبة اذا اجتمعت تداخلت كالحود وبنسبي
ان يؤخذ اي الذي الجزية بنفسه قايما والافذ قايما او يؤخذ بتبليبه ويتركه تعالى لانه الجزية باعده والله لتوكلنا في سطوا
الجزية عن يدوم صاعرون اي فقير وفي الاحتيار ولا يجري فيها النية لانهما عقوبة وعند ما يجوز النيابة لانهما لا يدر تقبض
المال وتنقص المال يحصل به وبنسب وكذا تجوز الجزية لسنتين واكثر كالحراج فلو تجل لسنتين ثم اسلم رد حراج سنة واحدة لانه
ادتي قبل الوجوب ولا يرد خراج السنة الاولى اذا مات او اسلم بعد وصولها لانه اذا بعد الوجوب ولا ينتقض عهدهم
اي عقد ذمتهم الا بالحق او بالوجوب وان يغلبوا على موضع فيمربون فيصير احكامهم كغيرهم لانهم لا يحدوا وارجحنا
فلا عقد الذمة عن فائده وهي دفع شر الحرب عنها الا انه القبيح لئلا ان اهلها لا يحدوا ولا يحدوا على الاسلام لانه يجوز تركهم

لأن الأتي بالكفا ر ابتداء الخراج **سوي** كذا **عشر** في الله تعالى لأنه عليه السلام حيث انفقها حق تركها لاهلها ولم يضع عليها ومن
اي ارض **مواتا** وهي الارض التي لا مالك لها ولا يفتق بها احد **يعتبر** **بها** اي قربها وجانبها فان احياء ومومن غير ارض
العشر كان عشريا وان احياء وهو من حيز ارض الخراج كان خراجيا وهذا عندنا في يوسف لان حاقرب من النبي لما فخر
حكمه كنفاء الدار يعطى له حكم الدار حتى يجوز لصاحبها الاستئجار به **والبصرة** **عشرية** عنده وان كانت بقرب ارض الخراج وكان
القياس ان يكون خراجية لأنها فتمت عن اهلها عليها ومن جلد ارض العواق ولكن ترك في كل **باجاج** **الصحابه** **رضي الله**
عنهم وتوطيفهم عليها **العشرية** **الاختيار** وقال محمد ان احياء باء **العشر** **عشرية** وان احياء باء الخراج فخرجية لان الخراج
لا يوظف على السلم الا بالتراه فاذا ساق اليها ماء الخراج فقد انقسم الخراج والاطلا وكل ارض خراج انقطع عنها ماء الخراج
فستبت باء **العشر** **عشرية** وكل ارض **عشرية** انقطع عنها ماء **العشر** **عشرية** باء الخراج فخرجية اعتبارا باء الماء اذ هو سبب
النماء **ولا ينجح** **عشر** **خراج** **في ارض واحدة** لان **العشر** **يجب** في ارض السلم اصلها طرعا والخراج في ارض فتمت فترا والوجهان
لا يجتمعان في ارض واحدة **ولا يتكرر** **الخراج** **بكثر** **الخراج** في سنة **والعشر** **يكرر** لان عمر رضي الله عنه لم يوظف الخراج مكررا بخلاف
العشر **لانه لا يتحقق** **عشر** **الا بوجوبه** في كل خارج واذا غلب الماء على ارض الخراج او انقطع عنها ماء باء **واصاب** **الزرع** **آفة** فلا
خراج عليها **انما في** **النصلين** **الاولين** فلفقات النماء **التقدير** في المعتبر في الخارج وهو الممكن من الزراعة في كل الاحوال واما
في الفصل الثالث فلانه صار كالعشرية بهذا الخلاف سلمة الخراج وبطل بهناك وعلي هذا الوضعية ان من الزراعة
لا يجب عليه الخراج لانه لم يتمكن من الزراعة والممكن شرطه قالوا هذا محمول على ما اذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكنه ان
يزرع الارض ثانيا اما اذا بقي فلا يسقط الخراج وعلي ما اذا ذهب كل الخراج وان ذهب بعضه وبقى مقدار ما يواخذ منه اقل
الخراج فان بقي مقدار درهمين وقعبين يجب الاقل وان بقي اقل منه لا يجب لانه لا يزيد على نصف الخراج لان نصف عمل المالك
كواجب التبيين **وان عطلها** **مالكها** فعليه **خراجها** لان التقصير من جهة فلا يكون عذرا هذا اذا تمكن المالك من الزراعة
ولم يزرعها واما اذا عجز المالك من الزراعة فلا نام ان يوزعها الى غيره فزراعة وبأخذ الخراج من نصيب المالك وليسك الباقى
له وان اجزأ اخذ الخراج من اجزائها وان شاء زرعها منقعة من بيت المال فيأخذ الخراج من نصيب صاحب الارض وان لم يتمكن
من ذلك ولم يجب من قبيل ذلك باعها واخذ من غيرها الخراج ورد عليه **الاج** وفي النهاية هذا باختلاف لانه لما قال الفر
بالواحد لاجل العامة وفي الاختيار ولواقتتل اي اخس الامر من من غير عذر فعليه **خراج** **الاعلى** قالوا ولا يفتى بهذا لانه لا يجرى
الطاعة على اموال الناس **والخراج** **نوعان** **احد** **ما خرج** **مما** **تسامة** **وسى** **كرج** **الخارج** **وحسه** **وتوحيها** **فتعلق** **ذلك** **الخراج** **بالخراج**
ويتكرر **بتكرار** **الخارج** **كاكثر** **اي** **كما** **يتكرر** **العشر** **بتكرار** **والثاني** **خراج** **وهيفة** **معينة** **توضع** **على** **الارض** **كما** **وضع** **عشر**
رضي **للسنة** **على** **سواد** **العراق** **وهو** **الذي** **لا** **يتكرر** **بتكرار** **الخارج** **وقدينا** **والا** **يندر** **الخراج** **الموظف** **على** **ما** **قطعه** **اي** **وضعه**
عمر **رضي الله عنه** **وهو** **اي** **ما** **وظفه** **عمر** **على** **كل** **جيب** **صالح** **للزرع** **وهو** **ستون** **ذراعا** **يستون** **ذراعا** **وهو** **ذراع** **المالك**
كسرى **وهو** **سبع** **قبضات** **قبل** **هذا** **حكاية** **عن** **جبريهم** **في** **اراضيهم** **وليس** **تقدير** **لازم** **في** **الارض** **كلها** **بل** **جديد** **للارض**
يختلف باختلاف البلد ان فيعتبر في كل بلد متعارف **اهله** **يلفقه** **للارضاع** **ودرهم** **الصاع** **اربعة** **اخنان** **والمن** **حاشيتان**

وستون درهما وقيل المعتبر فيه ما نيرد في ذلك الارض وهو الصحيح وعلى حسب الطائفة واما على حسب الكثرة
 الاقل المتصل بان يكون كل الارض مشغولة بها ولا يبقى فربما يشرى الى قطعة خالية عشرة دراهم وما لم يملكه من غير ذلك
 كما في عذران والستان ونحوهما يوضع عليه حسب الطائفة لان ما وضعه عمر رضي الله عنه كان باعتبار ما قدمه في قبيل الموضع
 يعتبر الطائفة ايضا ونهايتها نصف الخارج الى نهاية الطائفة ان يبلغ الواجب نصف الخارج ولا يزداد عليه لان
 لما ظفروا بهم وسعدنا ان نسترهم ونقسم اموالهم فاذا انا طعنناهم كما التفتيف عمن الانصاف ونقص من انفسهم
 اي ينقص الامام عما وضعه عمر رضي الله عنه عند الحجر الى عند حجر الارض عن وظيفته بحيث لا يطبق تلك الوظيفه والائزاد
 الوظيفه عند الطائفة على ما وظيفه عمر رضي الله عنه لان خلاف اجماع الصحابة ولذا لا يزداد على ما وظيفه امام في ارض يكون
 عمر رضي الله عنه لانه باجرتها فلا ينقص باجرتها ومثله ولو وظيف الامام على ارض ابتداء يكون الزيادة على ما وظيفه
 عمر رضي الله عنه بقدر الطائفة عند محمد لانه انما حكم باجرتها وليس فيه نقص ولا يجوز عند ابي يوسف وهو رواية
 عن ابي حنيفة لان الخراج مقدار شرعا واتباع اجماع الصحابة رضي الله عنهم واجب لان المقادير لا تعرف الا بالتقدير
 والتقدير يمنع الزيادة لان النقصان لا يمنع بالاجماع فتبين من الزيادة ان لا يكون التقدير عن الثابت وان كان في
 الارض اشياء رقيقة فتمت فيها تابعة لها الا يرى انها تتبعها في البيع من غير ثبوت كذا في الاختيار واذا اشترى المسلم
 الخراج او اسلم الذي اخذ منه الخراج لان الخراج مؤنة فيها من العقوبة فلا يجب ابتداء على المسلم بانك ولا يسطر له
 بانك لما روي ان الصحابة رضي الله عنهم اشتروا اراضي الخراج وكانوا يؤدونها خراجا واذا اشترى المسلم ارض
 الخراج ان بقي من السنة مقدار ما يتمكن من الزراعة فلخراج عليه والا فلي السابغ كذا في شرح المجمع لكون نظام الدين و
 في الاختيار ولو هرب اهل الخراج انما شاء الامام عمر كما من بيت المال والفتنة للمسلمين وان شاء دفعها الى قوم على
 شئ وكان ما ياتى فخذ المسلم لان فيه فقط الخراج على المسلمين والملك على صاحبه فان لم يجد من يزرعها باعها او
 اخذ الخراج ورد الباقي عليهم ومن ادب العشر والخراج كما استحقه نفيه فللام اخذ منه ثانيا لان حق الاخذ له
 ولولم يطلب الامام الخراج فيصدق به على الفراء لانه اذا لم يطالبه تعذر الاداء اليه بقي طريقة التصديق في البيع
 عن المهدي ولو ترك السلطان الخراج او العشر لصل جاز في الخراج دون العشر عند ابي يوسف وخالف محمد لا يجوز فيها
 لانها في الجماعة المسلمين ولا يبي يوسف ان له صيانة الخراج فصحة تركه وهو صيانة منه والعشر حق الفقراء على الخلوص
 فلا يجوز تركه وعليه الفتوى **فصل في جعل المثلثة ايام ان استعمل استجابا بالرجاء والعود الى الاسلام**
 لا وجوب لانه كافر بلفظة الدعوة فيستحي تجديد ما قيدنا بقولنا ان استعمل او لا كذا في شرح المجمع لولان نظام الدين
 ويعرض عليه الاسلام وتكشف شبهة لان الظاهر انما اردت شبهة دخلت عليه او ظلم اصحابه فيكشف عليه يعود
 الى الاسلام فان اسلم فقد احسن والا فقل لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوا والحد والعبد سواء لا طلاق
 الحديث فان قتله احد قبل الوضوء لاشي عليه لوجود المبيع وهو الكفر لا روبا ولكن يكره لان العرض مستحب وفي القتل
 يغيره والساحر كما لم تد قال ابو حنيفة في الحد والساحر يقتل ولا يقبل توبته في ترك السحر وكذلك الساحرة لان عمر رضي الله عنه

عن كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان اقبلوا السحر والسفارة وفي النجاة ولو جري على لسان نطق الكفر من غير قصد لا يكون بالاثاق
والنذر يفره بلا خلاف واسلامه ان يأتي بالشهادتين ويبرأ عن جميع الاديان سوى دين الاسلام او غيرهما
انقل الى حصول المقصود وبذلك فان عاد وارثا لم يكن كذلك وهذا ابدانا انما حكم بالظاهر قال عليه السلام **انقل**
قلبه ولان توبته قبلت اول بظهور الاسلام وانه موجود فيها بعد قبيل كونه في الاختيار ويزال ملكه الى ملك المرتد عن امواله واما
ابي موقوف فان اسلم عادت امواله الي ملكه وان مات او قتل او لحق بدار الحرب وحكم للمخالف اي وحكم الحاكم على ما قدمه من ادعاء
معدوم واما اولاده وحلت الديون المواجهة التي عليه وقال السافعي طوقه ليس يكون فلا يتفق فيه حكم الحاكم لان كونه
قبل الحكم ليس كونه اتنا فخصار قبل الحكم كالمفقود المتردد بين كونه حيا ومتيا فالقضاء يلحقه صار حيا جازبا لعدم الرجوع الي
دارنا فيقتدر رسله انه نوع غيبة فاشبه الغيبة في دار الاسلام ولما ان اهل الحرب اموال في حق احكام الاسلام لان ولاية الامام
منقطعة عنهم كانهما عن الموت في المقيت يوم صار كالموت كنه ليس حكم لاحتمال العود الي دار الاسلام واذا اتصل بقضاء
الناسي صار حكما لان القاضي لم يقض الا بحجة ظنة ببقاءه في دار الحرب واذا حكم بموته يتعلق الاحكام المتعلقة بالموت بظن
ونقلت السافعي في حال الاسلام الي وروثة المسلمين واكسبه في الردة اي في حال الردة في موضع بيت المال وقال كل
مال لورثة المسلمين سواء كتب في حال اسلامه او في حال الردة لان ملكه في كسب الردة باق ولذا ينبغي تفرقه فيه وكلم
يقر عليه فينتقل بموته الي وروثة ويستند التوريث الي ما قبل ردته لانها سبب الموت فيكون توريث مسلم ولا يبي حفيقة ان
تصرفاته مرتد او موقوفة لردته حاله فلا يكون الملك ثابت بها صحيح فيكون فينا واستند التوريث الي قبيل الردة انما يكون
في كسب الاسلام لانه موجود عند الردة لا في كسب الردة لانه معدوم عند ردته ومن شرط الاستناد وجوده ولو ثبت في التورث
ثبت مقصودا في الحال وهو كان كخا عند الاكتساب فيكون توريث مسلم من كافر وقال السافعي اذا مات المرتد
او قتل يكون كل ماله فينا سواء كتب في حال اسلامه او في ردته لانه مات كافرا فلا يرث منه المسلم ومن ان الردة كالموت
حكم فيكون توريث مسلم في الاختيار ثم رواية عن ابي حنيفة وهو قول زفر تقبيل وروثة يوم ارتد لانه سبب الموت وعنه
وهو قول محمد وهو ظاهر الرواية يوم الموت والحاق لانه سبب الارث والقضاء لتقدير لقطع الاحتمال وفي رواية وهو
قول ابي يوسف يوم القضاء لانه به يتقرر الاحتياق وبه يصير الحاق موتا وبطلان وصايا ما عند ابي حنيفة لان ردته كالموت
عنه وقال تبطل وصايا في القرب لا غير **ويقضي ديون الاسلام** اي ديونه اللازمة فيه تقضي من كسب الاسلام وديون الردة
تقضي من كسب الردة في البداية بوقضاء دينه من كسب الاسلام او من كسب الردة روايتان في رواية يقضي دينه من كسب الاسلام
فان لم يقض به يقضي من كسب الردة لان كسب الاسلام ملكه المورث وكسب الردة في الدين يتعلق بالمال المورث الا انه اذا قدر
قضاء دينه يقضي من كسب الردة كذا في مات ولا وارث له يكون ماله للمسلمين ولو كان عليه دين يقضي منه وفي رواية يقضي
من كسب الردة فان لم يقض فن كسب الاسلام لان كسب الردة حاله حق كسب الاسلام حق الورثة لزال ملكه بنفس الردة فقضاء
الدين من حقه اولى من حق الورثة وقال تقضي ديون اسلامه وروثه من كل ماله سواء كسبه في الاسلام او في الردة ليشوب
ملكه في كسب الدين جميعا **وتفرقه في امواله** كالاجارة والوصية وقبض الدين وكذا بيعه وشراؤه وعقده وتدبيره وكن

عن مسلم

وهو موقوف ان اسلم فقد تفرقه وعقده وان مات او قتل او لحق بدار الحرب بطل وقال لا يفرق سواء اسلم
او لم يفرق الا عند ابي يوسف فينفذ كما ينفذ من الصبي حتى يعتبر بغيره من كل المال لان الظاهر عود ابي الاسلام بدار
شبهة فلا يكون بمنع المشرق على الهلاك وعند محمد ينفذ من المريض ويعتبر بالثالث لان الغالب انه لا يترك ما انفصل
اليه فكان ظاهرا له التملك اعلم ان تصرفات المرتد تختلف فيها بعضها فانما تقبل الربة والاستبلاذ حتى اذا
ولدت منه فادعي نسب ثبت لان حقه في ماله اقوي من حق الاب في امة ولوه وذالك في صحة الاستبلاذ وهذا حق
والطلاق فيها اذا ارتد منها او احد من الالة لا ينتقل الي تام الولاية ولهذا يصح طلاق العبد وتسلم شتمته وجوزع العبد
المأذون لان كل واحد استلطا وبعضها باطل اتفاقا كالنكاح والزوج والشهادة والارث لانها يعتمد الله ولا يملك للمرتد
وبعضها موقوف اتفاقا كولاية علي اولاده الصغار ونفاضة لان تقضي المساواة والامان واما بين المسلم والمتر
مالم يسم وبعضها يختلف فيه كما قدم ذكره لهما ان صحته النصف يعتمد قيام الاهلية وهي موجودة فيه كونه مكلفا و
نماز يعتمد الملك وهو قائم لانه لو كان زابلا لزال الي وروثه كما بعد القضاء لم يزل الي الورثة اتفاقا ولا يبي حفيقة
ان المرتد المهروري في اليد ما يتوقف تفرقه لتوقف حاله بين القتل والاسترقاق والمتر ايضا حربي مهور في الدنيا ولهذا انفصل
والقتل لا يجب الا على حربي وكونه حريا سبب زوال ملكه وبطلان تصرفاته الا ان الاسلام مرجع من المرتد بتعاد الايجاب دون
الحربي وان عاد المرتد الي دار الاسلام **سما** بعد حكم الحاكم على حقه بدار الحرب مرتدا في وجوده في واد منه من ماله يرضيه الله والارث
الوارث حلف عنه في الملك واذا وجد الاصل بطل الحلف ولكنه انما يعود الي ملكه بقضاء او قضاء فبذلك وجد لان الوارث
لو ازال عن ملكه لايضمنه لانه صار له بقضاء القاضي وكذا اقامات اولاده ومديرة لا تعود الي ملكه لانهم يتقوا القضاء
القاضي والعق لا يفسخ بعد وجوده كالعبد المبيع اذا ابق قبل القبض وقضي بفسخ البيع لا يبطل قضاء وجوده من
اباقه وفي الاختيار فلولم يقض القاضي شي حتى يرجع مسلما لا يثبت شيء مما ذكره لانه مالم يقض القضاء بالحق لا حكم عوته
واسلام الصبي المأثقل وهو الذي يميزه اليمن من اليسار والحكمون المرتد في التوفيق **وارثه** هو **صبي** وجبر على الاسلام
لان فيه نفع له ولا تقبل لانه عقوبة وهو ليس من اهلها وكذا اذا بلغ كجبر ولا يقبل كذا في الاختيار وقال الشافعي وهو
قول زفر لا يفتح اسلامه ولا ردته فيه بالحق لانه لو لم يقبل لا يفتح منه شيء اتفاقا لانه موثي عليه في حق الاسلام حتى
يحكم باسلامه بغير الاوبة وهذا نتيجة التجر فلا يكون وليا فيه لانه اية القدرة ولما انفجار على رضي الله عنه باسلامه في
صبا حتى كان يقول سبقتكم الي الاسلام طرا غلاما ما بلغت اوان حلي ولولم يقبل لا يتخبره وتصح عليه السلام اسلامه
مشهور ولان اصل الاهلية ثابت في الصبي كونه عاقلا متميزا فصح ابانته كونه نفعا محضا في الدنيا والاخرة وبما يلحق
من شائبة ضرر من حرمان الارث ووقع الفارقة بينه وبين امرائه المشرقة في لا يباي بها لان المنظر اليه الموضوعات
الاصلية فلم يفتح اسلامه حتى ردته لان مبني عليه الاعتقاد وهو مبني على العقل واللسان الله وعلامته والبعث
صار واثا عليه لعقود اهلية وصار وليا كونه صاحب اصل الاهلية فلا يتناها وقال ابو يوسف يفتح اسلام
الصبي دون ردته لانها ضارته محنة والصبي ليس اهل لها كالبنت ولها ما مآثرها وفي الاختيار واذا ثبت ردته تدب عليه احكام

وهو

الردة لا يورث ولا يورث وتبين امراته ولا يصلي عليه لو مات مرتدا ولا يفتح اسلام المجنون ولا ارتداد لان الاسلام
والكفر نسيان العقل على ما بينا وكذلك من غلب على عقله بوجوه من الوجوه كما لم يسم والمعنونه ومن شق شيئا من عقلا لما بينا
ومن كثر ويصدق في حال جنونه له احكام المجانين وفي حال اتفقت احكام العقل وورده السكر ان ليست بشي استحسان
واسلامه صحيح لانه جل ان يكون اعتقا داوا الاسلام بخلاف انبائه والكفر في نفسه فافترقا والقياس ان تبين امراته السكران
لان الكفر سب للفرقة كما لطلاق وجه الاستحسان ان الردة ليست بفرقة وانما تقع الفرقة لان الدين وردت ليست
بفرقة فلا يختلف الدين وروى بشر عن ابي يوسف عن ابي حنيفة في صبي ابوا مسلمانا كبر كما خاول لم يسبح من الاقرار
بالاسلام بعد ما بلغ قال لا يقتل ولا يجبر على الاسلام وانما يقتل من اقر بالاسلام بعد ما بلغ ثم كثر لان الاول لم يجب عليه الحدود
لانه لم يصير مسلما بفعله وانما صار بالتبعيته وحكم كساب كملرات **والمرأة لا تقبل وتجب في كل ايام مبالغة**
في الحجل على الاسلام ولا تجالس ولا تؤاكل ولا تبايع **تسلم** وقال الشافعي يقتل لعموم قوله عليه السلام من بدل دينه
فقتلوا ولما قوله عليه السلام لا تقبل المرتدة **ولو قلنا ان لا شيء عليه** لانه اعتد اطلاق النص وهو من ذهب
جماعة من العلماء **ويجوز ان لا يقتل ما الايام وتقرها في ما لا جائز** لانه لا تقتل ولا يباقي **فان لم تحت او مات**
تكتب ما ابي في حال اسلامها وكسرها في حال ردتا **لورثتها** لانه لا حراب منها فلم يوجب الفتي بخلاف المرتدة عند ابي حنيفة
ويرثها زوجها المسلم ان اردت وهي مريضة لقصد ما ابطال حقه فكانت فارة وان كانت صحيحة لا يرثها فلم يثبت
حقه بالها بالردة بخلاف المرتدة لانه يقتل فيكون في حكم الفارق كذا في الهداية وفي الاختيار وله ان يتزوج اختها عقيب
طافها لانه لا عدة عليها كالميتة فان عادت مسلمة او بيت لم ينفق نكاح الاخت لان نكاحها لا يعود فاستقط
ولها ان تتزوج من نشاء لعدم العدة وان ولدت بارض الحرب لا قبل من سنة اشهر ثبت نسب وهو من الزوج وهو
مسلم اتباع لابي وان ولدت سنة اشهر فصاعد من بين الحاق ثم سبعا كما كانا فينا لان النسب غير ثابت من
الزوج لعدم العدة فيكون الولد كافرا بنجاسا والمملوكه تجس فان كان مولدا محتجا الى خدمتها وقعت اليه وتوهم
ان يجبر على الاسلام ويرسل القاضي اليها كل يوم من قبله ما على الاسلام حجابا بين المصلحين ثم اعلم ان الكافر اذا اقر
بجلاف ما اعتضده حكمه باسلامه فمن ينكر الودانية كالمشوية وعبد الاوثان والمشركين اذا قال لا اله الا
الله او قال اشهد ان محمدا رسول الله او قال اسلمت او امنت بالله او انا على دين الاسلام او على الحقيقة فهذا
كله اسلام وكل من آمن بالودانية ويكر رسالة محمد كاليهود والنصارى لا يصير مسلما بشهادة التوحيد حتى يشهد بان
محمد رسول الله وطائفة بالواق يترعون ان محمد رسول الله (يا العرب لا الي بني اسرائيل فلكا يكون مسلما بشهادة
حتى يشهدوا من دينه ولو قال دخلت في الاسلام قال بعضهم حكمه باسلامه لانه دليل على دخول حاد في الاسلام ذلك
غير ما كان عليه فدل على حروبه مما كان عليه حكما ذكره الكوفي في مختصره ولو قال انا مسلم كان ابو حنيفة يقول لا يكون
مسما حتى يشهد ثم رجع وقال ذلك اسلام منه الكافر اذا اقبل بجماعة او اذن في مسجد او قال انا معتقد حقيقة الصلوة
في جماعة يكون مسلما لانه اتي بما هو من خاصته الاسلام كما ان الاتيان بجماعة الكفر يدل على الكفر فان من سجد لهم لم يرد

بعد

بنت

بنتا راو بس قلسون المجوسي حكيم بكفره ومن حذاه اصيل وصد واستقبل قبلا كان مسلما ولولتي واهوم وشهد
الفا كسج المسلمين كان مسلما كره الذي على الاسلام فاسلم بفتح اسلامه ولو رجع لا يقتل ولكن يجسر حتى يرجع الي
الاسلام وفي الخلاصة من قال بولد ما ولد الكافر قالوا الاصح انه لا يكفر وفي الاحاديث ولو قال الله يعلم اني ما فعلت كذا
وهو يعلم انه قد فعل اختلف المشايخ فيه عن الشيخ الامام اسماعيل الزاهد قال وجدت رواية في هذا ان يكون **فصل**
واذا خرج قوم من المسلمين عن طاعة الامام واقبلوا على بلادهم الامام الي الجماعة وكشف شيعتهم التي استندوا
اليها في خروجهم عن طاعة ولا يبدعهم الامام بقال بل يبدع ويكشف الشبهة لانه اهدى من ان يبدع في اي البغاة القتال
فما لهم الامام حتى يفرق جمعهم وفي الاختيار يجوز ان يهل والمنجني وارسل الماء وان رثا لانه من الله القتال
وماروي عن ابي حنيفة انه قال ينبغي ان يقتل الفتنه ولا يخرج من بيته اذا لم يكن هناك امام يدعوه الي القتال فاما
اذا دعاه الامام وعنه فني وقدره لم يبعد الخلف **فان اجتمعوا وتكلموا** وابداهم الامام بالقتال لئلا يجنوا على
اخي المسلمين وفي الاختيار قال ابو حنيفة ينبغي للامام اذا بلغه ان الخوارج شهدوا من السلاح وبنوا حصون للخروج
ان ياقضهم ويحبسهم حتى يتوبوا لان عدم علي الخروج معصية فان كان لهم فية اي للبغاة جماعة اجزأه اهل العدل في
ويحبسهم حتى قتلوا من كان جريبا منهم وفي الصحاح يقال اجبرت علي الخروج ان شرعت قتلهم واتبع مواليهم بعد اتبع اجل
من وحي منهم وفي الاختيار رواه اذا لم يكن لهم فية قتلهم كجذب علي جريحهم مواليهم ولا يقتل اسيرهم حكاه اهل على فية
باجل البصرة والاسبي الامام لهم **تدبيرة ولا يغتم لهم** مالا لانهم سلمون معصومون ويحبسهم اي اموالهم حتى يتوبوا فيروا
عليهم بعد توبتهم لروا في المصوب للجنس وكذا اسيرهم لا يقتل اذا لم يكن لهم فية ولا بأس بالقتال **بسلامهم** وكذا اسيرهم
عند البصرة يعني اذا اصاب اهل العدل كراع البغاة وسلامهم يجوز ان يستغلوا في قتالهم فاذا فرغوا عن القتال ردوا
عليهم وقال الشافعي لا يجوز لان هذا حال مسلم لا ينتفع بالاسير ضا ولما ماروي ان علي رضي الله عنه استغل اهل صفين
سلامهم ثم ردوا عليهم بعد تفرق شملهم والغر الا في تجل في دفع الضرر الا على وفي الاختيار رواه اصحاب كل واحد
من الفريقين من الاخر عن دم او جراحة او استهلاك مال موضوع لادب فيه ولا ضمان ولا قصاص وما كان قابلا في يد
كل واحد من الفريقين لا يفر فهو لصاحبه لما روي الاخرى قال وقعت الفتنه فاجتمعت الصحابة وهم متوافرون ان كل
دم اريق يتأويل التوان فلا ضمان عليه وكل فرج استبج تأويل التوان فلا ضمان وما كان قابلا بعينه رد قال محمد اذا
تابوا فقتلهم ان يفرموا ولا اجبرهم على ذلك لانهم اتلفوا بغير حق فستوط المطالبة لا يستط الفهمان فيما بينه وبين
الله تعالى وقال الصحابة ما فعلوه قبل التجه والخروج من بعد تعديهم يؤخذون بالآتهم من اهل دارنا ولا منعة لهم فيهم
لغيرهم من المسلمين انا ما فعلوه بعد التجه لا ضمان فيه لما بينا ولا يقتل من معهم من النساء والعبيان والشيوع والرقا
والعبيان لانهم لا يقتلون اذا كانوا مع الكفار هذا اولى وليسوا من اهل القتال فان قاتلت المرأة مع الرجال لا بأس
بتسليمها حالة القتال ولا يقتل اذا اسرت وتجنس اعتبارا بالردة وما جبا البغاة اليهم من الغنم والخراج في البلاد التي
تغلبوا عليها لم يأخذ الامام من الملاك ثانيا لان ولاية الاخذ كانت للامام لحماية وقد يخرج عنها فان صرفوا الي البغاة

ما جبهه في وجهه اي في مصارفه يكون ما على الملك مؤدي فلا يجب الا اعادة عليهم والا اي ان لم يصرفه الي مصارفه انتي
اهل ان يعيدوه فيما بينهم وبين الله تعالى لعدم وصول الحق الي اهل وقيل لا اعادة عليهم لان البغاة لا تملحوا حكمهم
حكم الامام ولهذا يصح منهم تفويض القضاة واتمام الجعة وقيل الاحوط ان تصدق السوايم والعشور دون الخراج
لانه حق القضاة والبغاة متعاقبة متقاتلون اهل الحرب وفي القضاة اهل خربة غيرهم السلطان ان كانت الغرامة لتخصيص اهلهم
فعل قدر املهم وان كانت لتخصيص رؤسهم فعل عدو الروس ولا يذلل فيه الصبيان والسوان واذا قيل العادل مؤثر
الباقي ورثه لان قتله حق قال تعالى وقاتلو انبيي حتى تقتلوا الي امر الله وكذلك الي يورث ايضا ان قتله الباقي قال تعالى حتى
لا تلتف بنا ويل صحيح عند القاتل وهو مرفوع دلت على بالثاويل الصحيح عند انضمامه الي المنة في حق الحكم الدنيا حتى
لا يجب الضمان فلا يجب به الجمان لان الارث مستحق بالتقاربة وهذا التأويل لدفع الجمان الذي شرع جزاء وان قال ذلك
الباقي ان علي بن ابي طالب لانه قتله بغير حق ولا تأويل وقال ابو يوسف لا يرث الباقي العادل سواء قال ان علي بن ابي طالب
قتل العادل بغير حق فيقتل بغيره الجمان الارث وتأويله الثاني سدا لما يعتبر في حق دفع الضمان والحاجة هذا الى استحقاق
الارث لا الي الدفع ولها ان تأويله وان كان فاسدا لكنه ملحق بالصحيح عند انضمامه الي المنة في دفع الضمان كما في دفع
الحرب فلا يجب به الجمان لان الارث مستحق بالتقاربة على ما مر وهذا التأويل لدفع الجمان الذي شرع جزاء وفي
الاختيار ويكره من رؤسهم وانما ذموا الي الافاق لانه مثله ولم يقتل عن علي رضي الله عنه وقد قال الصحابة ان كان ذلك
وهناهم فلا بأس به لان ابن سعد رضي الله عنه حمل اسن الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكر عليه
كتاب الكراهية وهي بالتحريف ما ثبت بدليل كجمل الجواز والف **والكراهية عند محمد رحمه الله حرام** ولكن
لم ينظر به لانه لم يجد دليلا قاطعا فثبت الكراهية الي الجواز والارث الي الفرض **وعند ما هو اي عند اي صيغة** واري
يوسف الكراهية ليس بحرام لتعارض الأدلة فيه ولكنه الي الجواز **وقب تغليب الجواز** وهذا هو الكراهية تحريم وانما الكراهية
كراهية تنزيه قاي الجواز قرب عليه فعلا الاول محاقب في الاخرة دون الثاني والنظر الي العورة حرام بالنصوص المحقة و
في الهداية وكذا يجوز للرجل النظر الي موضع المرض فقط **والحائض** وهي خاتمة المرأة و
عن اي يوسف لانه اشارة المرض **وقد ثبت العورة في كتاب الصلوة** في باب ما يفعل قبل الصلوة والبيان وهو قوله و
عورة الرجل ما تحت سترته الي تحت ركبته وكذلك لامة وظهرها وبطنها عورة وجميع بدن المرأة عورة الا وجهها وكفيها وفي
قد جها روايتان **وينظر الرجل من الرجل الي جميع بدنه الا العورة** لان المنتهي عنه النظر الي العورة دون غيرها ونظر المرأة
والرجل اي ونظر المرأة من الرجل او امنت الشهوة الي ما ينظر الرجل من الرجل وينظر الرجل من زوجته وامة التي تجل له و
ظنها الي جميع بدنها قبل تجل وظهرها لان محبة الوطى كامة الاخت من الرضا والنجاسة لا تجل النظر الي وجهها وفي الاختيار وكذا
يجل رمتها والاستمتاع بها في الفرج وما دونه لقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت ايانهم فالتام

التي في

هذا على رأي محمد واما على رأي
فقال علي الكراهية كراهية
بل لا يسن من رادون العورة
بالتأويل انما هو حرام
بما صاحب الملوحة ١٢

ملومين وقال عليه السلام غش بغيرك الا عن زوجك ولا تجل الاستمتاع بها في الدين ولا في الفرج حاله المحض لقوله عليه
السلام من اتى حائضا او امرأة في دبرها او اتى كاهنا وصدقة فيما يتول فقد كثر ما انزل علي محمد ونظر الي فرجها ونظر الي
فرجها مباح ومن ابن عمر رضي الله عنهما ان النظر ابلغ في تحصيل اللذة وقيل الاولي ان لا ينظر لانه يورث النسيان قال عليه
السلام اذا اتى احدكم اهله فليستعاضا استطاع ولا يجبر وان جرد البعير ونظر الرجل من ذوات محارمة وامة اليه **اليه**
الرأس والصدر والساقين والعصدين والشعر لان بعض هذه الاعضاء يكون مكتوبا في ثياب مهنون ويبيوتان
عادة وبعض الحرام يدخل عليهن من غير الستور ولو لم ينظر لادى الي الخرج بخلاف ما سوى الاعضاء المذكورة لانها
قائمة يكشف في العادة يحرم النظر اليها وفي الاختيار والاصل فيه كما ولا يبدن زينة الا للبعوث لهن الآيه والمراد موضع الزينة
لان النظر الي نفس الثياب والحلي والكحل والنوع الزينة خلال الاجاب والاقارب فكان المراد موضع الزينة بطريق
المضاف واتمامه المضاف اليه مقامه ومواضع الزينة فالرأس موضع الاكليل والشعر موضع القصاص والاذن موضع
القرط والعنق موضع التلايد والصدر موضع الوشاح والعضدان موضع الدملج والزراع موضع السوار والساق
موضع الحلي بخلاف البطن والظهر والفرج لانها ليست مواضع الزينة وليست في ذلك المحرم بالنسب والرضاع والمصاهرة
لان المحرم مؤبد في الكل فبستوين في اربعة النظر والمس والاباس بان ليس ما يجوز له النظر اليه اذا امن الشهوة و
اذا لم يامن لا ينظر ولا يمس وفي الاختيار الا اذا اراد الشراء فانه يباح له النظر مع الشهوة دون المست لان المست شهوة
استمتاع بامة الغير فانه حرام اما النظر فليس باستمتاع وانما حرم لاقتضائه الي الاستمتاع وهو الوطى والمساورة بامة الغير
قيل بكل كالحرام وقيل لا وهو المختار لانه لا ضرورة في المساهرة والحلوة معها وفي الحرام ضرورة وكذا الجمل لامة النظر
من الاجنبية الي جميع بدنه ومس وعن ما خلا العورة بشرط عدم الشهوة لان العادة ان جارية المرأة تخدم زوجها و
تغفر وتدفعه قبل علي الجواز ولا ينظر الرجل الي العورة الاجنبية الا الي الوجه والكفين ان لم تحف الشهوة لان في ابدان
هذين العضوين ضرورة الي مقابلة الرجال في الاخذ والاعطاء وفي الاختيار والاصل فيه قوله تعالى ولا يبدن زينة
الا ما ظهر منها قال كامة الصبي الكحل والحائض والمراد موضعها لما يتا وموضعها الوجه واليد فيعرف من هذا الاستثناء
ان يحرم النظر الي القدمين وفي رواية عن اي صيغة ان يجوز النظر اليها لظهورها بالضرورة في المشي فان خافها اي الشهوة
لا يجوز النظر الا لضرورة لقوله عليه السلام من نظر الي حارس امرأة شهوة صلبه في غيبه الا ان يمس يوم القيامة **الا الحائض**
والشاهد فان النظر لها جائز عند القضاء والشهادة عليها وان خاف الشهوة لضرورة الحاجة الي احياء حقوق النساء
واما النظر اليها عند تحلل الشهادة لها مع خوف الشهوة فلا تصح انه لا يباح لوجود غيرة في التحلل عن الاستمتاع **والاجوز** ان يمس
ذلك اي وجهها وكفيها **واما من الشهوة** لعدم الاحتياج الي المست لقوله عليه السلام من مس كف امرأة ليس فيها عيب
يوضع في كفها الجيرة يوم القيامة وفي الاختيار فان كانت عجوزا لا تشتهي او كان شيخا لا يشتهي فلا بأس بمسها فتمت الحائض
عن ابن بكير رضي الله عنه انه كان يصاح في العجائز والصغيرة التي لا تشتهي الا بالباس يسرها والنظر اليها لعدم خوف الفتنة ومن
اراد ان يتزوج امرأة يجوز له النظر اليها وان خاف ان يشتهي لقوله عليه السلام للصغيرة وقدر اوان يتزوجها امرأته

دون

ما

ان يؤمن بشي والحمد لله سيرة لا اجنبية في النظر اليها لانه في خوف الفتنة منه كما اجنبية بل اكثر لكثرة الاجتماع وقال
هو كالمحم فلو كنت اوملكت ايمانين ولان الحاجة مخوفة لادخل عليها من غير استئذان ولما تواترنا وما روي النور
فانما في الامانة دون الذكور والخل والحق والجواب سواد في النظر الى الاجنبية لان الحصة كجامع وقيل هو اشتد جاعا لان
الحصة كجامع وقيل هو اشتد الله لا يفتقر وكذا الجواب لانه ينزل بالحق وكذا المخت لانه محل خاسق ويكره ان يقبل الرجل
ثم الرجل او شيئا منه او يعانقه وقال ابو يوسف مباح لاروي انه عليه السلام عانق جعفر عند قدومه من الحبشة وقيل بين يديه
ولما نية عليه السلام عن الملكة والامانة والاول القبول والثاني العانقة وما روي في التحول على الابداء قبل النهي قالوا هذا
فيما اذا عانقا عاريين اما اذا كانا متقطين فلا كراهة لهما في العانقة او اذا كانا في القبول عن شهوة وان كان علي وجه الميرة فلا
باس وما يفعله الجهال من تبديل يدي نفسه اذا بقي غيره فمكروه ولا رخصة فيه وما يفعلون من تقبيل الارض بين يدي العالم
فحلم وذكر الصدر الشهد لا يكره هذا السجود لانه يريد به التحية وقال شمس الائمة السرخسي السجود وغير الله على وجه التظيم
كفر وكان الشيخ ابو القاسم يقوم للاغنياء دون الفقراء والعلما ويسئل عن ذلك وقال الاغنياء يتوقعون من التظيم
فلو كنهه يتصرفون ويغيرهم ليس كذلك ولا بأس بالمصاحفة لقوله عليه السلام من صالحت اخا المسلم وحركت يانثارت
ذنوبه قال النواوي في شرح صحيح مسلم مصاحفة الناس بعد الفجر والعصر ليس بشيء لانه لا اصل له ولا رخصة فيه ولا بأس بتقبيل
يد العالم والامانة لاروي ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقبلون اطراف رسول الله صلى الله عليه وسلم
وابا بكر قبل بين عينيه بعد ما قبض وفي الاختيار وعن سفيان بن عيينة انه قال تقبيل يد العالم والامانة سنة
وتقبيل الارض بين يدي السلطان او بعض اصحابه ليس بكفر لانه كرامة وليس بعبادة ومن اكره علي ان يسجد للملك
الا فضل ان لا يسجد لافكر ولو سجد عند السلطان على وجه التحية لا يكره كافر او كل النساء ليس بغير لقوله عليه السلام
مشير الي حريم هذا حلال لانا مائة امي ولا يخل به للرجال لقوله عليه السلام مشير الي حريم وهذا حرام على
ذكره امي حلال لانا مائة امي مقدار اربع اصابع اي في العرض مضمومة لا منشورة كما هي على غيرها لا اصابع
السلف كذا في القنية كالعالم لاروي انه عليه السلام استنقع منه مقدار وضع اربع اصابع كالا اعلام وروي
انه عليه السلام ليس حجة مكفوفة بالحرور وفي القنية ومن الناس من يقول انها يكره اللبس اذا كان الحرير
الحل والافلا وعن ابن عباس رضي الله عنه انه كان عليه حبة من حرير فقبل له في ذلك فقال اما ترى الي يا بلي
المسند وكان تحت ثوب من قطن الا ان العجيج ما ذكرنا ان الكحل حرام ولا بأس بتوسلي جعل الحرير وسادة
وافترائه وكذا استر الحرير وتعليقه على الباب وقال لا يكره لان التوسل والافتراش مثل اللبس في عادة الاكابر
والثب بهم ممتنع ولا يبي حنيفة ان التوسل ليس بلبس قد روي انه عليه السلام جلس على مفرقة من حرير فقلت
علي هذا كان ينبغي ان يخل الجلبوس على كرتي ففتنة مع انه حرام ففتن الحرير لباس اهل الجنة فيزال التعليل منه كالعلم
الجلبوس عليه يكون اغوجا نعم الاخرة وترغيبا والفضة لا يكون وانما يكون منها الكرتي وكجوا فقام يخل الجلبوس
على الفضة لان عين الشئ لا يكون اغوجا وفي القنية يكره التكنة المعولة من الابريسم هو الصحيح وكذا العنقوس وان

اذا التقى المؤمنان فقبضا فاشتركتا في ذنوبهما
كقصة اوراق العباس بن النخعي وقال عليه السلام

بنت العامة وكذا الكلب الذي يعلق ولا بأس بلبس سداه ابريسم ولم يقطر او فخر وهو صوف غنم البحر لان الثوب بصير
بالنسج والنسيج بالجمعة وكان في المعينة دون السدي وانما بالجمعة حريم وسداه غير فلا بأس به في الحرير والفضة
لانه اجيب وادفع لمفطرة السلاح دون غيره وفي الاختيار وقال ابو يوسف محمد ليس الحرير في الحرير حريم لاروي
الشعبي ان النبي عليه السلام رفض في لبس الحرير والدياج في الحرير ولانه اوقع لمفطرة السلاح واجيب في عين العود
فتت الحاجة اليه وقال ابو حنيفة لا يجوز لعموم النهي والحرام لا يخل الا لفروته وقد اندفعت بالخطوط في الحاصل ان
احصت خبره الخلو من الخطوط احصت بزيادة الحانة والقوة فاستوى في خبري به ولو كان ثوب رقيقا ولا يحصل به الازالة
لا يجوز بالاجماع ويكره الحرقة بمسح بالعرق ويخط بها لانه ضرب كبير وان كانت لازالة الاذى والتعذر لا بأس
بالحرقة بمسح بالوضوء لتوارث المسكين ذلك قبل ان فعله بكرة كالتبرع والاشكاء ان فعله بكرة أكبر وللحاجة لا
ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة ولا يجوز للرجال لانه عليه السلام قال شير الي الابريسم والذهب هذان حرمان علي
ذكر امتي وقل لانا شهم والفضة في معنى الذهب الا الحامة لاروي انه عليه السلام اخذ حاتا من فضة والمنطقة وعليه
السيف من الفضة قيد به لان التحتم والتحلي بالذهب وغيره غير جائز لاروي انه عليه السلام نهى عن حاتم ذهب وصفر
وحديد وقال انه حلية اهل النار ويجعل الرجل النفس الي باطن كفه والمرأة الي ظاهرها لانه زينة في حرمها والافضل
لغير القاضي والامانة ومن في معناها ترك التحتم وفي الاختيار والسنة ان يكون قدر متقنا دونه ويجوز ان يجعل
فضة عقيقا او غيره وزجا او ياقوت او كجواز ان ينقش عليه اسم او اسم من اسماء الله تعالى لتعامل الناس ذلك من غير
تكبر ولا بأس بشدة قتب النفس بلبس الذهب لانه قليل ثمنه العلم ويكره التحتم بالحرير والصف للرجال والنساء ولا حلية
اهل النار وقد نهى عنه وفي زاد الملوك لا بأس بالتحتم بعقيق في الاصح وفي التاج وقيل يجوز من الحجر الذي ينال الرشم
وفي القنية والحاد النعل من الخشب بدنه وكذا ثوب من ذهب وفضة لما مر في العلم الحرير وكرهه ابو يوسف بناء علي
احتملهم في الاناء المفضض وشدة الانسان بالفضة وقال لا يجوز بالذهب ايضا قبا ساعلي الانف لاروي ان عرقه ابي
انه يوم الكتاب فاختارتا من فضة قانتن فامر عليه السلام ان يخذلنا من ذهب ولا يبي حنيفة ان استعمال
الذهب والفضة حرام الا عند الضرورة وبني اذا اندفعت بالادنى وهو الفضة لا يباح له الا على اما اباحت عليه السلام
حديث عرقته بالذهب فكان لفروته وعن نقول به وشدة الانسان ليس كذلك ويكره ان يلبس الصبي الذهب والفضة
والحرير لان لبسها حرام علي الذكور فيحم الباسها كالحريم فان شربا حرام حرم سقيها والاثم علي من البس لاضافة النعل اليه
كذا في الاختيار لا يجوز استعمال آنية الذهب والفضة للرجال والنساء لانه عليه السلام نهى عن الشرب عن آنيتهما قوله
عليه السلام من شرب من آنية فضة او ذهب فاما يجز جري بطنه نار جهنم وفي الاختيار وروي عن هذا الحرير والمعلقة و
الحصن والميل والمكحلة والمراة وكجودك والنص وان ورد في الشرب فالكبا في معنى لاسواءهم في الاستعمال وروي
فيه الرجال والنساء لعموم النهي وعليه الاجماع ولا بأس اي الامبالاة بآنية العقيق والبتور والزجاج والرخاص
اي لا يكره استعمالها وقال الشافعي يكره لانه في معنى الذهب والفضة في التقاخره ولنا اننا لم نر من جسد

الشيء واللعب اي ويكره اللعب بالنرد والبطيخ وكذا القول عليه السلام كل لعب ابن ادم حرام الا ثلاث ملاعبة الرجل
مع امراته ورعيته وقوسه وقناره وقوسه والانه ان قام عليه يكون له اجر وهو حرام بالنقض فسطع عدالة وان لم يقام يكون حراما
ايضا لما روي عنه عليه السلام انه قال ما اكلت من ذكركم فليس هذا اللعب ما يلهي عن الحج والجماعات فيكون حراما وما روي
ان عليا رضي الله عنه من علي قوم يلعبون بالنرد والبطيخ ولم يستم عليهم فنبيل عنه فقال لعلي استم على قوم يفعلون علي احصاهم وحضر
رؤسهم وقال الشافعي يجوز اللعب بالنرد والبطيخ اذا لم يقام ولم ينسب ولم تقعه الصلوة لان فيه تشجيعا للخاطر وتذكيرا للغير
وهو امر محمود وفي الاختيار ولم ير ابو حنيفة باسا سلام عليهم ليشغلهم عن اللعب وكذا ذلك استحسانا لربهم وامانة
والجواز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد يوكل ان لم يكن على سبيل المقامرة لما روي ان ابن عمر رضي الله عنهما كان يشرك
الجواز لحياتهم يوم العيد يلعبون به وكان ياد كل منه فان قاموا به حرم **وهو اصل الشعر شعرا لا ادى**
سواء كان شعرا او شعرا غيرا لقوله عليه السلام لعن الله الواصلة والمتوصلة والواشمة والمتوشمة والواشدة والمتوشدة
والناصة والمتنصصة فالواصلة التي تصل الشعر بشعر الغير والمتوصلة التي توصل لها ذلك بطيخا والواشمة التي تشتم الوج
والدرع وهو ان يغير الجلد بابرقة ثم يشتم على كل او ينيل فيزرق والمتوشمة التي يفعلها ذلك بطيخا والواشدة التي تفعل
الانسان الي جودا وتزق اطرافها لتفعل الجوز يشبه بالشواب والمتوشمة التي يفعلها ذلك بامه والناصة التي
تفعل الشعر من الوجه والمنطقة التي ينسلها ذلك بامه ويكره ان يدعى الله اباي الا باسمه فيكره ان يقول في الدعاء
استك بقدان او جلاء فلكل او بانياسيك وكذا ذلك لانه لا حق لمخلوق على حق او يقول في دعائه استك بقدر العز
من غير شك فانه يكره وقال ابو يوسف انه يجوز لان الدعاء بهذا اللفظ مأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اني استك بعقد العز
من غير شك روي عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اثنا عشر ركعة من صليها في ليلة يومها روي في
كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة وتشهد في كل ركعتين وسلم ثم سجد التشهد من الركعتين الاخرتين قبل السلام وقوله
فاتحة الكتاب سبع مرات ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات
ثم يقول اللهم اني استك بعقد العز من غير شك ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم وجودك الاعلى وكلما تكلمت
ان تقضي حاجتي فان الله عز وجل يقضي حاجتي ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تعبدوا السلفاء لانها دعوة مستجابة
والاحد جواب الكتاب بهذا كله من الجامع الصغير لقاضي خان والتمناشي والجواري كذا في النهاية ولها انه موقوف على
عز الله بالعرض وهو محدث والله تعالى جميع صفاته قديم ومارواه من الدعاء غريب وفي تقديم التالف على العز
تصنيف يودي الى الكفر لانه يكون من العقود تشبيه الله بمخلوق تعالى الله عنه وفي الاختيار وورد السلام في صفة
علي كل من سجد السلام اذا قام به البعض سقط عن الباقي والسلام سنة والرد في صفة لان الامتناع عن الرد امانة
بالسلام واستحقاقه بانه حرم وثواب المسلم اكثر قال عليه السلام للباري من الثواب عشرة وللدار واحدة وللجنة
الرد في سجد المسلم لانه انما يكون جوابا اذا سجد المصلي ان يكون اقرب من ان يرد عليه بغير شققة وكذلك ثبت
العاقل ولو سلم على جماعة فيهم صبي فرد الصبي ان كان لا يفعل لا يقع وان يفعل هل يقع فيه اختلاف ويجب على المرأة رد سلام

عز الله بالعرض وهو محدث والله تعالى جميع صفاته قديم ومارواه من الدعاء غريب وفي تقديم التالف على العز تصنيف يودي الى الكفر لانه يكون من العقود تشبيه الله بمخلوق تعالى الله عنه وفي الاختيار وورد السلام في صفة علي كل من سجد السلام اذا قام به البعض سقط عن الباقي والسلام سنة والرد في صفة لان الامتناع عن الرد امانة

وان سلمت

وان سلمت عليه فان كانت عذرا رد عليها وان كانت شابة رد في نفسه وعلي هذا ثبت الرجل المرأة وبالعكس والاي
رد سلام السائل للمسلم لا يثبت بل شارب السؤال ومن بلغ غير سلام غائب ينبغي ان يرد عليها وروي عن الحسن بن علي رضي
عنه انه قال قال يا رسول الله ان ابني سلم عليك قال عليك وعلي اييك السلام ولا ينبغي ان يسلم علي من قبله الا ان يثق
عن خاتمة فان سلم عليه يجب عليه الرد لانه فرض والولاية لا وكر الواري في كتاب ادب العقلاء ان من دخل على الناصي
في مجلس حكم وسعد ان تترك السلام عليه حية واشتاما وبهذا جرى الرسم ان الولاية والامر اذا دخلوا عليهم لا يستقبلون
واليه مال الخصال وعلي الامير ان يسلم ولا يترك السنة لتقليد العمل وان جلس ناحية المسجد للحكم لا يسلم على الخصوم
لا يستقبلون عليه لانه جلس للحكم السلام حية الراي من فينعي ان يستعمل باجلس لاجله كالذي يقرأ القرآن وان سجدوا
عليه الرد وعلي هذا من جلس بصفة تلامذة وبقرهم القرآن فدخل عليه داخل وسلم وسعد ان لا يرد لانه انما جلس للتعليم
لا رد السلام ويكره السلام على اهل الذمة لانه من تعظيمهم وهو مكروه واذا اجتمع المسلمون والكتبا سلم عليهم
ينوي المسلمون ولو قال السلام على من اتبع الهدى كيز ولا بائس بركة السلام على اهل الزمة لان الامتناع عنه يؤذيهم
والرد احسان واذا هم مكروه والاسان بهم مندوب ولا يرد في الرد على قوله وعليكم فقد قيل انهم يقولون السلام
عليكم فيجزي بقوله وعليكم وهكذا نقل عنه عليه السلام انه رد عليهم ولا بائس بغيرا منهم اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم
ولان فيه برحمة وعازية عنه ولو قال للفتي المال الله تعالى ان نوي انه بطيخا ليس له اولى ولا جزية جاز لانه دعاء بالسلام
الا لا يجوز ومن دعاء السلطان او الامير لسا له عن اشيء لا ينبغي ان يتكلم بغير الحق قال عليه السلام من تكلم عند ظالم بما
يعرفه بغير حق يغير الله تعالى قلبه الظالم عليه ويسلم عليه اذا خاف القتل او تلف بعض جسده او ان يافضد ماله فيمنع لوجه
ذلك لانه مكروه **واستماع الملاهي حرام** كالغناء بالقيضب والدف والمزمار وغير ذلك لقوله عليه السلام استماع الملاهي
معصية والحلوس عليها فسق والتلذذ بها من الكفر الخلاب خرج مخرج التشديد وتخليط الذنب وفي الاختيار فان سمعته
يكون معذورا ويكره ان يجير ان لا يسمع لما روي انه عليه السلام ادخل الصبي في اذنيه ليلا يسمع صوت الشابة وعن
الحسن بن زياد ولا بائس بالدف في العرس ليشتهر ويعين النكاح وسئل ابو يوسف اكره في غير العرس نقر المرأة
للصبي في غير وقت قال لا فاما الذي يجي منه العاشق لفتا في اكره وقال ابو يوسف في راسع منها صوت المراهقة والمعار
ادخل عليهم بغير اذنهم لان النهي عن المنكر فرض ولو لم يحضر الدخول بغير اذن لا يمنع الناس من اقامة هذا الفرض بل اظهر
النسب في دار ينبغي للامام ان يتقدم اليه فان كف عنه والا ان شاء جبه او ضربه سيطا وان شاء رجه عن داره ومن
راي منكروا وهو من يتركه بغيره ان يهين عنه لانه يجب عليه ترك المنكر والنهي عنه فاذا ترك احداهما لا يقطع عنه الاخر والمفتي
القول والنكاح ان اخذ المال من غير شرط باج له وان كان بشرط لا باج لانه اجر على معصية ويكره **تفسير المصنف ونقط**
لقوله ابن مسعود رضي الله عنه جردوا المصاحف في النقطة وترك النجاسة في الهداية قلوا في زماننا لا تلتج من
دلالة فترك ذلك اخلال بالحفظ وجران القرآن فيكون حسنا ولا بائس بخلية الي يجعل المصنف ذا صلي بقطب المشرق
المسجد وتشرية لان عثمان رضي الله عنه فعل ذلك بسجدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكره الصلابة وفي الاختيار وقيل بغيره

عز الله بالعرض وهو محدث والله تعالى جميع صفاته قديم ومارواه من الدعاء غريب وفي تقديم التالف على العز تصنيف يودي الى الكفر لانه يكون من العقود تشبيه الله بمخلوق تعالى الله عنه وفي الاختيار وورد السلام في صفة علي كل من سجد السلام اذا قام به البعض سقط عن الباقي والسلام سنة والرد في صفة لان الامتناع عن الرد امانة

الزينة على الخراب لما فيه من شغل قلب المصلي بالنظر اليه واذا جعل البياض فوق السواد او بالعكس انقلبت الالباس به
اذا فعله من مال نفسه ولا يستحسن من حال الوقف لانه تفسد ويكثر الحياطة وكل عمل من اعمال الدين في المسجد لانه تعالى
لذلك ولا وقف له والجلوس فيه ثلثة ايام للتعزية مكروه وقد رخص في ذلك في غير المسجد ولو جلس للعلم او الشايع يكتب
في المسجد لالباس به ان كان حصة ويكره بالاجابة الفروية بان لا يجرد مكانا اخر وكانوا يكرهون علق باب المسجد
لاباس به في زماننا في غير اوقات الصلوة لفساد اهل الزمان فانه لا يؤمن على مناع المسجد ولا لباس به دخول الذي المسجد
الحرام وغيره من المساجد وقال مالك لا يجوز دخول المسجد مطلقا لقوله تعالى انما المشركون نجس وقال الشافعي لا يجوز
دخوله الحرام لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ولما روي انه عليه السلام امر بغير ضيقة في وطر المسجد
الحرام لو فرض شققت فخرها فيها وكانوا كثر رآوا تأويل الآية انهم لا يدخلون مستولين ولا بياضة ولا لباس بعبادة
الذي اذا مرض وقد مر بيان **السنة** تعليم الاطفاار ووقف الابط وعلق العانة والشارب ووقفه اي طوق السار
سنة ووقفه **حسن** وهو من سنن الخليل عليه السلام وفعله بانبا صلى الله عليه وسلم وامر بها وفي القنية الافضل ان
يقلم اطفاار ويجني شاربه وتكفن عانة وينظف بدنه بالاعسال في كل اسبوع مرة فان لم يفعل في كل سنة عشر يوما
ولا عذر في تركه وراى الاربعةين فالاسبوع هو الافضل وفي الشرعة وفي الحديث من اراد ان يار من سكان العين و
البرص والجحون فيتعلم يوم الخميس بعد العصر وليبدأ بخض السار وفي الاضياء وقيل اول من قص الشارب و
احتنين وقلم الاطفاار وراى الشيب ابراهيم عليه السلام قال الطيوي في شرح الآثار رقص الشارب **حسن** وهو
انما ياد خذخ يتقضى عن الاى وهو الطرف الاعلى من الشفة العليا قال والخلق سنة وهو الحسن من القص وهو قول
اصحابنا قال عليه السلام اصنوا الشارب اغفوا الحج والاصفاء الاستيصال واعفوا الذي قال محمد بن ابي حنيفة تركها
حتى تكثرت وتكثرت التقصير في سنة وهذا يقضى الرجل الحية فاذا دعي قبضة قطعة لان الحية زينة وكثرها من كمال
الزينة وطولها الفاش خلاف الزينة والسنة التقف في الابط ولا لباس بالخلق ويتبدى خلق العانة من تحت الستة
واذا قص اطفاار او خلق شعره ينبغي ان يدفنه وان العانة فلا لباس به ويكره التاء في الكشف والتفصيل قالوا لانه
يورث المرض وتوفير الاطفاار والشارب مندوب اليه في دار الحرب ليكون اهيب في عين العدو والاطفاار سلاح عند
عدم السلاح والحنان للرجل سنة ومن الفطرة وهو للنساء مكروه فلو اجتمع اهل المصر على ترك الحنن فانهم الامام
لانه من شعائر الاسلام وحصا عليه واختلفوا في وقته قيل في بيلغ وقيل اذا بلغ تسع سنين وقيل عشر او ثلث
متى كان يطيق الم الحنان ختن والاملا ولد ولد وهو شبه الجنون لا يقطع منه شيء حتى يكون ما يورى الحشفة ولا لباس
يشق اذا ان البنات الاطفال لانه ايلام لمنفعة الزينة واليصال الامم الى الجنون لمصلحة يعو واليه جانية كالحنان
والجمانة وبط القصة وقد فعل ذلك في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يشكر عليهم امراته حامل المتعرض الولد
في بطنها ولا يكن استجوابه الا بان نقطع وكاف على الام ان كان ميتا لالباس به وان كان حيا لا يجوز امراته ماتت وهي
حامل فاضرب الولد في بطنها فان كان اكثر الراى انه حتى يشق بطنها من الجانب الاخر لانه نسب الى ابيها ونفس حرة

وانما لم

او دنا من رجل ومات ولم يشكره الا لا شق بطنه ونجسته لانه لا يجوز ابطال حرمة الاذى بعبادة المال وروي الجواني عن الصحابة
يشق لانه حتى العبد قد تم على الحق الله تعالى ويقدم على حق العالم القدي امراته عالت في استطاع ولولا لايان ثم ما تبين شئ من
خفة شاة دخل قمرها في قدر وتعدرا حراجه ينظر اليها اكثر تيمية ثم يرميها بغير قية الاخر فيملكه ثم ينفذ اليها شاء ويكره تعليم الباطل
وغيره من الخواج بالبطاطي ولا لباس تعليمه بالذبح ولا لباس دخول الحمام للرجال والنساء اذا اتر وعشق اي خفض الحبر
ولا ينظر الى عورته غير ما فيه من معنى النظافة والزينة ويورث ان من ذلك من غير تكبر وفي القنية ولا لباس بذلك قيم الحرام
وغفر الا يابن الستة والعانة ويجوز السلام فيه اذا كان متزنا والجب اذا حبب الازار على الازار يظهر الازار وان لم يعصر
ويكره قراءة القرآن فيه بصوت رفيع ولا يكره التبييض وفي شره قال ابن تيملى لالباس بان يتولى صاحب الحمام تنوير عورة
الانسان اذا كان يقضي بغيره عند الطل كما انه لا لباس ان يداوي جرحه وفي المتن في كذا ابو حنيفة لا يري باء سان ينظر صاحب
الحمام الى عورة الرجل في الحشفة ولو صلى في مكان طاهر من الحمام ولا صورة فيه لا يكره وفي شره عدم علة الكراهة وفي الاضياء
وغير الاضياء في الحمام مكروه لانه عادة المشركين والتكرين الامن عذر لم او تعب فلا لباس به ويكره التعود على القبور ولو روي
الزينة ويكره الاشارة الى الهلال عند رؤيته لانه من عادة الجاهلية كانوا يفعلونه تعظيما له اما اذا اشار اليه ليريه صاحبه
فلا لباس به ولا يجل التحري الى الخلل ويجعل الخلل اليها ولا يجل الجيفة الى الهرة ويجعل الهرة اليها ولا يجل سراج المسجد الى بيته ولا لباس
بجها من البيت الى المسجد ولا يقود بالباء النقر الى البيعة ويقود من البيعة الى البيت وسجي القيلولة وسجي النوم بين الخطين
وقيل بي النوم في الظهيرة قال عليه السلام قيلوا فان الشيطان لا يقبل رجل خفيف الى اهل الظلم والشد ليدفع عنه ظلمه و
شره انما كان مشهورا من يتقدي به كره له ذلك لان الناس يظنون انه رضى بامرهم فيكون مذلة لاهل الحق وان لم يكن
مشهورا لالباس وفي القنية كره ابو حنيفة وعلق القبر يزور في كل اسبوع مرة فاذا انتهى اليهم يقول السلام عليكم اللهم
انس في القبور وحشتم والكشف كرههم وخفض عقوبتهم وارحمهم وتجاور عنهم برحمتك يا رحمن **فصل**
المسابقة وهي القصد الى التقدم على الاخر في سبق على الاقدام والنجل والنبال والجر والابل والباري لانها من اسباب
الجهاد وتحتاج اليها في اقامة هذه الفريضة فان شرط فيه اي في المذكور المجل من احد الجانبين بان يقول احد الصاحبان
سبقتي فلذلك كذا وان سبقتك فلا شيء في او شرط المجل من ثالث لا يستقيم بان يقول الثالث لهما من سبقي متكما فله كذا ومن سبق
فلا شيء عليه كذا في الاضياء فهو جائز انما جازني هذين الوجهين الاشتمال على التحريض على القت الحرب فان شرط المجل من الجانبين
فهو قمار وان حرام انما ان يكون بينهما محلل بغير سكر كفي يشد يد اليا واي نظير بغير بينهما يتوجه انه سبقهما قيده لان فرس محلل
لو لم يكن مثله لم يجر لانه لا فائدة في ادخاله بينهما ولم يخرج من ان يكون قمارا ان سبقهما المحلل احد منهما المجل وان سبقهما لم يجر
المحلل شيئا وفيما بينهما ايها سبق اخذ من صاحبه فهو جائز لان بالحلل خرج عن ان يكون قمارا وكذا لو كان الامر بالعكس بان يكون
ان سبقها اعطاها وان سبقها لم اخذ منها شيئا فهو جائز وعلى هذا التفصيل اذا اختلف فقهاء في ميكنة واراد الرجوع
الى سبق وجعل على ذلك جعل لان في ذلك حشاشا على العلم كما كان في المسابقة حيث عا الجهاد وفي الاضياء قال عليه السلام ان الله
شأنه بقل السهم الواحد الجنة ثلثة صانعة ومبلة والراى به خمس الدابة وركضها للجهاد وغيره من غير ارض صحيح لالباس به وركض الدابة

في كل سنة
بغير سكر
كفي يشد

باب في...

بقوله في الحديث تضرع الدابة على النار ولا تقرب على النار لان النار يكون من سوء اسرار الركاب للحيات والنار
سوء طلق الدابة فتقرب على ذلك **فصل في الكسب في الاختيار** قال محمد بن الحسن يقول طلب الكسب فيه
كما ان طلب العلم فيه وهذا الصحيح لما روي ابن مسعود عن النبي عليه السلام قال طلب الكسب فيه على كل مسلم وقال عليه السلام
طلب الكسب بعد الصلوة المكتوبة اي التضرع في حق من لم يضرع في حق غيره قال عليه السلام طلب العلم فيه على كل مسلم
مسألة وعواقسام فرض وهو مقدار ما يحتاج اليه قامة الفرائض ومعرفة الحق من الباطل والحلال من الحرام وهو محل الحديث وتجب
وقر به تعليمه لا يحتاج اليه ليعلم من كماله كالفقيه يتعلم احكام الزكوة والحج ليعلمها من وجوبها عليه وكذلك تعلم الفرائض
السنن كالادان والاقامة والجماعة وسنة الحائض وكسبها ومباح وسواها على ذلك للزينة والكمال وهو القام ليعلمها
ويؤدي به السنها وقال عليه السلام من تعلم علمي لم يضرع في السفر والجمعة من فريضة الفريضة وكذلك كسبها
تعليم الكسب والمناظرة فيه وراي قدر الحاجة والتعليم بقدر ما يحتاج اليه لاقامة الفرض فسر هذا ايضا قال عليه السلام من سئل عن علم
عنده واحتاج الناس اليه فكتبه لهم يوم القيامة بلجام من نار حتى قالوا يجب على المولى ان يعلم عبده من القرآن والعلم بقدر ما يحتاج
اليه لا اداء الفرائض وينصرف عن تعليمه الي ان يفهم المتعلم ويحفظه ويحفظه لانه لا يمكن من اقامة الفرائض الا بالخط
ولا يجب على الفقيه ان يجيب عن كل ما يسأل اذا كان هناك من يجيب غيره فان لم يكن يلزمه الجواب لان الاقامة والتعليم
فرض كفاية وفي النسخة نظر لما ذكر في العلم افضل من صلوة التطوع **وافضل** اي افضل الكسب **الجهد** لان فيه الجهد يحصل
الكسب واغرازالدين وقهره واداء الله تعالى ثم التجارة لان النبي عليه السلام حث عليها فقال ان اجر الصدوق مع الكرام
البررة وفي النسخة ومن وضع عندنا في درهما يأخذ به شيئا بكرة له ذلك لانه فرض جبر متقعة اليه ولو استودعته ثم يأخذ
منه شيئا يجوز ثم **الحاجة** اي الزراعة واقل من فعله آدم عليه السلام الزراعة بتاجرة ثم **الصناعة** اي صناعة كالتجارة
عليه السلام فرض عليه فقال الحرفة امان من التقرب في الاختيار ومنهم من فضل الزراعة على التجارة لانها اعم فقال
عليه السلام ما زرع او خسر من مسلم شيئا تقنا ول منها انسان او دابة او طير الا كانت له صدقة ولكسب انواع **ومنه** اي
ومن الكسب فرض **وهو الكسب بقدر الكفاية لنفسه وعياله** **ويؤنه** لانه لا يتوسل الي اقامة الفرائض الا به وفي
الاختيار وان الكسب بقدر نفسه وعياله فهو في سعة فقد صح ان النبي عليه السلام اقره قوت عياله سنة **ومنه** وهو الزاد
على ذلك اي على قدر الكفاية **كسبه** اي كسبه من اي ليجن بذلك الزيادة **فغيره** او **يجازي** اي او يعطي به فريضة لقوله عليه السلام
من طلب الدنيا فلا تتقنا عن المسئلة وسعيها على عياله وتعلقا على جاره لئلا ياتي الله ووجهه كالتقير لئلا يبدروني الاختيار
فانه افضل من التعلق بغير العبادات لان منفعة النقل كقيمة ومنفعة الكسب له ولغيره وقال عليه السلام خير الناس من نفع
الناس وقال عليه السلام تباحث العبادات فقالت الصدقة ان افضلها وقال عليه السلام اناس يخال الله في الارض
واحبهم اليه انهم لم يعالوه **ومنه** وهو الزيادة **للحق** اي للزينة والتعليم قال عليه السلام في مال عبد الرحمن بن عوف نعم الله
الصالح لا يرحل الصالح وقال عليه السلام ان الله تعالى يحب المجاهد ومكروه **وهو الجهد** للتقريب والتكثير **والبطر** اي
الاشرف وهو شدة المدح وهو شدة الفخر والنشاط وان كان كسبه من كل لانه عليه السلام قال من طلب الدنيا متفادها مكانة

باب في...

عصيان والاكل على راتب فرض وهو ما يندفع به الهلاك لانه لا يلبث ان يهلكه ولا يلبث ان يهلكه ولا يلبث ان يهلكه
على ذلك قال عليه السلام ان الله تعالى يوجب في كل شيء من القنعة يرفعها العبد الي فيه فان ترك الاكل والشرب حتى يهلكه
لان فيه الفناء النفس الي الهلكة وانه متى عني به حكم التبريل كذا في الاختيار **وما يجوز عليه وهو ما زاد عليه** اي على ما يندفع به
الهلاك **لئلا يهلك** اي لئلا يهلك من الصلوة **قايما ومن الصوم** لان الاشتغال بالتقوى به على الطاعة طاعة وقال عليه السلام المؤمن
التقوى اقرب الي الله تعالى من المؤمن الضعيف **ومنه** وهو ما زاد الي الشبع **لتدرك قوة البدن** ولا اجر عليه ولا وزر وكذا
عليه صا سيرا ان كان الكسب من كل فقد روي انه عليه السلام ان يوق في تمر ويطب فقال انكم لتجاسون في هذا فرفعه
عمر ورفعه وقال اني هذا الجارب فقال عليه السلام اي والله نفسي بيده انكم لتجاسون يوم القيامة في الماء البارد والماء
الحار الاخرقة تسن باعور ترك كسره خبز ترد بها جو عك وشربة ماء تطفئ بها عطشك **ورام** وهو الاكل فوق الشبع
لانه اضافة للمال وامراض النفس وقيل عليه السلام ما ملا ابن آدم وعاء اشترى من البطن فان كان لا يترك ثلث الطعام ولا
للشرب وثلاث للنفس وجشأ رجل في مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ففضب عليه وقال حج عنا فشاك وقال اما علمت ان
الحول اناس عذابا يوم القيامة اكثر منهم شعبا في الدنيا **الاذا قصد بالاكل فوق الشبع** **التقوى على الصوم** **العدا** اي العدا
الضعيف لانه اذا اسكل والضعيف لم يشبع ربما استجنى فلا يأكل صيا ويحلق فلا بأس بأكفه فوق الشبع لئلا يكون ممن اساء
التي وهو مذموم عقلا وشرا ولا يجوز الزيادة الي الاضطرار بتفصيل الاكل **مضعف** عن اداء العبادات قال عليه السلام
ان ترك مطيئتك فاروق يا وليس من الرفق ان يجيعها وينزيها ولان ترك العبادات لا يجوز عك ما ينقض اليه ومن امتنع
عن اكل الميتة **عالة** **الشفقة** اي المجاعة او صام ولم يأكل حتى مات ثم لانه اكلف نفسه واذا كان ياتم بترك اكل الميتة فما
ظلمك بترك الزينة وغيره من الحلالات مع موت جوعا ومن امتنع من الزاوي صامات لم ياتم لانه لا يقين بان هذا الدواء
يشفيه ولعله يصح من غير علاج ولا بأس بالشفقة بانواع العاكمة لقوله تعالى من كلوا من طيبات ما رزقناكم وفيه نزل قوله تعالى
ولا تحرموا طيبات ما احل الله لكم وترك اي ترك الشفقة بانواع الفواكه افضل لئلا ينقض درجة ولا يدخل تحت قوله تعالى اذا
هبتهم طيباتكم في حياتكم الدنيا والحال الاطعمة والمباحات ووضع الخبز على المائدة اكثر من الحاجة لسرق لانه عليه
السلام عدته من شرائط الساعة وكان يتوقع اصحابه على ذلك وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن ذلك الا ان يكون من قصد ان يدعى الاضياف فوما بعد قوم حتى ياتوا على اخره لانه فيه فائدة ومن الاسراف
ان يأكل وسط الخبز ويبيع حواشيه او يأكل ما انتفع منه وترك الباقي لان فيه نوع تجبره الا ان يكون غيره فشاو له فلا بأس
به كما اذا اختار رغيفا دون رغيف كذا في الاختيار **ومنه** **الاصحاب** **والسكين** بالجنز ووضع **المحلية** على الخبز مكروه ولكن
يترك المالح وصدا على الخبز وان اكل ذلك الخبز المحسوس فجايز لان فيه امانه بالجنز وقد امرنا باكره قال عليه السلام اكرهوا الخبز
فانه من بركات السموات والارض وقال عليه السلام ما استخف قوم بالجنز الا ابتلاه الله بالجوع ومن اكره الخبز ان لا ينظم
الادام اذا خسر ومن الاسراف اذا سقطت من يده ثم ان تتركها قال عليه السلام التي عنها الاذي ثم كلها وسنن الطعام **السجدة** **الجنز**
فأوله **والحمد لله** في اخره بجميع ذلك ورد الاثر فان نسى السجدة في اوله فليقل اذا ذكر بسم الله على اوله واخره وهو شكر المؤمن اذا رزق

سواء كان من قدر ما يخص وهو قدر أربع أصابع ويحل هذا الحديث على الورع وذلك على الرخصة من المنها وفي
الاختيار والاحتياط من حيثين أو أكثر في الشراء إذا وقع الاكتفاء بدون ذلك لأنه يغني عن الاحتياجين وفيه تحجب وكان عمر
رضي الله عنه لا يلبس إلا الخشن وأما الخشن أولي في الشراء فإنه أدفع للمبرور واللين في الصنف فإنه انشغل للعرق
وان لبس اللين في البرد لا بأس به قال تعالى من حرم زينة الله التي أخرج لعباده **والسنة** إرجاء أي إرجاء إرسال طرف العامة
عن كنفه هكذا فعله صلى الله عليه وسلم ثم قيل مقدار شبر وقيل إلى وسط الظهر وقيل إلى موضع الجلبوس وإذا أراد أن يكون
لها أي لف العامة **تقفها كالتقفا** وإن ذلك حسن من رغبها عن رأسه والتبائها على الأرض دفعة واحدة هكذا افترس من
فعله صلى الله عليه وسلم وفي القينة لف العامة الطويلة وليس الشباب الواسعة حسن في حق الفقهاء الذين هم أعلام
الهدى دون النساء **الكلام منه ما يوجب إجماعا كسبع** وإشالة كالنكية والترليل والتجديد وقراءة التران والاحاديث
النبوية وعلم الفقه قال ابن الزاكرين الله كثيرا والزاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرا عظيما وفي المصباح وقال عليه السلام
لا تكسر والكلام بغير ذكر الله فإن كثرة الكلام بغير ذكر الله تمسق للقلب وإن أريد الناس من الله تعالى القلب النسي وقيل
بأي ما يتبع إذا فعله في مجلس الفقه وهو يعلم أي والحال أنه يعمل الفقه لما فيه من الاستمراء والمخاطبة لموجبه **وإن سجد**
أي في مجلس الفقه لا يقرأ أي لأحد العبرة وهو النظر إلى عاقبة الأمر **والأخبار** أي لا تكسرهم ولا تستغلوا عما هم فيه
من الفقه **س** وكذا من يستج في السوق يئس أن الناس غافلون مشتغلون بأمور الدنيا وهو مشغول بالتسبيح وهو غافل
من تسبيحه وصدقه في غير السوق قال عليه السلام ذكر الله في الفاتحين كما لم يجد في سبيل الله وفي المصباح عن ابن عمر رضي
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال في سوق جامع يبيع فيه لا اله الا الله وصدقه لا شريك له له الملك وله الحمد
ويحيى ويموت ولا يموت بيد الخيرة وهو على كل شيء قدير كتب الله له الف حسنة ومحي عنه الف سيئة وبني
له بيتا في الجنة وقال عليه السلام ما من قوم يقومون من مجلس لا يذكرون الله فيه الا قاموا عن مثل جيفة حمار وكان
لهم حسنة يوم القيامة وقال عليه السلام من جلس مجلسا فكثر فيه لغطه فقال قبل ان يقوم سمعك اللهم ويحك أشهد
ان لا اله الا انت استغفرك والتوب اليك الا غفر له ما كان في مجلس ذلك رواء البوحيرة ويكره فعله أي فخل
التسبيح وإشالة **الف** عند فتح قناعه وكذا التقاعني عند فتح القناع يقول لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم فانه يأثم
بذلك لأنه يكون تغلطا للتعا وما ينبغي لأحد ان يغتبط مناعه بالتسبيح بخلاف الغازي والعالم إذا كثر عند المباشرة
وفي مجلس العلم أنه يقصد به التقية والتعظيم وإظهار شعار الدين **ويكره** التزجج بقراءة القرآن والاستماع اليه
والترجيع التلحين وهو تفسير الكلمة التي في الصوت فانه مكره لأنه بدعة ولم يكن هذا في الابتداء وبنيته بفعل
الفتنة حال فتهم وهو التفتي وفي الحقائق قال مشايخنا الناني والسامع آثان وصد الحسن المتهني عنه ما قال في
المخطط أن بغير الكلمة عن وضعا وذكر برهان الإسلام أن الشيخ الإمام طهر الدين المرغيناني أطلق الاقتفاء بكفر من قال
لمثل هذا الذي أصح وجوده ولهذا كره في الأذان وقيل لا بأس به أي بالترجيع في الواردة حتى لو لم يفسر
الكلمة ولم يؤد أي تطويل الحروف التي حصل التقى على وجه يصير الحرفين بل تحت كين الصوت قد كسر في الصلوة

لقله عليه السلام زينتوا القرآن بغيره في النجاسة تنقل القرآن أفضل من صلوة التطوع وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والمجاعة والجموع وهو قوام التوق إلى التوق في الحب والتذكير أي الوعظ
في تلك به أي يخرج الصوت عند استماع النساء المحرم الذي يستونه وجدا وهو شدة الخوف بين رفع الصوت عنده
استماع النساء كونه منهن في بيته وجدا أي يخرج تحجب الله تعالى وهو خطا يحسن عنه قالوا إن علامة أهل الجاهلية
الابتن صونا بطلا كصوت القصبه والطاير والدخول القنات المحرم وهذا غير الحق والفرق وبين قلبه كيمنا
المرجل وهو لا يتحرك طوعا أو كرها **وكره** أبو حنيفة رحمه الله قراءة القرآن عند القبور لأنه لم يفتح عنه في ذلك شيء عن النبي
عليه السلام ولم يكرهه محمد بن عبد الله بن تيمية أي نهي ما فيه من النفع للميت لورود الأثر بقراءة آية الكرسي وسورة الاحقاف
والفاتحة وغير ذلك عند القبور وفي الاختيار ومن ذهب أهل السنة والمجاعة أن الإنسان ان يجبل ثواب عمله غيره
يعمل لاروي أنه عليه الصلوة والسلام حتى يكسب من المولى من أحد من عن نفسه والآخر عن أمته أي جعل ثوابه عن الله
ومنه أي ومن الكلام ما لا يعرفه ولا يوراي ولا أتم كقولك **تم** وأقصد قوله كقولك كذا وكذا كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
جئت وما أشبه ذلك لأنه ليس بعبادة ولا معصية وإن كل ما تقدر دفعه مقدرة عفو وقيل لا يكتب عليه لأنه لا أجر عليه
ولا عتاب ولا عقاب فقد روي عن هشام بن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال إن الملايكة لا يكتب إلا
ما كان فيه أجر أو وزر وقيل يكتب لكونه ما قدموا وأثامهم الآية ثم لم يجز ما لا يعرفه ويبقى ما فيه جازا ثم قيل
يجز في كل اثنين وخميس وفيه ما يوضع الأعمال والأشرف على أنها يحيى يوم القيامة كذا في الاختيار ومنه أي من الكلام
ما يوجب **الاثم** كالكذب وهو الحجة الذي لا يطابق الواقع والفتنة والغيبة بكسر الغين الموحدة قال عليه السلام اتقوا
ما أنصبه قالوا الله ورسوله أعلم قال إذا ذكرت أحاك بما يكره ذلك وإن كان فيه أدل لم يكن كان رتانا والشيعة
لأن كل ذلك معصية حرم بالنقل والفعل **والكذب** مخطوئي في فروع الآخرة **الفتنة** بالضم والفتح أنصح إرادته المكره وتنا
حيث لا يعلم قال عليه السلام الحرب ضدته وفي الصلح بين اثنين وفي إرضاء الأهل وفي دفع الظالم عن الظلم لقوله عليه السلام
لا يصلح الكذب إلا في ثلاث في الصلح بين اثنين وفي القتال وفي إرضاء الرجال اهله ودفع الظالم عن الظلم كتاب الصلح
التعريض أي بالكذب وهو التلصص بكتم مراده يكره **الآحاد** كقولك رجل كل فيقول أكلت يعني أمس فلا بأس به لأنه صادق
في قصده وقيل يكره لأنه كذب في الظاهر **والغيبة** لظالم يؤذي الناس بقوله وبفعله قال عليه السلام أذكره والناس جارية
كأن يخرجه من أسس ولا أتم في السعي أي لا أتم في الوسس بالظالم إلى السلطان يخرجه لأنه من باب النهي عن المنكر ومنع الظلم
والغيبة الآحاد وبين أي لأشخاص معينة فإن عتاب أهل قرية فليس بغيبة بان قال مثلا إن أهل قرية كذا أجلا أو قوم كذا
لأنهم أهل قرية واحدة وعلم أنهم يرد الجميع وإن المراد بجهول وإذا أدى الغوايب واجب أن يتنعم بغير حسن كالأوراء الموضوعة
والسائقين المحترمة وجوز بالفتح جمع جارية جميلة فلا بأس به فإن النبي عليه السلام تسمى المارية القبطية أم إبراهيم عليه
السلام مع ما كان عنه من الجارية وعليها رضي الله عنه التولاد محمد بن الحنفية مع ما كان عنه من الجارية والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم
قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده **والآية** إلا أن تركه أولى اقتداء بالسلف الصالح **وكره** محمد بن عبد الله بن تيمية بالقبول والآية

المراد بالآحاد الآحاد

للمرء الى لرفع لانه فيه منفعة ويكره للزينة لما تم ومن تقع بادي الكفاية وحرف الباقى الى ما ينفعه في الاخرة فهو اولى لان عند
خبره وابقى في المصباح وقال عليه السلام يقول العبد ما لي مالي ان مال من مال ثلث ما اكل فاقضى او ليس فابلى او اعطى فابقى
ما سوى ذلك فهو ذاهب وتاركه فناس وقال عليه السلام انكم مال وارثه احب اليه من ماله قالوا يا رسول الله ما ماله انما
احب اليه قال من ماله ما قدم وماله وارثه ما اخر **كتاب الصيد** الصيد مصدر صداد ويطلق على المصطاد والمراود
الاصطيد وهو اى الصيد جائز بالجوارح جمع جاذبة وهي الكاسية كالكلب والخنزير وسائر السباع الملعنة لكونه من
وما علمت من الجوارح والسمام المحذرة لانها اقات جاذبة لما ياكل اكله طيبه وشعره والواضع ذناب
من السباع او ذناب من الطير وفي الاصطاد الا ما كان نجس العين كالخنزير لانه لا ياكل الا نفاق به ولا يجوز الاصطاد
بالاسد والذئب فانها لا يتعلمان وكذلك الرتبة لو تعلموا جاز وعين ابي حنيفة في ابن عرس اذا علم فتعلم جاز ولا
فيه اى في الصيد من الجح لا لانه لا يتعلم من اراقة الدم كالزئبق والاختيارية قيد بالجرح لانه لو قتله صدما او قتل او قتل
بكل لا تعلم الجرح وكون المرسل اى ولا يتعلم من كون المرسل والراى سلبا او كتابا لانه لا ياكل ولا يجوز ذبح غيره ما
ذكر اى ولا يتعلم من ذكر اسم الله تعالى عند الاسال والذى لا ياكل بغيره امره الشفرة في الذبح في شدة التسمية عند ذبحه
الذبح وان يكون الصيد متعانا لان غيره لا يكون صدرا فالبعض المتعش يكون صيدا والى البرى لا يكون صيدا ولا يتعلم
اى لا يغيب الصيد عن بصره ولا يقيد على طلبه اى لا يشتغل الصيد بشئ اخر بل اتبعه فانه عليه السلام كره اكل الصيد
اذا غاب عن الراى وقال لعل الله حوكم الارض قلته ولان احتمال الموت سبب آخر موجود فلا ياكل به والموهوم كالتحقق الا
انه سبب اعتبار اذا لم يتعد عن طلبه لانه لا يملك الاخرة اذ عتق لولم يقيد عن طلبه وغاب الصيد الجرح عن بصره
فوصفه مبتاكل اكله وقال الشافعي لا ياكل لاحتمال ان مات بالشرى او غيره ولما مات ولا يغيبه الصيد من البصر من
صورت الاصطيد ولو ثبت الحجة به يلزم ان يرد به هذا اذا لم يوجد جرح فيه سوى جراحة الكلب اما اذا وجد فلا ياكل
اتفاقا لانه ظهر لوجه سببان احدهما وجوب الحجة والاخر وجوب التحل فيجب التحل فيجب التحل فيجب حفظها وهي انه لو
وضع في الصحراء لم يقيد به حمار الوحش وسبق عليه وذهب ثم جاز في اليوم الثاني وجهه بوجوه مبتاكل اكله من
منية القرباء ولو وقع في حفرة مالكا لم يملك ولو حفر مالكا لم يملك ولو حفر مالكا لم يملك ولو حفر مالكا لم يملك
من الخنايق وتعليم ذي الناب كالكلب كونه ترك الاكل في ذي الناب اى وتعليمه كالبارى والصفحة وكذا ما اجاب
اذا دعي والاباح اذا اسل لان تبدل طبيعتهما العبرية وهي الاكل عند الظفر بالاكل في ذي الناب والنفار
في ذي الناب لعل على علمهما ويرجع في معرفة التعليم الى اصل الحجة بذلك وهم المعلنون لان المقادير لا يعرف بالاجتهاد
ولانفس فيه فيفتقر الى راي من يملكه لانه اعرف به من غيره وقال اذا ترك الاكل ثلث مرات يكون معلما عند ما ياكل
ما اخذه في المرة الرابعة وثري عنهما ايضا انه ياكل الثالث لان بان الثالث عننا بانه عالم فصار صيد جازة معلمة فيكون
من الحيط وهو رواية عن ابي حنيفة لان النخبة يحصل بالكثرة والثلث كثير كجربة الحنظل موسي عليها السلام فان اكل الكلب
او ترك الباري الاجابة بعد الحكم بتعليمه كجربة ولا ياكل صيد وقال الشافعي ان اكل الكلب بعد تعليمه كجربة صيد لا ياكل الكلب

للكلب كما قيل بالبارى ولما حدث عدي بن حاتم انه عليه السلام قال له كل ما اصطاد ما كلكم انما كلكم
فلا تأكلوا كلكم كلكم الغريب والتعليم فلا يكون كالبارى وفي الخنايق على الخلاف ان ياكل حاله الاصطاد او لو اخذه
من صاحبه ثم وثب الكلب واخذ منه واكل كل اتفاقا لانه ما اكل من الصيد والخنزير كالكلب وحرم بعد الحكم بجبره ما بين
صيد من قبل اكله وقال لا يلزم قيد بقوله ما بين لان ما خرج عن ملكه من صيدوه المتقدم غير حرم اتفاقا وكذا ما اكل منه الصيد
لا يظهر الحجة فيه قيدنا بقوله ما بين كانه لا ياكل من بعده حرام اتفاقا وفي الحيط هذا اذا كان للخنزير حرم ما بينه ولما
اذا كان بعيدا بان معنى شهرا وكونه وقد قد وصاحبه كلك الصيد ولم يحرم اتفاقا لانه ان الكلب كالكلب عليه الصيد المتقدم
فيجوز ان يتولاه وكذا ما اسكن عليكم ولا يبي حنيفة ان اكله بدل على اصطادنا في الحكم بعلمه قبل فحرم ما اصطاد من قبل
لكونه غير معلوم وان ترك المرسل او الراى التسمية ما سأل كما في الزج بقوله عليه السلام رفع عن ابي حنيفة والنسيان في
وان ترك ما عدا لا ياكل وقال الشافعي ياكل في الوجوه وقال مالك لا ياكل في الوجوه وكذا الخلاف في التسمية عند الذبح
وسباني دليلهما وجوابهما في كتاب الذبايح ان شاء الله تعالى ولوري بسبهم واحد صيد او ادرسل على صيدوه
اى اصحاب الرى الصيد او اخذ اى اخذ الكلب الصيد او ادرسل الى صيد فافترقه فكل ما دام الكلب في جرحه
ولم يشتغل في شئ اخر لان المقصود بالارسل حصول الصيد والزج يقع به وهو فعل واحد فيكتفى فيه بسمية واحدة
بجلاف ذبح الشاتين بسمية واحدة حيث لا ياكل الا نية لانه لا يملك بوجه بفعل اخر فلا يتعلم من سمية اخرى حتى لو اجمع
فوق الاخرى وفيها مرة واحدة اجزائه سمية واحدة كذا في الاختيار وقال الشافعي لا ياكل اخذ غيره ما ارسل عليه قيد بقوله
ما دام لانه لو انصرف عن طريقه يمينا وشمالا او ملك لا ياكل اتفاقا لان اعدام حكم الارسل الاول فان زجره صاحبه فان زجر
قل لان الزجر كالارسل ولو انتدب فصاح به ويستمي فان انزجر لصاحبه حل والا فاما من الاختيار لانه ان الارسل شرط
ولم يوجد لانه اخذ غيره ما ارسل صاحبه ولان الشرط بالنقص هو الارسل المطلق وشرطه التعيين يكون زيادة على النقص
فلا يجوز وكذا الخلاف فيما لو قتل غيره ما ارسل عليه ثم قتل صيدا اخر من غير ملك بينهما حل عند لان الارسل الاول لا يتقطع
كما لوري صيدا ونفذ الى اخر فانها ياكلان وفي الحيط اذا كان الكلب او النمر في ارسل ثم وثب عليه فقتله ككل لان حذرا
عادة الجوارح فيمكنوا به من اخذ الصيد او ارسله ولم يستمي ثم زجره اى ساقه وحرقة بالاصباح ويستمي او ارسله مسلم فزجر
هو سمي فان زجره او بالكلس اى او ارسله بجوسي فزجره مسلم فان زجره فالتعبه حاله الارسل لا حال الزجر فان لم يستمي
عند الارسل ويستمي عند الزجر او كان الارسل من الخنثى والزجر من المسلم حرم وان كان الارسل من المسلم والزجر من الخنثى
حل وان لم يوجد الارسل ووجد الزجر يقتصر الزجر لان الزجر عند عدم الارسل وفي الاختيار ولو ارسل الكلب عليه
فرد عليه الصيد كلب غير معلوم او غير مرسل فاخذه الاول لم ياكل ولو رد عليه ادى او طير او دابة او نحو سمي حل لان اخذ
الكلب في حله ولا يصح اخذ ما في ولا مشاركا ايا في الذبح والكلب الجاهل يصح مشاركا لانه جاز بفسقه فاجتمع المبيع
والحكم فيهم كما لو عد القوس سمي ونحو سمي فاصابا صيدا فانه يحرم ولو لم يرد عليه ولكنه شدة عليه واتبع المرسل في قوله
الاول اكل لان الثاني حرم لا مشاركا ان اكل منه اى من الصيد الكلب لم ياكل لانه غير معلوم وقد بينا ولو شرب من دمه اكل لان

اذا كان الكلب في حله ولا يصح اخذ ما في ولا مشاركا ايا في الذبح والكلب الجاهل يصح مشاركا لانه جاز بفسقه فاجتمع المبيع والحكم فيهم كما لو عد القوس سمي ونحو سمي فاصابا صيدا فانه يحرم ولو لم يرد عليه ولكنه شدة عليه واتبع المرسل في قوله الاول اكل لان الثاني حرم لا مشاركا ان اكل منه اى من الصيد الكلب لم ياكل لانه غير معلوم وقد بينا ولو شرب من دمه اكل لان

حتى لو اكل من نسل الصيد في سن الحاله لا يقرب هذا اولى قيد بقوله ثم اكل لانه لو اخذ منه قطعة فاكلها ثم ادرى الصيد
 منه لم يؤكل لانه حصيد كلب جاحل حيث اكل من الصيد كذا في الهديه وان اكل منه اي من الصيد الباري يؤكل لان تعليم الاجابة
 اذا دعي لاترك الاكل وقد مر بيانه وان ادرى ان ادرى المرسل الصيد حيا لا على الآباء لتكليفه وكذلك في الري ينع
 ان ادرى ان ادرى حيا لا على الآباء وان تركها حتى مات لم ياكل لانه قد رعى الاصل قبل حصول المقصود بالبول اذا المقصود
 هو الاباهه ولم يثبت قبل موته قبل قبض على البول وفي الاختيار وهذا اذا قدر على تركه فان ادرى حيا ولم يكن من ذبحه اما
 لتفقد الله ولتفق الوقت وفيه من الحيث في وقت صوته المذبح لم ياكل وعن ابي صيفه وابي يوسف وهو قول الشافعي انه
 يؤكل اذ لم يقدر على الركوع حقيقة فصار كالميت اذا وجد الماء ولم يقدر على استعمال وجه الظاهر انه لا يقدر عليه وبجوده
 لم يبق صيدا فلا ياكل الآباء لكونه الاختيارية وهذا اذا كان كالجال يتوهم حيوة اما اذا بقي فيه من الحيث مثل المذبح او بقدر
 بطنه او خرج ما فيها ثم اخذ وبه صحت فانه ياكل لانه ميت حكما والذبح لو وقع في هذا الحاله في الماء لا يحرم كما اذا وقع وهو
 ميت وعن ابي حنيفة انه لا يؤكل ايضا لانه اخذ حيا فلا ياكل الا بالركوع الاختيارية فلو انه ذكاه قل بالاجماع قال تعالى
 الا ما ذكيتهم من غير فصل وهي هذه الميزانية والبطيخ والموقود والذبي الذي يفسر الذبي بطنها وفيها حيوة وحقيقة او لا
 وهو الحن ركانونا وعن محمد اذا كان كالجال لا يعيش مثله لا ياكل لان موته لا يحصل بالذبح وان شاك ابي شارك الكلب المثل
 بالقبية كلب لم يذكر اسم الله عليه او شاك ابي شارك كلب محسوس لم يؤكل لانه اجتمع الحتم والمبج ففقد الحتم فصا احتياطا
 ولو سجد حيا اي صوته خفيا ففقد احتياطا او ارسل عليه ففقد احتياطا او اذا اخذ حيا ففقد احتياطا او اذا اخذ حيا ففقد احتياطا
 وكذا لو طعم حيا ففقد حيا لان حيا حصيد وقد قصد في كل ولو بقيت اذ حيا او حيوان اهلي باياوي البيوت
 لم ياكل المصايب لانه ليس بصيد وان وقع الصيد في الماء او على سطح او جبل او سنان رجم وهو صيد الرجم ثم روي
 سقط الى الارض لا ياكل لاحتمال ان يكون هلاكا من الماء او من السقوط من عال او من حديد الرمح ولذا اذا وقع على
 نجة او قصبه او خذف اجرة لاحتمال موته من هذه الاشياء ولو وقع ابتداء على الارض اكل لان الاحراز عنه غير ممكن وفي
 طبر الحار ان احبب الماء المذبح بان انتمس في الماء لم يؤكل والآي وان لم يصب الماء المذبح اكل لان المكان الاضطرار عن الآكل
 دون الثاني ولا يؤكل ما قبله البندقة والمجر والحواض وهو السهم الذي لا يرسل به بصره لان الميت منها حار
 في مضمون المدقوقة فان حرق المراض الجلد جدد بكسر الحاء اي جددته اكل لعلمنا ان موته من الحدة لامن شدة القرب و
 في الاختيار وان جرحه الجرح ان كان ثقبلا لا يؤكل لاحتمال انه قد ثقبته وان كان خفيفا وبه جرحه جرحا ولو كان
 باثنا بان راسه او قطع العروق لا يؤكل لان العروق قد تنقطع بالثقل فوقع الشك ولعله مات قبل قطع العروق ولو كان
 للعصا جرح جرح يؤكل لانه بمنزلة المحدث فاحصل ان الموت ان كان يخرج بيقين قتل وان كان بالثقل لا ياكل وكذا ان وقع
 الشك احتياطا وان رما بسيف او سكين فابان اي قطع عضو منه اكل الصيد لوجود الجرح فيه دون الحشو المخلوط
 قال الشافعي ان ابانه بجرح غير قاتل في الحاله فالحال ان لم يمت لم ينقطع بذكوة الاضطرار وان ابانه بجرح قاتل في الحاله فالحال ان لم يمت
 حلال لانه انقطع بذكوة الاضطرار كما لو انقطع الراس بذكوة الاختيار دون قوله عليه السلام ما بين من التي توثب والصيد

يمشي فوق ما يشيخ الغروب على الآيات لا اعتبار
 بغير الجوع وعن ابي يوسف اذا كان حلالا

يتوهم بقاءه وان قتل اي قطع الصيد نفسين اكل اي المبان والمبان منه لان المبان منه حي صورة لاهلك اول التوهم
 الجرح وان قطعته اكل لان كان لا ياكل من جهة الراس لا في الراس ولا في الجرح اذا كان لا ياكل مما يلي العجز لا يتوهم
 حيوة فلا يؤكل وان رما بسيف او سكين فان جرحه بالحوصل وان احبب بقضاء السكين او بغير السيف لا ياكل لانه
 وقد لا جرح ولو رما فحصر وادماه قتل وان لم يدمع لا ياكل لان الادماة شرط وقيل كل لان الدم قد يجلس لظلمة وحقيقة القتل
 وقال بعضهم اذا كانت الجرحا كغيره قتل بدون الادماة وان كانت صغيرة لا بد من الادماة وفي المحيط لورماه رجل
 واخذ اخره لورماه لانه بالري صار اخذ او من ري صيدا فاحتمل اي جعله ضعيفا وعاجزا عن الامتناع بمرسه ولكن
 يبرج حيوة ثم رماه فقتله لم يؤكل لان ذكوة صارت اختيارية بالاختيار فلم يكن الري الثاني ذكوة له وفيه من التي في
 الاول فثبت مجيبا غير نفقنا جرحا حقة لان الاول ملك الصيد بالثبوت والثاني بمرسه انكف كغيره من قيمته مجيبا بالجرعة
 قيدنا بقولنا ولكن يبرج لانه لو لم يبرج حيوة بان قطع بالري الاول راسه او بغيره لظلمة او نحوها ياكل الحلة لان الموت
 مضاف الى الاول لا الثاني وان لم يمت في الاول وادماه الثاني فقتله اكل لانه حين رمي الثاني كان صيدا القدرته على الاخ
 وسواي الصيد يكون الثاني لانه هو الذي اخذ واحصر عن الامتناع وقد قال عليه السلام الصيد لمن اخذ
 كتاب الذبيحة وهي جميع ذبيحة وهي المذبوحة الزكوة نوعان احدهما اختيارية وهي الذبيحة في الحلق واللبنة
 وهي النحرية فيما بينهما لقوله عليه السلام الزكوة ما بين اللبنة والجبين اراد به موضع الزكوة وهي قطع عروق معلومة
 سياتي بيانه ان شاء الله وفي الذبيحة اذا وقع الذبح على الحلقوم ياكل لكونه ما بين اللبنة والجبين والثاني اضطرار
 وهي الجرح في اي موضع اتفق من البدن فاقسم ذلك مقام الذبح لثبوت العجز عنه وفي الاختيار وذلك مثل الصيد بالبعير
 الن ذكوة ما فقتله حل اكل لان الجرح في غير المذبح اقيم مقام الذبح عند تعذر الذبح للحاجة والبقر والبعير لو انه في
 الصحراء والمصر بمنزلة الصيد وكذلك الشاة في الصحراء ولو نزلت في المصر لا ياكل بالعقد لانه يمكن اخذها اما البقر و
 البعير فربما يفتنه البعير ويطعم البقر فتفقد العجز فلهما والمنزلة في بيئته لا يقدر على ذكوة في العروق كالحصيد اذالم
 يتوهم موته بالمار وشروطه اي شرط الاختيار والاصطراحي التسمية وقال الشافعي في سجنه اذ لو كانت شرطها لم تملك
 بالنسيان ولنا فخره ولا ناكلوا عالم بذكر اسم الله عليه والنهي يقتضي الحرمة اعلم ان الشرط هو الذكر الحاصل بقول ابن سحود
 رضي الله عنه جردوا التسمية في لو قال حال الذبح اللهم اغفر لي لائل ولو قال الحمد لله او سبحان الله بربك التسمية حل وعطش
 وقال الحمد لله لا يصح في الاصح لانه يريد الشكر على النعمة وفي الاختيار والمنقول المتواتر من الذكر عند الذبح بسم الله الله
 وكذا قرأ ابن عباس رضي الله عنه قوله كما فاذا ذكر واسم الله عليها صراف ولو نال الذبح اي وشرطها كون الذبح مسلما او كذا
 ذميا كان او حيا بقوله ثم وطعام الذين او تو اكل كتاب حل لهم والمراد به ذكواتهم لان الطعام الغيرة الذي ياكل من اي
 كافر كان وحرم ذبيحة المحسني لقوله عليه السلام ستونهم من اهل الكتاب غير تاكي سبهم ولا اكل ذبايحهم وكذا الا
 ياكل ذبيحة المرتد لانعدام ملته لانه ترك الملة التي كان عليها والتي لا يقرب عليها ولهذا لا يجوز ذكواته في الاختيار فان
 سبني النصراني المسجح وسبني المسلم لا ياكل منه ولو قال بسم الله وهو يعني المسيح ياكل منه بناء على الظاهر بشرط ان يكون الذبح على

الذبح بالري
 والري بالري
 والري بالري

والري بالري
 والري بالري
 والري بالري

ولا الخيل وقال لا يحرم أكله لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في لحم الخيل يوم خيبر ولا في حنيفة قوهرتها والخيل
والبغال والخمير لم يكرهوا امتن الله عبادهم بتركها ولو كانت حلالا لما كان الحكم لا يمتنع به لأن الحكم لا يمتنع بآدمي النعم وجود
اعلاها وبكره الرخم بفتح الحاء المجرى بفتح التاء له بالتركيز قسرا **والنفاس** وهو طلبة صغير شبه العصفور والنفاس لها بياض
الجفون الخفت بالحناء وفي الاحتياط إذا المراد الواب الاسود وكذلك الغداف **والضرب** وقال الشافعي في كل الضرب
والضرب والضرب لما روي أنه عليه السلام نهى عن ضرب الكلب الضرب حين سألته وعن أكل الضرب والكلب الضرب والكلب
من السباع **والسحابة** لأنها من الحشرات بدليل جواز قتلها في الحرم ويجوز خراب الزرع والعقود والادب والجراد
وفي الاحتياط قال أبو يوسف خراب الزرع له هيئة مخالفة للزراع في صغر حيشته وأنه يخرج في المنازل وبالف كالحمام و
يطير ويرجع والعقود كالحمام في أكله فاشبه الدجاج والارنب لما روي عاصم بن ياسر قال أهدى رسول الله صلى الله
عليه وسلم أرنبه مشوية فقال لا يصح أكله كقولنا قال أبو يوسف فأما الوبر فلا يحفظ فيه شئ عن أبي حنيفة وهو غدي
كالارنب وهو يختلف القول والنبوت وهذا لأن الأشياء على الأباحة إلا ما قام عليه دليل الخطر وأما الجراد فقلوا
عليه السلام احتلت لنا ميتتان ودمان أما الميتتان فالحسم والجراد وأما الدمان فالكبد والطحال وسوادات
صفت أنفله وأصابته آفة كالمطر ونحوه لا طلاق النفس وفي الحمايق الخفاف واليوم والحقاش يؤكل قبل لا وفي
المشكلات أكل الفاختة والهدد لا بأس به ويؤكل الأبقاع الذي يأكل الحنظل والجيف والابوكيل الأبقاع الذي يأكل
الجيف دون الحب وأما الغراب الذي يحيط وهو يأكل الزرع والجيف فإنه لا بأس به **ولا يؤكل من حيوان الماء**
الأسماك المارحة يقال بالتركيز يلق **والجريت** بكسر الجيم وتشديد الراء يقال بالتركيز سرن بالقي وقال الشافعي
جميع حيوانات البحر طلال لقوله تعالى أكل كل صيد البحر ولما روي عن أبي حنيفة في الطباع السلية يستحب تركها
وما روي أنه عليه السلام نهى عن بيع السرطان والخلاف في الأكل والبيع وأما المراد بالصيد في الآية إلا الصياد
ولا يلزم منه كل الأكل **ولا يؤكل الطافي منه** أي الذي مات في الماء بغير آفة معلومة فكل ما على وجهه من السمك وقال
الشافعي يؤكل لا طلاق ما تمسكت من الآية ولما روي أنه عليه السلام قال ما نطق البحر أي رماة فكل وحاشبه عنه الماء
أي ذهب وبغض فكل وما طاف أي علا فوق الماء ولم يرسب فلا تأكل والضابط فيه أن ما كان سبب موته معلوما من
رعي البحر أو أكله فله يؤكل والآفة وان مات من شدة حر الماء أو برد أو كثر فيل يؤكل لأن سببه معلوم وقيل لا يؤكل
لأن الماء لا يقبل السم حارا كان أو باردا كذا في التبيين وفي الحمايق سمكة ينضج في الماء وبعضها في الأرض ميتة
أن كان الراس خارج الماء أكل وإن كان في الماء وكان ما على الأرض قد انصف أو أقل لم يؤكل ما على الأرض
أكثر من النصف أكل وفي الاحتياط ولو انقلبت سمكة سمكة يؤكل لأنه لا سبب لحادث الموت قال أبو يوسف عن
أبي حنيفة تحبس حتى تطيب والجلافة التي تاكل العذرة فان ظلمت فليس بجلافة ولذلك قالوا لا حاجة لأكلها
جلافة لأنها تاكلها وقال محمد إذا نبت وبقير ووجد منه أربع منثنة فهو جلافة لا يشرب لبنها ولا يؤكل لحمها ويجوز بيعها
وبشرها وإذا حلت زالت الكراهة لأن ما في جوفها يزول وهو الموصوب للتعقيم والتنقن ولم يوقت أبو حنيفة لأنه إذا نبت على

هذا هو الذي
في الاحتياط
في الاحتياط

المسألة أن
المسألة أن
المسألة أن

النفاس
والنفاس

قد رثته أيام اعتبار الغالب من حالها وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحبس الدجاج ثلثة أيام ثم يأكله وهذا على طريق
بالثقة بناء على هذا الحديث **كتاب النفقة** وهي تشديد الابداسم لا يندرج أيام النفقة القرية
شئ ونجح على أضافته وكذلك النفقة ونجح على ضماها ويقال أيضا النفقة وهي من الصبي إذا دخل في النفقة لأنها تدبر وقت
النفقة في الواجب باسم وقت كصدقة الفطر والصلوات المحسنة إلى النفقة واجبة على كل مسلم حر مقيم مؤسر
سنة عن نفقة فلا تجب على من لم يتصف بالادب والنفقة وقال الشافعي هي سنة لقوله عليه السلام قلت كنت على
ولم يكتب عليكم الموت والنفقة وإن قوله عليه السلام من نفقة قبل الصلوة فليدفعوا لأنها واجبة لأمر بأمرها والامر بالمعروف
قوله ولم يكتب أي ولم يفرض فكان النقص بنفي النفقة ونجح نقول به وفي الاحتياط واختصاصها بالمسلم لأنها عبادة
وقربة ولا تجزئ لأن العبد لا يملك شيئا وبالمعنى لأنها انقضت بأسباب يشق على المسلم تحملها وتنفذ بغير الوقت
يستوي فيه المقيم بالامصار والقرى والبوادي لأنه مقيم وبالمعنى لقوله عليه السلام لا صدقة لأهل غدا والمراد الغدا
المشروط لوجوب صدقة الفطر وجب على واحد سنة لأنه أدي الدم وأما أولاده الصغار فمروى الحسن عن أبي حنيفة
أنه يجب عليه أن ينفق عن أولاده الصغار كصدقة الفطر وغنة لأجل أنه قرينة محنة والقرية لا تحمل سبب الفجر
بجواز صدقة الفطر فإنها مؤنة وسببها راس يؤنة وبلي عليه وصاروا كالعبيد يؤدى عنهم صدقة الفطر ولا ينفق
عنهم ولو كان للعبثي مال ضمتي عنه أبو داود وصحة طلاقها وزفر وسو نظير الاشتداف في صدقة الفطر وقيل لا تنفعها
لأنه في مال العبيد بالاجتماع لأنها قرينة فلا يحاط بصدقة الفطر على ما بينا ولأن الواجب الأمانة والتصدق باليسر
بواجب ولا يجوز ذلك في مال الصبي لأنه لا يتقدر على كل شيء عادة ولا يجوز بيعها فلا تجب وذكر القدوري في شرحه
الصبي أن التجب ولا يتصدق بها لأنه شقوق ولكن يأكل منها الصغير وعياله ويؤخر له ما يملكه ويتباع له بالعاقبة ما يتقنع
بعبثه كما يجوز للبايع ذلك في الجدة والجدة كالأب عند عدمه وإن اشترى سبعة في بئر أو بئر جاز أن كانوا
من أهل القرية يعني مسلمين ويبدونها أي يبدون القرية فيبد قولهم أن كانوا إلى أفراد لأنه لو كان أحدهم كافرا أو
ينصب الأيم للقرية أو كان لأحد السبعة أقل من السبع لا يجزي عن واحد منهم لأن الدم لا يجزي قرينة فإذا جاز عن
سبعة جاز أن عن أقل منها بالطريق الأولى كذا في الاحتياط قال مالك يجزي عن أهل بيت بدنة سواء كانوا سبعة أو أكثر
وعندنا لا يجوز أكثر من بدنة واحدة إلا طلاق قوله عليه السلام على كل أهل بيت في كل عام أضحية ولما روي أنه عليه السلام البذرة على سبعة
ولو اشترى بئر لا نفقة ثم اشترى فيها ستة أفراد وقال زفر وهو القياس لا يجزي عنهم لأنه أخذوا للقرية فلا يجوز بيعها
وفي الشركة بيعها وإن اشترى وقت شراء البذرة قد لا يجزئ ثلثا فيها فبعد شراءها بحد شركاء فجزأها للحقبة وفي
والأحسن أن يطلب الشركاء قبل الشراء ليكن راجعا عن القرية وعن أبي حنيفة أنه بكرة ذلك بعد الشراء وقيل لو أراد
الاشتراك وقت الشراء لا يكره **ويقتضون طهارتها** أي قديرا لأنهم لو قتلوا بغير طهارة لا يجوز أكلها إذا جعلوا مع الأيم شيئا
من السقط كالرأس والأكراع فيكون السقط بقابله الزايد ويقتضى الاشتحاة بالابل والبقر والغنم سواء كان ضارنا
أو مغفرا لقول الصحابة رضي الله عنهم الفحش يمين الأبل والبقر والغنم كذا في شرح المجمع لمولانا نظام الدين **ويجوز في أي النفقة ما يجزئ**

بالحلف

هذا هو الذي
في الاحتياط
في الاحتياط

ثم الاضحية الجذع من الضأن وفي المحيط لو اشترى مسرعة فقلت يذبح الولد معها لان الام تعينت بحملها الاقاسم البقرة
فربا الولد وان اشترى مسرعة ان لا يذبح الولد لان الايام باشر المقتنين الاضحية ولا يجوز المعيب وقد قلنا
ذكره والاختلاف فيه في باب الهدي فليطالع وفي الاختيار الا ان القليل من العيب عقول لا تفلح باب ثم الجوز ان
فكن في اعتبار جرح فينتقي والشي في الاذن والوسم قليل لا اعتبار به ويتصدق بكلامها وصغارها ولا بجل اجرة
القصاب منها وقد بينا في الهدي ويختص الاضحية **باب يوم النحر** ولا يصح بعدا وهي ثلثة يوم النحر ويومان بعده وقال الثوري
ثلاثة ايام بعد لقوله عليه السلام ايام التشريق كلها ايام فذبح ولما روي عن عمر وعلي وابن عباس رضي الله عنهم قائلوا ايام
النحر ثلثة وقد قالوا سماعا لان الهدي لا يذبح في الاضحية فاذ ذبحوا فافضل ان يذبحوا في الاضحية وهو الاقل **فصلها**
اولها لما فيه من مسرعة الخير وادناها اخرها لما فيه من تأخير الخير وفي الاختيار ويجوز ذبحها في ايامها ولياها لان الايام
اذا ذكرت بلفظ الجمع ينظم ما يزارها من الليالي كما في نذر الاضحية وفي الهداية الا ان ذكر ذبحها في لياليها لا يخلط
في ظلمة الليل وفي الثانية والمراد الليلتان المتوسطان ليلية الرابع عندنا الخروج وقت التضحية بغروب الشمس من اليوم
الثاني عشر وعند الشافعي يبقى اما ليلية العاشرة وهي ليلة العيد لا يجوز باجماع العلماء **فان مضت ايام النحر ولم يذبح الاضحية**
فان كان فقيرا وقد اشترى الاضحية لا تأخرها عن ذبحها في الاضحية فاذ اشترى الاضحية تعينت للوجوب و
الاراقة انما مضت قربته في وقت معلوم وقد فات فيصدق بعينها وان كان غنيا تصدق بثمنها **اشترى او لا لانها** و
عليه فاذا فات الوقت وجب عليه التصديق بالثمن اذ اجماله عن العهد كما جمعة تصدق بعد قوتها ظهرا والعصوم يؤدى
بعد العجزة فدية وقد قلنا **باب يوم النحر** ايام النحر ايام اهل المصطفى قبل صلوة العيد انفق بعض النهر لقوله
عليه السلام من ذبح قبل الصلوة فليعد ذبيحته ومن ذبح بعد الصلوة فقد تم تسكده واصحاب سنة المسلمين وهذا الشرط
في حق من يجب عليه صلوة العيد واما سكن البوادي فيجوز لهم اذا نشئ النحر لان الناحية لاحتمال الشغل بعن
الصلوة فلا معنى للتأخير في حق القروي ولا صلوة عليه ثم المعبر في ذلك مكان الاضحية مع لو كانت في السواد
المضحي في المصطفى كما انشق الغزو في العكس لا يجوز الا بعد الصلوة وصيلة المصطفى اذا اراد التجيل ان يبعث بها الى
خارج المصطفى بها كما طلع الجوز في الهداية وفي الخلاصة لو فات الصلوة يوم النحر يجوز التضحية قبل صلوة الايام
في الغد وبعد الغد وان لم يصل في بلدة صلح العيد لفترة او لعدم والي نقضوا بعد طلوع الفجر جاز وهو الجواز في المحيط
واذا ترك الايام الصلوة يوم النحر بعد ذبحها لا يجوز التضحية حتى تترول الشمس لان الصلوة مرغوبة ويجوز التضحية
في الغد قبل الصلوة لانه فات وقت الصلوة بزوال الشمس في اليوم الاول والصلوة في الغد قضاء الا اذا خلا
بينه في حق التضحية وفي الاختيار ولو وضع بعد صلوة اهل المسجد قبل صلوة اهل الجبابة لا يجوز قياسا لاذن في قبل
الصلوة المعبر وجاز استحسانا لمصلحة بعد صلوة معتبرة فان الاكتفاء باجماعه ولو وضع بعد اهل الجبابة قبل اهل
المسجد قال الكوفي كذلك وقيل يجوز بكل وجه لانها من الاصل وصلوة المصطفى وقيل لا يجوز بكل وجه لان صلوة
اهل المصطفى الاصل لسائر الصلوات وخروج الاخرين بعد خضيق المسجد عنهم وتباكده وجوبها بآخر ايام النحر لو اتفق

ايام النحر سقطت عنه وان اقتصر عليها لا تسقط ويتصدق بالثمن كما بينا وكذا لو مات في ايام النحر سقطت وبعدها
عليه ان يوصي بالتصدق بثمنها ولو اشترى الفقيه وتوفي ثم اشترى ايام النحر قبل بيعه لان العبرة بالوقت وقيل لان
الوجوب بطول النحر اقل الايام **باب ما يشترط في الاضحية** وبطلانها **باب ما يشترط في النحر** لقوله عليه السلام كنت
نرى منكم عن اكل لحوم الاضاحي فكلوا منها وتصدقوا واخرجوا من مزاركهم وهو غني جاز ان يلعب غنيا وفي الاختيار
ويجب ان لا ينقص الصدقة من الثلث لان النصوص تستلزم بين الاكل والتصدق والادخار فيكون لكل واحد الثلث
ويستفح كبد ما فيها يفرش ويلبس عليه او يعمل منه آلة يستعمل كالقربة والورد والسفرة لما روي عن عائشة رضي الله عنها
انها اخذت من جلد اضحية سقاء او شترى به آلة كالتخل والفريل ولا يشترى به مالا يتفقد به الآلة كالمسكوك كالا بابه
وكذا لان المأثور ان يتفقد به او يبذل به بقاء غنيته ولا يبيعها لقوله عليه السلام من باع جلد اضحية فلا اضحية له فان
باعه بشئ من النقود يتصدق به لان وقت القربة قد فات فيصدق به كذا روي عنه محمد وكذا **باب ما يشترط في النحر**
من اهل القربة كان جاز ذبحه وحصل الايام القربة بانابه وفي الاختيار والاولي ان يذبحها بنفسه ان كان كسيرا الذبح لانا
عبادة فاذا فعلها بنفسه كان افضل كما سائر العبادات وروي جابر رضي الله عنه انه عليه السلام صبح بكيت بن وخاله جابر
وجبرها وقت وجهي الذي فطر السموات والارض خنيقا مسلما اللهم منك ولك من محمد وامتة سمى الله الله اكبر وان
كان لا يحسن الذبح فلا ولي ان يوليها غيره ويستحب ان يذبحها لقوله عليه السلام يا خاتمة بنت محمد قومي فاشهدي
اضحية فانه يغفر لك باول قطرة تقطر من دمها الى الارض كلها ذنب امانة يجار بدنها وكما فتوضع في ميزانك يوم
ضعتا قال ابو سعيد الخدري يا بني الله هذا لال محمد خاصة فانهم اهل لما خصوا به من النحر لآل محمد وللمسلمين عامة
قال لآل محمد وللمسلمين عامة **ولو ذبح اضحية غير في ايامها بغير امر** جاز استحسانا ولا يجوز قياسا وهو قول زرارة
القياس انه ذبح في غير بغير امر فيضن كما اذا ذبح في غير ايامها بغير امر جاز استحسانا ولا يجوز قياسا وهو قول زرارة
لاضحية صح وجب عليه ان يقضي باي يذبحها في ايام النحر وكذا ان يبذل بها غيره فصار الاكل مستعينا بكل من يكون اكل
للذبح اذ ناله دلالة لانها تنفذ تعين هذه الايام وعسا يغني عن اقامتها لعمارة فصار كما اذا ذبح في غير ايام
القصاب رجلا فان قيل يتوته ام سحبه هو ان يذبحها بنفسه او يشهد الذبح فلا يرضى به قلنا يحصل استحسانا وان
صيرورة مضحية لا عينه وكونه مجللا به غير تفضيه **ولو غلط في ذبح كل واحد منهما اضحية الاخر جاز** عنهما ويا قد كل منهما اضحية
ان كانت باقية **ويحتمل** ان ياكل كل منهما صاحبها ان كانت مأكولة ولا ضمان عليهما وكان القياس ان يضمن كل منهما ما
هو قول زرارة تقدم وجه الاستحسان انه لا يشترى كل منهما شاة الاضحية تعينت لها وكذا تبديلها بغيرها فصار كل منهما مأذونا
بالذبح دلالة لانها تنفذ بغيرها وكيف ان يخرج عن اقامتها بغيرها فلا يضمن لانه دليل من كما اذا ذبح في غير ايام
رجلا ليدبرها فذبحها الاخر لا يضمن ولو ذبح الراعي او الاضحية شاة لا يرضى حيوانا لا يضمن وقال الصدر الشافعي كذا في
شرح الجمع لو نال نظام الدين فان شاة اي ان تحاصبا بعد ان اكلا ولم يتجلا فمن كل واحد لصاحبه قيمة ثم يتصدق بتلك الضحية
لانهما بدل عن الايام فصار كما لو باع الضحية وهذا لان التضحية لا وقت من صاحبها كان الايام ومن اتلف لم تضحية غير كان الحكم

باب ما يشترط في النحر

سقوط حقه بكن الجواب بان الاستيفاء غير متقدرا لاحتمال العود اما ما يصح او يدعى الشبهة في القتل فيصير
 كذا في الفاتحة **واذا قتل المكاتب عن وفاء** اي عن مال يكون واقيا لاداء بدل الكفاية **وله ورثة غير المولى خلافا**
 لهم **اصلا** اي لا للمولى ولا للورثة سواء اجتمعوا مع المولى او لم يجتمعوا لانه مات عبدا فالحق للمولى وان مات
 حرا فلكل ورثة والمصلحة تختلف بين الصحابة رضي الله عنهم فاشبه المولى وعندنا شيئا. ولي الحق تقدير استيفاء
 وفي الاختيار وان لم يترك وفاء فالقصاص للمولى لانه مات عبدا بالاجماع وان قتل عن وفاء ولا وارث له الا المولى
 فله القصاص لان حق الاستيفاء له حرمان او عبدا او احكام واحد وهو القود واختلاف السبب لا ينفذ ايا المارعة
 وقال محمد لا قصاص لاشتباه سبب الاستيفاء اما بالولاية او بالترقي وجوابه مامر **واذا كان القصاص بين كبار وصغار**
فلكبار الاستيفاء اي استيفاء القصاص وقال ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار لانه حق مشترك بينهم فلا يستوفيه
 بعضهم كما لا يستوفيه الحاضر اذا كان بعض الورثة غايبا لاحتمال غفوا الغائب ولا يي حفيضة ان كل حق لا يورث اذ
 جماعة ثبت لكل واحد منهم كما لا يخفى ولا لانه الانكاح والقصاص كذلك يستوفيه الكبار وامكان غفوا الغائب قائم
 لكونه احكاما وهذا الاحتمال مانع من تفرق الحاضر بالاستيفاء والعفو عن الصغار غير صحيح فلا يكون مانعا اعلم ان الكفاية
 فيما اذا كان الكبير غير اب الصغير او لو كان كذلك كما اذا قتل عبد مشترك بينه وبين ولده الصغير فالاب يستوفيه في الكل
 اتفاقا كذا في الكافي وفي الاختيار ولو كان الكل صغارا قيل يستوفى السلطان وقيل ينظر بلوغ احدهم والمجنون
 والعقور كالصبي **وليس للحاضر الاستيفاء دون الغائب** لاحتمال عفو مامر والعفو من الصغير غير محتمل وفي
 انتظار بلوغه تفويت الاستيفاء على سبيل الاحتمال بخلاف الغائب لان احتمال العقومته ثابت فاقترقا **واذا قتل وبا**
الصبي والعقورة وهو الذي يخطئ كلامه تارة يشبه بالعتلاء وتارة بالجائنين **فلا باب او الفاضل ان يقتل او يصاب**
املا ب فله ان يقتل لانه من الولاية على النفس شرع لا امر راجع اليها وهو شق الصدر قبله كما لا نكاح واذا ثبت
 له ولاية القتل ثبت له ولاية الصلح لانه انفع للصبي **وليس له العفو** لانه ابطال الحق بغير عوض وعلى هذا قطع
 يد الصبي او المعتوه عدا ذلك القاصي لانه بمنزلة السلطان ومن قتل ولا ولي له فله سلطان ان يستوفي القصاص
 وكذلك القاضي **والوصي يصالح لا غير** اي لا يملك العفو لما ذكرنا ولا القصاص لانه لا ولاية له على النفس فقتلها الصلح
 صيانة للحق عن البطالة **ولا قصاص في التحقيق والتعذيب** وقال فيهما القصاص وهو قول الشافعي غير ان
 عندنا يستوفي هذا وعندنا جنتق ويغرق كما مر من قبل لهم قوله عليه السلام من غرق غرقا. الحديث والتحقيق
 قتله ولا يي حفيضة قوله عليه السلام الا ان قبيل حطاه العبد قبيل السوط والعصا وفيه وفي كل حطاه ارس ولا تأكل
 بين الجرح والحق قصور الثاني من تحريم الظاهر وكذا لا يتماثلان في حكم الزجر لان القتل بالسلح غالب وبالمثل
 نادر وهذا ان من قبيل المشغل وما رواه مجمل على السياسة وقد اومت اليه اصاحفة الائمة واذا امتنع القصاص
 وجبت الدية وهي على العاقلة **الا ان يكره التحقيق او التعذيب** فيقتض من اتفاقا سياسة لانه يعني في الارض
 فسادا **ويقتل الجماعة بالواحد** لا روي ان سبعة من صنف قتلوا واحدا فقتلهم عمر رضي الله عنه وعليه اجماع الصحابة

المقاص

على قطع يد جنت لا يقطعون لان القصاص في النفس يجب بازاء الروح وانه لا يتبعض فيصير كل واحد كمتو في القتل
 وفي الاختيار بخلاف ما اذا جنتوا اما القطع يتبعض فيكون الواحد متلفا بغض اليد ولا قصاص فيه **والواحد** اي
 ويقتل الواحد بالجماعة **القتل** يقتله ولا يجب الدية للباقين وقال الشافعي يقتل بالاول ويجب الدية للباقين وان قتلهم
 جميعا ولم يوت اهل المقتول يقرع بينهم فيقتل لاجل من خرجت فرقة ويكون الديات للباقين وفي اخذ قوله القصاص
 سهم والديات سهم لهم ان النفس الواحدة لا تؤذيها الا نفس فلا يكون الواحد قصاصا منهم كما لا تقتض اليد الواحدة
 بالايدي القتل ولما ان القاتل اذا قتل يكون كل من اولياء القتل مستوفيا حقه على الكمال لان اولى الروح غير متفرقة
 والممانعة في قصاص الانفس ساقطة لان الكبير يقتل بالصغير والصغير بالغير لما الممانعة في الاطراف فقتلته لانه في
 حكم الاموال **وان قتله ولي اخصهم** ساقطة من الباقين لان حقتهم في القصاص وقذرات **واذا مات القاتل فقد انقضى**
نوراته محله ومن روي ان قتله لا يقتل منه اي آخر ومما قاله اول محمد لانه تعدد ربه وفيه القصاص على ما قدرنا **وان**
خطاه لانه لم يقصده وكان على عاقلة الدية مامر وان كان شبيها واحدا الا ان الحقتين مختلفان فيقتل النسل الواحد
 منزلة فعلين مختلفين تعدد الاثر فينفذ لكل حكم وفي الاختيار ومن نهى عنه حية وعقربا مسيح وفتح فيه
 وشبه آخر فعلى الشايع ثلث الدية والباقي هدر لانه تلف بثلاثة انواع حياية معتبرة في الدنيا والآخرة وهي فعل الاجنبى
 وجناية هدر في الدنيا والآخرة وهي فعل الحية والعقرب والسبع وجناية معتبرة في الآخرة هدر في الدنيا وهي فعله فيكون
 على الاجنبى ثلث دية النفس لانه تلف الثلث **فصل في الاطراف** كاليد والرجل **الا ان يمتد**
الدية اذا قطعت من المنفصل وتماثلت فيقتل بقوله مستوي الدية اضرا اذا تم الاستوي بينهما كما اذا قطع العبد يده
 او الرجل يده امره حره لا يجزي القصاص فيها بل يجب في العبد القيمة وفي الحره الدية وقال الشافعي يجزي فيها بالقصاص
 الا اذا قطع الطرف العبد فانه لا قصاص عنده ايضا فيقتل بقوله من المنفصل لانه لا قصاص فيها دونه لانه لا يمكن وفي
 في القطع الا اذا كان منه له انه يجزي بين العبد بين الرجل والمرأة في النفس فله في الطرف ولما ان الاطراف يملك
 بها ممتلك الاموال وانما لا يقطع الصبي بالاشل والحامل بالناقصه الاصابع لاقتلافهم في القيمة كقواف النفس على عام
 فكانت الممانعة فيها شرط ولا ممانعة في اطراف العبد لاقتلاف القيمة وفي الرجل والمرأة لاقتلاف الدية وفي الاطراف
 ان تفاوتت قيمة العبد فعدم التساوي فيهم ظاهر وان تفاوتت كذلك مبني على الحز والظن فلا يثبت بالقصاص
 محمد عا جريان القصاص بين الرجل والمرأة في الشجاج التي يجزي فيها القصاص لانه ليس في الشجاج لغوية منفعة
 وانما هو الحاق شين وقد استويا فيه وفي الاطراف تفويت المنفعة وقد اختلف فيها ويجزي بين المسلم والذمي
 لتساويهما في الدية خلافا للشافعي لتفاوت العصمة بينهما لوجود الكفر المبني في احداهما ثم نقصان نوعان نقص
 مشاهد كاشف فجمع من استيفاء الكامل بالانقص والايمن من استيفاء النقص الكامل ونقص من طريق الحكم
 كاليمن مع اليسار فيمنع استيفاء كل واحد من الطرفين بالآخر وكذا الاصابع لا يقطع الا بغيرها العين باليمين
 واليسار باليسار والغائب بالغائب والثنية بالثنية والفرس بالفرس ولا يؤخذ الا على بالاشل لان القصاص بين

والا يقطع الا بالاشل واليمين باليمين واليسار باليسار

اشارة فاذا قطع يد غير من المفصل قطعت يد، لتوكلت والجروح قصاص ولا معتبر كيد وضربا لان منفعة اليد لا يختلف بذلك وكل عضو تقطع من المفصل كالرجل وما ان الانف وهو لان منه والاذن لا مكان للمائة بينهما في القطع قال ابن ابي الاثرى بالانف والاذن باذن ولا قصاص في الانسان ولا في الذكر لانها مما يتقبض ويستطاع فتح رعايته المائة **الا ان تقطع الحنفة** وهي بالحاء المهملة راس الذكر فيجوز قصاص لان موضع القصاص يكون معلوما كالمفصل وفي الاختيار واما الاذن لا يتقبض فيكون المائة سواء قطعت او بعضها والاشارة ان قطعها جميعا وجب القصاص لاسكان المساواة وان قطع بعضها لا قصاص لتعذر ما **ولا قصاص في عظم الا** **السن** وهذا لفظهم وي عن عمر وابن كعود رضي الله عنهما ولان اعتبار المائة في غير السن متعذر لاحتمال الزيادة والنقصان بخلاف السن فان قطع من اصله يقطع الثاني وان كسر يد الثاني بالمرة يعذر فيقتل وان وفي الاختيار حتى لو كان السن كجاء لا يمكن ابراءه لا قصاص ويجب الدية في حاله ولا اعتبار بالكل والعنصر لاسواء لهما في المنفعة **ولا قصاص في العين** لا متاع رعايته المائة **الا ان يذهب ضوءا** وهي اي العين فانه يمكن القصاص فيوضع على وجهه قطن رطب وتبلى عليه بالماء الحار حتى يذهب ضوءا هكذا كما تورد عن الصبيانه رضي الله عنهم وفي الاختيار ومن اي يوسف لا قصاص في الاحوال لانه نقص في العين كالاشمال في اليد **ولا يقطع الايدي باليد الواحدة** يعني اذا قطع جماعة يد رجل لا تقطع ايديهم لان القطع يتبعص على ما فيكون كل واحد منهم متلفا بعض اليد ولا قصاص فيه **وجب دية اي دية اليد** لانه حتى تعذر القصاص يجب الدية لئلا يكلوا الجناية عن موجب **ومن قطع يمين رجلين معا** او على التعاقب **قطعا يمينه** اي يمين الناطع **واذا** **منه دية اليد الاخرى** واقتسم بينهما نصيبين وقال الشافعي ان قطعها على التعاقب يقطع بالاول فينضم الاثر للثاني لان يد واحدة صدرت مستحقة للاول فلم يستحقها الثاني لكن رخص شيئا وسلمه ثم رخصه من اخر وان قطعها معا يقطع بينهما وتقطع لمن رخصت قرعة ويكون الاثر لآخر لان اليد الواحدة لا تقبض باليمين ولنا ان حق كل منها ثابت في كل اليد لتقرر السبب في كل منهما وكونه مشغولا بحق الاول لا يمنع تقرر السبب في حق الثاني فصار كما لو قطع العبد يميني رجلين على التعاقب فانه يستحقان رقبته بخلاف الرهن لان فيه اثبات يد الاستيفاء حكما فاذا ثبت للاول استحالة ثبوت الثاني كما في الاستيفاء الحقيقي فيدين يمين رجلين لانه لو قطع يمين رجل وبيد آخر تقطع يداها وكذلك ان قطعها من واحد تقطع يداها **فان قطع احد يميني يمينه** صاحب فلا فرق **وبه** لان حق الحاضر كان معلوما وحق الآخر الغائب كان مترددا فلم يوترقه استيفاء المعلوم لكان التوام كاحد الشفيعين اذا حضر والاخر غائب يفضى له بكل المبيع **واذا كان الناطع اشلى اي يابس اليد او ناقص الاجزاء** **فالمقطع** بالحاء راس اليد المعيبة ولا شيء له غير ما وان شاء اخذ دية يمينه لان استيفاء حقه كما تعتذر فله ان يجوز بدونه حقه وله ان يعدل الى العوض كما يلتزم في المصوب اذا انقص من ايدي الناس بعد الاتلاف فله ان يأخذ القيمة كذا اخذ ثمن اذا استوفى ثمنها فصار فقد رضي بفسط حقه كما اذا رضي بالرد في مكان الجرح في

التضمن وفي الاختيار ولو سطلت اليد المعيبة او قطعت ظلم فلا شيء عليه لتعيق حقه في القصاص والاصح مالا ما احتيا فسطح بنوات حكمة ولو قطعت في قصاص او سرقته فعليه الاثر لانه اوتي بها حقا مستحقا عليه فلا بد له من ذلك اي يكون المشجوع بخير ايضا اذا كان **راس الشاة** **العنق** من راسه كما اذا شتج رجلان استؤبت ما بين قوتي الشاة ويفضل راسه فهو بائنا ان شاء اتفق بمقدار ما بين قوتي الشاة وان شاء اخذ الاثر لانه تعذر استيفاء حقه كما مالا لانه ان اخذ بقدر راسه مساهمة فيقتل لغير حقه لما قلنا **فان كان** **راس الشاة** **الكبر** من راس المشجوع كما اذا شتج رجلان استؤبت الشاة ما بين قوتي المشجوع وهي الاستؤبت ما بين قوتي الشاة لكبر راسه فالمشجوع بالحيار ان شاء اخذ بقدر راسه **وان شاء اخذ الشاة** لانه يتعذر الاستيفاء وكلا للتعدي اليه حقه وليس له ذلك فيجوز لانه وكذا اذا استؤبت الشاة من صبيته الى قفاه ولا يبلغ قفاه الشاة فهو بالحيار ان قررنا كذا في الهداية **ومن قطع يد رجل خطا ثم قتلته** **فان كان** **البر** **عذرت** مسائلا والمذكورة المن اربع اعيانها ما ذكرت وما بينها او خطا بعد وفائها قوله او قطع يده **عذرت** **خطا** قبل البر ورايتها قوله او عذرت البر يعني من قطع يديه عذرت عذرا بعد البر **اخذ بالامر** اي اخذ الناطع بقتل والقطع فحق المسئلة الاولى يجب في اليد نصف الدية وفي النفس القصاص وفي الثانية النصف في اليد وفي النفس الدية وفي ان لته القصاص في النطق والدية في القتل وفي الرابعة القصاص فيهما لانهما متغايران حكما وفي المسئلة الاولى والثالثة تعذر جميعها لتغاير الفعلين وتغاير حكمهما وكذا في الثانية والرابعة لتخلل البر بينهما وقامتها ما لو كان القطع والقتل خطاين من بر بينهما لم يجمع بينهما ويكتفى بدية واحدة لانه اعتبر الكمال جنسية واحدة فدخل دية اليد في دية النفس لانهما متجانسان وأجمع بينهما ممكن ولا فاصل للسرية وسادسها ما اذا كان القطع والقتل عذرين ولم يتخلل بينهما بر فلو كان استيفاؤه مما عندنا يضيفه بان يقطع ثم يقتل وقالا بقتل ولا يقطع لان الفعلين متجانسان بكونهما عذرين ولم يتخلل البر بينهما فامكن جمعهما فيدخل القصاص في الطريق في قصاص النفس كما دخل دية في دية النفس في الخطاين وله ان القطع لم يدخل في القتل لاختلافهما اذا وجبا لحي الله بان وجب القطع بالسرقة والبرم بالزنا فلا يدخل اذا وجبا لحي العبد كما لو تخلل بينهما البر بخلاف ما اذا كانا خطاين لان الواجب فيه بدل النفس وبدل البرم فلا يدخل فيه لانه لو وجب معه لاجتماع ضمان البرم والقتل في حالة واحدة ومما لا يجتمعان واما اذا كانا عذرين فالواجب جزاء الجنانية فلا يدخل جزاء الجنانية جزاء الاخرى **ومن قطع يد** **غيره** فعن المقطوع يد عن القطع ثم مات من ذلك القطع فعليه اي فعل الناطع الدية في حال ولو عني عن القطع وما يكره او عن الشاة وما يكره منه او عن الجنانية فهو عفو عن النفس وقالا اذا عني عن القطع او عن الشاة فهو عفو عن النفس ايضا لان العفو عن القطع عفو عن موجب وموجب القطع لو اقتصر او القتل اذا سري فكان العفو عنه عفو عن احد موجبيه ايها كان ولان اسم القطع تناول الساري والمقتصر فيكون العفو عن القطع عفو عن موجبيه وصار كما اذا عني عن الجنانية فانه تناول الجنانية السارية والمقتصرة كذا اخذوا ولا يضيفه ان السبب الضمان قد تحقق وهو قتل نفس مضموم منقوض والعفو لم يتناول بصريحه لانه عني عن القطع وهو غير القتل وبالسرية يبين ان الواقع قتل وحقه فيه وكان ينبغي ان يجب القصاص وهو القياس لانه هو موجب للعذالة ان في الاستحسان يجب الدية لان صورة العفو او رثت شبهة وهي دارية للفرد بخلاف الجنانية

منه دية اليد الاخرى

منه دية اليد الاخرى

ثم ان كان حطاً بغير عفو من الثالث لان موجب المال وصح الورثة يتعلق بالمال وان كان عدداً من جميع المال لان موجب
يرحق الورثة لا لغيره بل وانما **حضر احد الوارثين** وانما **البينة على العقل** ثم **حضر الآخر** فانه يعيد البينة وقال لا يعيد
وان كان العقل حطاً لم يعيد بالاجماع ولذلك الذين يكون لابيها على آخر كذا في البداية لها ان القضاء من طرف
طريق الورثة كالدين وهذا لانه عوض نفسه فيكون الملك فيه لمن له الملك في المقوض ولهذا لو اترك بالايكون للبينة والبدل
بعوضه بعد الجرح قبل الموت فينتصب احد الورثة خصماً عن الباقيين ولا يبي صيغة ان القضاء من طرف اطلاقه دون الورثة
الا يري انه يثبت بعد الموت والميت ليس من اصناف الدين والدية من اهل الملك في الاموال كما اذا نصب شيكاً و
تعقل باصيده بعد موته فانه يملكه واذا كان طريقة الاثبات ابتداء لا ينتصب احد خصماً عن الباقيين فيعيد البينة بعد
حضوره **بطلان آخر كل واحد باقتل اي يقتل بدم مثلاً فقال الولي قتلها جميعاً قتلها اي للولي قتلها جميعاً المقربين**
لو كان مكان الاقرار شهادة بان شهد شاهدان ريد اقله اخوان ان عمر قتلها فقال الولي قتلها جميعاً فهو باطل الى
شهادته الكمل باطل والفرق ان الاقرار او الشهادة يتناول كل واحد منهما وجود كل العقل وهو في القضاء من طرف حصول
الكذب في الاول من المقدر وفي الثاني من الشهادة غير ان يكذب المقول الحق في بعض ما اقرب لا يبطل اقراره اليك
وكذب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به بطل شهادته اصلاً لان الكذب يفسد وقس الشاهد يمنع القول
انما فسق المقر لا يمنع صحة الاقرار **رمي سلطاناً** المري اليه العياذ بالله ثم وقع به **السهم خفية الدية** وقال لا شيء فيه لانها
يعتبر ان حالة الاصابة لانهما التلصق الموجب للعقوبة وحالة التلصق اسقط عصمة نفسه بارتد فكانه ابراء لراعيها
كما اذا ابراء بعد الجرح قبل الموت ولا يبي صيغة انه صارت تلام فيه وان متقوم معصوم عند الرمي لوجود قبل الردة
وقضية وجوب القضاء الا ان اعتبار حالة القتل او ثبوت شبهة الردة فيسقط القضاء من فجب الدية فانه يعتبر
حالة الرمي الا يري انه لو رمي اليه صيد ثم ارتد ثم وقع به السهم حل وكذا اذا رمي اليه صيد ثم مات ثم اصابه حل و
يكون له ولو لم يبرأ من قبل الاصابة ابراء عنه وذلك دليل ان المعتبر حالة الذي كذا في الاحتياط **ولو كان المري اليه**
عند الرمي ثم وقع به السهم **فلان شيء عليه** اي على الراي اتفاقاً لان الحال حين الذي لم يكن متقوماً فلم ينعقد الرمي
موجباً للعقوبة وانما اذا رمي حرياً فاسلم ثم وقع به السهم لا يبي كذا في الاحتياط **ولو رمي بغير اعتقة**
مولاه بين الرمي والاصول **خفية القيمة** لمولاه وقال لا يجب تمام قيمته بل يجب فيه فضل ما بين قيمته مرتين وغير مرتين
حتى لو كان قيمته قبل الرمي تسعين وصارت بعد عشرين فعليه دفع ثلثين له ان العتق قاطع للسراية واذا انتقلت
بني جرد الرمي وهي ضامة ينتقض باقضية المري اليه بالانفاضة الى ما قبل الرمي فيجب ذلك ولها ان يصير قاتلاً من وقت
الرمي لان فعله الرمي وهو مملوك في تلك الحالة في قيمته كذا اذا قطع طرف عيده ثم اعتقه مولاه ثم مات العبد يجب
عليه ارش اليه مع القتل الذي نقصه القطع الى ان عتق ولا يجب عليه قيمة النفس لانه تلف بفضل كحل وانه يوجب
الضمان للمولي ولو وجب بعد السراية شيء لوجب للعبد فيصير ضامة الجناية كالقائه لا ابتداء بها ومنها الرمي قبل الاصابة
لا يجب به الضمان لانه ليس باتلاف وانما تغلبه الرغبات فلا يختلف نياته وبداية كذا في الاحتياط والله اعلم بالصواب

كتاب الدية الدية المال الذي هو بدل النفس والارش اسم للموجب على ما دون النفس الدية العتق
في ثلث العدا اربعة انواع خمس وعشرون **بنت محض** ومثلها **بنت لبون** وصح في وجوب من كل منهما خمس وعشرون
عشرون بنت شاص ما طعت في اثني عشر بنت لبون ما طعت في اثني عشر وصح ما طعت في الرابعة والخمسة
ما طعت في الخامسة وقال محمد الدية العتق ثلثة انواع ثلثون جذعة ومثلي حقة واربعون ثبات حوامل ومثلي حقة
ومثلي طعت في السادسة له ماروي ان النبي عليه السلام قضى في دية شبه العدة ثلثين جذعة وثلثين حقة واربعين
خلقات الخلفة الحامل من النوق ولها ماروي ان النبي عليه السلام قضى في الدية من الابل ارباعاً ومعلوم انه لم يرد
الخطار لانها يجب في الخطار الخمسة واعلم انه لا خلاف في ان العتق واجب في دية هذا النوع وهو انما يثبت في
الابل كما تصرف في توصي الدية من غير الابل لم يقط لال الشرع ورويه ومنع التعاطي ان يوجب شيئاً فيه الا بوجبه في
الخطار وغير العتق الخمسة من الابل عشرون **ابن محض** ومثلها **بنت محض** ومثلي حقة وصح في وجوب اي من كل من
هذا الثلثة عشرون وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه وهذا يعرف توقيفاً فصار كما لم يفرع الا النبي عليه السلام او ان
دينار اي يجب الدية من الذهب في طلاء وشبه العدة الف ديناراً قال ماروي انه عليه السلام قضى في العين هكذا انعقد
عليه الاجماع **او عشرة آلاف درهم** كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل وقال الشافعي الدية من الفضة اثنا عشر ديناراً ماروي انه
عليه السلام قضى بذلك ولها ماروي عن رضي الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في قتل بعشرة آلاف درهم و
الاخبار اذا تعارضت فلاخذ بالمعتقين اولى ثم الجناية في هذا النوع اي القاتل لانه هو الذي يجب عليه كفاية كفاية العين
وفي الاختيار ولا يجب الدية من شيء آخر وقال لا يجب من البقرة ما يتا بقرة ومن النعم الثامنة ومن الحلال ما يتا حلة
كل حلة ثوبان ازار وردا ماروي عبيدة السكاني ان عمر رضي الله قضى في الدية بعشرة آلاف درهم ومن الدنانير ثلث
دينار ومن الابل بماية ومن البقر بماية بقرة ومن النعم بالي ثلثة ومن الحلال بماية حلة ومراود انه قد رد الدية بهذه القايده
لان القضاء لم يقع في وقت واحد يجمع حتى الاجناس والاي صيغة قوله عليه السلام في النفس ماية من الابل وقضية ان الابل
ماسوا الا ما قول الديل عليه وانما دل على الذهب والفضة وهو ما تقدم من قضائه عليه السلام ومن الهه انما يروي
عنه مثل قوله فانه قال اذا اصابك الولي على اثر من مائة بقرة او مائة حلة لم يجز وهذا آية التفسير ودية المرأة **نفس ذك**
اي نصف دية الرجل فوجب في قتلها حطاً خمسة آلاف درهم وفي قطع يدها الفان وحسب ما يروى ان عمر وعليه وابن جرد
رضي الله عنهم قالوا كذا **ولا تعقل الا في الابل** لانه لم يرد بالنقض بالتعطل الا فيها على ما مر ودية المسلم **الذي سواه**
وقال مالك دية الذي سواه الا في ماروي انه عليه السلام قال عقل الكافر نصف عقل المسلم وعقل المسلم عتقه اثنا عشر ديناراً
فقتل الكافر يكون ستة وقال الشافعي الدية للكتابي اربعة آلاف وللمجوسي ثمانية درهم ماروي انه عليه السلام جعل
ديتهم هكذا ولها ماروي انه عليه السلام قال دية كل ذي عهد في عهد الف دينار وقضى ابو بكر وعمر رضي الله عنهم في
الذي يثقل دية المسلم وفي الاختيار وكذلك دية المشرك من ماروي ابن عباس رضي الله عنه ان مسامنين جاءوا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فسلموا وخرجوا من عند فلقبهم ما عمر ومن امية الضمير فقتلها ولم يعلم بانها قودها رسول الله صلى الله عليه وسلم

في ثلث العدا اربعة انواع خمس وعشرون بنت محض ومثلها بنت لبون وصح في وجوب من كل منهما خمس وعشرون بنت شاص ما طعت في اثني عشر بنت لبون ما طعت في اثني عشر وصح ما طعت في الرابعة والخمسة ما طعت في الخامسة وقال محمد الدية العتق ثلثة انواع ثلثون جذعة ومثلي حقة واربعون ثبات حوامل ومثلي حقة ومثلي طعت في السادسة له ماروي ان النبي عليه السلام قضى في دية شبه العدة ثلثين جذعة وثلثين حقة واربعين خلقات الخلفة الحامل من النوق ولها ماروي ان النبي عليه السلام قضى في الدية من الابل ارباعاً ومعلوم انه لم يرد الخطار لانها يجب في الخطار الخمسة واعلم انه لا خلاف في ان العتق واجب في دية هذا النوع وهو انما يثبت في الابل كما تصرف في توصي الدية من غير الابل لم يقط لال الشرع ورويه ومنع التعاطي ان يوجب شيئاً فيه الا بوجبه في الخطار وغير العتق الخمسة من الابل عشرون ابن محض ومثلها بنت محض ومثلي حقة وصح في وجوب اي من كل من هذا الثلثة عشرون وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه وهذا يعرف توقيفاً فصار كما لم يفرع الا النبي عليه السلام او ان دينار اي يجب الدية من الذهب في طلاء وشبه العدة الف ديناراً قال ماروي انه عليه السلام قضى في العين هكذا انعقد عليه الاجماع او عشرة آلاف درهم كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل وقال الشافعي الدية من الفضة اثنا عشر ديناراً ماروي انه عليه السلام قضى بذلك ولها ماروي عن رضي الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في قتل بعشرة آلاف درهم والاخبار اذا تعارضت فلاخذ بالمعتقين اولى ثم الجناية في هذا النوع اي القاتل لانه هو الذي يجب عليه كفاية كفاية العين وفي الاختيار ولا يجب الدية من شيء آخر وقال لا يجب من البقرة ما يتا بقرة ومن النعم الثامنة ومن الحلال ما يتا حلة كل حلة ثوبان ازار وردا ماروي عبيدة السكاني ان عمر رضي الله قضى في الدية بعشرة آلاف درهم ومن الدنانير ثلث دينار ومن الابل بماية ومن البقر بماية بقرة ومن النعم بالي ثلثة ومن الحلال بماية حلة ومراود انه قد رد الدية بهذه القايده لان القضاء لم يقع في وقت واحد يجمع حتى الاجناس والاي صيغة قوله عليه السلام في النفس ماية من الابل وقضية ان الابل ماسوا الا ما قول الديل عليه وانما دل على الذهب والفضة وهو ما تقدم من قضائه عليه السلام ومن الهه انما يروي عنه مثل قوله فانه قال اذا اصابك الولي على اثر من مائة بقرة او مائة حلة لم يجز وهذا آية التفسير ودية المرأة نفس ذك اي نصف دية الرجل فوجب في قتلها حطاً خمسة آلاف درهم وفي قطع يدها الفان وحسب ما يروى ان عمر وعليه وابن جرد رضي الله عنهم قالوا كذا ولا تعقل الا في الابل لانه لم يرد بالنقض بالتعطل الا فيها على ما مر ودية المسلم الذي سواه وقال مالك دية الذي سواه الا في ماروي انه عليه السلام قال عقل الكافر نصف عقل المسلم وعقل المسلم عتقه اثنا عشر ديناراً فقتل الكافر يكون ستة وقال الشافعي الدية للكتابي اربعة آلاف وللمجوسي ثمانية درهم ماروي انه عليه السلام جعل ديتهم هكذا ولها ماروي انه عليه السلام قال دية كل ذي عهد في عهد الف دينار وقضى ابو بكر وعمر رضي الله عنهم في الذي يثقل دية المسلم وفي الاختيار وكذلك دية المشرك من ماروي ابن عباس رضي الله عنه ان مسامنين جاءوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلموا وخرجوا من عند فلقبهم ما عمر ومن امية الضمير فقتلها ولم يعلم بانها قودها رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولما انقلب اي يجب الدية في الانف وكذا في المارن وسواهما لان كمال جمال الوجه ينزل بقطعة في الجمال في الجبهة امر
 كما المنفعة والذكر اي يجب الدية فيه لان في قطعة تقويت منفعة الابلاذ **والمنفعة** لان الاصل في منفعة الابلاذ والذوق **والفعل**
والنعم والذوق **والسمع والبصر** لانها منافع مقصود ما لا يروى ان عمر رضي الله عنه قطع لرجل اربع ديات بضرته واصاب عيارا
 بحيث ذهب باعقله وسمع وبصره وذوقه ومعرفة هذه الممانى بتصيد في الجاني او بالكلول عن العين كذا في التوفيق وتعرف
 البصر بان ينظر عدل لان من الاطباء لانه ظاهر **والنفس** لغوات منفعة النكاح بقطعة وقدر في انه عليه السلام قضى بالدية كلها
 في اللسان والاذن **بفضله** اي وكذا بعض اللسان **اذ اشيع الكلام** وكذا اذا عجز عن اداء اكثر الحروف لانه ذات منفعة
 الكلام ولو قدر على اكثر ما يجب فيه حكومة عدل لان الاتهام حاصل مع ضرب **خلل العصب** اذا منع الجمع لانه منفعة مودة
 تتعلق به مصالح حتمية فاذا خاف وجب به دية كاملة وفيه الاعتبار وكذا بانقطاع الماء يفتت جسرا لمنفعة وبطلان نيل
 الجمال على وجه الكمال فلو زالت الحبة لا يجب شيء نزول الموجب **وكذا اذا اقصاها** اي حصى سلكي بولها وقايلها واحدا
فلم يترك البول لان استسكال البول منفعة مقصودة فيجب الدية ببولها ومن قطع بول رجل **فلم يترك البول** قبل البزط
 فقيه دية واحدة لانها في الجنس وقد قربت بانه وما في **البدن** **الثان** كاليدين وكفهما فقيهما الدية وفيه **الاصبع** نصف الدية
 لما روي انه عليه السلام قال في العيين الدية وفيه اليدين الدية وفيه الرجلين الدية وفيه الاذنين الدية وفيه اصدما
 نصف الدية ولان في تقويت الاثنين من الاشياء والزوجة تقويت جسرا لمنفعة او الجمال كاملا ويغوت اصدما يغوت
 النصف كالعينين اذا ذهب نورهما سواء ذهب الشئ او بقيت لان المنفعة بالنور لا بالشئ وكما للعينين و
 الشئ والي جبين كسبح الاذنين وثدي المرأة وحليتها لان اللبن يستسك وفيها وبغواتها تقوت منفعة الاضغ
 والانيشين والانيشين اذا استوصل لجرهما في لا يتي على الذكر لحم واذا قطع الاثنين مع الذكر فان قطع الذكر لانه لا يتي
 فقيهما ديتان لان منفعة الاثنين بعد قطع الذكر تامة ومن اسك المنى والبول وان قطع الاثنين ثم الذكر ففي الاثنين
 الدية في الذكر حكومة لانه يقطع الاثنين صار خصبيا وفي ذكر الحنفى حكومة ولانه اخفقت منفعة بقطع الاثنين
 ومن منفعة الابلاذ فصار كاليدين **والشاة** كذا في الاعتبار **وما في الاربعة** كاشفاء العينين ومن منابت الشعر واحدا في **الاصبع**
وبه الدية وفيه كمال الدية لانه يغوت به الجمال على الجمال وجسرا لمنفعة وهو دفع الغذاء عن العين ولو قطع الجفون باحد الجنب
 دية واحدة لان الاشفاء مع الجفون كاللارن مع القصية **وفي كل اصبع** من اصابع اليد والرجل **شاة الدية** لقوله عليه السلام
 في كل اصبع عشرين الا بال **ويشع على** **فما حصل** اي ارش كل اصبع تبسم على مفاصلها فالاصبع التي فيها مفصلان اذا قطع مفصل
 منها فقيه نصف ارش اصبع وان قطع مفاصله ثلث مفاصل فقيه ثلث ارش اصبع اعتبارا بانقسام دية اليد على اصابعها **والكف**
ربع اصبع حتى لو قطع مع الكف يجب نصف الدية فحسب لانه منفعة البطش بالاصابع والكف ربع له وفيه **كل بين** سواء كان
 خرسا او نابا **نصف عشر الدية** لعدم قوله عليه السلام في كل سن خمس من الابل والاسنان اثنتان وثلاثون عشرون منها امر
 واربع اثبات اربع حنواك واربع ثبات **فان قلنا** اي السن **فثبت** اخرى مكانها اي مكان السن المتعلقة في البائع **منفعة**
 ارش وقال يجب الارش كما ملأ تحقق الجنابة الموصلة له وما حدثت فقيه اخرى من الله تعالى فصار كمن اتلف مال رجل وحصل له مال اخر والاني

ان هذا الجنابة قدمت معناه لان الجمال والمنفعة على اليد يستحقون اي قيتونا بقولنا في البائع لانه سقط الارش في سن الصغير
 اذا ثبت اخرى مكانها اتفاقا نزول السبب وفيه الاعتبار ولو اوعاد المتعلقة الى مكانها فعليه الارش وكذلك الاذن الذي
 لا تعدو الى كمال الاولي في المنفعة والجمال والمنفعة لا يثبت ثانيا لانه لا يلتزم بالعدوق والعصب فكان وجوده
 الشئاب وعدمه سواء حتى لو قلعة انسان لاشي عليه ولو سوت السن من الضرب او اقرت او اخفقت فقيه الارش
 كما ملأ لانه ينظر منقرا اذا استوت وبغوت بذلك الجمال كما ملأ ولو اخفقت فمن الي صنفه حكومة عدل لان الصفة
 لا يذهب منقرا بل يوجب نقصا في الحكومة **سنا** فيكون ينظر به حولا الاحتمال انه يستدل بسقط او حدث فيه صفة
 مما ذكرنا وجب فيها ما قلنا لان الجنابات يعتبر فيها حال الاستقرار لانه اذا لم تستقر لا يعلم الواجب فلا يجب القصاص
شاة الراس اذا خلق **فان ثبت الدية** وكذلك **الوجه** **والحاجبان** يعني اذا خلق الوجه والحاجبين فان ثبت يجب الدية وقال
 الشافعي حكومة عدل لان الشعر اذا يذ في الاودي وليس في حلقه ازالة منفعة وانهذا الجلق شعر الراس وبعض الوجه في
 بعض البلاد فصار كشعر الصدر وان ان التحية في اوانها والشعر جمال لقوله عليه السلام ان مذكاة سماء الدنيا تملأ
 سبعا من زرين الرطل بالملح والشاة بالذوايب يغوت الجمال بازالة كل منها الا سري ان الاخرج يتكلف في سبعة
 كفي في الاهدات وشعر الصدر لا يتعلق به جمال فان ثبت لم يجب شيء لان اثر الجنابة لم يبق بعدا كان او خطا **والا**
 اي وكذلك الاهداب اذا ضحكها فلم تثبت الدية **واليد** اذا شئت بالجرع والعين اذا ضربت **فما حصل** بالضرر يجب الدية لانه
 اذا عذمت المنفعة فقد عذمت معني فيجب الدية على ما مر وفي الشارب **ولحمية الكوسج** وثدي الرجل وذكر الحنفى والعين **واللسان**
الاحرس واليد **الشاة** والعين **العواء** والرجل **العرجاء** والسن **السوداء** والاصبع **الذائبة** وعين **البصبي** واللسان **وكما**
 اذا لم تعلم **حكومة عدل** ومن ان يقوم الجرح بعد اصحى وجرحي فانقصت الجراحة من القيمة يعتبر من الدية فان كان
 نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية وان كان ربع العشر يجب ربع عشر الدية كما استفت اما الشارب فهو ربع لحمية
 وقد قيل السنة فيه الحلق فلم يكن جمالا كما لا ولا لحمية الكوسج لست جمالا ولو خلق لحمية كوسج فكلت شعرات معدودة
 فلا شيء فيه وان كانت في الحنك والذقن غير متصلة فقيه حكومة عدل وفيه المتصلة الدية لانه لا يكون كوسج كذا في
 شرح المجمع لابن ملك وثدي الرجل لا منفعة فيه ولا جمال وذكر الحنفى والعين واللسان الاحرس واليد **الشاة** والعين **العواء**
 والرجل **العرجاء** لعدم فوات المنفعة ولا جمال في السن السوداء ولا منفعة في الاصبع الزائبة وان وجبت حكومة عدل
 تشريفا لا اذني لانه جزء منه واعضاء البصبي اذا لم يعلم صحته وسلامت منقرا لا يجب الدية بالثبوت والسلامة وان كانت
 فاهرة فانها لا يصلح حجة لان ارام واستلال البصبي ليس بكلام بل مجرد صوت وصحة اللسان يعرف بالكلام والذكر بالركبة
 والعين بايستدل بها على النظر فاذا عرفت صحة ذلك فهو كالبائع في العمد والخطا وفيه شعر بدن الانسان حكومة لانه منفعة فيه
 ولا جمال فانه لا ينظر له ولو يذ فيها ارش مقدار كذا في الاعتبار **واذا قطع** **اليدين** **نصف** **الساعد** **في الكف** **نصف الدية** على
 حاتم وفي الراية على الاصابع والكف **حكومة عدل** لانه لا منفعة فيه ولا جمال وكذلك ان قطعها من المرفق لما بينا ومن قطع
 اصبع فشتت اي سبت اصبع اخرى في جانبها او قطع يدا البصبي فشتت البصري فشتت اليدين في الاصبعين الارش ولا نقصا

اذا شئت من غير ان يثبت له امر
 الشاة والاصبع واللسان
 واليد والشاة والعين
 العواء والرجل العرجاء
 والسن السوداء والاصبع
 الذائبة وعين البصبي
 واللسان وكما

من مال الصبي لان فعلهم لفظه **يقبض** ليلا يستغل الهواء المشترك بين الناس كما يبط مسلم واتي او قرا ومكاتب لان لكل منهم
حق المروءة والشهد على طلبه النقص **فلم ينقصه في من امكنه** نقص ذلك الى يطينها **فقط ضمن** اي ما كلف الى يطينها كلف به
من المال في حاله وان تلف نفس فدية على عاقلة قيد بالمطالبة اذ لو سقط قبلها لا يضمن لان مبلان الى يطينها ليس
من حصة فلم يكن متعديا فيه وبعد المطالبة صار بائنا معه متعديا وقيد بمدة الامكان لانه لو سقط بعد ما شرع
في حده من وقت المطالبة لم يضمن ولو اطله القاضي او المطالب لم يصح لان الحق بجماعة الناس ليس للقاضي ولا للمطالب
ابطال حقه هذا اذا عرض الميل على الحايط وان كان اصيل لا بان بني يطينها سقط ضمن ما تلف به من غير اشرافه عليها
لانه متعدي بالنسبة هو المشتري كما استغف عليه وفي الاختيار ولو نقصه فشر رجل بالنقص ضمن عند محمد وان لم يطل برفعه
لان الطريق صار شغلا لغيره ونقصه فوجب عليه تعريضه ومن ابي يوسف انه لا يضمن عالم يطالب برفعه كما في ثوب
الغنة التي خرجت في حجره فطلبه صاحبه بالرد فان لم يردده مع الامكان فملك ضمن وان لم يطلبه لم يضمن ولو باع الدار خرج من
ضمانه وبطال المشتري بالهدم لانه لم يبق له ولاية هدم الحايط والمطالبة انما تقع من له ولاية الهدم حتى لا يتجه على لينة والمشتري
والمتمتع والمودع ويقتض مطالبة الراهن لقدرته على ذلك بوارط فكل الرهن **وان مال الى دار جارة فالمطالبة له**
اي ذلك الجار والسكن وان لم يكن مالكا لملك الدار اما الجار فكل الحق له على المحضوض واما السكن فكل ان لم يطالبه ازاله
ما يشغل الدار فكل ما يشغلها وان بناه ما بناه ابتداء **فقط ضمن** من غير طلب لانه متعدي في بناءه على عامر **ويضمن الراكب**
ما او طالت الدابة بغيره او رجلا او كرم اي عشت بغيره او صدمت اي ضربت بصدره في طريق العامة لان المروءة وان
كان مباحا كونه مشروطا بالسلامة فيما يمكن الاضرار عنه وابطاء الدابة وكدمها وصدمها مما يمكن الاضرار به لان ذلك غير اتي
من عينية ولا يضمن ما تلفت اي ضربت بغيره او رجلا لان الاضرار عنه غير ممكن لانه ليس بمبرأ من منه هذا اذا كانت سائرا
وان كانت واقعة فقتل ضمن لان التجرع عنه ممكن بعدم الاتفاق وانما قيد بكم بوقوع هذه الافعال في الطريق
لان الراكب لو كان سائرا لم يكن ملكه لا يضمن ما تلف من حر كانا غير الوطى لانه متصرف في ملكه فلم يكن متعديا الا
ان التلف بطل دابة جعل كاتلافة ولهذا وجبت عليه الكفارة وحرمان الارث في الوطى دون غيره ولو كان الراكب
في ملك غيره يضمن ما تلف من حر كان دابة سائرا فكل ان او واقعة لانه متعدي فيه حتى لو كان حاء ذونا له في ذلك فحكم
ملكه وان راثت الدابة او باليت في الطريق **ويضمن** او وقع في ذلك اي لثروث او ليقول فلا ضمان فيما تلف به لان التجز
عنه غير ممكن اما حالة السير فكل حر واما حالة الاتفاق فلا يضمن الدواب لا يورث حتى يقف **وانما تقع لغير**
اي لغير الروث والبول **ضمن** لا يمكن التجزعه لعدم الاتفاق وفي الاختيار والردف كراكب لان الراكب يضمن
اليها وباب المسجد كطريق في الاتفاق فلو جعل الامام للمسلمين موقعا لوقوف الدواب عند باب المسجد
فلا ضمان فيما حدث من الوقوف فيه وكذلك وقوف الدابة في سوق الدواب لانه ما يجوز له من جهة السلطان وكذلك
الغداة وطريق مكة اذا وقع في غير المحلة لانه لا يضر بالناس فلا جناح الاذن اما الجح في الطريق **والفان ضمان** لا انا
اي اهلك بغيره دون يطينها لا يضمن غايته عن نظر القاييد فلا يملك الاضرار عنه **وكذلك السابق** يضمن السابق لا يضمن جاراته

وان كانت بمبرأ من عينية لكن ليس فيها ما يضمنها به عن النقص فلا يملك الاضرار عنه بخلاف الكدم لانه مكنه كمن يطينها
الغدوري واما على ورواية الجامع الصغير فكل شئ ضمن الراكب ضمنه السابق والعايد وقيل يضمن السابق في الرجل
لانه مبرأ من السابق فملكه الاضرار عنه والاول الصحيح وفي الاختيار وقايد القطار في الطريق ضمن اوله وآخره لان طلبة
وحصانته عن الوطى والصقعة واذا وطيت دابة الراكب بغيره او رجلا يضمن بجرمان الارث والوصية لان الراكب
مباشر فيه لان التلف بملكه وشكل الدابة يتبع له فان سير الدابة مضاعف الله ومي آله **ويجب الكفارة** لانه حكم الكفارة
لا حكم التبييت من السابق والعايد لانها مستبان اذ لا يتصل منها الى المحل شئ وكذا الراكب في غير الاطباء كذا في الهدي
ولو ركب دابة نفسها الاخر اي طعنها بعد او كونه فاصابت رجلا على الفور فالفان على الناحية لان النقص متعدي في
تسببه والراكب غير متعدي في فعله فترجح جانبه في التقديم للتقدم حتى لو كان واقعا دابة على الطريق يكون الضمان
على الراكب ان يضمن يضمن لانه متعدي في الاتفاق ايضا كذا في الهدي وفي الاختيار ولو سقط الراكب فمات الضمان
على الناحية ايضا لما بينا ولو قتلت الدابة الناحية فهو هدر كذا في البئر اذا وقع في البئر ولو امر الراكب بالتحسين
الراكب لانه حتى امره فصار الفعل مضاعفا لله ولو نكرت من جرحه وضعه رجلا في الطريق فالواضع كان ضمن لان الواضع
لنفور الدابة او وثيقها كالتحفة وفي فصول الاضرار وفي الفصل التاسع والعشرين حد او جليس في دكانه واتخذ في خانوته
كبر ايجل به والمانوت الى جانب طريق العامة فاخرج الحويذة من كبره وضربها بمطرقة فتكسرت فشررا ما يقتل رجلا او قتل
عين رجل او اوجرت ثوب انسان او قتل دابة كان ضمان ما تلف بذلك من المال على الحد ودية القتل والعين يكون على
عاقلة ولو لم يتيق الحوادك من اهلكت الرج بعين الناحية كبره او الحويذة الحاة فاخرجته الى طريق العامة فتكسرت
او اوجرت ثوب انسان او قتلت دابة كان هدار وان اجتمع السابق والعايد او السابق والراكب فالضمان عليه لان
احدهما سابق للآخر وقايد لكل وقيل الضمان على الراكب دون السابق لان الراكب مباشر كاتمر والسابق سبيل لغيره
له مع المباشر كما فرغ الملقى فان الضمان على الملقى لانه مباشر لا على المخوف لانه سبيل فكذا هذا وجب مسائل هذا الفصل
ان كان الراكب او ميا فالدابة على العاقلة لانها تتحمل الدية في الخطاء تخفيفا على القاتل في فة الاستيصال حاله ومن دون
الخطا في الجناية فكان اولى بالتخفيف وان كان الراكب غير اي غير ادي كالدواب والعروض فحق مال الجاني لان العاقلة
لا تعقل الاموال واذا اصطدم فارسان اي ضرب احدهما الاخر فقتل او عاشيا ن خطا فقتل فاقلة كل واحد منهما
وقال زفر والشافعي على قلة كل منهما نصف في صاحبه لو في الاخر لان الاصطدام فعل يقوم بهما فغيره نصفه وهو نصف
نصفه ويعتبر نصفه وهو فعل صاحبه كما لو جرح نفسه وجرح آخر فقتل منها وكما ان الاصطدام عند الجح نصف الضمان
ولما روي عن علي رضي الله عنه انه جعل على عاقلة كل واحد من المصطدمين دية كاملة وفيما ذكر من السبيلين
الضمان مخطوران فوضع الفرق اعلم ان هذا اذا وقع كل منهما على قفا فاما اذا وقع على وجهها لا شئ عليها او
ان وقع احدهما على قفا والاخر على وجهه فدم الذي يقع على وجهه يدر دية الاخر على عاقلة صاحبه كذا في شرح المجمع
لولا ان نظام الدين وفي الاختيار ولو كانا عادين في الاصطدام ضمن كل واحد منهما نصف الدية لان فعل كل واحد مخلو وضعف

فان كان الراكب سائرا لم يضمن ما تلف من حر كانا غير الوطى لانه متصرف في ملكه فلم يكن متعديا الا ان التلف بطل دابة جعل كاتلافة ولهذا وجبت عليه الكفارة وحرمان الارث في الوطى دون غيره ولو كان الراكب في ملك غيره يضمن ما تلف من حر كان دابة سائرا فكل ان او واقعة لانه متعدي فيه حتى لو كان حاء ذونا له في ذلك فحكم ملكه وان راثت الدابة او باليت في الطريق ويضمن او وقع في ذلك اي لثروث او ليقول فلا ضمان فيما تلف به لان التجزعه عنه غير ممكن اما حالة السير فكل حر واما حالة الاتفاق فلا يضمن الدواب لا يورث حتى يقف وانما تقع لغير اي لغير الروث والبول ضمن لا يمكن التجزعه لعدم الاتفاق وفي الاختيار والردف كراكب لان الراكب يضمن اليها وباب المسجد كطريق في الاتفاق فلو جعل الامام للمسلمين موقعا لوقوف الدواب عند باب المسجد فلا ضمان فيما حدث من الوقوف فيه وكذلك وقوف الدابة في سوق الدواب لانه ما يجوز له من جهة السلطان وكذلك الغداة وطريق مكة اذا وقع في غير المحلة لانه لا يضر بالناس فلا جناح الاذن اما الجح في الطريق والفان ضمان لا انا اي اهلك بغيره دون يطينها لا يضمن غايته عن نظر القاييد فلا يملك الاضرار عنه وكذلك السابق يضمن السابق لا يضمن جاراته

المولى واما ضمان المال قليل غالباً بقدر العبد على ادائه بالكتاب فامكن الجواب على التسليم **فان اعقده الى المولى** **عبد**
فيلتزم الجاني به ضمن الاقل من قيمته ومن الارش لان الاصل فيه كان الوقع فلما تقدر راسب من المولى وجب القيمة عليه
فاذا ارش اكثر لا يلزمه الا القيمة لان المنع من المولى لم يوجد في اكثر منها واذا كان القيمة اكثر لا يلزمه الا الارش
اذ لا حق للمولى في اكثر منه ولا فائدة في التخيير بين الاقل والاكثر اذ الجسر متحد لا خيار الاقل لا محالة بخلاف القس لان اوجها
صادقة في الايمان فبعد التخيير بين الدفع والفداء انما لم يصير المولى بهذا التفرع مختاراً للفداء لان الاختيار انما يكون
بعد العلم **بعد العلم** اي لو اعقده بعد العلم بجانيه ضمن جميع الارش لانه قوت الدفع باعتاقه فصار مختاراً للفداء وفي
الاختيار والبيع والهبة والتدبير والاستيلاء وبزلة الاعتاق وكذلك لو باعه من الجاني عليه كان اختياراً ولو وجبه لا
لان المستحق اخذ بغير عوض وقد وجد في الهبة دون البيع وفي شريح الجمع ولو باع بشرط الجاهل بالبيع لا يصير مختاراً لان
المالك لا يزول ولو باع بيعاً فاسداً لا يصير مختاراً لان الملك لا يزول ولو باع بيعاً فاسداً الا بالتسليم اليه المشتري وفي جني
المدبر وام المولى يضمن المولى الاقل من قيمتها يوم الجناية والارش لان المولى صار مانعاً من تسليمه في الجناية بالتدبير والاستيلاء
من غير اختيار الفداء وصار كما اذا حصل ذلك بعد الجناية وهو لا يعلم وانما يجب الاقل من قيمته ومن الارش لانه لا حق للمولى
الجناية في اكثر من الارش ولا منع من المولى في اكثر من القيمة وانما عاد المدبر فحسب وقد دفع المولى القيمة الى المولى الاول بقضاء
فلا شيء عليه اي على المولى وشارك المولى الثاني في الوتي الاول فيما اخذ لان دفع القيمة كدفع العبد ودفع العبد لا يترك فكذلك القيمة
ويقتسمانه بالخصص على حاتم وان دفع المولى القيمة بغير قضاء فان شاء المولى الثاني شارك المولى الاول فيما اخذ وهو حكم صحيح
على لان حاصل الضمان عليه وان شاء اتبع المولى وباء فخرته حصته من قيمته ثم يرجع المولى على الاول وباء فخرته ما اعطى
الثاني قال الاشعري على المولى سواء دفع القيمة بقضاء او بغيره وكذا الحكم في ام الولد لان الاستيلاء يمنع الدفع كالتدبير
لما ان المولى لما دفع القيمة الى الاول دفع كل الحق اليه فحقه لان الجناية الثانية لم تكن موجودة حين دفعه فلم يبق عليه شيء
فصار كما لو دفع بقضاء القاضي ولا يبي حيفه ان حقوق اولياء الجانيات متعلقة بالقيمة لتقدر الدفع فاذا دفعها
المولى بغير قضاء فقد سلم الى الاول ما يتعلق به حق الثاني فله ان يضمن المولى لدفع حقه اليه غير مستحقة وان يضمن الاول
لقبض حقه ظاهراً واما اذا دفعها بقضاء فقد زالت يد رغبها بغير اختياره فلم يلزمه ضمانها وفي الاختيار وبقية قيمة
المدبر لكل واحد منهم يوم جنى عليه ولا تقدر يوم التدبير لان المولى صار مانعاً من تسليمه في الحال بالتدبير السابق فطاعة ضمنه
دبره فبقية قيمته حينئذ مثله مدبر قتل قتيلاً خطاء وقيمة الفخر اذت فسمانية ثم قتل آخر فمولى الجناية الثانية يأخذ
من المولى خمساً فمقتضى القيمة يجب عليه من ارش جانيه وتسليم الالف على تسعة وتسعين جزءاً لان حازداً على القيمة بعد
الجناية الاولى لا حق لوتسليمها فيه الا ما حدث وقد تعلق حقه في الزمة فتقر بها مولى الجناية الثانية فبقية له من الزمة تسعة
الالف وخمسمائة وللأول دية كاملة عشرة الاف فاجعل كل خمسمائة بينهما للأول عشرين وللثاني تسعة عشر فقام
الالف كذلك ولو جنى المدبر خطاء ثم مات عقيبها بلا فصل لم يبطل القيمة عن المولى لانها وجبت في ذمته فحق الجناية بموت
الرقبة وتلقاها سواء وكذلك لو جنى بعد الجناية لا ينقض شيء من القيمة بل يبقا ولو اعتق المولى المدبر وقد دفع جانيات لم يلزم

الآن نعلم ان المشتري
لا يصير محلاً

و لا يفرق بين شئ من حقيقة
بنيته و هو عدم
الاضمان لما فيه بطلان
الاحقاق

اولم يفتقر لانه لا زمة لولا و اقراره على الحي لا يتعلق به حكم من قتل عبدا صلا و عليه قيمة لان العبد النفس حلالا
 الا حار والنفس الواحدة في دينهم لا يكون واردا في دية العبيد فقد رويته لانه اعدل لانه اقيمة على عشرة اشخاص
 درهم كما لا يزاد عليها دية الحرة الا عشرة يعني اذ كانت قيمة عشرة الاف درهم ينقص عنها عشرة دراهم صلا
 لرتبة العبد عن الحرة والتقدير عشرة مروي عن ابن عباس رضي الله عنه اعلم ان العامل في المشتع ليس حولا لا تتراد
 نفسا بل عاملا محذوف من معنى بل و قد عرفت الا عشرة وكذا المعنى في احوالها وفي الامه لا تتراد على عشرة اشخاص
 الا عشرة يعني اذ كانت قيمة الامه القليلة ازيد من الدية ينقص كجدة الاف درهم وينقص عنها عشرة دراهم وفي
 النهاية هذا الظاهر الروايتين وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة انه يجب ثلثة الاف درهم لانه كذا في الميسر
 والخريرة وان كانت قيمة اقل من ذلك اي من عشرة الاف في العبد ومن ثلثة الاف في الامه فعليه قيمة او هو الاقل
 على حاقه وقال ابو يوسف يجب قيمة بالغة ما بلغت لانها جنانية على المال فيجب القيمة ما بلغت وان في معنى الادمية
 فهذا كان مكلفا وفي القتل ادمية بالاعتبار من حالته ولذا يقتض من قتله عدا والقصاص لا يجب بانما
 المال والواجب هنا ضمان النفس وضمان النفس لانه لا يتراد في العبد مع نقصانه عنه بخلاف البهائم لانها مال محض
 وكذا في الغنم فانه يرد على المال فكان الواجب عليه كمال وفي النهاية ثم عند ابي حنيفة ومحمد يكون ضمان العبد
 على عاقلة القاتل لانه ضمان النفس وفي قول ابي يوسف والتألف لا يكون على العاقلة لانه ضمان المال كذا ذكره
 الامام قاضي خان وما هو مقتدر من الدية في الاطراف مقتدر من قيمة العبد لان القيمة في العبد كالدية في الحر يعني
 ان كان الواجب في الحر عشر الدية ففي العبد يجب عشر القيمة وكذا في النصف وغيره وفي الاختيار رضي به العبد
 الا في الامه اذ كان كثر القيمة لان الواجب في ثلثة عشرة الاف الا عشرة واليد نصف الادنى في نصف
 حاقه النفس وعلى هذا سائر الاعضاء الى هنا كلامه ويجب ضمان طرف العبد في مال الجاني لا على العاقلة كما في
 يد الحر لان اطراف العبد مال من وجه ومصلحة تنفع من وجه فبالاعتبار الثاني قد تضمنها ضمان النفس كذا
 في شرح المجمع لنظام الدين **باب** القتل وهو ان يترسم على المترمين في الدم كذا في الصحيح
 القتل ميت به اثر من جرحه او اثر ضرب او ضيق او خروج الدم من عينه او اذنه لا يخرج منها عاده الا ان
 اذا اخرج من فمه او دبره او ذكره فليس بقتل لان الدم يخرج من هذه المواضع من غير فعل عادية فقتله لانه
 اذا لم يكن به اثر يكون ميتا حقت انفه ولا يكون قتيلا عدا اذا وجد ذلك القتل في حكمة لا يعلم قاتله فقتله
 لانه لو كان معلوما تعلق الحق به وسقط النامة وادعى وليه اي ولي القتل القتل على اهلها اي على جميع اهل
 الحكة قيد برعوي الوكي لان الحق له بشرط دعواه او على بعضهم عن ابي يوسف اذا ادعى على بعضهم بايمانهم
 سقطت القسامة والدية عن الباقي كذا في الاختيار وشذوا و لا يثبت له اي للوي قتيلا لانه لو كانت له
 بيعة فمقتله يقتل الوكي منهم اي من اهل الحكة **باب** رجل اذ فيه اشارة الى تعيين الحسين من اهل الوكي او قال
 والحكم بهذا الحديث بالسنه يفتقر بانه ما يقتضيه ولا علمنا له قاتلا فيحلف كل واحد منهم بانه ما قتل ولا علمنا

من الدية ويهلك في يده يجب قيمة بالغة في
 من صورته كالبهائم والمال والغنم على اربعة ارب

قوله مقتله

كجواز مقتله و قد فوجئ على عينية بالية ما قلنا يعني جميعا ثم تقتضي بالدية على اهل الحكة اي على قاتلهم لما روي ان عمر رضي
 عنه قتل كذا وفي الذيرة لو ضلوا في مواعيدهم وان نكحوا كبسوا حتى يلقوا وهذا في دعوى العدا ما في الخطا وتقتض
 بالدية على عاقبتهم وكذا في النية اقول اعلم من هذا التقدير ان قوله في المتن ثم تقتضي بالدية على اهل الحكة ليس كما ينبغي لانه
 ايوم اعلم ان الدية عليهم او على عاقبتهم **فان** لم يكن فيهم اي في اهل الحكة **فان** لم يكن فيهم اي في اهل الحكة **فان** لم يكن فيهم اي في اهل الحكة
 البدن سواء كان معه راس او لا او نصفه مع الراس قيد بالاشارة بالراس لان الموجود له كان اقل البدن او النصف بل
 راس او الراس وحده لا يكون في حكم القتل لان هذا حكم عفا بالنقص وقد ورد في البدن الا ان لاكثر حكم القتل تعطي الادبي
 بخلاف الاقل لانه ليس بيد ولا ملحق به فلا يجري فيه التهمة **فان** لم يكن فيهم اي في اهل الحكة **فان** لم يكن فيهم اي في اهل الحكة **فان** لم يكن فيهم اي في اهل الحكة
 اهل الحكة **فان** لم يكن فيهم اي في اهل الحكة **فان** لم يكن فيهم اي في اهل الحكة **فان** لم يكن فيهم اي في اهل الحكة **فان** لم يكن فيهم اي في اهل الحكة
 حتى اتوا الحسين ثم قتل عليهم بالدية فقالوا يعطى اموالنا وايامنا فقال نعم فلم يطل دم هذا جس من خلف لان العين في
 القسامة نفس الحق الا يرى ان ينجح بينها وبين الدية ويدل عليه ما تقدم من حديث عمر بخلاف الاستماع عن العين في الاموال
 لان العين فيها بدل عن الحق في سقط بدل المدي فاذا انكسر الماله وهو قتل من الجس على الجس حتى امانها لا يسقط الدية
 بدل الدية فكان الجس حتى فاقترعوا عن ابي يوسف اية الدية بالكلية كما في سائر الحقوق وجوابه فانه كذا في الاقضية
 ولا يقتض بالدية بعين الوكي وقال الشافعي اذا كان لوثة اي علامة القتل برؤية الدم على واحد منهم او بشواهد
 بين القتل واهل الحكة او بشهادة عدل او جماعة غير عدل ان اهل الحكة قتلوا قتل الوكي عند الحسين فيينا قيدنا باللوثة لان
 مذهبه كذا عند عدمه فان حلف الوكي حسين مدة على انهم قتلوا سعدا فليس لهم القصاص في قول من والدية في قول
 وان حلف انهم قتلوا خطأ حكم له بالدية عليهم وان لم يحلف الوكي استخلف اهل الحكة فان نكحوا حكم عليهم بالدية
 وان ضلوا حكم لهم باسيرة عن الدية المأصل ان خلاف الشافعي في موضعين احدهما ان المدي يحلف عند الثاني
 ان اهل الحكة يبرأون باليمين عند وعندنا لا بل يبرأون الدية له في حلف المدي لان اليمين يجب على من شهد له الظاهر
 ولهذا يجب على المدي عليه لان ظاهرا البعدا ههنا والظاهر هنا شهد المدي عند قيام اللوث ولكن سقط القصاص
 في العهد لشبهت ضرب شبهة في هذا الحديث ولان قوله عليه السلام البينة للمدي واليمين على من انكر ولم يبرأ منهم باليمين ما
 روي انه عليه السلام قال لا وليا و قتل وجوبين اظهر اليهود يترجم اليهم باليهود بايمانهم ولما روي انه عليه السلام
 بالقسامة باليهود وجعل الدية عليهم وماروا بمحول على الابراء عن القصاص وقال مالك اذا وجد قتيلا في طريق
 لوثة وحلف الوكي حسين فقتلوا بالدية على اهل الحكة **فان** لم يكن فيهم اي في اهل الحكة **فان** لم يكن فيهم اي في اهل الحكة **فان** لم يكن فيهم اي في اهل الحكة
 تخلفون ويستحقون دم صاحبكم فقالوا البني يحلف على امر لم يثبت له وان اليمين حجة للدفع دون الاستحقاق واذا لم يحلف
 المدي بعينه المالك فادى ان لا يستحق بالنفس الحقة والاستغناء محمول على الانكار ولا يدخل في القسامة صبي ولا يكون
 ولا امراته ولا عبيد لان العين انما يكون على اهل النفرة وهم ليسوا من اهلها وان ادعى الوكي القتل على غيرهم اي
 غير اهل الحكة سقطت عنهم القسامة والدية لان غيرهم صاوا واحدا على غيرهم ولا يقتل شهادتهم على ذلك اي شهادة اهل حكة وجد

ان الذي يبرأ من الدية باليمين يجب على من شهد له الظاهر
 وان لا يبرأ من الدية باليمين يجب على من شهد له الظاهر
 وان لا يبرأ من الدية باليمين يجب على من شهد له الظاهر

ولا يتصورون والعاقلة جاء في حق العرب وهو تحت الفقيه اي جعفر وبه يفتي الامام طهر الدين كذا في الحاشية
يؤخذ من عطاياهم اي وظايفهم في ثلث سنين من يوم القضاء لما حكم عن عمر رضي الله عنه بهذا واذا وجب جميع
الدية في ثلث سنين فكل ثلث منها يكون في سنة سواء حوت عطاياهم في اقل من ثلث سنين او اكثر فالحاصل انه
يؤخذ في كل سنة الثلث كيف ما خرج يعني ان خرجت ارزاقهم كما سنة اخذ منها الثلث وان خرجت في كل سنة اشهر
اخذ منها السدس وان خرجت في كل ثلثة اشهر اخذ منها نصف السدس وعلى هذا لان وجوبها في العطاء للتحقيق فهو
حاصل في اتي وقت كان والعطاء كان يخرج في كل سنة مرة هذا اذا كان العطايا بالسنين المستقبلة بعد القضاء
فان اذا اجتمعت في السنين الماخضة قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد القضاء لا يؤخذ منها لان الوجوب بالقضاء
ولو خرج عطايا ثلث سنين مستقبلة في سنة واحدة يؤخذ منها كل الدية فان لم يكن القاتل من اهل الديوان فقبلته
اي فاعتلمت قبيلة وهي عشيرة من النسب لما روي انه عليه السلام اوجب الدية على عشيرة القاتل تقسط تقسيم الدية
عليهم في ثلث سنين لا يثر او الواحد على اربعة وراهم في ثلث سنين وينقص منها اي من الاربعة يؤخذ منه كل سنة
ورهم وثلث او درهم فان لم يبلغ القبيلة لوك اي للدية ضم اليهم اقرب القاتل من غيرهم نسباً تخفيفاً وعلى هذا حكم
الرايات اذا لم يتبع كذلك اهل رايته ضم اليه اقرب الرايات يعني اقربهم نصرة اذا ضربهم امر الاقرب فالاقرب
يتقوض ذلك الى الامام لانه هو العالم به كذا في الهداية وفي الاختيار ومن لا عاقلة له في رواية يجب في بيت المال
لانه لو مات ولا وارث له ورثة بيت المال فاذا بنى يكون عليه ليكون الغنم بالغرم وفي رواية في مال المجاني لان المال
ان يجب عليه لانه المجاني الا ان اوجبناه على العاقلة للتخفيف فاذا لم يكن له عاقلة عاد الى الاصل وان كان القاتل
عن يتصورون بالخوف فاهل حرفة اي عاقلة اهل حرفة فان تصادوا مطلق فاحله يعني ان كان القاتل من
قوم تجالسون على ان ينصر بعضهم بعضاً في وقت الحاجة فزعم عاقلة وفي الاختيار ومن ليس له ديوان ولا شيرة
فيلعبير الى المال والقري الاقرب فالاقرب وقيل يجب في ماله وقيل ان كان القاتل مسكيناً يجب في بيت المال لان الدية
يجب باعتبار النصرة وجماعة المسلمين يتصورون ويندب بعضهم عن بعض وعلى هذا الخلاف القبط لا يحكم
مدية عن مدية ويعقل المدينة عن قدام لان اهل مصر يتصورون بدويانهم واهل السواد وقراهم لا يتصورون
باهل ديوان مصر او البادية ان اذا اختلفت كميرن ويؤدي القاتل كاصدهم فلهذا اوجب على القاتل من اربعة
ورايم في ثلث لانه المجاني فلا اقل من ان يكون كاصدهم ولا يعقل اي لاديه على العبيان لانهم ليسوا من اهل
النسب والنساء اي ولا على النساء لانهن ليست من اهل النصرة ولا على عبيد ومدبر ومكاتب الا العرب يستقيم
ولا يعقل كافر عن مسلم ولا بالعكس اي لا يعقل مسلم عن كافر لعدم التماسر واذا كان للذمي عاقلة فالدية عليه كالمسلم
لوجود التماسر بينهم والا ايا وان لم يكن له عاقلة ففي ماله اي فالدية في ماله في ثلث سنين كما في المسلم وهذا
لان الواجب عليه وانما يتحول الى العاقلة اذا وجدت فاذا لم يكن بقيت عليه وعاقلة المعتق قبيلة مولاه لان عاقلة
النصرة بهم وعاقلة موالي الموالاة وقبيلة اي قبيلة مولاه لوجود التماسر بعد الولاء ولذا اعلمنا

لان نسبة ثابت منادون الاب فان ادعاء الاب بعد ذلك اي بعد ما عخلوا مع عاقلة الام باذنت على عاقلة الام
 ثلث سنين من يوم تقبض النفس لعاقلة الام على عاقلة الاب لانه تبين ان الدية واجبة عليهم لان الاكاذب تبين ان
 الدية واجبة عليهم لان عند الاكاذب انما نسبه لم ينزل كان ثابتا من الاب حيث بطل اللعان بالكتاب فقوم الامم
 ما كان واجبا على قوم الاب فيه جعون عليهم لانهم مقررون في ذلك **وتحمل العاقلة حصة دين رافضا عدا واما دية**
لا يتحمل العاقلة بل يكون في مال الجاني لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يتقبل العاقلة عدا ولا عيدا ولا اصلي ولا غرانا
 ولا عادون ارش الموضي وارش نصف عشر الدية وهو قسود ديارا وهي في الحساب ثمانية درهما لان في كل
 دينار عقر بعشرة دراهم هذا اذا كانت الجناية فيما دون النفس واما بدل النفس فتحمّل العاقلة وان كان دية ثمانية
 الايري ان القتل اذا كانا حامية كانت الدية على عاقلتهم وان كان نصيب كل واحد منهم مائة درهم لان بدل
 النفس وكذا من قتل عبدا حيا قيمة مائة او ثمانون درهما فان تحمّل العاقلة ولا يتقبل العاقلة **ما اعترف بها او بولي**
لما روينا ولقصور وللاية عنهم الا ان يصدق الا ان تصدق العاقلة الجاني فله منهم لانه ثبت تبصا درهم ولهم
 وللاية على انفسهم وفي الاختيار ولو تصادق العاقل وولي الجناية على ان تاضي من قضات المسلمين حكم على العاقلة
 بالدية وكذا تبينها العاقلة فلا شيء عليهم لان تصادقتهما وهو حجة في حقها بخلاف الاول حيث تجب الدية في ماله بغيره
 وتعدا بها على العاقلة فافترقا **واذا جنى العبد خطأ على عاقلة اي فدية على عاقلة الحر لانه بدل النفس**
على ما روي عن عداون النفس من العبد لا يتحمل العاقلة لانه يسكنه مسكن الاموال على ما قرأ في الهداية وفي الاختيار
روي عن ابي يوسف انها في مال العاقل وحمل قوله صلى الله عليه وسلم ولا عيدا اباض عليه وجوابه ان المراد انها لا تتحمل
ضمانة العبد لان المولى اقرب اليه منهم وروي عنه ايضا ان قدر الدية على العاقلة لانه ضمان النفس وما زاد في مال
الجاني لانه ضمان المال للمولى ان عندنا بحج قيمة بالغة ما بلغت وقد تقدم **كتاب الوصايا الوصية مندوبة**
 اي ستحبة وكذا القياس ان لا يجوز لانه ملك مضاف اي زمان زوال الملك وهو ما بعد الموت ولكن استحسننا حوازه
 للحاجة العامة وقد بقي المالكية باعتبار الحاجات كما ينبغي في قدر التجهيز والدين قال عليه السلام ان الله تصدق
 عليكم ثلث اموالكم في آخر اعماركم زيادة في احوالكم فضعه حيث شئتم وقال عليه السلام لا تحل لرجل يؤمن بالله
 واليوم الآخر له مال يوصي فيه ان يترك لبيتين الا ووصيته تحت راسه وفي شرح المحار وقال بعض الناس انها
 واجبة على كل من له سيار لقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان تترك هبة الوصية الالية تولى انما
 مشروقة مندوبة وهي تبرع بعد الوفاة فيعتبر بالتبرع في حال الحيوة وما تلو من شئ **وهي اي الوصية مؤخره عن**
موتة الموصي وهي التجهيز والتكفين وقضاء ديونه اتفاقا وبسبب ما بيانا في باب الوارث ان شاء الله تعالى **وهي**
مقدره بالثلث والافضل ان ينقص منه كما استغف لقوله عليه السلام الثلث والثلث كثر في جواب من قال
قالا وصية ثلث مالي **وتفتح الوصية لماضي** مسلما كان او كافرا ذميا لان تبرع كل منهما للآخر كان جانية احوال
 وكذا بعد المات فدية بالذمي لان الوصية للحي بالخلعة بغير اجازة الورثة لانه تصرف فيها هو محض حقه وهو الثلث

ای قیامت با جبارتہ العزیزتہ اذکذا کونکما را
عبداللہ بن ابی صامیہ و اللواتی علیہا رحم
ابی القیس و اللواتی علیہا رحم

لأن الوصية بما زاد على الثلث لا يجوز لقوله عليه السلام الحيف في الوصية من أكبر الكبائر وقوله بارادة الثلث
وانما امتنع ذلك حتى الورثة فإذا اجازت الورثة ذلك فقد رضوا بالسماح لهم فيه ويغير ما جازتهم بعد موته لأن
عند ذلك ثبت حقهم فيه لا قبله لا للورثة فلقوله عليه السلام إلا لا وصية لوارث إلا بأجازة الورثة ويعتبر كونه
وارثا وقت الموت لا وقت الوصية حتى لو أوصى لأخيه ثم ولد له ابن صحته الوصية فإن أجاز البعض وترك البعض
جاز بعض المجيز بقدر نصيبه وبطل الباقي لولايته بخلافه دون غيره وأما للقاتل فلقوله عليه السلام لا وصية
لقاتل وكذا الوصي له قبل فتل بطل الوصية لما روي أن نفاذ الوصية بعد الموت فإذا أجازتها الورثة جازت
لاخرنا وقال الشافعي تجوز الوصية للقاتل لأن جنائته لا يخرج من أهلية أن يتبرع عليه غيره وقال أبو يوسف لا يجوز
له وإن أجاز والآن امتنع الوصية لأجل الجنابة وهي فائمة ولو لم يكن له وارث أصلا تجوز عنه ما لأن عدم
جواز ما لحق الورثة فإذا لم تكن تجوز الوصية للقاتل لعدم المانع خلافا له ولو كان القاتل صبي أو مجنون جازت
الوصية وإن لم تجز الورثة اتفاقا من الخلق **ولا تنفع الوصية لأمن يتبعه** فلا تنفع من الصبي والمجنون والكلأ
والأذن لأن الوصية تبرع وهم ليسوا من أهل وقال الشافعي أيضا الصبي في القرب يقض ما روي أن عمر
رضي الله عنه أجاز وصية غلام مراهق ولما مات تقدم ومارواه حول عيا الوصية في تجهيزه وإذا جازة عندنا
أيضا وكذا الخلاف في المجنون من المحيط وفي الاختيار وكذلك لو أوصى الصبي والمجنون ثم مات بعد البلوغ
والإفاقة لعدم الأهلية حالة المباشرة وكذلك لو قال إن أدركت فتلني فلان وصية لا تنفع لعدم أهلية
التفويض فلا يملك تجبيرا ولا تعليقا كالعناق والطلاق وأما العبد والمكاتب إذا أضافا ما بعد عنهما بقية لأهلهما
أهل ذلك وإنما امتنع في الحال حتى المولى فإذا زال حتى المولى زال المانع **ويستحب أن ينقص الوصية من**
الثلث سواء كانت الورثة أغنياء وفقراء لما روي أن في التفتيش صلة القريب تبرك حاله عليه السلام
الشكل الثلث لأنه استيناف تمام حقه فلا صلة ولا مئة **وإن كانت الورثة فقراء لا يستغنون بنصيبهم** فتركها
افضل لرعاية حتى الفقر والقرابة جميعا وقد قال عليه السلام افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح وهو الذي
أضر العدو في كسبه وهو الجنب وفي الاختيار وإن كانوا أغنياء أو كانوا استغنوا بغيره قبل الوصية
أولى وقيل تجزى لأن الوصية صدقة أو مبرة وتركها صلة **والكل فيه ويصح الوصية لغيره** لأن الوصية أخص
من وجهه لأنه تجب عليه خليفة في بعض حاله والجنين يصلح في الإرث فكذلك في الوصية فإن قيل القبول شرط
في الوصية والجنين ليس من أهل فكيف تنفع له الوصية قلنا الوصية تشبه الهبة وتشبه الميراث فليس بها
شتر القبول إذا أمكن ولشبهها بالميراث لسيطر إذا لم يكن مملوكا بالشرعيين ثم إن كان الزوج ميتا كان ولده
لاقل من سنين وانفصل حيا جازت وإن انفصل ميتا لم تجز لأنه كحال بالعلق إلى بعد الأوقات حلا لا مراء
على الصلاح ولهذا ثبت نسب إلى سنين وإن كان الزوج حيا فولدته ستة أشهر لا يقع الوصية لأن في الوصية قضاء
الحال بحال بالعلق إلى أقرب الأوقات لأنه لا يتيقن بوجود الحمل وقت الوصية إلا إذا ولدته لاقل من ستة أشهر

فصل في الوصية

في الاختيار وبه إلى ويجوز وصية كل جارية فلان إذا وضع لأقل من ستة أشهر من يوم الوصية يتيقن وجوده عند
كنا في النهاية **وهي مباحة** وإن أوصى بجارية فلان الإجماع على الوصية لأن أواد الحمل بالوصية صحيحة فيجب استئذان
وليته في المال والورثة الموقوف عند الموت حتى لو أوصى بثلاث ماله ولا مال له ثم كتب بالاموات أو كان له مال عند
الوصية فنزاد ونقص فما لمصلحة حاله الموت لأنها ومقتضى تنفذ وكذلك الورثة إن كانوا غير أهل للميراث عند الوصية
ثم كانوا أهل يرثونه لأن الاعتبار بحالة الموت لا بحالة الوصية **وقول الوصية** روي بقية بعد الموت حتى لو أجازها قبله
أوردنا فليس شيء لأن الوصية تملك مضافا إلى ما بعد الموت فبغير قبولها بعد وبه إلى بالقبول **يملك** أي الموصي
لأنه لو ثبت الملك بغير قبول المتبرع له إذا كان الوصية بعد من أو لم يكن حيث تجب عليه نفقة **الآن الموت**
الموصي قبل قبل القبول فيملك الورثة أي ورثة الموصي له لأن الوصية قد تمت بموت الموصي كما لا يجمل النسخ من جهة
وأما توقف حتى الموصي له فإذا تمت دخل في ملكه كماله البيع المشروط فيه الحيا رافعات من له الخيار قبل الإجازة
ودخل البيع في ملكه فينتقل إليه ورثته كذا هذا **والوصي** أن يرجع عن الوصية **بالموت** بأن قال رجعت عما أوصيت به **الفعل**
بأن يفعل في الموصي به فعلا يدل على الرجوع كما إذا أوصى بقطن فقبل أو بعه أو وصية سواء عاد إلى ملكه أو لا أو شاء
فقد جها أو دارا فبني فيها أو ثوبا فقصه أو سوتها قلته بسبب لأن تمامها بالموت والقبول على ما مر فجز الرجوع قبل التحام
وفي الجوع خلاف بين إلى يوسف محمد فعند الأول أنكر الموصي وصية رجوع لأن الجوع دني في الماضي والحال فكان أقوى
من الرجوع إذ هو دني في الحال فقط ولهذا قالوا إذا أجد المرتد الردة كان تائبيا وعند الثاني لا يكون الكافر رجوعا
وعليه التقوى لأن الرجوع اثبات الوصية في الماضي والجوع دني لأصل العقد فلا يجامعه الرجوع ولهذا قالوا جود
النكاح لا يكون طلاقا وفي الاختيار ومن الرجوع قوله العبد الذي أوصى به فلان هو فلان آخر أو وصيت به فلان
لأن هذا يدل على قطع الشركة ولو كان فلان الآخر ميتا لا يكون رجوعا لأن الأولي إنما بطلت ضرورة الثانية ولم
تصح ولو كان حيا ثم مات قبل الموصي بطلت الأولى لصحة الثانية وبطلت الثانية بالموت ولو أوصى به رجل ثم أوصى
به آخر فهو بينهما وليس برجوع لأنه يحتمل الشركة واللفظ غير قاطع لها وإذا قبل الموصي الوصية ثم مات وجهه فهو رد أو لا رد
فيه لا مكان أن يوصي إلى آخره **والأخلاق** أي وإن لم يرد ما في وجهه ورده في غيره وجهه فليس برد لأنه لا قبل في وجهه **اعتمد**
الموصي على قوله فلو جاز له الرد بغيره فصرته كان ذلك تقديرا له لأنه حينئذ يموت بلا وصي فلم يكن له قبل أن يغير نفسه
بغيره فصرته الموكلة وفي الاختيار وإن لم يقبلها ولم يرد ما في حاتم الموصي فهو بالخيار إن شاء قبل وإن شاء لم يقبل لأن
الموصي ليس الزامه فبغيره القبول كما يكون بالقول كما يكون بالفعل لأنه دلالة عليه وذلك مثل أن يبيع شيئا من الزكاة بعد موت
الموصي وينفذ البيع لصدره من أهل عن ولاته وكذا إذا اشترى شيئا يصلح للورثة أو قضى حالا أو اقتضاة لزمته
الوصية وسواء علم بالأصياء أو لم يعلم لأنها خلافه لا يري أنها تشبه حال انقطاع ولاته الموصي فتستقل الولاية
إليه فلا يحتاج إلى العلم ولا يتوقف عليه كالإرث فإن كان الوصي عاجزا عنها فتم إليه القاضي آخر رعاية حتى الموصي
والورثة وفي فصول الأستر وشي في الفصل الرابع إذا مات وأوصى إلى رجل فجاء رجل يدعي ذنبه على الميت والوصي

فصل في الوصية

والصاحب الثلث ثلثها والباقي للورثة فعند عدم الاجازة يجعل ثلث المال على قدر سهام الوصية ليكون مجموع المال
عشر ثلثه وهو ثلثه للموصي لها وثلاثة وهو ثلث للورثة وفي الثانية يقسم ثلثها ارباعا في الاجازة وعدمها لانه اجتمع فيها
وصيتان وصية بالكل وصية بالثلث فيجعل اصل المسئلة من ثلثها ثلثا في الثلث فكل واحد له بالجميع يدعي كذا
هو ثلثه والموصي له بالثلث يدعي ثلثه وهو سهم فيقول اربعة اسهم لصاحب الثلث وثلثة اربعة ثلثه اسهم لصاحب
الجميع وعند في الاجازة تقسم كل المال اسداسه اسداسه لصاحب الكل وسدسه لصاحب الثلث فيفرض المال ستة دراهم
ولانواع لصاحب الثلث في اربعة فاستوت منها ثلثها في سهمين فينصف فصار لكل سهم ولصاحب الثلث سهم وفي فصول
الاسترخش في الفصل الثالث والعشرين ولو اشترى الاب لوليا الصغير ثوبا او خادما ونفذ الثمن من مال نفسه لا يرجع
بالثمن عليه ولا الا ان يشهد انه اشتراه لوليا ليرجع عليه وان لم ينفذ الثمن منه مات يؤخذ الثمن من تركته لانه دين عليه
ثم لا يرجع بقية الورثة بذلك على هذا الوارث وان كان الميت لم يشهد انه اشتراه لوليا ولا يضر به المصلحة بازا او على
الثلث المراد بالثمن المصطلح بين المحتات اي لا يأخذ الموصي له الزايد على الثلث شيئا بل يأخذ حكم الوصية
بالثلث لا يحكم ما اوجبه له بالزيادة في الثلث ويجعل كانه اوجبه له الثلث لا غير وعند ما يضر بجميع ما اوجبه
عليه له الا في **اليات والسعيات والدرهم المرسلة** اي المطلقة الغير المقيدة بسدس وثلث ونصف وغير ذلك
فابوصيفة يوافقها في هذه الفصول الثمانية صورة الحيازة ان يكون لرجل عبدان قيمة احداهما ستائة وقيمة الاخر
وما يتان فلو وصي بان يباع الاول من زيد بثلثين والاخر من عمر باربعة فخذ حصص الحيازة لزيد باربعة مائة وعمر
بثلثا وان خرج ذلك من ثلث حاله او اجازة الورثة جاز ذلك وان لم يكن له مال غيرهما ولم تجز الورثة جازت على ما تها
بقدر الثلث فيكون الثلث بينهما اثلاثا يهرب كل واحد منهما بحسب حصته فيباع الاول من زيد باربعة مائة والثاني من
وصية له ويباع الثاني من عمر بثلثين واربعة مائة وصية له فاقد عمر ومن الثلث بقدر وصية وان كان زايدها الثلث
فلو كانت هذه الوصية كسائر الوصايا بصير الثلث بينهما على قياس قول نصفين وصورة السعيات اعتق عبدان قيمتهما
ما ذكر ولا مال له سواهما فان اجازت الورثة بيعتهما معا وان لم تجز الورثة يفتان من الثلث فلو وصية للاول ثلث
المال والثاني ثلث المال فصار ثلث الوصية بينهما الثلث واحد للاول وثلثان للثاني فيقسم الثلث بينهما كذلك فيعتق من
الاول ثلثه وهو مائة وتسعين في اربعة مائة ويعتق من الثاني ثلثه وهو اربعة مائة وتسعين في ثمانية مائة فيقسم كل
بقدر وصية وان كانت زايدها على الثلث فلو كانت هذه كسائر الوصايا بصير الثلث بينهما على مذهب نصفين و
صورة الدرهم المرسلة اوجبه لزيد بستمائة والاخر بثلثين وثلث حاله ستمائة ولم تجز الورثة يكون الثلث
بينهما اثلاثا يهرب كل واحد منهما بقدر حصته فلو وصي له بستمائة ثلثة وهو مائة وتسعين بالالف ومائتين ثلثة
وهو اربعة مائة فلو كانت هذه كسائر الوصايا بصير الثلث بينهما على قول نصفين لهما ان رعاية غرض الموصي وصية
ما امكن وغرضه شيان استحقاق النصف او الكل وتفصيل على صاحب التمسك واستماع الاستحقاق للمانع ولا مانع من
التفصيل والاخر على الورثة في ذلك فيصار اليه كما في مواضع الاجماع يصح ولا يضر حصة ان الوصية بازا او على الثلث

دفع

بالأية

بالأية في حق الاستحقاق لعدم الاجازة فيبطل في حق التفصيل كما في اية الثانية في ضمن البيع اذا بطل البيع بطل
لان بطلان المتضمن يستلزم بطلان ما في ضمنه ولا في الاشياء الثلثة المستثناة فالحيازة لم يقع على حق الورثة
قلما لا مكان تفقد بان يظهر له مال فيخرج ما اوجبه من ثلثه بدون الاجازة بخلاف ما اذا اوجبه الثلث لان الزايد
عليه حق الورثة وان كثر تركته وفي الاختيار ومن اوجبه لرجل ثلث حاله الاشياء او الاقل فله نصف الثلث
بیتين وبيان الزيادة عليه الى الورثة لا كما يجمل من مال فله السدس اعلم ان ابا حنيفة قال
في كتاب الوصايا في هذه المسئلة ينظر الى احسن سهام ورثة الموصي والى السدس حاله ايها كان اقل يعطى الموصي له
ذلك فعلى هذه الرواية يجوز ابو حنيفة النقصان عن السدس ولم يجوز الزيادة عليه وفي رواية الجامع الصغير
قال ينظر الى احسن سهام الورثة والى السدس حاله ايها كان اكثر يعطى له ذلك فعلى هذه الرواية يجوز الزيادة على السدس
ولم يجوز النقصان عنه والمصنف في اطلاق السدس على قوله بناء على عرف بعض الناس وقال له احسن سهام الورثة
سواء كان مثل السدس واقل او اكثر الا ان يزيد على الثلث فيعطى له الثلث الا ان يجز الورثة الزيادة على الثلث
صورة المسئلة رجل مات وترك ابنا وامرأة وقد اوصى لرجل بسهم فنفذه على رواية كتاب الوصايا يعطى له
احسن سهام الورثة وهو ثلث المرأة فيرث السهم على الزوجة ومن ثمة ثمانية فيصير سبعة يعطى السهم والثلث
سهم وللان ما في رواية الجامع الصغير يعطى له السدس من مال لانه اكثر من احسن السهام فيجعل المال على ستة كما في
ايها السدس فيعطى له سهم ثلثه وثلثه من ذلك الثمن فلا يستقيم فخر بستمائة فيخرج الكدر وذلك ثمانية فيصير
ثمانية واربعين للموصي له سهم مفرق في ثمانية وهو سدس ما بقي اربعون ثمانية ثلثة للامراء والباقي للابن وان
مات وترك امرأته واخا لابل فاحسن سهام الورثة الموصى على رواية كتاب الوصايا يعطى له السدس لانه لا يجوز الزيادة
على السدس على تلك الرواية ويجوز النقصان عنه واحسن سهام الورثة اكثر من السدس فيعطى له السدس سهم من ستة
اسهم بقيت خمسة وثلثه والباقي للزوجة وعلى قولها يعطى له الربع لانه احسن علم الورثة وانه اقل من الثلث وعلى
رواية الجامع الصغير على قول ابي حنيفة يعطى له الربع لانه يعطيه اكثر من السدس ومن احسن سهام الورثة على تلك الرواية
والربع اكثر من السدس فيعطى له ذلك كذا في الاحتياق ولا يضر حصة ما اوجبه ابن مسعود رضي الله عنه ان رجلا اوصى بينهم من
ماله ففقه النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك بالسدس ولما ان السهم اسم لا يستحق الورثة عفا وشرا واقل السهام
ميتقن وانرايد عليه شكوك ولا يزاو على الثلث لان الثلث موضع الوصية عند عدم الاجازة وفي الاختيار ولو اوصى بثلث
بسهم من مال ثم مات ولا وارث له فله النصف لان بيت المال بمنزلة ابن فصار كانه له ابنين ولا مانع من الزيادة
على الثلث ففتح قال ابو يوسف لو اوصى لعبد بجزة او بنصف او لثلاثة من مال لا يعق ولو اوصى بسهم من مال ففتح
لان السهم عبارة عن السدس وعن احسن السهام وان لم يعلم فتنفذ الوصية في جزء منه اما الجزء والنصيب ليس يعلم
فلا تنفذ الوصية فيه الا باعطاء الورثة ما شاؤوا او بجزاوي ولو اوصى بجزء من مال اعطاه الوارث ما شاء وكذلك
النصيب واشتقص والبعض لانه رسم لشيء مجهول يتناول القليل والكثير والوارث قايما مقام الموصي فيكون البيان السدس

من ذلك الوجه وانما يستقيم فخر بستمائة فيخرج الكدر وذلك ثمانية فيصير ثمانية واربعين للموصي له سهم مفرق في ثمانية وهو سدس ما بقي اربعون ثمانية ثلثة للامراء والباقي للابن وان مات وترك امرأته واخا لابل فاحسن سهام الورثة الموصى على رواية كتاب الوصايا يعطى له السدس لانه لا يجوز الزيادة على السدس على تلك الرواية ويجوز النقصان عنه واحسن سهام الورثة اكثر من السدس فيعطى له السدس سهم من ستة اسهم بقيت خمسة وثلثه والباقي للزوجة وعلى قولها يعطى له الربع لانه احسن علم الورثة وانه اقل من الثلث وعلى رواية الجامع الصغير على قول ابي حنيفة يعطى له الربع لانه يعطيه اكثر من السدس ومن احسن سهام الورثة على تلك الرواية والربع اكثر من السدس فيعطى له ذلك كذا في الاحتياق ولا يضر حصة ما اوجبه ابن مسعود رضي الله عنه ان رجلا اوصى بينهم من ماله ففقه النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك بالسدس ولما ان السهم اسم لا يستحق الورثة عفا وشرا واقل السهام ميتقن وانرايد عليه شكوك ولا يزاو على الثلث لان الثلث موضع الوصية عند عدم الاجازة وفي الاختيار ولو اوصى بثلث بسهم من مال ثم مات ولا وارث له فله النصف لان بيت المال بمنزلة ابن فصار كانه له ابنين ولا مانع من الزيادة على الثلث ففتح قال ابو يوسف لو اوصى لعبد بجزة او بنصف او لثلاثة من مال لا يعق ولو اوصى بسهم من مال ففتح لان السهم عبارة عن السدس وعن احسن السهام وان لم يعلم فتنفذ الوصية في جزء منه اما الجزء والنصيب ليس يعلم فلا تنفذ الوصية فيه الا باعطاء الورثة ما شاؤوا او بجزاوي ولو اوصى بجزء من مال اعطاه الوارث ما شاء وكذلك النصيب واشتقص والبعض لانه رسم لشيء مجهول يتناول القليل والكثير والوارث قايما مقام الموصي فيكون البيان السدس

لان مثل الشئ غير ولو اوصى بنصيب ابنه لم يصح لان ذلك ايضا مال الغير وهذا باطل كذا في الاختيار ومن اوصى
بشيء او ثلث ثلثه ثلثا وثلث ثلثا وهو اي والحال ان الثلث الباقي يخرج من الثلث اي من ثلث ماله كله جميعه
اي للموصي لجمع الثلث الباقي وقال زفر ثلث ماله لان الشئ مشترك بين الموصي له والورثة اثلاثا فما حلك على
الشركة وما بقي بني عليها كما اذا كان الموصي باجنباسا مختلفة ولنا ان الوصية تعلقت بالباقي ولم يلتفت بالباقي
الي الهالك في الجنس الواحد الا يري ان الورثة لو قاموا قبل الهالك يجوز ان يستحقه الموصي له بالقسمة جبر اذا
القسمة اقرار ولو اوصى بثلث شئ معين كوار او عبد مثلهما فاستحق ثلثا ما كان له الثلث الباقي فكذا هذا وكذلك المكمل
الموزون والنياب من جنس واحد يعني ان اوصى بثلثا ثلثا وثلثا وثلثا ويخرج من الثلث كله جميعه لما يتصلح قال
وان كانت المكمل والموزون والنياب مختلفة فكذلك ثلثا وثلثا وهو يخرج من الثلث كله ثلث الباقي اتفاقا لعدم استحقاق
الموصي له الباقي بالقسمة فلم يكن الوصية متعلقة به لعدم جريان القسمة فيها جبراً وكذلك البعيد والدور يعني لو اوصى
بثلث دوره بثلث ثلثا وثلثا وهو يخرج من الثلث كله ثلث الباقي عند اي حصة وقاله الباقي وهذا الخلاف
بناء على قسمة الزينق والدار فمقتضى قسمة كل واحد على واحد وكان مشتركاً في الثلث بثلث على الشركة وعند ما قسم
الكل قسمة واحدة فكان كل واحد من الثياب ولو اوصى بثلث ماله بعد ثلثه فخرجت ابي حنيفة بعد موت المولى لانه
من جملة ماله ثلث ثلثه يعتق ثلثه وعليه السعابة في ثلثي قيمته للورثة وله باقي ثلث شركة لانه لم يترك عند
الوصية لمالكاً بثلثه ثم ان كان ثلث باقي المال مثل عليه ما عليه من السعابة يقع المقاصة بغير افسارهم وان لم يرضوا
استردوا العبد ثلث باقي المال ويسعى في ثلثي قيمته لهم وقال لا يعتق كله من الثلث لانه حر مدبون ويقيم له الثلث من باقي
الشركة ان بقي من الثلث شئ وان لم يخرج من الثلث شيء في قدر ما ضاق عن الثلث وهذا الخلاف بناء على ان ياتي الاتفاق
وعدمه ولو اوصى لمعين من اعيان ماله او الزايم المطلقة لا تصح كذا في شرح المجمع لولانا نظام الدين ومن اوصى بثلث
زبد وثلث وثلث فالثلث كله زبد لانه المثلث ليس باهل للوصية فلا يراهم الحق الذي هو اهل لها وفي الاختيار ومن
اي يوسف ان علم بوجوب ثلثه لانه علم ان ذلك لغو وان لم يعلم بوجوب ثلثه لانه من زعم ان الوصية بغيرها
انه انما اوصى بثلث بثلث الثلث فيكون كما زعم وان قال الموصي ثلث مالي بين زيد وعمر وهو ميت فنصفه اي الثلث يكون
لزيد لان قوله بينهما يقتضي قسمة الثلث عليهما نصفين الا يري انه لو قال ثلث مالي لزيد وسكت كان جميع الثلث له نصف
ولو قال بين زيد وسكت لا يستحق جميعه ومن اوصى لآخر بالف من ماله ولم يبين والالف الموصي به يخرج من ثلث
العين وقعت الالف اليه والآي ان لم يخرج الالف من ثلث العين اخذ الموصي له ثلث العين وثلث ما قبل من الزايم
شئ يستوفيه اي الالف لانه لو اخذ الالف كلها من العين تنقض الورثة لان العين موزونة ومن اوصى بثلثه لثلاث
فقتضت لثلاث ونصفه للمساكين وقال محمد ثلثه لثلاث وثلثا لاثنتين منهم لان الاثنتين في الوصية جمع كالميراث
لها ان الجمع الحكي بلام التعريف مفيد للاستفراق فاذا تعدد صرفه الي جميع افرادهم اي الواحد كالميراث
في شرب الماء وتوزيع النساء وكلام الناس فانه يثبت بشرب قطرة وتوزيع امرأه وكلام واحد فكذا هذا وفي الاختيار

وعلامة

وعلى هذا لو اوصى بثلثه ماله لثلاث المساكين والفقراء قال ابو حنيفة بثلثهم لثلاث وسهم للفقراء وسهم للمساكين
صنفان فلكل واحد اوصى بثلثه وعند اي يوسف سهم لثلاث وسهم للفقراء والمساكين لانهما صنفان احدهما صنف
المعني اكل واحد من المساكين يعني عن الحاجة وعن محمد يسمي ثلثه سهم لثلاث وسهم للفقراء ولما لم يوصى
لرجلين كل واحد منهما بما ياتي ثم قال لاخر اشركت معهما فله اي لثلاث ثلث ثلثه اذ الشركة تقتضي المساواة
ولو اوصى لرجل بمائة ولاخر بخمسين ثم قال لاخر اشركت معهما نصف مائة كل واحد لانه تقدر المساواة بين الكل لتفاوت
المالين فمساواة على مساواة كل واحد منهما علما بلفظ الشركة بقدر الامكان كذا في الاختيار ولو قال الموصي لورثة
لثلاث علي دين فقتضوا بثلثه لثلاث اذا ادعى اكثر من ذلك ولذبه الورثة لانه اقرب مجهول فلا يصح الا بالبيان
فعلنا انه قصد تقديمه على الورثة فامضينا قصد وجعلنا وصية فيكون مقدرة بالثلث فان اوصى مع ذلك بثلث
ماله لثلاث بثلث ماله للوصية والثلثان للورثة وقيل للموصي لهم صدقون فيما شئتم فاذا اقرروا بمقدار ماله ثلثه
المقدار يكون في حقهم وهو ثلث المال وما بقي من الثلث فله الموصي لهم ويقال للورثة صدقون فيما شئتم فاذا اقرروا
بشئ فثلث ذلك الشئ يكون في حقهم وهو ثلث المال وما بقي من الثلث فله الموصي له والورثة على العلم
بدعوى الزيادة وان اوصى لاجنبي ووارث فان نصف الاجنبي وبطل نصف الوارث لانه اوصى بما يملك الا بقاء
به وبما لا يملك فصحت في الاول وبطلت في الثاني بخلاف اذا اوصى لميت لميت لان الميت ليس باهل للوصية فلا يصح
منها فيكون الكل للميت والوارث من اهلها ولهذا يصح باجازه الورثة فافترقا وعلى هذا اذا اوصى للثلاث وللاجنبي وهذا
بخلاف اذا اقر عين او دين لوارثه وللاجنبي حيث لا يصح في حق كل واحد منهما لان الوصية انشاء تصرف والشركة
ثبتت على اقله في حق من يستحق منها احوال اقرار اخبار عن كاي وقد اثير بوصف الشركة في الماخ ولا وجه الاثبات
بدون هذا الوصف لانه خلاف ما خبر به ولا ياتي اثبات الوصف لانه يصح الوارث فيه شريكاً فقتضت بطلانه في حقها
كذا في الهداية والجزان الملاحضون يعني من اوصى لجوانه يكون ثلث الوصية للميت ان الملاحضين للموصي لان الجوان
هي الملاحضة يستوي فيه المسلم والكافر والذكور والانثى والمالك والمساكين والصغير والكبير وقال الهم وتغيرت من كيان
مخلصة وكثيرهم سجدة لانه عليه السلام قال لا صلوة على الميت الا في المسجد الا في المسجد بطل من سمع النداء والاصحاب يعني
لو اوصى لاصحابه كانت الوصية لمن هو كل ذي رحم محرم من روضته لاروي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوج صفية
اعتق كل من ملك من ذي رحم محرم منها فكانوا يستقون اصهار النبي عليه السلام وفي الاختيار فلو مات بعد زوال الكفاح
بطلت الوصية لانه يشترط وجود الموصي عند الموت وبما واثبنا الكفاح والاختان اي لو اوصى لاختان كانت
لكن هو زوج كل ذات رحم محرم منه اي من الموصي ويدخل فيه الاقرب والابعد والعبد والحر كزواج البنات والنساء
والحالات والعرق هكذا وكلم على العرق والاهل اي لو اوصى لاهل زيد وهو الزوج اي يكون الوصية لزوجته
فلا يكون لكل من في عياله من الاحرار دون الوفاق وان يقول ليس بمنزلة لا يدخل اعتبار العرق يؤيد قوله
خير ابي يوسف عليه السلام فاتفقوا في باهم اجمعين ولا يبي حنيفة ان الاصل في الثالب (وصية قاله خيرا موصى عليه السلام

لو اوصى لثلاث لثلاث المساكين
لو اوصى لثلاث لثلاث المساكين
لو اوصى لثلاث لثلاث المساكين

عند الموت فاستحق الوصية لوجود الصفة فيه واراد اسم ايضا يسبون اليه بالولاء المتعلق بالعتق فيدخلون
 معهم وفي الهداية ولا يدخل مديون وامهات اولاد لان عتق هؤلاء ثبت بعد الموت والوصية تنفذ الي
 حالة الموت فلا بد من تحقق الاسم قبله وعن ابي يوسف انهم يدخلون لان سلب الاستحقاق لازم ويدخل فيه عبد
 قال له مولاه ان اضر بك فانت حر لان العتق ثبت قبيل الموت عند تحقق عتقه **ولا يدخل مولى الموالاة ولا مولى المولى**
 لانهم مولى غير حقيقة وهم بمنزلة مولد الولد مع ولد الصلب **لا عند ابيهم** اي عند عدم مواله وارادهم فيدخل
 يدخل مولى الموالاة والمولى المولى لان النكاح لهم مجاز فيعرف اليه عند تقدير اعتبار الحقيقة وفي الاحتيار
 لو كان له مولى فان ثبت له المولى لان اسم الجمع في الوصايا يجعل على الاثنين فصاعدا لما مر فان كان له مول واحد
 مولى الموالاة فانصف لمولاه والباقي لورثته لما بينا ان اسم الجمع يقتضي الاثنين فصاعدا فيستحق الوارث نصف
 ويستحق مولى الموالاة لتقدير العمل بالحقيقة والمجاز فينصف النصف الي الورثة وتظهر الوصية للولد وله ولد واحد
 وولد ولد فله سبب نصف الثلث والباقي للورثة ولا شيء لولد الولد والعملة ما بينا **وان كان له موال المتفقون** وان كان له
 اي له موال المتفقون **في الوصية باطله** وقال الشافعي في بعض كتبه ان الوصية لهم جميعا وذكر في مواضع اخرى ان ثلث
 صح نصالحها ان الاسم يتناولهم لان كل واحد منهم سمي في فصار كالأخوة ولما ان الجزية تحكف لان احد مولى النعمة
 والاخر منهم عليه فصار شريكه فلا يشترط ما شرط واحد في موضع الاثبات بخلاف ما اذا اختلف المالك في فله الثلث
 يتناول الاعلى والسفل لانه مقام الشفيع ولا تناقض فيه كذا في الهداية لان الشفيع يتم ويتناول المصنف والمختلف والوصية
 اثبات وذلك لا يعلم الا بيري انه لو قال ما ريت رجلا جعل علي كل ما يشاء وله الاسم ولو قال راي رجلا اقصى انه ولي
 واحد غير معين وفي الاحتيار وعن ابي يوسف واي حقيقة انها جائزة ويكون للفرقتين لان الاسم ينطبق ولا
 يدخل مولى ابيه وقال ابو يوسف يدخلون لانهم مواله حكمه بغيرهم بالولاء فدخلوا تحت الاسم وجه الظاهر انه
 لو لم يعقروهم فلا يكونوا مواله حقيقة ولم ينسبوا اليه بالولاء بخلاف ابن المولى فانه ينسب اليه بالولاء بواسطة ابيه
 وانما يرثهم بالعصوية بالولاء بخلاف عتق البعض لانه ينسب اليه بالولاء وصحي باع حقيقة البتيم من فاس
 يؤخر الشافعي المشرك في ثلثة ايام فان تعد الثمن والافسخ العقد نظر البتيم او صح الي رجل بان يبيع ثلث ماله
 حيث احب فله ان يجعله في نفسه لانه امثل امر الموصي فيجوز على الخلاف ولو قال اعطى من ثلث لا يعلى ثلثه
 لان الاعطاء لا يتحقق الا باخر غير والدفع والاخذ لا يتحقق من الواحد بخلاف الوضعية فانه يتحقق عند
 اعلم ان وصية الذي امان ان كانت بقدره عندنا وعندهم او عندنا او لا يكون قرينة اصلها فالاول مثل الوصية
 لبنت المقدس في مائة ودين مصابحة والوصية للفراتة الذين تعاقبون من خالفهم من اهل الحب فلهذا
 حقيقة لانها قرينة في الحقيقة وفي عقدهم ومثال الثاني ان يوصي بدار بلبيعة او كنيسة او لبنا ربعية او سبعة
 او اوصي ان يبيع خزانة ويبيع المشركون فانه يجوز وقال ابو يوسف ويجوز لا يجوز لان ذلك معصية وفي الجواز
 تقديره فلا يجوز ولا في حقيقة ان كل قرينة في معتقدهم وقدر ما نكروهم وما يدعيون قال عليه السلام انكروهم

شكر

ويدينون ان يقتدروا فيجزوا ذلك بناء على اعتقادهم وانما قول بانه تقير المعصية فليس شي لان ذلك لو منع لما
 قبول الجزية لانه تقير كغيرهم وثناؤهم عليه ومثال الثالث الوصية لساكنة بالعمارة والحج وغير ذلك في حال
 نظر اليها اعتقادهم ومثال الرابع الوصية للتواضع والفتيات فانه لا يجوز لانه معصية عندنا وعندهم وفي جميع الادلة
 فلا وجه الي الجواز ولو كان لقوم محلوين معينين جاز بطريق القليل لا بطريق الوصية وكذلك الفصل الثالث
 حربي دخل دارا باذان فادعى جميع ماله لسلهم او ذبيح لان عدم الجواز يمازاد على الثلث انما كان الحق الورثة
 الا بيري انهم لو اجازوا جاز وليس للورثة حق بحسب كونهم في دار الحرب او هم كالموت في احكامنا فصار كالموت لا وارث
 له اصلا فتصح ولو قال تصدق غني بهذا العشرة على عشرة مساكين فتصدق على مسكين واحد او قال تصدق على مسكين
 واحد فتصدق على عشرة جاز لان الصدقة قرينة لذكر المساكين مصارف كالزكوة وروي الحسن عن ابي حنيفة
 وابن سماعة عن ابي يوسف انه لا يجوز ومن محمد بن ابي اسحق ان تصدق عنه ثلث الاف او هذا الثوب او هذا العبد او يهدي
 عنه مائة البصرة ليس للوصي ان تصدق بالقيمة والمال كانه يجوز فيها ونفع القيمة كما في الزكوة ولو اوصى بان يبيع طعاما
 للناس بعد وفاته ويبيع الذين يخفون النقرة ثلثة ايام قال ابو جعفر يجوز من الثلث للذين يخفون النقرة
 من مكان بعيد ويحول مقامهم عنده والاعيان والقواء سواء ولا يجوز لمن لا يطول مقامه وان فعل الوصية من
 الطعام شيئا كثيرة ايقمن وان كان قليلا لا يقمن وقيل الوصية بالجملة والوصية في باب الكفن والدفن وبالنقل
 من موضع الى موضع باطله لان ولايته في ماله قد انقطعت بالموت ولو اوصى بان يطحن قبرا ويجعل عليه قبة
 او يدفن شيئا من بقره عند قبره القرآن فالوصية باطله لان عبارة القبور للاحكام مكرهه واخذ الشيخ
 للقرابة لا يجوز لانه كالأجرة **كتاب النواحي** وهي جميع قرينة وهو في اللغة التقدير والقطع
 والبيان قال الله تعالى فنصف ما فرضتم اي قدرتم وبنوا ففرض الناحي التقية اي قدرها ويقال فرضت العارة
 الثوب اذا قطعت قال تعالى سورة اترنا ما ورضنا ما اي بينا وفي الشرح ما ثبت بدليل مقطوع به كالكتاب
 والتمه المتواترة والابحار سمي هذا النوع بالفرائض لانه سها مقدرته مقطوعة مبنية ثبت بالادلة القطعية
 والارث في اللغة البقاء قال عليه السلام انكم على ارث من ارث ابيكم ابراهيم عليه السلام اي على بقية من تباها
 شريته والوارث الباقي وهذا من اسماء الله تعالى الي الباقي بعد فناء خلقه وسمي الوارث لبقائه بعد الموت
 وفي الشرح اشتمال حال الغير الي الغير على سبيل الخلافه فكان الوارث لبقائه انتقل اليه بقية مال الميت ومن شرف
 هذا العلم ان النبي صلى الله عليه وسلم ام يتعلم وتعليمه فقال تعلموا الفرائض وتعلموا الناس فانها نصف العلم
 واما الماتولون فاقولوا بوجوه ثمانية فخرجها الشافعي في هذا الرابع واشادها بحرف كسيتين في آخر مصرعة قول
 رسول الباري المصوري علم الفرائض نصف العلم فاستبرأ ما قولنا ووليك بطلت في حقيقته نفوس فكري
 فآتي حال الجبوت وحال المات والتسعين سبب الضروري وسبب الاحتيازي والعين علم الاسباب وعلم الانسان
 والتسعين المشتقة فيها كثيرة كما في غير العلوم والآراء التقدير لانه لو قدر سبط فووعها ببلغ كبرها كسر سائر العلوم والادب

الشافعي في كتاب الفرائض كتاب النواحي

كان كذا لو كان يعلم هذا العلم لا يثبت والتبين شرعي فيها والواو الوصفة بين المراد من النصف البعض أو سماً
 واستثنى من القليل كما استثنى عليه السلام بعض الشرط في قوله الحائض بعد شرط طهره والآن الثواب لأن في تعلم مسألة
 منها ثمانية ثواب وفي تعلم مسألة من غير ثواب وفي رواية فأنها أول قضية تنسى وتنسى عن قلوب الناس
 نتيجة الحديث حتى يختلف الثمان في فريضة لا يجدان فيصل سراً وهذا امر وروى يدل على ان تعلمه وتعليمه فرض لكنه
 كناية وقيل وعد الله تعالى العلماء درجة كما ملأ بتوكله تعالى والذين اتوا العلم درجات من يعلم الغيب يستحق نصف درجة
 لأنه نصف العلم فان علم الناس يستحق نصف درجة فهاذا المفعول امر النبي عليه السلام بتعليمها دون سائر
 العلوم لأن فيه حلاً والخبرة تعلمه لاني تعليمه ثم اعلم ان عندنا تنطبق تركه الميت حقوق الربعة مرتبة مقدم بعضها
 على بعض كما بين المصنف بقوله يبدأ أولاً من تركه الميت **تجزيه** **وذهب على قدر** أي على قدر التركة والتجزيه فالحاج
 اليه الميت من البيت إلى الحد وقال الشافعي يبدأ أولاً بقضاء ديونه ويستتر بالحيث والشراب وغير ذلك لقوله
 عليه السلام الدين حائل بينه وبين الجنة فإذا لم يترك الميت الحق من التجزيه ولو أن الديار وسر العورت من الجوارح والآثار
 الضرورية وإنها مقدمة على الديون والنفقات وجميع الواجبات في حالة الحيوة فكذلك بعد المات وتركه بالكل
 في اللغة ما تركه الشخص ببقية وفي الاصطلاح ما بقي ماله صافياً عن تعلق حق الغير بعينه فيقول من ماله ما لم يتركه
 عن يده وقيل بقوله صافياً عن تعلق حق الغير بعينه احتراز عما يتعلق به حق الغير بعينه كالعبد الجاني والمهرور
 فان المهرور وولي الجانية أو يده من تجزيه لأنها اصبحت بذلك في حال الدنيا فكذلك بعد وفاته وفي قوله بعينه اشارت
 الى أنه لو تعلق بالبعينه كسج المشركي المتكسر قبل اداء الثمن فانه داخل في التركة لأنه من الدين ويكفي في مثل حاله
 بلبسه من الثياب الحلال حال حيوته على قدر التركة من غير تقييد ولا تبديل في قيمة الكفن وعدد ما اعتبر الاحدى الكالين
 بالآخرى وإذا كان له ثوب يلبسه في الاعباد وآخر يلبسه في افراده وثالث يلبس في داره ما يكفي بالثاني لأن
 الاول اعيا والثالث ادنى فالمتوسط اولى وقال بعض قدماء نجا يكفي الرجل بياض في الجمع والاعباد و
 المراد بياضه لزبادية ابيضه لقوله عليه السلام استوا الكنان الموت فاتهم يتراوون فيما بينهم ويتجاوزون بخن
 الكنانهم وكان الحسن البصري يقول يقبر الكفن بياض في اكثر الاوقات واختار القبة ابو جعفر وقال ايضا
 اذا كان عليه دين مستغرق فلفه ما ان ينعوا الورثة عن تكفينه بكن السنة وهو للرجل ثلثة ثواب ولم يركب
 بل يكفن بكن الكفانية وهو للرجل ثوبان جديوان او غيلان ولله اربعة ثلثة وملك في ذلك ما ذكره الحنفية
 من ان المديون اذا كان له ثياب سنة يمكنه الاكتفاء بما دونها باعها التافه وقض الدين واشترى بالباقي
 ثوباً يكفيه **ثم تفتق ديونه** أي ثم يبدأ بقضاء الديون من جميع ما بقي من ماله بعد التجزيه لقوله تعالى من بعد وصيته
 يوجيها ودينه ويقدم على الوصية وان قدم ذكرها عليه في تعلم الآية لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدأ بالدين قبل الوصية ثم التفتة في تقديمها لأنها تشبه الميراث في كونها مازودة
 على بعض فاشق اوجها على الورثة فكانت لذلك مظنة للتفرط فيها بخلاف الدين فان تنوسهم مظنة الى اداية تقدم

شافعي

ادائها وتبينها على انها مشقة وجوب الاداء والمسارعة اليه وذلك جزي منها بكلمة السنة وان كانت بالركن الذي
 الدين في الاجبار بالحس على الاخر فالدين المذكور اقوى لأنه اذا اجتمع حق الله وحق العباد في عين واحدة
 عن العباد بها تقدم حق العباد ولا حيز لهم مع استحقاقه وكرمه ثم **ينفذ وصاياه** أي ثم يبدأ بتقيد وصيته من ثلث
 ما بقي بعد التجزيه وقضاء الدين لأن أصل المال لان ما تقدم من الكفنين وقضاء الدين قد صار مصر فانه في ضرورة
 التي لا بد له منها فاني هو ماله الذي كان له ان يتصرف في ثلثه وايضا ربا استوفى ثلث الاصل على الباقي فيؤدي
 اياها وان الورثة بالوصية فان كانت الوصية بين تفتق من الثلث وتفتق وان كانت تجزيه شابع كالثلث والربع فالتجزيه
 له شريك الورثة نيزاد نصيبه بزيادة التركة وينقص بنقصها فالحال كجزي نصيبه كجزي نصيب الوارث وتقدم على
 قسمة التركة بين الورثة لما تلوها فان اللفظ يقتضي تأخر القسمة عن الدين والوصية على ما يكفي بعد **ثم يسمي الباقي** أي ثم
 بقسم ما بقي من ماله بعد الكفنين والدين والوصية **بين ورثة الدين** ثبت ارشهم بالكتاب والسنة واجماع الامة كما ثبت
 في الآية العروانية مثل قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين الآية والسنة كمن ذكر في الاحاديث نحو قوله
 عليه السلام اطعوا الحق والسر واجماع الامة كالجدة وابن الابن وبنات الابن وسائر من علم تورثهم بالاجماع واعلم
 انه لا يدخل للقياس في قسمة تركه الميت لان الجاري في الموارث انما هو التقدير والتقدير مستند الى التوقيف والتوقيف
 من القياس وبما ان التوقيف والقياس بان يقال استند التوقيف هو القياس مستند القياس هو العقل
 ولا يدخل العقل في قسمة التركة فيخرج من الا مدخل للقياس فيها ايضا ثبت ان القسمة ليست الا بالكتاب او السنة او الاجماع
وسنحو الارث برهم ونكاحهم ولا وسواو كان ولا عتق او موالاة اما الورث والتكاح فبالكتاب والاجماع واما الموالاة
 فلقوله عليه السلام الموالاة حكمة حكيم النسب وشيئا يبيها ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان المستحقين للتركة عشرة اصناف
 مرتبة كما ذكرهم المصنف في المتن بقوله **فبدأ** أي يبدأ في قسمة هذا الباقي بين الورثة **بدي السهام** أي اصحاب السهام
 وهم الذين لهم سهام مقدرة في كتاب الله تعالى او سنة رسوله او الاجماع وتقدمهم على العصبية لان تقديم العصبية يوجب
 حرمان اصحاب الفرائض وهو باطل قطعاً **ثم العصبية النسبية** أي ثم يبدأ بهم والعصبية كل من يأخذ من التركة ما ابقته
 اصحاب الفرائض وعند الانوار عن غير في الورثة تجزيه جميع المال جهة واحدة فان العصبية النسبية اقوى واقدم
 من النسبية لأن العصبية النسبية يستحق العصبية بالنسب والعصبية السببية يستحق بالاغتراف والنسب جعل الله
 الاغتراف جعل العبد فالذي جعل الله تعالى اولى بالتقديم من الذي جعل العبد ويشترك في ذلك ان اصحاب الفروض
 النسبية يترد عليهم دون اصحاب الفروض السببية اي الزوجين ثم **المحقق** أي ثم يبدأ بالمحقق وهو العصبية السببية
 مذكر كان او مؤنثا ويسمى ذلك **ولا الوفاة** والنفقة **ثم عصبية** أي ثم يبدأ بعصبية المحقق المذكور سواء كانت تلك
 العصبية نسبية او سببية كما في شرح الفرائض لشراب الدين ولا يترد منها من قيد المذكور لقوله عليه السلام ليس للزوج
 الا ما اعتق الحديث وانما تقدم العصبية السببية على الورث بحيث ثبت وهو تورثه النبي عليه السلام ثبت في تركه
 عنها مع ثبت المحقق فلو كان الورث مقدماً على العصبية السببية لما جمع النبي عليه السلام ثم الورث أي ثم يبدأ بالورث على ذوي

فانما هو القياس وبما ان التوقيف والقياس بان يقال استند التوقيف هو القياس مستند القياس هو العقل
 ولا يدخل العقل في قسمة التركة فيخرج من الا مدخل للقياس فيها ايضا ثبت ان القسمة ليست الا بالكتاب او السنة او الاجماع
 وسنحو الارث برهم ونكاحهم ولا وسواو كان ولا عتق او موالاة اما الورث والتكاح فبالكتاب والاجماع واما الموالاة
 فلقوله عليه السلام الموالاة حكمة حكيم النسب وشيئا يبيها ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان المستحقين للتركة عشرة اصناف
 مرتبة كما ذكرهم المصنف في المتن بقوله فبدأ أي يبدأ في قسمة هذا الباقي بين الورثة بدي السهام أي اصحاب السهام
 وهم الذين لهم سهام مقدرة في كتاب الله تعالى او سنة رسوله او الاجماع وتقدمهم على العصبية لان تقديم العصبية يوجب
 حرمان اصحاب الفرائض وهو باطل قطعاً ثم العصبية النسبية أي ثم يبدأ بهم والعصبية كل من يأخذ من التركة ما ابقته
 اصحاب الفرائض وعند الانوار عن غير في الورثة تجزيه جميع المال جهة واحدة فان العصبية النسبية اقوى واقدم
 من النسبية لأن العصبية النسبية يستحق العصبية بالنسب والعصبية السببية يستحق بالاغتراف والنسب جعل الله
 الاغتراف جعل العبد فالذي جعل الله تعالى اولى بالتقديم من الذي جعل العبد ويشترك في ذلك ان اصحاب الفروض
 النسبية يترد عليهم دون اصحاب الفروض السببية اي الزوجين ثم المحقق أي ثم يبدأ بالمحقق وهو العصبية السببية
 مذكر كان او مؤنثا ويسمى ذلك ولا الوفاة والنفقة ثم عصبية أي ثم يبدأ بعصبية المحقق المذكور سواء كانت تلك
 العصبية نسبية او سببية كما في شرح الفرائض لشراب الدين ولا يترد منها من قيد المذكور لقوله عليه السلام ليس للزوج
 الا ما اعتق الحديث وانما تقدم العصبية السببية على الورث بحيث ثبت وهو تورثه النبي عليه السلام ثبت في تركه
 عنها مع ثبت المحقق فلو كان الورث مقدماً على العصبية السببية لما جمع النبي عليه السلام ثم الورث أي ثم يبدأ بالورث على ذوي

وَمَكَلْنَا

11

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
لنا حكمة وعلما وهدى
والسلام على من اتبع الهدى

۱۲۰

[illegible]

عازم جنبه ابد انبیا بیت بنی خلد و دم ادا
نرمیت عهد الملو و بیت بنی اوجی
الافلا و صفا و الملو کتک
المراة ع

يقسم السدس بينهما نصفان عند ربي
 يوسف باعتبار الابدان يقسم
 وقيل يقسم السدس بينهما اثلاثا
 وهو قول محمد باعتبار الجهات وزعمه وجه قول محمد ان استحقاق الارث باعتبار

[illegible]

5

لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين

وصيغته يكون الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لان ميراث الاخوة والاخوات لاب وام كجري ميراث
 الاولاد الصلبية وميراث الاخوة والاخوات لابن ابي كجري ميراث اولاد الابن ككودهم ككودهم وانما ميراثهم
 والله اعلم **باب العول** سورة البقرة يستعمل الميل الى الجور يقال فلان عول اي عجل جابرا
 ويعني التسبب يقال فلان عول اي غلب ويعني الرفع يقال حال الميراث ان اذ ارفع ومن هذا المعنى الاخير اخذ المصنف
 المصطلح عليه فذلك قال المصنف **العول زيادة السهام على الفريضة** فتقول المسئلة الى سهام الفريضة ويدخل
 النقصان عليهم بقدر حصصهم لعدم ترجيح البعض على البعض وحاصل ان المخرج مما حاق عن الوفاة هو
 المجمعة فيه برفع الزكاة الى عدد اكثر من ذلك المخرج ثم ينقسم حتى يدخل النقصان في فرائض جميع الورثة على نسبة
 واحدة واول من حكم بالعول عمر رضي الله عنه فانه وقع عمل صورته ضايق مخجها عن فرضها فشا والصلابة
 فيها فاشا بالقياس الى العول وقال اعيون الوفاة فماتوا على ذلك اعلم ان مجموع المخرج سبعة لان الوفاة
 المذكورة في كتاب الله تعالى ومخارجها خمسة اعداد الاثنان والثلاثة والاربعة والستة والثمانية وذلك
 لانها مخرج الثلث والثنتين وان الاصل الذي يكون في نوع واحد لا يقتضيه مخرجها عن تلك الحصة وان
 الاصل بين النوعين يقتضيه مخرج ثلثة ومبني ستة واثنان عشرة واربعه وعشرون لكن الستة من تلك الخمسة
 فبقي اثنان واذا انقصنا الى الحصة صار المخرج سبعة **واربعه مخرج منها لا تقول** اصلا لان الفروض المتعلقة
 بهذه المخرج الاربعة اما ان بقي المال بها او بقي منه شيء ازيد عليها وهي اثنان وثلثة واربعه وثمانية فلا عول
 في الاثنان لان المسئلة انما اثنتين اذا كان فيها نصفان كزوج واخت لاب وام او نصف ومابقي كزوج واخ لا
 وام ولا عول في الثلثة لان المخرج منها اثلثة ومابقي كام واخ لاب وام واثنتان ومابقي كبنين واخ لا
 وام واثنتان وثلثان كاختين لام واختين لاب وام ولا في الاربعة لان ما يخرج منها اربع ومابقي كزوج
 وابن او ربع ونصف ومابقي كزوج وبنيت واخ لاب وام او ربع وثلث مابقي كزوجة وابوين ولا في الثمانية
 لان المخرج منها اثمان ومابقي كزوج وابن او ثمن ونصف ومابقي كزوجة وبنيت واخ لاب وام فلا عول في
 شيء من مسائل هذا المخرج الاربعة **وثلاثة مخرج من تلك السبعة قد تقول** اما ستة فانها تقول **الي عشرة**
وترد او شفعها اي تقول بزيادة سدسها الى سبعة فيما اذا اجتمع نصف وثلثان كزوج واختين لاب وام او اجتمع
 نصفان وسدس كزوج واخت لاب وام واخت لام او اجتمع نصفان وثلث كزوج واخت لاب وام واختين لام او اجتمع
 نصفان وثلث وسدس كزوج واخت لاب وام واختين لام وام وثلث كزوج واختين لاب وام واختين لام او اجتمع
 نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج واختين لاب وام واختين لام وام وثلث كزوج واختين لام وام واختين لام او
 قفح شريح فيما بان للزوج ثلثة من عشرة فجعل الزوج يطوف في البلاد ويسأل الناس عن امراته فقلت زوجا

ولم تترك

ولم تترك ولدا ولا ولدا لابن ماذا نصيب الزوج فكانوا يقولون النصف فيقول لم يعطى شريح النصف ولا ثلث فقلت
 ذلك خطيئة وعثره وقال قد سبق في هذا الحكم امام عادل ورع واراد به عمر رضي الله عنه واما **الي عشرة** فهي تقول **الي عشرة**
عشر وترد او شفعها اي تقول بزيادة نصف سدسها الى ثلثة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوجة و
 اختين لاب وام واخت لام وتقول بزيادة ربعها الى خمسة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث كزوجة واختين لا
 وام واختين لام او اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوجة واختين لاب وام واخت لام وام وتقول بزيادة سدسها
 وربعها الى سبعة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث وسدس كزوجة واختين لاب وام واختين لام وام وان قلت
 لم لا يعتبر افراد اثني عشر وترد او شفعها كما اعتبر افراد الستة قلنا اثنا عشر خرجت في سبب نكاحه الى اثني عشر الربع وهو
 الوتر بخلاف الستة وهو خرج اصلي فيعتبر افرادها وترد او شفعها واما اربعة عشر ونفسي تقول بزيادة ثمنها الى سبعة عشر ونفسي
 واحد اذا اجتمع ثمن وثلثان وسدسان كام **باب** **الرد** وهو المصلحة منسوبة وانما سميت منسوبة لانها سبقت
 عن علي صياغة عنه على منبر الكوفة فاجاب عنها بديهة فقال السائل تعيها اليس للزوج النصف فقال صارت ثمنها تسعا ومضى
 في خطبة فقبضوا من حصة **باب** **الرد** وهو المصلحة منسوبة اي ضد العول اذ بالعول ينتقص سهام ذوي الفروض
 وينزاد اصل المسئلة وبالرد ينزاد السهام وينتقل اصل المسئلة وبعبارة اخرى في العول تنقص السهام على المخرج
 وفي الرد تنقص المخرج على السهام **ما فضل من المخرج عن فرض ذوي السهام ولا نصيب له** الاول للمال او المال ان لا نصيب له
 ليس في الباقي فذلك الفاضل من ذوي السهام بقدر سهامهم وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وبه
 اخذ اصحابنا رحمهم الله وقال زيد بن ثابت لا يرد الفاضل على ذوي الفروض بل يولى المال وبه اخذ مالك والشافعي
الا على الزوجين فانه لا يرد عليها اصلا اذ لا قرابة لهما بعد اخذ فرضهما كما مر اعلم ان مسائل باب الرد اقسام اربعة
 وذلك لان الموجود في المسئلة اما نصف واحد من يرد عليه ما فضل واحا اكثر من نصف واحا على التقديرين اما ان
 يكون في المسئلة من يرد عليه ولا يكون فاحصر الاقسام في الاربعة احدها هذا **اذا كان في المسئلة من يرد عليه ما فضل**
 عن الفروض **باب** **احدا** عند عدم من لا يرد عليه وعلى هذا التقدير فالمسئلة يجعل من عدد رؤوسهم اي رؤوس ذلك
 الجنس الواحد لان جميع المال لهم بالفرض والرد معا ورؤوسهم متماثلة خلافة لراي اس علي اذ اترك المثلث بنين او
 اختين او جدتين فاجعل المسئلة من اثنين فاعط كل واحد منهما نصف الزكاة لتساويهما في الاحتقاق رجوع
 جميع المال اليهما على السوية فيكون القسمة على عدد الرؤوس كما في العصبية اعني اذا ترك بنين او اخوين ينقسم
 المال على عدد رؤوسهم كذلك دعوتها وايضا فرضهم ينقسم على عدد رؤوسهم ثم ينقسم الباقي بينهم على عدد رؤوسهم
 الكل كذلك ابتداء قطعا لتطويل المسئلة في القسمة والثاني هذا **اذا كان في المسئلة من يرد عليه بنين او ثلثة**
 اجناس وثي الاستقراء على ان الاجتماع الواقع بين من يرد عليه انما يكون بين جنسين او ثلثة اجناس لا ازيد وعلى
 تقدير الاجتماع فمن عدد رؤوسهم اي يجعل المسئلة من مجموع سهام هؤلاء الجنسين المارخوذة من مخرج المسئلة فجعل
 المسئلة من اثنين اذا كان في المسئلة سدسان كزوجة واخت لام لان المسئلة حينئذ من ستة ولهما منها اثنان

(هذا هو المصنف في المسئلة)
 انما هو المصنف في المسئلة
 انما هو المصنف في المسئلة
 انما هو المصنف في المسئلة

من ثلثة اذا كان فيها ثلث وسدس كولد في الام مع الام ان المسئلة على هذا التقدير ايضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة
لورثة المذكورة ثلثة فتجعل اصل المسئلة ونقسم الزكاة الثلاثا بقدر تلك السهام فكلودي الام ثلثاه المال واللام وكحل
المسئلة من اربعة اذا كان فيها نصف وسدس كنب ونبت ابن او بنت وام لان المسئلة ايضا من ستة ومجموع السهام
المأخوذة منها اربعة ثلثة للنبت وواحد للنبت الابن او اللام فتجعل المسئلة من اربعة ونقسم الزكاة ارباعا ثلثة
ارباعا للنبت وربع منها للام او بنت الابن وتجعل المسئلة من خمسة اذا كان فيها ثلثان وسدس كنبتين وام واثنين
لام وكاخذ لاب وام وام فالمسئلة في هذه الصور الثلث ايضا من ستة والسهام التي اخذت منها خمسة في الاول والنبتين
سهام اربعة وللام سهم واحد فتجعل الزكاة اخرا اربعة منها للنبتين وواحد للام وفي الصورة الثانية قد اجمع اقباس
ثلثة وسهامهم المأخوذة من الستة خمسة ايضا ثلثة منها للنبت وواحد للنبت الابن وواحد للام فيقسم الزكاة على ثلثين
احاسا بقدر سهامهن فكل بنت ثلثة احاسا وسهامها وثلث الابن خمس واللام خمس آخر وفي الصورة الثالثة يكون السهام كما
من الستة خمسة ايضا فلا اخذت من الابوين ثلثة اسهم ولا اخذين لأم سهام وكذا للام مع الاخوات من الابوين سهامان
فتجعل خمسة اصل المسئلة ونقسم الزكاة احاسا لكل ذلك فكل المسافة فتجعل القسمة قسمة واحدة الا يري انك اذا عطلت
واحد من الورثة ما يتخذه من السهام ثم قسمت الباقي من سهامهم بقدر تلك السهام صارت القسمة مخرجين ثم ان
القسمة على الوجوه المذكورة ان استقامت على الورثة فقال وان لم يستقيم كما اذا خلف بنتا وثلث بنات ابن
فكل بنت ثلثة اسهم فتقسم عليها وبنات الابن سهم واحد فليست عليهم ان يصح المسئلة على قياس عشرة
فاضرب الثلثة اثنى عدد رؤوس من انكر عليه في اصل المسئلة وهي اربعة فيصير اثنى عشر للنبت منها تسعة و
بنات الابن ثلثة منقصة عليهم والثالث هذا وان مع الاول اي مع الجنس الواحد من تيرد عليه ومن تيرد عليه
يعني ان كان في المسئلة رجل واحد من تيرد عليه ويكون معه من لا تيرد عليه كالزوج او الزوجة اعطى اي اعطى من تيرد
عليه فرضه من اقل ما جازهم ان قسم الباقي من ذلك المخرج على عدد رؤوس من تيرد عليه يعني ذلك الجنس الواحد كما كنت تقسم جميع
المال على عدد رؤوسهم اذا انفردوا عن لا تيرد عليه فان استقام الباقي على عدد رؤوس من تيرد عليه فيها ونعت كزوج و
ثلث بنات اقل يخرج من لا تيرد عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحد منها بقي ثلثة وهي ستقيمة على عدد رؤوس
البنات بلا كسر فلا حاجة الى الضرب وان لم يستقيم ذلك الباقي على عدد رؤوسهم فان واقع ذلك الباقي رؤوس
اي رؤوس من تيرد عليهم كزوج ونبت بنات فاضرب وقها اي وفق رؤوس من تيرد عليهم في مخرج فرض من لا تيرد
عليه فان اقل مخرج فرض من تيرد عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحد منها بقي ثلثة فليست عليهم على عدد رؤوس
البنات الست لكن سهامها موافقة بالثلاث فاضرب وفق عدد رؤوسهن وهو اثنان في الاربعة يبلغ ثمانية فلا مخرج
منها اثنان وثلثان ستة والآي وان لم يوافق الباقي عدد رؤوسهم فاضرب باي اقل ضرب كل عدد رؤوسهم في
مخرج فرض من لا تيرد عليه فالحاصل من ضرب وفق الرؤوس في ذلك المخرج على تقدير التوافق او من ضرب كل عدد الرؤوس
فيه على تقدير التباين تصح المسئلة وقد سبق مثال الموافقة واحتمال المبانية كزوج ومخير بنات هذه الصور

كالصورتين السابقتين اصلها من اثنى عشر لاصحاب الرابع والباشرين كغيرها ردية يرد ثلثها الى الاربعة التي هي اقل يخرج فرض
من لا تيرد عليه فاذا اعطينا الزوج ههنا واحد منها بقي ثلثة فلا يستقيم على البنات الخمس بل ينبتا وبين عدد الرؤوس
مبانية فخرنا بكل عدد رؤوسهن في مخرج فرض من لا تيرد عليه اي الاربعة فتحصل عشرون ومنها تصح المسئلة كان للزوج
واحد ضربنا في المخرؤب الذي هو خمسة فكان خمسة فاعطينا ما اياه وكان للبنات ثلثة ضربنا في خمسة حصل خمسة عشر
فكل واحد منهن ثلثة والرابع هذا وان كان مع الثاني اي مع اجتماع جنسين او ثلثة ممن يرد عليه من لا تيرد عليه تمام
ما بقي من مخرج فرض من لا تيرد عليه على مسئلة من تيرد عليه فان استقام الباقي من ذلك المخرج على هذا المسئلة فلا حاجة
الى الضرب لان الباقي من تيرد عليهم بقدر سهامهم فيقسم على مسئلتهم فما اصاب منها واحد او اقل هو صاحب ذلك السهم
وما اصاب سواه من تيرد عليهم فلهذا الذي ذكرناه من كون الباقي في القسم الرابع مستقيما على مسئلة من تيرد عليه انما
هو في صورة واحدة وهي ان يكون للزوجات الربع ويكون الباقي بين اهل الردة اثنان كزوجته وربع جدات وست اخوات
لام فان اقل مخرج فرض من لا تيرد عليه اربعة فاذا اخذت المرأة واحد منها بقي ثلثة وهي هنا ستقيمة على مسئلة من تيرد عليها
ايضا ثلثة لان حق الاخوات لأم الثلث وحق الجدات السدس فلهذا ان سهامهن والجدات سهم واحد ففي هذه الصورة استقام
الباقي على مسئلة من تيرد عليه كن نصيب الجدات الاربعة واحد فلا يستقيم عليهم بل ينبتا مباينة فحقنا عدد رؤوسهن
باسمها وكذا نصيب الاخوات الست اثنان فلا يستقيمان عليهم لكن بين عدد رؤوسهن وسهامهن موافقة بالنصف فزدنا
عدد رؤوس الاخوات الى نصفها وهو ثلثة ثم طلبنا التوافق بين اعداد الرؤوس والرؤوس فلم يجدنا فخرنا وفق رؤوس
الاخوات وهو الثلثة في كل عدد رؤوس الجدات وهو الاربعة فتحصل اثنى عشر ضربنا في الاربعة التي هي مخرج فرض من
لا تيرد عليه فصار ثمانية واربعين فمنها تصح المسئلة كان للزوج واحد ضربنا في خمسة عشر فحصل خمسة عشر فاضرب
فاعطينا ما الزوجية وكان للجدات ايضا واحد ضربنا في ذلك المخرؤب فكان اثنى عشر فكل واحد منهن ثلثة وكان
للاخوات لأم اثنان فخرنا بما فيه بلغ اربعة وعشرين فكل واحد منهن اربعة وان لم يستقيم ما بقي من مخرج فرض
من لا تيرد عليه على مسئلة من تيرد عليه فاضرب جميع مسئلة من تيرد عليه في مخرج فرض من لا تيرد عليه فالحاصل هذا الضرب
مخرج فرض الفوقين اثنى خريف من تيرد عليه ومن لا تيرد عليه وان لم يكن تصح المسئلة بالنسبة الى احادها كما رجع
زوجات وتسع بنات وست جدات اصل هذا المسئلة من اربعة وعشرين لاختلاف الثمن بالثلثين والسدس
كغيرها ردية فزدنا الى اقل خارج فرض من لا تيرد عليه وهو الثمانية فاذا دفعنا ثلثها الى الزوجات بقي سبعة فلا يستقيم
على خمسة التي هي مسئلة من تيرد عليها لان الفرضين ثلثان ولسدس بل سهامها مباينة فيضرب جميع مسئلة من تيرد
عليه اثنى خمسة في مخرج فرض من لا تيرد عليه وهو الثمانية فيبلغ اربعين فلهذا المبلغ مخرج فرض الفوقين فاذا
اردت ان تعرف حصص كل فريق منهما من هذا المبلغ الذي هو مخرج فرضها فطرقه ما اشار اليه المصنف
بقوله ثم اضرب سهام من لا تيرد عليه من اقل خارج فرضه في مسئلة من تيرد عليه فيكون الحاصل نصيب من لا تيرد
عليه من المبلغ المذكور وسهام اي واخرب ايضا سهام كل فريق من تيرد عليه من مسئلتهم فيما بقي من مخرج فرض من تيرد

هذا هو المخرج في كل صورة واحدة منهن
فان اقل مخرج فرض من تيرد عليه
فان اقل مخرج فرض من تيرد عليه
فان اقل مخرج فرض من تيرد عليه

في الحصة التي هي مسئلة من يرد عليه كان الحاصل خمسة فهي حق الزوجات من الاربعين والبنات من مسئلة من يرد
عليه اربعة فاذا ضربنا ما فيها بقى من يخرج فرض من لا يرد عليه وهو سبعة ببلغ ثمانية وعشرين فهي اثنان من الاربعين
والجدات من مسئلة من يرد عليه واحد فاذا ضربنا ما في السبعة كان سبعة فهي الجدات فقد استقام بهذا العمل فرض
من لا يرد عليه وفرض كل فريق عن يرد عليه وان لم يستقيم على ايجاد كل فريق بان اكسره السهام المأخوذة من
مخرج الوريقين على البعض او الجميع تصحيح المسئلة بالاصول السبعة الآتية في حساب التواضع في العترة
ان نحن فيها كان من الاربعين نصيب الزوجات الاربع خمسة فبين رؤوسهن وسهامهن مبانة فاخذنا مجموع
عدد رؤوسهن وكان سهام البنات التسع منها ثمانية وعشرين فبين الرؤوس والسهام مبانة فتركن عدد رؤوسهن
بحاله وكان سهام الجدات الست منها سبعة وبينها ايضا مبانة فاخذنا عدد رؤوسهن باسرها ثم طلبنا بين اجداد
الرؤوس والرؤوس الموافقة فوجدنا ان رؤوس الجدات ورؤوس الزوجات متوافقة بالنصف ففرضنا نصف الاربع
في الستة فبلغ اثنان وعشرون متوافقة لرؤوس البنات التسع بالثلث ففرضنا الثلث التسعة في اثنان وعشرون فحصلت
وثلثون ففرضنا هذا الحاصل في الاربعين فبلغ النوازل اربعة وعشرين ففرضنا التسعة في اثنان وعشرون فحصلت
كان نصيب الزوجات من الاربعين خمسة وقد ضربنا ما في المضروب الذي هو ستة وثلثون فبلغ مائة وثلاثين
فكل واحد من الزوجات خمسة واربعون وكان نصيب البنات منها ثمانية وعشرين وقد ضربنا ما في ذلك المضروب
فصار النوازل ثمانية فكل واحد منهن مائة واثنان وعشرون وكان نصيب الجدات منها سبعة وقد ضربنا ما في
المضروب المذكور فصار مائتين واثنين وثمانين فكل واحد منهن مائة واثنان وعشرون وكان نصيب الجدات منها سبعة
ذوي الارحام ذو الرهم هو في اللغة بمعنى ذي القربة مطلقا وفي الشريعة هو كل قريب ليس يديهم سهم اي في فرض
مقدرة في كتاب الله او سنة رسوله او اجماع الامة **والاعصية** يحذر المال عند الافراد بالعصوية كانت عامة
الصحابة رضى الله عنهم يرون توريت ذوي الارحام وبه قال الصحابة اجمعهم الله وقال زيد بن ثابت رضي الله
عنه لاميرت لذوي الارحام ويوضع المال في بيت المال وبه قال مالك والشافعي اجمعان النافون بانه تعالى ذكره
في آيات الموارث نصيب ذوي النوح والعصبات ولم يذكر ذوي الارحام شيئا ولو كان لهم حق لبيته
ما كان ركنيها وبانه عليه السلام لما استخبر عن ميراث القمة والحالة قال اخبرني جبريل ان لا شيء لها
وان قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اذ معناه ما قرع بعضهم اولى ببعض ايش
فيما كتب الله وحكم به لان هذه الآية نسخ التوارث بالموالات كما كان في ابتداء قدومه عليه السلام المدة
فما كان لموالي الموالات والمواحات في ذلك الزمان صار مصر وفا الى ذوي الارحام وما بقي عندهما من ارب موي
الموالات صار من اخرها عن ارب ذوي الارحام كما علمت عليه فيما سلف فقد شرع الله لهم الميراث بلا فصل
بين ذي رحم له فرض او تعصيب بين ذي رحم ليس له شيء منها يكون ثابت لكل منها الآية فلا يترك تفصيل كلام
في آيات الموارث وايضا لما مات ثابت بن الدوح قال عليه السلام ليقس بن عاصم هل تعرفون له نسبا فيكم

فقال

فقال انه كان فينا غريبا فلما تعرف له الابن اخذت هو ابو ليل بن عبد المنذر فنجلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث
له والتوفيق بين ماري وبنات موافقا للقرآن وبين ماري وبناتها ان يحكم ماري ونحوه على ما قبل قول الامة الكريمة
او يحكم على انه القية والحالة لا تترن مع عصية ولا مع ذي فرض يرد عليه فان الرد على ذوي النوح مقدم على تورث
ذوي الارحام وان كانوا يرون مع من لا يرد عليه كالزوج والزوجة **وسم** اي ذوا الارحام **كالعصبات** في التورث
من ائمة منهم اخرج جميع المال لائمه يكون بالثواب وليس لهم سهم مقدرة فكانوا كالعصبات **والاقر** **بجواب** **الاب** **كالحصاة**
وهم اثنان اربعة النصف الا ان ينسب اليه ايتهم اولاد البنات وان سفلوا ذكورا او انثى او انثى واولاد بنات ابوين
كذلك والنصف الا ان ينسب اليه الميت وهم الاجداد القاسون وان علوا كما لم الميت واب اب امه والجدات
القاسون وان علون كما لم اب ام الميت وام امه والنصف الا ان ينسب اليه ابوي الميت وهم اولاد الام
وان سفلوا سواء كانت تلك الاولاد ذكورا او انثى او انثى وسواء كانت الاخوات لاب وام اولاد البنات الاخوة
كذلك وان سفلن سواء كانت الاخوة من الابوين او من احدى ابيهم وكذلك بنوا الاخوة لام وان سفلوا وقيدنا الاقرب منها
بقولنا لام لان بني الاخوة لاب وام اولاد من العصباء والنصف الرابع ينسب الى ذوي الميت ومما اب الاب
اب الام او جدته ام الاب وام الام وهم القات سواء كن لاب وام اولاد فانهم اخوات لاب الميت فان
كن اخوات له من الابوين او من الاب فلهن منسبة الى جد الميت من قبل ابيه وان كن اخوات له من امه فلهن
منسبة الى جدته من قبل ابي والاعام فانهم اخوة لاب الميت من امه فهم ايضا منسبون الى جدته الميت من
قبل ابيه واعتبر في الاعام كونهم لام لان القيم من الابوين او من الاب عصية والاخوال والخالوات فانهم اخوة و
اخوات لام الميت فان كانوا من ابيها وامها او من ابيها فهم منسبون الى جد الميت من قبل امه وان كانوا من
امها كانوا منسبون الى جدته من قبل امه وكذا عمومته ابوي الميت واخواتها وعمومته ابوي الميت واخواتها
فهم اولاد المذكورين في هذه الاضافات اربعة ومن يدي اي الميت بهم من ذوي الارحام كما اشار اليه المصنف بقوله
وهم اي ذوا الارحام اولاد البنات وان سفلوا **والاخوات** اي اولاد الاخوات وان سفلوا سواء كانت تلك
الاولاد ذكورا او انثى وسواء كانت الاخوات لاب وام اولاد البنات **والاخوة** وان سفلن سواء كانت
الاخوة من الابوين او من احدى ابيها وبنوا الاخوات **وام** وان سفلوا **والقات** **والاخوال** **والخال** سواء كانت
لاب وام اولاد **وام** وان سفلن سواء كان القيم لاب وام اولاد **والجدات** **والجدات** وان علوا
والجدات **القاسون** وان علون ومن يدي **ابهم** اي الميت واختلفت الروايات عن ابي حنيفة في تقديم بعض من
الاضاف على بعض روي ابو سليمان عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة ان اقرب الاضاف الى الميت واقداهم
في الورثة عنه هو النصف الثاني وان علوا ثم النصف الاول وان سفلوا ثم النصف الثالث وان نزلوا ثم النصف
وان بعدوا بالعلو والسفل وروي ابو يوسف والحسن بن زياد عن ابي حنيفة وروي ابن سنان عن محمد بن الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله ان اقرب الاضاف واقداهم في الميراث النصف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم

فقال انه كان فينا غريبا فلما تعرف له الابن اخذت هو ابو ليل بن عبد المنذر فنجلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث له والتوفيق بين ماري وبنات موافقا للقرآن وبين ماري وبناتها ان يحكم ماري ونحوه على ما قبل قول الامة الكريمة او يحكم على انه القية والحالة لا تترن مع عصية ولا مع ذي فرض يرد عليه فان الرد على ذوي النوح مقدم على تورث ذوي الارحام وان كانوا يرون مع من لا يرد عليه كالزوج والزوجة

١
 ٢
 ٣
 ٤

فما نزل
أمر الله

فکر

[illegible]

عمره و اوصافه و احواله و احواله و احواله

1870

كذا الصورة من
 عند أبي يوسف
 بقصر الخيال
 ارج لآب وادم
 ارج لآب وادم
 ارج لآب وادم
 ارج لآب وادم
 ارج لآب وادم
 ارج لآب وادم

الانها ولد العصبه	ابن	ابن	ابن	ابن	ابن
مقدمه على بنت	نبت	نبت	نبت	نبت	نبت
من جاني الاب	ابو القاسم	محمديه	محمديه	محمديه	محمديه

الاب في الحنف الرابع وهم العتات مطلقا والاعمام لام والاصوال والوالا على
لحم فيهم انه اذا انفرد واحد منهم استحق المال كله كما في سائر الاصناف لعدم المزارع فماذا تركتة واحدا

13

11/11/11
11/11/11
11/11/11

والآم او حالا واحدا او حالة واحدة كان المال كله لذلك الواحد المنفرد عمة يراحم وانما يذكره الاقربية في هذا
 منفذ لانهم كلهم في درجة واحدة فلا يتصور فيهم اقربية بخلاف اولادهم كما ينبغي واذا اجتمعوا وكان خيرة قرابتهم
 بان يكون الكل من جانب واحد كالعجات والاعمام لآم فانهم من جانب الاب او الاخوال والحالات فانهم من جانب
 ام فلا قوي منهم في التراتبية اولى بالاجماع اعني من كان لاب ولم اولى بالميراث عن كان لاب ومن كان لاب اولى
 كان لآم وذلك لان التراتبية من الجانبين اقوي وهو ظاهر وكذا قرابة الاب اقوي من قرابة الام ذكرنا كما نوا وانما
 لا فرق بين ان يكون الاقوي ذكرا او انثى فعمه لاب ولم اولى من عمه لاب ومن عمة وعم لآم فانها اقوي قرابة فخر
 وعمه لآم اولى من عمة وعم لآم لوقوع قرابتها وكذا الحال او الحالة لاب اولى منها اذا كان لآم وان كانوا
 وان ان عي تقديرها وخيرة التراتبية واستوت ايضا قرابتهم في الوقوع بان يكونوا كلهم لاب وام او لآم فكل
 من الجانبين كعم وعمه كلاهما لآم او حال وحالة كلاهما لاب وام او لآم لان العم والعمه يتخذان في
 الذي هو الاب وكذا اصل الحال والحالة واحد وهو الام ومنى اتفق الاصل فالعبرة في القسمة بالاب وان
 ما جيعا وان كان خيرة قرابتهم مختلفا بان يكون قرابة بعضهم من جانب الاب وقرابة بعض اخر من جانب
 فالا اعتبار لوقوع التراتبية فيما بين المختلفين في خيرة ما يكون من هو اقوي قرابة لكونه من الجانبين او من جانب
 اولى من قرابتهم من جانب الام كعمه لاب وام وحالة لآم او حال لاب وام وعمه لآم فانما لان التراتبية الاب
 فبالباب والاشد قرابة الام وهو نصيب الام فاذا شركت عمه لاب وام وعمه لاب وعمه لآم وشركت
 فمقرن حالة لاب وام وحالة لاب وام وعمه لآم وشركت ايضا مقرن حالة لاب وام وحالة لآم
 لآم فمثل المال لقرابة الاب اعني العجات وثلاثة لقرابة الام اعني الحالات ثم ما احصا كل فرقة من قرابتهم
 والام يقسم بينهم كما لو اتخو خيرة قرابتهم فالعمه لاب ولم في المثال المذكور يحوز الثلثين لان قرابتها اقوي
 الحالة لاب وام يحوز الثلث كذلك واذا تعددت العجات لاب وام يقسم الثلثان بينهما بالتسوية وكذا
 في تعدد الحالات لاب وام فيقسم الثلث بينهما على التسوية في اولاد الصنف الرابع
 بينهم كما حكم في الصنف الاول اعني ان اولادهم بالميراث اقربهم ايا الميت من اي جهة كان المعنى بولك سواء
 اقرب من جهة الاعد او من غير جهة فبنت العمه او ابوها اولى من بنت بنت العمه وابن بنتها وبنت ابنتها لآم
 ايا الميت في الرحم من هو الاربع مع اتحاد الجهة وبنت ابنته او ابوها اولى من بنت بنت الحالة او ابنتها
 وكذلك اولاد العمه اولى من اولاد اولاد الحالة وبالعكس لوجود الاقربية مع التسوية في الجهة وان
 واذا العور ايا الميت وكان خيرة قرابتهم متحدان بان يكون قرابة الكل من جانب اب الميت او من جانب
 كان له قوت التراتبية فهو اولى بالاجماع عن ليس له قوت التراتبية فاذا شركت ثلثة اولاد العجات المتفرقة
 كل كلة لولد العمه لاب وام فان تعدد كان كلة لولد عمه لاب فان تعدد كان كلة لولد العمه لآم وكذا الحكم
 احوال متفرقة او حالات متفرقات وذلك لان النسب في درجة الاتصال ايا الميت حاصل وان

درجه فليكون اولى وكذا اولاد من الاب بقرابة الاب وقد سبق ان في استحقاق مفع العصبة تقدم بقرابة
 الاب على قرابة الام واعلم ان هذا الاجماع ليس مطلق بل هو مقيد باذا لم يكن فيهم ولد عصبة اما اذا كان
 فيهم ولد العصبة بقيت اولوية من له قوت القربة خلاف بين ظاهر الرواية وقول المشايخ كما سيجي وان
 استواء في القربى بقرابة في القربة بقرابة وكان صير قرايتهم متحدا بان يكون الكل من جهة اب
 الميت او من جهة امه فولد العصبة اولى من لا يكون ولد العصبة كتب العم وابن العم كلاهما لاب وام اولاد
 المال كله لست العم لانها ولد العصبة دون ابن العم فاعتبار ههنا القوت عند اتحاد حيز القربة في صورة تسمية
 الدرجة وان لم يعتبر عند اختلاف حيز كما سياتي وان كان احد هذين المذكورين وصفا للعم والعم لآب وام والام
 لآب كان المال كله من كانت له قوت القربة لم ينسب بهذا العبارتها من الملامتها لان العم اذا كان لآب وام والعم
 لآب فلا خلاف لاه في ان المال كله لست العم لانها ولد العصبة ولها ايضا قوت القربة بل ارادنا بها ان العم ان كانت
 لآب وام والعم لآب كان المال كله من كانت له قوت القربة وهو ابن العم في ظاهر الرواية لقوت قربة دون بنت العم المذكورة
 وان كانت ولد الوارث قياسا على حالة لآب فانها مع كونها ولدي الرحم وهو اب الام يكون هي اولى بالميراث
 لقوت القربة الحاصلة لها من جهة الاب من الحالة لآب مع كونها ولد الوارثة وهي ام الام فانها وارثة بخلاف اب الام
 وانما كانت الحالة الاولى من الثانية لان تبرج شئ على اخر لم ينع صاحب فيه وهو فيما نحن بصدده قوت القربة
 الحاصلة في الحالة الاولى التي تمنحه من جهة الاب اولى من البرج لم ينع حاصل في غيره وهو في مثال الادلاء بالوارث
 الحاصل في غير الحالة الثانية التي هي من جهة الام فان الوارثة ليست حاصلة في هذه الحالة بل في امها التي ام الميت
 وقال بعض المشايخ المال كله في الصورة المذكورة لست العم لآب ولد العصبة بخلاف ابن العم فانه ولد ذي الرحم
 وان استواء في القربى ولكن اختلف في قرايتهم بان كان بعضهم من جانب الام فلا اعتبار ههنا لقوت القربة
 ولا لولد العصبة في ظاهر الرواية فلا يكون ولد العم لآب وام اولى من ولد المال او الحالة لآب اولاد لعدم
 اعتبار قوت قربة ولد العم وكذا لست العم لآب وام لست اولى من بنت المال او الحالة لآب اولاد لعدم اعتبار
 كون بنت العم ولد العصبة قياسا على عمه لآب وام فانها مع كونها ذات القربى من كونها ولد الوارث من الجهتين
 اني حتى لا يوافق فان اباها قد يوجب عصبة وانما جازت صحة ذات فرض هي لست باولى من الحالة لآب اولاد
 كما مر في الصنف الرابع فلا اعتبار ههنا بقوت القربة ولا بولد العصبة فكذا فيما نحن فيه لآب الثانيين لمن يدي
 بقرابة الاب لقيام مقامه فيعتبر في بين المدين بقرابة الاب مع التساوي في الدرجة قوت القربة ثم ولد العصبة
 لانهم لما اخذوا نصيبهم صاروا بالقيام الى ذلك النصيب متحدين في الحيز كان الميت لم يشرك من المال الا مقدار
 نصيبهم فيعتبر فيهم اولاد قوت القربة وثانبا ولد العصبة كما اذا كان الحيز متحدا في الاصل على ما مر والثالث
 لمن يدي بقرابة الام لقيام مقامها وتعتبر فيهم قوت القربة على قياس ما عرفت فيمن يدي بالاب ولم تذكر ههنا
 ولد العصبة اذ لا يتصور عصوبة في قرابة الام لم عند ابي يوسف ما اصاب كل فرع من فرعي الاب والام

قوله في القربة بقرابة
 قوله في القربة بقرابة
 قوله في القربة بقرابة

قوله في القربة بقرابة
 قوله في القربة بقرابة
 قوله في القربة بقرابة

على ابدان

على ابدان فروعهم مع اعتبار عدد الجهات في النوع وعند محمد لقيام المال على اول البطن اختلف مع اعتبار عدد
 النوع والجهات في الاصول كما هو مذهبهما في الصنف الاول على ما سلف ثم يتصل بهذا الحكم الذي ذكرناه متصلا
 في عمه الميت وحالته وفي اولادهم الى جهة عمومة ابويه وحولتهما ثم الى اولادهم ثم يتصل بهذا الحكم المذكور
 وحولتهما ثم الى اولادهم كما في العصباء اعني اذ لم يوجد عمومة الميت وحالته واولادهم يتصل حكمهم المذكور
 الى عم اب الميت لآم وعمته وحاله والى عم ام الميت وعمتها وحالها وحالتهما فان اقر وواحد منهم
 اخذ المال كله لعدم المزاحم وان اجتمعوا والحق فيهم فالاقوى منهم اولى ذكره لآب الاقوى او انش وان
 استوت قرايتهم فلكلهم مثل حظ الانثيين وان اختلف في قرايتهم فلقربة الاب الثانيين ولقربة الام
 الثالث الى اخر ما مر هناك فان لم يوجد هؤلاء كان حكم اولادهم حكم اولاد الصنف الرابع فان لم يوجد
 اولادهم ايضا يتصل حكمهم الى عمومة ابوي الميت وحولتهما ثم الى اولادهم وهكذا الى عالاتها حتى لان
 تورث ذوي الاوصاف باعتبار مفع العصبة كما سلف فيصير حقيقة العصبة ولما عرفت في حقيقة العصبة
 الحكم في اعمام الميت نقل ذلك الحكم الى اعمام ابيه ثم الى اعمام جدته هكذا الحال في مفع العصبة **فصل**
 في الوارثين والحق والفقير اذ لم يعلم بينهم مات اولادها اذا عرفت في السنية معا او سقط عليهم صدارا وتنف
 بيت او وقعوا في النار دفعة او قتلوا في معركة ولم يعلم التقدم والناظر جعلوا كآتهم ما توامعا حال كل واحد
 منهم **الافناء من ورثة ولا يرث بعض هؤلاء الاموات من بعض هذا هو المختار عندنا وعند مالك والشافعي**
يرث بعض هؤلاء الاموات من بعض الاموات كل واحد منهم من مال صاحبه فانه لا يرث منه والا لزم ان
يرث كل واحد من مال نفسه ولا شك في بطلانه والوجه في ذلك ان سب الاستحقاق كل منهما ميراث صاحبه هو
حيوته بعد موت صاحبه وقد عرفت احيوته بتعيين فيجب ان يتسك به وسب الحومان موة قتل موة وهو
مشكوك فيه فلا يرث الحومان بالاشك الا فيما ورثه كل منهما من صاحبه لاجل الضرورة وهي ان تورث احدهما
من صاحبه يتوقف على الحكم بموت صاحبه قبله فلا يتصور ان يرث صاحبه منه لكان ما ثبت للضرورة لا يتبدل
عن محله وفيما عدا ذلك من المال يتسك فيه بالاصل فان التعيين لا يزال بالاشك كمن يتقن بالظهار وشك في
الحدث فلا يجب عليه الوضوء او يتقن بالحدث وشك في الظهار فيجب عليه الوضوء فكذا اذا دلنا ان
سب الاستحقاق كل منهما ميراث صاحبه غير معلوم يتينا وما لم يتيقن بالسب لم يثبت الاستحقاق اذ لا يتصور
ثبوته بالاشك وبما ان السب جهنا بقا وصاحبه بعد موت مورثه وانما يعلم ذلك بطريق الظاهر واستصحاب
الحال دون التعيين اذ انما مع ثبوت ما كان على ما كان عليه وهذا البناء لا انعدام الدليل المزيل للوجود الدليل
المبني فيعتقد باستصحاب الحيوة في ثبوت ما كان لا في اثبات ما لم يكن كحيث المفقود وتجعل ثابته في نفي التورث
عنه لا في الاستحقاق الميراث من موته فكذا هذا فاذا عرفت اخوان الكبر والصغر وخلف كل منهما اما وتساوي في
وترك كل منهما تعين درهما ففقدنا تيسر تركه كل واحد منهما تعين درهما ففقدنا تيسر تركه واحد من ابيهما

قوله في القربة بقرابة
 قوله في القربة بقرابة
 قوله في القربة بقرابة

على ابدان

من التصحيح الاول على الصحيح الثاني وصحت المسئلة من التصحيح الاول وان لم يصح ما يد الميت والثاني
 من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فانظر فان كان بين سهام الميت الثاني **ومسئلة موافقة**
فاضرب وقت التصحيح الثاني في جميع التصحيحات الاول كما اذا ماتت الميت الصبا في ذلك المثال وحلفت كما ذكرنا
 وبنا وجدنا فان ما في يدنا من التصحيح الاول تسعة وتصحيح مسئلتها ستة وبينهما موافقة بالثلاثة فيضرب ثلث
 الستة وهو ثمان في ستة عشر فالبلغ وهو ثمان وثلاثون يخرج المسئلة من ثمان ساهم من ستة عشر اعني ورثة
 الميت الاول يضر بسهامه في وقت مسئلة الميت وهو ثمان فيكون ما حصل نصيبه ومن كان ساهم من ستة اعني
 ورثة الميت الثاني يضر بسهامه في وقت ما كان في يد الميت وهو ثلثة فما حصل كان نصيبه وقد كان لام الميت
 الاول ثلثة من ستة عشر تضربها في اثنين يبلغ ستة فهي لها وكان للزوج منها اربعة تضربها في اثنين حصل ثمانية فهي له
 وقتية ورثة فلز وجهه منها سهران ولا بية اربعة ولا لمة سهران وكان لكل واحد من ابني الميت سهران من ثلثتها
 وهي الستة فاذا ضربنا في الثلثة صار ستة فهي له وكانت لبقته من مسئلتها واحد فاذا ضربنا في الثلثة كان ثلثة فهي لها
 وكان الجدة من مسئلتها ايضا سهران واحد يضر في ثلثة فهي لها وقد كان لها باعتبار كونها اما من ماتت اول الستة
 من اثنين وثلاثين فغني يد الجدة حينئذ تسعة **والثاني** وان لم يكن بين سهام الميت الثاني من التصحيح الاول وبين التصحيح
 الثاني موافقة بل مناسبة **فاضرب كل التصحيحات الثاني في كل التصحيحات الاول** كما اذا ماتت في ذلك المثال الجدة التي هي ام
 المرادة المتوفاة اول وحلفت زوجها واخوه فان ما في يد ما تسعة كما عرفت آنفا وتصحيح مسئلتها اربعة وبان التسعة
 والاربع مبانيت فاضرب حينئذ الاربع في التصحيحات السابقين اعني الاثنين والثلاثين يبلغ مائة وثمانية وعشرين
 فهي يخرج المسئلة من ثمان كان له نصيب من الاثنين والثلاثين يضر بنصيبه في الاربعه التي هي مسئلة الجدة ومن
 كان له نصيب من الاربعه يضر بنصيبها في جميع ما كان في يد الجدة وهي التسعة فنقول قد كان لامرأته من ماتت ثانيا
 وهو زوج الميت الاول سهران من الاثنين والثلاثين فاذا ضربتهما في الاربعه بلغ ثمانية فهي لها وكان لابيها
 منها اربعة تضربها في الاربعه يبلغ ستة عشر فهي له وكان لامة سهران فاذا ضربتهما في الاربعه صار ثمانية
 فهي لها وكان لكل واحد من ابني من مات ثمان وهي نبت الميت الاول ستة من العدد المذكور تضربها في الاربعه
 يبلغ اربعة وعشرين فهي لكل واحد منهما وكان لبقته ثلثة من ذلك العدد فاذا ضربتها في الاربعه يبلغ اثني
 عشر فهي لها وكان للزوج من مات رابعا وهي الجدة المذكورة من الاربعه التي هي مسئلتها سهران فاذا ضربتها
 في التسعة التي كانت في يد ما نصيب ثمانية عشر فهي له وكان لكل واحد من اخويها من مسئلتها سهران واحد تضرب في
 التسعة فيكون تسعة فهي لكل واحد منهما **فالحاصل** من كل واحد من الضربين على تقدير الموافقة والمباينة
يخرج المسئلة وما اندرج فيها واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك المبلغ **سهام**
ورثة الميت الاول من تصحيح مسئلة يضر في المضروب يعني في التصحيح الثاني على تقدير المباينة **او في وقت** على
 تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهران كل وارث منهم في هذا المضروب نصيبه كما ورنما لك فيما مضى

في مثال

في مثال التوافق والتباين وسهام ورثة الميت الثاني من تصحيح مسئلة يضر في المضروب على تقدير المباينة **او في وقت**
 على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهران كل واحد منهم ثانيا كما ذكر نصيبه من ذلك المبلغ كما ثبتت عليه في مثال
 سابقا وذلك لان حق ورثة الميت الثاني انما هو فيما في يده فصار سهران كل واحد منهم مضروبة فيه فان ماتت كانت
 من الورثة **فاحصل المبلغ** الذي صح من المسئلة الاولى الثانية مقام تصحيح المسئلة الاولى والثانية اي واحصل المسئلة
 الثالثة المتعلقة بالميت الثالث مقام المسئلة الثانية في العمل كما كان الميت الاول والى صادر اعتبارا واحدا فيصير
 الميت الثالث ميتا ثانيا وكذا تعمل ان مات رابع وخامس الى غير النهاية فانه لا يصح تصحيح الميت الاول والثاني والثالث
 تصحيحي واحدا صاروا كلهم ميتا واحدا فيصير الميت الرابع ميتا ثانيا وكذا الحال اذا صار تصحيح اربعة من الموتى
 تصحيحي واحدا كانوا بمنزلة ميت واحد فصار الخامس ميتا ثانيا وهكذا الى ما لا يتناهي فان قلت تعدد المناسجة
 قد يكون بتعاقب موت الورثة من الميت الاول عن ورثة اخرى كما ذكر ويكون بموت الوارث الثاني من الوارث
 الاول كما اذا مات الزوج في المثال المذكور عن امراته وابوين علي ما ذكر ثم ماتت هذه المرات عن ورثة كالاولاد
 والاخوات او غير ما قبل القصة ايضا فكيف يكون الحال حينئذ قلنا هي على قياس ما ذكر في المتن اذا فرق في العمل
 بين المناسجات المتعددة في مرتبة واحدة من الارث وبينها في مراتب متعددة كما ذكر المصنف فيه واف كطريقها
مسألة الفاضل الفروض نوعان النوع الاول النصف هو من اثنين على تقدير حذف المضاف
 اقامة المضاف اليه مقامه اي ومخرج من اثنين وكذلك في نظائر الربع وهو ان يخرج من اربعة والثلث وهو ان
 يخرج من ثمانية والنوع الثاني الثلثان والثلث وهما اي يخرج من ثلثة والسدس وهو ان يخرج من ستة
 فانه اذا جاء في المسائل من هذه الفروض احدا واحدا فخرج فرض سبعة من الاعداد على ما ذكر كما لم يخرج من اربعة
 وكذا البواقي الا النصف فانه ليس سمي بل يقال يخرج النصف الاثنان لا يقال ان السدس ليس يستعمل للستة
 لانها كانت في الاصل سدس فقلت الدال والسين الثانية تارين وادخلت الاء الاولى في اثنان لانه النصف
 فصارت ستا واذا جاء في المسائل من هذه الفروض ثلث او ثلاث وسهام من نوع واحد فكل عدد يكون مخرجا
 جزء من ذلك النوع فذلك العدد ايضا يكون مخرجا لنصف ذلك الجزء والنصف ضعفه كالستة هي مخرج للسدس
 الذي هو جزء من النوع الثاني ومخرج لضعفه الذي هو الثلث ومخرج لنصف ضعفه الذي هو الثلثان وكان ثمانية
 فانها مخرج للثلث الذي هو جزء من النوع الاول ومخرج لضعفه الذي هو الربع ومخرج لضعفه ضعفه الذي هو
 النصف فان قلت كيف يتصور اجتماع الربع مع الثلث فان الربع نصيب الزوج اذا صار الثلث نصيب الزوجة
 وسهام لا يجتمعان الا اذا كان الزوجان حيا فله صورتان على ما ذكر في الكفر والوفاء ومبسطا صوابه زاد شخص
 مات وهو حيا فكل واحد من الزوجين ووجه ونبت واذا احتلقت النصف من النوع الاول بكل النوع الثاني بالثلثين
 والثلث والسدس كما اذا تركت زوجا وامام واخيه لآب وام واخيه لآب او بعضه كما اذا احتلقت النصف
 بالثلث فكل كما اذا تركت زوجا واخيه لآب وام واخيه لآب او بعضه كما اذا احتلقت النصف بالثلثين

اذا اختلف بالسدس وحده كما اذا ترك اما ونبأ او اختلف بالثلاث والثلاثين معا كما اذا ترك زوجا واثنين لآلآم
 واثنين لآلآم او اختلف بالثلاثين والسدس معا كما اذا ترك زوجا واثنين لآلآم واما او اختلف بالثلاث والسدس
 معا كما اذا ترك زوجا واثنين لآلآم واما **فان** اختلف النصف في جميع هذه الصور **من ستة** يعني ان يخرج الزوجان
 في هذه الاصطلاحات كلها هو ستة وذلك لان يخرج النصف اثنان ويخرج الثلث واثنين ثلثة وكلما زاد اثنان
 في الستة فخرج النصف المثلث بزوج من النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة **وان اختلف السبع** من النوع
 الاول بكل النوع الثاني اعني بالثلاثين والسدس كما اذا ترك زوجة واما واثنين لآلآم واما **فان**
 كما اذا اختلف بالثلاثين فقط كزوج وبنين او بالثلاث فقط كزوج واما او بالسدس فقط كزوج وواحد من
 اولاد الآم او اختلف بالثلاثين والسدس معا كزوج واما واثنين لآلآم او بالثلاثين واثنين كزوج واثنين
 لآلآم واما واثنين لآلآم او بالثلاث والسدس كزوج واما واثنين لآلآم **فان اثنى عشر** اي هو يخرج مسائل هذه الاصطلاحات
 وذلك لان يخرج اقل جزء من النوع الثاني هو ستة وقد دخل فيها يخرج الثلث والثلاثين فاكثرتا بها يخرج الثلث ثم اقلها
 يخرج الربع وهو الاربعة فوجدت بينهما وبين الستة موافقة بالنصف فخرجنا نصف احداهما في كل الاخرى فصار
 اثنى عشر ومنه يخرج مسائلها المذكورة **والثمن** اي واذا اختلف الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني اعني
 بالثلاثين والثلث والسدس وهذا الاحتياط انما يتصور على راي ابن مسعود لان المحرم يجب عند زوجة
 النقصان كما اذا ترك ابنا كزوجة واما واثنين لآلآم واثنين لآلآم فان الابن المحرم يجب عند
 الزوجة من الربع الى الثمن واما على راي غيره فيستقر لان الثمن اذا كان للمرأة وجب ان يكون صاحب
 الثلثين بنتين وصاحب السدس اما او جرة وصيغة تبعد صاحب الثلث لان صاحبه اما الآم او اولاد
 الآم والآم ههنا قد تجب من الثلث الى السدس واولادها قد يجوب من جميع الثلث فيكون احتياط الثمن
 بالثلاثين والسدس فقط دون الثلث او اختلف الثمن ببعض النوع الثاني كما اذا اختلف بالثلاثين والسدس
 كزوج وبنين واما او بالثلاث والسدس على رايه كزوج واما واثنين لآلآم وابن محرم او بالثلاثين والثلث
 على رايه ايضا كزوج وابن كزوجة واثنين لآلآم او اختلف بالثلاثين فقط كزوج وبنين
 او بالسدس فقط كزوج واما وابن او بالثلاث فقط كزوج وابن رقيق واثنين لآلآم على رايه ايضا **من اربعة**
وعشرين يعني ان يخرج فرائض هذه الاصطلاحات كلها هو هذا العدد منه يخرج مسائلها وبيان ذلك ان
 يخرج اقل جزء من النوع الثاني هو الستة التي دخل فيها يخرج الثلث والثلاثين فوجب الاكتفاء بها كما عرفت وبين
 الستة ويخرج الثمن اعني الثانية موافقة بالنصف فخرجنا نصف احداهما في كل الاخرى فحصل اربعة وعشرون
 فمنها يخرج النوازل المحتلطة بالثمن **فصل** في تصحيح المسائل الى السبعة اصول ثلثة منها بين الزوجين
 الموقوفة اما الاصول الثلثة التي بين السهام والزوجين فاحدها هو ان يكون سهم كل فريق من الورثة
 منقسمه عليهم بلا كسر فلا حاجة حينئذ الى ضرب كما يبين وبنين فان اصل المسئلة حينئذ من ستة فكل من

الابوين

الابوين مسدسا وهو واحد وللبنين الثلثان اعني اربعة فكل واحد منهما اثنان فاستقام السهام على رؤس
 الورثة بلا انكسار والثاني ما ذكره بقوله **واذا انكسر سهم فريق عليهم** والحال ان يكون الكسر على ذلك الفريق فقط
فاضرب عدد هم اي عدد رؤوس ذلك الفريق الذي انكسر سهمهم عليه **في اصل المسئلة** ان لم يكن عابلة وفي اصلها مع
 عولها ان كانت عابلة وذكر المصنف مثال غير العابلة بقوله **كأم وأخوين** فاصل المسئلة من اربعة ربيعا وهو
 واحد للمرأة والباقي وهو ثلثة للاخوين ولا يستقيم الثلثة على عدد رؤوسها بل ينبغي مبادئة فخرجنا كل عدد رؤوس
 الاخوين في اصل المسئلة صار الى اصل ثمانية فتصح المسئلة منها اذ قد كان للمرأة واحد فخرجنا في المقروب الذي
 هو اثنان صار اثنان فمالها وخرجنا نصيب الاخوين في المقروب ايضا صار ستة فاعطينا كل واحد منهما ثلثة
 والثالث مابقية بقوله **وان وافق سهامهم اي سهام الفريق في فتوح الغيب** يعني الركة **عدد هم** والحال ان يكون
 الكسر على فريق واحد فقط **فاضرب** عدد هم اي عدد رؤوس ذلك الفريق الذي انكسر عليهم السهام **في اصل المسئلة**
 ان لم يكن عابلة وفي اصلها مع عولها ان كانت عابلة وذكر المصنف مثال غير العابلة بقوله **كأم وأخوين** فاصل المسئلة
 من اربعة ربيعا وهو واحد للمرأة والباقي وهو ثلثة للاخوين ولا يستقيم الثلثة على عدد رؤوسها بل ينبغي مبادئة فخرجنا
 كل عدد رؤوس الاخوين في اصل المسئلة صار الى اصل ثمانية فتصح المسئلة منها اذ قد كان للمرأة واحد فخرجنا في المقروب
 الذي هو اثنان صار اثنان فمالها وخرجنا نصيب الاخوين في المقروب ايضا صار ستة فاعطينا كل واحد منهما
 ثلثة والثالث مابقية بقوله **وان وافق سهامهم اي سهام الفريق في فتوح الغيب** يعني الركة **عدد هم** والحال ان يكون
 الكسر على فريق واحد فقط **فاضرب** عدد هم اي عدد رؤوس ذلك الفريق الذي انكسر عليهم السهام **في اصل**
المسئلة ان لم يكن عابلة وفي اصلها مع عولها ان كانت عابلة وبين مثال غير العابلة بقوله **كأم وأخوين** فاصل
 فان اصل المسئلة هنا من اربعة فكل ركة ربيعا وهو واحد وللأخوين الستة باقية وهو ثلثة ولا يستقيم الثلثة
 على عدد رؤوسهم بل سهامها توافق بالثلث فوجدنا عدد رؤوسهم الى ثلث وهو اثنان ثم خرجنا بها في اصل المسئلة فحصل
 ثمانية اذ قد كان للمرأة من اصل المسئلة واحد فخرجنا في المقروب الذي هو اثنان صار اثنان فمالها وقد
 وقد كان للأخوين ثلثة فخرجنا في المقروب ايضا صار ستة فكل واحد منهما واحد واما الاصول الاربعة التي
 بين الرؤوس والزوجين الموقوفة فاحدها مبين بقوله **وان انكسر سهم فريقين من الورثة او اكثر** و**عدد رؤوسهم**
 الاول للحال اي والحال ان عدد رؤوس من انكسر عليهم سهامهم **مما ثلثة** والمراد بعدد الرؤوس مابيتا ولعل
 العدد ووقته ايضا فانه اذا كان بين رؤوس طائفة وسهامهم مثلا موافقة بتر عدد رؤوسهم الى رؤس
 اولادهم تغيب الممانعة بينهم وبين سائر الاعداد فاضرب احد الاعداد المتماثلة في اصل المسئلة فيحصل ما تصح
 به المسئلة على جميع الفرق **ثلاث نبات وثلثة اعام** اصل المسئلة من ثلثة للنبات الثلث اثنان وهو
 اثنان ولا يستعيان عليهن لكن بين الاثنين وعدد رؤوسهن مبادئة وبين عدد رؤوسهم مبادئة فخرجنا
 جميع عدد رؤوسهم وهو ثلثة ثم نسبنا هذه الاعداد الى خودها بقصها الى بعض فوجدنا ما مثلك فخرجنا ركة

افضلا

وهو ثلثة في اصل المسئلة وهو ايضا ثلثة فصا ثلثة ثلثة تقسم المسئلة اذ كان للنبات اثنان ضربا بها في
المضروب الذي هو ثلثة فصار ستة فكل واحد منهن اثنان وللأعمام واحد ضربا بها ايضا في ثلثة واعطيت كل
واحد منهم واحد والثاني صرح بقوله **وان كان بعض الاعداد اي بعض الاعداد رؤوس الورثة المتكسرة**
عليهم سهامهم من فريقتين او اكثر يدخل في بعض كاربعة زوجات وثلث جدات واثنى عشر نكاحا ضرب اكثر تلك
الاعداد في اصل المسئلة لكن تصح المسئلة على جميع الفرق فاصل المسئلة من اثنى عشر للجدات الثلث السدس
وهو اثنان فلا يتقيم عليهن وبين رؤوسهن وسهامهن مباينة فاخذنا مجموع عدد رؤوسهن وهو ثلثة
والزوجات الاربع الاربعة وهو ثلثة فلا يتقامة وبين عددي رؤوسهن وسهامهن مباينة فاخذنا عدد الرؤوس
بنيامه وللأعمام الباقي وهو سبعة فلا يتقيم على اثنى عشر بنينا بنين فاخذنا عدد الرؤوس بالسبعة ثم
طلبنا النسبة بين اعداد الرؤوس المأخوذة فوجدنا الثلثة والاربعة مقدارا خلتين في الاثنى عشر الذي هو
اكثر اعداد الرؤوس ضربا في اصل المسئلة وهو ايضا اثنى عشر فصار مائة واربعة واربعين فتصح منها المسئلة
اذ كان للجدات من اصل المسئلة اثنان وقد ضربنا بها في المضروب الذي هو اثنى عشر فصار اربعة وعشرين
فكل واحد منهن ثمانية وللزوجات من اصلها ثلثة ضربا بها في المضروب المذكور فصار ستة وثلثين فكل
واحدة منهن تسعة وللأعمام سبعة ضربا بها في اثنى عشر ايضا فحصل اربعة وعشرون فكل واحد منهم سبعة
والثالث المذكور بقوله **وان وافق بعض الاعداد اي بعض الاعداد رؤوس من انكسر عليهم سهامهم من**
فريقتين او اكثر بعضا كاربعة زوجات وخمس عشرة جدات وثمانى عشر بنينا وستة اعمام فاقضوا
اي اعداد رؤوسهم في جميع العدد الآخر فخرج اي ثم اضرب ما حصل في وفق العدد الثالث ان واقعة
اي ان وافق المبلغ الثالث والآ في جميعه اي وان لم يوافق المبلغ الثالث فاضرب المبلغ في جميع العدد
الثالث ثم في الرابع كذلك اي ثم اضرب المبلغ الثاني في وفق العدد الرابع ان واقعة المبلغ الثاني وان لم
يوافقه فاضرب في جميعه ثم اضرب المبلغ الثالث في اصل المسئلة لتصح المسئلة على جميع الفرق اصل المسئلة
اربعة وعشرون وللزوجات الاربع الثن وهو ثلثة فلا يتقيم عليهن وبين عددي سهامهن ورؤوسهن مباينة
فحفظنا جميع عدد رؤوسهن وللجدات الخمس عشرة السدس وهو اربعة فلا يتقيم عليهن وبين عددي رؤوسهن
وسهامهن مباينة فحفظنا جميع عدد رؤوسهن وللبنات الثاني عشرة الثلثان وهو ستة عشر فلا يتقيم عليهن
وبين عددي رؤوسهن وسهامهن موافقه بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤوسهن وهو تسعة وحفظنا
وللأعمام الستة الباقي وهو واحد عليهم وبين رؤوسهم مباينة فحفظنا عدد رؤوسهم فحصل ثمان
اعداد الرؤوس المأخوذة اربعة وستة وتسعة وثمانى عشر ان غير الاسلوب الي هذا لانه اذا كان الرؤوس
الموقوفات على هذا الطريق فالحكم فيها ان ينظر بين الأقل والأقل الي اربعة احوال مماثلة ومماثلة ومماثلة
ومباينة فتأمل ثم طلبنا بينها التوافق فوجدنا الاربعة موافقة للسته بالنصف فردنا اعدادها الي نصفها

فكان ثلثة

وضربنا

وضربنا في كل الاخرى صار المبلغ اثنى عشر وهو موافق للسته بالثلث فاضربنا ثلث اعدادها في جميع الآخر فصار
سته وثلثين وبين هذا المبلغ الثاني وبين ثلثة عشر موافقة بالثلث ايضا فاضربنا ثلث ثلثة عشر وهو ستة في
سته وثلثين فحصل مائة وثمانون ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في اصل المسئلة اعني اربعة وعشرين صار المبلغ
اربعة آلاف وثلثمائة وعشرين لان ثلث العشرين اثنان وعشر المائة والنماتين ثمانية عشر وضرب الالفين
في الثمانية عشر ستة وثلثون ويتصور جميع الستة والالفين مائة لان ضرب العشرات في العشرات كانت
فيكون ثلثة آلاف وستمائة والاربعة التي هي الاحاد فاضرب في ثمانية عشر فحصل منه اثنان وسبعون
والكل عشرات لان ضرب الاحاد في عشرات عشرات فيكون سبعمائة وعشرين وكان ثلثة آلاف وستمائة
ايضا فالجوع اربعة آلاف وثلثمائة وعشرون ففهمنا تصح المسئلة اذ كان للزوجات من اصل المسئلة ثلثة ضربا
في المضروب وهو مائة وثمانون فحصل مائة واربعون فكل من الزوجات الاربع مائة واربعة وثلثون
وكان للجدات الخمس عشرة اربعة وقد ضربنا بها في المضروب المذكور فصار سبعمائة وعشرين فكل منهن
ثمانية واربعون وكان للبنات الثاني عشرة ستة عشر وقد ضربنا بها في ذلك المضروب فصار الفين
وثمانمائة وثمانين فكل واحد منهن مائة وستون وكان للأعمام الستة واحد ضربا بها في المضروب المذكور
فكان مائة وثمانين فكل واحد منهم ثلثون فاذا اجتمعت جميع النساء الورثة بلغ اربعة آلاف وثلثمائة
وعشرين والرابع مخرج بقوله **وان تبايت الاعداد اي اعداد رؤوس من انكسر عليهم سهامهم من فريقتين**
او اكثر كما تباين وعشرينات وست جدات وسبعة اعمام فاضرب اعداد اي اعداد رؤوسهم في جميع العدد
الثاني فخرج اي ثم اضرب ما حصل في جميع العدد الثالث فخرج اي فاحصل فاضرب في جميع العدد الرابع ثم
اضرب ما اجمع في اصل المسئلة في تصح المسئلة على جميع الفرق اصل المسئلة اربعة وعشرون فكل واحد منهن
الثلث وهو ثلثة لا يتقيم عليهن وبين رؤوسهن وسهامهن مباينة فاخذنا عدد رؤوسهن وهو اثنان وللبنات
العشر الثلثان وهو ستة عشر فلا يتقيم عليهن وبين عددي رؤوسهن وسهامهن موافقة بالنصف
فاخذنا نصف عدد رؤوسهن وهو اربعة فلا يتقيم عليهن وبين
رؤوسهن وسهامهن موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤوسهن وهو ثلثة وللأعمام السبعة الباقي
وهو واحد لا يتقيم عليهم وبين رؤوسهم مباينة فاخذنا عدد رؤوسهم وهو سبعة فصار
معنا من الاعداد المأخوذة للرؤوس اثنان وثلثة وستة وسبعة وهن كاهن اعداد مباينة فاضربنا الثلثين
في الثلثة فصار ستة ثم ضربنا هذا المبلغ في ستة فصار ثلثين ثم ضربنا الثلثين في السبعة فحصل مائتان
وعشرون ثم ضربنا هذا المبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار المجموع ثلثة آلاف واربعين لان
ضرب الاثنين من المائتين في الاثنين من العشرين اربعة آلاف لان ضرب المائتين في العشرات العشر
ضرب العشر في الاربعة اربعون لان ضرب الاحاد في الاحاد وضرب الاثنين من المائتين في الاربعة ثمانية

لان ضرب المئات في الالف مائة و ضرب العشرة في الاثنين من العشرين عشرون والكل عشرات لان ضرب الالف
 في العشرات عشرات فيكون ما يتبين فالجمع خمسة الالف واربعون حصلت من ضرب الالف الاربعة ومائة تسعين
 المسجلة على جميع الطوائف اذ كان للزوجين من اصل المسئلة ثلثة فضر بنا في المضروب الذي هو مائتان
 وعشرة فحصل ثمانية وثلثون فلكل واحدة منها ثمانية وخمسة عشر وكان للنبات العشرة عشرة
 ضربنا في المضروب المذكور فبلغ ثلثة الالف وثلثمائة وستين فلكل واحدة منها ثمانية وستة
 وثلثون وكان للحيات الست اربعة وقد ضربنا في ذلك المضروب فصار ثمانمائة واربعين فلكل واحدة
 منها مائة واربعين وكان للاعام السبعة واحد ضربنا في ذلك المضروب فكان مائتين وعشرة فلكل واحد منهم
 ثلثون وجمع هذه الانصبا خمسة الالف واربعون وذكر بعضهم انه قد علم بالاستقراء ان انكسار السهام
 لا يقع على اكثر من اربع طوائف فان قلت قد اعترض في الاصول التي بين الرؤوس والرؤوس المتماثل والتداخل والتوافق
 والتباين حتى صارت باعتبارها اربعة فلم يعتبر في الاصول التي بين الرؤوس والسهام والتداخل كما اعتبر
 افواته الثلث حتى يكون اربعة ايضا فلما لم يعتبر التداخل سهلا بل ردت الى الموافقة ان لم ينقسم السهام
 على رؤوس او ردت الى المماثلة ان انقسمت عليها وما للاختصار **فصل** تماثل العددين كون احدهما
 مساويا للآخر كثلثة وثلثة وتداخل العددين المختلفين ان يغني اقلهما الاكثر ومغني اقلها اياه اذ انما الالف
 من الاكثر مرتين او اكثر لم يتبق من الاكثر شيء كالثلثة والستة فانك اذا بقيت الثلثة من الستة مرتين بقيت
 الستة بالكلية وكذا الحال اذا بقيت من الستة ثلث مرات انقيت الستة بالكلية الثالثة وتوافق العددين
 وتباينهما مبين بقوله **والموافقة ان ينقص الاقل من الاكثر من الجانبين** مرارا حتى انقضا في
 درجة واحدة فان توافقا في واحد منهما متباينان كالستة مع العشرة فانه لا يقضيها شيء سوى الواحد الذي
 هو ليس بعدوان توافقا في عدد اخر فها متوافقان بالجدة الذي يخرج في ذلك العدد كالثمانية مع العشرين
 فان الثمانية لا تعد العشرين اعني لا يغنيه لكن يعدهما اربعة فانها تعد الثمانية ثمانية والعشرين عشرين
 فلما عدت الاربعة وهي مخرج للربع كانا متوافقين به فان قلت مخرج النصف اعني الاثنين يعدهما ايضا
 فهما جعلتهما من المتوافقين بالنصف قلنا المعبر في هذا الصناعة الايري ان ربع الشيء اقل من نصفه
 وان حسابه اسهل فقل **الاثنين يتوافقان بالنصف** كالاربعة والعشرة **وفي الثلثة يتوافقان بالثلث**
 كالستة والثاني عشر هكذا **اي العشرة** وفي الاربعة يتوافقان بالربع كالثمانية والثاني عشر وفي الخمسة
 يتوافقان بالخمسة كالعشرة والحمد عشرة وفي الستة يتوافقان بالسدس كالثاني عشر والثمانية عشرة
 وفي السبعة يتوافقان بال سبع كالاربعة عشرة والاحدي وعشرين وفي الثمانية يتوافقان بالثمانية كالثانية
 عشر والاربعة وعشرين وفي السبعة يتوافقان بال سبع كالاربعة عشرة والاحدي وعشرين وفي الثمانية
 يتوافقان بالثمانية كالثانية عشرة والاربعة وعشرين وفي التسعة يتوافقان بال تسع كالثاني عشرة والتسعة

وعشرين وفي العشرة يتوافقان بال عشرة كالعشرين والثلاثين وفي الالف العشرة يتوافقان بلفظ
 جزء الوفق كما هو مصرح بقوله **وفي الالف عشرة يتوافقان** اي بلفظ جزء من الالف عشرة كالعشرين
 مع ثلثة وثلثين فان العدد الذي يعدهما اربعة عشر فقط وهو يخرج جزء من اربعة عشر وفي اثنين يتوافقان بجزء من اثنين
 عشر كاربعة وعشرين مع ستة وثلثين فان العاقل لهما ثمانية عشر وفي ثلثة عشر يتوافقان بجزء من ثلثة عشر كسبعة وثلثين
 مع تسعة وثلثين فان العدد العاقل لهما ثلثة عشر واربعين وفي اربعة عشر يتوافقان بجزء من اربعة عشر
 كثمانية وعشرين مع اثنين واربعين فان العاقل لهما اربعة عشر وفي خمسة عشر يتوافقان بجزء من خمسة عشر
 كعشرين مع خمسة واربعين فان خمسة عشر يعدهما معا فها يتوافقان بجزء منها **وهكذا** يكون التوافق فيما وراء
 العشرة في سائر الاعداد صورة الموافقة بجزء من اربعة عشر كثلثة وثلثين نبات واثنين وعشرين بحسبة اصل
 المسئلة من ثلثة والمضروب ستة وستون وتصح من مائة وثمانية وتسعين فتماثل ندر وصورت الموافقة بجزء
 من خمسة عشر كاربعة زوجات وثمانية واربعين نباتا وخمس عشرة جدوة وخمس وسبعين ثما اصل المسئلة
 من اربعة وعشرين للزوجات الاربعة الثمن وهو ثلثة فلا تستقيم عليهن وبين عددي سهامهن ورؤوسهن
 مباينة فحفظنا جميع عددي رؤوسهن وللنبات الثمانية والاربعين الثلثان وهو ستة عشر فلا تستقيم عليهن وبين
 بين عددي رؤوسهن وسهامهن موافقة بجزء من ستة عشر فخذنا جزء من ستة عشر من عددي رؤوسهن وهو
 ثلثة وضفطنا للحيات الخمس عشرة السدس وهو اربعة فلا تستقيم عليهن وبين عددي رؤوسهن وسهامهن
 مباينة فحفظنا جميع عددي رؤوسهن وللعام الخمس السبعين الباقي وهو واحد فلا تستقيم عليهن وبين
 عددي رؤوسهم مباينة فحفظنا عددي رؤوسهم فحصل لنا من اعداد الرؤوس المخطوطة ثمانية واربعة وحمد عشرة
 حمد وسبعون ثم طلبنا بينها التوافق فوجدنا الثلثة متباينة للاربعة فضر بنا الثلثة في الاربعة صارا المبلغ
 اثني عشر وهو موافق للحمد عشر بالثلث فضر بنا اربعة في جميع الاخر صارا المبلغ ستين وبين هذا المبلغ الثاني
 وبين خمس وسبعين موافقة بجزء من خمسة عشر فضر بنا جزء من خمسة عشر من خمس وسبعين وهو خمسة في ستين
 فحصل ثلثمائة ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في اصل المسئلة اعني اربعة وعشرين صارا الحاصل سبعة الالف
 مائتين اذ كان للزوجات من اصل المسئلة ثلثة ضربنا في المضروب هو ثلثمائة فحصل ثمانية فلكل من الزوجات
 الاربع مائتان وخمس وعشرون وكان للنبات الثمانية والاربعين ستة عشر وقد ضربنا في ذلك المضروب
 فصار اربعة الالف وثمانمائة فلكل واحدة منها مائة وكان للحيات الخمس عشرة اربعة وقد ضربنا في المضروب
 المذكور فصار الالف ومائتين فلكل واحدة منها ثمانون وكان للاعام الخمس والسبعين واحد ضربنا في
 ذلك المضروب فكان ثلثمائة فلكل واحد منهم اربعة فاذا اجتمعت جميع الانصبا الورثة بلغ سبعة الالف
 ومائتين والوجه في انحصار النسب بين الاعداد في الانقسام الاربعة انك اذا نسبت عدد الى آخر فان
 مساو انهما ثلثان والا فان كان الاقل مغنيا للاكثر فتدخلا فان لم يكن مغنيا له فاما ان يعدهما عدد غير الواحد

فهما متواتقان اولاً لا يقد سما غير متباينان **فصل** واذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق
كالنبات والحيات والزوجات والاعمام وغيرهم من التصحيح الذي استقامه على الكل فاضرب ما كان له اي
لكل فريق من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة اي في المضروب الذي ضربته في اصلها يخرج نصيبه يعني فما
حصل من هذا الضرب كان نصيب ذلك الفريق وقد تكررت عليك هذا العمل في الامثلة السابقة للاصول الستة
التي فيها ضرب فلا حاجة الي ايراد مثال ههنا واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق من
التصحيح فاعمل ما امره المصنف وهو قوله **واذا ضربت سهام كل وارث في المضروب يخرج نصيبه** يعني فالحاصل
من ذلك الضرب نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق مثلاً في المسئلة المذكورة لتباين اعداد رؤوس الورثة
كان للزوجين من اصل المسئلة ثلثة ولكل زوجة سهم ونصف فاذا ضربته في المضروب الذي هو مائتان وعشرة
يحصل ثلثمائة وثمانية عشر فهي نصيب كل واحد من الزوجتين وكان للنبات العشر من اصلها ستة عشر ولكل
بنت سهم وثلاثة اجناس سهم فاذا ضربته في ذلك المضروب يحصل ثلثمائة وستة وثلاثون فهي نصيب كل بنت
وكان للحيات الست من اصلها اربعة ولكل جدثة ثلثي سهم فاذا ضربته في المضروب المذكور حصل مائة واربعون
فهي نصيب كل جدثة وكان للاعمام السبعة من اصلها واحد وكل عم سبع سهم فاذا ضربته في ذلك المضروب حصل ثمانون
فهي نصيب كل عم ولمعرفة نصيب كل واحد من احاد الفريق من التصحيح وجه آخر وهو طريق النسبة وهو الاوضح
اذ لا يحتاج فيه الى ضرب وهو ان ينسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤوسهم ثم يعطى بكل تلك النسبة من
المضروب لكل واحد من آحاد ذلك الفريق فحق مسئلة التباين اذا نسبت سهام المراتبين وهي ثلثة اليها كانت
النسبة مثلاً ونصفاً واذا اعطيت كل واحدة منهما من المضروب مثل تلك النسبة اعني مثله ونصفه كان ثلثمائة و
ثمانية عشر واذا نسبت سهام النبات وهي ستة عشر الى عدد رؤوسهن وهو عشرين كانت النسبة مثلاً وثلاثة
اجناس مثل فاذا اعطيت كل بنت مثل المضروب ومثل ثلثة اجناس كان لها ثلثمائة وستة وثلاثون واذا نسبت
سهام الحيات وهي اربعة الى عدد رؤوسهن وهو ستة كانت النسبة ثلثي واحد واذا اعطيت كل جدثة ثلثي
المضروب كان لها مائة واربعون واذا نسبت سهام الاعمام وهو واحد الى عدد رؤوسهم وهو سبعة كانت
النسبة سبع واحد واذا اعطيت كل واحد منهم جميع المضروب حصل له ثلثون **فصل** وقسم التركة بين
الورثة او بين الغنماء التركة فعلة من التركة بمعنى المتروك كالطلبية بمعنى المطلوب وكثير تدبر انه ان كان بين
التركة والتصحيح مماثلة فالامر ظاهر واذا لم يكن بينهما مماثلة ان كان بين التركة والتصحيح موافقة فاضرب
سهام كل ورثة من التصحيح في وفق التركة ثم اقسم المبلغ الحاصل من هذا الضرب على وفق التصحيح يخرج
نصيب ذلك الوارث كست نبات وثلث حيات وثلثة اعمام اصل المسئلة ستة واصلها من ثمانية عشر
فتقسم التركة ستة عشر ويصل التصحيح والتركة موافقة نصيبه واذا كان كذلك فالحكم فيه ان يعطى نصيب
كل فرد في نصف التركة وتقسيم على نصف التصحيح فالخارج نصيب كل فرد من التصحيح

فريق

فريق النبات كاثنتين ونصف الاثنتين في نصف التركة وهو ثمانية عشر فيقسمه على
نصف التصحيح وهو ستة فيصير سهماً كاملاً وسبعة اشباع سهم فالخارج الذي هو سهم وسبعة
اشباع سهم نصيب كل فرد من فريق النبات فينقص ثمان من السهمين الكاملين اذ السهم الواحد
سبعة اشباع ونصيب كل فرد من فريق الحيات كان واحداً ونصف الواحد في نصف التركة الذي هو ثمانية
فيصير ايضا ثمانية فتقسمها على نصف التصحيح الذي هو التبعة فيصير ثمانية اشباع سهم فالخارج
الذي هو ثمانية اشباع سهم نصيب كل فرد من فريق الحيات فينقص ثمان واحد من السهم الكامل وعلى
هذا النصيب كل فرد من فريق الاعمام وان لم يكن بينهما اي بين التركة والتصحيح موافقة بل بينهما ما بين
فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في جميع التركة ثم اقسم المبلغ على جميع التصحيح فالخارج من هذا القسمة
نصيب ذلك الوارث ولو فرضنا التركة بسبعة عشر وتصحيح مثلاً تلك المسئلة من ثمانية عشر كان بينهما ما بين
فالحكم حينئذ كل فرد من التصحيح مثلاً نصيب كل فرد من فريق تلك النبات اثنا عشر ونصف الاثنتين في كل التركة
التي هي سبعة عشر فالمبلغ يكون اربعة وثلثين وتقسم هذا المبلغ على كل التصحيح الذي هو ثمانية عشر فيخرج
سهم وثمانية اشباع سهم لان ستة عشر ثمانية اشباع من ثمانية عشر وهو نصيب كل فرد من فريق ملك النبات
فينقص ثمان واحد من السهمين الكاملين ونصيب كل فرد من فريق تلك الحيات واحد فنضرب الواحد
في كل التركة التي هي سبعة عشر فيصير ايضا سبعة عشر فتقسمها على كل التصحيح الذي هو ثمانية عشر فيخرج ثمانية
اشباع ونصف سهم وهو نصيب كل فرد من فريق تلك الحيات فينقص ثمان واحد من السهم الكامل
وعلى هذا نصيب كل فرد من فريق الاعمام هذا هو الطريق الذي كان لمعرفة نصيب كل فرد من افراد كل
فريق من التصحيح وكذلك يعمل بمعرفة نصيب كل فريق من التصحيح وطريقه ان يضرب نصيب كل فريق في وفق
التركة وتقسيم المبلغ على وفق المسئلة فيكون الخارج نصيب ذلك الفريق من التصحيح ان كان بين التركة و
المسئلة موافقة وان كان بينهما ما بينه فيضرب نصيب كل فريق في كل التركة وتقسيم المبلغ على كل المسئلة
فالخارج نصيب ذلك الفريق من التصحيح فحق تلك الصورة كانت المسئلة من ستة فتقسم ان التركة ثمانية
فحينئذ يكون بين المسئلة والتركة موافقة نصيبه فيضرب نصيب فريق تلك النبات الذي هو اربعة في
نصف التركة الذي هو اربعة ايضا فيحصل ستة عشر ثم يقسم الحاصل على نصف المسئلة الذي هو ثلثة من ستة
فالخارج خمسة اسهم وثلث سهم فيكون نصيب النبات خمسة اسهم وثلث سهم وعلى هذا نصيب كل فريق
من تلك الحيات والاعمام فان نصيب كل منهما واحد وضربه في الاربعة اربعة فيقسمهم هذه الاربعة على ثلثة
فيكون الخارج منه سهمان وثلث سهم فالانصبا والصحيحات خمسة اسهم وسهمان فيصير المجموع سبعة و
الانصبا والمكسرات ثلثان وثلث آخر فيصير هذا المجموع سهماً واحداً وجملة المجموعان يكون ثمانية اسهم ثم
ان كانت التركة سبعة كان بين المسئلة التي هي ستة وبين التركة التي هي السبعة ما بينه فالحكم حينئذ

ان يضرب نصيب فريق تلك البنات الذي هو الاربعة التركة التي هي سبعة فيكون الحاصل منه ثمانية وعشرين فيقسم هذا الحاصل على كل المسئلة التي هي الستة فيكون الخارج منه اربعة اسهم وتلقى سهم واحد هو نصيب فريق تلك البنات وعلى هذا نصيب كل فريق من تلك الجدات والاعمام واحد وضرب في السبعة سبعة فيقسم السبعة على الستة فيكون سهما وسدس سهم فالحارج الذي هو سهم وسدس يكون نصيب كل فريق من تلك الجدات والاعمام فالحصيات من الانصبا اربعة اسهم وسهمان و المكسرات سبعة اسهم **مجموع الديون كالتصحيح وكل دين كسهم كل وارث** في العمل اعلم ان الباقي من التركة بعد التجهيز والتكفين ان وفي بالديون فلا اشكال لان كل غريم يأخذ منه كلاً وان لم ينف بها مع تعدد النعماء فالطريق في معرفة نصيب كل غريم من تلك التركة القاصرة ان يجعل دين كل واحد منهم بمنزلة سهم كل وارث من نصيب المسئلة ويجعل مجموع الديون بمنزلة مجموع التصحيح ويعمل جهتها فمعرفة نصيب كل وارث وهو ان يضرب دين كل غريم في وفق التركة ويقسم المبلغ على وفق الديون فالحارج من هذا نصيب ذلك الغريم من التصحيح ان كان بين التركة والديون موافقة وان كان بينهما فيضرب دين كل غريم التركة ويقسم المبلغ على كل الديون فالحارج من هذا نصيب ذلك الغريم من التصحيح فان مات شخص وترك تسعة دنانير وكان عليه لواحد عشرة دنانير ولا فرقة دنانير وجعلنا الدينين كان المجموع خمسة عشر ودينه بمنزلة التصحيح وبيان التسعة والحمد عشر موافقة بالثلث فاذا ضربنا دين من له عشرة دنانير على الميت في ثلث التسعة وهو ثلثة حصل ثلثون فاذا قسمنا هذا الحاصل على وفق التصحيح وهو خمسة كان الخارج وهو ستة نصيب من كان له عشرة واذا ضربنا دين من له خمسة دنانير عليه في وفق التركة اعني ثلثة حصل خمسة عشر فاذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث التصحيح وهو خمسة كان الخارج وهو ثلثة نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا ان التركة في الصورة المذكورة ثلثة عشر كان بين التصحيح والتركة مبانة فيخسب نصيب دين صاحب العشرة في كل التركة وهو ثلثة عشر فيحصل ما به وثلثون فاذا قسمنا هذا المبلغ على كل التصحيح وهو خمسة عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلثان نصيب من كان له عشرة ويضرب ايضا دين صاحب الحمد في جميع التركة وهو ثلثة عشر فيبلغ خمسة وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ على خمسة عشر خرج اربعة وثلث وهو نصيب من كان له خمسة **فصل ومن صالح من الورثة او الفروع او على شيء معلوم من التركة فالخمس** اي فالخمس سهامه من التصحيح **كان لم يكن** يعني صح المسئلة مع وجود المصالح بين الورثة ثم اطرح سهامه من التصحيح ثم **اقسم الباقي** اي ما بقي من التركة بعد ما اخذ المصالح **على سهام الباقي** اي على سهام باقي الورثة من التصحيح كزوج وام وتم فالمسئلة مع وجود الزوج من ستة وهي سقيمة على الورثة للزوج منها سهم ثلثة وللأم سهمان وللقم الباقي وهو سهم واحد فصالح الزوج عن نصيبه الذي هو النصف على باقي ذمته للزوج من المهر وخرج من البين فيقسم باقي التركة وهو ما عدا المهر بين الام والقم اثلاثا بقدر سهامهما من التصحيح ويخسب يكون سهمان

بارك الله فيكم اني ابتداء راكم وعاجون لولم يندوا را

فاطمة

من الباقي

من الباقي للام وسهم واحد للقم كما كان الحال كذلك في سهامهما من التصحيح فان قلت هذا جعلت الزوج بعد المصاحبة واخذ المهر وفروجه من البين بمنزلة المعدم وان فائدة في جعله واحدا في تصحيح المسئلة مع انه لا يأخذ شيئا ورا ما اخذه قلنا فائدة انما هو جعلها كما لم يكن وجعلنا التركة ما عدا المهر والقم فاقرب فرض الام من ثلث اصل المال الي ثلث ما بقي اذ خسبنا بقسم الباقي بينهما اثلاثا فيكون للام سهم وللقم سهمان وهو خلاف الاجماع اذ جعلها ثلث الاصل واذا دخلنا الزوج في المسئلة كان للام سهمان من الستة وللقم سهم واحد فيقسم الباقي بينهما على هذه الطريقة فيكون مستوفيه حصتها من الميراث ولو فرض انه صالح القم على شيء من التركة وخرج من البين فالمسئلة ايضا من الستة فاذا طرح نصيب القم منها بقي ثلثة للزوج واثنان للام فيجعل الباقي اجاسها بين الزوج والام فكلزوج ثلثة اجاس للام حسان فان صالحت الام على شيء من التركة وخرجت من البين كانت المسئلة ايضا من الستة فاذا طرح منها سهام الام بقي اربعة فيجعل الباقي من التركة اربعا ثلثة منها للزوج وواحد للقم لله على التمام و لرسوله افضل الصلوة واكمل السلام تم تم

بأجمع الزمستري باطليم كاتب ان تظفرون دعا طليم

تمت هذه النسخة الشريفة على يد عبد اللطيف بن رسول المناصري غفر الله له واحسن اليها واليه ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات منهم الاحبار والاموات آمين يارب العالمين قد وقع الفراغ في اوايل صفر المنطفر في يوم الجمعة في وقت الضحى بتاريخ سنة اربع وخمسين وثمانم